

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

جيوسياسية الإرهاب في منطقة الساحل
وتأثيرها على الجزائر منذ 2001

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية
تخصص : دراسات دولية

إعداد الطالب : رضوان بوهيدل

إشراف الأستاذ الدكتور : امحمد برقوق

لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور : صالح سعود.....رئيسا
الأستاذ الدكتور: امحمد برقوق..... مشرفا و مقررا
الأستاذ الدكتور: عبد الوهاب بن خليف.....عضوا مناقشا
الأستاذ الدكتور: عبد العظيم بن صغير.....عضوا مناقشا
الدكتور: علي ربيع.....عضوا مناقشا
الدكتور: محمد السعيد مكي.....عضوا مناقشا

سبتمبر 2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

شكر ونفاس

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿و ما بكم من نعمة فمن الله﴾

صدق الله العظيم

أولاً أشكر المولى عزّ وجلّ على نعمه، وعلى تمكيني من إتمام هذا البحث المتواضع، كما أشكر كل من كان عوناً لي، من قريب و من بعيد، وأخص بالزكر، الأستاذ المشرف، البروفيسور المحند برقوق.....

أشكر عائلتي الكبيرة و الصغيرة على صبرهما و تحملهما معي مراحل إنجاز هذا العمل....

أشكر كل أفراد المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، إدارة و أساتذة و عمال و أخص بالزكر عمال المكتبة.... و أساتذة و طلبة تخصص دراسات وولية، و أفراد المدرسة الوطنية العليا للصحافة و علوم الإعلام، كلية علوم الاعلام و الاتصال، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدبلوماسية.... جامعة الجزائر 3.

أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذة جامعة جون مولان بليون الفرنسية و باحثي مركز المستقبلات بباريس. "Futuribles".

أشكر كل من علمني حرفاً و لاء يوم....

أشكر كل من كان له وورني إنجاز هذا العمل و لو بالكلمة الطيبة و النصيحة.....

شكراً جميعاً....

رضوان بوهيدل

إهداء

إلى والديا العزيزين حفظهما الله.....

إلى زوجتي العزيزة.....

إلى ابنتي آنسي كاميليا و ابني أمير.....

إلى كل إخوتي و أختي كل باسمه.....

إلى كل شهداء الكلمة الحرة....و إلى روح كل صحفي اغتالته أيادي الإرهاب

إلى كل شهداء الواجب من أفراد الجيش الوطني الشعبي..... كل من موقعه...و إلى كل هؤلاء

الجزائريون الرابضون على الحدود الجزائرية تاركين أهاليهم من أجل أن تحيا الجزائر....

إهداء خاصة إلى كل أطفال العالم...في فلسطين و سوريا و العراق و بورما و ليبيا و العراق و مالي...

إلى أرض فلسطين الغالية.....

إهداء خاص إلى روح الصحفي إسماعيل يفصح الذي قال ذات يوم : "مستعد أن أموت على أن تحيا

الجزائر"....

إهداء خاص إلى روح فقيد العلوم السياسية : البروفيسور بلقاسم بومهدي

و إلى كل من استأثر الموت على أن تحيا الجزائر.....

.....أهدي عملي المتواضع

رضوان بوهيمل

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الجيوسياسية، الإرهاب و منطقة الساحل الإفريقي : مقارنة معرفية

المبحث الأول: مفهوم الجيوسياسية أو الجيوبوليتيك

المطلب الأول: ظهور و تطور مفهوم الجيوسياسية

المطلب الثاني: أهم مدارس و رؤاد الجيوسياسية

المطلب الثالث: الجيوسياسية و التحليل الجيوسياسي في العلاقات الدولية

المبحث الثاني: مفهوم الإرهاب في ظل إشكالية تحديده

المطلب الأول: من العنف و العنف السياسي إلى الإرهاب

المطلب الثاني: مفهوم الإرهاب في ظل تطور الظاهرة ما بعد الثورة الفرنسية

المطلب الثالث: تعاريف الإرهاب

المبحث الثالث: تعريف منطقة الساحل

المطلب الأول: الجغرافيا الطبيعية لمنطقة الساحل

المطلب الثاني : الجغرافيا البشرية للساحل

المطلب الثالث: لمحة تاريخية عن منطقة الساحل

الفصل الثاني: الخارطة الجيوسياسية الجديدة لمنطقة الساحل

المبحث الأول: مقارنة جيوأمنية لمنطقة الساحل

المطلب الأول: طبيعة الأزمات في منطقة الساحل الأفريقي

المطلب الثاني: دراسة في التطورات الجيوسياسية للنزاعات بالساحل

المطلب الثالث: خارطة التهديدات الجديدة في الساحل

المبحث الثاني : الفواعل الكبرى في الساحل: بين المنافسة، التحالف و الصراع

المطلب الأول : الفواعل الإقليمية الدولالية

المطلب الثاني: الفواعل الدولية

المطلب الثالث: المنظمات الفاعلة بمنطقة الساحل الأفريقي

المبحث الثالث: جيوسياسية الموارد الطبيعية و الموارد البشرية في الساحل

المطلب الأول: جيوسياسية الموارد الطبيعية

المطلب الثاني : جيوسياسية الديمغرافيا في الساحل

المطلب الثالث : دول الساحل الأفريقي : بين الهشاشة و الفشل

الفصل الثالث: الخارطة الجيوسياسية الجديدة للإرهاب في الساحل الأفريقي

المبحث الأول: التطور الجينالوجي للجماعات الإرهابية في الساحل الأفريقي

المطلب الأول: من الحركة الإسلامية إلى العمل المسلح

المطلب الثاني: من "الجماعة السلفية للدعوة و القتال" إلى نشأة "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"

المطلب الثالث: من الإرهاب المحلي إلى الإرهاب الدولي في الساحل الأفريقي

المبحث الثاني: عناصر الخارطة الجيوسياسية للإرهاب الدولي في الساحل

المطلب الأول: التنظيمات الإرهابية في الساحل الأفريقي

المطلب الثاني: التركيبة البشرية للتنظيمات الإرهابية بالساحل الأفريقي

المطلب الثالث: جغرافيا الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي

المبحث الثالث: التفاعلات الجيوسياسية للإرهاب في الساحل الأفريقي

المطلب الأول: تمويل الإرهاب في الساحل الأفريقي

المطلب الثاني: حركية العلاقات الداخلية و الخارجية للإرهاب في الساحل الأفريقي

المطلب الثالث: جيوسياسية العمليات الإرهابية بالساحل الأفريقي

الفصل الرابع: الجزائر و ثنائية الإرهاب - الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي

المبحث الأول: ثنائية الإرهاب - الجريمة المنظمة بالساحل الأفريقي

المطلب الأول: مفهوم الجريمة المنظمة

المطلب الثاني: أشكال الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي

المطلب الثالث: علاقة الإرهاب بالجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي

المبحث الثاني: التأثير التفاعلي لجيوسياسية الإرهاب - الجريمة المنظمة في الساحل على الجزائر بعد 2001

المطلب الأول: تأثير ثنائية الإرهاب-الجريمة المنظمة على الأمن الوطني الجزائري

المطلب الثاني: المقاربة الأمنية الجزائرية : من البعد المحلي إلى البعد الإقليمي

المطلب الثالث: البعد الدولي لتأثير المقاربة الأمنية الجزائرية على ثنائية الإرهاب-الجريمة المنظمة في الساحل

المبحث الثالث: الجزائر و مستقبل الخارطة الجيوسياسية للإرهاب في الساحل

المطلب الأول: مفهوم الاستشراف (الدراسات المستقبلية) في العلاقات الدولية

المطلب الثاني: متغيرات بناء سيناريوهات مستقبل جيوسياسية الإرهاب في الساحل

المطلب الثالث: السيناريوهات المقترحة لخارطة مستقبلية لجيوسياسية الإرهاب في الساحل

الخاتمة

مقدمة

صرح رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، جورج بوش الابن، في يوم 20 سبتمبر 2001، من مقر الكونغرس أن "كل دولة تستمر في إيواء و دعم الإرهاب، ستعتبر دولة عدوة، و أن الحرب على الإرهاب، لن تنتهي حتى تُكتشف كل جماعة، تُؤقف و تُهزم"¹. جاء هذا خطاب الرئيس الأمريكي، مباشرة بعد ما عرف بهجمات 11 سبتمبر 2001، التي ضربت اثنين من أكبر رموز القوة الأمريكية، العسكرية و المالية، الأولى ممثلة في مبنى "البنتاغون" (مقر وزارة الدفاع) بواشنطن، و الثانية ممثلة في برج التجارة العالمية بنيويورك، و تشاء الصدفة أن يحدث نفس الشيء قبل مئة عام، أي في سبتمبر 1901 عندما قام أحد المتطرفين باغتيال الرئيس الأمريكي آنذاك، "ويليام ماكينلي" (William McKinley)، ليدعو خلفه تيودور روزفلت (Theodore Roosevelt) إلى "حملة عالمية للقضاء على الإرهاب"².

على غرار نهاية الحرب الباردة، و انهيار جدار برلين عام 1989، و نهاية القطبية الثنائية، يمكن اعتبار أحداث 11 سبتمبر 2001 نقطة تحول جذرية في العلاقات الدولية، حيث تمكنت هجمات ما يعرف بالثلاثاء الأسود، من جعل هذا اليوم التاريخي، الأكثر دموية في تاريخ العمليات الإرهابية، على كل المستويات السياسية و الأمنية و الاقتصادية و الاجتماعية و الإعلامية، و كذا على كل الأصعدة الوطنية، الإقليمية و الدولية.

تداعيات ما وقع في 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة، كانت أيضاً على الإرهاب في حد ذاته، حيث تحول من ظاهرة محلية أو وطنية إلى ظاهرة عالمية أو عابرة للحدود و الأوطان، خاصة بعد تغيير نظرة الدول الغربية لهذه الظاهرة، حيث كانت مجرد ظاهرة مرتبطة بمتغيرات محلية، خاصة بالدول المعنية، إلى مصدر تهديد حقيقي على الأمن و السلام الدوليين، سواء كان هذا الأمن فردي أو جماعي أو الدولي. هذه الظاهرة التي أصبحت تندرج من جهة، في ظل التغيرات الدولية الناتجة عن العولمة و انهيار المعسكر الشرقي، و الناتجة عن التغيرات السوسيوسياسية من جهة أخرى.³

تأثيرات الظاهرة الإرهابية على مختلف الأصعدة بالموازاة مع مختلف التحولات الجيوسياسية التي عرفها العالم في مرحلة ما بعد 2001/09/11، فتحت المجال أمام الخبراء و المختصين، لزيادة الاهتمام بالظاهرة الإرهابية ككل، بداية من دراسة الأسباب و الدوافع، إلى دراسة النشاط الإرهابي و تداعياته المختلفة، وصول إلى محاولات عديدة لبناء سيناريوهات مستقبلية للظاهرة العابرة للأوطان، حسب الفضاءات الجغرافية التي تنشط بها، و ذلك بهدف وضع دراسات إستشرافية في يد صناع القرار.

في هذا الإطار، تجدر الإشارة أن الإرهاب كظاهرة استقطبت اهتمام عدّة تخصصات، كالعلوم السياسية، علم الاجتماع، علم النفس، علم الإجرام، الأنثروبولوجيا... إلخ، لكن رغم تعدد البحوث العلمية في هذا المجال إلا أنه يمكن

¹ David C. RAPPORT, "The fourth Wave: September 11 in History of the Terrorism", Current History, (December. 2001), p 419

² Richard B. JENSEN, "The United States, International Policing, and the War against Anarchist Terrorism", Terrorism and Political Violence, (printemps 2001) pp 5-46

³ Morris JANOWITZ, «Terrorisme et mondialisation : la coopération, réponse à la menace transnationale», (Toulouse : presse de l'IEP, 2003) : pp. 229-230.

القول أن البحث العلمي لم يغطي كل المحاور و الزوايا المتعلقة بالظاهرة المتطورة بوتيرة متسارعة، و هذا ما دفعنا إلى الاهتمام و الخوض في هذا النوع من الدراسات.

في هذا الصدد، تعتبر الظاهرة الإرهابية أحد أهم الظواهر الرئيسية، التي لا يمكن تجاهلها في حقل الدراسات الدولية، لاسيما بعد أحداث 2001/09/11، حيث تبقى الظاهرة قابلة للدراسة من عدة جوانب، و على عدد من المستويات و الأصعدة، لكن ما يمكن ملاحظته هو، أن هناك تقصيرا إلى حد ما، من ناحية التحليل الجيوسياسي للإرهاب، مما دفعنا إلى الخوض في هذا المجال بطريقة علمية و أكاديمية، و تحديدا من خلال استخدام المقاربة الجيوسياسية لدراسة الإرهاب.

أهمية موضوع البحث

تتمحور أهميته العلمية و الأكاديمية لموضوع الدراسة محلّ البحث، بالدرجة الأولى على استخدام المقاربة الجيوسياسية لدراسة الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الأفريقي، و التي من خلالها يكون تسليط الضوء شاملا على الظاهرة و كل التفاعلات المرتبطة بها، و كذا الفضاء الجغرافي المتعلق بالظاهرة، من خلال العودة إلى الماضي و تفسير الحاضر، قبل وضع تصور مستقبلي، و هي الزاوية الأساسية التي حاولنا من خلالها تفادي التكرار بالنسبة للتعرض لموضوع الإرهاب في الساحل الأفريقي بشكل عام، على غرار الكثير من الدراسات السابقة حول الموضوع.

في نفس السياق، تكمن أهمية الموضوع في العناصر المكونة للدراسة عموما، و مدى ارتباطها بحقل العلوم السياسية، على غرار الإرهاب؛ الأمن؛ النزاعات؛ الجيوبوليتيك (الجيوسياسية)؛ الأزمات؛ الفواعل؛ الاستشراف... إلخ.

و يشكل الاستشراف أهمية أكاديمية الأخرى للموضوع، تكمن أيضا في توظيفه في العلاقات الدولية بطريقة علمية، بهدف بناء سيناريوهات مستقبلية حول الخارطة الجيوسياسية للإرهاب في الساحل الأفريقي تكون بمثابة وثيقة لدى لصناع القرار.

من ناحية أخرى، يستمد الموضوع أهميته من الفضاء جغرافي الذي يحمل أهمية كبرى بالنسبة للجزائر، كونه يعتبر الامتداد الجيواستراتيجي للجزائر، و منه كباحثين جزائريين، يتوجب علينا المساهمة في إثراء البحث العلمي حول الموضوع، خاصة أن المنطقة محل البحث أصبحت أحد أهم مصادر التهديدات العابرة للحدود، و التي قد يكون لها تداعيات سلبية على الأمن الوطني الجزائري.

أهداف الدراسة

يكمن الهدف الرئيسي من الدراسة المقدمة، في الوصول إلى وضع تصور علمي عن واقع الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الأفريقي، و ارتباطها بكل التفاعلات الجيوسياسية الأخرى، و مدى تأثير هذا الواقع على أمن الجزائر اليوم، إضافة إلى محاولة رسم معالم خارطة جيوسياسية للظاهرة الإرهابية في الساحل الأفريقي مستقبلا، و ذلك منذ أحداث 2001/09/11، أين عرفت الظاهرة و مكافحتها منعرجا كان له تأثيره على العلاقات الدولية ككل، في دون إغفال عملية ربط الظاهرة السياسية بالفضاء الجغرافي الذي توجد فيه.

من الأهداف المنهجية للدراسة أيضا، ما هو متعلق باستعمال الجيوسياسية كمقاربة لتحليل الظواهر السياسية في العلاقات الدولية، و هو ما سنقوم بتوظيفه طيلة سيرورة بناء الدراسة، ليس فقط في تحليل الظاهرة الإرهابية، لكن في تحليل ظواهر أخرى بنفس المقاربة، كالفضاء محل البحث (الساحل الأفريقي)؛ النزاعات؛ النشاط الإرهابي... إلخ.

الإشكالية

من خلال كل المنطلقات السالفة الذكر، يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع الخارطة الجيوسياسية للظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الأفريقي، ما بعد 2001، و ماهية تأثيرها على الأمن الوطني للجزائر ؟

الفرضيات

تعتبر الفرضية تفسير مبدئي أو مؤقت لمشكلة أو ظاهرة في البحث العلمي أو إجابة مبدئية لأسئلة البحث¹، و كما تعرف كذلك على أنها حلول مؤقتة أو تفسيرات مؤقتة يضعها الباحث لحل مشكلة البحث²، و منه يقوم مشروع البحث الذي بين أيدينا على الفرضيات التالية:

1. تشابك الأزمات يغذي التهديدات الجديدة في منطقة الساحل الأفريقي.
2. تعدد أدوار الفواعل في الساحل الأفريقي لم يخرج المنطقة من أزماتها.
3. الظاهرة الإرهابية في الساحل الأفريقي هو امتداد للجماعات الإرهابية بشمال أفريقيا.
4. كلما تنامت الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي انتشر الإرهاب في المنطقة أكثر.
5. الجزائر فاعل محوري في مواجهة التهديد الإرهابي في الساحل الأفريقي.

مبررات اختيار الموضوع

إنّ ما يواجه أي باحث لدى اختيار الموضوع، هو بعض الأسئلة التي يتوجب الإجابة عليها، منذ الوهلة الأولى، بدايةً بمدى قابلية الموضوع محل الاهتمام، للبحث و الدراسة، و ما هي أهمية هذا الموضوع في الحقل العلمي الذي يهتم به؟ و هل الموضوع المقترح يعد جديدا و أصيلا ؟ و هل البحث يرمي إلى إيجاد حلول لمشكلة أو ظاهرة ما ؟ أم مجرد بحث لوصف و تفسير الظاهرة محل الدراسة. بمعنى آخر، هل البحث الذي بين أيدينا، عبارة عن دراسة تطبيقية أم نظرية فقط ؟ هل هو بحث يرمي إلى إثراء المجال المعرفي للموضوع، دون الخوض في إيجاد حلول ؟ و ما مدى توفر المراجع اللازمة لإنجاز الدراسة؟ و من المؤكد أن هناك أسئلة أخرى تواجه الباحث عند اختيار الموضوع لا يسع المجال لذكرها كلها الآن، و فيما يلي الأسباب الموضوعية و الذاتية التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع :

¹ نائل العواملة، أساليب البحث العلمي، الأسس النظرية و تطبيقاتها في الإدارة، (عمان : مركز ياسين الفني، 1995)، ص 62.

² ذوقان عبيدات و آخرون، البحث العلمي، مفهومه و أدواته و أساليبه، الطبعة 4 (عمان : دار الفكر للنشر و التوزيع، 1992)، ص 93.

أ) الأسباب الموضوعية

- الديناميكية المتسارعة التي تعرفها الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الأفريقي، تستدعي البحث المستمر في الظواهر و التهديدات الصادرة من هذا الفضاء الجغرافي، و تفسير ما يحدث في الحاضر لإمكانية بناء سيناريوهات مستقبلية.
- الاهتمام الدولي و الإقليمي الكبير بمنطقة الساحل يدفعنا للاهتمام كجزائريين بهذا الفضاء كجزر من الدائرة الأفريقية بالنسبة للجزائر.
- حادثة موضوع استخدام المقاربة الجيوسياسية في تحليل الظاهرة الإرهابية، حيث لم يسبق لي عبر قراءاتي السابقة أن وجدت بحثاً أو دراسة بنفس العنوان، بنفس التصور، و تحديداً بالنسبة للفضاء الجغرافي محل البحث.

ب) الأسباب الذاتية

- اهتمامي بموضوع الإرهاب كان منذ مرحلة دراستي في الماستر، حيث تطرقنا له في شكل مقياس أين قمت بإنجاز عدد من البحوث و بطاقات القراءة حول الموضوع، ما أكسبني لمحة عنه و عن أهميته.
- من ناحية أخرى، كجزائري، كنت كشاهد عيان لمرحلة مهمة من تاريخ الجزائر، تعرض فيه الوطن لظاهرة الإرهاب، التي و إن تقلصت إلا أنها مازالت موجودة، و تستلزم تكاثف الجهود العلمية و العملية للوصول إلى حلول جذرية.
- تسارع الأحداث في فضاء الساحل الأفريقي، شديني كباحث للاطلاع على حيثيات ما يجري في هذه المنطقة الاستراتيجية من القارة الإفريقية و العالم، وهو ما دفعني لمحاولة الربط بين عناصر الأزمات الحاصلة هناك، و تداخل الفواعل الإقليمية و الدولية و دورها بالمنطقة، لذا أردت ترجمة هذا الاهتمام الشخصي إلى بحث علمي أكاديمي مؤطر، حاولت من خلاله، الإجابة على أكبر قدر ممكن من التساؤلات المتعلقة بالموضوع.
- إثراء الرصيد الوثائقي للمكتبات بدراسة قد تدوّن لمرحلة تاريخية مهمة للمنطقة.
- بحكم مسيرتي المهنية المتواضعة كصحفي سابق، و كذا كباحث، أحاول دائما الاهتمام بالقضايا التي تهم الدولة بمختلف مؤسساتها، من خلال محاولة توثيق أكاديمي لدراسة تكون بمثابة وثيقة مرجعية لمؤسسات الدولة، المهمة بإيجاد حلول لهذا النوع من التهديدات العابرة للحدود.

الإطار النظري

يرى "دافيد إدواردز" أن النظرية هي مجموعة من الافتراضات حول ظاهرة معينة، و تهتم هذه الأخيرة في العلاقات الدولية بدراسة مختلف الظواهر السياسية ذات الطابع الدولي خصوصا، كالأزمات و النزاعات و الحروب... إلخ، حيث تساهم النظرية في تزويد الباحث بالطرق و الوسائل الكفيلة لترتيب الحقائق قبل تحويلها إلى معلومات، من ثمّ تفسيرها و تحليلها من خلال إحدى المقاربات التي تتماشى مع موضوع البحث.¹ فالنظرية أيضا هي "حقيقة مقبولة علميا" و هي حسب "كينت والز" (Kenneth Waltz)، "مجموعة من القوانين المتعلقة بسلوك ظاهرة معينة"، بينما عرفها "دافيد

¹ عبدالحكيم سليمان وادي، "ملخص حول النظريات في العلاقات الدولية"، مركز راشيل كوري الفلسطيني لحقوق الانسان ومتابعة العدالة الدولية، أنظر:

<http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=4437> (شاهد في 13.03.2017 على الساعة 18h30).

ادوارد" (Edwards David) بأنها "مجموعة من الافتراضات حول ظاهرة معينة، و في العلاقات الدولية يقصد بالنظرية وضع الافتراضات السياسية الدولية مثل الحروب و الأزمات و التحالفات".¹

أما النظرية السياسية، فهي: "مصطلح يستعمل أحيانا على نحو عام ليشمل دراسة الجوانب العامة و المجردة كافة للسياسة و التحليل السياسي، و يستعمل المصطلح على نحو أضيق لوصف النظريات السببية التفسيرية في علم السياسة، و تتكون من النظريات تجريبية و النظم و العمليات السياسية و السلوك السياسي"²

يعتمد البحث المقترح بين أيدينا على عدد من النظريات، تتعلق الأولى على النظرية الليبرالية التي تقوم على الاستخدام المزدوج، للقوة الصلبة و القوة اللينة، في التعامل مع مختلف التهديدات الأمنية، كما ترتبط بمفهوم الأمن الشامل و الإنساني، و أن الفواعل من غير الدولة تلعب دورا في العلاقات الدولية، على غرار المنظمات الدولية، بالإضافة إلى أن الدولة في حد ذاتها تتكون من البيروقراطيات الفردية و جماعات المصالح و حتى الأفراد، و كلهم مؤثرون في السياسة الخارجية، من خلال التنافس و الصراع بين مختلف هذه الفواعل،³ فالنظرية الليبرالية في العلاقات الدولية جاءت كنقد للواقعية، التي كانت تقوم على أساس أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، أن القوة بمفهومها الصلب هي المدخل الوحيد لتحقيق الأمن و السلام، حيث يرى كل من "روبرت كيوهن" و جوزيف ناي، أنه بالإمكان بلوغ الكمال بالفرد، بعيدا عن الحروب، التي تعتبر الشرط الطبيعي في السياسة الدولية، من منظور واقعي.⁴

كما تجدر الإشارة إلى أن الليبرالية تؤكد على الفرد كوحدة للتحليل، حسب "دافيد هيوم" (David Hume)، إضافة إلى فكرة التعددية، و على رأسها أهمية الفرد و المستويات الاجتماعية في التحليل و عدم وحدة الدولة، تفككها إلى جزئيات، و الارتباط بين الاقتصاديات الدولية و السياسية، و كذا الدور الذي يلعبه الرأي العام و أهمية القانون الدولي و المنظمات، دون إغفال تعلم القادة من الأزمات التاريخية.⁵

أما بالنسبة إلى رؤية النظرية الليبرالية للفواعل في العلاقات الدولية، فهي و إن أقرت بأهمية الدولة، إلا أن الليبراليون يرون أن الساحة الدولية اليوم تعرف عددا من الفواعل الأخرى المؤثرة في العلاقات الدولية، كالمنظمات المختلفة، الشركات المتعددة الجنسيات، الأحزاب، جماعات الضغط، و الأفراد، و هو ما ينطبق إلى حد كبير على دراستنا التي تتعد فيها هذه الفواعل في الساحل الأفريقي و أهمية، و هو ما تدعو له الليبرالية الجديدة لـ "جينيفر ستيرلنغ فوكر"، من ناحية أخرى، أين أعطى المؤسسات الدولية دورا كبيرا في تسيير التعاون الدولي، على حساب دور الدولة.⁶

كانت بداية ظهور نظرية الدور ضمن دراسات علم الاجتماع في شقه السيكلوجي، بهدف تفسير تأثير الفرد في السياسة الداخلية و الخارجية، إضافة إلى محاولات فهم النسق السياسية، مما أدى إلى بناء نظري للدور و مفهومه في العلوم

¹ عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، ط 2، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2006) ص 16 - 17

² جوفر روبرت و أليستار إيدواردز، المعجم الحديث للتحليل السياسي، ترجمة: سمير عبد الرحيم الحلبي، ط1، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999)، ص 21.

³ Paul VIOTTI & Mark KAUPPI, International Relation Theory : Realism, Pluralism, Globalism, second ed, (New York : Mac Millan Publishing Company, 1993, P 5.

⁴ عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 298.

⁵ Paul VIOTTI & Mark KAUPPI, op.cit, p 228.

⁶ Eric Shiraev, International Relations, (New York : Oxford University Presses, 2014), p. 80.

السياسية و العلاقات الدولية عموما، و السياسة الخارجية للدول بشكل خاص، بداية من "بروس بيدل" (Bruce Biddle) الذي يرى أن الدور هو "سلوك مميز لشخص أو مكانة أو منظومة من المعايير و التوصيفات المحددة لسلوكيات شخص أو مكانة اجتماعية"، أما "ستيفن والكر" (Steven Walker) فيرى أن الدور هو: "تصورات واضعي السياسات الخارجية لمناصب دولهم في النظام الدولي"، أما بالنسبة لـ "كال هولستي" (Kal Holsti) فيعرف الدور بأنه: "تعريفات صناع القرار للأنواع العامة للقرارات و الالتزامات و القواعد و السلوكيات التي تصدر عن دولهم، و للوظائف التي ينبغي على أية دولة أن تؤديها على أساس مستمر، في النظام الدولي عموما أو النظام الإقليمي الفرعي".¹

من هذا المنطلق فقد تم إدراج الدور كنظرية جزئية في علم السياسة من خلال مستويين للتحليل، يتمثل الأول في دراسة الأدوار السياسية في إطار الأنساق السياسية من الداخل، كل نسق على حدة، وكذا دراسة توزيع هذه الأدوار و التفاعلات الناتجة عنها، بين الأنساق السياسية الفرعية، المشكلة للنسق السياسي الكلي، أما فيما يخص المستوى الثاني للتحليل فهو يخص الأدوار في النسق السياسي الدولي، لاسيما فيما تعلق بالأفراد و دورهم.²

و على صعيد آخر، أخذت نظرية الدور أبعادا مختلفة في حقل العلوم السياسية، بداية بالبعد الوطني، الذي يهتم بدراسة أنماط السلوك و المواقف المرتبطة بالأفراد الذين يشغلون مواقع في مؤسسات صنع القرار، ثم البعد السياسي على المستوى الخارجي أو الدولي، الذي يعني بسلوك الدولة من خلال وظائفها على المستوى الدولي من أجل تحقيق أهداف سياستها الخارجية مهما كانت، و من هنا صارت العلوم السياسية تعتمد على نظرية الدور في دراسة الظواهر السياسية، و على رأسها الدولة كفاعل متواجد ضمن مجموعة من الفواعل المشكلة للمجتمع الدولي.

لذلك يمكن القول أن نظرية الدور، في العلاقات الدولية هو: "مجموعة من الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، و ذلك في إطار تحقيق أهداف سياستها الخارجية"، لذلك لا يمكن حصر نظرية الدور في العلاقات الدولية بالسلوك و الهدف أو حتى القرار، دون التطرق إلى الوظائف المحورية للدولة كفاعل، و التي يجب أن يتحدد مركزها في العلاقات الدولية و مجال حركتها الخارجية، بهدف تصنيفها ضمن القوى العظمى أو الصاعدة أو النامية... إلخ، لتحديد إطار توجهها في السياسة الخارجية، ما بين أدوار إقليمية أو أدوار عالمية، كما يجب توقع حجم التغيير الذي قد ينتج عن أداء الدولة لدور ما، و هو ما يعتبر لاحقا بتقييم لأداء هذا الدور.³

تقوم نظرية الدور بتفسير السلوك الخارجي للدول، و الذي يختلف من فاعل إلى آخر رغم إمكانية تشابه مصادر قوة كل منها، أو ما يعرف أيضا بـ "مؤهلات الدور"، و يمكن تفسير هذا من خلال، مصادر الدور، و التي تشمل الإمكانيات المادية و غير المادية للدولة صاحبة الدور، و إدراكات صانع القرار لدوره سواء على المستوى الإقليمي أو المستوى الدولي،

¹ عبد القادر دندن، "نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الإقليمي: المحددات و الأبعاد، جامعة تبسة (الجزائر)، يومي

29/2014، 29 أبريل، 2014

² محمد عبد العظيم، الوظيفة السياسية لصانع القرار في السياسة الخارجية المصرية: النظرية و المؤشرات، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص ص 16 - 17.

³ Stephan WALKER, Role Theory and Foreign Policy Analysis, (Duke University Press, Duke University, Policy Studies, 1987), P.3.

و هو ما يطلق عليه "تصور الدور"، إضافة إلى مخرجات السياسة الخارجية من سلوك و قرارات متخذة، و هو ما يحدد درجة أداء الدور.¹

و منه، يمكن القول أنه يجب على الدولة كفاعل في العلاقات الدولية، و إن كان غير وحيد أن يلعب دورا فعالا على المستوى الخارجي، سواء على المستويين الإقليمي أو الدولي، مهما كانت الظروف المحيطة بأداء هذا الدور، دون إغفال عنصر مهم و هو إمكانيات الدولة لأداء الدور.

بمعنى آخر، على الدولة حتى يكون دورها فعالاً التعرف على طبيعة الظروف الخارجية المصاحبة لأداء هذا الدور، و مدى انعكاساتها سلباً أو إيجاباً على النتائج المحققة من هذا الأداء، كما يجب مراعاة حجم قدراتها التي تؤهلها لهذا الدور. و قد قمنا بتوظيف هذه النظرية بشكل خاص في مجال النظام الإقليمي،** و هو ما يتماشى مع المقاربة الجيوسياسية، التي تقوم على عدد من العناصر أهمها دراسة في أهم الفواعل و أدوارهم، و التفاعلات المختلفة الموجودة بينهم، سواء كانت هذه التفاعلات، تنافس أو تحالف أو حتى صراع، و هو ما يعني توظيف نظرية الدور الإقليمي، و هي النظرية المرتبطة إلى حد كبير بدراستنا، لاسيما من خلال المقاربة الجيوسياسية، حيث تهدف إلى تحديد المجال الحيوي، فهذه النظرية تقوم بدراسة سلوك الدول، كأدوار سياسية، تمارسها في المجتمع الدولي، على أساس نسق من العوامل المختلفة، السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و العسكرية و الثقافية... إلخ، مما يدفع بالقول أن الدور هو موقف و اتجاه سياسي ناتج عن رؤية تتشكل من خلال تداخل عدد من المحددات الرئيسية، من بينها هوية المجتمع، و خصائصه الاجتماعية و السياسية، و القيم المختلفة السائدة فيه، و مدى استجابة أفراد المجتمع لتحقيق الاستقرار للدولة و تدعيمه.²

الإطار المنهجي

إن استعمال الجيوسياسة كأداة و مقارنة منهجية للتحليل، يفرض علينا الاعتماد على عدد من المناهج العلمية، التي تساعد على الإجابة على الإشكالية المطروحة، و بذلك الوصول إلى النتائج المرجوة، لاسيما في تحليل الظاهرة الإرهابية و علاقتها بالمجال الجغرافي محل الدراسة.

يرى رتشارد هارتسهورن (R. Hartshorn) أن الدراسات الجيوبوليتيكية تقوم على أربعة مناهج رئيسية، و هي المنهج التحليلي، المنهج التاريخي، المنهج المورفولوجي و المنهج الوظيفي.

يقوم المنهج التحليلي، على دراسة للقوى السياسية المختلفة، بالاعتماد على أن الجغرافيا تعتبر إحدى عناصر القوى في العلاقات الدولية، حيث يمكن تقسيمها داخل الدولة، إلى عدد من المكونات، و هي الجغرافيا، الاقتصاد، السياسة،

¹ Steven J Campbell, " Role Theory, Foreign Policy Advisors, And U.S Foreign policy making" (USA : Departement in International Studies of Southern Caifornia, International studies Association, February 1999). Pp.1 – 2.

** يعتبر النظام الإقليمي وحدة متوسطة بين الدولة القومية و النظام العالمي، حيث يمكن تعريفه بأنه نمط منتظم من التفاعلات بين وحدات سياسية مستقلة داخل إقليم جغرافي معين، و هو الإطار التفاعلي المميز بين عدد من الدول من الدول، يتميز بكثافة التفاعلات بما يجعل التغير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء، و يوم النظام الإقليمي على عدّة اتجاهات أهمها، من يرى أنه يقوم على التقارب الجغرافي، بينما يرى اتجاه آخر، أنه يقوم على التجانس و التماثل (ثقافي، اجتماعي، اقتصادي...)، إضافة إلى اتجاه يشترط وجود تفاعلات سياسية، اقتصادية، اجتماعية... إلخ، ما بين دول الإقليم، حتى نطلق عليه نظام إقليمي.

² STEVEN CAMBELL, « ROLE THEORY, FOREIGN POLICY ADVISORS, AND U.S. POLICY MAKING", (U.S.A: DEPARTMENT OF GOVERNMENT IN INTERNATIONAL STUDIES OF SOUTH CALIFORNIA, INTERNATIONAL STUDIES ASSOCIATION, 1999), pp 1-5.

المجتمع و الجيش، و يقوم هذا التصنيف على تقسيم الجغرافيا إلى عنصر الموقع، الحجم، شكل مساحة الدولة، النبات الطبيعي، المجاري المائية والبحيرات، و مدى اتصال أو عزلة المكونات السابقة بالمجتمع الدولي، نسبة التربة الصالحة للزراعة و طبيعتها، تأثير العوامل المناخية على كل هذا، إضافة إلى احتياطي الموارد الطبيعية في الدولة،¹ و منه يمكن القول أن المنهج التحليلي يقوم أيضا، على دراسة مكونات الدولة بإظهار نقاط القوة و نقاط الضعف، و العلاقة التي تربط بينها و بين الدول المجاورة.

بالإضافة إلى العناصر السابقة، المرتبطة بالتحليل الجيوسياسي، من الضروري الربط بين العناصر الجغرافية و الظواهر السياسية المختلفة في الدولة، كالنظم و أشكال الحكومات و الإدارات، و العلاقات السياسية المحلية و الخارجية، إضافة إلى الحركات المختلفة المتعلقة بالأفراد و البضائع و الأموال و التيارات الفكرية، و كذا مدى توفر المواد الخام و الإنتاج و التخطيط الاقتصادي، دون إغفال العامل السكاني، و المتمثل في دراسة ديموغرافية مفصلة، تشمل خصائص الشعوب و أيديولوجياتها المختلفة.²

أما ثاني المناهج فهو المنهج التاريخي، الذي يساعدنا على استقراء التاريخ، خاصة من دراسات مشكلات الماضي، حتى تتمكن من تفسير الواقع من خلال استيعاب تطوّر الأحداث السابقة، و كما هو معروف، فالهدف من دراسة الماضي هو فهم الحاضر و التنبؤ بالمستقبل،³ و هو ما تتطلبه الدراسات الجيوسياسية، التي تقوم على تكوين خلفية تحليلية لمشكلات الحاضر، بدراسة نمو الظاهرة من القلب إلى الأطراف، و الأساليب التي أدت إلى توسعها أو جذب الأطراف الأخرى إليها، بالوقوف على كل الظروف الطبيعية و الحضارية في المنطقة محل البحث، و العوامل المساعدة على نمو الظاهرة أو العوائق التي تقف في سيرة نموها.

بالنسبة للمنهج المورفولوجي*، و الذي يرتبط أساسا بعلم البيولوجية، كونه جاء ليدرس شكل و بنية الكائنات الحية المختلفة، إلا أن تطور مجالات استخدام هذه العلم خارج البيولوجيا أدى إلى توظيفه في الجيولوجيا لدراسة شكل و بنية مكونات الأرض المختلفة، قبل أن يظهر علم الجيومورفولوجيا، الذي اختص بدراسة شكل و بنية التضاريس و المجاري المائية و البحار و المحيطات... إلخ، و يجمع هذا العلم بين المورفولوجيا و الجغرافيا الطبيعية، أما من حيث استغلاله كمنهج في الجيوسياسية يهدف إلى دراسة مشكلات الدولة أو الظاهرة من حيث الشكل، بالقيام على عدد من العناصر الجغرافية، كحجم الدولة و مساحتها و موقع العاصمة و المدن الكبرى، و كذا ما يعرف بمنطقة النواة، إضافة إلى الحيز الجغرافي الذي تشغله الدولة في الإقليم أو العالم، و كذا شكل النظام السياسي.⁴

المنهج الرابع الذي تعتمده الدراسات الجيوسياسية، هو المنهج الوظيفي، و الذي يدرس وظيفة الفضاءات الجغرافية كوحدة سياسية، تتكون من عدة وحدات سياسية أصغر منها و تخضع للوحدة الأكبر، أكثر من خضوعها لبعضها البعض

1 محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكا، (القاهرة : مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، 2012)، ص 22.

2 نفس المرجع، ص ص 23-24.

3 ذوقان عبيدات، البحث العلمي، مفهومه، أدواته، أساليبه، (الأردن : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع)، ص الأردن (بدون تاريخ).

* علم دراسة الشكل و البنية، استخدم في البيولوجيا و علوم الأرض، و الإعلام الآلي و اللغويات.

4 فايز محمد العيسوي، الجغرافيا السياسية، ط2، (ب.م: دار المعرفة الجامعية، 2003)، ص 50.

أو بوحداث خارجية، و هو ما يسمح بالوحدة الأكبر (الدولة) أن تقوم بوظائفها محليا و خارجيا، و منه فإن المنهج الوظيفي يقوم بدراسة مراكز قوة و تقوية الدولة، أو العكس، المرتبطة بالفضاء الجغرافي.¹

فمثلا وظيفة الدولة اتجاه مواطنيها هي توفير الأمن و لحماية و الرفاه، من خلال عدد من العناصر كالقوة العسكرية و الاستخباراتية و التجارية و الاقتصادية و القانونية.... إلخ، و التي تؤدي وظائف مختلفة كوحداث جزئية تابعة للوحدة الأكبر و هي الدولة.

كما أنه من الضروري استعمال مناهج أخرى كالمنهج القانوني، و الذي يعتبر مقارنة قائمة بحد ذاتها، انطلاقا من فكرة إيمانويل كانط (Immanuel Kant) التي تتحدث عن الحرب و السلم في المجتمع الدولي، و بأن الفرد في الحقيقة هو حرّ في اختيار السلوك الصحيح، و هو مجبر على اتباع القانون الأخلاقي، و إن كانت هذه الأفكار مثالية، إلا أن ظهور العقد الاجتماعي جاء لخلق نوع من الاجماع بين الأفراد في الدولة للالتزام بعدد من المبادئ، و منه فإن المقاربة القانونية تقوم على فكرة أساسية في العلاقات الدولية، و هي المطابقة بين المجتمع المحلي و المجتمع الدولي، و ذلك لأنه لا يمكن قيام مجتمع دولي دون اخضاع سلوك أفرادها إلى قواعد، فمثلا يخضع أفراد المجتمعات المحلية إلى قوانين الدولة، تخضع هذه الأخيرة للقانون الدولي، و منه فإن استخدام هذا المنهج يكون من خلال مدى تطابق سياسات الدول القانون الدولي.²

و في نفس السياق، يؤكد هذا المنهج على أن القانون الدولي هو الضامن الأساسي للسلم و الأمن الدوليين، كما أن إيجاد حلول للنزاعات الدولية لن يكون إلا من خلال عدد من الهيئات و المنظمات الدولية التي تنشط تحت طائلة القانون الدولي، التمسعى إلى تطوير التعاون الدولي و البحث عن إيجاد الحلول الأكثر سلمية لحل النزاعات الدولية المختلفة لا سيما من خلال القانون الدولي.

على صعيد آخر، يمكن تقسيم مستويات البحث من خلال المنهج القانوني إلى الدراسات المرتبطة بوظيفة المنظمات الدولية كفواعل مستقلة، و لو نسبيا، و التفاعلات بين أعضائها، إضافة إلى الإمكانيات التي تتوفر عليها و اتخاذ القرارات فيما يخص القضايا الدولية، كما يتمثل المستوى الثاني لدراسات المنهج القانوني في دور هذه المنظمات الدولية و مدى فعالية أدائها في تحقيق السلم و الأمن الدوليين، و مدى اندماجها على المستويين الإقليمي و الدولي.³

و يمكن توظيف هذا المنهج في عدد كبير من النقاط المتعلقة بدراستنا، لا سيما أن الموضوع يدخل في إطار الدراسات الدولية، إضافة إلى دراسة عدد من الظواهر من جانبها القانوني، كالنزاعات و الإرهاب و الجريمة المنظمة... إلخ.

أما المنهج الآخر الذي تمّ اعتماده، و لو بدرجة أقل هو، في هذه الدراسة، هو المنهج المقارن، و الذي سنقوم بتوظيفه عبر عدد من محطّات هذا البحث، و الذي يقوم على المقارنة بين ظاهرتين أو أكثر بهدف استخلاص نتائج تتمثل في أوجه التشابه و أوجه الاختلاف بينهما، مما يؤدي إلى التوصل إلى نتائج أكثر دقة.

¹ محمد رياض، مرجع سبق ذكره، ص 40.

² عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره ص ص 58 - 59.

³ عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره ص ص 60 - 61.

و للمنهج المقارن في حدّ ذاته نوع، هي المقارنة المغايرة، أين تكون أوج الاختلاف أكثر من أوجه التشابه، و المقارنة الاعتيادية، و هي التي تظهر فيها أوجه التشابه بشكل كبير مقارنة بأوجه الاختلاف، و كذا المقارنة الخارجية، أين يعتمد الباحث على ظواهر مختلفة تماما لكنها ترتبط بنفس الدراسة.

و على صعيد آخر، ارتبط المنهج المقارن بعدد من العلوم، أهمها السياسة، و ذلك منذ اليونان القديمة، أين كانت البداية بقيام أرسطو بمقارنة بين 158 دستور للمدن القديمة آنذاك، قبل أن يقوم "مونتيسكيو" بالمقارنة بين الأنظمة السياسية السائدة في وقته، قبل أن يتوصل إلى تصنيف الأنظمة إلى ملكية و دستورية و استبدادية، و هو ما قام به ميكيايلي و إن توصل إلى نتائج أخرى، أما في 1869 فقد تمّ في باريس خلق جمعية التشريع المقارن، و التي عملت على المقارنة بين القوانين المختلفة لعدد من البلدان، كما استعمل "ماكس فيبر" المنهج القارن للمقارنة بين مختلف السلطات.

من خلال دراستنا سنقوم بتوظيف المنهج المقارن في بعض النقاط، لاسيما في المقارنة بين عدد من الظواهر، كالجرمة المنظمة و الإرهاب، المقارنة بين نشاط الإرهاب من دولة إلى أخرى بالمنطقة محل الدراسة، المقارنة بين أدوار الفواعل في المنطقة، ... إلخ، إضافة إلى إمكانية المقارنة بين عدد من المراحل التاريخية، لاسيما قبل و بعد أحداث 2001/09/11.

الإطار المفاهيمي

سنقوم من خلال الموضوع الذي بحوزتنا، بتوظيف الجيوسياسية، في دراسة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، ثم تأثير كل هذا على الجزائر لاسيما بعد هجمات 11 سبتمبر 2001.

في البداية يتوجب علينا عرض و فهم أهم المفاهيم الرئيسية المتعلقة بالموضوع، و كذا وضعها في الإطار الصحيح، و أهم هذه المفاهيم، هي الجيوسياسية، الإرهاب، بالإضافة إلى الفضاء الجغرافي محل الدراسة، و هو منطقة الساحل أو ما يعرف أيضا بالساحل الأفريقي.

في إطار الدراسة خصصنا فصلا، معرفيا، لدراسة مفصلة لأهم متغيرات البحث الرئيسية، حيث سنتعرض إلى مفهوم "الجيوسياسية" (la géopolitique)، حيث نقوم بعرض المفهوم بشكل عام من حيث النشأة و التطور و كذا أهم المدارس و الرواد الذين اهتموا بهذا الفرع من العلوم، ثم تقديم أهم التعاريف المختلفة لهذا المفهوم، مع التركيز على كيفية تطبيقه علميا و أكاديميا في مجالات العلوم السياسية و العلاقات الدولية، وذلك بعد أن أصبحت الجيوسياسية أو الجيوبوليتيك، أداة و مقارنة تحليلية للظواهر المختلفة في مجال العلوم السياسية و العلاقات الدولية، حيث قمنا بتوظيفها من خلال دراستنا هذه، لاسيما في تحليل الظاهرة الإرهابية، و حتى الفضاء الجغرافي محل البحث، "الإرهاب في منطقة الساحل"، و سيسمح لنا هذا الجزء من الدراسة، بفهم كيفية توظيف هذه المقاربة (الجيوسياسية) في البحث.

بعد ذلك يجب الرجوع إلى تشريح كامل لمفهوم الإرهاب، لأنه من الضروري فهمه جيّدا، ليس لقلّة التعاريف المفسرة له، و لكن لاختلافها، و هذا حتى تتمكن بعد ذلك من دراسة الظاهرة في الفضاء الجغرافي محل الدراسة، و الرجوع إلى مفهوم الإرهاب الذي يعتبر مشكل في حدّ ذاته، كما وصفه "برايمان ميكائيل جيكان" (Brian Michael Jenkins) في كتاب "دراسة الإرهاب : إشكاليات التعريف" (The Study of Terrorism: Definitional Problems)،

بأنه "بقدر ما يوجد من مفاهيم متعلقة بالإرهاب، بقدر ما يوجد من كُتّاب و مؤلفين حول الموضوع"¹، و القصد من التشریح الكامل للظاهرة، هو الرجوع، أولاً، إلى إشكالية تحديد مفهوم شامل له، ثم عرض و تقديم أهم التعريفات المتعلقة به (الإرهاب)، بصفة عامة، من زوايا مختلفة، قبل التطرق إلى أصله و تاريخه، نشأته و تطوره، ليتسنى لنا بعد ذلك فهم أسبابه و دوافعه، بالإضافة إلى تداعياته و تأثيره على المستويات الإقليمية و الدولية خاصة.

ثالث المتغيرات الرئيسية في البحث هي أو التي يستوجب عرضها، مفصلاً، هي المنطقة الجغرافية محل الدراسة، ألا و هي "الساحل" الإفريقي، و هنا ستكون البداية بتحديد المجال الجغرافي محل البحث و مبرراته، و هذا لأن الاختلاف لا يزال قائماً، بين المختصين والدول و المنظمات المختلفة، لتحديد المجال الجغرافي لمنطقة الساحل، و هذا ما يبرزه كل من "بلانكو لوبيز" (Blanco Lupez)^{*} و إيف لاکوست (Yves Lacoste)^{**}، الذين و إن اختلفا في تحديد الموقع الجغرافي للساحل إلا أنهما غير متناقضين.²

بعد أن نقوم برسم حدود المنطقة محل الدراسة، سنقوم بعرض واقع "الساحل" في جميع المجالات، ثم عرض كرونولوجي لجيوسياسية المنطقة، قبل التعرض إلى تحليل جيوسياسي للموارد البشرية و الطبيعية للساحل، لأنه من الضروري فهم تاريخ المنطقة حتى نفهم حاضرها و نستشرف مستقبلها، و هذا ما ترجمه مجموعة من المختصين في كتاب مؤحد يحمل عنوان "الساحل، تنوير الماضي من أجل رسم للمستقبل" (Sahel, éclairer le passé pour bien designer l'avenir).

حدود الدراسة

إن الهدف من وضع الحدود الزمانية و المكانية للدراسة، يهدف إلى حصر الموضوع و تفادي العموميات التي لا تخدم الموضوع، لذلك وجب علينا تحديد الإطار الزمني، و هو انطلاقاً من أحداث 2011/09/11، لكن الاعتماد على مقارنة جيوسياسية يفرض علينا العودة لتفسير الماضي، لكن يبقى تاريخ 09/11 منطلقاً لدراسة الظاهرة و الفضاء الجغرافي محل البحث.

من ناحية أخرى، و في إطار تحديد الإطار المكاني، و من منطلق الاختلاف في وجهات النظر فيما يتعلق بتحديد جغرافية الساحل الأفريقي، فنحن مضطرون لتحديد مسبق للفضاء الجغرافي المتعلق بالدراسة، بما يخدم البحث و أهدافه، حيث ارتأينا تحديد منطقة الساحل، حسب المقاربة الجزائرية، و التي تتمحور حول ثلاثة دول من الحزام الساحلي، التي تربطها حدود مع الجزائر، و هي على التوالي من الشرق إلى الغرب، النيجر، مالي و موريتانيا.

¹ Brian Michael Jenkins, *The Study of Terrorism: Definitional Problems*, (Rand Corporation, 1980), pp 03 – 10.

^{*} بلانكو لوباز يرى أن ما أسماه بالساحل منحصر في مالي و النيجر و موريتانيا، بالإضافة إلى بعض من أجزاء كل من بوركينا فاسو و تشاد. للإشارة فإن هذا التعريف للفضاء الساحل معتمد من طرف الاتحاد الأوروبي.

^{**} يرى إيف لاکوست أن منطقة الساحل الصحراوي تمتد من البحر المتوسط شمالاً إلى موريتانيا و المحيط الأطلسي جنوباً، و من البحر الأحمر شرقاً إلى تشاد جنوباً، و هو بمثابة تعريف ذو مرجعية إيكومناخية بالدرجة الأولى.

² رابح لونيسي، "فضاء الساحل و الصحراء : الاستراتيجيات و السيناريوهات"، (ستراتيجية : مجلة دراسات الدفاع و الإستراتيجية، العدد 02، السداسي الثاني 2014): ص ص 92-102.

أدبيات الدراسة

لقد كان للبحث العلمي الأسبقية و الأفضلية في تحليل ظاهرة الإرهاب من الناحية النظرية، كالبحث في المفاهيم و المصطلحات أو الإيديولوجيات والأسباب، التداعيات... إلخ، و حتى من الناحية العملية والتطبيقية، فالبحوث في هذا المجال عديدة و مختلفة، و من عدّة زوايا، أين تمّ التطرق إلى حالات خاصة و محددة، من ناحية الزمان و المكان، تعالج ظاهرة الإرهاب و سبل و استراتيجيات مكافحته، كما نلاحظ أن رفوف المكتبات الوطنية أو حتى العالمية تزخر بعدد لا يحصى من الكتب و الدراسات و الدوريات العلمية و الأكاديمية و التقارير و حتى القصص و الروايات و غيرها من المراجع حول موضوع الإرهاب عامة و الإرهاب في الساحل الأفريقي على وجه الخصوص، و ذلك منذ فترة ليست ببعيدة على الأقل.

لكن تجدر الإشارة إلى أن استخدام المقاربة الجيوسياسية لدراسة الظاهرة الإرهابية، يعتبر حديثا، حيث أحصينا عددا من الدراسات في شكل كتب، بالدرجة الأولى، و التي تربط بين مفهومي الجيوسياسية و الإرهاب تحديدا.

من أهم الأمثلة للدراسات المشابهة لبحثنا، نذكر كتاب "ريمي بودوي" (Rémi Baudouï)، الذي قام بطرح سؤال مهم و هو: أي جيوسياسية للقرن الواحد و العشرين؟ ليربط الجيوسياسية، بظاهرة الإرهاب، من خلال عدة مقاربات، كوضع العنف في قلب جيوسياسية الإرهاب، و اقترح الكاتب ما أسماه بالأراضي الخيالية و الأراضي الحقيقية لجيوسياسية الإرهاب، وهذا كله قبل التطرق إلى وسائل و مناهج جيوسياسية الإرهاب، كما أعطى الكاتب أمثلة من خلال مؤلفه، كأراضي (جغرافية)، التنظيم الإرهابي "القاعدة".

كتاب "ريمي بودوي" (Rémi Baudouï)، المكون من 118 صفحة، و الصادر عن دار (Colin) الفرنسية في 2009، يحمل عنوان "جيوسياسية الإرهاب: مناطق لأمن العولمة" (Géopolitique du terrorisme: les territoires de l'insécurité de la mondialisation)، و الذي انطلق مؤلفه بتحديد مفهوم الجيوبوليتيك أو الجيوسياسية، و تطوره في القرن العشرين و القرن الواحد و العشرين، بالرجوع إلى عدد من رواد هذه المقاربة، على غرار "فريدريك راتزل" (Friedrich Ratzel)، "فيليب مورو دوفارج" (Philippe Moreau Defarges)، "جاك أنسل" (Jacques Ancel)، "إيف لاکوست" (Yves Lacoste) و "هيرفي كوتو بيغاري" (Hervé Couteau Bégarie).¹

على صعيد آخر، عاد الكاتب عاد إلى كرونولوجية أهم الأحداث التي شهدتها العالم، منذ 1970 إلى 2007، و التي أدت إلى تطور مفهوم الإرهاب، كالحرب الباردة، الثورة الإيرانية، الصراع العربي الإسرائيلي، ظهور المخدرات كظاهرة عابرة للأوطان، إضافة إلى النفاذ المرتقب للموارد الطبيعية في العالم، و هي العوامل التي خلقت نوع من حالة عدم الاستقرار بسبب العنف المتزايد، كما تطرق الكتاب إلى تداعيات الظاهرة الإرهابية على مختلف الأقاليم و على العلاقات الاقتصادية و الاستراتيجية بين الدول، قبل أن يقترح المؤلف سيناريوهات مستقبلية للظاهرة الإرهابية في مناطق تواجدتها جغرافيا.

¹ Rémi Baudouï, Géopolitique du terrorisme : les territoires de l'insécurité de la mondialisation, (paris : Armand Colin, 2009).

ثاني كتاب يحمل عنوان جيوسياسية الإرهاب (Géopolitique du terrorisme)، للكاتب الدبلوماسي "جون ميشال داسك" (Jean-Michel Dasque)، الصادر عن دار (Ellipses) للنشر بفرنسا، من 304 صفحات، أين قام المؤلف بعرض صورة شاملة عن الظاهرة الإرهابية في العالم، سواء في بعده المحلي أو الدولي.¹

الكتاب الصادر في 2013، تعرض إلى ما أسماه المؤلف بالتحدي الأهم الذي يواجه الدول التي تنتشر فيها الظاهرة الإرهابية، و هو ضرورة إعادة النظر في مفهوم الأمن، كما تطرق الكاتب إلى انتشار التنظيمات الإرهابية في عدد من مناطق العالم، و على رأسها "القاعدة".

الكتاب مقسم إلى ثلاثة فصول رئيسية، تطرق الكاتب في الفصل الأول إلى المبررات التي تدافع عنها الجماعات الإرهابية المختلفة، الطرق المستعملة في تنفيذ عملياتها الإرهابية، و ما تسببه من تداعيات على مختلف المجتمعات المستهدفة، أما الجزء الثاني من الكتاب، فتعرض إلى انتشار مختلف التنظيمات الإرهابية عبر عدد من النقاط المختلفة في العالم، بينما تطرق الفصل الثالث و الأخير من الكتاب، إلى اهم الآليات و الاستراتيجيات المعمول بها في مجال مكافحة الظاهرة، لاسيما تلك المتعلقة بالتعاون الدولي.

على عكس الدراسات الجيوسياسية للظاهرة الإرهابية، فإن الدراسات التي تطرقت للبحث في الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل متعددة و كثيرة، ما بين أطروحات و مذكرات و كتب و مقالات علمية، حيث سنحاول في هذا الإطار عرض أهمها بالمقارنة مع قربها للموضوع.

من أهم هذه الدراسات التي تطرقت إلى موضوع الإرهاب في الساحل الأفريقي أو أحد جوانب الموضوع نذكر أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص دراسات أمنية، من إعداد الطالب إلياس قسايسية، من جامعة الجزائر 3، و الموسومة بـ "التهديدات الأمنية للجزائر في ظل التحديات الإقليمية الراهنة - الإرهاب و الجريمة المنظمة- أين عاد الباحث في أطروحته إلى التأصيل النظري و المفاهيمي للأمن الوطني الجزائري من خلال المقاربة الواقعية، قبل الوصول إلى تحديد مفهوم العقيدة الأمنية الجزائرية و آليات تحقيقها، كما تعرض الباحث إلى المحددات البيئية الأمنية للجزائر، الداخلية منها و الخارجية، من خلال تحديد أهم الدوائر الأمنية للجزائر، بداية من الدائرة، المغاربية، الأفريقية و المتوسطية، بالإضافة لتطرق الباحث إلى أهم الرهانات، التحديات و التهديدات و مصادرها في مختلف الدوائر الأمنية.

من ناحية أخرى، أعطى الباحث عرضا مفصلا عن واقع الإرهاب و الجريمة المنظمة، في البيئة الإقليمية للجزائر و مدى ترابط الظاهرتين، قبل أن يختم أطروحته بدراسة في الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة، و أهم التحديات التي تواجه بلادنا في هذا الإطار، و في نفس السياق، من الملاحظ أن الكتابات العلمية و الأكاديمية حول موضوع الظاهرة الإرهابية لا تزال مستمرة، و بشكل غزير لما تعرفه المنطقة من حركية كبيرة، مما أعطى دفعا للإنتاج العلمي لمواصلة البحث في الموضوع، لكن ما قد تؤاخذ عليه هذه الدراسات هي اعتمادها على مراجع غربية عموما، رغم وجود عدد من الدراسات المحلية الصادرة بالمنطقة، و التي في كثير من الأحيان تحمل معطيات و ملومات كبير من مصادرة المباشرة.

¹ Jean-Michel Dasque, *Géopolitique du terrorisme*, (France : Ellipses Marketing, 2013).

الفصل الأول :

الجيوسياسة، الإرهاب و منطقة

الساحل : مقارنة معرفية

الفصل الأول: الجيوسياسية، الإرهاب و منطقة الساحل : مقارنة معرفية

يعتبر المفهوم "ملخص مجموعة من الأفكار بشكل يُصبح معلما لها وتتمايز بواسطته عن غيرها من الأفكار"،¹ لذلك فإن الرجوع إلى تحديد المفاهيم المتعلقة بالدراسة، على غرار كل الدراسات و البحوث العلمية و الأكاديمية، يعتبر خطوة لا يمكن الاستغناء عنها، لاسيما إذا تعلق الأمر بمفاهيم معقدة، تصل أحيانا إلى حدّ الغموض، إضافة لكون هذه المفاهيم ما تزال مادةً لقيام الجدل بشأنها، لدرجة أنه لا يوجد لها تعريف واحد لحدّ الساعة، و هذا راجع بالدرجة الأولى، إلى تضارب الخلفيات الفكرية و الإيديولوجية، و حتى المصالح المختلفة.

تعتبر مسألة ضبط المفاهيم المفتاحية و تحديد المعاني و المقاصد و الدلالات، حتمية منهجية لكل باحث، حتى لا تقع في فخ تداخل المصطلحات، الذي يجب تفاديه، حيث تعتبر هذه المسألة أولى خطوات حلّ الإشكالية المطروحة، كما يهدف الباحثين إلى تحديد دقيق للمفاهيم المستعملة إلى تجنب أي توظيف سياسي أو إيديولوجي لها، حيث لا يخفى علينا، أن المتغيرات المعنية (الجيوسياسية، الإرهاب، الساحل)، لا تخلو من اعتبارات إيديولوجية، و هو ما يعتبر تحيزا لطرف ما.

شهد حقل العلوم السياسية تزايدا ملحوظا بالاهتمام بالظاهرة الإرهابية، لاسيما بعد أحداث 2001/09/11، و التي حولتها، من ظاهرة محلية إلى ظاهرة دولية و عابرة للحدود، مما ألهم فضول الباحثين و الكتاب و حتى الصحفيين للتقصي وراء هذه الظاهرة، لكن هذا التزايد في الاهتمام، رافقه تزايد في ضرورة تحديد هذا المفهوم، الذي لم يلق الإجماع لحدّ الساعة بشأن وضع تعريف واحد له.

الاختلاف لم يطل المفاهيم فقط بل حتى الكلمات، و الأمر هنا يتعلق بالفضاء محل الدراسة، و هو الساحل الأفريقي، الذي عرف في العشر سنوات الأخيرة ديناميكية كبيرة في الأحداث، و تسارعها، على المستوى المحلي، الإقليمي و الدولي، إذ تمكن هذا الفضاء في فترة وجيزة من جلب اهتمام المختصين لدراسة المنطقة من زوايا مختلفة، سواء سياسية، اقتصادية، اجتماعية، أمنية، ثقافية، أنثروبولوجية... إلخ، مما خلق نوع من الخلاف حول تحديد ما هو الساحل الأفريقي ؟

من خلال مقارنة معرفية سنتطرق إلى مفهوم متغيرات البحث الرئيسية، سواء كانت مفاهيم أو كلمات، بالعودة إلى الجذور التاريخية لكل مفهوم، ثم عرض ظروف نشأته و تطوره قبل الوصول إلى تقديم أهم التعاريف الموجودة في هذا المجال.

¹ ذوقان عبيدات، البحث العلمي، مفهومه، أدواته، أساليبه، (الأردن : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، ب. ت)، ص 32.

المبحث الأول: مفهوم الجيوسياسية أو الجيوبوليتيك

أصبح استخدام مفهوم الجيوسياسية أو الجيوبوليتيك، في السنوات القليلة الماضية، واسع الانتشار على كافة المستويات، الإعلامية و الأكاديمية و السياسية و حتى الثقافية و حتى الرياضية، ليطغى هذا المفهوم على النقاشات و الكتابات و التحليلات المختلفة، قبل أن يتوسع و يخترق مجالات أخرى، على غرار التاريخ و الاقتصاد و الثقافة و حتى الرياضة.

رغم أن الجيوسياسية، تعتبر بالدرجة الأولى مصطلح سياسي يهدف إلى تفسير تطورات السياسة الدولية من منظور جغرافي، إلا أن لا أحد ينكر أن المصطلح هو وليد علم آخر و هو الجغرافيا،¹ و رغم شساعة الفضاء الجغرافي للعالم ككل، إلا أنه يبقى محدودا بكل ما يحمله من خصائص، و هذا ما أدى بالدول منذ القدم إلى الصراع من أجل الحصول على أكبر قدر من الثروات التي تساهم في استمرارها، و قد تطور هذا الصراع مع تطور عوامل مصاحبة له، كالتطور التكنولوجي و النمو الديمغرافي.

من خلال هذا المبحث سنعود إلى جذور الفكر الجيوسياسي الأول، قبل أن يتحول إلى علم و مقارنة، كما سنتعرض إلى أهم المدارس و روادها، و التي كانت لها اسهامات كبيرة في تطور الجيوسياسية، بداية من المدرسة الألمانية، الأمريكية، البريطانية، الفرنسية و الروسية.

في نفس الإطار، نتعرض إلى المفهوم المعاصر للجيوسياسية أو الجيوبوليتيك، و كذا أهم التعاريف التي أعطيت لها، قبل الوصول إلى تحديد مفهوم التحليل الجيوسياسي في العلاقات الدولية، و هي المقاربة التي سنعتمدها خلال الدراسة.

¹ جاسم سلطان، الجغرافيا و الحلم العربي القادم: جيوبوليتيك، عندما نتحدث الجغرافيا، (بيروت : تمكين للأبحاث و النشر، 2013)، ص 9.

المطلب الأول: ظهور و تطور مفهوم الجيوسياسية

أولا : الجذور التاريخية للجيوبوليتيك

على غرار عدد من العلوم، و فروعها المختلفة، كان للجيوسياسية جذور قديمة جدًا، لدرجة أنها سبقت المفهوم المعاصر بمئات السنين، فأصل الجيوسياسية كفكر و كممارسة، يعود بالدرجة الأولى لعلم آخر هو الجغرافيا، ثم لأحد فروعها، و هو الجغرافيا السياسية، و كلا العلمين يعتبران من أقدم العلوم التي عرفها الإنسان، و هذا ما يفسر اهتمام الجغرافيون بالجيوبوليتيك أكثر من غيرهم من المفكرين.

يعود التفكير الأول، في علاقة السياسة بالأرض أو الفضاء الجغرافي، إلى العصور القديمة، و هذا حسب ما جاء به عدد من الفلاسفة و المؤرخون، الذين أكدوا باختلاف توجهاتهم و أفكارهم العلاقة الوطيدة بين الموقع الجغرافي للدولة و سياستها، و هي النقطة التي اتفق عليها الجميع، مما ساهم بوضع البنية التحتية، لما يعرف اليوم بـ "الجيوبوليتيك"، مثل المؤرخ و الأنثروبولوجي الإغريقي هيرودوتس (Hérodote)* في مؤلفاته التاريخية، أين قال أن "سياسة الدولة، تعتمد على جغرافيتها".¹

و على نفس المنوال سار الفيلسوف أرسطو، ما بين 384 و 332 قبل الميلاد، عندما تحدث في مؤلفه "السياسة"، عن المعايير المثالية لنجاح توسع ما أسماه بـ "المدينة"، كما تحدث أرسطو في نفس الكتاب عن أهمية و دور الموقع الجغرافي و تأثيره، حيث أعطى مثالا على أهمية الموانئ في التبادل التجاري.²

من جهته، المفكر الجغرافي ذو الأصول الفرنسية، سترابون (Strabon)، الذي عاصر الفترة ما بين 60 و 25 قبل الميلاد، تحدث في كتابه "الجغرافيا"، المكوّن من 17 مجلداً عن وضعية العالم آنذاك، حيث ربط، بشكل صريح و مباشر، بين الجغرافيا و الحياة السياسية، أين أكد أن الحركة البشرية تؤثر على الفضاء الجغرافي. فالجغرافيا حسب سترابون مرتبطة بممارسة الحكومة، و تأثيرها - الجغرافيا - على الحكام.³

أمّا في القرون الوسطى، فكان للجيوسياسية كفكرة وجود عند المفكر العربي ابن خلدون، الذي عاصر الفترة ما بين 1332 و 1406، و ذلك من خلال "كتاب التاريخ" و "المقدمة"، أين ركز على حجم الدول و تطورها من خلال التوسع الجغرافي و زيادة حجم أراضيها، حيث كان يرى ابن خلدون، أنه على الدول أو الإمبراطوريات أن تواظب على تسيير فتوحاتها أو غزواتها، و إلا فإنها تتجه نحو النهاية.

* (484 - 425 قبل الميلاد)

¹ Airon POLLINI, « Hérodote le père de l'Histoire », *Histoire antique et médiévale*, N° 49, (Dijon, France : juin 2010), p. 13

² Abderrahim KOURIMA, « L'école géopolitique allemande », DESA Relations Internationales, Université Hassan II Casablanca, faculté de Droit, 2007, Pp 7- 8.

³ Ibid.

على صعيد آخر، تساءل "ميكيافيلي" (1463 - 1527)، عن كيفية التعامل مع عالم عدائي، حيث تحدث عن شرعية استعمال القوة من أجل النجاح، الذي يعتبر بالنسبة له ضرورة حتمية، فبنجاح ما أسماه بـ"إقليم الدولة" يمكن بناء الأمة و الدفاع عنها و بذلك استمرارها.¹

لكن النقلة النوعية في الفكر الجيوسياسي القديم كانت للمفكر الفرنسي "مونتيسكيو" (Montesquieu)، في الفترة ما بين 1689 و 1755، من خلال كتابه "روح القوانين" « Esprit des lois » عام 1748، و نظيرته الشهيرة حول المناخ، ثم من خلال كتابه الدفاع عن روح القوانين (Défense de l'esprit des lois) عام 1750، الذي ربط من خلاله "مونتيسكيو" وجود قوانين في بلد معين مرتبط بالدرجة الأولى بالمناخ و البيئة، كما ربط المفكر الفرنسي الجغرافيا بالاقتصاد، و هذا من خلال العوامل الطبيعية التي تؤثر حسب على النهج السياسي الذي تتخذه الدول، و من بين أهم تلك العوامل حسب "مونتيسكيو" هي البحار و المحيطات، كما ركز "مونتيسكيو" على الحياة المعيشية للأفراد، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير المناخ فزيائيا و بشريا، دون تجاهل العوامل الطبيعية الأخرى.²

يقول "مونتيسكيو"، في الجزء الثالث من كتاب "روح القوانين"، أن "مختلف الحاجات في مختلف المناخات، هي من تكوّن طرق العيش المختلفة، و هذه الأخيرة هي من تقوم بتشكيل القوانين"³. أي أن "مونتيسكيو"، تعرض إلى فكرة تأثر الأفراد المشكلة للدول بالمناخ، فعلى سبيل المثال، المناخ الفرنسي يساعد على تطوير النظام السياسي، حسب نفس المفكر.

يجب القول أن علاقة الجغرافيا بالسياسة برزت بشدة، مع بروز المفهوم المعاصر للدولة، و ذلك من خلال عدة كتابات، على غرار "بودان" (Bodin) في كتابه "الكتب الستة للجمهورية"، و كذا "بوتيرو" (Botero) الذي خصص مجموعة من عشرة كتب حول "حكم الدولة"، و "فوبان" (Vauban) و كتابه "انتصار المنهج". من ناحية أخرى قام "كارل ريتير" (Carl Ritter) * بتطوير ما عرف بنظرية دورة نمو الدول، و هذا مقارنة مع العوامل الطبيعية أو العضوية، و هذه الدورة تمر براحل حياتية كأي كائن حي، من الولادة ثم النضج و أخيرا الموت.⁴

من جهته، تعرض نابوليون بوناپارت إلى فكرة الجيوسياسية، عندما قال: أن "كل دول تمارس سياسة جغرافيتها"، لكن بقيت الجيوبوليتيك مجرد أفكار فلسفية و تاريخية بالدرجة الأولى، تحدثت في مجملها عن علاقة السياسة بالجغرافيا، حيث لم ترقى لتكون علما، أو على الأقل مقارنة علمية، تعتمد على مناهج علمية واضحة مثلما هي عليه اليوم، إضافة إلى الخلط الواضح بين الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيك، في هذه المراحل الزمنية القديمة.⁵

¹ Abderrahim KOURIMA, « L'école géopolitique allemande », op.cit, pp 7- 8

² محمد رياض، مرجع سبق ذكره، ص 55.

³ Montesquieu, *L'Esprit des lois*, 3^e partie, Livre XIV, chap. X. voir : <http://montesquieu.ens-lyon.fr/IMG/pdf/de-l-esprit-des-lois.pdf>. (Consulté le 07.08.2014 à 22h20).

* 1779 و 1859

⁴ Pascal Boniface, *op.cit*, p20

⁵ Abderrahim KOURIMA, *op.cit*, pp 7 -8.

لذلك يمكن القول أن العالم شهد عدة تحولات جيوسياسية قبل الوصول إلى ظهور الكلمة في حد ذاتها، مثل شراء منطقة ألاسكا التي كانت تحت حكم روسي من قبل الأمريكيان عام 1867 و ثورة كوبا ضد الإسبان، قبل الوصول إلى انفصال باناما عن كولومبيا عام 1901.

ثانيا : ظهور المفهوم الكلاسيكي للجيوبوليتيك و تطوره

لا يمكن تجاهل فضل السويدي "رودولف كجلين" (Rudolf Kjellén)، الذي كان الإجماع حوله بأنه أول من استخدم كلمة الجيوسياسية أو الجيوبوليتيك.

ففي عام 1904، و خلال محاضرة بعنوان "القوى الكبرى في الحاضر"، و التي كان يلقيها أستاذ العلوم السياسية، الجغرافي و البرلماني السويدي "رودولف كجلين"، بجامعة غوتنبورغ (Göteborg) ثم بجامعة إيسالا (Uppsala) قام بذكر مصطلح الجيوسياسية لأول مرة، ليعاود ذكره مع الكثير من التفصيل من خلال كتابه الصادر في العام الموالي (1905) بعنوان "القوى الكبرى" (Stormakterna)، "كجلين" استوحى من أفكار الألماني "فريدريك راتزل" (Friedrich Ratzel)، و على وجه التحديد من كتاب هذا الأخير "الجغرافيا السياسية" الصادر عام 1897، أين قام بتشبيه الدولة بالكائن الحي الذي يولد ثم ينمو و يكبر قبل أن يمرض ثم يموت.¹

و تشاء الصدفة أن يلقي البريطاني "هالفورد ماكيندر" (Halford Mackinder) محاضرة في نفس السنة (1904) و تحديدا في 25 جانفي، بعنوان "المحور الجغرافي للتاريخ" (le pivot géographique de l'histoire)، و يبقى أهم ما قاله "ماكيندر" خلال هذه المحاضرة هو "من يتحكم في قلب العالم (Heartland) فهو يتحكم في الجزيرة العالمية (World Island)، و من يتحكم في الجزيرة العالمية فهو يقود العالم"، لتبدأ بعد ذلك مرحلة توظيف المفهوم الجديد لصالح الدول.²

و في خضم تطوره لمفهوم الجيوسياسية، تنبأ "كجلين" بقيادة دولة عظمى لكل من أوروبا و آسيا و أفريقيا، في حين رأى أن تكون الدولة الأوروبية هي ألمانيا.³

و قد عرّف "رودولف كجلين" في كتابه "القوى العظمى" الجيوسياسية على أنها "علم الدولة كتنظيم جغرافي و ككائن في الفضاء، مثلها مثل علم السياسة، فالجيوسياسية تدرس الوحدة الدولالية و تبحث عن المساهمة في تفسير الطبيعة الدولية"⁴. من هنا يتجلى لنا في البداية أن الدولة عنصر أساسي في الجيوسياسية، لكن هذا مرتبط بجراكية أو ديناميكية هذا العنصر في فضاءها الجغرافي، من خلال الموقع و الحجم خاصة، لكن يبقى مفهوم كجلين للجيوسياسية كلاسيكي إلى حد كبير.⁵

¹ Alain de BENOIST, vu de droite, (France : Labyrinthe, 2001), p 237.

² محمد عبد الغني سعودي، مرجع سبق ذكره، ص 02

³ Alain de BENOIST, op.cip. p 237.

⁴ Pascal LOROT, histoire de la géopolitique, (Paris : Economica, 1995), p 17. Voir aussi: Rudolf Kjellén, Stormakterna. (les Grandes Puissances), Stockholm, 1905 .

⁵ Pascal LOROT op.cit, Pp 17 – 18.

كجليلن طرح من خلال كتابه الصادر عام 1916 "الدولة كتنظيم حي"، الجيوسياسية على أنها إحدى الأنظمة الجديدة في تفسير الحكومات، بالموازاة مع علم الاقتصاد السياسي، الديمغرافيا السياسية، علم الاجتماع السياسي و الكراتوبوليتيك أو ما له علاقة بسلطة الدولة، لكن و رغم كل ما قدمه "كجليلن" لنشر مفهومه الجديد "الجيوبوليتيك"، إلا أنه لم يلق رواجاً كبيراً في مراحله الأولى، لولا ظهور اهتمام به من طرف جمع من المختصين و المفكرين، كل قام من جهته بإثراء الجيوسياسية التي جاء بها كجليلن، بداية بالإنجليزي ماكيندر (Mackinder) و مواطنه بارسلي ركسي (Percy Roxby) و الألماني روبر سيغر (Robert Sieger) و الأمريكي "باومن" (Bowman)، إضافة إلى التفاف فروع علمية أخرى لدعم الجيوسياسية، على غرار الجغرافيا بقيادة فوجل (Vogel) و "كرابس" (Krebs)، العلوم السياسية بقيادة "ديكس" (dix) و "فوتشكي" (Wütschke)، و علم الخرائط تحت ريادة بونكار (Pencker) أو ما كان يعرف بـ "مدرسة فيينا"، و لم تسلم الجيوبوليتيك حتى من اهتمام علماء البيولوجيا و على رأسهم "شالمير" (Schallmayer) و إينولد (Unold).¹

و ما زاد في انتشار أفكار "كجليلن" هو ترجمة كتابه "القوى الكبرى" لمرتين متتاليتين، أولى عام 1916 و الثانية عام 1924 من طرف أحد رواد حقل الجيوبوليتيك فيما بعد و هو الألماني "كارل هاوسهوفر".

تطورت الجيوسياسية في ألمانيا بشكل كبير لاسيما في فترة ما بين الحربين، على يد "كارل هاوسهوفر" (Karl Haushofer)، من خلال المجلة المتخصصة في الجيوسياسية (Zeitschrift für Geopolitik)، لكن سرعان ما تعرضت أفكار "هاوسهوفر" للنقد من طرف الفرنسي "آلبر ديمانجون" (Albert Demangeon) في مجلة (Annales de Géographie) بداية من 1932،² و هذا بسبب الإيديولوجية النازية التي طغت على أفكار الفكر الجيوسياسي الألماني.

ثالثاً : من الجيوسياسية الكلاسيكية إلى الجيوسياسية المعاصرة

يمكن القول أن مفهوم الجيوبوليتيك لم يعرف شكله العلمي و الأكاديمي إلا في عام 1936، تاريخ إصدار الفرنسي "جاك أنسل" (Jacques Ancel) كتابه "الجيوسياسية" (Géopolitique)، أين وجه من خلاله، انتقادات لازمة لأفكار المدرسة الألمانية في فترة ما بين الحربين العالميتين، بسبب النزعة التوسعية التي كانت تميز الألمان في تلك الفترة، مما فتح المجال لمفكرين بريطانيين و أمريكيين و فرنسيين للبحث في المفهوم و تطبيقه، كل حسب توجهاته و مصلحة دولته، لكن كل بما يخدم بلده، لكن لا يمكن بالمقابل أن ننكر فضل المدرسة الألمانية على انطلاق الجيوسياسية كحقل معرفي جديد.

¹ محمد عبد الغني سعودي، مرجع سابق، ص 02 – 03.

² Albert DEMANGEON A, *Géographie Politique*, (Paris: *Annales de Géographie*, 1932), Pp.22-31 voir : http://www.persee.fr/doc/geo_0003-4010_1932_num_41_229_11065 (consulté le 02.02.2014 à 14h 50)

إن كان الطابع المصلحي، القائم على الإيديولوجية أو القومية، طاغيا على الجيوسياسية في نهاية القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين، خدمةً للأهداف السياسية للدول، فإن مرحلة ما بين الحربين و المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية، كان لها تأثير على الجيوسياسية، التي غلب عليها آنذاك الطابع الإيديولوجي، لدرجة أن بعض المختصين وصفوا هذه المرحلة بنهاية الجيوسياسية، و لم تعرف هذه الأخيرة انتعاشا حقيقيا، لاسيما على المستوى الأكاديمي و الجامعي، حتى نهاية السبعينات و بداية الثمانينات من القرن الماضي.

في نفس السياق، يمكن القول أن الجيوبوليتيك كحقل معرفي جديد كاد يعرف نهايته مع نهاية الحرب العالمية الثانية، و هذا عندما أُسيء استعماله لتحقيق أهداف ذات طابع عدواني، و لولا إعادة وضع الجيوسياسية في قلبها العلمي و الأكاديمي في نهاية السبعينات و تحديدا لتحليل الحرب الفيتنامية ثم حرب فيتنام على كمبوديا، لكانت نهاية الجيوبوليتيك.

فبعد الحرب العالمية الثانية عام 1945 كان يجذب و ينصح في عدد كبير من الدول عدم استعمال مفهوم الجيوسياسية أو الجيوبوليتيك لارتباطه بالألمان و النازية، و هذا ما أدى إلى حدّ كبير إلى العزول عنها في الدراسات و التحليلات السياسية للأوضاع حتى كاد يندثر تماما سواء في أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية أو حتى الاتحاد السوفياتي، الذي كان يعتبر استعمال الجيوبوليتيك بمثابة جريمة، كل هذا رغم التحولات الجيوسياسية التي وقعت ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية و نهاية السبعينات، على غرار اتفاقيات يالطا* في فيفري 1945 و ما نتج عنها من تقسيم ألمانيا و حتى بولونيا مما خلق حدود جديدة تحت رقابة فواعل خارجية، ثم تقسيم الهند بعد الاستقلال و نفس الشيء فيما يخص كوريا و فيتنام عام 1954، و حتى في فرنسا فقد تم إبعاد مصطلح الجيوبوليتيك لاسيما أثناء الثورة الجزائرية تفاديا لأي استغلال إيديولوجي.¹

المطلب الثاني: أهم مدارس و رؤاد الجيوسياسية

تعددت المدارس التي اهتمت بالجيوسياسية كوسيلة أو فرع أو حقل معرفي جديد، و هذا بتعدد المفكرين من مختلف أنحاء العالم الذين ساهموا، كل من جهته في تطوير و إثراء الجيوسياسية كل حسب أيدولوجيته و توجهاته القومية، لكن يمكن القول أنه رغم تعدد هذه المدارس إلا أننا يمكن حصر أهمها في أربع، بداية بالمدرسة الألمانية ثم البريطانية فالأمريكية أو ما يعرف بالاتجاه الأنجلوساكسوني، إضافة إلى المدرسة الفرنسية التي لم تخرج كثيرا عن سابقاتها و إن أضفت لمسة خاصة بالتوجه الفرنسي، و فيما يلي أهم مدارس الجيوسياسية و أهم الرؤى و التوجهات الخاصة بها و برؤاها:

* انعقدت في مدينة يالطا الروسية ما بين 04 و 11 فيفري 1945 شارك فيها كل من ستالين ممثلا عن الاتحاد السوفياتي و روزفلت ممثلا عن الولايات المتحدة الأمريكية، و تشرشل ممثلا عن بريطانيا، أين تم الاتفاق على تقسيم ألمانيا بعد هزمها إلى أربع مناطق محتلة من طرفهم إضافة إلى فرنسا.

¹ Yves LACOSTE, « La géopolitique : une histoire contrastée », *La revue pour l'histoire du CNRS*, <http://histoire-cnrs.revues.org/8082> (consulté le 30.12.2014 à 20h45).

أولاً : المدرسة الألمانية

إن ظهور الجيوسياسية و تطورها للوهلة أولى بألمانيا تحديداً، لم يكن وليد الصدفة، بل جاء كون المنظرين في هذا المجال حاولوا المساهمة في تنمية القوة الألمانية على الساحة الدولية من خلال دعم علمي و أكاديمي حتى تتمكن دولتهم من اللحاق بالقوى العالمية الموجودة آنذاك على غرار بريطانيا و فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية، أي أن دافع المفكرون الألمان كان مبنياً على أساس وطني و قومي.

تعتبر المدرسة الألمانية للجيوبوليتيك من أولى المدارس التي نشأت بعد ظهور المفهوم، لدرجة أن هناك بعض الكتابات ترجع الفضل في خلق "الجيوسياسية" للمدرسة الألمانية، لكن من ناحية أخرى كل الكتابات أجمعت أن المدرسة الألمانية أول من ساهم في وضع الأسس و القواعد الأولى لمفهوم الجيوسياسية، حيث اعتبر الألمان هذا المفهوم بمثابة وسيلة علمية للدراسة و البحث العلمي، لاسيما في مجال العلوم السياسية، وقد ركزت هذه المدرسة على المقاربات التي طرحها فريديريك "راتزل" (Friedrich Ratzel)¹، و هو ما ساهم بشكل كبير في نشأة ما عرف آنذاك بمدرسة برلين، و قد تطورت أفكار هذه المدرسة مع قيام "الرايخ الثاني"، من خلال محاولة إعطاء شرعية للفكر التوسعي الذي كان يقوده هتلر آنذاك، حيث يرى أن بقاء أي دولة يعتمد على سكانها، حضارتها، اقتصادها، حكومتها و أراضيها، في وقت تنبأ بزوال الإمبراطوريات البحرية و انتقالها إلى الدول البرية، التي ستسيطر على المسالك المائية في العالم، في فترات لاحقة.²

البداية الحقيقية للمدرسة الألمانية للجيوسياسية كانت تقوم على فكرة واحدة و هي القوة البرية، بمعنى أن الدولة التي تسيطر على الأرض هي التي تملك القوة، و هو ما عرف بـ "تيلوروكراسيا"^{*}، و قد وضع الأفكار الأولى للجيوسياسية الألمانية، كارل ريتز، معتمداً في مقارنته الجيوبوليتيكية على نظرية داروين^{*} للتطور، عندما قال أن الدولة كائن حي، و هي تناضل في حياتها من أجل البقاء و التوسع في مجالها الحيوي، و هو ما يجعلها قوى عظيمة، كما يرى أن هناك تأثير للعوامل البيئية على الثقافات و الحضارات، و التي تعتبر عاملاً في قوة الدولة من خلال تطورها، حيث أن الحضارات الضعيفة لا يمكن أن تبقى، و بذلك تفسح المجال للدول ذات الحضارة و الثقافة القوية.³

ركزت المدرسة الألمانية تحت فكر "فريديريك راتزل"، على ضرورة السيطرة على منطقة أوراسيا، و أن بلوغ هذا الهدف يعني التفوق العالمي. "راتزل" ترجم أفكاره من خلال كتابه "الجغرافيا السياسية" عام 1897 ثم في كتاب آخر عام 1901 يحمل عنوان "قوانين التوسع المكاني للدول"، هذا الأخير الذي انتقد بشدة كبيرة، لدرجة تشبيهه بالدليل الإمبريالي، و الذي انتقد بشدة من خلال هذه الكتابات، "راتزل" لم يخفي، بعد زيارة قاداته إلى الولايات المتحدة الأمريكية، تأثيره

¹ محمد عبد الغني سعودي، مرجع سابق، ص 02-03.

² Pascal LOROT, *op.cit.* Pp 09-10.

^{*} تيلورو تعني الأرض و الكراسيا تعني السلطة و منه تشكلت كلمة سلطة الأرض.

^{*} 1882-1809.

³ فتحي محمد أبو عيانة، *دراسات في الجغرافيا السياسية*، (بيروت : دار النهضة العربية، 1983)، ص 27 - 28.

بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الرامية إلى السيطرة العالمية على أساس بناء دولة قوية على أساس التوسع الجغرافي الخارجي مما يدعم مشروعهم السياسي¹، و هو ما دفعه كمفكر ألماني لإعطاء سبل تحقيق القوة لبلاده ألمانيا.

"راتزل" انتقد ضيق الحدود الأوروبية، لذلك كان يدعو إلى ما أسماه "أوروبا وطنية" أو "أوروبا قومية" تكون تحت القيادة الألمانية، و المقصود بـ "أوروبا وطنية" هو أن الأوروبيون، جماعات كانوا أم أفراد، لا يلزمهم دين و لا لغة و لا جنس، بل الرقعة الجغرافية التي توحدتهم، و بذلك يمكن أن تطمح أوروبا إلى سيادة العالم، لكن في سياق متصل لم ينكر "راتزل" الحاجة إلى التحالف مع آسيا، لاسيما الشرق الأقصى حتى تتمكن أوروبا من تجسيد طموحها، و هو ما يمكن تفسيره ميدانيا حين تحالفت ألمانيا مع اليابان أثناء الحربين العالميتين.²

قام "راتزل" من خلال مقارنته الجيوسياسية بتحديد ما أسماه بقوانين توسع الدولة، حيث يرى أن الدولة تتوسع من خلال توسع ثقافتها، و ذلك من خلال الانتشار الذي يقوم به مواطنو هذه الدولة حاملين ثقافتهم خارج الحدود، كما يرى المفكر الألماني أن توسع الدولة يأتي من خلال ضم بعض الأقاليم الصغيرة إلى فضائها السياسي الأصلي، سواء المجاورة لها أو حتى البعيدة، فحدود الدولة حسب عضو حي ينمو، من خلال عملية امتصاص للمناطق ذات الأهمية الاستراتيجية أو الاقتصادية أو السياسية، و يُفضل "راتزل" أن نمو الدولة لا يكون قبل التوسع السكاني الثقافي أو الاقتصادي أو غيره في المناطق أو الأقاليم المراد ضمها.³

و في نفس السياق، ركز "راتزل" في مقارنته الجيوسياسية كان على بناء أوروبا عظمى و قوية تكون تحت هيمنة ألمانية، فقد لاحظ من خلال جولته إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أن ألمانيا باستطاعتها منافسة بريطانيا التي كانت تعتبر إمبراطورية عظمى تقوم قوتها على أساس قوة بحرية. في نفس السياق يمكن القول أن "فريدريك راتزل" حدد عدداً من الأفكار المحورية للتوسع الجغرافي تمثلت في كون التوسع الإقليمي يجب أن يقابله تطور ثقافي، إضافة إلى ضرورة تعزيز القوة الاقتصادية، التجارية و حتى الأيديولوجية، كما وصف "راتزل" الحدود على أنها عضو حي تم تحويلها في وقت ما إلى مادة، و بذلك فهي قابلة للتغيير و النمو و حتى الزحزحة ما لم تجد مقاومة من الجيران، و بذلك يكمن القول أن "راتزل" هو أول من وضع مفهوم "المجال الحيوي" للدولة، و هو ما أكدته عدد من المفكرين و على رأسهم إسحاق بمان (Isaac Bowman) في كتاب "العالم الجديد" (The New World)، و ديرونت و تيسلي Derwent (Whittessley) في كتاب "الأرض و الدولة" (The Earth and State).⁴

رغم أن أفكاره كانت تهدف لهيمنة ألمانيا على أوروبا و محيطها، إلا أن "راتزل" اهتم باستعمال المنهج العلمي لتحريض على الحروب و تشجيعها، كذا إعطاءها الشرعية، لكن تبقى أفكاره الدافع الأساسي للتوجه الألماني التوسعي للرايخ الثاني ثم الثالث.

¹ Michel KORINMAN, « Friedrich Ratzel et la Politische Geographie », *Hérodote*, n° 28, (1983), Pp. 128-140.

² محمد رياض، مرجع سبق ذكره، ص 73.

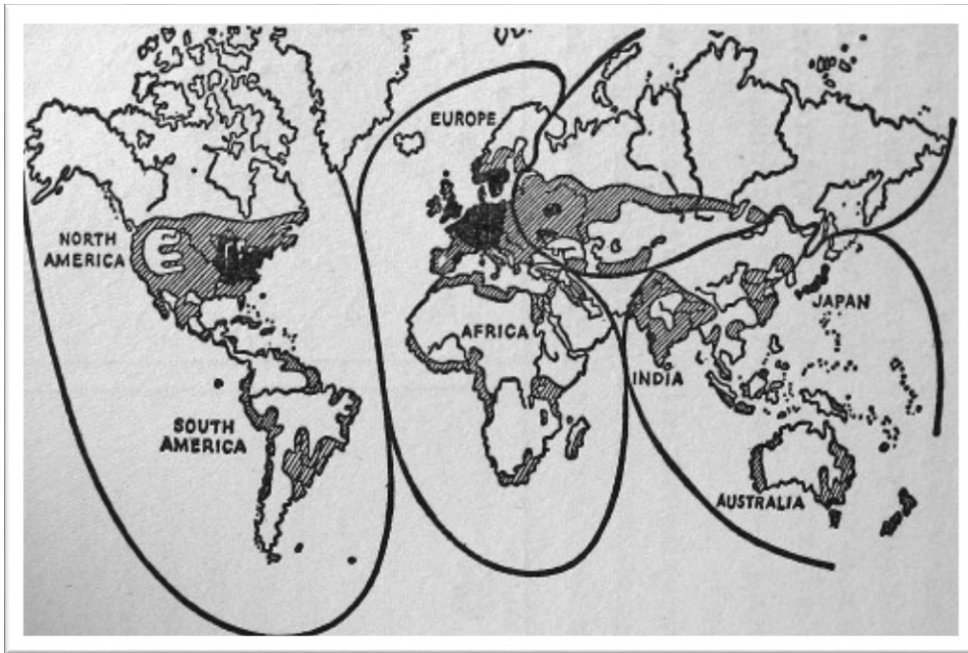
³ ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا : مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة عماد حامد، (طرابلس - الجماهيرية : دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004)، ص 82.

⁴ Pascal LOROT, *op.cit.* Pp 11 -16.

ثاني أهم رواد المدرسة الألمانية للجيوستراتيجية هو العسكري والضابط السامي في جيش هتلر، "كارل هاوسهوفر" (Karl Haushofer) الذي لم يخفي ولعه وتأثره بكتابات "راتزل" الذي ألهمه لتطوير هذا الحقل المعرفي الجديد آنذاك، حيث شغل منصب خبير في المدفعية باليابان في 1908، أين نادى بضرورة إقامة علاقات قوية بين اليابان وبلده ألمانيا، قبل العودة إلى ألمانيا وإدارته لقسم الجغرافيا والعلوم العسكرية بجامعة ميونيخ في 1919، كما كان أحد مؤسسي معهد العلوم السياسية (Institut Fur geopolitik) بنفس الجامعة.¹

قام "هاوسهوفر" بالكتابة في 1912، مستلهما من أفكار وكتابات "راتزل"، لكن مع التركيز على الأخطار الناجمة عن الجيوستراتيجية، التي تعني خلق فضاء واسع حي، لذلك "هاوسهوفر" قسم العالم إلى أربع أقاليم، الأول أوروبي مع ضم إفريقيا يكون بزعامة ألمانيا²، الثاني يشمل القارتين الأمريكيتين و يكون تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، و الثالث الأقاليم هي آسيا الوسطى و شبه الجزيرة الهندية والجزيرة الأسترالية و تكون بزعامة الإمبراطورية الروسية (الاتحاد السوفياتي سابقا)، أما آخر الأقاليم و الذي يشمل ما تبقى من قارة آسيا الشرقية، و تكون تحت الزعامة اليابانية، و فيما يلي خريطة العالم مقسمة إلى أقاليم حسب تصور "هاوسهوفر":³

الشكل رقم 01 : خريطة العالم الجيوستراتيجية حسب المفكر الألماني "هاوسهوفر"



المصدر : http://www.institut-strategie.fr/Strategie_80_Ropivia.htm

¹ محمد عبد الغني سعودي، مرجع سابق، ص 02.

² علي أحمد هارون، أسس الجغرافيا السياسية، (القاهرة : دار الفكر العربي، 1998)، ص 38.

³ عاطف علي، الجغرافيا الاقتصادية و السياسية و السكانية و الجيوبوليتيكا، (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1989)، ص 497.

على غرار "راتزل" ساهم "هاوسهوفر" بشكل كبير في وضع الأسس و القواعد الأولى للجيوستراتيجية، من خلال التركيز على دراسة عوامل قوة الدولة، و مدى علاقتها بالموقع الجغرافي، و بذلك يمكن القول أن المفكرون الألمان، لاسيما الجغرافيون منهم، قاموا بتطوير الجيوبوليتيك كمنهج علمي لخدمة الحزب النازي، الذي كان يقوده هتلر، و التعويل على هذا المنهج للتخطيط للحرب التوسعية.

في هذا الإطار، يرى "هاوسهوفر" أن الموقع الجغرافي التي تتميز به ألمانيا البرية، يجعل منها عدو القوى البحرية الكبرى، مثل الولايات المتحدة و بريطانيا بشكل محدد، مما يستلزم على ألمانيا إقامة حلف مع الجانب الشرقي لها، و تكوين محور ما عرف آنذاك بـ "برلين، موسكو، طوكيو"، و هو الحلف الذي بإمكانه تشكيل نظام أوراسي.¹

"هاوسهوفر" واصل مطالبته بالتحالف بين ألمانيا من جهة، الذي اعتبرها قوة برية و اليابان من جهة أخرى التي قال أنها قوة بحرية، و هذا لمواجهة المدّ التوسعي للولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا. بالمقابل عارض "هاوسهوفر" التوسع من الجهة السوفياتية (الروسية حاليا) و مهاجمتها، إضافة إلى معارضته الشديدة للسياسة الألمانية آنذاك المناهضة لليهود، مبررا وجهة نظره بأن الأرض هي من تجمع و توحد الشعوب و ليس العرق أو الدين.²

إذا كان كل من "ريتر" و "راتزل" و "هاوسهوفر" من أهم رواد المدرسة الألمانية للجيوستراتيجية، فهم ليسوا الوحيدين، حيث يمكن أن نذكر أيضا "فريدريك ناومن" (Friedrich Naumann)، الذي أقترح مقاربه مختلفة عن المفكرين السابقين، حيث أصدر كتاب "أوروبا الوسطى" في العام 1915، أين طالب بتوحيد كل شعوب أوروبا الوسطى مع كل من الولايات المتحدة و روسيا، في شكا حلف سياسي اقتصادي لمواجهة بريطانيا و بقية مستعمراتها، على أن تكون كل من ألمانيا و النمسا محور هذا الحلف.³

الملاحظ أن المدرسة الألمانية تأثرت بمقاربات "كارل ريتر" (Carl Ritter) الطبيعية و البيئية و المدرسة الداروينية الاجتماعية و حتى أفكار من لُقّب بـ "أب مصطلح بيولوجيا" المفكر "إرنست هيكل" (Ernst Haeckel).

تعرضت المدرسة الألمانية إلى انتقادات عدة بسبب اعتمادها على أفكار النازية الرامية إلى التوسع و إعطاء الشرعية لاستعمال القوة للوصول إلى هدفها، و هذا ما أدى إلى اندثار هذه الأفكار و اعتبارها غير ناجحة ميدانيا، لاسيما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و خروج ألمانيا منهزمة منها، حيث ظهرت عدة اتجاهات أنجلوسكسونية لمفهوم الجيوستراتيجية.

ثانيا : المدرسة البريطانية

على عكس المدرسة الألمانية للجيوستراتيجية، التي تقوم على القوة و السيطرة البرية، تقوم المدرسة البريطانية على ما القوّ البحرية أو يعرف كذلك بطالاسا كراسي (Thalassacratie)، و هي كلمة مقسمة إلى شطرين، الأول طالاسا،

1 أليكسندر دوغين، مرجع سبق ذكره، ص 115.

2 محمد رياض، مرجع سبق ذكره، ص 67.

3 أليكسندر دوغين، مرجع سبق ذكره، ص 83.

بمعنى البحر، وكراسي بمعنى السلطة، و قد قاد هذا الاتجاه في المدرسة البريطانية للجيوستراتيجية، الأميرال "هالفورد ماكيندر" (Halford Mackinder)، حيث يعتبر مفهوم القوة البحرية مرتبط بدرجة كبيرة بمفهوم مرتبط بالدرجة الأولى بجغرافية الجزر البريطانية، التي تعتمد في حماية نفسها و توسعا و مبادلتها التجارية على أسطولها البحري القوي.¹

و في نفس السياق، حاولت المدرسة البريطانية للجيوستراتيجية انتقاد المدرسة الألمانية، من حيث يرى البريطانيون أن الصراع القائم بين قوة الدولة البحرية و القوة البرية سيفضي إلى انتصار هذه الأخيرة بسبب التفوق التي تعرفه في الموارد، و هذا ما رفضته المدرسة البريطانية، التي رأت أن التفوق سيكون للقوة البحرية للسيطرة العالمية، بفض حرية الحركة ما وراء البحار.²

عندما كتب المفكر البريطاني "ماكيندر" عام 1904 "محور الارتكاز الجغرافي للتاريخ"، في إحدى المجلات العلمية، كانت أفكاره مبنية على خشية بريطانيا من الطموح المتزايد للتوسع الجغرافي الذي شهده العالم في نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين، فقام "ماكيندر" بتطوير نظرية "الهارتلاند" (Heartland)، و الذي يعتبره محور العالم، و تحديدا منطقة أوراسيا (Eurasie)، و التي تشمل الاتحاد السوفياتي (سابقا) إضافة إلى سيبيريا و الهيمالايا و جنوب شرق آسيا، فبالنسبة لـ "ماكيندر"، من يسيطر على أوروبا الشرقية يسيطر على أوروبا الوسطى، و من يسيطر على أوروبا الوسطى يسيطر على جزيرة العالم (Heartland)، و من يسيطر على جزيرة العالم يسيطر على العالم، كون هذه المنطقة غنية بالموارد الطبيعية³، و منه فإن التفكير الجيوسياسي حسب "ماكيندر"، كان يدعو إلى منع تحالف السوفييت مع الألمان، و المطالبة بالتحالف بين الأنظمة ذات الطبيعة الجغرافية تستدعي قوة بحرية، فقلب العالم لا يمكن مهاجمته حسب "ماكيندر" إلا من الناحية الغربية، و التي تشمل بحر البلطيق و البحر الأسود، أما بقية الأراضي فهي محمية طبيعيا لا سيما من سلاسل جبلية و مناطق صحراوية في الجنوب، أما شمالا فقلب العالم محمي من طرف المحيط المتجمد.⁴

و حسب المفكر البريطاني "ماكيندر"، فإن قلب العالم يحيط به ما أسماه بجزيرة العالم (word island)، و التي تشمل غرب أوروبا نحو البحر الأبيض المتوسط و أفريقيا و حتى جنوب شرق القارة الآسيوية و الصين، و أن هذا الهلال الداخلي، محاط بهلال خارجي حسب "ماكيندر" و الذي يشمل العالم الجديد، المكون من أستراليا و الولايات المتحدة الأمريكية⁵، إلا أن عام 1919 شهد بعض التعديلات في أفكار "ماكيندر"، حيث شملت حدود قلب العالم أوروبا الشرقية غربا و منطقة التبت غربا و بعض المناطق الصينية و الهندية، و ذلك لما تحتويه هذه المناطق من موارد بشرية و طبيعية،

¹ Aymeric CHAUPRADE, *Mackinder, théoricien de la suprématie anglo-saxonne*, (Paris : La Nouvelle Revue d'Histoire, n° 58, janvier-février 2012), Pp. 25-27

² جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار و التحرير، (بيروت : دار الشروق، 1983) ص 192

³ فتحي أبو عيانة، مرجع سبق ذكره، ص 38.

⁴ H.J. MACKINDER, "Democratic Ideals and Reality", (Washington : National Defence University Press, (1996), Pp. 175-182.

⁵ عدنان السيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 70.

و هذا ما جاء في كتابه "المثل، الديمقراطية و الواقع"،¹ قبل أن يعيد اقتطاع بعض من مناطق من قلب العالم، و الممثلة في سيبيريا الشرقية، كما تنبأ "ماكيندر" في نفس العام (1943) أن تكون لمنطقة الشمال الأطلسي أهمية في المستقبل.²

ثالثا : المدرسة الأمريكية

و على نفس منوال المدرسة البريطانية للجيوستراتيجية، يطرح "ألفريد تاير ماهان" (Alfred Thayer Mahan) فكرة قوة البحر، من خلال ربط قوة الدولة بالسيطرة على البحار سواء في فترة السلم أو في فترة الحرب، معتمدا على عدد من الأحداث التاريخية التي أثبتت وجهة نظره.

يعتبر الأدميرال "ألفريد ماهان" من بين أوائل المفكرين الذين اهتموا بالجيوستراتيجية في العالم، حتى و إن لم يستعمل مصطلح جيوستراتيجية أو جيوبوليتيكا، إلا أن مؤلفاته كانت تصب في الفكر الجيوستراتيجي على أساس القوة البحرية، مثل كتاب "القوى البحرية في التاريخ" و هو دراسة لمرحلة ما بين 1660 و 1783، صدر في 1890، و كتاب "تأثير القوة البحرية على الثورة الفرنسية و الإمبراطورية من 1793 و 1812، الذي صدر في عام 1892، بالإضافة إلى كتاب "اهتمام أمريكا بالقوة البحرية في الحاضر و المستقبل الصادر في 1897، و كتاب "القوة البحرية و علاقتها بالحرب" الذي صدر في 1905.³

كان تركيز "ماهان" منصباً على محاولة الإجابة على سؤال جوهري و هو : كيف يمكن لبلده (الولايات المتحدة الأمريكية) أن تكون قوة عالمية عظمى؟. و في هذا الصدد، قام الأدميرال و المفكر الأمريكي بدراسة طبيعة الصراع التنافسي ما بين فرنسا و بريطانيا منذ حكم لويس السادس عشر و إلى غاية حكم نابليون الأول، و هذا فيما يخص السيطرة على البحار و المحيطات، حيث اكتشف "ماهان"، نظرة بريطانيا الجيوستراتيجية للأمور، مما مكّنها من التغلب على فرنسا في هذا المجال من خلال الانتشار الواسع في ما وراء البحار، لاسيما من خلال التحكم في أهم نقاط العبور البحري على غرار ممر جبل طارق و قناة السويس، و هذا ما كانت تفتقده الرؤية الفرنسية التي تاهت آنذاك ما بين التطلعات التوسعية و الأحلام الاستعمارية.⁴

من هذا المنطلق ، و استنادا إلى خبرة الأدميرال الأمريكي، من خلال فترة عمله في البحر، طرح "ماهان" فكرة أن العمل العسكري، لاسيما في البحر، ما هو إلا نشاط لإسناد النشاط التجاري للدول و تأمين مرور أساطيلها التجارية، لتنفيذ هذه المهمة يجب خلق عدد من المواقع الاستراتيجية في أعالي البحار لحماية السفن التجارية، حيث ربط "ماهان" مصير قوّة الولايات المتحدة الأمريكية بالبحر، أين طالب بشق قناة "بانااما" و ضرورة امتلاك قواعد عسكرية أمريكية في عدد من المناطق خارج البلاد، مما يمكن بلده لاحقا من السيطرة العالمية، و التي لن تكون حسبه إلا من خلال التحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا و بريطانيا و اليابان لمواجهة قوة روسيا و الصين، كون أهم منطقة حسبه هي

1 ألكسندر دوغين، مرجع سبق ذكره، ص 91-91.

2 فتحي أبو عيانة، مرجع سبق ذكره، ص 40.

3 ألكسندر دوغين، مرجع سبق ذكره، ص 94.

4 محمد رياض، مرجع سبق ذكره، ص 76.

أوراسيا، فيما يعتبر قناتي باناما و السويس مفتاحي السيطرة العالمية كونهما يشكلان الحدود بين العالم الشمالي و العالم الجنوبي.¹

و قد حدد "ماهان" محددات القوة البحرية للدولة، بداية من الموقع الجغرافي الذي يسمح للدول المنفتحة على البحار بالاتصال بغيرها من الدول، و ذلك دون إغفال شكل سواحل الدولة و طولها، الذي يكون عاملا مساعدا لتأمين التجارة من موانئها، فيما يمكنك اعتباره خطرا أثناء الحروب لو لم تتم تغطية تأمينه بشكل كلي، إضافة إلى محدد المساحة، حيث يرى "ماهان" أنه كلما كانت الدولة كبيرة تميّزت بوفرة الموارد الطبيعية مما يجعلها عاملا لجذب العنصر البشري (السكان)، و الذي يعتبر بدوره أحد محددات القوة البحرية للدولة، من خلال العدد أو الإمكانات التي تجعلهم يبنون السفن و الإبحار... إلخ.² أما آخر المحددات التي يراها "ماهان" عاملا لقوة الدولة البحرية هو النظام السياسي الذي تقوم عليه الدولة، و التي أن يكون توجهها نحو توجيه كل الإمكانات المادية و البشرية لبناء قوة بحرية.³

من جهته طالب "نيكولا سبيكمان" * (Nicholas Spykman) إلى ضرورة الجمع بين البر و البحر للوصول إلى القوة و السيطرة العالمية، و هذا من خلال كتابه الصادر عام 1938 و الذي يحمل عنوان "الجغرافيا و السياسة الخارجية" (Géographie et politique étrangère)، أين عارض بقوة أفكار "هوسهوفر"، و حتى مواطنه "ماكيندر" لم يسلم من النقد، حيث رفض "سبيكمان" نظرية "الهارتلاند"، مبررا كل هذا بفشل التحالف الروسي الألماني إبان الحرب العالمية الأولى.⁴

بالنسبة لسبيكمان منطقة "الريم لاند" (Rimland)*، الواقعة ما بين جزيرة العالم (Heartland) و البحار المحيطة بقلب العالم، أو ما أسماه "ماكيندر" بالهلال الخارجي، و هي منطقة صراع بين القوى البرية و القوى البحرية، فمن يسيطر "الريم لاند" يسيطر على منطقة أوراسيا و من يسيطر على أوراسيا يسيطر على العالم، حيث يفسر "سبيكمان" الصراع هنا بمراجعة تاريخية لما وقع أثناء الحرب العالمية الأولى ما بين السوفييت و البريطانيين حول آسيا الوسطى، لذلك يجب منع توحيد أوروبا و آسيا، و فيما يلي خريطة توضيحية لمنطقة "الريم لاند" كما تصورها "سبيكمان"، و قد جاءت كل هذه الأفكار كنتيجة لنقد أفكار "ماكيندر" الجيوسياسية، لكن "الريم لاند" بالنسبة لـ "سبيكمان" هو تلك الأراضي المحيطة بـ "الهارتلاند"، أو ما يطلق عليه اسم "الهلال الداخلي أو الهامشي"، المكونة من القارة الأوروبية ما عدا روسيا، و شبه الجزيرة العربية و إيران و العراق و حتى تركيا و الهند، إلى جنوب شرق آسيا و الصين و كوريا، و صولا إلى غاية شرق سيبيريا، و هي المناطق الغنية بالموارد السكانية و الطبيعية.⁵

1 عاطف علي، مرجع سبق ذكره، ص 362.

2 علي أحمد هارون، مرجع سبق ذكره، ص 315.

3 فايز محمد العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص 305.

* شغل نيكولا سبيكمان منصب مدير معهد ييل (Yale) للعلاقات الدولية.

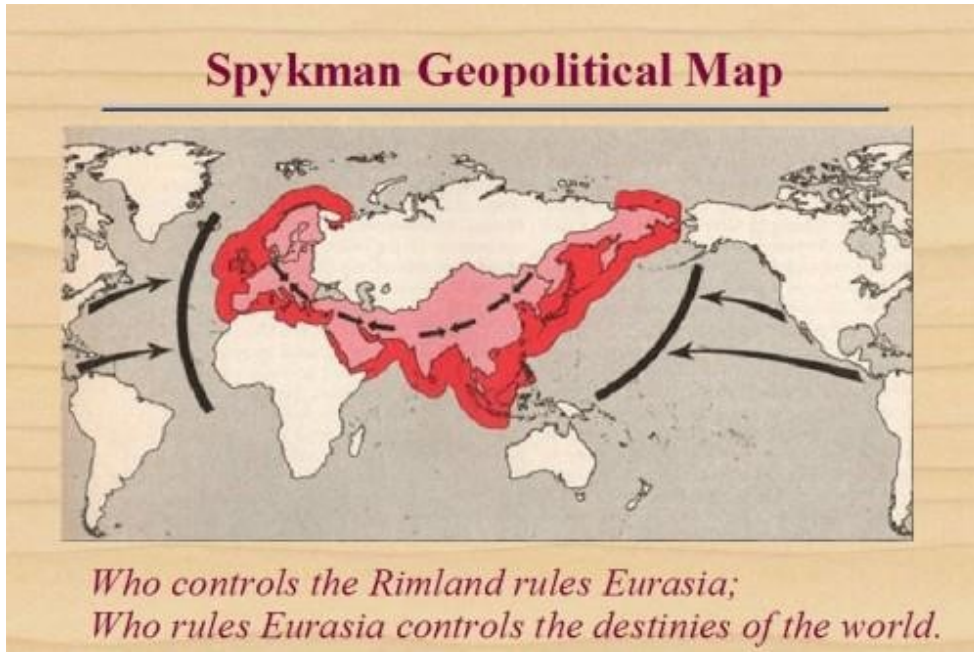
4 محمد رياض، مرجع سبق ذكره، ص 78.

* يعرف الريم لاند أيضا باسم حافة الأرض، و هي المناطق الساحلية التي تفصل قلب العالم (هارد لاند) عن البحار و المحيطات.

5 فتحي أبو عيانة، مرجع سبق ذكره، ص 40.

نظرية "سبيكمان" في الجيوبوليتيك ساهمت في وضع القواعد الأساسية للسياسة الأمريكية القائمة على الاحتواء، لاسيما بعد إنشاء منظمة حلف شمال الأطلسي عام 1949 و حلف جنوب و شرق آسيا عام 1954 و حلف بغداد عام 1955، و التي كانت تهدف إلى صدّ التوسع الروسي نحو البحار الدافئة، و هذا ما يفسر بالدرجة الأولى التواجد البحري الأمريكي و البريطاني و سيطرتهم على القواعد العسكرية الأهم في العالم، إضافة على مواظبة الولايات المتحدة على منع أي تقارب أوروبي روسي أو روسي إيراني، لمواجهة ما يعتبره الأمريكيون المدّ الروسي، حيث نلاحظ التواجد المكثف للولايات المتحدة الأمريكية في آسيا الوسطى، أفغانستان، جورجيا و الاهتمام الكبير كذلك ببحر قزوين، و منه يعرف "سبيكمان" الجيوسياسة على أنها "تخطيط لسياسة أمن الدولة في حدود عواملها الجغرافية".¹

الشكل رقم 02 : خريطة العالم كما يراه الجيوسياسي الأمريكي "نيكولا سبيكمان"



المصدر : <http://www2.johnabbott.qc.ca/~geoscience/ME/Lectures/Geopolitics/sld019.html>

تمخض عن أفكار "سبيكمان" مقاربتين أساسيتين، الأولى "النظرية المواجهاتية" (théorie de confrontationnelle)، و هي ما جاء به "صاموئيل هينتينغتون" (Samuel Huntington) من خلال كتابه الصادر عام 1997 "صراع الحضارات" (Le choc des civilisations)، حيث يقدم رؤية شاملة للعالم من زاوية حضارية، و هو ما يرتبط بالجغرافيا البشرية و المادية، فالنموذج الأمريكي ليس عالميا و إنما يمثل قيم حضارة معينة.²

¹ عدنان السيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 72.

² Jim COHEN, « Samuel Huntington dans l'univers stratégique américain », *Mouvements*, n° 30, (Paris : 2003/5), pp. 3 -21

حسب "صاموئيل هينتيغتون"، فالعالم مقسم إلى أقاليم مسيطرة من طرف قوى كبرى، الأولى هي الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، منطقة كونفوشية بزعامة الصين، و القطب الأرثوذكسي بزعامة روسيا، و العالم الإسلامي الذي يفتقد إلى زعامة، حسب المفكر.¹

تيار آخر، وصف بالوطني جاء بزعامة "كينيث والتز" (Kenneth Waltz) أين ترجم أفكاره في كتاب "نظرية السياسة الدولية" (Théorie de politique internationale) الصادر عام 1979 و سار في منواله "زينغنيو بريجنسكي" (Zbigniew Brzezinski)، حيث لخص أفكاره في كتاب "رقعة الشطرنج الكبرى" (Le grand échiquier) الصادر عام 1997، و قد تلخصت أفكار هذا التيار في أن الفواعل الدولانية لا تتصرف على أساس إيديولوجي لكن من أجل الاستمرارية في البقاء و التوسع في النفوذ، فالديمقراطية ليست معيارا لتحقيق السلام، فهذا الأخير مرهون بدفاع القوى العظمى عن النظام القائم على تبعيتهم لحلفائهم للسيطرة على الأقاليم الواسعة. فهذا التيار يرى بأن الخطر الذي يواجه الولايات المتحدة الأمريكية هو إمكانية تحالف أوروبا أو اليابان مع الاتحاد السوفياتي (روسيا حالياً)، و في هذا الصدد يرى "بريجنسكي" أنه من الضروري على الولايات المتحدة الأمريكية سد الطريق أمام أي تقارب روسي أوروبي أو ياباني.

رابعا : المدرسة الفرنسية

لم يبدي المفكرون الفرنسيون اهتماما كبيراً بالجيوپوليتيك، كمفهوم علمي و أكاديمي جديد، إلا بعد إعلان الألمان عن طموحهم المتزايد في التوسع و السيطرة، لا سيما من خلال فكرة "المجال الحيوي"، لكن الفكر الجيوسياسي في حد ذاته قديم جدا لدى الفرنسيين، بداية من المفكر "جون بودان" (Jean Bodin) * مرورا بـ "شارل مونتيسكيو" (Charles Montesquieu) ** إلى غاية سيباستيان دو فوبان (Sébastien Le prestre de Vauban) ***، و كلهم مفكرين من القرون 14 إلى غاية القرن 18.

من خلال "الكتب الستة للجمهورية" (les six livres de la république)، أكد "بودان" أن قومية الدولة تتحدد من خلال العنصرين المناخي من ناحية، و الطوبوغرافي من ناحية أخرى، و هي أفكار تعود إلى أرسطو و ابن خلدون، حيث تختلف العناصر المناخية و الطوبوغرافية من دولة إلى أخرى، و هو ما يؤثر على النشاط السكاني، من حيث المهارات و المزاج و الطموح و النشاط المهني و نظام الحكم، مما يفسر طبيعة العلاقة بين الأرض و الإنسان.²

أما نظرية "مونتيسكيو" المفسرة لعلاقة الإنسان بالأرض، فتصل إلى غاية تأثير الطبيعة في تحديد الملامح السلوكية و السياسية للإنسان، حيث استخلص من خلال عدّة دراسات، أن الإنسان الذي يعيش في المناطق الباردة من العالم

¹ Ibid.

* 1530 – 1596.

** 1689-1755. اسمه بالكامل، شارل لويس دو صوكوندات Charles Louis de Secondat

*** 1707- 633.

² فايز محمد العيسوي، الجغرافيا السياسية المعاصرة، (ب.م : دار المعرفة الجامعية، ب.ت)، ص 22.

يميل بشكل واضح إلى الأنظمة السياسية الديمقراطية و يجذب الحرية، على عكس السكان الذين يعيشون المناطق الحارة و الذين يفضلون الأنظمة السياسية ذات الحكم المطلق، و منه فإن "مونتيسكيو" يرى بأن الحرية و الديمقراطية تصلان إلى أقصى الدرجات كلما ابتعدنا عن خط الاستواء.¹

أما فكر "دو فوبان"، فكان يهدف إلى تطوير قوّة الدولة من خلال استثمار كل الموارد الطبيعية و السكانية لها، بما في ذلك الضرائب، كما يرى أنه من الضروري تأمين الدولة من الأخطار عن طريق بناء الحصون في عدد من الأراضي.² و على صعيد آخر، كانت البداية الحقيقية للمدرسة الفرنسية للجيوستراتيجية المعاصرة للمفكر "بول فيدال دولابلاش" (Paul Vidal de la Blache)، صاحب عدد من المؤلفات في مجال تأثير الجغرافيا على الإنسان، من أهمها، "الأرض، الجغرافيا الطبيعية و الاقتصادية" (terre, géographie physique et économique) الجغرافي كتاب الجغرافيا السياسية (La géographie politique) الصادر عام 1898، و هي مؤلفات ظهرت قبل مفهوم الجيوبوليتيك أو الجيوستراتيجية، بالإضافة إلى كتاب "لوحة جغرافية فرنسا" (Tableau de la géographie de la France) الصادر في عام 1903، و كذا كتاب "فرنسا الشرقية" (La France de l'Est)، الصادر عام 1917، أين تمكن "دولابلاش" من إنجاز دراسة جغرافية واجتماعية لمنطقة الشرق الفرنسي.

يمكن القول أن "دولابلاش" عبر عن المقاربة الفرنسية الجيوستراتيجية المناهضة للطموحات الألمانية الرامية إلى السيادة الأوروبية، رغم أن هذا الأخير تأثر بفكر الألماني "فريدريك راتزل"، الذي يقوم على تأثير العامل الجغرافي على الدول و سياستها، لكن ليس بالدرجة التي يعتبر فيها "راتزل" الجغرافيا عاملا حاسما في التاريخ السياسي للدول،³ حيث طرح المفكر الفرنسي ما أسماه بالإمكانية أو (le possibilisme) أو المكان، اما الثاني فهو التاريخ أو الزمان، فالعامل الجغرافي يؤثر في المحيط أو الفضاء أما العامل الزماني أو التاريخي فهو يؤثر على صاحب السلوك و المبادرة و هو الإنسان، و هما العاملين الذين ينفيا الحتمية الجغرافية التي اقترحها الألماني "راتزل"، لذلك فملخص فكرة "دولابلاش" الجيوستراتيجية ترتبط بمجرد احتمالية تأثير العامل الجغرافي، المرتبطة أساسا بالعامل البشري.⁴

و في نفس السياق، واصل تلاميذ "دولابلاش" تطوير مفهوم الجيوستراتيجية أو الجيوبوليتيك، بداية من "إليزي ريكليس" (Elisée Reclus)*، الذي يعتبر من أوائل الجغرافيين الذي كتب عن التقارب بين الجغرافيا و الظواهر السياسية، من خلال مجلدات "الجغرافيا الكونية" (géographie universelle)، و هي إحدى أهم المؤلفات الغنية و الثرية بالمعلومات الجيوستراتيجية، حيث تتكون من 19 مجلد، تضم 17.873 صفحة، و الذي استغرق في تأليفه 22 سنة كاملة، من 1872 إلى غاية 1894، لكن بالنسبة له فإن الجغرافيا و إن لعبت دور في المسار السياسي للدول إلا أنها لا تعتبر

¹ نفس المرجع، ص 23.

² بيير سيليريه، الجغرافيا السياسية و الجغرافية الاستراتيجية، ترجمة: أحمد عبد الكريم، (ب. م الأهالي للطباعة و النشر و التوزيع ب. ت)، ص 18.

³ فايز محمد العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

⁴ ألكسندر دوغين، مرجع سبق ذكره، ص 103.

* 1830-1905.

حتمية مطلقة.¹ و قد سار على نحوه "إيمانويل دو مارتون" (Emanuel de Martonne)^{**}، و هو الآخر أحد تلاميذ "دولابلاش"، الذي لم يكتفي بالتراكم المعرفي الشخصي لدراسته للجغرافيا و تأثيرها على الإنسان، بل التحق بجامعة "ليون" بفرنسا لتدعيم معارفه الأولى بمعارف أكاديمية جديدة، حيث قرر دراسة جيوسياسية لنهر النيل في البداية كموضوع لأطروحته، قبل ان يتأثر بمنطقة البلقان التي زارها، و يشتغل عليها في أطروحته، دراسة ميداني، حيث زار المنطقة في سنوات 1898 و 1899 و 1900، مما أكسبه معرف في التحليل الجيوسياسي، الذي سمح له بالتنقل للتدريس فأستأذه "دولابلاش" و خلفه في مدرجات الجامعة لغاية 1944، قام بتأليف "معاهدة الجغرافيا الطبيعية" (traité de la géographie physique) عام 1909 و الذي تحول إلى أحد أهم المراجع في الجيوبوليتيك لغاية 1950، فقد اكتسب "إيمانويل دو مارتون" خبرته الجيوسياسية عندما عمل ملحقا جغرافي بالجيش الفرنسي من 1916 إلى 1920، حيث كان يعمل على تزويد "لجنة الدراسات" المكلفة بالمعاهدات و الاتفاقيات الدولية بكل الوثائق الجغرافية اللازمة لعملها، قبل أن يتم ضمه إلى "مؤتمر السلام" كخبير.²

و على نفس المنوال سار المفكر الفرنسي "ليسان فابر" (Lucien Febvre)، من خلال كتاب "الأرض و التطور البشري" (la terre et l'évolution humaine) في عام 1923، لكنه انتقد المدرسة الألمانية التي كل التحليل التي تربط بين الجغرافيا و الظواهر السياسية بشكل حتمي، و قد طوّر رؤيته هذه برفقة "مارك بلوش" (Marc Bloch) عندما أسس "مدرسة التحليلات" (école des annales) و التي تقوم على مبدأ الجغرافيا اللادولة (géographie non Etat)، بالإضافة إلى أحد تلاميذ "دولابلاش"، و هو "جون برين" (Jean Bruhnes)^{*} الذي أصدر كتاب "الجغرافيا البشرية" (géographie humaine) في 1910 أين ربط تأثير الجغرافيا بسلوك الإنسان لا سيما السياسي، قبل أن يؤلف مع "كاميل فالو" (Camille Vallaux) في 1921 كتاب على "جغرافية التاريخ الجغرافي للسلم و الحرب" (la géographie de l'histoire de la paix et de la guerre) أين تعرضا الكاتبين بتحليل الأحداث السياسية الماضية، و مدى تأثير الجغرافيا على السياسية و ظهور عدد من التنظيمات السياسية كالجبهة و الكونفدرالية و الفيدرالية، و قد ساهم فكر "جون برين" في انتقاله إلى جامعة "فريبورغ" (Fribourg) بسويسرا، بالموازة مع تدريسه للمدرسة الحرة للعلوم الاجتماعية بباريس.³

من جهته، دعا أندري شيرادام (André Cheradame)، قبل الحرب العالمية الأولى، حين كتب في 1902 "ألمانيا، فرنسا و مسألة النمسا" (L'Allemagne, la France et la question d'Autriche)، إلى ضرورة تحالف الأمم "الغير جرمانية" لخلق توازن للوقوف في وجه الطموحات الألمانية للسيادة على أوروبا، حيث يرى أن النازية كسياسة متبعة من طرف ألمانيا ما هي إلا نتاج منطقي و متوقع لخطة الرايخ التوسعية.⁴

¹ Pascal LOROT, op.cit, P 51.

^{**} 1872 – 1955.

² Pascal LOROT, op.cit, p 52.

^{*} 1869 – 1930.

³ Ibid, pp 52 – 53.

⁴ ألكسندر دوغين، مرجع سبق ذكره، ص 103.

من جهته يرى "جاك آنسل" (Jacques Ancel)** أن الحدود الطبيعية لا يمكن أن تشكل حدودا حقيقية، فالبحار و الأنهار تقرب و لا تقسم، أما الجبال فما هي إلا عراقيل مادية و ليست سياسية، أهم من هذا حسب "آنسل" هو العلاقات الإنسانية و الرغبة في العيش معاً من جهة، و تحديد الحدود الجغرافية للدول من جهة أخرى. هذه الأفكار صدرت عام 1936 في مجلة جيوبوليتيك (Géopolitique) في مقال "جغرافيا الجبهات" (Géographie des fronts) و كتاب "الدليل الجغرافي للسياسة الأوروبية ما بين 1936 و 1943" (Manuel géographique de la politique européenne entre 1936 et 1943)، و منه يمكن القول أن "آنسل" يعتبر أول جيوسياسي بالمفهوم المعاصر، الذي أعطى أهمية للعلاقة بين الجغرافيا و السياسة.¹

أما "فيرناند برودال" (Fernand Braudel)* فقد استطاع أن يستلهم من أفكار "دولابلاش" ليطور مقاربة تاريخية جغرافية للجيوبوليتيك، و هذا من خلال عدة كتابات يمكن تلخيصها في عدد من المقالات التي نشرت بداية من 1969 بمجلة "كتابات في التاريخ" (Écrits sur l'Histoire)، لكن قبل ذلك كان له كتب جيوسياسي ذو طابع تاريخي و هو "المتوسط و العالم المتوسطي في عصر فيليب الثاني" (La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II).² و منه نلاحظ أن مقاربة "أندري شيرادام" تتقارب إلى حد ما مع مقاربة الأمريكي "نيكولا سبيكمان"، غير أن "شيرادام" يرى أن محور الاهتمام في "الريملاند" هو أوروبا الوسطى و البلقان.

عرفت المدرسة الفرنسية نقلتها النوعية منذ إنشاء مجلة "هيرودوت" (Hérodote)*، حيث أخذت عددها الأول عنوانا فرعيا يحمل اسم "الاستراتيجيات، الجغرافيات و الإيديولوجيات"، قبل أن يتغير العنوان الفرعي لمجلة "هيرودوت" في 1983، لتصبح مجلة "الجغرافيا و الجيوبوليتيك"، كما أسس الفرنسيون المعهد العالي للجيوبوليتيك بباريس، أين حاول رواد هذه المدرسة في تلك الفترة إعطاء قيمة للأسس الجغرافية و الإثنية و الاجتماعية للعلاقات الدولية،³ و قد قاد التوجه المعاصر للمدرسة الجيوسياسية الفرنسية "ايف لاکوست" (Yve Lacoste)، الذي اختص في الكتابات الجيوسياسية منذ نهاية الخمسينات من القرن الماضي، على غرار كتاب "جغرافيا التخلف" (la géographie du sous-développement) الصادر في 1965 "الجغرافيا تصلح أولا للحرب" (la géographie ça sert d'abord à faire la guerre) و كتاب جيوسياسية الأقاليم الفرنسية الصادر في 1985، بالإضافة إلى كتابي جيوسياسية المتوسط (géopolitique de la méditerranée) و جيوسياسية التاريخ الطويل إلى يومنا هذا (la géopolitique, la langue histoire d'aujourd'hui) اللذان صدرا في 2006.

** 1879 – 1943.

¹ Pascal LOROT, op.cit, p 53

* 1902 - 1985.

² بيير سيريليه، مرجع سبق ذكره، ص 18.

** أنشأت مجلة "هيرودوت" الفرنسية عام 1979 من طرف المفكر الجيوسياسي المعاصر إيف لاکوست.

³ كلاوس دودز و ديفيد أنتيكسون، الجغرافيا في مئة عام : التطور الجيوبوليتيكي العالمي، ترجمة عاطف معتمد و عزت زيان، (القاهرة : المركز القومي للترجمة)، ص 97.

فكر "إيف لاکوست" الجيوسياسي يقوم على المساهمة التي يمكن أن توفرها المعرفة بالجغرافيا في إقامة الحروب، حيث يقسم الجغرافيا عموماً إلى، الجغرافيا الأكاديمية التي تدرس في الجامعات و المدارس، و هي ما أسماها بجغرافيا الأساتذة، بالإضافة إلى الجغرافيا الاستعراضية، و هي نوع من الجغرافيا السلبية التي تبشها وسائل الإعلام، و أخيراً و هي الأهم جيوسياسياً، الجغرافيا العسكرية و هي التي تهم بدرجة أكبر الدولة و السلطة، و قد ساهم "لاکوست"، لاسيما من خلال مجلة "هيرودوت" لنشر عدد من الدراسات الجيوسياسية، التي تجاوزت الأفكار الألمانية و حتى الأنجلوساكسونية التي تقوم على الدولة و التراب الوطني، ليضم إلى الفكر الجيوسياسي المواضيع المتعلقة بالإيكولوجيا و الثورات و مناهضة الاستعمار.¹ بالإضافة إلى رفض "لاکوست" المقاربة البرية و لا المقاربة البحرية، حيث يفسر ذلك بالحد من تحديد طوحات التنافس بين الدول أو سلطاتها في مناطق جغرافية محددة و بالمجموعة البشرية التي تقطنها.²

و منه فيمكن تعريف الجيوسياسية المعاصرة في شكلها العلمي حسب "إيف لاکوست" بأنها "كل ما يستعمل لأغراض متنوعة في يومنا الحاضر، كل ما يتعلق بعلاقات التنافس على بسط السلطة أو النفوذ على مناطق جغرافية ما، و على من يعيش فيها من السكان، و تتراوح هذه العلاقات بين تنافس سلمي و صراع عنيف بين القوى السياسية المختلفة، بين الدول أو داخل الدولة، بهدف وضع السيطرة على مساحات من الأراضي".³

و على صعيد آخر، يعتبر الفرنسي "ميشال فوشي" (Michel Foucher) أحد رواد المدرسة الجيوسياسية الفرنسية، الذي ألف كتاب "جبهات و حدود" (Fronts et Frontières)، الصادر في 1988، الذي عرف فيه الجيوسياسية بأنها "منهج شامل للتحليل الجغرافي للظواهر السوسيوسياسية".⁴

خامساً : المدرسة الروسية

رفض الاتحاد السوفياتي مفهوم الجيوبوليتيك، بل و حاربه، حيث فضل السوفييت (الروس حالياً) الارتكاز على فكرة أن الإيديولوجية هي التي تقود العلاقات الدولية، كما أن رفض تداول مفهوم الجيوسياسية عند الروس راجع كذلك لارتباطه في بداية القرن الماضي بالفكري الألماني التوسعي، المتعلق بالمجال الحيوي للدول، لاسيما شرقاً أوروبا، و إذا كان هذا المفهوم النظري للجيوسياسية من وجهة نظر روسية، إلا أن الواضح ميدانياً أن الاتحاد السوفياتي و من بعده روسيا قاما بالتركيز على محاولة السيطرة على منطقة أوراسيا، و هذا بدافع القومية السلافية (panslavisme)،* أما في عام 1994 عرف القاموس العسكري الروسي الجيوبوليتيك بأنها "سياسة عسكرية ذات طابع عدواني".⁵

¹ كلاوس دودز و ديفيد أتكينسون، مرجع سبق ذكره، ص 97.

² ألكسندر دوغين، مرجع سبق ذكره، ص 174.

³ إيف لاکوست، الجغرافيا السياسية للمتوسط، ترجمة: زهيدة درويش، (أبو ظبي : دار الكلمة، 2010)، ص 21.

⁴ Pascal LOROT, *op.cit*, p. 68

* القومية السلافية هي حركة فكرية عقيدتها بناء دولة-أمة على أساس الهوية المشتركة بين الدول السلافية لمزيد من المعلومات انظر :

Francis Dvornik, *Les Slaves : Histoire et civilisation, de l'Antiquité aux débuts de l'époque contemporaine*, (trad. Danielle Pavlevski), (Paris : Seuil, coll. « Univers historique », 1970), Pp 797-798

⁵ John Erickson, *Russia Will Not be Trifled With : Geopolitical Facts and Fantasies*, in Colin S. Gray and Geoffrey Sloan, *Geopolitics*, p. 242.

يعود الفضل في ظهور أولى بوادر الاهتمام الروسي بالجيوستراتيجية إلى "نيكولا دانييلفسكي" (Nicolas Danilevski) ** من خلال كتاب "روسيا و أوروبا" (La Russie et l'Europe)، و الذي اعتبر من خلاله أن التاريخ العالمي هو نتاج لصراع بين الحضارتين البيزنطية و الرومانية، الممثلة في الثقافة السلافية من ناحية، و الثقافة الجرمانولاتينية من ناحية أخرى، بالإضافة إلى الصراع بين المعتقدات المسيحية، بما فيها الأرثوذكسية و الكاثوليكية، و العالم الإسلامي من ناحية أخرى، الممثل في الإمبراطورية العثمانية آنذاك، و هي بمثابة وسائل في يد أوروبا لمواجهة الإمبراطورية الروسية، لكن البداية الحقيقية للمفهوم المعاصر الجيوستراتيجية كان على يد "بيوتر سافيسكس" (Piotr Savicki) أحد رواد مبدأ "أوراسيا" و التي يعتبرها أحد أهم المجتمعات السياسية و الاقتصادية المغلقة، و ان روسيا تعتبر مركز الثقل منطقة أوراسيا، كونها إمبراطورية و ليس دولة و أمة.¹

من بين أهم رواد المدرسة الروسية للجيوبوليتيك، "ألكسندر دي سيفيرسكسي" (Alexander Prokofieff de Seversky) **، و هو طيار عسكري روسي الأصل شارك في الحرب العالمية الأولى، أمريكي الجنسية، اهتم بالفكر الجيوستراتيجي و علاقة بقوة الدولة الجوية، و هو ما ترجم تلك الأفكار في كتاب "القوى الجوية، مفتاح البقاء"، الصادر في 1950، لكن نظريته كانت مختلفة عن من يرى في القوة التحكم في الأرض و التحكم في البحر، ليقدم وجهة نظر تركز أساسا على القوة الجوية، أي أن من يتحكم في المجال الجوي و الفضائي فقد تحكم في العالم، لكن كثيرا ما كان يعتبر "دي سيفيرسكسي" ممثلا للمدرسة الجيوستراتيجية الأمريكية، لاسيما بعد تحصيل المفكر الروسي على الجنسية الأمريكية، رغم أنه قام بانتقاد رواد الجيوستراتيجية الأوائل، و على رأسهم "راتزل" و "هوسهوفر" و "ماكيندر" و "سبيكمان"، و الصراع بين السيطرة البرية و البحرية للدولة، حيث تمحور نقد المدرسة الروسية، أن كل هؤلاء قاموا بتبسيط الجيوستراتيجية في فترات زمنية محددة، الدون طرح إمكانية استمرار تلك الأفكار مستقبلا، لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية و النتائج المترتبة عنها.²

تطور المدرسة الجيوستراتيجية الروسية جاء بعد ما شهدته العالم من تطور في التكنولوجيات الحديثة، لاسيما المتعلقة بالأسلحة و الطيران و دور ذلك في إدارة الحروب، و هو ما أدى إلى إدراج التفوق في المجال الجوي كأحد عوامل القوة لدى الدول، حسب الرؤية الروسية.

و على صعيد آخر، يرى "ألكسندر دي سيفيرسكسي" أن الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية تملكان سيادة جوية على عدد من المناطق في العالم، بالإضافة إلى مناطق أخرى تتداخل فيها السيادة الجوية بين القوتين العظميتين، فالمجال الجوي الواقع تحت سيادة الولايات المتحدة الأمريكية، هي أمريكا اللاتينية، أما بالنسبة للاتحاد السوفياتي (سابقا) فيشمل مجال سيادتها الجوية جنوب آسيا و جنوب شرقها، إضافة إلى شرق أفريقيا و جنوب الصحراء، أما بالنسبة لمجالات تقاطع سيادة القوتين العظميتين فتتمثل في قلب العالم الأوراسي (المهاتلاندا)، أوروبا الغربية، كندا و القطب الشمالي،

** 1822 – 1885.

¹ Anastasia Mitrofanova, « La géopolitique dans la Russie contemporaine », *Hérodote*, (mars 2012, n 146-147), p. 183-184.

** 1894 – 1974.

² فتحي أبو عيانة، مرجع سبق ذكره، ص 42.

و كذا الوطن العربي، و قد ربط المفكر السوفييتي مدى السيادة على العالم، بالسيطرة الجوية على مناطق التداخل بين القوتين، لا سيما منطقة القطب الشمالي، كونها المنطقة التي تقترب جغرافيا من الدولتين.¹

ثاني أهم رواد الفكر الجيوسياسي الروسي، هو "بيوتر سافيتسكي" (Piotr Savitsky)*، و الذي عرفت أفكاره الجيوبوليتيكية أول بروز لها عام 1933، من خلال مقال بعنوان "الأسس الجغرافية و الجيوسياسية لأوراسيا"، و الذي أبرز فيه الأهمية الجغرافية لبلاده و توسطها منطقة "أوراسيا"، على عكس ألمانيا التي رأى أنها و إن تتوسط أوروبا إلا أنها تبقى مجرد جزء من غرب "أوراسيا"، كما أن المفكر الروسي يرى أن بلاده عالم مستقل بحد ذاته، أكثر منه امتداد لأوروبا، و أنّ ما يميز جيوسياسية روسيا عن غيرها أنها عبارة عن مركب من مجموع المجالات الثقافية خاصة، بما فيها المعتقدات و التقاليد المختلفة.²

أما من يمكن اعتباره أهم رواد المدرسة الجيوسياسية الروسية المعاصرة، فهو "ألكسندر دوغين" (Alexandre Douguine)، و الذي يعود إليه الفضل في تداول مفهوم الجيوسياسية في المجال الأكاديمي الروسي، و الذي يعتبر أحد رواد المدرسة الأوراسية (école aurasienne)، حيث نشر بداية من 1992، عبر مجلة "ايلمون"، المجلة الأوراسية (Éléments. Revue eurasiennne) ركن خاص بعنوان "الدفاتر الجيوسياسية"، عددا من المقالات، أولها "من الجغرافيا العجزية إلى الجيوسياسية" (De la géographie sacrale à la géopolitique)، قبل أن يقوم بنشر كتاب "قواعد الجيوسياسية" (Bases de géopolitique) في 1997، و هو ما اعتبره المحللون الروس بمثابة دليل الأكاديمية العسكرية الروسية، خاصة أن "دوغين" شغل عدد من المناصب في هذه الأكاديمية.³

"دوغين" يرى أن الحضارة الأوراسية هي أساس الصراع بين مختلف القوى، فهذه الحضارة القائمة على أساس أرثودوكسي هي في مواجهة الحضارة الإسلامية، و كلاهما سيصلان إلى السيطرة العالمية، لكن بعد أن تنتصر على القوى الغربية، و أن الصراع بين القوة البرية و القوة البرية يحمل الكثير من التناقضات، شبيه بالصراع بين الشر و الخير، و من أجل كل هذا تسعى القوى الغربية إلى تحطيم روسيا بشتى الطرق، كما وصف كل هذا من خلال مقال "جيوسياسية الأوراسية" (Géopolitique de l'eurasisme)، أين يذهب للقول بأن روسيا تسعى على المدى البعيد إلى توحيد الدول الأوراسية لتكوين قطب جيوسياسي يقوم على الإيديولوجيا بين الحضارات المتوازية.⁴

تجدر الإشارة في الأخير، أن هناك عدّة محاولات لتأسيس مدارس جيوسياسية أخرى، تقوم على مقاربات جديدة و منفصلة عن الأفكار السابقة، على غرار المدرسة اليابانية و المدرسة التركية و المدرسة العربية، إلا أن تلك الأفكار لم تلقى اهتماما كبيرا، مما يدفع بالقول أنها محاولات فاشلة، في زحمة المدارس التقليدية بداية بالألمانية و البريطانية و الأمريكية، إلى المدرستين الفرنسية و من ثم الروسية.

¹ نفس المرجع، ص 43.

* 1895 - 1968

² ألكسندر دوغين، مرجع سبق ذكره، ص 128 - 130.

³ Anastasia Mitrofanova, op.cip. p 184.

⁴ Ibid, pp 185 - 186.

المطلب الثالث: الجيوسياسية و التحليل الجيوسياسي في العلاقات الدولية

يمكن تقديم مفهوم الجيوسياسية بلغة بسيطة على أنها "السياسة المتعلقة بالسيطرة على الأرض وبسط نفوذ الدولة في أي مكان تستطيع الدولة الوصول إليه". إذ أن النظرة الجيوسياسية لدى دولة ما تتعلق بقدرتها بأن تكون لاعبا فعالاً في أوسع مساحة من الكرة الأرضية.

من هذا المنطلق فرض مفهوم الجيوسياسية نفسه على فروع علمية عديدة على غرار علم السياسة، الاقتصاد، القانون و التاريخ و غيرها، حيث يستعمل لتفسير الأوضاع المختلفة و الصراعات و التنافس الدولي المتعلقة بمختلف المسائل و القضايا المهمة.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك توسيع نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، وتحويل ولاء بعض تلك الجمهوريات من النفوذ الروسي إلى النفوذ الأمريكي، وعليه يكون الصراع الدولي على النفوذ، والتأثير في العلاقات الدولية، ودفاع الدول عن مصالحها الحيوية، ومحاولة فرض بعض الدول هيمنتها على دول أخرى، وما شابه ذلك من أعمال.

لكن السؤال المهم هو، هل يمكن اعتبار الجيوسياسية أو الجيوبوليتيك علما قائما بحد ذاته ؟. إن البحث وراء الإجابة عن هذا السؤال تبقى نسبية و هذا لاعتبارات استخدام المفهوم في حد ذاته من قبل الباحث و وجهة نظره و أيديولوجيته، من هذا المنطلق يمكن القول أن من الصعب الجزم بأن الجيوبوليتيك تعتبر علما لأنها ببساطة لا تقوم على قواعد محددة و شاملة و متعارف عليها، بل مازالت تخضع لإيديولوجيات و أهداف متباينة بين مستعمليها. لذلك يمكن القول أنّ الجيوبوليتيك هي فرع أو حقل علمي و وسيلة علمية للتحليل.

إن التحليل الجيوسياسي كمسعى يستلزم في البداية جمع المعلومات المختلفة حول الموضوع، سواء من الصحافة، الكتب و المجالات المتخصصة (الجغرافيا، التاريخ، الاقتصاد، علم الاجتماع و كل شعب العلوم الإنسانية)، فالجيوسياسية لم تعد تهتم اليوم بالجانب الفضائي (الجغرافي) و المادي للقضايا و المسائل و القضايا الدولية فقط، بل تجاوزت ذلك لتشمل التركيبة الإيديولوجية و كفاءات استعمالها و دراسة و تحليل المعطيات التاريخية و الثقافية.

فيمكن طرح إشكالية التحليل الجيوسياسي انطلاقاً من القول : لماذا يمكن لإقليم جغرافي ما أن ينتج مواجهات ؟ فالتحليل الجيوسياسي هنا يبحث عن إبراز و تفسير التحديات و حتى الرهانات المتعلقة بالفضاء الجغرافي محلّ البحث، و هذا من خلال دراسة خصائص و أطر تلك المواجهات، مثل الفواعل المحلية التي ساهمت في اندلاع تلك المواجهات إضافة إلى البحث في الأسباب و الخلفيات التي أدت الفواعل المحلية إلى تلك المواجهات، و هذا كله دون إهمال تحديد الفواعل الخارجية التي ساهمت أو شاركت في تلك المواجهات، و الأسباب التي دفعتها إلى ذلك.¹ و في نفس السياق يعرف بريجنسكي (Brzezinski) الفاعل الاستراتيجي على أنه "كل دولة لها الإرادة و الإمكانيات لبسط قوتها

¹ Pierre Gourdin, *Géopolitiques : manuel pratique*, (Paris : Choiseul, 2010), voir : <http://www.diploweb.com/1-Un-jeu-de-cartes.html> (consulté le 05.11.2014 à 19h30).

و سلطتها خارج حدودها" بينما يعرف "بريجينسكي" القطب أو المحور الاستراتيجي على أنه "كل دولة تكون أهميتها متعلقة أكثر بوضعيتها الجغرافية الحساسة مقارنة بقوتها الحقيقية"¹.

يرتكز التحليل الجيوسياسي على عدة عوامل أهمها العامل الجغرافي، عامل الوقت، العامل التاريخي و تحليل الخرائط، فالجيوسياسة تقترح تحليل العلاقات الدولية بين الدول و هذا مع تحديد الفواعل و الرهانات الخاصة بالسلطة في منطقة أو فضاء ما، و هذا بالارتكاز على خرائط و إحصائيات، و هذا يختلف عن الجيوسراتيجية التي تهدف إلى تحضير استراتيجيات دبلوماسية، اقتصادية أو عسكرية.

مع بداية من السبعينات طرح إيف لاکوست الأسس التي يقوم عليها مفهوم الجيوسياسة، مختصرا ذلك في القول أن الجيوبوليتيك هي عملية تحليل صراع و منافسة السلطات أو الأقاليم، فالجيوسياسة تعتبر الفضاء الجغرافي كإطار و كرهان، فالجيوسياسة حسب لاکوست تنتمي إلى "الجغرافيا الشاملة" (géographie universelle)².

من ناحية أخرى يمكن القول أن التحليل الجيوسياسي يقوم على دراسة العلاقة بين ثلاثة أمناط من الفواعل و هي: الدولاتية، العابرة للحدود الدولاتية و ما بين الدولاتية مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الجغرافية كالموقع و التضاريس و المناخ... و عامل الهوية، بما فيه العرق و الجماعة و العشيرة و الإثنية و اللغة و الدين و الحضارة، إضافة إلى عامل الموارد الطبيعية للفضاء الجغرافي محل الدراسة كالماء و الغاز و البترول... إلخ. و من خلال هذه المعطيات يمكن للتحليل الجيوسياسي أن يضفي على دراسة العلاقات الدولية نوعا من الموضوعية و الواقعية.³

عرفت الجيوسياسة تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة من خلال تضاعف الكتابات و البحوث في هذا المجال و فقد أرجع الباحث إيمانويل فابر (Emmanuel Fabre) تطور أهمية الجيوسياسة من خلال عملية إحصاء لعدد القواميس المتخصصة الصادرة في السنوات الأخيرة في مؤلفه About geopolitics, from geopolitical dictionaries، حيث أرجع أن أقدمها و أهمها هو "قاموس الجيوسياسة" الصادر عام 1993، و الذي جاء في 1600 صفحة، و هو قاموس جماعي تحت إشراف المفكر الفرنسي "إيف لاکوست"، و الذي استعان بدوره ب 48 مختص في عدد كبير من التخصصات و المجالات العلمية، لكن النصيب الأكبر كان من نصيب خبراء الجغرافيا بـ 26 كاتب ثم تلاه تخصص العلوم السياسية بثمانية (08) كتاب إضافة إلى مؤرخون و اقتصاديون و قانونيون و صحفيون دون إغفال إشراك خبراء اللغة،⁴ و هو ما يؤكد تعاون عدة اختصاصات في فرع الجيوبوليتيك.

¹ Zbigniew BRZEZINSKI, *le grand échiquier*, Paris : Hachette, 2000, Pp.68-69

² Yves LACOSTE, *Dictionnaire de géopolitique*, Paris : Flammarion, 1995, Pp 22-25.

³ François THUAL, *Méthodes de la géopolitique : apprendre à déchiffrer l'actualité*, Paris : Ellipses, 1996, Pp 44-52.

⁴ Yves LACOSTE, *op.cit.* 22-25.

أولاً : المقاربة الجيوسياسية

تعتبر الجيوبوليتيك مقاربة لتحليل مشاكل العالم المعاصر، حيث تهدف إلى عرض تفسير واضح للأوضاع الراهنة، و هذا قدر الإمكان، حيث تهدف هذه الوسيلة أو المقاربة العلمية، من ناحية أخرى، إلى تنوير الرأي العام و صناع القرار، فيما يتعلق بالمشكلات المعاصرة و حتى اقتراح الوسائل للتصدي لها أو على الأقل التعامل معها فيما يخدم مصالح الدول المعنية، و هذا من خلال منهج تطبيقي كان أو نظري.

فإذا كانت الجغرافيا السياسية علما وصفي تحليلي يعالج العلاقات المكانية المتصلة بالوحدة السياسية، فإن الجيوبوليتيك تعالج أيضا هذا الموضوع و لكن في إطار المصالح القومية العليا، وفي إطار السياسة الدولية.

إيف لاقوست (Yves Lacoste) يرى أن الجيوبوليتيك هي "دراسة الصراعات التنافسية للسلطات ما بين مختلف أشكال السياسات، و الهدف من الدراسة الجيوسياسية هو التحكم، الغزو، الدفاع أو استعمال إقليم جغرافي ما"، و هنا نلاحظ أهمية الفضاء في الدراسات الجيوسياسية.

إذا كانت الجغرافيا السياسية تهتم بتحليل بيئة الدولة تحليلا موضوعيا، أمّا الجيوبوليتيك فتقوم على دراسة الدولة من ناحية مطالبها وأهدافها على مستوى السياسة الدولية.

ثانيا : أهم التعاريف الخاصة بمفهوم الجيوسياسية

بعد التعرض إلى تطور الفكر الجيوسياسي، من علم الجغرافيا إلى الجغرافيا السياسية، وصولا إلى الجيوبوليتيك بمفهومها المعاصر، قمنا بعرض موجز لأهم التعاريف التي وضعت لهذه الأداة أو المقاربة التي تستعمل اليوم في التحليل بحقل العلوم السياسية بشكل خاص، و فيما يلي أهمها :

عرّف مبتكر كلمة "جيوبوليتيك"، الألماني الأصل و السويدي الجنسية، "رودولف كجلين" الجيوسياسية على أنها "البيئة الطبيعية للدولة والسلوك السياسي"¹، بينما عرّفها العسكري و المفكر الألماني "كارل هوسهوفر" بأنها "دراسة علاقات الأرض ذات المغزى السياسي، بحيث ترسم المظاهر الطبيعية لسطح الأرض و الإطار الجيوبوليتيكي (الجيوسياسي) الذي تتحرك فيه الأحداث السياسية"، و من بين أهم التعريفات لمصطلح الجيوسياسية عند الغربيين أنها عبارة عن "الاحتياجات السياسية التي تتطلبها الدولة لتنمو حتى ولو كان نموها يمتد إلى ما وراء حدودها" ومنها أيضاً "دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة".²

أما "فيرناند برودال" (Fernand Braudel) فالجيوسياسية هي "دراسة السياسة في فضاء جغرافي و إطار زمني، حيث تجيب على سؤالين مهمين الأول متعلق بمفهوم القوة و الثاني حول تمركز هذه القوة".

¹ Pascal LOROT, op.cit, p 17.

² Ibid, p 27.

أما "بيار غالوا" (Pierre Gallois) يعرف الجيوسياسية "أنها دراسة العلاقات الموجودة ما بين السياسة القائمة على أساس القوة على المستوى العالمي و إطارها الجغرافي". و هو تقريبا نفس ما توصل إليه "مورّو دوفارج" (Moreau Defarges) عندما قال أن "التحليل الجيوسياسي لا يمكن يتم دون تحليل مسبق للأرض كحقل واسع و وحيد للمناورة".¹ من جهته يرى المفكر الفرنسي "إيف لاكوست" (Yves Lacoste) أن "الظاهرة الجيوسياسية هي تطور تاريخي للمنافسة و الصراع على السلطات"، و هي أيضا "طريقة جديدة لرؤية العالم و تجاوز قراءة المعطيات الاقتصادية و اقتراح وسائل أخرى للبحث، في صالح التوسع الجغرافي". إذا يمكن القول أن "إيف لاكوست" قدم الجيوسياسية على أنها فكر متعلق بالفضاء الجغرافي و الصراعات التي تحدث فيه.²

أما "باسكال لورو" (Pascal Lorot) فيقول أن الجيوسياسية هي "منهج ذو خصوصية معينة، يحدد و يشخص ويحلل الظواهر ذات الطبيعة الصراعية، و الاستراتيجيات الهجومية أو الدفاعية الهادفة إلى الحصول على إقليم (فضاء جغرافي)، و هذا تحت الرؤية الثلاثية لتأثيرات الوسط الجغرافي، كوحدة فيزيائية و بشرية، إضافة إلى الدوافع السياسية لقادة الصراع و أخيراً الاتجاهات المختلفة".³

"أيميريك شوبراد" (Aymeric Chauprade) يعرف الجيوسياسية على أنها "دراسة إرادة القوة المطبقة على الأوضاع الجغرافية، الطبيعية و البشرية، و في نفس السياق يعرف ميشال فوشي (Michel Foucher) الجيوسياسية على أنها، "منهج شامل لتحليل الجغرافي للأوضاع السوسيوسياسية الملموسة و تحديد موقعها و إعادة وصفها"، أما بالنسبة لكلافار (Claval) فالجيوسياسية "تأخذ بعين الاعتبار مجموع انشغالات الفاعلين الموجودين على الساحة الدولية (رجال دولة، دبلوماسيون، جيوش، منظمات غير حكومية، رأي عام... إلخ) و التساؤل عن ماهية الجوانب المتعلقة بالفضاءات في الخطط المنجزة من قبل الفاعلين المختلفين"، أي أن الجيوسياسية عند "كلافار" هي محاولة طرح تساؤلات عن خطط كل الأطراف الفاعلة في مسألة ما للتمكن من فهم أسباب تصرفاتهم.⁴

وعليه يمكن القول أن الجيوبوليتيك ما هي إلا السياسة الخارجية للدولة من وجهة النظر الوطنية. في حين يرى الفرنسي "ديمانجون" (Demangon) أن الجيوسياسية شيء آخر فيعرفها، "على أنها عبارة عن مسعى وطني الغرض منه الرعاية والتعليم، وأنها دراسات تهدف إلى تبرير الأهداف السياسية لدولة معينة".⁵

من خلال كل المقاربات التي حاولت تفسير الجيوسياسية، أو أعطائها تعاريف ثابتة، عبر تطورها التاريخي، نلاحظ نوعا من الذاتية أو على الأقل، و قد أدى الاستعمال المفرط للجيوسياسية في السنوات القليلة الماضية إلى تحويلها من وسيلة و أداة علمية و حتى أكاديمية إلى ظاهرة إعلامية يستعملها كل من يريد أن يمارس تحليل العلاقات الدولية من خلال

¹ Pierre GALLOIS, *Géopolitique. les voies de la puissance*. (Paris : Plon, 1990), pp 08 -11.

² Olivier DAVID et Jean Luc SUISSA, *La dissertation de géopolitique*, (Paris :Ed PUF, 2005), p.6

³ Pascal LOROT, op.cit, 5 - 6.

⁴ Ibid, pp 66 -73.

⁵ Ibid.

عدد لا يستهان به من المجالات المتخصصة و الجرائد و حتى القنوات التلفزيونية و هذا من خلال الصورة و التعليق لدرجة أنها أصبح يطلق عليها "الجيوسياسة الاستعراضية".

إن آخر ما يمكن استخلاصه من كل ما سبق حول الجيوسياسة أو الجيوبوليتيك أن هذه الوسيلة للتحليل هي وليدة فترة معينة و فضاءات جغرافية متعددة، كما تطورت من حيث المفهوم و التطبيق حسب المراحل التاريخية التي مرت بها، و حسب المفكرين الذين استعملوها في تحليلهم للعلاقات الدولية المختلفة و المتطورة.

إذاً الجيوسياسة هي دراسة حالات الصراع التنافسي للسلطات و نفوذها على إقليم (جغرافيا) معين، أي العلاقة بين السلطة و الإقليم و أين تمارس، أو تحاول الممارسة، أو منعت من الممارسة أو رفضت الممارسة أو لا تمارس كلية، هذه النظرة مستوحاة من تعريف سارج سير (Serge Sur) للقوة.¹

المفكر الفرنسي "بيار غالوا" (Pierre Gallois) يرى أن الجيوبوليتيك هي "دراسة العلاقات الموجودة التي تؤدي إلى خلق سياسة قوة في الإطار الجغرافي التي تنشط فيه". لذلك يؤكد "فيليب دو فارغ" (Philippe de Farge) أنه لا يوجد تحليل جيوسياسي دون الأخذ بعين الاعتبار عنصر الأرض أو الفضاء محل الدراسة.

في الأخير يمكن القول أن الجيوسياسة أو الجيوبوليتيك هي وسيلة و مقاربة للتحليل في العلاقات الدولية، ليس على أسس و قواعد علمية، بقدر ما هي متعلقة بايديولوجيات و خلفيات سياسية، حتى و إن عرفت في نهاية القرن الماضي عددا من المناهج العلمية المتبعة، و التي أعطتها طابعا أكاديميا.

ثالثا : الفرق بين الجيوسياسة و الجغرافيا السياسية

من الواضح أن هناك فرقا بين مفهومي الجيوسياسة و الجغرافيا السياسية، رغم أن عددا كبيرا من الكتابات لا تزال تخلط بين معنى كل مفهوم، و ما زاد الأمر غموضا هو أن عددا لا يستهان به، من المختصين و الكتاب، سواء سياسيين أو إعلاميين، يستعملون المصطلحين على أساس أن له معنى واحد، و هذا ما اضطرنا إلى الرجوع لبعض الكتابات الأكاديمية، التي تعمقت في الموضوع و حددت أصله، حيث ترجع هذه الدراسات أصل المشكلة، إلى بعض المترجمين الذين وقعوا بالخطأ عندما قاموا بترجمة المصطلحات الإنجليزية للمفهومين ترجمة خاطئة، حيث انتقل هذا الخطأ إلى بعض القواميس.

في محاولة منا لإزالة اللبس القائم، ارتأينا الرجوع إلى أصل الكلمتين باللغة الإنجليزية، و هذا حتى نتمكن من التفريق بدقة بين المفهومين، و نتمكن بعد ذلك في وضع موضوع البحث الذي مجوزتنا في إطاره العلمي الصحيح، و هو "جيوسياسة الإرهاب في منطقة الساحل و تأثيرها على الجزائر بعد 2001".

أول مصطلح هو "الجغرافيا السياسية" و هو ترجمة حرفية للكلمتين الإنجليزيتين Political Geography و هو مصطلح قديم استخدم في زمن أرسطو، ويعني به "تأثير الخصائص الجغرافية للبلد في سياسة الدولة، وبمعنى آخر فهو

¹ Pierre GALLOIS, *Géopolitique, les voies de la puissance*, op.cit. p. 37

استخدام ثروات البلد وقواه الطبيعية والبشرية في تحديد تلك السياسة"، حيث تزداد في كثير من الأحيان قوة الدولة السياسية كلما ازدادت عناصرها الجغرافية كمّاً و نوعاً، فعلى سبيل المثال جغرافية دولة كبيرة وغنية كالولايات المتحدة الأمريكية، بكل خصائصها البشرية و الطبيعية، تنعكس بالضرورة على قوتها السياسية في حين تفتقد جغرافية دولة صغيرة وفقيرة كجيبوتي لأي معنى من معاني القوة السياسية، و هنا الوضع مرتبط أيضاً بعنصر آخر و هو السلطات و الحكومات في هذه البلدان و مدى قابليتهم و استطاعتهم لاستغلال جميع العناصر الجغرافية المتوفرة في بلدانهم لتقوية المكانة السياسية لدولهم.

يرجع مفهوم الجغرافيا السياسية إلى المفكر الألماني "كانت" (Kant)*، من خلال عدد من المحاضرات التي ألقاها في مجال الجغرافيا الطبيعية، لكن المصطلح الجديدة آنذاك لم يلقى رواجاً، إلا من خلال عدد من تلاميذه، على غرار "كارل ريتز" (Karl Ritter) و "راتزال"، هذا الأخير الذي كان له الفضل في ظهور مفهوم المجال الحيوي (lebensraum)، حيث يرى أن العوامل الجغرافية تتحكم في نمو الدولة و تكوينها، و أن حدود الدولة قابلة للنمو، لدرجة أنها قد تتعدى مجالها السياسي إذا لم تجد المقاومة من طرف الجيران (الدول الأخرى).¹

يقول "هارسهورن" (Hartshorne)، أن الجغرافيا السياسية، هي "العلم الذي يقوم بدراسة التشابه والاختلاف بين الشخصية السياسية للدولة و بين الإقليم السياسي، و بين نظيراتها من الدول والأقاليم السياسية الأخرى في العالم، و لكي نفسر الاختلافات الإقليمية سياسياً، لا بد من دراسة علاقاتها المترابطة مع جميع الاختلافات الإقليمية الأخرى المتصلة بها، سواء كانت ذات أصل طبيعي أم حيوي أم ثقافي"، كما يعرف "كريسي" (Cressey) الجغرافيا السياسية بأنها، "تطبيق المبادئ الجغرافية على المشكلات السياسية الداخلية للدولة، فهي تبحث في الحقائق المتعلقة بالموقع، والحدود والمساحة والتماسك، أو التجانس الداخلي، من حيث علاقاتها برضاء الأمم تقدمها"، أما بالنسبة لـ"لاديس كريستوف" (Ladis Kristofer)، فـ"الجغرافيا السياسية، تركز على الظواهر الجغرافية مع إعطائها تفسير سياسي، أما الجيوبوليتيك حسب نفس المفكر فهي دراسة الظواهر السياسية مع إعطائها تفسير جغرافي، مع دراسة العوامل الجغرافية المرافقة للظاهرة السياسية".²

أما بالنسبة للمصطلح الثاني، و هو "الجيوستاسيا" أو "الجيوبوليتيك" فهو ترجمة للكلمة الإنجليزية (Geopolitics)، ولو ترجم المصطلح حرفياً لكان بالعربية هو "السياسة الجغرافية" أو "سياسة الجغرافيا"، و لعل هذا ما أوقع المختصين في اللبس القائم.

مما سبق، يمكن القول أن الجيوبوليتيك أو الجيوستاسيا، هي إحدى فروع العلوم الإنسانية التي تدرس تأثير السياسة على الجغرافيا، و العكس، أي تأثير الجغرافيا على السياسة، و يمكن تحليل الجيوستاسيا من خلال عدة عوامل، اقتصادية، اجتماعية، إيدولوجية و دينية... إلخ. إذاً، الجغرافيا السياسية تختلف عن الجيوستاسيا أو الجيوبوليتيك، فالأولى تقوم بدراسة

* 1703 - 1724

¹ محمد عبد الغني سعودي، الجغرافيا السياسية المعاصرة : دراسة الجغرافية و العلاقات السياسية الدولية، (القاهرة : مكتبة الأنجلومصرية، 2010)، ص 02.

² Pascal BONIFACE, *la géopolitique*, 42 fiches thématiques et documentées, 3^{ème} Ed, (Paris : Eyrolles, 2016), p13

الوضعية الطبيعية للدول، بما فيها عنصر السكان، بينما تقوم الثانية -الجيوستراتيجية- بدراسة و تحليل كيفية تأثير العوامل الطبيعية على تكوين مصير تلك الدول و سكانها خاصة.¹

في الأخير، يتضح لنا أن هناك فرقاً بين المفهومين، الجغرافيا السياسية و الجيوستراتيجية، فالأول مفهوم مرتبط بالدرجة أكبر بالثبات والرتابة، فيما أن المفهوم الثاني يغلب عليه طابع الحركة والتغير، أو ما يسمى بالديناميكا.

لكن هذا لا ينفي التقارب بين المجالين، بل بالعكس فكلاهما وليد لعلم الجغرافيا، و بإمكان الجغرافيا السياسية أن تكون مرحلة أو وسيلة للوصول إلى الجيوبوليتيك. كما قد تكون، الجغرافيا السياسية، أداة علمية مكتملة للأهداف التي تصبو إليها الجيوستراتيجية.²

في الأخير يمكن العودة إلى التعاريف التي قدمها الدكتور جاسم سلطان، و المتعلقة بالمفهومين، حيث يعتبر أن الجغرافيا السياسية هي، التي تدرس الدولة باعتبارها الوحدة السياسية المنظمة التي تخضع لحكومة، و بالتالي علاقة تنظيمها و سيادتها، و علاقة الجزء الحكومي بالمدني. أما الجيوبوليتيك فهي الجزء الذي يدرس علاقة الدولة بين محيطها المحلي و العالمي و علاقة ذلك بتحركاتها و سياساتها الخارجية، و نظريات هذا الفرع و علاقتها بتنظيم هذا المشهد الدولي.³

¹Alain de BENOIT, vu de droite, (France : Labyrinthe, 2001), p 237.

² محمد عبد الغني سعودي، مرجع سبق ذكره، ص 02.

³ جاسم سلطان، مرجع سبق ذكره، ص 9.

المبحث الثاني: مفهوم الإرهاب في ظل إشكالية تحديده

رغم مرور مئات السنين عن ظهور مصطلح الإرهاب، و آلاف السنين منذ وجوده كفكر و كظاهرة و أيضا كمناسبة، مازال -الإرهاب- يفتقر إلى تعريف واضح و شامل و جامع و متفق عليه، بل و قد أصبحت عملية البحث عن تعريف للإرهاب، تعد إشكالية في حد ذاتها، لدرجة أن مقولة انتشرت في هذا الشأن، مفادها أن، مكافحة الإرهاب أسهل بكثير من تعريفه، و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى المفهوم في حد ذاته، و ما يحمله من تعقيدات، حيث تختلف رؤية مجتمع أو دولة ما إلى الإرهاب مقارنة بمجتمع أو دولة أخرى، و هذا راجع، من ناحية أخرى، إلى الاختلافات الإيديولوجية و المعرفية و الثقافية و حتى الدينية و الإثنية، لذلك مازالت إشكالية تحديد مفهوم الإرهاب تعرف جدلا واسعا، لحد الساعة، سواء في الأوساط العلمية و الأكاديمية أو في الأوساط الإعلامية و السياسية أو حتى في الأوساط الشعبية، في جميع أنحاء العالم.

تعتبر إشكالية تحديد مفهوم شامل و جامع للظاهرة الإرهابية من أهم الإشكاليات التي لا تزال مطروحة، سواء على المختلف عليها في الدراسات المتعلقة بالظاهرة، لكن يا ترى ما هي الأسباب التي تقف عائقا أمام وجود اتفاق شامل على مفهوم واحد للإرهاب، و للإجابة عن هذا التساؤل يمكن القول أن الإرهاب يعتبر مفهوم متنازع عليه من قبل عدة أيديولوجيات تحاول كل منها إعطاء تعريفها الخاص للظاهرة، حسب الخلفيات الخاصة بها، إضافة إلى اختلاف وجهات النظر من حيث تجريم بعض الأفعال و ربطها بالإرهاب دون غيرها، و هنا نطرح من جديد، تساؤل حول تأثير الخلفيات الإيديولوجية للأطراف التي تحاول تقديم تعريف للإرهاب، و في هذا الصدد نلاحظ، على سبيل المثال، الاختلاف الواضح في القوائم الخاصة بالجماعات الموصوفة بالإرهابية، الصادرة عن مختلف الهيئات الدولية أو الإقليمية أو الوطنية، كما يمكن القول في سياق آخر، أن اختلاف المجالات و الحقول التي حاولت تعريف الإرهاب، قد تكون سببا آخر في صعوبة إيجاد تعريف جامع له، فالتعاريف المقدمة من طرف رجال القانون تختلف عن التعاريف التي يقدمها رجال سياسة أو أكاديميون أو علماء نفس أو مؤسسات دولية أو إقليمية أو غيرها، و الاختلاف هنا لا يعني بالضرورة التناقض، فقد تكون بعض التعاريف مكملة لأخرى.

إن بداية استخدام مفهوم الإرهاب قبل مئات السنين لم تكن نفسها خلال المراحل الزمنية التي تلت ظهوره، حيث تعرض المفهوم إلى تأثير الظروف الدولية لكل مرحلة تاريخية، فمنذ أن كان يدل في البداية على تلك الممارسة للسلطات الفرنسية ضد الشعب، أصبح الإرهاب، في وقت لاحق، يعني بالدرجة الأولى تلك الممارسات التي يقوم بها أفراد أو جماعات، لدول ما، على المستوى المحلي ضد حكوماتهم، أو على المستوى الدولي ضد جهات مختلفة و قوى كبرى، و في هذا الصدد يمكن القول أن دلالة الإرهاب الذي ظهرت لأول مرة، خلال الثورة الفرنسية قد تغيرت بشكل نسبي إن لم نقل بشكل كلي.¹

¹ حسين شريف ، الإرهاب الدولي وانعكاساته على الشرق الأوسط خلال أربعين قرنا، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1997)، ص ص 13-26.

قامت الأمم المتحدة سنة 1973 بتشكيل لجنة خاصة بالإرهاب الدولي، و قد انبثق عن هذه اللجنة، ثلاث لجان أخرى، كانت مهمة إحداها هي وضع تعريف شامل للإرهاب، و بعد مرور خمس سنوات من العمل، و تحديدا في 1979، قدمت اللجنة المعنية بتقريرها، تؤكد فيه صعوبة المهمة، و أن ممثلو الدول المشاركة كانوا يرون أنه من الضروري دراسة معمقة قصد وضع تعريف للإرهاب، و ذلك بعد الإحاطة بدقة بالمفاهيم القائمة،¹ و هنا نستخلص نقطتان مهمتين فيما يتعلق بإشكالية تعريف الإرهاب، الأولى هي الأهمية البالغة التي كان و لازال يوليها المجتمع الدولي لإيجاد تعريف شامل للإرهاب، لدرجة خلق لجنة دولية مختصة في ذلك، أما النقطة الثانية، فهي صعوبة وضع تعريف دقيق و جامع للإرهاب.

في سياق آخر، يمكن القول أن ظاهرة الإرهاب لم تعرف اهتماما أكاديميا إلا مع حلول السبعينات من القرن الماضي، و قد تناولت عدة علوم و اختصاصات ظاهرة الإرهاب من زوايا مختلفة، على غرار علم النفس و التاريخ و الفلسفة و العلوم القانونية، و علم الاجتماع و علم الإجرام، لكن تبقى العلوم السياسية صاحبة حصة الأسد في تناول ظاهرة الإرهاب.²

بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، قام "يوهان ألكسندر" (Yonah Alexander) بعملية إحصاء للكتب الصادرة حول الإرهاب، في العام الموالي، حيث أكد أن كل أسبوع كان يشهد صدور كتابين كمعدل حول الموضوع، لكن لم تكن الكمية تقتزن بالنوعية، أي أن الطابع العلمي و الأكاديمي لم يغلب على كل هذه المؤلفات، لكن بالمقابل عرف حقل الإصدارات العلمية المتخصصة انتعاشا في مجال الدراسات حول الإرهاب، و كان على رأسها المقالات الصادرة في دورية "دراسات في النزاع و الإرهاب" (Studies in Conflict and Terrorism) و كذا مجلة "دراسات في الإرهاب و العنف السياسي" (Studies in Terrorism and Political Violence) و مجلات أكثر عمومية على غرار مجلتي "الأمن الدولي" (International Security) و "الشؤون الخارجية" (Foreign Affairs).³

المطلب الأول: من العنف و العنف السياسي إلى الإرهاب

مما لا شك فيه أن العنف عموما كممارسة تمتد جذوره تاريخية إلى وجود البشر على سطح الأرض، أما الإرهاب الموجود حاليا ما هو إلى تطوير و استمرارية لفكرة العنف السياسي القديم و تأقلمه مع الظروف التي رافقته عبر الأزمنة و العصور، بداية من قيام الدولة إلى التطور التكنولوجي و انتشار للأسلحة و وسائل الإعلام و العولمة. و في هذا الصدد

¹ محمد الحسيني، مساهمة في فهم ظاهرة الإرهاب الدولي، الرباط، 1990، ص 24.

² Isabelle DUYVESTEYN, How New Is the New Terrorism ?, (Studies in Conflict & Terrorism, Volume 27, Issue 5, 2004), Pp 439-454

³ Alexander YONAH, "September 11: US Reactions and Responses", Paper Presented at the ESRC Conference of St Andrews/Southampton. Research Project on the Domestic Management of Terrorist Attacks. Southampton, United Kingdom, (2002) in : <http://www.erta-tcr.org/cr6224/2004-2006/theories1.htm> (consulté le 15.11.2014 à 12h45)

رأينا أنه من الضروري العودة الكرونولوجية لجذور ظهور العنف الفردي و الجماعي عموما و من ثمّ، لأغراض سياسية، دون إغفال الظروف المحيطة به عبر كامل الفترات الزمنية، قبل أن نصل إلى ظهور الإرهاب بمفهومه المعاصر و إن اختلفت الرؤى حول تحديده.

أولا : من العنف إلى العنف السياسي

يمكن القول أن أول ممارسة للعنف في التاريخ، لتحقيق أهداف معينة، كان من طرف ابني آدم عليه السلام، عندما قتل قابيل أخاه هابيل، و ما سبق تلك الحادثة من تهديد، أي أن العنف و التهديد وجدا منذ وجود البشرية،¹ و توالى عمليات العنف عبر التاريخ، لكن الإشكال هو التساؤل حول ما إذا اعتبرنا كل هذه الأحداث إرهاباً ؟

من الصعب الإجابة على هذا السؤال في ظل اختلاف الآراء و الإيديولوجيات، فقد ننظر نحن إلى أحداث تاريخية على أنها إرهابا بينما يرى غيرنا أن ما وقع ليس إرهابا، بل ثورة أو دفاعا عن الوطن أو الدين أو مقاومة أو مطلباً شعبيا أو حرباً أو غيرها من أنماط العنف، و العكس صحيح، لكن في محاولة منا للإجابة على هذا السؤال سنحاول العودة إلى أهم الأحداث التاريخية التي ينطبق عليها مفهوم الإرهاب بشكله المبسط، أي ممارسة العنف لأهداف غالبا ما تكون سياسية.

كانت ممارسة العنف و سياسة التخويف منذ وجود المجتمعات البدائية، و ذلك على أساس قانون الغاب، أو ما كان يعرف بمبدأ البقاء للأقوى، أين كان استعمال العنف في المجتمعات الأولى وسيلة للبقاء و الاستمرار، لكن لم تتبلور ممارسة عنف لأغراض سياسية إلا في العصر الإغريقي، أين كان الحكام يعاملون المجرم السياسي بشدة، من أجل الوصول إلى السلام في بلادهم، حيث كان المساس بأمن الدولة عند الإغريق هو الإعدام، كما لم يقتسروا على معاقبة المجرم السياسي لوحده، بل يمتد العقاب إلى كافة أسرته، و تفاديا لأي معارضة للحكم، إضافة إلى أن الحكام في المدن الإغريقية لم يكونوا ينتظرون وقوع أعمال عنف لأغراض سياسية، بل إن مجرد الاشتباه في الشخص المتهم يعرضه للعقاب مباشرة، لكن هذا لا ينفي تاريخيا أن الحكام الإغريق مارسوا العنف ضد بعض الشعوب، على ما حدث عندما تمكنوا من الاستلاء على مدينة "طروادة"، أين قاموا بذبح سكانها و هم نيام،² و في هذا السياق، لم يكن الإغريق يفرقون ما بين الجريمة ذات الطابع الديني، التي شاعت آنذاك، و ما بين الجريمة ذات الطابع السياسي، إلا مع التطور التاريخي التي عرفته الدولة اليونانية، أين تم بعد ذلك، الفصل تدريجيا بين الجريمتين، حيث صارت الجريمة السياسية هي تلك الموجهة إلى الدولة و سيادة الشعب و البناء الاجتماعي للإمبراطورية ككل.³

لم تختلف معاملة الرومان للمجرم السياسي، الذي يسعى إلى ممارسة العنف اتجاها الدولة لتحقيق أهدافه، حيث كان يوصف بـ "عدو الأمة الذي قتل أبوه"، من منطلق أن الحاكم الذي يمثل السلطة العليا و هو بمثابة أب للشعب الذي

¹ المركز العربي للنشر و التوزيع و الدراسات، الإرهاب الدولي بين الواقع و التشويه، (باريس : منشورات العربي للنشر و التوزيع و الدراسات ، ط1 ، 1982)، ص21.

² محمد عبد المطلب، تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية و الاعتبارية الموضوعية، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة، 2007)، ص 05.

³ عبد الوهاب حومد، الإجرام السياسي، (لبنان : دار المعارض، 1963)، ص ص 1-3.

يحكمه، فقد أطلق رومان اسم "الطاغية" على كل شخص يحاول أو يقوم بانتزاع الحكم بالقوة أو بعمل مخالف للقانون السائد آنذاك، كما لم تسلم الشعوب الأخرى من عنف الرومان، مثلما حدث عندما تم الاستلاء على مدينة "كونتا" التي كانت تحت حكم الإغريق، أين تم إبادة سكانها، قبل حرق و تخريب منازلهم، ثم ضم تلك الأراضي لهم.¹

للإشارة فإن الرومان اعتبروا الجرائم السياسية ضمن الجرائم العامة، و هي الجرائم التي من شأنها أن تشكل أفعال تكون خطيرة، قد تمس الأفراد و المجتمع، كالتآمر مع الأعداء الخارجيين عن القانون بهدف المساس بأن الدولة أو التمرد أو حتى الثورة على سلطة الحاكم.²

شهد العام 44 قبل الميلاد في روما القديمة اغتيال يوليوس قيصر المعروف باسم خوليو سيزار (Jules César) في مقر مجلس الشيوخ من قبل "بورتيس" (Brutus) و "كاسيوس" (Cassius)، و هذا بتحريض من الطبقة الأرستقراطية بعد إصلاحاته الشعبية³، أما عام 43 ق م، فقد عرفت روما مقتل سيسرون (Cicéron) الذي كان معارضا سياسيا لمارك أنطوان (Marc-Antoine)، و لم تكن هذه سوى أمثلة تاريخية للعمل الإرهابي، الذي تمثل في شكل الاغتيالات السياسية كوسيلة للعنف ذو للوصول إلى الأهداف السياسية آنذاك.⁴

مورس العنف لأغراض سياسية في مصر القديمة، سواء من جهة الشعب ضد النظام الحاكم أو العكس، فالحاكم في مصر الفرعونية كان يعتبر نفسه إله، و أي محاولة للمساس بحكمه كانت تعرض صاحبها لأشد أنواع التعذيب قبل القتل، كما عرف الفراعنة ما يمكن وصفه بمنظور عصري بالجريمة الإرهابية أثناء محاولة اغتيال الملك رمسيس الثالث، عام 1198 قبل الميلاد، و تم إطلاق عليها اسم "جريمة المرهبين"، أو ما عرف كذلك بمؤامرة "الحریم الكبرى"، و قد عرفت تلك الفترة اجتياح "الهكسوس" لمصر الفرعونية و ما مورس في حق شعبها من أنواع العنف و التهيب، و ذلك قبل ظهور النبي موسى (عليه السلام).⁵ و في العام 69 قبل الميلاد، مارست الطائفة اليهودية الزيلوت (Les Zélotes) العنف في مواجهة حكم الرومان لمدينة القدس الفلسطينية.⁶

كما عرفت عصر ما قبل الميلاد تشكل أولى المنظمات التي تمارس العنف لأغراض سياسية، و ذلك في منطقة فلسطين، من الفترة 66 حتى 73 قبل الميلاد، و كانت تدعى تلك المنظمة "السبكاربون" التي تشكلت من مجموعات مشتتة من قبل البابليون حوالي العام 586 قبل الميلاد، و قد تمكنت من محاربة و تدمير الإمبراطورية الرومانية،⁷ كما استمر

¹ أحمد جلال عز الدين، الإرهاب و العنف السياسي، ط1، (دار الحرية، 1986)، ص ص 85-86.

² محمود سلام، موجز تاريخ النظم الاجتماعية و القانونية، (القاهرة: مطبعة العربية الحديثة، 1975)، ص 28.

³ كمال حماد، الارهاب و المقاومة في ضوء القانون الدولي العام، (مجد : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2003)، ص 39.

⁴ محمد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 05.

⁵ الإرهاب الدولي بين الواقع و التشويه، مرجع سبق ذكره، ص 9.

⁶ Simon Claude MIMOUNI, *Le judaïsme ancien du VI^e siècle avant notre ère au III^e siècle de notre ère*, (Paris : PUF, 2012), p. 441.

⁷ عامر رشيد، موسوعة الثقافة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية العسكرية، ط 1، (حلب دارالقلم العربي، 2003)، ص 36.

تطور و تبلور ممارسة العنف لأغراض سياسية، حيث عرف الآشوريون الإرهاب في القرن السابع قبل الميلاد، أين استخدموا الوسائل الإرهابية على نطاق واسع ضد أعدائهم البرابرة.¹

من جهة أخرى، عرف العرب في الجاهلية ممارسة العنف من أجل السيطرة في المجتمعات القبلية، و مع ظهور الإسلام ظهر ما يسمى بالعنف القائم على أساس التطرف الديني، و ترى العديد من الكتابات التاريخية أن أولى الحركات المتطرفة جاءت انطلاقاً من فرقة الخوارج*، كما عرف التاريخ الإسلامي عدداً من الممارسات للعنف من أجل الوصول إلى السلطة بشكل أو بآخر التي يمكن أن تصنف كأعمال إرهابية بالمفهوم المعاصر، و قد كانت هذه الممارسات من قبل أفراد أو جماعات منظمة، و من بين أهم الممارسات التي يمكن أن توصف بالإرهابية نذكر على سبيل المثال لا الحصر، اغتيال الخليفة عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، و علي بن أبي طالب رضي الله عنه، و الحسن بن علي و قبل ذلك محاولات الانقلاب على أبي بكر الصديق رضي الله عنه و غيرها من الأعمال.²

كان أول خلاف يمكن وصفه بالسياسي، بين المسلمين، عقب وفاة رسول الله (صلى الله عليه و سلم) حول الإمامة مما أدى إلى ظهور فرقة الخوارج الذين عاملوا المخالفين لهم ككفار، حيث ارتكبوا أبشع الجرائم في حق النساء و الأطفال و الشيوخ، إضافة إلى استباحة أموال المسلمين.

و في فترة أخرى من التاريخ الإسلامي ظهرت فرقة القرامطة، نسبة إلى قرمط أو حمدان بن الأشعث، و قد استقرت هذا الفرقة بالكوفة، أين قاموا بخلق مذهب منفصل ذاع صيته في عصر المعتضد، و قد قام هذا التنظيم، الذي اسقط عنه الصوم و الصلاة، بسفك الدماء بلا حق و نهب الأموال لكل من خالف مذهبهم، و قد حاربهم المعتضد لكن بعد وفاته زاد طغيانهم لدرجة أنهم أنكروا أركان الإسلام و النبوة، مما أدى بالمنتصر إلى القضاء عليهم بعد قرنين من ممارسة كل أشكال العنف، في 470 من العام الهجري.

من أبرز التنظيمات التي يمكن أن توصف بالإرهابية التي ظهرت في السنوات 1090 و 1250 ميلادي، نذكر فرقة الحشاشين، التي تأسست في بلاد فارس من طرف جماعة حسن الصباح، و هم من المسلمين الشيعة، و تنتمي هذه الفرقة إلى طائفة حركة الإسماعيلية المنتشرة في غرب آسيا، و ذلك أيام حكم السلاجقة بالمنطقة، و قد أطلق عليهم الصليبيون آنذاك اسم "المغتالون" (les assassins) أما العرب فأطلقوا عليهم الاسم الشائع و هو الحشاشون نسبة إلى تعاطيهم إلى الحشيش قبل اقتراحهم لعملياتهم الإرهابية لاسيما تلك التي اشتغلوا فيها كعملاء للصليبيين، و من أهم عملياتهم الإرهابية، عملية اغتيال أحد الوزراء السلاجقة عام 1092 ثم اغتيال ملك القدس الصليبي، "كونرادي موتغيرا"، و عملية اغتيال أحد قادة المسلمين و هو ميمون، إضافة إلى المحاولة الفاشلة لاغتيال الناصر صلاح الدين الأيوبي لمرتين متتاليتين، و لم يتم القضاء على الحشاشين إلا بعد اجتياح المغول لهم عام 1256، كما ظهر في منطقة الشرق الأقصى، عدد من

1 محمد عبد اللطيف عبد العال، جريمة الإرهاب : دراسة مقارنة، (القاهرة : دار النهضة العربية، 1994)، ص 22.

* يُرجع عدد من العلماء ظهور أولى بوادر التطرف الديني في الإسلام إلى الخوارج وهم الذين خرجوا على مبدأ التحكيم بين علي ومعاوية رضي الله عنهما، عقب موقعة صفين عام 37 هجري، وتكفيرهم للإمام علي ومعاوية ومن أشهر من قام بالتحكيم نذكر أبو موسى الأشعري وعمر بن العاص.

2 إبراهيم نافع، كابوس الإرهاب و سقوط الأقنعة، (القاهرة : مركز الإحرام للترجمة و النشر، 1994)، ص 19.

الجماعات على أساس سياسي و ديني مارسوا الإرهاب، و من أبرزها جماعة الخناقين، الذين كانوا يمارسون عمليات الاغتيال بواسطة الخنق بأشرطة الحرير.¹

إن أهم و أبشع صور العنف السياسي الذي تمّ ممارسته في القرون الوسطى، تمثّل في إنشاء ما يعرف بمحاكم التفتيش من طرف الباباوات، و التي كانت تهدف إلى الانتقام من كل المعارضين لحكم الكنيسة البابوية، أما في عام 675 ميلادي تم اغتيال الملك "شيلدريك الثاني" (Childéric II)، أما عصر النهضة فقد شهد اغتيال ملك فرنسا و النافار (Navarre)، "هينري السادس" (Henri IV) و تحديدا في العام 1610 من طرف رافالاك (Ravillac)، و بحلول القرون السادس عشر عرفت الأعمال الإرهابية نقلة نوعية في جانبها العمليّ خاصة، و ذلك بعدما انتقل العنف السياسي من البر إلى البحر، و ظهور أحد أشكال القرصنة التي مارست إلى جانب السرقة و النهب التي طالت السفن التجارية، بعض أنواع ما يمكن اعتباره ابتزازا سياسيا، على غرار اختطاف ركاب الفن و المطالبة بأموال و حتى مطالب سياسية.²

المطلب الثاني: مفهوم الإرهاب في ظل تطور الظاهرة ما بعد الثورة الفرنسية

يعتبر اغتيال جون بول مارات (Jean-Paul Marat) من قبل "شارلوت كورداي" (Marie-Anne Charlotte de Corday d'Armont) بفرنسا في 13 جويلية عام 1793، بمثابة الحدث الذي خلق مصطلح الإرهاب لأول مرة في العالم، و هذا ما سمح للمفهوم الجديد بالدخول رسميا إلى القواميس و المعاجم الفرنسية، تزامنا مع قيام الثورة الفرنسية، حيث أخذ العنف شكله الجماعي، مما أدى إلى سقوط الملك لويس السادس عشر و القضاء على النظام الإقطاعي، أين مارست قبل ذلك "الجمهورية اليقوبية" العنف ضد الثوريين باعتبارهم أعداء للنظام، و قد تم إعدام المئات، بل الآلاف بالمقصلة على يد المحامي الفرنسي "رويسبيير"، و لم تتوقف المجازر في حق الشعب الفرنسي إلى مع سقوطه.³

و مع نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين، تأسس ما يعرف بحركة "العصيلة السوداء الفوضويين" أين تم إحصاء حوالي 800 عضو، كانوا يقومون بشن هجمات و اعتداءات على الشركات و حتى الكنائس، في فترة امتدت من 1882 و حتى 1894، كما شهدت نفس الفترة و ما تلاها، تحول ملحوظ في العمل الإرهابي الذي صار بشكل كبير و أكثر تركيزا يستهدف القضاء على الحاكم مهما كانت صفته، لاسيما في القارة الأوروبية، على غرار اغتيال رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، "جيمس غارفيلر"، عام 1881 ثم اغتيال قيصر روسيا، الكسندر الثاني، في نفس العام، قبل اغتيال رئيس وزراء إيرلندا، اللورد فردريك كافندش، في العام الموالي، أي 1882، كما تم في عام 1894 اغتيال الرئيس الفرنسي، سادي كارنو، و كذا رئيس وزراء إسبانيا، "أنطونيو كانوفاس ديك كاستيلو"، 1897، و حتى إليزابيث، إمبراطورة

¹ الارهاب الدولي بين الواقع والتشويه، مرجع سابق، ص22

² حسين شريف، الإرهاب الدولي وانعكاسه على الشرق الأوسط خلال أربعين عاما، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997)، ص23.

³ Thierry Vareilles, "Histoire d'attentats politiques: De l'an 44 avant Jésus-Christ à nos jours ", (Paris M l'Hrmattan, 2006) pp 27 – 28.

النمسا وهنغاريا، لم تسلم من الاغتيال عام 1898، وملك إيطاليا، أمبيرتو الأول، عام 1900، و ويليم ماكنلي، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، عام 1901، ورئيس وزراء روسيا، بيتر ستولين في 1911 ثم رئيس وزراء إسبانيا، جوسي كاتاليس في سنة 1912.¹

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، ظهرت جماعة "كوكلوكس كلات" العنصرية، التي تأسست عام 1856 من طرف المزارعون الجنوبيون، حيث استعملت هذه الجماعة كل أنواع العنف و التهيب في حق المواطنين السود و كل المتعاطفين مع قضية مكافحة التمييز العنصري، و من أشهر أساليب العنف و التهيب في حق الزنوج، هو الشنق في الأشجار²، و اعتبرت من أهم المنظمات الإرهابية التي شكلت مفهوم الإرهاب المعاصر خاصة أن الولايات المتحدة، شهدت على فترات متقطعة في تاريخها الحديث ظهور هذا النوع من الجماعات التي مارست الإرهاب لأسباب عرقية و حتى دينية، و قد أحصيت حوالي 24 منظمة إرهابية في أنحاء البلاد على هذا الأساس.³

و تعددت في العصر الحديث الجماعات التي وصفت، سواء من قبل الدول التي مارست نشاطها فيها أو على المستوى الدولي، بالإرهابية على غرار منظمة "إيتا" (ETA) الإسبانية، و جماعة الألوية الحمراء في إيطاليا والجيش الأحمر في اليابان والجيش الإيرلندي في بريطانيا العظمى، وكذلك الجماعات اليهودية التي مارست كل أنواع الإرهاب، قبل حتى احتلال فلسطين، و من أشهرها الهاغانا، والأرجوان، و شتيرن و جبل الهيكل.⁴

أولا : الإرهاب بعد 11 سبتمبر 2001

عرفت ظاهرة الإرهاب منعرجا تاريخيا على جميع المستويات بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، و ذلك راجع إلى عدة أسباب، من بينها أن هذا اليوم شهد ضرب مصالح أكبر و أقوى دولة في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية) و على أراضيها، و حسب الأرقام الرسمية التي عرضت تعتبر هجومات نيويورك و واشنطن الأكثر دموية في تاريخ العمليات الإرهابية التي شهدتها العالم. لكن من ناحية أخرى يصعب القول أن أحداث 11 سبتمبر كانت سببا في ظهور الإرهاب الدولي أو تطور ظاهرة الإرهاب من محلية إلى دولية، دون أن ننكر أنها -أحداث 2001/09/11- ساهمت، بشكل أو بآخر، في رسم خارطة جديدة فيما يتعلق بظاهرة الإرهاب.

شهد العالم قبل هجمات 2001/09/11 عددا من الأعمال الإرهابية التي تحمل صفة الدولية، على غرار التفجير الذي شهدته مرآب بناية التجارة العالمية، بنويويورك في الولايات المتحدة الأمريكية، عام 1993 و الذي أوقع آنذاك ستة قتلى و أكثر من 1000 جريح في حصيلة رسمية، حيث اتهمت السلطات الأمريكية أفراد خلية إسلامية كان يقودها

¹ إسماعيل عمران، الإرهاب الدولي بين القانون الدولي و الشريعة، ص 11-33 أنظر أيضا :

George WOODCOCK, Anarchism : A History Of Libertarian Ideas And Movements, (Ohio, World Publishing Company, 1962), pp 281-287

² Robert A FRIEDLANDER, Terrorism Documents of international and local control, (New York : oceana publications, 1978), pp 19-20

³ حسين رشوان، الإرهاب والتطرف من منظور علم الاجتماع، (مؤسسة شباب الجامعة، 2002)، ص 153، 154 .

⁴ زكريا إبراهيم الزميلي، موقف الخطاب الديني من الإرهاب، (غزة : الجامعة الإسلامية، 2005)، ص 12

الباكستاني رمزي يوسف بالضلوع وراء العمل، و لم يكن هذا العمل الوحيد ذو الصبغة الدولية، بل هناك أيضا التفجيرات التي هزت مقر سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في كل من نيروبي (كينيا) و دار السلام (تانزانيا) في 1998، و التي خلفت بدورها أكثر من 200 قتيل و حوالي 5000 قتيل.¹

في هذا الصدد يمكن القول أن تفجيرات 2001/09/11، لم تكن أولى الأعمال الإرهابية ذات الطابع الدولي، و إنما هي امتداد لعمليات إرهابية سابقة، إضافة إلى استغلال التطور التكنولوجي الذي استفادت منه ظاهرة الإرهاب في تطوير فعاليتها العملية، إضافة إلى دور الحاسم الذي لعبه الإعلام في تدويل هذه الهجمات، كما لا يمكن أن نتجاوز التداعيات التي نتجت عن 2001/09/11، على الدول الغربية و الإسلامية على حد سواء، و على العلاقة فيما بينهم من ناحية أخرى، و تغير نظرة المجتمع الدولي ككل إلى الظاهرة الإرهابية ما بعد هجمات نيويورك و واشنطن.

من جهتها حاولت الولايات المتحدة الأمريكية التأثير و الضغط على اللجنة القانونية للأمم المتحدة بهدف الوصول إلى صياغة اتفاقية دولية شاملة تدعم حربها المرتقبة على الإرهاب، و في ظل المناقشات الحادة و اختلاف وجهات النظر و الآراء في المجتمع الدولي، لم تتمكن الدول الغربية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية فرض مفهومها للإرهاب، و اكتفى مجلس الأمن آنذاك، بإصدار القرار 1373، عام 2001، لإدانة هجمات نيويورك و واشنطن من جهة و تبرير تدخلها العسكري على أفغانستان من جهة أخرى.²

و على صعيد آخر، شهدت مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، تطورا ملحوظا في العمليات الإرهابية في مناطق عدة في العالم لاسيما في أوروبا و إفريقيا و حتى آسيا. بالإضافة إلى ذلك، شهدت هذه المرحلة تنوع في الفكر و الإيديولوجيات التي تقوم عليها الجماعات الإرهابية المختلفة، ما بين الجهادي، كالقاعدة بمختلف فروعها، و الخلافة، ك"الدولة الإسلامية في العراق و سوريا"، أو ما يعرف ب"داعش"، و هو التنظيم الذي بدأ يعرف توسعا جغرافيا كبيرا امتد حتى شمال القارة الإفريقية و غربها، مما قد يؤدي إلى إعادة النظر في الخارطة الجيوسياسية للإرهاب الدولي في العالم، و التي سيطر عليها تنظيم القاعدة لسنوات عديدة.

¹ http://www.fbi.gov/news/stories/2008/february/tradebom_022608 (consulté le 26.02.2015 à 14h30)

² مشعل صالح الذويخ، الإرهاب وأثره في العلاقات العربية الأمريكية، ص 5

المطلب الثالث: تعريف الإرهاب

في كتاب "الإرهاب السياسي" (Political terrorism) لكل من ألكس شميد (Schmid Alex) و "ألبار جونغمان" (Albert Jongman)، الصادر عام 1988، تم إحصاء 109 تعريف لمفهوم الإرهاب، و كل هذه التعريفات مختلفة، و هو لخير دليل على صعوبة الوصول إلى مفهوم واحد، و الاختلاف يكون من عدة منطلقات أولها تحديد الفواعل، و القصد هنا هو الجماعات الإرهابية و الدوافع التي تقوم عليها قبل تحديد فعل الإرهاب أو العنف قبل التطرق إلى الأهداف التي دفعت تلك الجماعة على ارتكاب فعل الإرهاب دون إغفال الدوافع البسيكولوجية.¹

و رغم تمكن كل من "ألكس شميد" و "ألبار جونغمان" من إحصاء أكثر من مئة تعريف للإرهاب إلا أنهما أكدا من خلال كتابهما "الإرهاب السياسي" أن البحث لإيجاد مفهوم مناسب للإرهاب مازال متواصلا، و أن هناك شكوكا قائمة حول الطرق الصحيحة للتفكير في المشكلة.²

أولا : التعاريف اللغوية للإرهاب

1. في اللغة العربية

يعود أصل كلمة إرهاب في اللغة العربية إلى اشتقاق للفعل "أرهب"، و يقال أرهب فلانا، أي خوّفه وفزّعه، و يأخذ المعنى نفسه بالنسبة للفعل المضعف أي (رَهَبَ)، أما الفعل المزيد بالتاء و هو، تَرَهَّبَ، أي انقطع للعبادة في صومعته، و تَرَهَّبَ فلانا أي صار يخشى الله، و الراهب هو المتعبد في الصومعة،³ و في نفس السياق من جهته أقر المجمع العربي كلمة "إرهاب" حديثا، حيث أرجع جذرها إلى "رهب"، بمعنى خاف، أما إرهاب فهي مصدر الفعل أرهب و تعني خَوْف، و أرهب بمعنى أطل كفه، و الراهب مصدره الرهبة و الرهبانية، بفتح الراء، و الترهّب بمعنى التعبد.⁴

أما بالنسبة للفعل المجرد وهو رَهَبَ، يَرْهَبُ رَهْبَةً وَرَهْبًا وَرَهْبًا، فيعني خاف، كأن نقول رَهَبَ الشيء، رهبا ورهبة أي خافه، والرهبة هي الخوف والفرع، كما يمكن استعمال الفعل تَرَهَّبَ بمعنى تواعد إذا كان متعديا فيقال ترهب فلانا، أي تواعده، وأَرَهَبَهُ وَرَهَبَهُ و استَرَهَبَهُ، أي أخافه وفزّعه.⁵

يرى قاموس المحيط أن الإرهاب بالفتح هو ما لا يصيد من الطير و الإرهاب بالكسر هو قرع الابن عن الحوض، أما رهب فتعني لغة خاف، أي الخوف والوعيد و إبعاد الآخرين عن طريق الحق.⁶

¹ Alex SCHMID & Albert JONGMAN, Political terrorism: a research guide to concepts, theories, Amsterdam : databases and literature, 1988, p 177.

² Ibid.

³ أنظر الموقع الإلكتروني : www.alminbar.al-islam.com (تاريخ التصفح : 27 ديسمبر 2014 على الساعة 14h25)

⁴ محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1962، ص 11 و ص 256.

⁵ ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم) : لسان العرب، المجلد الأول، (بيروت : دار صادر و دار بيروت، 1955)، ص ص 436 - 439

⁶ مجد الدين الفيروز ابادي، قاموس المحيط، (مصر : مطبعة السعادة، المكتبة التجارية الكبرى)، (رهب) ج 1 فصل الراء باب الباء.

من جهة أخرى، يعرف قاموس المنجد، الإرهابي بأنه "من يلجأ إلى الإرهاب من أجل إقامة سلطته، و الحكم الإرهابي هو ذلك الذي يقوم على العنف تعتمد إليه الحكومات أو الجماعات الإرهابية".¹

جاء في معجم مقاييس اللغة، رهب الرء والهء والبء أصلان، أحدهما يدل على خوف، والآخر يدل على دقة وخفة، فبالنسبة للرهب نقول، رهب الشيء رُهبًا، ورُهبَةً، ومن الباب الإرهاب، وهو قَدْغُ الإبل من الحوض، وذِيادُهَا، والأصل الآخر الرَّهْبُ أي الناقاة المهزولة.²

أما المعجم الوسيط فقد عرّف الإرهابيون بأنه وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب لتحقيق أهدافهم السياسية³، أما الإرهابي فهو من يلجأ إلى العنف لإقامة سلطته، و الحكم الإرهابي هو نوع من الحكم يقوم على الإرهاب و العنف، و منه يعرف الإرهاب أنه استخدام العنف الغير قانوني أو التهديد به، لتحقيق أهداف سياسية، سواء من الحكومة أو الأفراد أو الجماعات الثورية و المعارضة.⁴

أما قاموس الرائد فيعرف الإرهاب بأنه "رعب تحدته أعمال عنف، كالقتل و إلقاء المتفجرات أو التخريب"، اما الإرهابي فو "من يلجأ إلى الإرهاب بالقتل أو إلقاء المتفجرات أو التخريب لإقامة سلطة أخرى، أما الحكم الإرهابي فهو "نوع من الحكم الاستبدادي يقوم على سياسة الشعب بالشدّة و العنف بغية القضاء على النزاعات و الحركات التحريرية و الاستقلالية".⁵

و قد ورد على لسان الزمخشري إن كلمة "رهب" في أساس البلاغة تعني الرجال المرهوب الذي عدوه منه مرعوب، إذا الإرهاب في اللغة العربية هو الخوف والفرع و كل ما من شأنه إثارة الرعب و الذعر بين الناس بغية حملهم على الطاعة و الخضوع.⁶

2. في اللغات الأجنبية

أ. في اللغة الفرنسية

تعود كلمة إرهاب إلى اللغة الفرنسية و ترجمتها (Terrorisme)، و التي اشتقت من كلمة (terreur) التي تعني في اللغة الفرنسية أربع، أو أربع أو أفرع، لذلك يمكن القول أن كلمة "إرهاب" هي منتج فرنسي محض، استقر مدلوله الأول في اللغة الفرنسية قبل أي لغة أخرى، و ذلك في أواخر القرن الثامن عشر، و تحديدا إبان الثورة الفرنسية، أي ابتداءً من عام 1794، و قبل ذلك لم يكن المفهوم قيد الاستعمال، و كان ظهوره لأول مرة كتعريف بعد ست سنوات

¹ المنجد في اللغة و الإعلام، (بيروت : دار المشرق، 1984)، ص 82.

² ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، الجزء الثاني، ص 401.

³ إبراهيم أنيس وآخرون : المعجم الوسيط، الجزء الأول، الطبعة الثانية، (القاهرة : مجمع اللغة العربية، 1972)، ص 376.

⁴ عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، الطبعة الثانية، 1985)، ص 153

⁵ أنظر الموقع الإلكتروني www.alminbar.al-islam.com (تاريخ التصفح : 30 ديسمبر 2014 على الساعة 8h00)

⁶ أساس البلاغة، بيروت : دارالمعرفة، 1979، ص 18

كاملة منذ الثورة الفرنسية، و ذلك في معجم الأكاديمية الفرنسية سنة 1798، الذي عرف الإرهاب بأنه، "نطاق الرعب، أي القوة التي تتحاجم مباشرة الآخرين بقصد السيطرة عليهم واحتوائهم بواسطة الموت أو التدمير".¹

أما قاموس لوبتي روبر (Le Petit Robert) فقد عرف الإرهاب بأنه "تلك السياسة السائدة في فرنسا ما بين 1793 و 1794"، و هذا ما يفسر ارتباط الكلمة بالثورة الفرنسية كما سبق الإشارة إليه، أما القاموس الحديث "لو روبر" (le Robert) فقد عرف الإرهاب بأنه "الاستخدام المنظم للعنف من أجل تحقيق هدف سياسي، تنفذها منظمة سياسية للتأثير على سكان بلد ما، والإرهاب قد يكون وسيلة للحكم".

من جهته عندما صدر قاموس لوبتي لاروس (le Petit Larousse) عام 1980 بالألوان، تم تعريف الإرهاب بالقول بأنه "مجموع أعمال العنف المرتكبة من قبل منظمة ما من أجل خلق جو من اللأمن أو قلب نظام الحكم"، و قد كان هذا التعريف في هذه المرحلة يتميز بالبساطة و العمومية، كما انه مجرد نموذج لعشرات حتى لا نقول لمئات التعاريف لمفهوم الإرهاب، فهذا الأخير كظاهرة و كمفهوم مركب و معقد و أسبابها كثيرة و متداخلة، و كلها تسهم في إنتاجه بنسب متفاوتة لذا لا ينبغي الوقوف عند بعض منها، بل لا بد من دراستها دراسة شاملة.

أ. في اللغة الإنجليزية

ترجمة كلمة إرهاب للغة الإنجليزية هو (Terrorism) و الأصل هو (Terror)، و التي تعني "رعب" أو الخوف الشديد،² و قد ترجم قاموس المورد كلمة (Terror) للغة العربية فيما معناه الرعب و الذعر و كل ما يوقع الرعب في النفوس.³

و قد كان تعريف قاموس "أوكسفورد" (Oxford) في نفس السياق عندما عرّف الإرهاب بأنه "استخدام العنف و التخويف خصوصاً لتحقيق أهداف سياسية، أما قاموس "ويستر" الدولي (Webster's New international Dictionnaire) الصادر عام 1890، يعرف الإرهاب على أنه "خوف متطرف و خوف يثير في الجسم و العقل فزعاً شديداً".⁴

من خلال العرض اللغوي لـ"الإرهاب"، و أهم التعريفات التي جاءت بها بعض القواميس و المعاجم العامة، سواء في اللغة العربية أم اللغات الأجنبية، فإن الإرهاب، و إن كان شبه إجماع على ارتباطه بالعنف و الهدف السياسي منه، إلا أن التعريف اللغوي للإرهاب مهما اختلفت اللغات، يبقى نسبي إلى حد كبير، مادام أنه لم يتم ربط دلالة و معناه في السياق التاريخي التي تكوّن المفهوم خلاله، لذلك لا يمكن للتفسير اللغوي أن يعرف لنا الإرهاب ببساطة، فالإرهاب

¹ نبيل حلمي، الإرهاب الدولي وفق القواعد القانون الدولي العام، (القاهرة : دار النهضة العربية، 1988)، ص 27.

² أحمد جلال عز الدين، الإرهاب و العنف السياسي، الطبعة الأولى، (بدون تاريخ، بدون دار نشر، 1986)، ص 20.

³ هایل عبد المولى، الإرهاب حقيقته- معناه، (الأردن : دار الكندي للنشر و التوزيع، 2008)، ص 20.

⁴ Martha CRENSHAW and John Pimlott, International Encyclopedia of Terrorism, (Royaume-Uni : Hardcover, 1998), p 13

ككلمة تبحث عن تعريف لها تعبر عن ظاهرة معقدة و غامضة، لذلك إيجاد وصف مباشر لها قد يكون أبسط من إيجاد تعريف دقيق و شامل لها. بالإضافة إلى عدم الالتزام بالجانب اللغوي للكلمة من طرف القواميس و المعاجم العامة ليتعدى البحث عن تعريف للظاهرة كل حسب خلفياته الإيديولوجية.

و في هذا السياق، نجد أنه من الضروري البحث فيما جاء حول الإرهاب اصطلاحا بعيدا عن القواميس و المعاجم العامة، و البداية ستكون بالبحث في أصل الكلمة حسب ما جاء به الدين الإسلامي، و كذا التفريق بين الإرهاب و الجهاد و التشدد و التطرف و غيرها من الكلمات التي أسيء تفسيرها عن قصد أو غير قصد، لاسيما من طرف الباحثين الغربيين، حيث يكاد يصبح "إرهابي" مرادفا لـ "جهادي" أو "متشدد" أو "متطرف" هو ما سنحاول التطرق إليه فيما يلي.

ثانيا : المفهوم الاصطلاحي للإرهاب

بعد عرض بعض ما جاءت به القواميس العامة سواء باللغة العربية أو بعض اللغات الأجنبية، ننتقل إلى أهم التعاريف الاصطلاحية للمفهوم، و قبل التعرض إلى التعاريف الأكاديمية و المؤسساتية و القانونية وصولا إلى التعريف الإجرائي للإرهاب، رأينا أنه من الضروري العودة و لو بشكل موجز، إلى القرآن الكريم لرفع أي لبس أو خلط بين المفاهيم المتعلقة بالإرهاب و تفاسيرها، لاسيما أن هذه الظاهرة أصبحت لصيقة بالعنف الديني عموما، و هذا ما يبرزه الاستخدام المفرط لبعض المصطلحات، على غرار التطرف و الجهاد و الجهاديين و التعصب الديني و الإسلام الراديكالي و غيرها من الكلمات التي تدل كلها على الإرهاب، على الأقل من وجهة نظر غربية.

كما سبق الإشارة إليه سالفًا، فالإرهاب ظاهرة سلبية و قديمة، عرفتتها معظم المجتمعات الإنسانية المختلفة، حتى لا نقول كلها، و هذا في عدة فضاءات جغرافية من المعمورة، على عكس ما يتم الترويج له في السنوات الأخيرة بأن الإرهاب ظاهرة لصيقة بالدول العربية و الإسلامية على حد سواء، لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أين أصبح مفهوم الإرهاب يكاد يكون مرادفا للإسلام، و في محاولة منا لتوضيح الموضوع، رأينا أنه من الضروري تقديم ما جاءت به آخر الكتب السماوية، القرآن الكريم.

ثالثا : مفهوم الإرهاب في الشريعة الإسلامية

لم ترد كلمة إرهاب حرفيا في القرآن الكريم، لكن بالمقابل وردت مشتقات الكلمة و الألفاظ التي تدور معانيها حول مفهوم الإرهاب، على غرار الرهبة و الردع و الخوف و الرعب و الفرع، فقد تم ذكر كلمة الرهبة و مشتقاتها ثماني مرات، و ذكر كتاب الله عز و جل الخوف 132 مرة، أما كلمة الرعب فقد ذكرت خمس مرات و الفرع ست مرات، بينما ذكر القرآن الكريم كلمة الردع مرة واحدة.

للإشارة، لا يمكن حصر كل الكلمات المتعلقة بدلالة مفهوم الإرهاب في القرآن الكريم بشكل وجيز و مختصر، و لعدم الخوض خارج موضوع دراستنا، فلا ضرر من ذكر بعض الكلمات التي جاءت في القرآن الكريم و يمكن إدراجها

في خانة المصطلحات المرتبطة بدلالة الإرهاب على غرار الطغيان و البغي و الظلم و العدوان و الخيانة و السرقة و الغدر و القتل و غيرها و هذه الكلمات إما صور أو أدوات للممارسة الإرهاب، على الأقل من الناحية اللغوية.

قبل الاسترسال في ذكر ما جاء في بعض الآيات حول "رهب" و مشتقاتها، يجدر الإشارة إلى أن المعاني من تلك الكلمات تختلف عن مدلول "الإرهاب" سياسياً أو إعلامياً أو غيرها، فما جاء حول "رهب" و مشتقاتها في آخر كتب الله عز و جل يحمل بالدرجة الأولى معاني عظيمة، تفيد في مجملها إلى الخشية و تقوى الله سبحانه و تعالى، فالرغبة هي من الله. و فيما يلي ما جاء في كتاب الله حول "رهب" و مشتقاتها، بعد بسم الله الرحمن الرحيم:

في قوله تعالى: ﴿و في نسختها هدى و رحمة للذين هم لربهم يرهبون﴾¹.

في قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بعهدي أوف بعهدكم و إياي فأرهبون﴾².

في قوله تعالى: ﴿إنما هو إله واحد فيأياي فأرهبون﴾³.

في قوله تعالى: ﴿و أعدوا لهم ما استطعتم من قوة و من رباط الخيل ترهبون به عدو الله و عدوكم﴾⁴.

في قوله تعالى: ﴿و استرهبوه و جاءوا بسحر عظيم﴾⁵.

في قوله تعالى: ﴿لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله ذلك بأنهم قوم لا يفقهون﴾⁶.

في قوله تعالى: ﴿إنهم كانوا يسارعون في الخيرات و يدعوننا رعباً و رهباً و كانوا لنا خاشعين﴾⁷.

من هنا، يمكن القول أن ما جاء في القرآن الكريم حول "رهب" و الكلمات المشتقة منها لا تعبر عن المفهوم المعاصر للإرهاب، و الذي يوجد في كتابه العزيز ما يعبر عن مدلوله ببعض الكلمات الأخرى على غرار الغلو و البغي و الخوارج و الحراة و المحاربون و الجهاد، فالغلو هو تجاوز الحد الشرعي بالزيادة و الإفراط فيه، أما البغي فهو وصف لكل فئة لهم منعة يتغلبون و يجتمعون و يقاتلون أهل العدل بتأويل يقولون الحق معنا و يدعون الولاية، بينما الخوارج هم قوم لهم منعة و حمية خرجوا عليه بتأويل يرون أنه على باطل و كفر أو معصية توجب قتاله و بتأويلهم يستحلون دماء المسلمين و أموالهم و يسبون نساءهم و يكفرون أصحاب رسول الله، و يفسر الحراة المحاربون على أنهم كل منقطع السبل و أخافها و سعى في الأرض فساداً بأخذ المال، و استباحة الدماء، و هتك ما حرم الله هتكه من المحارم فهو محارب، و أخيراً يمكن القول أن الجهاد و هو القتال لأجل الدعوة إلى الدين الحق و إعلاء كلمة الله عز و جل، و الجهاد كلمة لم يستطع الغرب فهمها حيث تختلف عن معنى مقاتل أو مناضل، و هذا ما يفسر أخذ الكلمة كما هي، عند الكتاب و المفكرون الغربيون

¹ سورة الأعراف، الآية 154.

² سورة النمل، الآية 13.

³ سورة النمل، الآية 13.

⁴ سورة الأنفال، الآية 60.

⁵ سورة الأعراف، الآية 15.

⁶ سورة الحشر، الآية 13.

⁷ سورة الأنبياء، الآية 90.

وكتابتها بالحروف اللاتينية، مثلها مثل كلمة مجاهدين، لكن استخداماتها أصبحت من كل صوب و درب، كان هذا بقصد و عن غير قصد.¹

من الواضح أن رؤية الشريعة الإسلامية للإرهاب نوعان، الأول مذموم و يحرم فعله أو ممارسته، و هو يعتبر من كبائر الذنوب، و يتعلق بالاعتداء على الناس بالسطو من قبل دول مجرمة أو عصابات أو أفراد بسلب الأموال والممتلكات والاعتداء على الحرمات وإخافة الطرق خارج المدن و التسلط على الشعوب من قبل الحكام و كبت الحريات... إلخ، أما النوع الثاني، فهو ما شرعه الله و أمر به، كإعداد القوة و التأهب لمقاومة أعداء الله و رسوله، وذلك ببذل الجهد في التسليح و الإعداد الجيد و تدريب الجيوش حتى يَرهَبهم العدو، إضافة إلى الإعداد للمعارك ضد العدو، و هو ما يقصد به الجهاد.²

و على صعيد آخر، نعرض التعريف المقدم من طرف المجمع الفقهي الإسلامي للإرهاب، و هو " العدوان الذي يمارسه أفراد، أو جماعات، أو دول، بغياً على الإنسان (دينه ، ودمه ، وعقله ، وماله ، وعرضه)، و يشمل التخويف، و الأذى، و التهديد، و القتل بغير حق، و ما يتصل بصور الحراية، و إخافة السبيل، و قطع الطريق، و كل فعل من أفعال العنف، أو التهديد، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي، فردي، أو جماعي، يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم، أو تعريض حياتهم، أو حريتهم، أو أمنهم، أو أحوالهم، للخطر، و من صنوفه، إلحاق الضرر بالبيئة، أو بأحد المرافق، والأموال العامة، أو الخاصة، أو تعريض أحد الموارد الوطنية، أو الطبيعية، للخطر، فكل هذا من صور الفساد في الأرض، التي نهي الله سبحانه وتعالى المسلمين عنها".³

من جهته عرف مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، مباشرة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بأنه "هو ترويع الآمنين وتدمير مصالحهم ومقومات حياتهم والاعتداء على أموالهم وأعراضهم وحرياتهم وكراماتهم، ومن حق الدولة التي يقع على أرضها هذا الإرهاب الأثيم أن تبحث عن المجرمين وأن تقدمهم للهيئات القضائية لكي تقول كلمتها العادلة فيهم".⁴

رابعا : مفهوم المؤسسات الدولية، الإقليمية و الوطنية للإرهاب

تختلف التعريفات التي قدمتها المؤسسات الدولية و الإقليمية و المحلية باختلاف الاتجاهات و الرؤى التي تنتمي إليها، و كذا الظروف التي أحاطت بإصدار التعريف و كذا نظرة تلك المؤسسات للإرهاب في حد ذاته، و ما يلاحظ على هذه التعريفات، هو الخلفية السياسية و الإيديولوجية التي غلبت على مدلول الإرهاب في مجمل التعاريف المقترحة.

¹ محمد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، (مادة رهب)، (بيروت : دار الأندلس، ب ت)، ، ص325.

² محمود يوسف الشوبكي، مفهوم الإرهاب بين الإسلام والغرب، بحث مقدم إلى مؤتمر "الإسلام والتحديات المعاصرة"، بكلية أصول الدين في الجامعة الإسلامية، 2-3/4/2007، ص ص 853 - 859.

³ الدورة السادسة عشر للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، من 5 إلى 10 / 1 / 2002 أنظر : <http://islamqa.info/ar/117724> (تاريخ التصفح : 04.07.2014)

⁴ بيان مجمع البحوث الإسلامية في الأزهر بشأن ظاهرة الإرهاب 1422هـ

يمكن القول أن أول محاولة رسمية لمؤسسة أو منظمة دولية لتعريف الإرهاب كانت خاصة بعصبة الأمم المتحدة، أين حاولت سنة 1937، تقديم تعريف عالمي للإرهاب، الذي اعتبر "الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما، و يكون المهدف منها أو من شأنها إثارة الفرع و الرعب لدى شخصيات معينة أو جماعات من الناس و لدى العامة"¹. للإشارة لم يتم المصادقة على هذا المقترح من قبل عدة دول مما أدى إلى عدم اعتماده رسمياً.

في نفس السياق، تقول الأمم المتحدة، التي فشلت لحد الساعة في وضع تعريف واضح و شامل للإرهاب لعدة اعتبارات، في وصفها للإرهاب، أن هذه الظاهرة هي "جريمة ضد سلم و أمن البشرية جمعاء"²، و قد تطرقت المنظمة الأممية إلى الإرهاب من خلال عدة قرارات و صكوك من بينها القرار 1333، لعام 1999، و الذي يصنف كل من ليبيا و السودان و تنظيم طالبان كدول و تنظيمات على علاقة بالإرهاب، قبل أن يضم القرار في عام 2000 تنظيم "القاعدة"، إضافة إلى القرار 1269 الصادر عام 1999 و الذي يرى أن الإرهاب هو "كل عمل إجرامي دون سبب وجيه، حيثما تم فعله و مهما كان الفاعل فهو يستحق العقاب"³، و لم تتوقف محاولة هيئة الأمم المتحدة من أجل الوصول إلى تعريف شامل للإرهاب، ففي 2004 قدمت الأمم المتحدة الإرهاب على أنه "القيام بكل فعل بنية إلحاق الموت أو جروح جسدية خطيرة لمدنيين أو الغير محاربين، و هذا إذا كانت طبيعة هذا الفعل هو تخويف السكان و إرغام حكومة أو منظمة دولية ما على اتخاذ إجراءات من شأنها التراجع"، كما قدمته لاحقاً بطريقة أبسط على أنه "تلك الأعمال التي تعرض للخطر أرواحاً بشرية بريئة أو تهدد الحريات الأساسية أو تنتهك كرامة الإنسان"⁴، أما القانون الدولي فبلغة مختصرة يرى أن الإرهاب "جملة من الأفعال التي حرمتها القوانين الوطنية لمعظم الدول"⁵.

من جهة أخرى، يرى مجلس جامعة الدول العربية أن الإرهاب هو "كل فعل منظم من أفعال العنف، أو التهديد به يسبب رعباً، أو فرغاً من خلال أعمال القتل، أو الاغتيال، أو احتجاز الرهائن، أو اختطاف الطائرات، أو السفن، أو تفجير المفرقات أو غيرها من الأفعال، مما يخلق حالة من الرعب و الفوضى، و الاضطراب الذي يستهدف أهدافاً سياسية" و هذا التعريف الصادر عام 1989 هو بمثابة تصور مشترك للدول العربية،⁶ و هو ما أكدت عليه الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب في 1998* عندما تمّ تعريف الإرهاب بأنه "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيّاً كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، و يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم

¹ كمال حماد، الإرهاب و المقاومة في ضوء القانون الدولي العام، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ط1، 2003، ص 30

² <http://www.un.org/ar/terrorism/strategy-counter-terrorism.shtml>(consulté le 15.12.2014 à 14h45)

³ www.undcp.org/ODCCP2001/terrorism_definitions.html(consulté le 22.10.2014 à 12h35)

⁴ هشام الكيلاني، الإرهاب يؤسس دولة، القاهرة : دار الشروق، ص 17

⁵ نفس المرجع، ص 51

⁶ عبد الرحمن بن معلا اللويحي، الإرهاب و الغلو: دراسة في المفاهيم و المصطلحات، الرياض : جامعة محمد بن سعود الإسلامية، ص 14. أنظر :

http://books.mosw3a.com/files/ar_Terrorism_and_extremism.pdf (تاريخ التصفح 15.02.2014 على الساعة 15h20)

* صدرت هذه الاتفاقية بقرار من مجلسي وزراء العدل والداخلية العرب في اجتماعهما المشترك الذي عقد بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية بتاريخ 1998/4/22 ، أما تاريخ بداية نفاذ هذه الاتفاقية فكان في 7 ماي 1999، و تتكون من 42 مادة.

أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها، أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر"، و هي الاتفاقية المعدلة في 2008**.

من جهتها تعرف وزارة الخارجية الأمريكية، الإرهاب بأنه "العنف المتعمد ذو الدوافع السياسية، والذي يرتكب ضد غير المقاتلين، أو غير المتنازعين بواسطة مجموعات قومية، أو وكلاء خائنون، وعادة بغية التأثير على الجمهور، حيث أن غير المقاتلين هم المدنيين، إلى جانب العسكريين غير المسلحين، أو الذين في غير مهماتهم وقت تعرضهم للحادثة الإرهابية، أو في الأوقات التي لا توجد فيها حالة حرب أو عداء"، أما وزارة العدل الأمريكية فأطلقت تعريفا للإرهاب يعود تاريخه إلى 1984، حيث ترى أنه "أسلوب جنائي عنيف يقصد به بوضوح التأثير على حكومة ما عن طريق الاغتيال أو الخطف". كما يعرف دستور الولايات المتحدة الأمريكية الإرهاب بأنه "العنف السياسي ضد المواطنين العزل من قبل جماعات ثانوية لإثارة الرعب بين المواطنين"¹.

أما تعريف البنتاغون أو وزارة الدفاع الأمريكية للإرهاب، فهو "الاستخدام المدروس للعنف أو التهديد باستخدامه لإشاعة الخوف بغرض إجبار أو إكراه الحكومات أو المجتمعات على تحقيق أهداف سياسية أو دينية أو إيديولوجية"، كما كان لوكالة المخابرات الأمريكية ال CIA في الثمانينات تعريفها للإرهاب و هو "التهديد باستعمال أعمال عنف لتحقيق أهداف سياسية من قبل أفراد أو جماعات، سواء كانوا يعملون لمصلحة سلطة حكومية أم ضدها، وتستهدف هذه الأعمال إحداث صدمة أو حالة من الذهول أو التأثير على جهة تتجاوز ضحايا الإرهاب المباشرين، وقد مورس الإرهاب من قبل جماعة تسعى إلى الانقلاب على أنظمة حكم معينة أو معالجة ظلم معين، أو إضعاف النظام الدولي باعتبار ذلك غاية في حد ذاتها"².

من جهته يعرف مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي (FBI) الإرهاب بأنه "الاستعمال الغير شرعي للقوة أو للعنف ضد أشخاص أو ممتلكات لإحراج حكومة أو مؤسسة أو أي مجتمع كان بهدف إجبارهم على تبني خط سياسي أو اجتماعي جديد"³.

من جهة أخرى، يرى الاتحاد الأوروبي أن الإرهاب هو "العمل الذي يؤدي لترويع المواطنين بشكل خطير، أو يسعى إلى زعزعة استقرار أو تقويض المؤسسات السياسية أو الدستورية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لإحدى الدول، أو المنظمات، مثل الهجمات ضد حياة الأفراد أو الهجمات ضد السلامة الجسدية للأفراد أو اختطاف واحتجاز الرهائن، أو إحداث أضرار كبيرة بالمؤسسات الحكومية أو اختطاف الطائرات والسفن و وسائل النقل الأخرى، أو تصنيع أو حيازة

** تضمن القرار الصادر عن مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة رقم 427 / (20) المنعقدة في 2008/3/30 وعلى المستوى الوزاري رقم 6880 في 2008/3/5 التأكيد على مواصلة الجهود العربية لمتابعة تنفيذ إستراتيجية الأمم المتحدة العملية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدها الجمعية العامة بقرارها رقم A/RES/60/288 بتاريخ 2006/9/20 وتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة ولجانها والمنظمات الإقليمية والدولية في مجال مكافحة الإرهاب.

¹ هایل عبد المولى طشطور، الإرهاب المعاصر، ط1، (الأردن : دار البداية، 2014)، ص 37.

² هيثم الكيلاني، "إرهاب الدولة بديل الحرب في العلاقات الدولية"، (مجلة الوحدة، العدد 67، 1990) : ص 34.

³ <http://www.fbi.gov/about-us/investigate/terrorism/terrorism-definition> (consulté le 13.02.2014 à 13h50)

المواد أو الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، أو إدارة جماعة إرهابية أو المشاركة في أنشطة جماعة إرهابية"¹، أما دائرة المعارف الروسية فتعرف الإرهاب بأنه "سياسة التخويف للخصوم بما في ذلك استئصالهم مادياً."²

من جهة أخرى، تعرف دول عدم الانحياز الإرهاب بأنه "ما يشير إلى أعمال العنف و غيرها من أعمال القهر التي تقوم بها النظم الاستعمارية و العنصرية ضد الشعوب التي تناضل من أجل تحريرها، و من حقها تقرير مصيرها بنفسها".³

في ظل الإعداد لمشروع اتفاقية لمكافحة الإرهاب و الاختطاف من طرف اللجنة القانونية لمجموعة الدول الأمريكية، قامت هذه الأخيرة بوضع تعريف للظاهرة بالقول أنها "أفعال هي بذاتها يمكن أن تكون من الصور التقليدية للجريمة مثل القتل، والحرق العمد، و استخدام المفرقات، و لكنها تختلف عن الجرائم التقليدية بأنها تقع بنية مبيتة بقصد إحداث الذعر و الفوضى والخوف داخل مجتمع منظم و ذلك من أجل إحداث نتيجة تتمثل في تدمير النظام الاجتماعي، و زيادة البؤس، و المعاناة في الجماعة."⁴

استدعت عملية إيجاد حلول للظاهرة الإرهابية عددا كبيرا من الدول لتكثيف الجهود من أجل مكافحته، مما استدعى بالضرورة إيجاد تعريف متفق عليه من قبل كل تلك الدول، لاسيما التي عانت من الظاهرة، و قد ترجمت هذه الجهود في عدد من الاتفاقيات و المعاهدات الدولية، و الإقليمية و الجهوية.

على المستوى الأفريقي، تمّ تبني الاتفاقية الأفريقية حول منع و مكافحة الإرهاب، خلال القمة 35 المنعقدة في الجزائر، عام 1999، و التي عرفت الإرهاب في المادة الأولى بأنه "كل عمل أو التهديد بعمل مخالف لقوانين العقوبات المعتمدة في الدول الأعضاء، و كل عمل ينطوي على التخويف و التسبب في الرعب و الإخلال بالسير العادي للخدمات العمومية و إحداث حركة تمرد في إحدى الدول الأعضاء، و أي تواطؤ أو تمويل أو تأمر بنية ارتكاب إحدى الأعمال المشار إليها"، كما نصت نفس الاتفاقية في مادتها الثالثة ضرورة التفريق بين الإرهاب و كفاح الشعوب من أجل تحريرها أو تقرير مصيرها وفقا للشرعية الدولية.⁵

إضافة إلى الاتفاقية الأفريقية لمكافحة الإرهاب، سنتطرق إلى بعض الاتفاقيات الأخرى قامت بتعريف الإرهاب، بداية من عام 1935، أين انعقد المؤتمر الدولي السادس لتوحيد القانون الجنائي بكونبهاجن، حيث جاء فيه أن الإرهاب كجريمة هو "الاستعمال العمدي للوسائل القادرة على إحداث خطر عام، تتعرض له الحياة والسلامة الجسدية، أو الصحة أو الأموال العامة، بقصد إحداث تغيير أو اضطراب في وظيفة السلطات العامة أو في العلاقات الدولية". أما في عام 1937 استطاعت معاهدة جنيف تحديد الجرائم الإرهابية و إقرار العقاب الدولي لها و في 1949 عرفت اتفاقية جنيف

¹ هایل عبد المولى طشطوش، مرجع سبق ذكره، ص 38.

² نفس المرجع.

³ أحمد فلاح العموش، مستقبل الإرهاب في القرن الحادي والعشرون، (الرياض : مركز دراسات والبحوث، جامعة نائف العربية للعلوم الأمنية، 2006)، ص 19.

⁴ عبد الرحمن الهواري، التعريف بالإرهاب وأشكاله، (الرياض : أكاديمية نائف العربية للعلوم الأمنية، 2002)، ص 23.

⁵ الإنحاد الأفريقي : وثائق و معاهدات، (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات 2009).

الإرهاب بـ"أعمال المتعلقة باحتجاز و جرائم القتل العمدى والتعذيب والمعاملة الوحشية التي يترتب عليها أضراراً جسدية، والإيذاء العمدى الشديد، والاعتقال غير المشروع، والنفي و إجبار شخص على الالتحاق بالقوات المسلحة للعدو"، و جاء بعد ذلك إعلان القاهرة الدولي لمكافحة الإرهاب عام 1997 ليصف مرتكب جريمة الإرهاب بـ"كل شخص يقوم بطريقة غير مشروعة وعن عمد بصنع أو إلقاء أو إطلاق أو تفجير قنبلة أو عبوة ناسفة في مكان عام أو منشأة عامة أو حكومية أو جهاز للنقل العام أو منشأة للبنية الأساسية بهدف القتل أو الإصابة أو التدمير مما يؤدي إلى وقوع خسائر اقتصادية".¹

خامساً : المفهوم القانوني للإرهاب

مما لا شك فيه أن الإرهاب يعتبر جريمة و لذلك خصصت العديد من الدول حيزاً لا يستهان به من قوانينها لتعريف الإرهاب باعتباره جريمة ذات خصوصية، حيث تختلف عن باقي أنواع الجرائم و التهديدات و أعمال العنف، و في هذا المجال سنحاول تقديم أهم القوانين المحلية لعدد من الدول العربية و الغربية على اختلافها قبل تقديم بعض ما جاءت به أهم الاتفاقيات سواء الإقليمية أو الدولية.*

يعتبر الإرهاب "جريمة دولية لما تسببه من رعب عام و شامل، و هذه الصفة العالمية تأتي من خلال استخدام وسائل من شأنها إحداث خطر عام، و ما ينجم من أضرار عامة ليست لمواطني دولة محددة، حيث تم ارتكاب جريمة، بل للأجانب المقيمين فوق أراضيها، و لمواطني الدول الأخرى لأنها تهدد الحضارة الإنسانية".²

1. مفهوم الإرهاب في القوانين الدولية

نقصد هنا عرض بعض أهم التعاريف المتفق عليها من خلال بعض المعاهدات و الاتفاقيات أو حتى الاجتماعات الدولية المختلفة التي انعقدت في إطار محاولات البحث عن تعريف شامل للإرهاب.

2. مفهوم الإرهاب في القوانين العربية

من أقدم القوانين العربية التي عرفت الإرهاب هو قانون العقوبات اللبناني لعام 1943، في مادته 314، بأنه "جميع الأفعال التي ترمي إلى إيجاد حالة ذعر، وترتكب بوسائل كالأدوات المتفجرة والمواد الملهته والمنتجات السامة أو المحرقة والعوامل البوائية أو الميكروبية التي من شأنها أن تحدث خطراً عاماً"، و قد حافظ القانون على هذا التعريف رغم التعديلات التي شملته في سنة 1958، و المتعلقة بتشديد العقوبات على العمل الإرهابي، كما تم إضافة فقرة لنفس القانون في أكتوبر 2003، تنص أن الإرهاب يشمل كل من يقوم عن قصد و بأية وسيلة مباشرة و غير مباشرة بتمويل أو المساهمة في تمويل الإرهاب و الأعمال الإرهابية، كما يعتبر القانون اللبناني الإرهاب جنائية من صلاحية القضاء العسكري، أما في سوريا

¹ خليل حسين، مكافحة الارهاب الدولي : الاتفاقيات والقرارات الدولية والإقليمية، (بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية، 2011).

* للإشارة سنقوم بعرض التعاريف التي جاءت في النصوص القانونية دون الخوض العقوبات، لأن الهدف من هذا المطلب هو محاولة تقديم مختلف المفاهيم لظاهرة الإرهاب، على اختلاف التوجهات و الإيديولوجيات.

²عبد الرحيم صدقي، الإرهاب السياسي و القانون الجنائي، القاهرة: دار النهضة العربية، 1986، ص 93.

فقد ظهر في البداية المرسوم التشريعي رقم 184 لعام 1949، تعريف الإرهاب في المادة 304، بأنه "جميع الأفعال التي ترمي إلى إيجاد حالة ذعر وترتكب بوسائل كالأدوات المتفجرة والأسلحة الحربية والمواد الملتهبة والمنتجات السامة أو المحرقة والعوامل الوبائية أو الجرثومية التي من شأنها أن تحدث خطراً عاماً"، لكن في 2012 قام الرئيس السوري بإصدار قانون جديد متعلق بالإرهاب، حيث يعرف الإرهابي و المنظمة الارهابية و تمويل الارهاب و عقوبات القيام بالعمل الارهابي، أو الترويج للأعمال الإرهابية، وقد عرف القانون السوري لسنة 2012 العمل الإرهابي، بأنه كل فعل يهدف إلى إيجاد حالة من الذعر بين الناس، أو الاخلال بالأمن العام أو الاضرار بالبنى التحتية أو الأساسية للدولة، و يرتكب باستخدام الأسلحة أو الذخائر أو المتفجرات أو المواد الملتهبة أو المنتجات السامة أو المحرقة أو العوامل الوبائية أو الجرثومية مهما كان نوع هذه الوسائل، أو باستخدام أي أداة تؤدي الغرض ذاته، أما المنظمة الارهابية فهي جماعة مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر بهدف ارتكاب عمل إرهابي أو أكثر.

جاءت أولى تعريفات الإرهاب في القوانين الجزائرية، من خلال المادة 87 من القانون الجزائري مكرر والمعدل بالأمر رقم 95-11 المؤرخ في 25 فيفري 1995، تحت عنوان "الجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية"، حيث عُرف على أنه "كل فعل يستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيورها العادي عن طريق أي عمل غرضه، بث الرعب في أوساط السكان وخلق جو انعدام الأمن من خلال الاعتداء المعنوي أو الجسدي على الأشخاص أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو امنهم للخطر أو المس بممتلكاتهم و عرقلة حركة المرور أو جريمة التنقل في الطرق والتجمهر أو الاعتصام في الساحات العمومية و الاعتداء على رموز الأمة والجمهورية ونش أو تدنيس القبور و الاعتداء على وسائل المواصلات و النقل والملكيات العمومية والخاصة والاستحواذ عليها أو احتلالها دون مسوغ قانوني الاعتداء على المحيط أو إدخال مادة أو تسريبها في الجو أو في باطن الأرض أو إلقاءها عليها أو في المياه بما فيها المياه الإقليمية من شأنها جعل صحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة الطبيعية في خطر و عرقلة عمل السلطات العمومية أو حرية ممارسة العبادة والحريات العامة وسير المؤسسات المساعدة للمرفق العام و عرقلة سير المؤسسات العمومية أو الاعتداء على حياة أعوانها أو ممتلكاتهم أو عرقلة تطبيق القوانين والتنظيمات. للإشارة فإن ما وصفه القانون الجزائري للأعمال الإرهابية شمل الأعمال التخريبية الأخرى التي يعاقب عليها القانون، و هذا ما يفسر توسع دائرة هذه الأفعال.¹

يعرف قانون العقوبات التونسي لعام 2003، في فصله الرابع، الإرهاب بأنه "كل جريمة مهما كانت دوافعها لها علاقة بمشروع فردي أو جماعي من شأنه ترويع شخص أو مجموعة من الأشخاص، أو بث الرعب بين السكان، و ذلك بقصد التأثير على سياسة الدولة وحملها على القيام بعمل أو على الامتناع عن القيام به، أو الإخلال بالنظام العام أو السلم أو الأمن الدوليين، أو النيل من الأشخاص أو الأملاك أو الإضرار بمقرات البعثات الدبلوماسية والقنصلية أو المنظمات الدولية، أو إلحاق أضرار جسيمة بالبيئة ما يعرض حياة المتساكنين أو صحتهم للخطر، أو الإضرار بالموارد الحيوية أو بالبنية الأساسية أو بوسائل النقل أو الاتصالات أو بالمنظومات المعلوماتية أو بالمرافق العمومية، لكن بعد

¹ قانون العقوبات الجزائري، في : www.joradp.dz/trv/apenal.pdf

الأحداث التي شهدتها تونس في 2015 (هجمات متحف باردو و هجمات فندق سوسة) قام البرلمان التونسي بإصدار القانون رقم 26، لسنة 2015، و المتعلق بمكافحة الإرهاب و منع غسيل الأموال، و المتكون من 143 مادة، أين ألغى قانون 2003، و ينص على أنه "يعد كل مرتكب للجريمة الإرهابية كل من يرتكب : قتل شخص، إحداث جروح أو ضرب أو غير ذلك من أنواع العنف، الإضرار بمقر بعثة دبلوماسية أو قنصلية أو منظمة، الإضرار بالأمن الغذائي و البيئة بما يخل بتوازن المنظومات الغذائية و البيئية و الموارد الطبيعية أو يعرض حياة الأشخاص أو صحتهم للخطر، فتح مفرغات الفيضانات للسدود عمدا أو سكب مواد كيميائية أو بيولوجية سامة في تلك السدود أو المنشآت المائية قصد الإضرار بالأشخاص، الإضرار بالممتلكات العامة و الخاصة أو بالمواد الحيوية أو بالبنية الأساسية أو بوسائل النقل أو الاتصالات أو بالمنظومات المعلوماتية أو بالمرافق العمومية، و أخيرا التكفير أو الدعوة إليه أو التحريض على الكراهية أو التباغض بين الأجناس وز الأديان و المذاهب و الدعوة إليهما.¹

نصت المادة 86 المضافة بالقانون رقم 97 لسنة 1992 في مصر على أن الإرهاب هو "كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع يلجأ إليه الجاني لتنفيذ مشروع إجرامي فردي أو جماعي بهدف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر، إذا كان من شأن ذلك إيذاء الأشخاص أو إلقاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بالاتصالات أو المواصلات أو الأموال أو بالمباني أو بالأموال العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو منع عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم لأعمالها أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو اللوائح،² لكن في 16 أوت 2015 صادق الرئيس المصدري على قانون جديد متعلق بمكافحة الإرهاب، المقترح من طرف الحكومة، أين يعرف القانون الجماعة الإرهابية بأنها "كل جماعة أو جمعية أو هيئة أو جهة أو منظمة أو عصابة مؤلفة من ثلاثة أشخاص على الأقل أو غيرها أو كيان تثبت له هذه الصفة أيا كان شكلها القانوني أو الواقعي سواء كانت داخل البلاد أو خارجها وأيا كان جنسيتها أو جنسية من ينتسب إليها تهدف إلى ارتكاب واحدة أو أكثر من جرائم الإرهاب أو كان الإرهاب من الوسائل التي تستخدمها لتحقيق أو تنفيذ أغراضها الإجرامية"، فيما يعرف الإرهابي بأنه "كل شخص طبيعي يرتكب أو يشرع في ارتكاب أو يجرّض أو يهدد أو يخطط في الداخل أو الخارج لجريمة إرهابية بأية وسيلة كانت ولو بشكل منفرد أو يساهم في هذه الجريمة في إطار مشروع إجرامي مشترك أو تولى قيادة أو زعامة أو إدارة أو إنشاء أو تأسيس أو اشترك في عضوية أي من الكيانات الإرهابية المنصوص عليها في المادة رقم (1) من قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم 8 لسنة 2015 في شأن تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين أو يقوم بتمويلها أو يساهم في نشاطها مع علمه بذلك، فيما تمّ تعريف الجريمة الإرهابية بأنها "كل جريمة منصوص عليها

¹ قانون أساسي عدد 26 لسنة 2015 مؤرخ في 7 أوت 2015، يتعلق بمكافحة الإرهاب و منع غسيل الأموال. أنظر :

http://www.legislation.tn/detailtexte/Loi-num-2015-26-du-07-08-2015-jort-2015-063_2015063000261

² إمام حاسنين عطا الله، الإرهاب و البيان القانوني للجريمة، (القاهرة : دار العلم للطبع والنشر والتوزيع ، 2000)، ص 206

في هذا القانون و كذا كل جناية أو جنحة ترتكب باستخدام إحدى وسائل الإرهاب أو بقصد تحقيق أو تنفيذ غرض إرهابي أو بقصد الدعوة إلى ارتكاب أي جريمة مما تقدم أو التهديد بها وذلك دون إخلال بأحكام قانون العقوبات¹.

أما في الأردن فقد تمّ تعريف الإرهاب من خلال المواد من 147 حتى 149 من الفصل الثاني من الباب الأول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الصادر في 1960، بأنه "جميع الأفعال التي ترمي إلى إيجاد حالة ذعر وترتكب بوسائل كالأدوات المتفجرة والمواد الملتهبة والمنتجات السامة أو المحترقة والعوامل الوبائية أو الجرثومية التي من شأنها أن تحدث خطراً عاماً"، و في عام 2001 أصبح مفهوم الإرهاب بموجب القانون المعدل لقانون العقوبات، رقم 54، هو "استخدام العنف، أو التهديد باستخدامه، تنفيذاً لعمل فردي أو جماعي يهدف إلى الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر إذا كان من شأن ذلك إلقاء الرعب بين الناس وترويعهم أو تعريض حياتهم وأمنهم للخطر، ويشمل الأفعال التي تلحق الضرر بالبيئة أو المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو الدولية أو البعثات الدبلوماسية أو باحتلال أي منها أو الاستيلاء عليها أو تعريض الموارد الوطنية للخطر أو تعطيل تطبيق أحكام الدستور والقوانين"، كما تمّ إضافة تعديلات بعد تفجيرات أحد فنادق عمان في 2006، حيث تمّ تعريف الإرهاب بأنه "كل عمل مقصود يرتكب بأي وسيلة كانت يؤدي إلى قتل أي شخص أو التسبب بإيذائه جسدياً أو إيقاع أضرار في الممتلكات العامة أو الخاصة (...). إذا كانت الغاية منه الإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر، أما آخر التعديلات فكانت في 2014، من خلال قانون منع الإرهاب، و الذي يضيف أن الإرهاب هو "القيام بأي وسيلة مباشرة أو غير مباشرة، بتقديم الأموال أو جمعها أو تديرها بقصد استخدامها لارتكاب عمل إرهابي أو تمويل الإرهابيين سواء وقع العمل أم لم يقع داخل المملكة أو خارجها متعلق بمواطنيها أو مصالحها، و القيام بأعمال من شأنها أن تعرض المملكة لخطر أعمال عدائية أو تعكر صلاتها بدولة أجنبية أو تعرض الأردنيين لخطر أعمال ثأرية تقع عليهم أو على أموالهم، إضافة إلى الالتحاق أو محاولة الالتحاق بأي جماعات مسلحة أو تنظيمات إرهابية أو تجنيد أو محاولة تجنيد أشخاص للالتحاق بها أو تدريبهم لهذه الغاية سواء داخل المملكة أو خارجها، و تأسيس جمعية أو الانتساب إليها أو لأي جماعة أو تنظيم أو جمعية أو ممارسة أي منها لأي عمل بقصد ارتكاب أعمال إرهابية في المملكة أو ضد مواطنيها أو مصالحها في الخارج، و استخدام نظام المعلومات أو الشبكة المعلوماتية أو أي وسيلة نشر أو إعلام أو إنشاء موقع إلكتروني لتسهيل القيام بأعمال إرهابية أو دعم الجماعة أو تنظيم أو جمعية تقوم بأعمال إرهابية أو الترويج لأفكارها أو تمويلها أو القيام بأي عمل من شأنه تعريض الأردنيين أو ممتلكاتهم لخطر أعمال عدائية أو انتقامية تقع عليهم، و حيازة أو احراز أو صنع أو استيراد أو تصدير أو نقل أو بيع أو تسليم مادة مفرقة أو سامة أو كيماوية أو جرثومية أو إشعاعية أو ملتهبة أو حارقة أو ما هو في حكم هذه المواد أو أسلحة أو ذخائر أو التعامل بأي منها على أي وجه، بقصد استخدامها للقيام بأعمال إرهابية على وجه غير مشروع، و كذا الاعتداء على حياة الملك أو حريته أو الملكة أو ولي العهد أو أحد أوصياء العرش، و كل فعل يقترب بقصد إثارة

¹ نص قانون مكافحة الإرهاب المصري، في :

عصيان مسلح ضد السلطات القائمة أو منعها من ممارسة وظائفها أو تغيير دستور الدولة بطرق غير مشروعة، و أخيراً، تشكيل عصابة بقصد سلب المارة والتعدي على الأشخاص أو الأموال أو ارتكاب أي عمل آخر من أعمال اللصوصية.¹

في السودان تعرف المادة الثانية (2) من قانون مكافحة الإرهاب لسنة 2001 الإرهاب بأنه: "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيّاً كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو الأموال أو الممتلكات العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية أو الاستراتيجية القومية للخطر"،² و يتكوّن من 21 مادة، أما في عام 2006، أصدرت البحرين القانون 85 المتعلق بحماية المجتمع من الأعمال الإرهابية، حيث تمّ تعريف الظاهرة بأنها "استخدام للقوة أو التهديد باستخدامها أو أي وسيلة أخرى غير مشروعة تشكل جريمة معاقب عليها قانوناً، يلجأ إليها الجاني تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، بغرض الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المملكة وأمنها للخطر أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو أمن المجتمع الدولي، إذا كان من شأن ذلك إيذاء الأشخاص و بث الرعب بينهم و ترويعهم و تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو الصحة العامة أو الاقتصاد الوطني أو المرافق أو المنشآت أو الممتلكات العامة أو الاستيلاء عليها و عرقلة أداؤها لأعمالها، أو منع أو عرقلة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم عن ممارسة أعمالها".³

أما في المملكة العربية السعودية، فقد تمّ التصديق على نص قانوني خاص بمكافحة الإرهاب و تمويله، و ذلك في ديسمبر 2013، أين عرف القانون الإرهاب بكونه "كل فعل يقوم به الجاني تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي بشكل مباشر أو غير مباشر، يقصد به الإخلال بالنظام العام، أو زعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة أو تعريض وحدتها الوطنية للخطر، أو تعطيل النظام الأساسي للحكم أو بعض مواده، أو الإساءة إلى سمعة الدولة أو مكانتها، أو إلحاق الضرر بأحد مرافق الدولة أو مواردها الطبيعية، أو محاولة إرغام إحدى سلطاتها على القيام بعمل ما أو الامتناع عنه، أو التهديد بتنفيذ أعمال تؤدي إلى المقاصد المذكورة أو التحريض عليها".⁴

3. مفهوم الإرهاب في القوانين الغربية

و إن لم تخصص له قانوناً خاصاً منذ البداية، إلا أن فرنسا عاجلت الظاهرة من خلال الكتاب الرابع من قانون العقوبات الفرنسي، و بموجب القانون رقم 86/102 الصادر عام 1986 فإن الإرهاب هو "خرق للقانون، يقدم عليه فرد من الأفراد، أو تنظيم جماعي بهدف إثارة اضطراب خطير في النظام العام عن طريق التهديد بالترهيب"،⁵ لكن ما يميز

¹ المملكة الأردنية الهاشمية، قانون منع الإرهاب، رقم 18 لعام 2014، الجريدة الرسمية رقم 3365.

² قانون مكافحة الإرهاب لعام 2001، المجلس الوطني، في :

<http://www.parliament.gov.sd/ar/index.php/site/LigsualtionVeiw/212>

³ موقع هيئة التشريع و الإفتاء القانوني للمملكة البحرين، أنظر :

<http://www.legalaffairs.gov.bh/LegislationSearchDetails.aspx?id=2125#.VMzvf2iG9qU> (تاريخ التصفح 05.03.2014)

⁴ <http://www.assakina.com/news/news2/37418.html#ixzz3QPeEcW1T> (consulté le 26.08.2014 à 21h45)

⁵ محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، دمشق: دار الفكر، 1991، ص 96

التشريع في مجال مكافحة الإرهاب في فرنسا أنه عرف عددا كبيرا من التعديلات على مر السنوات و إن لم يتم تغيير واضح لتعريف الإرهاب، حيث شهد قانون 1986، في 1992/07/22، ثم في 1992/12/16، ثم في 21 جانفي و 18 فيفري من عام 1995، و 1996/07/22، 1996/12/30، 1997/12/29، 2001/11/15، 2002/08/29، 2003/03/08، 2004/03/09، 2006/01/23، 2008/12/01، 2011/03/11، 2011/04/14، 2012/12/21، 2013/02/6، 2015/70/24... إلخ.¹

أما الفصل الثاني و العشرون من قانون الولايات المتحدة الأمريكية، في فقرته 2656 فيُعرف الإرهاب بأنه: "العنف المتعمد و الذي له دوافع سياسية، يمارس ضد أهداف غير مقاتلة، كالمدنيين والعسكريين الغير مسلحين وقت وقوع الحادث، و يكون هذا العنف من طرف جماعات متطرفة أو أشخاص مهمشين، بغية التأثير على الرأي العام، كما تجدر الإشارة فإن هذا القانون أعطى صلاحيات واسعة للسلطات الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، و تحديدا في 26 أكتوبر 2001 لملاحقة المتورطين في الإرهاب أينما كانوا.

من جهتها عدلت إيطاليا في ديسمبر 2001 قانونها الذي كانت تطبقه ضد عصابات المافيا، وصفت فيه الإرهابي كونه "كل من يروج أو يؤسس أو ينظم أو يقود أو يمول أية مجموعة تروج أو تقوم بأعمال عنف هدفها الإرهاب أو الاعتداء على النظام الديمقراطي في إيطاليا"، و قد اعتمد البرلمان الإيطالي في 30 جويلية 2005 إجراءات جديدة لمواجهة الخطر الإرهابي. أما ألمانيا، فالتعريف القانوني للإرهاب قدمه مكتب حماية الدستور بالتنسيق مع إدارة الأمن الداخلي، بأنه "صراع موجه لتحقيق أهداف سياسية، يتم بالاعتداء على الحياة أو الممتلكات لأشخاص آخرين، وخصوصاً عن طريق ارتكاب جرائم عنيفة مثل القتل العمد وخطف الأشخاص والحرق".

سادسا : الإرهاب : مقارنة مفاهيمية

في هذا الصدد، تعرف الموسوعة السياسة الإرهاب على أنه "استخدام للعنف، الغير قانوني أو التهديد به، بأشكاله المختلفة كالاعتداء و التشويه و التعذيب و التخريب و النفس بغية تحقيق هدف سياسي معين، مثل كسر روح المقاومة و الالتزام عند الأفراد و هدم المعنويات عند الهيئات و المؤسسات، أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال و بشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناهي لمشئته الجهة الإرهابية.²

أما الإرهاب في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية يعني "بث الرعب الذي يثير الخوف، أي الطريقة التي تحاول بها جماعة منظمة أو حزب أن يحقق أهدافه عن طريق استخدام العنف، و توجه الأعمال الإرهابية ضد الأشخاص سواء كانوا أفراد أو ممثلين للسلطة ممن يعارضون أهداف هذه الجماعة".³

¹ Journal Officiel de la République Française, n°0298 du 22 décembre 2012, LOI n° 2012-1432 du 21 décembre 2012 relative à la sécurité et à la lutte contre le terrorisme.

² ادريس لكويبي، مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية و واقع المقاربات الانفرادية، مجلة المستقبل العربي، (بيروت، العدد 281، جويلية 2002)، ص 38.

³ أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، (بيروت : مكتبة لبنان، 1977)، 423.

قاموس العلوم الاجتماعية يعرف الإرهاب بأنه "فعل لا يعبر اهتماما بمسألة الضحايا، و هو يوجه ضرباته التي لا تأخذ غطاء محددًا تجاه أهدافه المقصودة بهدف خلق جو من الرعب و الخوف".¹

من جهته يعرف معجم المصطلحات الدبلوماسية و الشؤون الدولية الإرهاب بأنه: "وسيلة تستخدمها حكومة استبدادية عن طريق نشر الذعر و اللجوء إلى القتل و الاغتيال و الاعتداء على الحريات الشخصية لإرغام أفراد الشعب على الخضوع و الاستسلام لها و الرضوخ لمطالبها التعسفية، و قد يستخدم الإرهاب أقلية من المواطنين لترويع المسالمين بغية تحقيق أغراضها و فرض سيطرتها عليهم".²

و في القاموس السياسي فإن كلمة إرهاب، تعني "محاولة نشر الذعر و الفرع لتحقيق أغراض سياسية"،³ بينما يعرفه معجم المصطلحات السياسية بأنه: "قد يكون عملية تقوم بها السلطة لتعزيز قبضتها على المجتمع، أو قد تقوم بها عناصر منوئة للحكومة ترى في الإرهاب وسيلة لتحقيق أهدافها الخاصة، أو يشكل الإرهاب السياسي رصيда للحركات السياسية التي تتخذ العنف طريقا وحيدا إلى بلوغ أهدافها، و يهدف الإرهاب إحداث تغيير في سياسة الحكومة التي تعتبر الضحية مهمة لا بالنسبة لها و قد يكون الإرهابيون أفرادا، لكن في الغالب يمارس الإرهاب من قبل منظمات أو حتى حكومات".⁴ من جهة أخرى يعرف قاموس مجلة العربي الإرهاب بـ "استخدام العنف أو التلويح به لتحقيق هدف محدد يخدم أفرادا أو مؤسسات أو دولا تبعا لمشيئة الجهة الإرهابية".⁵

أما قاموس السياسة الحديثة فيصف الإرهابي بكونه "المجموعات السياسية التي تستخدم العنف بصفته أسلوبا للضغط على الحكومات لتأييد الاتجاهات المطالبة بالتغيرات الاجتماعية الجذرية".⁶

و من جهة أخرى يرى قاموس الفكر السياسي أن الإرهاب هو "شكل من أشكال العنف السياسي ضد حكومة ما، و لكنه غالبا ما يستهدف مواطنين بسطاء، فكرس لخلق مناخ من الذعر، و يسعى الإرهابيون إلى إرغام حكومة على الخضوع إلى مطالبهم، و يستعمل مصطلح الإرهاب أحيانا لوصف الأعمال التي تقتربها الحكومات نفسها و المكرسة لخلق الشعور لا خوف لدى المواطنين".⁷

سابعا : اجتهادات المفكرين في تعريف الإرهاب

توجد هناك الآلاف من الاجتهادات فيما يخص محاولات تقديم تعريف شامل للإرهاب سواء من قبل أكاديميين، مفكرين و فقهاء و مختصين في بعض العلوم، على غرار السياسيين والعسكريين و حتى الإعلاميين، و فيما يلي سنسلط

1 محمد عاطف غيث، قاموس العلوم الاجتماعية، (الإسكندرية : دار المعارف الجامعية)، 1989، ص 322.

2 هبة الله أحمد خميس، الإرهاب الدولي، أصوله الفكرية و كيفية مواجهته، (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2008)، ص 69.

3 أحمد عطية الله، القاموس السياسي، (القاهرة : دار النهضة العربية، ط1، 1968)، ص 45.

4 نيفين سعد، معجم المصطلحات السياسية، ط1، (جامعة القاهرة : كلية السياسة و الاقتصاد، مركز البحوث و الدراسات السياسية، 1994)، ص 178.

5 قاموس مجلة العربي، (الكويت : وزارة الإعلام الكويتية، ديسمبر 1986)، ص 64.

6 David ROBERT SONS, Dictionary of modern Politics, (London : Europe Publication limited, 1933), p 314.

7 قاموس الفكر السياسي، ترجمة أنطوان حمص، الجزء الأول، (دمشق وزارة الثقافة : 1994)، ص 33.

الضوء على بعض من تلك التعاريف، المقدمة بشكل فردي و غير رسمي، قبل الوصول إلى التعريف الإجرائي للدراسة محل البحث.

1. عند المفكرين و الفقهاء العرب

يعرف شريف بسيوني* الإرهاب بأنه "استراتيجية عنف محرم دوليًا، تحفزها بواعث عقائدية، و تتوخى إحداث عنف مرعب داخل شريحة خاصة من مجتمع معين، لتحقيق الوصول إلى السلطة، أو القيام بدعاية لمطلب أو لمظلمة، بغض النظر عما إذا كان مقترفو العنف يعملون من أجل أنفسهم و نيابة عنها، أو نيابة عن دولة من الدول"¹. من جهته يرى صلاح الدين عامر أن الإرهاب هو "الاستخدام المنظم للعنف لتحقيق هدف سياسي و بصفة خاصة جميع أعمال العنف من حوادث الاعتداء الفردية أو الجماعية أو التخريب، التي تقوم منظمة سياسية بممارستها على المواطنين لخلق جو من عدم الأمن و هو ينطوي على أنواع متعددة من الأعمال من بينها، أخذ الرهائن و اختطاف الأشخاص و قتلهم و وضع المتفجرات أو العبوات الناسفة في أماكن تجمع المدنيين أو وسائل النقل العامة و التخريب و تغيير مسار الطائرات بالقوة"². كما عرفه عبد الهادي مخيمر بأنه "الاستخدام العمدي و المنظم لوسائل من طبعها إثارة الرعب بقصد تحقيق بعض الأهداف"³.

في حين يعرف الدكتور عبد العزيز سرحان الإرهاب بأنه "كل اعتداء على الأرواح و الأموال و الممتلكات العامة أو الخاصة بالمخالفة لأحكام القانون الدولي العام بمصادره المختلفة، بما في ذلك المبادئ الأساسية لمحكمة العدل الدولية"، أما علي بن فايز الحنجي فيعرف الإرهاب بأنه "ظاهرة دولية معقدة، و جريمة خطيرة ضد الشعوب و الحكومات، و يقوض دعائم الأمن و الاستقرار و يعطل مشروعات التنمية و الازدهار و يسبب أضرار فادحة على كل المستويات". يرى الدكتور مراد وهبة أن الإرهاب هو "القتل الجماعي للمدنيين أيا كانت هويتهم، و في هذه الحالة فإن الإرهاب هو نوع من الفوضى، و يصبح الإرهاب مع الوقت نسقا مغلقا، و من ثم تكون الحضارة الإنسانية معرضة للسقوط و الانهيار"⁴.

2. عند المفكرين و فقهاء الغرب

حيث يعرفه "رود تورنتون" (Rod Thornton) بقوله "الإرهاب استخدام الرعب كعمل رمزي الغاية منه التأثير على السلوك السياسي بواسطة وسائل غير اعتيادية ينتج عنها استخدام أو التهديد أو العنف"⁵، بينما يرى "ألدو فيكولو" (Aldo Vigolo) أن الإرهاب هو "استخدام التهديد باستخدام القوة الناجم عن العنف غير الاعتيادي لمآرب سياسية، يقصد منه التأثير على مواقف وسلوك مجموعة يتم استهدافها العمل أكثر من استهداف الضحية مباشرة"⁶، و عُرف

* تم الأخذ بتعريف بسيوني لدى لجنة الخبراء الإقليميين التي نظمت اجتماعاتها بالأمم المتحدة في فيينا من 14 إلى 18 مارس 1988.

1 محمد فتحي عيد، واقع الإرهاب في الوطن العربي، (الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية)، ص 24

2 صلاح الدين عامر، المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام، (القاهرة : دار الفكر العربي، 1977)، ص 486 - 487.

3 عبد العزيز مخيمر، الإرهاب الدولي مع دراسة للاتفاقيات الدولية والقرارات الصادرة عن المنظمات الدولية، (القاهرة : دار النهضة العربية، 1986)، ص 44.

4 مراد وهبة و منى أبو سنة، ابن رشد اليوم : الإرهاب و تدريس الفلسفة، (القاهرة : دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع، 2000)، ص 24.

5 محمد السماك، الإرهاب والعنف السياسي، (بيروت : الشركة العالمية، بدون تاريخ)، ص 9.

6 إسماعيل الغزال، الإرهاب والقانون الدولي، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1990، ص 11

على أنه "العمل الذي ينفذ كجزء من وسيلة النضال السياسي، يتم به التأثير على سلطة دولة أو على اكتساب هذه السلطة أو الدفاع عنها و يتضمن استخدام العنف الشديد ضد الأبرياء و المسلمين"¹

و في نفس إطار اجتهادات تعريف الإرهاب، يرى "زاكاري روبير واتسون" (Zakary Robert Watson) أن الإرهاب هو "استراتيجية أو أسلوب يعتمد على الاستعمال المنظم للعنف، تحاول جماعة منظمة أو حزب لفت الانتباه لأهدافها عن طريقه أو فرض التنازلات لأغراضها"، فيما يقول "بريان كدوزير" أن الإرهاب هو "استخدام العنف أو التهديد باستخدامه لتحقيق الأهداف السياسية، ومن الممكن استخدام العنف كسلاح بيد الثائرين أو بيد خصومهم وفي الحالة الثانية يصبح إرهاباً مضاداً"²، أما من ناحية أخرى يرى رجل القانون، "جوزي فايوسكي" أن الإرهاب هو "منهج فعل إجرامي يرمي الفاعل من خلاله إلى فرض سيطرته بالرهبة على المجتمع أو الدولة من أجل المحافظة على علاقات اجتماعية أو عامة أو من أجل تغييرها أو تدميرها"³.

ثامنا : التعريف الإجرائي للإرهاب

قبل التعرض إلى ما يمكن وصفه بالتعريف الإجرائي للإرهاب، رأينا من الضروري التذكير بما جاء به مؤتمر واشنطن عام 1976 حول تصنيف الإرهاب، حيث تم تقسيمه إلى إرهاب عقائدي، إرهاب وطني، إرهاب ديني أو عرقي طائفي و إرهاب مرضي، و كل هذه الأنواع سواء كانت جماعية أو فردية، نلاحظ من خلال هذا التصنيف نلاحظ محاولة وضع كل أنواع العنف المشروع و الغير مشروع في خانة الإرهاب، الذي يعتبر كما سبق الذكر ظاهرة مبغوضة عبر التاريخ و في كل المجتمعات.⁴

من خلال ما سبق، يتبين لنا أن هناك اتجاهين رئيسيين في تعريف ظاهرة الإرهاب، الأول مادي و الثاني معنوي، و للوصول إلى التعريف الإجرائي لظاهرة الإرهاب، يجدر بنا المزج بين الاتجاهين و هذا حتى نتمكن من الوصول كذلك لتحديد مفهوم الإرهابي و كذا الجريمة الإرهابية.

الاتجاه المادي لتعريف الإرهاب يذهب إلى التركيز على الجريمة الإرهابية في حد ذاتها و ما يمكن أن تخلفه من خسائر لاسيما المادية منها، كعدد الضحايا و الخسائر الاقتصادية، أما الاتجاه المعنوي فيذهب أصحابه إلى التركيز على الأسباب و العوامل و الأهداف من الأعمال الإرهابية.

إن ما يسعنا قوله في هذا المقام حول مفهوم الإرهاب، أنه من الضروري علينا كمسلمين و عرب عدم الانسياق الأعمى وراء التعاريف و التفسيرات التي تحوم حول هذه الظاهرة، و التي في غالب الأحيان ما تكون ذات خلفية إيديولوجية أو دينية أو ثقافية أو سياسية، كما يتعين علينا، الحذر الشديد لعدم الوقوع في فخ الخلط بين الإرهاب و بين أنماط

¹ هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سبق ذكره، ص 37.

² أدونيس العكر، الإرهاب السياسي: بحث في أصول الظاهرة و أبعادها الإنسانية، الطبعة الثانية، دار الطبعة للطباعة و النشر، بيروت، 1992، ص 91-92.

³ نفس المرجع، ص 86

⁴ خالد الظاهري، دور التربية الإسلامية في مواجهة الإرهاب، (الرياض : دار عالم الكتب، 2002)، ص 18-22.

و أنواع أخرى من العنف، بل من الضروري محاولة إيجاد تعريف للإرهاب من وجهة نظر عربية و إسلامية، و لما لا من وجهة نظر جزائرية.

و حتى نبقي في إطارنا العلمي و الأكاديمي، نلاحظ جليا من خلال كل ما عرض من تعاريف لمفهوم الإرهاب، أن هذا الأخير، كظاهرة أو كممارسة أو حتى كفكر، صعب التعريف، لكن هذا لا يعني أنه مستحيل تماما، بل بالعكس، فمن الضروري تقديم تعريفا له، بهدف تجريمه، من خلال القوانين الدولية أو الوطنية، و بهدف التفريق بينه و بين أنواع العنف الأخرى، الجريمة العامة و الجريمة المنظمة و الثورة و الانقلاب و المظاهرات و غيرها.

قد سبق التأكيد على صعوبة التعريف الشامل للإرهاب، المعاصر خاصة، و هذا راجع إلى أن الظاهرة في حد ذاتها شهدت تطورا تاريخيا، حيث ارتبط التعريف بالظروف الدولية التي رافقته عبر الأزمنة و العصور المختلفة، و التأكيد أن أحداث 2011/09/11 قد أفرزت موجة من التعاريف المتعددة و المختلفة لظاهرة الإرهاب.

و فيما يلي التعريف الإجرائي الذي يمكن أن يتماشى مع طبيعة الدراسة و أهدافها :

"الإرهاب هو استعمال العنف أو التهديد به لأغراض سياسية، تقوم به جماعة غير شرعية أو أفراد، يتم في وقت السلم أو الحرب، يهدف إلى إلحاق الضرر المادي (القتل، الاختطاف، التفجيرات...) أو المعنوي (إثارة الرعب و الخوف، التهديد...)، يستهدف الفرد و المجتمع و الدول، قد يكون الإرهاب دولي أو دولاتي أو محلي، ضحاياه اختياريين أو عشوائيين".

المبحث الثالث: تعريف منطقة الساحل

الساحل، الساحل الإفريقي، الساحل الصحراوي، الساحل و الصحراء، هي مصطلحات عديدة لمنطقة يمكن القول أنها واحدة، أو على الأقل فهي مصطلحات لعدة مناطق متداخلة أو مرتبطة جغرافيا، كل هذا راجع من جهة إلى اختلاف الجغرافيون على تحديدها بدقة، و راجع من جهة أخرى إلى اعتبارات جيوسياسية عديدة، لاسيما إذا كان الأمر يتعلق بمنطقة مثل الساحل بكل ما تحمله من خصوصية و تعقيدات، فهذا الأمر خلق ما يشبه الصراع ما بين المختصين و الباحثين لتحديد إطار جغرافي موحد لهذه المنطقة، و الخلافات في هذا الشأن ما تزال قائمة لحد الساعة.

في نفس السياق ارتأينا تقسيم المبحث الذي بين أيدينا إلى ثلاث مطالب، نتطرق في الأول إلى وصف جغرافي طبيعي مبني على أساس مقارنة جيومناخية و جيوايكولوجية، حتى يتسنى تحديد دقيق للفضاء الجغرافي محل الدراسة، و هذا قبل الانتقال إلى عرض الجغرافيا البشرية للساحل محل الدراسة، قبل تقديم لمحة تاريخية عن تاريخ المنطقة القديم و الحديث.

و حتى يتسنى لنا فهم أو تحليل جيوسياسي لمنطقة جغرافية ما، ارتأينا أنه يجب علينا الرجوع إلى أصل المصطلح و تحديده بدقة متناهية، و ذلك من خلال تسليط الضوء على أصل الكلمة و معناها بالرجوع إلى نشأة الساحل كمصطلح و كمفهوم، و هذا من خلال البحث التاريخي لاستعمالات الكلمة، أو على الأقل، التعرض إلى أهم ما كتب و قيل حول الموضوع، و هذا كانطلاقة قبل تحديد الفضاء الجغرافي.

لقد اختلفت التسميات قديما لمنطقة الساحل، فمنهم من كان يطلق عليها اسم "ما وراء الصحراء" و كذا "إفريقيا جنوب الصحراء" و حتى "بلاد السودان" و هذه الأخيرة تختلف عن دولة السودان الحالية، و هو في نفس الوقت ما كانت تعرف به ما يسمى اليوم بـ"مالي"، لكن من المؤكد أن الاستعمال الواسع لتسمية الساحل بالمعنى المعاصر لم يكن إلا مع بداية القرن العشرين من قبل الغزاة الأوروبيين على الأراضي الإفريقية.

من ناحية أخرى، يرى جمع من المختصين أن الساحل هي كلمة من صنع فرنسي بحت، و كانت البداية أثناء "مؤتمر لوزان" في أواخر جوان من عام 1960 بسويسرا بين الوفدين الجزائري و الفرنسي، حين تقدمت فرنسا بمشروع لا يتطرق تماما إلى الصحراء و هذا ما دفع بأحد المفاوضين الجزائريين (الطيب بلخروف) للاستفسار عن جدوى عدم التطرق إلى الصحراء، ليرد عليه المفاوض الفرنسي "جورج بامبيدو" (Georges Pompidou) بالقول بأن الصحراء هي مجرد بحر داخله شواطئ تسكنها شعوب ساحلية و الجزائر واحدة منها"¹ و هذا ما قد يفسر تمسك الأجانب بالتسمية.

و في رواية أخرى، تمّ الاتفاق أن أصل كلمة ساحل هي ذات أصول عربية، أطلقها العرب على المنطقة أثناء الفتوحات الإسلامية، أي في حوالي نهاية القرن السابع الميلادي. و هي تعني باللغة الفرنسية (côte) أو (Rivage)،

* جاء اسم مالي نسبة إلى قبيلة عاشت في المنطقة تدعى "مالينكي"، أين ينحدر أول رئيس لدولة مالي و هو "موديو كابتا"

¹ Réda MALEK, l'Algérie à Évian, (Alger : Dahleb, 1995).

و هذا ما جاء به جون غالي Jean Gallais في تعريفه للمنطقة بأنها "ساحل قاحل لبحر مهجور"، أو كما جاءت حرفيا *le Sahel est un rivage aride d'une mer abandonnée*¹، لكن من ناحية أخرى فالخلاف مازال قائما فيما يخص أسباب تسمية هذه المنطقة الإفريقية القاحلة تحديدا بالساحل، و من طرف من ؟ و متى ؟.

إن ما لا شك فيه أنه رغم اختلاف المرجعيات التاريخية و الإيديولوجية للروايات المطروحة حول تسمية المنطقة محل الدراسة بـ "الساحل"، إلا أن المؤكد أن المعنى الذي تحمله الكلمة بلغتها الأصلية، أي العربية، لا يمت لواقع المنطقة بصلة، لي طرح سؤال جوهرى حول ما هي الدوافع التي جعلت من المستعمر الأوروبي للقارة الإفريقية عامة و المنطقة خاصة بالتمسك بهذا الاسم.

من جهة أخرى، نلاحظ من خلال كل الكتابات أن الكلمة التي أطلقها العرب على هذه المنطقة الإفريقية، أصبحت اليوم، متعارف عليها بكل لغات العالم.

¹ Jean GALLAIS, Hommes du Sahel, Coll. Géographes, (Paris : Flammarion, 1984), p.8.

المطلب الأول: الجغرافيا الطبيعية لمنطقة الساحل

إن الأهم من معرفة المعنى اللغوي و حتى الاصطلاحي لكلمة الساحل، هو تحديد مكانه (جغرافيته) بدقة، و ذلك من خلال مقارنة مبنية على الأسس و المعايير العلمية، لاسيما المناخية و الإيكولوجية منها، و هما المعيارين الأكثر موضوعية لرسم خريطة واقعية للساحل بعيدا عن أي خلفيات و إيديولوجيات، و هذا حتى يتسنى لنا فيما بعد، تحديد المنطقة محل الدراسة و أسباب اختيارنا لها.

سنقوم من خلال هذا المطلب، بتسليط الضوء على منطقة الساحل الأفريقي كفضاء جغرافي، من خلال محاولة الإجابة على تساؤلين، الأول، أين يقع الساحل؟ و الثاني، مما تتكون الجغرافيا الطبيعية و البشرية للساحل الأفريقي؟ و في هذا الإطار، يمكن القول أنه توجد عدّة مقاربات مختلفة في تحديد الفضاء أو المجال الجغرافي لمنطقة الساحل.

أولا : مقارنة جيومناخية: يرى جمع كبير من المختصين، جغرافيين و سياسيين و إعلاميين، أن منطقة الساحل تمتد من المحيط الأطلسي غربا حتى البحر الأحمر شرقا، و من جنوب الصحراء الكبرى شمالا حتى شمال غابات السافانا جنوبا، و من بين أهم المفكرين الذين اتبعوا هذا الرأي نجد المفكر الفرنسي إيف لاكوست (Yves Lacoste) الذي يُعرف منطقة الساحل على أنها "تلك المنطقة التي تمتد من البحر المتوسط شمالا إلى موريتانيا و المحيط الأطلسي جنوبا، و من البحر الأحمر شرقا إلى تشاد جنوبا¹. إذاً فالساحل هو ذلك الفضاء الجغرافي الذي يشترك في مقومات مناخية و بيئية متجانسة، إضافة إلى بعض المقومات السوسيوإقتصادية و التاريخية المتقاربة، و لو بشكل نسبي، و بهذا المنطق يمكن القول أن الساحل الإفريقي يشمل عددا كبيرا من الدول، مع فارق في الأجزاء التي يمسها المناخ الساحلي و البيئة الساحلية، و هي مالي و النيجر و السنغال و الرأس الأخضر إضافة إلى وسط كل من تشاد و السودان، بالإضافة إلى شمال بوركينا فاسو و أقصى شمال نيجيريا و أقصى الجنوب الجزائري، كما لاحظنا من خلال بعض الأطالس المطلاع عليها أن المنطقة المناخية و الإيكولوجية الموحدة، تشمل في عدد من هذه المؤلفات، الدول الرئيسية المكونة للقرن الإفريقي شرق القارة، و هي إيريتريا و جيبوتي و الصومال.

ثانيا : مقارنة أوروبية: من جهته يرى "بلانكو لوباز" (Blanco Lupez)، أن ما أسماه بالساحل منحصر في مالي و النيجر و موريتانيا، بالإضافة إلى بعض من أجزاء كل من بوركينا فاسو و تشاد. للإشارة فإن هذا التعريف لفضاء الساحل معتمد من طرف الاتحاد الأوروبي²، و من خلال هذا المفهوم نلاحظ أن الساحل، هو تلك المناطق التي تشمل الدول التي كانت مستعمرة من قبل فرنسا، و التي مازال تمتلك نفوذ بها لحد اليوم، و هذا المفهوم مرتبط بشكل واضح بما يعرف بـ"إفريقيا الفرنسية" (l'Afrique française).

¹Yves LACOSTE, « Sahara-perspectives et illusions géopolitiques », *Revue Hérodote*, n°142, (Année 2011) : pp 12-14

² Luis SIMON et al, « Une Stratégie cohérente de l'UE pour le sahel », (Bruxelle : la commission de développement européen, 2012), p 9.

ثالثا : مقارنة سياسية: الساحل سياسيا هو ذلك التجمع الدولي الإقليمي الذي أنشأ بداية السبعينات، عندما عرفت المنطقة جفافا أتى على الأخضر و اليابس، حيث تحالفت مجموعة من الدول في منظمة هيئة ما بين الدول لمكافحة التصحر في الساحل (Comité inter-États de lutte contre la sécheresse au Sahel)، و التي تضم حاليا 13 دولة، هي كل من موريتانيا، مالي، النيجر، السنغال، تشاد، توغو، بوركينا فاسو، البينين، الرأس الأخضر، كوت ديفوار، غامبيا، غينيا و غينيا الاستوائية. و تهدف هذه الهيئة إلى إيصال معاناة هذه الدول، إلى أرجاء المعمورة لاسيما إلى الدول الكبرى المانحة و المؤسسات المالية، إضافة إلى التعاون من أجل إيجاد حلول لأزمة الجفاف التي تكررت بعد ذلك، و ذلك من خلال إنجاز بحوث و دراسات مناخية و بيئية لتحسين ظروف الزراعة و الري الرعي الذين تأثروا بشدة.¹

في نفس السياق قام الجغرافي جورج بودي بإصدار دراسة، عام 1974، حاول من خلالها رسم خريطة جيومناخية للساحل، منتقدا في نفس الوقت بعض الدول بالمنطقة التي تعتبر نفسها ساحلية، فجورج بودي يرى أن 50 بالمئة فقط من دولة النيجر هي ذات طبيعة ساحلية، أما شمالها فهو صحراوي و بقيتها فهو ما يعرف بالمناخ السوداني، أما مالي ف40 بالمئة منها فقط، من الناحية الشرقية، هو ضمن ما يسمى بالساحل، و هي نفس النسبة التي تنطبق على كل من دولة موريتانيا، و تنقلص هذه النسبة لتصل لحدود الـ30 بالمئة في كل من تشاد و السنغال، أما فيما يخص بوركينا فاسو فالمناطق التي يمكن اعتبارها ساحلية لا تتجاوز الـ10 بالمئة.

رابعا : الساحل الأفريقي : مقارنة جغرافية و ديمغرافية

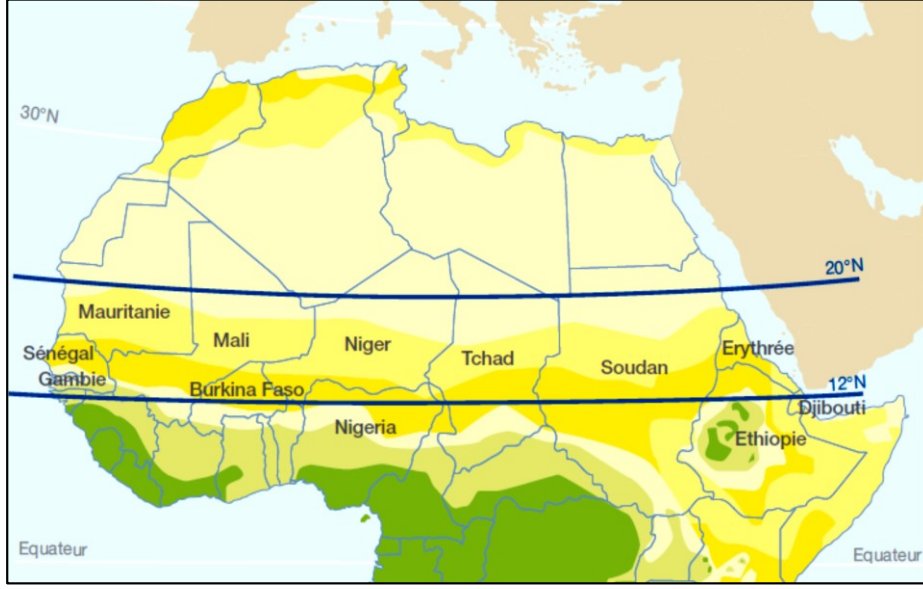
رغم أن المقاربة الأولى تعتبر الأكثر شيوعا من خلال الكتابات الأكاديمية، سواء السياسية أو الجغرافية أو الإعلامية، لاسيما الغربية منها، إلا أننا سنقوم بالتركيز على منطقة الساحل من منطلق ما يعرف بدول الميدان (les pays du champ) بالنسبة للجزائر، و هي المقاربة التي ركّز عليها "بلانكو لوبيز"، و حتى نكون أكثر دقة بالمنطقة التي سنقوم بدراستها هي تلك التي تشمل، مالي، النيجر و موريتانيا، دون إهمال بعض الفواعل، سواء دول الجوار أو غيرها من الدول الأخرى في العالم.

خامسا: الموقع الفلكي

تقع منطقة الساحل بالقارة الإفريقية، لذلك يطلق عليه في كثير من الأحيان، و في كتابات عديدة اسم "الساحل الإفريقي"، حيث يقع تحديدا ما بين خطي الإستواء 20° شمالا، ليس بعيد عن مدار السرطان، و 12° جنوبا، و هذا ما تبينه الخريطة أسفله:

¹ O. Diallo, « Sommet du CILSS: trois défis majeurs », *L'Essor*, 29 mars 2010 voir aussi: <http://www.cilss.bf/> (consulté le 15.03.2014 à 22h40)

الشكل رقم 03 : الموقع الفلكي لمنطقة الساحل على أساس مناخي و إيكولوجي



المصدر: OCDE

سادسا : مساحة الساحل الأفريقي

من منطلق جيومناخي محض، مبني على أساس أن منطقة الساحل هي تلك الممتدة من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، و من الصحراء الكبرى شمالا إلى حدود الساحل مع غابات السافانا الرطبة جنوبا، يمكننا القول أن منطقة الساحل تتربع على مساحة الكلية تقدر بأكثر من 5 ملايين متر مربع، أي أن طول الحزام الساحلي يتراوح ما بين 5500 و 6000 كلم، و بعرض ما بين 300 و 400 كلم، أما في حالة الساحل السياسي أو ما يعرف بدول مكافحة التصحر، فالمساحة في هذه الحالة تصل إلى 9 ملايين كلم²، و الأمر يختلف في حالة دراسة الساحل على أساس أنه يتكون من موريتانيا و مالي و النيجر، حيث تقدر مساحته في هذه الحالة بـ 3.5 مليون كلم².

سابعا : المناخ

يعتبر عنصر المناخ أهم مرجعية جغرافية لرسم خريطة منطقة الساحل، لدرجة ارتباط اسمه بالمنطقة ليصبح "المناخ الساحلي". و يعرف هذا المناخ بتجانسا كبيرا على طول الشريط الممتد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، و منه يمكن تقسيمه إلى عدة أقاليم مناخية فرعية، من الشمال إلى الجنوب، فعموما طبيعة المناخ الذي يسود منطقة الساحل الإفريقي فهو يتراوح ما بين مناخ قاحل و شبه صحراوي في الشمال، شبه جاف إلى جاف في وسطه، مع بعض المناطق الشبه رطبة في جنوب المنطقة.

من الناحية الغربية للساحل الأفريقي، يسيطر المناخ الحار و الجاف باستمرار في معظم فصول السنة، مع هبوب بعض الرياح على السواحل الأطلسية للمنطقة، كما يعرف هذا الجزء من الساحل شتاءً بارداً، مصحوبا بأمطار موسمية، لكنها نادرة، على غرار باقي مناطق الساحل، أما بالنسبة في الجهة الشرقية للحزام الساحلي، فيسيطر عليها مناخ البحر

الأبيض المتوسط، على طول شواطئ البحر الأحمر و حتى منطقة "جبل مرّة" في دارفور السودانية، كما يكون شتاء المنطقة ممطرا و باردا، على عكس المناطق الداخلية للساحل الإفريقي.¹

كما تعتبر المناطق المحاذية للمحيط فريدة من نوعها، من الناحية المناخية و الإيكولوجية، أين تلتقي الأراضي الصحراوية و القاحلة مع شواطئ المحيط، بالإضافة إلى تعرض هذه المنطقة إلى رياح باردة آتية من المحيط الأطلسي، من جهة، و زوايا رملية جافة تسببها الرياح الشمالية القادمة من الصحراء الكبرى، من نوع "الهارماتان"^{*}، من جهة أخرى.

بصفة عامة تتراوح درجات الحرارة بمنطقة الساحل في الشتاء بين 12 و 28 درجة مئوية وفي الصيف تتراوح بين 27 و 42 درجة مئوية، لكن تختلف درجات الحرارة بمنطقة الساحل من منطقة إلى أخرى، فالجهة الغربية لهذا الحيز الجغرافي، تعرف درجات حرارة مرتفعة جدا في فصل الصيف بمعدل 40 درجة في الحالات العادية، لتصل حتى 50 درجة في بعض المناطق الوسطى للساحل على غرار النيجر و غرب تشاد، لكن تبقى درجات الحرارة نسبية، ففي غرب الشريط الساحلي المحاذي للمحيط الأطلسي، تنخفض درجات الحرارة ليلا، بسبب هبوب رياح الكناري من الشمال الغربي للمنطقة. للإشارة فإن هذه المنطقة تعرف عواصف رملية شديدة، خاصة خلال شهر جانفي، على غرار مناطق أخرى من الساحل، و نفس الأمر بالنسبة للمناطق التي تحدّ البحر الأحمر شرقا.²

من ناحية أخرى تعرف بعض المناطق الجنوبية للساحل الإفريقي مناخا مداريا، دافئ و جاف في الشتاء و حار و ممطر في الصيف، و يُعرف هذا المناخ بارتفاع كبير في درجات الحرارة في معظم أشهر السنة، و التي تزداد في الارتفاع في فصل الصيف، أما الشتاء فهو معتدل جنوبا و شبه رطب في أقصى الجنوب المحاذي للسافانا.³

كما يعرف الساحل خلال السنة ثلاثة فصول رئيسية، الأول حار، يمتد من شهر مارس إلى شهر ماي، ثم فصل تساقط الأمطار من شهر جوان إلى شهر سبتمبر، ثم فصل الشتاء الذي يعرف انخفاضا في درجات الحرارة، مقارنة بباقي شهور السنة، ما بين شهري أكتوبر و فيفري.

تعرف منطقة الساحل ندرة كبيرة للأمطار، و هي نسبية من منطقة إلى أخرى على طول الشريط الساحلي، و يتراوح منسوب تهطل الأمطار بالمنطقة ككل، من 200 إلى 400 ملم سنويا كأقصى تقدير، و تصل نسبة تهطل الأمطار جنوبا، مع حدود الساحل و السافانا إلى 600 ملم، في الوقت الذي يعرف شمال المنطقة، الذي تحده الصحراء

¹ Virginia SMITH, The Sahel Region, Transboundary Water Resources, (February 7th 2008) : p 1.

^{*} يعتبر الهارماتان harmattan نوع من الرياح الجافة التي تزيد من حدة الجفاف على المنطقة.

² Serigne KANDJI and al, "Climate Change and Variability in the Sahel Region: Impacts and Adaptation Strategies in the Agricultural Sector", (S. P) : World Agroforestry Centre (ICRAF) and United Nations Environment Programme -UNEP, 2006), Pp 2 -6.

³ Alec CRAWFORD, Climate change and state fragility in the Sahel, : ((S. P) : FRIDE, N° 205 - June 2015) : pp 01-06.

الكبرى، نسبة أمطار لا تتجاوز الـ 100 ملم سنوياً¹. للتذكير فأن الفترة الزمنية التي تعرف تهاطل هذه الكميات من الأمطار بالمنطقة تكون ما بين شهري جوان و سبتمبر، أي في فصل الصيف²، و هي الفترة التي تعرف بـ "الشتوية"³.

تختلف الدراسات المناخية في تقسيم المناخ الساحلي، فمنها من تقسمه إلى ثلاثة أنظمة مناخية، صحراوي قاحل في الشمال و منطقة مدارية في الوسط و أخيراً النظام الساحلي الجنوبي، أما آخرون فيقسمها إلى أربعة أنظمة مناخية يمثل الأول في النظام الصحراوي شمالاً ثم النظام المناخي الساحلي، فالسوداني و أخيراً الغيني جنوباً.⁴

تاريخياً، شهد الساحل تغيرات مناخية عديدة خلال القرن الماضي فقط، فقد عرفت السنوات من 1910 حتى 1916 جفافاً كبيراً، لتليها فترة رطبة من 1920 حتى 1970، بلغت ذروتها ما بين الأعوام 1950 و 1957، كما عرفت فترات ما بعد 1970 و حتى 2003 جفافاً كانت الأطول خلال القرن الماضي حيث بلغ شدته ما بين 1971 و 1976 ثم ما بين 1980 و 1988 لتتقلص شدة الجفاف ما بعد عام 1996 لكنها لم تنزل نهائياً.⁵

ترتبط مناطق الحزام الساحلي المختلفة، من غرب القارة إلى شرقها بوحدة المناخ المتجانس و البيئة المنسجمة، و هما عنصرين لهما علاقة مباشرة بنسبة الأمطار التي تتهاطل على المنطقة سنوياً ككل، هذه النسبة التي تشهد تذبذبات و ندرة منذ النصف الثاني من القرن العشرين. لكن بعض الدراسات الأنتروبولوجية رجحت أن المنطقة شهدت عدة فترات جفاف عبر عصور عدة.

ثامنا : إيكولوجية الساحل

رغم قساوة الطبيعة الساحلية على مر الأزمنة، إلا أن هذا لم يكن حاجزاً أمام التنوع البيئي، سواء النباتي أو الحيواني، فجنوب الشريط الساحلي، أو ما يعرف كذلك بإقليم السافانا، يعرف انتشاراً كبيراً للحشائش والأشجار الصغيرة، لاسيما الشوكية منها، و بمختلف الأنواع، حيث تعتبر السافانا من أكثر المناطق التي تعرف تنوعاً إيكولوجياً، مما يسمح بدوره بتربية المواشي و الأغنام لتوفر مناطق الرعي التي تفتقر إليها مناطق أخرى من الساحل الإفريقي، و يعتبر إقليم السافانا الساحلي، الذي يمتد غرباً من نهر النيجر مروراً بالحدود الجنوبية له، وصولاً إلى بحيرة تشاد، من أكثر المناطق التي ترتفع فيها درجة الحرارة، ليس بإفريقيا فقط، بل في العالم كله.

قديماً، و تحديداً عقب العصر الجليدي، أي منذ حوالي 12000 سنة، كانت منطقة الساحل منطقة رطبة ذات غلاف نباتي كثيف و أكثر تنوعاً، و قد اطلق على هذه الفترة "زمن أفريقيا الرطبة"، أين شهدت مياه البحر تحولات في

¹ Virginia SMITH, op.cit, p 2.

² Hugonie GÉRARD, « La pluie au Sahel », *L'information géographique*, Volume 64, Numéro 3 (Année 2000) : p. 282 - 282

³ Cotula, LORENZO, "Land and Water Rights in the Sahel : Tenure Challenges of Improving Access to Water for Agriculture", (London : Sida and FAO), UK. in : www.fao.org/publications/card/fr/c/a0c1c7d0-4497-5d7c-b239-3bccb636ec66/ (consulté le 21.05.2014 à 12h55)

⁴ Mulford, M R, "Government, Population and Ecology in the Sahel: a Study in Disaster", (Feb. 2008). Voir : www.frontier.net/~mmulford/sahel.htm. (consulté 17.01.2014 à 20h55).

⁵ <http://www.unep.org/Themes/Freshwater/Documents/pdf/ClimateChangeSahelCombine.pdf> (consulté le 8.01.2014 à 9h00)

درجات الحرارة مما ساهم في تشكل السحب الممطرة، و التي لعبت دورها في نمو و تعزيز غلاف نباتي مهم بمنطقة الساحل. لكن قبل 5000 سنة انخفضت درجة حرارة مياه البحر، مما أدى إلى ندرة كبيرة في الأمطار، و بذلك سُجل تراجع ملحوظ في الغطاء النباتي الذي عرفته منطقة الساحل الأفريقي قديما، و هو آخر تحول مناخي كبير عرفته المنطقة ليصبح الساحل على ما هو عليه اليوم.¹

حاليا تختلف نسبة كثافة الغطاء النباتي من منطقة إلى أخرى، و الاختلاف يظهر جليا ما بين الشمال و الجنوب، فنجد بعض المناطق التي تكسوها أعشاب متناثرة إضافة إلى مناطق أكثر اخضرارا، لاسيما بالمناطق التي تتواجد بها واحات النخيل. و يساهم الغلاف النباتي الموسمي، الذي يتزامن مع تهاطل الأمطار بالمنطقة إلى تكوين جو رطب، خاصة بعد تشبع التربة بمياه المطر.

تتنوع في منطقة الساحل أنواع كثيرة من النباتات و الأشجار و حتى النخيل، خاصة على ضفاف المناطق التي تزخر بالموارد المائية، و من بين أهم ما يشكل الغطاء النباتي للمنطقة نذكر، شجرة "الباباب" و "الكارتي" و "النيري" و "التماريني" و "البليزان"، و أغلب هذه النباتات و الأشجار هي خاصة بالمنطقة الإفريقية، كمل تتميز المناطق الجنوبية للساحل بغطاء نبات أكثر اخضرارا و تنوعا، كانتشار الحوامض و الواحات المثمرة، كما تنتشر في جنوب المنطقة أشجار الماهوجني والأكاسيا والكابوك وأشجار التبليدي.²

أما بالنسبة للبيئة الحيوانية، فالساحل يزخر بعدد كبير من الحيوانات البرية و الطيور و حتى الأسماك المتنوعة التي تعيش في الأنهار و البحيرات و الجداول، بالإضافة إلى تلك الموجودة على ضفاف و في المحيط الأطلسي غربا.

رغم أن عدد الحيوانات البرية و الأليفة منها، قد تناقص في السنوات الأخيرة، لدرجة أن عددا من هذه الكائنات قد اختفى و انقرض من الساحل لأسباب عديدة، إلا أن هذا الفضاء يزخر بأنواع عديدة من الحيوانات التي تعيش على طول الحزام الساحلي، نذكر الأغنام البربرية و الأبقار و الجمال و مختلف أنواع الغزلان و الضباء، إضافة إلى الثعالب و الضباع و حتى طائر النعام، أما بالتوجه جنوبا فنجد الخنزير الوحشي و الرباح* و الزراف و الفيلة و التماسيح و حتى الأسود، و بعض أنواع القردة و الحمار الوحشي و وحيد القرن.³

أما بالنسبة للطيور، و التي تعتبر في غالبيتها من النوع المهاجر، فقد تم إحصاء ما يفوق 900 نوع من الطيور، و نفس التنوع تعرفه الثروة الحيوانية، سواء تلك التي تعيش في المياه العذبة أو تلك التي تعيش في السواحل الغربية و الشرقية للساحل الأفريقي.

¹ Simon BATTERBURY, "The Sahel Region; Assessing Process Twenty-Five Years After the Great Drought", The Geographical. (Jan. 2008) www.simonbatterbury.net/pubs/geomag.htm. (consulté le 15.03.2014 à 06h45)

² http://bixby.berkeley.edu/wp-content/uploads/2013/04/potts_2013_oasis_crisis_in_the_sahel.pdf (consulté le 10.01.2014 à 22h30).

* حيوان صغير يشبه النمس له فرو رمادي بملققات سوداء.

³ Ellis, WILLIAM S, "The Stricken Land". National Geographic. Vol. 172, N° 2, (August 1987). pp. 140-151

يشكل تجدد الموارد الطبيعية بالساحل إحدى أهم التحديات البيئية التي تواجه منطقة الساحل، و هذا لافتقار الأرض إلى عنصري الكربون و الأملاح المعدنية، مما يزيد في تدهور الأرض، و هذا بدوره يجعل هذه الأخيرة غير قادرة على استيعاب الأمطار التي تتهاطل خلال فصل الصيف.

تاسعا : الجيولوجيا و التضاريس

بما أن الساحل هو جزء لا يتجزأ من القارة الإفريقية، فإنه من الأرجح أن تكوينه الجيولوجي يعود إلى الفترة الجيولوجية الثالثة، حيث تسيطر، بشكل عام، السهول و الهضاب المنخفضة، سواء الرملية أو الصخرية على أجزاء كبيرة من الساحل، بالإضافة إلى الكثبان الرملية و بعض السلاسل الجبلية، لكن كل هذا لا ينفي وجود بعض السهول و إن كانت قاحلة في كثير من المناطق.¹

إن أهم ما يميز جانب التضاريس في منطقة الساحل الأفريقي، هو صعوبة إبراز دقيق لحدوده مع الصحراء الكبرى، من الناحية الشمالية، حيث تختلف من شرق الساحل إلى غربه بنسب متفاوتة، على عكس المنطقة الجنوبية التي يمكن رسم حدود الساحل مع بداية غابات السافانا الكثيفة خاصة.

تتكون الناحية الغربية للساحل الأفريقي من صحاري ممتدة، يصل ارتفاعها إلى 200 متر، و تصل على الحدود الموريتانية المالية إلى 400 متر، أما شرق الساحل فالأرض هي عبارة عن سهل رسوبي منبسطة، ينحدر قليلاً من الشرق و الغرب نحو الوسط وينحدر بصفة كلية من الجنوب نحو الشمال، كما تتخلل هذه الأراضي بعض المرتفعات، على غرار تلال البحر الأحمر و تلال "القضارف" شرق السودان وجبل "الداير" و جبال "النوبة" و جبال "الإنقسن" القريبة من النيل الأزرق.²

1. الجبال

حتى و إن كانت المناطق المنخفضة كالسهول و الهضاب الصخرية المتوسطة، هي الطابع المسيطر على الخريطة التضاريسية لمنطقة الساحل الأفريقي اليوم، إلا أن هذا لا ينفي وجود سلاسل جبلية و مرتفعات صخرية متفرقة في عدّة مناطق على طول الحزام الساحلي. و لعل أعلى قمة تم تسجيلها، هي تلك الموجودة بتشاد، و التي يبلغ علوها 3415 متر، و المتمثلة في جبل "إيمي كويس"، كما توجد بالمنطقة الشرقية للساحل الإفريقي، و تحديدا بدارفور الغربية بالسودان إحدى أهم القمم و المتمثلة في "جبل مّرة" الذي يصل علوه 3042 متر، و هو يصنف جيولوجيا كبركان خامد عرف آخر ثوراته حوالي العام 2000 قبل الميلاد، بالإضافة إلى قمة "باغزان" و "أندوكات تاغلاس" بالنيجر التي يصل علوها إلى 2022 متر، و تعتبر هذه القمة جزء من سلسلة جبلية على طول حوالي 300 كلم نحو الشمال و 200 كلم من الشرق إلى الغرب، و تتنوع الطبيعة الجيولوجية لهذه القمم من صخرية إلى كلسية و حتى بركانية.

¹ Terrestrial ECOREGIONS, "World Wildlife Fund", voir: <http://www.worldwildlife.org/ecoregions/at0713> (consulté le 22.05.2014 à 22h40).

² Jean-Charles LECLERC. « Structure et relief de l'Afrique occidentale », *Les Études rhodaniennes*, Vol. 20, N° 3-4, (1945) : Pp. 149-172.

من أهم السلاسل الجبلية بالساحل الإفريقي، نذكر أيضا سلسلة "إير"، التي تتوسط إقليم النيجر، حيث تصل أعلى قمة حوالي 1950 متر، فوق مستوى سطح البحر، أما في مالي، فأعلى قمة هي "أمبوري توندو"، وهي عبارة عن جبل صخري رسوبي*، يبلغ علوه 1155 متر.

و في نفس الإطار، توجد جبال صخرية بالأراضي الموريتانية، لا تتجاوز أعلى قمة بها 950 متر، على غرار "كدية الجل" و "أشتف" و "العصابة"، كما يطلق على هذه الجبال الصخرية اسم "القلابة"، من طرف سكان المنطقة. إضافة إلى حوض "آركين" و جبل "الريشات"، أما أدنى مستوى عن سطح الأرض، بنفس المنطقة هي سبخة "نדרهامشا" بالأراضي الموريتانية.

أما من الناحية الوسطى للساحل الإفريقي، و تحديدا في دولة مالي، يوجد بعض المرتفعات المتوسطة، ما بين 200 و 650 متر، تتمثل في هضاب مكوّنة من الصخور الرملية، على غرار مرتفعات "ماندينغ"، و الذي يمتد حتى الحدود السنغالية، و مرتفعات "كوتبالا" الممتدة على ضفاف نهر النيجر و حتى شمال بوركينا فاسو، و كذا بعض المنحدرات الوعرة و أهمها "باندياغارا" و إخير جبال "هومبوري"، و هذا لا يعني وجود بعض السهول الواسعة مثل منطقة "الآدرار" و "الإيفوغاس".

2. الموارد المائية

على الرغم من الفكرة السائدة بأن الساحل منطقة قاحلة لا حياة فيها إلا أن هذا لا ينفي وجود موارد مائية معتبرة، استطاعت أن تكون مراكز تواجد البشر بالمنطقة من ناحية، و المساهمة في خلق عواصم و مدن بالمحاذاة لهذه الأنهار و البحيرات. و من أشهر الأنهار بالمنطقة الساحلية نذكر نهر النيل**، الذي يمر بجزء منه، على الأراضي السودانية، على طول يقدر بـ 1700 كلم، و هو ثاني أطول نهر في العالم بعد نهر الأمازون، و أطول نهر في إفريقيا، و يتفرع بالسودان إلى مجريين، هما مجرى النيل الأبيض و مجرى النيل الأزرق.

بالإضافة إلى نهر النيل الذي يمتد على طول 6700 كلم، نجد نهر النيجر الذي يتجاوز طوله 4180 كلم، ليكون بذلك هو ثالث أطول نهر بإفريقيا بعد نهر النيل و نهر الكونغو. ينبع نهر النيجر من سيراليون، من قمة "لوما" التي يبلغ علوها 490 متر، كما يمر على كل من غينيا و مالي و النيجر و بنين قبل أن يصب في أحد موانئ نيجيريا بالمحيط الأطلسي. و قد أطلق العرب على نهر النيجر اسم "نيل بلاد السودان" بينما أطلق عليه الأوروبيون، نهر الزيوت، نسبة إلى اشتهاار المناطق المطلة عليه بإنتاج زيوت النخيل.¹

* الجبال رسوبية هي عبارة عن جبال تكونت بعد ترسب التراب و الطين المحمول بالماء و ذلك بعد مرور عصور عديدة.

** يصل طول نهر النيل 6700 كلم من البحر المتوسط و حتى بحيرة فيكتوريا.

¹ « Charte de l'Eau du Bassin du Niger », in :

http://www.abn.ne/attachments/article/39/Charte%20du%20Bassin%20du%20Niger%20version%20finale%20français_30-04-2008.pdf. (consulté le 08.02.2014 à 12h45)

نجد نهر النيجر الذي يمتد على مسافة تتجاوز الـ 500 كلم جنوبا و هو يساهم بشكل فعال في انعاش الحياة الفلاحية و الرعوية على ضفتيه. للإشارة منسوب المياه في نهر النيجر يزيد، خلال شهري جانفي و مارس من كل سنة، لدرجة الفيضان. كما يتفرع نهر النيجر إلى عدة فروع، على غرار "تابووا"، "ميكرو"، "سيربا"، "داغول"، "غورول"، "غوروي" و "ديامانغو"، كذلك نجد نهر السنغال، الذي ينبع من علو 750 متر و يتجاوز طوله 1750 كلم.¹

من ناحية أخرى، يعتبر نهر "شاري"، الذي يصب في بحيرة تشاد بالعاصمة نجامينا، من أهم المجاري المائية بالساحل، حيث يبلغ طوله حوالي 1200 كلم، قادما من جمهورية إفريقيا الوسطى مروراً بالكاميرون ثم تشاد. تجدر الإشارة أن بحيرة تشاد التي تعتبر موردا هاما للمياه بالساحل، تقع على ارتفاع 280 متر من على مستوى سطح البحر، و إن كان الجزء الأكبر من البحيرة يعتبر إقليميا تابع لدولة تشاد، إلا أن كل من الكاميرون و النيجر و نيجيريا يشتركون في هذه البحيرة.²

كما تتوفر مناطق عديدة من الساحل الأفريقي على موارد مائية متعددة، تتمثل في بعض الأودية و الأنهار و حتى البحيرات الموسمية التي تمتلئ في موسم الأمطار، ثم تعود لتجف بعد ذلك، على غرار نهر "القاش" و "خور طوكر" و نهر "عذبة" و "خور أبو جبل" و "خور بركة"، و كذا وادي الملك و وادي "هور" شرق الساحل الأفريقي، كما تجدر الإشارة إلى نهر "الكاراكورو"، الذي يعتبر حدودا طبيعية يفصل كل من موريتانيا و مالي على طول 310 كلم.

من أكبر الأحواض المائية، يوجد حوض "آروان"، المتربط من نهر النيجر على مستوى "تومبكتو"، مساحته حوالي 50000 كلم²، بالإضافة إلى حوض "الأزواك"، و كذا مجرى "تيليمسي" القادم من "الأدرار" مروراً بنهر النيجر، و الذي يصب بـ "غاو" بمالي.

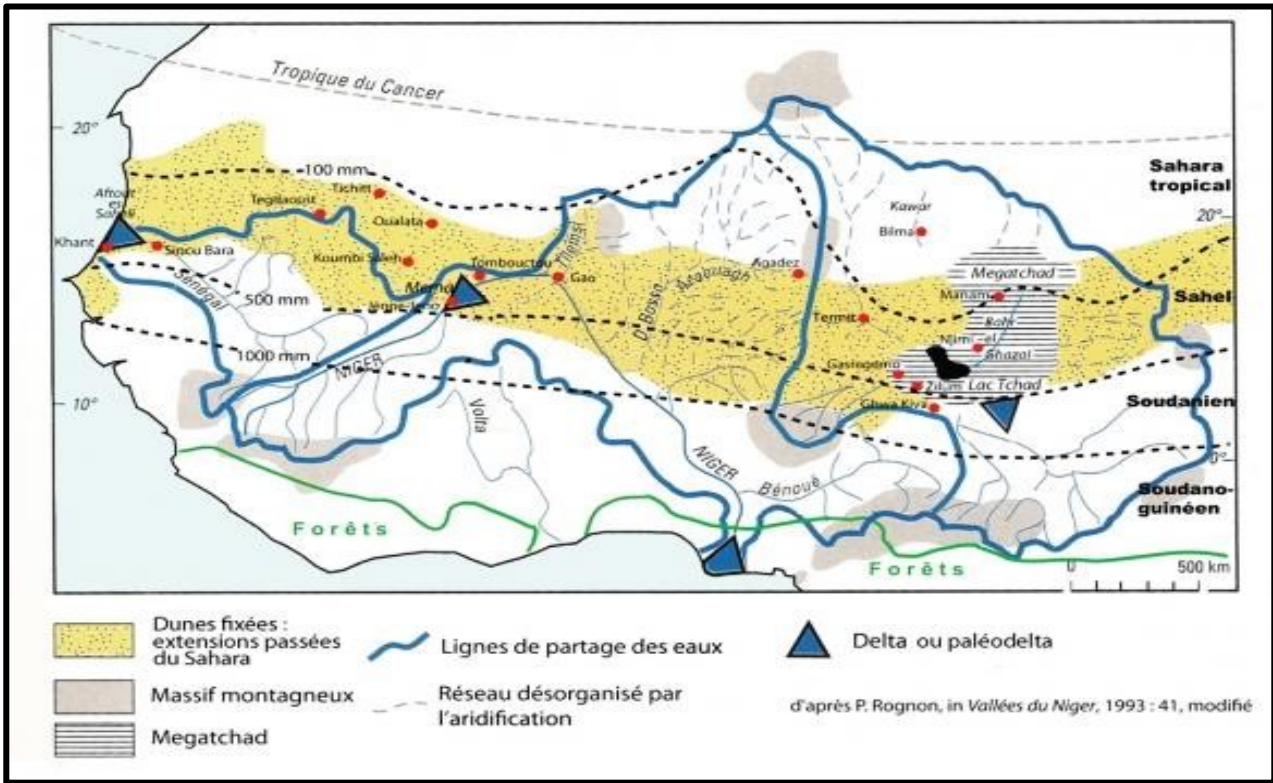
إذا كان نهر "باني" أحد فروع نهر النيجر بمالي، الذي يعبرها على مسافة 1700 كلم، فإن الدالتا المركزية لهذا النهر، ما بين "تمبكتو" و منطقة "ليري" تفيض في موسم الأمطار، مما يحول المنطقة ككل لمجموعة من البحيرات، مثل بحيرة "ديبو" و بحيرة "فيغيين"، و نفس الشيء بالنسبة لنهر السنغال الذي يتفرع بوسط الساحل الأفريقي إلى بعض الأنهار و الوديان، مثل "بافينغ" و "باوولي" و "فاليمي".³

¹ Jean-Emmanuel PATUREL et al, « vulnérabilité des Ressources en Eau Superficielle au Sahel aux évolutions Anthropiques et Climatiques à moyen terme », Séminaire de restitution du projet RESSAC, du 30.03 au 02.04.2011 (Ouagadougou : Agence Nationale de la Recherche, 2011), in : <http://www.hydrosciences.fr/ressac/> (consulté 15.01.2014 à 14h50).

² « Le fleuve Niger, les îles et la vallée », in : <http://whc.unesco.org/fr/listesindicatives/5053/> (consulté le 22.01.2014 à 23h35).

³ « Les ressources en eau des pays de l'observatoire du Sahara et du Sahel : évaluation, utilisation et gestion », (Tunis : ed OSS, septembre 2001) : p 9.

الشكل رقم 04 : خريطة للموارد المائية و أهم التضاريس بمنطقة الساحل



المصدر : <https://afriques.revues.org/1209>

عاشرا : الموارد الطبيعية الأولية في الساحل

رغم كل المؤشرات السوسيواقتصادية لمنطقة الساحل التي تؤكد أن الدول المشكّلة لهذا الفضاء الجغرافي من أفقر الدول في العالم، إلا أن هذا لا يعكس ما تزخر به هذه الأراضي من موارد طبيعية، باطنية و منجمية،¹ حيث تعتبر جدّ مهمة من حيث الاحتياط أو حتى الإنتاج. و من بين أهم الموارد الطبيعية التي يزخر بها الساحل الإفريقي نذكر الذهب و اليورانيوم و النفط و الغاز، لكن هناك موارد أخرى و إن كانت بأقل وفرة إلا أنها جديرة بالاهتمام على غرار الحديد و الفوسفات و الماس.

1.الموارد الطبيعية في موريتانيا

تتوفر موريتانيا على حقل "شينقيتي" النفطي، بوسط البلاد، الذي تمّ اكتشافه في عام 2001، و الذي قدر الاحتياط به إلى حوالي مليار برميل، و قد بدأت موريتانيا في استغلاله الفعلي عام 2006، كما تقوم موريتانيا باستغلال عدد من آبار النفط و الغاز في سواحل المحيط الأطلسي، حيث يصل إنتاج البترول إلى 100 ألف برميل في اليوم، كما يعتبر حوض "تاوديني"، المشترك بين الحدود الشرقية لموريتانيا و الشمال الغربي لمالي، من أغنى المناطق بالبترول، الموجه

¹A. ANTIEL et D. VIGNERON, « Le Sahel, entre rentes et économie de subsistance », in : Sahel en crises, Questions internationales, (n° 58, novembre-décembre 2012).

بالدرجة الأولى للتصدير، بالإضافة إلى بعض الحقول التي لم يبدأ استغلالها بعد، على غرار "بانا" و "تيفيل" و "تييوف"¹.
و قد قدرت احتياطات الغاز بموريتانيا بحوالي 30 مليار م³.²

ثاني مورد طبيعي بالمنطقة الموريتانية هو الحديد، الذي تم اكتشافه منذ الفترة الاستعمارية الفرنسية، بمنطقة "الزويرات"، و قد قدرت كميات الحديد الخام بموريتانيا بـ 200 مليون طن، كما تتوفر مناطق أخرى على كميات معتبرة من الحديد، مثل "رويسات" و "تازاديت" و "فديريك" و "كدية إيجيل"، كما تجدر الإشارة هنا إلى أن صادرات موريتانيا من الحديد، تغطي وحدها 10 بالمئة من احتياجات القارة الأوروبية.³ تتوفر الأراضي الموريتانية على عدد من المناجم الخاصة بمعدن النحاس في منطقة "أكجوجت"، لكن الاستغلال توقف منذ 1978، كما يجدر الذكر أن بعض المناطق بموريتانيا تتوفر على الذهب، أين مازالت عمليات البحث و التنقيب جارية لخلق مناجم للمعدن النفيس.⁴

2. الموارد الطبيعية في مالي

تعتبر مالي من أهم المناطق التي تتربع على كميات هائلة من الذهب إلى جانب النيجر، في منطقة الساحل، فهي ثالث منتج للذهب في إفريقيا بعد كل من جنوب إفريقيا و غانا، حيث يقدر احتياطها حوالي 800 طن، و تعتبر منطقة "كالانا"، الغنية بالذهب، من أعرق المناجم المالية، حيث بدأت الاستغلال الفعلي في 1984، بينما شهدت مرحلة التسعينات من القرن الماضي اكتشاف مناجم جديدة للذهب على غرار، "ياتيلا" و "لولو" و "فابولا" و "ميسيبي" بالإضافة إلى "موريلا". من ناحية أخرى، و رغم تحذيرات المختصين و الحكومة المالية باقتراب نفاذ احتياطي الذهب المكتشف بالمنطقة إلا أن هذا لم يمنع من ارتفاع سنوي للإنتاج تجاوز 50 طن.⁵

في نفس الإطار تم اكتشاف بعض المعادن النفيسة في كل من "بافولابي" و "بوغوني" و "فاليمي" في سلسلة جبال "آدرار" بالإيفوراس، إضافة إلى بعض المناجم الجديدة التي تحتوي على كميات من الذهب، مثل "سياما" و "كاراكوتو" و "كوديرا".⁶

توجد مناجم لليورانيوم في شرق "كيدال" في الشمال، و شرق "موبتي" القريبة من الحدود البوركينابية، إضافة إلى منجم للبوكسيت، و الذي يعتبر المادة الأولية لصنع الألمنيوم.

¹Anthony PAZZANITA, « Economy », Historical dictionary of Mauritania, 3^e éd, (Lanham (Maryland), Toronto, Plymouth (Royaume-Uni) : Scarecrow Press, 2008) : pp. 178-180

² Op.cit, p 487.

³ Victor MARBEAU, « Les Mines de fer de Mauritanie MIFERMA », Annales de Géographie, t. 74, no 402, (1965) : pp. 175-193

⁴ Géraud MAGRIN et al, « La Mauritanie et la mer : et si le pétrole aidait à mieux gérer l'insécurité écologique ? », Natures Sciences Sociétés, (Vol. 19), (2011/3) : pp. 245-255.

⁵ Élisabeth STUDER, « Mali : un pays riche en pétrole, en gaz et en mines d'or ». in : <http://www.leblogfinance.com/2013/01/mali-un-pays-riche-en-petrole-en-gaz-et-en-mines-dor.html> (consulté le 27.02.2014 à 09h15).

⁶ Cf. « Ressources minérales et développement en Afrique », Document d'orientation stratégique, Paris : CESMAT, (mai 2008) : p. 8.

3. الموارد الطبيعية في النيجر

يعتبر اليورانيوم مصدر رزق النيجر لما يمتلكه من مناجم، لاسيما في الشمال، مثل منجم "أرليت"، التي ينتج ما يقارب 2000 طن سنويا، و "أكوتا" الذي ينتج حوالي 1500 طن و "آزليك" الذي لا يتجاوز إنتاجه 1000 طن، حيث يتم تصدير أكثر من 3000 طن سنويا من أكثر من 4200 طن منتج سنويا¹، فالنيجر هو صاحب رابع احتياطي عالمي بعد كل من كازاخستان و كندا و أستراليا². من ناحية أخرى، يعتبر حقل "إيمورارن"، من أكبر المناطق الغنية باليورانيوم، و التي تتربع على مساحة 200 كلم²³.

و على صعيد آخر، تتربع النيجر على حقول بترولية مهمة بمنطقة "تيرميت تينيري"، خاصة حقل "أغادام" الذي يصل إلى غاية الأراضي الباطنية لتشاد. و تقدر احتياطات النيجر من البترول حوالي 320 مليون برميل، و لم تعرف هذه الحقول إنتاجا فعليا إلى مع نهاية العام 2011، على غرار آبار "زيندر" بمنطقة "تانوت"، أين يقدر إنتاج النفط في النيجر بـ 20 ألف برميل يوميا⁴.

يعتبر منجم "سميرة هيل" للذهب بمنطقة "تيرا"، القريب من الحدود البوركينابية، الأهم على المستوى النيجيري، حيث يقدر المعدل السنوي للإنتاج بهذا المنجم خلال الخمس سنوات الأخيرة 1300 كلف⁵.

مادة أخرى تزخر بها الأراضي النيجيرية، و هي الفحم الذي يقدر احتياطاته بـ 30 مليون طن، يتم إنتاج حوالي ربع مليون طن سنوي، و يوجه هذا الإنتاج عموماً إلى الاستهلاك المحلي، لاسيما للمحطات الحرارية لإنتاج الطاقة و كذا لبعض المصانع. بالإضافة إلى حقل "الأزاواك"، شمال غرب منطقة "تاهوة"، هذه الأخيرة التي تعتبر منطقة غنية بالفوسفات.

المطلب الثاني : الجغرافيا البشرية للساحل

في البداية يجب الإشارة إلى أن منطقة الساحل الإفريقي تزخر بتركيبة بشرية متنوعة الأعراق و الإثنيات و الأجناس، لكن من الناحية الديمغرافية نجد أنه من الصعب تحديد دقيق لعدد هؤلاء السكان، على الأقل على أساس جيومناخي، و هذا لسبب رئيسي و هو طبيعة معظم السكان المبنية أساسا على الترحال الدائم و الهجرات الموسمية، بالإضافة إلى كون الشريط الساحلي -المناخي- لا يمس كل أجزاء الدول الساحلية، على أساس سياسي أو جيوبوليتيكي، و منه يمكن

¹ Cherif OAUZANI, « Mines, À chacun sa part du gâteau ? », *Jeune Afrique* n°2621, (3-9 avril 2011) : p 18.

² Georges CAPUS, « Que savons-nous des ressources mondiales d'uranium? », Clés CEA, CEA, n° 55, été 2007.

³ Emmanuel GRÉGOIRE, « Niger : un État à forte teneur en uranium », *Hérodote*, N° 142, (2011/3), pp. 210-211.

⁴ Direction Générale du Trésor, « Situation économique du Niger et présence française », (février 2012) voir : http://www.tresor.economie.gouv.fr/5014_situation-economique-du-niger-et-presence-francaise-fevrier-2012 (consulté le 11.03.2014 à 16h45)

⁵ Institut National de la Statistique du Niger, « Annuaire statistique des cinquante ans d'indépendance du Niger » : p. 306 in : www.stat-niger.org/statistique/file/Annuaire_Statistiques/Annuaire_ins_2010/serie_longue.pdf (consulté le 16.03.2014 à 12h15).

تحديد عدد السكان على أساس دولاتي محض، و هذا من خلال الإحصائيات الديموغرافية للدول المكونة لهذا الفضاء الجغرافي.

أولا : النمو الديموغرافي

فيما يخص النمو الديموغرافي، تحتل منطقة الساحل الريادة بالنسبة للنمو الديموغرافي، و ذلك من خلال الأرقام و الإحصائيات الصادرة عن الهيئات الوطنية للمنطقة و حتى الإقليمية و الدولية. فالمنطقة تشهد نسبة نمو مرتفعة جدًا، ليس على مستوى القارة الإفريقية فقط، بل على المستوى العالمي، حيث يصل عدد الأطفال للمرأة الواحدة، في بعض المناطق، لـ 7 أطفال، لاسيما في النيجر الذي بلغ معدل النمو الديموغرافي السنوي 3.9%،¹ بينما بلغ في مالي 3%، و هذا ما يعني أن عدد السكان سيصبح الضعف خلال 24 سنة.²

شهدت موريتانيا خلال الخمسين عام الماضية قفزة كبيرة في نموها السكاني قُدر بـ 340%، حيث تسجل نسبة نمو سنوية تقدر بـ 2.6%، أي بمعدل 4 أطفال لكل امرأة، مما سيمكن موريتانيا من بلوغ 5.5 مليون نسمة عام 2030 و 7.3 عام 2050.³

في السودان و تشاد لا تتجاوز نسبة النمو السنوية 2%، بمعدل ما بين 4 و 5 أطفال لكل امرأة، حيث من المتوقع أن يبلغ عدد السكان حوالي 70 مليون نسمة عام 2050، في السودان و حوالي 25 مليون نسمة في تشاد.

من المنتظر أن يصل عدد سكان مالي عام 2050 إلى حوالي 42 مليون نسمة بينما لا يتجاوز حاليا 15 مليون، و سيصل إلى 29 مليون نسمة في تشاد، بينما ستعرف النيجر انفجارا ديموغرافيا كبيرا خلال 2050 حيث سيبلغ عدد سكانه 55 مليون نسمة، في حين أنه لا يتجاوز 16 مليون حاليا، و بهذه الإحصائيات يمكن أن يبلغ عدد سكان الشريط الساحلي خلال العام 2050 ما بين 230 و 250 مليون نسمة.⁴

ثانيا : الكثافة السكانية

تعرف منطقة الساحل عدم توازن كبير للكثافة السكانية بالمنطقة ككل، و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى العاملين المناخي و الإيكولوجي، حيث تتركز الكثافة السكانية بالمناطق الجنوبية خاصة للشريط الساحلية، لاسيما على ضفاف المنابع المائية على غرار النيل الأزرق و النيل الأبيض في شرق الساحل الإفريقي، و نهر النيجر و نهر السنغال بالإضافة إلى

¹ Institut National de la Statistique du Niger, [op.cit / www.stat-niger.org/statestiques/file/annuaires_statestiques/](http://www.stat-niger.org/statestiques/file/annuaires_statestiques/) (consulté le 19.03.2014 à 19h00).

² « Communiqué du Conseil des Ministres » (mercredi 7 octobre 2009), in : <http://www.maliweb.net/category.php?NID=51326> (consulté le 22.03.2014 à 23h20)

³ M. GARENNE, "Fertility Changes in Sub-saharan Africa", Calverton, Maryland : Macro International Inc/Measure DHS, *Comparative reports*, N° 18, (2008) : p. 87.

⁴ John F. MAY et Jean-Pierre GUENGANT, « Les défis démographiques des pays sahéliens », *Études* (juin 2014) : pp. 19-30

بحيرة تشاد، و منه نلاحظ أن توفر المياه لعب دورا في خلق تجمعات سكانية عديدة تحولت إلى مراكز قوة ديمغرافية، و منه تحولت تلك المناطق إلى عواصم البلدان المعنية بالساحل الإفريقي، و كبرى مدن المنطقة.¹

تبلغ الكثافة السكانية بموريتانيا 3.4 ساكن/كلم²، يتمركزون على السواحل الأطلسية و في الوسط، أما مالي فتبلغ نسبة الكثافة السكانية بها 13.3%، و تتجاوزها النسبة بالنيجر لتصل 13.8%، أما في تشاد فالنسبة لا تتجاوز 8.9 ساكن/كلم².

ثالثا : الإثنيات و الأعراق

تعتبر التركيبة البشرية لسكان منطقة الساحل الإفريقي من أعقد التركيبات البشرية و أكثرها ثراءً، من حيث تنوع الإثنيات و الأعراق و الديانات و الأصول المورفولوجية كذلك، لذلك يمكن تقسيم سكان الساحل الإفريقي، إلى جنسين، السود و أصحاب البشرة الفاتحة، و أول ما يمكن ملاحظته هو تركز كل منهما في مناطق دون الأخرى، فالسكان السود ذوي الأصول الأفريقية يتمركزون بشكل كبير في الجهة الجنوبية للساحل الإفريقي على عكس أصحاب البشرة الفاتحة الذين يتمركزون منذ قرون عديدة في المناطق الشمالية.²

ففي غرب الحزام الساحلي استوطن "الموريثيون" (les maures)، و هم خليط من عدة أجناس، من العرب و الأمازيغ و السود، مما أدى إلى إطلاق الأوربيون المحتلون على المنطقة "بلاد المور"، و منه جاء الاسم الحالي لموريتانيا، حيث يشكلون ما يقارب 70% من السكان، أي أكثر من ثلثي العدد الإجمالي،³ بالإضافة إلى "الحراطين" (Les Haratins)، بنسبة 30%، و هم من أسلاف الأفارقة السود الذين نقلوا عبر العصور إلى المنطقة كعبيد، لصالح من كان يطلق عليهم اسم "الببيضان"، الذين كانت لهم بشرة فاتحة و هم من سادة القوم قديما، و إن شكّل "الحراطين" الأقلية العرقية و الإثنية بالمنطقة الموريتانية، إلا أن مرور العصور و التزاوج بين العرب البربر من جهة و السود الأفارقة من جهة أخرى، خلق الإنسان الحالي في موريتانيا، لكن من الناحية الجيومناخية للساحل في موريتانيا فالسود يشكلوا الأغلبية في هذا الفضاء، لكن يبقى أصحاب البشرة الفاتحة هم المسيطرون على سداد الحكم منذ قرون و لحد الساعة.⁴

و على صعيد آخر يمكن تقسيم الأفارقة السود بموريتانيا إلى "تومولار" بنسبة 55%، أي ما يساوي حوالي 17% من إجمالي سكان موريتانيا، و كذا كل من "الولوف" و "السونينكي" الذين يمثلان 29% من الأفارقة السود و حوالي 9% من الموريتانيين، و أخيرا نجد 16% هم من "البال" و الذين يمثلون بدورهم 4.5% من العدد الكلي للسكان.⁵

¹ Barbara M. COOPER et, Raphaël BOTIVEAU, « De quoi la crise démographique au Sahel est-elle le nom ? », Politique africaine, N° 130, (2013/2) : p. 69-88.

² Thierry PERRET, Mali. Une crise au Sahel, (Paris : KARTHALA, 2014), p 125.

³ Catherine TAINE-CHEIKH, « Sur les traces des Maures, entre sable et poussière », Techniques & Culture, N° 61, (2013), voir : <http://tc.revues.org/7304> , (consulté le 03.01.2017 à 14h35)

⁴ Gérard-François DUMONT, « La géopolitique des populations du Sahel », in : Questions internationales, op.cit.

⁵ Anthony G. PAZZANITA, « Population », Historical dictionary of Mauritania, op.cit : pp. 413-416

أما اتجاهها نحو الوسط الساحلي، و تحديدا في مالي و النيجر، فالتنوع العرقي و الإثني أثرى، ففي مالي لوحدها تم احصاء 23 إثنية رئيسية منقسمة بدورها إلى خمس (5) مجموعات، أولها هي "الماندينغ" او "البامبادا"، و الذين يشكلون الأغلبية بنسبة أكثر من 40%، و التي تتفرع بدورها إلى مجموعات إثنية، كـ"البامبارا" و "السونينكي" و "المالينكي" و "البوزو"، و تتركز هذه المجموعات في الغرب المالي خاصة. أما المجموعة الثانية فهي "البيلسار" المكونين من "البال"، المسيطرون على جنوب وسط مالي، و التوكولار، و فيما يخص ثالث المجموعات فهم "البابو" و "السينوفو"، المتمركزون بمنطقة "سيكاسو" جنوبا، و "المينيانكا"، كما يوجد في الشمال مجموعة أخرى هم "الصحاري" أو "الصحراويين" و تشكل من "المور" و "الطوارق"، الذين يسيطرون على شمال "الآدرار" و حتى نهر النيجر، بالإضافة إلى العرب. و آخر المجموعات هي "السونغاي" بالشرق المالي، لكن ليست هذه كل المجموعات بالمنطقة فيوجد "الدوغون" مع الحدود البوركينابية.¹

بالنسبة للنيجر، فالغالبية الإثنية للسكان هم من "الهاوسا" بنسبة 56%، و الذين يسيطرون على اقتصاد البلاد، حيث يقومون بممارسة التجارة خاصة في قوافل نحو ليبيا، و هم متمركزون في الوسط و الشرق و حتى الجنوب الشرقي، أما ثاني إثنية فهي "جرمة سونغاي"، المتحكمون في السلطة العسكرية بالبلاد، و هذه المجموعة تشكل نسبة 25 بالمئة من سكان النيجر، أين يتمركزون على ضفاف نهر النيجر،² بينما البقية فهم من الطوارق بالشمال و بعض المجموعات إثنية أخرى، على غرار "البال"، بالجنوب الغربي، و "الفلولا" و "الكانوري" و العرب و "التوبو"، بواحة "بيلما" و "الغروماتشي" و "البيري بيري مانغا" بالجنوب، و "الكانوري" على ضفاف بحيرة تشاد.³

على صعيد آخر، و تحديدا في تشاد يمكن تقسيمها إلى مناطق سكانية مختلفة، تتمثل الأولى في النصف الشمالي للبلاد، أو ما يعرف بمنطقة "بوركو-إينيدي-تبيستي" أين يعيش حوالي 5% من السكان و هم من العرب و رجال دين أسلموا مع وصول الفتوحات الإسلامية، و هم من السكان الرحالة و منهم من يقطن مناطق بصفة دائمة. من ناحية أخرى يوجد "الكادجا" و "الليبيين"، و هم من السكان المتمركزون بالمدن بصفة شبه دائمة و من أهم المجموعات الإثنية نجد، "التيداتو" و "الدوزا" و "البيلية"، أما المجموعات التي تشهد ترحالا شبه دائم فهم، "الأناكازا" و "الكوكوردا" و "الأونية"، أما الرحالة فينتمون إلى عدد كبير من الإثنيات كـ"الكائدة" و "الأردية" و "التيبية" و "الموردية" و "البوروغات" و "الأرنا" و "نوارما" و "الجغادا". أما المنطقة السكانية الثانية، التي يعتمد سكانها على تربية المواشي و الزراعة لسد الاكتفاء الذاتي لعائلات المنطقة، فهم من الرحالة و السكان الدائمون و شبه دائمون و شبه رحالة، أما المنطقة الجنوبية للنيجر فقد تمّ إحصاء أكثر من مئة (100) إثنية.

¹ Heath, J, *Dictionnaire touareg du Mali. Tamachek-anglais-français*, (Paris : Karthala, 2006). Pp 3 -5.

² Mahamadou DANDA, *Niger : le cas du Damagaram: Développement régional et identités locales*, (Paris : L'Harmattan, 2012), pp 34-35.

³ OCDE, « Peuplement, marché et sécurité alimentaire », *Cahiers de l'Afrique de l'Ouest*, (2013), in : <http://dx.doi.org/10.1787/9789264187412-fr> (consulté le 06.02. 2014 à 16h45).

من ناحية أخرى يسيطر "البال" و "العرب" على وسط البلاد، يمارسون مهنة تربية المواشي المختلفة، بالإضافة إلى "التوبو" و هم من الرحالة، الذين ينقسمون إلى مجموعات إثنية هي، "التيدا" الذي يمتنعون تربية الجمال، و الغوران الذين يمارسون مهنة تربية الأبقار، إضافة إلى مجموعة أخرى هي "الإنبيدي".

للإشارة، يوجد بمنطقة الساحل الإفريقي المئات من الإثنيات و المجموعات المرتبطة بها و التي لا يمكن حصرها بإيجاز.

رابعا : الديانات و اللغات

تدين الأغلبية الساحقة لسكان الساحل الإفريقي بالإسلام السني، بنسبة تفوق الـ 90%، لكن الأمر نسبي بالنسبة للدول المكونة للحزام الساحلي، فموريتانيا تعلن صراحة أن الإسلام هو دين الدولة، حيث تصل نسبة المسلمين بها 99%، فرسميا الإسلام هو دين الدولة و المواطنين، و هذا ما جاء به دستور 1991، الذي رَسَم الاسم الحالي للدولة و هو "الجمهورية الإسلامية الموريتانية"، أما اللّغة الرسمية لموريتانيا، فهي العربية حتى عام 1968، و الفرنسية كانت لغةً رسمية حتى عام 1991¹، لكن ميدانيا فإن 66% من سكان المنطقة يتحدثون "الحسانية"²، لاسيما في الشمال، أما جنوبا فالكثيرون يتحدثون "البولار" و "السونينكي" و "ولوف"، و هم في الغالب من الأفارقة السود.³

إذا كان كل من مالي و النيجر، يعتبران دولتين لاثنتين، إلّا أن ذلك لم يمنع من انتشار الإسلام بهذه المنطقة، فنسبة المسلمون في مالي تبلغ 90%، إلى جانب نسبة من عبدة الأرواح أو ما يعرف بـ (les animistes)، و في النيجر ما يقارب 99%، فالإسلام الذي عرف طريقه للمنطقة منذ قرون، فالأمر كان مختلف بالنسبة للديانات الأخرى،⁴ و التي تعتبر أقلية، فالمسيحية مثلا لم تستوطن المنطقة إلّا مع الحملات الاستعمارية للدول الأوروبية أو من خلال بعض الهجرات الإفريقية نحو المنطقة، مثل هجرات بعض المسيحيين الطوغوليين و البينينيين إلى النيجر منذ عشرات السنين و الاستيطان بها، مما خلق جالية مسيحية لا تتجاوز نسبتها و 1 بالمئة.⁵

من ناحية أخرى، الأمر يختلف بعض الشيء في تشاد، فرغم أن الأغلبية الدينية هي للمسلمين التي تتجاوز نصف السكان، إلّا أن أكثر من 40% هم من عبدة الأرواح، لتبقى نسبة 7% للدين المسيحي، الذي ينقسم بدوره إلى الكاثوليك، الذين يمثلون نسبة 20% و حوالي 15% من البروتستانت مع بعض الأرثوذكس.

إذا كانت الفرنسية هي اللّغة الرسمية في كل من مالي و النيجر، فإن هذه الدول تعرف رصيدا لغويا ثريا و منوعا، ففي مالي، يتحدث أكثر من 70% "البامبادا"، بالإضافة إلى "المالينكي" و "الدوغون" و "السينوفونية" و "السونغاي"

¹ (S.a), *La langue française dans le monde*, (Paris : Nathan, 2010), pp. 11 - 108

² لغة الحسانية هي مزيج بين اللغة العربية و الأمازيغية.

³ Zekeria OULD AHMED SALEM, « Les mutations paradoxales de l'islamisme en Mauritanie », *Cahiers d'études africaines*, Éditions de l'EHESS, (2012) : pp206-207.

⁴ Danielle JONCKERS, « Associations islamiques et démocratie participative au Mali », in : Anna BOZZO et al, *Les sociétés civiles dans le monde musulman*, (Paris : La Découverte, 2011), pp. 228-233.

⁵ Barbara M. COOPER, "Evangelical Christians in the muslim Sahel", (Bloomington (USA) : Indiana University Press, 2006), pp 113 - 120.

و "الحسانية" و "التاماشاك"¹. أما أغلبية النيجيريين فيتحدثون "الهاوسا" بالإضافة إلى "البال" و "الجرمة" و "التاماشاك"². بالنسبة لتشاد فاللغتين الرسميتين هما الفرنسية و العربية، لكن على غرار باقي أقاليم المنطقة فالسكان يتحدثون عدد من اللغات المحلية كالـ "الهاوسا" و "الصارا" و "التيدا".

المطلب الثالث: لمحة تاريخية عن منطقة الساحل

يعود تاريخ وجود الساحل كم منطقة جغرافية، إلى وجود القارة الإفريقية، و التي بدورها يعود تاريخها إلى يوم عرف البشر كوكب الأرض، و إن لم تكن منطقة الساحل تحمل نفس الاسم و نفس الخصائص الجغرافية المختلفة، التي تتميز بها حاليا، إلا أن كل الكتابات التاريخية، الاستكشافية و الأنثروبولوجية تؤكد قدم المنطقة و كذا قدم وجود العنصر البشري عليها، لكن من ناحية أخرى، فإن المنطقة عرفت تطورات عديدة بداية من التسمية، إلى الخصائص الطبيعية و الجيولوجية و المناخية و البيئية، إضافة إلى التركيبة البشرية و ما تحمله بدورها من خصائص لغوية و دينية و عرقية و إثنية و غيرها، التي عرفت المنطقة من خلال عدة تحولات و تطورات عبر العصور.

تعتبر كتابات الرحالة العرب، لاسيما في القرون الوسطى، المصدر الرئيسي إن لم نقل الوحيد لمعرفة تاريخ و أصل منطقة الساحل الإفريقي القديم، على غرار البكري و ابن خلدون و ابن بطوطة، و قد ساهمت هذه الكتابات في نقل أهم التطورات التي شهدتها هذا الفضاء عبر العصور المختلفة، في جميع المجالات، لاسيما الديموغرافية و الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و العسكرية، حيث قام العرب في البداية، في وصفهم و عرضهم للساحل بالتركيز المعايير الجغرافية و الإثنية، و كان ذلك بداية من القرن الثامن إلى غاية القرنين العاشر و الحادي عشر.³

فقبل الفتوحات العربية الإسلامية لإفريقيا ككل و منطقة الساحل خاصة، لم تكن هناك كتابات عن هذا الفضاء، ما عدا الأقاليم القريبة من الشبه الجزيرة العربية، و هو ما كان يُعرف بحضارة بلاد النيل، و هي الحضارة الوريثة لحضارة مصر الفرعونية و التي تمتد بدورها حتى جنوب السودان، بالإضافة إلى حضارة "الأكسوم" (Akssoum) و حضارة "الصابئة" (Sabéenne) أين تمّ انتشار كل من الديانة اليهودية و المسيحية على حد سواء، و تركز في منطقة إثيوبيا حاليا، أما بالنسبة لمنطقة الساحل محل الدراسة فلم تكن تتوفر معلومات موثقة عن تاريخه قبل القرن العاشر و الحادي عشر ميلادي، فالخرائط القديمة لم تكن تبرز التفاصيل الجغرافية للمنطقة، بل نجدتها مجرد بقعة بيضاء، فسرّها البعض إلى انعدام المعطيات عن هذه المنطقة القاحلة و المتداخلة مع الصحراء الكبرى، أو ما يعرف بأكبر صحاري العالم.⁴

¹ Issa NIASSOKO, « L'État et la religion au Mali de 1960 à nos jours », thèse de doctorat de Sciences islamiques soutenue à l'Université Zitouna de Tunis en 2006, (Bamako : Jamana, 2009), pp 82 -87.

² Abdoulaye SOUNAYE, « Le français : langue d'élite, langue de religiosité, outil de réislamisation au Niger », *Histoire, monde et cultures religieuses*, n°36, (avril 2015) : pp. 119-123.

³ Jean-Charles DUCÈNE, « Conceptualisation des espaces sahétiens chez les auteurs arabes du Moyen Âge », *Afriques*, (avril 2013), in : <http://afriques.revues.org/1114> (consulté le 26.07. 2014 à 14h45).

⁴ Thomas VERNET, « Des empires de l'âge d'or à la délicate mécanique des sociétés : histoire et archéologie du Sahel médiéval », *Afriques*, op.cit, in : <http://afriques.revues.org/1283> (consulté le 26.07.2014 à 18h00).

تعود أولى المصادر المكتوبة عن تاريخ الساحل لعبد الله محمد بن إبراهيم بن حبيب الفزاري¹، في القرن السابع، و الذي كان بدوره أحد مراجع أبو الحسن بن علي ابن الحسين بن علي المسعودي، الذي كتب عن المنطقة كتاب "مروج الذهب"². من جهته كتب "البكري"^{*} مؤلفه "المسالك و الممالك"، بالإضافة إلى "وصف إفريقيا الشمالية". لكن يبقى كتاب "تاريخ السودان" للسعدي^{**} و "تاريخ الفتاش"³ للمستكشف محمود كاتي.

أولا : الساحل كم منطقة عبور تجارية

يعود تاريخ العلاقات ما بين منطقة الساحل و فضاءها الخارجي إلى عصور ما قبل التاريخ، و كان ذلك من خلال التجارة التي كانت تربط بين مختلف الأقاليم، و قد عرفت هذه العلاقات عصرها الذهبي بداية من القرن الثامن ميلادي، أين كانت الطرق و المعابر الخاصة بالقوافل التجارية تربط بين السواحل المتوسطية، المؤدية إلى القارة الأوروبية، و جنوب الساحل الإفريقي أو ما يعرف بالسافانا، من جهة، و بين الساحل و بلاد الشام من جهة أخرى.⁴

قبل أكثر من 7000 سنة قبل الميلاد، لم تكن البيئة الطبيعية الساحلية هي التي موجودة حاليا، أين ازدهرت المنطقة، التي كانت تتوفر على المراعي الواسعة، بتربية المواشي و الأنعام، و كذا صناعة الفخار الذي كان يُصدر إلى مناطق عديدة، من بينها أوروبا. و أكدت الأبحاث الأركيولوجية إلى وجود نشاط رعوي كبير و متنوع، منذ حوالي 4000 سنة بمنطقة الساحل، من خلال بعض الرسوم الموجودة على الصخور.⁵

كانت القوافل التجارية التي تنتقل في الساحل تتكون حسب بعض الرحالة العرب من 1000 إلى 12000 جمل،⁶ حيث كان البربر من يقود هذه القوافل من الصحراء الكبرى نحو الساحل الإفريقي، لأنهم أدرى بكل دروب المنطقة و قوافلها، فقد كانت مجموعات أخرى تسبق القوافل التجارية إلى مناطق الراحة لنقل المياه كي تتزود هذه القوافل قبل مواصلة رحلتها.⁷ فمنذ حوالي 5000 سنة تحوّل الحزام الساحلي إلى حاجز يفصل القارة الإفريقية إلى شطرين بعد أن كان في العصور السابقة ممرا حيويا لتنقلات التجارة و البشر،⁸ و هذا ما أدى من ناحية أخرى المستكشفون العرب و المسلمون

¹ David PINGREE, « The Fragments of the Works of Al-Fazari », Journal of Near Eastern Studies, vol. 29, n° 2, (1970), p. 103-123

² The Cambridge History of Africa from c.500 BC to AD 1050, (S.D) : p651.

^{*} البكري و اسمه بالكامل، أبو عبيد عبد الله ابن عبد العزيز ام محمد البكري، و هو عالم جغرافيا و مؤرخ و علام نباتات و أديب عاصر العهد الأندلسي.

^{**} عبد الرحمن بن عبد الله بن عمران بن أمير السعدي و هو رجل دين و قانون و مؤرخ إفريقي (تمبوكتو) عاش في القرن 17 ميلادي.

³ MAHMUD KATI, Tarikh el-fettach, (trad. Octave Houdas, Maurice Delafosse), Paris : Ernest Leroux, S. D, p 299.

⁴ Olivier WALTHER et Denis RETAILLÉ, « Le modèle sahéien de la circulation, de la mobilité et de l'incertitude spatiale », Autrepart, N° 4), (mars 2008) : pp. 109-124

⁵ Shillington KEVIN, History of Africa, Second Edition .(Ed St. Martin's Press, New York. 1989 et 1995), p 32

⁶ David ROUGE, "Saharan salt caravans ply ancient route", Reuters , (21February 2007).

⁷ Kevin SHILLINGTON, « Tuareg: Takedda and trans-Saharan trade », Encyclopaedia of African History , Fitzroy Dearborn, (2004).

⁸ BERNARD LUGAN, « Les relations transsahariennes, de l'Antiquité à l'époque moderne », (novembre 2000), in : https://www.clio.fr/BIBLIOTHEQUE/les_relations_transsahariennesde_l_antiquite_a_l_epoque_moderne.asp (consulté le 03.04.2014 à 20h45).

الفاتحون، و من بعدهم الأوروبيون المستعمرون، بتشبيه منطقة الساحل الحالي بالشاطئ الذي يحدّ الصحراء من الجنوب و يفصلها عن المناطق الأكثر اخضراراً، ألا و هي غابات السافانا التي تختلف مناخيا و إيكولوجيا عن الساحل.¹

إن أهم ما ميّز الساحل تاريخياً، هو كونه منذ القدم منطقة عبور لقوافل تجارية هامة، و كذا منطقة تبادل تجاري واسعة، و هذه النشاطات التجارية كانت محمية و مدعومة من قبل الدول و الممالك و الإمبراطوريات التي كانت تحكم المنطقة قبل قرون، و قد اتفق الفاتحون الأوائل، و من بعدهم الأوروبيون، سواء المستكشفون أو المستعمرون، أن المنطقة كانت تشهد حركة اقتصادية كثيفة و قوافل تجارية مرتبطة بالسواحل البحرية، المتوسطية أو الأطلسية. كما شكلت هذه الحركات و القوافل التجارية رابطاً بين الساحل و شمال إفريقيا من جهة و بين الساحل و أفريقيا السوداء من ناحية أخرى. و قد مكّنت هذه القوافل من رسم ممرات عبر الساحل و الصحراء مما ساهم مع مرور الوقت بخلق مدن تجارية كبرى بالمنطقة على غرار كومي سالي، جيني، تمبوكتو، تالا، غاو، أغاديس، زيندر، كاستينا و كانو، و قد كانت هذه المدن في اتصال مباشر مع نقاط تقاطع تجارية كبرى آنذاك مثل الصحراء الغربية و طرابلس و حتى مصر.²

إن أهم المنتجات المحلية التي كانت تنقل عبر القوافل التجارية المكونة من الجمال، هي الذهب و العاج و القطن و ريش النعام و الملح و حتى العبيد،³ و استمر ذلك حتى منتصف القرن الثامن عشر، لكن بالمقابل، كانت هذه القوافل تستورد من مناطق عديدة من شمال إفريقيا و حتى أوروبا، الأحصنة و الأسلحة و الكتب و القماش و التمور و بعض المنتجات التقليدية، كالأواني الفخارية، و قد كان استيراد الأسلحة من أوروبا بشكل خاص من طرف قادة الإمبراطوريات الحاكمة لكل منطقة، بغرض السيطرة و حماية مصالحها، لاسيما التجارية منها.

خلال هذه الفترات الزمنية كانت الحرب و التجارة وجهان لعملة واحدة، فكانت الأولى تمول الثانية و العكس صحيح، و ينطبق هذا المثل على التجارة و الإسلام في المنطقة، فالعرب الفاتحون لم يجدوا طريقاً لفتح الساحل سوى الطرق التجارية. فالمنطقة الجنوبية للساحل كانت تعرف انتعاشاً كبيراً في التجارة، خاصة الملح و القماش و الحرير و المنتجات الجلدية و البصل المجفف، بالإضافة إلى تجارة التمور التي كانت تعرف طريقاً إلى الساحل قادمة من واحات الصحراء الكبرى. من ناحية أخرى كان التجار في الساحل يستوردون ما ينقصهم من مناطق السافانا الجنوبية.⁴

من ناحية أخرى، لم يكن سكان الساحل يملكون عملات خاصة بهم بل كانوا يستعملون بعض الأصداف الخاصة، مصدرها المحيط الهندي، بالإضافة إلى الملح و طحين الذهب و الدينار الذهبي في فترات لاحقة، لكن التجارة الساحلية كانت تعتمد بالدرجة الأولى على نظام المقايضة.

¹ Edmond BERNUS et Jean-Yves Marchal et Yveline Poncet, « Le Sahel oublié », *Tiers-Monde*, N° 134, Volume 34, (1993) : p. 305.

² Ibid, p 222.

³ Marcel DORIGNY, *Atlas des esclavages*, (Paris : Autrement, 2006), pp. 10-11

⁴ Johnny EGG, *Échanges transfrontaliers et intégration régionale en Afrique subsaharienne*, (La Tour-d'Aigues (France) : Éditions de l'Aube, 1998), p. 92

ثانيا : الإمبراطوريات و المملكات الساحلية القديمة

في البداية، كان الجغرافيون العرب في العصور الوسطى، يميزون بين إمبراطوريتين عظميتين بالمنطقة، حيث وصفوا الأولى بـ"بلاد السبأ" و هي المنطقة التي عرفت، حسبهم، توترات و انشقاقات عديدة أما الثانية فهي "بلاد السلم"، و حسب ما جاء به أول الفاتحون و من بعدهم من مستكشفون، أن طرق تسيير هذا الفضاء الجغرافي لم تتغير منذ قرون مضت، لاسيما من الناحية السوسيواقتصادية، و مثلما أطلق العرب على المنطقة اسم "الساحل"، فقد كانت المنطقة تسمى "بلاد السودان"، و هذا راجع إلى لون بشرة سكان المنطقة.

مع مرور الأزمنة و عمليات البحث و التنقيب، سواء بالرجوع إلى ما كتبه العرب، أو من خلال علم الحفريات، فقد تم اكتشاف أن تاريخ المنطقة أثري و أغنى، فالساحل عرف حضارات عديدة، و إن كانت منعزلة عن العالم الخارجي، إلى حدّ ما، إلا أنها لعبت دوراً كبيراً في رسم الخريطة الاجتماعية و الاقتصادية للمنطقة.

1. إمبراطورية "غانا"

من بين أهم الإمبراطوريات التي حكمت منطقة الساحل الإفريقي و أقدمها هي "إمبراطورية غانا" و الذي يعود أصلها، ما بين القرن الرابع و الخامس ميلادي، أين وضع أسسها الأولى قوم "السونينكي"، و أستمح حكم "غانا" إلى غاية القرن السادس عشر (13)، أين كانت جغرافياً تتمركز بين كل من مالي و موريتانيا، و بعض من أجزاء السنغال، و كانت "غانا" تمتد ما بين نهري النيجر و السنغال، كما اتخذت هذه الإمبراطورية من مدينة "كومي صالح" عاصمة لها.¹

ساهمت هذه الإمبراطورية في تطور التبادلات التجارية في الساحل و ما جاورها من مناطق، على غرار السودان و البحر الأحمر من الشرق، و الصحراء الغربية من الغرب، بالإضافة إلى الصحراء الكبرى و حتى سواحل المتوسط شمالاً، ليصبح الساحل عبارة عن مفترق الطرق التجارية بالمنطقة ككل، حيث استطاعت إمبراطورية "غانا" التحكم على أهم المعابر التجارية في المنطقة، لاسيما تلك التي تؤدي إلى "بامبوك" و "تيكرور"، و قد عرفت إمبراطورية "غانا" ازدهارها بسبب مناجم الذهب التي تتوفر عليها بالجنوب خاصة، رغم أنها ليست كلها للملك، بل معظمها فهو لشعب "وانغارا"، لكن الحاكم من كان يحدد حجم و سعر السبائك الذهبية، كما يلعب دور الوسيط التجاري في جميع المبادلات، و قد كان الذهب خاصة، سبباً في ازدهار كل الإمبراطوريات و الدول التي حكمت المنطقة لاحقاً.

بداية العلاقة التي ربطت "غانا" بالعرب تعود إلى حوالي 734 ميلادي، أين كانت القوافل التجارية تعبر المكان، و قد أطلق العرب على المنطقة اسم "بلاد الذهب"، حيث كتب الرحالة العرب عن المنطقة قصصاً أسطورية عديدة عن وفرة الذهب بالمنطقة، و قد أشارت الكتابات التاريخية إلى أن "غانا" هو كذلك اسم ملك الذهب باللغة المحلية، كما أطلق سكان "السونينكي" على المنطقة اسم "واغادو"، بمعنى "بلاد القطعان".²

¹ Kaya MAGAN et GRAVRAND, HENRY, « La civilisation Sereer, Cosaan : les origines », (Dakar : Nouvelles Éditions africaines, 1983), pp 75-76

² Al-BAKRI, « Description de l'Afrique septentrionale », in : Description géographique du monde connu, p 382.

عرفت المنطقة نظام حكم أشبه بالفيدرالي، أين كان الملك يمثل السلطة المركزية و الوحدة، فيما يمثل في الأقاليم الأخرى حكام أو ولّاء، يسهرون بالدرجة الأولى على النظام الجبائي المفروض على التجارة و المنتوجات الزراعية، أما من ناحية أخرى، لم يكن للإمبراطورية "غانا" جيش دائم، حيث كان يتم تكوينه وقت الحاجة، أين يقدر عدد الجنود الذين يقوم الملك بتجنيدهم وقت الضرورة إلى 200 ألف محارب، من بينهم 40 ألف من رماة السهام، بالإضافة إلى الفرسان.

أما من الناحية الدينية، فالمنطقة كانت تنقسم إلى مدينتين رئيسيتين، كان سكان الأولى من المسلمين و الثانية من عبدة الأرواح، و ليتمكن الملك من الإنصاف كان يدين بالإسلام لكنه يتخذ من المدينة الثانية مقرا له، و منه فإن جل الكتابات التاريخية عن المنطقة نفت وجود أي صراعات أو خلافات ذات طابع ديني آنذاك.

للإشارة فإن مفهوم "ملك" في الإمبراطورية الغانية لم يكن مرتبطا بالدرجة الأولى بالفضاء الجغرافي بقدر ما كان مرتبطا بالسكان و الشعوب المقيمة بالمنطقة آنذاك. و من أهم من حكم الإمبراطورية نذكر، "كايا ماغان سيسى".¹

كانت نهاية إمبراطورية "غانا" بشكل تدريجي، فقد كان هناك خلاف متعلق بحكم مدينة "أوداغوست" التجارية، ما بين ملك غانا و البربر، و قد تمكن هؤلاء من السيطرة على هذه المدينة في عهد "تيتيتان" عام 990 ميلادي، و قد قُتل ملك غانا آنذاك، لكن إصرار "غانا" على السيطرة على المدينة مكنهم من استرجاعها عام 1054 م، لكن ذلك لم يدم طويلا حيث تمكن المرابطون، الذين كانوا يحكموا غرب شمال إفريقيا، من إرسال الآلاف من جيوشهم، بقيادة ابن ياسين من السيطرة على المنطقة ككل عام 1076، و الوصول إلى العاصمة "كامبي صالح"، أين تمّ إبادة سكانها، لكن "غانا" لم تنتهي بل زحفت مجرّة، نحو الجنوب قبل أن تستقل عن باقي الأقاليم عام 1087 م، بعد وفاة قائد المرابطون.

من ناحية أخرى قاوم بعض سكان الإمبراطورية السابقة البربر المرابطون، و قد تمكنوا من هزمهم، لكن طالبوا بعد ذلك بالانفصال عن "غانا" تماما، أين تشكلت "تيكروك" و "بامبوك"، قبل أن تعوّض مملكة "صوصو" الإقليم الذي كان يعتبر إمبراطورية "غانا"، قد عرفت هذه المملكة بمعاداتها الشديدة للإسلام، و التي كان يحكمها "سوماورو كونتي"²، و في آخر المطاف أصبحت هذه الأخيرة مجرد إمارة منضوية تحت لواء ما عرف بعد ذلك بإمبراطورية "مالي"، لكن تجدر الإشارة إلى أن العوامل المناخية الصعبة ساهمت بشكل كبير في انهيار إمبراطورية "غانا".

¹ Henry GRAVRAND, op.cit, pp. 75-76

² www.soninkara.org/actualite-soninke/point-dhistoire-du-mali-le-royaume-de-sosso-ou-khaniaga-des-soninke-1337.html (consulté le 15.05.2014 à 14h 25).

2. إمبراطورية مالي¹

تعود المصادر المكتوبة قديما، التي تعرضت إلى إمبراطورية مالي، إلى كل من البكري و العمري بالإضافة إلى ابن بطوطة و ابن خلدون، خلال القرن السادس عشر ميلادي، ثم المستكشفون البرتغاليون الذين حاولوا بدورهم تقديم عرضا تاريخيا عن الإمبراطورية المالية.²

إمبراطورية "مالي" كانت أوسع جغرافيا من إمبراطورية "غانا"، حيث كانت تمتد من المحيط الأطلسي حتى جنوب نهر النيجر، و قد شملت كل من مالي، موريتانيا، السنغال، غامبيا، غينيا، غينيا الاستوائية، بوركينا فاسو و أجزاء من ساحل العاج.³ و قد اتخذت هذه الإمبراطورية من مدينة "ناياني" عاصمة لها.

قام "سوندياتا كايثا" بتأسيس إمبراطورية مالي على أنقاض "غانا" في القرن الثالث عشر ميلادي، و التي استطاعت إمبراطورية مالي السيطرة على مناجم الذهب بالمنطقة لتحول إمبراطورية "غانا" إلى مملكة تابعة لمالي، أين عرفت هذه الأخيرة عصرها الذهبي، تحت حكم "كاكان موسى" في القرن الرابع عشر ميلادي،⁴ لكن قبل ذلك كانت المنطقة مقسمة إلى ثلاثة مقاطعات رئيسية، مقاطعة "دو" تحت إدارة شعب "كوندي" و مقاطعة "بوري" تحت إدارة "كامارا"، أما مقاطعة "كيري" فكانت لتحالف "كايتا" و "طراوري" و "كوناتي".

تكونت "مالي" من دويلات و محافظات كان يحكمها محافظين، يقوم بتسييرهم "الوزير" و هو بمثابة رئيس الحكومة، و من ناحية أخرى، كان الإمبراطور مدعوما بمجلس مركزي يتكون من قادة عسكريين و مدنيين، أين يتم اتخاذ القرارات المهمة بالنسبة للإمبراطورية.

و قد كان "كاكان موسى" ذو نفوذ واسع في منطقة الساحل الإفريقي، و استطاع تحويل كل من "جيني" و "غاو" و "تمبوكتو" و "الاطا" و "ناياني"، ليس فقط إلى مراكز تجارية مهمة على المستوى الإقليمي، بل مراكز للحضارة و الثقافة الإسلامية. لكن نفس الفترة شهدت بعض الانقسامات بالمنطقة لتتشكل بعض الدويلات، على غرار "سيغو" التي شيدها "البامبادا"، حيث شاركوا قوم "دوغون" في صدّ الفتوحات الإسلامية بالمنطقة، التي كان يقودها القائد الإسلامي الحاج عمر*، و الذي استطاع بعد ذلك من تأسيس إمبراطورية "توكولار"، الممتدة من "تمبوكتو" إلى غاية نهر النيجر و السنغال.

¹ Philip WOLNY, *Discovering the Empire of Mali*, (USA : The Rosen Publishing Group, 2014).

² Cuoq. J, RECUEIL, *Des sources arabes concernant l'Afrique occidentale du VIII^e au XVI^e siècle*, (Paris : Centre national de la recherche scientifique, 1975), pp 182-197

³ Henri SCHIRMER, « Principaux résultats géographiques des explorations récentes dans la Boucle du Niger », *Annales de Géographie*, tome 7, n°33, (1898), p. 230-238.

* ناياني هي مدينة صغيرة تقع حاليا بدولة غينيا.

⁴ Youssef TATA CISSÉ et Wa KAMISSOKO, *La Grande Geste du Mali. Des origines à la fondation de l'Empire*, (Paris : Karthala, 1988), pp 12.23.

** حارب "البامبادا" الحاج عمر رفقة "الفلاييون" les peuls، حتى قتل عام 1864 بمنطقة "بيانداغارا".

أما على المستوى الديني فمعظم شعوب "مالي" كانوا من عبدة الأرواح على الرغم من أن الحاكم مسلم. هذا الأخير، يتولى منصبه في حال وفاته أخوه أو ابنه، لكنها ليست قاعدة، حيث يمكن لأي مقاتل أو شخصية مرموقة أن تتولى شؤون الإمبراطورية.

على غرار "غانا" اعتمدت إمبراطورية مالي على التجارة لتزدهر، بالإضافة إلى عامل الموقع الجغرافي الذي وضعها كمفترق طرق ما بين الشمال و الجنوب في إفريقيا، حيث مارست مالي تجارة الذهب و العبيد و العاج، إضافة إلى الاعتماد على الزراعة و الصناعات التقليدية المختلفة.

وفاة "سليمان مانصا" في عام 1360 كان البداية النهائية بالنسبة لإمبراطورية مالي، حيث شهدت المنطقة صراعات داخلية وصلت لحد الحروب الأهلية، مما دفع بالسكان المحيطين بالإمبراطورية من مهاجمتها، على غرار "الموسي" و "الطوارق" و "الفلانينيون" و "السونغاي"، بعد أن استثمروا في ضعف الإمبراطورية المالية، لاسيما بعد تدهور التجارة مع مرور السنوات، مما أدى إلى سقوط عدد من المدن المهمة، على غرار تمبوكتو و "غاو" و "طالاطا" و غامبيا. هذه الأخيرة، واصلت تعاملاتها التجارية مع البرتغاليين، الذين بدأوا في غزو القارة الإفريقية، و تواصل سقوط المدن التي كانت تحت لواء الإمبراطورية المالية حتى عام 1546، تاريخ زوال إمبراطورية مالي في الساحل.

3. إمبراطورية "سونغاي"

ثالث الإمبراطوريات التاريخية بمنطقة الساحل نجد إمبراطورية "سونغاي" و عاصمتها "غاو"، و التي وضعت أسسها الأولى، في القرن السابع ميلادي كدويلة صغيرة، قبل أن تعرف مجدها و تصبح إمبراطورية خلال القرنين الخامس عشر و القرن السادس عشر ميلادي، حيث قام قبل ذلك الحكام الأوائل بنقل العاصمة من "كوكيا" إلى "غاو"، مباشرة بعد إسلامهم، في القرن الحادي عشر ميلادي، و تحديدا في عام 1010 م.¹

السيطرة على غاو و جعلها عاصمة للمملكة، مكّن السونغاي من السيطرة على الطرق التجارية بالمنطقة، و هو ما ساعد في تطور نفوذها بالمنطقة، حيث سيطرت السونغاي على "تمبوكتو" و "جينييه" لتحول الأولى إلى مركز لتجميع القوافل التجارية، خاصة تلك القادمة من شمال القارة أو تلك القادمة من مصر.

تمكّن "علي كولون"، ملك "غاو" من استغلال فترة الصراعات الداخلية في الإمبراطورية المالية ليعلن استقلاله عنها في القرن الرابع عشر، قبل أن يقوم إلى جانب قبائل "السونغاي" بالاستلاء على "نياني" عاصمة "مالي"، لكن هذا الاستقلال لم يكن شاملا، حيث تواصلت تبعية "السونغاي" لماليتي مجيء الملك "علي بر" الذي أعلن الاستقلال الكلي للسونغاي عن مالي عام 1464، و قد حيث حارب الفلانينيون و الطوارق و مسلمو مدينة تمبوكتو.

واصلت السونغاي توسعاتها الجغرافيا بالمنطقة و سيطرتها على أهم المدن المركزية بها، مما أهل المملكة لتصبح إمبراطورية كبرى في منطقة الساحل الإفريقي تمتد من النيجر، الحالي إلى غاية السنغال غربا، و قد شهدت المرحلة الأولى

¹ Cissoko, SÉKÉNÉ MODY, *Tombouctou et l'Empire songhay*, (Paris : L'Harmattan, 1996), pp 25-33.

من توسع السونغاي، تمجيداً للوثنية على حساب الدين الإسلامي الذي أصبح في المقام الثاني، بعد أن عرف انتشاراً واسعاً، في الساحل الإفريقي، قبل ذلك التاريخ، و في عام 1493 نفذ "ساراكولي محمد كايثا"، أو من أصبح فيما بعد يعرف بـ"أسكية محمد"، انقلاباً على "علي بر" ^{**}، مكّنه من الوصول إلى الحكم بعد أن رفض ابنه اعتناق الإسلام، ليعاود الحاكم الجديد نشر الإسلام بشكل أوسع من ذي قبل ¹.

في عام 1496 توجه الملك الجديد إلى مكة لأداء مناسك الحج، و مروراً بالقاهرة في طريق عودته تمّ منحه لقب "خليفة السودان"، و هو ما منحه شرعية معنوية ساهم من خلالها في نشر الإسلام من خلال عدد من الفتوحات بالمنطقة الساحلية.

بقدر ما أصبحت إمبراطورية "سونغاي" مركزاً هاماً للتجارة الساحلية التي أعطت قوة لجميع الدول و المملكات و الإمبراطوريات التي عرفت المنطقة قبل "السونغاي"، و قد تركزت فيما يعرف حالياً بدولة مالي، و أهم ما ميّز هذا الإمبراطورية أنها كانت تستمد قوتها الأساسية من السيطرة الكلية على تجارة الذهب، و قد عاصرت إمبراطورية مالي وجود الملك كانكو موسى، الذي حكم في فترة امتدت من عام 1312 إلى غاية بداية الثلاثينات من نفس القرن، و قد عُرف عن موسى أنه أغنى شخص على مرّ التاريخ، حيث قدرت ثروته آنذاك بما يعادل اليوم أكثر من 400 مليار دولار ².

تعدد الإمبراطوريات و الممالك و الدول التي حكمت مناطق عديدة من الساحل، مثل إمبراطورية "بورنو"، التي ارتبطت تجارياً ببعض عواصم المتوسط لاسيما لاني ليبيا و مصر، بينما كانت دول "الهاوسة" تربطها علاقات تجارية متينة مع العرب.

4. مملكة "ديارا"

قام الأخوين "منا ماغا" و "فانا ماغا" بتأسيس مدينة "ديارة" ما بين كل من موريتانيا و مالي، في القرن السابع ميلادي، و قد تمكنت هذه المملكة الصغيرة من التوسع في عدد من المدن التي كانت تحت وصايتها على غرار "غيدماخا" و "ديافونو" و "كارتا" و "كينيارمي" و "غيدومي" ³. كانت مملكة "ديارا" تحت إمرة إمبراطورية "وادوغو" و التي سقطت على يد المرابطون البربر في منتصف القرن التاسع عشر.

ما يمكن قوله حول تحديد مفهوم الساحل الأفريقي هو أن رسم الحدود الجغرافية لمنطقة الساحل صعب إن لم نقل مستحيل، و هذا راجع للذاتية، التي تطفئ بشكل واضح على كل من أراد وضع حدود للساحل، سواء من طرف الدول المكونة لهذا الفضاء الجغرافي، أو من طرف الدول و المنظمات العالمية الأخرى، التي تسعى كل منها حسب إيديولوجيات

^{**} علي بر معناه باللغة المحلية علي الكبير.

¹ Thomas A. HALE, "The epic of Askia Mohammed", (Bloomington (USA) : Indiana University Press, 1996), pp 56-64.

² Nawal MORCOS BELL, « The age of Mansa Musa of Mali: Problems in succession and chronology », International Journal of African Historical Studies, vol. 5, n° 2, (1972) : p. 23.

³ Mamadou Lamine DIAWARA, « Femmes, servitude, et histoire : les traditions orales historiques des femmes de condition servile dans le royaume de Jaara (Mali) du XV^e au milieu du XIX^e siècle », History in Africa Atlanta, n° 16, (1989) : p. 71-95.

محددة لتحديد الساحل، و حتى من الناحية الجيومناخية و الجيوإيكولوجية، كونهما معياران طبيعيان قد يعطيان تحديد المنطقة نوعا من الموضوعية، نلاحظ أن التشابه نسي و أن التباين من منطقة ساحلية بغرب القارة لم يعد نفسه بشرقها، و هذا راجع إلى عدم استقرار المناخ و اضطرابه المستمر، أما من الناحية التاريخية، فمن الملاحظ أن المنطقة، و إن كانت تزخر بعدد من الموارد الطبيعية و الطرق و المدن التجارية، إلا أن خصوصية عدم الاستقرار قديمة قدم التاريخ و البشر على هذه الأرض.

خاتمة الفصل الأول

إن ما يمكن استخلاصه من خلال البحث في المفاهيم المتعلقة بالدراسة (الجيوسياسة، الإرهاب، الساحل)، هو المقاربات المعرفية، لاعتبارات إيديولوجية بالدرجة الأولى، و اعتبارات تاريخية بالدرجة الثانية، و منه فمن الضروري الحيلة و الحذر من الاستخدام المبالغ فيه لهذه المفاهيم، لاسيما تلك المأخوذة من بعض الكتابات الغربية، مما يدفعنا بالضرورة إلى صياغة هذه المفاهيم بما يتماشى مع أيديولوجياتنا و مبادئنا و رؤيانا الخاصة، كمسلمين أولا و كجزائريين ثانيا، إضافة إلى الأهداف المسطرة من خلال الدراسة.

فالجيوسياسة هي مقارنة للتحليل الظواهر السياسية في العلاقات الدولية، أكثر منها فرع أو علم قائم بحد ذاته، حيث تقوم على عدد من المبادئ المنهجية التي يجب اتباعها للوصول إلى نتائج موضوعية، بعيدة عن أي إيديولوجية، كما تعتبر الجيوسياسة أو الجيوبوليتيك مقارنة منهجية في التحليل، في مجال العلوم السياسية و العلاقات الدولية، أما منطلق التحليل الجيوسياسي يكون في البداية بالرجوع إلى الجذور التاريخية للأحداث المتعلقة بالظاهرة المراد دراستها، قبل عرض صورة حاضرة لأهم التفاعلات، سواء كانت منافسة أو تحالفات أو صراعات أو تعاون أو شراكة، بين الفواعل المؤثرة، دون إغفال العامل الجغرافي، بكل ما يحمله من جزئيات، تتعلق بالأرض، الديمغرافيا، الموارد، التوزيع الجغرافي، مراكز النفوذ و القوة... إلخ.

أما الإرهاب و إشكالية تحديد تعريف جامع له، هو الأساس الذي قد تقوم عليه مختلف الاستراتيجيات لمكافحة الظاهرة، سواء في بعدها الصلب (hard)، أو في بعدها اللين (soft)، فالإرهاب اليوم هو ظاهرة عابرة للأوطان، تقوم على استخدام العنف أو التهديد به لأغراض سياسية، لكن التحدي يكمن في تحديد التنظيمات الإرهابية و من هو الإرهابي، من خلال وضع الحدود بين الإرهاب و الثورة.

بالنسبة للساحل الإفريقي، فمن الملاحظ أن هذا الفضاء الجغرافي مازال محل جدل، على غرار المفاهيم السابقة، و منه يتعين علينا اختيار واضح للإطار المكاني المتعلق بالدراسة، لاسيما بعد التعرض إلى مختلف المقاربات التي حاولت وضع إطار للساحل الأفريقي، أما بالنسبة لدراستنا فمنطقة الساحل تتمثل في عدد من الدول (موريتانيا، مالي، النيجر)، و هي الدول التي ترتبط مع الجزائر حدوديا، و هي ما يعرف بدول الميدان بالإضافة إلى الجزائر، و هو الفضاء الذي تجمعها وحدة سوسيوثقافية و سياسية و أمنية و غيرها.

الفصل الثاني:

الخارطة الجيوسياسية الجديدة

لمنطقة الساحل الأفريقي

الفصل الثاني: الخارطة الجيوسياسية الجديدة لمنطقة الساحل

إن ضرورة رسم خارطة جيوسياسية لمنطقة الساحل الأفريقي، تعتبر مرحلة مهمة قبل الوصول إلى تحديد الخارطة الجيوسياسية للظاهرة الإرهابية الحالية للمنطقة محل الدراسة، بداية من تحديد أهم الأزمات التي عرفها هذا الفضاء الجغرافي و لايزال يعرفها، إضافة إلى دراسة لأهم النزاعات التي عرفها الساحل الأفريقي ككل، و أهم التطورات المرتبطة بها، في هذه المنطقة، قبل الوصول في آخر المطاف إلى رسم خارطة لأهم التهديدات الجديدة التي تعرفها المنطقة، و هو ما يعتبر ملخص المقاربة الجيوأمنية للمنطقة.

من أهم عناصر التحليل الجيوسياسي أيضا، هو إبراز أهم الفواعل النشطة و علاقاتها ببعضها البعض، في إطار التنافس أو التحالف أو حتى الصراع. و في هذا الصدد قسمنا الفواعل الكبرى في منطقة الساحل إلى ثلاث، تتعلق الأولى بالفواعل الإقليمية ذات الطبيعة الدولالية، و المتمثلة في دول الجوار، سواء الشمالية أو الجنوبية بالنسبة للساحل الإفريقي، ثمّ الفواعل الدولية، أين قسمت بدورها إلى القوى الكبرى و القوى الصاعدة بالإضافة إلى بعض الفواعل الثانوية الأخرى، على غرار إسرائيل و قطر و المملكة العربية السعودية، أما آخر الفواعل فهي المنظمات و التنظيمات الحكومية و غير الحكومية المختلفة و أهم الأدوار التي تلعبها في هذه المنطقة من القارة الإفريقية.

بعد طرح كل ما سبق، سنقوم في البداية بالعودة الكرونولوجية لأهم الأحداث التي كان لها تأثير على الخريطة الجيوسياسية للمنطقة اليوم، بما تحمله من أزمات مختلفة و متفاعلة، قبل الوصول إلى عرض جيوسياسي للأوضاع الاقتصادية و السوسيوثقافية، مما يتيح لنا في النهاية إلى الوصول إلى صورة جيوسياسية حالية لمنطقة الساحل الإفريقي.

إذا كان تركيزنا في الدراسة على منطقة الساحل من حيث مبدأ الدول التي تربطها حدود مع الجزائر، أو ما يعرف بدول الميدان، (موريتانيا، مالي، النيجر)، فإن عرض جيوسياسي للأحداث التاريخية للمنطقة لصيق ببعض الفواعل الإقليمية أو الدولية الأخرى، التي كان لها تأثير بشكل أو بآخر على مجرى الأحداث السياسية و الاقتصادية و الأمنية و حتى الاجتماعية التي عرفها الساحل الأفريقي.

المبحث الأول: مقارنة جيوأمنية للساحل الأفريقي

قبل التطرق إلى مقاربتنا الجيوأمنية، يجدر بنا التذكير بمفهوم الأمن و أهم المقاربات التي تعرضت له، لا سيما في حقل العلاقات الدولية، و هذا حتى يتسنى لنا وضع المنطقة محل الدراسة (الساحل الإفريقي) في إطارها الجيوأمني الصحيح، بالإضافة إلى التطرق إلى المقاربة الأمنية الأصلح لدراستنا، و هي مقارنة الأمن الإنساني.

أدت نهاية الحرب الباردة و ظهور نظام عالمي جديد، إلى الدفع بالمفكرين، في مجال الدراسات الدولية و الأمنية، إلى تطوير مفهوم الأمن، بما يتماشى مع متطلبات كل مرحلة تاريخية، و ما يميزها و يحيطها من معطيات. حيث يرى "فرانسيس فوكوياما" أن هذه المرحلة هي بمثابة نهاية للتاريخ¹، مما يستدعي إعادة النظر في المفهوم النظري للأمن، و هو ما أدى بـ "ستيفين وولت" إلى وصف هذه الفترة الجديدة بمرحلة "نخضة الدراسات الأمنية"، أين ظهر التصور النقدي للمفهوم الواقعي للأمن، الذي يقوم على أمن الدولة القومية، باعتبارها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، و يتحقق الأمن في هذا الاطار بالقوة الصلبة و المتمثلة في استخدام القوة العسكرية كأداة لتحقيق الأمن القومي، مما ينتج عنه ما يعرف بالمباراة الصفرية، أي ضرورة وجود رابح و خاسر.²

من ناحية أخرى، يمكن القول أن الأمن هو "الحالة التي يكون فيها الإنسان محمياً أو بعيداً عن خطر يهدده أو هو إحساس يمتلك الإنسان التحرر من الخوف"، و الأمن هو "إحساس بالطمأنينة التي يشعر به الفرد، سواء بسبب غياب الأخطار التي تهدد وجوده، أو نتيجة لامتلاكه الوسائل الكفيلة بمواجهة تلك الأخطار حال ظهورها". فباري بوزان، يرى أن الأمن هو "العمل على التحرر من التهديد"، أما في اطار النظام الدولي فهو "قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيائها المستقل، وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية".³

من ناحيته، يرى "دافيد بالدوين" (David Baldwin) أنه من الضروري إعادة النظر في عدد من المفاهيم الكلاسيكية و التقليدية المتعلقة بالأمن، و يرجع ذلك إلى طبيعة التحولات المختلفة التي عرفها العالم، في فترة ما بعد الحرب الباردة، مما أدى إلى توسيع مفهوم الأمن.⁴

من ناحية أخرى تعرض تعريف باري بوزان لمفهوم الأمن إلى عدّة انتقادات، رأت فيه تبسيطاً، مثلما أكدّه "داريو باتيستيل". و جاء تعريف "آرنولد ولفرز" عام 1952 أكثر إماماً، حيث لقي إجماعاً بين الباحثين في مجال الدراسات الأمنية، أين يرى أن الأمن من الناحية الموضوعية هو "غياب التهديدات ضد القيم المركزية" أما من الناحية الذاتية فهو

¹ تاكايوكي يامامورا، "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية"، (ترجمة عادل زقاغ) أنظر : <http://geocities.com/adelzegagh/sect.html> (تاريخ النصف : 09.04.2014 على الساعة 00h10)

² خديجة عرفة، "تحولات مفهوم الأمن... الإنسان أولاً"، أنظر : <http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2003/09/article01.shtml> (تاريخ النصف : 11.04.2014 على الساعة 09h30)

³ Barry BUZAN, People, States and Fear, agenda for International security studies, in the post cold war era, 2nd edition, (Longman, 1991), pp.18,19.

⁴ David A. BALDWIN, "The concept of security", (Review of International Studies, N° 23, 1997, British International Studies Association) : pp 5 – 6. Voir : <http://tau.ac.il/~daniel/pdf/37.pdf>

"غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محور هجوم"، و يمكن حصر هذه القيم في بقاء الدولة و الحفاظ على الاستقلال الوطني، و الحفاظ على الوحدة الترابية للدولة بالإضافة إلى الرفاه الاقتصادي و الهوية الثقافية و كذا توفر الحريات الأساسية.¹

إذا، فالأمن لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر أو الخوف، بل هو في نفس الوقت وسيلة لإرغام وجعل الخطر محدودا، أي أن الأمن يقتضي ضرورة القيام بإجراءات مضادة للتحكم في الخوف، أو تحييده واحتوائه. استخدم "باري بوزان" مفهوم الأمن المركب بهدف تسهيل التحليل في الدراسات الأمنية في نطاق الإقليم، الذي يتضمن مجموعة من الدول ترتبط في عدد من الاهتمامات الأمنية الأساسية مع بعضها، بدرجة وثيقة بحيث أن أمنها الوطني، لا يمكن النظر إليه بمعزل عن الأمن الإقليمي، كما يرى أن أغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية وليست عالمية، وذلك حتى و إن تعاملت مع المسائل العالمية، إلا أنها ترجح رؤيتها للمسائل الأمنية من زاوية الإقليم الذي تتواجد فيه.²

التطورات التي عرفها مفهوم الأمن أدى إلى توسيع أبعاده، لاسيما بعد أن تبين من خلال الدراسات الأمنية المختلفة، أهمية بعض العوامل غير العسكرية في تحقيق الأمن، حيث تأكد أن التهديدات الأمنية تختلف عند الدول الكبرى و القوة مقارنة بتلك المتعلقة بالدول النامية، حيث تشكل طبيعة بناء هذه الأخيرة جزءا من التهديدات، يعني أن مصدر التهديد يصبح من داخل الدولة.

استطاع باري بوزان إعادة الاعتبار إلى المفهوم الواسع للأمن من خلال تحديده لأبعاده الخمسة، و المتمثلة في الأمن العسكري*؛ الأمن السياسي**؛ الأمن الاقتصادي***؛ الأمن الاجتماعي****؛ و الأمن البيئي*****، و منه نلاحظ أن التهديدات الصلبة لم تعد محور الأمن اليوم بقدر ما يجب التوفيق بين كل أبعاد الأمن، مما خلق المفهوم الحديث للأمن الإنساني.

و قد كان للعولمة تأثير على أهم التحولات المتعلقة بالمفهوم الحديث للأمن، و على رأسها التحولات التي مسّت بشكل كبير مفهوم القوة، حيث ارتبطت هذه الأخيرة في السابق بالعامل العسكري فقط، بينما أصبح مفهومها اليوم يمس عدد من الجوانب الأخرى، كالتحكم التكنولوجي، و الاقتصاد والبحث و التعليم و الدبلوماسية و غيرها، ومنه نلاحظ ارتباط مفهوم القوة اليوم بكل ما هو لّين، مع الاحتفاظ بجانبها الصلب أو الملموس، و هذا ما وصفه "جوزيف ناي" بأن القوة هي أقل تحولية و أقل قهرية و أقل ملموسية، حيث جاء بمفهوم القوة اللينة (soft power)، فالأمن اللين يقصد

¹ سليمان عبد الله الحري، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتحدياته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، (المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، صيف 2008)، ص ص 9-11.

² أحمد فريجة و لدمية فريجة، "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة"، (مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 14، جلمعة ورقلة جانفي 2016)، صص 158-162.

* يتعلق الأمن العسكري بالمستويين المتفاعلين لأي هجوم مسلح، بالإضافة إلى القدرات الدفاعية و الهجومية لكل طرف، بالإضافة إلى مدركات كل من جانبه لنوايا الآخر.

** القصد بالأمن السياسي هو الاستقرار التنظيمي للدول، ونظم الحكومات و كل الإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

*** يعتبر الأمن الاقتصادي كل ما له علاقة بتأمين الموارد المالية والأسواق الضرورية لتحقيق ديمومة في مستويات مقبولة من الرفاه و منه تحقيق قوة للدولة.

**** الأمن الاجتماعي و هو قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها الهوية بكل ما تحمله من اللغة والثقافة ودين وعادات والتقاليد.

***** يشكل الأمن البيئي إحدى أهم التحديات العالمية التي تهدف إلى المحافظة على المحيط الحيوي المحلي أو الكوني كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية، لتحقيق تنمية مستدامة

به هنا غياب التهديدات غير المباشرة أو اللاتماثلية و المتمثلة في اللااستقرار السياسي و نمو الأفكار المتطرفة و التهريب مختلف السلع و الممنوعات و الهجرة غير الشرعية و تفشي الأمراض و الأوبئة الفتاكة و هذا على عكس ما يعرف بالتهديدات المباشرة و هي التهديدات العسكرية، أو بمعنى لآخر، الدولة مقابل دولة.¹

كل هذه المعطيات الجديدة أدت إلى توسع مفهوم الأمن ليشمل عدد من المخاطر و التهديدات المحلية أو الدولية على حدّ سواء، مما يجعل الأمن يتجاوز مفهوم تحرر الجماعة من الخوف، للوصول إلى مفهوم أعمق يتعلق بتحرر الفرد من كل أشكال الخوف و العيش في استقرار سياسي و اجتماعي بيئي اقتصادي.

كان لباري بوزان الفضل في توسيع مفهوم الأمن من خلال كتاب "الناس والدول والخوف" (*People, states & fear*) الصادر في 1991، في طبعته الأولى و في 2008 في الطبعة الثانية، أين تطرق إلى ما أسماه التحرر النسبي من الخوف و التحرر النسبي من التهديدات الضارة و القدرة على مقاومة أي عدوان خارجي بالإضافة إلى ضرورة غياب تهديدات متعلقة بالقيم المكتسبة.²

إذا كانت النظريات الواقعية قد ركزت على المسائل الدولية بمختلف الصراعات الموجودة و فواعلها، فإن الأمن الإنساني توسع في تحليله للصراعات و مسبباتها في ظل أمنة الفرد قبل الدولة، و كذا دخول عدد من الفواعل الجدد في العلاقات الدولية، حيث استطاعت هذه المقاربة التفريق بين العنف السياسي و العنف الإجرامي، أين اعتبرت الأول متعلق بالصراعات المسلحة المختلفة، من عنف جماعي و دور الفواعل غير الحكومية،³ و هذا ما أكد كذلك، تقرير الأمن الإنساني لسنة 2006، أين تمّ ربط أمن الفرد و المجتمع بالحماية من كل أنواع العنف السياسي، بالأمننة من العنف الجماعي الذي قد يهدد أمن الأفراد في معيشتها و صحتها بشكل عام.⁴

اليوم يمكن اعتبار أن الأمن يشمل كل التهديدات التي قد تمس نسيج أي بناء اجتماعي، فقد عرفه "روبرت مكنمارا"،* بأنه "التطور والتنمية، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة"، و أنّ الأمن الحقيقي لأي دولة ينبع من معرفة هذه الأخيرة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها و البحث في سبل مواجهتها، بهدف إعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل.

في هذا الصدد، يمكن القول أن التحولات التي طرأت على مفهوم الأمن ما هي إلا ضرورة حتمية و منطقية بعد التطورات التي عرفها حقل العلاقات الدولية، أين دخلت فواعل جديدة، بعد احتكار الدولة لدور المؤثر في العلاقات الدولية، بالإضافة إلى تعدد مصادر التهديدات و تشابكها.

¹ جوزيف ناي، القوة الناعمة : وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ط1، ترجمة : محمد توفيق البجيرمي، (السعودية : العبيكان للنشر، 2007).

² Barry BUZAN, "People, states & fear : an agenda for international security studies in the post-cold war era", ed 2, (Ecpr Press, 2008).

³ "تقرير الأمن الإنساني"، 2005

⁴ "تقرير الأمم المتحدة للتنمية" لعام، 2006.

* وزير دفاع الولايات المتحدة سابقا و صاحب كتاب "جوهر الأمن".

في الأخير يمكن القول أنه و رغم كل التحولات التي شهدتها مفهوم الأمن، إلا أنه يمكن تلخيصه في "عدم وجود تهديد"، مع الأخذ بعين الاعتبار كل التحولات التي شهدتها العلاقات الدولية و مازالت تشهدها اليوم، و من المتوقع أن تشهدها مستقبلا.

أما بالنسبة للأمن الإنساني، فهو يركز على الفرد كوحدة تحليل و ليس على الدولة فقط، حيث يمكن للدولة أن تكون آمنة مع وجود تهديدات لأفرادها، و هذا ما يحاول المفهوم الجديد للأمن تحقيقه منذ ظهوره منتصف التسعينات من القرن الماضي.

من الملاحظ أن مكونات الأمن الإنساني كانت متوفرة على مدى التاريخ، فالتلوث البيئي أو الأمراض و الأوبئة أو الفقر أو الهجرات ما هي إلا ظواهر قديمة، شهدتها التاريخ البشري على مرّ الأزمنة، إلا أن ظهور مفهوم العولمة كان له تأثير في تعميم مفهوم الأمن الإنساني، خاصة بعد إلغاء الحدود، و لو افتراضيا، من خلال وسائل و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

المطلب الأول: طبيعة الأزمات في منطقة الساحل الأفريقي

إنه لمن المؤكد أن الأزمات وجدت منذ وجود الإنسان، على سطح المعمورة، و هذا ما يعني أنها ظاهرة إنسانية و اجتماعية، قد تنشأ في أي لحظة، و تحت أية ظرف مفاجئ، سواء كان داخلي أو خارجي، بشري أو طبيعي، حيث يمكن للأزمة أن تتحول إلى تهديد أو مجموعة من التهديدات، في حال الفشل في إدارتها، سواء بالنسبة للدولة أو المنظمة أو الفرد، و تستلزم الأزمة مهما كانت طبيعتها، ضرورة للتعامل معها بسرعة، بهدف إنهاؤها أو التقليل من حدّتها من خلال العمل على التقليل من خسائرها و تأثيراتها.

لقد تحولت الأزمة من مجرد ظاهرة قديمة، إلى جزء من الحياة اليومية للشعوب و الأمم و الدول و الأفراد، مما أدى إلى ازدياد الاهتمام بالبحث في السبل الكفيلة بإدارتها، بداية من مرحلة الشعور بالأزمة أو ما يسمى بمرحلة الإنذار، و ذلك تفاديا لانفجارها، حيث تصبح عملية مواجهتها صعبة، أو في مرحلة الأزمة الحقيقية أو حتى في المرحلة المزمنة للأزمة، دون إغفال مرحلة ما بعد الأزمة، و التي تتطلب إدارة خاصة لمحو الآثار المترتبة عنها، تفاديا لتكرارها مستقبلا، و هذا كله أدى إلى تطوّر ما يعرف اليوم بعلم إدارة الأزمات.

ازدادت اليوم حدّة الأزمات و خطورتها، لدرجة أن مصطلح الأزمة أصبح يستعمل في معظم المجالات و على كل الأصعدة، حيث نجد الأزمة المالية و الاقتصادية و السياسية و الأمنية، في وقت نجد كذلك الأزمة المحلية و الإقليمية و الدولية، هذه الأخيرة -الأزمة الدولية- التي سنحاول توضيحها بدقة، مما يتماشى مع الدراسات الدولية.

من هذا المنطلق، فقبل الحديث عن الأزمات التي تشهدها منطقة الساحل حاليا، من الضروري إلى الرجوع إلى المفهوم النظري للأزمة، بشكل عام، بالإضافة إلى ضرورة إبراز الفرق بين الأزمة و المصطلحات الشبيهة لها، و هذا حتى نتمكن من إبراز الأزمات الحالية بالمنطقة محلّ الدراسة، من حيث طبيعتها.

إذا كان مفهوم الأزمة لغة يعني الضيق و الشدة و القحط،¹ فالمعنى الاصطلاحي مازال يشوبه بعض الغموض، لما وصل إليه المفهوم شمولية في الاستعمال، في مختلف المجالات، لكن اختلاف الرؤى حول إيجاد تعريف واحد للأزمة لا يعني عدم تكاملها، فقد أجمعت القواميس على أن الأزمة هي نقطة تحول وحالة متوترة للانتقال.²

من جهته قام كل من "ميتروف" و "بوشان" (Mitroff & Pauchant) بتعريف الأزمة بأنها "حالة تمزق تؤثر على النظام كله وتهدد افتراضاته الأساسية ومعتقداته الداخلية وجوهر وجوده"³، بينما عرفها بيير (Bieber)، بأنها "نقطة تحول من أوضاع غير مستقرة ويمكن أن تقود إلى نتائج غير مرغوبة إذا كانت الأطراف المعنية غير مستعدة أو غير قادرة على احتوائها ودرء أخطارها"، فيما أعاد "بوشان" و "دوفيل" (Pauchant & Douville) تعريفها، كونها "مواقف مركبة تواجه المنظمة أو النظام كله وتتحدى الافتراضات الأساسية المتعارف عليها وعادة تتطلب تلك الأزمات تصرفات وقرارات عاجلة ومستحدثة وتؤدي فيما بعد لاستجاب دقيق للنظام والافتراضات الأساسية بواسطة أعضاء النظام"،⁴ كما عرفت من شريف بأنها "موقف ينتج عن تغيرات بيئية مولدة للأزمات ويخرج عن إطار العمل المعتاد ويتضمن قدرا من الخطورة والتهديد وضيق الوقت والمفاجأة إن لم يكن في الحدوث فهو في التوقيت، ويتطلب استخدام أساليب إدارية مبتكرة وسرعة ودقة من رد الفعل ويفرز آثارا مستقبلية تحمل في طياتها فرصا للتحسين والتعلم".⁵

أما بالنسبة للأزمة الدولية فقد عرفت كورال بل (Coral Bill) بأنها "ارتفاع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقات الدولية بين الدول".⁶ بينما يرى أليستار بوخان (Alastair Buchan) أن الأزمة الدولية هي، "تحذّر ظاهر أو ردّ فعل بين طرفين أو عدة أطراف، حاول كل منهم تحويل مجرى الأحداث لصالحه"⁷، في وقت عرفها روبرت نورث (Robert North) أنها "عبارة عن تصعيد حاد للفعل ورد الفعل، أي هي عملية انشقاق تحدث تغييرات في مستوى الفعالية بين الدول، وتؤدي إلى إذكاء درجة التهديد والإكراه، و عادة ما تسبق الحروب، لكن لا تؤدي كلها إليها، حيث يمكن أن تسوى سلمياً أو تجمد أو تهدأ، من خلال اشتراك دولتين أو أكثر في المواجهة نفسها". أما "جون سبانير" (John Spanir)، فيرى أنها "موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم، وهو الأمر الذي تقاومه دول أخرى، ما يخلق درجة عالية من احتمال اندلاع الحرب".⁸

تعتبر الأزمة موقف وحالة يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية، سواء كانت دولة أو مؤسسة أو حتى أسرة، أين تتلاحق فيها الأحداث وتتشابك معها الأسباب بالنتائج، ويفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها،

¹ محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، (بيروت : مكتبة الناشر، 1995)، ص 6.

² فهد بن سعود البجلي، النواحي النفسية في عملية التفاوض في أزمة اختطاف، الرياض، 1996، ص ص 11-13.

³ Theirry PAUCHANT & I. MITROFF, "Transforming the Crisis-Prone Organization: Preventing Individual", (San Francisco : Organizational, and Environmental Tragedies, Jossey-Bass, 1992), 130 – 137.

⁴ T. PAUCHANT, R. DOUVILLE, "Recent research in crisis management", A study of 24 authors' publications from 1986 to 1991. Industrial and Environmental Crisis Quarterly, N° 7, (1993), 43-66.

⁵ ممدوح رفاعي و ماجده جبريل، "إدارة الأزمات"، القاهرة : جامعة عين شمس، كلية التجارة، القاهرة، ص 20.

⁶ محمد أحمد جلال، إدارة الأزمات المالية، (الأردن : دار خالد اللحاني للنشر و التوزيع، 2016)، ص ص 9-11.

⁷ Alastair BUCHAN, Le Contrôle des crises : une nouvelle diplomatie, (Paris : l'Institut atlantique, 1966), p 72

⁸ ممدوح رفاعي و ماجده جبريل، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22.

أو على اتجاهاتها المستقبلية، و منه يمكن القول أيضا، أن الأزمة هي تعبير عن لحظة حرجية وخطيرة تتسم بالحسم تواجه الكيان الإداري فتحدد مصيره، وتمثل في الوقت ذاته صعوبة حادة أمام متخذي القرار تضعه في مأزق الاختيار، بين ما يمكن أن يتخذه من قرارات، في ظل الشعور السائد بعدم التأكد، وقصور المعارف، واختلاط الأمور بعضها مع البعض الآخر، بحيث تتداعى أمامه الأحداث، ويلوح أمامه المجهول لما يمكن أن تؤول إليه أمور الأزمة فيما بعد وما تتمخض عنه النتائج.

على صعيد آخر، يتم الخلط بين الأزمة و بعض المفاهيم المشابهة لها، على غرار الواقعة و الحادث و الصراع و الصدمة و الخلاف و غيرها. و منه يتعين علينا إعادة عرض بعض هذه المفاهيم، بغرض عدم الخلط بينها و بين أهم هذه المصطلحات نجد الواقعة، و هي ما يحدث و ينقضي أمره، حيث تعتبر خلل في المكوّن أو في النظام الفرعي، الذي ينتمي إلى نظام أشمل و أكبر، و لا يترتب تهديد عن الواقعة عكس الأزمة مثلا. أما الحادث فهو أمر فجائي، على غرار الأزمة، لكن أمره ينقضي فور إتمامه، و لا يستمر بعد تلاشي تداعيات الحادث في حدّ ذاته، عكس الأزمة التي تستمر في أغلب الحالات و تمتد، أما الصدمة فتعني، شعورا فجائيا قويا، جاءت نتيجة لحادث غير متوقع، أو مطلوب إحداثه أو سلم بحدوثه، و يمكن اعتبار الصدمة شعور يجمع بين الغضب والذهول والخوف.

أما بالنسبة للصراع، فينتج عنه تعرض الهيكل الرمزي للنظام للخلل أو الاضطراب، ولكن ليس بدرجة تصل إلى تحدي الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها النظام، كما تختلف الأزمة عن الحرب التي تعرف بأنها تلك المواجهة العسكرية التي تتم بين طرفين دوليين أو أكثر، لفترة طويلة أو قصيرة، باستخدام قوات مسلحة نظامية، كما ينتج عنها ضحايا، أما الكارثة، فهي أشمل من الأزمة، حيث تضم هذه الأخيرة في طياتها الكوارث، التي يمكن حصر نتائجها في الخسائر المادية و البشرية، فالكارثة هي "حدث مفاجئ غالبا ما يكون بفعل الطبيعة يهدد المصالح القومية للبلاد ويخل بالتوازن الطبيعي للأمر و تشارك في مواجهته كافة أجهزة الدولة المختلفة".¹

و في سياق متصل كثيرا ما يتم الخلط أيضا بين الأزمة و المشكلة، هذه الأخيرة التي تعتبر حالة غير مرغوب فيها، فقد تكون سببا للأزمة، فكل أزمة مشكلة، لكن ليس كل مشكلة أزمة. أما الخلاف، فهو محدد حول مسألة معينة عكس الأزمة، التي تكون أشمل، لكن الخلاف يمكن أن يتطور ليصبح أزمة.²

¹ علي ماهر جمال الدين، "التخطيط الأمني لإدارة عمليات مواجهة الكوارث"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الشرطي الثاني لتطوير العلوم الأمنية، القيادة العامة لشرطة دبي، (1994)، ص 6.

² محسن أحمد الحصري، إدارة الأزمات، (القاهرة : مكتبة مدبولي، 1990)، ص 19.

أما من حيث تصنيفات الأزمة في حقل العلوم السياسية،¹ فيمكن تقسيمها حسب، معيار مرحلة التكوين،* أو معيار معدل التكرار،** أو معيار مستوى العمق،*** أو معيار درجة الشدة،**** أو معيار الشمولية،***** أو معيار الموضوع***** أو معيار المظهر.

من الملاحظ أن هناك عدد لا يحصى من التعاريف المتعلقة بالأزمة و الأزمة الدولية، مما أدى إلى ظهور نظرية الأزمة (Crisis Theory)، في منتصف الستينات من القرن الماضي، حيث طرحت إشكالية ماهية الأزمة و طرق مواجهتها من خلال مناهج علمية خاصة.²

و على صعيد آخر، نلاحظ تقارب كبير بين مفهومي الأزمة الدولية و النزاع الدولي، و هو ما سنتعرض له في المطلب الموالي من الدراسة.

من الصعب الحديث عن الأزمة، دون التطرق إلى كيفية إدارتها، فإدارة الأزمة لها قواعدها و ضوابطها، مما حوّل هذه العملية (إدارة الأزمة)، إلى علم، يتوقف تطبيق مناهجه بما يتماشى مع الظروف الضاغطة و المتقلبة، و كذا المواقف المفاجئة و المتسارعة التي يفرضها أطراف هذه الأزمة لاسيما على صاحب القرار، لذلك نجد للأزمة ما يمكن اعتباره فناً، يتعلق بموهبة صاحب القرار في التعامل مع الأزمات. لذلك سنقدم بعض التعاريف لإدارة الأزمات، دون الخوض المعمق، كون هذا الجزء من البحث مرتبط بطبيعة الأزمات الموجودة أكثر منه بإدارتها.

فإدارة الأزمات (Crisis Management) هيكل الوسائل و الإجراءات و الأنشطة التي تنفذها الدولة أو المنظمة بشكل مستمر، ما قبل الأزمة و خلالها، و حتى بعد وقوعها، حيث و تهدف إدارة الأزمات إلى منع وقوع الأزمة قدر الإمكان؛ مواجهة الأزمة بكفاءة وفعالية؛ تقليل الخسائر في الأرواح و الممتلكات و تخفيض الآثار السلبية على البيئة المحيطة؛ ثم إزالة الآثار السلبية التي تخلفها الأزمة؛ بالإضافة إلى تحليل الأزمة والاستفادة منها في منع وقوعها مرة أخرى من خلال تطوير قدرات الدولة أو الجهة المكلفة بإدارة الأزمة، و تعرف كذلك على أنها "تجميع الطاقات المتاحة، داخلية و خارجية، و تعبئتها و توجيهها للخروج من مصيبة أو شدة تقع سواء كان للإنسان دخل في حدوثها أو لا، و يكون دور الإنسان في الأحداث القدرية التخفيف من آثارها إن أمكن".³

¹ نفس المرجع، ص 103.

* أزمة مرحلة الميلاد، انمو، النضج، الانحسار، الاختفاء.

** أزمة دورية متكررة و أزمة فجائية عشوائية غير متكررة.

*** تسمى أيضا من حيث التأثير، حيث نجد، أزمة سطحية هامشية التأثير و أزمة عميقة جوهريّة بالغة التأثير.

**** أزمة عنيفة و أزمة هادئة.

***** أزمة عامة ذات طابع شمولي و أزمة خاصة ذات طابع جزئي.

***** أزمة مادية و أزمة معنوية و أزمة مختلطة.

***** أزمة زاحفة، مفاجئة، علنية صريحة و ضمنية مستترة.

² <http://www.hrdiscussion.com/hr32773.html> (consulté le 02.05.2014 à 07h45)

³ عامر عبد الباسط ضرار، إدارة الأزمات: رؤية إسلامية، (مصر: دار الكلمة للنشر و التوزيع، 2000)، الطبعة الأولى، ص 42.

إذا، فإدارة الأزمة هي قدرة المنظمة على التعامل مع المواقف الطارئة بسرعة وفعالية و كفاءة بهدف تقليل التهديدات و الخسائر في الأرواح و الممتلكات و الآثار السلبية على استمرار أنشطتها وعملياتها، و منه يمكن القول أن إدارة الأزمات هي علم و فن تجنب مواجهة الحالات الطارئة و المفاجئة بسرعة و كفاءة و فاعلية عن طريق استخدام الوسائل العلمية في التنبؤ بالأزمة قبل وقوعها، للتعامل مع تلك الحالات بهدف المنع أو التخفيف من حدة التهديدات في حالة حدوثها، و منه يمكن الاستخلاص أن إدارة الأزمة تهدف من خلال استعمال كل الإمكانيات البشرية و المادية المتوفرة لدى الدولة للخروج من الموقف الأزماتي، عن طريق وقف التدهور و الخسائر؛ تأمين و حماية العناصر الأخرى المكونة للكيان الأزماتي؛ وقف حركة و زحف الأزمة و القضاء عليها؛ الاستفادة و التعلم من الموقف الناتج عن الأزمة في الإصلاح من خلال دراسة الأسباب والعوامل التي أدت إلى حدوثها، بهدف اتخاذ إجراءات الوقاية لمنع تكرارها، أو حدوث أزمات مشابهة لها¹.

على غرار مناطق عديدة من العالم، عاشت القارة السمراء مراحل تاريخية متأزمة، و قد كان لمنطقة الساحل الإفريقي نصيب كبير من هذه الأزمات، و لا تزال. و في هذا الصدد، ارتأينا أن نقوم بتقسيم الأزمات التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي اليوم، حسب طبيعتها، دون إغفال الأسباب الجذرية التي أدت إلى تكوّن هذه الأزمات و مدى تشابكها مع غيرها من الأزمات.

و قد ارتأينا أن نصنّف الأزمات حسب طبيعتها، سواء مادية أو معنوية أو مختلطة، نسبة إلى حقل انتماء كل منها، سواء مناخية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو إنسانية أو حتى ثقافية، مبرزين أهم الحركات الأزماتية التي تعرفها المنطقة، و مدى تفاعلها و تشابكها.

أولا : الأزمات الجيومناخية

تعتبر الطبيعة الجغرافية للساحل الإفريقي، إحدى أهم الأسباب في خلق، أزمة في حدّ ذاتها، بكل ما تحمله من خصائص، بداية من شساعة المساحة في ظل الجفاف التي يشهدها هذا الفضاء الجغرافي، و الذي حول عددا من الأقاليم بهذه البلدان إلى أراضي جرداء، لأسباب مناخية، حيث تعرف المنطقة ندرة كبيرة في الأمطار التي مناخي بالدرجة الأولى هو ندرة الأمطار، و التي تتهاطل خلال أربعة أشهر في السنة (من جوان إلى سبتمبر)، بنسب ضئيلة لاسيما في البلدان محل الدراسة، حيث لا تتجاوز 200 مم في السنة²، بينما تغيب تماما، خلال الفصل الجاف من السنة، و الذي يدوم الثمانية أشهر المتبقية من العام، و الذي يشهد ارتفاعا كبيرا لدرجات الحرارة، مما أدى إلى ندرة المياه، و تقلص مستوى الأنهار و البحيرات الكبرى، خلال السنوات الماضية، مما خلق عدد من الأزمات المتشابكة، و المتمثلة في فقر الأراضي، حيث تصل نسبة الأراضي القاحلة و الجافة و شبه الجافة إلى 70 بالمئة، مما أثر على الحياة الإيكولوجية و الرعوية للمنطقة و سكانها، الذين يعتمدون على نشاط الرعي و الترحال. في وقت أثبتت الصور الملتقطة من خلال الأقمار الصناعية،

¹ ولاء البحري، إدارة الأزمة: مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، (المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية، 2008)، ص 13

² Lucile MAERTENS, « Défis écologiques : environnement fragile, populations vulnérables », Questions internationales, op.cit.

تقلص كبير في مستوى مياه خلال الخمسين سنة الماضية، بسبب الجفاف الناتج عن عاملي، ندرة الأمطار و الاحتباس الحراري، بالإضافة إلى تقلص في المساحات الرعوية و الغابية بالمنطقة.¹

عرفت منطقة الساحل، منذ بداية القرن العشرين، خمس أزمات جفاف شديدة، بالإضافة إلى أزمات جفاف أقل حدة من سابقاتها، و التي كان لها تأثير سلبي على الحياة الإيكولوجية بدرجة كبرى، مما يوحي بأن هذه الأزمة هي من النوع المتكرر، الذي أدى تقلص نسبة الموارد المائية بالمنطقة، مما قد يخلق بعض الصراعات من أجل هذه الموارد، لاسيما بين القبائل الرحل.

في هذا الصدد، عرفت منطقة الساحل الإفريقي، محل الدراسة، أزمات جفاف وصفت بالعنيفة، لما نتج عنها من نتائج، بداية من أزمة 1973 ثم أزمة 1976 و أزمة 1978، فأزمة 1983 و أخيرا أزمة جفاف 2002، كما يجدر ذكر بعض أزمات الجفاف، و إن كانت أقل حدة، إلا أن تأثيراتها كانت كبيرة، على غرار أزمات جفاف سنوات 1972 و 1984 و 1986 و 1987 و 1990،² مما يخلق الانطباع أن الساحل يعيش مراحل جفاف مزمنة و متكررة، لاسيما منذ بداية السبعينات، مما أدى، كما سبق الذكر، إلى خلق منظمة إقليمية لمواجهة هذه الأزمات.³

فعلى العموم، يضر الجفاف رقعة كبيرة من الأراضي التي تغطي أجزاء من والنيجر، مالي و موريتانيا، بالإضافة إلى كل من بوركينا فاسو، السنغال، غامبيا، الكاميرون، تشاد و شمال نيجيريا، و هي الدول المعنية بموجات الجفاف التي تضرب بالمنطقة بصفة متكررة خلال السنوات الأخيرة.

حسب برنامج الأمم المتحدة من أجل المناخ، و منذ السبعينات من القرن الماضي، زادت الأوضاع تأزما، حيث يمكن قياس مراحل الجفاف مجتمعة منذ 1973 لتصل إلى 20 سنة من الجفاف. في سياق متصل، فإن منظمة الأمم المتحدة من أجل الغذاء، الفاو (FAO) أكدت تدهور ما يقارب 80 بالمئة من أراضي الساحل، في وقت أكد "مالكوم بوتس" (Malcolm Potts) أن انبعاثات الغازات الدفيئة ستزيد من درجات الحرارة بحلول 2050 ما بين 3 و 5 درجات، أي أن المناطق التي تعرف معدلات درجات حرارتها ما بين 40 و 45 درجة، ستصبح ما بين 45 و 50 درجة مستقبلا، مما يهدد بموجات جفاف ستكون أعنف من سابقاتها.

عدد من العوامل المفسرة للأزمة الجيومناخية الحالية، يمكن تلخيصها من خلال ما حدث خلال الخمسين سنة الماضية، خاصة تلك المرتبطة بالعامل البشري، كتداعيات النمو الديمغرافي على تدهور الأراضي، من خلال اقتلاع الغابات و الزراعة الأحادية و الرعي العشوائي، بالإضافة إلى غياب سياسة بيئية تنموية فاعلة.

¹ Ahmed V. ELGHADI et Aziz BALLOUCHE, « Temps perturbé d'hiver et sécheresse sahélienne », 191, Noroi, (février 2004), in : <http://noroi.revues.org/> (consulté le 24.03.2014 à 20h50).

² Le HOUËROU, « Changements climatiques et désertisation », Sécheresse, n° 4, (1993) : pp 95-111.

³ RETAILLÉ D, « Mobilités des populations sahéliennes pendant la sécheresse aggravée de 1984 », in : B. Bret, Les hommes face aux sécheresses, (Paris, IHEAL, 1989), pp. 277-285

و تحاول الأمم المتحدة في هذا الاطار، إدارة هذه الأزمة من خلال الدعوة إلى التعاون في هذا المجال تفاديا لتفاقم أزمة الجفاف إلى نزعات و هجرات بيئية، حيث دعا "أكيم ستينر" (Achim Steiner)، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة*، إلى ضرورة دعم الاستثمار في اطار الصندوق الأخضر (Fond Vert) بهدف تقليص غازات ثاني أكسيد الكربون، المنبعثة من اقتلاع المساحات الغابية و تدهور ما تبقى منها. كما دعا المسؤول الأممي إلى ضرورة بلوغ تمويل مشاكل المناخ بالمنطقة غلى 100 مليار دولار سنويا بحلول 2020.¹

بعد أن ساهم الجفاف في تآكل و تلف الأراضي بالساحل، كان للتصحر دور كبير في تحويل بعض الأراضي الجافة و شبه الجافة إلى أراضي صحراوية، حيث قدر زحف الرمال بمنطقة الساحل بحوالي من 20 إلى 25 كلم، خلال النصف الثاني من القرن العشرين. و في السياق ذاته من المتوقع إن تتعرض 46% من الأراضي الإفريقية إلى التصحر، بما فيها الساحل الإفريقي الذي تشكل طبيعته الشريط الفاصل بين الصحراء و غابات السافانا مما يرجح تصحر المنطقة ككل.²

كل هذه المعطيات و المؤشرات كان لها تأثير على إحدى عوامل تأجيج الأزمات و هي الموارد المائية التي تقلصت بشكل كبير، حيث تقلصت مساحة سطح بحيرة تشاد إلى 90%، منذ 1963، في وقت جف عدد من الأنهار و البحيرات منذ 1976 و حتى 2004، خاصة في مالي، مما يدعو إلى توخي الحذر من تحول هذه الأزمات الجيومناخية إلى نزاعات مسلحة من أجل البقاء، كما تعتبر محدودية الأراضي الصالحة للزراعة بالساحل الإفريقي، إحدى أهم تداعيات الأزمات الطبيعية، حيث لا تتجاوز 30% من المساحة الإجمالية.³

و في سياق الأزمات الطبيعية، عرف الساحل الإفريقي عددا الكوارث المتوارة، كالفيضانات التي شهدتها المنطقة، في فصل الصيف من العام 2003، التي مست كل من موريتانيا، مالي و النيجر، و التي أدت بدورها لعدد من الأزمات المختلفة.

إحدى أهم الأزمات التي تشهدها المنطقة من فترة إلى أخرى، هي التكاثر الكبير للجراد، و هجراته الموسمية نحو الأراضي الفلاحية و المدن، في ظل غياب الإمكانيات لمكافحته، حيث يلحق أضرارا كارثية، بالمحاصيل الزراعية خاصة، مما يشكل مؤشرا لأزمات أخرى كأزمة الغذاء.

من بين أهم التحديات الجيومناخية، هي صعوبة تحديد الموارد الطبيعية، في ظل فقر الأراضي من الكربون و الأملاح المعدنية، التي تُضعف من خصوبة الأرض ككل، و هذا ما يؤدي إلى عدم امتصاص الأمطار بسهولة في حال تهاطلها.

* Programme des Nations unies pour l'environnement (1972).

¹ www.un.org/africarenewal/fr/magazine/d%C3%A9cembre-2013/sahel-une-r%C3%A9gion-plusieurs-crisis#sthash.wbGDJgmy.dpuf(consulté le 27.04.2014 à 20h50).

² Edmond BERNUS et G. SAVONNET, « Les problèmes de la sécheresse dans l'Afrique de l'Ouest », Présence Africaine, N° 88, (avril 1973) : pp. 113-138.

³ Jonathan JACKOWSKA, « Des eaux et des idéaux. La question des villes du Sahel », Outre-Terre, N° 11, (février 2005) : p. 207-212.

و من الملاحظ جليا أن الأزمات الجيومناخية، من جفاف و تصحر و تدهور التربة الفلاحية، خلقت بدورها عدد من الأزمات الأخرى، إنسانية و اجتماعية و حتى سياسية.

ثانيا : الأزمات الإجتماعية

تعرف منطقة الساحل الإفريقي عددا من الأزمات الاجتماعية و الإنسانية المتداخلة، التي بدورها كانت نتيجة لأزمات أخرى. فأزمة النزوح القسري المستمر أو أزمة الغذاء ما هي إلا نتيجة لتراكم و تشابك للأزمات الجيومناخية و السياسية و الاقتصادية.

و في هذا الإطار، يمكن حصر أهم الأزمات السوسيوإنسانية في أزمات الغذاء، ذات الطبيعة المتكررة، بالإضافة إلى ضعف التغطية الصحية و مشاكل التعليم المتعددة.

1. أزمة الغذاء

قبل التعرض إلى أزمة الغذاء التي تشهدها منطقة الساحل، من الضروري العودة إلى مفهوم الأمن الغذائي، حسب ما عرفه البنك العالمي عام 1986، بأنه "إمكانية كل الأشخاص الحصول على الغذاء في كل وقت و بالقدر الكافي لحياة صحية، أما اللاأمن الغذائي، فهو "وضعية يكون فيها نقص في الغذاء و تقلص إمكانية إنتاج الغذاء".¹

تعتبر أزمة الغذاء من أشد الأزمات التي واجهتها منطقة الساحل الإفريقي، خلال الخمسين سنة الماضية، مما وضع المنطقة ككل في الواجهة، بسبب تعرض ملايين من سكان المنطقة للجوع و سوء التغذية و المجاعة، فقد تعرضت المنطقة إلى عدد من الأزمات المتعلقة بالغذاء بشكل متتالي، خلال السنوات الماضية، بداية من أزمة غذاء 2005، ثم 2008، ثم 2010 و أخيراً أزمة 2012. و قد أدت هذه الأزمات المتتالية إلى اعتبار أن 20% من سكان المنطقة يعيشون تحت خط الفقر، كما يمكن اعتبار أزمة الغذاء في الساحل الإفريقي من الأزمات الأكثر تعقيدا.²

و في هذا الصدد، تعرض ما يتجاوز 18 مليون شخص لأزمة غذاء عام 2012، فيما قدر عدد السكان التي مستهم أزمة الغذاء عام 2016 حوالي 32 مليون شخص، بالساحل الإفريقي، من بينهم 7.1 مليون شخص في حاجة عاجلة إلى الغذاء. كما يقدر عدد الأطفال الذين يعانون سوء تغذية حادة بـ 5.9 مليون، من بينهم 1.9 في حالة متأخرة، حيث تقتل أزمة الغذاء 550.000 طفل سنويا بمنطقة الساحل الإفريقي.³

¹ USGS, "Famine Early Warning System Network", U.S. Department of the Interior and U.S. Geological Survey (juin 2003), pp 1-2.

² Pierre JANIN, « La complexité du risque d'insécurité alimentaire en milieu sahélien », *Annales de géographie*, N° 668, (avril 2009) : pp. 430-448.

³ Fiche-Info ECHO, « Crise alimentaire au Sahel », février 2013

http://ec.europa.eu/echo/files/aid/countries/factsheets/sahel_fr.pdf (consulté le 22 mars 2015 à 22h25)

و في هذا السياق أدّت أزمة الغذاء في الساحل إلى ظاهرة النزوح و اللجوء القسريين، أين وصل عدد النازحين بسبب أزمة الغذاء 3.2 مليون شخص، من بينهم مليون شخص لاجئ، بينما يقوم 2.5 مليون شخص بالترحال الدائم بحثا عن الغذاء.¹

في هذا الإطار، يساهم المجتمع الدولي بمختلف مستوياته، في تقديم مساعدات لسكان المنطقة المتضررين من أزمة الغذاء، لاسيما في فترات الحصاد و الجني الفلاحية و الممتدة من ماي إلى سبتمبر من كل سنة، و قد تمكن برنامج التغذية العالمي من تقديم الغذاء إلى ما يقارب 6 ملايين شخص في كل شهر، كوسيلة لمواجهة هذه الأزمة. كما قامت هيئة الأمم المتحدة للتغذية و الزراعة، الفاو بتقديم الغذاء لـ 5.2 مليون شخص بالمنطقة خلال 2012، بالتعاون مع مكتب تنسيق القضايا الإنسانية (OCHA).² من جهته يعمل الاتحاد الأوروبي، مع عدد من المنظمات الإقليمية، الحكومية و غير الحكومية للقضاء النهائي على أزمة الغذاء بالمنطقة بحلول العام 2032، أو ما يعرف بمشروع "صفر جوع 2032"، حيث خصّص الاتحاد الأوروبي لوحده، عام 2015 أكثر من 216 مليون أورو و 200 مليون أورو عام 2014.³

يتم الاعتماد في إدارة أزمة الغذاء بمنطقة الساحل الإفريقي، على الفواعل الأجنبية لعدد من الأسباب التي لا تسمح بقدرة الأطراف الداخلية، سواء الحكومات أو حتى المنظمات الفاعلة في المجالات الإنساني، على الحد من هذه الأزمة المتكررة.

من الصعوبات التي تواجه دول المنطقة في مواجهة أزمة الغذاء هي ضعف الإنتاج المحلي، و غلاء المواد الغذائية محليا أو إقليميا، بالإضافة إلى صعوبة وصول المساعدات الإنسانية، لأسباب جغرافية أو أمنية، مع الأخذ بعين الاعتبار ظواهر أخرى كسوء التسيير و الفساد الإداري و الرشوة، أين تمّ تسجيل عدد كبير من الخروقات المتعلقة بتحويل اتجاه المساعدات و تحويلها غلى بعض الأسواق السوداء، سواء محليا أو حتى بالدول المجاورة.

تحولت أزمة الغذاء في الساحل إلى موسم للقحط، يمتد من مرحلة نفاذ مخزون الأغذية إلى مرحلة بداية المحاصيل الجديدة، و التي تشهد تدهورا شديدا، كل سنة، بسبب الجفاف و النزوح و التصحر و قيام الزراعة على نظام يعتمد على تحايل الأمطار التي بدورها، تغيب لأكثر من 9 أشهر في أحسن الحالات، و هذا ما يؤدي بدوره إلى ضعف المحاصيل، الذي يخلق أزمة في سوق الأغذية، تتمثل في ارتفاع أسعار المواد الغذائية، على ضوء بعض الأزمات الأخرى المرتبطة بكل هذا، و المتمثلة في ارتفاع أسعار الوقود المستعمل للنقل، و تفشي ظاهرة التهريب التي تمس بشكل كبير المواد الغذائية، لاسيما تلك التي تصل المنطقة من خلال المساعدات الدولية.⁴

¹ Commission européenne à l'aide humanitaire et à la protection civile - « Sahel : Crise alimentaire et nutritionnelle », Fiche-info ECHO, (janvier 2016).

² www.un.org/africarenewal/fr/magazine/d%C3%A9cembre-2013/sahel-une-r%C3%A9gion-plusieurs-criseshash.wbGDJgmy.dpuf (consulté le 18.04.2014 à 20h50).

³ Club du Sahel-CILSS-CEDEAO, « Forum sur la sécurité alimentaire dans le Sahel et en Afrique de l'Ouest : Défis à moyen et long terme », (Paris, OCDE, 2005), pp 11-16.

⁴ Adams A, « Food Insecurity in Mali: exploring the role of the moral economy », IDS Bulletin : New Approaches to Famine, N°24, (April 1993) : pp. 42-51.

و في نفس السياق، أصبح المزارعون بالمنطقة يلجئون إلى بيع أراضيهم و ماشيتهم لتوفير الغذاء، و هذا ما أطلقت عليه الفاو بـ"استراتيجية المواجهة السلبية"، و الذي يجبر سكان المناطق المختلفة إلى هجرات إجبارية بحثا عن الشغل و الغذاء.

أضرت موجات الجفاف السابقة ببعض أجزاء من منطقة الساحل الإفريقي، لاسيما النيجر و تشاد بشكل أكبر، لكن ما شهدته المنطقة خلال الخمس سنوات الماضية أضّر بالمنطقة ككل حيث كانت هذه موجات، سببا محوريا و أساسيا في أزمة الغذاء الشاملة، التي زحفت مالي و موريتانيا، و حتى بعض المناطق الجنوبية من الغرب الإفريقي، كبوركينا فاسو و نيجيريا، أين تزامنت فترة ندرة المواد الغذائية مع ارتفاع أسعارها بمعدلات كبيرة بالمنطقة.¹

و بعيدا عن الجفاف، يمكن تحديد بعض الأسباب التي زادت في تأزم حالة انعدام الأمن الغذائي بالمنطقة، على غرار صعوبة الوصول إلى الخدمات القاعدية المختلفة، و ضعف الإنتاج الزراعي المحلي، و النمو السكاني المتزايد مما أدى إلى تزايد الطلب على الغذاء، النزاعات المتعلقة بالموارد الطبيعية، تدهور المحيط و ضعف الحوكمة و سوء التسيير، بالإضافة إلى صعوبة وصول المساعدات الإنسانية. إضافة إلى كل هذا فإن أزمة الغذاء زادت حدّة في خضم تدهور الأوضاع الأمنية بدول المنطقة و ما جاورها، ليبيا و بوركينا فاسو و نيجيريا، إضافة إلى اللا استقرار التي تعرفه مالي منذ سنوات.

يحاول برنامج الأغذية العالمي تقديم بعض القسائم الشرائية و النقود للسكان، حتى يتمكنوا من شراء المواد الغذائية من الأسواق المحلية، مما يساهم و لو بقسط بسيط في إنعاش الاقتصاد المحلي لدول المنطقة، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للسكان لاختيار نوع الغذاء حسب الحاجة و الإمكانيات المتوفرة، كما يقوم برنامج الأغذية العالمي، بشراء الغذاء من البلدان المجاورة للمنطقة، ربما للوقت في ظل الصعوبات المختلفة التي تعرقل من وصول المساعدات الدولية في الوقت المناسب.

من أهم تحديات أزمة الغذاء هي العودة إلى أهم أسبابها المناخية و المتعلقة بالجفاف و التصحر و ندرة الأمطار، حيث تسعى بعض المنظمات غير الحكومية بالتنسيق مع الحكومات المركزية لدول المنطقة، لتعليم المزارعين المحليين طرق تجميع المياه في برك، تستغل للري على وجه الخصوص، بالإضافة إلى البحث و التطوير في مجال الزراعات المقاومة للجفاف بما يتلاءم مع الظروف المناخية القاسية للمنطقة، كما قام السكان من جهتهم بابتكار طرق لافتراض الحبوب في مواسم الجفاف، ليتم فيما بعد تسديدها في مواسم الحصاد التي تلي ذلك.

2. ضعف التغطية الصحية

يعتبر العمل على تحسين التغطية الصحية، من أهم الأهداف التي تعمل عليها الدول و الفواعل غير الحكومية بمنطقة الساحل، لارتباطها المباشر بالأهداف الإنمائية للألفية. و يشمل مبدأ الرعاية الصحية في عدد من العناصر التي يجي أن تتوفر لتحقيق التغطية الصحية الكافية و الخروج من الأزمة ككل، حيث تتمحور المؤشرات التي يعاني منها المنطقة

¹ Pierre JANIN, « La vulnérabilité alimentaire des Sahéliens : concepts, échelles et enseignements d'une recherche de terrain », L'Espace géographique, Tome 35, (avril 2004) : pp. 355-366.

ككل، في ضعف عمليات التطعيم، و نقص في توفير الخدمات المتعلقة بالصرف الصحي، و نقص في توفير المياه الصالحة للشرب، و ضعف تأمين الأمومة، بالإضافة إلى فشل في النظم و السياسات الصحية و في البلدان المعنية، لاسيما فيما تعلق بالأمراض و الصحة الإنجابية و التغذية، دون إهمال عنصر آخر، و هو عدم قدرة حكومات بلدان الساحل في التحكم في الحركية السكانية، من كثافة و نمو و نزوح و هجرة... إلخ.¹

ففي منطقة الساحل الإفريقي ككل تتعرض حوالي 240 امرأة للوفاة، من بين 100 ألف، أثناء مرحلة الحمل أو أثناء الولادة، و يرجع ذلك لعدد من الأسباب، كسوء التغذية و انعدام الرعاية الطبية (أطباء و قابلات)، بالإضافة إلى انتشار الأمراض و الأوبئة، و على رأسها السيدا، الذي أصبح تهديدا حقيقيا للأمن الإنساني في المنطقة.²

و من مؤشرات ضعف التغطية الصحية، نلاحظ أن متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في دول المنطقة لا يتجاوز الستين سنة، حيث يقدر بـ59 سنة بالنيجر و 57 سنة بمالي، بينما يقدر بـ63 سنة في موريتانيا. فقد قدرت احتمالات الوفاة بسبب الأمراض و ضعف الرعاية الصحية ما بين 15 و 60 سنة، بـ252 احتمال وفاة من بين الألف، في النيجر بينما تراوح العدد ما بين 277 و 234 حالة في كل من مالي و موريتانيا، على التوالي. و في سياق متصل، تنفق النيجر سنويا 60 دولار على كل فرد، للتغطية الصحية، بينما تصل النفقات الصحية إلى 122 دولاراً بمالي و 123 دولاراً في موريتانيا.³

3. أزمة في قطاع التعليم

على غرار قطاع الصحة، تعاني دول منطقة الساحل من نقص كبير في توفير خدمات تعليمية لسكان المنطقة، بداية من النقص الكبير للمرافق التربوية و التعليمية، لاسيما المتعلقة بمجال التعليم العالي، أين يلجأ في غالب الأحيان، طلبة الجامعات لمزاولة دراساتهم في الخارج بنسب كبيرة، سواء في ليبيا أو المغرب، و كذا في بعض دول إفريقيا جنوب الساحل، لكن تبقى الوجهة المفضلة لأبناء المنطقة هي الجامعات الأوروبية.

قُدرت نسبة الملتحقين بمقاعد الدراسة بدولة النيجر بـ71% عام 2015، في وقت شهدت النسبة ارتفاعاً، منذ عام 2006 أين لم تكن تتجاوز 50% فقط، لتصل إلى 60% عام 2009، بينما ظلت ما دون الـ70% حتى 2013. كما تجدر الإشارة أن أكثر من 50 ألف طفل تركوا مقاعد الدراسة، لملتحقين بالعمل لمساعدة أهاليهم لتلبية احتياجاتهم، بالنيجر فقط،⁴ أما في مالي فقد وصلت نسبة الملتحقين بمقاعد الدراسة الـ77%، حيث انخفضت النسبة مقارنة بسنوات ما بين 2008 و 2011، أين كانت النسبة تتجاوز 80%، حيث بلغت 84% عام 2011، قبل أن تهوي النسبة بعد ذلك إلى 80.9% عام 2012 و 76.1 عام 2013،⁵ أما في موريتانيا فقد عرفت تطورا في المؤشر أين بلغ نسبة 98%،

¹ Béatrice MÉNARD, « Questions de géographie de la santé », *L'Espace géographique*, tome 31, (mars 2002) : pp. 271-274

² Organisation mondiale de la Santé: OMS <http://www.who.int/publications/fr/> (consulté le 24.02.2015 à 21h00).

³ L'organisation Mondiale de la Santé, <http://www.afro.who.int/en/search.html?q=mali+Niger+Mauritanie>

⁴ <http://data.albankaldawli.org/country/niger> (consluté le 12.05.2015 à 14h30)

⁵ <http://data.albankaldawli.org/country/mali> (consluté le 12.05.2015 à 19h15)

عام 2015، في وقت لم تتجاوز 90% عام 2008،¹ و من الملاحظ أن السنوات التي شهدت أزمات داخل هذه البلدان، كان لها تأثير سلبي على مستوى الالتحاق بالمدارس، على غرار النزاعات الداخلية و الانقلابات العسكرية... الخ.

4. الفقر

يشكل الفقر إحدى أهم الأزمات المزمنة، التي تعاني منها منطقة الساحل، و أحد أهم التحديات التي تواجهها المنطقة و المجموعة الدولية المانحة. و رغم تعدد البرامج، الوطنية و الدولية، المتعلقة بالإصلاحات السوسيواقتصادية في دول المنطقة، إلا أن تقرير الأمم المتحدة لعام 2015،² ألح على ضرورة محاربة هذه الظاهرة، من خلال عدد من السياسات التنموية، لاسيما بعد التأثيرات السلبية لها، و انعكاساتها على المجتمعات في الساحل، و على استفحال ظواهر أخرى جاءت كنتيجة مباشرة للفقر، كالنزوح و اللجوء و الهجرات و سوء التغذية، و منه العنف بشتى أشكاله.

فالمفهوم الكمي للفقر، مرتبط بانخفاض الدخل، أين لا يتمكن الفرد من تلبية حاجاته الأساسية، و منه ظهر مفهوم خط الفقر³، بهدف تقدير انتشار الفقر، من خلال حيث تحديده بإففاق الفرد دولارا واحدا في اليوم، أما المفهوم الكمي لظاهرة الفقر، فهي تقوم على رفاهية الفرد من خلال تحقيق ملكية السلع و المنفعة و القدرات الإنسانية، و منه يمكن القول أن الفقر يشمل أيضا التهميش و رعاية صحية و انخفاض فرص التعليم و تدهور البيئة السكنية.⁴

و قد جاء في تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية الصادرين عامي 1996 و 2001، قياس مفهوم المقدرة المتعلقة بالفقر، بمؤشرات الصحة والتعليم، بكل ما تحمله من معدلات متعلقة بوفيات الأطفال ووفيات الأمهات، وتوقعات الحياة و سوء التغذية للأطفال و انتشار الأمية، بالإضافة إلى ما يعرف بمؤشرات الاقتناء، القائمة أساسا على عنصر مهم و هو الحصول على المياه الصالحة للشرب، و أخيراً، قياس مؤشرات الحرمان، كالبطالة.⁵

يرى "جيرار فرانسوا ديمون" (Gérard-François Dumont) أن أهم خاصية سوسيوديموغرافية لدول الساحل الإفريقي هي الفقر، و ذلك قياسا بالنتائج القومي الخام (RNB) لكل فرد مقارنة مع القدرة الشرائية (PPA)، و هي حوالي 11.000 دولار، في حين تتراوح ما بين 2500 دولار في موريتانيا، و أقل من 800 دولار في النيجر، كما يعيش أكثر من نصف سكان المنطقة، بأقل من الواحد (1) دولار يوميا، مما يضع هذه الدول من بين الأفقر في العالم، في وقت احتلت النيجر آخر الترتيب العالمي للدول الفقيرة خلال السنوات الأخيرة.⁶

¹ <http://data.albankaldawli.org/country/mauritania> (consulté le 12.05.2015 à 23h05)

² ONU, « Objectifs du Millénaire pour le développement », (new York : Nations Unies, 2015) : pp 4-5. Voir aussi : (ONU, programme Sahel : rapport d'activités, résultats et activités, juin 2017)

³ يتم حسابه على أساس مفهوم الدخل كمؤشر لمستوى المعيشة في الدول المتقدمة، وعلى أساس الإنفاق الاستهلاكي كمؤشر مستوى المعيشة في الدول النامية.

⁴ سوزان حسن أبو العينين، "الفقر في الدول العربية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 4، (القاهرة كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2004)، ص 115.

⁵ ياسر محمد جاد الله محمود، "العولمة والفقر في مصر"، ملتقى دولي : قضايا العولمة وتأثيرها على الدول النامية، (القاهرة : الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع)، 2006:

ص 7.

⁶ La Banque Mondiale.

و قد حاولت بعض الكتابات الأوروبية إرجاع ظاهرة الفقر إلى عدم قدرة الأنظمة الحاكمة مواجهة الأزمات الجيومناخية و الاجتماعية، عكس الأنظمة المحتلة –حسبهم–، التي لعبت دورا محوريا في كسر حاجز الفروقات السوسيوثقافية، لاسيما بين السكان البيض و السود، حيث عاد هذا الحاجز بعد استقلال هذه الدول، مما أدى إلى بروز ظاهرة الفقر¹.

تمس ظاهرة الفقر، دول منطقة الساحل الإفريقي، لكن بدرجات متفاوتة. ففي أحدث التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي و مجلة "فوربس"، فقد احتلت دولة النيجر، المركز السادس عالميا، لأفقر الدول من حيث الناتج الإجمالي لدخل الفرد الواحد، و المقدّر بـ403.4 دولار سنويا، في وقت قدر عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بالنيجر بـ50.3% حسب البنك العالمي، عام 2011، أما في مالي فقدّر الدخل الفردي بـ672.2 دولار سنويا، بينما قدر البنك الدولي نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بـ49.3%، عام 2009، و بذلك تحتل مالي المرتبة الـ16 لأفقر الدول في العالم من حيث دخل الفرد السنوي، أما بالنسبة لموريتانيا، فقد جاءت خارج قائمة التصنيفات الخاصة بأفقر الدول في العالم، حسب دخل الفرد، لكن احتلت المرتبة الأخيرة عربيا إلى جانب اليمن، في أحدث التقارير، الصادرة عام 2015.²

5. النزوح و اللجوء القسريين

إن كان النزوح و اللجوء نشاط طبيعي و تقليدي فرضته الطبيعة الساحلية الإفريقية، إلا أن بعض الأزمات حولته إلى نشاط إجباري. حيث تعرف المنطقة حركات كبيرة للسكان البدو، و السكان الفارين من بعض الأزمات، سواء من داخل البلدان المعنية بالبحث، أو نحو الخارج، أو نزوح الداخلي، حيث انتقل على سبيل المثال أكثر من مليون مربي للأغنام في النيجر بماشيتهم إلى كل من مالي و السنغال، بحثا أن الأراضي الرعوية و الغذاء، منذ 2012، و هي السنة التي عرفت ما يسمى بحرب مالي، حيث شهدت فرار عدد كبير من السكان باتجاهات مختلفة قدرت أعدادهم بنحو 200 ألف، كما اتجه أكثر من 5000 مالي، نحو الجزائر، موزعين على مناطق عديدة، لاسيما في برج باجي مختار و تيمياوين.³

و يعتبر عدد اللاجئين و النازحين نحو الجزائر قليلا مقارنة بالدول المجاورة الأخرى، حيث تعرف موريتانيا استقبال أكبر عدد من اللاجئين بسبب حرب مالي لوحدها، و ما خلفته من تداعيات، حيث نزح أكثر من 43 ألف من سكان مالي نحو الجنوب الموريتاني، بينما اتجه نحو 25 ألف لاجئ إلى النيجر ليصل عددهم 50 ألف، و 23 ألف إلى بوركينا فاسو.

¹ Vincent BONECASE, *La pauvreté au Sahel. Du savoir colonial à la mesure internationale*, (Paris, Karthala, Coll. Les Afriques, 2011), pp 142 – 147.

² Kathleen BEEGLE, Luc CRISTIAENSEN et al, « la pauvreté dans une Afrique en essor », (Washington : groupe de la banque mondiale), in : documents.worldbank.org/curated/en/.../pdf/103948-PUB-FRENCH-PUBLIC.pdf

³ Anne OUALLET, « la question migratoire et les dynamiques transsahariennes à travers l'exemple malien », *Annales de géographie*, N° 663 (mai 2008), pp p. 82-95.

هذا و قد نزح داخليا بمالي ما يقارب 93.500 من السكان نحو أقصى الشمال أين أحكمت الجماعات الأزواذية سيطرتها، لاسيما مع الحدود الجزائرية- المالية و الجزائرية-الموريتانية.¹

و على صعيد آخر، دفعت الهجمات التي شنها التنظيم الإرهابي بوكوحرام، بحوالي 100.000 من سكان ديفا، جنوب شرق النيجر، إلى التنقل القسري إلى مناطق مختلفة، في شريط بعرض يتراوح ما بين 10 و 30 كلم، بمنطقة تفصل نهر "كومادوغو" على الطريق الوطني رقم 01 بالنيجر، الرابط بين العاصمة نيامي بشرق البلاد، أين يعيش معظم هؤلاء النازحون، على أطراف الطريق، و قد تمّ إحصاء حوالي 170 قرية بالمنطقة، تم إخلائها تماما من السكان، و ذلك منذ بداية 2016. و لم تتمكن القوات النظامية النيجيرية من منع هذا النزوح، بسبب شساعة المساحة و ضعف الإمكانيات للسيطرة عليها، بالإضافة إلى كون الهجمات التي كانت تشنها "بوكوحرام" تتم ليلاً.

و في نفس السياق تمكنت العديد من العائلات النازحة أن تستقر بمنطقة "كوبلي"، الواقع على بعد 910 كلم شرق العاصمة نيامي، بطرق عشوائية، في ظل انعدام إمكانية توفير مخيمات، و لم تتمكن السلطات المحلية من إحصاء دقيق للسكان النازحين و اللاجئين، حيث تمّ تحديد هوية ما يقارب 10.000 شخص فقط، قادمين من 20 قرية هوجمت من طرف "بوكوحرام"، منذ نوفمبر 2015، بالإضافة إلى من تركوا قراهم لأسباب مختلفة منذ عام 2013. و يلجأ النازحون بالنيجر إلى التنقل لعدة كيلومترات، سيراً على الأقدام للوصول إلى المياه و الغذاء.²

و يعيش في النيجر، بمنطقة "إنتكان"، و هو مخيم يبعد على الحدود المالية بنحو 80 كلم، أكثر من 17.000 لاجئ مالي، أين تقدم لهم مساعدات دولية و حتى محلية للوصول إلى تحقيق اكتفاء ذاتي داخل المخيم مستقبلاً.

شهدت الفترة ما بين شهري أبريل و ماي 2015 نزوح حوالي 57.000 من سكان مالي نحو عدد من المناطق، من بينهم 43.000 في مناطق داخل مالي، و ذلك فرارا من النزاع المسلح التي تعرفه المنطقة منذ 2012، بين الحكومة المركزية و الجماعات المسلحة المتمردة، و قد قدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عدد النازحين داخل مالي بـ 100.000 شخص، معظمهم بشمال البلاد، أين يعيش النازحين في حالة مزرية، لاسيما بمنطقة "غورما راروس" في مدينة تمبوكتو، و في نفس السياق قام حوالي 2350 شخص بالنزوح إلى من غاو و 1600 شخص من منطقة موبتي.³

و على عكس النيجر، أي استطاع النازحون التأقلم، من خلال إيجاد شغل، يعيش النازحون في مالي حالة من الخوف الدائم جراء عدد من التهديدات، لاسيما تجدد المعارك و التجنيد الإجباري الذي تفرضه الجماعات المسلحة، الانفصالية و الإرهابية، و كذا صعوبة وصول المساعدات الإنسانية بسبب الظروف الأمنية و عدم تمكن حكومة باماكو من السيطرة على كل أراضيها.

¹ تصاعد حدة القتال في مالي يتسبب في حالات نزوح جديدة، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، <http://www.unhcr.org/ar/news/latest/2013/1/5108d8076.html> (تاريخ التصفح 29.05.2015 على الساعة 09h20).

² المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. <http://www.unhcr-arabic.org/56a3b2056.html> (تاريخ التصفح 28.05.2015 على الساعة 06h15).

³ نفس المرجع.

و في نفس الاطار، يلجأ المليون إلى الدول المجاورة بأعداد قليلة حيث تم تسجيل وصول 260 شخص إلى بوركينا فاسو، و 240 شخص إلى موريتانيا و مثلهم إلى النيجر، عند تجدد المعارك في منتصف 2015، كما تم إحصاء أزيد من 137.500 مواطن مالي في الدول المجاورة، من بينهم 52.000 في موريتانيا و 50.000 في النيجر و 33.400 في بوركينا فاسو.¹

أما بالنسبة للجزائر، فالأمر مختلف، حيث يشكل غياب قانون خاص باللاجئين إشكالا بالنسبة، للأشخاص المتنقلين من دول الميدان الساحلية، أين يمنع قانونيا، دخولهم سوق الشغل، مما يضعهم تحت طائلة القانون، من حيث تعرضهم للاعتقالات و الترحيل إلى بلدانهم الأصلية، بالإضافة إلى عدم تمتعهم بالحق في التعليم، على غرار الصحراويين، في حين توفر لهم الدولة الجزائرية الرعاية الصحية و المأوى المؤقت، كإجراء إنساني لا غير.

و رغم النزاعات التي تشهدها دول الساحل، خاصة مالي، إلا أن اللجوء إلى الجزائر لم يكن بنفس الكثافة مقارنة بالدول الأخرى كالنيجر و موريتانيا و بوركينا فاسو، فقد خصصت الجزائر مخيم على حدودها مع مالي، للسكان الفارين من النزاعات الداخلية، أين يقوم الهلال الأحمر الجزائري بالإشراف الإنساني عليه، و على صعيد آخر، استطاع بعض اللاجئين أن يجدوا مؤوى لهم عند بعض العائلات بالجنوب الجزائري، و لو بطريقة غير رسمية.

ثالثا : الأزمات السياسية

تختلف الأزمات السياسية بمنطقة الساحل الإفريقي، و التي تعددت أسبابها و جذورها التاريخية، و قد أصبحت منطقة الساحل الإفريقي بمثابة مرادفا لعدم الاستقرار السياسي، فقد شهدت المنطقة عبر مراحل تاريخها السياسي عددا من الانقلابات، الناجحة و الفاشلة، و للتعرف أكثر على الأزمات السياسية يجب علينا العودة إلى التطورات التي عرفتتها مراحل الحياة السياسية لكل بلد من دول الميدان.

ففي موريتانيا، تم تنصيب الرئيس مختار ولد دادة*، من قبل السلطات الفرنسية مباشرة بعد الاستقلال في 1960، و تحديدا في أوت 1961، و في الوقت نفسه طالبت المغرب بأحققتها بموريتانيا، و لم تعتمد هذه الأخيرة دستورا، إلا في 1964، أين اتبعت الأحادية الحزبية، حيث حكم "حزب الشعب الموريتاني" البلاد، كما تمت إعادة انتخاب نفس الرئيس في كل من 1966 و 1971 و 1978، لتعرف موريتانيا تغييرا في الحكم، عن طريق انقلاب عسكري في جويلية 1978، لتبقى موريتانيا تحت حكم عسكري دام حتى 1992، أين تم إقرار التعددية الحزبية، في عهدة ولد الطابع، الذي وصل للحكم عام 1984 عن طريق انقلاب عسكري.²

¹ "رئيسا المفوضية السامية وبرنامج الأغذية العالمي يبرزان مخنة اللاجئين المليون في النيجر"، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،

<http://www.unhcr.org/ar/news/latest/2012/5/4faba4e36.html?query=%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84>

* شعل ولد دادة منصب رئيس الوزراء منذ 1959 (التشريعات الموريتانية).

² P. Bonte et H. GUILLAUME, «Mauritanie : questions pour l'avenir », (Politique africaine, n° 55, octobre, 1994) : pp. 2-9.

مباشرة بعد الاستقلال، و أثناء حكم ولد دادة، شهدت موريتانيا عدد من الأزمات السياسية، منها ما كان لأسباب خارجية، مثل ما حدث في 1975، حيث أمضت موريتانيا، اتفاقية مع كل من إسبانيا و المغرب، تنص على اقتسام الصحراء الغربية، مما أدى إلى قيام بعض الهجمات من طرف الصحراويين المطالبين بالانفصال، و قد تعرضت المصالح الموريتانية إلى هجمات عديدة بالأراضي الصحراوية المحتلة، و وصلت حتى العاصمة نواكشوط في جوان 1976. و قد أدت هذه الأحداث إلى انقلاب عسكري في 1978، نتج عنه وصول العقيد مصطفى ولد صادق للحكم، حيث قام بجل البرلمان و حزب الشعب الحاكم.¹

و قد خلف هذا الانقلاب صراعات داخلية، في قلب المؤسسة العسكرية، التي كانت تحكم آنذاك، و يمكن حصر أهم الخلافات في طبيعة العلاقة مع المملكة المغربية، من حيث مساند و معارض لاحتلالها للصحراء الغربية، مما أدى في أفريل 1979 إلى استبعاد ولد الصادق من الحكم، أين تمّ تنصيب كل من، محمد محمود ولد لولي و العقيد محمد خونا ولد حيد الله، الذي تمكن من الانفراد بالحكم في جانفي 1980، بعد أن شغل منصب وزير أول بعد الانقلاب، و قد تمكن خلال حكمه من إلغاء العبودية في جويلية 1980 و الاعتراف الرسمي الجمهورية الصحراوية في فيفري 1984، مما أدى إلى صراعات داخلية في المؤسسة العسكرية، ما دفع بقائد الأركان آنذاك، العقيد ولد سيدي أحمد الطايح إلى الانقلاب في ديسمبر 1984.²

في مارس 1981 قام "التحالف الديمقراطي من أجل موريتانيا" بمحاولة انقلاب فاشلة، اتهمت السلطات المملكة المغربية بالضلوع في هذه المحاولة، حيث تمّ قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، كما لم تتوقف محاولات قلب نظام الحكم بالقوة، حيث تمّ كشف تورط عدد من ضباط الجيش الموريتاني، في أكتوبر 1987، و هم من قوات التحرير الأفارقة،* و في نفس السياق قامت السلطات الموريتانية، في 2002، بوقف نشاط و حلّ حزب "العمل من أجل التغيير"، الذي كان يرأسه مسعود ولد بلخير، المدافع بالدرجة الأولى على الأقليات الزوج- الأفارقة.³

توالى الصراعات الداخلية بين أجنحة السلطة في موريتانيا، حيث استولى مجموعة من الضباط، بقيادة صالح ولد حنينة و محمد ولد شيخنا**، في 2003 على العاصمة نواكشوط في محاولة للانقلاب، لكن القوات الموالية لمعاوية استرجعت العاصمة في جوان من نفس العام، ليتم إعادة انتخاب معاوية ولد طايح لعهدة رئاسية جديدة في نوفمبر 2003. لكن المحاولة تكررت في أوت 2004، أين تمّ توقيف عدد آخر من الضباط لكن هذا لم يمنع من المحاولة مرّة أخرى، ثلاثة أيام بعد المحاولة الأولى.

¹ Moussa DIAW, La politique étrangère de la Mauritanie, (Paris L'Harmattan, 1998), pp 198 – 207.

² Abdoul DIA BARRY, « Les problèmes socio-politiques de la Mauritanie : la question nationale », (Thèse de doctorat d'Histoire du droit et des institutions, Université de Perpignan, 2006), 122 – 130.

* تمّ القبض على 51 ضابط من الزوج الأفارقة الموريتانيين، أين تمّ الحكم على ثلاثة منهم بالإعدام و تنفيذه في حين حكم على 18 بالأشغال الشاقة المؤبدة.

³ Riccardo CIAVOLELLA et Marion FRESIA « Entre démocratisation et coups d'État. Hégémonie et subalternité en Mauritanie », (Politique africaine, N° 114, février 2009) : pp. 5-23.

** أطلق عليهم اسم "فرسان التغيير".

و قد توسعت دائرة الأزمة السياسية في موريتانيا بعد دخول الإسلاميين في مواجهة السلطات، من خلال التحالف مع بعض الجماعات الإرهابية، على غرار "الجماعة السلفية للدعوة و القتال"، حيث تم توقيف عدد من النشطاء الإسلاميين، في أبريل 2005، بتهمة الضلوع في الهجوم التي تعرضت له إحدى القواعد العسكرية شمال شرق البلاد (لمغيتي).¹

لم تمنع الإصلاحات السياسية التي قام بها ولد طايح من الانقلاب عليه في 2005، ففي أبريل 1991 أعلنت السلطات الموريتانية التوجه الديمقراطي، من خلال دستور جديد تم إقراره في جويلية من نفس السنة،² أين تم تنظيم انتخابات رئاسية و تشريعية في جانفي ثم مارس 1992، على التوالي،³ و قد فاز فيهما معاوية ولد سيدي أحمد طايح، و حزبه الجمهوري الديمقراطي و الاجتماعي، مما أدى إلى حل الهيئة العسكرية للإنقاذ الوطني التي تأسست و حكمت البلاد منذ 1979. تم إعادة انتخاب معاوية في ديسمبر 1997 و نوفمبر 2005، قبل الإطاحة به عسكريا، من طرف العميد محمد ولد عبد العزيز و محمد ولد الغزواني و العقيد ابلي ولد محمد فال*، الذي ترأس الهيئة الانتقالية، حتى موعد إجراء كل الانتخابات المحلية و التشريعية في نوفمبر 2006، و انتخابات مجلس الأمة في جانفي 2007، و الرئاسية في مارس 2007، أين وصل سيدي محمد ولد شيخ عبد الله إلى الحكم. لكن في أوت 2008 قام كل من العميد محمد ولد عبد العزيز و محمد ولد الغزواني بانقلاب عسكري مرة أخرى، قبل أن يصل محمد ولد عبد العزيز إلى الحكم في جويلية 2009. كل هذه الأزمات السياسية التي خلفت عددا من الانقلابات العسكرية أدت إلى وقف المساعدات الدولية، مما وضع السلطات الموريتانية في أزمات متعددة نتجت عن أزمتها السياسية.⁴

و تواجه السلطات الموريتانية عددا من أشكال المعارضة، الممثلة في تحالف الديمقراطيين و حزب تواصل الإسلامي، بالإضافة إلى جماعات "الحراطين" الأفروموريتانية، التي تنحدر من العبيد.⁵

في نوفمبر 2013 فاز حزب "الوحدة من أجل الجمهورية" الحاكم بـ75% من مقاعد البرلمان، بعد رفض الديمقراطيين المشاركة، بينما تحصل "حزب تواصل" الإسلامي على معظم بقية المقاعد، لكن هذا الأخير قاطع الانتخابات الرئاسية

¹ Cédric Jourde, « Politique des récits de l'islamisme en Mauritanie. Entre « marée montante » et « islamisme kalachnikov » », (Politique africaine, N° 114, février 2009) : p. 67-86.

² Ahmed Salem OULD BOUBOUTT, « La révision constitutionnelle du 20 mars 2012 en Mauritanie », L'Année du Maghreb, 10 / 2014, consulté le 31 mai 2016. URL : <http://anneemaghreb.revues.org/>

³ Mohamed OULD El MOUNIR, « La construction de l'État en Mauritanie : de la domination à l'hégémonie », (Thèse de doctorat de Science politique, Université Montpellier 1, 2006), pp 256 -259.

* كان يشغل منصب مدير الأمن الوطني آنذاك.

⁴ Riccardo CIAVOLELLA et Marion Fresia, Mauritanie, la démocratie au coup par coup, (Paris : Karthala, 2009), 120 - 126.

⁵ Moustapha KADI OUMANI, Un tabou brisé : l'esclavage en Afrique, cas du Niger, (Paris : L'Harmattan, 2005), pp 82 -87.

لسنة 2014، أين تمّ إعادة انتخاب ولد عبد العزيز لعهدة ثانية، الذي تعهد بعدم تغيير الدستور الذي يمنعه من تولي عهدة أخرى بعد نهاية عهده الحالية.¹

عرفت النيجر، استقلالها عن فرنسا في أوت 1960، سبعة (07) دساتير، كان آخرها في نوفمبر 2010. فالنيجر شهدت أولى أزماتها السياسية عشية استقلالها، حيث تمّ تعيين "حاماني ديوري" رئيسا للجمهورية من طرف البرلمان النيجيري (الجمعية العامة)، في نفس وقت تمّ نفى أقوى المعارضين للخارج، و هو "جيبو باكاري"، الذي لقي تأييدا من فئات عديدة من المعارضة حيث كانت له محاولات عديدة لقلب نظام الحكم، لكن كانت فاشلة، كانت آخرها محاولة اغتيال فاشلة للرئيس النيجيري "حاماني ديوري"، عام 1965، ليتم إعادة انتخاب هذا الأخير في نفس السنة، حتى أبريل 1974، أين قام مجموعة من ضباط الجيش بالانقلاب عليه، بتهمة الفساد و عدم القدرة على تسيير البلاد، لتعود السلطة تحت حكم المجلس العسكري الأعلى، بقيادة المقدم "سييني كونتشي"، الذي أعطى دفعا للعلاقات النيجيرية الفرنسية لاسيما في جانبها الاقتصادي و تحديدا فيما يخص استغلال اليورانيوم.² في 1989 حاولت النيجر تعديل الدستور، الذي مكن "علي صايو" من الوصول للحكم لكن في ظل الحزب الواحد (الحركة الوطنية من أجل المجتمع و التنمية).³

بعد اعتماد دستور جديد، في 1992، يعتبر أكثر ديمقراطية، تمّ في مارس 1993، انتخاب "ماحامان عصمان"، رئيسا للجمهورية بعد وفاة سييني كونتشي، عام 1987، حيث تولى قائد الجيش النيجيري، "علي صايو"، الحكم حتى أجراء الانتخابات، ما يعني أن الفترة الانتقالية دامت ست (06) سنوات كاملة. بعد الانتخابات التشريعية التي أجريت في جانفي 1995 و خسارة الحزب الحاكم أمام المعارضة، استغل العقيد "إبراهيم باري مايناسارا"، ضعف السلطة ليقوم بانقلاب عسكري في جانفي 1996، ليرشح بعد ذلك و يفوز برئاسة النيجر في جويلية من نفس السنة، لكن بعد ثلاث سنوات قام انقلاب عسكري آخر أطاح بالرئيس، حيث تمّ قتله في أبريل 1999، و تسلم السلطة "مامادو طانجا" بعد الانتخابات التي أجريت في أكتوبر 1999 و الذي أعيد انتخابه في 2004، قبل الإطاحة به من خلال انقلاب عسكري آخر، في فيفري 2010، بعد تعديل الدستور في 2009 ليتمكن من الحكم عهدة أخرى.⁴ أما حاليا، فلا تزال النيجر تعيش عددا من الأزمات السياسية، رغم إقرار دستور جديد في 2010، يعتبر أكثر تفتحا و ديمقراطية.

تعود جذور آخر الأزمات السياسية بالنيجر إلى انتخاب الرئيس "مامادو ايسوفو"، عام 2011، الذي ترشح في كل الانتخابات الرئاسية السابقة منذ إقرار التعددية في النيجر، ليفوز في خامس محاوله له، بدعم من رئيس البرلمان "حامة أمادو"،⁵ الذي عارض انفراد الرئيس و حكومته باتخاذ القرارات، في 2013، مما أدى إلى قطيعة بين الطرفين، و انسحاب

¹ Zekeria OULD AHMED SALEM, « Les trajectoires d'un État-frontière : espaces, évolution politique et transformations sociales en Mauritanie », (Dakar : Conseil pour le développement de la recherche en sciences sociales en Afrique, 2004), pp 287 – 294.

² Kimba IDRISSE, *Armée et politique au Niger*, (Dakar : CODESRIA, 2008), pp 245 – 251.

³ Maurice ABADIE, *La colonie du Niger*, (Paris : L'Harmattan, 2010), pp 354 – 359.

⁴ Jérôme BERNUSSOU, « Histoire et mémoire au Niger de l'indépendance à nos jours », (thèse de doctorat d'histoire contemporaine, Université de Toulouse-Le Mirail, 2006), 522 -530.

⁵ Jean-Louis LE TOUZET, « Niger : un candidat à la présidentielle rentre à Niamey pour dormir en prison », *Libération*, 15 novembre 2015.

"مودن ليماننا"، أحد حلفاء الرئيس، إلى جانب "حامة أمادو"، الذي ترشح لانتخابات الرئاسة في فيفري 2016، و لم يهزم حتى الدور الثاني في مارس من نفس السنة، مما نتج عن هذه التطورات، مقاطعة للمعارضة لمراسيم تنصيب البرلمان المنتخب في نفس الفترة، و التي فاز به الرئيس "ايسوفو" 188 مقعد، في وقت حازت المعارضة على 53 مقعد فقط. و قد تطورت هذه الأحداث لتندهور الأوضاع السياسية، لاسيما بعد قيام السلطات النيجيرية بجملة من قمع للحريات، كاعتقال الصحفيين و المحامين و مناضلي الأحزاب المعارضة، بالإضافة إلى مضاعفة الرقابة على وسائل الإعلام المختلفة، و كذا منع كل أشكال التظاهر. و ما زاد في تأزم الأوضاع هو حبس ستة مقربين من "حامة أمادو" بتهمة المساس بأمن الدولة.¹

أما دولة مالي، فهي الأخرى تعيش أزمات سياسية، زاد في حدتها تعدد الأطراف الداخلية و الخارجية المغذية للأزمة، و كذا تعدد الخلفيات المسببة لها، لكن بشكل عام فهي لا تختلف كثيرا عن جارتها، موريتانيا و النيجر. فجذور الأزمة السياسية الحالية بمالي تعود إلى مرحلة قبل الاستقلال و تحديدا في 1958، حيث ظهرت أولى بوادر الخلافات الداخلية بين أعضاء الفيدرالية المكونة من السودان الفرنسية (مالي) و السنغال و "فولتا العليا" (بوركينافاسو) و "داهومي" (البنين)، برئاسة "ماديو كايثا"، قبل تمّ وضع حدّ لهذه الفيدرالية في 1960، مما عجل في مطالبة ماي باستقلالها التام عن فرنسا، دائما تحت رئاسة "ماديو كايثا" الذي اختار التوجه الاشتراكي، قبل الإطاحة به بانقلاب عسكري عام 1968، أين تمّ تنصيب "موسى طراوري" الذي حكم مالي لمدة 22 سنة متتالية، من طرف مجموعة من الضباط في 1991، من القرن الماضي، أين تمّ تنصيب "أمادو توماني توري"، من طرف اللجنة الانتقالية، بعد ما شهدته البلاد من تمردات للجماعات الترقية و بعض الفئات المهمشة اجتماعيا، و اقتصاديا و سياسيا كذلك، حيث تمكنت من السيطرة على بعض المناطق الشمالية لمالي، أين طالبت بحقوقها من ثروات البلاد و المناصب المدنية و العسكرية، قبل أن تتحول، في 2011 و 2012، إلى المطالبة باستقلال منطقة الأزواد لتكوين دولة تارقية مستقلة.²

في جويلية 1992 فاز "آلفا عمر كوناري" برئاسة مالي، كما فاز بعهدة ثانية في 1997، ليعود سابقه، "أمادو توماني توري" لرئاسة مالي منذ 2002 و حتى 2012، قبل أن يتم الإطاحة به عسكريا، و تنصيب أمادو سانوغو، لمدة شهر واحد (مارس - أبريل 2012)، أين ترأس البلاد، بترأسه للجنة الوطنية لاستعادة الديمقراطية والدولة، قبل أن يتم تنصيب مدني من طرف الجيش لمدة تجاوزت السنة، تمتد من أبريل 2012 حتى سبتمبر 2013، في منصب رئيس بالنيابة قبل انتخاب "إبراهيم بوبكر كايثا"، الذي سبق له أن شغل منصب وزير أول (1994-2000) و رئيس البرلمان المالي (2002-2007). للإشارة فقد تزامن الانقلاب العسكري في 22 مارس 2012 مع تمردات جديدة للطوارق و كذا الاستعدادات الأخيرة للاستفتاء الدستوري الذي كان من المقرر أن يجري في أبريل من نفس السنة، بالإضافة إلى الانتخابات التشريعية و الرئاسية، لنفس السنة، ناهيك عن التطورات الجيوسياسية للمنطقة ككل (التحولات السياسية أو

¹ « Le Niger subit en silence la dictature de Mahamadou Issoufou », *Le Monde*, 18 septembre 2015.

² André Moine, « La prise en compte internationale de la nature du pouvoir au Mali », (Civitas Europa, N° 31, 2/2013) : pp. 60-67

ما يعرف بالثورات العربية التي شهدتها شمال القارة الإفريقية، سقوط نظام القذافي و انتشار الفوضى، بالإضافة إلى ظاهرتي الإرهاب و الجريمة المنظمة التي تعرفها المنطقة المالية بشكل خاص).¹

من الملاحظ في الحياة السياسية المتأزمة في مالي، أن الجيش لعب دورا محوريا في تسيير مؤسسات الدولة، من خلال تدخلاته المتتالية في الإطاحة بالرؤساء و الحكومات و كذا التدخلات المباشرة في تسيير شؤون البلاد، سواء على المستوى المحلي أو حتى على المستوى الخارجي.

في الأخير، يمكن القول أن الأزمات السياسية التي تعرفها دول الساحل، و إن كانت منفصلة، إلا أنها متشابهة إلى حد كبير، و يرجع ذلك إلى تشابه التركيبة السوسيوثقافية و التاريخية و حتى الاقتصادية، حيث نلاحظ أن ما شهدته الحياة السياسية لدول الساحل من تطورات و تحولات، متقاربة إلى حد كبير، بداية بفترة و ظروف الاستقلال، التي غلب عليها استمرارية الارتباط بفرنسا (المستعمر السابق)، و مواصلة هذه الأخيرة لعب دور فاعل محوري لحد الساعة، بالإضافة إلى الحكم العسكري التي عرفته دول المنطقة بعد الاستقلال، من خلال تنصيب عدد كبير من العسكريين على رأس هذه الدول، في كل المناصب القيادية (رئاسة الجمهورية أو رئاسة الحكومة و حتى عدد من الوزارات الأخرى)، مما يشكل تهديدا على الديمقراطية و الشرعية المؤسساتية، حيث شهدت كل دول المنطقة عددا كبيرا من الانقلابات العسكرية، في فترات متعددة و متقاربة، لما تحوزه جيوش المنطقة من امتيازات على حساب الشرعية الدستورية لكل بلد. و على صعيد آخر، ساهمت الأزمات الاجتماعية و الاقتصادية و الإنسانية في تغذية الأزمات السياسية، من خلال انتشار بعض الظواهر المتشابهة، كالرشوة و الفساد و سوء التسيير، مما أضعف على صعيد آخر، البناء المؤسساتي لدول المنطقة، و أفقد المؤسسات الموجودة شرعيتها، لاسيما على المستوى المحلي، مما خلف أشكال عنيفة من المعارضة، بداية من التظاهر إلى الانقلاب العسكري، دون إغفال أن عدم الاستقرار السياسي لهذه المنطقة هو فرصة لتدعيم و تطوير الجماعات الإرهابية و الإجرامية المختلفة.

رابعا : الأزمات الاقتصادية

لا تعكس قيمة و كمية الثروات الطبيعية و الباطنية التقليدية (يورانيوم، ذهب، حديد، فوسفات...)، و الثروات الحديثة الاكتشاف (البترو و الغاز)، التي تمتلكها دول منطقة الساحل، حقيقة الوضع الاقتصادي لدول المنطقة، حيث مازال السكان يعتمدون على الزراعة كأهم مورد اقتصادي، رغم تدهوره بسبب الجفاف و التصحر و ندرة الموارد المائية، بالإضافة إلى الهجرات الجماعية للمزارعين نحو المدن، كنتيجة لعدد من الأزمات الأخرى دفعتهم إلى ذلك، كأزمة الغذاء، البطالة، الأمراض، النزاعات المسلحة، و التهديدات الأمنية المختلفة.

حسب PNUE فقد أدت التحولات المناخية بالدرجة الأولى إلى انهيار الاقتصاد في منطقة الساحل، لاسيما أنه يعتمد على الزراعة و الرعي، حيث تأثرت الأراضي الفلاحة بموجات الجفاف المتكررة و ندرة الأمطار، بالإضافة إلى فقدان

¹ André Moine, op.cit, pp 65 – 80.

عدد كبير من الماشية و الأنعام، بسبب انخفاض معدل الأراضي الرعوية بسبب الجفاف و التصحر و حتى الحرائق و قطع الخشب مما ساهم في تقليص المساحة الغابية بشكل كبير، هذا كله تزامن مع النزوح القسري للسكان، بحثا عن الغذاء و الماء و ظروف معيشية أحسن، تاركين أراضيهم الزراعية من ورائهم. كما لعب متغير آخر، دور كبير في ما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية بالمنطقة، و هو الانفجار السكاني الكبير، حيث يبلغ سكان المنطقة اليوم، أكثر من 37 مليون نسمة، أكثر من 17.6 مليون نسمة في مالي، و 16.3 مليون نسمة في النيجر، بينما يبلغ عدد سكان موريتانيا اليوم 3.3 مليون نسمة فقط.¹

شهد الناتج الإجمالي الخام لدول المنطقة تدهورا منذ العام 1985، حيث لم يعرف ارتفاعا منذ ذلك الوقت، حيث لا يتجاوز 10.95 مليار دولار في مالي، و 7.11 مليار دولار في النيجر.

أما بالنسبة للناتج الإجمالي الخام للفرد، فهو لا يتجاوز 403.4 دولار في النيجر، و 692.2 دولار في مالي، بينما يبلغ في موريتانيا 1100 دولار، و نفس الشيء بالنسبة لمؤشر التنمية البشرية، الذي يشمل إضافة إلى المتغيرات السابقة، التغطية الصحية و التعليم و سوق الشغل، أين تحتل النيجر المرتبة 187 عالميا بمؤشر 0.304، و مالي بمؤشر 0.344، بينما تصنف موريتانيا ضمن خانة المتوسط بمؤشر 0.467، محتلة بذلك المرتبة 155 عالميا، كما تجدر الإشارة إلى أن مؤشر التنمية البشرية للجزائر يبلغ 0.713، حيث تحتل المرتبة 93 عالميا.²

يتجاوز النمو الاقتصادي للقارة الإفريقية 5.5%، و هو معدل يفوق النمو العالمي، لكن منطقة الساحل غير معنية بهذا النمو.

على الصعيد الجغرافي، يشكل الموقع المغلق للدول إشكال آخر من الناحية الاقتصادية، ما عدا موريتانيا، التي تملك ساحلا بطول 700 كلم، يطل على المحيط الأطلسي، و في هذا الصدد، تصطدم تنمية و تطوير الإنتاج بمحدودية وسائل النقل و المواصلات و التكلفة الباهظة في ظل غياب موانئ بحرية لكل من مالي و النيجر، لتوريد بضائعهم أو حتى للاستيراد، و هنا نلاحظ تأثير الجغرافيا الوعرة على التنمية الاقتصادية في الساحل.

في مجال الطاقة، مازالت الاكتشافات الأخيرة للبترول و الغاز في عدد من المناطق بالساحل، غير مستغلة بسبب الأزمات المختلفة التي تعيشها المنطقة و النزاعات المسلحة التي منعت من الاستثمار.

فالنيجر دولة فقيرة بكل المقاييس، حيث أثرت الأزمات السياسية على الأوضاع الاقتصادية، رغم ما تزخر به من احتياطات لليورانيوم، المستغل بدرجة أكبر من طرف شركة "أريفا" الفرنسية و بعض الشركات المتعددة الجنسيات.

¹ Alex THURSTON, « Les crises dans le Sahel », *Afkar/Idées*, N° 34, (01.06.2012) : p 44.

² <http://www.banquemondiale.org/fr/country/mali> (consulté le 29.07.2015) /

<http://www.banquemondiale.org/fr/country/mauritani>(consulté le 29.07.2015)a /

<http://www.banquemondiale.org/fr/country/niger> (consulté le 29.07.2015)

لا يتجاوز حجم الاستثمارات المباشرة غي دول المنطقة الـ1%، حيث تعاني دول منطقة الساحل من عجز في جذب الاستثمارات المباشرة، و ذلك راجع أساسا إلى ضعف البنية التحتية لدول المنطقة، ناهيك عن انتشار بعض أنواع الآفات السوسيواقتصادية، الفساد و الرشوة و البيروقراطية و سوء التسيير و حتى نقص الخبرة المحلية في التعامل مع الاستثمارات الأجنبية، و التي قد تكون إحدى الحلول للدفع بالتنمية الاقتصادية في المنطقة ككل.

كما يلعب المناخ السياسي الغير مستقر و التهديدات الأمنية المتفاقمة، دورا كبيرا في عزوف القوى الاقتصادية الكبرى للاستثمار بالمنطقة، و الذي يتزامن مع احتكار بعض القوى التقليدية لأسواق الاستثمارات في المنطقة و في مجالات محدودة جدا، تتعلق أساسا بالصناعات المنجمية و الطاقوية و الاتصالات و السياحة، و التي لم ترى النور حتى قامت السلطات الحكومية في الساحل بخصخصة القطاع العام كمحاولة لجذب الاستثمارات المباشرة، لكن هذه الطريقة جعلت من دول المنطقة لا تستفيد بالقدر الكافي من ثرواتها، بالإضافة إلى التبعية إلى الدول المستثمرة على أراضيها.¹

و على صعيد آخر، تشكل المديونية الكبيرة لدول المنطقة نقطة محورية في تدهور الاقتصاد المحلي، حيث سعت هذه الدول بعد أن أصبح من الصعب، تسديدها في ظل تشابك و تراكم الأزمات الأخرى المؤثرة سلبا على الأوضاع الاقتصادية الهشة أساسا، فقد سعت هذه الدول إلى الاقتراض لاسيما في السبعينات، تزامنا مع موجات الجفاف التي ضربت المنطقة آنذاك. و قد استغلت المؤسسات المالية الدولية، تضاعف قيمة ديون دول الساحل لتفرض عليها إصلاحات هيكلية منذ الثمانينات من القرن الماضي.

على الصعيد التجاري، حافظت الموارد الأولية، الفلاحية خاصة، التي تصدرها بلدان المنطقة، على أسعار متدنية، مقارنة بما تستورده من مواد مصنعة، مما خلق خلافا في المبادلات التجارية، فالولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي يقومان بدعم هذه البلدان من خلال شراء بعض المنتوجات، كالقطن و قصب السكر، مقابل التخفيض في الأسعار.

إن ما يمكن استخلاصه من الأزمة الاقتصادية التي تعيشها دول الساحل الإفريقي، أن الظروف الداخلية التي تعرفها دول المنطقة، السياسية، الأمنية و الاجتماعية، زادت من حدة تدهور الوضع الاقتصادي، بالإضافة إلى استغلال قوى دولية خارجية كبرى للثروات التي تزخر بها المنطقة، مستغلة الوضع الهش للاستحواذ على ثروات كانت قادرة على دفع عجلة التنمية بهذه البلدان لو تمّ استغلالها بشكل صحيح و ناجع، كما يمكن تلخيص أهم العناصر المكونة للأزمة الاقتصادية بمنطقة الساحل الإفريقي في، محدودية الموارد الطبيعية المستغلة، المديونية العالية، انتشار البطالة، تحول الجغرافيا إلى عائق على العمليات التجارية (نقل و مواصلات) و بالتالي على التنمية الاقتصادية.²

¹ Serge SUR, « Le Sahel : tristes confins », Questions internationales, Novembre-Décembre 2012 (n° 58).-P : 04

² Alain ANTIL et David VIGNERON, "Le Sahel, entre rentes et économie de subsistance", Questions internationales, op.cit,

خامسا : أزمة الهوية (قضية الطوارق نموذجاً)

يعتبر الحديث عن الهوية عموماً، أمراً فلسفياً و اجتماعياً، فقد عرفها معجم المفاهيم الفلسفية لفولتير بأنها "ميزة ما هو متماثل، سواء تعلّق الأمر بعلاقة الاستمرارية التي يقيمها فرد ما مع ذاته، أو من جهة العلاقات التي يقيمها مع الوقائع على اختلاف أشكالها"،¹ فيما يرى المعجم الوسيط بأنها "حقيقة الشيء أو الشخص الذي تميّزه عن غيره"، أما قاموس أكسفورد فيعرفها بأنها "حالة الكينونة المتطابقة بإحكام و المتماثلة إلى حدّ التطابق التام أو التشابه المطلق"، و من دلالات التعاريف اللغوية للهوية عامة، لا يمكن الجزم بأن الأمر يتعلق بمفهوم سلبى، بل بالعكس، فمن الممكن أن تكون الهوية نقطة قوة بالنسبة للشخص و المجتمع و الدولة.

أما بالنسبة للهوية الوطنية، فهو مفهوم مرتبط بفكرة المواطنة، كمبدأ قانوني، أي انتماء فرد ما إلى دولة ما في رابطة قانونية وسياسية معينة، حيث يتمتع بموجبها - المواطنة - بحقوق و يلتزم بواجبات. إذا، الهوية الوطنية هي "مجموعة الخصائص والسمات التي تُمكن مجتمع ما في دولة ما، أن يعرف نفسه ويميز ذاته عن المجتمعات الأخرى، في بقية الدول، كما تساهم مرجعيات الهوية الوطنية لأي دولة في تحديد سلوك هذه الأخيرة وسياساتها الخارجية في علاقتها مع الدول الأخرى. و منه، يمكن القول أن الهوية الوطنية هي تراكم تاريخي لعناصرها المختلفة من عادات و تقاليد و أعراف و ديانات و قيم و لغات و موروثات حضارية، مما يكون النسق الهوياتي لكل مجتمع في دولة ما.²

إذا كانت الهوية الوطنية نقطة قوة بصفة عامة بالنسبة للشعوب و الدول، تفتخر بها، فالأمر مختلف بالنسبة للقارة الإفريقية عامة، و الساحل الإفريقي على وجه الخصوص، أين أصبحت الهوية مصدراً للأزمات بالمنطقة ككل.

ما يميز منطقة الساحل الإفريقي، هو الطبيعة السكانية المتنوعة، من حيث الأعراق و الإثنيات و الديانات، مما يصنع طابع ثقافي متميز، في ظل الاندماج و التكامل الذي عرفه السكان بالفطرة منذ القدم، من خلال العلاقات التي كانت تربط بين مختلف القبائل التي تقطن المنطقة، من خلال التجارة و الطبيعة الترحالية للبدو، الذين كانوا يتنقلون بكل حرية بين ما أصبح اليوم حدوداً سياسية و دولاً. إذا، فمنذ القدم لم تكن الهوية تشكل أزمة، لسهولة التنقل و حرية عبور الحدود الموروثة عن الفترات الاستعمارية، و لتسليط الضوء على أزمة الهوية، لا مناص من العودة إلى تحليل جيواثروبولوجي للتطور التاريخي لهذه الأزمة و طبيعتها، و ما خلفته من تداعيات متعددة الأبعاد، اقتصادية اجتماعية و السياسية و الأمنية.

و لا يمكن إدراج أزمة الهوية في إطار الأزمات السياسية أو الأزمات السوسيواقتصادية، أو حتى الأزمات الثقافية، فأزمة الهوية، متعددة الأبعاد و الجوانب، سواء من حيث الأسباب أو التداعيات، و ما زاد في تأجيج الوضع هو التطورات التي عرفتتها مرحلة الاستعمار للمنطقة، أين لم تراعى فيها الخصوصية الهوياتية المختلفة لسكان المنطقة، حيث تمّ تقسيم

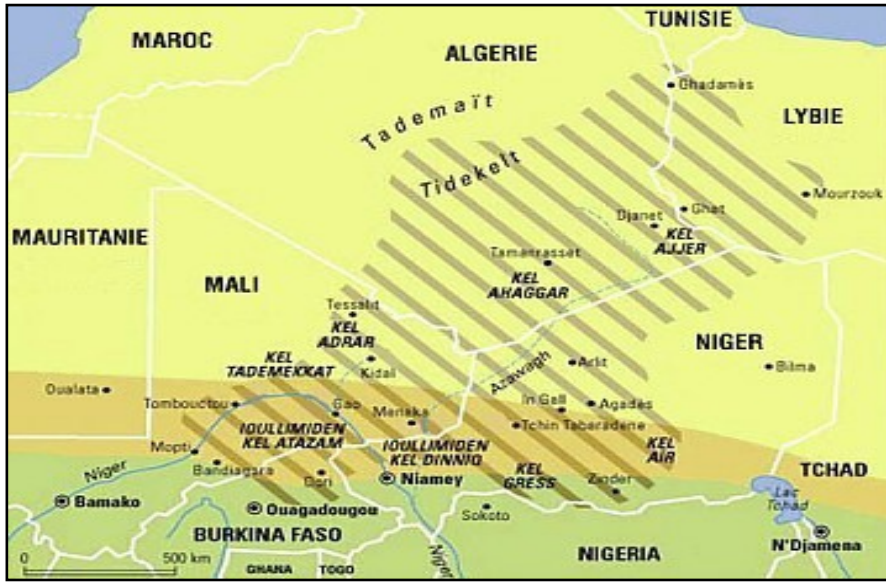
¹ مراد وهبة، المعجم الفلسفي، ط 3، (القاهرة ز دار الثقافة الجديدة، 1979).

² Helene CLAUDOT-HAWAD. La " question touarègue " : quels enjeux ? In : GALY Michel. « La guerre au Mali. Comprendre la crise au Sahel et au Sahara : enjeux et zones d'ombre », (Paris : La Découverte, 2013), pp.125-132.

منطقة الساحل على عدة مراحل، خلال العشرينات و الثلاثينات من القرن العشرين، قبل أن تأخذ المنطقة شكلها النهائي، الذي نعرفه اليوم في بداية الستينات، مما جعل الدول التي ورثت هذه الحدود عن المستعمر، تعيش أزمات بسبب طمس هوية عدد من سكان المنطقة، من خلال تقسيمهم على عدة دول، على مراحل تاريخية مختلفة، مما حول عنصر قوتهم، و هو الهوية الواحدة، إلى عنصر مسبب لأهم الأزمات التي تعرفها المنطقة.¹

و مهما كان الأمر بالنسبة للنية الفرانكو-أوروبية لرسم هذه الحدود، متعمدة كانت أو عن حسن نية، فإن تداعيات هذا التقسيم مازالت تغذي الوضع المتأزم بطبعه في منطقة الساحل الإفريقي، و من بين أهم الأزمات الهوياتية، نذكر قضية الطوارق المتجذرة منذ نهاية القرن التاسع عشر إلا يومنا هذا.

الشكل رقم 05 : خريطة توضيحية لمناطق عيش الطوارق بالساحل الأفريقي



المصدر : موقع Le Monde Diplomatique

و لدراسة أزمة الهوية، ارتأينا أن نختار أحد أهم النماذج، و هو الطوارق، كونهم أهم مجموعة بشرية بمنطقة الساحل الإفريقي، تجمعهم هوية واحدة، تحولت إلى أزمة عابرة للحدود، لازلتنا نشهد آثارها لحد الساعة. فالطوارق وجدوا أنفسهم مقسمين على أكثر من دولة، بعد الاتفاق على "مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار" بداية من استقلال ليبيا في 1951، ثم كل من موريتانيا و مالي و النيجر و بوركينا فاسو، في 1960، و أخيرا الجزائر في 1962 و التي يتمركز بها اليوم حوالي 100.000 تارقي في عدد من المدن الجنوبية للبلاد.²

كانت الهوية، العنصر الأهم في توحيد شعوب و سكان المنطقة، فالطوارق توحدوا لمواجهة الاستعمار في 1894، من خلال مقاومة "أمنوكال"، بقيادة الشيخ "محمد علي أنوكا"، الذي تمّ محاصرته في مدينة تمراست، قبل القبض عليه،

¹ Pauline POUPART, « Le Sahel en crises : identités religieuses, ethniques, tribales au cœur des crises », Questions internationales, N°58, (Novembre-Décembre 2012) : p 34.

² Bernard LUGAN, les guerres d'Afrique : des origines à nos jours, (Paris : Rocher, 2013), p 210.

ليقود "شبوكة" الطوارق في مقاومتهم الثانية لمستعمر، و "علا البشير" في مقاومة "أمنوكال" الثالثة، أين تم قمع الجميع من خلال زرع الفتن بين القبائل التارقية و الإفريقية الأخرى، أو حتى ما بين القبائل التارقية فيما بينها، التي كانت تقطن الساحل في أمان. و من الملاحظ أن المستعمر الأوروبي كان قد لاحظ تلاحم و تضامن القبائل الترقية التي كانت تشكل قوة آنذاك بما تملكه من موارد اقتصادية و بشرية، مما استدعى تطبيق سياسة "فرق تسد"، التي مازالت نتائجها إلى يومنا هذا.* و تواصلت ثورة الطوارق ضد المستعمر، فقد شهد عام 1916، تمردا ضد المحتل، خاصة بعد وصول الجيوش الفرنسية إلى "تمبوكتو" في 1894، و قد قاد المواجهة الترقية-الفرنسية من كان يعرف بالقائد الأعلى للكونفدرالية القبلية، و هو "أمينوكال فيرهوم"، بمنطقة "إيوليميدان"، حيث قام الطوارق باستغلال ضعف و انشغال فرنسا بالحرب العالمية الأولى، للانتفاض في محاولة لاسترجاع أراضيهم المحتلة، و قد انتقلت عدوى التمرد إلى منطقة "أغراز" بالنيجر، حيث تم قمعها، في ماي من عام 1916. و استمرت المواجهات بين الطرفين، لاسيما بعد اندلاع ثورة التحرير الجزائرية في 1954، حيث حاولت فرنسا استمالة القبائل الترقية من خلال قانون 23 جوان 1956، الذي ينص على منح الطوارق حكما ذاتيا تحت وصاية فرنسية و هو الأمر الذي تم رفضه، جملة و تفصيلا، من طرف القائد محمد علي طاهر، و واصلوا الكفاح حتى الاستقلال.¹

التمرد الثاني التي شهدته المنطقة ذو مرجعية هوياتية تارقية، هو الذي حدث سنوات قليلة بعد استقلال دول الساحل الإفريقي، و تحديدا في 1963 ثم في 1964، من طرف "كال آداغ" أو رجال الجبل، حيث شهدت المنطقة بعد 1960، تشكيل الحكومة المالية من قبائل "الهوسا" فقط، مما أدى إلى رفضها من طرف الطوارق، الذين انقسموا بدورهم إلى مجموعتين، تبنّت الأولى مبدأ الاندماج مع الدول التي تقع فيها، بينما أبدت المجموعة الثانية (الأغلبية) موقفا رافضا أين بدأت تظهر أولى ملامح النزعة الانفصالية، بسبب اختلاف الهوية الترقية عن غيرها من الهويات الخاصة بسكان الساحل الإفريقي، لاسيما بعد التهميش و الإقصاء الذي عان منه الطوارق من طرف الحكومات المركزية، لاسيما بمالي و النيجر، منذ الاستقلال، و هي استمرارية للمشروع الفرنسي الاستعماري، الذي كان يهدف إلى الفصل بين شمال إفريقيا، من جهة و الصحراء الكبرى و الساحل الإفريقي من جهة أخرى،² من خلال ما كان يعرف آنذاك بـ"التنظيم الموحد و المشترك لأقاليم الساحل" (OCSR)، أين تم رسم حدود جغرافية، قامت فرنسا من خلالها تقسيم السكان ذوي الهوية الواحدة على عدد من الدول، مما يضعفهم، و يضعهم في مواجهة القبائل الأخرى، خاصة الزنجية-الأفريقية، التي سيطرت بمساعدة من فرنسا، على أهم المناصب السياسية و العسكرية، و هذا ما يجعل من عملية استغلال الموارد الطبيعية التي تزخر بها المنطقة، تصبح في متناول القوى الاستعمارية السابقة، و هو ما يحدث اليوم فعلا، بعد فشل هذه القوى في فصل الصحراء الكبرى عن الجزائر، خاصة مع اكتشاف البترول في تلك المرحلة.³

* التمكن، "الطوارق و الدول المغاربية، أية علاقة ؟"، مجلة أمزادي، العدد 12، (جويلية 2006)، ص 6.

¹ Maman SALEY, Le cas du Niger : les touareg du passé au futur, *Civilisations*, N° 43, (février 1996), voir : <http://civilisations.revues.org/1568> (consulté 24.07.2015 à 20h55)

² نبيل بوبية، "مسألة الطوارق"، أشغال الملتقى الوطني حول إشكالية الأمن في المغرب العربي، ص 6.

³ Patrick GONIN et al, la tragédie malienne, (Paris : Vendémiaire, 2013), pp 113-116.

بالإضافة إلى المطالب السوسيواقتصادية و السياسية، فقد استغل الطوارق، الأزمات السياسية التي كانت تتخبط فيها دول المنطقة، في فترة تكوين و انتهاء ما كان يسمى بـ"الفيدرالية الفرنسية"، ما بين 1958 و 1960، بالإضافة إلى هشاشة دول المنطقة، حيث فشلت، لحد اليوم، في السيطرة الميدانية على كل الأقاليم التابعة لها. و قد أدت هذه التمردات الانفصالية إلى تخوف كبير من طرف الحكومات المركزية، لاسيما في مالي، حيث واجهت هذه المطالب منذ البداية بوضع الأقاليم المعنية تحت إدارة عسكرية، أين تمّ منع تام لدخول الأجانب إلى هذه المناطق، و على رأسها "آداغ"، حيث أغلقت كل المنافذ على سكان المنطقة و فصلهم التام عن العالم الخارجي، اجتماعيا و اقتصاديا و سياسيا، كما تحولت هذه المناطق إلى عدد من السجون الخاصة بالمعارضين السياسيين و أفراد الجيش المقصيين، و مثال على ذلك ما حدث للرئيس المالي السابق "ماديو كايثا"، الذي حاول تهميش الهوية التارقية منذ 1958، حيث واجه تمرد تارقي بمنطقة "أضاغايوغاس"، الواقعة بكيدال المالية، أين تمّ طرح فكرة الاستقلال الكلي للطوارق، بسبب الاختلافات الكثيرة مع بقية قبائل "السودان الفرنسية"، مما قد يخلق خلاا اجتماعيا في المستقبل.

مع بداية الثمانينات، و مواصلة قمع الحكومات المركزية لهذه الفئة من السكان على أساس هوياتي، قام الطوارق بحمل السلاح و خلق عدد من الجماعات المسلحة، أطلقت عليها السلطات في مالي حركات انفصالية، بينما كانت تسمي نفسها حركات تحررية، حيث تجاوزوا المطالبة بتحسين أوضاعهم السوسيواقتصادية، ليقوموا بالاتصال بأطراف من خارج البلاد، على غرار جبهة البوليساريو و الجماهيرية الليبية و الحركات المسلحة في لبنان، حيث قامت هذه الجهات بتوفير المساعدات المادية و توفير مناطق للتدريب خاصة في ليبيا، مما أعطى طابعا دوليا للأزمة.

و لم تتوقف تمردات الطوارق بالمنطقة حيث شهد العام 1990 تمردا دام خمس سنوات كاملة (حتى 1995)،¹ تخللتها هجمات من طرف الطوارق على مواقع عسكرية مالية،² بالمقابل مارست الحكومة المالية جرائم قتل جماعي و اختفاء قسري، ضد هذه الفئة من السكان. و ما ميز الأزمة الهوياتية التارقية هو تدخل عدد من القوى الإقليمية لتهدئة الأوضاع، خاصة الجزائر و ليبيا و السنغال، حيث تمّ عقد عدد من الاتفاقيات، لعبت الجزائر دورا محوريا فيها، لكن معظم الاتفاقيات كانت مؤقتة حيث تحولت الأزمة إلى نزاعات مسلحة بين عدد من الأطراف، خاصة بعد دخول الجماعات الإرهابية و الإجرامية في علاقات متشابكة مع الجماعات التارقية.³ و تعتبر سنة 2012 تاريخ آخر تمرد للجماعات التارقية المختلفة المنضوية تحت لواء عدد من التنظيمات ذات المرجعية الانفصالية أو حتى الفكرية الجهادية، كتتحالف 23 ماي، الحركة الشعبية لتحرير الأزواد، الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، الجبهة الشعبية لتحرير الأزواد، حركة أنصار الدين السلفية، الجبهة العربية الإسلامية لتحرير الأزواد، الجيش الثوري لتحرير الأزواد، بالإضافة إلى المجندون المالون و النيجيريون

¹ أحمد الشنة، "العاصفة الزرقاء، تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية"، (تونس : مؤسسة هديل للنشر، (بدون تاريخ))، ص 31.

² تمّ مهاجمة قواعد "تابيكاري" (400 كلم من غاو) و "بروسا" (205 كلم من كيدال) و "إين غرغر" (200 كلم من كيدال)

³ Patrick GONIN, op.cip, pp 117 – 122.

من أصول تارقية و المجندون السابقون في تحالف 23 ماي، و القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الذي استغلت التوتر في المنطقة للتمركز و ربط علاقات تعاونية مع التنظيمات الانفصالية.¹

و لا تعتبر أزمة الهوية محصورة في الطوارق، و إن كانت الأهم إلا أن المسألة تشمل عددا كبيرا من الأزمات المتعلقة بالهوية، مثلما حدث في موريتانيا، حيث تمّ إقصاء جزء من سكانها (الزنج الأفارقة)، بعد ترسيم اللغة العربية في دستور 1992، كلغة وطنية و رسمية وحيدة، و انضمام موريتانيا إلى اتحاد المغرب العربي، قبل ذلك في 1989، مما أدى إلى قيام حركة مسلحة تطالب باستقلال الأقليات الزنجية الإفريقية عن موريتانيا، التي تحكمها قبائل "الموريسيون". ففي عام 1989 قام الرئيس ولد الطابع بنفي عدد من السكان السود نحو مالي و السنغال، حيث رفض الاعتراف بكونهم موريتانيين، لاختلاف الهوية بين هؤلاء و بين "المور" الذين يتولون زمام الحكم في البلاد.²

و على صعيد آخر، نلاحظ الاستغلال و التوظيف المفرط للأزمة الهوية، بهدف إيجاد الحجج، للتدخل في شؤون دول المنطقة، كوسيلة لبسط النفوذ و توسيعها خدمة لمصالح القوى الكبرى بشكل خاص، و قد أدى الفشل في إدارة هذه النوع من الأزمات، و تشابكها مع أزمات أخرى، إلى تغذية الموقف و تأجيجه، لتتحول في كثير من الحالات إلى نزاعات مسلحة.

في الأخير، يمكن القول أن أزمة الهوية، بمنطقة الساحل الإفريقي، بكل ما تحمله من أبعاد، كانت نتيجة مباشرة للاستعمار الفرنسي للمنطقة، الذي تعمد محاولة كسر هذه الهوية التي كانت تشكل بالنسبة له تهديدا على مصالحه بالمنطقة، و ذلك من خلال تقسيم المنطقة بحدود سياسية ساهمت في تشتيت الهوية الترقية، أو من خلال سياسة "فرق تسد"، أو حتى من خلال دعم فرنسا لبعض القبائل الأخرى، ضد القبائل الترقية لتتواصل سياسة الإقصاء و التهميش و حتى التعذيب و التجويع.

ما يمكن قوله في آخر المطاف، حول الأزمات في الساحل الإفريقي، أنها متشابكة و معقدة و مزمنة بطبيعتها، و ذلك رغم كل الجهود المبذولة، المحلية و الإقليمية و الدولية، للحد منها و التقليل من تداعياتها، في ظل الفشل التام في القضاء عليها نهائيا، كون المناخ العام (السياسي الاقتصادي الاجتماعي و الجغرافي)، حال دون ذلك.

المطلب الثاني: دراسة في التطورات الجيوسياسية للنزاعات بالساحل

من وجهة نظر استراتيجية، حدثت تغييرات جيوسياسية كبيرة، في العالم و القارة الإفريقية، و في منطقة الساحل، خلال العقود الأخيرة، إذ ينبغي مراعاة كل العناصر الجديدة، من أجل تقييم أفضل للوضع الحالي، الذي تشوبه حالة عدم

¹ Batyah SIERPINSKI, « La légalité internationale de la sécession touareg au Nord du Mali ? », Civitas Europa, N° 31, (février 2013) : 19-33.

² MARION FRESIA , « Les enjeux politiques et identitaires du retour des réfugiés en Mauritanie », Politique africaine, N° 114, (2009) : Pp 44-52.

استقرار في المنطقة ككل، أين لعب النزاع، و مازال يلعب، بكل مستوياته (المحلية الإقليمية و الدولية) دورا محوريا في رسم الخارطة الجيوأمنية لمنطقة للساحل الإفريقي.

في هذا الإطار، سنسلط الضوء على النزاعات التي عرفت ولا زالت تعرفها المنطقة، بمقاربة جيوسياسية، تستدعي العودة إلى مفهوم النزاع عموما ثم النزاع الدولي، قبل الخوض في طبيعة النزاعات في منطقة الساحل، وصولا إلى خصوصية النزاعات في هذه المنطقة من العالم، من خلال الدوافع المسببة لها و تداعياتها على جميع الأصعدة، مع التطرق إلى أهم الفواعل (الأطراف) في نزاعات الساحل الأفريقي، كعنصر ضروري في الدراسات الجيوسياسية، للوصول في الأخير إلى طبيعة نظام النزاعات في المنطقة محل الدراسة.

إضافة إلى ما سبق، سنقوم بالعودة الكرونولوجية لأهم النزاعات التي عرفت المنطقة، من خلال التركيز على دول الميدان، بالنسبة للجزائر (موريتانيا، مالي، النيجر)، لكن ذلك دون إهمال بعض الأحداث الإقليمية التي كان لها تأثير، بشكل مباشر و غير مباشر، على النزاعات في الساحل الأفريقي.

إن الهدف من دراسة جيوسياسية للنزاعات في الساحل، هو تفسير خصوصية النزاع في المنطقة، الأسباب و التداعيات، قبل الوصول لاحقا إلى تحديد أهم التهديدات في المنطقة، سواء المتعلقة بالدولة أو المجتمع أو الجوار.

النزاع لغة، يعود للفعل نازع ينازع منازعة، بمعنى الجذب و السلب و القمع و الكف عن الشيء و الخصومة، أما حول أصل الكلمة فهو مشتق من (confligere) و هي كلمة لاتينية الأصل، تعني أن يضرب شيآن ببعضهما البعض، كما يعرف النزاع بأنه صراع حول القيم أو السلطة أو المواد المحدودة، و هو أيضا، صراع تتعادل و تتعارض فيه أهداف المتخاصمين، و هو تعارض مدرك من المصالح أو اعتقاد بأن الطموحات الحالية لطرفين لا يمكن تحقيقها معا في أن واحد. أما النزاع الدولي فيعرف بأنه ادعاءات المتناقضة بين شخصين قانونيين دوليين أو أكثر، يتطلب تسويتها استخدام قواعد القانون الدولي العام، كما تنقسم النزاعات إلى نزاعات قانونية و اقتصادية دولية.¹

و يعتبر تعريف "جون بوتون" (John BURTON)، الأكثر تعبيرا عن طبيعة النزاعات الموجودة حاليا في منطقة الساحل الإفريقي، حيث يقول أن النزاع هو "حالة تفاعل قائم على التعايش بين فاعلين أو أكثر، كما يعتبر حالة من التناقض في المصالح و الأهداف، حيث تكون مصادر النزاع مادية أو معنوية قِيَمِيَّة"، المادية تتمثل في الصراع حول الموارد الطبيعية المختلفة، أما المصادر المعنوية، فتتمثل في الصراع الإيديولوجي أو الهوياتي، و هنا يدخل الفرد أو الجماعة كطرف في النزاع ضد طرف آخر من أجل الاستقرار و القضاء على التهديدات التي تأججه.²

¹ حسين الفتلاوي، المنازعات الدولية، (بغداد : دار القادسية، ب.ت)، ص 19.

² Louis KRIESBERG, "the Grouth of conflict resolution", in chester A. Crocker, Fenosler and Pamela all, Leashing the Poge of Washington, D.C 2007, P. 88-93.

إذا، النزاع هو نتيجة طبيعية لبحث بعض الدول عن توسيع النفوذ من خلال الحروب، فيما تضطر دول أخرى إلى الدخول في نزاعات مسلحة بهدف تحقيق أمنها أو الحفاظ عليه،¹ إذا، فالدولة هي عنصر محوري تدور حوله مختلف النزاعات، مهما كانت طبيعتها.²

من المتفق عليه أن النزاعات هي الجزء الأكثر نشاطا و فاعلية في العلاقات الدولية، فالنزاع موجود في معظم مناطق العالم، و في جميع الدول أو بينها، حتى و إن كان بدرجات متفاوتة، ف"بول ويهر" (Paul wehr) يرى أن النزاع ظاهرة فطرية و غريزية في الإنسان، و هو نتيجة لطبيعة المجتمعات و الهياكل الموجودة فيه، كما تشترك في النزاع كل المجتمعات.³

هناك تصورين للنزاعات، أحدهما موضوعي و الآخر ذاتي، فالأول كما يعرفه "كينت بولدينغ" هو حالة أو وضعية تنافسية حقيقية واقعية، تكون فيها أطراف النزاع مدركة لعدم تطابق الأهداف، و الحصيلة التي تنتج عن هذا النزاع هي صفرية، بمعنى ربح طرف ما يعني بالضرورة خسارة الطرف الآخر، و هو عكس التصور الذاتي الذي يعني أن النزاع هو إدراك خاطئ للوضع الموضوعي، بمعنى أن النزاع حالة مرضية، لذلك استوجب تحديد أسبابها، و يرى جون بروتون في هذا المقام، أن النزاع يدور أساسا حول اختلافات في المصالح، كما يمكن أن تكون له نتائج إيجابية من خلال الوصول إلى استغلال الموارد المتنازع عليها. أما الحصيلة فلا تكون صفرية، أي يمكن الوصول إلى اتفاق أو تعاون بين الأطراف المتنازعة.

و على صعيد آخر، يمكن تقسيم النزاعات إلى معلن (Latent conflit) و كامنة (Overt Conflit)، حيث يطرح "كوينسي رايت" (Quincy Wright) فكرة مستويات النزاعات، حيث قسمها إلى مراحل، تبدأ من بروز أولى ملامح التضارب بين الأطراف، و هي مرحلة ميلاد أو نشأة النزاع، ثم التوتر و تفاقمه، ثم مرحلة الحشد و التعبئة لعناصر القوة، خاصة العسكرية، لتسوية هذا النزاع، قبل الوصول إلى مرحلة التدخل العسكري المباشر (الحرب) للوصول إلى حل النزاع، و هنا يبدو جليا أن المرحلتين الأولى و الثانية، تندرج في إطار النزاعات الكامنة، بينما المرحلتين الثالثة و الأخير تدخل في إطار النزاعات المعلن.

و في سياق متصل، حاول "جان غالتونغ" (Jahn Galtung) تفسير النزاع من خلال مثلث النزاع⁴، المكون من زاوية للتناقض (Contradiction)، و هي نقطة الانطلاقة لأي نزاع من خلال الاختلاف في وجهات النظر و الأهداف، و زاوية لحالة الإدراك أو الموقف (Attitude)، و تركز هذه الزاوية على رؤية كل طرف للآخر بسلبية، حتى و لو كان التصرف خاطئا، و أخيرا زاوية للسلوك (Behaviour)، التي تقوم على العداء أو التعاون،⁵ و يرى "غالتونغ" أن النزاع الكامل أو النزاع المعلن هو التي تتوفر فيه عناصر الزوايا الثلاث لمثلث النزاع، فيما أن وجود عنصر واحد أو اثنين يعني أن النزاع كامن.

¹ محمد أحمد عبد الغفار، "فض النزاعات في الفكر و السياسة الغربية"، دار هومة للنشر، 2003، ص 128.

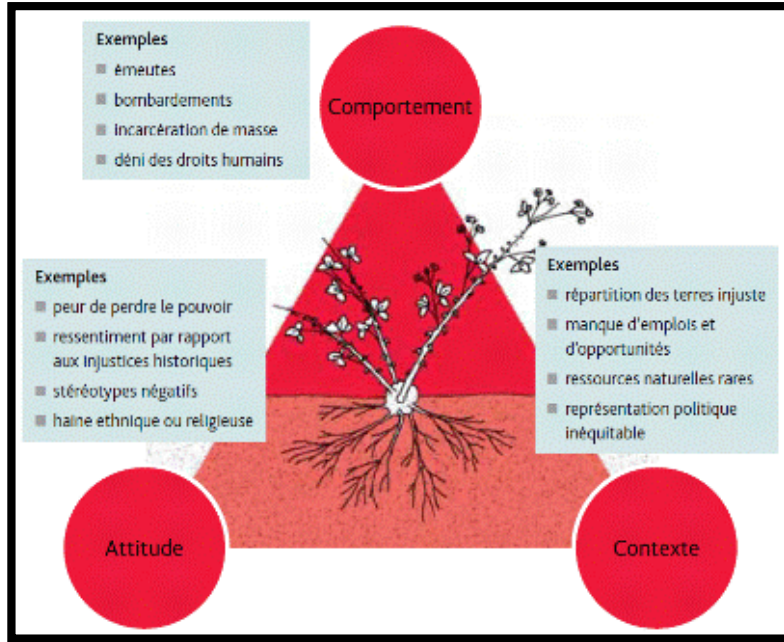
² Chauprade A, Géopolitique, constantes et changements dans l'histoire, (Paris : Ellipse, 2008), pp 18-19.

³ عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، الجزائر : موفر للنشر، 1992، ص 95.

⁴ Oliver HUGH MAILL , Ramsbotham, Tom Woodhouse, Contemporary Conflict Resolution, (UK : Third Edition, 2011), Pp 19,20.

⁵ محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 82.

الشكل رقم 06 : مخطط توضيحي لمثلث النزاع مع أمثلة حسب "غالتونغ"



المصدر : http://tilz.tearfund.org/en/resources/publications/footsteps/footsteps_91-100/footsteps_92/abc_of_conflict_analysis/?sc_lang=fr-FR

أولاً : مفهوم النزاع و الكلمات المشابهة

على غرار عدد من المفاهيم و المصطلحات المستعملة، بشكل كبير في العلاقات الدولية، نلاحظ أن النزاع كلمة قد تتقارب مع بعض الكلمات الأخرى، كالأزمة (Crisis) (سبق تعريفها في السابق)، و التوتر و الصراع...الخ.

يستعمل بعض الكتاب النزاع و الصراع (Struggle) كمترادفين، في كثير من المؤلفات إلا أن عدنان السيد حسين، أبرز الفرق، انطلاقاً من التعاريف اللغوية لكل كلمة، حيث يرى أن النزاع هو التخاصم، أما الصراع فيعني المجابهة الحادة، أي النتيجة هنا، تكون بأن يصرع أحد الأطراف، الطرف الآخر. لذلك يبقى مفهوم النزاع مرتبط بالاختلاف و التعارض و التنافس، بينما قد يصل الصراع إلى الجدل العنيف أو الكفاح ضد الغير.

و منه نستنتج أن الصراع أشمل من النزاع، و هي تختلف من حيث العمق و الشدة و الامتداد. فالصراع يبحث عن السلم، بينما يبحث النزاع عن تسوية.¹

من ناحية أخرى يختلف مفهوم النزاع عن مفهوم التوتر (Tension)، حيث يعتبر هذا الأخير مرحلة سابقة للنزاع، و هو حالة لشيء يهدد بالقطيعة، كما يتميز التوتر بالانفعال و الشدة، مما يمثل الانتقال من مرحلة النزاع الكامن إلى

¹ ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص 29.

النزاع المعلن، فالتوتر هو حالة من القلق و عدم الثقة، الذي قد يتحول إلى أزمة أو نزاع مسلح في حالة عدم احتوائه منذ البداية. و عرفه مارسيل ميرل "بأنه حالة نزاعية لا تؤدي إلى اللجوء إلى القوة في تلك المرحلة"، و هو نفس الشيء الذي يراه هولستي (Holisti).¹

المفهوم الآخر الذي كثيرا ما يتم الخلط بينه و بين النزاع هو الحرب (War)، حيث تقوم هذه الأخيرة على عنصر العنف المادي، أي استعمال السلاح، من طرف قوى نظامية، عكس النزاع الذي قد لا يصل إلى حد المواجهة العسكرية، و لا يشترط أن تكون أطرافه قوى نظامية، تحت طائلة الأعراف و القوانين الدولية.

الحرب، حسب "برتراندراسل" هي "نزاع بين مجموعتين أو أكثر، تحاول كل منهما قتل أو تشويه أو تعطيل أكبر عدد ممكن من المجموعة الثانية، للوصول إلى أهدافها"، و في نفس السياق، يقدم كل من "دايفيد سينغر" و "كارل دويتش" و "إلفن سمول"، بعض العناصر التي تميز الحرب عن غيرها من الحالات، حيث يرون أن الحرب عملية تقوم على تحضير مسبق، من خلال التعبئة و التجنيد و التدريب، بالإضافة إلى خطط للقتال في الميدان، كما تخلف الحرب، في معاركها، ما لا يقل عن 1000 قتيل، من العسكريين النظاميين في العام الواحد، و أخيرا، ضرورة وجود غطاء شرعي لهذه العملية (الحرب).²

ثانيا : طبيعة النزاعات في منطقة الساحل

تختلف طبيعة النزاعات في منطقة الساحل الإفريقي، باختلاف أسبابها و خلفياتها و كذا أطرافها و تداعياتها على جميع المستويات، المحلية و الإقليمية و الدولية. و من هذا المنطلق، يمكن تقسيم النزاعات في المنطقة إلى نزاعات داخلية و نزاعات خارجية، حيث يمكن حصر النزاعات الداخلية في عنصرين اثنين، يعتبران من أهم المسببات لها، يتمثل الأول في النزاعات ذات الطابع الهوياتي، أو ما يعرف في عدد من الكتابات الأكاديمية بالنزاعات الإثنية، بينما يتمثل العامل الداخلي الثاني، في طبيعة الحكم لدول المنطقة و النزاعات المتتالية من أجل الوصول إلى السلطة، بالإضافة إلى عامل آخر يلعب دورا محوريا في منطقة الساحل الإفريقي، و هو الموارد بمختلف أشكال، و التي كانت سببا في عدد من النزاعات بالمنطقة.

على الصعيد الخارجي، يمكن القول أن النزاعات في الساحل مرتبطة بشكل كبير بمرحلة الاستعمار للمنطقة و ما خلفته، بالإضافة إلى التدخلات الأجنبية المتكررة.

¹ محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 82

² ناصيف يوسف حتى، مرجع سبق ذكره، ص 295.

1. النزاعات الهوياتية (الإثنية)

النزاع الهوياتي أو الإثني، هو ذلك الذي ينشأ بين مجموعتين أو أكثر، تختلف من حيث الهوية، و التي تكون إحدى أهم محددات النزاع، و هو يختلف عن النزاع الذي تقحم فيه الهوية كعنصر (conflit ethnicisé).¹

من أهم خصائص النزاعات الهوياتية، أنها ديناميكية باستمرار و ذات طبيعة مركبة، كما يقوم الحكام بالميل إلى الإثنية أو العرق الذي ينتمون إليه، أين يتم تهميش بقية الإثنيات، و التي غالبا ما تشكل الأقلية بدول المنطقة، مما يؤدي في كثير من الحالات إلى مواجهات مسلحة بين هذه الإثنيات المختلفة، مطالبين بالإنصاف في الحقوق الممنوحة لهم، مقارنة ببعض الإثنيات الأخرى التي تقطن المنطقة.

2. النزاعات السياسية (حول السلطة)

هي نزاعات تتميز بها كل دول منطقة الساحل الإفريقي، أين عرف هذا الفضاء الجغرافي عدة نزاعات بسبب الاختلافات الجوهرية في طبيعة الأنظمة و توجهاتها، و كذا ظروف نشأتها، مما أدى إلى وجود نزاعات مستمرة أدت إلى استعمال العنف في العديد من المرات لإسقاط أنظمة الحكم، بالإضافة إلى تعدد أطراف النزاع فيها و تشابكها، شرعية و غير شرعية، من أجل الوصول إلى الحكم، بكل الوسائل العنيفة، كالأحزاب السياسية و المؤسسة العسكرية و الشركات متعددة الجنسيات و الدول النافذة في المنطقة.

و على صعيد آخر لعبت الأزمات المختلفة في منطقة الساحل و تشابكها و تراكمها، دورا في تغذية الدوافع المؤدية للنزاع السياسي بشكل خاص، كأزمة البطالة و أزمة الغذاء و أزمة اللجوء القسري بالإضافة إلى بعض الظواهر التي استفحلت بدول المنطقة، كالرشوة و الفساد الإداري... الخ.

3. الاستعمار و النزاعات في الساحل

على غرار معظم مناطق القارة الإفريقية، التي كانت تحت وطأة الاستعمار الأجنبي، وجدت دول منطقة الساحل، صعوبات كبيرة و كثيرة في التأقلم مع مرحلة ما بعد الاستعمار، و إن كان بشكل متفاوت من دولة إلى أخرى، و هذا ما جعلها تعيش بعد الاستقلال السياسي، و إلى حد الساعة، في عدد من مناطق هذا الفضاء الجغرافي، أزمات متعددة و متشابكة، و للوصول إلى الحالة المتأزمة التي يعيشها الساحل اليوم.

لم تراعي الدول المستعمرة للقارة الإفريقية ككل، العوامل الإثنولوجية و الثقافية و اجتماعية، و التي تحولت إلى مصدر للنزاعات و عدم الاستقرار اليوم، بمنطقة الساحل على وجه الخصوص، حيث قامت القوى المحتلة للقارة و منطقة الساحل برسم الحدود السياسية للدول مقسمين القارة إلى أقاليم افتراضية، ينتمي الساحل الإفريقي لما يسمى بغرب إفريقيا، و التي كانت تحت وطأة الاستعمار الفرنسي و لا تزال اليوم تحت نفوذها من خلال مجالات عديدة.²

¹ GHEBALI et Victor YVES, « diplomatie préventive », political science, (Genova : ghebli-michael, 25/04/2006) : p43

² Gilbert COMTE, L'empire triomphant, (Paris : Denoël, 1988), pp 41-44.

لعب الاستعمار، لاسيما الفرنسي، دورا كبيرا في تمهيد الطريق أمام النزاعات التي قامت في منطقة الساحل، من خلال خلق عدد من الدول المفككة سوسيوقافيا مما ساهم في تأجيج الصراعات المحلية و تحويلها إلى نزاعات مسلحة.

4. النزاعات الحدودية

تبقى النزاعات الحدودية من احدى أهم نماذج النزاعات الدولية في منطقة الساحل، و في هذا الصدد لا يمكن فصل هذا النوع من النزاعات بالمنطقة عن الدور الذي لعبه الاستعمار الأوروبي للمنطقة ككل، فمن الواضح أن هناك غموض في رسم الحدود بين دول منطقة الساحل، حتى لا نقول غيابها التام، أدى إلى تقارب الشعوب، منذ عدة قرون في السابق، مما خلق طبيعة عيش شبه موحدة بين شعوب المنطقة، لكن الأمر تغير مع حملات الاحتلال الأوروبي للمنطقة، خاصة بعد مؤتمر برلين عام 1884، ثم ما تلاه من مراحل الاستقلال لهذه الأقاليم و التي تحولت إلى دول قائمة بحد ذاتها، هذه الخاصية أصبحت تشكل أهم مسببات النزاعات بالمنطقة بعدما أن كانت تعتبر وسيلة لإحلال السلم بين الشعوب.¹ و فيما يخص الساحل فقد شهد عدد من هذه النزاعات التي سنتطرق إلى حيثياتها من خلال التطور الكرونولوجي للنزاعات التي شهدتها المنطقة، على غرار النزاع المالي البوركينابي أو النزاع الليبي التشادي.

5. النزاعات من أجل الموارد

بالإضافة إلى طبيعة النزاعات السابقة الذكر، سواء داخلية أو خارجية، يوجد طبيعة للنزاعات القائمة حاليا بالمنطقة تعتبر هي أشمل، حيث ترتبط بها كل النزاعات القائمة اليوم، لدرجة يمكن اعتبارها مركزا للنزاعات القائمة اليوم، سوار الإثنية أو السياسية أو الحدودية، و هي النزاعات من أجل الموارد و هي أشمل و أعم، و عابرة للحدود، حيث تتلاقى مع بعض النزاعات الجديدة كالنزاع على الأرض أو النزاعات المتعلقة بالإرهاب.

تطور النزاع في الساحل الإفريقي فرضته الظروف الجيوسياسية التي عرفها العالم، لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر، أين تعددت الفواعل الداخلية و الخارجية، و ساهمت العولمة في إخراج هذه النزاعات من إطارها الإقليمي إلى إطار دولي. في الماضي كان النزاع واضح المعالم، من حيث الإطار المكاني، حيث أصبح اليوم النزاع عابر للأوطان، من خلال تزايد عدد الأطراف و طبيعتهم، فبعد أن كانت النزاعات في السابق مرتبطة بالدولة القومية كطرف رئيسي في النزاعات، نجد اليوم المنظمات الدولية و غير الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات، بالإضافة إلى بعض التنظيمات الإرهابية و الإجرامية و حتى الانفصالية، مما أدى إلى غموض في المطالب اليوم بعد أن كانت واضحة في السابق.

¹ Louisa Aït HAMADOUCHE, « Le Sahel où la politique sépare ceux que la géographie rapproche », *La Tribune*, 29 Avril 2008.

ثالثا : أطراف النزاعات في منطقة الساحل الأفريقي

من الملاحظ من خلال طبيعة النزاعات في الساحل الإفريقي، أنها تتميز بالتعقيد و التركيب و التشابك، حيث تختلف الأطراف المكونة للنزاعات بالمنطقة، أين تتراوح ما بين خارجية و داخلية، أو الاثنين معا. و تختلف طبيعة الأطراف المتنازعة بالساحل حسب الأهداف الو المصالح التي يسعى لها كل طرف، مما استدعى تدخل أطراف غير دولا تية و غير شرعية، سواء بهدف إدارة النزاع أو البحث عن تسوية له، أو بهدف تغذيته لسبب أو لآخر، و مهما كانت الأطراف المتسببة في النزاع القائم، فإن تزايد أطراف النزاع أصبح أمر وارد و منتظر، مما حول عدد من النزاعات المحلية إلى نزاعات دولية.

و يمكن حصر الفواعل المنشطة للنزاعات في الساحل في الدول المشكلة للفضاء الساحلي، بالإضافة إلى الدول المجاورة، سواء الجنوبية أو الشمالية، بالإضافة إلى القوى الكبرى بهدف إحلال السلم و الأمن بالمنطقة، كخطوة أولى للحد من تفاقم التهديدات عليها (القوى الكبرى)، أو لحماية مصالحها الاستراتيجية بالمنطقة (المصالح الاقتصادية خاصة)، كما تجدر الإشارة إلى أن المنظمات الحكومية و غير الحكومية، أصبحت تلعب دورا مهما في النزاعات القائمة، غالبا ما يكون ظاهرها محاولة إيجاد حلول لتسوية هذه النزاعات، و ما شهدته مرحلة ما بعد 2001 هو تفاقم عدد من الأطراف الغير شرعية، كالجماعات المسلحة غير النظامية المختلفة، و التي تنقسم بدورها إلى الجماعات الإرهابية و الجماعات الإجرامية و الجماعات الانفصالية، أو تحالفات لهذه الجماعات النافذة بالمنطقة.

رابعا : نظام النزاعات في الساحل الإفريقي

أصبحت منطقة الساحل، إلى جانب كل من العراق و سوريا و نوعا ما أفغانستان، من أكثر الدول المعروفة بعدم بانتشار شتى أنواع التهديدات، بالإضافة إلى عدم الاستقرار¹ و غياب الأمن، مما حول هذا الفضاء الجغرافي إلى منطقة رمادية (zonne grise)، أين تمكنت السياسة أن تفرق ما جمعتة الجغرافيا و التاريخ معا.

إن النزاعات في القارة الإفريقية ككل، وجدت منذ وجود العنصر البشري، الذي كان يسعى منذ القدم للبقاء من خلال الاستحواذ على الموارد الطبيعية المختلفة و التوسع الجغرافي، فللقارة الإفريقية خصوصية في النزاعات، حيث ظهر مفهوم نظام النزاعات (système des conflits) هو حوصلة لتطور النزاعات المختلفة الأسباب، و تشابكها و ارتباطها من جهة أخرى، و هو ما تعيشه منطقة الساحل الإفريقي، التي تعرف منذ مدة عدد منها، و التي يمكن تقسيمها إلى نزاعات داخلية و نزاعات خارجية، كما أن النزاعات التي عرفتها منطقة الساحل، لا يمكن فصلها عن التحولات الجيوسياسية المختلفة التي مسّت المجتمعات المجاورة التي تقطن المنطقة.²

¹ <http://www.geopolitis.net/TRIBUNE/texteSALECK.htm> (consulté 22.10.2015 à 16h20)

² Richard BOWD and Annie Barbara CHIKWANHA, Understanding Africa's contemporary conflicts. Origins, challenges and peace building, (Pretoria, South Africa : Institute for Security Studies, 2010), pp. 10-11.

و لفهم و تفسير نظام النزاعات في المنطقة محل البحث، سنعرض بعض الأمثلة عن أهم الأحداث التي تشكل نظام النزاعات في منطقة الساحل الأفريقي، و أهم الفواعل فيها، مما حولها في فترات من الزمن إلى نزاعات دولية، كما سنقوم بالتطرق إلى بعض النزاعات الإقليمية التي كان لها تأثير على المنطقة محل الدراسة.

خامسا : كرونولوجية جيوسياسية النزاعات في الساحل منذ منتصف الخمسينات و حتى نهاية السبعينات¹

عرفت القارة الإفريقية بداية من منتصف الخمسينات، استقلال عدد كبير من الدول، تواصل إلى فترات متقدمة من الستينات، ففي عام 1956 شهد السودان استقلاله، تلاه عام 1960، استقلال ما أصبح منذ 1984 يعرف بدولة بوركينا فاسو²، كما شهد كذلك عام 1960، استقلال مجموعة كبيرة من دول منطقة الساحل الإفريقي، على غرار مالي و موريتانيا و النيجر، بالإضافة إلى كل من نيجيريا و تشاد و السنغال و الصومال، لكن من الملاحظ أن هذه الدول وجدت نفسها محاطة بعدد من الأزمات نتيجة لمرحلة ما بعد الاستعمار، كفشل في المنظومة البنيوية لمؤسسات الدولة، مما شكّل عددا من الأزمات المحلية، و التي تحولت إلى نزاعات بين عدّة أطراف، مما أدى حدوث عدد من الانقلابات العسكرية و الحروب الأهلية على مرّ السنين.

في عام 1962، تمّ ضم إريتريا إلى إثيوبيا لتصبح فيدرالية، تحت وصاية الأمم المتحدة، و قد كان هذا من بين أهم الأسباب المباشرة التي أدت إلى اندلاع حركات تمرد مسلحة، بالمنطقة، و التي دامت حتى عام 1991.

شهد عام 1963 إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية، و التي تحولت فيما بعد، إلى الاتحاد الإفريقي عام 2002،* و في نفس العام (1963)، شهدت منطقة الساحل الإفريقي، أول تمرد للطوارق، بعد الاستقلال، و الذي هزّ، بشكل خاص، شمال دولة مالي. و في نفس السنة و حتى 1964، عرفت المنطقة الشرقية من الساحل الإفريقي، نشوب نزاع مسلح بين الصومال و إثيوبيا، حول أحد أقاليم هذه الأخيرة، و الذي يقع في الجنوب الشرقي من البلاد، و هو إقليم "أوغادن".

قام سكان إقليم "بيافرا" النيجيري، بالمطالبة بالانفصال و الاستقلال عن دولة النيجر، و هذا ما أدى إلى قيام نزاع مسلح، تحول إلى حرب أهلية حقيقية، دامت حوالي الأربع (04) سنوات، بداية من عام 1966 و حتى عام 1970، قُدر ضحاياها بحوالي مليوني (2.000.000) قتيل، إضافة لأزيد من 7 ملايين لاجئ.

من ناحية أخرى، شهد عام 1969، انقلابا في السودان، أوصل "جعفر نميري" إلى الحكم، و هو نفس الشيء الذي وقع بـ "فولتا العليا" (بوركينا فاسو حاليا) في العام الموالي، أي في (1970)، حيث سيطر الجيش على الحكم، و دام ذلك حتى عام 1983.

¹ Lakhdar BENCHIBA, « Sahel : nouvelle menace et vieux problèmes », *Afkar/Idées*, N° 23 (Automne 2009) : p 21.

² كانت بوركينا فاسو تعرف بـ "Haute-Volta" قبل عام 1984.

* عام 2012 كل الدول أصبحت منضوية تحت لواء الاتحاد الإفريقي باستثناء المملكة المغربية، و التّب عادت في 2017..

شهد عام 1970، إنشاء "المنظمة الدولية للفرنكوفونية"، و التي ضمت كل من موريتانيا، النيجر، تشاد، بوركينا فاسو، جيبوتي و السنغال كدول ملاحظة، ضمن استراتيجية القوة اللينة للمستعمر التقليدي (فرنسا) للحفاظ على المنطقة كفضاء للنفوذ.

تم إبرام "معاهدة أديسا بابا" عام 1972، و التي وضعت حدًا للحرب الأهلية في السودان، ما بين الحكومة و المتمردين في الجنوب، أما في 1973، فقد قامت ليبيا باجتياح إقليم "آوزو" (Aozou)، و هو تابع لدولة تشاد الحدودية مع الجماهيرية الليبية آنذاك، و تعتبر هذه المنطقة غنية جدًا باليورانيوم و المغنيزيوم، و لم تتمكن تشاد من استردادها إلا في عام 1987.

عرفت منطقة الساحل الإفريقي، أول تكتل إقليمي في بداية السبعينات من القرن الماضي، و تحديدا في عام 1973، حيث أنشأت الهيئة الدائمة ما بين الدول لمكافحة التصحر في الساحل (Comité permanent inter-états de lutte Contre la Sécheresse dans le Sahel)، و هي أولى خطوات تدويل الساحل كفضاء جغرافي مهمش بما يعرفه من أزمات و نزاعات و تهديدات، و قد تمكن هذا التحالف الإقليمي من اعتماد برنامج مكافحة التصحر** من طرف هيئة الأمم المتحدة، في 1994.

أما عام 1974، فقد عرفت فيه إثيوبيا فترة مجاعة، أدت إلى سقوط نظام "هايلي سيلاسي" و قيام نظام "ملانجستو هايلي ماريام" و الذي دام حتى سنة 1991، و هذا بعد فشل الحكومة الأولى في تسيير الوضع الإنساني الداخلي، و كذا عدم النجاح في جلب مساعدات دولية بما يكفي لتجاوز الأزمة. كما عرف نفس العام - 1974 - انقلابا عسكريا في النيجر أوصل "سايني كونتشي" إلى الحكم، حيث مكث فيه حتى عام 1992.

انقلاب آخر في تشاد حدث عام 1975، ضد "فرانسوا تومبالباي"، الذي حكم البلاد قبل ذلك، منذ 1962، و في نفس العام تم إنشاء تحالف إقليمي آخر ذو طابع اقتصادي تمثل في "المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية" (Communauté Economique des Etats de l'Afrique de l'Ouest – CEDEAO).

عرفت الفترة ما بين 1975 و 1976، في وقت كانت إسبانيا تقوم بسحب قواتها من الأراضي الصحراوية، قيام كل من المملكة المغربية و موريتانيا بتقسيم هذه الأراضي فيما بينه، بعدها و في عام 1977 استقلت جيبوتي و هي إحدى مستعمرات فرنسا، شرق الساحل الإفريقي.

اندلع نزاع مسلح لثاني مرة بين كل من إثيوبيا و الصومال ما بين 1977 و 1978، و هذا بسبب إقليم "اوغادن"، من جهة أخرى و في نهاية السبعينات أسس العقيد معمر القذافي، ما سمي بالفيلق الإسلامي (La légion

** اتفاقية مكافحة التصحر، تهدف إلى التقليل من آثار الجفاف بالاعتماد على برامج عمل وطنية التي تتضمن استراتيجيات طويلة المدى بدعم دولي. اعتمدت في باريس يوم 17 جران 1994 ودخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 1996. كما تعتبر هذه الاتفاقية الأولى والوحيدة من نوعها ذات الطابع الدولي، و تضم الاتفاقية حاليا 194 بلدا من الأعضاء.

(Islamique)، و هي مجموعة مسلحة منضوية تحت لواء الجيش الليبي النظامي، أين لعبت أدوارا عدّة في دعم الجماعات الإسلامية المسلحة في منطقة الساحل لفترات زمنية طويلة.

أما تشاد فقد عرف نشوب حرب أهلية ما بين الأعوام 1978 و 1982 أدت إلى وصول "حسن هابري" إلى الحكم. و في عام 1979 انسحبت القوات الموريتانية من الأراضي الصحراوية بعد مواجهات دامية مع جبهة البوليساريو، ترجمت في "معاهدة الجزائر".

ملخص ما يمكن قوله، عن المرحلة الأولى، الممتدة من الخمسينات و حتى نهاية السبعينات من القرن الماضي، هو أن منطقة الساحل الإفريقي التي عرفت استقلالاً سياسياً في فترات متقاربة، لم تتمكن من تجاوز هذه المرحلة الانتقالية، التي خلفت نوع من الفوضى العارمة في ظل العوامل الطبيعية و الاقتصادية الصعبة، التي تميّز المنطقة، حيث عرفت المنطقة أولى أزماتها مباشرة بعد الاستقلال، أين شهدت عدد من الحروب الأهلية و الصراعات الحدودية و الانقلابات العسكرية المتكررة.

سادسا : كرونولوجية جيوسياسية النزاعات في الساحل ما بين الثمانينات و التسعينات

بعد فسخ المجال للملكة المغربية للاستفراد بالأراضي الصحراوية، قام النظام المغربي ببناء جدار يعزل السكان الصحراويين عن أفراد جبهة البوليساريو، و ذلك ما بين 1980 و 1987، و قد قدر طوله بـ 2700 كلم.

ما بين 1982 و 1985 و للمرة الثالثة، نشبت حرب جديدة بين الصومال و إثيوبيا، من أجل إقليم "أوغادن". من جهة أخرى، اندلعت حرب أهلية في السودان عام 1983 تلاها انقلاب عسكري ضد جعفر النميري. كما عرفت نفس السنة تدخل عسكري فرنسي في تشاد لمساندة الرئيس "حسن هابري" ضد القوات الليبية المتواجدة في شمال البلاد، في عملية "مانتا" (Opération Manta). و في سياق آخر عرفت إثيوبيا موجة من الجفاف و التي أدت إلى كارثة إنسانية، حيث قدر عدد الضحايا بأزيد من 500 ألف قتيل.

في عام 1985 قامت ما عرفت بـ "حرب نويل" (la Guerre de Noël)، و ذلك في الحدود المالية البوركينابية، و لم تتوقف إلا بقرار من المحكمة العدل الدولية (CIJ) يوم 22 ديسمبر 1986.

في 1986، قامت القوات الفرنسية بالتدخل للمرة الثانية في تشاد لمساعدة الرئيس "هابري" في ما عرف بعملية "إيبافيري" (Opération Epervier)، أما في عام 1987 فقد تمكن "بالاز كومباوري" من الوصول إلى الحكم في بوركينافاسو بعد انقلاب عسكري، تلاه انقلاب آخر في السودان عام 1989 أوصل عمر البشير إلى سدّة الحكم. و في نفس السنة نشبت مواجهات عرقية و إثنية بين سكان الأقاليم الحدودية بين الموريتانيين و السنغاليين، ما أدى إلى نزاع مسلح بين الدولتين.

في أبريل من عام 1989، نشب شجار بين مجموعة من قبائل موريتانيا و قبائل سنغاليين، على ضفاف نهر السنغال مما أدى إلى نشوب مواجهات امتدت إلى عاصمتي البلدين نواكشوط و داكار. و قد خلفت هذه المواجهات

المئات من القتلى و ما يقارب 300 ألف من الفارين قسريا، الذين نزحوا أو لجأوا، بالإضافة إلى توتر في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

و في نفس السياق، و لكن في دولة تشاد تمكن " إدريس ديبي " المستشار العسكري للرئيس التشادي آنذاك، عام 1990، من الانقلاب على حاكمه "حسن هيري"، و في نفس العام - 1990 - اندلعت مواجهات عنيفة بين كل من حكومتي مالي و النيجر من جهة و متمردو الطوارق من جهة أخرى.

في سنة 1991 وصل وفد من الأمم المتحدة في مهمة دولية إلى الأراضي الصحراوية و هذا لتنظيم استفتاء حول تقرير المصير و الذي أجل لعدة مرّات، بسبب التماطل المغربي. في نفس السنة و في سياق آخر قامت كل من موريتانيا و بوركينا فاسو باعتماد دستورين جديدين يدعوان إلى التعددية و بنادان بأكثر ديمقراطية. كما عرفت سنة 1991 سقوط النظام الأثيوبي بعد وصول الجبهة الشعبية الديمقراطية الثورية، المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية، إلى الحكم، أما في جيبوتي فقد دخلت " الجبهة من أجل إعادة الوحدة و الديمقراطية في صراع مع السلطة الحاكمة.

و قد عرف عام 1993 استقلال إريتريا بعد حوالي ثلاثين سنة من الحروب و النزاعات مع إثيوبيا. أما في عام 1994 فقد مان إقليم "آزو" محل نزاع مسلح مرة أخرى، بين الجماهيرية الليبية و التشاد، و لم يخلي الجيش الليبي المكان إلا بعد تسوية دولية يوم 3 فيفري 1994. و في نفس العام تغرق عدد من دول الساحل في جملة من الأزمات (بوركينا فاسو، مالي، النيجر، السنغال و التشاد).

في سنة 1995، و بعد أكثر من 5 سنوات من الصراعات و المشادّات بين الحكومة النيجيرية و متمردو الطوارق، الإمضاء على اتفاق صلح بين الطرفين، ليعرف النيجر بعده بسنة واحدة - 1996 - انقلابا عسكريا.

عام 1998 عرف إنشاء ما يسمى بالجماعة السلفية للدعوة و القتال. و عرف العام نفسه مواجهات ذات طابع اثني، في منطقة نهر النيجر، بسبب ما وصف آنذاك بالتوزيع الغير عادل للريع البترولي من طرف السلطات الحكومية، كما نشبت مواجهات عنيفة بين كل من إثيوبيا و إريتريا في نفس العام.

قبل نهاية الألفية، و في عام 1999 عرف النيجر انقلابا عسكريا أدي إلى مقتل الرئيس " إبراهيم ميناصارا" من طرف الحرس الرئاسي. أما في عام 2000 فاز الحزب الديمقراطي السنغالي بالرئاسة ليصبح عبدولا ي واد رئيسا بدلا من "عبدو ديوف".

سابعا : كرونولوجية النزاعات في الساحل منذ 2001

من الملاحظ أن ما شهدته منطقة الساحل الإفريقي من أحداث، بعد 11 سبتمبر 2001، لم تختلف عن الفترة السابقة لها، حيث تأججت الأوضاع المتأزمة في السابق و تشابكت فيما بينها و بين التهديدات الجديدة، مما ساهم في تغذية بعض النزاعات، في وقت ساهمت العديد من الفواعل الجديدة، في لعب أدوار جديدة بعد أحداث الثلاثاء الأسود.

في عام 2001 توصلت الحكومة الجيبوتية إلى اتفاق صلح مع جماعة (FRUD)، كما عرف العام نفسه إنشاء مكتب الأمم المتحدة لإفريقيا الغربية (BNUAD) و هذا لتنسيق أعمال الأمم المتحدة بالمنطقة، أما في عام 2002 قد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار برنامجها لمكافحة الإرهاب، ما سمي بـ (PSI)(Pan-Sahel Initiative)¹، مع كل من موريتانيا، مالي، النيجر و تشاد، أما في عام 2003 اندلعت حرب دارفور.² بين متمردو المنطقة، الواقعة غرب السودان، و القوات الحكومية. من ناحية أخرى عرفت منطقة الساحل فترة جفاف ما بين 2004 و 2005 أدت إلى أزمة غذائية كبرى، لاسيما في النيجر.

في 2005 الولايات المتحدة الأمريكية تضع مشروع (Trans-Sahara counterterrorism Partnership - TSCTP) مع كل من الجزائر، بوركينا فاسو، ليبيا، تونس، المغرب، تشاد، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا و السنغال. في نفس السنة السودان تقرر قانون صلح مع متمردو الجنوب يقضي باقتسام السلطات و الربيع البترولي بين الشمال و الجنوب، أما في 2006 عرفت مالي تمردا للطوارق.

في عام 2007 نشب نزاع محلي في دولة النيجر، بين الحكومة المركزية و قبائل الطوارق في شمال البلاد، الذين طالبوا، بتقسيم عادل للثروات الباطنية، لاسيما اليورانيوم، الذي تستحوذ عليه الشركات المتعددة الجنسيات، و علة رأسها الفرنسية. و قد أدى هذا النزاع إلى مواجهات مسلحة بين الطرفين، و قد تزامن هذا النزاع، و في نفس فترة إعلان التنظيم الإرهابي "الجماعة السلفية للدعوة و القتال" انضمامه إلى تنظيم "القاعدة" ليصبح "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، في وقت قامت الأمم المتحدة بإرسال بعثة إلى تشاد لحفظ السلام، كما قامت القوة الأوروبية EUFOR بإنزال عسكري شمال شرق تشاد عام 2008.

من جهة أخرى، عاشت المناطق الحدودية بين تشاد و السودان حرب عصابات تقابلية guérilla interposée، في وقت عرفت موريتانيا انقلابا عسكريا، أين تمّ تنصيب "سيدي ولد الشيخ عبد الله".

من أهم ما شهدته سنة 2008 أيضا، هو إنشاء ما يسمّى بالقيادة العسكرية الأمريكية الإفريقية (AFRICOM)، بهدف تنسيق العمليات العسكرية و الأمنية على مستوى القارة الإفريقية.

في عام 2009 بدأت العمليات الدموية لتنظيم بوكو حرام في نيجيريا، مخلفة حالة من الفوضى في شمال البلاد، و المئات من القتلى، و الآلاف من النازحين و اللاجئين.

في 2010 قامت كل من الجزائر، مالي، موريتانيا و النيجر بإنشاء قيادة موحدة للأركان لمواجهة التحديات الأمنية في المنطقة لاسيما الإرهاب، مقر هذه القيادة مدينة تمراست، و هو نفس العام الذي شهد انقلابا عسكريا بالنيجر، تمّ من خلاله اسقاط الرئيس "مamadou تانجا".

¹ يهدف هذا المشروع إلى مكافحة تجارة و تهريب الأسلحة، مكافحة تجارة المخدرات بالمنطقة و محاربة الجماعات الإرهابية الدولية.

² انجر عن حرب دارفور ما بين 200 ألف و 400 ألف ضحية و حوالي 3.6 مليون لاجئ

في 2011 و كرد فعل عما يسمى بـ "الربيع العربي"، شهدت بعض من دول الساحل الأفريقي مظاهرات شعبية، لاسيما في كل من بوركينا فاسو، السودان، موريتانيا و جيبوتي.

في عام 2011 و بعد مرور سنة واحدة منذ الانقلاب العسكري في النيجر، عرفت البلاد انتخابات رئاسية وصفت بالتحول الديمقراطي المهم، كما شهدت منطقة الحزام الساحلي، في نفس العام، ميلاد دولة جديدة بعد الاستفتاء الذي أقرّ بانفصال الجنوب السوداني عن دولة السودان ليصبح دولة مستقلة تحمل اسم "السودان الجنوبية". و في 2011 دائما، و بعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي في ليبيا، عودة العديد من الطوارق إلى شمال مالي بعد أن قاتلوا إلى جانب القوات الليبية، كما كانت لهذه الأحداث تداعيات كبيرة و متعددة، سنعود إليها لاحقا.

أما سنة 2012 فقد عرفت انتخاب "ماكي سال" رئيسا للسنغال، كما عرفت كذلك عودة المواجهات في مالي بين طوارق الحركة الوطنية لتحرير الأزواد و الحكومة المركزية، كما تمّ الإطاحة بالرئيس المالي "أما دو توماني توري"، و قد قامت في نفس السنة، جماعات مسلحة مختلفة بالاستلاء على عدد من المدن المالية، من بينها مدينة غاو المالية، أين تمّ اختطاف 7 دبلوماسيين جزائريين.

في جانفي 2013 بدأ عملية "سارفال" الفرنسية، و هي عملية عسكرية نفذتها القوات الفرنسية بطلب من الحكومة المالية و بمباركة من مجلس الأمن لهيئة الأمم المتحدة، مما خلق تحالفا دوليا بالمنطقة.

المطلب الثالث: خارطة التهديدات الجديدة في الساحل

مما سبق يتبين لنا أن منطقة الساحل الإفريقي، عرفت عددا من الأزمات المتكررة، و المزمنة و التي كانت أحد أهم الأسباب الرئيسية في رسم خارطة للنزاعات التي تعرفها المنطقة اليوم، و تطوراتها عبر السنين.

بعد كل ما سبق، من الضروري رسم خارطة حالية لأهم التهديدات التي تعرفها منطقة الساحل في الوقت الراهن، لاسيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، و التي كان لها تأثير كبير على مكونات هذه الخارطة اليوم. هذه الخارطة ما هي إلا نتاج لتطور تاريخي، عرفت فيه المنطقة تحولات عديدة على جميع المستويات، المحلية الإقليمية و الدولية، و على جميع الأصعدة السياسية الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية، المناخية، غيرها.

و انطلاقا من المقاربة الإنسانية للأمن، يمكن القول إن الساحل الإفريقي يواجه اليوم عددا من التهديدات المتنوعة و المترابطة، و التي تعتبر نتيجة حتمية لكل الظروف السابقة الذكر، و التي حولت منطقة الساحل إلى منطقة رمادية (zone grise)، صار من الصعب مواجهة هذه التهديدات من خلال الفواعل الدولانية بشكل فردي، مما يفسر ظاهرة تعدد الفواعل ما فوق الدولانية بالمنطقة، سواء تلك التي تلعب أدوارا لمحاولة إيجاد حلول لمشاكل و أزمات و نزاعات المنطقة، أو تلك المغذية لها، و منه دور بعض الفواعل في خلق تهديدات للمنطقة أو مواجهتها.

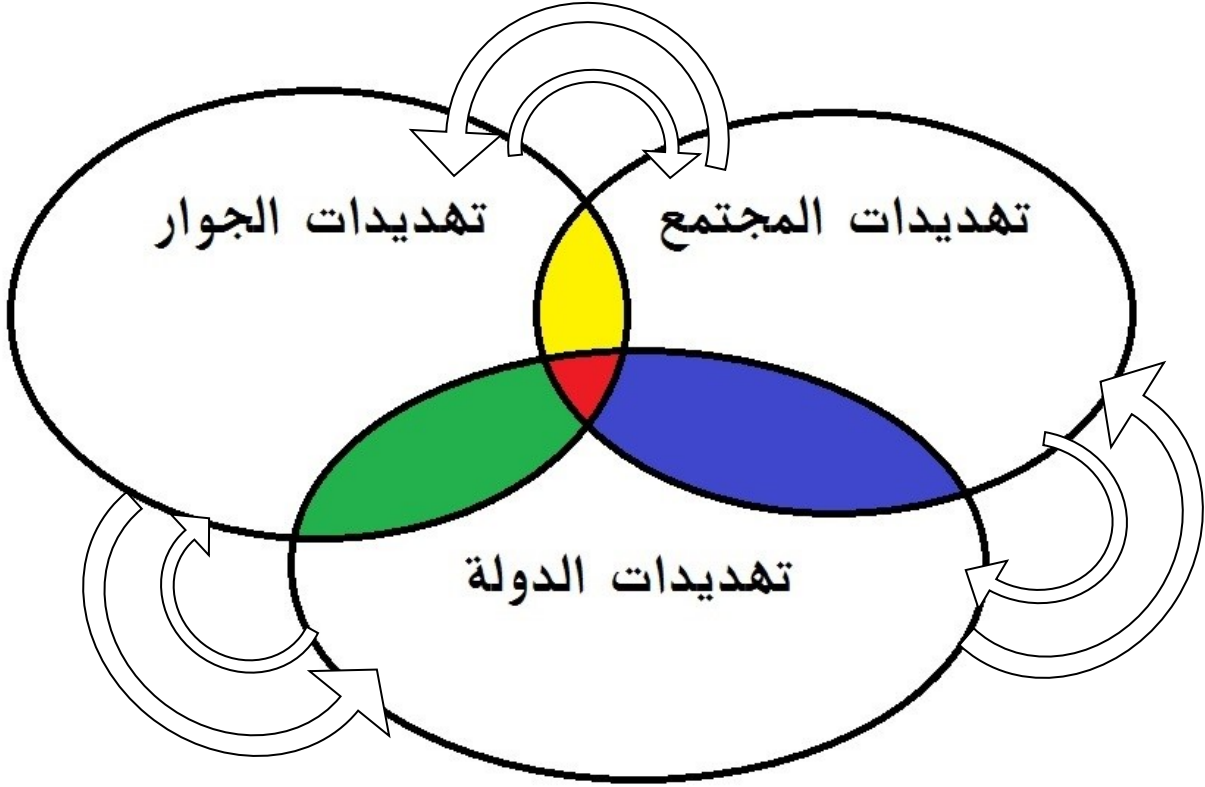
و في هذا الصدد، يمكن القول أن مفهوم التهديد بصفة عامة مرتبط بمفهوم الأمن بالدرجة الأولى، فهذا الأخير ما هو إلا غياب للأول، أي أن غياب التهديد يساوي الأمن، حسب طبيعة التهديد و مصدره، مما يخلق أمناً في مجالات

متعددة، فغياب أحد التهديدات المجتمعية مثلاً، كالأُمراض و الأوبئة يحقق وجود أمن اجتماعي، و يمكن إسقاط كل التهديدات التي ينتج عن غيابها وجود الأمن الإنساني، بكل مستوياته (الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الأمنية....إلخ).

من خلال هذا المبحث، سنقوم بحصر أهم التهديدات التي تقف دون أمن و استقرار المنطقة، سواء التهديدات الداخلية أو الخارجية، بالنسبة للدول محل الدراسة، أو التهديدات الصلبة و التهديدات اللينة، أو التهديدات التماثلية و الغير تماثلية. و في محاولة منا للجمع بين مختلف تصنيفات التهديدات ارتأينا أن نقسمها على أساس مصدرها، لكي يتسنى لنا فيما بعد تحديد وجهتها، و هي تهديدات داخلية و أخرى خارجية، تشمل الأولى المجتمع، أو التهديدات المجتمعية، بالإضافة إلى تهديدات الدولة، ككيان و بناء مؤسسي و نسق سياسي و نظام حكم....إلخ، أما على المستوى الخارجي، فقد اقترحنا تهديدات الجوار، و هي التهديدات القادمة من خارج الفضاء الجغرافي محل الدراسة، و تهديداً من الدول التي تربطها حدود جغرافية.

في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى التداخل بين التهديدات المختلفة التي تعرفها منطقة الساحل، سواء من حيث المصدر أو من حيث الوجهة، كما سنوضحه لاحقاً، و في نفس السياق يمكن توضيح التداخل بين أنواع التهديدات المقترحة من خلال دراستنا على النحو الآتي :

الشكل رقم 07 : مخطط توضيحي لتشابك أهم التهديدات في الساحل الأفريقي



● الإرهاب و الجريمة المنظمة (تجارة المخدرات، التهريب، تجارة السلاح، الاتجار بالبشر...)

● تدهور المناخ، الأمراض و الأوبئة، ، تصاعد الفكر السلفي الجهادي

● الهجرة غير الشرعية

● الحروب و النزاعات و انتشار الأسلحة

المصدر : من إعداد الطالب

من خلال هذا الرسم التوضيحي المبسط، يمكن ملاحظة تداخل التهديدات بمختلف مستوياتها فيما بينها، و ارتباط كل من تهديدات المجتمع و تهديدات الدولة و تهديدات الجوار. و في سياق متصل، نلاحظ العلاقة الطردية بين المستويات الثلاثة للتهديدات المقترحة، سواء بشكل ثنائي، أو ثلاثي (مشترك)، حيث نلاحظ أن بعض التهديدات، كالإرهاب و الجريمة المنظمة تشترك بكل التهديدات المجتمعية و الدولة و الجوار، سواء من حيث المصدر أو التأثير، و بمعنى آخر مبسط قد نجد هذه التهديدات على كل مستويات تحليل الأمن، بداية من المحلي، الوطني الإقليمي و الدولي.

تعتبر الحالة المناخية المتأزمة التي تشهدها منطقة الساحل، من أهم العوامل المؤثرة في الظاهرة الأمنية بالمنطقة، كما تعتبر أبرز نقطة انطلاق لعدد من التهديدات الأخرى و المغذية لها في نفس الوقت، و التي قد تبدو من الوهلة الأولى، غير مرتبطة بشكل مباشر بالمناخ، كالهجرة غير الشرعية و تفاقم النزاعات حول الموارد و انتشار الأمراض و الأوبئة....إلخ، إلا أن الواقع أثبت العكس.

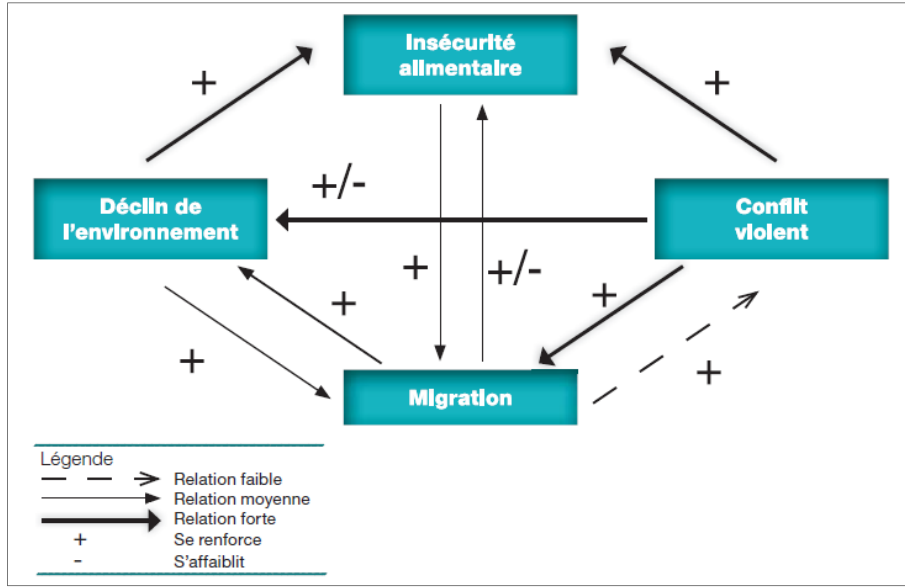
يرى م. فريدريك (M. Frederick) أن هناك رأيين بالنسبة لعلاقة المناخ بالأمن، يتمثل الأول في كون الظروف المناخية المتأزمة، هي عامل مباشر تفاقم عدد من التهديدات المتشابكة، فالجفاف قد يؤدي مباشرة إلى انفجار نزاعات محلية و إقليمية حول بعض الموارد أو الإقليم أو الفضاءات الزراعية أو المناطق القريبة من مصادر المياه، التي تشهد استغلالا مبالغ فيه دون مراعاة الديمومة، أما الرأي الثاني فيرى أن الظروف المناخية عامل غير مباشرة على الأمن في المنطقة، فالجفاف لا يخلق نزاعات مباشرة، بل يؤدي إلى وجود مجاعة و أزمة غذاء مما يؤدي إلى نزوح قسري و لجوء السكان إلى مناطق مجاورة، قد يتحولان إلى هجرة غير شرعية، بسبب رفض عدد من دول الجوار استقبال اللاجئين بسبب نقص في الموارد الطبيعية، مما يؤدي بالجماعات و حتى الأفراد للبحث عن الغذاء باستعمال القوة و السلاح، أو التحالف مع بعض الأطراف الفاعلة غير الشرعية بالمنطقة، كالجماعات الإرهابية و الجريمة المنظمة، مما يخلق عدد من التهديدات في المنطقة.¹

من جهته ربط روبرت كابلان (Robert Kaplan)، منذ 1994 بين عدد من العوامل التي أصبحت تشكل تهديدات على أمن المنطقة من خلال تشابكها، و هي النمو الديمغرافي و التحضر و تدهور المحيط و الوصول السهل للأسلحة بالإضافة إلى ظاهرة اللجوء و فشل الدولة، حيث أدى كل هذا إلى حالة من اللأمن بالمنطقة، و هي نفس المقاربة التي اقترحها "هومر ديكسون" (Homer-Dixon)، و مفادها أن ندرة الموارد و المياه العذبة و الأراضي و الغابات يؤدي إلى نشوب نزاعات إثنية بين مختلف القبائل المكونة للمنطقة، أكثر من نزاعات بين دول المنطقة حول مسألة الندرة، و هي المقاربات المفسرة للظاهرة الأمنية التي طورها عدد من الباحثين، على غرار "بيرموير" (Bernauer) في 2012، لكن "روفي و ميشالاش أوكاف" (Reuveny, Michalache-O'Keef) اقترحا تفسيراً لعلاقة المناخ و المحيط بالظروف الأمنية الراهنة، في دراسة عام 2010، حيث يقولان أن تدمير الغابات و تراجع مساحتها يساهم في خلق فضاءات يصعب على العدو الاختباء فيها، سواء كان تماثلي أو غير تماثلي، بالإضافة إلى التلوث الناتج عن المعارك و إنتاج الأسلحة، بالإضافة إلى الضغط الممارس على الجماعات للبحث على الموارد في ظل عامل الندرة.²

¹ Philipp Heinrigs, Incidences sécuritaires du changement climatique au Sahel : perspectives politiques, (Paris : Secrétariat du Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest, 2010), pp 8 -22.

² Olivier VALLE et Jérôme SPINOZA, « Le Sahel en crises : un système de crises complexe », Questions internationales, N° 58, (Novembre-Décembre 2012) : p 21.

الشكل رقم 08 : مخطط توضيحي للتهديدات الفرعية الناتجة عن تهديد المناخ في الساحل



المصدر : Marie Trémolières, « Conflits liés aux ressources et terrorismes, deux facettes de l'insécurité », **Cahiers de l'Afrique de l'Ouest**, (Paris : Éditions OCDE, 2013) : p 18.

إن تشابك عدد من الأزمات المذكورة سابقا، أدى لخلق تهديدات جديدة، فتشابك ظاهرة الفقر و ضعف التغطية الصحية و سور التغذية و هشاشة البناء المؤسساتي للدولة في المنطقة، أدى إلى خلق تهديد جديد، مجتمعي، من حيث الأصل أو التأثير، و هو انتشار الأمراض و الأوبئة¹ و التي يمكن تصنيفها ضمن ما يعرف بالتهديدات المجتمعية، من حيث المصدر و التأثير، لكن عوامل اقتصادية و سياسية و اجتماعية، أدت إلى تدويل هذا التهديد العابر للحدود، مما جعل تأثيره على الدولة، التي لا تملك كل الإمكانيات للحد من هذا التهديد، بالإضافة إلى عوامل أخرى كالترحال، و النزوح و اللجوء و الهجرة غير الشرعية أدو إلى تأثير هذا التهديد على دول الجوار.²

و في هذا السياق سنقوم بعرض لأهم الأمراض و الأوبئة المنتشرة بمنطقة الساحل، و التي أصبحت عبئا و تهديدا على الأمن الإنساني، لدول المنطقة و شعوبها، و من أهمها نقص المناعة المكتسبة (السيدا)^{*}، حمى الضنك^{**}، الملاريا^{***}،

¹ <http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs094/ar/> (consulté le 12.08.2015).

² Gérard REMY et al, « Environnement et maladies dans le Sahel (Afrique de l'Ouest) », **Cahiers d'études africaines**, Vol. 22, N° 85, (1982) : pp 47-65.

^{*} السيدا أو الإيدز: مرض نقص المناعة، هو فيروس يعمل على إضعاف مناعة الإنسان، وتبدأ أعراضه في الظهور لم تتلق التوعية الكاملة، أو العلاج المناسب، ما يرفع من حالات الوفيات بين الأفارقة.

^{**} حمى الضنك : تؤدي لدغات البعوض إلى انتشار هذا الفيروس، و يمكن أن تستغرق الأعراض أكثر من أسبوعين حتى تتطور وتشبه الأنفلونزا، مثل الحمى، والصداع، والغثيان، والتقيؤ، والألم في العينين، والعضلات والمفاصل.

^{***} الملاريا مرض طفيلي ينتقل عن طريق لدغة بعوضة الأنوفيليس، حيث تشمل أعراض المرض الحمى المرتفعة، والقشعريرة، ومرض يشبه الأنفلونزا. وإذا لم تعالج، يمكن أن تتطور الملاريا الوفاة.

الحمى الصفراء*، الإسهال** (خاصة المسافرين و الزوار)، الإيولا***، التيفوئيد****، التهاب الكبد "أ"*****، السل*****
و التهاب الجهاز التنفسي*****، غيرها من الأمراض التي يمكن وصفها بالبسيطة من مناطق أخرى من العالم، لدرجة أنها
زالت منذ سنوات عديدة، و هذا ما يؤكد أن الطبيعة الجغرافية الاقتصادية و الإنسانية للمنطقة تلعب دورا كبيرا.¹

أولا : تصاعد الفكر السلفي الجهادي

لم تعرف منطقة الساحل الأفريقي الأفكار السلفية الجهادية إلا بعد تطور تاريخي، و أحداث شهدتها المنطقة
و العالم، لاسيما قيام نظام دولي جديد و هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، و التي أعطت دافعا للفكر الإسلامي
السياسي، الذي ساعدت في تغذيته عوامل داخلية و خارجية متعددة، كان أهمها تطور الحركات الإسلامية التي كانت
ترمي للوصول إلى السلطة في دول المنطقة.

لا يمكن التطرق إلى ظاهرة تصاعد و انتشار الفكر الإيديولوجي المتطرف القائم على السلفية الجهادية دون الرجوع
إلى بعض المفاهيم الأساسية و تطورها، و لو بإيجاز، على غرار مفهوم الإسلام السياسي و الحركات الإسلامية و الإسلام
الليبرالي ثم السلفية الجهادية كإيديولوجية و تحديد جديد في منطقة الساحل الأفريقي.

انتقل مفهوم الإسلام السياسي، من مجال الخطاب الإعلامي و السياسي للمجال المعرفي و الأكاديمي، و هو
يستخدم لوصف الحركات التي تنادي بالتغيير السياسي، و التي تؤمن بأن الإسلام ليس مجرد ديانة فقط، و إنما هو نظام
متكامل، سياسي و اقتصادي و اجتماعي و قانوني، لباء الدولة و تطورها، و بذلك يمكن القول أن الإسلام السياسي
هو نظام للحكم، رغم أن الحركات الممثلة له يرفضون هذا التعبير (الإسلام السياسي) و يفضلون تعبير آخر على غرار
الحكم بالشرعية الإسلامية.

* الحمى الصفراء: تسبب بالحمى، والقشعريرة، والصداع، وآلام الظهر والعضلات، و يطور حوالي 15 في المائة من الأشخاص المصابين أمراضاً خطيرة، والتي يمكن أن تؤدي إلى النزيف، وفشل
عمل أعضاء الجسم، وأحيانا الموت.

** الإسهال: يتسبب استهلاك الأغذية أو المياه الملوثة بانتقال المرض.

*** إيولا: تشمل الأعراض الحمى، والطفح الجلدي، والإسهال، والتقيؤ، واحمرار العينين إلى جانب هذه الأعراض، يوجد النزيف الداخلي والخارجي. وينتشر المرض من شخص لآخر عن طريق
الاتصال بسوائل الجسم المصابة، مثل اللعاب، والسائل المنوي، و الدم.

**** التيفوئيد: ينتشر المرض البكتيري، حمى التيفوئيد وينتشر هذا عن طريق تناول الطعام والمياه الملوثة، ويمكن أن تسبب الحمى بالوفاة. وتشمل الأعراض، الحمى المرتفعة، والضعف، وآلام
المعدة، والصداع، وفقدان الشهية.

***** التهاب الكبد "أ": وينتشر المرض عن طريق المياه الملوثة والطعام غير المطبوخ. ويرتبط المرض ارتباطا وثيقا بالمياه الملوثة، وعدم كفاية المرافق الصحية، و سوء النظافة الشخصية، و تشمل
الأعراض الحمى، والتعب، وفقدان الشهية، والإسهال، والغثيان والازعاج البطني وتلون البول.

***** السل: يعتبر ثاني أكبر مسبب للوفاة عالمياً في الأمراض المعدية، يعد السيدا، يمكن أن يحدث السل في حالة "كامنة" حيث يحمل المصاب البكتيريا دون الإصابة بالمرض ذاته، و ينتشر
السل عبر الهواء من شخص إلى آخر، ويصيب بشكل رئيسي الرئتين. وتشمل أعراض المرض السعال لفترة طويلة، والضعف، والتعب، وفقدان الوزن والتعرق الليلي.

***** التهاب الجهاز التنفسي: تنتقل هذه الإصابة عن طريق الرذاذ والعطس، والسعال، والتلوث الذي يحيط بالأطفال في تلك الأماكن، وتسعي منظمة الصحة العالمية إلى نشر طرق الوقاية
من الإصابة بالالتهاب الرئوي وتوفير العلاج اللازم لحماية أكثر من ثلثي الأطفال من الموت.

¹ Oumy THIONGANE, « Anthropologie de la méningite au Niger. Espaces épidémiques, mobilisations politiques et conceptions de la maladie. », *Bulletin Amades*, N° 87 (2013), in :
<http://amades.revues.org/1528> (consulté le 22.09.2015 à 16h50)

من جهته يعرف المفكر السوري صادق جلال العظم الإسلام السياسي بأنه "إيديولوجية تعبوية شديدة التأثير مستمدة ومشكلة، بصورة انتقائية وجزئية، من بعض نصوص الإسلام المقدسة ومن عدد من مرجعيات التراثية و من عدد من سوابقه التاريخية ومن حكاياته المتداولة أبا عن جد، ومن حاضر العجز الإسلامي المزمّن ومن هامشية العالم الإسلامي والعالم العربي في مجريات التاريخ الحديث والمعاصر"، و منه فإن المفكر شدد على ضرورة تجنب الخلط بين الإسلام السياسي وبين التدين الشعبي التلقائي للمسلمين، فكلاهما نتاج حضاري وتاريخي وسياسي محدد.¹

أما الحركة الإسلامية فقد ظهرت بعد سقوط الدولة العثمانية (الخلافة الإسلامية)، استناداً إلى مرجعية إسلامية (الشرعية)، التي يتمّ من خلالها طرح برامج سياسية تطالب بالعودة إلى تطبيق تعاليم الدين الإسلامي، بهدف عودة الأمة للنشاط الحضاري توحيد الدول الإسلامية تحت لواء أمة واحدة.²

و تنقسم هذه الحركات الإسلامية إلى عدد من التيارات حسب العقيدة و الأصل الديني أو حسب العمل السياسي، فالأولى تضم ما يعرف بأهل السنة، بما فيها الإخوان المسلمون و القطبيون و أنصار السنة و الجمعية الشرعية و تنظيم الجهاد و السلفيون، أما الثانية فتضم الجماعات التي تخالف أهل السنة أو ما تعرف بالفرق، و منها "جماعة التكفير و المهجرة" و "الشوقيون" و "التوقف" و "التبين" و "الناجون من النار" و "القطبيين"، أما حسب النشاط السياسي أو الأسلوب المتبع للوصول للأهداف المسطرة، فيمكن تقسيم الحركات الإسلامية إلى حركات إصلاحية و هي تلك الجماعات التي اختارت العمل السلمي على غرار ، الجمعية الشرعية، وأنصار السنة، السلفيين، الإخوان المسلمين، التوقف و التبين، جماعة المسلمون و القطبيون، أما بالنسبة للتيار الثاني من حيث أسلوب النشاط هوي تلك الحركات التي اتخذت من العمل المسلح كوسيلة للوصول إلى الأهداف المرجوة، و منهم تنظيم الجاد و القاعدة و جماعة التوحيد و الجهاد و الجماعة الإسلامية و اليوم تنظيم "داعش".³

أما عن تعريف الحركة الإسلامية فيمكن القول أنها، "جملة النشاط المنبعث بدوافع الإسلام لتحقيق أهدافه وتحقيق التجدد المستمر له من أصل ضبط الواقع وتوجيهه أبداً، وذلك نظراً لأن الإسلام جاء لكل زمان ومكان، فحتّم أن تكون رسالته متجددة بتغيير أوضاع الزمان و المكان، و بتطور العلوم و المعارف و الفنون و بناءً عليه، فإن أهداف الحركة الإسلامية، واستراتيجيتها ووسائل عملها ستختلف باختلاف الزمان والمكان"،⁴ كما تعرف أيضاً على أنها "مجموعة التنظيمات المتعددة المنتسبة إلى الإسلام والتي تعمل في ميدان العمل الإسلامي في إطار نظرة شمولية للحياة البشرية، وتجاهد لإعادة صياغتها لتنسجم مع توجيهات الإسلام، وتتطلع إلى إحداث النهضة الشاملة للشعوب الإسلامية ، منفردة

1 صادق جلال العظم، "الربيع العربي و الإسلام السياسي"، مجلة العربي، العدد 9277، (2013) : ص 6.

2 عبد المنعم منيب، دليل الحركات الإسلامية في مصر، (القاهرة : مكتبة مدبولي، 2010)، ص ص 33 – 37

3 نفس المرجع.

4 راشد الغنوشي، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير، (لندن : المركز المغاربي للبحوث والترجمة، 2000)، ص 11

ومجتمعة من خلال المنظور الإسلامي ، وتحاول التأثير في كل نواحي حياة المجتمع من أجل إصلاحها وإعادة تشكيلها وفق المبادئ الإسلامية".¹

يرى جمع من الباحثين أن مفهوم الحركات الإسلامية، هو ترجمة للمفهوم الإنجليزي (Fundamentalism) والذي يعني الأصولية، بينما يستعمل عدد من المفكرين مصطلح "الإسلاموية" (Islamist)، على الحركات الناشطة على الساحة السياسية، والتي تنادي بتطبيق قيم الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة على حد سواء، وتقوم هذه الحركات بمواجهة و معارضة فواعل الحياة السياسية للدولة، من حكومات و أحزاب سياسية و فصائل المجتمع المدني ككل، التي ترى -حسبها- أنها لا تمثل لتعاليم الإسلام أو خالفتها، و لا يطلق هذا التعبير على الأحزاب السياسية ذات الخلفية الإسلامية، و منه يمكن تعريف الحركات الإسلامية على أنها "تلك الحركات التي تؤمن بشمولية الإسلام لكل نواحي الحياة، وتتصدى لقيادة ما تراه جهدا لازما لإعادة تأكيد هذه الشمولية في وجه تراخي المجتمع وتقصير القيادات، و المؤثرات السلبية ومكايد الأعداء، و في هذا الإطار فهي تعطي لنفسها دور القيادة الأخلاقية للمجتمع، متحدية بذلك القيادات السياسية والدينية التقليدية معا".²

و في هذا السياق شهدت مجتمعات دول الساحل الإفريقي انتشار أفكار إيديولوجيات، ذات خلفية إسلامية، نتيجة لعوامل ثقافية و أزمت سوسيواقتصادية و سياسية، بالإضافة إلى تدخل عدد من الفواعل الخارجية، التي ساهمت في تطوير و انتشار هذه الأفكار، حيث أن تداخل بعض العوامل أدى إلى تحويل هذه الإيديولوجيات إلى تهديدات جديدة، و التي طغى عليها منذ هجمات 11 سبتمبر 2001، الفكر السلفي الجهادي، كنتيجة لانتشار الإسلام السياسي و عدد من الحركات الإسلامية بالمنطقة محل الدراسة أو بالدول المجاورة، و التي ساهمت هشاشة الدولة إلى الانتشار السريع لهذه الإيديولوجيات، و التي عرفت بدوره تطرفا مع مرور الوقت، تمّ تغذيته من خلال عدد من العوامل الداخلية و الخارجية، و على رأسها الانتقال من العمل الإصلاحية السلمي إلى العمل الجهادي المسلح، حيث ساهمت النزاعات المختلفة بالمنطقة (ليبيا، مالي، النيجر، نيجيريا...) و انتشار السلاح، أدى إلى اتباع هذا الاتجاه للوصول إلى أهداف الحركة الإسلامية بالمنطقة، و ما زاد في تأزم الأوضاع هو القمع الممارس من طرف الحكومات المركزية ضد الأقليات المسلمة بالساحل الإفريقي الذي لم تجد بدورها سوى التحالف مع الجماعات المسلحة الأخرى بالمنطقة سواء كانت انفصالية أو إجرامية، مما أدى على ظهور الظاهرة الإرهابية بشكل كبير.³

أما بالنسبة للفكر السلفي الجهادي فهو نتاج لتطور تاريخي و سياسي معاصر، كانت بدايته في مصر مع سيد قطب في نهاية الخمسينات و الستينات من القرن الماضي، قبل أن تستعمل هذه الأفكار من طرف الأفغان العرب في

¹ عبد الله أبو عزة ، "نحو حركة إسلامية علمية وسلمية"، في عبدالله النفيسي، الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية، (الكويت : أوراق في نقد الذات، 1989)، ص 179

² عبد الوهاب الأفندي ، "الحركات الإسلامية: النشأة والمدلول وملابسات الواقع"، في مجموعة مؤلفين، الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2002)، ص ص 13 - 44.

³ William ASSANVO, « Menace terroriste en Afrique de l'Ouest : État des réponses nationales, régionales et internationales », Observatoire de la Vie Diplomatique en Afrique (OVIDA), note d'analyse, n° 13, (septembre 2012) : pp 2-4.

التسعينات، بعد عودتهم من الحرب الروسية الأفغانية، إلى بلدانهم الأصلية، أين كانوا قد تشبعوا بهذا الفكر، مما دفعهم للبحث عن فضاءات جديدة لتطبيق جهادهم.¹

فالسلفية الجهادية هي بالدرجة الأولى إيديولوجية أو تيار فكري، استطاع أن يجد لنفسه مكانة منذ منتصف القرن الماضي، حيث ارتبط بتطور الإسلام السياسي و الحركات الإسلامية، و تحديدا تلك الجماعات التي اتخذت "الجهاد" منهجا للتغيير، و تعني هذه الإيديولوجية اتباع منهج سلف المسلمين في العمل بالشرعية الإسلامية، و ذلك بتطبيق الجهاد ضد العدو، سواء كان خارجي (محتل أو مستعمر)، أو داخلي، كالنظام الحاكم. و يقوم الفكر السلفي الجهادي على عدد من المبادئ، و هي توحيد الحاكمية الذي يعني إفراد الله وحده في الحكم والتشريع، ثم مبدأ الولاء و البراء، أين تنادي الحركات السلفية الجهادية إلى إقامة الدولة على أساس إسلامي ديني محض، و ليس شعبي قومي، و أن يكون الإسلام و الشريعة أساس السياسة الداخلية و الخارجية للدولة، و أخيرا مبدأ العدو القريب و العدو البعيد و هم مفهوم حديث جاء تماشيا مع أحداث 2001/09/11، أين اقترح أيمن الظواهري و أسامة بن لادن ضرورة قتال (الجهاد - حسبهم -) العدو البعيد قبل العدو القريب، حيث يتمثل الأول في الولايات المتحدة الأمريكية، أما الثاني فهو الأنظمة العربية.² للإشارة فإن اسم السلفية الجهادية تم إطلاقه من طرف نفس الجماعات على نفسها لإعطاء نوع من القدسية و المصادقية.

و في هذا الإطار، لعبت الفواعل الخارجية، العربية و الإسلامية دورا كبيرا في تغذية الفكر السلفي الجهادي بمنطقة الساحل، و تدعيمه ماديا و معنويا، في ظل الظروف الهشة التي تعرفها دول الساحل الأفريقي، حيث أن كل الظروف السياسية و الاجتماعية و الثقافية أدت إلى تبني هذا الفكر من طرف الحركات الإسلامية بالمنطقة محل الدراسة، و حتى بالمناطق المجاورة لها، كالجزائر و ليبيا و نيجيريا.

و منه يمكن القول أن الفكر السلفي الجهادي أصبح تهديدا قائما بحد ذاته و مغذيا لتهديدات أخرى أهمها الظاهرة الإرهابية.

من بين التهديدات اللينة الأخرى ذات الأصل المجتمعي، نذكر الهجرة غير الشرعية، و التي أصبحت تشكل أهم التهديدات اللاتماثلية اليوم، ذات التأثير على أمن الدولة بالساحل و على المستوى الإقليمي و الدولي كذلك.

من أهم التعاريف المتعلقة بالهجرة عموما، ما تعتمد على معيار الدافع من هذا الفعل أو النشاط البشري، حيث يعرفه المعجم القانوني بأنه "عملية ذهاب شخص إلى غير بلده الأصلي من أجل إيجاد عمل في البلد المستقبل،³ و منه يمكن تعريف الهجرة عموما، عملية انتقال الأشخاص، سواء أفرادا أو جماعات، من موطنهم الأصلي إلى مكان آخر،

¹ أكرم حجازي، "رحلة في صميم عقل السلفية الجهادية: القاعدة نموذجا"، القدس العربي، (لندن : سبتمبر 2006).

² أكرم حجازي، دراسات في السلفية الجهادية، (القاهرة : مدارات للأبحاث والنشر، 2013)

³ N. BERGER, *la politique européenne d'asile et d'immigration, enjeux et perspectives*, (Bruxelles : Bruylant, 2000), p 15.

والاستقرار فيه بشكل دائم أو مؤقت بحثا عن مستوى أفضل للعيش والسكن و الأمن، و البحث عن ظروف معيشية احسن على المستوى السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الديني.¹

ثانيا : الهجرة غير الشرعية

القصد بالهجرة غير الشرعية، هو انتقال الأفراد أو الجماعات، دولة إلى أخرى، بشكل يخرق القوانين، في بلد الاتجاه، حيث يتم دخول دول أخرى دون تأشيرة رسمية، مما أعطى للمفهوم عدد من الأسماء الأخرى، كالهجرة السرية، الهجرة غير القانونية، و هي أيضا "الانتقال أو الحركة من مكان إلى آخر، أو إلى دولة أجنبية بقصد الإقامة فيها دون الحصول على الموافقة من طرف الدولة المستقبلة، أي بعيدا عن الأطر الرسمية و القانونية المتعارف عليها دوليا.²

اليوم تعتبر الهجرة غير الشرعية بمنطقة الساحل، احدى أهم التهديدات الالاماثلية، المرتبطة المؤثرة خاصة على الدولة و الجوار، و إن كانت ذات أصل مجتمعي، فقد تتعدد الأسباب و الدوافع التي أدت إلى تفاقم هذه الظاهرة في المنطقة، أين تحولت إلى تهديد مرتبط مع عدد من التهديدات الأخرى، و على رأسها الجريمة المنظمة و ظاهرة الإرهاب و غيرها، مما يهدد الأمن بالمنطقة ككل.

رغم أن الهجرة من مكان إلى آخر بمنطقة الساحل تعتبر نشاطا قديما و عاديا، يرجع بالدرجة الأولى إلى و من بين اهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية كثيرة و متعددة، أهمها وجود حدود سياسية جديدة، موروثه عن الاستعمار الفرنسي في المنطقة، قامت بتقسيم المجتمعات بالمنطقة على أكثر من دولة، دون مراعاة الفوارق الإثنية و الدينية و الثقافية، كما مما استقطبت بعض دول الجوار، المهتمين بالهجرة و لو بطرق غير قانونية من خلال عدد من العوامل، القسرية و الاختيارية، أين ساهم امتلاك بعض الأراضي الشاسعة و ضعف الكثافة السكانية عليها، إلى البحث عن الأيدي العاملة، و حتى و غن كان مصدرها خارج الحدود السياسية للدول المعنية، أين ساهمت كذلك الطبيعة الجغرافية الصعبة في تسهيل عمليات الهجرات غير الشرعية من و إلى منطقة الساحل الإفريقي، لاسيما في ظل ضعف سيطرت الحكومات المركزية لدول المنطقة على حدودها البرية.³

من العوامل الأخرى المستقطبة للهجرات غير الشرعية هي الظروف الاقتصادية و التنموية، التي تعرفها بعض المناطق على حساب مناطق أخرى، و التي أصبحت في حاجة إلى اليد العاملة الرخيصة، فوجود بعض المناجم و حقول التنقيب و مشاريع البنى التحتية استقطب عدد كبيرا من المهاجرين غير الشرعيين من دول الجوار، ليظهر شكلين من الهجرة غير الشرعية بالمنطقة، الأولى محلية، أي لا تعدو أن تكون ما بين دول المنطقة، أو نحو الدول المجاورة، لاسيما الشمالية منها، و على رأسها الجزائر و ليبيا و المغرب، بالإضافة إلى نوع ثاني من الهجرات غير الشرعية، و هي خارجية أي باتجاه القارة

¹ Boustani, LEAH, "Fertility and Immigration", UCLA. 15 Jan. 2009, <http://www.americanussr.com/Genocide-Being-Committed-Against-Europeans-in-America.htm> (consulté le 11.12.2015)

² غرهام ايفانز و جيفري نونهم، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، الطبعة 1، (ترجمة : مركز الخليج للأبحاث)، (الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 330.

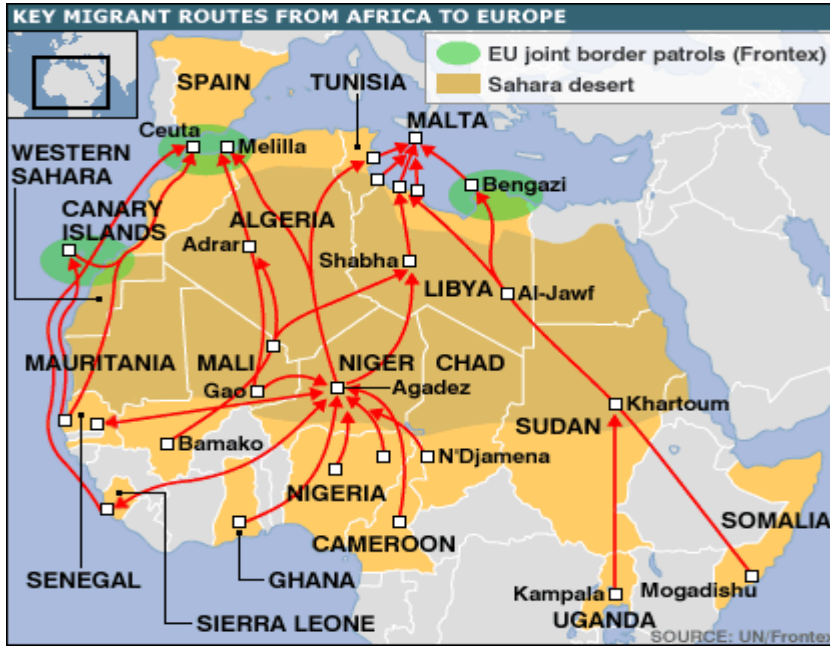
³ Brachet JULIENET et al. «Le Sahara entre espace de circulation et frontière migratoire de l'Europe», *Hérodote*, N° 142, (Mars 2011) : pp 163- 178.

الأوروبية تحديداً، حيث تعتبر ليبيا و الجزائر من بين اهم الممرات لهذا النوع من الهجرات نحو البحر المتوسط، رغم تضيق الخناق من طرف مصالح الأمن الجزائرية بشكل خاص، بعد سقوط النظام الليبي، و عدم قدرة السلطات الحالية التحكم في زمام الأمور، مما جعل التهديد على عاتق الدولة الجزائرية بشكل خاص، أين قامت بتخصيص 82 مركزاً لتجميع المهاجرين غير الشرعيين، قبل إعادتهم إلى المركز الرئيسي بمدينة تمنراست الجنوبية، قبل إعادة ترحيلهم على بلدانهم الأصلية.

و في هذا الإطار أظهرت العديد من الدراسات الكارتوغرافية تطور مسالك الهجرة غير الشرعية، منذ عشرات السنين، لاسيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، و تفاقم شدة النزاعات بالمنطقة، منذ 2011 في ليبيا و 2012 بمالي، بالإضافة عن موجات الجفاف التي تخلق نوعاً من الهجرة غير الشرعية القسرية هرباً من الموت، و بحثاً عن الغذاء، دون إغفال تفاقم عدد من التهديدات الأخرى المترابطة مع الهجرة غير الشرعية، بشكل أو بآخر، و التي زادت في وتيرة و الوسائل المستعملة في الهجرات غير الشرعية بالساحل الأفريقي.¹

و فيما يلي، معابر مرور قوافل الهجرات غير الشرعية المتجهة نحو البحر المتوسط، و النقاط التي تمرّ عبرها، بغية الالتحاق بالقارة الأوروبية، عن طريق مالطا و بعض الجزر الإيطالية و الإسبانية كنقطة بداية نحو دول الاتحاد الأوروبي أو الاستقرار في المناطق المجاورة.

الشكل رقم 09 : خريطة توضيحية لمسالك الهجرة غير الشرعية انطلاقاً من الساحل الأفريقي



المصدر : موقع المجلس الوطني الفرنسي <http://www.assemblee-nationale.fr/13/rap-info/i4431.asp>

¹ محمد مطاوع، "الاتحاد الأوروبي و قضايا الهجرة : الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات و المستجدات"، المستقبل العربي، العدد 431، (جانفي 2015)، أنظر http://www.caus.org.lb/Home/electronic_magazine.php?emagID=301&screen=1

و من الملاحظ من خلال عدد من الخرائط المطلع عليها حول مسالك الهجرة غير الشرعية أن ليبيا ما بعد 2011 أصبح الملاذ الأول و المعبر المفضل نحو أوروبا، رغم وجود عدد من المسالك عبر الجزائر و أخرى عبر الصحراء الغربية و المغرب انطلاقا من موريتانيا.

كم نلاحظ أيضا أن أكبر نقطة عبور للمهاجرين غير الشرعيين هي منطقة "أغاديز" النيجيرية، و التي تستقطب عدد كبير منهم، من دول جنوب الساحل، كالكاميرون و نيجيريا و كوت ديفوار و بوركينا فاسو و سيراليون و غانا و السنغال، بالإضافة إلى دول الساحل في حدّ ذاتها، حيث يفضل المهاجرون غير الشرعيون الماليون و الموريتانيون و التشاديون المرور بالنيجر قبل مواصلة الرحلات نحو اتجاهات مختلفة شمالا بشكل خاص.

و قد ارتبط هذا التهديد بعدد من التهديدات الأخرى، كارتباطه بالجريمة المنظمة و المتاجرة بالبشر، و كذا المتاجرة بالمخدرات و السلاح لتمويل هذه الرحلات، و التي أدت بدورها لتفاقم عدد من الظواهر و على رأسها انتقال الأمراض، و على رأسها السيدا، بالإضافة إلى موت عدد كبير من المهاجرين في المناطق الوعرة جوعا و عطشا و بردا و حرا، كما أدى هذا التهديد المتفاقم بوتيرة سريعة إلى إعادة رسم خارطة ديمغرافية جديدة لدول المنطقة بعد مرور السنين و تواجد عدد من المهاجرين غير الشرعيين بدول مختلفة و الاختلاط بين السكان الأصليين.

في الأخير نلاحظ أن الهجرة غير شرعية كتهديد، يمس كل مستويات الأمن بداية من الفرد ثم الجماعة ثم الدولة و الإقليم و حتى على المستوى الدولي، كما نلاحظ أن الضغط الديمغرافي و الظروف السياسية و الاقتصادية و المناخية، عوامل من المرجح أن تزيد في حدّة هذا التهديد مستقبلا، لاسيما في ظل هشاشة دول المنطقة.

ثالثا : الجريمة المنظمة

من بين أهم التهديدات الجديدة الأخرى على أمن المجتمع و الدولة و دول الجوار هي ما يعرف بالجريمة المنظمة، و التي تتفرع منها عدد من التهديدات الأخرى كتجارة المخدرات و تجارة الأسلحة و التهريب بمختلف أشكاله، و الإتجار بالبشر... إلخ، لكن ما عرفته المنطقة في السنوات الأخيرة لاسيما بعد أحداث 09/11 هو العلاقات المريبة التي تربط عناصر الجريمة المنظمة بالمنطقة بمجموعات أخرى إرهابية و انفصالية و حتى رسمية، و هو ما سنعرضه من خلال الفصل الموالي بالتفصيل، كون هذا التهديد أصبح ملازما للتهديد الإرهابي الذي يعتبر محورنا المركزي.

تعرف الجريمة المنظمة على أنها، "الظاهرة الإجرامية، حين يكون خلفها جماعة معينة تستخدم العنف أساسا لنشاطها الإجرامي، و تهدف إلى الربح".¹ أما الجريمة المنظمة العابرة للأوطان، أو ما يطلق عليها أيضا اسم الجريمة المنظمة الدولية، هي "السلوك الذي يرتكب إخلالا بقواعد القانون الدولي و إضرارا بالمصالح التي يحميها، أو هي الأفعال التي تنتهك مبادئ القانون الدولي العام و تضر بالمصالح الدولية التي يحميها هذا القانون، و بمعنى آخر، الجريمة المنظمة الدولية هي

¹ محمد الشريف بسبوني، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ماهيتها و وسائل مكافحتها دوليا و عربيا، ط1 (مصر : دار الشروق، 2004)، ص 11.

سلوك أو فعل مخالف للقانون الدولي، و يضر ضررا كبيرا بمصالح و أموال الجماعة الدولية التي يحميها هذا القانون، و قد استقر الرأي في العلاقات الدولية على أن هذا السلوك يجب أن يعاقب.¹

في هذا الاطار، تشمل الجريمة المنظمة المحلية أو الدولية، عددا من النشاطات في منطقة الساحل الأفريقي، أهمها تجارة الأسلحة، و تجارة المخدرات، الإتجار بالبشر و تهريب السلع، كالسجائر و المواد الغذائية و حتى الحيوانات الأفريقية النادرة بالإضافة إلى تهريب الآثار... إلخ.

الشكل رقم 10 : خريطة توضيحية لحركة انتشار الأسلحة بمنطقة الساحل الأفريقي



المصدر : ديوان الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات و الجريمة

رابعا: تهديدات الجوار

أما بالنسبة لتهديدات الجوار، فهي تفاعلية، من حيث التأثير و المصدر، فقد تكون دول الجوار للمنطقة محل الدراسة، مصدرا لعدد من التهديدات الجديدة، كما تتأثر هذه الدول المجاورة بالتهديدات القادمة من المنطقة، و هو ما يخلق نوع من التشابك و الترابط بين هذه أشكال التهديدات الجديدة.

و في هذا الإطار، تعتبر التحولات الجيوسياسية التي عرفت المنطقة في السنوات الأخيرة، عاملا في خلق عدد من التهديدات القادمة من الجوار، و لكن أيضا مؤثرة فيه، من خلال عدد من النزاعات و الحروب و الأزمات المختلفة، بالإضافة إلى الظاهرة الإرهابية التي تعرفها دول الجوار، و التي تعتبر من بين أهم التهديدات المؤثرة على الأمنية في المنطقة، لاسيما في ظل عامل الجغرافيا الصعبة، و هشاشة عدد من الدول، التي يصعب عليها التحكم في الحدود السياسية فيما بينها، مما يسهل من انتقال هذا النوع من التهديدات، من المنطقة و إليها.

¹ محمود صالح العادلي، الجريمة المنظمة : دراسة مقارنة، (الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، 2004)، ص63.

من أهم تهديدات دول الجوار على المنطقة اليوم، على سبيل المثال و ليس الحصر نذكر الحالة الليبية، ما بعد سقوط نظام القذافي عام 2011، حيث تعيش ليبيا حالة من الفوضى و اللااستقرار السياسي و الأمني، أين تحولت المناطق الجنوبية إلى أقاليم آمنة لتجمع و نشاط مختلف الجماعات الإرهابية و الميليشيات المسلحة، حيث تورطوا في نشاطات غير شرعية أخرى، كتجارة المخدرات و تجارة الأسلحة و تهريب البشر و غيرها، مما أصبحت تشكل تهديدا مباشرا على دول المنطقة ككل، بداية من تونس، و الجزائر، ثم دول منطقة الساحل، التي تشترك مع ليبيا اليوم في هشاشة الدولة.¹

و في نفس السياق، تحولت المنطقة الجنوبية للبيبا، بعد تدخل الحلف الأطلسي إلى فضاء مفتوح على كل أنواع الأسلحة، التي كانت في مخازن النظام الليبي السابق، قبل أن يتم الاستلاء عليها، من طرف أفراد و مجموعات مختلفة، منهم من حارب للوصول إلى السلطة، و منهم من فضل نشاطات أخرى في المنطقة، و منهم من هاجر إلى الدول المجاورة. و من النتائج المباشرة للحرب في ليبيا، هو عودة عدد من الطوارق الذي كانوا قد تكوّنوا عسكريا، في عهد القذافي إلى مالي، مدججين بالأسلحة الخفيفة، في حين تمّ تجريدهم من الأسلحة الثقيلة في الحدود الليبية النيجيرية، حسب اتفاقية السماح لهم بالعودة، لكن دون أسلحة ثقيلة، و هذا كله يفسر حجم التهديد القائم منذ 2011 و إلى يومنا هذا، بالنسبة لدول الساحل الأفريقي.²

ما زاد في تعظيم التهديد القادم من ليبيا هو وصول بعض الجماعات الإرهابية، التابعة لتنظيم "داعش" إلى الأراضي الليبية، و تحوّلها إلى فاعل غير شرعي في الخارطة الجديدة للمنطقة، حيث ساهمت هشاشة الدولة الليبية، و شبه انهيارها في تأزم الأوضاع و تصاعد التهديد القادم، نحو الجنوب خاصة، و التي تعاني بدورها من هشاشة الدولة، كما أن التهديدات المختلفة التي تعيشها دول الجوار تؤدي لانتقالها إلى المنطقة الدول محل الدراسة، سواء عن طريق الهجرة و غير شرعية أو الجريمة المنظمة أو الإرهاب.

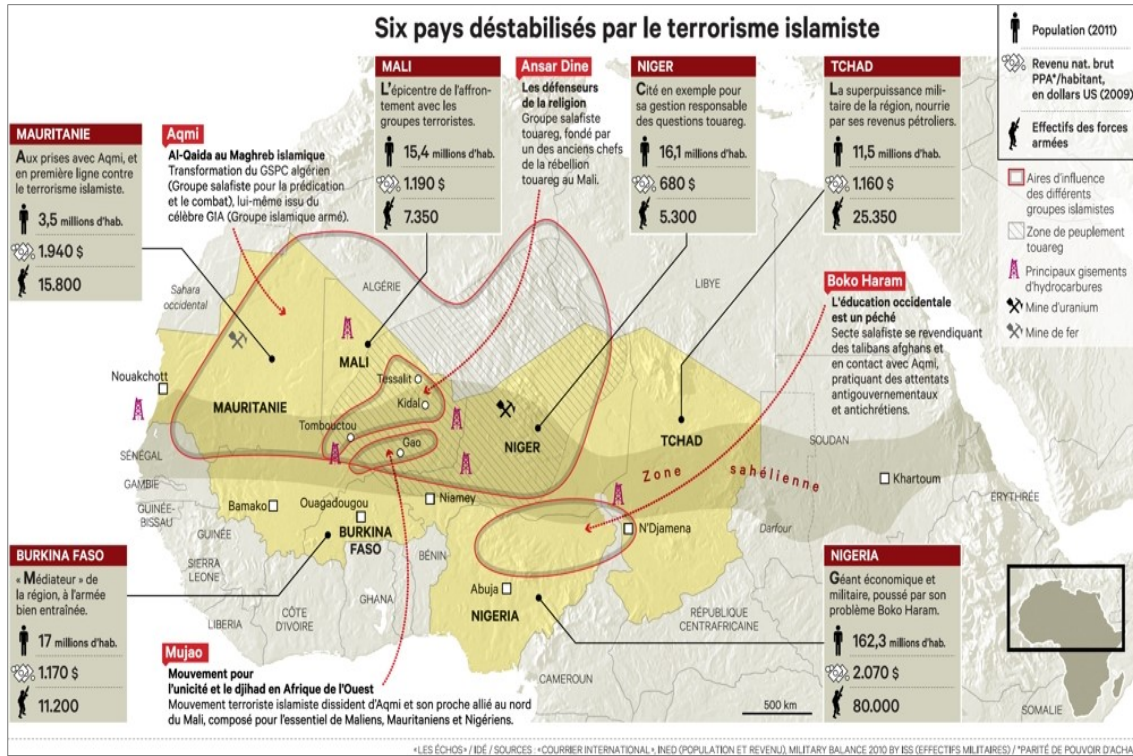
خامسا: الإرهاب

أما ما يمكن وصفه بأهم تهديد شامل، يمس كل مستويات الأمن بالمنطقة، من على الصعيد المحلي، الإقليمي و الدولي، و من جهة أخرى يمس الإرهاب كتهديد، الفرد، المجتمع و الدولة فردا أو مجتمعا و دولة، منه فسنخصص فصلا من هذا البحث لدراسة الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الأفريقي، و هو ما سيحدد المعالم الرئيسية للخارطة الجيوسياسية للإرهاب في الساحل الأفريقي.

¹ Mohamed Faraj BEN LAMMA, « Immuable et changeante : la géopolitique libyenne de l'après Kadhafi », Maghreb - Machrek, N° 214 (avril 2012) : p p. 147-158

² Laurence AÏDA AMMOUR, « Libye 2011-2013 : les reconfigurations de l'islamisme radical », Politique étrangère, (hiver 2013) : p. 145-157.

الشكل رقم 11: خريطة توضيحية للدول المتأثرة من التهديد الإرهابي بمنطقة الساحل الأفريقي.



المصدر : http://www.lesechos.fr/12/02/2013/LesEchos/21374-048-ECH_le-sahel-ce---ventre-mou---devenu-si-strategique.htm

ما يمكن استخلاصه من الخارطة الجديدة للتهديدات بمنطقة الساحل، أنها متشابكة و مغذية لبعضها البعض، و لا يمكن فصل تهديد عن الآخر، أو مواجهة تهديد دون مواجهة التهديدات الأخرى.

و تعتبر التهديدات التي تعرفها اليوم منطقة الساحل الأفريقي نتيجة لتراكم عدد من الأزمات التي فشلة الدولة في إيجاد حلول لها، أو إدارتها من أجل الحد منها، كما ساهمت التطورات الجيوسياسية التي عرفتتها المنطقة في السنوات الأخيرة في بروز هذه التهديدات و تفاقمها، إضافة إلى التصعيد في وتيرتها، على كل أبعاد الأمن، سواء على المستوى المحلي، الإقليمي، و الدولي، كما أن التهديدات الجديدة سواء لينة أم صلبة، فهي صارت تشكل خطرا على الأمن الإنساني في المنطقة.

و في نفس السياق، و مهما كان مصدر التهديدات، أو اتجاهاتها، إلا أن طبيعتها العابرة للحدود في ظل عوامل هشاشة الدولة و العوامل الجغرافية، جعل من تأثير هذه التهديدات واسعا و شاملا، فمثلا ظاهرة الهجرة غير الشرعية، هو تهديد مجتمعي مؤثر على الدولة و على دول الجوار، كما قد يكون مصدره دول الجوار، أما تأثيره فقد يكون مجتمعي أو دولاتي، و نفس الأمر ينطبق على تهديد الجريمة المنظمة و الظاهرة الإرهابية و غيرها.

المبحث الثاني: الفواعل الكبرى في الساحل: بين المنافسة، التحالف و الصراع

تعرف منطقة الساحل الإفريقي عددا كبيرا من الفواعل، المحلية و الإقليمية و الدولية، الحكومية منها و غير الحكومية، التي تؤثر، على مختلف مجريات الحياة بالمنطقة ككل، كما ساهمت هشاشة و ضعف الدول المعنية في تقوية دور هذه الفواعل في المنطقة، باختلاف النوايا و الأهداف، حيث تنشط في إطار قد يختلف من التحالف و الصراع و المنافسة، و هي العوامل التي يقوم عليها أي تحليل جيوسياسي.

في إطار تحليل جيوسياسي للأدوار المتعددة و المتشابكة، للفواعل بالساحل الإفريقي، يمكن تقسيم هذه الأخيرة إلى، فواعل إقليمية و أخرى دولية، فالقصد من الأولى (الفواعل الإقليمية) يشمل، دول الجوار و القرية، بكل مؤسساتها الفاعلة، سواء السياسية؛ الاقتصادية؛ الأمنية؛ العسكرية و الثقافية، و مدى تأثيرها على مجريات الأحداث في الساحل الإفريقي، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومة الإقليمية الفاعلة بالمنطقة.

أما بالنسبة للفواعل الدولية، فقد ارتأينا تقسيمها إلى قوى الكبرى، و هي التي تتميز بالبعد الجغرافي عن المنطقة التواجد الكثيف لنفوذها، رغم تفاوته، ثم قوى صاعدة، و التي تعتبر الوافد الجديد و المنافس الأكبر للقوى التقليدية الكبرى بالمنطقة، كما قمنا بإدراج أدوار بعض الدول العربية و الإسلامية، كثيرا ما توصف بالغامضة، و أخيرا بعض الدول النامية المختلفة التي أصبحت تنافس من أجل بسط نفوذها بالساحل الإفريقي، أو على الأقل تقاسم الأدوار و المصالح، و ذلك رغم بعدها الجغرافي، كما تشمل الفواعل الدولية بعض المنظمات و التحالفات و الهيئات، سواء حكومية أو غير حكومية، و كلها تسعى جاهدة، لبناء و بسط نفوذ بالمنطقة، بوسائل مختلفة و عديدة، متعددة الاستراتيجيات و الآليات لتحقيق أهدافها.

و في هذا السياق، سنبنّي تحليلنا المتعلق بدراسة أهم الفواعل الداخلية و الخارجية على من منظور واقعي كلاسيكي، أين لا يعتمد مستوى التحليل الواقعي للظاهرة الدولية، على التحليل الداخلي، بما يحمله من عوامل مجتمعية و ثقافية، في المنطقة محل الدراسة، بل سيتم التركيز على سلوك الدولة داخل النسق الدولي و السياسة الدولية، و ليس اعتماد سلوكاتها كوحدة منفردة،¹ كما أن الارتكاز على الواقعية، ضرورة في تفسير الفواعل الدولالية خاصة، التي تفضل التعامل مع سلوكيات الفواعل و الوحدات على أنها نتاج تفاعلات خارجية، نابعة من طبيعة السياسة الدولية ككل و شكل العلاقات فيها، و هي بذلك تنطلق من مبدأ التكافؤ و التشابه في السياسات الخارجية لبعض الدول المتقاربة أو حتى المتشابهة من حيث مكانتها في النظام الدولي رغم الاختلاف الكبير و التباين في المكونات الداخلية لهذه الدول ، و هذا ما لا يترك مجال أمام التفسيرات الجزئية أو الداخلية.²

¹ جون بيليس و ستيف سميت، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط1، (الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث 2004)، ص 245.

² James D. FEARON, "Domestic Politics. Foreign Policy and Theories of International Relations", In: <http://www.people.fas.harvard.edu/~johnston/gov2880/fearon.pdf>.

المطلب الأول : الفواعل الإقليمية الدولالية

قبل التطرق إلى الفواعل الإقليمية، و الدور المؤثر الذي تلعبه في فضاء الساحل الإفريقي، يتعين علينا بالضرورة، التفريق بين بعض الفواعل المحلية أو الداخلية من جهة، و الفواعل الإقليمية من جهة أخرى. فالأولى مرتبطة أساسا بدول المنطقة بشكل فردي، و تأثيراتها محدودة، زمانيا و مكانيا، و تتمثل في المؤسسات المكونة للدول، سواء التشريعية أو التنفيذية أو القضائية، بالإضافة إلى المؤسسات العسكرية و الأمنية لهذه البلدان، و كذا الأحزاب السياسية و المؤسسات الاقتصادية و غيرها. أما الفواعل الإقليمية محلّ الدراسة فتأثيراتها أكبر و أوسع سواء في الفضاء الجغرافي أو في الزمان، و يمكن تلخيصها في الدول المجاورة للإقليم محل الدراسة و الهيئات و المنظمات الحكومية أو الدولالية الإفريقية بشكل خاص، أما بالنسبة للمنظمات الإقليمية ذات الطابع الحكومي و غير الحكومي، فسنخصص لها مطلقا مستقلا.

في نفس الاطار، يمكن القول أن الفواعل الإقليمية متعددة و مختلفة، و هي تلعب أدوار متفاوتة الأهمية بالمنطقة محل الدراسة، و ذلك حسب مدى ارتباط هذه الفواعل بالفضاء الجغرافي و الجيوسياسي المعني بالدراسة، و منه سنحاول التطرق أهم هذه الفواعل و مدى تأثيرها في مجريات التحولات الجيوسياسية بالساحل الإفريقي.

تلعب دول الجوار أدوارا كبيرة و مؤثرة على سيرورة الأحداث في منطقة الساحل الإفريقي، لكن كمل سبق الذكر فإن هذه الأدوار متفاوتة التأثير ما بين دولة و أخرى، و منه سنقوم بعض الفواعل الأكثر تأثيرا في جيوسياسية المنطقة محل الدراسة، دون تجاوز ذكر الفواعل الأخرى الأكثر تأثيرا، و لو بشكل مختصر.

أولا : الجزائر

بالنسبة للجزائر، فمنطقة الساحل الإفريقي، تعتبر رهانا استراتيجيا بكل المقاييس، و امتدادا للصحراء الجزائرية بما تحمله من خصائص جيوسياسية، سواء بالنسبة له، أو حتى لبعض الدول الفاعلة الأخرى، ضمن ما يسمى بالقوى الكبرى. لذلك حاولت الدولة الجزائرية، منذ استقلالها، لعب دورا فعالا، بحثا عن تحقيق الأمن و السلام بالمنطقة، مما قد ساهم، في الماضي و يساهم في الوقت الراهن، في التقليل من التهديدات و مواجهة مختلف الأزمات الزاحفة من هذا الفضاء الجغرافي المهم، و التي قد تؤثر على أمن و استقرار الجزائر، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.¹

من الملاحظ جليا أن منطقة الساحل الإفريقي أخذت حيزا مهما في السياسة الداخلية و الخارجية للدولة الجزائرية، باعتبار هذا الفضاء هو امتداد جيوسياسي للصحراء الجزائرية،² و التي كانت بدورها أحد أهم الرهانات الاستراتيجية منذ اتفاقيات إيفيان 1961. هذه الأهمية دفعت بالجزائر إلى تطوير استراتيجيات النفوذ بالمنطقة من خلال عدد من الأدوار الرئيسية التي مارستها في عدد من القضايا على الحدود الجنوبية.³

¹Sassia SPIGA, « Aménageurs et migrants dans les villes du Grand Sud algérien », Autrepart, n° 36, (2005), p. 81.

² André BOURGEOT, « Sahara : espace géostratégique et enjeux politiques », Autrepart, n°16,(2000) : pp. 21-48

³Salim CHENA, « L'Algérie : de la puissance idéologique à l'hégémonie sécuritaire », in Alain Antil, Mansouria MOKHEFI, Le Maghreb et son Sud :vers des liens renouvelés, Paris, IFRI/CNRS éditions, 2012.

و قد تعددت التحديات اليوم، و التي أجبرت الجزائر على التعامل معها كونها أصبحت تشكل تهديدا مباشرا على الأمن الوطني في كل مستوياته، بداية من أزمات الطوارق المتكررة، التهريب و الجريمة المنظمة، الإرهاب و الهجرة غير الشرعية و الصراع حول النفوذ و القوة بالمنطقة، سواء على المستوى الإقليمي أو حتى الدولي.

تهدف مجمل الاستراتيجيات الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي إلى تحقيق الأمن بمفهومه الشامل، مرجعة ذلك في خطاباتها الرسمية إلى كون المنطقة تشكل تهديدا بكل المقاييس¹. ف"روبير كوكس (Robert Cox) يرى أن السيطرة في المنطقة يقوم على طبيعة العلاقة بين كل من المؤسسات و الأفكار و القوة المادية المتنوعة، بالإضافة إلى التحكم في الجانب الأمني و الاقتصادي. و في هذا الصدد يرى أن الجزائر تمتلك ميزتين دون سواها من دول المنطقة، تتمثل الأولى في التجربة الكبيرة في مجال مكافحة الإرهاب و كذا قوتها العسكرية، أما الميزة الثانية فتتمثل في قوتها المالية في المنطقة ككل.²

و في هذا الصدد، و باعتبارها القوة الاقتصادية و العسكرية و البشرية الكبرى في المنطقة، لعبت الجزائر أدوارا محورية في المنطقة، منذ عشرات السنين، للمساهمة في حلّ عدد من الأزمات و التقليل من أخرى، و ذلك بتجنيد كل وسائلها الدبلوماسية و العسكرية و الاقتصادية.

تطوّر الدور الجزائري و تأثيره في المنطقة، لاسيما بعد أزمة الطوارق المنتشرين ما بين عدد من دول المنطقة الصحراوية و الساحلية، و في هذا الصدد سعت الجزائر منذ بداية التمردات التارقية إلى احتوائهم، عن طريق طوارق الجزائر أو ما يعرف بـ"جماعة كمال آداغ"، حيث ربطت السلطات الجزائرية علاقات طيبة و متينة مع قيادات القبائل التارقية الجزائرية، من خلال إدماجهم في وظائف متنوعة في مختلف المؤسسات الوطنية، تحقيقا للأمن الاجتماعي³، و تفاديا لأي اضطرابات محتملة مماثلة لتلك التي حدثت بشكل متكرر في كل من مالي و النيجر، كما أن احتواء القيادات الترقية الجزائرية من طرف السلطات، يعتبر منفذا غير رسمي لقبائل الطوارق في الدول الساحلية الأخرى، كون هذه القبائل تربطها علاقات عائلية عبر عدد من الدول، مما يفسر السمعة الجزائرية لدى مختلف الجماعات التارقية في الصحراء و الساحل.

حتى و إن كانت قضية الطوارق قد تبدو قضية داخلية، إلا أن تأثيراتها كانت قد تكون وخيمة على دول المنطقة ككل، على ضوء مناداة بعض دول الجوار، على غرار المغرب و ليبيا لإقامة دولة مستقلة للطوارق، و هو ما رفضته الجزائر جملة و تفصيلا كونه يعد مساسا بوحدة الوطنية و بذلك مساسا بأمنها الوطني، و من خلال كل هذه المعطيات السابقة، تمكنت الجزائر من لعب دور الوسيط على مدى سنوات في قضايا تمردات الطوارق المتكررة، منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا، مما أكسبها سمعة و احتراماً لذا كل أطراف النزاع.

¹ Ole WAEVER, « Securitization and Desecuritization », in Ronnie D. Lipschutz, On Security. (New York, Columbia University Press, 1995), pp. 45-86

² Salim CHENA, « Le Sahara et le Sahel dans la politique algérienne Territoires menacés, espaces menaçants », Recherches internationales, n° 97, (octobre-décembre 2013) : p 132.

³ Dida BADI, « Les Touaregs algériens et l'état central », Dynamiques internationales, n° 7, (octobre 2012).

على صعيد آخر، دفع البناء الجيوسياسي الخاص لمنطقة الساحل الإفريقي، بالجزائر إلى تجاوز كل حالات الخلاف و الصراع و التنافس، ذو الطابع الإيديولوجي على وجه الخصوص، القائم بين دول المنطقة، و ذلك من خلال تقوية التعاون و الشراكة الإقليمية في مجالات عديدة، في اطار المنظمات الإقليمية الدولانية بالمنطقة، و حتى البحث عن تحالفات جديدة لمواجهة الأزمات و التهديدات الجديدة بالمنطقة.¹

إن كل المعطيات و المؤشرات، ترجح الكفة لتكون الجزائر، القوة الأكثر فعالية و تأثيرا بمنطقة الساحل الإفريقي، في المرحلة الراهنة و المستقبلية. فمن الناحية التاريخية، يرجع الفضل للمجهودات الدبلوماسية الجزائرية للتقليل، على الأقل من حدة التوترات التي شهدتها المنطقة منذ أكثر من 40 سنة، لا سيما فيما يتعلق بمسألة الطوارق، و التمردات التي عرفتها كل من مالي و النيجر، خلال عدة فترات.

من الناحية العسكرية، فميزانية الجزائر للدفاع عام 2017 التي تتجاوز الـ 5 ملايين دولار أمريكي، تعتبر الأكبر على مستوى القارة، بما فيها، مصر و المغرب و جنوب إفريقيا، كما تحتل الجزائر المركز الثاني في ترتيب أقوى الجيوش على مستوى القارة الإفريقية، بأكثر من 700.000 عسكري، و هذا ما يجعل من الجزائر التي تربطها حدود بالمنطقة، محل الدراسة، تقدر بأكثر من 2741 كلم،² مضطرة للعب دورا ميدانيا، من خلال تجنيدها لترسانتها و خبراتها العسكرية و الاستخباراتية، للحفاظ على الأمن و إحلال السلم بالمنطقة، من خلال عملية السيطرة و الإحكام على حدودها من شتى أنواع التهديدات التي تعرفها المنطقة، و محاربتها من ناحية أخرى، حيث تعتبر عملية تسيير المناطق الحدود بالمنطقة الساحل الإفريقي إشكالية في حد ذاتها.

كل هذه المعطيات دفعت بالقوى العالمية التي تمتلك مصالح بالمنطقة، و على رأسها فرنسا و الولايات المتحدة أن ترشح الجزائر مرغمة، للعب أدوار محورية ترمي للحدّ من التهديدات الجديدة الموجودة بالساحل، و التي أصبحت تعتبر تهديدا للقوى العالمية العظمى.

فالجزائر، و منذ عقود تلت، لعبت دورا ريادي بالمنطقة،³ حيث أدّت أحداث 2001/09/11، إلى تدعيم و تعظيم هذا الدور، من طرف كبرى القوى العالمية، مما أدى بشكل غير مباشر إلى محاصرة و الحدّ من النفوذ الليبي بالمنطقة، و عزل المحاولات اليائسة للمملكة المغربية، للعودة للعب أدوار في إفريقيا، من خلال باب منطقة الساحل الإفريقي، أو من خلال محاولة المساهمة في إيجاد حلول بالنسبة لأهم التهديدات القائمة اليوم.

كل هذه المعطيات دفعت بالجزائر إلى التحول، من فاعل إقليمي مؤثر في دول المنطقة، إلى أقوى شريك استراتيجي، لدول الساحل من ناحية، و القوى الكبرى التي تمتلك مصالح و نفوذ بالمنطقة، من ناحية أخرى، حيث أصبحت الجزائر

¹ Salim CHENA, « Le Sahara et le Sahel dans la politique algérienne Territoires menacés, espaces menaçants », *op.cit.* p 140.

² المعهد الوطني للخرائط و الكشف عن بعد.

³ Abdelkader YEFSAH, « L'armée et le pouvoir en Algérie de 1962 à 1992 », *Revue du monde musulman et de la Méditerranée*, n° 65, (1992), pp. 77-83.

تساهم بطرق مباشرة و غير مباشرة في حماية مصالح القوى صاحبة النفوذ بالساحل الإفريقي، لاسيما الاقتصادية و الطاقوية على وجه التحديد.

تمكنت الجزائر منذ 2001، من البروز كقوة إقليمية و محورية رائدة في المنطقة، أين لعبت و لازالت تلعب، أدورا مهمة، فيما يتعلق بمكافحة أهم التهديدات، و على رأسها الإرهاب و الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية، و يأتي بروز الجزائر إقليميا، في ظل الجو التنافسي، الذي يطغى عليه نوع من التوتر، بين بعض دول المغرب العربي، و لو بشكل غير رسمي.

و في اطار دورها الريادي بالمنطقة، بادرت الجزائر إلى استضافة جلسات العمل حول الساحل، في اطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، لمنظمة الأمم المتحدة، في نوفمبر 2011 و كذا في جوان 2013، و التي ترأستها مناصفة مع كندا. كما تحتضن الجزائر "المركز الإفريقي للدراسات و الأبحاث حول الإرهاب" (CAERT)، بمشاركة الاتحاد الإفريقي و الولايات المتحدة الأمريكية.

و قد ساهمت الجزائر، على سبيل المثال لا الحصر، في خلق و ترأس إحدى أهم المنظمات الإقليمية، ذات الطابع العسكري و الأمني، و هي هيئة القيادة العسكرية لدول الساحل (CEMOC)، و التي تضم بالإضافة إلى الجزائر، كل من مالي و النيجر و موريتانيا، و هي الهيئة القابلة لضم دول أخرى، و تعتبر "السيموك" اليوم، من أهم المبادرات الإقليمية بالمنطقة.

تسعى الجزائر، رغم كل الأزمات الإقليمية خاصة، فرض نفسها كفاعل لا يمكن تجاوز دوره الاستراتيجي، فقد استطاعت، من خلال خبراتها، الدبلوماسية و الأمنية، من فرض نفسها كقوة إقليمية جديدة، بعد أن تمكنت من فرض نفسها كقوة رائدة في المنطقة، في وقت سابق، لاسيما في مجال مكافحة الإرهاب و أنواع الجريمة المنظمة و الهجرة الغير شرعية، بالمنطقة منذ سنوات عديدة.

و من أهم العوامل التي تدفع بالجزائر للعب دور إقليمي بالساحل الإفريقي، و التحول من رائدة إلى قوة إقليمية، هو إبداء تخوفات أدت إلى رفض قاطع لأي تواجد عسكري أجنبي بهذا الفضاء الجغرافي، حيث كانت و لا تزال تدعم الحلول الأفريقية في اطار أفريقي محض، لاسيما تحت مظلة الاتحاد الإفريقي و الهيئات التابعة له.

من المؤكد أن ارتكاز العقيدة الأمنية الجزائرية على مبدأ عدم التدخل في شؤون الغير، تحول إلى "شعار"، لرفض و مواجهة عدد من العمليات و التدريبات العسكرية، التي تقام في عدد من الدول الحدودية للجزائر.

إذاً، فبالنسبة للجزائر، فلعب دور قوة إقليمية بالمنطقة، أصبح ضرورة أكثر منه عملية بحث عن الزعامة أو السيطرة في المنطقة، و ذلك نتيجة لمنافسة بين بعض من دول الجوار، التي تهدف، كل منها، إلى لعب هذه الأدوار و بسط النفوذ بالمنطقة، و إنما يمكن اعتبار الدور الجزائري يهدف إلى الكبح من المخاطر و التهديدات التي قد تؤثر بدورها سلبا على الأمن الوطني الجزائري، بمفهومه الإنساني.

و مما سبق، يمكن القول أن الدور الذي لعبته الجزائر في الماضي، و تلعبه اليوم كفاعل رئيسي و استراتيجي، في منطقة الساحل الإفريقي، يدفعها إلى البحث عن أدوار جديدة في منطقة الساحل الإفريقي، كضرورة استراتيجية، تهدف إلى حماية إقليمها و مؤسساتها و سكانها من الأخطار و التهديدات المترتبة بها، بالإضافة إلى محاولة سدّ الطريق أمام كل التدخلات الأجنبية في المنطقة، حتى و إن كان هذه التدخلات لدول الجوار.

ثانيا : ليبيا

كانت ليبيا و لا زالت، الملاذ الأول لسكان الساحل الإفريقي، سواء بشكل شرعي و رسمي أو حتى بطرق غير شرعية، و مهما اختلفت صفات هؤلاء، من متمردي الطوارق، أو المهاجرين غير الشرعيين أو عصابات الجريمة المنظمة أو حتى الجماعات الإرهابية.

يعود دور ليبيا كفاعل مهم في منطقة الساحل الإفريقي إلى سنوات السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي، أين كانت طموحات الجماهيرية السابقة، جيوسياسية توسعية، حيث وصلت إلى استعمال القوة العسكرية لبسط النفوذ على الأراضي التشادية، لكن الضغوطات الدولية آنذاك، أدت بالعقيد معمر القذافي إلى الانسحاب من تشاد، مما استدعى إلى الانتقال إلى استراتيجية، تجمع ما بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من جهة، و بسط النفوذ السياسي من جهة أخرى. و يمكن ترجمة هذه الممارسات حين استغلت ليبيا الحماس الإيديولوجي الرامي إلى القومية العربية في سياسة التعريب في بعض من المناطق في السودان الإفريقية، لتعريبها، لاسيما منطقة دارفور، و ذلك بالاتفاق مع الصادق المهدي، و قد تمكن العقيد الليبي من تحويل دارفور إلى قاعدة خلفية لإسقاط حكم حسين حبري بتشاد، و ذلك مقابل مساعدات و إعانات مالية، لكل الأطراف التي ساهمت في تحقيق طموحات ليبيا التقليدية. في هذا الإطار، قام العقيد الليبي، معمر القذافي، بتجنيد فيلقا مسلحا، يضم عناصر سودانية و ليبية و تشادية و حتى لبنانية درزية.¹

أما خلال التسعينات من القرن الماضي، و أثناء حكم العقيد معمر القذافي دائما، تحوّلت الأراضي الليبية إلى منتجعا لمعسكرات تدريب أهم الفصائل المتمردة بالساحل الإفريقي، و على رأسهم الطوارق، لذلك يمكن القول أن ليبيا كانت و لا زالت الأرض الخصبة لانعدام الأمن و عدم الاستقرار بالمنطقة ككل، لتتحول إلى مصدرا للتهديدات الموجودة اليوم، و على رأسها انتشار السلاح و الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية.

و حول دور ليبيا في المنطقة، فقد حاولت الجماهيرية (سابقا) للظهور كقوة إقليمية ضرورية للتوسط وفض النزاعات القائمة بين تشاد وإفريقيا الوسطى، على وجه الخصوص، لتصبح بذلك شريكا محوريا في صنع السلام بالمنطقة، أين تمكنت ليبيا من حجز مكانة لا غنى عنا في الحوار الأوروبي-الإفريقي.

¹ Dominique ROSENBERG, « Le peuple Touareg : du silence à l'autodétermination », *Revue belge de droit international*, (janvier 1992) : pp 21-26.

و على صعيد آخر، كانت ليبيا، و في نفس الوقت الذي تصنع فيه الأمن و السلام، فاعلا رئيسيا في زعزعة الاستقرار و خلق الاضطرابات في بعض مناطق القارة، على غرار دارفور، التي كان يحظى قادتها المتمردين على الحكومة المركزية، بدعم مالي و لوجستيكي.

كما لعبت ليبيا أدوارا مشبوهة في تحريك تمردات قبائل الطوارق، بعدد من دول المنطقة، خاصة بالنيجر و تشاد، مما أدى إلى خلق توترات مع جيرانها، حيث كانت تطالب و تدعم إقامة دولة تجمع قبائل الطوارق المنتشرين في المناطق المختلفة من الساحل الإفريقي و الصحراء الكبرى، مما كان يهدد الوحدة الوطنية لكل بلد معني.¹

حاولت ليبيا منافسة الجزائر في بسط نفوذها بالمنطقة من خلال تدخلاتها المثيرة للجدل في قضية تمردات الطوارق، من خلال استضافة الجماعات المتمردة المطالبة بالانفصال، على الأراضي الليبية لدرجة أنه تم فتح قنصلية لمدينة كيدال المالية في ليبيا عام 2006، و التي أغلقت فيما بعد.

و في سياق متصل، ساهمت ليبيا منذ بداية التسعينات بالمبادرة لإنشاء أحد التحالفات الاقتصادية بالمنطقة، و الذي يضم اليوم 28 دولة إفريقية، بما فيها الدول المغاربية، مع غياب ملحوظ للجزائر، التي كانت ترفض السياسات الليبية بالمنطقة الرامية إلى المساس بالوحدة الهوياتية و الترابية، من خلال التهديد بانفصال الجماعات الترقية بالمنطقة ككل لإنشاء دولة مستقلة.

بعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي، و التدخل العسكري لقوات منظمة حلف الناتو، تغيرت المعطيات الجيوسياسية التي كانت تضع ليبيا كقوة إقليمية فاعلة جنب الجزائر، ليفسح المجال لهذه الأخيرة للعودة بقوة من خلال تقوية نشاطاتها الدبلوماسية و الاستخباراتية في المنطقة، بعد الفراغ الاستراتيجي للدور الذي كانت تلعبه الجماهيرية سابقا.

اليوم ليبيا تحولت إلى منطقة رمادية، أين غابت السلطة المركزية بشكل كبير بعد انهيار النظام السابق، مما فتح المجال للتفاقم عدد من الأزمات و التهديدات العابرة للأوطان، حيث تحول هذا الفضاء الجغرافي إلى مصدرا لزعزعة الاستقرار في الساحل الأفريقي ككل، لاسيما في انتشار الأسلحة في يد عدد من الجماعات الإرهابية و الإجرامية، التي تمكنت من الحصول على عدد من الأسلحة الثقيلة، على غرار الصواريخ المحمولة الموجهة أرض-جو SA7 التي باستطاعتها ضرب الطائرات و المروحيات عندما تحلق على انخفاضات معينة، بالإضافة إلى صواريخ SA-14, SA-16 و SA-18 و صواريخ "ستينجر"، التي تم ضبط أعدادا منها في منطقة الوادي جنوبي شرق الجزائر، في مارس 2016.²

تعتبر ليبيا جزءا من الديناميكيات الواقعة اليوم بمنطقة الساحل الإفريقي، من وجهة نظر تاريخية و جغرافية كذلك، و قد كانت التدخلات الليبية، أثناء حكم العقيد القذافي، في شؤون المنطقة من خلال الدعم المباشر لبعض الأطراف الحكومية و غير الحكومية، كالتكوين و التسليح و التمويل، في كل من تشاد و النيجر و مالي و حتى السودان، مستغلا إيرادات الصادرات الليبية من الغاز و البترول لتقوية نفوذه في المنطقة.

¹ F. KPETINDE, « Touareg, Partout et nulle part », *Afrique*, n° 1544, (Août 1990) : p. 39.

² *Maghreb Intelligence*, 12 août et 24 novembre 2010.

أما اليوم، فيمكن القول أن ليبيا انسحبت مجبرة من لعب أدوار في المنطقة، بعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي، و ذلك لانشغال الليبيين في الوقت الراهن بمشاكلهم الداخلية، مما قد يفسح المجال لقوى إقليمية أخرى للبروز كفواعل في المنطقة.¹

ثالثا : الفواعل الإقليمية الدولالية الثانوية

بالإضافة إلى الجزائر و ليبيا، تلعب بعض الدول الأخرى دورا، و إن كان هامشيا، بداية من بوركينا فاسو و نيجيريا و السنغال و تشاد و ذلك بحكم الجوار و العوامل التاريخية و السوسيوثقافية المشتركة، بالإضافة إلى العلاقات التي تربط هذه البلدان بدول المنطقة محل الدراسة و التي تتفاوت من علاقات جيدة إلى علاقات متأزمة تصل لحل النزاع، حسب مراحل تاريخية عديدة.

لا يمكن الحديث عن دور هذه الفواعل في منطقة الساحل دون العودة إلى طبيعة العلاقة بين الدول المعنية بالدراسة و الدول الجنوبية لها، و التي تتميز بالتوتر و كثرة النزاعات الحدودية بين بوركينا فاسو مالي و النيجر، و بين السنغال و موريتانيا.

بالنسبة لبوركينا فاسو، و التي تربطها حدود مع مالي تقدر بـ 1000 كلم و 628 كلم مع النيجر، فقد قامت بنشر قوة أمنية على الحدود مع هذين البلدين بحجة التهديد الإرهابي، لاسيما بعد تفجيرات يناير 2016 و التي عرفت العاصمة واغادوغو. لكن من ناحية أخرى تشترك بوركينا فاسو مع دول المنطقة في عدد من المنظمات الإقليمية المشتركة، و التي تفرض على الجانبين نوعا من التعاون الأمني و الاقتصادي بشكل خاص. و في هذا السياق يقوم الرئيس البوركينابي "بلاز كومباوري" (Blaise Compaoré)، دور الوساطة في الأزمة المالية، كما ساهمت بوركينا فاسو في اطلاق سراح بعض الرهائن الأجانب المختطفين بالمنطقة، يتدخل شخصي من قائد الأركان البوركينابي "جيلبارت ديونديري" (Gilbert Diendéré)، و اليوم يقوم "مصطفى ولد ليمام شافي" Moustapha Ould Limam Chafi أحد الكوادر الموريتانيين بدور المستشار، غير الرسمي، لدى رئيس بوركينا فاسو، خاصة فيما يتعلق ببعض المجموعات الانفصالية و الإرهابية بالشمال المالي و التي تربطه معهم علاقات جيدة، مما أدى بالرئيس الموريتاني إلى إصدار مذكرة توقيف لصالحه بتهم عديدة أهمها تمويل الإرهاب و الدعم اللوجستيكي و المالي لعملياتهم في الساحل.²

و على سبيل المثال تمكنت بوركينا فاسو في أوت 2010 من تحرير الرهينتين الإسبانيتين "روك باسكال" (Roque Pascual) و ألبارت فيلاترا (Albert Vilalta)، بالإضافة إلى تحرير الرهينة الإيطالية "ماريانا مارياساندر" (Mariani Mariasandra)، في أبريل 2012، التي احتجزت من طرف جماعة "أو زيد"، و التي قام بإحضارها ولد ليمام شافي

¹ Luis SIMON et Alexander MATTELAER, « une stratégie cohérente de l'UE pour le sahel », (Belgique : Institute for European Studies, Vrije Universiteit Brussel, février 2012).

² Damien GLEZ, « Crise malienne: le Burkina, clef ou verrou? » <http://www.slateafrique.com/87633/crise-malienne-burkina-clef-ou-verrou-blaise-compaore>

إلى بوركينا فاسو قبل عودتها لبلدها، و هو نفسه الذي قام بتحرير و إحضار السويسرية "بياتريس ستوكلي"، مما أدى إلى إتهام بوركينا فاسو من طرف عدد من الدول بعلاقتها المشبوهة مع الجماعات الإرهابية المسلحة في منطقة الساحل الأفريقي.

المطلب الثاني: الفواعل الدولية

بعد أن كانت منطقة الساحل الإفريقي فضاء هامشي، على المستوى الدولي لعقود من الزمن، تحوّل إلى فضاء استراتيجي، يدخل في اهتمامات عدد كبير من القوى العالمية الكبرى و المساعدة على حدّ سواء، بالإضافة إلى اهتمام كبير من طرف بعض دول الجوار و الدول الإفريقية و العربية الأخرى.

يمكن تقسيم الفواعل الدولية، إلى أهم الدول المؤثرة فيما يجري من أحداث داخل هذا الفضاء الجغرافي، بداية بدول الجوار، ثم القوى الكبرى أو العظمى ثم القوى المساعدة و بعض الدول العربية و الإسلامية البعيدة جغرافيا عن المنطقة.

أولا : القوى الكبرى

في ظل التحولات السريعة التي شهدتها و تشهدها العلاقات الدولية، صار من الضروري إعادة توزيع الأدوار على الفواعل التقليديين و الجدد، من خلال تنشيط للدراسات الأمنية و السياسية عامة، لمرحلة ما بعد الحرب الباردة و ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، و قد استدعت الأحداث الدولية المتسارعة، بما تحمله من تحولات، استجابة الفواعل المختلفة للتهديدات الجديدة، مما يخلق تصورا جديدا للأمن، يتماشى مع ما أطلق عليه "ريمون آرون" اسم "الفواعل الكبار".¹

ساهمت الندرة الكبيرة التي عرفت أسواق الطاقة، خلال بداية سنوات السبعينات (1973) في تشكل نوع من الوعي لدى القوى الكبرى، سواء الاقتصادية أو الصناعية أو المالية أو العسكرية أو التكنولوجية، في الاستثمار في المناطق التي تعرف هشاشة في الأنظمة، و لم تجد هذه القوى أحسن من بلدان الساحل الإفريقي، و هي التي فشلت في تسيير مرحلة ما بعد الاستعمار، مما جعلها تخلق ذريعة للقوى الكبرى لتضع رجلا في المنطقة، بحجة التنمية و مكافحة الإرهاب و غيرها من الحجج و المبررات.

من ناحية أخرى، ساهمت أحداث سبتمبر 2001، من تحول منطقة الساحل الإفريقي، من فضاء هامشي تحت مظلة النفوذ الفرنسي، إلى مسرح يستقطب عدد آخر من القوى الفاعلة في العالم، و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي أكدت من خلال خطاباتها الرسمية، أنها ستحارب الإرهاب أينما كان في العالم، إضافة إلى ظهور الصين كقوة اقتصادية و تجارية عالمية، تبحث عن أسواق جديدة و موارد تؤمن بها تنميتها الاقتصادية، مما سمح لها بأن تكون إحدى أهم الفواعل الجدد بالساحل الإفريقي.

¹ Frédéric DEYCARD, « Une région à l'importance internationale croissante », Questions Internationales, op.cit : p 08.

1. فرنسا

تعتبر فرنسا، الفاعل التاريخي الأكثر تأثيراً في منطقة الساحل الإفريقي، على عدة مستويات، اقتصادية، سياسية، عسكرية، اجتماعية و حتى ثقافية.

التعاون الأمني بين فرنسا و دول الساحل الإفريقي، بقدر ما تحكمه روابط تاريخية و ثقافية، تحكمه من ناحية أخرى، علاقات اقتصادية لا يمكن تجاوز أهميتها في الدور الفرنسي بالمنطقة، الذي زادت حدّته في ظل التحولات الجيوسياسية التي تعرفها المنطقة.

ما بين إحياء الإرث الاستعماري، و ضرورة المحافظة على المصالح الاستراتيجية بمنطقة الساحل الإفريقي، لم تتوان فرنسا عن اختيار الحلول العسكرية في تعاملها مع منطقة الساحل الإفريقي، على غرار عدد من المناطق الأخرى للقارة ككل¹، بالإضافة إلى ظهور فواعل دولية أخرى منافسة لها بمنطقة الساحل الإفريقي، كالولايات المتحدة و الصين و روسيا و غيرها.²

و قد انطلق الاهتمام الفرنسي بالمنطقة، من منطلق الحفاظ على المصالح الاستراتيجية، لاسيما الطاقوية منها، بداية بمصادر اليورانيوم بالنيجر الذي يغطي 12% من احتياجات الاتحاد الأوروبي، و حوالي 60% من احتياجات المفاعلات الفرنسية المولدة للطاقة، في حين تمثل موريتانيا مصدراً مهماً للحديد، التي تعتمد عليها فرنسا خاصة و الاتحاد الأوروبي عموماً في صناعات الصلب. بالإضافة إلى الاكتشافات المتتالية في السنوات الأخيرة للبترو لاسيما في مالي و النيجر و حتى تشاد، مما يجعل المنطقة مركز جذب و تنافس على مصادر الطاقة، في وقت تحاول فرنسا الحفاظ على هيمنتها و نفوذها على هذا الفضاء الاستراتيجي.³

و على صعيد آخر، و بعد أحداث 2001/09/11 تحولت المنطقة لممر و مناطق تركز لعدد من الجماعات الإرهابية التي أصبحت تشكل تهديداً مباشراً على المصالح الفرنسية، مما أعطى لهذه الأخيرة التبريرات المناسبة للتواجد العسكري بشكل مكثف، باعتبار أن التهديد الإرهابي يهدد القارة الأوروبية ككل، و في هذا الصدد، عبر وزير الدفاع الفرنسي (سابقاً) "جوناييف لودريان"، عن الرؤية الفرنسية لهذا التهديد الذي دفع فرنسا بالتدخل العسكري، مؤكداً أن فرنسا و من وراءها أوروبا لن تسمح بإقامة دولة إرهابية على أبوابهم، و ما زاد في تدعيم الموقف الفرنسي هو مجموعة الاختطافات التي طالت رعاياها بالمنطقة، و حتى رعايا دول أوروبية أخرى، مما أعطى غطاءً شرعي و دولي لتدخل القوات الفرنسية بالمنطقة.⁴

¹ سبق لفرنسا أن تدخلت في كوديفوار و إفريقيا الوسطى بالإضافة إلى القاعدة العسكرية ببيوتي.

² Boureima Alpha GADO, « La gestion et la prévention des crises de subsistance dans les sociétés précoloniales du Sahel : mythe ou réalité ? », in Adame Ba KONARÉ, Petit précis de remise à niveau sur l'histoire africaine à l'usage du président Sarkozy, Cahiers libres, La Découverte (2008), pp. 83-94

³ إجلال رأفت، "السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء"، السياسة الدولية، العدد 145، (جويلية 2001)، ص 10

⁴ الحسن الحسناوي: "التنافس الدولي في إفريقيا: الأهداف... والوسائل"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 29، (شتاء 2011)، ص (109 - 110).

ارتكز الدور الفرنسي في المنطقة حتى بداية التسعينات من القرن الماضي، على عدّة أسس و هي، إقامة قواعد عسكرية و تطوير التعاون العسكرية مع دول المنطقة، بالإضافة إلى التدخل العسكري عند الضرورة، و إن كانت هذه الاستراتيجيات تهدف لحماية المصالح الفرنسية في هذه الفترة، إلا أن فترة ما بعد التسعينات فرضت على فرنسا ضرورة احتواء المدّ الصيني و الروسي و منعه قدر الإمكان من التوسع بالمنطقة، في وقت تسعى فرنسا إلى تحجيم الدور الأمريكي، مما أدى بفرنسا بالانتقال من السلوك الفردي (فرنسا) إلى السلوك الجماعي (الاتحاد الأوروبي) الذي يوفر لها الغطاء الشرعي لكل ما تقوم به في هذا الفضاء الاستراتيجي.

دعت فرنسا من خلال رئيسها السابق، نيكولا ساركوزي، إلى ضرورة تدعيم التعاون ما بين دول الساحل و فرنسا، و قد جاءت دعوة ساركوزي، مباشرة بعد مقتل الرهينة الفرنسي، "ميشال جيرمانو"، على يد تنظيم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي". و قد ترجمت رغبة فرنسا في تدعيم تعاونها الأمني مع دول الساحل الإفريقي، من خلال إيفاد وزير الخارجية الفرنسية آنذاك، "بيرنار كوشنار"، إلى كل من موريتانيا، مالي و النيجر لبحث المسائل الأمنية المشتركة بين الطرفين.

التواجد العسكري بدول الساحل الإفريقي يعتبر الأكبر، حيث ينتشر عدد معتبر من قوات الجيش الفرنسي على أراضي عدد من دول الساحل، أين تشير الأرقام الرسمية، إلى وجود 3000 جندي فرنسي، من بينهم 1000 بالأراضي المالية و 1200 بدولة تشاد، كما تشير المعلومات الصادرة عن هيئة الأركان الفرنسية، عن وجود قاعدة عسكرية تكتيكية، بـ"غاو" المالية، بالإضافة إلى قاعدة عسكرية إقليمية للقوات الجوية الفرنسية، و مقرها العاصمة نجامينا بتشاد، كما تتواجد قاعدة لعناصر الاستخبارات الفرنسية، بالعاصمة النيجيرية نيامي، مدعومين بـ ثلاث طائرات بدون طيار، واحدة من نوع "ريبار" (reaper) و اثنتين من نوع "هارفانغ" (harfang).¹

كما تحوز فرنسا على ثلاث قواعد عسكرية عملياتية متقدمة، تقع واحدة أقصى الشمال المالي، بمنطقة "تيساليت"، جنوب الحدود الجزائرية، بالإضافة إلى واحدة أخرى بشمال النيجر، و تحديدا بمنطقة "ماداما"، بالإضافة إلى قاعدة متقدمة أخرى وسط دولة تشاد، بمنطقة "فايا لارغو". للإشارة، تمتلك فرنسا عددا من القواعد العسكرية خارج دول الساحل، لكنها تقوم بدور تدعيمي للقوات المنتشرة بهذا الأخير، و يمكن اعتبار هذه المراكز بمثابة قواعد خلفية لعمليات الجيش الفرنسي بالساحل، كما تتواجد هذه القواعد بكل من داكار (نيجيريا) و واغادوغو (بوركينافاسو) و ليبارفيل (الغابون).

على صعيد آخر، شهدت منطقة الساحل الإفريقي، لاسيما بعد استقلال الدول المعنية بالدراسة، عددا من التدخلات العسكرية فرنسية في الساحل الإفريقي، كان آخرها، في الفاتح من أوت 2014، أين تمّ انطلاق ما اطلق عليه تسمية "عملية برخان"، التي تهدف إلى مكافحة الإرهاب بالمنطقة، و تأتي هذه العملية العسكرية، عشرون شهر بعد انطلاق كل من عملية "سارفال" في كل من مالي و "إيبارفي" في تشاد، لتعتبر بمثابة استمرارية للعمليات الأولى، و قد

¹ Michel GOYA, « La guerre de trois mois : l'intervention française au Mali en perspectives », *Politique étrangère*, (Été 2013) : pp 157-168

تمكنت فرنسا من نشر أكثر من 3000 من أفراد قواتها في كل من مالي، موريتانيا، تشاد، النيجر، بالإضافة إلى بوركينا فاسو، و هي الدول التي شكلت في نفس العام ما أطلق عليه اسم "مجموعة الخمس للساحل".

من بين أهم التدخلات العسكرية للقوات الفرنسية أطلق عليها اسم عملية "برخان"،^{*} في 2011، و التي تهدف علنا إلى مكافحة الإرهاب في المنطقة، مثلما صرح به العقيد "جيس جارون" (Gilles Jaron)، الناطق الرسمي باسم رئاسة أركان الجيوش الفرنسية، مؤكداً أن الهدف من العملية هو "التواجد في المكان الصحيح بعدد القوات اللازمة لمواجهة التهديد الإرهابي"، لكن الناطق الرسمي تفادى تحديد المدة التي ستستغرقها العملية، و هو مؤشر على الخفايا الحقيقية للعملية، التي تهدف إلى تدعيم حمايتها لمنشأتها الاقتصادية، لاسيما في البلدان المعنية بالعملية و هي، مالي و موريتانيا و النيجر و تشاد، بالإضافة إلى بوركينا فاسو،¹ حيث يتمركز أكثر من 3500 فرد من الجيش المالي موزعين على كل من مالي و النيجر، و يتم التحكم في هذه الجيوش من احدى القواعد العسكرية الفرنسية المتواجدة بعاصمة تشاد، و بسبب الأراضي الجغرافية الواسعة فقد تم تقسيم أرض العمليات إلى منطقتين، غرب و شرق، و هي غير متعلقة بالحدود السياسية لبلدان المنطقة.²

تتواجد القاعدة المركزية للعمليات في غاو المالية، بينما تتواجد الطائرات الحربية و الطائرات بدون طيار في العاصمة النيجيرية، نيامي. أما القوات الخاصة فتتمركز في واغادوغو البوركينية و "تيساليت" في شمال مالي، في حين استرجعت فرنسا أحد القلاع القديمة التي شيدتها في 1930، و حولتها إلى قاعدة عسكرية متقدمة، و الواقعة في أقصى شمال النيجر، على الحدود الجنوبية لليبيا.

الشكل رقم 12 : خريطة التواجد العسكري الفرنسي بمنطقة الساحل



المصدر : <https://www.ensemble-fdg.org/content/le-retour-lafrique-de-larmee-francaise>

* "برخان" كلمة تعني الكتبان الرملية، الذي يتشكل بفعل الرياح على شكل هلال، و هو دليل على الاتجاه الواحد، عموماً، للرياح التي تصنع هذا النوع من الكتبان الرملية.

¹ Mathieu PELLERIN, « La guerre de la France au Mali. » La guerre de la France au Mali », in : Jean-Christophe Notin, Tallandier, Sécurité et stratégie, N° 17, (février 2014) : pp. 79-80.

² Ibid.

في الأخير، يمكن القول أن تدخلات فرنسا العسكرية و غير العسكرية بالمنطقة، تعود إلى عدد من الأسباب الجيوسراتيجية و على رأسها اليورانيوم و المعادن الأخرى، بالإضافة إلى البترول، و هي في الغالب مصالح اقتصادية، بالإضافة إلى مواجهة التهديد الإرهابي بالمنطقة الذي يهدد مصالحها بالدرجة الأولى في المنطقة، غير أنها لا تزال ترفض اقتسام نفوذها بالمنطقة مع فواعل أخرى، حيث تقوم بتعزيز هذا النفوذ بالتواجد العسكري، سواء بحجة مكافحة الإرهاب أو مساعدة الأنظمة المحلية لتجاوز عدد من أزماتها.

2. الولايات المتحدة الأمريكية

بخلاف فرنسا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك عاملا مساعدا للعب أدوار محورية بمنطقة الساحل الإفريقي، كونها لا تملك ماض استعماري مع دول المنطقة، حيث يمكن أن تلعب على وتر الأصول المشتركة لعدد من السكان الأمريكيان و الأفارقة عموما، مما يسهل من عملية الولوج إلى هذه المناطق دون حساسيات تاريخية، معتمدة في ذلك على رؤيتها الاستراتيجية الشاملة من ناحية، و متطلباتها الاقتصادية من ناحية أخرى.¹

كانت إفريقيا على العموم، و منطقة الساحل الإفريقي بشكل خاص، منطقة هامشية لسنوات طويلة، حيث كتب أمبروس (S. Ambrose) أن "الولايات المتحدة تعتبر القارة الإفريقية مسألة أوروبية أكثر منها أمريكية"،² لكن من الخطأ القول أن الاهتمام بالمنطقة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية كان منعذما، ففي عام 1958، في وقت كانت تشهد القارة و الساحل موجة من التحولات نتج عنها استقلال مجمل الدول، تم إنشاء منصب سكرتير دولة مكلف بإفريقيا، بالخارجية الأمريكية، كما اكتفت الولايات المتحدة باتفاقيات تعاون عسكري استراتيجي مع كل من مصر و المغرب لامتلاكهما مضيق مدخلي البحر الأبيض المتوسط، لكن هذه الاتفاقيات لم ترقى إلى تلك المبرمة مع في أمريكا اللاتينية و أوروبا الغربية و حتى جنوب شرق آسيا، أين تم خلق عدد من التحالفات الاستراتيجية للدفاع.³

بالرغم من أن منطقة الساحل الإفريقي هي عبارة عن منطقة نفوذ فرنسي باعتبارها القوى العظمى التاريخية، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية، و من منطلق مكافحة التوسع الشيوعي في المنطقة، حاولت التواجد بالساحل باستعمال شتى الطرق الصلبة و اللينة، لاسيما بعد نهاية الحرب الباردة و أحداث 2001/09/11.

بالعودة إلى منتصف الستينات، و مباشرة بعد استقلال معظم دول منطقة الساحل الإفريقي، تم اكتشاف كميات هائلة من البترول في خليج غينيا، مما أدى إلى جذب الولايات المتحدة الأمريكية إلى منطقة النفوذ الفرنسي، و ذلك من خلال دخول عدد معتبر من الشركات البترولية الأمريكية، مما حوّل المنطقة إلى ساحة معركة بين القطبين، الغربي و الشرقي، مما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الاتجاه نحو الاستثمارات العسكرية بالموازاة مع الاستثمارات الاقتصادية. لكن مع

¹ Michel ROGALSKI, «Afrique/États-Unis: Une relation singulière», *Recherches Internationales*, N° 85, (janvier-mars 2009), p. 89.

² Ambrose, S. RISE, "to Globalism : American Foreign Policy Since 1938", (New York: Penguin Books, 1993), (7e édition), 33-41.

³ تحالف أمريكا اللاتينية و هو "حلف ما بين الأمريكيتين للمساندة المتبادلة" TIAR في 1947 و تحالف الغربية "منظمة حلف شمال الأطلسي" OTAN 1949 و تحالف جنوب شرق آسيا و هو "منظمة حلف جنوب شرق آسيا" OTASE 1955.

انخيار الاتحاد السوفياتي فقدت القارة السمراء أهميتها بالنسبة للبيت الأبيض إبان إدارة جورج بوش الأب، التي ارتكزت على مفهوم "الرؤية الشاملة" و التوجه إلى محاولة إعادة إدماج الجمهوريات السوفياتية السابقة في المجتمع الدولي.¹

و لم يعد الاهتمام بالمنطقة إلا في نهاية التسعينات من القرن الماضي و تحديدا أثناء حكم الديمقراطيين (كلينتون)، أملت ظروف عديدة تتمثل أساسا في العقيدة الأمنية الأمريكية المتعددة الأبعاد، بالإضافة إلى الثروات المكتشفة بالمنطقة و كذا تجاذب القوى الكبرى للنظام الدولي الجديد.²

و من أهم أسباب العودة الأمريكية القوية للاهتمام بالمنطقة هو تنامي المد الصيني، في عدد من المجالات بشكل سريع، لاسيما الاقتصادية، حيث أطلق الأمريكان على العام 2006، بعام الصين في إفريقيا، أين شهد جولة مكوكية للرئيس الصيني و عدد من وزرائه بعدد كبير من دول المنطقة، بما فيها دول الساحل، مما تمخض عنه قمة آفرو-صينية في نفس العام.³

أما بعد أحداث 2001/09/11، فقد تمكن نائب الرئيس الأمريكي آنذاك، من إنجاز تقرير حول آفاق توطيد التعاون مع الدول الإفريقية لما تمتلك هذه الأراضي من خيرات و ثروات طبيعية مختلفة، فقد أصبحت إفريقيا المورد الأول للبترول للولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن كان قبل ذلك، الخليج العربي. لكن الأحداث التي جرت في سبتمبر 2001، قد حصر الجهود الأمريكية بكل من أفغانستان و العراق، و حربها "المفترضة" على الإرهاب و أسلحة الدمار الشامل، و هذا ما ساهم في تقليص نفوذها، بمنطقة الساحل الإفريقي على حساب مناطق أخرى من العالم، مما جاء في مصب بعض القوى الأخرى المنافسة كفرنسا، التي عارضت رسميا حربها على العراق.⁴

من ناحية أخرى، تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من إنشاء أول قاعدة للـ"مارينز" بالقارة الإفريقية، عام 2002، بجيبوتي، في إحدى الأراضي التي كانت تستعملها في السابق القوات الفرنسية Camp Lemonnier. و لم يتوقف طموح الأمريكيين العسكري بمنطقة القرن الإفريقي، شرق القارة الإفريقية، بل ساهمت إحدى الخرائط التي أصدرها "البنتاغون" عام 2002، و التي تبرز ممرات الجماعات الإرهابية، التي تنقلت من معسكرات التدريب و القتال في أفغانستان، متجهة نحو الغرب، و تحديدا إلى منطقة الساحل و الصحراء، أين تم بعد ذلك الاستثمار بملايين الدولارات في تجهيزات عسكرية مخصصة لمنطقة الساحل الإفريقي في إطار مبادرتين، تتمثل الأولى في "مبادرة بن ساحل" (Initiative pan-Sahel) ثم

¹ Mamadou KA, «La Politique africaine des États-Unis de 1947 à 2005: De l'engagement sélectif à la politique de «Legacy»», Polis/R.C.S.P/C.P.S.R, vol. 14, N° 1-2 (2007) : p. 33.

² Tanguy Struye De SWIELAND, «Le Retour de Washington Sur le continent Africain», Diplomatie, N° 12 (janvier-février 2005).

³ حمدي عبد الرحمن، "العلاقات الصينية - الإفريقية: شراكة أم هيمنة؟" سلسلة كراسات استراتيجية، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، العدد 172، فيفري 2007، ص ص 12-17.

⁴ عبد الغاني دندان، "ما وراء الأمن: الأجندة الأمنية لشمال أفريقيا في منظور الاستراتيجيات الغربية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 41 - 42، (شتاء و ربيع 2014)، ص

الشراكة بين دول الساحل لمكافحة الإرهاب (Partenariat transsaharien de lutte contre le terrorisme) عام 2005.¹

لم تكتفي الولايات المتحدة الأمريكية بهذه المبادرات، بل تمكنت رسمياً، عام 2008، من خلق مركز قيادة عسكرية، خاص بالقارة الإفريقية، أو أطلق عليه اسم "الأفريكوم"، بهدف حماية مصالحها بالقارة و محاربة الإرهاب الدولي، و في هذا الصدد اقترح الرئيس باراك أوباما إنشاء صندوق بقيمة خمسة (05) مليار دولار، تخصص لمكافحة الإرهاب الدولي بالقارة الإفريقية بما فيها الساحل.²

على صعيد آخر، شكل اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة النفوذ الفرنسية قلماً كبيراً لحكومة فرانسوا هولاند، الذي أعلن تدعيم وجودهم بالساحل، مباشرة بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية إرسال 4000 فرداً من قواتها إلى ليبيا، للمساعدة في مواجهة "الإيولا".

من ناحية أخرى، على الصعيد الاقتصادي، تسعى الولايات المتحدة، حتى عام 2035، استثمار ما قيمته 2000 مليار دولار في مشاريع الغاز و البترول بالقارة الإفريقية.

بالإضافة إلى كل هذا، تفقد الولايات المتحدة، بمنطقة الساحل عدد من المبادرات، الفاعلة في المنطقة، سواء بشكل فردي أو بشكل مشترك، مع دول أو منظمات أخرى.

دور الولايات المتحدة الأمريكية، كفاعل عامة في إفريقيا، و منطقة الساحل الإفريقي على وجه الخصوص، يعود إلى عقود سابقة. فقد كثفت الولايات المتحدة الأمريكية تواجدتها بالمنطقة الإفريقية، لاسيما بعد أحداث الحادي عشر (11) من سبتمبر 2001، من خلال مبادرة (Pan-Sahel Initiative - PSI) في 2002، ثم الشراكة العابرة للساحل لمكافحة الإرهاب (Partenariat transsaharien pour la lutte contre le terrorisme)، أو ما يعرف بـ(TSCTP) في 2005، قبل أن تقيم القيادة العسكرية للقارة الإفريقية (أفريكوم) في 2007.³

فمن الناحية النظرية، المبادرات الأمريكية بالساحل الإفريقي متقاربة و متكاملة، إن لم نقل متشابهة، لاسيما من ناحية الاستراتيجيات و الأهداف و الفضاء الجغرافي، لكن من الناحية العملية أو الميدانية فهي مختلفة، و لكل منها خصائصها و أهدافها. فنجد أن بعض هذه المبادرات التي تعزز من تواجد أكبر قوة عالمية بالمنطقة، مجرد تواجد رمزي أكثر منه حقيقي و ضروري، و هذا ضمن استراتيجية البيت الأبيض المتعاقبة، الرامية إلى مكافحة الجماعات الإرهابية أينما وجدت في العالم، لاسيما بعد أحداث سبتمبر 2001.⁴

¹ Pierre ABRAMOVICI, «Activisme militaire de Washington en Afrique», Le Monde Diplomatique (juillet 2004) : pp. 14-15.

² سعيد الهوسي: مكانة دول المغرب العربي الأمنية في الاستراتيجية الأمريكية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 33، (شتاء 2012)، ص 38.

³ Jeremy H. KEENAN, « Politique étrangère et guerre mondiale contre le terrorisme dans la reproduction du pouvoir algérien », Revue Tiers Monde, N° 210, (février 2012) : p. 37-40.

⁴ The White House, "The National Security Strategy of the United States of America", (September 2002). <http://www.state.gov/documents/organization/63562.pdf>

من ناحية، كانت مبادرة الشراكة الساحلية لمكافحة الإرهاب، في عهدة الرئيس الأسبق جورج بوش الابن، تحت وصاية البنتاغون، الذي كان يتكفل بأكبر شطر من تمويل هذه العملية، التي بلغت الثماني ملايين دولار، فيما كان هناك خلاف مع وزارة الخارجية لإدارة الأفراد العسكريين، أين تمّ خلق نوع من التوازن بين الأفراد المدنيين و العسكريين، المتواجدين في إطار هذه المبادرة بإفريقيا.

للإشارة فإن مبادرة مكافحة الإرهاب في الساحل التي تشرف عليها الولايات المتحدة الأمريكية، ممثلة في وزارة الخارجية، البنتاغون و الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أو ما يعرف اختصاراً بـ (USAID).

و على صعيد عدم مشاركة الولايات المتحدة في تدخلات مباشرة في دول الساحل الإفريقي، لاسيما إلى جانب فرنسا، فهذا يرجع إلى عدم طلب فرنسا من الولايات المتحدة المساهمة في العمليات العسكرية، كون الساحل لا يزال تحت وصاية النفوذ الفرنسي، أين تشكل المصالح الفرنسية وجود بقوة، على عكس الأمريكان الذين لا يرون في الساحل الإفريقي أهمية رئيسية، مقارنة ببعض مناطق إفريقيا، كخليج غينيا خاصة. لكن في أحد التقارير الصادرة عن مجلس الأمة الفرنسي، في 03 جويلية 2012، فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت المساند الأساسي للعمليات العسكرية الفرنسية في المنطقة، من خلال دعمها اللوجستيكي خاصة، و المتمثل في إرسال طائرات بدون طيار و طائرات المؤونة، لدعم الجنود الفرنسيين المتواجدين في مسرح العمليات.¹

في 2005، قام الأمريكيون بتعويض مبادرة (PSI) بمبادرة (TSCTP)، التي تبدو أكثر فعالية، حيث تمّ في هذا الإطار نشر 150 فرد من القوات الأمريكية، في كل من موريتانيا، مالي، النيجر و تشاد، و هي الدول المعنية بمبادرة (PSI) و المعنية بدراستنا في نفس الوقت. لكن مبادرة (TSCTP) تمكنت من التوسع، من خلال إقناع بعض الفواعل الإقليمية للانضمام إليها، و هي الجزائر، المغرب، تونس، بوركينا فاسو، نيجيريا و السنغال.

ركزت الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال (TSCTP) على تحقيق بعض الأهداف الرئيسية في المنطقة، من خلال تطوير و تحسين أداء و قدرات دول المنطقة، لمواجهة التهديدات الإرهابية و مواجهتها الاستباقية، من خلال منع تجنيد و تكوين المرشحين للانضمام للجماعات الإرهابية المختلفة، بالإضافة إلى مساعدة دول المنطقة المنضوية تحت مظلة المبادرة الأمريكية في غلق المنافذ أمام تحركات الجماعات الإرهابية الرامية إلى الانتشار في رقع جغرافية جديدة، و التي قد تكون ملاذاً جديداً لها، و لنشاطاتها المختلفة. كما تساهم الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة التطرف بشتى أنواعه، لاسيما تنمو الإسلام الراديكالي.

تجدر الإشارة أن دعوة قد وجهت إلى ليبيا للانضمام للمبادرة الأمريكية، لكن المفاوضات التي أقيمت في هذا الصدد فشلت بسبب رفض ليبيا لتوسع المبادرة لدول ترى الجماهيرية أنها غير معنية بمنطقة الساحل، كما أكدت ليبيا من ناحية أخرى أنها قادرة على مواجهة التهديد الإرهابي بإمكاناتها الخاصة في أراضيها، دون اللجوء إلى فواعل خارجية.

¹ Jean-Pierre CHEVÈNEMENT et Gérard LARCHER, « rapport sur le Sahel », (Paris : Sénat français, 3 juillet 2012).

الجانب العسكري لمبادرة (TSCTP) ترعاها (Operation Enduring Freedom-TransSahara) أو ما يعرف اختصاراً بـ (OEF-TS)*.

في هذا الإطار تقوم استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية على عنصرين اثنين، الأول يتمثل في تطوير فعالية و قدرات قوات الجيوش المحلية للمنطقة، من خلا عدد من الآليات، كالتكوين و تبادل المعلومات**، إضافة إلى دعم الجيوش النظامية لدول بالمنطقة الشريكة بالمعدات العسكرية لمكافحة الإرهاب ميدانياً.

أما العنصر الثاني الذي تقوم عليه استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في إطار نفس المبادرة (TSCTP)- هو المشاركة الميدانية للقوات الأمريكية في بعض التمارين و المناورات العسكرية بالمنطقة و التي تشمل أيضاً مشاركة بعض دول الناتو، على غرار فرنسا و إسبانيا، و قد اطلق على هذه المناورات اسم "فلينتلوكس" (Flintlocks)، حيث تمّ إجراء أولها عام 2005، أما في 2011 فقد نظمت هذه المناورات من طرف السنغال ما بين 21 فيفري و 11 مارس من نفس السنة (2011)، في حين تمّ إلغاء "فلينتلوكس 12"، و التي كان من المقرر إجرائها ما بين 02/27 و 2012/03/28 بسبب المعارك التي كانت تدور في شمال مالي ما بين متمردي الطوارق و الحكومة المركزية.¹

في 2002، و أثناء إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، تمّ فتح قاعدة "ليموني" (Lemonier) بجيبوتي، لكنه تقرر خفض التواجد الأمريكي بالقارة الإفريقية، منذ أن تكبدت الولايات المتحدة الأمريكية خسائر بشرية، قدرت بتسعة عشرة (19) جندي و مروحيتين عسكريتين في 3 و 4 من أكتوبر عام 1993، بالصومال، في إطار مهمة (ONUSOM II).

ما يمكن استخلاصه من دور الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الساحل الأفريقي، أنه و إن كان يمثل ضرورة استراتيجية، إلا أنه لا يرقى ليضاهي دور بعض الفواعل الأخرى، و على رأسها فرنسا، حيث لا تخرج فاعلية أكبر قوى عالمية فسي منطقة الساحل الإفريقي عن إطارها القاري الإفريقي، و التي يركز على مساعدة الجيوش المحلية أكثره المساهمة الميدانية في مكافحة و الحدّ من بعض التهديدات الكبرى التي تعرفها المنطقة و على رأسها الإرهاب و الجريمة المنظمة، بشتى أنواعها، كما تعتمد إدارة البيت الأبيض، على إقامة تحالفات بالمنطقة أو حتى خارجها، لتؤدي عنها المهمة العملياتية، و هو ما يعرف بالحرب بالوكالة.

مقاربة الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الساحل، القائمة على مبدأ عدم التدخل المباشر، هو نتيجة لعدّة عوامل و محدّدات، أهمها الصعوبات التي تواجهها القوات الأمريكية، في عدد من مناطق العالم، أكثر أهمية و استراتيجية بالنسبة لها، كالعراق و أفغانستان. و هذا ما جاء به "دافيد كيل كولان" (David Kilcullen)**، في أحد مؤلفاته حول

* تعرف أيضاً بـ (Opération Juniper Shield) و هي منضوية تحت القيادة العسكرية "أفريكوم" بشتوتغارت الألمانية.

** في جانفي 2012 حطّ أفراد من القوات الخاصة الأمريكية بموريتانيا لتكوين أفراد من الجيش المالي، لمواجهة التهديد الإرهابي في المنطقة.

¹ Cédric JOURDE, « Politique des récits de l'islamisme en Mauritanie. Entre « marée montante » et « islamisme kalachnikov » », *Politique africaine*, N° 114, (février 2009) : 67-86.

*** ضابط أسترالي.

الصعوبات التي تعرفها القوات الأمريكية خاصة و القوات الغربية عموما، في مواجهتها لحرب العصابات، مؤكداً أن تواجد قوات أجنبية (غربية)، قد ينمّي في غالب الأحيان لدى المجتمعات المحلية رفضاً لهذا التواجد قد يتحول إلى سلوك عدواني ضده.

ما زاد في محدودية فاعلية الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة، هو الصراع الداخلي الخفي في الإدارة الحاكمة و الممثلة في البيت الأبيض و وزارة الخارجية و البنتاغون، أين يحاول كل طرف فرض رؤيته للتعامل مع المنطقة، بالإضافة إلى تأثير الرأي العام الأمريكي، أين تمّ طرح عدد من التساؤلات الجوهرية حول تواجد قواتهم بعدد من المناطق الإفريقية، و أهم تساؤل يدور حول مدى حقيقة التهديدات الدولية الموجودة بالمنطقة، و هل تشكل فعلاً تهديداً مباشراً على الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى تساؤل آخر متعلق بدعم و مساعدة هذه الأخيرة لبعض الجيوش المرتبطة أساساً ببعض الأنظمة، المحسوبة حسب الأمريكيين أنفسهم في خانة الدول الغير ديمقراطية و التي تعاني من مشاكل متعلقة بحقوق الإنسان و قضايا الفساد. كل هذا، في ظل حاجة الولايات المتحدة الأمريكية للمواد الأولية الاستراتيجية التي تحتاج إليها، و التي يزخر بها باطن الأرض في الساحل و إفريقيا.

بعد أحداث 2001/09/11، اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على ما أطلقت عليه اسم "الأمن الذكي" الذي يعتمد أساساً على تنفيذ خطوات استباقية في مناطق عديدة من العالم، بما فيها الساحل الإفريقي. و تتزامن الخطوات العسكرية و الأمنية مع عدد من الإجراءات و خطط عمل استباقية أخرى تشمل المفهوم المعاصر للأمن الإنساني، و تتعلق بالمجال الاقتصادي و المجال السيوسيوثقافي.

في ديسمبر من عام 2008 قامت الولايات المتحدة بتحويل ما كان يسمى بـ "القوة التكتيكية لجنوب أوروبا" (SETAF) إلى "جيش الولايات المتحدة لإفريقيا" U.S Army Africa و هي إحدى الوحدات المكونة للأفريكوم، و التي دخلت الخدمة العملية بداية من أكتوبر 2009. و على الرغم من أن الوحدة العملية الأمريكية مازالت تتخذ من فالنسيا بإيطاليا مقراً لها، إلا أنها تستخدم الفوج 173 لمواجهة الأزمات في القارة الإفريقية، في وقت أعلن البنتاغون من خلال إحدى إداراته عن مناقصة دولية لإنشاء قاعدة جوية بإحدى دول شمال إفريقيا، دون ذكر اسم الدولة، بهدف الاستطلاع على الجماعات الإرهابية بالمنطقة، لا سيما "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي".¹

ما يمكن استخلاصه من خلال دور و تأثير الولايات المتحدة كفاعل دولي بالمنطقة هو الدعم اللوجستيكي للقدرات العسكرية و الاستخباراتية لدول المنطقة، لا سيما تطوير التعاون العسكري و الأمني. كما تسعى الولايات المتحدة إلى دعم دول المنطقة من خلال فرض إصلاحات سياسية و ديمقراطية.

و في نفس السياق أصبحت التهديدات الجديدة بالمنطقة تشكل هاجساً لواشنطن، خاصة بعد ضرب عدد من المصالح الغربية عامة، و تحديد مصادرها النفط، حيث جاء في قمة "ريغا 2005"، لمنظمة حلف شمال الأطلسي، أن الأمن

¹ خيري عبد الرزاق جاسم، "قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا: فرصة أمريكية ومحنة إفريقية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 21، (فيفري 2009) : ص 89.

النفطي يعتبر أولوية كبرى لأعضاء المنظمة عامة و الولايات المتحدة خاصة، باعتبارها أكبر مستورد للنفط في العالم، حيث تضاعفت نسبة وارداتها من النفط الأفريقي من 15 إلى 25% خلال العشر سنوات الماضية.¹

على عكس ما قد يبدو من صراع بين فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية، نلاحظ اقتسام واضح للأدوار بمنطقة الساحل الإفريقي، بين القوتين العظميتين، حيث لا يوجد تداخل بين دورهما في المنطقة رغم المنافسة الشديدة، التي تحكمها من جهة مصلحة كل منهما، و من جهة أخرى العلاقات الاستراتيجية التي تربط البلدين، حيث تعتمد فرنسا بالدرجة الأولى على التدخلات العسكرية المباشرة و التواجد بالمنطقة عسكريا، فيما تقوم استراتيجية الأمريكان على الدعم و المساعدة العسكرية و إقامة قواعد و مشاريع محطة بالمنطقة و ليس داخلها، و هما استراتيجيتان مختلفتان عن تلك التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي، الذي يعتمد بالدرجة الأولى على التنمية بهدف إحلال السلم و الاستقرار بالمنطقة.

كما نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية، التي تمكنت من تطوير عقيدة تقوم على الحرب الاستباقية في عدد من مناطق من العالم، خدمة لمصالحها و لأمنها القومي، تقف اليوم أمام التواجد الفرنسي بالمنطقة، و التي لا تزال متمسكة بنفوذها بالمنطقة.

ما يمكن قوله أخيرا، حول فرنسا و الولايات المتحدة كفاعلين كبيرين في منطقة الساحل الإفريقي، أن نقطة الاشتراك بين القوتين هي كونهما جعلتا من الساحل الإفريقي جزءا من استراتيجية شاملة تخص القارة الأفريقية ككل، و أن التواجد المباشر و غير المباشر لا تحكمه مواقف إنسانية أو أمنية بل أهداف و مصالح جيواستراتيجية و اقتصادية بالدرجة الأولى.

3. قوى عظمى كفواعل ثانوية بالساحل الأفريقي

بالإضافة إلى فرنسا و الولايات المتحدة، تحاول عدد من القوى الكبرى المنافسة على مكانة بالساحل الإفريقي، و إن كان ذلك بشكل هامشي، مثل بريطانيا و كندا و اليابان.

فبريطانيا تحاول استعادة مكانتها الأفريقية منذ وصول توني بلير لرئاسة الوزراء منذ 1997، من خلال زيادة الدعم المادي لبلدان المنطقة، و استهداف الكنائس و المجتمع المدني، لكن يبقى دور البريطانيين هامشي، إلى حد ما، في منطقة الساحل الأفريقي كونها منطقة نفوذ فرنسي و التركيز على بلدان أخرى كنيجييريا و جنوب أفريقيا.

أما بالنسبة لكندا و اليابان فما متواجدين من خلال بعض الشركات المختلطة و المتعددة الجنسيات لأهداف اقتصادية محضة.

¹ أيمن شبانة، "النفط الإفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد"، مجلة قراءات إفريقية، العدد 11، (يناير - مارس 2012) : ص 81.

ثانيا : القوى الصاعدة

مثلما لم تعد فرنسا الفاعل الوحيد بالساحل الإفريقي، بعد المنافسة الشرسة التي تشهدها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، تحولت المنطقة إلى حلبة منافسة بين عدد من الفاعلين الجدد، الذين يحاولون بسط نفوذهم و سيطرتهم على موارد المنطقة، و من بين المنافسين الجدد لفرنسا و الولايات المتحدة، هو ما أصبح يعرف بالدول الصاعدة، على غرار الصين و روسيا و الهند و غيرها، لكن تبقى جمهورية الصين الشعبية حالة خاصة، لا يمكن تصنيفها دولة صاعدة و لا حتى ضمن القوى الكبرى، حيث يمكن تصنيفها فرديا في خانة و إن كانوا ضمن الدول الصاعدة، إلا أن يعتبر حالة خاصة تتواجد ما بين القوى الكبرى و القوى الصاعدة، و هي الصين، بكل ما تحمله من عوامل ساعدتها على التواجد بالمنطقة، و إن كان غير عسكري إلا أنه أصبح يعتبر تهديدا للتواجد الفرنسي و الأمريكي على حد سواء.

1.الصين

تشير الأرقام أن الصين تمكنت من احتلال المرتبة الأولى فيما يخص مبادلاتها التجارية مع القارة الإفريقية، قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا، و هو ما يدل على الاهتمام المتنامي للعلاقات الصيني، لاسيما في مجال عن البحث أسواق جديدة من جهة و البحث عن مصادر جديدة للطاقة من ناحية أخرى، و هذا ما توفر لها من خلال دخولها في منافسة القوى التقليدية على هذه الموارد بالساحل الإفريقي.

على غرار كل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية، من الصعب تحليل سلوك الصين اتجاه القارة الإفريقية عامة و الساحل خاصة، و الدور الذي تلعبه اليوم بالمنطقة بمعزل عن المبادئ العامة للسياسة الخارجية الصينية عامة، و التي تهدف أساسا إلى تحويل هذا البلد إلى قوة عالمية عظمى، و من ناحية أخرى، لا يمكن فصل الدور المحوري التي صارت تلعبه الصين في الساحل الإفريقي عن دورها كفاعل رئيسي في القارة الإفريقية ككل.

كانت البداية القوية لعودة التواجد الصيني بالمنطقة الساحلية في العام 2000، لدرجة أنها وصفت بالهجوم الصيني على القارة السمراء و منهم من أطلق على ما يحدث بـ "الحمى الصينية"، حيث تحولت المنطقة إلى جزء مهم من الاستراتيجية الصينية الشاملة، لدرجة أن الوزير الأول الصيني صرح خلال إحدى جولاته الإفريقية، في ماي 2014، أن "العلاقات بين الصين و القارة الإفريقية تعيش عصرها الذهبي"، و هذا ما أقلق الشركاء التقليديين لمنطقة الساحل (فرنسا و الولايات المتحدة).¹

التطور الذي شهدته الصين خلال العشرين سنة الأخيرة، جعلها تبحث عن مناطق جديدة من العالم، كأسواق لمنتجاتها و مصادر للموارد الأولية و حتى كمقرات لكبرى شركاتها و بنوكها، و منه لعدد من الاستثمارات الصينية في شتى المجالات، بالإضافة إلى استغلال اليد العاملة الصينية في عدد من المناطق في العالم و من بينها الساحل الإفريقي.

¹ Valérie NIQUET, « la stratégie africaine de la Chine », Politique Étrangère, (été 2006) : pp 361-374.

الصين التي تملك أكثر من 5/1 من سكان العالم، لا تملك إلا 9% من الأراضي الخصبة، مما جعلها تبحث عن أراضي جديدة للاستغلال الفلاحي و الزراعي لسد حاجياتها المختلفة، و هو يتسنى لها في القارة الإفريقية التي تملك 60 بالمئة من الأراضي الخصبة، غير المستغلة، و بما تملكه من تقنيات و تكنولوجيات في هذا المجال استطاعت استصلاح عدد من الأراضي بالمنطقة لصالحها.¹

و على الصعيد التجاري، فإن المبادلات بين الصين و إفريقيا تضاعفت ما بين العام 2000 و العام 2013 بأكثر من 20 مرة، حيث كانت لا تتجاوز 10 ملايين دولار في بداية الألفية، لتتجاوز 200 مليار دولار عام 2013، فقد تمكنت الصين منذ 2009 من افتتاح مكانة أول شريك تجاري مع القارة الإفريقية، و أول مقرض لدول القارة التي بلغت منذ القمة الإفريقية الصينية عام 2012 إلى 20 مليار دولار لمدة 3 سنوات.² كما تحتل الصين المرتبة الثانية من حيث الاستثمارات المباشرة بقيمة 25 مليار دولار في 2013 بعد الولايات المتحدة، حيث تملك الصين بالقارة السمراء أزيد من 2500 مؤسسة صينية في إفريقيا.³

من ناحية أخرى، تحولت الصين من أول مصدر للبترول عام 1993 إلى أول مستورد لهذه المادة الاستراتيجية عام 2014 قبل الولايات المتحدة، بسبب احتياجاتها المتسارعة للطاقة لتطوير صناعاتها، التي يقوم عليها الاقتصاد الصيني بدرجة كبيرة، حيث صار البحث في القارة الإفريقية عن مصادر تأمن لها موارد أولية من بين الاستراتيجية الشاملة للسياسة الخارجية الصينية، أين ساهمت عقيدة « going ou » إلى الاعتماد بالدرجة الأولى على التواجد بالخارج قدر المستطاع، بما في ذلك إفريقيا و الساحل.

إذا كان ما سبق يعتبر الاستراتيجية الشاملة للصين اتجاه إفريقيا، فإن الساحل جزء من هذه الاستراتيجية، لما تزخر به هذه المنطقة من موارد، بالإضافة إلى الموقع الاستراتيجي للمنطقة التي تعتبر قلب القارة، فهي التي تفصل بين شمال إفريقيا و جنوبها و الممر المؤدي إلى البحر الأحمر شرقا و المحيط الأطلسي من الناحية الغربية، و قد ساعدت هذه النظرة التواجد الصيني بمنطقة الساحل الإفريقي، لتتحول إلى أحد أكبر الفواعل بالمنطقة، كشريك تجاري و أحد أكبر المستثمرين، بالإضافة إلى المساهمة المباشرة في التنمية بالمنطقة التي تعاني فقرا أساسا. و من هط المنطلق تمكنت الصيم من حجز مكانة لها في أسواق دول الساحل و مناجمها و آبارها النفطية،⁴ أين تتواجد كل من شركة China National Petroleum Corporation (CNPC) و شركة Chinese National Off Shore Oil Compagny et China (SINOPEC)، أين تتواجدان في موريتانيا و النيجر، فيما بدأت في عمليات التنقيب بمالي.⁵

¹ Jean-Yves OLLIVIER, « la Chine en Afrique : Shenzen à l'échelle d'un continent », *Atlantico*, 28/01/2015.

² Clara ARNAUD, "Chine-Afrique : entre mythe et réalité", *Jeune Afrique*, 23 septembre 2012.

³ Laurence DAZIANO, « pourquoi le États-Unis sont devancé par la Chine en Afrique ? », *Le Figaro* du 08.08.2014.

⁴ Fewele DIANGITUKWA, « les grandes puissances et le pétrole africains États-Unis et Chine : une compétition larvée par l'hégémonie planétaire », (Paris, Ed Harmattan, Coll. Études africaines 2009), pp 18 -25.

⁵ Bérangère ROUPPERT, « Les États sahéliens et leurs partenaires extrarégionaux Le cas de l'Union européenne en particulier », *GRIP*, note d'analyse, , (décembre 2012) : p 4.

و رغم عملية التضليل الإعلامي التي تقوم به وسائل الإعلام الغربية ضد دور الصين في إفريقيا، إلا أن الصين تمكنت من كسب ثقة الأفارقة، من خلال مسار تاريخي شهدت فيه الدول الإفريقية منذ فترات الاستعمار دعما من الصين.

قامت الصين بعرض علني لسياستها اتجاه القارة السمراء، في ما يعبر استراتيجية الصين اتجاه إفريقيا في 2006، و القائم على عدد من المبادئ تتلخص في توطيد التعاون السياسي من خلال رفع مستوى تبادل الزيارات لأعلى المستويات، بالإضافة إلى تبادل الخبرات و الاستشارات و التعاون في إطار الأمم المتحدة. أما في المجال الاقتصادي فقد نصت مبادئ 2006 على تقوية التعاون الاقتصادي و التجاري و تقديم تسهيلات من الجانبين، و فتح مجال الاستثمارات و كذا تدعيم التعاون في مجال الزراعة و تطوير البنى التحتية في إفريقيا، كما نصت هذه الاستراتيجية على توسيع نطاق التعاون ليشمل المجالات التعليمية و الصحية و الثقافية بالإضافة إلى التعاون العسكري و الأمني الذي كان حكرا على الغرب لفترات طويلة.¹

و تسعى الصين إلى استغلال ماضيها الجيد مع بلدان المنطقة لاستمالتها بعض القضايا العالقة على المستوى الدولي و على رأسها قضية تايوان، أين استطاعت كسب تأييد معظم بلدان القارة الاعتراف باستقلال تايوان.

على الصعيد الفردي لبلدان منطقة الساحل فان الدور الصيني يتفاوت من دولة إلى أخرى، فالنسبة لموريتانيا تعتبر الصين الزبون الأول للحديد. و في مجال الاستثمارات تحصلت موريتانيا، في 2008، على قرض بقيمة 294 مليون دولار لتوسعة ميناء نواكشوط، بنسبة فائدة لا تتجاوز 2%، حيث من المتوقع أن تتم التوسعة على طول 1400 متر لتمكين هذا الميناء من استيعاب أربعة (04) بواخر في آن واحد، كما مولت الصين أشغال الطريق (نواكشوط-قايدي) مقابل منح رخصة استغلال و توريد الجير الموريتاني، بالإضافة إلى ذلك فقد مولت الصين موريتانية بـ 100 مليون دولار لبناء عدد من المستشفيات* و المساكن و مركز تجاري لبيع المنتجات الصينية، و قد ساهم نفس الغلاف المالي الصيني، في إنجاز مستودع لتخزين السلع الصينية بميناء نواكشوط و كذا الانطلاق في مشروع حقل للطاقة الشمسية. في نفس السياق ستقوم الصين بإنجاز طريق بمنطقة "أفتوت" (جنوب البلاد)، بطول 200 كلم، تشرف عليه شركة COVEC الصينية، بقيمة 80 مليون دولار، و من المتوقع أن يساهم هذا الطريق في فك العزلة عن المنطقة الجنوبية و التي تعرف باسم "مثلث الفقر"، كما تساهم الصين في عملية توسعة ميناء "الصدّاقة" بنواكشوط، بتكلفة تفوق 300 مليون دولار، حيث من المتوقع أن يصل رصيفه إلى 904 متر بدلا من 509 اليوم.²

في مجال الصيد البحري أبرمت الصين في منتصف الثمانينات عقد استغلال من خلال شركة China National Poly Fisherie Corporation قبل أن تجدد عقدها مع إحدى كبرى الشركات في مجال الصيد البحري و هي Poly

¹ "China's Africa Policy", (January 2006) p 1- 6 : voir: <http://www.focac.org/eng/zt/zgdfzccwj/t230479.htm> , (consulté le 18.06.2015).

* خصصت الصين 10 مليون دولار لبناء و تجهيز مستشفى "عرفات" (86 سرير) على أن تغطي بتوفير الخدمة بعد بداية التشغيل.

² François BART, « Chine et Afrique, une longue histoire, une nouvelle donne géographique », Les Cahiers d'Outre-Mer, (Janvier-Juin 2011), pp 253-254 voir : <http://com.revues.org/6243> (consulté le 22.06.2015)

Hondone Fishery منذ 2011، حيث ساهمت الشركة في نقل خبرات الصينيين إلى موريتانيا كما قامت بخلق عدد كبير من مناصب الشغل.

أما في دولة مالي، فقد ارتفع حجم المبادلات البينية من 280 مليون دولار في عام 2000 إلى 622 مليون دولار عام 2012، رغم النزاع القائم في المنطقة و التدخل الفرنسي، حيث تم إبرام 34 اتفاقية بقيمة 11 مليار دولار، كما قدمت الصين لمالي أزيد من 50 مليون دولار كقروض بدون فوائد و هبات، حيث ستقوم الصين بتمويل أحد أكبر المشاريع و هو إنجاز خط سكة حديدية تربط بين العاصمة باماكو و كوناكري بقيمة تفوق 8 مليار دولار، بالإضافة إلى تحديد خط سكة حديدية آخر يربط بين باماكو و داكار بقيمة 1.5 مليار دولار،¹ هذا و قد استفادت الصين في مقابل ذلك على عقود تنقيب في مناطق عدة من مالي تخص الذهب و اليورانيوم و النفط، فيما أصبحت شريك مع الدولة المالية في أحد أهم مناجم الحديد، بمنطقة "كيتا"، في وقت قام كل من البنك الدولي و صندوق النقد الدولي بإلغاء تمويله لعدد من المشاريع بمالي بسبب سوء استغلال الموارد الممنوحة.²

و من ملاحظ أن الصين استغلت حاجة مالي لبعض المشاريع الاقتصادية، و كذا الظروف الأمنية و السوسيواجتماعية، لتعرض خدماتها بسخاء بهدف كسب سوق جديد كانت منذ فترة طويلة حكرا على فرنسا. حيث تقوم الصين بطريقة براغماتية في المساهمة ببناء مالي مقابل الحصول قدر المستطاع على موارد جديدة من المواد الخام لاقتصادها المتنامي بسرعة كبيرة.

أما بالنسبة للنيجر، فالصين أدركت أن اليورانيوم الموجود بالمنطقة بإمكانه المساهمة في تقوية قدراتها النووية، من خلال دخول المنافسة ضد الفرنسيين و غيرهم من الشركات الأخرى التي تقوم باستغلال هذه المادة الاستراتيجية بأرخص الأثمان، و هو ما استطاعت تحقيقه من خلال الحصول على امتياز استغلال أحد المناجم النيجيرية (أزيليك)، عن طريق الشركة الوطنية الصينية للطاقة النووية (Chinese National Nuclear Corporation CNNC) و ذلك منذ 2011،³ و قد أدى دخول الصين خط المنافسة على اليورانيوم النيجيري إلى تقوية موقف النيجر أثناء المفاوضات حول تحديد عقود الاستغلال لعدد من المناجم التي كانت تحتكرها شركة "أريفا" الفرنسية، مما ساهم في رفع قيمة الحصة النيجيرية من هذه المادة القيّمة.

و على صعيد آخر، يرى النيجيريون أن بلدهم تحولت في السنوات الأخيرة إلى بلد منتج للنفط بفضل مجهودات الصين و استثماراتها في هذا المجال، عن طريق شركة CNPC، التي أبرمت عقدا مع النيجر بقيمة 3.2 مليار دولار، حيث تمتلك الصين 60% من مجمل إنتاج حقل "زندير" * مقابل 40% للحكومة النيجيرية، فيما تساهم في تطوير معمل

¹ Sékou Chérif DIALLLO, « Diplomatie malienne : Pékin va financer le chemin de fer Bamako-Conary », Jeune Afrique, 18/09/2014.

² Marc LANTEIGNE, "China's Peacekeeping operation in Mali, New Security Thinking or Balancing Europe", NFG working paper, n° 11, (august 2014) : pp 12 - 15.

³ Luis SIMON et autres, "une stratégie cohérente de l'Union Européenne pour le Sahel", Direction Générale des politiques externes de l'UE, (mai 2012).

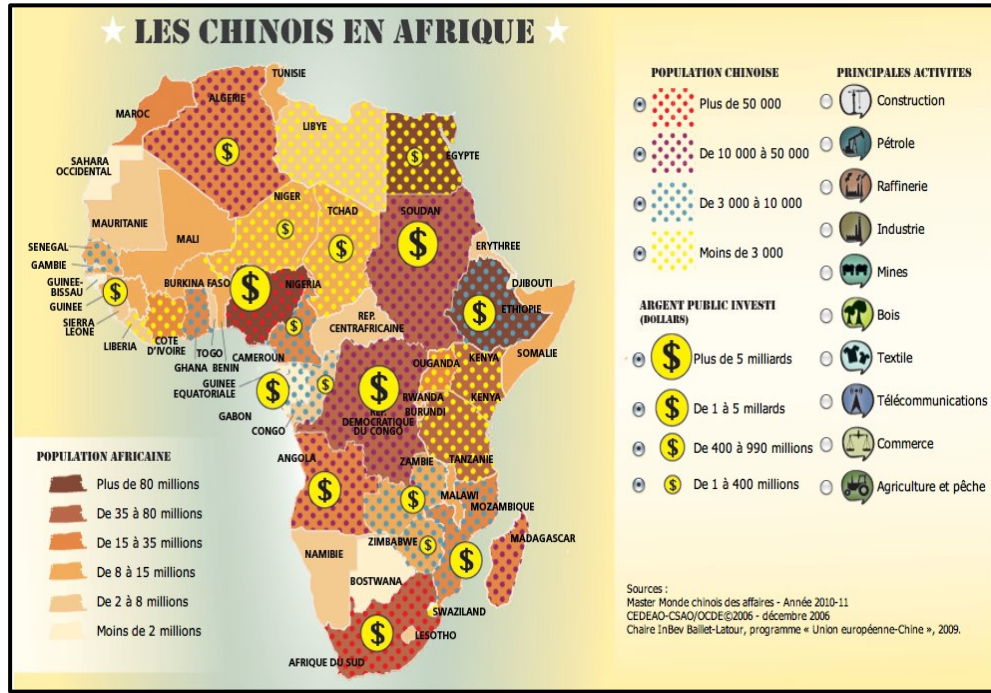
* يقع حقل "زندير" 900 كلم شرق العاصمة نيامي.

"أغاديم" لتكرير البترول. و بفضل هذا الإنجاز تمّ خلق وزارة خاصة بالبترول (2012) في الحكومة النيجيرية، كخطوة لإدارة و تسيير هذا المورد الحديث الاستغلال، و قد استغلت الصين وصول "مامادو تانجا" للحكم في 2004، الذي حاول التخلص من الاحتكار الفرنسي لاستغلال اليورانيوم النيجيري، حيث منح 150 عقد جديد منذ 2007، و هذا ما أدى بفرنسا لاتهام حكومة "تانجا" بدعم المتمردين الطوارق، الذين قاموا باختطاف و قتل اثنين من الإطارات العاملة بشركة "أريفا" الفرنسية بالمنطقة، في وقت استغلت الحكومة النيجيرية 38 مليون دولار من بين 45، قيمة احدى الصفقات مع الصينين، لشراء الأسلحة لمواجهة التمردات في شمال و غرب البلاد.

و في سياق متصل، و أثناء تدشين مركب النفط "زندير" في 2008، و بحضور ممثلو الحكومة و الشركاء الصينيين، قام مناصرو "تانجا" بالمطالبة بتمديد عهده الرئاسية التي كان من المقرر أن تنتهي في 2009، و هذا ما حدث بالفعل رغم اتهام المعارضة و بعض الدول لـ"تانجا" بانتهاك الدستور و مؤسسات الدولة، و قد تمّ الإطاحة به في فيفري من 2010، أين كان رد الفعل الصيني بالصمت قبل أن تتوالى التصريحات التي مفادها أن الصين فقدت حليفها في النيجر و المنطقة، لاسيما بعد أن أبدى الانقلابيين عزمهم على إعادة النظر في فحوى العقود الخاصة باستغلال مناجم اليورانيوم بالبلاد، أين استغلت فرنسا الفرصة لرفع نسبة الحصة النيجيرية لـ 50%. لكن رغم ذلك بقيت الصين الشريك التجاري الأول للنيجر.

و ازدادت حدة الصراع بين الصين و فرنسا على اليورانيوم النيجيري، لدرجة أن الصين اقترحت على حكومة نيامي عدم السماح لشركة "أريفا" ببناء منشآت منجمية لليورانيوم بمنطقة "سومينا"، في وقت عرضت خدماتها بأقل التكاليف و أعلى الأرباح، مما مكّن شركة الوطنية الصينية لليورانيوم (China National Uranium – Sino-U) من كسر الاحتكار الفرنسي لاستغلال اليورانيوم بالنيجر. فقد قدمت الصين عرضا بـ 95 مليون دولار لاستغلال منطقة "سومينا" (2010)، بالإضافة إلى استعدادها لاستثمار 300 مليون دولار في منطقة "أزدريك"، و التي تعتبر منطقة نفوذ فرنسي، تمتلك بها عددا من مناجم اليورانيوم.

الشكل رقم 13 : خريطة للتواجد الاقتصادي للصين بالقارة الأفريقية و منطقة الساحل



المصدر : <http://commerce.economie-afrique.com>

في مجالات أخرى تسعى الصين للمساهمة في تنمية البنى التحتية بالنيجر، حيث تم إبرام عقد في 2011، بقيمة 14 مليون دولار، تقوم من خلاله الصين ببناء أحد أكبر الجسور بنيامي و الطرق الفرعية له، مما سيساهم في تنظيم حركة المرور بالعاصمة النيجيرية.

تبنت الصين مقاربة مرنة في سياستها الخارجية اتجاه منطقة الساحل، حيث تفادت في عدد من المرات أن تتدخل، حتى و لو من أجل حماية مصالحها، مفضلة سياسة الوسطية أو الحياد، في منطقة شهدت و لازالت تشهد عددا من التغيرات في مجالات متعددة.

في الأخير يمكن القول أن الصين و رغم المجهودات المبذولة للتواجد بمنطقة الساحل الأفريقي، و النتائج المحققة، لاسيما في المجال الاقتصادي، إلا أنه يبقى غير معتبر مقارنة بمناطق أخرى من القارة الإفريقية، و ذلك راجع بالدرجة الأولى إلى عدد من العوامل، كالمنافسة الشديدة من طرف القوى العظمى التقليدية كفرنسا و الولايات المتحدة، بالإضافة إلى عامل الاستقرار الأمني و السياسي بالمنطقة الذي يعرقل التواجد الصيني بقوة و كثافة، لكن لا يمنع.

حتى و إن كان الطابع الاقتصادي يغلب على التواجد الصيني بالساحل الإفريقي، إلا أن الصينيين يحاولون التواجد ثقافيا، من خلال منح دراسية لعدد من الطلبة، و اجتماعيا و دبلوماسيا و حتى عسكريا، من خلال بعض عمليات حفظ السلام بمناطق مختلفة من القارة و القرية من الساحل الأفريقي.

2. روسيا

على غرار الجمهورية الصينية، تملك روسيا اليوم، علاقات جيدة مع الدول الإفريقية عامة، بما فيها دول الساحل، منذ الدعم التي تلقتها هذه الأخيرة إبان فترة قيام الاتحاد السوفياتي، و ذلك أثناء مرحلة الاستعمار أو حتى في فترات ما بعد استقلال هذه الدول في بداية الستينات، و هي المرحلة التي شهدت حربا باردة، بين القطبين الشرقي و الغربي، أين كان كل منهما يحاول استقطاب أكبر عدد من الدول الإفريقية لأيديولوجيته.¹ لكن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي توقف، و لم تفكر روسيا بالعودة للقارة الأفريقية إلا بعد مرور أكثر من 20 سنة من نهاية الحرب الباردة، حيث عرفت هذه المرحلة نوعا من الركود في العلاقات بين بلدان المنطقة و روسيا، حيث توقفت المنح الدراسية و المساعدات الاقتصادية و العسكرية.²

عام 2006، قام بوتين بجولة أفريقية تمهيدية، للجولة التي قام بها ميديفيدف عام 2009، مرفقا بأكثر من 400 رجل أعمال روسي، أين تمّ مسح 20 مليار دولار من بين 25 مليار من الديون الأفريقية الموروثة عن حقبة الاتحاد السوفياتي.

أما اليوم، و بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، تقوم روسيا بمحاولات عديدة لبسط نفوذها في المنطقة، في مجالات عديدة، تتركز أساسا في بعض المشاريع الطاقوية و صفقات التسليح، لاسيما في منطقة تشهد منذ فترات بعيدة عددا من النزاعات و الحروب، كما تسعى روسيا منذ عقدين من الزمن إلى خلق توازن جديد بالمنطقة، بين الفواعل التقليدية و الجديدة، خاصة بعد الاجتياح الذي عرفته المنطقة من طرف عدد من الفواعل الجدد و على رأسهم الصين، و بعض القوى الأخرى بحثا عن تأمين موارد الطاقة و المواد الخام.

على الطريقة الصينية، استطاعت روسيا البحث في الثغرات التي لم تتمكن من سدها الفواعل الأخرى، لاسيما الغربية (فرنسا و الولايات المتحدة)، لتقوم باستغلال ذلك لصالح تواجدتها بالمنطقة و بسط نفوذها في هذه المنطقة الجيوستراتيجية من القارة الأفريقية و العالم.

و من بين أهم المشاريع الطاقوية التي تشرف عليها روسيا بالمنطقة، و التي تمس عددا من الدول بشكل مباشر، هو أنبوب الغاز العابر الصحراء، و المعروف باسم (TSGP)، و الذي سيربط بين منطقة "واري" (Warri) بنيجيريا حتى سواحل بني صاف بالجزائر مرورا بالنيجر، قبل أن يتفرع من منطقة حاسي رمل الجزائرية، نحو الشرق (إيطاليا)، و نحو الغرب إسبانيا.

¹ زينغيو بريجنسكي، رفعة الشطرانج الكبرى، ط 1، ترجمة : امل الشرقي، (عمان، الأردن الأهلية للنشر والتوزيع، 1999)، ص 18.

² Alexandra ARKHANGELSKAYA, « Le retour de Moscou en Afrique subsaharienne ? Entre héritage soviétique, multilatéralisme et activisme politique », Afrique contemporaine, (n° 248), (2013/4) pp 61-74.

يصل طول أنبوب الغاز العبر للصحراء إلى 4128 كلم، في وقت من المتوقع أن تصل سعته السنوية إلى 30 مليار متر مكعب، و هو ما يمثل حوالي 70% من السوق الأوروبية، في غضون 2050، كما سيكلف المشروع حوالي 21 مليار دولار.¹

على صعيد آخر، لا يقل أهمية عن المجال الطاقوي، تعمل روسيا على استعادة مكانتها كممور رئيسي للأسلحة بالمنطقة، في منطقة تحتل المرتبة التاسعة عالميا في الإنفاق العسكري، حيث تقوم وكالة "رونوبونيكسبورت" (Rosobonexport) بمهمة تصدير الأسلحة الروسية لدول المنطقة، أين تتعامل مع 15 بلد في منطقة ما وراء الصحراء، لكن صادرات روسيا للمنطقة ككل لا تشكل سوى 2% من إجمالي مبيعاتها في العالم، حيث تبقى بلدان الشمال الإفريقي الزبون الأول في المنطقة ككل.

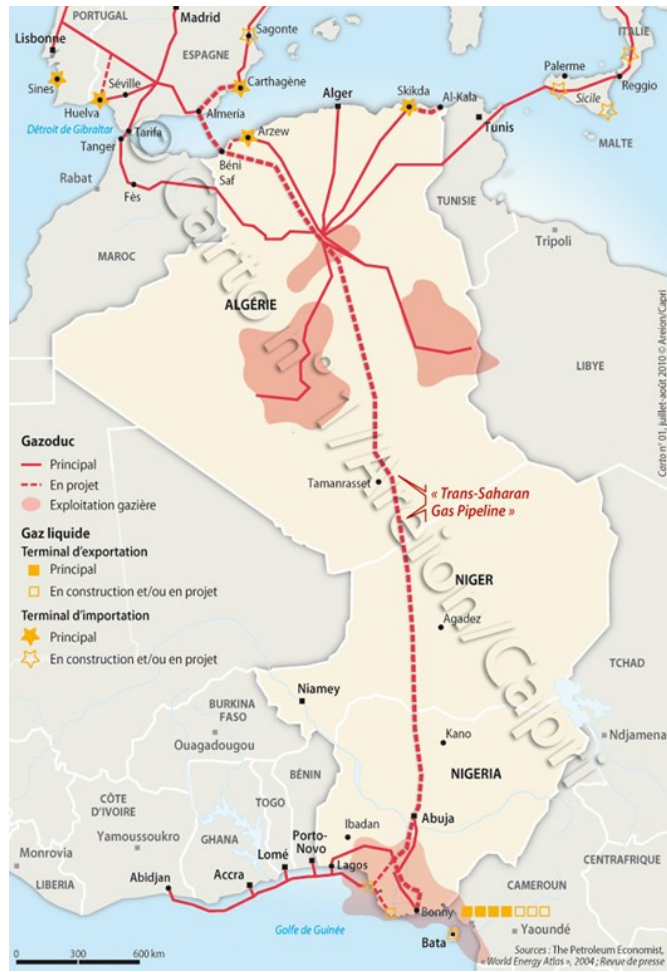
و في نفس الإطار تسعى روسيا إلى تحديد العتاد الحربي لدول المنطقة، الموروث عن صفقات قديمة إبان الاتحاد السوفياتي، و أهمها بعض الذبابات و الطائرات الحربية و العمودية المختلفة، كما تقوم روسيا بتسليح الجيش المالي، منذ النزاع القائم، حيث تم إمضاء صفقة بـ 12 مليون دولار، تخص أسلحة خفيفة، تشمل بنادق كلاشينكوف (3000 قطعة) و رشاشات (300 قطعة) و خراطيش، كما تجري المحادثات حول صفقات جديدة تخص طائرات حربية و طائرات هليكوبتر بالإضافة إلى مدرعات.

ما يمكن قوله عن دور روسيا كفاعل في منطقة الساحل الأفريقي، أنها استغلت النزاعات في المنطقة لتنشيط تجارتها للأسلحة، مما يفسر دعم التدخل الفرنسي في مالي عام 2012. من ناحية أخرى، تعتبر الثروات المختلفة التي تزخر بها المنطقة، بمثابة عامل جذب للاستثمارات الروسية التي تملك من الخبرة في مجال الطاقة، ما يسمح لها بلعب دور محوري في هذا المجال.

أما اليوم فإن روسيا أصبحت تنافس التواجد العسكري الفرنسي بالمنطقة بعد أن أبدت استعدادها لإرسال عدد من قواتها إلى مالي، في إطار قوات حفظ السلام للهيئة الأمم المتحدة (MINUSMA)، و التي لاقت ترحيبا رسميا من طرف الرئيس المالي شخصيا.

¹ Benjamin AUGÉ, « le Trans Saharian Gas Pipeline : Mirage ou réelle opportunité ? », note de l'IFRI, programme d'Afrique subsaharienne, (Mars 2010) : 2 - 6.

الشكل رقم 14: خريطة توضيحية لمشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء.



المصدر : OCDE (2014), "Un atlas du Sahara-Sahel : Géographie, économie et insécurité", Cahiers de l'Afrique de l'Ouest,

éditions OCDE, Paris.

3. الهند

تعتبر الهند المنافس الجديد للقوى الفاعلة بمنطقة الساحل الأفريقي، لا سيما في المجال الاقتصادي، حيث تعتبر الهند عضوا في البنك الإفريقي للتنمية، الذي يهدف إلى محاربة الفقر و تشجيع الاستثمارات بالدول الأعضاء.

حتى و إن كان التواجد الهندي متمركز في شرق القارة الإفريقية، إلا أن طموحات الهند لا تقل عن تلك الصينية في الساحل الإفريقي، لاسيما أن عدد سكان الهند سيبلغ المليار و نصف مع حلول 2050، و هو ما يستدعي البحث عن أسواق جديدة، سواء لبضائعها و صناعاتها المختلفة، أو لمناطق للاستثمار، خاصة موارد طبيعة لتغذية اقتصادها، خاصة الموارد الطاقوية، من نفط و غاز، و هو ما تتوفر عليه المنطقة، رغم المنافسة الدولية،¹ و في نفس الوقت أصبح

¹ (<http://www.jeuneafrique.com/mag/274419>). (Consulté le 05.09.2015)

الإنتاج النفطي للهند لا يسد حاجياتها المحلية في ظل زيادة الاستهلاك بشكل كبير، مما يدفعها بالضرورة إلى البحث عن مصادر جديدة لهذه الموارد الأساسية لأي قوى صاعدة (بترو و غاز).¹

يمكن القول أن الانطلاقة الحقيقية لتغلغل الهند بالمنطقة، كان أثناء انعقاد القمة الهندية الإفريقية الثالثة في 2015، أين طالب الهنديون بإقامة علاقة تبادل تجاري مبنية على الاحترام، من كلتا الجانبين و أن الهند مستعدة للمساهمة في التنمية بدول المنطقة و كذا الاستفادة من التجارب الناجحة في عدد من المجالات.²

أما بالنسبة لدول الساحل الإفريقي، فإن الهند تستثمر في عدد من المجالات، خاصة التقنية و التكنولوجيا، بالإضافة إلى محاولة دخول أسواق التنقيب على الموارد الطبيعية المختلفة التي تزخر بها المنطقة.

فبالنسبة لمالي، فقد تم فتح سفارة باماكو في 2009³ كخطوة للتواجد الدبلوماسي بأعلى تمثيل في ظل المنافسة الصينية على وجه الخصوص، هذه الأخيرة التي استطاعت كسب مساندة دول المنطقة في كل خلافاتها الحدودية مع الهند، التي صرّح مسؤوليها أنها لا تملك حليفا قويا في القارة الأفريقية ككل.⁴

التواجد الدبلوماسي في باماكو، أدى إلى إمضاء عدد من الاتفاقيات، أهمها "بروتوكول الاستشارات" ما بين وزارتي الخارجية للبلدين، و اتفاقية تعاون سياسي و اقتصادي و علمي و تقني و ثقافي. أما في 2012 (سنة التدخل العسكري الفرنسي في المنطقة)، قامت الحكومتين المالية و الهندية بإمضاء عدد من الاتفاقيات الاقتصادية خاصة التي تعزز من تواجد الهنديين في مالي، من أهمها اتفاقية حول التعاون في المجال الجيولوجي و الموارد المعدنية، كما استفادت مالي في نفس السنة من قرض بقيمة 100 مليون دولار لتمويل مشروع الربط بالكهرباء بين باماكو و "سيكاسو" وصولا إلى "بوغوني"، بالإضافة إلى 1 مليون دولار قدمت لحكومة باماكو في إطار ملتقى الدول المانحة المنعقد في أديسا بابا.

أما بالنسبة للنيجر فالهند متواجدة منذ نهاية 2016 في مجال البترول، من خلال الشركة الوطنية (Oil and ONGC Natural Gas Corporate Limited) التي و إن لم تبدأ في العمل الميداني إلا أنها اتفقت من خلال ممثلها مع حكومة نيامي، التي أحالتها إلى شركة Savannah Petroleum البريطانية التي تملك عقد استغلال لمنطقة "أغدام" (Agadem)، و التي بدأت المفاوضات مع الهنود لإقامة شراكة ثنائية. للإشارة، فإن الهند متواجدة اقتصاديا من خلال شركتي (BHARTI AIRTEL) و (SATGURU)، تختص الأولى في الهواتف النقالة بينما تنشط الثانية في مجال الفسر و السياحة. كما تقوم الهند بتدعيم النيجر بعتاد الإعلام الآلي في شكل هبات كمساهمة في التنمية. أما بالنسبة لموريتانيا فالتمثيل الدبلوماسي الهندي بنواكشوط عبارة عن قنصلية.⁵

¹ <http://sahel-intelligence.com/7023-sommet-inde-afrique-une-opportunité-pour-linde-de-detroner-la-chine-en-afrique.html> (Consulté le 09.09.2015)

² (<http://www.lemonde.fr/international/article/2015/10/26/l-inde-courtise-l-...>). (Consulté le 11.09.2015)

³ تم فتح سفارة مالية في العاصمة نيودهي في أوت 2009.

⁴ http://www.amb-inde-bamako.org/eoi_ol.php?id=Bilateral (Consulté le 14.09.2015)

⁵ STÉPHANE BALLONG, « Coup d'accélérateur indien », (30 novembre 2010),

<http://www.jeuneafrique.com/193758/archives-thematique/coup-d-acc-l-rateur-indien/> (consulté le

و منه يمكن القول أن الهند التي لا طالما كانت بعيدة عن منطقة الساحل الأفريقي، تسعى اليوم لتجد لنفسها مكانة مستعينة بالعامل النفطي خاصة و الاقتصادي عموماً في ظل غياب أي طموحات استراتيجية أخرى بالمقارنة مع الفواعل التقليدية.

ثالثاً : القوى الفاعلة الأخرى في الساحل

1. المغرب

حاولت المملكة المغربية، و لاتزال تحاول، خلق قوى موازية للدول الفاعلة بمنطقة الساحل، لاسيما بعد فشلها المتكرر في الانضمام لبعض المؤسسات و الهيئات المعنية بالمنطقة على الصعيد الأمني أو الاقتصادي أو السياسي، أو حتى في فرض رؤيتها لدى المنظمات التي تنتمي إليها فعلاً.

فالمملكة المغربية، لا تمت بصلة بالساحل الإفريقي، سواء جغرافياً أم تاريخياً، و رغم ذلك فهي تحاول بزج بدبلوماسيتها في شؤون المنطقة الساحلية، أملاً في الاعتراف بها كبلد حدودي للساحل الإفريقي، مما يعني ضمناً، الاعتراف بمغربية الصحراء الغربية، و هذا ما لا يتفق مع قرارات مجلس الأمن الدولي، و لا مواقف الاتحاد الإفريقي و لا حتى رؤى الدول الكبرى، التي ترى أن الصحراء الغربية هي مسألة تقرير مصير شعب محتل، و حلّ هذه المسألة بيد المجتمع الدولي، و الهيئة الأممية على وجه الخصوص.

في نفس السياق، تحاول المملكة المغربية التواجد من خلال دعم التنمية في دول الساحل، خاصة الغربية منها، و ذلك لتوفرها على موانئ تسمح للمغرب بالإحكام على أهم المنطلقات نحو الجهة الغربية للمحيط، أين تتواجد كبرى الاقتصاديات العالمية، على غرار غرب أوروبا شمالاً، و الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و البرازيل، إضافة إلى الواجهة البحرية التي تطل على البحر الأبيض المتوسط.

في هذا الصدد، و على الصعيد الاستراتيجي، تمكنت المملكة المغربية من افتكاك عملية احتضان الدورة 21 للمجلس التنفيذي لتجمع دول الساحل والصحراء، و يعتبر هذا لقاء هذا التجمع، ذو الطابع الاقتصادي، كنغمة مكّنت المغرب من محاولة وضع قدم على فضاء الساحل الإفريقي، من خلال المبادرة في عرض خدماتها المتنوعة داخل مجال الدول المعنية بالتجمع الاقتصادي.

و تعتبر محاولات المغرب المتكررة في الزج بكل ثقلها في شؤون الساحل الإفريقي، بمثابة محاولة لتعويض غيابه الاختياري عن أكبر و أهم تجمع إفريقي، و المتمثل في "الاتحاد الإفريقي"، و قبله، منظمة الوحدة الإفريقية، لسنوات عديدة قبل العودة في 2017، بالإضافة إلى الركود الذي يشهده اتحاد المغرب العربي.

تنحصر محاولات المغرب للعب أدوار في منطقة الساحل الأفريقي، من خلال بعض السياسات المبنية على تقديم خدمات عمومية، داخل مجال الساحل الإفريقي والصحراء، باعتباره الفضاء الحيوي، محل المنافسة من قبل عدد كبير من الفواعل الدولية و الإقليمية، و تتمثل الخدمات المغربية خاصة في بعض المشاريع الاقتصادية و الإعانات المالية.

في نفس السياق، تمكن المغرب من الاتفاق على إنشاء مركزا دوليا لتكوين الأفراد العاملين على تأمين الحدود، و ذلك بعد اجتماع وزراء خارجية 19 بلدا من بينها فرنسا و ليبيا، بالإضافة إلى المغرب، في سبتمبر 2013، في ما عرف بـ"إعلان الرباط".¹

و في مجال آخر، استطاعت المغرب إمضاء اتفاقية تعاون ديني، مع دولة مالي، لإعادة تكوين حوالي 500 إمام مالي في الرباط، في سبتمبر 2013، بهدف مواجهة، ما اعتبرته الاتفاقية التطرف الذي تصدره "المدارس" الدينية، السلفية و الوهابية، التي مؤلّتها و أنشأتها بعض دول الخليج العربي في مالي و عدد من الدول الإفريقية.

و يسعى المغرب، على عكس الجزائر، إلى محاولة توسيع مفهوم الساحل الإفريقي، من الناحية الجغرافية ليمتد حتى شرق القارة الإفريقية، في حين ترى الجزائر أن الساحل يتمثل أساسا في دول المجال، أو ما يعرف بقوس الأزمات، و هي رؤية جيوسياسية أكثر منها رؤية جغرافية أو اقتصادية بحتة.

و على صعيد آخر، اعتبرت المملكة المغربية، الزيارة التي قام بها وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، إلى كل من الجزائر ثم الرباط بمثابة تقارب أمريكي-جزائري، أين سارعت المملكة بمضاعفة تحركاتها الدبلوماسية في منطقة الساحل الإفريقي، من خلال عدد من الزيارات المطولة²، التي قام بها ملك المغرب، شخصيا لعدد من دول المنطقة، سعيا منه لكسب ودّ هذه الدول، من خلال عدد من المشاريع و اتفاقيات التعاون، و حتى الدعم المادي، و جاء ذلك في مقابل السماح للمملكة المغربية بالتدخل في محاولة حل الأزمات العالقة، على غرار أزمة الأزواد في شمال مالي و النيجر، بالإضافة إلى انتشار ظاهري الإرهاب و الجريمة المنظمة في المنطقة.

التوجه الجديد للسياسة الخارجية المغربية، من خلال محاولات العودة إلى الساحة الدولية عامة، و الإفريقية خاصة، يهدف إلى توظيفها و استثمارها في قضية الصحراء الغربية، التي لانزال تؤجج علاقة المغرب مع عدد من الدور الجارة و الإفريقية و حتى بعض دول العال، لذلك فمن المتوقع أن ترمي المملكة المغربية بكل ثقلها الدبلوماسي و الاقتصادي لكسب ود و تعاطف دول المنطقة أملا في دعم رؤيتها التوسعية جنوبا.³

¹ <http://www.courrierinternational.com/article/2014/02/17/quand-le-maroc-supplante-l-algerie>

² بعد زيارة كان قد أداها قبل أربعة أشهر فقط، الملك المغربي محمد السادس يقوم بزيارة إلى باماكو، دامت ستة (06) أيام.

³ http://www.le360.ma/ar/politique/12991_vu_le_06.01.2016_a_08h15

لكن تبقى الأهداف المغربية الخفية، لاسيما التاريخية منها، و المتجددة خاصة، و التي تتعلق بإعادة مجد ما سمي بـ"سلطنة المغرب الكبير"، و التي تضم حسب مزاعم بعض المغاربة، منذ الخمسينات من القرن الماضي، بعض من غرب الجزائر و صحرائها، بالإضافة إلى الصحراء الغربية و بعض من شمال موريتانيا و حتى شمال غرب دولة مالي.¹

من ناحية أخرى، و في وقت تحاول الجزائر برعاية أممية، حلّ النزاع بين الفرقاء الماليين، تقود المغرب بالمقابل لقاءات مع أطراف مالية متعددة، بعضها ليس معنيا بالحوار، و هي محاولات يقوم بها المغرب بحثا عن موطأ قدم في الساحل الإفريقي، لدرجة دعم و مساندة فرنسا في تدخلاتها العسكرية بالمنطقة. في هذا الإطار، لاتزال المملكة المغربية تحاول كسب الجماعات الأزاودية المختلفة، من خلال دعوتها إلى الرباط، أين تمّ تقديم وعود لهذه الجماعات المتناثرة على عدد من الأراضي في الساحل و الصحراء، بإقامة "دولة أزاودية مستقلة" أو ما عرف كذلك بدولة الطوارق، و لم تكن المغرب تهدف إلى تحقيق مطالب سكان شمال مالي بالدرجة الأولى بقدر ما يبدو جليا أن الهدف هو وزعزعة الوحدة السكانية للجزائر، حيث يرتبط عدد كبير من سكان الصحراء الجزائرية بعلاقات قرابة مع جيرانهم في مالي، و أي محاولة لخلق دولة على أساس اثني أو عرقي سيربك في أقل الحالات الأوضاع في الجنوب الجزائري، مما يمكن اعتبار المبادرات المغربية بمثابة مساومة للجزائر الداعمة لحق تقرير المصير للشعب الصحراوي، الذي تعتبره المملكة تهديدا لوحدها الترابية، فلم تجد سوى الأساليب الابتزازية للضغط على الجزائر للتخلي عن دعمها للصحراويين.²

المغرب لم يستغ من البداية استبعاده من عدد من التحالفات و اللقاءات الساحلية و على رأسها (CEMOC)، لذلك سعى إلى خلق قوى موازية، كتنظيمه في نوفمبر للقاء جمع وزراء خارجية عدد من الدول الفاعلة بالمنطقة (19 دولة)، من بينها ليبيا و فرنسا، أين وافق المجتمعون على ضرورة إقامة معسكر تدريب مشترك، يهدف إلى تأمين الحدود، على أن يكون الرباط مقرا له، و هي إحدى المحاولات التي تقوم بها المملكة المغربية لتأكيد حضورها في بعض القضايا التي تخص منطقة الساحل، لاسيما الأمنية منها.

على صعيد آخر استطاع المغرب استغلال انشغال الفواعل المؤثرة في الساحل الإفريقي، و على رأسها كل من الجزائر و فرنسا، في التركيز على الجوانب الأمنية، سواء كانت تدخلاتهم عسكرية أم دبلوماسية، لتتجه المملكة إلى الاستراتيجيات اللينة للولوج إلى المنطقة، من خلال الثقافة و العقيدة، و ذلك بتقديم منح دراسية لعدد من طلبة الماليين، بهدف الالتحاق بالجامعات المغربية، بالإضافة على عملية تكوين و رسكلة الأئمة الماليين على وجه الخصوص، حيث أبرم الطرفان اتفاقية، في سبتمبر 2013، تقضي بتكوين حوالي 500 إمام مالي، بهدف مواجهة المدّ الوهابي بالمنطقة الذي يقوده السعوديون و الباكستانيون من خلال عدد من المدارس القرآنية التي تمّ تشييدها من طرف هؤلاء بالمنطقة، بالإضافة إلى تقديم الدعم المادي و المساعدة الميدانية في مجال الحفاظ على التراث الثقافي لدولة مالي، من خلال عمليات ترميم للأضرحة التاريخية و المخطوطات النادرة.

¹<http://www.courrierinternational.com/article/2014/02/17/quand-le-maroc-supplante-l-algerie-le-06.01.2016> à 09h20.

² Jean-François DAGUZAN, « La politique étrangère de l'Algérie : le temps de l'aventure ? », Politique étrangère 2015/3 (Automne), p. 31-42.

دائما باستعمال الاستراتيجيات اللينة، على الصعيد الاقتصادي، لم تتوانى المغرب في الاستثمار في عدد من المجالات، أين قامت المغرب بفتح فروع لعدد من بنوكه الوطنية في مالي تحديدا، و شراء حصص من بنوك أخرى (شراء 50 بالمئة من بنك أنترناسيونال المالي)، كما تمكنت شركة "اتصالات المغرب" الحكومية من شراء عدد من الشركات بمالي و النيجر و موريتانيا. و في نفس الشق الاقتصادي تمكن "مكتب الشريف للفوسفات" من الحصول على صفقة مهمة تتعلق بحق التنقيب في شرق مالي، فيما تؤكد المعطيات الجيولوجيا أن المنطقة تزخر أيضا بمعدن الحديد و الذهب و الألماس، ما عدا الفوسفات.

و على صعيد دعم البنى التحتية في مالي، وضع الملك المغربي رفقة نظيره المالي حجر أساس لمصححة للرعاية الطبية ما قبل و ما بعد الولادة و التي ستمول من طرف "مؤسسة محمد السادس للتنمية المستدامة"، كما أشرف ملك المغرب على إنجاز وحدة لإنتاج الإسمنت، بالإضافة إلى احد المشاريع العملاقة، و المتمثل في مشروع الربط بأسلاك الألياف البصرية ما بين المغرب و موريتانيا و مالي و بوركينا فاسو و النيجر، متجاوزا قبل ذلك الأراضي الصحراوية المحتل، كما لا يفوت المغرب كل فرصة لتقديم هبات في عدد من الأطر، كتلك المقدمة بهدف تحسين و تطوير قطاع تربية المواشي بدولة مالي و كذا الدعم المادي لتحقيق المنطقة للأمن الغذائي. كما وقّع المغرب عددا من الاتفاقيات في مجالات أخرى، كالنقل الجوي؛ التجارة؛ الطاقة؛ التكوين المهني و السكن.¹

على صعيد آخر، وجدت المغرب معارضة رسمية من طرف الجزائر فيما يخص محاولات تدخلاتها في قضية الطوارق، على لسان وزير خارجية هذه الأخيرة، رمطان لعمامرة، الذي أكد أن الجزائر ترفض أي دور للمغرب في مسار السلام، ليس من منطلق عزل المغرب، و لكن تلبية لرغبة الحكومة المالية برئاسة إبراهيم كايتا، لكن الرد المغربي جاء منتقدا للموقف الجزائري، أين تمّ تبرير ضرورة لعب دور في عملية السلام في المنطقة بحكم الجوار الإقليمي و العلاقات التاريخية بين بلدان الساحل و المملكة، و لم تتوقف التصريحات الرسمية المغربية إلى هذا الحدّ، بل وصلت إلى حدّ إتهام الطرف الجزائري بالاتفاق مع طوارق مالي على ضرورة استبعاد المغرب من أي محادثات للسلام، على الرغم من كشف الزيارات السرية التي يقوم بها أحد قادة الطوارق المطالبين بالانفصال (بلال آل الشريف) إلى المغرب عشية كل اللقاءات المتعلقة بتسوية النزاع القائم.

بعد فشلها في ممارسة دور إقليمي في المنطقة الساحلية، بدأت المملكة المغربية في حشد دعم القوى الكبرى للضغط بطرق مباشرة و غير مباشرة على الجزائر لإشراك المغرب في أدوار بالمنطقة، حيث تمخض عن الحوار الاستراتيجي، المغربي الأمريكي، إشادة بالدور المغربي في التنمية بمنطقة الساحل الأفريقي،² على لسان وزير خارجيتها، جون كيري، مؤكدا في نفس السياق، دعم الولايات الأمريكية للمملكة في مساعيها للسلام بمنطقة الساحل الإفريقي.

في ظل علاقات القرباة التي تربط مختلف الجماعات التارقية بالمنطقة ككل، و بعد سقوط نظام القذافي، شهدت الأزمة تطورات، خاصة بعد انتشار السلاح بشكل كبير و واسع، مما أدى بالمملكة إلى استغلال هذه النقطة أيضا لاحتواء

¹ <http://www.assakina.com/news/news2/38918.html#ixzz3q3lpDi1p> (consulté le 29.09.2016 à 14h30).

² أبرمت المغرب حوالي 18 اتفاقية تعاون اقتصادي مع دولة مالي فقط، خلال زيارة واحدة لملك المغرب محمد السادس من 18 إلى 23 فبراير 2014.

الجماعات الانفصالية المسلحة، و ذلك بهدف الانفراد بالسيطرة على الملف الذي تديره الجزائر بكفاءة كبرى منذ عقود من الزمن، مما يزيد في تأجيج الأوضاع بين الأطراف المتنازعة.

ما يمكن استخلاصه من الدور المغربي في الساحل الإفريقي، هو وضوح انتهاجه لاستراتيجية جديدة، تقوم أساسا على القوة اللينة، سواء الاقتصادية أو الثقافية، في ظل غياب إمكانية المساهمة من خلال القوة الصلبة، كما اعتمدت المملكة المغربية في السنوات الخمس الأخيرة على تمتين علاقاتها مع الفواعل الإقليمية المؤثر بمنطقة الساحل الإفريقي، سواء الدول كمؤسسات شرعية، أو المنظمات الحكومية و غير الحكومية الفاعلة في هذا الفضاء، سواء كانت شرعية أم غير شرعية، و ذلك من خلال مضاعفة عدد الزيارات التي تتوج في كل مرة بعدد من الاتفاقيات الاقتصادية بدرجة أكبر، و تواجد المغرب بالمنطقة يهدف أساسا إلى تعويض الغياب على الساحة الإفريقية و الدولية، من جهة، و ابتزاز الجزائر قصد التخلي عن دعمها للملف الصحراوي من جهة أخرى.

2. إيران

رغم جيوسياسية السكان المعقدة التي تتميز بها منطقة الساحل الأفريقي، و التي تستلزم استراتيجية خاصة للتعامل مع دول المنطقة، تمكنت إيران بشكل تدريجي من اختراق هذه المناطق بطريقة برغماتية، لدرجة أنها أصبحت تنافس كبرى الفواعل النافذة بدول الساحل الأفريقي، لاسيما الجديدة منها.

تمكنت إيران من أن تجد لنفسها مكانة في القارة الإفريقية عامة، و الساحل الأفريقي بشكل خاص، من مدخل آخر غير ذلك الذي تتبعه الدول الفاعلة الأخرى (الاقتصادي و العسكري)، و ذلك من خلال العامل الديني و الاجتماعي، لتبج أحد المنافسين على النفوذ بالمنطقة لاسيما، لكن هذا لا يعني أن إيران لا تملك دوافع اقتصادية بالمنطقة، خاصة في ظل الاكتشافات المستمرة للموارد الباطنية المختلفة.

فالبداية الإيرانية لبسط النفوذ في منطقة الساحل، تعود إلى مرحلة ما بعد الثورة (1979)، أين اختارت إيران الوسائل الدبلوماسية و الدينية، ليس بهدف استغلال موارد المنطقة أو تواجدها العسكري، على الأقل في تلك المرحلة، بل من أجل تطبيق أهم ما جاء به الدستور الإيراني، و هو تصدير الثورة و ولاية الفقيه، أي أن تصدير الثورة لبقية الأقليات الشيعية عبر العالم يعتبر واجبا أخلاقيا، لإنقاذهم من الهيمنة و الظلم، أكثر منه إلزاما دستوريا، و هو ما نجحت في تنفيذه في مناطق عديدة من العالم، لا سيما العالم العربي، و شرق القارة السمراء، أين استهدفت الأقليات الشيعية، لتساعدتهم على نشر المذهب و استقطاب آخرين.¹ و استغلت إيران فقر دول المنطقة لتعرض خدماتها في شتى المجالات التنموية الإنسانية، لتوحيد الصفوف ضد الهيمنة الغربية -حسبهم- و هي نفس الاستراتيجية التي استعملتها بالموازاة اتجاه أمريكا اللاتينية.²

¹ S. HUNTER, "Iran's Foreign Policy in the Post-Soviet Era: Resisting the New International Order". Praeger. (2010) : p.228

² Alran VATANKA, "Invests Time and Energy in Africa", Middle East Institute, (2010) voir : <http://www.mei.edu/content/iran-invests-time-and-energy-africa> (Consulté le 03.10.2015)

لا تختلف السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه دول منطقة الساحل الأفريقي عن بقية دول القارة أو حتى عن العالم العربي و الإسلامي، فقد استغلت إيران الإسلام كمنفذ إلى دول منطقة الساحل، التي يغلب فيها عدد المسلمين على الديانات الأخرى، و من الملاحظ أن إيران تتعامل مع كل دولة حسب تشكيلتها الدينية و العرقية على حدى، حيث استغلت وجود أقليات شيعية من المهاجرين اللبنانيين، الذي جاءوا إلى منطقة دول الساحل خلال الثمانينات أثناء الحرب الأهلية اللبنانية، و الذي بلغ عددهم حسب آخر الإحصائيات 7 ملايين شيعي بالقارة ككل.¹

في هذا السياق يتمركز المسلمون الشيعة* بقوة في كل من نيجيريا** و السنغال، الواقعتان جنوب المنطقة محل الدراسة، لكن الديناميكية السكانية، من الناحية الجغرافية، ساهمت في انتشار المذهب الذي تدعمه إيران، أين تكونت مجموعات شيعية تؤمن بالولاء لإيران في كل من مالي و موريتانيا و حتى النيجر، لكن بنسب قليلة تعتبر أعلاها في مالي أين قدرت نسبة السكان الشيعة 1%، مما يعني أنها تفوق 170.000 إذا كان عدد السكان اليوم 17 مليون نسمة.²

استعملت إيران طرقا ملتوية للوصول إلى مبتغاها لنشر مذهبها الشيعي بالمنطقة، فمباشرة بعد قيام الثورة، بدأ الإيرانيون بمساعدة المسلمون السنة بشكل خاص بدول الساحل الأفريقي، دون أي دعوة للتشيع من خلال بعض المراكز الثقافية و ترميم منازلهم بالإضافة إلى منحهم تذاكر لأداء مناسك الحج و العمرة، قبل أن تبدأ مرحلة ترميم مساجد السنة في وقت بدأت بنشر الدعاية للثورة الإيرانية بشكل تدريجي و بطيء، من خلال توزيع بعض الكتب و المنشورات الدعائية، بالإضافة إلى بناء المدارس و الجامعات و حتى العيادات الطبية، و من أبرز هذه المنشآت نذكر "الجامعة الإسلامية" بغانا و التي كان يتوافد عليها الطلاب من كل مناطق الساحل الأفريقي لاسيما من مالي و موريتانيا، أين يتشبعون بالأفكار الشيعية، و يعودوا لمواطنهم لنشرها بشكل أوسع، و مع توسع رقعة المتعاطفين مع الثورة الإيرانية من المسلمون بهذه البلدان، بدأ الإيرانيون في بناء المساجد و تنظيم الاحتفالات الدينية المختلفة، كعاشوراء و يوم القدس و غيرها.³

لعبت إيران من خلال البعثات الدبلوماسية الإيرانية دورا مهما في تدعيم شبكة علاقاتها مع الشخصيات النافذة في دول المنطقة، من جميع الأطياف السياسية و الاجتماعية، بالإضافة إلى رجال الأعمال و المجتمع المدني، و تقوم إيران باستهداف الشخصيات المؤثرة في مجتمعاتها لاستقطابهم للعمل لصالحها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لنشر التشيع في المنطقة مثلما حدث في نيجيريا عندما اكتشف الإيرانيون انبهار و تأثر رئيس الحركة الإسلامية النيجيرية، "إبراهيم الزكزاكي" الذي تمكن من ولوج عالم السياسة و خلق نسخة من حزب الله اللبناني، حيث يحوز على ميلشيات مسلحة أدت في 2007 إلى مواجهات طائفية بإحدى مناطق الشمال، بعد مقتل أحد الشيوخ الدعاة السنين (عمرو داغاشيا).

¹ Leichtman, M. "Shi'i "cosmopolitanisms in Africa: Lebanese migration and religious conversion in Senegal". p.146.

* المذهب الشيعي الإثني عشر.

** يوجد حوالي 5 ملايين شيعي في نيجيريا لوحدها، من بين 7 ملايين في القارة الأفريقية ككل.

² أمير سعيد، خريطة الشيعة في العالم: دراسة عقديّة، تاريخية، ديمغرافية، استراتيجيّة (القاهرة: مركز الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، الطبعة الأولى 2009)

³ M. SEY. "Muslim Community, in Ghana: The Contemporary Scen". *Journal Syariah*. Volume 5, Issue 2, <http://e-journal.um.edu.my/public/article-view.php?id=4355> (Consulté le 11.09.2015)

و قد تمّ ضبط 13 حاوية بها شحنات أسلحة، قادمة من أحد الموانئ الإيرانية، مسجلة على أنها مواد بناء في 2010، مما أدى بالحكومة النيجيرية إلى محاربة "الزكراكي" حتى قبض عليه في 2015، بتهمة التخطيط لقتل قائد الجيش النيجيري.

إذا كان الجانب الدبلوماسي النشط، و الجانب الديني من وسائل التغلغل الإيراني في المنطقة، فإن الغاية كانت اقتصادية و تجارية فيما بعد، و قد كانت البداية الحقيقية في 1987، بعد وصول رفسنجاني للحكم، الذي طالب بجذب الاستثمارات الأفريقية و الاستثمار في هذه البلدان حيث تمكن من إنجاز مصنع "خوردو" للسيارات بالسنگال، أين تصدر لدول المنطقة بأسعار رخيصة.

تسعى إيران إلى توطيد علاقاتها الدبلوماسية مع بلدان المنطقة ككل من أجل الحصول على الدعم في ملفها النووي بالإضافة إلى الحصول على اليورانيوم الذي تزخر به المنطقة و الذي لا يزال فرنسية و الصينية، و خير دليل على اهتمام الإيرانيين بهذه المادة، هو عند عدم تمكنها من الوصول إلى المناجم النيجيرية و المالية فقد هرولت إلى غينيا مباشرة بعد اكتشاف احتياطات من اليورانيوم بها، لتزيد من حجم المبادلات التجارية بين البلدين بـ 140 بالمئة.

تقوم إيران باستعمال وسائل أخرى، تعتبر سرية و غير شرعية للوصول إلى المنطقة، حيث بيّن تقرير صادر عن وكالة Stratfor الأمريكية، الصادر في 26 مارس 2009، أن إيران أوفدت عددا من عملائها التابعين لحزب الله، بمحويات مزورة إلى المنطقة من أجل شراء الأسلحة من طرف المهربين و الجماعات الإرهابية، مما يفسر قصف الطيران الجوي الإسرائيلي لقافلة أسلحة على الحدود السودانية المصرية، في 2009 أثناء حرب غزة.¹

و من الملاحظ أن عوامل عديدة و تحولات دولية و إقليمية متعددة ساهمت في تقوية النفوذ الإيراني بالساحل، على غرار جل مناطق القارة الأفريقية، و من بين هذه العوامل و التحولات نذكر، نهاية الحرب الإيرانية العراقية التي سمحت للإيرانيين التفرغ لجبهات أخرى و الانفتاح على مناطق جديدة، بالإضافة إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، التي ضيقت الخناق على الجماعات الإسلامية بالمنطقة، لاسيما السلفية منها، و التي عرفت ظاهرتي الغلو و التطرف الديني، في وقت تنتشر فيه عدد من الجماعات الصوفية في غرب القارة الأفريقية، مع تراجع ملحوظ للاهتمام العربي الإسلامي بالمنطقة.²

في سياق متصل، ساهم وجود الجالية اللبنانية الشيعية بالمنطقة في دعم التوجه الإيراني، من خلال مناصبهم في مجال التجارة بشكل خاص و الاقتصاد عامة، إضافة إلى تعاطف مسلمي المنطقة مع لبنان أثناء حربها ضد "إسرائيل"، أين لعب حزب الله دورا كبيرة فيها.

¹ Laurence MARFAING et Steffen WIPPEL, Les relations transsahariennes à l'époque contemporaine, (Paris : Khartala, 2003), p.48.

² Alhadji Bouba NOUHOU, « L'Iran et l'Afrique : une coopération à l'épreuve des faits », Confluences Méditerranée, N° 90, (2014/3) : pp 141-151

و قد تمكنت إيران في آخر المطاف من تحقيق بعض النتائج على الصعيد الفعالية بمنطقة الساحل، و أهمها فك العزلة الدولية التي فرضت عليها إثر العقوبات الدولية المتعددة، بالإضافة إلى خلق أسواق جديدة لسلعها المختلفة و موادها الطاقوية رافقت تصديرها في الاستثمار في مصافي تكرير النفط الإيراني خارج حدودها، كما تمكنت إيران من الحصول على بعض العقود للحصول على اليورانيوم من عدد من الدول التي تمتلك هذه المادة مقابل المساهمة في التنمية داخل هذه الدول، لاسيما في قطاعي التعليم و نقل التكنولوجيا و الصحة.

ما يمكن استخلاصه، هو أن إيران لم تتمكن التغلغل اقتصاديا و تجاريا بشكل كبير مع دول الساحل الأفريقي محل الدراسة، لتواجد منافسين أقوياء مثل فرنسا و الولايات المتحدة و الصين، لكن ذلك لم يمنعها من نشر التشيع بالمنطقة و المناطق المجاورة لها، و هو ما يعتبر مكسبا لها في الوقت الحاضر، على الأقل، لكن هذا لا يعنى أن دائرة نفوذها تتقلص بل بالعكس، فالدبلوماسية الإيرانية استطاعت إلى حد كبير استقطاب دول المنطقة إلى صفها.

3. المملكة العربية السعودية

لا يمكن الحديث عن الدور الإيراني المؤثر في منطقة الساحل و أفريقيا، دون الرجوع إلى الدور الذي تلعبه المملكة العربية السعودية، و التي تعتبر المنافس الإيديولوجي الأول لإيران بالمنطقة.

في هذا الإطار، نلاحظ أن أوجه التشابه في طبيعة و شكل محاولات التغلغل للسعوديين لا تختلف عن تلك التي انتهجها الإيرانيون، أي استعمال العامل الديني للتأثير على دول المنطقة، حتى و إن كان الاختلاف واضحا من حيث المضمون، فالأولى حاولت و تحاول نشر السلفية و محاربة التوجه الصوفي و الشيعي بالمنطقة، بينما تقوم إيران، كما سبق الذكر، بعكس ذلك.

استغلت السعودية الانتماء الديني للسكان بمنطقة الساحل لتقوم بنشر الدعوة و مساعدة المسلمين بالمنطقة، و الذين يشكلون أغلبية السكان.

و رغم أن أتباع المذهب الصوفي بالمنطقة يفوق 78 %، إلا أن المملكة لم تجد حرجا في مساعدة الأقليات من المسلمين الذين يتبعون المذهب المالكي، و هم من السنة، و قد تمثل هذا الدعم في الجانب التربوي و الديني، بهدف مواجهة التشيع الذي تدعمه إيران من ناحية أخرى و بقوة في ظل التواجد القوي للصوفية و التي تختلف عن السلفية.

لعبت موريتانيا منذ المراحل الأولى من استقلالها خلال الستينات دورا محوريا، في مساعدة السعودية على التواجد و بسط النفوذ بالمنطقة ككل، لما كانت تتميز به الدبلوماسية الموريتانية النشطة من تأثير على دول الجوار سواء تلك الجنوبية الشرقية، و قد تكفل بالمهمة من يعرف بأسلاف "الشناقطة"، الذي كان لهم دور في الدعوة الإسلامية في القارة الأفريقية و الساحل.¹

¹ محمد الأمجد بن محمد الأمين السالم و حمدي ولد مكناس، "ذاكرة الدبلوماسية الموريتانية"، موريتانيا اليوم، (25.11.2014)، أنظر :

<http://rimtoday.net/?q=node/2514> (تاريخ التصفح : 20.11.2015)

و قد استغل السعوديون، بمساعدة ميدانية من الموريتانيين التواجد الكبير للمسلمين السنة (المذهب المالكي) بمنطقة الساحل لزرع القيم السلفية، مما يوحي أن تغلغل المملكة كان بدوافع دينية أيديولوجية.

و على صعيد آخر، واجهت السعودية عقبة التواجد الكبير للمسلمين الذين يتبعون الطرق الصوفية، و هو ما لا يتوافق مع التوجه السلفي التي حاولت السعودية نشره بالمنطقة، لا سيما أن الصوفية¹ كاتجاه ديني يعرف انتشارا في كبرى البلدان المجاورة لمنطقة الساحل و على رأسها الجزائر. لكن كل ذلك لم يمنع المملكة من التقدم في مشروعها السلفي بالمنطقة، حيث قامت ببناء المدارس الدينية و المؤسسات الاجتماعية، و التي أصبحت تلعب دورا سياسيا فيما بعد في هذه البلدان، لكن تمّ مواجهة ذلك منذ الثمانينات عندما تمّ تنظيم احتجاجات محلية ضد المناهج المقدمة في المدارس السعودية، المنتمية لجامعة الإمام محمد بن سعود، حيث تمّ اكتشاف عدد من عبارات العدا للتحركات الصوفية التي كانت منتشرة بالمنطقة، و التي كانت تعطي أولوية للمقامات الدينية و الأولياء الصالحين، و هي من الأمور التي حاربها المملكة العربية السعودية بالمنطقة و التي لم تنجح فيها، لتمسك الأفارقة بهذه المكونات و المعتقدات.

على غرار إيران، كان للبيبا دورا محوريا في دعم الحركات الصوفية، لدرجة تخصيص ميزانية خاصة لهم، ناهيك عن الزيارات التي كان يقوم بها شيوخ الطرق الصوفية بالساحل، و الذين كانوا يحضون باستقبال شخصي من طرف العقيد معمر القذافي، و هو ما لم تستسغه السعودية، التي اضطرت إلى الاتجاه شرق القارة الأفريقية بعد الفشل في مهمتها بمنطقة الساحل و تقلص نفوذها لصالح النفوذ الإيراني.

على الصعيد الفردي للدول بالمنطقة، يمكن القول أن موريتانيا تعتبر المدخل الرئيسي بالنسبة للسعوديين إلى الساحل الأفريقي، رغم المدّ و الجزر الذي عرفته العلاقات الثنائية على مدى عقود من الزمن، و التي عرفت قطيعة دبلوماسية أثناء حرب الخليج 1991، عندما ساند الرئيس الموريتاني الأسبق ولد الطابع صدام حسين، و هو ما أدى إلى غياب السعودية عن المنطقة، و الذي استغله الإيرانيين لصالحهم، و لم تعد العلاقات بين البلدين إلى طبيعتها إلا في 2007، عندما تمّ رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي إلى درجة سفير.

تعتبر السعودية الممول الأول للمشاريع التنموية بموريتانيا، منذ 2007، حيث تشرف السعودية على عدد من المشاريع التنموية بموريتانيا، منها إحدى أكبر الجامعات بنواكشوط، بتكلفة 30 مليون دولار، في تخصص العلوم القانونية و الاقتصادية، بالإضافة إلى ملحّة تضم حيا جامعيّا و مسجدا و غيرها، حيث من المتوقع أن تستقطب هذه الجامعة أكثر من 50% من طلبة جامعة نواكشوط.

على الصعيد الاقتصادي وقّعت السعودية، عبر "تحالف الراجحي"، على اتفاقية تنص بإنشاء خمس شركات استثمارية في مجال الزراعة و الصيد البحري، أين تهدف بالدرجة الأولى إلى توفير مناصب شغل لسكان المنطقة و تحسين

¹ يوجد بالمنطقة 8 اتجاهات صوفية، حيث يقدر أتباعها بعشرات الملايين الموزعين جغرافيا على أكثر من دولة.

الإنتاج في المجالين. كما تقوم السعودية بتمويل الجزء الأكبر من الطريق الرابط بين العاصمة نواكشوط و مدينة النعمة، والذي يبلغ طوله 1200 كلم، و المعروف باسم "طريق الأمل".

في سياق متصل، بالدعم السعودي للتنمية الموريتانية، تم تقديم ما يقارب 4 مليون دولار و 10 ملايين ريال سعودي، في صيغة هبات و تبرعات و تمويلات مباشرة لبعض المشاريع الصحية و الاجتماعية، من بينها بناء مستشفى النعمة. و قد شملت هذه التبرعات و الهبات قطاع الأوقاف و المدارس الدينية أين قدمت السعودية هبة بقيمة نصف مليون دولار، وجهت أغلبها لتشييد مسجد نواكشوط، و المعروف بـ "جامع السعودية"، هذه الأخيرة التي أقامت أحد أهم المعاهد الإسلامية و التي خَرَّجت على مرار السنوات أكبر الدعاة الموريتانيين.

لم تتوقف مساهمات السعودية في مجال التعليم الإسلامي، إضافة إلى مساهمات قدرت بـ 4.4 مليون دولار، خصصت لعمليات التوسعة التي شهدتها المدرسة التجارية و المدرسة العليا للتعليم و المدرسة الوطنية للإدارة.

أما في النيجر و مالي، فالسعودية حاولت منذ الأيام الأولى لاستقلال الدولتين، سدّ الفراغ من خلال تواجدها الدبلوماسي، بهدف قطع الطريق أما أي فواعل أخرى قد تحاول التغلغل إلى هذه المنطقة التي يغلب عليها الدين الإسلامي، حيث حاولت المملكة استمالة شعوب المنطقة المسلمة إلى توجهها الوهابي، في ظل المنافسة الإيرانية التي سعت إلى نشر التشيع في المنطقة. و في هذا الصدد، قدمت السعودية مساعدات مباشرة لحكومي مالي و النيجر، في وقت كانت معظم المساعدات الأخرى التي تصل البلدين الفقيرين تمر عبر وسطاء محليين أو دوليين و هو ما كانت ترفضه حكومتي باماكو و نيامي،* و في المقابل تقوم النيجر مثلاً بتدريس اللغة العربية في مدارسها بدعم من السعودية، لدرجة أن نسبة التعليم باللغة العربية لغت 30 بالمئة في المدارس النيجيرية.

و على صعيد آخر، من المتقرب أن يستثمر رجال أعمال سعوديون في مجال الثروة الحيوانية و الزراعة، و كذا تحويل الجلود الحيوانية لتصديرها إلى الخارج.

في الأخير، يمكن القول أن السعودية حاولت الرمي بثقلها الدبلوماسي في منطقة الساحل الأفريقي، منذ مرحلة استقلال هذه الدول، متخذة من الدين وسيلة للتغلغل في هذه المنطقة، في محاولة لخلق مكانة بين القوى العالمية العظمى و الصاعدة على حدّ سواء، التي تتنافس على خيارات المنطقة و بسط النفوذ بها، لكن كل محاولات المملكة باءت بالفشل في ظل تنامي التواجد الإيراني الشيعي، الذي حال دون نجاح السعودية في التواجد القوي بالمنطقة، على الرغم من الدعم المادي و المعنوي الذي لا تزال الجماعات السلفية المختلفة بالمنطقة، تتلقاه من المملكة، حتى لو كانت هذه الجماعات ذات توجه تكفيري و جهادي.

* تم تخصيص مساعدات دولية لمواجهة الفقر في النيجر بقيمة 60 مليون دولار، وزعت على المنظمات الناشطة بالمنطقة، حيث كانت حصة الحكومة 8 مليون دولار، لم تتسلم منها سوى 4 مليون فقط.

4. "إسرائيل"

حاولت "إسرائيل" التغلغل في القارة الإفريقية من سنوات عديدة، من خلال ربط علاقات دبلوماسية و تجارية مع عدد من الدول الإفريقية، مقدمة لها كل الإغراءات المادية و المعنوية، مستغلة حاجة هذه البلدان المادية، مقابل تأييد دولي أو مجرد تحسين صورتها أمام المجتمع الدولي، سعيا منها لفك العزلة من خلال إقامة علاقات دبلوماسية و تجارية و ثقافية مع أكبر قدر ممكن من الدول الإفريقية.

مثلها مثل باقي الفواعل الجديدة خاصة بمنطقة الساحل الأفريقي، حاولت "إسرائيل" التغلغل بمنطقة الساحل الأفريقي، في إطار استراتيجية عامة اتجهت القارة الإفريقية ككل، لكن منطقة الساحل تتميز ببعض الخصائص الجيوسراتيجية بالنسبة للدولة العبرية، كون الدول المعنية يحكمها القرب الجغرافي للمنطقة العربية، التي لطالما حاولت "إسرائيل" التقرب منها، خاصة الجزائر و ليبيا، و هذا ما يمكن أن تحققه في حال تغلغلها بدول الميدان.

كانت و لا زالت إفريقيا، محط اهتمام كبير للدولة العبرية منذ قيامها في 1948، على أرض فلسطين المحتلة، فإسرائيل كانت بالنسبة لإفريقيا السوداء أحد أهم النماذج الناجحة التي تشترك مع القارة السمراء في عدد من الخصائص، و التي دفت بعدد كبير من قادة القارة الإفريقية للاتجاه صوب الاستفادة من خبرات هذه الدولة في عدد كبير من المجالات لاسيما في مجال الفلاحة.

منذ البداية كان لإسرائيل هدف مزدوج، يتمثل من جهة في البحث عن الشرعية الدولية للكيان، و كذا، محاصرة الأمة العربية من منطلق القارة الإفريقية، مما يضعف وحدة هذه الأمة، من خلال إقامة علاقات متنوعة مع عدد من هذه الدول على مستويات عديدة. كما لا يجب إغفال الاعتبارات الاستراتيجية و الاقتصادية لـ "إسرائيل" في القارة السمراء.

فمن الناحية الجيوسياسية، يمكن القول أن الطرفين يتميزان بخصائص مشتركة عديدة، تتعلق أساسا بقساوة المناخ و الطبيعة و الأرض، بالإضافة إلى تفشي ظاهرة اللااستقرار الأمني، و كذا ضعف الكثافة السكانية مقارنة بالمساحة، دون إغفال عامل التنوع السكاني، الإثني و العرقي و اللغوي و الديني، إضافة إلى تفوق الزراعة على الصناعة، و هو ما طرح لدى الأفارقة تساؤلات حول أسباب و طرق نجاح إسرائيل في التنمية مقارنة مع دول القارة السمراء، ضاربين بعرض الحائط علاقاتهم التاريخية و الجغرافية و الدينية مع العالم العربي و الإسلامي، و في هذا الإطار طرح الأفارقة تساؤل واحد و هو: كيف تمكن الإسرائيليون من تحويل أرض قاحلة و صحراوية و فقيرة من حيث الموارد إلى أراضي زراعية ؟ و الإجابة كانت بأن العدد القليل للإسرائيليين يقابله تقنيات عالية و تكنولوجيات متطورة في شتى المجالات.¹

و تعتبر فترة الخمسينات و الستينات، من القرن الماضي، بمثابة العصر الذهبي للعلاقات "الإسرائيلية"-الأفريقية عامة، قبل أن تتدهور هذه العلاقة أثناء الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973، ثم انتفاضة القدس خلال سنوات الثمانينات.

¹ Georges CHAFFARD, « Une coopération technique se développe entre Israël et certains pays d'Afrique noire », le monde Diplomatique, <https://www.monde-diplomatique.fr/1960/01/CHAFFARD/23414> (consulté le 05.11.2015)

العلاقة المباشرة بين دول الساحل و "إسرائيل" كانت قبل الاستقلال، حين قام الأمين العام لحزب الاتحاد السوداني (مالي حالي)، "ماديبو كايثا" بزيارة رسمية إلى "إسرائيل" في 1958، مع وفد رفيع المستوى، للتعرف على التجربة الزراعية للدولة العبرية، حيث تقرر الاستعانة بـ "الإسرائيليين" لنقل التقنيات و التكنولوجيات التي قد تساعد مالي على تحسين إنتاجها الزراعي، و تطورت العلاقات لتصل إلى تطبيع العلاقات مع الجمهورية الإسلامية الموريتانية في 2001، و هو ما اعتبر نجاحا غير مسبوق للدبلوماسية الإسرائيلية تجاه دولة عربية و إسلامية.¹

عادت العلاقات الأفريقية الإسرائيلية لتعرف تطورا ملحوظا، تزامنا مع حرب الولايات المتحدة على العراق في 2003، كون البلدين حليفين استراتيجيين، حيث شهد النشاط الدبلوماسي الإسرائيلي نشاطا غير مسبوق اتجاه عدد من دول المنطقة الأفريقية، للحصول على دعم للغرب لهذه الحرب، مما سمح لها بإعادة العلاقات مع عدد كبير من دول المنطقة التي عرفت قطيعة أساسها القضية الفلسطينية.*

تسعى إسرائيل على في منطقة الساحل على غرار باقي مناطق القارة، إلى لعب دور الحليف الغربي للفواعل الدولية الأخرى و على رأسها الولايات المتحدة و فرنسا، من خلال تقديم خبراتها لدول المنطقة في مواجهة تصاعد المد الإسلامي ذو التوجه الجهادي، و الحد من جهة أخرى المد الإيراني المتصاعد في المنطقة، و في هذا الاطار، قامت إسرائيل من استغلال العلاقات الجيدة بين دول المنطقة مع الولايات المتحدة و فرنسا للتغلغل باسم الجبهة الغربية، لمكافحة الإرهاب و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها من المداخل التي تسمح لها بتثبيت أقدامها في المنطقة، في ظل تمسك دول الساحل بعلاقاتها الاستراتيجية مع الغرب.²

من ناحية أخرى، يشكل التعاطف الأفريقي مع القضية الفلسطينية عائقا أمام التغلغل الإسرائيلي بالمنطقة بشكل سلس، مما يفتح المجال أمام فواعل أخرى لسد أي ثغرة قد تتركها "إسرائيل"، على غرار ما حدث عندما قامت موريتانيا بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع "إسرائيل" في 2008، استغلت إيران ذلك لصالحها من خلال تعويض الدولة العبرية في إدارة أحد المستشفيات التي أقامت في السابق بالعاصمة نواكشوط، المتخصص بعلاج أمراض السرطان، حيث وفرت طهران التجهيزات اللازمة و الكفاءة البشرية من أطباء و ممرضين و غيرها.³

تحاول إسرائيل حاليا، استعمال عدد من المداخل للتغلغل للقارة الأفريقية و الساحل بشكل خاص، بهدف لعب أدوار و التأثير عليها، سواء من الجانب الأمني أو السياسي و الدبلوماسي أو الاقتصادي أو الإيديولوجي أو حتى من الجانب الثقافي و الديني.

¹ Fran MARKOWITZ, "Israel As Africa, Africa As Israel: "Divine Geography" in the Personal Narratives And Community Identity of the Black Hebrew Israelites, *Anthropological Quarterly*, vol.69, No.4, (October 1969) : pp 193-206

* تقيم إسرائيل علاقات دبلوماسية مع 46 دولة أفريقية من 53 دولة (بمجموع دول القارة)، 11 دولة بتمثيل مقيم بدرجة سفير، و 33 بتمثيل غير مقيم، ودولة واحدة بتمثيل على مستوى مكتب رعاية مصالح، ودولة واحدة بتمثيل على مستوى مكتب اتصال، (لإسرائيل 72 سفارة و 13 قنصلية، و 4 بعثات خاصة على مستوى العالم).

² حمدي عبد الرحمن، "المثلث الإيراني التركي الإسرائيلي و أفريقيا"، أنظر :

(تاريخ التصفح : 10.11.2015) <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2010/5/23>

³ Baffour ANKOMA, "Let us Recognize Israel", *New African*, (October 1988) : p16

على الصعيد الأمني، تقوم إسرائيل بعرض خدماتها على دول المنطقة في مجال مكافحة الجماعات الإسلامية المختلفة و التطرف الديني، من خلال التدريب العسكري و التعاون الاستخباراتي و نقل التكنولوجيا في هذا المجال، مستغلة الفقر و الحاجة التي تعاني منها هذه المنطقة، و في هذا المجال، تقوم "إسرائيل" بالتعاون مع دول المنطقة ككل، سواء علنا أو سرا، حيث تمّ خلق عدد من الشركات الأمنية، التي تقوم بتنفيذ المخططات الاستراتيجية لإسرائيل بدول المنطقة، أهمها شركتي "الشبح الفضي" و "ليف دان"، اللتان تسهران على تدريب الميليشيات الغير حكومية المتواجدة بالمنطقة و تسليحها، بهدف حماية بعض الشخصيات الحكومية و السياسية الموالية لإسرائيل، و تضم هذه الشركات عدد من المرتزقة الذين يبدون الولاء لإسرائيل و سياستها بالمنطقة.¹

كما تمتلك "إسرائيل" عدد من الشركات، لاسيما تحت غطاء جنسيات أخرى، مثل شركتي "بول باريلي للأسرار" و "أباك"، الفرنسية الجنسية و اليهودية الأصل، و يقوم هذا النوع من الشركات بتنفيذ بعض المخططات السرية بالمنطقة التي تهدف إلى تصعيد النزاعات المحلية و الإقليمية، و حتى الانقلابات و إسقاط الأنظمة التي قد تعارض السياسة الإسرائيلية، بالموازاة مع تجنيد الأفارقة الذين يحتلون مناصب في بلدانهم أو من المتوقع أن يصلوا إلى مناصب سياسية أو عسكرية أو اقتصادية ما.

أما على المستوى الاقتصادي، فإسرائيل تسعى إلى إيجاد أسواق لمنتجاتها المختلفة في ظل المقاطعة التي تشهدها من عدد من الدول، دون إغفال العامل الديني و الإيديولوجي، حيث يتمّ التركيز على أسواق نيجيريا، التي تملك أكبر عدد من سكان المسلمين في المنطقة، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي و الأمني (بوكو حرام)، بغض النظر عن ما تمتلكه المنطقة من موارد أولية خام، طاقوية و طبيعية، "إسرائيل" في أمسّ الحاجة إليها لتنمية اقتصادها المحلي في المجالات المختلفة، كما تسعى "إسرائيل" إلى فتح أسواق عمل في دول المنطقة لليد العاملة الإسرائيلية بهدف خلق مناطق نفوذ على المدى المتوسط و البعيد.²

و في نفس السياق، تملك إسرائيل عدد من الشركات الكبرى بإفريقيا ككل و التي تعمل في عدد من المجالات، الزراعية (أغريد آب) و الاستخراجية (اليورانيوم بالنيجر)، بالإضافة إلى شركات تجارية (موتورولا، ألرا، كون) و غيرها تحت غطاء أغلبية جنسيات أخرى غير "الإسرائيلية"، كما تسعى "إسرائيل"، لاتباع سياسة إغراق الأسواق المحلية ببضائع مستوردة بأسعار رخيصة، حيث تهدف من خلال ذلك إلى سد الطريق أمام أي تعاون أفريقي بيني، أو أفريقي عربي.

على المستوى الإيديولوجي، تحاول إسرائيل استقطاب سكان المنطقة من زاوية العامل المشترك بينهم، و هو الاضطهاد و التمييز العنصري الذي عانى منه الشعبين الزنجي و اليهودي، حيث تمّ استعمال الأول كرقيق، فيما تمّ حرق

¹ غازي دحمان، "التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا ومخاطره على الأمن العربي"، أنظر :

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2008/6/25> (تاريخ التصفح : 13.11.2015)

² ماني قنديل، الباب الرابع : علاقة إسرائيل بأفريقيا و العرب، في تأليف جماعي، علاقات إسرائيل الدولية.. السياقات والأدوات، الاختراقات والإخفاقات، (رام الله : المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، 2014)، ص ص 192-202.

و ذبح الثاني -حسبهم- معتمدين على فكرة أنهما أدنى الأجناس و الشعوب المضطهدة، و هي الفكرة التي طرحها "موسى اليشم"، رئيس الإدارة الأفريقية على مستوى وزارة الخارجية الإسرائيلية.

و على صعيد آخر، يرى الإسرائيليون أن انتشار الإسلام عامة و التطرف الديني في المنطقة ككل يشكل تهديداً لكيانهم، و هو ما عبّر عنه صراحة نائب مدير الإدارة الأفريقية في وزارة الخارجية الإسرائيلية عندما قال : "إن العالم صغير ومغلق، وإن ما يحدث في أي مكان يؤثر على المكان الآخر، وخاصة بالنسبة لما يحدث في أفريقيا التي نعتبرها جارة لإسرائيل من الناحية الجغرافية، وإذا ما تفشى الإسلام هناك فإن إسرائيل ستتضرر كثير".

و في سياق متصل قام الكين الإسرائيلي بزرع عدد من الجماعات التبشيرية للديانة اليهودية بالمنطقة، على غرار "شهود يهوه"، التي تقوم باستقطاب الجماعات المسيحية و حتى المسلمة لاعتناق اليهودية مقابل إعفاءات مادية متعددة.

أما على الصعيد الثقافي، فلم تتمكن إسرائيل من اختراق واضح للمجتمعات الساحلية، لكنها تسعى إلى ذلك من خلال مشروع "الأخدود الأفريقي العظيم"، الذي يرمي إلى توحيد الثقافات في شرق القارة على تتوسع الرقعة الجغرافية إلى غربها.¹

من جهة أخرى، رفعت "إسرائيل" شعار "الدولة الصديقة" لكل الدول الفقيرة بالمنطقة و التي تعاني مشاكل تنمية و اجتماعية و سياسية، حيث تقوم "حكومة تل أبيب" بتقديم أنواع الدعم للمجتمع المدني لتجسيد مبادئ الديمقراطية، كما تقوم "إسرائيل" بالمساهمة في مكافحة الأمراض المختلفة في المنطقة من خلال إقامة مراكز صحية في الأقاليم النائية، لاسيما تلك المتعلقة بمكافحة السيدا، و هذا ما أدى إلى تعاطف شعوب المنطقة معها، و نفس السياق، قام الكيان "الإسرائيلي" بفتح مجال التكوين لشعوب المنطقة في شتى المجالات، كمركز جبل "كارمن" بمدينة حيفا الذي يقوم بتقديم دورات تكوينية في مجال التنمية للمرأة الأفريقية و مركز "دراسة الاستيطان" الذي يقدم تكوين في ميدان الزراعة و التخطيط الإقليمي، بالإضافة على مركز آخر متخصص في تعظيم القدرات الزراعية المتاحة لإنتاج أوفر، كما أنشأت "إسرائيل" المعهد الآفروآسيوي للهندسة، الذي يملك علاقات مع معظم النقابات العمالية بالمنطقة.

في الأخير، يمكن القول أن "إسرائيل"، كانت و لازالت تسعى إلى استقطاب دول المنطقة من خلال جملة من الإجراءات المادية خاصة، بحثاً عن تعاطف شعبي و رسمي لقضاياها المعادية للعرب و المسلمين، حتى و إن لم تشترط إقامة علاقات دبلوماسية مباشرة معها، فالهدف الأسمى من إيجاد دور كفاعل دولي بالمنطقة هو اكتساب الشرعية في منطقة حدودها الشمالية عربية إسلامية، مما قد يخرجها من عزلتها.

بين الفشل و النجاح الدبلوماسي، نلاحظ أن "إسرائيل" من خلال تغلغلها إلى منطقة الساحل الأفريقي، و لو بشكل متواضع مقارنة مع مناطق شرق القارة، تمكنت من استقطاب الدعم المعنوي لهذه الدول في بعض القضايا المتعلقة

¹ طرحت إسرائيل رسمياً في جوان 2002 "مشروع الأخدود الأفريقي العظيم" أمام لجنة التراث العالمي باليونيسكو، الذي يهدف في ظاهره إلى التعاون الثقافي بين الدول التي تشكل الأخدود الممتد من وادي الأردن حتى جنوب أفريقيا، لكن في جوهره يهدف إلى إيجاد مدخل لاختراق أفريقيا بكاملها.

بالقضية الفلسطينية أو حتى بشرعية وجود هذا الكيان على الساحة الدولية، كما يعتبر التواجد النافذ بالمنطقة كتهديد مباشر على الأمن القومي العربي لشمال القارة الأفريقية.

5. تركيا

لا يخرج الدور الفعال الذي تقوم به تركيا في منطقة الساحل الأفريقي عن سياساتها الخارجية العامة، التي تبنتها منذ وصول حزب العدالة و التنمية إلى الحكم عام 2002، و القائمة على عدد من المبادئ، أهمها تفسير المشكلات و الاعتماد على سياسة خارجية متعددة الأبعاد. لكن لا بد من الرجوع إلى عام 1998 أين تمّ وضع خطة انفتاح على القارة ككل، على أساس دولة "أفروآسيوية"، فقد تم تطوير هذه الخطة عام 2003 إلى "استراتيجية تطوير العلاقات مع الدول الأفريقية"، قبل أن تعلن تركيا في العام 2005 عن ما أسمته "عام أفريقيا"، حيث شهد العام نفسه غزو دبلوماسيا و تجاريا على القارة السمراء.¹

تقوم تركيا بتصدير عدد كبير من السلع، كمساحيق الغسيل و الأجهزة الكهربائية و الألبسة الجاهزة و غيرها،* كما تقوم من خلال بعض الشركات الكبرى بإنجاز بعض المشاريع الضخمة كالمطارات و السدود و الأحياء السكنية، و منه يتجلى لنا البعد الاقتصادي لتركيا بالمنطقة الأفريقية.²

بالإضافة إلى مضاعفة عدد الزيارات المتبادلة، رفيعة المستوى، بين البلدان الأفريقية و تركيا، فإن هذه الأخيرة تحصلت على صفة مراقب في أبريل من 2005 في الاتحاد الأفريقي و تحويل سفارتها باديس أبابا إلى سفارة معتمدة لدى الاتحاد، في ماي من نفس السنة، و الذي شهد أيضا اعتماد سفارة تركي في أبوجا لدى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإكواس)، ليعلن الاتحاد الأفريقي أثناء انعقاد الدورة العاشرة في جانفي 2008، أن تركيا شريكا استراتيجيا، لاسيما بعد القمة التركية-الأفريقية المنعقدة في نفس السنة و التي استضافت 50 من قادة الدول الأفريقية، و الذي اعتبر آنذاك نجاحا دبلوماسيا كبيرا. و منه فُتح المجال أمام الأتراك للانضمام لمنتدى الشركاء الدولي للهيئة الحكومية الدولية للتنمية (IGAD)، كما تقدمت تركيا بطلب عضوية في شهر مارس 2008، في بنك التنمية الأفريقي و صندوق التنمية الأفريقي، و الذي صودق عليه في ماي 2008، و هي نفس السنة التي انعقدت فيها أول قمة تركية أفريقية بمشاركة 49 دولة و 11 منظمة إقليمية.³

دخلت تركيا مجال المنافسة على النفوذ بمنطقة الساحل الأفريقي من الباب الواسع و الرسمي، و قد كانت البداية بالمساعدات الإنسانية و التنموية الاجتماعية، لاسيما بالنيجر، أين استثمرت في قطاعات الصحة و التربية و التعليم،

¹ Alain VICKY, « La Turquie à l'assaut de l'Afrique », *Le Monde diplomatique*, 2011 (Mai 2011), p 5.

* تضاعفت قيمة الصادرات التركية للقارة الأفريقية ككل من 1.5 مليار دولار عام 2001 إلى 10 مليار دولار في 2009.

² محمد أوزكان، « تركيا تكتشف إفريقيا»، صحيفة زمان التركية، 12 سبتمبر 2008، أنظر : <http://www.todayszaman.com/tz-web/detaylar.do?load=detay&link=152938> (تاريخ التصفح : 22.11.2015)

³ طه عودة، "الانفتاح التركي على أفريقيا"، دراسة منشورة عبر موقع "المسلم" للدراسات الأكاديمية.

و كذا الزراعة، حيث تمكن تركيا من التواجد بالمنطقة من خلال هذه المشاريع، بحثا عن فرص للاستفادة من الثروات الطبيعية و الباطنية التي تترخر بها المنطقة، و التي ستساعد في تنمية الاقتصاد التركي.

في النيجر، تقوم وكالة التعاون و التنسيق المعروفة باسم "تيكا" ببناء بعض المشاريع في بلدان الساحل الأفريقي، على غرار مجمع مدرسي (1260 تلميذ)، بالإضافة إلى حزام أخضر خلق حوالي 200 منصب شغل، بالإضافة إلى بعض الحدايق و المنتزهات،* بالإضافة إلى ذلك، تقوم الوكالة التركية ببناء أحد المراكز الطبية المتخصصة في أمراض النساء.

ما بين 2009 و 2014 تضاعف حجم المبادلات التجارية بين القارة الأفريقية و تركيا، من 5.3 إلى 23.4 مليار دولار،¹ بالإضافة إلى تحويل الاتجاه دبلوماسيا للقارة السمراء، التي كانت تتوفر على 12 سفارة في كامل القارة في 2008، لتصل اليوم إلى 39 ممثلية دبلوماسية.

تقوم تركيا في ظل غوها الاقتصادي على توسيع أسواقها الاستهلاكية، و قد وجدت في منطقة الساحل الملاذ الجيد لما تعرفه هذه الدول من نمو ديمغرافي بالدرجة الأولى و الطلب على المواد الغذائية المختلفة، و هو ما يدخل في إطار الخطة التركية للانفتاح الاقتصادي على الأسواق إفريقيا، كما تحاول تركيا تبرير محدودية فعاليتها في دول الساحل بالنفوذ الغربي من ناحية و الروسي من ناحية أخرى.²

و على صعيد آخر، تقوم تركيا من خلال بعض المنظمات الإنسانية تحت إدارة "وكالة التنسيق و التعاون التركية" (تيكا)، بتقديم المساعدات الطبية خاصة لعدد من المناطق كالنيجر، منذ 2006، أين يعمل أكثر من 650 متطوعا تركيا بالمنطقة ما بين أطباء عيون و أطباء أسنان و غيرها. و في هذا الإطار قامت تركيا بإنجاز و افتتاح مستشفى لعلاج العيون، بالتنسيق مع مؤسسة (IHH)، و هي مؤسسة إغاثة تركية، إضافة إلى البنك الإسلامي للتنمية.³

و على صعيد آخر، قامت تركيا بإرسال عدد من جنودها إلى دولة مالي، بعد مصادقة البرلمان على قرار الحكومة، حيث تمّ تبريره بعضوية تركيا لحلف الناتو و الأمم المتحدة و عدد كبير من المنظمات الأوروبية و التي تلزمها بالتعاون الأمني.

في الأخير، يمكن القول أن دور تركيا في منطقة الساحل، و إن كان لا يرقى إلى الفواعل الدولية الأخرى، إلا أنه استراتيجي و متنامي و متعدد الأبعاد (دبلوماسية، سياسية، اقتصادية، عسكرية، أمنية و ثقافية)، فتركيا تعتبر المنافس الأول لكل من السعودية و إيران في المنطقة، بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه الأتراك بالساحل الأفريقي، كإسلاميين

* سبق لتركيا أن شيدت حديقة "الصدقة التركية - النيجيرية" في 2012.

¹ http://www.lemonde.fr/afrique/article/2016/03/04/la-turquie-puissance-montante-en-afrique_4876962_3212.html#f2DaLAiffziibwh.99

² Alexander MURINSON, "The Strategic Depth Doctrine Of Turkish Foreign Policy", Middle Eastern Studies, N°42, (November 2006), pp.951-952

³ Mustafa SAHIN, "Development Aid in African countries and TIKa" in : Common Strategic Vision Development Project Diplomatic Representatives of Turkey and African Countries, 3rd Workshop Final Report. "Development Aid in African Countries and Turkish Civil Society Organizations", TASAM Yayinlari, Strategic Report N°22, (Istanbul : Oguzhan Kose (ed), , , (December 2007) : p.27

معتدلين و حلفاء أوفياء للغرب، دون أن ننسى الحلم التركي لإعادة أجماد الإمبراطورية العثمانية و التي حكمت أجزاء من المنطقة و القارة الأفريقية في يوم من الأيام.

6. قطر

انطلاقاً من عقدة الدولة الصغيرة، تحاول دولة قطر، منذ سنوات، البحث عن مكانة لها على الساحة الدولية، أين بدأ في بسط نفوذها الدبلوماسي و الاقتصادي في عدد من مناطق من العالم.

و في هذا الإطار، وجدت في القارة الأفريقية و منطقة الساحل الأفريقي الأرضية الملائمة للتغلغل بعدد من الوسائل و الطرق، المباشرة و الغير مباشرة، أي أن قطر تستعمل الوسائل اللينة و على رأسها الإعلام، من خلال قناة الجزيرة التي توجه خطها الافتتاحية السلطة القطرية.

و على صعيد آخر، تقوم قطر بأدوار مشبوهة بطرق عديدة، تصب في مساعدة الجماعات المسلحة المتمركزة بالمنطقة، حيث حطت طائرة نقل قطرية (قطر للطيران)، محملة بالأسلحة و الذخيرة، بـ"غاو" في شمال مالي، أين كان في استقبالها وفد برئاسة "أياد آغ غالي" *، و ممثلين عن جماعة "أنصار الدين"، المتعاونين مع "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، و الذي يسيطرون على عدد من المناطق (تمبوكتو و كيدال)، و تجدر الإشارة، فإن اليوم الذي أرسلت فيه قطر طائرة الأسلحة، و هو اليوم الموالي الذي شهد اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين بالمنطقة.¹

و لا تعتبر هذه المرة الأولى و الوحيدة التي تقوم فيها قطر بتدعيم الجماعات المسلحة بالعتاد الحربي، فالصحافة المحلية و بعض الرسميين صرحوا و اعترفوا بذلك، حيث تمّ الكشف عن طائرة محملة بالأسلحة و السيارات رباعية الدفع، حطّت بالمنطقة أيام قليلة قبل الاستلاء على منطقة "تيساليت" الغنية بالنفط من طرف الجماعات المسلحة في مالي.²

و رغم غياب أدلة ملموسة و قاطعة عن ما تقوم به قطر في هذا الشأن، و رفض القطريين الاعتراف أو التعليق حول هذه الاتهامات، إلا أن عدد من الرسميين في الحكومة المالية اعترفوا بذلك من خلال تصريحات عديدة، لاسيما للصحافة المحلية، لكن برروا سكوت السلطات بالمساعدات الضخمة التي تقدمها الدوحة لمالي و حتى لدول المنطقة في مجالات إنسانية و اجتماعية، للمناطق المعوزة، كشكل آخر من أشكال محاولة التواجد و بسط النفوذ بالساحل الأفريقي.

في هذا الإطار، تقوم دولة قطر بتقديم عدد من المساعدات الإنسانية من غذاء و أدوية و خيم و أغطية، بالإضافة إلى خدمات صحية و اجتماعية عامة، من خلال منظمتين قطريتين غير حكوميتين هما، "القطرية الخيرية" (Qatar Charity)، التي تملك مكتباً في موريتانيا و آخر في مالي و اثنين في النيجر، إضافة إلى الهلال الأحمر القطري الذي يوم رسمياً بنشاطات إنسانية لصالح سكان المنطقة ككل، لكن الصحيفة الفرنسية "لو كانار اونشيني" (Le Canard

* عمل غالي كتنصل في جدة بالملكة العربية السعودية، ممثلاً للدولة المالية، خلال بداية الألفية، أين استغل وضعه الدبلوماسي لربط علاقات متعددة الأطراف مع عدد من الجماعات الإسلامية بالمنطقة، لدرجة تهديده من طرف السلطات السعودية عام 2010 بطرده من أراضي المملكة.

¹ <http://www.lindependant.ml/2012/04/06> (consulté le 21.02.2016)

² <http://atlasalternatif.over-blog.com/article-le-qatar-et-le-petrole-du-sahel-103985099.html> et <http://www.egaliteetreconciliation.fr/Le-Qatar-et-le-petrole-du-Sahel-11571.html> (consulté le 19.09.2016).

(enchaîné)، المقربة من دوائر الاستعلامات الفرنسية تطرقت في جوان 2012 إلى الدور المشبوه الذي تقوم به قطر، فيما يخص تقديم مساعدات، عبارة عن عتاد حربي و مساعدات مالية مباشرة بالدولار الأمريكي، للجماعات المسلحة و الإرهابية بالمنطقة على غرار الحركة الوطنية لتحرير الأزواد (MNLA)، جماعة "أنصار الدين" و "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، و هو ما صرح به معترفا "سادو ديالو"، رئيس بلدية غاو. لكن تبقى هذه المساعدات سرية، ما عدا ما المستشفى الذي تشرف عليه الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، الذي قدم لهذه الجماعة من طرف الحكومة القطرية بشكل رسمي و علني، رغم العلاقة التي تربط هذه الحركة مع كل من "القاعدة" و جماعة "بوكو حرام".¹

من جهتها اتهمت اللجنة الدولية للهلال الأحمر (CICR)، المنظمات القطرية بالمنطقة بالتمتع بحماية مباشرة من طرف "حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا" (MUJAO)، خلال تنقلاتها بين المدن و القرى الساحلية.

و في سياق متصل، نفى الوزير الأول القطري، حمد بن جاسم آل ثاني، ما تناقلته الوسائل الإعلامية العالمية حول قضية دعم الدوحة للجماعات المسلحة و الإرهابية في الساحل، مؤدا في عدد من المرات أن ما تقوم بإرساله بشكل دوري إلى شمال المنطقة خاصة، ما هو إلا مساعدات إنسانية.²

أما بالنسبة لموريتانيا، فقطر تحاول الضغط على حكومة نواكشوط، في محاولة للتدخل في الشؤون الداخلية، حيث كشفت مصادر صحفية عالمية، أثناء القمة العربية التي انعقدت في بداية 2016 بنواكشوط، أن أمير قطر، حول إملاء وجهة نظره على الرئيس الموريتاني و لد عبد العزيز، حول وضعية حقوق الإنسان و ضرورة إجراء إصلاحات في البلاد، و أن قطر ستستعمل قناة الجزيرة لإبراز "الثورات الشعبية" في موريتانيا على غرار ما حدث في سوريا و ليبيا و مصر.³ لكن الرئيس الموريتاني رفض إملاءات أمير دولة قطر، معتبرا ذلك تدخلا في الشؤون الداخلية، مما أدى إلى انسحاب أمير قطر من قاعة الاجتماعات الخاصة بالقمة العربية، متجها مباشرة نحو مطار نواكشوط، مما يوحي بتوتر العلاقة بين البلدين.

و تعود أسباب الضغط الذي حاولت الدوحة ممارسته على السلطات الموريتانية، إلى المشروع النفطي الذي تشرف عليه بالاشتراك مع "توتال" الفرنسية (تعود الشراكة بين توتال و قطر للبترول على عام 1936)، مما يعني أن الضغط سيكون قطري فرنسي، حيث أدت حادثة المشادات الكلامية بين الأمير و الرئيس إلى خروج مناضلي حزب التواصل (الإسلامي) (5 مقاعد في البرلمان من بين 95) في مظاهرات تطالب برحيل الرئيس ولد عبد العزيز، في وقت تمت تغطية الأحداث من طرف الغرب الذي وصف الحزب لأول مرة كحزب إسلامي معتدل يهدف لإرساء الديمقراطية بالبلاد. للإشارة فقد طالب حزب التواصل في 21 أبريل 2016 الموريتانيون بما أسماه بـ "الجهاد السياسي" ضد النظام الحاكم.⁴

¹ Jean COMTE, « Au Sahel, le rôle flou du Qatar », voir : <http://www.la-croix.com/Actualite/Monde/Au-Sahel-le-role-flou-du-Qatar-2014-07-16-1179855> (consulté le 15.09.2016) et <http://www.dw.com/fr/mais-que-vient-faire-le-qatar-au-mali/a-16061077> (consulté le 15.09.2016).

² <http://www.france24.com/fr/20130121-qatar-nord-mali-groupes-islamistes> (consulté le 10.09.2015)

³ <http://kiosque.lefigaro.fr/le-figaro/2016-01-12> (consulté le 22.03.2016).

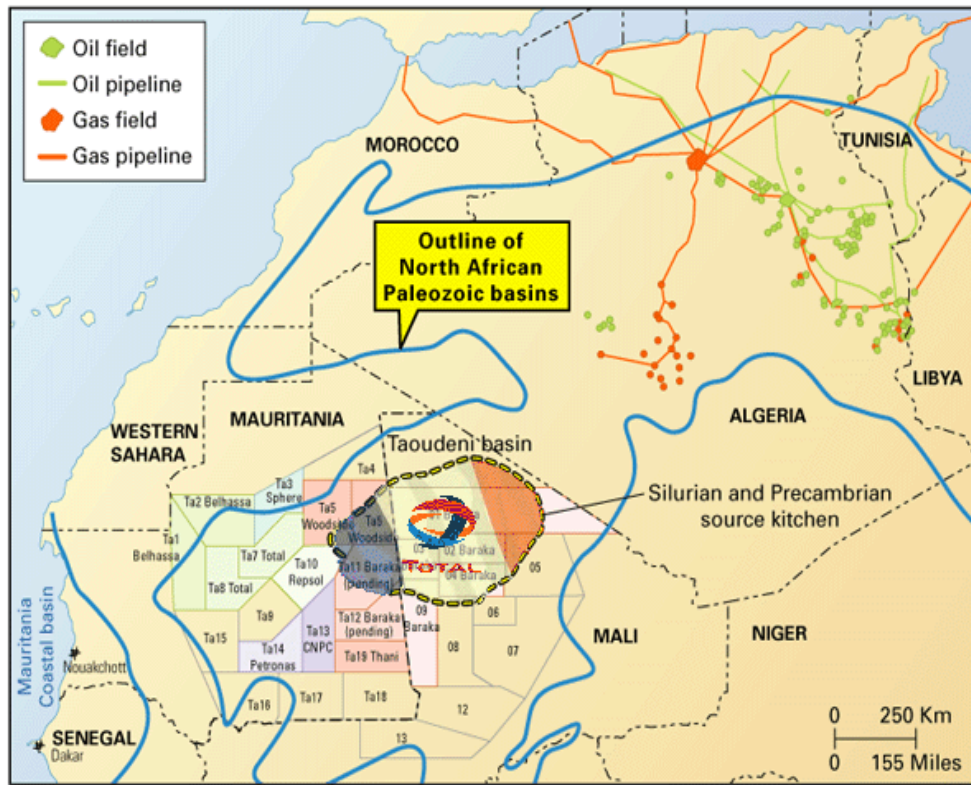
⁴ <http://www.jeuneafrique.com/175735/politique/nord-mali-le-qatar-accus-de-financer-les-groupes-islamistes-de-l-azawad/>

و على صعيد آخر، تستقطب الثروات الطبيعية بمنطقة الساحل الإفريقي، الشركات الوطنية القطرية، لاسيما فيما يتعلق بالنفط، و تحديدا حوض "تاوديني" (Taoudéni)، الذي يشمل مناطق من مالي و موريتانيا بالإضافة إلى بعض المناطق المنفصلة بالنيجر، بمساحة قدرت بـ 1.5 مليون كلم²، لكن "توتال" الفرنسية و "سبيكس" (Sipex) الجزائرية كانوا قد امضوا على اتفاقية تعاون في هذا المجال في 2011 قبل أن يتم الاستلاء على المنطقة من طرف الجماعات المسلحة المختلفة، و التدخل العسكري الفرنسي بالمنطقة.

خريطة رقم 15 : منطقة حوض "تاوديني" في الساحل الأفريقي و تواجد شركة "توتال" الفرنسية

TAOUDENI BASIN BLOCKS IN MAURITANIA, MALI

Fig. 1



Source: After Baraka Mali Ventures

المصدر :

<http://maliactu.net/mali-abdoulaye-alkadi-nomme-gouverneur-de-la-region-de-taoudenni-un-grand-commis-de-letat-au-gouvernail/>

المطلب الثالث: المنظمات الفاعلة بمنطقة الساحل الأفريقي

تعتبر المنظمات الدولية فاعلا رئيسيا في العلاقات الدولية، فقد عرفت لجنة القانون الدولي بهيئة الأمم المتحدة بأنها: "كل منظمة تم إنشائها بموجب معاهدة أو اتفاقية أو وسائل أخرى ضمن القانون الدولي، التي تتمتع بالشخصية القانونية الدولية، كما يمكن أن تضم المنظمة الدولية أشكال أخرى غير الدول"¹، و يعتبر هذا التعريف واسعاً، لو عدنا إلى مفهوم المنظمة الدولية كمؤسسة.

ما يمكن قوله ببساطة، أن المنظمة الدولية هي، جمعية من الدول التي أقيمت بعد اتفاق بين أعضائها، و تتمتع هذه الجمعية بجهاز دائم، بالإضافة إلى هيئات متعددة، لها إرادة موحدة للسعي إلى تحقيق الأهداف المشتركة التي أقيمت من أجلها المنظمة ككل.

تتميز المنظمات الدولية بمختلف أشكالها بجملة من الخصائص، أهمها سيطرة الدول المؤسسة لها، كون ممارسة المنظمات لأي نشاط يكون من طرف ممثلي الدول التي أسستها، و تختلف أحجام و مهام و صلاحيات المنظمات الدولية المتواجدة في العالم اليوم، لكن تبقى إحدى أكبر الفواعل في العلاقات الدولية و النظام الدولي، في ظل تراجع دور الدول التي كانت إلى وقت ما الفاعل الأساسي و الوحيد لعقود من الزمن، و قد اكتسبت المنظمات الدولية صفتها القانونية منذ 1948²، مما أتاح لها لعب أدوار فيما بعد، بالإضافة إلى الاستقلالية التي تتمتع بها هذه المنظمات كما يرى "ميشال فيرالي"، خلافاً لكل من "كوكس" (cox) و "جاكابسون" (jacabson)، اللذان يريان أن المنظمات الدولية لا يمكن أن تكون فاعلا مستقلا في العلاقات الدولية، بل هي فاعل مرتبط بالبيئة الخارجية التي تشكل ضغطاً على نشاط هذه المنظمات، و بالتالي على قراراتها، التي تكون في غالب الأحيان مجرد توصيات ليست لها إلزامية التأثير.³

من جهة أخرى، تقوم المنظمات المختلفة بإضفاء الشرعية على النشاطات التي تؤديها، كالمفاوضات و المفاوضات و التدخلات الإنسانية. في هذا الإطار، يمكن القول أن المنظمات الدولية قد تلعب أدواراً تأثيرية من خلال التعاون، لكن تبقى عاجزة أمام التكامل بين الدول المكونة لها، لاختلاف المصالح و تباين الإيديولوجيات.

أولاً : المنظمات الحكومية في الساحل الأفريقي

تتعدد المنظمات الحكومية الفاعلة بمنطقة الساحل الأفريقي، و يتباين دورها، ما بين استراتيجيات شاملة على غرار الاتحاد الأوروبي، أو استراتيجيات محددة الأهداف على غرار مجموعة الخمس (G5 Sahel) للساحل أو المرصد الأفريقي للساحل و الصحراء، و يمكن تقسيم المنظمات الحكومية الفاعلة في منطقة الساحل الأفريقي، إلى منظمات دولية و أخرى إقليمية.

¹ Guillaume DEVIN, *Les organisations internationales*, 2ème édition (Paris : Armand colin, 03/2016), pp 6-12.

² في 1948 قررت محكمة العدل الدولية أن منظمة الأمم المتحدة تتمتع بالشخصية الدولية التي تسمح لها بصلاحية ممارسة نشاطاتها على المستوى الدولي.

³ Encyclopædia Universalis, vol.10, p. 29-31.

للإشارة، لا يمكن التعرض إلى كل المنظمات الفاعلة في منطقة الساحل الأفريقي، مما يستدعي التركيز على أهم المنظمات الأكثر فعالية بالمنطقة فقط.

1. الاتحاد الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي من بين أهم الفواعل في منطقة الساحل الأفريقي منذ عقدين من الزمن، و تحديدا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، أين سارعت هذه المنظمة الدولية إلى تحديد أهم التهديدات التي قد تواجهها، و من بينها تصاعد الإرهاب في عدد من مناطق القارة الأفريقية و خاصة الساحل الأفريقي، و التي رأى الاتحاد أنها تشكل تهديدا مباشرا على أعضائه و القارة ككل، بعض النظر عن المصالح الفردية للدول المشكّلة له، حيث أصبح منذ ذلك الحين يلعب - الاتحاد الأوروبي - دورا مؤثرا في منطقة الساحل، و التي تعتبر منطقة نفوذ فرنسية، رغم تعدد الفواعل، لكن استراتيجية الاتحاد الأوروبي كمنظمة يختلف عن نشاط الدول المنضوية تحت مظلته، في دورها و تأثيرها الفردية بالمنطقة.¹

تعاظمت أهمية منطقة الساحل الأفريقي، لعدد كبير من الأسباب، أهمها اقتصادية، و تحديدا طاقوية، و ذلك بسبب عدد من العوامل يعتبر مشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء، القادم من نيجيريا نحو القارة الأوروبية، ليحوّل المنطقة ككل إلى منطقة عبور استراتيجية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، و منه أصبحت عملية أمننة المنطقة أكثر من ضرورة بالنسبة أوروبا أكثر من أي فواعل أخرى.

فمنذ البداية تبنى الاتحاد الأوروبي مشروع ما يعرف بـ "استراتيجية من أجل الساحل"، الصادر رسميا في 22 سبتمبر 2011 و التي تتركز على مبدأ "المزيد من أجل المزيد"، و هي أن تقوم دول المنطقة التي اطلق عليها اسم "دول قلب الساحل" (موريتانيا، مالي، النيجر)، بإصلاحات حسب الرؤية الأوروبية، مما يسمح لها بتلقي المزيد من المساعدات.

و قد عبر الاتحاد الأوروبي عن استراتيجية اتجاه منطقة الساحل، على لسان الممثلة السامية للشؤون الخارجية للاتحاد، كاثرين اشتون (Catherine Ashton)، بتأكيد على ضرورة الربط بين الأمن و التنمية في إيجاد حلول لأزمات المنطقة.²

و تعتمد هذه الاستراتيجية على عدد من النقاط تتمثل في ترقية التنمية، الحكم الراشد وحل النزاعات الداخلية، و ذلك من خلال تحسين الظروف المعيشية لسكان المنطقة مما قد يساهم -حسب الأوروبيين - في تقزيم دور الجماعات الإرهابية و الإجرامية في الساحل الإفريقي.³

و في نفس السياق، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى الدفع بتطوير عمليات التعاون الإقليمي و ترقية كل هذه المبادرات لمواجهة مختلف التهديدات التي تعرفها المنطقة. كما تقوم استراتيجية الاتحاد الأوروبي من أجل الساحل على تقوية و تطوير القدرات المحلية، لاسيما الأمنية منها، و ذلك على ضوء بناء مؤسساتي يقوم على مبدأ دولة القانون. كما تعتمد استراتيجية

¹ www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/FR/foraff/132803.pdf

² William ASSANVO, « Réflexion sur la stratégie européenne pour la sécurité et le développement dans le Sahel » (10/062013). In: www.ovidia-afriido.org/fr/.../StratégieUE_Sahel_5_Octobre1_1.pdf (consulté 26.12.2015 à 22h25).

³ Julien SERRE, « Aide au développement et lutte contre le terrorisme », *Politique étrangère*, (Hiver 2012/4), pp. 896-903.

الاتحاد الأوروبي على تنمية و تحسين الوضع الاقتصادي، بهدف الحدّ من عدد من الأزمات الاجتماعية و الاقتصادية على حد سواء.

في هذا الاطار تم تخصيص حوالي 650 مليون أورو، منها 450 خصصت للدول الثلاث التي تمثل قلب الاستراتيجية، أما 200 مليون أورو فوجهت لبقية دول غرب إفريقيا و حتى دول المغرب العربي، بالإضافة إلى 150 مليون أورو من طرف الصندوق الأوروبي للتنمية¹، و قد شمل هذا المشروع عدد من المبادرات الملحقّة له، أهمية تلك المتعلقة بمكافحة الإرهاب و التي خصص لها 6.5 مليون أورو، ابتداءً من 2014، بالإضافة إلى إنجاز كلية افتراضية للأمن في منطقة الساحل، تهدف إلى جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات من طرف الدول الشركاء بها، سواء من المنطقة الأفريقية أو من أوروبا.

بعد عرضها على المجلس في مارس 2011، قام الاتحاد الأوروبي رسمياً، في سبتمبر 2011، بالإعلان عن استراتيجية خاصة بمنطقة الساحل الإفريقي، ترمي إلى البحث عن سبل مواجهة مشاكل التنمية و الأمن، حيث تعتبر هذه المبادرة الحديثة، بمثابة استمرارية للاستراتيجية الأوروبية الموحدة للأمن المؤسسة في 2003، لكن هذا لا يعني أن الاتحاد الأوروبي كان بعيداً عن مشاكل القارة السمراء، فقد سبق هذه المبادرة عدد من الاتفاقيات و المعاهدات، و إن كانت تشمل التعاون الأوروبي الإفريقي ككل، و ليست متعلقة بمنطقة الساحل الإفريقي ككل.²

في نفس السياق، خصص الاتحاد الأوروبي حوالي 660 مليون أورو في اطار الصندوق العاشر للتنمية الخاص بالهيئة الأوروبية، لفترة 2007 – 2013. بالإضافة إلى ذلك فقد خصص الاتحاد الأوروبي ميزانية إضافية قدرت بأكثر من 167 مليون أورو، في إطار مساعي التنمية و الأمن في الساحل الإفريقي.

في هذا الإطار، يمكن تحديد المجالات التي يعمل الاتحاد الأوروبي على المشاركة فيها بمنطقة الساحل، و هي : التنمية و الحوكمة الرشيدة، المساهمة في دعم دولة القانون و الأمن، بالإضافة إلى مكافحة شتى أنواع العنف و التطرف و حل النزاعات المختلفة.³

بعد التدخل العسكري الفرنسي في المنطقة، و ما خلفه من أزمات أخرى، كاللجوء و الهجرات و تدهور الأوضاع الإنسانية و الزيادة في حدة الأزمة الغذائية، و التي تعتبر من الأزمات التقليدية في المنطقة، قام الاتحاد الأوروبي بتخصيص 172 مليون أورو، من ميزانية المخصصة أصلاً للمساعدات الإنسانية، و في هذا الصدد تم بعث مبادرة دولية (Alliance

¹ مجلة علاق، استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، مجلة و العلوم الاجتماعية، العدد 19، جامعة فرحات عباس، سطيف، (ديسمبر 2014)، ص ص 335-337.

² http://www.eeas.europa.eu/africa/docs/sahel_strategy_en.pdf (consulté le 17.10.2015)

³ http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_Data/docs/pressdata/FR/foraff/132803.pdf (consulté le 19.10.2015)

(globale pour l'initiative Résilience - AGIR). و على صعيد آخر، تم اطلاق مبادرة، في شكل مهمة مدنية، اطلق عليها اسم (Sahel EUCAP Mission civile)، في كل من مالي و النيجر.¹

للإشارة فإن دور المنظمة الأوروبية كفاعل تقليدي في القارة الإفريقية ككل، يعود تاريخه إلى اتفاقيات "لومي" (Lomé)* و التي عُوّضت باتفاق "كوتونو" (Cotonou) بعد نهاية مدّة صلاحية الأولى.² بالإضافة إلى وجود شراكة استراتيجية الأورو-الإفريقية، ترجمت في مخطط عمل (2011 - 2013)، أين شمل عددا من المجالات الحيوية، على غرار، إحلال الأمن و السلم؛ الحوكمة الديمقراطية و حقوق الإنسان و تطوير الحوار السياسي؛ دعم التجارة و المنشآت التحتية؛ تحديات الطاقة و التغيرات المناخية؛ الهجرات؛ مشكلات سوق الشغل؛ دعم مجال التعاون في العلوم و المجتمع المعلومات و أهداف الألفية بالنسبة للتنمية.³

في سياق متصل، لم تعاود عمليات المساعدات الإنسانية في نشاطها بمنطقة الساحل الإفريقي، بعد أن توقفت إثر الانقلاب العسكري بدولة مالي، إلا في فيفري من عام 2013، بعد مصادقة برلمان هذه الأخيرة، في 29 جانفي من نفس السنة، على طلب الوزير الأول، الموجه إلى هيئة الأمم المتحدة و الاتحاد الأوروبي للمساهمة في إيجاد حلول للأزمات المزمنة و الجديدة التي يعاني منها هذا الفضاء الجغرافي. و قد سارع الاتحاد الأوروبي لوضع فرق تساعد على تكوين الجيش المالي في مواجهة التحديات و التهديدات المحيطة بالمنطقة.⁴

الشكل رقم 16: جدول توضيحي حول ما قدمه الاتحاد الأوروبي لدول منطقة الساحل حتى 2014.

صندوق التنمية الأوروبي	استراتيجية الاتحاد الأوروبي من أجل الساحل	
مالي	533 مليون أورو	50 مليون أورو
موريتانيا	156 مليون أورو	8.4 مليون أورو
النيجر	458 مليون أورو	91.6 مليون أورو

¹ Luis SÉMON et Alexander MATTELAER, « Une stratégie cohérent de l'UE pour le sahel ».

In : <http://www.europarl.europa.eu> (consulté le 14.10.2015)

* هي اتفاقيات تعاون تجارية بين السوق الأوروبية المشتركة و 46 دولة من إفريقيا و الكاريبي و المحيط الهادي، منذ 1975 ثم جددت في 1979 (57 دولة) و 1984 (66 دولة)

²Fabienne BÉDÉCHIAN et al, L'Accord de Cotonou - Les habits neufs de la servitude, coll. « Essais » (Bruxelles : Colophon, , 2002), pp 23-28

³ Secrétariat générale de Union Européenne, « Le partenariat stratégique Union Européenne – Afrique : Relever ensemble les défis d'aujourd'hui et de demain », UE. Collection Experts, (Mai 2011). Pp 57 – 68.

Voir aussi : <http://www.consilium.europa.eu/fr/general-secretariat/>

⁴ Yves PETIT, « Le rôle de l'Union européenne dans la crise malienne », Civitas Europa, N° 31, (2013/2) : pp. 181-209

ما يمكن استخلاصه من خلال قراءة في المبادرة الأوروبية "مشروع من اجل الساحل"، الاتحاد الأوروبي و إن كان تدخله بالمنطقة متأخرا مقارنة بالفواعل الدولاتية الأخرى، إلا أن مقارنته الشاملة قد تقصي أدوار فواعل إقليمية أخرى، كالجزائر مثلا، من خلال الربط بين استقرار منطقة الساحل الأفريقي و القارة الأوروبية، قبل البحث عن استقرار الأقاليم الأفريقية المجاورة للمنطقة، و هي مقارنة لا تتماشى مع التوجه الأمريكي أو حتى الفرنسي الذي يجذب التدخلات العسكرية المباشرة لإقرار الأمن في المنطقة، بدل البحث في حل للأزمات المتعلقة بالتنمية قبل تفاقمها و تحويلها إلى تهديدات على الأمن المحلي أو الإقليمي، و هذا ما دعت إليه عدد من الدول الأوروبية (فرنسا و بريطانيا و إسبانيا و الدانمارك) بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، مؤكدين أن أي تفاقم للظاهرة الإرهابية بمنطقة الساحل، قد يؤثر على الأمن الأوروبي.

إذا كان دور الاتحاد الأوروبي كمنظمة، يختلف عن أدوار بعض القوى الكبرى أو الصاعدة، فإن ذلك لا يتعارض معها، بل بالعكس، فالاتحاد الأوروبي يلعب أدوارا تكميلية لتلك التي تقوم بها فرنسا أو الولايات المتحدة الأمريكية. فهتين القوتين، و إن بدى تنافسهما على لعب الأدوار الهامة في الساحل الإفريقي، إلا أنه من الواضح من خلال تطور الخارطة الجيوسياسية للمنطقة، أن الأدوار قسمت سلفا تفاديا لتداخل المصالح و الصلاحيات، مما قد يؤدي إلى ظهور صراعات بين هذه القوى العالمية الكبرى.

ثانيا: المنظمات الأفريقية الفاعلة بالساحل

يعود الاهتمام بمنطقة الساحل الأفريقي من طرف المنظمات الدولية إلى فترة ما قبل الاستقلال، حيث ساهمت فرنسا في إنشاء أولى هذه المنظمات ذات الطابع الإقليمي، لكن تحت مظلة الحكومة المركزية الفرنسية، و هي ما كان يسمى بـ "المنظمة الموحدة للأقاليم الساحلية" (Organisation Commune des Régions Sahariennes) أو (OCRS) في 1957، و هي منظمة كانت تدار تحت قيادة ما كان يسمى آنذاك بـ "وزارة الصحراء" الفرنسية، بهدف الحفاظ على مصالحها بالمنطقة لا سيما فيما يتعلق بالغاز و البترول.

أما في عام 1966 فقد قامت كل من الجزائر و النيجر و مالي و تشاد، بالإضافة إلى تونس و نيجيريا، بإنشاء "لجنة ربط الطريق الساحلي الصحراوي" (Comité de Liaison de la Route Transsaharienne) أو (CLRT)، الذي كان يهدف إلى إنجاز طريق يربط كبرى مدن المنطقة (الجزائر العاصمة مع لاغوس، قابس مع غرداية، تمراست مع بامكو، الزندار مع نجامينا)، و قد انعقد آخر اجتماع لهذه اللجنة في 2012 (الدورة 56) بالجزائر العاصمة، و قد تعدد المنظمات في المنطقة و تعددت مهامها و تداخلت في الكثير من الأحيان، و فيما يلي سنتطرق إلى أهم المنظمات الأفريقية الفاعلة و المؤثرة في منطقة الساحل.

1. الاتحاد الإفريقي

يلعب الاتحاد الإفريقي دورا فعالا في منطقة الساحل الأفريقي في مجالات عدة، إنسانية و سياسية و اقتصادية و أمنية، سواء منته المركزية أو من طرف احدى المنظمات الإقليمية المنضوية تحت مظلتها، و في هذا الاطار، سعى الاتحاد و من قبله الوحدة الإفريقية إلى محاولة إيجاد حلول لعدد من المسائل المتعلقة بالمنطقة، لاسيما فيما يتعلق بترقية حقوق الإنسان و الحد من النزاعات و الصراعات الداخلية و الثنائية في المنطقة، بالإضافة إلى مواكبة التحولات الديمقراطية و تجنب الحركات التمردية و مواجهة الحكومات المارقة التي تزيد في تأزم الأوضاع في كثير من الأحيان، و لم تتبلور الرؤية الإفريقية إلا بعد أحداث 2001، و تحديدا من خلال قمة جوان 2003، بالعاصمة الموزمبيقية "مابوتو"، التي طالب من خلالها، القادة الأفارقة إلى ضرورة مواجهة ما تعرفه منطقة الساحل من تمردات و نزاعات، على غرار عدد من مناطق القارة الإفريقية.¹

تبنى الاتحاد الإفريقي استراتيجية خاصة بمنطقة الساحل الأفريقي ككل، من خلال ثلاثة محاور رئيسية، تتمثل الأولى في الحوكمة أو الحكامة، أما الثانية فتتعلق بالأمن، و أخيرا محور التنمية بالمنطقة، و تعتبر "مهمة الاتحاد الإفريقي من أجل الساحل في مالي و الساحل" (Mission pour le Mali et le Sahel (MISAHEL)) الآلية العملية لتنفيذ هذه الاستراتيجية في الميدان.

في مجال الحوكمة، ترمي استراتيجية الاتحاد الإفريقي إلى دعم و تنمية دولة القانون في المنطقة و تقوية وجود و دور المؤسسات الديمقراطية، بالإضافة إلى حثّ دول المنطقة على تبني منهج لامركزي في الإدارة و تقاسم التجارب الناجحة في مختلف الأقاليم، و في سياق متصل بالحوكمة، يسعى الاتحاد الإفريقي إلى مكافحة كل أشكال الفساد من جهة و تنمية المعايير الدولية في التسيير و الإدارة من جهة أخرى، كما تدعم الاستراتيجية الإفريقية مجال حقوق الإنسان و المساعدات الإنسانية.

و في سياق متصل، تشجع استراتيجية الاتحاد الإفريقي من أجل مالي و الساحل الاتجاه إلى الحوار و المصالحة كآلية مثلى لحل النزاعات و المسائل العالقة، المحلية منها و الإقليمية، كما تدعم الاستراتيجية كل المسارات الانتخابية الديمقراطية، و إرساء السلم من خلال إشراك كل الفاعلين من قادة تقليديين أو دينيين، كما يرى الاتحاد الإفريقي أن عليه لعب دور في إدارة نزاعات المنطقة و عملية إدماج المجموعات البدوية المتراصة في عدد من المناطق النائية بالساحل.

تولي استراتيجية الاتحاد الإفريقي أهمية كبرى للجانب الأمني لمنطقة الساحل، خاصة بعد تفاقم عدد من التهديدات الجديدة في دول المنطقة، حيث يشجع الاتحاد الإفريقي و يرفع كل أشكال التعاون الإقليمي في مجال الحد من التهديدات

¹ Rapport sur le mali et le sahel et les activités de la mission De l'union africaine pour le mali et le sahel, African Union Peace and Security, 12 August 2014, in : <http://www.peaceau.org/fr/article/rapport-sur-le-mali-et-le-sahel-et-les-activites-de-la-mission-de-l-union-africaine-pour-le-mali-et-le-sahel> (consulté le 25.12.2015 à 14h30).

المختلفة و توفير حالة الأمن، كما يشارك الاتحاد الأفريقي في مشروع حفظ السلام، المسمى "نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج" (DDR - Désarmement, démobilisation et réintégration)، الناشط بقوة في الشمال المالي، بالإضافة إلى برنامج (RSS) للساحل، كما يسعى الاتحاد الأفريقي إلى التعاون مع الشركاء المحليين في مجال الأمن.

أما فيما يخص المحور الأخير من الاستراتيجية الأفريقية اتجاه منطقة الساحل تتعلق بمجالات التنمية المختلفة، أين تسعى المنظمة القارية إلى دعم و تشجيع التعاون بمختلف أشكاله في المجالات التنموية، لاسيما في تدعيم و تطوير منشآت البنية التحتية. كما تهدف الاستراتيجية الأفريقية في نفس المجال إلى دمج عنصري الشباب و المرأة في الحياة السيوسيواقتصادية.¹

على صعيد آخر، يعمل الاتحاد الأفريقي من خلال نفس الاستراتيجية على تنمية قدرات دول منطقة الساحل الأفريقي في المجال الفلاحي و الرعوي.

يوصل الاتحاد الأفريقي رعاية مبادرات الأمن و السلم في القارة، من أهمها ما يعرف بـ"مسار نواكشوط"، أين تم إطلاق المبادرة في مارس 2013، بهدف تدعيم التعاون الأمني و تبادل المعلومات بين دول الساحل، قبل تنظيم لقاء القمة، الذي جمع قادة المنطقة الساحلية و ممثلين عن هيئات إقليمية و دولية²، في 14 ديسمبر 2014، و الذي جاء كنتيجة للاجتماع الوزاري الثالث المنعقد في فيفري 2014 بالعاصمة النيجيرية "نيامي".

و قد خرج قادة الدول الساحلية ببيان لتعزيز العمليات و الميداني لمشروع "الهندسة الأفريقية للسلم و الأمن" و المعروف باسم، (APSA) l'Architecture africaine de paix et de sécurité، حيث تلخص البيان في دعم مبادرات التسوية السلمية للنزاعات الداخلية، خاصة في مالي.

نتج عن مسار نواكشوط عدد من المبادرات التي يريها الاتحاد الأفريقي و المتمثلة في اجتماعات على مستويات مختلفة، كاجتماع رؤساء الهيئات الاستخباراتية لدول المنطقة في ماي 2014، و اجتماع ملحقي الدفاع في ماي 2014 أيضا، بالإضافة إلى اجتماعات دورية لخبراء أمنيين لدول المنطقة لاسيما فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة.

رغم الجهود المبذولة من طرف الاتحاد الأفريقي بمنطقة الساحل، لتأطير و إدارة عمليات السلام و الأمن، المرتبطة أساسا بالتنمية و مكافحة عدد من الظواهر و التهديدات المتفاقمة و المتشابكة بالمنطقة، إلا أنه من الواضح أن العراقيل التي تواجه الاتحاد الأفريقي كبيرة، لاسيما في ظل تضاعف الفواعل الدولية في المنطقة، المتعددة الأهداف و الغايات،

¹ Stratégie de l'Union Africaine pour la région du Sahel, conseil de la paix et de sécurité, Union Africaine, Addis Abéba, Éthiopie, pp 2-20.

² حضر اللقاء ممثلو عن بوركينا فاسو، ليبيا، مالي، موريتانيا، السنغال، تشاد، الجزائر، كوت ديفوار، غينيا، النيجر و نيجيريا، بالإضافة إلى رئيس الاتحاد الأفريقي، محافظ الأمن و السلم في الاتحاد الأفريقي، كما حضر القمة كل من رئيس لجنة الإكواس، الممثل الشخصي للأمين العام لهيئة الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، المبعوث الخاص لهيئة الأمم المتحدة إلى الساحل، المبعوث الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي و الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل.

بالإضافة إلى الإمكانيات التي يوفرها الاتحاد القاري مقارنة مع الفواعل الدولية الأخرى، كالولايات المتحدة و فرنسا و الصين و غيرها.

2. تجمع دول الساحل والصحراء (CEN-SAD) Communauté des États sahélo-sahariens

بناء على مبادرة من العقيد معمر القذافي، في العام 1997، مع الدول التي تعتبر القاعدة الجنوبية لدول المغرب العربي، قبل أن تتفق كل من مالي و النيجر و تشاد و السودان و بوركينا فاسو، في لقاء بالعاصمة الليبية طرابلس في 4 فيفري 1998 على إنشاء ما يعرف اليوم بـ"تجمع دول الساحل و الصحراء"، الذي يهدف إلى خلق برنامج تنموي مشترك بين الأعضاء، على أن يتماشى مع الخطط التنموية لكل دولة، في قطاع الفلاحة و الصناعة و الطاقة، بالإضافة إلى الميدان السوسيوثقافي¹.

تمّ الاعتراف الرسمي بالتجمع على المستوى الإفريقي، بصفته تجمعاً إقليمياً ذو طابع اقتصادي في عام 2000، خلال الدورة العادية السادسة و الثلاثين (36) لمؤتمر قادة ورؤساء منظمة الوحدة الإفريقية الذي انعقد بمدينة لومي التوغولية، كما تمّ منح التجمع صفة المراقب لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة².

و قد سعى هذا التجمع منذ إنشائه إلى إلغاء كل المعوقات التي قد تحول دون تحقيق الأهداف التنموية المرجوة، كتشجيع التجارة الخارجية و الاستثمارات ما بين الدول الأعضاء، من خلال حرية تنقل الأشخاص و البضائع و رؤوس الأموال، و حريو الإقامة و العمل و التملك، كما قام التجمع من تطوير وسائل النقل و الاتصالات ما بين الدول المكوّنة له.

أما على الصعيد السوسيوثقافي، فقد اتفقت دول التجمع على ضرورة المساواة ما بين مواطنيهم مع مراعاة الحريات الدونة في دساتير دول المنطقة، كما تمّ تنسيق النظم التعليمية في كل الأطوار، بالإضافة إلى التنسيق في المجالات العلمية و التكنولوجية و الثقافية عامة، كما يسعى التجمع إلى القضاء على كل العراقيل الموجودة، بداية من السماح بتنقل الأشخاص و رؤوس الأموال و السلع الوطنية، و فتح أسواق لتشجيع التجارة البينية، و السماح بفتح سوق الشغل للشعوب الدول الأعضاء في التجمع. فالهدف الرئيسي هو تحقيق وحدة اقتصادية شاملة تتماشى مع الاستراتيجيات التنموية المختلفة لدول المنطقة، لاسيما في المجالات الفلاحية، و الصناعية و الثقافية و قطاع الطاقة.

و في نفس الاطار سعى التجمع إلى تنمية البنى التحتية التي تسمح للدول الأعضاء من تجسيد الأهداف التنموية المرجوة، لاسيما من خلال تطوير شبكات النقل بين هذه الدول، البرية و الجوية على وجه الخصوص، و تطوير قطاع الاتصالات في المنطقة ككل، أما على الصعيد الثقافي يقوم التجمع بالتعاون في مجال أنظمة التعليم، في جميع المراحل في هذه الدول.

¹<http://www.cen-sad.org/ar/index.htm> (consulté le 27.12.2015 à 19h30)

² قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/56/92.

للإشارة فإن تجمع الساحل و الصحراء لا يضم الجزائر و موريتانيا، رغم أنه يضم كل من ليبيا و المغرب و حتى تونس.¹

و قد تمخض عن هذا التجمع إنشاء "مصرف الساحل و الصحراء للتنمية و التجارة"، الذي يهدف إلى التنمية داخل أعضاء التجمع، كما تمّ خلق "المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي"، الذي له مهمة استشارية في المجالات المذكورة سالفاً.²

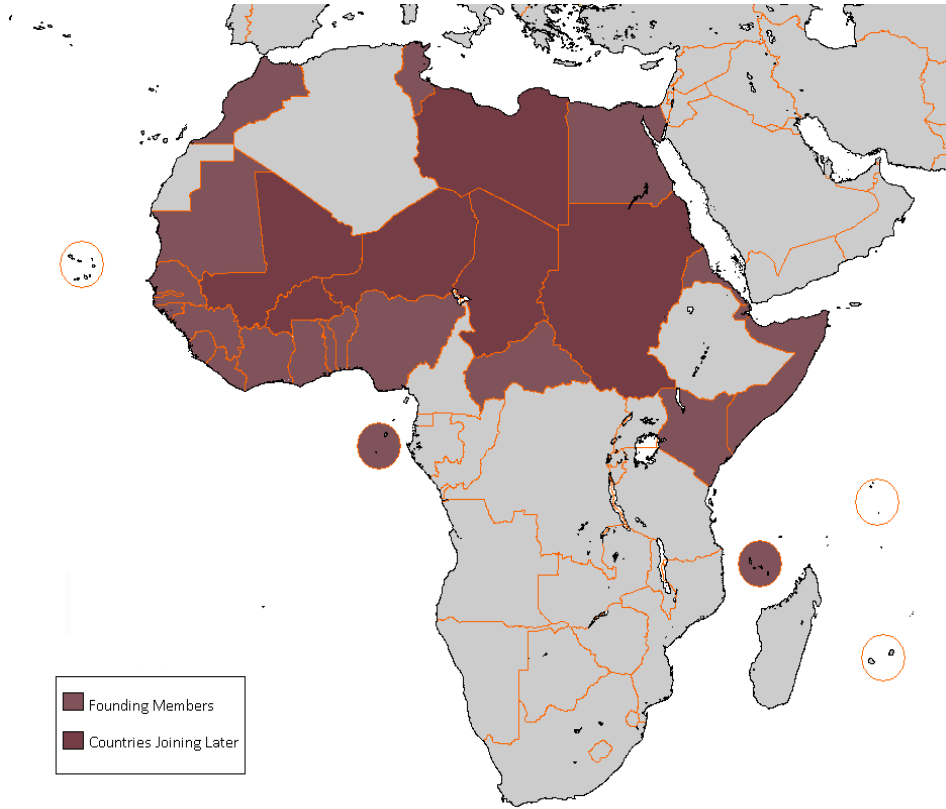
من ناحية أخرى، تجاوز التجمع أهدافه الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، لتطغى عليه صبغة سياسية، بعد توسع نطاقه الجيوسياسي، ليضم عدد أكبر الدول، فيما تبقى إمكانية الانضمام قائمة لبقية الدول الأفريقية ككل، و ليس لدول الساحل و الصحراء فقط، حيث لا يشترط ميثاق التجمع سوى أن تكون الدول المرشحة للانضمام أفريقية و تقبل بمبادئ التجمع، شرط أن تقبل كل دول التجمع بالعضو الجديد، و قد بادرت ليبيا، على لسان رئيسها الراحل، معمر القذافي، بالمطالبة بفتح المجال لبقية دول القارة للانضمام للتجمع لتحقيق التكامل الاقتصادي و السياسي على حدّ سواء، كونه يعتبر حجر أساس الاتحاد الأفريقي، لاسيما أن عدد سكانه يتجاوز 300 مليون نسمة فيما تتجاوز مساحة أعضائه أكثر من نصف مساحة القارة الأفريقية.

ما يمكن قوله في الأخير حول تجمع الساحل و الصحراء، هو تواجده في ميدان تنافس فيه القوى الكبرى، مقترحة تحقيق نفس الأهداف التنموية و بتوفير كل الإمكانيات التي قد تفتقر لها دول المنطقة، لاسيما في ظل الصراعات و النزاعات المحلية و الإقليمية.

¹ بالإضافة إلى ليبيا، تونس و المغرب، يضم التجمع من اجل الساحل و الصحراء كل من البنين، بوركينا فاسو، إفريقيا الوسطى، تشاد، كوت ديفوار، جيبوتي، إريتريا، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، الصومال توغو و السودان.

² <http://www.uneca.org/fr/oria/pages/cen-sad-communaute-des-etats-sahelo-sahariens> (consulté le 21.12.2015 à 15h40)

الشكل رقم 17 : خريطة توضيحية للدول الأعضاء في تجمع الساحل و الصحراء



المصدر : <https://www.populationdata.net/cartes/communaute-des-etats-sahelo-sahariens-cen-sad>

3. مرصد الصحراء والساحل Observatoire du Sahara et du Sahel OSS

تأسس مرصد الصحراء و الساحل، عام 1992، و مقره العاصمة تونس، كمنظمة حكومية إقليمية، و رغم أن المرصد يحمل في اسمه "الساحل" و الصحراء" إلا أنه يضم 23 دولة إفريقية، و 10 منظمات دولية، حكومية و غير حكومية، من بينها أربعة منظمات أفريقية شبه إقليمية، بالإضافة إلى خمسة دول أعضاء من خارج القارة الإفريقية، من بينهم فرنسا (عضو مؤسس).

يعمل مرصد الساحل و الصحراء في مجالات البيئة بصفة عامة و تسير الموارد الطبيعية، حيث يقوم بمراقبة تفعيل الاتفاقيات و المعاهدات الدولية، من طرف أعضائه، خاصة في مجالات الحفاظ على البيئة و التنوع الإيكولوجي، و مكافحة التصحر و تسير الموارد الطبيعية و التصرف فيها، بالإضافة إلى كل المسائل المتعلقة بالمناخ¹.

في هذا الإطار، يشرف المرصد على عدد من المشاريع البيئية بالدرجة الأولى، و التي تم إنجاز البعض منها بينما لا تزال أخرى قيد الإنجاز، أو مجرد مشروع لم يبدأ في إنجازه. و من بين أهم المشاريع التي تمس القارة من خلال مرصد الساحل و الصحراء نذكر المشروع البيئي (RepSahel) الذي يهدف إلى خلق الآليات الكفيلة التي تسمح لسكان المنطقة

¹ <http://www.oss-online.org/rep-sahel/index.php?lang=fr> (consulté le 19.12.2015 à 21h50)

لمواجهة التحديات البيئية المختلفة، من خلال متابعة و رصد عمليات سير المشاريع البيئية في دول المنطقة الأعضاء بالمرصد، و يمس مشروع الجدار الأخضر كل من موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، السنغال، بوركينا فاسو، السودان، إثيوبيا و أريتيريا.¹

و في نفس السياق، يشرف المرصد على مشروع له علاقة بالمشروع السابق و هو (Building BRICKS Resilience through Innovation, Communication and Knowledge Services) الذي يشمل قاعدة لتبادل البيانات حول التجارب الناجحة في مشروع الجدار الأخضر الكبير، لاسيما فيما يتعلق ب أنظمة المعلومات الجغرافية.

الشكل رقم 18 : خريطة توضيحية لمشروع الجدار الأخضر الكبير المنجز من طرف مرصد الساحل و الصحراء



المصدر : <http://www.oss-online.org/fr/actualite/C3%A9s/initiative-de-la-grande-muraille-verte>

في مجال الموارد المائية، بدأ مرصد الساحل و الصحراء إنجاز مشروع " نظام المياه الجوفية في الصحراء الشمالية" (Le système aquifère du Sahara septentrional (SASS)، الذي يهتم باستعمالات المياه الجوفية الموجودة بين كل من الجزائر و تونس و ليبيا، و ذلك في المجال الزراعي خاصة، باستعمال الوسائل و التقنيات الحديثة في هذا المجال.

¹ Koïchiro MATSUURA et Chedli FEZZANI, « Relations avec l'observatoire du Sahara et du sahel (OSS) et projet d'accord de coopération entre l'Unesco et cette organisation », Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, Conseil exécutif, (PARIS, le 8 août 2000), pp 1- 8.

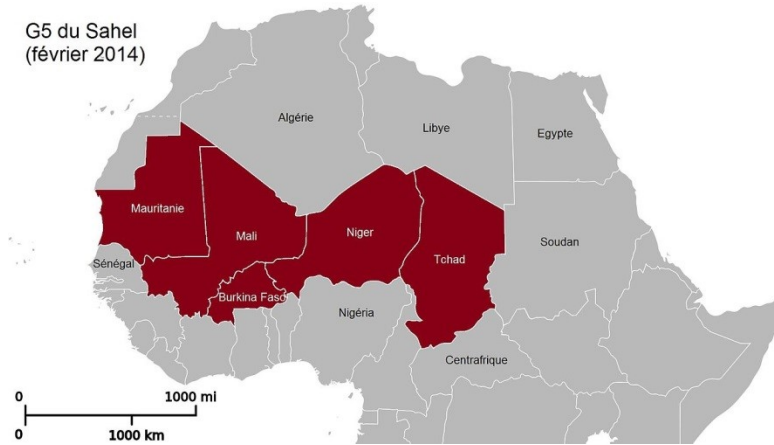
أما في جنوب الصحراء، فقد ساهم مشروع (GICRESAIT)¹ في وضع نظام آخر لاستغلال المياه الجوفية في منطقة "ايلمندن" و "تاوديني" و نهر النيجر، أين يغطي هذا المشروع سبعة دول من المنطقة، و هي الجزائر و البنين و بوركينا فاسو و نيجيريا، بالإضافة إلى دول الساحل محل الدراسة، و هي مالي و موريتانيا و النيجر.

من ملاحظ أن مرصد الساحل و الصحراء و إن كان أحد الفواعل الإقليمية إلا أن دوره و تأثيره لا يتجاوز حدود الإشراف على بعض المشاريع البيئية التي تشترك فيها دول المنطقة.

4. مجموعة الخمس للساحل

تعتبر مجموعة الخمسة للساحل (G5 Sahel) من أحدث المبادرات التي تحولت إلى منظمة حكومية، تضم كل من موريتانيا ومالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد، في حين تغيب عن عضوية هذه المجموعة الفواعل الإقليمية الأخرى التي تلعب دورا مؤثرا في المنطقة، على غرار الجزائر.

الشكل رقم 19: خريطة توضيحية للدول التي تُشكل مجموعة الخمس للساحل



المصدر : <http://www.grip.org/fr/node/1607>

تمّ خلق هذه المجموعة الدولية في المنطقة بهدف مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة بشكل خاص، مما يضفي الطابع الأمني على هذه المنظمة الشبه إقليمية، التي ترتبط بشكل واضح مع بعض القوى الخارجية، و على رأسها فرنسا، في ظل غياب قوة إقليمية حقيقية بين أعضائها. فالدول المشكلة لـ "مجموعة الخمسة ساحل" شريك استراتيجي و ميداني في آن واحد مع فرنسا في كل عملياتها العسكرية في المنطقة، لدرجة أن المنظمة طالبت في ديسمبر 2014 بضرورة تدخل فرنسا في ليبيا لحماية لأمن المنطقة، و هو ما لا يتماشى مع مبادرة "السيموك" التي تقودها الجزائر، الراضة لأي تدخل أجنبي في

¹ « Gestion intégrée et concertée des ressources en eau des systèmes aquifères d'Iullemeden, de de Taoudéni-Tanezrouft et du Fleuve Niger », Observatoire su Sahel et du Sahara, voir : <http://www.oss-online.org/fr/projet-gicresait> <http://www.oss-online.org/rep-sahel/index.php?lang=fr> (consulté le 19.12.2015 à 21h50)

المنطقة، في حين تعمل موريتانيا و مالي و النيجر متناقضة مع الطرفين مما يخلق صعوبات في تجسيد الأهداف، سواء بالنسبة لمجموعة الخمس للساحل أو مبادرة دول الميدان.¹

و قد تبين هدف هذه المجموعة، الموازية لمبادرة "السيموك"، خلال لقاء القمة الثاني المنعقد في العاصمة التشادية "نجامينا"، أين تمّ إعلان قادة الدول عن تشكيل قوة مشتركة لمكافحة الإرهاب في المنطقة.

من الملاحظ أن "مجموعة الخمسة ساحل" ما هي إلا يد فرنسا بالمنطقة بغطاء إقليمي، حيث يبدو جليا التناقض الكبير بين الرؤية الفرنسية و استراتيجيتها اتجاه الساحل مع قرارات المجموعة الإقليمية الحديثة، التي أصبحت عقبة أمام التعاون الأمني في الساحل الأفريقي أكثر منه آلية للتعاون.²

5. هيئة ما بين الدول لمكافحة الجفاف في الساحل CILSS

تعتبر هيئة ما بين الدول لمكافحة الجفاف في الساحل من أقدم المنظمات الفاعلة بمنطقة الساحل الأفريقي، و التي جاءت نشأتها ملحة في بداية السبعينات بهدف تضافر جهود دول المنطقة لمواجهة إحدى أهم المشاكل المزمنة و التي تفرعت عنها عدد من الأزمات و حتى التهديدات.

منذ نشأتها في العام 1973، لمواجهة أولى موجات الجفاف الحديثة، قامت المنظمة الإقليمية بجذب المجتمع الدولي نحو الاهتمام بمشاكل الساحل المرتبطة أساسا بندرة الأمطار و الزراعة و مسائل البيئة عموما، قبل أن توسع نشاطها بالمنطقة في 1995 لتدرج مسألة الأمن الغذائي بالساحل، بالإضافة إلى البحث عن سبل التسيير و الاستغلال الأنسب للموارد الطبيعية التي يزخر بها الساحل الأفريقي.³

قامت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بالتنسيق مع الهيئة الإقليمية بإنشاء مركز للري و الفلاحة (AGRHYMET) في العاصمة النيجيرية نيامي، كما تمّ خلق "معهد الساحل" في باماكو، المختص في الدراسات السوسيواقتصادية و الفلاحة و السكانية و التنمية.⁴

أقرّت هيئة دول الساحل لمكافحة الجفاف برنامجا يمس عددا من مناطق أعضائها، من 2009 إلى 2013 أي تمّ تمويل عدد من المشاريع، لاسيما في مالي، متعلقة باستغلال الموارد الطبيعية و وضع الإمكانيات اللازمة لذلك بما فيها الإمكانيات التكنولوجية، حيث كلف المشروع أكثر من مليون دولار.

¹ Antonin TISSERON, « G5 Sahel : une simple organisation de plus ? », Groupe De Recherche Et D'information Sur La Paix Et La Sécurité (GRIP), (Bruxelles 25 mars 2015), pp 2-5.

² عبد النور بن عنتر، "الأمن في منطقة الساحل وتعدد المبادرات" 24 جانفي 2015، أنظر : <http://www.alaraby.co.uk/opinion/2015> (تاريخ النصح : 12.12.2015 على الساعة 18h25).

³ DIALLO, « Sommet du CILSS : trois défis majeurs », *L'Essor*, (29 mars 2010), voir : <http://www.essor.ml/actualite/article/sommet-du-cilss-trois-defis>

⁴ <http://www.cilss.bf/spip.php?rubrique56>

في نفس السياق، تعطي هذه الهيئة الإقليمية أهمية كبرى لمسألة المياه في دول المنطقة، حيث تساهم بطرق مباشرة أو غير مباشرة في إيجاد حل للمشاكل و الأزمات المتعلقة بالماء، سواء من خلال المساعدات المالية للأقاليم المتضررة أو حتى من خلال بعض الدراسات و التقارير التي تهدف إلى مساعدة دول الساحل على تطبيق برامج حديثة لتسيير الموارد المائية.¹

الشكل رقم 20 : خريطة توضيحية لدول هيئة ما بين الدول لمكافحة الجفاف في الساحل



المصدر : <http://www.agrhymet.ne/presentation.html>

في اطار آخر، اقترحت الهيئة برنامجا إقليميا لاستغلال الطاقة الشمسية، في بعض المناطق القروية و النائية خاصة، لأهداف متعددة منها، تطوير الظروف الصحية في المناطق النائية و الوصول إلى المياه الصالحة للشرب، منذ 1990، حيث حقق المشروع عددا من النتائج من أهمها، 610 نظام لضخ المياه في مناطق تتراوح نسبة السكان فيها من 1000 إلى 40.000 شخص، بالإضافة إلى 477 نظام للإضاءة بالمدارس و مراكز التكوين و المساجد و مراكز لمحو الأمية، وضع حوالي 158 ثلاجة (طاقة شمسية) في عدد من المناطق لحفظ اللقاحات و الأدوية السريعة التلف، و غيرها من المشاريع المماثلة.²

و في الأخير نقول أن هيئة الدول الساحلية لمكافحة الجفاف، لعبت دورا كبيرا في محاولة التقليل من نتائج ظاهرة ندرة الأمطار و الموارد المائية، من خلال استقطاب استثمارات و مساعدات دولية في هذا المجال، كما تقوم الهيئة من خلال دراساتها بمحاولة وضع برامج استشرافية على المدى القصير أو المتوسط، مثلما جاء في التقرير الصادر عن المنظمة

¹ Unité d'Appui au Management Communication, « Aperçu des principales réalisations du CILSS de 1973 à 2013 », Comité permanent Inter-États de Lutte contre la Sécheresse dans le Sahel, CILSS, 2013, pp 124

² http://www.cilss.bf/prs/article.php3?id_article=5 (consulté le 19.12.2015 à 21h50).

الإقليمية في 2013¹ و الذي يحدد أهداف الهيئة حتى 2020، و الذي جاء فيه ضرورة تدعيم و تطوير نظام عمل الهيئة و هو البرنامج الذي تقرر في 2009-2013، بينما خصصت المنظمة فترة 2014-2018 لنشر استراتيجية عملها بالمنطقة، فيما تسعى الهيئة إلى تقوية برامجها و جعلها دائمة ما بين 2019 - 2020.

و في هذا الاطار، يمكن استخلاص دور المنظمة في منطقة الساحل في النقاط التالية : ضمان الأمن الغذائي و مكافحة سوء التغذية على المستويين، المحلي و الإقليمي؛ ضمان تسيير مستدام للموارد الطبيعية في ظل التغير المناخي؛ ضمان الوصول بشكل مستدام إلى المياه الصالحة للشرب خاصة؛ زيادة في حجم المبادلات الفلاحية و الغذائية في دول منطقة الساحل؛ و أخيرا تدعيم الدور الرائد للمنظمة في المنطقة (CILSS) ككل.

6. المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا Communauté Économique des États de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO)

تعتبر المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا و المعروفة باسم "الإيكواس"، من أقدم المنظمات الإقليمية ذات الطابع الاقتصادي بالمنطقة، حيث تأسست في 25 ماي 1975، مقرها العاصمة النيجيرية "أبودجا"، حيث تضم اليوم 15 عضوا بعد انسحاب موريتانيا عام 2000 و سحب العضوية من غينيا عام 2008.²

في البداية كان يهدف وجود "الإيكواس" إلى تطوير التعاون بين دول منطقة الساحل، العضوة في المنظمة، بهدف ترقية و تنمية الحياة المعيشية لشعوب المنطقة، من خلال المساهمة في استقرار اقتصادي و التنمية الاقتصادية بشكل عام، قبل أن يتوسع مجال نشاط هذه المنظمة الإقليمية إلى مسائل أمنية و سياسية، حيث قام "الإيكواس" منذ 1990 بتشكيل قوة لحفظ السلام (ECOMOG)، بعد النزاعات المختلفة التي شهدتها الساحل الأفريقي.

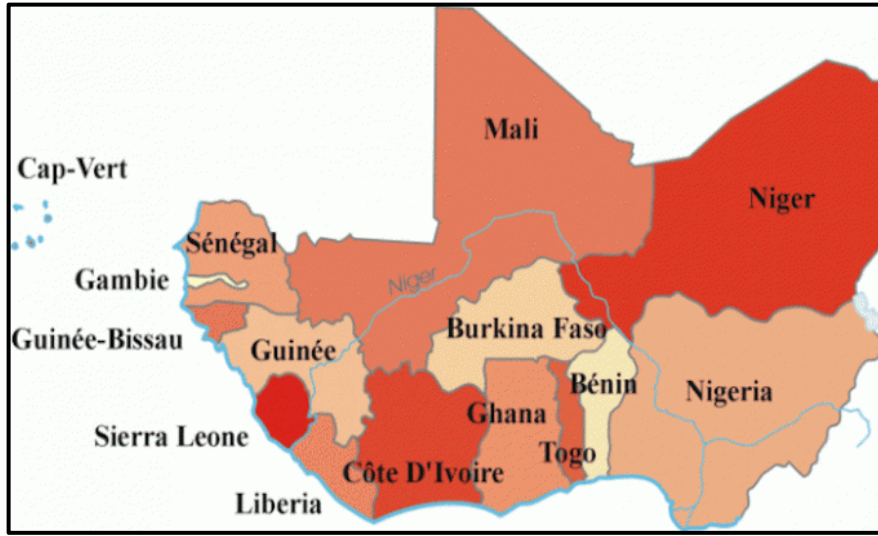
و قد ساهم الدور الفاعل التي كانت و لازالت تؤديه المنظمة منذ ما يقارب الخمسين عاما، في تطور المؤسسات المشكلة لها منذ 2006، حيث تمّ تعويض الأمانة العامة بمؤتمر رؤساء الدول الأعضاء و مجلس الوزراء، تماشيا مع الأدوار الجديدة للمنظمة ذات الطابع الاقتصادي أصلا أن تتماشى معها.³ لاسيما في ظل تزايد عدد سكان الدول الأعضاء في "الإيكواس" و المقدّر بـ 295 مليون نسمة.

¹ Unité d'Appui au Management Communication, « Aperçu des principales réalisations du CILSS de 1973 à 2013 », op.cit, p 124. voir : <http://www.cilss.bf/pdf/realisationsCILSS.pdf> (consulté le 09.10.2015 à 20h50).

² بدر حسن الشافعي، تسوية الصراعات في أفريقيا (نموذج الإيكواس)، (القاهرة : دار النشر للجامعات، 2009)، ص 18.

³ <http://www.uneca.org/fr/oria/pages/cedao-communaut%C3%A9-economique-des-etats-de-l%E2%80%99afrique-de-l%E2%80%99ouest> (consulté le 28.12.2015 à 18h50).

الشكل رقم 21 : خريطة لمنطقة للدول الأعضاء في منظمة "الإيكواس" بالساحل الأفريقي



المصدر: <http://afrique.le360.ma/mauritanie/economie/2016/08/16/4826-mauritanie-reintegrer-la-cedeao-est-une-necessite-4826>

في المجال الاقتصادي، تحاول "الإيكواس" من توسيع نشاطها، من خلال عقد اتفاقيات متعددة، أهمها اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي بهدف خلق منطقة تبادل حرّ، مشركة موريتانيا معها، رغم انسحابها في العام 2000. من المتوقع أن يسمح هذا الاتفاق من دعم مشاريع التنمية المستدامة و القضاء على ظاهرة الفقر و التقليل من ظاهرة البطالة، من خلال خلق أسواق جديدة.¹

أما في المجال التجاري، فدول المنطقة تعطي الأولوية للتبادل البيئي، لكنها تشجع التعاون الدولي، الذي يسمح لها خاصة بتصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية، حيث تعتمد خاصة على تصدير المحروقات و الصناعات الاستخراجية، و التي تشكل 75 بالمئة من صادرات المنظمة، بينما تمثل مادة الكاكاو نسبة 5 بالمئة من الصادرات، في حين تشكل الأحجار النفيسة نسبة 3 بالمئة من الصادرات و 1 بالمئة فقط من الثروة السمكية للمنطقة. في هذا الإطار، تصدر "الإيكواس" لأوروبا 25 بالمئة من صادراتها، منها 23 بالمئة للاتحاد الأوروبي. أما بالنسبة للأمريكتين، فهي تشكل 40 بالمئة من صادرات المنظمة الأفريقية متعلقة باتفاقية "ألينا" (Alena) للتبادل الحرّ مع أمريكا الشمالية، و 24 بالمئة للولايات المتحدة، كندا و المكسيك، بينما تمثل نسبة التبادل الصادرات مع دول آسيا و المحيط الهادي 16 بالمئة، في وقت لا تتجاوز النسبة 0.3 بالمئة مع دول الشرق الأوسط.

في هذا السياق تحتكر كل من نيجيريا و كوت ديفوار النسبة الأكبر في صادرات المنظمة، في وقت لا تتجاوز صادرات مالي 1.7 بالمئة، و أقل من 1 بالمئة بالنسبة للنيجر. أما بالنسبة للواردات، فتحل نيجيريا المرتبة الأولى بنسبة

¹ <http://www.ecowas.int/faire-des-affaires-dans-la-cedeao/ape/?lang=fr> (consulté le 23.12.2015 à 06h50).

41 بالمئة، متبوعة بغانا 18 بالمئة و السنغال و كوت ديفوار بـ 10 بالمئة لكل منهما. أما قطاع الخدمات فمازال يعاني من مشاكل في التنظيم المؤسسي و قانوني و ضعف البنية التحتية.

على صعيد آخر، تسعى عدّة أطراف إقليمية إلى عودة موريتانيا إلى منظمة "الإيكواس"، حيث تراها أكثر من ضرورة سواء بالنسبة للمنظمة أو للدولة الموريتانية في حدّ ذاتها، رغم أن اتفاق شراكة بين المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا و موريتانيا يسمح لها بالمشاركة في معظم اجتماعات المنظمة، مما يوحي أن قرار نواكشوط بالانسحاب عام 2000 كان شكلي أكثر منه ضمني، و لا يعني وجود مشاكل و عراقيل بين الطرفين.¹

بعيدا عن الجانب الاقتصادي، سمح مجلس الأمن للأمم المتحدة للإيكواس بتشكيل قوة مشتركة لمساعدة الجيش المالي لإحكام سيطرته على المناطق الشمالية التي تشهد تمردات، و ذلك من خلال القرار 2085 المؤرخ في 20 ديسمبر 2012، الذي يسمح بخلق ما يسمى بـ "المهمة الدولية لدعم مالي تحت توجيه أفريقي" (MISMA) أو (AFISMA) بالإنجليزية،² و ذلك منذ 2013، بالتنسيق مع هيئة الأمم المتحدة، لكن بقيادة ميدانية للأفريقي النيجيري "شيهو عبد القادر" (Shehu Abdulkadir)، حيث ارتفع عدد القوات الأفريقية الخاصة بالإيكواس من 3300 إلى 5700 جندي في جانفي 2014، قبل أن يصل عدد القوات ككل، باحتساب القوات المشاركة من خارج الإيكواس إلى حوالي 8000 جندي.³

في نفس الاطار تمّ تخصيص ما بين 180 و 375 مليون أورو، لاسيما في ظل عدم قدرة الدول المشاركة بسد حاجيات جيوشها في المنطقة، مما استدعى بالضرورة التعاون مع الاتحاد الأفريقي، الذي وجه دعوة للدول المانحة في نهاية جانفي 2013، أين تمّ تخصيص 45 مليون دولار إضافية للقوات المتواجدة بالمنطقة في إطار حفظ السلم. كما تعرض الاجتماع الوزاري المنعقد ببروكسل في 5 فيفري 2013 إلى قضية ضعف التمويل للجيش المتواجدة بالمنطقة من أجل السلم و الاستقرار.

رغم تمكن "الإيكواس" من لعب دور فعال في منطقة الساحل، إلا أن التبعية الاقتصادية، كثيرا ما تؤثر في قراراتها الإقليمية مما تخلق تباين في الآراء و التوجهات بين الأعضاء، لاسيما في المجالات غير الاقتصادية، مما يعرقل من عملية التأثير إيجابا على التنمية في الساحل الأفريقي، لكن ما يحسب على هذه المنظمة هو توسيع نشاطها، من الاقتصادي المحض إلى أمني و سياسي، مما قد يقطع الطريق أمام الفواعل الغير أفريقية في هذا المجال.

¹ <http://medseib.mondoblog.org/2013/03/02/la-mauritanie-et-la-cedeao-etre-ou-ne-pas-etre/> (consulté le 16.12.2015 à 08h50).

² Mission internationale de soutien au Mali sous conduite Africaine.

³ <http://www.jeuneafrique.com/206825/politique/mali-la-minusma-prend-le-relais-de-la-misma/> et Le Conseil de sécurité de l'ONU autorise le déploiement d'une force internationale au Mali », Zone Militaire, 21 décembre 2012 (consulté le 17.01.2017 à 20h50).

7. بنك التنمية الأفريقي

يحاول بنك التنمية الأفريقي الذي تأسس عام 1964، أن يساهم في عملية القضاء على الفقر في مجتمعات دول القارة عموماً، و من بينها دول الساحل، من خلال بعض الآليات، كتوفير المال بشكل مباشر للحكومات الأعضاء في البنك، لتشجيع الاستثمار في المجالات التنموية المختلفة سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، مما يسمح بتحسين الظروف المعيشية لشعوب دول المنطقة.

في هذا الاطار، ساهم البنك بـ 231 مليون دولار، في 15 أكتوبر 2014، في برنامج مواجهة أزمي الغذاء و سوء التغذية من خلال مبادرة، (résistance du Sahel à l'insécurité alimentaire et nutritionnelle) (P2RS)، لاسيما بعد فترات الجفاف التي ضربت بالمنطقة على فترات مختلفة، و يمس هذا البرنامج الدول المنضوية تحت غطاء هيئة ما بين الدول لمكافحة التصحر في الساحل (CILSS)، الذي يندرج ضمن "التحالف الشامل" في الساحل و أفريقيا الغربية (AGIR)، المتعلق بسوء التغذية و استعمال التكنولوجيات الحديثة لوسائل الإعلام و الاتصال لمواجهة الأزمات و الكوارث التي تعرفها منطقة الساحل، بالإضافة إلى تطوير الإنتاج الفلاحي و تربية الحيوانات و الرعي و الاستغلال الجيد للموارد المائية¹.

كما يساهم بنك التنمية الأفريقي في استراتيجيات الأمن الغذائي لـ (CILSS)، و السياسة الزراعية للاتحاد الاقتصادي و النقدي لغرب أفريقيا، و كذا للإيكواس، بالإضافة إلى المساهمة في تمويل برنامج التنمية للزراعة الأفريقية (PDDAA/NEPAD) و البرنامج الإقليمي للاستثمار الفلاحي (PRIA).

تعتبر مشكلة المياه من بين أهم القضايا التي تشغل بنك الأفريقي للتنمية بالنسبة لمنطقة الساحل، و ذلك لارتباطه بعدد من القضايا الأخرى كالأمن الغذائي و الزراعة و الرعي، في وقت تقدر نسبة الوصول إلى المياه الصالحة للشرب في الساحل عام 2015 بـ 54%²، بينما لا تتجاوز خدمة تطهير المياه 30%.

و في هذا الصدد استفادت دول الساحل من مبادرة البنك المتعلقة بالتزود بالماء الصالح للشرب (IAEAR)* منذ 2003، و التي كانت تهدف لبلوغ نسبة الوصول إلى المياه الصالحة للشرب بـ 80% في 2015 و 100% في حدود 2025، و قد تمكن البنك من خلال مبادراته من إيصال المياه لحوالي ستة ملايين شخص بدول المنطقة بالإضافة إلى بوركينا فاسو و تشاد.

و في سياق متصل، تم تفعيل مبادرة وزراء الموارد المائية لدول المنطقة في 2006، la Facilité africaine de l'eau (FAE)، من خلال تمويل تسعة مشاريع وطنية و 11 إقليمية من بين 84 مشروع من طرف البنك، بقيمة تقدر بـ 103 مليون أورو.

¹ <http://www.afdb.org/fr/news-and-events/article/afdb-approves-us-231-million-for-building-resilience-to-food-and-nutrition-insecurity-in-the-sahel-13625/> (consulté le 19.12.2015 à 21h50).

² Objectifs du Millénaire pour le Développement (OMD).

* Initiative pour l'alimentation en eau potable et l'assainissement en milieu rural.

و على صعيد آخر، يساهم البنك في استراتيجية العشارية (2013-2022) و استراتيجية المساوات بين الجنسين (2014-2018).

ما يمكن قوله حول البنك الأفريقي للتنمية في المنطقة، أنه يلعب دورا تنمويا من خلال عمليات التمويل المخصصة لعدد من البرامج الإقليمية، خاصة في مجال الفلاحة و الثروة الحيوانية و استغلال المياه، من خلال التعاون مع عدد من المنظمات الإقليمية و الشبه إقليمية، أكثر من تعاونه المباشر مع الدول.

8. الاتحاد النقدي لدول غرب أفريقيا

يعتبر الاتحاد النقدي لدول غرب أفريقيا (L'Union monétaire ouest-africaine) أو (UMOA)، من أقدم المؤسسات الشبه إقليمية بمنطقة الساحل، حيث يعود تأسيسه إلى ماي 1962، و هي السنوات الأولى لاستقلال دول المنطقة، و يضم كل من مالي، النيجر، البنين، بوركينا فاسو، غينيا بيساو، كوتيفوار، التوغو و السنغال.

يعتبر هذا الاتحاد النقدي بمثابة منطقة نقدية، تجمع دول المنطقة وحدة العملة (فرنك المجموعة المالية الأفريقية)، أو ما يعرف بـ (F.CFA)، و هو يختلف عن الاتحاد الاقتصادي و النقدي لدول غرب أفريقيا، الذي يعتبر منظمة أخرى نتعرض لها لاحقا.¹

يعمل الاتحاد النقدي في منطقة الساحل من خلال مؤسسة رئيسية فاعلة و هي "البنك المركزي لدول غرب أفريقيا" (BCEAO)،² و منه يمكن استخراج اهم الأدوار التي يقوم بها البنك و منه الاتحاد النقدي، و هو توفير عملة نقدية صالحة لجميع دول الاتحاد مع ضرورة تأمين عملية انتقال الأموال بين الأعضاء، كما يقوم الاتحاد بتسيير السياسة النقدية لدوله، من خلال السهر على توفير السيولة اللازمة لأعضائه من جهة و محاولة مواجهة مشكلة التضخم، و ذلك حتى لا تتأثر أسعار الفرنك الأفريقي، و لا يتضرر الاقتصاد المحلي للدول المعنية.

و في اطار متصل، يقوم الاتحاد من خلال البنك المركزي، بمراقبة نشاطات بنوك المنطقة حتى تتماشى مع السياسة النقدية المسطرة، و مدى تطبيق القوانين الموحدة في هذا المجال، مما استدعى خلق لجنة بنكية يقودها محافظ البنك المركزي للاتحاد، في أفريل 1990.³

على صعيد آخر، يقوم الاتحاد من خلال بنكه المركزي، بلعب دور الوساطة في علاقة أعضائه مع الهيئات و المؤسسات المالية الدولية، لاسيما في التفاوض في مجال الديون الخارجية، في حال ما طلب ذلك منه، أما على الصعيد المحلي فيساهم البنك في تطبيق مختلف البرامج المالية و كذا تسيير المديونية الخارجية من طرف مؤسسات الدولة.⁴

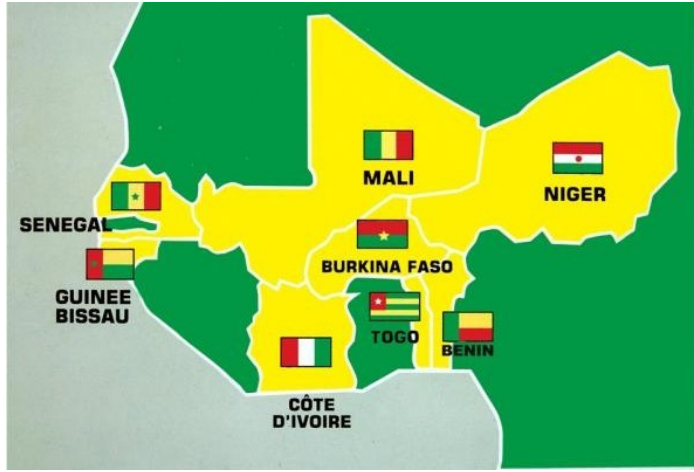
¹ Charles Konan BANNY, « L'avenir de l'Union monétaire ouest-africaine (UMOA) », *Revue d'économie financière*, Vol. 75, N° 2, (2004) : pp. 237-247.

² La Banque Centrale des États de l'Afrique de l'Ouest.

³ Ousmane Ouédraogo, Une monnaie unique pour toute l'Afrique de l'Ouest ? : le dossier économique, (Paris : Karthala, 2003), pp 12 -16.

⁴ Hamadou CISSÉ, « Les perspectives d'une libéralisation financière en U.M.O.A. (Union monétaire Ouest-africaine) », thèse de 3e cycle de Sciences économiques, (France : Université d'Aix-Marseille 3), 1988, pp 09-13.

الشكل رقم 22 : خريطة توضيحية للدول المنضوية تحت غطاء الاتحاد النقدي لدول غرب أفريقيا.



المصدر : <http://www.off-the-recordmessaging.com/umoa-union-monetaire-ouest-africaine-et-bceao-banque-centrale-de-lafrique-de-louest-quels-roles-queelles-prerogatives-le-point-sur-conversationprivee-com-off-the-recordmessaging>

9. الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأفريقي

تختلف أدوار كل من الاتحاد النقدي لدول غرب أفريقيا عن الاتحاد الاقتصادي و النقدي لدول غرب إفريقيا (L'Union économique et monétaire ouest-africaine) أو (UEMOA)، من حيث المبدأ و الأهداف و مدى التأثير على أرض الواقع. فإذا كان الأول يهتم بتسيير الجانب النقدي فقط للدول الأعضاء، فإن الثاني يقوم بدور أوسع و أشمل و أكثر فعالية، متعلقة أساسا بالتنمية الاقتصادية ككل للدول الأعضاء.

تأسس الاتحاد الاقتصادي و النقدي لدول غرب أفريقيا في جانفي 1994، بداكار السنغالية، فيما يقع مقره في بوركينافاسو (واغادوغو)، و الذي خلق فيما بعد ب"التعريف الخارجية الموحدة، و هي عبارة عن اتفاق بين الدول حول الرسوم الجمركية، في العام 2000. و في هذا الاطار، يرأس الاتحاد دوريا رئيس دولة أحد الأعضاء الثمانية، سواء البنين، السنغال، توغو، بوركينافاسو، كوت ديفوار، مالي، النيجر، أو حتى غينيا بيساو، المنظمة لاحقا في ماي 1997.¹

يعتبر الاتحاد ذو أهمية استراتيجية في منطقة الساحل، حتى و لو لم يضم بعض الدول الأخرى، لأنه يضم أكثر من 80 مليون نسمة على إقليم تتجاوز مساحته 3.5 مليون كلم²، بكل ما تزخر به من ثروات طبيعية و طاقات بشرية.²

¹ Rohinton MEDHORA, « Les leçons de l'UMOA, Intégration et coopération régionales en Afrique de l'Ouest », (Paris : Karthala ; Ottawa : CRDI, 1996), p. 251-275

² Oumar DIAWARA, « Sommet de l'Uemoa à Bamako : ATT est reconduit à son poste », Soir de Bamako, 23 février 2010.

الشكل رقم 23 : خريطة توضيحية للاتحاد الاقتصادي و النقدي لدول غرب أفريقيا



المصدر : <http://fr.alakhbar.info/6437-0-LUEMOA-tourne-vers-lAsie-pour-financer-son-Programme-economique-regional.html>

أفضى إنشاء هذا الاتحاد إلى خلق محكمة عدل خاصة بالمجموعة، إضافة إلى مجلس محاسبة، كما اقترح ميثاق التأسيس الخاص بالاتحاد إنشاء برلمان يجمع دول الاتحاد.

ميدانيا، يعامل أعضاء الاتحادية مقارنة بباقي الدول الأفريقية أو الأخرى في مجال الرسوم الجمركية، مع اقتراح توحيد النظام الجمركي بين أعضاء المجموعة، كما يهدف هذا الاتحاد على التنمية الاقتصادية من خلال عدد من الإجراءات والآليات المتفق عليها بين أعضائه، و منها ضرورة توحيد السياسة الاقتصادية لدول الاتحاد بما يتماشى مع الأهداف الموحدة المسطرة سايفاً.

جاء تقرير صندوق النقد الدولي لعام 2016، الذي يقوم برقابة دورية على نشاط الاتحاد، مشجعاً و إيجابياً إلى حد كبير، لو قارناه مع الأوضاع الأمنية التي عرفتها و لا زالت تعرفها بعض مناطق الاتحاد، لاسيما في مالي و النيجر. في نفس السياق، تجاوز النمو الاقتصادي 6% في 2015، في وقت بلغت نسبة التضخم 1%، من خلال الحفاظ على سعر الصرف و زيادة المبادلات التجارية البينية و الخارجية، بالإضافة إلى تحسن المنتج الزراعي لنفس السنة.¹

من هنا، يمكن القول أن الاتحاد الاقتصادي و النقدي لدول غرب أفريقيا، ساهم بشكل كبير في التنمية ليصبح كأحد الفواعل المنافسة في المجال التنموي، لا سيما بالنسبة للفواعل الدولية التي ربطت الوضع التنموي للمنطقة بالوضع الأمني، على غرار الاتحاد الأوروبي.

¹ Rapport des services du FMI sur les politiques communes des états membres, Fonds monétaire international FMI, Washington, mars 2016, Pp 5 -9.

ثالثا : هيئة الأمم المتحدة

تلعب الهيئة الأُمّية أدوارا مختلفة في منطقة الساحل الإفريقي، على غرار عدد من مناطق القارة و العالم، و ذلك من خلال بعض الهيئات الفرعية التي تعمل تحت وصايتها، و من أهمها مجلس الأمن و ديوان الأمم المتحدة ضد المخدرات و الجريمة و الفاو و غيرها.

سعت الهيئة الأُمّية من خلال "الاستراتيجية (Contribution à la Stratégie intégrée des Nations Unies pour le Sahel (SINUS)، التي تمّ إطلاقها في جانفي 2014 إلى غاية نوفمبر 2015، من دعم قدرات حكومات المنطقة لمكافحة تجارة المخدرات و التجارة غير الشرعية و الجريمة المنظمة و الفساد، بالإضافة إلى ظاهرة الفساد، من خلال تطوير فعالية النظم القضائية الجزائية، لدول المنطقة حسب الأمم المتحدة، و التي تشمل كل من موريتانيا و مالي و النيجر و بوركينا فاسو، كما أشركت الأمم المتحدة كل من ليبيا و الجزائر و المغرب في برنامجها الموجه للساحل، فيما أستمته بمقاربة دائمة.

و في هذا السياق تمكنت الأمم المتحدة من القيام بـ 186 نشاطا في دول الساحل، حيث قامت المنظمة من خلال هذا البرنامج بـ 47 نشاطا في مالي و 17 في النيجر و 5 بموريتانيا، بينما انقسمت هذه النشاطات على مجالات مختلفة ما بين المساهمة في تطبيق القانون، مكافحة الفساد، قضايا متعلقة بأسلحة نارية، إرهاب، الاتجار بالبشر و الهجرة غير الشرعية و غيرها من التدخلات الناجحة للهيئة الأُمّية.

و قد توصلت الأمم المتحدة من خلال برامجها في الساحل، و تحديدا من خلال ديوان الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات و الجريمة (UNODC)¹، أو ما يعرف بـ "برنامج الساحل 2013 – 2017"، إلى عدد من النتائج الميدانية التي كان لها يد فيها من خلال تعاونها المباشر مع حكومات البلدان المعنية، و هي، إقرار النيجر قانونا يجرم الهجرة غير الشرعية، و أول إدانة لتبييض الأموال في النيجر، حيازة كميات كبيرة من المخدرات و الأسلحة النارية بمالي و تحويل هذه القضايا إلى العدالة، تطوير عملية تبادل المعلومات القضائية بين دول المنطقة في مجال مكافحة الإرهاب، إصلاح في مجال العدالة و القضاء بموريتانيا منذ سبتمبر 2015، بالإضافة إلى لعب دور مهم في دعم دول الخمس للساحل لتقنين التعاون الأمني بينهم.²

في نفس السياق، ساهم ديوان مكافحة المخدرات و الجريمة للأمم المتحدة بخلق "خلية نوربارت زونغو" (Norbert Zongo) لحماية و دعم صحفيي التحقيقات، لاسيما في مجالات الفساد و الاعتداء على حقوق الإنسان و الجريمة المنظمة. و في 2013 تم تنصيب مهمة (Minusma)³ التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، و التي تهدف إلى المساهمة في

¹ L'Office des Nations Unies contre la drogue et le crime.

² François GAULME, « Intervenir au Mali : le retour du politique », *Études*, Tome 418, (2013/5) : pp. 583-594.

³ Mission Multidimensionnelle Intégrée des Nations Unies pour la Stabilisation au Mali.

استقرار دولة مالي و حفظ السلام، أين تتوفر على 12.600 جندي لحفظ السلام (القبعات الزرق)، في مهمة حفظ السلام في شمال البلاد.¹

جاءت "مهمة الأمم المتحدة من أجل الاستقرار في مالي" لدعم "المهمة الدولية لدعم مالي" (Misma)² و التي تتكون من 5.710 جندي، منذ 2012، برئاسة البورندي "بيار بويوا" (Pierre Buyoya)، و التي تمّ إنشائها بهدف مساعدة السلطات المالية على استعادة السيطرة على المناطق الشمالية كوسيلة للتقليص من التهديد الإرهابي في المنطقة. كما جاء دعم هيئة الأمم المتحدة في 2016 لهذه المهمة (Minusma) من خلال قرار مجلس الأمن 2295 ليؤكد ضرورة استمرار عمل المهمة في المنطقة بهدف إعادة الاستقرار إلى الشمال المالي و كذلك تمديد عمل "المهمة" إلى غاية 30 جوان 2017.³

ما يمكن قوله في الأخير حول المنظمات الدولية، سواء العالمية أو الإقليمية أو الشبه إقليمية، أنها أصبحت تنافس الدولة كفاعل تقليدي في المنطقة، كما أنها تتميز الطبيعة التشاركية و التعاونية، و من الملاحظ في نفس السياق، أن تضاعف عدد المنظمات الإقليمية (الأفريقية) و تعدد مجالات نشاطها، أدى إلى التقليص و لو بشكل صغير من الدور الذي لعبته و تلعبه بعض الفواعل الدولية الكبرى و تأثيرها على مجريات الخارطة الجيوسياسية للساحل الأفريقي ككل.

بالإضافة إلى المنظمات الحكومية السالفة الذكر، هناك منظمات أخرى تلعب دور في المنطقة، و لو بشكل هامشي، حتى لا نقول رمزي، على الأقل مقارنة بالفواعل الرئيسية سواء دول أو منظمات، و بما أن المجال لا يسع لدراسة كل المنظمات الحكومية الفاعلة بمنطقة الساحل إلا أننا نذكر منها منظمة التعاون الإسلامي و جامعة الدول العربية و اتحاد المغرب العربي و هي منظمات تنشط في الدوائر الإسلامية و العربية، مما يجعلها تهتم بالمنطقة محل الدراسة، لكن تبقى غير مؤثرة بالشكل الكافي الذي قد ينافس أدوار المنظمات الأخرى الدولية و الإقليمية و الشبه إقليمية.

رابعا : المنظمات غير الحكومية

يطلق على بعض التدفقات التي لا يمكن لأجهزة الدولة التحكم فيها، اسم القوى عبر القومية، كال أفكار و الإيديولوجيات و الأموال و الأشخاص أيضا، و هي فواعل تحاول أن تجد لنفسها مكانة في النظام الدولي الجديد و العلاقات الدولية عامة، و هي أساسا نوعين، منظمات عبر قومية بهدف الربح، كالشركات المتعددة الجنسيات، و أخرى لا تهدف إلى الربح، كالمنظمات غير الحكومية و التي أصبحت أحد أهم الفواعل، لاسيما في مناطق التي تنقلص فيها دور و فاعلية الدولة و مؤسساتها، لسبب من الأسباب.

¹ <http://minusma.unmissions.org/> Hébdó MINUSMA (N° 01 – N° 65). (consulté le 29.01.2016 à 22h10)

² Mission internationale de soutien au Mali.

³ Rapport du Secrétaire général sur la situation au Mali, Conseil de la sécurité, ONU, 29 septembre 2016, Pp 01-04.

تعرف المنظمات غير الحكومية على أنها كل جمعية دولية تتوفر على ثلاثة شروط هي أن تكون دولية، لا تهدف إلى تحقيق أرباح و تتضمن هيئة دائمة¹، و تعرف أيضا المنظمة غير الحكومية بأنها، كل تجمع أو جمعية أو حركة مكونة بصفة دائمة من طرف خواص، ينتمون لدول متعددة، ينشطون في أعمال متنوعة لا تهدف إلى الربح²، كما يمكن تعريف المنظمات غير الحكومية بأنها تنظيمات خاصة أو جمعيات أو اتحادات في إطار القانون الوطني (المحلي)، لها مقر بإحدى الدول و تخضع لقانون تلك الدولة، لكن عمليا لها امتداد جهوي أو عالمي، حسب المهام و الأهداف التي تعتمز القيام بها و تحقيقها، كما يمكن أن تكون للمنظمة الحكومية فروع في عدد من المناطق التي تعرف نشاطا لها.³

تلعب المنظمات غير الحكومية اليوم، أدوارا كثيرا و مؤثرة في محاولة إيجاد حلول للقضايا الدولية العالقة، كما تقترح البدائل، بالإضافة إلى تأثيرها على الرأي العام الدولي حول القضايا و المسائل التي تنشط من خلالها، و في نفس الإطار، تقوم هذه المنظمات بتوجيه السياسات العالمية في عدة مجالات، في وقت أصبحت فاعلا يلعب دور الوسيط و المفاوض في حل بعض المسائل في العالم، لا سيما النزاعات الدولية.

على غرار بقية أنحاء العالم، و لو بشكل متفاوت، تلعب المنظمات غير الحكومية دورا كبيرا في القارة الأفريقية عامة، و منطقة الساحل الأفريقي بشكل خاص، لما تعرفها المنطقة من تحولات متسارعة، لم تتمكن الدول كفاعل أو حتى المنظمات الدولية من إيجاد حلول نهائية لها، مما أدى إلى تدخل المنظمات غير الحكومية كفاعل جديد في المنطقة محل الدراسة.

في هذا الصدد، سنقوم بعرض دور و تأثير هذا النوع من الفواعل الجديدة في العلاقات الدولية، و طرح ظاهرة المنظمات الدولية ككل، قبل التعرض إلى الظاهرة كأجزاء من خلال تقديم لبعض النماذج الأكثر فعالية في منطقة الساحل الأفريقي، و خلال كل هذا، سنقوم بالرجوع إلى أصل تواجد المنظمات غير الحكومية بالمنطقة، طبيعة نشاطها، خصائصها من حيث التمويل و الانتشار و التدخلات، و أخيرا علاقاتها مع الدول التي تعمل بها، و المنظمات الحكومية و غير الشرعية بالمنطقة.

يعود سبب تضاعف عدد المنظمات غير الحكومية إلى عدد من العوامل المتعلقة بمنطقة الساحل الأفريقي في حد ذاتها، منها تعدد الأزمات و تنوعها في ظل فشل الحكومات المحلية في مواجهتها أو إيجاد حلول لها، و من أهم موجات الجفاف التي ضربت المنطقة في عدد من فترات التاريخ، كان أهمها في بداية السبعينات، أين شهدت المنطقة اجتياحا لعدد كبير من المنظمات غير الحكومية.

¹ Paul OTLET, « étude des associations internationale », annuaire de la vie internationale, 2^{ème} série, vol 1 (Bruxelles :1980), p. 37

² مارسال مارل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، ط1، (القاهرة : دار المستقبل العربي، 1986)، ص 380.

³ محمد بوسلطان، مبادئ القانون الدولي العام، الجزء الثاني، (الجزائر : دار الغرب للنشر و التوزيع، بدون تاريخ)، ص 298.

في نفس السياق، تعتبر إشكالية بناء الدولة و حقوق الإنسان و الحريات في دول الساحل الأفريقي من بين أهم العوامل التي استقطبت المنظمات غير الحكومية من جهة، و أدّت على خلق منظمات غير حكومية جديدة بالمنطقة ارتبط اسمها بالساحل.

في مالي مثلاً، تعتبر المنظمات غير الحكومية كل الجمعيات التي تمّ الترخيص لها للنشاط في البلاد، بعد اتفاق إطار (accord-cadre) مع الحكومة المركزية التي تمنح في المقابل اعتماد لهذا النوع من المنظمات، بعد تحديد مجالات نشاطها و حدوده.

طبيعة المنظمات غير الحكومية في منطقة الساحل، هي ذات مرجعية عقائدية و دينية (ONG confessionnelles)، و التي تتلقى دماً من منظمات غير حكومية مشابحة في العالم، على غرار CIMADE و اللجنة الكاثوليكية لمكافحة الجوع و التنمية CCFD، و هي منظمات ينشطها رجال الدين البيض، حيث قامت هذه المنظمات في منطقة الساحل الأفريقي، بخلق عدد من ورشات الميكانيك و الصناعات التقليدية لاسيما في مالي و النيجر، و هي تتعاون مع بعض الجمعيات المحلية ذات نفس التوجه العقائدي مثل (SECAMA)¹. في نفس السياق، تعمل المنظمات الإنجيلية البروتستانتية للتنمية الروحية و المادية لسكان المنطقة و هي منظمة في جمعية (AGEMPEM) المتمركزة بكثرة في دولة مالي.²

و في نفس السياق، تتواجد بعض المنظمات غير الحكومية الأخرى ذات التوجه الإسلامي، و التي تعمل على تشييد المساجد و المدارس القرآنية بشكل كبير، و الممولة من طرف عدد من الدول الإسلامية، السنّة بشكل خاص، على غرار المملكة العربية السعودية و قطر.³

أما النوع الثاني من المنظمات غير الحكومية في الساحل فهي التي تعرف بالمنظمات الميدانية (Les ONG de terrain)، حيث تنتشر مادياً في مناطق متعددة من الساحل الأفريقي، من خلال ممثلين لها، و موظفين مأجورين أو متطوعين، هؤلاء الأخيرين يقومون بعمليات التسيير و التأطير و الإشراف على بعض المشاريع المتعلقة بنشاطهم (بيئة، زراعة، تربية الأغنام...)، في ظل محدودية الميزانيات المخصصة لهم، أين ي توظيف العامل البشري في نشاطاتهم المختلفة. نوع آخر من المنظمات غير الحكومية في الساحل الأفريقي، ذات طبيعة تمويلية (Les ONG de financement)، و هي تلك التي تنشط في مجال تمويل مؤسسات الدولة العاجزة عن العمل، المنظمات غير الحكومية الأخرى، الجمعيات القروية خاصة، و التجمعات البدوية و غيرها.

¹ Secours catholiques maliens.

² Association des groupements d'Églises et des missions protestantes évangéliques au Mali.

³ Christian Lallier, « Le besoin d'aider ou le désir de l'autre », Autrepart, n°42, (2007/2) : pp. 91-108.

أما النوع الآخر، فهو المنظمات (Les ONG caritatives)، و التي تنشط بكثرة في فترات الجفاف التي تضرب المنطقة من فترة لأخرى، حيث تقوم بتوزيع شتى أنواع المساعدات الإنسانية، على سكان المناطق المتضررة، سواء فيما تعلق بالأغذية و الأدوية و الأغطية و الخيم، بالإضافة إلى الأدوات المدرسية.

و منه، يمكن القول أن شكل المنظمة و طبيعتها، و إن تنوعت فإنها تلعب دورا متفاوتا في التأثير على سكان منطقة الساحل من ناحية، و على حكومات دول المنطقة من ناحية أخرى، لكن ما يجمعها هو الطابع التضامني و التكاملي و التعاوني و التنموي، على عكس أدوار الفواعل الأخرى المختلفة، و التي كثيرا ما تتصادم أهدافها لتخلق نوع من التنافس أو حتى الصراع.

من الناحية الجغرافية فإن معظم المنظمات غير الحكومية بالساحل، تنشط في المنطقة الوسطى، الممتدة في مالي (تومبكتو و غاو)، و هذا لا يعني غيابها في كل من النيجر و موريتانيا، أين تنشط هذه المنظمات في مجالات الصحة، الفلاحة، الري، تربية الحيوانات، تكوين أفراد قطاع الصحة، بناء المؤسسات الأساسية من مستشفيات و مدارس و غيرها، و تجديد المجرى، المساهمة في التعليم و محو الأمية، بالإضافة إلى المساهمة في وضع البنى التحتية التي تحتاج إليها دول المنطقة لدعم مشاريع التنمية.¹

و فيما يلي سنقوم بعرض مختصر، لأهم المنظمات غير الحكومية الفاعلة في منطقة الساحل، حيث تركز اختيارنا على المنظمات الفاعلة بدول المنطقة محل الدراسة (موريتانيا، مالي و النيجر)، بالإضافة إلى المنظمات الشاملة من حيث النشاط، قبل عرض باقي المنظمات الوطنية و المحلية و المتخصصة في نشاطها.

ما يمكن قوله حول المنظمات غير الحكومية في الساحل الأفريقي، و إن تعدد إلا أنها تعتبر صورة مصغرة لأهداف الفواعل الكبرى، التي تمتلك نفوذ بالمنطقة و على رأسها فرنسا، حيث أحصينا عدد كبير من المنظمات غير الحكومية من أصل فرنسي، سواء من حيث المقر الرئيسي أو التمويل أو الأعضاء، تعمل في دول المنطقة، محل الدراسة، (موريتانيا و مالي و النيجر)، بشكل إقليمي-شامل أو وطني أو حتى إقليمي-محلي، و هو ما يوحي بمحاولة فرنسا رمي بكل ثقلها في المنطقة، رسميا و غير رسميا، حتى تحافظ على مصالحها و تقطع الطريق أمام كل محاولات التغلغل على المنطقة لاسيما في ظل ظهور فواعل جديدة.

لكن لعبت المنظمات غير الحكومية -بعض النظر عن عنصر اللاحيادية- دورا مهما في خلق جو من التعاون و التنسيق و الشراكات المتنوعة، بما فيه صالح لسكان المنطقة، و في عدد كبير من المجالات، و هو الجانب الإيجابي في نشاطاتها بالمنطقة. و في هذا المجال يمكن تقسيم تدخلات و نشاطات المنظمات غير الحكومية بالساحل الأفريقي إلى خمسة مجالات رئيسية و هي :

¹ N. RAGHAVAN, « les ONG au Mali », Politiques Africaines, Pp 91 - 100.

1. **التدخلات العاجلة**، و التي يشمل المساعدات الغذائية و الطبية العاجلة (مرحلة الجفاف، المجاعة، الحروب و النزاعات....)

2. **مجال التنمية**، و يشمل الدعم المالي و القروض المصغرة و الدعم الفلاحي و الرعوي و استغلال المياه الصالحة للري أو للشرب.

3. **الإعلام و التوعية**، و تتعلق بحماية بعض المفاهيم و نشرها كالطفولة و المواطنة و حقوق الإنسان و نشر الأنترنت و الإعلام و حماية البيئة.

4. **النشاط الاجتماعي**، و يرتبط أساسا بالدمج المهني، و التعليم و المساعدات الغذائية للعائلات الفقيرة و توفير رحلات للحج و العمرة لسكان المنطقة.

5. **المجال الصحي**، و يعني بمسألة سوء التغذية و الأمراض المعدية و النظافة الصحية، بالاعتماد على الوقاية من خلال التوعية، في ظل غياب ظروف و إمكانيات العلاج.

و على صعيد آخر، كان لعدد من المنظمات من خلال أهدافها الخفية و المتعلقة أساسا بالدول التي يعود أصلها لها، حيث تمّ انتقاد عدد من هذا النوع من المنظمات من طرف الحكومات المضيفة لهم، بسبب تعاملهم مع بعض التنظيمات غير المشروعة، كالجماعات الإرهابية و الجماعات الانفصالية و حتى جمعات الجريمة المنظمة لكن لا توجد أدلة رسمية حول ذلك، مما يترك المجال مفتوحا أمامهم للنشاط بالمنطقة في ظل هشاشة و فشل الدولة و مؤسساتها في منطقة الساحل، كما تجدر الإشارة إلى أن عدد المنظمات غير الحكومية بمنطقة الساحل هو في تصاعد مستمر، بالموازاة مع كل ما تعانيه دول هذا الفضاء من أزمات و نزاعات و تهديدات مختلفة.

المبحث الثالث: جيوسياسة الموارد الطبيعية و الموارد البشرية في الساحل

في البداية، نذكر بأن دول الساحل الإفريقي المعنية بالدراسة، هي دول مغلقة المجال، ما عدا موريتانيا التي تطل على المحيط الأطلسي بأكثر من 750 كلم، و هذا ما يضع هذه الدول في وضعية تبعية من حيث الوصول أو استغلال الموانئ البحرية.

من ناحية أخرى، يعتبر الساحل بمثابة الشريط الفاصل بين شعبين مختلفين، يتمثل الأول في زنوج إفريقيا الإستوائية، و يتمثل الثاني في العرب البربر في الشمال، و الذين يقطنون في الصحراء الكبرى. حيث يدين هؤلاء الأخيرين بالدين الإسلامي، بينما تختلف ديانات السكان الجنوبيين.

كل هذا أدى إلى خلق نوع من السكان الخليطين على مستوى الشريط الساحلي، عموماً، و الساحل الإفريقي على وجه الخصوص.

و في هذا الصدد، سنقوم بدراسة جيوسياسية لسكان دول الساحل الإفريقي، المتعلقة بالدراسة، و ذلك من خلال التعرض إلى النمو الديمغرافي المتسارع في ظل ضعف الكثافة السكانية مقارنة بإجمالي مساحات الدول.

المطلب الأول: جيوسياسة الموارد الطبيعية

تعتبر دول منطقة الساحل الإفريقي من بين أفقر الدول في إفريقيا و العالم. و حسب مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية، لعام 2013، تحتل النيجر المرتبة الأخيرة على مستوى 186 دولة، بينما تحتل تشاد المرتبة 184، أما مالي فتحتل المرتبة 182 عالميا.

كل هذه الأرقام و غيرها لا تعكس حقيقة الثروات الطبيعية الأولية التي تزخر بها منطقة الساحل الإفريقي، و هذا ما يطرح إشكالية التناقض ما بين، غنى الأرض بالموارد الطبيعية المختلفة في مقابل تدهور كل المؤشرات و الأرقام المتعلقة بالتنمية و الاقتصاد للبلدان المعنية بالدراسة.

من أهم الموارد الطبيعية، كما سبق الذكر سابقا، تزخر النيجر بـ 13 منجم لاستخراج اليورانيوم، بما يعادل ما يقرب 400 ألف طن، لكن الإشكال يبقى قرب هذه المناطق الغنية باليورانيوم من ساحات المعرك و الصراعات، حيث لا تعد عن هذه الأخيرة إلا بحوالي 150 إلى 300 كلم، مما يضع هذا الإنتاج الهام على المحك.

في نفس السياق تلعب فرنسا دورا هام في استغلال هذه المادة المستخرجة من الأراضي النيجيرية، حيث كان لها السبق في طلب استغلال هذه المادة الحوية و الاستراتيجية بالنسبة لفرنسا. فقد كانت البداية عام 1969، عندما طلبت حكومة باريس من نظيرتها نجامينا من استغلال منطقتي "أرليت" Arlit و "إمورارن" Imouraren. وقد تقوم شركة "سومار" الفرنسية بتسيير هذه المناجم بنسبة 63%، فيما لا تحوز دولة النيجر إلا على 33%، و هي نفس النسبة التي تتقاسمها كل من إسبانيا و اليابان و ألمانيا.

كل هذا يميّن النيجر، من احتلال المرتبة الأولى عالميا من حيث إنتاج اليورانيوم، أي ما يعادل 8% من الإنتاج العالمي، في حين يحتل اليوم المرتبة الرابعة. و يقدر الإنتاج السنوي، ما بين 4000 و 5000 طن، للشركتين "سومار"، المتعددة الجنسيات، و شركة "كوميناك" (Cominak)، المتفرعة من شركة "آريفا" (Areva) الفرنسية. بالإضافة إلى الإنتاج الخاص بشركة "سومينا" (Somina) الصينية التي أصبحت تنافس الفرنسيين في منطقة نفوذهم التقليدية.

للإشارة، و إن كانت السيطرة على الثروات الطبيعية المختلفة، بالساحل الإفريقي، في يد الفرنسيين و الصينيين اليوم، إلا أن ذلك لم يمنع تواجد شركات عالمية أخرى، منها الأسترالية و الهندية و الجنوب إفريقية.

على صعيد آخر، تحاول النيجر إعادة مراجعة بنود العقود التي تربطها بشركات الأجنبية، لاسيما الفرنسية و الصينية منها، كون 33% من أرباح هذه الشركات المخصصة للحكومة النيجيرية، لا يصل في الواقع إلا حوالي 20% من الأرباح. و هي نسبة ضئيلة مقارنة بحجم أرباح الشركات ناهيك عن الإستغلال المباشر للمواد المستخرجة، و جاءت تحركات الدولة النيجيرية بعد انتخاب "مامادو إيسوفو"، عام 2011، رئيسا للبلاد، بعد أن كان قد شغل منصب مدير فرع شركة "آريفا" في منطقة "أرليت".

من ناحية أخرى، لا تستفيد دولة النيجر من الأطنان الثلاثة المسترجة من أراضيها كل سنة. فهي تستفيد مما قيمته 9 مليارات من الفرنك المحلي خلال خمس (05) سنوات، بينما يقدر الإنتاج السنوي بـ 90 مليار فرنك، مما يعني أن الحكومة النيجيرية لا تحصل سوى على ما يقارب 2 بالمئة من إجمالي الذهب المستخرج. و في هذا الصدد فاضت شركة كندية- مغربية، الحكومة الكندية، أين اقترحت تقديم 20 بالمئة من قسمة الذهب المستخرج للنيجر، و هذا ما قد يفسر عدم رضا الحكومة و الشعب على ما وصفوه باللاعادل في تقسيم ثروات بلادهم، و الذي انعكس سلبا على ظروفهم المعيشية و التنمية. و من أجل ذلك، تحاول الحكومة النيجيرية في السنوات القليلة الماضية، إعادة النظر في عدد من العقود الاستراتيجية، التي تربطها بالشركات الأجنبية، لاسيما متعددة الجنسيات، بهدف الرفع من حصتها التي قد تصل إلى 50%.

و في ظل رفض الشركات الفرنسية خاصة، تعويض و معالجة العمال النيجيريين، الذين يشتغلون في ظروف قاسية و خطرة، قد تفجر الأوضاع ضد الشركة المعنية، خاصة بعد تشكل الوعي من خلال البدء في طلب العون من دول أخرى لمواجهة الاستغلال التي تمارسها فرنسا من خلال شركائها بالنيجر منذ أكثر من 45 سنة.

و لامتصاص غضب السكان ببلدان الساحل الإفريقي تقوم الفواعل المستفيدة من الثروات الطبيعية للمنطقة ببناء مدارس أو مستوصفات و كذا فتح مناصب شغل للسكان الأصليين، لتجاوز موجات المطالبة بالاستغلال السيء لثروات الساحل الإفريقي لصالح القوى الأجنبية.

تحولت ندرة الموارد الطبيعية و ظروف تسييرها، بالنسبة لدول الساحل الإفريقي، إلى عامل مهم في تأجيج النزاعات الداخلية و الإقليمية، مما أعطى فرصة للدول المستغلة لأهم هذه الثروات، لتدعيم تواجدها الاقتصادي بتواجد عسكري، بحجة حماية مصالحها بالمنطقة، كما يمكن اعتبار مشكلة استغلال و توزيع الموارد الطبيعية، مصدر لتمويل النزاعات.

بعض النزاعات أصبحت تمول من الماس أو الكولتان، على غرار منطقة "كيفو" (Kivu) بالكونغو، مما لا يدع مجال للشك بأن تكون مصادر تمويل النزاعات بالساحل منحصرة بتجارة المخدرات و الأسلحة فقط.

في هذا الصدد، ترجح عدد من الدراسات ارتباط إشكالية تسيير الموارد الطبيعية لمنطقة الساحل الإفريقي بالأزمات و النزاعات القائمة، رغم أن الوضع الحالي يشير بوضع جيوسياسي جديد في ضل دخول فواعل إقليمية جديدة بقوة، لمنافسة القوة التقليدية، المتمثلة في فرنسا، القائمة بالساحل على الثلاث "الإليزيه، رئاسة الأركان و المؤسسة"، الذي يعني "إفريقيا الفرنسية".

من الناحية الجيولوجية، فأراضي دول منطقة الساحل تزخر بثروات عديدة، على رأسها البترول، لكن يبقى الإشكال في كيفية استغلال هذه الثروة، و عن طريق من، و لصالح من، و هو ما يحتم إنشاء معامل للتكرير و أنابيب بترولية، بالإضافة إلى أمنة كل هذه المنشآت في جميع دول المنطقة، المتأزمة أصلا، و ذات الطبيعة المنحشرة أو المغلقة (لا تطل على البحار)، ما عدا موريتانيا، مما يصعب من عملية توريد و نقل المنتجات البترولية، لا سيما في ظل غياب الإمكانيات

المحلية، سواء المالية و التقنية، و كذا افتقاد الخبرة اللازمة لهذا النوع من الصناعات، مما يجعل السلطات المركزية لهذه البلدان مجبرة للرضوخ إلى الشركات الأجنبية بكل الشروط التي تطرحها.

و قد أدّت عدد من الاكتشافات البترولية بالمنطقة إلى مطالبة بعض الفئات المحلية بنصيبها من ثروات أراضيها، و على رأسهم الطوارق، حيث يمكن الربط بين التمردات الأخيرة (منذ 2012) للجماعات الترقية و الاستحواذ الأجنبي، لاسيما الفرنسي، على كل مشاريع إنتاج و نقل و استغلال البترول بالمنطقة، و من أهم هذه المشاريع أنبوب البترول التشادي نحو منطقة "كاربي" الكاميرونية بالإضافة إلى مشروع OCRS الفرنسي-المالي.

و على صعيد آخر، تمّ اكتشاف مناطق جديدة من الغاز الطبيعي في عمق البحار الغربية لمنطقة الساحل الأفريقي، لكن الاستثمار يعدّ مغامرة بالنسبة للشركات الأجنبية، لعدد من الأسباب الأمنية و السياسية و خاصة الاقتصادية حيث ثبت ارتفاع تكلفة الإنتاج مقارنة بالمردودية المنتظرة، مما قد يجمد بداية استغلال هذه الثروة الطبيعية المهمة.

أما بالنسبة لليورانيوم، الذي يعتبر ثروة استراتيجية، بالنسبة للأوروبيين ككل، لأنها تشكل مصدر توليد عدد من المفاعلات النووية في القارة الأوروبية، لذلك تعمل فرنسا و من وراءها الاتحاد الأوروبي على أمننة مناطق إنتاج و استغلال هذه المادة. و قد تمّ اكتشاف احتياطات جديدة من اليورانيوم بمالي، و إن لم تكن بنفس الكمية مثل النيجر، و لا تزال شركة "آريفا" Areva الفرنسية صاحبة حصة الأسد في استغلال هذه المادة بالمنطقة، بهدف تنويع مصادر اليورانيوم بالمنطقة، حيث تستحوذ على منجمي كيدال و غاو، بينما تستغل شركة "روكجات" Rockgate الكندية منجم "فاليا" في مالي، في وقت تحاول فرنسا من خلال شركة "آريفا" استغلال إنتاج الشركة الكندية في فترات لاحقة. لكن يبقى هاجس الفرنسيين هو الدخول الصيني لسوق اليورانيوم في المنطقة، لاسيما بعد النجاح المحقق لاستمالة و استقطاب حكومات المنطقة للتعامل مع الصين على حساب القوى التقليدية.

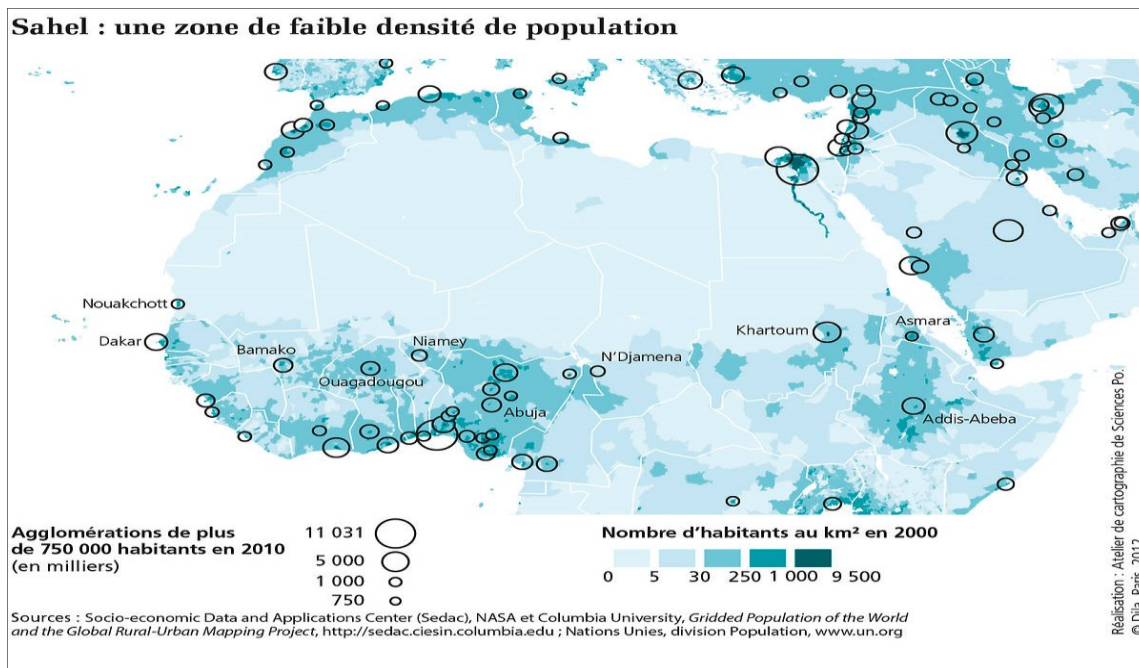
أما بالنسبة للذهب الذي يشكل حوالي 70 بالمئة من صادرات مالي، فتستحوذ على إنتاجه و استغلاله الشركة الجنوب إفريقية أنجلوغولد آشاني (AngloGold Ashanti)، لكن يبقى الذهب المالي محل اهتمام عدد من الفواعل الدولالية و حتى التنظيمات المتواجدة بالمنطقة و التي تقوم بتهريبه في اطار الجريمة المنظمة العابرة للأوطان.

الشكل رقم 24 : خريطة توزيع أهم الموارد الطبيعية في منطقة الساحل



المصدر : <http://www.africadiligence.com/intelligence-strategique-123-sahel-paris-securise-aussi-les-sous-sols>

الشكل رقم 25 : خريطة توضيحية للكثافة السكانية بمنطقة الساحل الأفريقي



المصدر : http://cartotheque.sciences-po.fr/media/Sahel_une_zone_de_faible_densite_de_population_2000-2010/1988/

[po.fr/media/Sahel_une_zone_de_faible_densite_de_population_2000-2010/1988/](http://cartotheque.sciences-po.fr/media/Sahel_une_zone_de_faible_densite_de_population_2000-2010/1988/);jsessionid=CB38007FBD3A197F5BA3A9D662A03199

المطلب الثاني : جيوسياسية الديمغرافيا في الساحل

بما أن الجغرافيا المكوّنة لمنطقة الساحل الإفريقي غير مرتبطة بالحدود الدولية المرسومة و المتفق عليها، فإن كل المعطيات، المتعلقة بالسكان و التركيبة البشرية للمنطقة، مرتبطة بالدرجة الأولى بالدول المعنية بالدراسة. لذلك فإن دراسة جيوسياسية لسكان الساحل، تلزمننا بالضرورة الأخذ بعين الاعتبار الحدود الدولية، و الإحصائيات الرسمية، إما تلك الصادرة عن مؤسسات الدول المعنية في حدّ ذاتها، أو تلك الصادرة عن الهيئات الإقليمية و الدولية، سواء كانت حكومية أو غير حكومية.

أولا : انفجار ديمغرافي كبير

تعيش منطقة الساحل الإفريقي، في السنوات الأخيرة، ما يعرف في الدراسات السكان، بالطور الديمغرافي الانتقالي الأوّل الذي يتميز بالتراجع الكبير و السريع لنسب الوفيات، بالدول المعنية بالدراسة، في مقابل ارتفاع ملفت لعدد الولادات.

عرفت دول الساحل الإفريقي، نسبة تراجع ملحوظ في نسب الوفيات، حيث تراوح ما بين 13% و 22%، في البلدان المعنية بالدراسة، و هي موريتانيا و مالي و النيجر، كما عرفت، هذه البلدان، خلال السنوات الأخيرة، ارتفاعا محسوسا في نسب الولادات، حيث تسجل البلدان المعنية نسب نمو طبيعي تصل اليوم إلى 3.9 بالمئة، و هي نسب تعتبر الأعلى، ليس فقط على المستوى القاري، بل و على المستوى العالمي كذلك.

منذ بداية الخمسينات، تضاعف عدد السكان بالمنطقة أكثر من أربع (04) مرّات ليصل اليوم (2017) تقديريا، إلى أكثر من 45 مليون نسمة، و هذا ما يمكن اعتباره نموا ديموغرافيا كبيرا.

يرجع هذا النمو الديموغرافي الغير مسبوق بدول الساحل الإفريقي إلى عدد من العوامل، الاجتماعية خاصة، كالزواج المبكر و ارتفاع مؤشر الخصوبة، هذا الأخير الذي تجاوز معدله سبعة (07) أطفال لكل امرأة.

في نفس السياق يمكن القول، أنه نتج عن الانفجار الديمغرافي الذي يعرفه الساحل الإفريقي، تركيبة عمرية شابة، حيث تشكل الفئة العمرية أقل من 20 سنة أكثر من 50% من عدد السكان الإجمالي. من ناحية أخرى، أدى هذا الانفجار السكاني الكبير بالمنطقة، إلى تزايد الطلب الكبير على الأرض، مما نتج عنه بالضرورة وضع برامج تنمية مرتبطة باستصلاح الأراضي، الغابية خاصة، و الأراضي القحلة بشكل عام، و الهدف الأول من هذا التزايد على طلب الأراضي هو الوصول إلى تحقيق أمن غذائي، في ظل التزايد السريع لعدد سكان المنطقة. لكن هذا التوسع أحلّ إلى حدّ ما بالتوازنات البيئية و الإيكولوجية، حيث أصبحت الأراضي التي تحولت من غابات إلى مراعي و حقول، أكثر عرضة لخطر التصحر.¹

¹ Gérard-François DUMONT, « la géopolitique des populations du sahel », Cahier du CEREM (Centre d'études et de recherche de l'école militaire, (2009) : pp.33-46

من ناحية أخرى، استلزم النمو الديمغرافي الكبير الذي شهدته، و تشهده دول الساحل الإفريقي، تركيز السياسات العامة للحكومات المركزية، و حتى للحكومات الأجنبية المانحة و المنظمات الدولية الفاعلة بالمنطقة، على الجانب الاجتماعي، كتوفير السكن و الصحة و التعليم و الشغل، على حساب الاستثمار الاقتصادي، الذي يعتبر ضرورة ملحة.

أدى هذا النمو الديمغرافي إلى ظهور و تفاقم بعض الظواهر التي أصبحت تشكل تهديدات، و من بين أهم هذه الظواهر التي ترتبت عن الانفجار الديمغرافي، نذكر ظاهرة الهجرة بمختلف أنواعها و أشكالها، سواء كانت شرعية أو غير شرعية، داخلية أو عابرة للحدود.

من ناحية أخرى، أدت عملية النزوح الريفي نحو المناطق الحضرية، بحثا عن ظروف عيش أحسن، إلى ما يمكن اعتباره أزمة حضرية، أهم ميزات انتشار أحياء فوضوية فقيرة حول المدن الرئيسية، بالإضافة إلى زيادة الطلب بالمدن على الشغل و التعليم و التغطية الصحية.

من ناحية أخرى، لوحظ أن نزوح بعض سكان دول منطقة الساحل الإفريقي إلى الدول المجاورة، مثل الهجرة المستمرة من النيجر نحو نيجيريا و غيرها، بالإضافة إلى الهجرة نحو أوروبا، لاسيما هجرة المالين بشكل خاص إلى فرنسا تحديدا، بأعداد كبيرة. و رغم الممارسات التي يقوم بها أعضاء الاتحاد الأوروبي، بشكل عام، لتضييق الخناق على هجرة الأفارقة إلى أراضيها، إلا أن هذه الممارسات أنتجت ظاهرة أخرى، أكثر خطورة، و هي الهجرة غير الشرعية، التي تؤدي في كثير من الأحيان إلى فشلها، سواء بالقبض على المهاجرين غير الشرعيين أو موتهم قبل وصولهم إلى الأراضي الأوروبية. و منه يمكن الاستنتاج أن الانفجار الديمغرافي أدى إلى بروز و تفاقم ظواهر و آفات خطيرة.¹

رغم كل السلبيات التي تعرفها دول الساحل الإفريقي على المستوى الديمغرافي، إلا أن ذلك لم يمنع الحكومات المركزية لهذه الدول من اتخاذ العديد من الإجراءات و البرامج و السياسات التنموية، المحلية أو الدولية، المدعومة من طرف بعض الدول أو المنظمات المختلفة. لاسيما أن هذه الدول أصبحت منذ بداية الثمانينات، الاعتماد على النموذج الليبرالي في عمليات الإصلاح الهيكلي لعدة قطاعات.

و في نفس السياق، تحاول هذه الحكومات المركزية إيجاد حلول للحد أو التقليل من النمو السكاني السريع، من خلال التركيز على سياسات تحديد النسل، بدعم من المنظمات الأممية، لكن تبقى هذه المحاولات و نتائجها محدودة، لأسباب سوسيوثقافية خاصة.

و من بين أهم السياسات التي اتخذت في المنطقة، محل الدراسة، لمواجهة الانفجار السكاني و التوسع السكاني الفوضوي، نذكر المجهودات المبذولة من أجل تحسين الأوضاع الصحية، من خلال تخصيص ميزانيات إضافية للنفقات،

¹ Gérard-François DUMONT, « la géopolitique des populations du sahel », op.cit.

المخصصة لهذا القطاع، لاسيما فيما يخص تدعيم البنى التحتية، التي تهدف إلى محاولة الحدّ من انتشار الأوبئة و الأمراض. لكن نقص الدعم الدولي و الموارد الدولية حالا دون الوصول إلى النتائج المرجوة.

و في سياق متصل، تسعى دول الساحل إصلاح المنظومات التربوية بالمنطقة، من خلال تعميم التعليم و التقليل من نسبة الأمية.

ثانيا : ضعف الكثافة السكانية في ظل تسارع النمو الديموغرافي

إن ما يميز الدول المعنية بالدراسة، هو شساعة المساحة، حيث تتجاوز المساحة الإجمالية للبلدان المعنية بالدراسة 3.500.000 كلم²، أما على المستوى الفردي لهذه الدول فهي من بين أكبر المساحات على مستوى البلدان الإفريقية، حيث تتجاوز مساحة كل بلد المليون كلم²، حيث تقدر مساحة موريتانيا 1.031.000 كلم²، أما مالي فتبلغ مساحتها 1.240.000 كلم²، بينما تبلغ مساحة النيجر 1.267.000 كلم² و من ناحية أخرى، يرافق كبر المساحة، عنصر مهم، و هو صعوبة المناخ، مما خلق عدم توازن في توزيع السكان على تلك المساحات الكبيرة، حيث يتمركز غالبية السكان على ضفاف الأنهار و البحيرات و الشواطئ، و هذا ما خلق نوع من المناطق الشبه معزولة و المعزولة تماما، من الناحية الديمغرافية.

ففي موريتانيا، يتمركز ما يقارب ربع إجمالي عدد السكان الذي يقارب الأربعة (4) ملايين نسمة عام 2016، في العاصمة نواكشوط الساحلية، بينما تقدر نسبة الكثافة السكانية في باقي مناطق موريتانيا أقل من 1% في الكلم².

رغم أن نسبة تمركز السكان، في المناطق الحضرية، تعتبر الأقل عالميا إلا أن تسارع وتيرة التحول من المناطق البدوية إلى المدن تعتبر الأعلى. فالمقارنة مع بداية الثمانينات من القرن الماضي، لم يكن عدد سكان المدن الحضرية يتجاوز الـ 2.4 مليون نسمة، بجميع البلدان محل الدراسة، و هو تقريبا عدد سكان العاصمة المالية، باماكو، اليوم. أما إذا ما قارنا عدد السكان بالمدن الحضرية¹، خلال الخمسينات من القرن الماضي، فسوف نجد أن عدد السكان قد تضاعف اليوم أكثر من 46 مرّة، حيث أصبحت باماكو و نيامي و نجامينا تتجاوز المليون نسمة، كل منها.²

في نفس السياق، تضاعف عدد المدن التي يتجاوز عدد سكانها الـ 10.000 نسمة، من 11 مدينة فقط، منذ الخمسينات من القرن الماضي ليصل اليوم إلى 213 مدينة عام 2012 و يتجاوز اليوم 220. و رغم ذلك إلا أن نسبة السكان في المدن لا تتجاوز 6 بالمئة من إجمالي عدد السكان في الساحل.

بالرجوع إلى التطور التاريخي لنمو السكان في المناطق الحضرية، في منطقة الساحل الإفريقي، نجد أنه في سنوات الخمسينات من القرن الماضي، لم يكن يتجاوز عدد سكان تلك المناطق 400.000 نسمة، ليصل إلى مليون نسمة خلال

المدن الحضرية هي تلك التي يتجاوز عدد سكانها الـ 10.000 نسمة.¹

² Gérard-François DUMONT, « la géopolitique des populations du Sahel », op.cit.

الستينات، قبل أن يقفز العدد إلى 2,4 ثم 4,3 مليون نسمة، خلال السبعينات ثم الثمانينات، على التوالي. أما خلال التسعينات، فقد بلغ عدد سكان المناطق الحضرية 6,6 مليون نسمة ليصل خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة إلى 12 مليون نسمة.

خلال العشرين سنة الماضية تسارعت وتيرة النمو السكاني في المناطق الريفية، و ذلك بعد أن كانت شبه مستقرة خلال الأربعين سنة التي جاءت بعد 1950، أين لم تتجاوز معدلها 1,8 %، و قد جاءت زيادة النمو السكاني بالآرياف في الساحل الإفريقي، بالموازاة مع النمو في المناطق الحضرية و النمو السكاني بالبلدان المعنية، عامة.

من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن نسبة النمو بالريف قد شهدت نوعا من التقلص، ما عدا في دولة مالي التي مازالت تعرف ارتفاعا. فقد انخفضت نسبة نمو سكان الريف في موريتانيا خلال سنوات 2000-2010 من 3,6 إلى 2,1، بينما عرفت النيجر انخفاضا في النسبة التي وصلت إلى 2% بعدما كانت تقدر بـ1,3%، و نفس الشيء بالنسبة لتشاد التي بلغت نسبة نمو سكان الريف 3,2%، بعد أن كانت 3,4%.

إضافة إلى ما سبق من عناصر، يجدر التذكير بطبيعة السكان المعروفة بالترحال، سواء الموسمي أو المتواصل، أي على مدار السنة، لأسباب مختلفة، منها مناخية أو تجارية أو هروبا من الصراعات و النزاعات.

ثالثا : التنوع الإثني و العرقي

تعتبر الم مسألة الإثنية و الدينية إشكالية قائمة بحد ذاتها، في القارة الإفريقية ككل و منطقة الساحل الإفريقي على وجه التحديد. فبعد رسم الحدود من طرف الدول الاستعمارية للمنطقة و على رأسها فرنسا، لم يتم مراعاة تنوعات التركيبة البشرية الموجودة بالساحل، بكل ما تحمله من خصائص، إثنية و عرقية و حتى دينية.

أدى هذا التجاهل، المقصود أو غير المقصود إلى خلق نوع من الصراعات بين هذه الجماعات التي تختلف من الناحية الأنثروبولوجية العامة، و الثقافية و الاجتماعية على وجه الخصوص. فمنطقة الساحل الإفريقي تشمل المئات من الجماعات الإثنية، لدرجة أنه يصعب إعطاء أرقام و إحصائيات محدّدة عنها، كما تنقسم الجماعات الإثنية الموجودة إلى مجموعات مختلفة كذلك.

في الجهة الغربية لمنطقة الساحل الإفريقي، و تحديدا في موريتانيا، فثلاثي مجمل السكان من "المور"، لكن هذه الفئة من سكان المنطقة، امتزجت مع مرور الوقت بأجناس أخرى، كـ"الحراطين"، و هم من "المور" السود، و هم من السكان المنحدرين من العبيد، الذي اشتغلوا لعقود من الزمن تحت إمرة "المور"، البيض و قبائل "البيضان"، و الذين بدورهم ينحدرون من أصول عربية و بربرية ممزوجة.

الوضع التاريخي لـ"الموريسيون"، كأسياد على السكان السود، جعلهم يحافظون على هذه الوضعية الاجتماعية لحدّ اليوم، من خلال تقلدهم للمناصب العليا و الحساسة في موريتانيا، مقارنة مع نظرائهم السود. كل هذا، خلق نوع من الصراع و المنافسة بين الأطراف الموريتانية، المور و العرب و البربر و الأفارقة السود.

أما بالمنطقة الوسطى و تحديدا في مالي، فرسميا تم إحصاء اليوم، 23 إثنية مختلفة، تنقسم إلى خمسة مجموعات، و يشكل جنس "الماندينغ" الأغلبية بأكثر من 40% من إجمالي السكان.

من ناحية أخرى، يتركز 90% من سكان دولة مالي، بجنوب البلاد، و هم في الغالب من الأفارقة السود المتحضرين. و قد اطلق على هذه المنطقة من البلاد بـ"المالي المفيد" (le Mali utile)، و الذي يتميز بالطابع الزراعي، على عكس المنطقة الشمالية التي تكاد تخلو من السكان، مما حولها إلى "منطقة رمادية"، يصعب التحكم فيها من قبل السلطة المركزية، و هم منحصرون في قبائل الطوارق و العرب و "الموريسيون"، و لا يختلف الأمر كثيرا في النيجر و التشاد، أين يبدو جليا تقسيم الكثافة السكانية حسب المرجعيات العرقية و الإثنية لكل جماعة، حيث تستقطب المناطق الشمالية ذات الطبيعة القاسية و الجافة الطوارق بشكل خاص، بينما يتمركز الأفارقة السود بمختلف انتماءاتهم الإثنية على ضفاف الأنهار و البحيرات، و هي المناطق التي تقوم عليها العواصم السياسية للبلدان المعنية بالدراسة.¹

إذا ما يمكن ملاحظته هو الوزن الكبير الذي يلعبه التنوع العرقي و الإثني، في منطقة الساحل الإفريقي، و اعتباره من العوامل المحركة للحياة السياسية و الاجتماعية و الثقافية و حتى الاقتصادية في المنطقة ككل.

آخر ما يمكن قوله حول جيوسياسية الموارد و السكان أن دول الساحل الإفريقي تعاني من عدة أزمات متكررة، كالتدهور الإيكولوجي و التدهور المناخي، الناتج عن تكرر موجات الجفاف الذي أدى بدوره إلى تزايد كبير في معدلات التصحر بالمنطقة. فالساحل يقع على خط المواجهة بين زحف الصحراء الكبرى على الجنوب، لكن رغم كل هذه المعطيات الفوق-بشرية، تعمل دول منطقة الساحل الإفريقي على تطوير مواردها الطبيعية، و ذلك من خلال عدد من الإجراءات العملية، كإعادة النظر في النظام العقاري، من خلال تجميع الأراضي الزراعية وتكوين تعاونيات فلاحية، لكن هذه المبادرات باءت بالفشل بسبب ضعف النتائج و معارضة سكان الريف و البدو، حيث كان هؤلاء في الحد من عمليات المسح العقاري للأراضي، بعد معارضتهم، بالإضافة إلى التكلفة المالية الباهظة لإنجاز هذه العمليات.

من ناحية أخرى، تقع بلدان الساحل الأفريقي في منطقة بعيدة عن المسالك التجارية العالمية الكبرى وتمثل الصحراء الكبرى حاجزا طبيعيا من ناحية الشمال يصعب عبوره، كما تعاني كل من النيجر و مالي من الانحباس المحلي التام (عدم وجود معابر بحرية)، أين تصبح مجبرة على استعمال الموانئ البحرية للبلدان المجاورة، مما يزيد من ناحية أخرى في تكاليف النقل. لكن في نفس الوقت فإن طول الساحل الموريتاني، و عدد موانئها يجعلها تمتلك إحدى أهم الثروات و هي الأسماك، بالإضافة إلى إمكانية استغلال بعض هذه الشواطئ لتطوير قطاع السياحة، الذي يبقى مهما في ظل غياب البنى التحتية و انتشار بعد المعوقات السوسيوثقافية و الأمنية و السياسية و حتى الطبيعية و المناخية.²

¹ Pierre Janin, « Vivre ensemble ou la douleur d'être » en grande famille », *Politique africaine*, N° 91, (2003/3) : p. 33-50.

² Sébastien BOULAY et Bruno LECOQUIERRE, *Le littoral mauritanien à l'aube du XXIe siècle*, (Paris : Ed Karthala, 2011), Pp 39 – 45.

تعودت دول منطقة الساحل الأفريقي، على تشجيع الشركات الأجنبية للاستثمار في استخراج ثرواتها الطبيعية، و تحول هذا التشجيع إلى اعتماد و تبعية، و منه تجد دول المنطقة اليوم أما تحديات و رهانات جديدة من الضروري العمل على تحقيقها، بداية بضرورة العمل على تدعيم العمل المشترك على المستوى الإقليمي، سواء في اطار تنسيق أو تعاون أو شراكات ثنائية أو أكثر، أو في اطار بعض التحالفات الاقتصادية و التنموية بمنطقة الساحل، أو المنطقة الأفريقية ككل، و هذا حتى تتمكن دول المنطقة من الخروج التدريجي من تبعيتها لعدد من الدول الأجنبية التي تمتص ثرواتها الاستراتيجية.

و على صعيد آخر، ضرورة استغلال تواجد عدد كبير من المنظمات بمختلف أشكالها بالمنطقة، للمطالبة بالمزيد من المساعدات التنموية، سواء من المنظمات في حد ذاتها أو تقوم هذه الأخيرة بحث الدول المانحة للمساهمة في تنمية المنطقة، لاسيما في ظل الأزمات السيوسيواقتصادية التي يعانيها سكان المنطقة ككل.

المطلب الثالث : دول الساحل الأفريقي : بين الهشاشة و الفشل

بعد عرض للخارطة الجيوسياسية التي تعرفها منطقة الساحل الأفريقي اليوم، يمكن القول أن الدول محل الدراسة (موريتانيا، مالي، النيجر)، تعاني نوعاً من الهشاشة و الفشل في آن واحد، مما قد يؤدي مستقبلاً إلى الانهيار الكلي لها، لكن لا يجب الخلط بين مفهومي الدولة الفاشلة و الدولة الهشة و الدولة المنهارة.

في هذا الاطار، يجدر بنا الرجوع إلى مفهومين وجدا لنفسهما اليوم مكانة في الدراسات الأكاديمية، بعد أن كانا مجرد جزءا من الخطاب السياسي و الإعلامي، الأمريكي تحديداً، بهدف وصف الحالة التي تعيشها بعض الدول في العالم، و هما الدولة الفاشلة و الدولة الهشة.

و في هذا السياق، تجدر الإشارة كذلك، إلى أن هناك عدد من المفاهيم المتداخلة كالدولة المنهارة (*État chaotique*) و الدولة الضعيفة (*État faible*) الدولة في أزمة (*État en crise*) و غيرها، و هي مفاهيم متقاربة و إن كانت مختلفة.

لكن من خلال المؤشرات الصادرة عن الجهات المختصة، نلاحظ أن مفهوم الدولة الهشة ما هو إلا استمرارية لمفهوم سابق و هو الدولة الفاشلة، و ذلك من خلال التقارير السنوية الصادرة عن صندوق السلام و مجلة السياسة الخارجية الأمريكية، منذ 2005 تحت مسمى "مؤشر الدول الفاشلة"، ليصبح بعد سنوات تحت اسم آخر، و هو "مؤشر الدول الهشة"، محافظاً على أهم المعايير التي يتم من خلالها قياس الفشل أو الهشاشة.

أولاً : ظهور المفهومين

لا بد من الرجوع إلى أصل ظهور مفهوم و تاريخه حتى نتمكن من شرحه و إسقاطه فيما بعد على دول منطقة الساحل، محل الدراسة، حيث تجدر الإشارة في البداية، أن مفهوم الدولة الفاشلة، و إن كان تعبيراً غير رسمي، استعمل

من طرف الولايات المتحدة، أطلقت إدارة البيت الأبيض، في عهد الرئيس كلينتون، أين يعبر عن ضعف أو عجز بعض الدول في مواجهة الأزمات المختلفة، على المستوى المحلي أو الخارجي، و التي تؤثر سلبا على سيرورة مؤسسات الدولة.

انتقل المفهوم إلى فرنسا خلال الأزمة العالمية الاقتصادية في 2008، من خلال الخطاب السياسي الراجح في تلك المرحلة، من طرف رجال السياسة و المال و الاقتصاد، إلا أن اليوم تم إدراجه في الدراسات الأكاديمية، لاسيما في حقل الدراسات الدولية، أين أصبح مؤشر الدولة الفاشلة تقاس، من خلال عدد من المعايير العلمية و المنطقية.¹

في هذا الإطار، يمكن القول أن الدولة الفاشلة، هي تلك التي تعرف خلا في وظائفها الرئيسية، حيث تعجز عن مهامها الأساسية، لاسيما فيما يخص احترام مبدأ سيادة القانون، مما يعني الفشل.

من الناحية العلمية و الأكاديمية، كانت البداية الحقيقية لظهور مفهوم الدولة الفاشلة من خلال دراستين أمريكيتين الأولى لـ "جيرارد هيلمان" و ستيفن راتنر (Gerald B. Helman, and Steven R. Ratner) حول "الدولة الفاشل" الصادرة عام 1993، بينما نشر ويليام زارمان (William I. Zartman) دراسة أخرى حول "الدولة المنهارة" في عام 1995،² كما صدر للمؤلف الأمريكي كتاب بعنوان "الدولة الفاشلة"، أين استعمل المفهوم بشكل مغاير لانتقاد سياسة الولايات المتحدة، التي رأى أنها دولة فاشلة ما دامت لا تستطيع حماية مواطنيها من العنف و عن الدمار، واصفا حكومة بلاده بأنها تعتبر نفسها فوق القانون، لاسيما الدولي.³

و رغم ظهور مفاهيم أخرى متقاربة على غرار، الدولة المهشة و الدولة المنهارة و الدولة الضعيفة، يمكن اختزالها في القول بأنها الدولة التي لا تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها في توفير الحاجيات الأساسية لغالبية شعوبها.⁴ إذا فالدولة الفاشلة هي التي لا تتحكم كلية في وسائل العنف في إطارها القانوني، و منه يصعب تحقيق السلام أو توفير الأمن و السيطرة على فضاءها الجغرافي (الأرض)، كما تعجز الدولة الفاشلة في ضمان النمو الاقتصادي و الاجتماعي، حيث نلاحظ أن الدول الفاشلة كثيرا ما تعرف انعدام للمساواة في المجال الاقتصادي و المنافسة العنيفة على الموارد، بالإضافة إلى مسألة العدالة الاجتماعية.⁵

و في نفس الاطار، يوجد من يرى أن الدولة الفاشلة، هي التي تعجز عن الحفاظ وصفها للدولة - الأمة، بسبب عدد من الأزمات الداخلية التي تهدد تماسك الدولة و تؤثر على النظام السياسي.⁶

¹ Robert SCHÜTTE, « La sécurité humaine et l'État fragile », *Revue de la Sécurité Humaine*, (février 2007) : p. 92-94.

² Robert I. ROTBERG, "Failed States, Collapsed States, Weak States: Causes and Indicators", p.p 3-4, in : http://www.brookings.edu/press/books/chapter_1/statefailureandstateweaknessinatimeoferror.pdf, (consulté 16.01.2016 à 16h50).

³ نعوم تشومسكي ، الدولة الفاشلة .. إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة : سامي الكعكي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007)، ص8.

⁴ Charles T CALL, "The Fallacy of the Failed state", *Third world Quarterly*, No.8, Vol. 29, (2008): p 1492.

⁵ Robert I. ROTBERG op.cit. pp 3-4.

⁶ Charles T Call, op-cit.

من بين أهم الخصائص المحددة للدولة الفاشلة نذكر، ارتفاع معدلات العنف (الحضري، الإجرامي، السياسي)، فقدان السيطرة على الحدود السياسية بين الدول، ارتفاع نسبة الصراع و العدائية بين مكونات الدولة العرقية و الدينية و الإثنية و الطائفية و الثقافية، الحروب الأهلية، انتشار ظاهرة الإرهاب، تفاقم مستوى الفساد الإداري، انهيار في النظم التربوية و التعليمية و الصحية، ضعف البناء المؤسساتي، ضعف البنى التحتية، انخفاض ارتفاع نسبة وفيات الأطفال و انخفاض متوسط عمر الفرد... وغيرها.

مما سبق يمكن القول، أنه و رغم اختلاف التعاريف للدولة الفاشلة، إلا أن الجميع يتفق على أنها تلك الدولة التي تفقد الاحتكار الشرعي للوسائل العنف، حيث يصعب على مؤسسات السلطات الشرعية حماية مواطنيها، كما تضاف إلى ذلك عجز الدولة على تلبية الحاجيات السوسواقصادية الأساسية لمواطنيها، و منه تفقد الدولة على المستوى الخارجي مصداقيتها خارج الحدود، و منه يمكن اختصار الدولة الفاشلة في عجزها عن تحقيق وظائفها الأساسية.¹

أما الدولة الضعيفة حسب "إدوارد نيومان" (Edward Newman)، أين تكون الحكومة المركزية غير قادرة نسبياً في التحكم في النظام العام المحلي و على الحدود، بالشكل الدائم، كما لا تستطيع الحفاظ على نشاط المؤسسات القائمة التي تعجز عن أداء كل أدوارها، مما يترتب عنه ضعف في الأداء الاقتصادي للدولة و الفرد، و منه نقول أن الدولة الضعيفة تملك مؤسسات لكن أدائها ضعيف، بينما تعجز الدولة الفاشلة في الحفاظ على المؤسسات.

من جهتها تقترح "ماتي كليمنت" (Caty Clément)، ثلاثة نماذج للدولة، الأولى قوية نسبياً و الثانية في أزمة، أما الثالثة فهي دولة منهارة، حيث ترى أن الدولة الفاشلة، هي الدولة التي تعيش أزمة تؤدي بها إلى مرحلة أخرى هي الانهيار،² و القصد بالدولة المنهارة هنا هو اختيار السلطة السياسية في الدولة.

يقترح التقرير حول الدول الفاشلة، و من بعده الدول الهشة، من خلال تحاليله المرفقة بالترتيب العالمي، على الإدارة الأمريكية التعامل مع دول الجوار للدول المعنية، للوصول إلى حلول، و منه يمكن إسقاط كل ما سبق على منطقة الساحل الأفريقي، و محاولة البحث عن إدارة ناجحة للنزاعات و الأزمات و مواجهة التهديدات من خلال، علاقات التعاون التي قد تصل لحدّ الشراكة مع دول الجوار للدول محل البحث.

¹ عمر حمزاوي، شريع أزمات الدولة في الوطن العربي.. ملاحظات أولية حول المستويات والمضامين"، في عادل مجاهد الشرجي و آخرون، "أزمة الدولة في الوطن العربي، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز كارنيغي للشرق الأوسط والجمعية العربية للعلوم السياسية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 93.

² Caty CLÉMENT, "The Nuts and Bolts of State Collapse: What to do when States Fail?, A QCA Analysis of Lebanon, Somalia and the former-Yugoslavia", Paper presented at the American Political Science Association (Washington DC, 2005), p p 4-5.

ثانيا : مؤشرات الدولة الفاشلة

تمّ وضع مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالدولة الفاشلة، منذ 2005 من طرف صندوق السلام (Fund For Peace)، بالاشتراك مع مجلة السياسة الخارجية الأمريكية (Foreign Policy)، من خلال التقارير السنوية لترتيب الدول الفاشلة في العالم.¹

و يمكن تلخيص المؤشرات إلى ثلاثة محاور، كل محور يضم عدد من المعايير الفرعية و هي :

1. المؤشرات السياسية: و تتمثل في شرعية نظام الحكم، عجز قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة، ضعف أو انعدام تطبيق حكم القانون، انتشار انتهاك حقوق الإنسان، ضعف الدولة في السيطرة على العنف، عدم الاستقرار السياسي، تزايد حدة التدخل الخارجي سواء من جانب دول أو الفاعلين الآخرين من غير الدول.

2. المؤشرات الاقتصادية : أولها هو تذبذب معدلات التنمية الاقتصادية، استمرار تدهور وضع الاقتصاد الوطني، إضافة إلى ازدياد معدلات الفساد و انتشار المعاملات العرفية.

3. المؤشرات الاجتماعية: تصاعد الضغوط الديموغرافية من خلال الارتفاع الكبير لعدد السكان، انخفاض نصيب الأفراد في المجتمع من الاحتياجات الأساسية، تزايد حركة المهاجرين، لاسيما نحو الخارج، انتشار ظاهرة هجرة الأدمغة و الكفاءات، و تهجير عدد من السكان من مناطق الداخلية للدولة (النزوح الداخلي القسري)، بالإضافة إلى ضعف الاندماج الاجتماعي أو انعدامه.²

ما يمكن قوله في هذا الاطار، أن الفشل في مجال واحد قد يؤثر على المجالات الأخرى، مما يسمح للفواعل الخارجية بالتدخل في ظل الفشل، مما يزيد في تعقد الأمور.

¹ يتم تأطير عملية مسح لعشرات الآلاف من المصادر الإخبارية المتاحة، ثم يتم التنقيط في المجالات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية الاثني عشر، من 0 إلى 10 نقاط، و كلما ارتفعت النقطة احتلت الدولة مراتب متقدمة بالنسبة لترتيب الدول الفاشلة.

² <http://fsi.fundforpeace.org/indicators> (consulté le 10.02.2016 à 09h10).

الشكل رقم 26: جدول مقترح حسب رؤية "ماتي كليمنت" (Caty Clément) للدولة الفاشلة بأسماء أخرى

الدولة القوية نسبياً	الدولة في أزمة	الدولة المنهارة
قادرة على إدارة الصراع وفرض الأمن.	غير قادرة على إدارة الصراع وفرض الأمن.	غير قادرة على إدارة الصراع وفرض الأمن.
قدرة البنى التحتية على تقديم الخدمات الأساسية.	غير قادرة على تقديم الخدمات الاجتماعية وتوفير البنى التحتية الأساسية.	غير قادرة على تقديم الخدمات الاجتماعية وتوفير البنى التحتية الأساسية.
على جزء كبير من إقليمها.	عاجزة عن السيطرة على جزء كبير من إقليمها.	عاجزة عن السيطرة على جزء كبير من إقليمها.
لفترة زمنية دائمة	على مناطق محددة من إقليمها.	لفترة طويلة من الزمن
	لفترة قصيرة من الزمن	

ثالثاً : الدولة الفاشلة و الهشة ما بعد 11 سبتمبر 2001

رغم أن الترويج السياسي لمفهوم الدولة بدأ خلال إدارة الرئيس كلينتون، بهدف حشد التأييد الدولي لسياسته اتجاه الصومال، إلا أن الأمر استمر أثناء حكم جورج بوش الابن، لاسيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 دورا في تحويل المفهوم و توجيهه إلى ضرورة التعامل مع الدول الفاشلة، من مبدأ عدم قدرتها على حماية نفسها من التهديد الإرهابي، مما قد يساهم في تفاقم هذه الظاهرة و انتشارها و توسع رقعتها في العالم ككل، و بذلك تتحول إلى تهديد مباشر للولايات المتحدة الأمريكية و الغرب عموما.

من جهة أخرى، لم يخلو الخطاب السياسي لباراك أوباما، منذ حملته الانتخابية في 2007، أين قال " أن أخطار الدول التي لا تستطيع التحكم في حدودها و السيطرة على أراضيها، أو لا تستطيع الوفاء بالاحتياجات الأساسية لشعبها، لا تمثل فقط معضلة أخلاقية أمام الولايات المتحدة، بل هي تحد أمني يجب مواجهته"¹.

رابعا : الدولة الفاشلة في الساحل الأفريقي

من الواضح أن دراستنا السابقة حول الأزمات المختلفة و النزاعات، و كذا دور الفواعل المختلفة في منطقة الساحل الأفريقي، تعتبر أساسا لتفسير فشل الدولة في منطقة الساحل الأفريقي، من خلال إسقاط المعطيات السابقة على المعايير النظرية لقياس فشل الدولة، و قراءة تحليلية في التقارير الصادرة في هذا المجال منذ 2005.

¹ François GAULME, « « États faillis », « États fragiles » : concepts jumelés d'une nouvelle réflexion mondiale », Politique étrangère, Institut français des relations internationales (IFRI), (Printemps, 2011/1) : Pp. 17 – 29.

من أهم الأسباب التي تبقي كل من موريتانيا و مالي و النيجر ضمن قائمة الدول الفاشلة هو فشل مشروع إعادة بناء الدولة و المؤسسات، بعد كل ما شهدته المنطقة من تطورات جيوسياسية.

توجد عدد من المؤشرات التي تؤكد فشل دول الساحل، حيث نشرت مجلة "السياسة الخارجية" (Foreign Policy) بالتنسيق مع أحد أهم مراكز البحث و التفكير في الولايات المتحدة الأمريكية (Fund for Peace)، عام 2005، مؤشرات تحديد الدول الفاشلة، و التي يمكن استنباطها من خلال تقرير يتعلق بترتيب الدول الفاشلة (Failed States Index)، المنضوية تحت مظلة الأمم المتحدة،¹

و تقوم المؤسساتين التين تصدران التقارير الخاصة بترتيب الدول الفاشلة أو الهشة، إلى تقسيمها إلى عشرة (10) مستويات، و هي :

- الدول ذات الإنذار العالي جدا (Very High Alert)

- الدول ذات إنذار عالي High Alert

- الدول ذات إنذار Alert

- الدول ذات تحذير عالي جدا High Warning

- الدول ذات تحذير عالي Elevated Warning

- الدول ذات تحذير Warning

- الدول ذات استقرار بسيط Stable

- الدول أكثر من مستقرة More Stable

- الدول المستقرة جدا Very Stable

- الدول المستدامة Sustainable

- الدول المستدامة جدا Very Sustainable

من مفارقات التقرير الأول المعنون بـ "مؤشرات الدول الفاشلة" الصادر عام 2005، أن كل من موريتانيا و مالي و النيجر، لم يكونوا ضمن 76 دولة المصنفة فاشلة، بمستوياتها الستة آنذاك، فيما احتلت دول مجاورة للدول محل الدراسة، و على رأسها كوت ديفوار (المرتبة الأولى)، تشاد (المرتبة 7)، الجزائر (المرتبة 61)، ليبيا (المرتبة 63).²

أما في تقرير 2006، و الذي حمل نفس العنوان، فقد شمل كل من موريتانيا و مالي و النيجر، حيث شملت الدراسة 146 دولة، حيث احتلت موريتانيا المرتبة 41 من بين الدول الفاشلة، فيما احتلت النيجر المرتبة 44، أما مالي فقد جاءت في المرتبة 81، بينما ظهرا تشاد في المرتبة السادسة (6)، و الجزائر في المرتبة 72، أما ليبيا فقد احتلت المرتبة 95 من بين دول العالم المصنفة (146 دولة).

¹ استثنى التقرير تايوان و شمال قبرص و كوسوفو و الصحراء الغربية.

² <http://fsi.fundforpeace.org/rankings-2005-sortable> (consulté le 14.02.2016 à 10h00).

ما ميّز تقرير علم 2007، هو ضم عدد من الدول الأخرى ضمن التصنيف الجديد، ليصبح مجمل عدد الدول المدروسة 177، أين احتلت النيجر للمرتبة 32، كدولة ذات إنذار عالي، و موريتانيا في المرتبة 45، بينما تراجعت هشاشة مالي آنذاك لتحتل المرتبة 91، فيما ظهرت نيجيريا بين الدول الأكثر هشاشة، حسب التقرير، في المرتبة 17، أما الجزائر فقد احتلت المرتبة 89، و ليبيا في المرتبة 115 عالميا.

في العام 2008، حافظ التقرير السنوي على نفس عدد الدول (177 دولة)، بينما عرف النيجر تقهقرا إلى المرتبة 22 عالميا، بينما عرفت كل من موريتانيا و مالي، شبه استقرار في المرتبة، حيث احتلا على التوالي، المرتبة 47 و المرتبة 89، فيما تراجعت دول الجوار كتشاد للمرتبة الرابعة (4) و في المرتبة 80، و استقرار نسبي رغم التراجع الضعيف لليبيا، حيث احتلت المرتبة 111، كما تجدر الإشارة إلى نيجيريا التي حلّت في المركز 18.

عرفت سنة 2009، نوعا من الاستقرار كل من تشاد (المرتبة 4) و النيجر (23) و موريتانيا (46)، فيما بدى تراجع بسيط لمالي إلى المرتبة 83، و الجزائر إلى المرتبة 73، أما في 2010 فنلاحظ تراجع ملحوظ لدول المنطقة، محل الدراسة أو حتى دول الجوار، حيث احتلت النيجر المرتبة 19 من بين الدول الفاشلة في العالم، بينما احتلت موريتانيا المرتبة 39 و مالي المرتبة 78، في حين احتلت الجزائر المرتبة 71 و نيجيريا المرتبة 14.

في عام 2011 شهدت دول المنطقة تقهقرا كبيرا مسّ أيضا دول الجوار، حيث احتلت النيجر المرتبة 15، في حين احتلت موريتانيا المركز 42 و مالي المركز 76، و نيجيريا في المركز 14، أما كوت ديفوار التي كانت بعيدة إلى حدّ ما عن منطقة الإنذار فقد احتلت المركز العاشر (10) و تشاد حلت كثنائي دولة فاشلة، بينما تحسن مركز الجزائر ليصل المركز 85 من 177 دولة.

أما في العام 2012، فقد بين تقرير الدول الفاشلة أن هناك استقرار نسبي لغالبية دول المنطقة، حيث كانت تشاد في المركز الرابع (4)، النيجر في المركز 18، مالي في المركز 79، أما موريتانيا فتراجع ترتيبها ليصل المركز 38، و نفس الشيء بالنسبة إلى ليبيا التي احتلت المركز 50، و نيجيريا في المركز 14، بينما كانت الجزائر في المركز 77 من بين 177 دولة مصنفة.

العام 2013 عرف تحولات كبيرة في الترتيب العالمي للدول الفاشلة، كما أن عدد الدول المصنفة أصبح 178 بدل من 177 دولة، حيث عرفت كل من مالي و موريتانيا تراجعا ملحوظا، حيث احتلت الأولى المركز 38 و الثانية المركز 31، بينما حافظت النيجر نسبيا على ترتيبها (18)، و نفس الأمر بالنسبة لليبيا (المركز 54)، و الجزائر (المركز 73)، بينما كانت وضعية دول الجوار عموما أكثر خطورة (دول الإنذار العالي)، حيث احتلت تشاد المركز الخامس (5) و كوت ديفوار في المركز 12 و نيجيريا في المركز 16.

التقرير الصادر عن الهيئة (صندوق السلام و مجلة السياسة الخارجية الأمريكية)، حمل عنوان "تقرير الدول الفاشلة" (Failed States)، لسنوات عديدة (من 2005 إلى 2013)، ثمّ أصبح منذ 2014 تحت مسمى آخر، و هو "تقرير

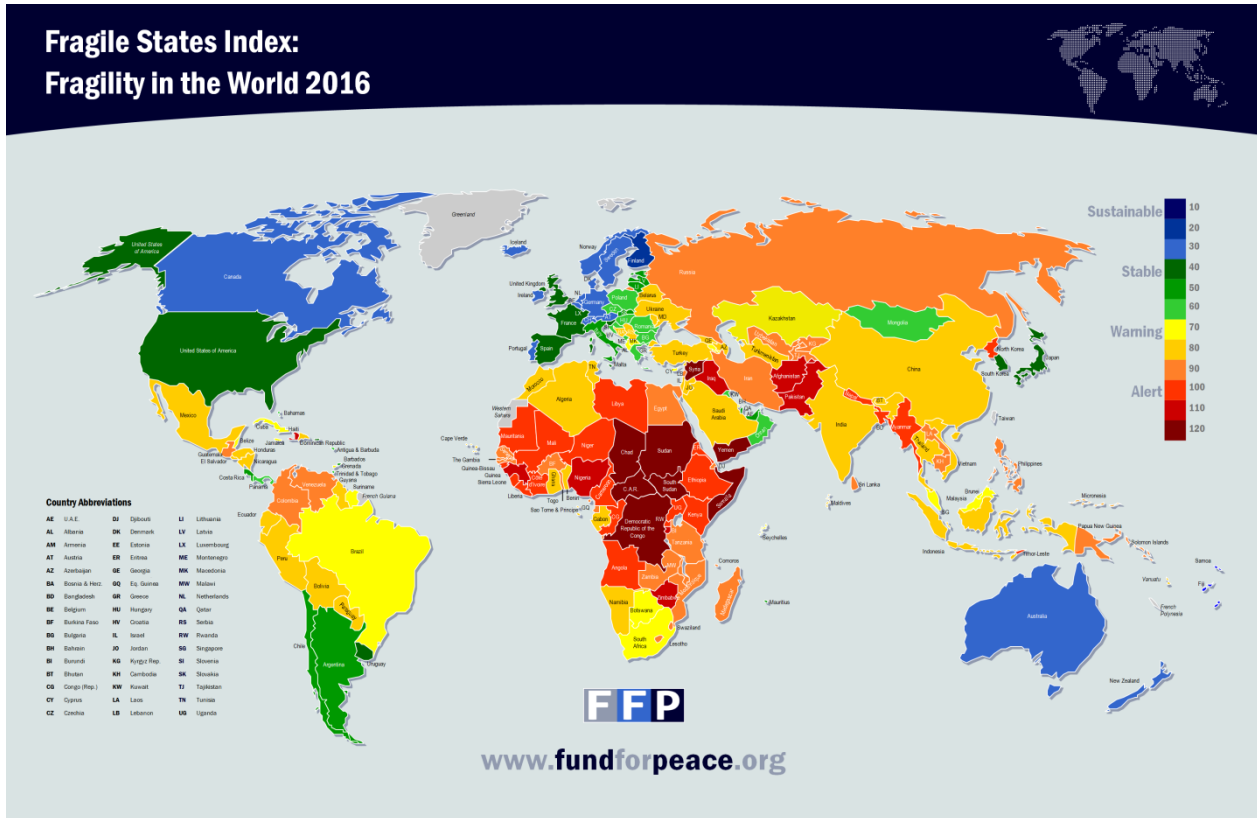
الدولة الهشة" (weak states)، محافظا على نفس المعايير (12)، لكن بتصنيف أكثر دقة بالنسبة لمستويات الدول الهشة و المستقرة مع ظهور مفهوم الدولة المستدامة، كأحسن دول العالم و أقلها هشاشة.

ففي تقرير 2014، كانت النيجر في المركز 19 و نيجيريا في المركز 17، و هما مصنفتان في خانة الإنذار، بينما صنف تشاد (6) في خانة الإنذار العالي، في حين تركزت موريتانيا (المركز 28) و مالي (المركز 38) و ليبيا (المركز 41) في خانة التحذير العالي، في وقت احتلت الجزائر آنذاك المركز 71 من بين 178 دولة.

في العام 2015، صنف تقرير الدول الهشة، كل من تشاد و نيجيريا و كوت ديفوار من بين الدول المعرضة للإنذار العالي، حيث احتلت المراكز، 6، 14، 15 على التوالي، فيما تمّ تصنيف كل من النيجر (المركز 19) و ليبيا (25) و موريتانيا (26) و مالي (30)، ضمن دول الإنذار، بينما كانت الجزائر في المركز 67، ضمن خانة التحذير، و من الملاحظ التراجع نحو الدول الأكثر هشاشة في العالم، حسب التقرير، كان شاملا لدول المنطقة و دول الجوار.

التقرير الأخير الصادر (إلى غاية كتابة هذه الأسطر)، كان في 2016، أين احتلت فيه تشاد و نيجيريا، المركزين السابع (7) و (13) على التوالي، في خانة الإنذار العالي جدًا، فيما تمّ تصنيف كل من النيجر و ليبيا و موريتانيا و مالي في مرحلة الإنذار، في المراكز 19، 25، 28، 29 على التوالي، في حين احتلت فلندا المركز 178، محققة إنجازا عالميا بفرضها مصطلح جديد و هو الدول المستدامة جدا.

الشكل رقم 27 : خريطة توضيحية عالمية للدول الهشة (الفاشلة سابقا) للعام 2016



المصدر : <http://fsi.fundforpeace.org/map/2016heatmap.png>

يصنف مؤشر الدول الفاشلة 178 دولة في العالم، مستخدماً 12 معياراً رئيسياً اجتماعياً؛ سياسياً و اقتصادياً، لقياس مدى فشلها، و من تلك المعايير شرعية الدولة، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة حكم القانون، ومظالم المجموعات، والتنمية غير المتوازنة، و في هذا الإطار، تصبح الدولة فاشلة إذا ظهر عليها عدد من الأعراض، أولها، أن تفقد السلطة القائمة قدرتها على السيطرة الفعلية على أراضيها، أو أن تفقد احتكارها لحق استخدام العنف المشروع في الأراضي التي تحكمها، و ثانيها هو فقدانها لشرعية اتخاذ القرارات العامة وتنفيذها، أما ثال الأعراض فهو متعلق بعجزها عن توفير المعقول من الخدمات العامة، و رابعها هو عجزها عن التفاعل مع الدول الأخرى كعضو فاعل في الأسرة الدولية.

منذ عام 2005 دأبت مجلة "فورين بوليسي" (Foreign Policy) الأمريكية، بالتعاون مع "منظمة الصندوق من أجل السلام" على نشر مقياسها السنوي للدول الفاشلة، حيث تقوم بترتيب أبرز الدول الفاشلة في العالم، حيث صنف مؤشر الدول الفاشلة لعام 2014 (187) دولة في العالم، إلا أنه تمّ تغيير المسمى إلى "الدول الهشة"، أما عن المؤشرات السياسية التي أشار إليها التقرير فتتمثل في فقدان شرعية الدولة بسبب فساد النخبة الحاكمة وغياب الشفافية والمحاسبة وضعف الثقة في المؤسسات الرسمية، إضافة إلى عدم التطبيق العادل لحكم القانون وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان وفقدان الأمن واحتمال قيام حرب أهلية.

في حين تتمثل المؤشرات الاقتصادية في غياب التنمية الاقتصادية المستدامة لدى الجماعات المتباينة، وتراجع المؤشرات الكبرى كالدخل القومي والميزان التجاري وسعر صرف العملة الوطنية. أما المؤشرات الاجتماعية الدالة على فشل الدولة فتتمثل في تصاعد الضغوط الديموغرافية والحركة السلبية والعشوائية للأفراد واللاجئين.

يمكن إسقاط مفهوم الدولة على بلدان الساحل الأفريقي، من خلال عدد من الأعراض التي تميّز هذه الأخيرة، و التي يمكن حصرها في عدم قدرة الدولة على التحكم في فضاءها السياسي و الاقتصادي، و منه العجز في الحفاظ على النظام ككل، الذي يؤثر بدوره على أمن المواطنين و السكان، علاقتهم بها.

ما يمكن قوله عن الدولة الهشة أنها أقل تعرضاً للخطر مقارنة بالدولة الفاشلة، حيث تختلف طبيعة الدول الهشة، ما بين الدول التي خرجت للتو من نزاع ما، أو التي تعيش أزمات سياسية، اجتماعية أو اقتصادية. لذلك لا يمكن وضع إطار واحد لمفهوم الدول الهشة، فمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE تقول أن الدولة تعتبر فاشلة، عندما تكون الحكومة و مؤسساتها لا تملك الإمكانيات و الإرادة السياسية لضمان أمن مواطنيها، و تكون عاجزة عن تسيير فعال لكل المسائل العمومية، و هي الدولة التي تعجز عن مكافحة الفقر في المجتمع.

و في نفس السياق يمكن القول أن الدولة الفاشلة هي تلك التي تعرف ضعفاً في مبدأ سيادة القانون و إشكالية الشرعية، بالإضافة إلى ضعف الاقتصاد و هشاشة المجتمع، كما يمكن إضافة بعض العوامل الإقليمية و الدولية المؤثرة¹. توجد خمسة أبعاد للهشاشة وهي: العنف، والعدالة، والمؤسسات، والأسس الاقتصادية، والقدرة على الصمود في وجه

¹ <http://www.glossaire-international.com/pages/tous-les-termes/etat-fragile.html#uGuU8vmy2CIQgOsI.99> (consulté le 07.02.2016 à 11h10).

الكوارث و الأزمات،¹ و من أهم الأسباب التي تبقي دول منطقة الساحل ضمن قائمة الدول الفاشلة، هو الفشل المحقق من طرف دول المنطقة في مراحل ما بعد الأزمات المختلفة و النزاعات المتنوعة التي عرفتھا المنطقة.

و بالعودة إلى التقارير التي تحدد ترتيب الدول الفاشلة في العالم، نلاحظ أن استمرار فشل الدولة قد يؤدي إلى انھيارھا مستقبلا، خاصة في حال تفاعل بين متغيرات خارجية، المثلة في البيئة الإقليمية و حتى الدولية، و بين بعض المتغيرات الداخلية أو المحلية، و على رأسھا العجز الذي تعرفه أنظمة الحكم في دول المنطقة في احتواء أشكال العنف المنتشر، بالإضافة إلى فشله في تحقيق توافق وطني بين عدد من الجماعات المتعارضة محليا، مما قد يحقق نوعا من الاستقرار السياسي، بالإضافة عدم قدرة الحكومات على تسيير التنامي الكبير للموارد الطبيعية و البشرية التي تشهدھا المنطقة. و منه، يمكن استخلاص أن التهديد الجديد الآخر الذي تشهده المنطقة، ليس هشاشة أو فشل الدولة، بل تداعيات المترتبة عن ذلك، في حال ما توفرت الظروف الداخلية و الخارجية، مما قد يؤدي إلى انھيار و تفكك للمنطقة، و هذا مجرد احتمال و ليس حتمية.

خاتمة الفصل الثاني

تعتبر الخارطة الجيوسياسية الجديدة لمنطقة الساحل الأفريقي، متغير يصعب التحكم فيه أو حتى التنبؤ بمستقبله القريب أو المتوسط، لما شهدته المنطقة و تشهده من تطور ديناميكي في الأحداث و التحولات، و ترابطھا و تشابكھا مع بعضها البعض، و هذا لما تحمله المنطقة من خصوصية جيوأمنية.

إن تحليل مختلف الظواهر في منطقة الساحل الأفريقي، من منطلق مقارنة جيوأمنية، يهدف إلى تحديد أهم معالم خارطة التهديدات الجديدة المنتشرة اليوم بالمنطقة، و مدى تداخلھا، حيث يمكن استنتاج أن عددا من هذه الأخيرة، شهد نوعا من الاندماج العضوي، لتكوين شكل جديدة من التهديدات في المنطقة.

فأول شيء يميز الخارطة الجيوسياسية لمنطقة الساحل الأفريقي اليوم، هو عدم الثبات، من حيث الطبيعة الديناميكية للأزمات التي تعيشھا المنطقة منذ سنوات، و تفاقمھا، بالإضافة إلى تشابكھا مع ظاهرة النزاعات المختلفة، التي عرفتھا المنطقة منذ السنوات الأولى لاستقلال دول الساحل الأفريقي عن فرنسا، مما خلق اليوم عددا من التهديدات الجديدة، و التي أصبحت تؤرق صناعات القرار بالمنطقة، في ظل التزايد المستمر في دور الفواعل المتعددة بالمنطقة، رغم تفاوتھا و اختلاف أهدافھا.

الفواعل الدولية صارت جزءا قويا، من الخارطة الجيوسياسية الجديدة للمنطقة، أين عرفت تضاعفا في العدد، بعد أن كانت المنطقة تحت نفوذ فرنسي لسنوات عديدة، أما اليوم، فقد دخلت مجموعة جديدة من الفواعل التي تحاول المنافسة

¹ States of Fragility 2015 Meeting Post-2015 Ambitions Published on March 26, 2015.

على النفوذ بالمنطقة، على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي أو الدبلوماسي، و هذا ما أدى بالضرورة إلى تراجع واضح لأدوار عدد منها.

إن إبراز أهم معالم الخارطة الجيوسياسية لمنطقة الساحل الأفريقي اليوم، من منطلق تطورها عبر فترات زمنية، يعتبر مدخلا ضروريا و محوريا في دراسة و تحليل خارطة التهديد الإرهابي في المنطقة، من خلال مقارنة جيوسياسية.

الفصل الثالث:

الخارطة الجيوسياسية للإرهاب

في الساحل الأفريقي

الفصل الثالث: الخارطة الجيوسياسية الجديدة للإرهاب في الساحل الأفريقي

إن ظاهرة الإرهاب، في إفريقيا عامة و منطقة الساحل الإفريقي، على وجه الخصوص ليست وليدة اليوم أو الأمس القريب، بل ما تعرفه المنطقة اليوم، ما هو إلا تراكم لإرث تاريخي لعدد من الأحداث و الأزمات و العوامل المغذية و المساعدة لظهور و تفاقم هذه الظاهرة، التي عرفتها المنطقة، بمستويات متفاوتة، من حيث المكان و الزمان.

من المعروف أن الإرهاب مورس في القارة الأفريقية عموما من خلال أشكال العنف السياسي في عدد كبير من دول القارة، و لا يمكن حصر الظاهرة الإرهابية.

لا يرتبط تاريخ الإرهاب في القارة الأفريقية بأحداث 09/11، و إنما بروز الظاهرة، كان قبل ذلك، من خلال أشكال العنف السياسي الممارس من طرف تنظيمات مسلحة المختلفة، و التي مارست الإرهاب بمفهومه العام بشكل أو بآخر، من خلال استعمال مختلف أشكال العنف و التهيب في وقت السلم ضد مدنيين و عسكريين، للوصول إلى أهداف سياسية متنوعة.

من الناحية العملية، يمكن إرجاع جذور الإرهاب الدولي في القارة الأفريقية، إلى التفجيرات التي استهدفت سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية بنيروبي و دار السلام في 1998، أين بدى بروز التوجه الجديد للإرهاب نحو "العدو" البعيد، كما يمكن قول أن تفجيرات ميترو باريس عام 1995، التي تبناها تنظيم "الجماعة الإسلامية المسلحة" (الجيا)، هي من أولى العمليات ذات الصدى الدولي، و التي نفذت من طرف تنظيم أفريقي.

من خلال هذا الفصل، سنقوم بدراسة الظاهرة الإرهابية كأحد التهديدات الجديدة و العابرة للحدود، في دول منطقة الساحل الأفريقي، قبل الخروج بأهم ملامح هذه الخريطة، و مدى تأثيرها على الأمن الجزائري، بمفهومه الشامل و الإنساني.

خلال هذا الفصل من البحث، سنقوم بتجزئة الظاهرة الإرهابية، من خلال العودة إلى أصلها الجينيولوجي بالمنطقة، عبر مراحلها المختلفة، وصولا إلى أهم التنظيمات الإرهابية التي تشكل المشهد اليوم في الساحل الأفريقي، و تطورها التنظيمي و الهيكلي و الاستراتيجي، قبل التعرض إلى أهم التحولات الجيوسياسية التي شهدتها الجماعات المتمركزة في المنطقة، لاسيما بعد 2001، من خلال الجغرافيا و الموارد و التحالفات و الصراعات، الداخلية منها الخارجية، قبل الوصول إلى عرض جيوسياسي لأهم العمليات التي شهدتها المنطقة و التي قامت بتنفيذها أهم الجماعات الإرهابية بالساحل الأفريقي.

المبحث الأول: التطور الجينئالوجي للجماعات الإرهابية في الساحل الأفريقي

إن البحث في الظاهرة الإرهابية في الساحل الأفريقي يقودنا بالضرورة إلى العودة إلى تاريخ و جذور الإرهاب ككل في المنطقة محل الدراسة، و التفرعات التي تشكلت مع مرور الزمن، مع الإحاطة بأهم التحولات التي شهدتها أهم التنظيمات الإرهابية، بداية من النشأة و مروراً بمختلف المراحل التي ساعدت في تطور الظاهرة، وصولاً إلى أن أصبح اسم عدد من التنظيمات الإرهابية مرتبط بشكل خاص بمنطقة الساحل الأفريقي.

إن الهدف من عرض جينئالوجيا الظاهرة الإرهابية الموجودة حالياً بمنطقة الساحل الأفريقي، هو الرجوع إلى الأصول و الجذور الأولى لهذه الجماعات اليوم، و التي في الحقيقة لم تكن سوى فروع نتيجة لتطورات عرفتها الحركة الإسلامية في الدول المجاورة خاصة، و على رأسها الجزائر، أين يمكن القول أن العامل المسبب للظاهرة الإرهابية اليوم في المنطقة، يكمن في الانتقال من العمل بالشمال نحو الجنوب لعدد من الأسباب، أهمها محاولة تدويل نشاط هذه التنظيمات الإرهابية، بالإضافة على تضيق الخناق عليها في الجزائر، مما اضطرها للبحث عن فضاءات جغرافية أخرى لنشاطها الإرهابي، و بذلك إلى فضاءات أخرى للاستمرارية في التواجد.

و قد ارتأينا أن نقسم مراحل التطور الجينئالوجي للإرهاب في الساحل الأفريقي إلى ثلاثة مراحل أساسية، بالموازاة مع الانتقال من الإرهاب المحلي إلى الإرهاب الدولي بالمنطقة، و تتمثل هذه المراحل في التطور من الحركة الإسلامية إلى العمل المسلح، ثم مرحلة ظهور "الجماعة السلفية للدعوة و القتال" و أولى العمليات الإرهابية الدولية، قبل الوصول إلى نشأة "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، و هو التنظيم الأكثر نفوذاً بالمنطقة في الوقت الراهن، رغم وجود تنظيمات أخرى.

المطلب الأول: من الحركة الإسلامية إلى العمل المسلح

تعود الجذور الأولى للظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الأفريقي إلى مختلف الحركات الإسلامية، التي تعتبر النواة الأولى، لكل الجماعات الإرهابية الموجودة اليوم، سواء بمنطقة الساحل الأفريقي أو المنطقة المغاربية ككل، لكن تبقى الحركة الإسلامية الجزائرية المسلحة، بمختلف تشكيلاتها، مصدر معظم التنظيمات الإرهابية اليوم، في منطقة الساحل الأفريقي.

تعتبر الجماعات الإرهابية المتمركزة اليوم بالساحل الأفريقي امتداد لعدد من الحركات الإسلامية المغاربية عامة، و الجزائرية على وجه الخصوص، و هو ما نلاحظه من خلال التركيبة الفكرية و التنظيمية لأهم هذه الجماعات الإرهابية اليوم بالمنطقة، و على رأسها ما يسمى بـ"القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، و التي تعتبر امتداد جينيولوجي للتحويلات العديدة التي عرفتتها الحركات الإسلامية، منذ نهاية السبعينات من القرن الماضي، قبل أن تعرف قفزة نوعية في التسعينات، وصولاً إلى شكلها اليوم، و الذي لا زال يعرف حركة تنظيمية و هيكلية و استراتيجية، مع ثبات في الإيديولوجية.¹

و لمعرفة التطور الجينيولوجي للإرهاب على ما هو عليه اليوم بمنطقة الساحل الأفريقي، من الضروري البحث في الأصول الأولى لتشكيل هذه الحركات الإسلامية و الظروف الجيوسياسية التي رافقتها، و التحويلات الاستراتيجية التي تميّزها.

كانت أولى بوادر ظهور الحركات الإسلامية في الجزائر المستقلة، في شكلها المنظم، عبر عدد من الجمعيات ذات الطابع الإسلامي المناهض للتوجه الاشتراكي، الذي تبنته الدولة الجزائرية آنذاك، حيث ظهرت أولى الحركات الإسلامية في شكل جمعيات، كان أولها، جمعية القيم، و التي تأسست في 1963، تحت رئاسة الهاشمي تيجاني، الذي ربطته علاقات وطيدة مع حركة الإخوان المسلمين المصرية، لكن سرعان ما تمّ حلّ "جمعية القيم" في 1966، و محاولة تعويضها من خلال تأسيس جمعية "أنصار الله"، و التي تمّ حلها هي الأخرى من طرف السلطات الجزائرية آنذاك.²

خلال السبعينات من القرن الماضي، انتشرت ظاهرة الحركات الإسلامية، لاسيما في الجامعات الجزائرية، أين بدأت الدعوة إلى التغيير تأخذ لهجة أكثر عنفا ضد النظام الحاكم، و من بين أهم الحركات الإسلامية المناهضة للنظام السياسي الجزائري، "حركة الدعوة و التبليغ"، التي تأسست في جامعة قسنطينة، بقيادة العبدوي سلام، حيث عرفت نفس المرحلة إقامة معسكرات تدريب في الغابات و الشواطئ المعزولة، و كذا تنظيم عدد من الرحلات لأعضاء هذه الحركات إلى أفغانستان عبر باكستان، و مصر و ليبيا و السودان و المملكة العربية السعودية، و التي أشرفت عليها في ذلك الوقت جمعية "الدعوة و الإرشاد".³

تطور الحركة الإسلامية وصل إلى حدّ المطالبة بالتغيير عن طريق العنف، أو ما أطلق عيه في أدبيات الخطاب الدعائي آنذاك بـ"الجهاد"، حيث تأسست أولى هذه الحركات في عام 1974، و التي كان يقودها أحمد بوعمر، المدعو "أحمد

1 محمد سعيد أبو عامود، "الإسلاميون والعنف المسلح في الجزائر"، مجلة السياسة الدولية، العدد 113، (1993)، ص 118.

2 وقازي عقبة، "الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 4، (ديسمبر 2015)، ص 19.

3 نفس المرجع، ص 19.

الباكستاني"، الذي كان، من خلال حركته، وراء خروج عدد من الإسلاميين إلى الشارع في عدد من المدن الجزائرية، عام 1976، رافضين مقترح الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين، المتعلق بالدستور الجديد (دستور 1976)، حيث طالبوا بإلغائه لأنه يكرس مبادئ الاشتراكية على مبادئ الدين الإسلامي، مما وضع هذه الجماعات في أولى المواجهات العلنية مع السلطات العمومية، التي ساهم نظام الحزب الواحد آنذاك في التعتيم على القضية إعلاميا، حيث وصفت هذه الحركات بـ"جماعة أشرار".¹

مع نهاية السبعينات و تحديدا عام 1979، شهدت الساحة السياسية الجزائرية و الدولية عدد من المتغيرات، أولها وفاة الرئيس هواري بومدين الذي كان رافضا لكل أنواع النشاط الإسلامي بالجزائر، أما على الصعيد الدولي فقد شهد العالم في نفس السنة (1979) قلب نظام الحكم في إيران، و وصول جماعة من الإسلاميين إلى السلطة، مما شجع بعض الخلايا الإسلامية النائمة في المنطقة المغاربية بشكل خاص، البحث عن التغيير بشتى الوسائل، بهدف تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية - حسبهم -، و قد قاد الحركة الإسلامية في مرحلة ما بعد بومدين، مصطفى بويعللي و نائبه العائد من السعودية، أحمد مراح، المتشعب بالأفكار السلفية، حيث كانت البداية في مارس 1980، عندما بدأت بعض الحركات الإسلامية بإقامة تجمع شهري أما مقر الجامعة المركزية العاصمة الجزائرية، حتى عام 1982، أين شهدت العاصمة مواجهات عنيفة بين الإسلاميين و مصالح الأمن، أدت إلى مقتل عدد من هؤلاء و اعتقال عدد من الأوائل، تبعته عملية إطلاق نار على دركي بأحد الحواجز بالعاصمة، و توزيع منشورات تحريضية على ضرورة الجهاد ضد نظام الحكم في نوفمبر 1982،² كما قامت هذه الجماعات بتوزيع أشرطة صوتية لقائدها، مصطفى بويعللي، يدعو فيها لـ"الجهاد" و ضرورة انضمام بعض الحركات الإسلامية الأخرى إليه، حيث تمكن من استقطاب عدد منهم، لاسيما من الغرب الجزائري، ثم الشرق، قبل أن تقوم مصالح الأمن بالقبض على 14 عضوا من هذه الجماعات، كانت تقوم بتوزيع منشور يحمل عنوان "بيان التعريف"، ليتم الكشف عن مخططات باغتيال رئيس الوزراء آنذاك عبد الغاني بالإضافة إلى مخطط لاختطاف أحد قادة الحزب الحاكم في ذلك الوقت (حزب جبهة التحرير الوطني)، محمد الشريف مساعدي.³

مرحلة أخرى كانت دافعا و محفزا جديدا، لصالح نشاط الحركة الإسلامية في الجزائر، و هي اجتياح السوفييت لأفغانستان، مما أدى إلى تعاطف شعبي استغلته هذه الحركات للدعوة إلى "الجهاد" في أفغانستان، ضد السوفييت، و هو ما لقي قبول شعبي كبير، حيث تمّ استغلال هذه الظروف لإعطاء الطابع الدولي للحركة الإسلامية الجزائرية، من خلال التنديد بالتدخل الروسي، و التهديد بالقتل للسوفييت المتواجدين بالجزائر في حال عدم مغادرة الجزائر نحو بلادهم، مع إعطائهم مهلة شهر، بالإضافة إلى التهديد المباشر بضرب السفارة الروسية بالجزائر.⁴

¹ كميل الطويل، الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر، من "الإنقاذ" إلى "الجماعة"، (بيروت : دار النهار للنشر، 1998)، ط1، ص 13-15.

² أحمد جلال عز الدين، "حركات التطرف الديني في المغرب العربي"، أوراق الشرق الأوسط، القاهرة : المركز القومي لدراسات الشرق، (مارس-نوفمبر 1994 - 1995) : ص 56.

³ صديق فوزي بن الهاشمي، محطات في تاريخ الحركة الإسلامية بالجزائر، 1968-1988، ط 3، (الجزائر : دار الانتفاضة للنشر و التوزيع، 1992)، ص ص 129-130.

⁴ محمد مقدم، الأفغان الجزائريون: من الجماعة إلى القاعدة، (الجزائر : منشورات المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار، 2002)، ص 15-18.

في هذه الأثناء، عرفت الأفكار السلفية رواجاً في منطقة الساحل الأفريقي، من خلال المعهد السعودي الذي افتتح بموريتانيا في 1979، والذي بدأ ينشر الفكر السلفي الوهابي، حيث استقطب المئات من الطلبة الموريتانيين و الأفارقة، خاصة من دول غرب أفريقيا، قبل أن يقوم الرئيس السابق لموريتانيا معاوية، عام 2003، بغلق المعهد متهما القائمين عليه بنشر ثقافة التشدد و الغلو التي ينادي بها التيار الوهابي، و هي نفس المرحلة التي شهدت صراعاً بين حكومة نواكشوط و الحركة الإسلامية الموريتانية.¹

أما جنوباً، و في نفس الفترة التي تشهد بروزاً للحركة الإسلامية، برزت في النيجر و نيجيريا، حركة "إزالة البدع وإقامة السنة"، و التي كانت تعرف اختصاراً بـ "إزالة"، التي تأسست في 1978، من طرف الشيخ إسماعيل إدريس، في نيجيريا، ذات مرجعية سلفية، تهدف - حسبهم - إلى "تطهير العقيدة"، مما تعتبره شبهات شرك، كالتربك بالأضرحة و بالأولياء الصالحين، و غير ذلك من تقاليد أتباع الطرق الصوفية القادرية و التيجانية في الساحل الإفريقي، و هي الطرق الأكثر انتشاراً بالمنطقة، بالإضافة إلى عدد كبير من الحركات الإسلامية الممثلة في عدد من الجمعيات بشكل خاص، مثل "جماعة تعاون المسلمين" التي ظهرت في 1994، المكونة من عدد من طلبة الثانويات العربية و الإنجليزية، بالإضافة إلى خريجي عدد من الجامعات، و الذين تمكنوا من تأسيس "مركز القدس الإسلامي للإعلام" في 2005، و جماعة "نصر الإسلام"، التي ظهرت خلال الستينات من القرن الماضي، و التي تتخذ من مدينة "كادونا" في شمال البلاد مقراً لها، و التي تضم عدد من المثقفين و العلماء و موظفي الدولة و القضاة، أسسها "أحمد بيلو" الذي قتل في 1970، قبل أن تعيد تنظيم نفسها في 1974، حيث تمكنت من توحيد عدد من الجماعات و الجمعيات الإسلامية ليؤسسوا "الشؤون الإسلامية"، و جمعية "أنصار الدين"، الأقدم بالمنطقة، حيث تأسست في 1923، بالعاصمة لاجوس، و التي تضم بالأخص مسلمي قبائل "اليوروبا"، و تنضوي تحت غطاءها ما يزيد عن 100 مدرسة و معهد، كما ظهرت في المنطقة النيجيرية عدداً من الجمعيات ذات الطابع الإسلامي، و التي كانت نواة ما يعرف اليوم بجماعة بوكو حرام الإرهابية، على غرار جمعية المؤتمر الإسلامي، جمعية الطلبة المسلمين، جمعية التضامن الإسلامي، جماعة الأمة، جمعية "تاسفات"، جمعية "فتح قريب" المنبثقة عن هذه الأخيرة، و الجماعة الإسلامية الشيعية المسلحة.²

لكن هذه الحركة انقسمت إلى حركة "إحياء السنة"، تحت قيادة "أبو بكر إبراهيم"، و حركة "الكتاب السنة" بقيادة "ساني دان تودو"، لكن الحركتين السلفيتين الجديديتين كانتا متفقتين على محاربة كل أشكال التصوف في الساحل الأفريقي.

في الجزائر، كانت الحركة الإسلامية في تلك الأثناء تضم ثلاثة (3) تيارات رئيسية، و هي جماعة الإخوان الدوليين، التي قادها الشيخ محفوظ نحناح، و جماعة الإخوان المحليين بقيادة الشيخ عبد الله جاب الله، و جماعة الطلبة أو ما يعرف بجماعة مسجد الجامعة المركزية (أتباع مالك بن نبي)، و التي قادهم الدكتور محمد بوجلخة ثم الشيخ محمد السعيد.³

¹ M. WIEVIORKA, *Sociétés et Terrorisme*, (Paris : Fayard, 1988), p. 95

² <http://www.assakina.com/center/parties/18183.html> (consulté le 15.03.2016 à 12h45).

³ كميل الطويل، مرجع سبق ذكره، ص 16-17

في 12 نوفمبر 1982، قام عدد من الإسلاميين بالاجتماع و توجيه نداء، يضم 14 بندا، دعوا من خلاله الحكومة الجزائرية، بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية، و الاعتماد على الاقتصاد الإسلامي، و رفض الاختلاط في مؤسسات الدولة، و نددوا بتعيين العنصر النسوي في بعض المناصب، لاسيما في القضاء، كما طالبوا بطرد من أسموهم بـ "أعداء الدين"، الذين يتبوؤون مناصب عليا، و قد أمضى على النداء، كل من أحمد سحنون و عبد اللطيف سلطاني و عباسي مداني.¹

و على صعيد آخر، انتقل ما بين 2000 و 4000 جزائري، من الجزائر و من مغربي فرنسا، بمساعدة ما كان يعرف بمكتب الإخوان المسلمين في الجزائر²، الذي قام بإرسالهم بالتنسيق مع الفلسطيني "عبد الله عزام"، إلى مدينة نيس الفرنسية الذي كان بها أحد أكبر المكاتب الممثل للإخوان في أوروبا، و كان كمركز عبور لتدريب الجزائريين و غيرهم للالتحاق بأفغانستان، كما ساهمت الظروف الاجتماعية و الاقتصادية على عملية الهجرة إلى أفغانستان، لاسيما في ظل سماح السلطات لهم بالقيام بذلك، من خلال عدم منعهم أو حتى عدم عقابهم في حال العودة.³

بعد وصول الجزائريين إلى أفغانستان، و بداية "جهادهم" ضد السوفييت تم تقسيمهم على ثلاثة جماعات، و هي الحزب الإسلامي (غلب الدين حكمتيار)، و الاتحاد الإسلامي (عبد رب الرسول سيات) و الجمعية الإسلامية (أحمد شاه مسعود) التي كانت تضم أكبر عدد من الجزائريين الملتحقين بأفغانستان، و التي ساهم الفلسطيني عبد الله عزام في ذلك، لدرجة انه صاهر أحد الجزائريين الأفغان⁴. و قد انضم الجزائريون إلى "الجماعة الإسلامية المسلحة" في بيشاور و تحديدا ضمن ما كان يعرف بـ "بيت المجاهدين".⁵

بعد نهاية الحرب الأفغانية السوفياتية في عام 1989، وجد الجزائريون أنفسهم وسط خلاف بين الحزب الإسلامي بقيادة "حكمتيار" و الجمعية الإسلامية، التي كان يقودها عند نهاية الحرب "برهان الدين رباني"، مما اضطرهم للعودة إلى الجزائر بأعداد كبيرة، عبر الحدود الليبية و المغربية، و حتى عبر الصحراء الكبرى، مرورا بالساحل الأفريقي، و هو أول احتكاك بهذا الفضاء المتأزم أصلا، أين كانوا متشبعين بالأفكار الجهادية، حيث ساعدت التحولات السياسية التي عرفت الجزائر في نفس السنة (دستور 1989) هؤلاء من ممارسة نشاطهم السياسي بشكل علني و شرعي، بعد إقرار التعددية السياسية في الجزائر، حيث انضم العائدون من أفغانستان بأعداد كبيرة إلى حزب "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" (الحلة اليوم).⁶

خلال منتصف الثمانينات، قامت حركة بويعلبي بعدد من العمليات المسلحة ضد بعض الهيئات العمومية، كان أهمها الهجوم على مدرسة الشرطة بالصومعة، قبل أن يتم مقتله عام 1987، بعد كمين لقوات الأمن الجزائري، أثناء عملية لنقل الأسلحة، مع عدد من مرافقيه.⁷

¹ نفس المرجع، ص 59.

² كان مثلا في الشيخ نحناح رحمه الله، و الشيخ عثمان، قائد الحركة الإسلامية في الغرب (سيدي بلعباس) بالإضافة إلى المدعو كرار.

³ محمد مقدم، مرجع سبق ذكره، ص 39 - 41.

⁴ زوج عبد الله عزام إحدى بناته ليوجمة بونوة، المدعو عبد الله أنس أحد قادة الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر لاحقا.

⁵ محمد مقدم، مرجع سبق ذكره، ص 19 - 22.

⁶ أحمد جلال عز الدين، مرجع سبق ذكره، ص 55 - 58.

⁷ يحي أبو زكريا، الحركة الإسلامية في الجزائر 1978-1993، (بيروت : مؤسسة العارف للطبوعات، 1993)، ص 20-21.

كان لمقتل مصطفى بويعللي تأثير على نشاط حركته المسلحة و التي عرفت ركودا شبه تام، إلا أن العناصر التي نشطت معه كانت من بين أهم مؤسسي ما عرف فيما بعد بـ"الجناح العسكري" للجهة الإسلامية للإنقاذ (المحلة)، هذه الأخيرة التي تأسست من خلال لقاء وطني، جمع من الشرق الجزائري سعيد قشي، و من الغرب محمد كرار، أما منطقة الوسط فكانت ممثلة في كل من عباسي مداني و علي بلحاج و الهاشمي سحنوني.¹

عرفت الجزائر بشكل خاص، على عكس تونس و المغرب، ظهور عدد من التنظيمات الإسلامية، معظمها كان ينادي بالتغيير عن طريق القوة، حيث ظهر أول تنظيم تكفيري، في عام 1990، و هو "يوم الحساب"، مكوّن من عدد كبير من الجزائريين العائدين من أفغانستان، حيث قاموا بأول عملية إرهابية، بمنطقة قمار، بمدينة الوادي الصحراوية، ضد ثكنة للجيش الجزائري، تمّ من خلالها قتل عدد من العساكر و الاستيلاء على كمية من الأسلحة، حيث قاد العملية عيسى مسعودي، المكنى بـ"الطيب الأفغاني"، في نوفمبر 1991، في وقت قام "أصمين جبرين"، المدعو كمال، بتكوين جماعة "الهجرة و التكفير"، و التي كانت تقوم بالتحريض ضد النظام الحاكم من خلال بعض الدروس و الحلقات في عدد من المساجد،² و هو من قام بعد ذلك بتأسيس ما يسمى بـ"الجناح العسكري للجهة الإسلامية للإنقاذ" المحلة.³

من أول من قام بضرورة الاتجاه إلى العمل المسلح ضد النظام الحاكم، هم عبد القادر شبوطي و السعيد مخلوفي و عز الدين باعة، الذين أسسوا "حركة الدولة الإسلامية" في مارس 1992.

و قد تواصلت بعض العمليات الإرهابية، سواء بشكل فردي أو جماعي، كالهجوم على منجم بمدينة جيجل، أين تمّ سرقة كمية من المتفجرات و هو نفس ما وقع بمدينة زرالدة، لكن تضيق الخناق عليه من طرف مصالح الأمن أدى به للعودة غلى بيشاور أين لقي حتفه في 1994.⁴

من المراحل المهمة في تكوين الظاهرة الإرهابية في حالتها اليوم، هو فتح المجال للنشاط السياسي لكل هذه الحركات، من خلال مشروع الانتخابات المقدم من طرف حكومة مولود حمروش في ماي 1991، أين بدأ بالموازاة مع ذلك تفكير بعض الحركات الإسلامية في مواجهة مسلحة ضد النظام الحاكم، مما أدى إلى العصيان المدني في 1991 و ظهور عدد من التنظيمات الإسلامية المسلحة، أهمها "حركة الدولة الإسلامية" بقيادة عبد القادر شبوطي في 1992، و التي تميّزت باستقطاب عدد كبير من العسكريين السابقين أو حتى الفارين من الجيش الجزائري، حيث قاد التنظيم أحدهم بعد مقتل شبوطي في 1992، و هو السعيد مخلوفي، كما قام قمر الدين خربان، و هو أحد العسكريين السابقين في الجيش الجزائري بتأسيس جماعة مسلحة أخرى هي "الباقون على العهد" قبل أن تتحد مع "الحركة الإسلامية المسلحة" لتكوين أحد أهم التنظيمات الإرهابية في تاريخ الجزائر و هي "الجماعة الإسلامية المسلحة" (GIA)، قبل عودة "الباقون على العهد"، في

¹ Amine TAOUTI, Algérie, les islamistes à l'assaut du pouvoir, (Paris : L'Harmattan, 1995), p. 62 – 67

² كميل الطويل، مرجع سبق ذكره، ص ص 91 – 92.

³ نفيين عبد المنعم مسعد، "جدلية الاستبعاد والمشاركة"، في مجدي حماد وآخرون، الحركات الإسلامية و الديمقراطية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص ص 246 – 248.

⁴ Abed CHAREF, Algérie, le grand dérapage, (Paris : L'Aube, La Tour d'Aigues, 1994), p. 43-46.

منتصف التسعينات بقيادة و أفراد جدد (عبد الرحمن أوجميل)، الذي دخل في تحالفات مع "منصوري الملياني" و "محمد علال" و "الطيب الأفغاني".¹

بقي نشاط هذه الجماعات المسلحة سرىا و محدودا، حيث كانت تنظم معسكرات تدريب، لاسيما في زيامة المنصورية بجيجل، و استعراضات للقوة في شوارع كبرى المدن، باللباس الأفغاني خاصة، بشكل أسبوعي تقريبا، في عمليات استفزازية لقوات الأمن و السلطات الجزائرية.

الخروج إلى العلن جاء بعد إلغاء السلطات الجزائرية لانتخابات جانفي 1992، أو ما يعرف بوقف المسار الانتخابي، الذي فازت به "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، في الانتخابات التشريعية بنسبة 82%، مما أدى إلى إعلان "الجهاد" ضد النظام الحاكم، و هو ما أدى إلى ظهور عدد من التنظيمات المسلحة، المنبثقة أساسا من العناصر التي كانت منضوية تحت "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" المحلة، و التي التحق عدد كبير من أعضائها بالجبال تحضيرا لبداية "الحرب" على النظام، حيث تشكلت لجتين، الأولى "اللجنة العسكرية للشرق" و الثانية "اللجنة العسكرية للغرب"، و التي كانت تضم ما يقارب 7000 عنصر، قبل التوحد في 1994، تحت قيادة مدني مزراق، و تشكيل "جيش الإنقاذ" فيما بعد.²

أولا : أهم الجماعات الإرهابية: من مرحلة التشتت إلى مرحلة الاتحاد

1. "الحركة الإسلامية المسلحة"

تشكلت هذه الحركة من طرف عدد من أعضاء الحركة التي أسسها مصطفى بويعللي في الثمانينات، حيث تمّ سجن أو قتل أعضائها، قبل أن يتم إطلاق سراحهم ما بين 1989 و 1990، بعد عفو رئاسي، شمل المحكوم عليهم بالإعدام أيضا، على غرار منصوري ملياني و عبد القادر شبوطي، هذا الأخير الذي قاد الجماعة، بعد عقد مؤتمرها التأسيسي في فيفري من عام 1992، بمدينة الأخضرية، (البويرة)، مع كل من السعيد مخلوفي و عز الدين باعة و ملياني.³

2. "الحركة لأجل الدولة الإسلامية" MEI

تأسست هذه الحركة عام 1991، على يد أحد العسكريين السابقين للجيش الجزائري، و أحد مؤسسي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، و هو السعيد مخلوفي، حيث كان لها انتشار أوسع مقارنة بباقي الجماعات، حيث يتواجد أعضائها في العاصمة و منطقة القبائل، و جبال الونشريس غربا، و حتى ببعض المناطق الحدودية مع المملكة المغربية.

¹ يوسف محمد الشيخ، أجنحة الإنقاذ، قصة جبهة الإنقاذ الجزائرية من الولادة إلى الاعتقال، (لبنان : مؤسسة العارف للمطبوعات، 1994)، ص 15-18.

² Mustafa AL-AHNAF, Bernard BOTIVEAU, Franck FREGOSI, *L'Algérie par ses islamistes*, (Paris : Karthala, 1991), p. 32.

³ Liess BOUKRA, *Algérie : la terreur sacrée*, (Lausanne, suisse : Favre, 2002), p 234.

و قد قامت هذه الحركة بالانضمام مع "الجماعة الإسلامية المسلحة"، لكن سرعان ما انشقت عنها بسبب اختلاف الرؤى حول طرق النشاط، لكن الحركة اختفت بعد ذلك بسبب تناقص أفرادها في ظل صعوبة التجنيد، بالإضافة إلى الأسباب الهيكلية و التنظيمية التي لم تسمح لها بالاستمرار.¹

3. جماعة "الباقون على العهد"

تشكلت هذه الحركة الإرهابية في فيفري 1992، في العاصمة الجزائرية، و التي تعتبر مركزا لقادتها و نشاطها أيضا، من طرف السعيد مخلوفي و قمر الدين خربان و أسامة عباسي، و قد انضم إلى هذه الجماعة عدد من الفارين من سجن تازولت بباتنة، كما قامت هذه الجماعة لرفض أي شكل من أشكال الهدنة و الحوار الذي أعلنها "جيش الإنقاذ"، قبل أن تتحالف فيما بعد مع "الجماعة الإسلامية المسلحة" ثم "الجماعة السلفية للدعوة و القتال".²

4. جماعة "الهجرة و التكفير"

تأسست في بداية 1991، من طرف "الجزائريون الأفغان"، تحت قيادة نور الدين صديقي و أحمد بوعمره، حيث تحمل نفس اسم احدى الجماعات المصرية التي تأسست في 1974. و قد سعت هذه الجماعة إلى التغلغل من خلال عناصرها، في وسط معظم الجماعات الإسلامية في الجزائر، مما مكنها في عام 1995 من السيطرة المؤقتة على "الجيا" أثناء صراعاتها الداخلية ما بسين أتباع جمال زيتوني و معارضيه، كما قامت "الهجرة و التكفير" بإرسال عدد من عناصرها إلى بيشاور الباكستانية لتلقي التدريبات القتالية اللازمة قبل العودة إلى الجزائر، حيث حللت قتل كل من لا يقف ضد "الطغمة"، مما ميّز نشاطها على غرار "الجيا"، هو نشاطها الدموي و الوحشي.³

5. "الجيش الإسلامي للإنقاذ" AIS (الأياس)

يعتبر هذا التنظيم الجناح العسكري لـ "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، اعتمد على تيار "الجزارة"، قبل أن يتخذ من جبال مدينة جيجل مقرا لقيادته، قبل أن يوسع التنظيم الذي تأسس في 1993، نشاطه في عدد من المدن الجزائرية الأخرى، تحت قيادة مدني مزراق، قبل أن يقرر هذا الأخير التفاوض مع السلطات الجزائرية في 1997، و تسليم نفسه مع حوالي 4000 عنصر من جماعته، الذين استفادوا من قانون الرحمة، أين وضعوا السلاح نهائيا في أكتوبر 1997، كما تجدر الإشارة أن هذا التنظيم تأسس بمباركة أحد قادة "الفييس" المحل، و هو رابع كبير المستقر منذ سنوات في ألمانيا.⁴

لم تقبل بعض العناصر من "الأفغان الجزائريين" المنتمون إلى تنظيم مدني مزراق، بمبادرة السلطات، حيث انشقوا و كوّنوا مجموعات مسلحة صغيرة، من أهمها "كتائب القدس" و "جماعة السنة و الشريعة" و "الباقون على العهد" و "الحركة الإسلامية المسلحة"، و التي أعادت تشكيل جماعة جديدة فيما بعد تحت قيادة عبد الحق لعيادة.

¹ Ibid, p 234.

² Ibid, p235.

³ Ibid, p237

⁴ منصور لخضاري، تطور "ظاهرة الإرهاب" في الجزائر، من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني، (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية)، ط 1، 2014، ص 26.

6. "الجهة الإسلامية للجهاد المسلح في الجزائر" (الفيدا)

هذه الحركة هي نتيجة لتيار "الجزارة"، تأسست عام 1993، حيث يمكن اعتبار هذا التنظيم هو صفوة الجماعات الإرهابية من حيث أفرادها أو أهدافه، أين كان يركز على اغتيال الطبقة المثقفة من الجزائريين، على غرار الأساتذة الجامعيين و الصحفيين و الفنانين و الكتاب... إلخ.¹

7. "الرابعة الإسلامية للدعوة و الجهاد"

هذا التنظيم الذي أسسه علي بن حجر، في بداية 1997، المنشق عن الجماعة الإسلامية المسلحة (كتيبة الوفاء)، بسبب اتهامها بتوجيه جهادها ضد عامة الشعب و رموز الحزب محل المنشقين، بدل التركيز على الجهاد ضد السلطة الحاكمة، و الممثلة حسبهم في رجال الأمن و الجيش و الحكومة، كما استقطب هذا التنظيم بعض أفراد الجهة الإسلامية للجهاد المسلح، حيث ركز هذا التنظيم على استقطاب بعض المرجعيات التي تحض بثقة و مصداقية على غرار محفوظ رحامي و يوسف بوبراس.²

8. "حماة الدعوة السلفية"

ظهر هذا التنظيم عام 1997، حيث كان يحمل اسم "كتيبة الأهل"، المنبثقة أصلاً عن "كتيبة التوحيد"، حيث يتمركز التنظيم و ينشط بغرب العاصمة الجزائرية، قبل الانشقاق عن "الجماعة الإسلامية المسلحة"، بقيادة محمد بن سليم، المكنى سليم الأفغاني، الذي أبدى رفضه "الشرعي" للعمليات الانتحارية التي يقوم بها القاعدة في عدد من الدول، بالإضافة إلى رفضه عمليات الاختطاف مقابل طلب الفدية.³

لكن أصل النشأة يعود إلى عام 1995، عندما انشق قادة بن شيحة، المكنى بـ "أبو عبد الرحيم خالد النجدي"، عن "الجماعة الإسلامية المسلحة"، بسبب خلافات في الأصول الشرعية.

للإشارة، فإن جماعة "حماة الدعوة السلفية" أعلنت انضمامها لتنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" في 23 ديسمبر 2013.

قبل التطرق إلى أكبر تنظيمين عرفهما تاريخ الجماعات الإرهابية في الجزائر، و الذين يعتبران الخلفية الأساسية للظاهرة الإرهابية اليوم في منطقة الساحل الأفريقي، تجدر الإشارة إلى أن الساحة الجزائرية عرفت عدد كبير من التنظيمات الصغيرة، و التي لم تكن فاعلة بقدر كافي لتصنع لنفسها مكانة على الساحة "الجهادية"، و من أبرزها، جيش الرسول محمد، الأوفياء للقسم، جهاد 54، القوات الإسلامية العالمية لمناضلي الله، المجلس الموحد للحركة الإسلامية، حركة الجهاد الإسلامي في إفريقيا، منظمة الضباط المسلمين.

¹ Liess BOUKRA, op.cit, p 235.

² منصور لخضاري، تطور "ظاهرة الإرهاب" في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 26.

³ Liess BOUKRA, op.cit, p 235.

9. الجماعة الإسلامية المسلحة (الجيا) (GIA)

تعتبر الجماعة الإسلامية المسلحة أو "الجيا"، من بين أهم وأخطر الجماعات الإرهابية التي عرفت الجزائر، و التي تعتبر منطق مهم لما تأسس من جماعات لاحقة، ك"الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، و من تمّ "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، و لذلك ارتأينا من الضروري، التوقف حول التطورات و التحولات التي عرفه هذا التنظيم الإرهابي.

تأسست على يد عبد الحق لعيادة، المكنى ب"أبو عدلان" في أكتوبر من عام 1992، بعد اجتماع مع كل من "موح لي ليفي" و "منصوري الملياني"، في سبتمبر 1992 ببلدية براقى بالعاصمة، حيث تمكن من الجمع بين عدد من الجماعات الأخرى، منها "الجزائريون الأفغان"، الذين التحقوا بالجماعات الإرهابية يشكلون نسبة 95%، في وقت فضل 5% الأخرى العمل تحت لواء "الجيش الإسلامي للإنقاذ" (الأياس) من أعضاء الجماعة، و "الحركة الإسلامية المسلحة" و "جماعة المهجرة و التكفير"، قبل أن يتم القبض عليه في المغرب و سجنه، في جانفي 1993، قبل تسليمه للسلطات الجزائرية،¹ و قد عرفت هذه الجماعة الإرهابية تداول على قيادتها لأكبر الشخصيات الإرهابية و الدموية، في تلك المرحلة، بعد مؤسسها، عبد الحق لعيادة، بداية من عيسى بن عمار، من جانفي إلى فيفري 1994، ثم سيد أحمد مراد (أبو جعفر - جعفر الأفغاني)، و الذي قتل في أقل من شهر من توليه قيادة التنظيم، في مارس 1994، ثم الشريف قوسمي (أبو عبد الله أحمد)، من مارس إلى سبتمبر 1994، ثم جمال زيتوني (أبو عبد الرحمن أمين)، من سبتمبر 1994 إلى جويلية 1996، ليقتل، و يقود بعده التنظيم الإرهابي عنتر زوابري (أبو طلحة)، من جويلية 1996، حيث أصدر بيانا أباح فيه دم الشعب الجزائري و ماله، بعد "تكفيره"، تحت شعار "صدّ اللّثام عن جورة الإسلام"، و قد شهدت هذه المرحلة عدد من الانشقاقات، و إعادة تكوين جماعات أخرى، و الاقتتال فيما بينها، و منهم "جماعة حماة الدعوة السلفية" و "كتيبة الأهوال" و "رابطة الدعوة و الجهاد"، و ذلك لغاية 8 فيفري 2002، تاريخ مقتل زوابري.²

في خضم الانشقاقات التي كانت تعرفها "الجماعة الإسلامية المسلحة"، تمّ تأسيس "الجماعة السلفية للدعوة و القتال" في 1998، و التي أصدرت بيانا بعنوان "الجماعة رحمة"، تتهم فيها عنتر زوابري، بالاستلاء على "الجماعة" و تغيير نهجها الجهادي السلفي، كما وصف البيان أتباع زوابري ب"التكفيريين الخوارج"، و هو ما أدى إلى تقلص من نفوذه و قوة جماعته، حتى 8 فيفري 2002، تاريخ مقتله و نهاية "الجيا".³

انطلاقا من شعار "اللامات الثلاث"، أو "لا حوار، لا هدنة، لا صلح"،⁴ اعتمدت استراتيجية "الجماعة الإسلامية المسلحة" على عدد من الخصائص، حيث بدى نوع من التنظيم الهيكلي، على عكس باقي الجماعات، أولها و قد تقسيم

¹ Luis MARTINEZ (entretien), « Terrorismes et guerre civile », confluences, N° 20, (Hiver 1996-1997) : Pp 32 - 33.

² منصور لخضاري، تطور "ظاهرة الإرهاب" في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص 28 - 30

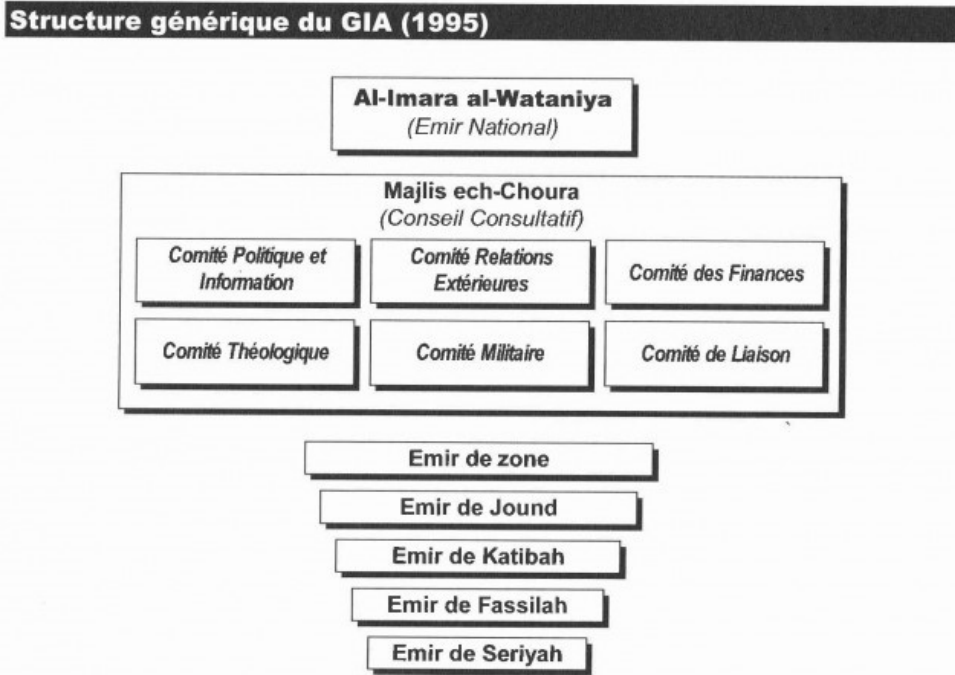
³ Liess BOUKRA, op-cit, pp 249-252.

⁴ منصور لخضاري، تطور "ظاهرة الإرهاب" في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 28.

الجزائر إلى مناطق عسكرية، كل منطقة يقودها "أمير جهوي"، و تحتوي المناطق على كتائب، يقودها "أمير كتيبة"، ينوب عنه ما كان يعرف بـ"الثابت الشرعي" أو المفتي.*

و تعتمد هذه الاستراتيجية على توزيع أكبر عدد من الجماعات، على أن تكون قليلة العدد (من 3 إلى 10 أفراد)، مما يسهل عملية الفرار في حال المواجهة ضد مصالح الأمن، بالإضافة على استقلالية الجماعات الصغيرة التابعة لـ"الجيا" في النشاط الإرهابي، كما لا تقتصر "الجيا" في اختيارها لأعضائها على الإسلاميين بل شملت عاطلين عن العمل، مساجين سابقين، لصوص و حتى بعض المدمنين على المخدرات أو الخمر، و يستعمل التنظيم الإرهابي عدد من الوسائل لتنفيذ استراتيجيته العملية، و هي الاغتيالات، الاختطاف، التفجيرات و الحرق و التخريب لمؤسسات الدولة، و أخيرا السيارات المفخخة.

الشكل رقم 28 : هيكلية تنظيم "الجماعة الإسلامية المسلحة"



المصدر : <http://www.globalterrorwatch.ch/index.php/groupe-islamique-arme-gia>

من أهم الأعمال الإرهابية التي قامت بها هذه الجماعة، تحت "إمارة" عنتر زوابري تحديدا، مجزر "بن طلحة" و "الرايس" و بني مسوس، و "الرمكة" و عين طارق بمدينة غليزان، و هي عمليات راح ضحيتها العشرات و المئات من

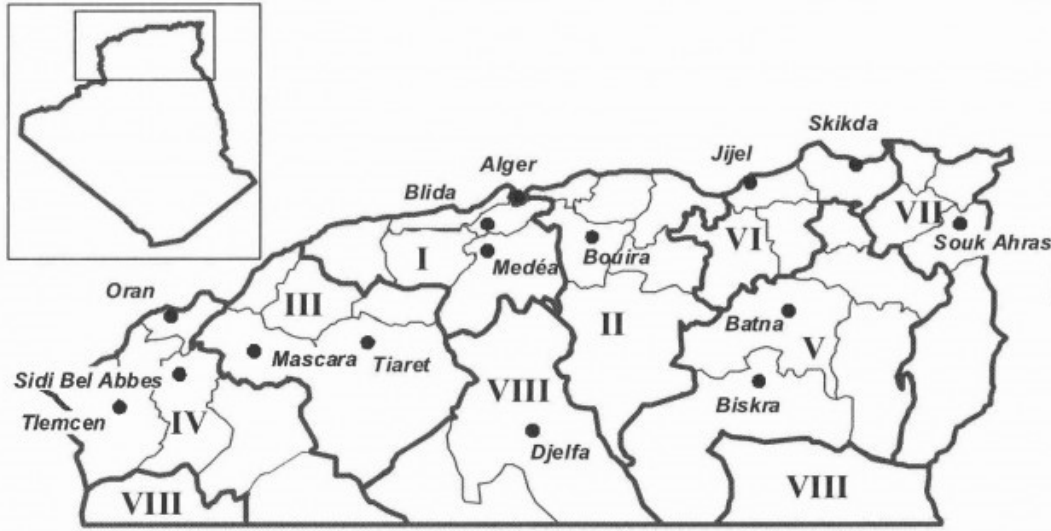
* قادة بن شبيحة و عبد الناصر العلمي في منطقة الغرب، علي زوابري و مصطفى قراطلي بمنطقة المتيجة، عبد القادر حطاب للشرق العاصمي، و سايح عطية و سيد علي بن حجر لمنطقة المدية و عين الدفلى.

أبناء الشعب الجزائري، بكل فئاته، بالإضافة إلى عملية اختطاف الشيخ محمد بوسليماني، رئيس جمعية الإرشاد والإصلاح و قتله، قد نفذت معظم هذه العمليات ما كان يعرف بـ "كتيبة الموت".¹

كما عرف نشاط "الجيا" تطورا، من خلال البحث عن تدويل قضية هذه الجماعة، و هي أولى مراحل الانتقال من العمل المحلي على العمل الدولي، أي التحول من الإرهاب الوطني على الإرهاب الدولي، حيث كانت البداية باغتيال رجلي دين فرنسيين في ماي 1994، و 3 من رجال الدرك الفرنسيين و عوني أمن من السفارة الفرنسية في أوت من نفس السنة، قبل عملية اختطاف طائرة ركاب فرنسية في 24 ديسمبر 1994، و اغتيال رجال دين، من بينهم 3 فرنسيين في مدينة تيزي وزو، اغتيال 5 أجانب في غرداية في 11 جويلية 1995، ثم تفجيرات مترو الأنفاق في العاصمة الفرنسية باريس، في 25 جويلية 1995، و اختطاف الرهبان الفرنسيين بـ "تبيحيرين" في مارس 1996، و اغتيالهم فيما بعد، و هنا نلاحظ الانتقال في النشاط الإرهابي من العدو القريب (النظام الحاكم) إلى العدو البعيد، مما يعطي صفة العالمية لنشاط هذه الجماعة.²

الشكل رقم 29 : خريطة توضيحية للتوزيع الجغرافي لـ "الجماعة الإسلامية المسلحة"

Zones opérationnelles du GIA (dès 1996)



المصدر : <http://www.globalterrorwatch.ch/index.php/groupe-islamique-arme-gia>

تمكنت الجماعة الإسلامية المسلحة، من الوصول إلى العالمية، من خلال تكوينها لشبكة من جماعات الدعم و الإسناد في عدد من دول العالم، منها فرنسا و الولايات المتحدة و بريطانيا و ألمانيا و بلجيكا و سويسرا، بالإضافة إلى المغرب و المملكة العربية السعودية و اليمن، و قد قام التنظيم بالاتصال بأسامة بن لادن عام 1995، في السودان، عن

¹ منصور لخضاري، تطور "ظاهرة الإرهاب" في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 30 - 31.

² Abderrahim LAMCHICHI, « De l'escalade de la violence à l'amorce d'un dialogue politique ? », *Confluences*, N° 13 (Hiver 1994-1995) : Pp 201 -206.

طريق المبعوث الخاص لجمال زيتوني، "رضوان ماكادور"، المكنى "أوبصير"، مهددا أي شخص مهما كان قد يدعم أي تيار جهادي في المنطقة، من غيره. كما قامت الجماعة الإرهابية بإعلان رسمي لما أسمته بالجهاد على الأراضي الفرنسية في بيان وزع على الصحافة الوطنية و الدولية، في 11 جوان 1999.¹

وقد ساهم تدويل هذه الجماعة إلى عدد من النتائج أهمها ضمها ضمن قوائم الإرهاب الدولي، في كل من فرنسا، الولايات المتحدة، كندا، بريطانيا، كما قامت عدد من الدول الأوروبية (ألمانيا، فرنسا، سويسرا، بلجيكا) بحملة اعتقالات في ماي 1998، قبل انطلاق فعاليات كأس العالم بفرنسا، حيث تم تفكيك عدد من الخلايا المرتبطة بالتنظيم بأوروبا، كما و قد اعتمد هذه الجماعة سياسة إعلامية تقوم بتوزيع بيانات و تسجيلات صوتية، عن طريق "ميدي 1"، من طرف رضوان محمد.²

ثانيا : من مرحلة التفكك إلى مرحلة إعادة التركيب

تلقت هذه الجماعات عدّة ضربات موجعة من طرف السلطات الجزائرية، ممثلة في قوات الأمن المختلفة، باعتقال بعض القادة أو مقتلهم، لكن العامل الذي ساهم بشكل كبير في تفكك هذه الجماعات و اندثارها، هو الصراعات الداخلية، لأسباب عديدة، متعلقة بطريقة العمل و القيادة و التنظيم و توزيع ما يوصف لديهم بـ"الغنائم".

فالبداية كانت عند تولي جمال زيتوني قيادة التنظيم، أين قام بتصفية كل من يحاول منافسته، من داخل جماعته أو من الجماعات الأخرى الناشطة، مع محاولته المحافظة على "الجزائريين الأفغان"، لامتلاكهم قدرات تكوينية في الحرب و التكوين الفكري و الإيديولوجي و الديني، على عكس "الجماعة الإسلامية المسلحة" التي لا تملك تاريخا نضاليا، و لا تكوينا ميداني و فكري. في نفس السياق، فقد تعرض التنظيم الدموي، غلى انتقادات من طرف جيش الإنقاذ (الأياس) على الطريقة الهمجية المتبعة من طرف "الجيا"، و هو ما خلق صراع بين الصرفين، أدى غلى تصفية عدد كبير من أعضاء الطرفين، فيما بينهما.³

مرحلة أخرى في الصراع الداخلي للجماعات الإرهابية في هذه المرحلة، كانت بين القيادة المركزية و القيادات اللامركزية، التي أوكلت مهمتها لـ"الجزائريين الأفغان"، و كانت الحادثة التي أوقعت الانشقاق و التمرد على القيادة الوطنية، عندما رفض "أمير" منطقة الغرب، قادة بن شيحة⁴، إرسال حصّة الأمير الوطني للحيا، من "غنائم" بعد الهجوم الذي نفذته جماعته على ثكنة منطقة "تلاغ" بمدينة سيدي بلعباس، مما خلق بداية الانشقاق بين القيادة الوطنية و "الجزائريين الأفغان".

¹ Liess BOUKRA, op.cit, pp 250 – 252.

² Ibid, p 251.

³ Abdelhamid BOUMERZHA et Azine DJAMILA, L'islamisme algérien, de la genèse au terrorisme, (Alger : Chihab éditions, 2002), pp 22-27.

⁴ كان بن شيحة محسوب على تيار حكمتيار، على عكس الكثيرين من جماعته كانوا محسوبين على تيار أو جليل عبد الرحمن، التيار السلفي الجهادي.

و ما زاد في إضعاف "الجماعة الإسلامية المسلحة" هو الشرخ الذي حدث مع المرجعيات الخارجية، التي كثيرا ما كانت تعطي الشرعية لنشاط هذه الجماعات في الجزائر، منهم أبو قتادة الفلسطيني و أبو حمزة المصري و أيمن الظواهري، الذين سحبوا تأييدهم لجماعة جمال زيتوني، مما خلق نوعا من اللبس و الغموض حول شرعية النشاط الذي تقوم به هذه الجماعات مما فتح على "الجيا" جبهة ثانية للصراع، بعد أن كانت قوات الأمن الجزائرية، ليصبح الصراع أيضا ضد بعض الجماعات الإرهابية الأخرى المنافسة لتنظيم جمال زيتوني، و هذا ما شكل تيارين داخل "الجيا"، السلفية و الجزارة.¹

و رغم بقاء بعض العناصر من "الجيا" لغاية 2004، إلا أن نشاطهم كان محدودا، إن لم نقل منعذما، في ظل ظهور ما يسمى بـ "الجماعة السلفية للدعوة و القتال"، و التي أصبحت تضم عدد من مجموع الجماعات السابقة النشطة في الجزائر.

المطلب الثاني: من "الجماعة السلفية للدعوة و القتال" إلى نشأة "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"

تكتسي المرحلة الثانية من التطور الجينيولوجي للظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الأفريقي، أهمية كبرى حيث عرفت عدة ديناميكيات من حيث الاستراتيجيات و النشاط و الهيكلية و التنظيم، مما سمح لهذه التنظيمات من الانتقال السلس من العمل الإرهابي المحلي إلى الإرهاب الدولي، من جهة، و الانتشار الجغرافي و توسعه لنشاطها و تمركزها نحو الجنوب، قبل أن تتحول هذه المنطقة المتأزمة أصلا، إلى المسرح الرئيسي لنشاط الإرهاب الدولي في المنطقة.

كانت البداية، كما سبق الذكر من خلال الخلافات التي ظهرت بين قيادات الجماعات المسلحة التي عرفت الجزائر، بشكل خاص مما أدى إلى محاولة هذه الجماعات الاتحاد تحت مسمى جديد، و كان ظهور "الجماعة السلفية للدعوة و القتال" على أن أنقاض الخلافات و الانشقاقات السابقة.

أولا : الجماعة السلفية للدعوة و القتال: الطريق نحو القاعدة

استغل بعض المنشقين عن الجماعات المسلحة السالفة الذكر، الصراعات الداخلية فيما بينها في الجزائر، و على رأسهم "الجيا" و "الأياس"، لتكوين جماعة جديدة استطاعت لم تشمل المنشقين، في 1998، حيث ركزت في البداية على استقطاب فئات الشعب، من خلال بيانها الأول الرافض لمنهج "الجيا" و ما وصف بانحرافات الجماعات الأخرى، كما قامت الجماعة الجديدة بنفي أفكار التكفير و التطرف و الغلو، مؤكدين أنهم لن يتعرضوا على المواطنين العزل، لدرجة أن البيان الأول للجماعة السلفية للدعوة و القتال²، جاء فيه تنديد بكل العمليات ضد المدنيين، سواء في الداخل أو الخارج، في إشارة واضحة إلى تفجيرات ميترو باريس عام 1995، كما ركز الخطاب الدعائي للجماعة على الهدف الأساسي و هو إقامة دولة تقوم على الشريعة الإسلامية، و قد تعهدت الجماعة بعدم مهاجمة المدنيين داخل الجزائر، سواء أجنب أم جزائريين، و نفس الأمر بالنسبة للخارج.³

¹ Liess BOUKRA, *op.cit*, p 153.

² Liess BOUKRA, *op.cit*, pp 270 – 273.

³ منصور لخضاري، تطور "ظاهرة الإرهاب" في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 35 – 38.

و قد لقي الخطاب الدعائي للجماعة السلفية للدعوة و القتال، منذ البداية ترحيبا شعبيا، لاسيما بعد مهاجمة سياسة "الجيا" الدموية، لكن ما حدث بعد ذلك أكد عدم التزام التنظيم الجديد بكافة وعوده.

كانت البداية من عمليات الانشقاق التي عرفها تنظيم "الجيا"، و هو أنفسهم من شكلوا النواة الأولى للجماعة الجديدة، بداية من حسان حطاب (أبو حمزة) و نبيل صحراوي و عماري صايفي (عبد الرزاق البار) و مختار بلمختار (الأعور) و أحمد زاربيب (أبو البراء)، و تميّز فكر "الجماعة السلفية للدعوة و القتال"، بارتباطه الوثيق بنهج تنظيم القاعدة، السلفي الجهادي.¹

تم تقسيم الجماعات الفرعية للتنظيم الجديد، حسب المناطق التي ينشط بها، و هي تسعة (9)، ، حيث نجد أن بعض الخلايا تضم ولايتين، ذات الكثافة السكانية الضعيفة، و هنا بدأ الزحف نحو الجنوب بصفة واضحة، حين تمّ تصنيف منطقة الصحراء كم منطقة تاسعة، تحت إمرة عيسى كروم، قبل أن يتولى مختار بلمختار (الأعور – أبو العباس) قيادة منطقة الصحراء، بعد القضاء على سلفه من طرف قوات الأمن الجزائرية، حيث أصبح "الأعور" يلقب بـ "مسؤول الجنوب"، في وقت كان عماري صايفي (البار)، مسؤولا عن المنطقة الخامسة للتنظيم.²

و تؤكد الأرقام أن عدد المنخرطين، عند تأسيس التنظيم، وصل إلى 6000 فرد، في 1998، لكنه تقلص مع مرور الوقت ليصل إلى حدود 300 فرد فقط، حسب الأرقام الرسمية للسلطات الجزائرية، في وقت كذبت فيه بعض التقارير الأوروبية و الأمريكية هذه الأرقام، أين رجحت أن عدد أفراد الجماعة السلفية للدعوة و القتال بلغ الألف (1000) فرد في عام 2006.³

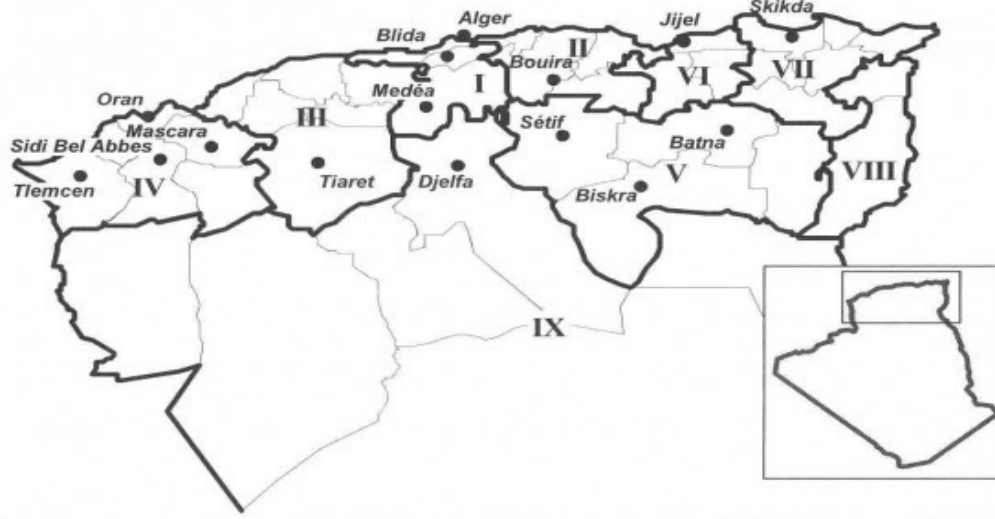
¹ Farid BENCHEIKH, « Comprendre pour combattre : salafisme armé, les fondamentaux. L'apport de la criminologie à la compréhension du fondamentalisme salafiste », *Sécurité globale*, N° 7, 3, (2016), pp. 9-12.

² Luis MARTINEZ, « Le cheminement singulier de la violence islamiste en Algérie », *Critique internationale*, N° 20, (2003/3), p.8

³ Liess BOURKA, *op.cit*, pp 273-274.

الشكل رقم 30 : خريطة توضيحية لتقسيم مناطق نشاط الجماعة السلفية للدعوة و القتال بالجزائر

Zones opérationnelles du GSPC



المصدر : <http://www.globalterrorwatch.ch/index.php/groupe-salafiste-pour-la-predication-et-le-combat-/gspc>

من الناحية التنظيمية، عرفت الجماعة الإرهابية، تطورا كبيرا، حيث كانت البداية من خلال نشر ما وصف بـ "ميثاق الجماعة السلفية للدعوة و القتال" و الذي جاء فيه أن تكوين الجماعة ما هو إلا وسيلة مرحلية للوصول إلى تكوين الخلافة الراشدة، و هو الهدف "المقدس"¹، بالإضافة إلى الدعوة من خلال الميثاق إلى ضرورة قتال النظام الجزائري، الذي وصف بـ "المرتد" عن الشريعة الإسلامية،² كما تطرق الميثاق المؤسس للجماعة، إلى إعلاء كلمة الله من خلال "الجهاد" و الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.³

و قد ذكر الميثاق الوسائل الواجب استعمالها للوصول إلى أهدافه، و هي، الدعوة إلى الله، من خلال، نشر البيانات و الرسائل و المجلات و الأشرطة السمعية البصرية، بالإضافة إلى إقامة مدارس شرعية، ثم القتال، و هو الجهاد حسب رؤيتهم، بالإضافة إلى التنظيم، و يعني الالتزام بالقواعد الفقهية للدين الإسلامي، ثم إعداد العدة، الذي يعني الإعداد العسكري لمواجهة "العدو".

و على صعيد آخر، أبدت الجماعة منذ الوهلة الأولى موقفها من الجماعات الإرهابية المحلية و الدولية، حيث ترى في الأولى أنهم "خوارج" و فساد، كما وصفت "الجماعة السلفية للدعوة و القتال" كل من "جماعة الهجرة و التكفير"

¹ المقصد السادس من ميثاق الجماعة السلفية للدعوة و القتال.

² المقصد الحادي عشر من ميثاق الجماعة السلفية للدعوة و القتال.

³ المقصد الثاني عشر من ميثاق الجماعة السلفية للدعوة و القتال.

و "جماعة الإنقاذ" و "الجزائريين"، بالمبتدعة و الضالين، لكن التنظيم الجديد، و إن تبرأ منهم إلا أنه أكد عدم تكفيرهم. أما بالنسبة للجماعات الناشطة في مناطق أخرى من العالم، فترى "الجماعة السلفية للدعوة و القتال" انه مهما كان الاختلاف إلا أن هذه الجماعات تشكل تكاملا و تعاونا.

و على صعيد آخر، يعتبر التيار السلفي الجهادي في العالم، أحد الدعائم التي اعتمد عليها التنظيم الجزائري، مباشرة من تنظيم "القاعدة"، حيث لم يتوان الزعيم السابق للتنظيم الإرهابي، أسامة بن لادن في إرسال مندوبين إلى قيادات الجماعة السلفية للدعوة و القتال، حاملين المال و النصائح، حيث تحدث مصادر عن تبرع أسامة بن لادن للتنظيم الجزائري عند تأسيسه بـ 40 ألف دولار، كما يعتمد التنظيم الجزائري على "العرب الأفغان" المغاربة و التونسيين و الليبيين لتلقي الدعم باستمرار، أو حتى من العرب و الجزائريين العائدين من أفغانستان نحو أوروبا، لاسيما فرنسا و إسبانيا.¹

و لم تتوقف الجماعة عند الاعتماد على الخارج في التمويل، بل اعتمدت على نفسها من خلال عدد من النشاطات و العمليات، و التي تعتبر الدافع الأساسي الذي أدى بـ "الجماعة السلفية للدعوة و القتال"، للتقرب من المناطق الجنوبية للجزائر، من أجل البحث عن مصادر جديدة للتمويل، حيث توفر المنطقة كل أشكال هذه المصادر، من تهريب و تجارة غير مشروعة، بالإضافة إلى عمليات اختطاف الأجانب، و طلب الفدية بالمقابل.

من الناحية الاستراتيجية، بدأت "الجماعة السلفية" نشاطها مبكرا في نهاية عام 1998، بالهجوم على ثكنات و مراكز للأمن و الدفاع الذاتي، كما اعتمدت على نصب الكمائن و اغتيال رجال الأمن و الجيش من خلالها، كما حاولت الحفاظ في البداية على مشروعها و وعودها بعدم التعرض للمدنيين، لكن سرعان ما تخلت عن هذا المبدأ.

حتى و إن كانت الجماعة السلفية أقل قدرة من الناحية الاستراتيجية مقارنة بـ "الجيا" إلا أنها اختلفت عن سابقتها من الجماعات بخلق توازن بين العدو القريب و العود البعيد، كما أن استراتيجيتها بدت قريبة من تلك التي تمارسها "القاعدة"، من خلال تصوير الكمائن و عمليات القتل للجنود الجزائريين و الاستلاء على أسلحتهم، بالإضافة إلى عملية اختطاف احد حراس السجون و تصوير عملية إعدامه و نشرها.

و قد عرفت الاستراتيجية المتبعة من طرف هذه الجماعة تحولات ملحوظة بنزوح نشاطها شيئا فشيئا نحو الجنوب، منذ 2002، وصولا حتى الأراضي المالية و الموريتانية، خاصة بعد تضيق الخناق على هذه الجماعة من طرف قوات الأمن، و قد بدأت تظهر في تلك المرحلة شبه استقلالية لجماعة الجنوب، التي تمارس عدد من النشاطات التي لا تستطيع الجماعة ممارستها في المناطق الشمالية، كسرقة السيارات و إعادة بيعها في دول الجوار، و اختطاف الأجانب، السواح أو العاملين بالمنطقة.

شهدت الجماعة السلفية، على غرار الجماعات السابقة، عددا من الانشقاقات، كان أهمها "الجماعة السلفية الحرة" التي اتخذت من منطقة القل، القريبة من مدينة سكيكدة مقرا لها، بعد حديث عن إمكانية تفاوض أمير الجماعة، حسان

¹ Mathieu GUIDÈRE, « Une filiale algérienne pour Al-Qaida », *Le Monde diplomatique*, n° 632, (11/2006) : p8.

خطاب مع السلطات الجزائرية لوضع السلاح، قبل أن ينشق نبيل صحراوي، المكنى بـ"أبو إبراهيم مصطفى"، و يستقر في تبسة بشرق البلاد، و يعود فيما بعد لقيادة التنظيم بعد تخلي حسان خطاب عن المنصب.

ثانيا : التقارب بين "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" و تنظيم "القاعدة"

عرفت العلاقة بين تنظيم "القاعدة" و الجماعات الإرهابية في الجزائر توترا كبيرا، منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي، و تحديدا في أواخر 1994، عندما أرسل بن لادن مبعوثا لجمال زيتوني يعرض عليه الدعم المالي و اللوجستي، مقابل التخلي عن النهج الدموي لـ"الجيا"، قبل أن يرفض قائد التنظيم الجزائري عرض القاعدة، و أي تدخل من الخارج في صراعه مع النظام الجزائري، مبررا موقفه بأن "الجيا" أكبر قوة من حيث العدد، مقارنة بالقاعدة، حيث كان عدد العناصر الإرهابية لـ"الجيا" في ذلك الوقت حوالي 3000 فرد، كما أن أسامة بن لادن اقترح على قيادة التنظيم تغيير اسم التنظيم الجزائري و تغيير المنهج، و هو ما رفضه جمال زيتوني¹.

بعد عدد من الخلافات و الانشقاقات التي عرفتها "الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، بسبب التقرب من "القاعدة" ظهر تيارين، الأول يطالب بالاندماج الكلي مع التنظيم الإرهابي العالمي، بينما بقي التيار الثاني، بين التحفظ و الرفض لهذا النوع من الاندماج، و يقود التيار المناادي بالانضمام، كل من نبيل صحراوي، الذي كان أميرا على الجماعة، خلفا لحسان خطاب، مختار بلمختار، أمير المنطقة التاسعة، و نائبه، إبراهيم غريقة (إبراهيم أبي إسحاق)، مراد خباب، نائب نبيل صحراوي، أحمد زرايب (أحمد أبي البراء)، مفتي التنظيم، سمير صيود (سمير مصعب) منسق الجماعة، بالإضافة إلى عبد المالك درودكال (أبو مصعب عبد الودود)، أمير الجماعة بعد مقتل نبيل صحراوي في 2004،² أما التيار الرفض للانضمام فقد شمل، مؤسس التنظيم و أميره الأول، حسان خطاب، نور الدين غريقة (مصطفى أبو البراء) المسؤول الإعلامي للجماعة، عماري صايفي (عبد الرزاق البار)، مسؤول المنطقة الخامسة بالجماعة السلفية.

لكن كل ذلك لم يمنع حسان خطاب، الذي كان "أميرا جهويا" للمنطقة الثانية لـ"الجيا" من الاتصال بأيمن الظواهري، لإبداء استيائه من نهج زيتوني الدموي، و هو ما يعتبر محاولة الجماعة الإرهابية الجزائرية، إعادة البحث عن الثقة المفقودة بينهم و بين "القاعدة"، بحثا عن الغطاء "الشرعي"، الذي فقدته "الجيا" من خلال منهجها الدموي ضد المدنيين خاصة.³ و قد تواصلت الاتصالات السرية بين "القاعدة" و التنظيمات الإرهابية الجزائرية، حيث تمكنت قوات الأمن الجزائري، في 2000/09/12 من القضاء على عماد عبد الوحيد أحمد علوان، المكنى بـ"أبو أحمد"، بضواحي مدينة باتنة، و هو يمني الجنسية، أين كشفت التحريات و التحقيقات فيما بعد، أن هذا الأخير، هو مبعوث تنظيم "القاعدة" للقاء مختار بلمختار، قائد المنطقة الجنوبية.

¹ Jean Pierre FILUI, « définir Al-Qaida », *critique internationale*, N° 47, (2/2010) : pp 120 -127

² François BURGAT, *L'islamisme à l'heure d'Al-Qaida*, (Paris : La Découverte, 2006), pp. 50-51

³ Jacques BAUD, *encyclopédie des terrorismes et violences organisées*, (Panazol, France : Lavauzelle, 2009), pp 70-75.

و قد لعبت أحداث 2001/09/11 دورا في محاولة التنظيم التقارب بين التنظيم الإرهابي الجزائري، و تنظيم القاعدة، خاصة بعد نداء أسامة بن لادن لما أسماه بـ"الجهاد العالمي". و قد قام بن لادن عام 2002 بإرسال مبعوث خاص لمناقشة الاندماج، الذي رفضه حسان خطاب، لكن ذلك خلف استياء داخل الجماعة أدى بعزل خطاب، و تولى نبيل صحراوي مقاليد قيادة الجماعة الإرهابية، أين أبدى تأييده لما أسماه بـ"جهاد" أسامة بن لادن ضد أمريكا، الذي لم يتوان في الاتصال بتنظيم "القاعدة" في 2003، من خلال بيان مساندة لـ"القاعدة"، في الذكرى الثانية لهجمات 2001/09/11، معتذرا في نفس البيان عن تأخر "الجماعة السلفية" الجزائرية في مساندة التنظيم العالمي، مؤكدا مبايعته لأسامة بن لادن و عمر الملا زعيم تنظيم "طالبان".¹

و قد عرقت سنة 2003، الرفع من حدة العمليات الإرهابية في الجزائر، موازاة مع احتلال الولايات المتحدة للعراق، و ردا على ما وصف من طرف الجماعة الإرهابية بمساندة الحكومة الجزائرية للمشروع الأمريكي، و هي بداية تحوّل في عقيدة التنظيم، التي كانت تركز في عملياتها على العدو القريب (النظام الحاكم)، بحف إقامة دولة إسلامية تقوم على تطبيق الشريعة الإسلامية (حسب التنظيم)، قبل التحول إلى العدو البعيد، من خلال ضرب كل من يساند الولايات المتحدة و"اليهود و الصليبيين"، حتى لو كان النظام الجزائري.

و لم تتوقف مبادرات التقرب من "القاعدة" في البيانات، بل قامت "الجماعة السلفية للدعوة و القتال" بإرسال البعض من عناصرها، للقتال في العراق، و كذا من مباركة قيادة التنظيم الجزائري، لعمليات "أبو مصعب الزرقاوي" في العراق، و هو ما سمح للجزائريين في العراق من اكتساب بعض الخبرات القتالية في بيئة صحراوية صعبة، سهلت من مهمتهم بعد عودتهم و انتشارهم جنوبا. و في هذا الإطار، و قد راهن حسان خطاب على فرع القاعدة بالعراق، من خلال إصدار عدد من بيانات المساندة، و "إهداء العمليات الإرهابية في الجزائر غلى أرواح الإخوة في العراق"، و وصف العراق "بأرض الشهداء"، بالإضافة إلى إعلان الحرب على القوى المتحالفة مع الغرب و ضرب مصالحهم أينما كانت، لدرجة أن خطاب اعتمد على خطاب دعائي جديد للتقرب من "القاعدة" يقوم على شعار "لا ولاء للوطن، و لا للجنسية، فلا ولاء إلا للإخوة في الإسلام و نصره الدين".

بعد مقتل "صحراوي" رفقة نوابه، "أبو عبد العزيز" و "مراد خباب"، في 2004، تمّ فسح المجال أمام أحد أكبر دعاة الاندماج مع تنظيم القاعدة، و هو عبد المالك درودكال، الذي عبر عن فرحة "الجماعة السلفية للدعوة و القتال"، من خلال بيان تهنئة لفرع القاعدة في العراق، بعد اختطاف جماعة الزرقاوي للدبلوماسيين الجزائريين (علي بلعروسي و عز الدين بلقاضي)، في 2005، و إعلان قتلها في 28 جويلية من نفس العام.²

¹ Gweendal DURAND, *l'Organisation d'Al-Qaïda au Maghreb islamique réalité ou manipulation ?*, (Paris : l'Harmattan, 2011), pp 28 - 30.

² Mathieu GUIDÈRE, *Al-Qaïda à la conquête du Maghreb M le terrorisme aux portes de l'Europe*, (France : Rocher, 2007), pp 99 -111.

كما زاد درودكال من وتيرة التقارب بين جماعته و "القاعدة"، من خلال بيان تهنئة بعد وصول "أحمد قاديروف" لرئاسة الشيشان، ثم بيان تعزية في قائد الجماعة المسلحة في نفس البلد "شاميل باسايف"، و الخطوة التي لاقت استحسانا من طرف "أبو حفص"، و أحد مقربي بن لادن و مثله في الشيشان، و من ناحية أخرى مواصلة التقرب من الزرقاوي الذي نال مباركة أسامة بن لادن، ليصبح "أمير القاعدة في بلاد الرافدين"، في الوقت الذي بعد فيه درودكال التواصل مع "الجماعة السلفية الجهادية المغربي" و الجماعة السلفية الجهادية التونسية".¹

محاولات التقرب الذي مارستها "الجماعة السلفية للدعوة و القتال"، من تنظيم القاعدة عن طريق الزرقاوي، أتت بنتيجة لصالح الجماعة الإرهابية الجزائرية، حيث أثنى الزرقاوي على "الجماعة السلفية" و أوصى قيادات التنظيم المركزي، بانها قادرة على تحمل مسؤولية تمثيل القاعدة في شمال أفريقيا، و كان ذلك في سبتمبر 2005، في وقت تلقى فيه عبد المالك درودكال ضربة موجعة، كادت أن تقضي على "الجماعة السلفية للدعوة و القتال"، بعد قبول عدد كبير من قياداته و أعضائه، قانون المصالحة الوطنية، الذي أدى باستنزاف عناصر الجماعة بعد استسلام المئات منهم للسلطات الأمنية الجزائرية و وضع السلاح، استمر حتى أوت 2006، مما عجل من عملية الانضمام لـ "القاعدة".

المطلب الثالث: من الإرهاب المحلي إلى الإرهاب الدولي في الساحل الأفريقي

عرفت التنظيمات الإرهابية الناشطة بمنطقة الساحل الأفريقي، تحولا استراتيجيا كبيرا، بعد أحداث 09/11، عندما انتقلت من الإرهاب المحلي إلى الإرهاب الدولي أو العابر للأوطان.

من الضروري في هذا المجال، العودة غلى تعريف كل من الإرهاب المحلي و الإرهاب الدولي عموما، و أهم خصائصهما، قبل إسقاطهما على منطقة الساحل الأفريقي، و على طبيعة الإرهاب الممارس في المنطقة.

الإرهاب المحلي (domestic terrorism) هو "الإرهاب الذي تتم ممارسته داخل الدولة، بحيث يكون المشاركون و الضحايا من نفس الدولة، و يكون الإعداد و التخطيط و المشاركون في الفعل الإرهابي داخل حدود الدولة، و لا يكون هناك دعم للفعل الإرهابي من الخارج"، و يهدف هذا النوع من الإرهاب إلى قلب نظام الحكم من خلال الرعب و الذكر للشعب كله.²

فالعنف المنظم الذي تمارسه الجماعات الإرهابية المحلية، يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية يمكن حصرها في "تغيير نظام الحكم أو فرض سياسات ذات ملامح معينة أو الحصول على امتيازات خاصة لفئة أو طائفة أو طبقة، أو الحصول على الحكم الذاتي لإقليم معين، كل هذه الأهداف تجعل الإرهاب محليا ما لم تتدخل في ذلك عوامل خارجية".³

¹ Jean-Luc MARRET, "al-Qaida in Islamic Maghreb : A Global Organization", Studies in conflict and Terrorism, Vol 31, N° 6, (06/2008) : pp 540-546.

² مصلح الصالح، ظاهرة الإرهاب المعاصر: طبيعتها و عواملها و اتجاهاتها، سلسلة دراسات معاصرة (14)، (السعودية: مركز الملك فيصل، 2002)، ص 41.

³ عبد الرحمن رشدي الهواري و آخرون، الإرهاب و العولمة، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002)، ص 36.

و من أهم خصائص الإرهاب المحلي، أن المشاركون في العمل الإرهابي و ضحاياهم ينتمون إلى نفس الجنسية المرتبطة بالدولة التي وقع بها العمل الإرهابي، أن تنحصر نتائج الفعل الإرهابي داخل حدود نفس الدولة، و أن يتم الإعداد و التحضير و التخطيط للعمل الإرهابي في نطاق السيادة القانونية و الإقليمية لتلك الدولة (الإطار الجغرافي)، كما لا يجب أن يكون هناك أي نوع من الدعم المادي أو المعنوي لذلك النشاط الإرهابي من الخارج.¹

أما الإرهاب الدولي (International Terrorism) فهو، "نوع من العنف غير المبرر و غير المشروع بالمقاييس الأخلاقية و القانوني، و الذي يتخطى الحدود السياسية للدول، كما تنتج عن ممارسته ردود فعل دولية قد يتسع مداها و تأثيرها، و غالبا ما تكون الجماعات التي تمارسه غير حكومية، لكنها قد تتلقى التشجيع المادي الخارجي من الأفراد أو الجماعات أو الحكومات.²

و من مميزات و خصائص الإرهاب الدولي عن غيره من أنماط الإرهاب، اختلاف جنسيات المشاركين في العمل الإرهابي، اختلاف جنيات الضحايا عن جنسية مرتكبي العمل الإرهابي، ميدان حدوث الفعل الإرهابي يخضع لسيادة دولة، ليست الدولة التي ينتمي إليها مرتكبو الفعل الإرهابي، تجاوز الأثر المترتب على العمل الإرهابي نطاق الدولة الواحدة، تباين مكان التخطيط و الإعداد و التجهيز للعمل الإرهابي عن مكان التنفيذ، تلقي الجماعة الإرهابية المنفذة للعمل مساعدة أو دعما ماديا أو معنوية من الخارج، بالإضافة إلى إمكانية فرار مرتكبي الفعل الإرهابي و لجوئهم إلى دولة أخرى بعد تنفيذ عملياتهم الإرهابية.³

من هذه المنطلقات النظرية يمكن القول أن كل المؤشرات تؤكد أن ما يحدث اليوم في منطقة الساحل الأفريقي هو إرهاب دولي، عابر للأوطان، سواء من حيث التركيبة البشرية للجماعات الإرهابية بالمنطقة، أو من خلال الفضاء الجغرافي الذي تمارس فيه الأعمال الإرهابية، أو حتى التأثير الدولي للأعمال الإرهابية بمنطقة الساحل الأفريقي.

لكن من الضروري العودة إلى عملية التحول من العمل الإرهابي المحلي إلى العمل الإرهابي الدولي، مركزين في هذا الإطار على مرحلة الانتقال جغرافيا من الشمال إلى منطقة الساحل الأفريقي.

عرفت التنظيمات الإرهابية التي شكلت نواة الإرهاب في الساحل الأفريقي اليوم، اهتماما بالعمل الإرهابي، بداية تحولها الاستراتيجي، بالانتقال من العدو القريب (النظام) إلى العدو البعيد، حيث تمكنت "الجماعة السلفية للدعوة و القتال"، من اغتيال عدد من الجنود الأمريكيين، مع نظرائهم الجزائريين، بمنطقة الأوراس، في جانفي 2003، كانوا في مناورات مشتركة مع الجيش الجزائري، مما دفع بالولايات المتحدة إلى وضع التنظيم في قائمة الجماعات الإرهابية.

¹ Leonard B WEINBEG and Paul B DAVIS, Introduction to political Terrorism, (New York : M.C Graw Hill Publishing Company, 1989), p 12.

² محمد ربيع و إسماعيل صبري مقلد، مؤسسة العلوم السياسية، الجزء الأول، (الكويت : مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، جامعة الكويت، 1993 - 1994)، ص 637.

³ هبة الله أحمد خميس بسبوني، الإرهاب الدولي، أصوله الفكرية و كيفية مواجهته، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2009)، ص ص 149-150.

و على صعيد آخر، تمكنت "الجماعة السلفية للدعوة و القتال"، بقيادة أمير المنطقة التاسعة (الصحراء)، عماري صايفي، في 23 فيفري 2003، من اختطاف 32 سائح أوروبي، و الهروب بـ 13 منهم إلى شمال مالي، بعد أن تمكنت قوات الأمن الجزائرية من تحرير 18، لم يتم إطلاق سراحهم إلا في 2003/08/18، بعد دفع فدية بقيمة 5 مليون أورو، و هو ما أعطى للإرهاب بعدا دوليا في تلك المرحلة.¹ و قد أدت هذه العملية الإرهابية النوعية، من عودة بلمختار إلى منطقة الساحل بعد أن كان بالجزائر منذ 2002، ليحضر اجتماعات "الجماعة السلفية للدعوة و القتال" (مجلس الشورى و الهيئات القيادية).

"عبد الرزاق البار" حاول توسيع نشاطه الدولي بالمنطقة، بحثا عن مناطق آمنة و بهدف البحث عن مناطق تسمح له بأكثر حرية للتحرك و المناورة، بعد عملية اختطاف السياح الأجانب، و تضيق الخناق على بعض المناطق التي كان يستقر بها، حيث بدأ في رحلة مع عدد من عناصر جماعته، في عدد من الدول المجاورة، مرورا بمالي و النيجر قبل أن يصل إلى تشاد و يشتبك مع الجيش التشادي، ليلجأ إلى الجبال بالمنطقة و التي كانت تحت سيطرة متمردي "الحركة من أجل العدالة و الديمقراطية"، التي سلمته إلى ليبيا ثم الجزائر، التي رفضت التفاوض المباشر مع الجماعة المسلحة التشادية.

ما تبقى من جماعة البار، قاموا بتشكيل جماعة مسلحة أطلق عليها اسم "الفاتحين"، تحت قيادة "عبد الحميد أبو زيد"، قبل أن يتم ضمها غلى "إمارة الصحراء" في 2007، تحت اسم "كتيبة طارق بن زياد".

في جوان من عام 2004 أخذت "الجماعة السلفية للدعوة و القتال" صفة الإرهاب الدولي بشكل أوضح، بعد أن أعلنت رسميا، من خلال بيان لها، أنها ستحارب كل المصالح الأجنبية داخل الحدود الجزائرية، أفرادا أو مؤسسات أو منشآت، قبل أن يلقي أمير التنظيم، نبيل صحراوي، حثفه على يد قوات الأمن الجزائرية في نفس الشهر من نفس السنة (جوان 2004)، ليخلفه على رأس التنظيم الإرهابي عبد المالك دروكدال، المكنى بـ "أبو مصعب عبد الودود"، و هي نفس الفترة من نفس العام (2004)، التي قرر فيها بلمختار الاستقرار النهائي في الساحل الأفريقي، و تحويلها إلى قاعدة خلفية للتنظيم الناشط بالشمال، و هو ما أكدده الحسن ولد اخليل (جلييب)، مسؤول الإعلام السابق في "إمارة الصحراء"، في أحد لقاءاته، أين فسر نقل العمل الإرهابي من الشمال إلى الجنوب بمحاولة "فك الطوق و إعطاء متنفس جديد للنشاط الجهادي" من خلال التوسع جغرافيا في رقعة أكبر.²

الذي تبني في جوان 2005 عملية الهجوم على أحد مراكز الجيش الموريتاني في منطقة "المغيطي"، و مقتل 15 من الجنود الموريتانيين، و 5 من المهاجرين، ردا على اتهام كان قد وجهه النظام الموريتاني لعدد من معتقليه بعلاقتهم بالجماعة السلفية.³

¹ Mathieu GUIDÈRE, « La tentation internationale d'Al-Qaïda », *Focus stratégique*, Ifri, (Paris, décembre 2008) : pp 31-37.

² محمد محمود أبو المعالي، القاعدة و حلفاؤها بأزواد، النشأة و أسرار التوسع، (بيروت : الدار العربية للعلوم، 2014)، ص 38.

³ Jacques F. BAUD, *Groupe Salafiste pour la Prédication et le Combat (GSPC)*, in : <http://www.globalterrorwatch.ch/?p=4155> (consulté le 26.04.2016 à 17h30).

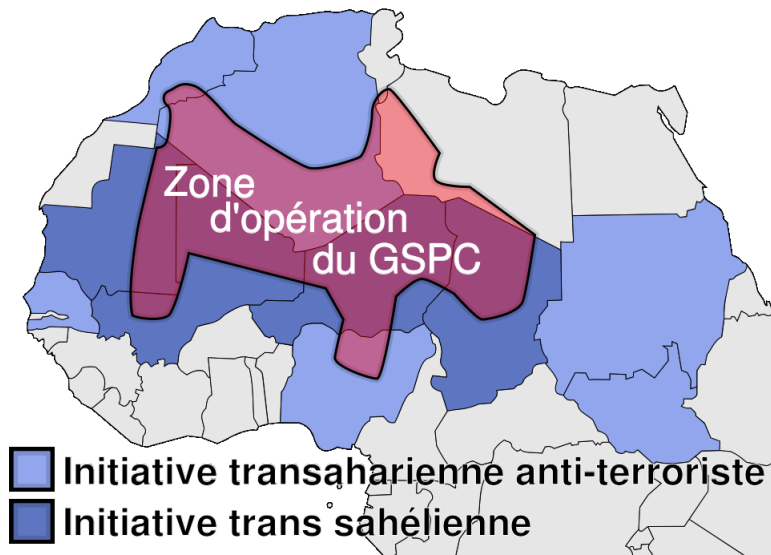
و قد أبرزت هذه العملية مدى تغلغل الجماعة في المناطق الجنوبية، لاسيما بعد أن قامت السلطات المالية بتنظيم دوريات للجيش على الحدود مع موريتانيا، بطلب من نواكشوط، بسبب تسلل عدد من الجماعة السلفية الجزائرية و اتحادها مع الجناح المسلح للحركة الإسلامية الموريتانية.

لكن الاحتكاك بمنطقة الساحل الأفريقي، و الخطوات الأولى نحو دولية الإرهاب المحلي، كانت في 1994، حين كان أعضاء "الجيا" يعبرون صحراء أزواد باتجاه النيجر لشراء الأسلحة و الأدوية و بعض المستلزمات اللوجستية، التي كان يصعب اقتنائها من المناطق الشمالية، لكن دون أن يقوم أفراد التنظيم بالاستقرار بالساحل الأفريقي، فقد كانت مجرد منطقة عبور، حتى نهاية جوان من عام 2000، أين تمّ رصد مكان تواجد "أمير المنطقة التاسعة"، مختار بلمختار و 16 من أفراد كتبيته، من طرف قوات الأمن الجزائرية، التي فامت بقصف معتقلاهم، لكنهم تمكنوا من الفرار جنوبا مجبرين، قبل أن يصلو إلى صحراء أزواد و الاستقرار بها.

كما كان للجماعة السلفية للدعوة القتال دور في تغيير مسار "رالي داكار"، بعد التهديدات التي كشفتها الاستخبارات الفرنسية، قبل أن يتم إلغاء الرالي نهائيا بسبب تغلغل الجماعة الإرهابية بالصحراء و الساحل.

و تعتبر "الجماعة السلفية للدعوة و القتال" من أهم الجماعات الإرهابية التي عرفتها المنطقة، و التي شهدت انتشارا جغرافيا إلى خارج الجزائر نحو الصحراء و الساحل الأفريقي، من حيث التمرکز أو النشاط، و التي سمح لها بوضع الأسس الأولى للظاهرة الإرهابية في صورتها اليوم.

الشكل رقم 31: خريطة توضيحية لتنفيذ "الجماعة السلفية للدعوة و القتال" قبل انضمامها لتنظيم "القاعدة"



المصدر : Orthuberra

عرفت منطقة الساحل الأفريقي، منذ نهاية التسعينات نزوح للجماعات الإرهابية التي كانت تنشط بالشمال الأفريقي، و الجزائر بشكل خاص، حيث أدت التحولات الإقليمية و الدولية على ظهور عدد كبير من الجماعات الإرهابية المختلفة، لكن متفاوتة القوة و الفعالية، حيث يعتبر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي " من أهم الجماعات الإرهابية الفاعلة منذ نشأتها إلى يومنا هذا، و هو ما يستدعي التوقف لدراسة تكوين و فعالية هذه الجماعة و خصائصها، قبل الوصول إلى الخوض في باقي الجماعات الإرهابية بالمنطقة، و التي تعتبر ثانوية، إذا قارناها بـ"تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي".

أولا : ظروف نشأة "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"

لم تكن نشأة تنظيم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، من العدم، بل هي مجرد استمرارية بنفس العناصر و نفس الإيديولوجية مع تغيير في الهيكلية التنظيمية و الاستراتيجية العملية، لـ"الجماعة السلفية للدعوة و القتال"، هذه الأخيرة التي استغلت التقارب مع تنظيم قيادة "القاعدة"، في مرحلة قيادة نبيل صحراوي للتنظيم و من بعده منذ 2004 عبد المالك دروكدال.

و رغم العلاقة بين الطرفين (الجماعة السلفية للدعوة و القتال - القاعدة) دامت سنوات قبل الانضمام الرسمي، و رغم إعلان "أبو مصعب الزرقاوي" عن إمكانية تمثيل "الجماعة السلفية" لـ"القاعدة" بشمال أفريقيا في 2005/09، إلا أن قيادة التنظيم الإرهابي العالمي، انتظرت عاما كاملا بعد حديث الزرقاوي، ليعلن أيمن الظواهري من خلال تسجيل مصوّر بث في 2006/09/11 عن احتضان "القاعدة" لـ"الجماعة السلفية للدعوة و القتال"، و هو ما باركه التنظيم الجزائري، في بيان لقائده دروكدال، أين تمّ إبداء الولاء لـ"القاعدة" و قيادتها، مؤرخ في نفس اليوم 2006/09/11، و هو التاريخ الذي يحمل رمزية كبيرة، بان الجماعة قررت إبداء الولاء لزعيم تنظيم القاعدة، أسامة بن لادن، و مبايعته، و الاستعداد التام للعمل تحت مظلتها، لكن البيان صدر في 2006/09/13، أين بعد يومين كاملين من إعلان الظواهري.¹

أما المرحلة الثانية في نشأة التنظيم الجديد، كانت في 24 جانفي 2007، عندما أعلن زعيمه دروكدال بتغيير الاسم، ليتحول من "الجماعة السلفية للدعوة و القتال" إلى "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، و الذي استغرق خمسة (5) أشهر كاملة، حيث أرجعته بعض الكتابات إلى رفض أسامة بن لادن للأسماء المقترحة و كانت ثلاثة، و هي، "القاعدة في بلاد الجزائر"، و القاعدة في بلاد المغرب العربي" و "القاعدة في بلاد البربر"، قبل أن يستقر الاسم على "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، و قد نجدها في بعض بيانات التنظيم، بـ"قاعدة الجهاد في بلاد المغرب الإسلامي".²

¹ Clémence PERNIN et Houari SAYAD, « Le Sahel : terrain de jeu d'Al-Qaïda au Maghreb Islamique (AQMI) », Les Cahiers d'Outre-Mer, N° 255, (2011) : pp 445 – 446.

² Henry WILKINSON, "Reversal of Fortune AQIM's Stalemate in Algeria and its new front in the Sahel", in global Security Risks and West Africa (development challenges), (OCDE Publishing, 2012), pp 16 – 14.

أما عن التأخر في احتضان القاعدة للجماعة السلفية للدعوة و القتال رغم الاتصالات المتقدمة، فترجع إلى المناقشات التي كانت تدور حول ضرورة إعادة تأهيل نشاط القاعدة بما يتماشى مع أهداف و استراتيجية التنظيم الإرهابي العالمي.

و قد تمكنت الجماعة الجديدة من ضم الجماعات الإرهابية في كل من المغرب و تونس و ليبيا، تحت إمارة واحدة، يقودها إلى يومنا هذه عبد المالك دروكدال، المكنى بأبو مصعب عبد الودود، قبل أن يتوسع التنظيم نحو الجنوب بشكل كبير، سواء من حيث تمركز الجماعات التابعة له، أو من حيث النشاط العملي.

و قد بدت نتائج التغيير واضحة، لاسيما أن التنظيم الإرهابي المغربي الجديد حاول التشبه بنظيره في العراق، بعد الوساطة (صاحب الفضل) التي قام بها لصالح التنظيم الجزائري، لدرجة أن زعيم التنظيم في الجزائر اختار اسم "أبو مصعب" له تيمناً بالزرقاوي.

و قد شهدت الاستراتيجية المتبعة من طرف "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" تطورا نوعي أكثر منه كمي، بالاعتماد على التفجيرات الانتحارية عن طريق السيارات المفخخة أو عن طريق الأحزمة الناسفة، و هي الاستراتيجية المتبعة في العراق بشكل خاص.¹ و كانت أولى العمليات تحت مظلة القاعدة في 11 أبريل 2007، من خلال عمليات انتحارية في العاصمة الجزائرية، و هو توجه نحو المناطق الحضرية، و انتقائية في الأهداف، بعد الهجوم على قصر الحكومة و مقر للشرطة الجزائرية في باب الزوار، دون إغفال رمزية اختيار تاريخ 11 المرتبط أساسا بتنظيم "القاعدة"، و الذي تكرر في 11 ديسمبر 2007، بعد عمليتين انتحاريتين، ضد المجلس الدستوري و مقر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالإضافة إلى محاولة الهجوم على موكب الرئيس بوتفليقة في سبتمبر من نفس السنة، بمدينة باتنة، من طرف أعداء التنظيم (أبو المقداد)، لو أنه اضطر إلى تفجير نفسه بجزام ناسف قبل وصول الموكب المترجل للرئيس الجزائري، بعد الاشتباه فيه.²

و قد استعملت "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" في خطابها الدعائي الجديد، بعض الأدبيات المستعملة من طرف التنظيم العلمي لاسيما في العراق، على غرار استعمال كلمة الاستشهاد بل الانتحار، بالإضافة إلى اختيار الأهداف بدقة، تجعل من العمل الإرهابي، عملية استعراضية نوعيا، من خلال استهداف المواقع الحكومية الأكثر حماية (مقر قصر الحكومة، مقر المجلس الدستوري، ثكنات للجيش، مقرات للشرطة، و الممثلات الدولية)، يتم من خلالها الإيقاع بأكثر عدد ممكن من الضحايا، قبل الترويج الإعلامي بالعمليات من خلال تصويرها، منذ التحضير النفسي للانتحاريين، و بث وصاياهم و "شهاداتهم"، قبل العمليات، و هو ما حدث من خلال العمليات الدولية التي تبنتها "القاعدة"، في فنادق الرياض السعودية، و المنطقة الخضراء ببغداد و فنادق شرم الشيخ و غيرها.

¹ Luis MARTINEZ, « Al-Qaida au Maghreb islamique », *Analyse* - n°0, novembre 2007, Institut d'études de sécurité, voir : <http://www.iss.europa.eu/index.php>. (consulté le 05.05.2016 à 15h35).

² Djallil LOUNNAS, « AQMI, filiale d'Al-Qaïda ou organisation algérienne ? », *Maghreb-Machrek*, N° 208, (été 2011) : pp33-38

ظروف متعددة ساهمت في تفعيل و دعم الاستراتيجية الجديدة التي تقوم على العمليات الإرهابية الانتحارية، أهمها مقتل مفتي الجماعة أحمد زرايب (أبو البراء)، في 17/01/2007، الذي حرّم العمليات الانتحارية و أقرّ بعدم شرعيتها، خاصة إذا استهدفت المدنيين، لكن خلفه زهير حراك، المكنى "أبو حسن رشيد البليدي" و كذا "سفيان فصيلة أبو حيدرة" أباحا العمليات الانتحارية، مما أوقف الجدل في هذا المجال، و دعما "شرعية" التفجيرات الانتحارية التي نادى بها درودكال، الذي أسس في نفس الفترة ما يسمى بكتائب الشهداء، مبرزاً من خلال احدي البيانات أن قائمة "المرشحين للاستشهاد" في تزايد مستمر.¹

ملخص ما يمكن قوله حول التحول من الإرهاب المحلي إلى الإرهاب الدولي في المنطقة، هو عوامل داخلية و أخرى خارجية، مترابطة، بداية الصراعات الداخلية التي أدت إلى التشتت الذي عرفته التنظيمات الإرهابية خلال مرحلة التسعينات من القرن الماضي، و كذا فقدانها للدعم الشعبي المحلي، دون إغفال التراجع الذي عرفه النشاط الإرهابي بعد تضيق الخناق عليه من خلال مختلف الآليات و استراتيجيات المكافحة، مما دفع بها للبحث عن "شرعية دولية" لاستقطاب مجندين جدد في صفوفها، بعد الخسائر التي كبدتها إياها قوات الأمن و الانشقاقات الداخلية، مستغلة أحداث 09/11، لإعلان انضمامها إلى "الجهاد الدولي"، و البحث عن فضاءات أخرى لنشاطها الإرهابي، و هو ما تمكنت من تحقيقه بعد فترة من دخولها الساحل الأفريقي.²

¹ Anneli BOTHA, "Terrorism in the Maghreb, the Transnationalisation of Domestic Terrorism", ISS Monography Series, N°144, (June 2008) : pp. 50-63.

² Stephen HARMON, "From GSPC to AQIM: The evolution of an Algerian islamist terrorist group into an Al-Qa'ida Affiliate and its implications for the Sahara-Sahel region", Concerned Africa Scholars, Bulletin N°85 - (Spring 2010), pp 15 - 20.

المبحث الثاني: عناصر الخارطة الجيوسياسية للإرهاب الدولي في الساحل

بعد التطور الذي عرفته التنظيمات الإرهابية، و الانتقال من الإرهاب المحلي إلى الإرهاب الدولي، تشكلت العناصر الأساسية المكونة للخارطة الجيوسياسية للظاهرة الإرهابية في الساحل الأفريقي اليوم، و التي لاتزال تعرف حركية كبيرة.

و يمكن حصر العناصر الأولى المحددة لخارطة الإرهاب في الساحل الأفريقي، في الفواعل المنشطة للظاهرة الإرهابية، ثم الإطار المكاني (الجغرافيا)، أي سنقوم من خلال هذا المبحث الإجابة على سؤالين هما: من ؟ و أين ؟

إن القصد بالفواعل المنشطة للظاهرة الإرهابية بالساحل الأفريقي، هي مختلف التنظيمات الإرهابية و فروعها، بالإضافة إلى التركيبة البشرية لهذه التنظيمات، حيث سنركز في هذه النقطة على أهم الشخصيات القيادية (الكاريزمية)، التي لعبت أو لازالت تلعب دورا في وجود و استمرارية ظاهرة الإرهاب في الساحل الأفريقي، بالإضافة إلى التركيبة البشرية المتعلقة بعناصر هذه التنظيمات.

المطلب الأول: التنظيمات الإرهابية في الساحل الأفريقي

اليوم بعد توسع نشاط "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" في المنطقة الجنوبية، و دخولها منطقة الساحل، نستعرض فيما يلي أهم الجماعات التي عرفت المنطقة، و التي تأسست في مجملها تدريجيا بعد أحداث 09/11، أين تتوزع اليوم في المنطقة محل الدراسة، و هي في تفاقم مستمر و متصاعد، رغم كل آليات مكافحة الظاهرة، الدولية و الإقليمية و المحلية، و فيما يلي أهم الجماعات الإرهابية الناشطة بمنطقة الساحل:

أولا : "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"

تعتبر من أهم و أكبر الجماعات الإرهابية الناشطة اليوم في منطقة الساحل الإفريقي، و أكثرها نفوذا بالمنطقة ككل، من خلال عدد من الكتائب و المجموعات، كما تعتبر مصدرا و منبعا للتنظيمات الإرهابية الأخرى المتواجدة بالساحل الأفريقي.

1. التنظيم الهيكلي و التنظيمي لـ"القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"

سعى تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، منذ نشأته تحت هذا الاسم، إلى إعادة التمرکز الجغرافي بشكل أوسع في المنطقة، من خلال عدد من "الكتائب" و "السرايا" الناشطة في مناطق متعددة من المغرب العربي و الساحل الأفريقي، حيث سهر دروكدال شخصيا، على تعيين "أمراء" المناطق، من مقربيه على أساس مبدأ الولاء، و المساندين لفكرة العمل تحت قيادة التنظيم الأم "القاعدة".

يرأس التنظيم الإرهابي من يسمى "الأمير الوطني" الممثل في شخص عبد المالك دروكدال (أبو مصعب عبد الوودود)، منذ نشأة التنظيم، و ينوب عنه رؤساء الهيئات المركزية و التي قدر عددها بـ14، أهمها، الهيئة العسكرية بقيادة "محمد عبد الناصر"، الهيئة السياسية بقيادة "أبو عبد الله أحمد"، و الهيئة الإعلامية بقيادة "أبو محمد صلاح"، و الهيئة الطبية بقيادة "أبو فرج حسين"، و الهيئة الشرعية الذي قادها "نسيب طيب" قبل مقتله، و يتكون التنظيم الهيكلي للقاعدة ببلاد المغرب الإسلامي من كتائب، ثم سرايا، ثم مجموعات.¹

اعتمد تنظيم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" التقسيم العملياتي الموروث عن "الجماعة السلفية للدعوة و القتال"، و الذي كان يضم منطقة الوسط التي تنقسم بدورها على المنطقة 1 و 2 و 3، حيث تخضع كل منطقة إلى "أمير" كتيبة، و قد قدر عدد عناصر منطقة الوسط، الممتدة لمنطقة القبائل إلى حوالي 800 فرد، رغم أن قيادة المنطقة اتخذت من جبال الأوراس مقرا لها، أما منطقة الغرب، الممتدة حتى السواحل الحدود المغربية، فكانت أقل نشاطا، حيث كانت تضم المنطقة العملياتية 4 و 8، لكن أهميتها كانت تكمن في استعمالها كرابط مع الجنوب الغربي، و ممرا لتهريب الأسلحة القادمة من

¹ La Compagnie Méditerranéenne d'Analyse et d'Intelligence Stratégique, Al Qaida au Maghreb Islamique : Histoire, réseaux et structure, (Rabat (Maroc) : CMAIS, 2013), p 13 .

الجنوب، و هي نفس الأهمية التي تكتسيها المنطقة الشرقية (5، 6، 7)، مقارنة بارتباطها بالمنطقة الجنوبية، التي تعتبر ممرا رئيسا للتزود بالأسلحة للتنظيم الإرهابي.

منذ جويلية 2007، تخلت "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" عن تقسيمها السابق التي اعتمدته، تحت اسم "الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، حيث أصبح التقسيم الجديد يضم أربع مناطق عسكرية، الأولى منطقة الغرب، تحت إمرة "أبو حيان"، ثم منطقة الوسط، التي تداول على قيادتها كل من عبد الحميد سعيدوني (يحيى أبو هيثم)، حراق زهير (سفيان أبو حيدر)، ثم المكنى "أبو تراب".

و قسمت المنطقة الوسطى لأهميتها من حيث النشاط على عدد من الكتائب، و هي "كتيبة الحرية" و التي كانت تتلقى أوامر مباشرة من الأمير الوطني للتنظيم، "كتيبة الأنصار"، "كتيبة الفتح"، "كتيبة الفاروق"، "كتيبة الفرقان"، "كتيبة الأرقم"، "كتيبة النور" و "كتيبة التوحيد"، و كانت هذه الكتائب تضم من 30 إلى 80 فرد.

أما في المنطقة الثالثة، بقيادة "أبو لسلوس" الشرقية، فكانت تضم "كتيبة الاستقامة"، "كتيبة الرحمن"، "كتيبة المرابطين"، "كتيبة المثلثون"، "كتيبة طارق ابن زياد"، بالإضافة على "كتيبة الشهداء" التي غيّرت اسمها لاحقا لتصبح "كتيبة الرعب".

أما في أقصى الجنوب، فقد تشكلت بعض الكتائب تحت قيادة، يحيى جوادي (أبو عمار)، الذي كان يتخذ من "جبل عبيود" مقرا لقيادة المنطقة، و قد كانت كتائب الجنوب هي عبارة عن اندماج أو توسيع لبعض كتائب المنطقة الشرقية خاصة، قبل أن تقوم بعضها بالانشقاق عن التنظيم الوطني، لتشكل تنظيمات مستقلة، ستعرض لها في المطلب الموالي، و منه نستنتج زحف الحركة الإرهابية نحو الجنوب، منها كتيبة "جند الله" بضواحي الأغواط بقيادة خليفة بن قويدر (أبو همام)، و كتيبة "طارق بن زياد"، بقيادة عبد الحميد أبو زيد (خالد أبو العباس - الأعور)، المنبثقة أصلا من "كتيبة الشهداء"، و قد قاد المنطقة الصحراوية، هارون العشاش المكنى "نور محمد"، قبا أن يقتل في جويلية من عام 2007، ليخلفه يحيى جوادي ثم الأعور.

و من موقعه الاستراتيجي، يشغل أمير المنطقة الصحراوية مسؤولية الدم اللوجستي بالأسلحة، منذ وجود "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" (المنطقة التاسعة).

أما "كتيبة طارق بن زياد" التي يقودها أبو زيد، تداول على قيادتها نفس عناصر المنطقة الصحراوية، منهم يحيى جوادي (أبو عمار)، بالإضافة إلى قلمي رشيد (صهيب).

2. الاستراتيجية العسكرية (العملياتية) لـ "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"

منذ نشأته، أو بالأحرى إعلان ولائه لتنظيم القاعدة، قام "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، بعمليات إرهابية، انتقل خلالها من المناطق النائية إلى المناطق الحضرية، قبل الانتقال تدريجيا نحو دول الجوار الجنوبية، و التي وفرت المناخ الملائم لنشاط و تمركز هذه الجماعة، بداية من وجود حركات إسلامية، إلى توفر مصادر التمويل و التجنيد، بالإضافة

غلى البناء المؤسسي لدول المنطقة الهش، لا سيما بعد تضيق الخناق على التنظيم في المناطق الشمالية من طرف مصالح الأمن الجزائرية. سنتطرق لأهم العمليات لاحقا من خلال دراسة أهم التحولات الجيوسياسية التي عرفتها الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل.

3. الاستراتيجية الإعلامية لـ "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"

على عكس الجماعات الإرهابية السابقة، أولت "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" أهمية كبرى للإعلام في استراتيجيتها، لما له من تأثير على التعريف بها و بنشاطها و عملياتها المختلفة، حيث عرفت هذه الاستراتيجية تطورا كبيرا مع مرور الوقت و توفر الإمكانيات و الوسائل المساعدة على بلورة تحكمها في تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، بالإضافة إلى العوامل الخارجية التي فرضت إدراج استراتيجية إعلامية في نشاط الجماعة الإرهابية.

و في هذا الصدد، عرفت الاستراتيجية الإعلامية للتنظيم الإرهابي، ثلاثة مراحل قبل أن تصل إلى ما هي عليه اليوم، الأولى بدأت في مرحلة خلق "الجماعة السلفية للدعوة و القتال"، برؤية خاصة لحسان خطاب، و الذي ركز على الاتصال الداخلي، الذي يهدف غلى محاولة لم الشمل للجماعات السلفية الجهادية المختلفة، من خلال بيانات و مراسلات، و قد سار نبيل صحراوي على نفس المنهج، قبل أن يقود التنظيم عبد المالك دروكدال، لتعرف هذه الاستراتيجية تحولا ملحوظا، من الفترة ما بين 2004 و 2007، و هو الذي كان من معجبي تنظيم "القاعدة"، الذي يولي أهمية كبيرة للإعلام لتمرير الخطاب الدعائي بالدرجة الأولى.¹

و في هذا الإطار، حاول دروكدال تفادي الأخطاء في الاستراتيجية الإعلامية السابقة التي كانت ضيقة، ليقتراح استراتيجية إعلامية شاملة، مستلهمة من تلك التي تمارس "القاعدة" في الشرق الأوسط، حيث نادى بالجهاد ضد الصليبيين و المطالبة بولايات متحدة إسلامية، و الإشادة بالجهاد في العراق و فلسطين، بهدف استقطاب المزيد من الاتباع، كما عرفت هذه المرحلة، اطلاق موقع خاص بالجماعة (jihad-algeria.net)، بالإضافة إلى مجلة إلكترونية تحمل اسم "الجماعة".

أما أهم مرحلة عرفتتها الاستراتيجية الإعلامية، عند انضمام "الجماعة السلفية" لـ "القاعدة"، أي أصبح مضطرا لاتباع استراتيجية التنظيم الإرهابي العالمي، و قد كانت أولى المستفادات من الاستراتيجية الإعلامية للقاعدة هو إعلان الانضمام في حد ذاته، لدى عزف بالتنظيم المغاربي على مستوى العالم، و إظهار صورة دروكدال كممثل لـ "القاعدة" في شمال أفريقيا. و قد أدى هذا الاهتمام بالاستراتيجية الإعلامية من طرف "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، إلى إنشاء مؤسسة إنتاجية للإعلام، تحمل اسم "الأندلس"، في أكتوبر 2009، و التي تكفلت بإنتاج مختلف الوسائط الإعلامية، الورقية، و السمعية البصرية، و تصوير العمليات الإرهابية التي يقوم بها التنظيم، و توزيع الرسائل الدعائية المختلفة للبث

¹ La Compagnie Méditerranéenne d'Analyse et d'Intelligence Stratégique, op.cit. pp 13 – 21.

أو التوزيع، و ذلك باستعمال اللغات الإنجليزية و الإسبانية و الفرنسية، بالإضافة على العربية، كما ساهمت الاستراتيجية الإعلامية للتنظيم في تجنيد عدد كبير من الأعضاء، بعد استقطابهم دعائياً.¹

اليوم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" اتجهت نحو التكنولوجيات الحديثة و تحديدًا الأنترنت، لنشر رسائلها الدعائية، لا سيما من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، حيث مازالت تبث خطاباتها عن طريق تويتر، في وقت قامت إدارة فيسبوك من غلق كل الحسابات التي تحمل اسم التنظيم.

حتى و إن كانت معظم الجماعات الإرهابية المتواجدة في الساحل الأفريقي تدور في فلك "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، سواء باعتبارها فروع، أو حليفة أو حتى منافسة للتنظيم التقليدي بالمنطقة، إلا أننا سنتطرق لهذه التنظيمات كجزئيات في الخارطة الجيوسياسية للظاهرة الإرهابية ككل بالمنطقة.

ثانيا : كتيبة المثلثين (الموقعون بالدماء)

يعود اسم هذه الكتيبة إلى الفضاء الجغرافي الذي قامت عليه، و المعروف بـ "بلاد المثلثين"، حيث قاد مختار بلمختار، الكتيبة منذ تأسيسها تحت مظلة "الجماعة السلفية للدعوة و القتال"، قبل يواصل قيادتها بعد انضمام هذه الأخيرة لـ "القاعدة" في 2007، بشكل شبه مستقل، بعد أن رفض أتباعه إعطاء "البيعة" لغيره من القيادات، حيث كانت "كتيبة المثلثين" في البداية تتكون من جزائريين و ماليين، قبل أن تتوسع في نشاطها الإرهابي جغرافياً، مما سمح لها بتجنيد عدد من الموريتانيين و المغاربة و التونسيين و الليبيين و غيرهم.²

من أهم العمليات الإرهابية التي نفذتها "كتيبة المثلثين" نذكر عملية اختطاف المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة "روبرت فاوولر" (كندي الجنسية) و مساعده "لويس غاوي" (سفير كندا السابق بالغبون) في ديسمبر 2008، و قد تمّ الإفراج عنهما بعد مفاوضات دامت أربعة أشهر، تمّ بعدها دفع فدية مالية و إطلاق سراح بعض المساجين في مالي، بالإضافة على عدد من عمليات الاختطاف للأجانب، و عدد من الهجومات في موريتانيا، و عملية ضد قوات الدرك الجزائرية في 2007، بمدينة تمنراست، أدت إلى اغتيال 12 منهم.³

قامت "كتيبة المثلثين" بتغيير اسمها إلى "كتيبة الموقعون بالدماء" بعد انفصالها المؤقت عن "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، في 2012، مع حفاظها على نفس القيادة و العناصر و استراتيجية تنفيذ العمليات الإرهابية المختلفة.

ثالثا : "كتيبة طارق بن زياد"⁴

تأسست "كتيبة طارق بن زياد" في بداية 2007، تزامنا مع انضمام "الجماعة السلفية للدعوة و القتال" إلى "القاعدة"، و قد قاد الكتيبة عبد الحميد أبو زيد منذ البداية إلى غاية مقتله (المفترض) في 2013.

¹ Ibid.

² محمد محمود أبو المعالي، القاعدة و حلفاءها في أزواد، مرجع سبق ذكره، ص 67.

³ نفس المرجع، ص 68.

⁴ نفس المرجع، ص ص 78 - 86.

تعتبر "كتيبة طارق بن زياد" فرعاً من فروع "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" في الجنوب، لكن قبل ذلك كانت الجماعة الإرهابية تعرف باسم "الفاثون".

تضم النواة البشرية لـ "كتيبة طارق بن زياد"، عدداً من الجزائريين، قبل أن تتوسع جغرافياً، حيث تضم اليوم، ماليين و موريتانيين و نيجيريين و ليبين و عدد من الجنسيات العربية و الأفريقية الأخرى.

من أهم العمليات التي نفذتها الكتيبة الإرهابية، عملية اغتيال 14 من رجال الجمارك في منطقة الشبابة، أين تمّ الاستيلاء على عدد من السيارات رباعية الدفع و أسلحة، بالإضافة إلى عمليات اغتيال فردية ضد قادة عسكريين ماليين، كما قامت "كتيبة طارق بن زياد" ببعض الاشتباكات ضد المليشيات المسلحة بالساحل، التي تحارب إلى جانب القوات المالية.

رابعا : "سرية الفرقان"

تأسست "سرية الفرقان" بأمر من قيادة تنظيم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، في محاولة لإعادة هيكلة فروع التنظيم الإرهابي في الجنوب عام 2007، لاسيما في ظل الخلافات بين قيادات كل من "كتيبة المثلثون" و "كتيبة طارق بن زياد"، أين جاءت "سرية الفرقان" لخلق نوع من توازن القوى بالمنطقة، أين تمّ تعيين جمال عكاشة (يحي أبو الهمام) على رأس التنظيم الفرعي الجديد، و الذي يعتبر أحد المطلوبين لدى الولايات المتحدة الأمريكية منذ 2013.¹

بعد تعيين "يحي أبو الهمام" على رأس "إمارة الصحراء"، تمّت إحالة قيادة "الفرقان" لمحمد الأمين ولد الحسن (عبد الله الشنقيطي)، قبل مقتله في 2013 ليقود التنظيم الإرهابي بعده "طلحة الليبي".

من أهم العمليات التي قامت بها "سرية الفرقان"، سواء بشكل فردي أو بالتعاون مع "المثلثين" أو "طارق بن زياد"، حيث شاركت الأولى في الهجوم على قافلة للدرك الجزائري بتمنراست في 2008، فيما شاركت "أبو زيد" في هجوم على قافلة لقوات الأمن الموريتانية بمنطقة تورين (مدينة تيرس زمور)، في سبتمبر 2008، أين تمّ اغتيال 11 عسكري موريتاني.²

من بين العمليات الإرهابية الفردية المنفذة بشكل مباشر من طرف "سرية الفرقان"، هي اغتيال أحد الأمريكيين المقيمين بشكل دائم بموريتانيا (كريستوفر ليغت)، في 2009/06/23، بالعاصمة نواكشوط، بالإضافة إلى اغتيال ضابط سامي بمنزله في تمبوكتو المالية.

¹ محمد محمود أبو المعالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 90 - 91.

² نفس المرجع، ص 92.

خامسا : "سرية الأنصار"

على غرار "سرية الفرقان"، تأسست "سرية الأنصار" عام 2007، لإعادة هيكلة و تنظيم فروع "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، حيث اعتمدت على تجنيد الطوارق بشكل خاص لتكوين هذه التنظيم الإرهابي الفرعي، حيث تمّ تشبيه عناصر التنظيم بالأنصار مقابل تشبيه العناصر الإرهابية القادمة من مناطق أخرى بالمهاجرين - حسب أدبيات التنظيم الإرهابي -، حيث تمّ إسناد قيادة "سرية الأنصار" لأحمد آغ أمامة (عبد الكريم التارقي)، و الذي يعتبر أول قائد من منطقة طوارق مالي، و أول قائد لأحد فروع "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" غير جزائري الأصل.¹

سرية الأنصار تتكون في الغالبية القصوى من الطوارق و المسلحين الذين كانوا يعرفون بـ"تحالف ماي"، الذي كان يحارب الحكومة المالية، و قاده إبراهيم باهانغا، ما بين 2005 و 2006.

تعتبر سرية الأنصار من التشكيلات الإرهابية المقربة اليوم من كتبية طارق بن زياد و قائدها أبو زيد، حيث أشرفت على إعدام أحد الرهائن الفرنسيين (جرمانو) في 2010.

سادسا : "سرية يوسف بن تاشفين"²

تعتبر من أحدث السرايا التي أسسها تنظيم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، في نوفمبر 2012، بمبادرة من أبو الهمام (قائد إمارة الصحراء)، بعد تكاثر عدد التنظيمات المسلحة بالساحل الأفريقي و تشابكها، في وقت أسندت قيادة التنظيم الجديد إلى "أبو عيد الحميد الكيدالي"، أحد أبناء المنطقة.

و يحمل تأسيس "سرية يوسف بن تاشفين" أبعادا استراتيجية بالدرجة الأولى، تتمثل في إعطاء دور "قومي" للطوارق بالمنطقة، بالإضافة احتواء عناصر جديدة داخل التنظيم الرئيسي، مع إعطائهم شبه استقلالية عملية في مناطق متعددة بالمنطقة، و هو ما يمنح من ناحية أخرى نفوذا لـ"القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، في ظل منافسة بعض التنظيمات الجديدة . الأخرى.

و قد شاركت "سرية يوسف بن تاشفين"، التنظيمات الإرهابية الأخرى بمنطقة الساحل، في عملية الاستلاء على مناطق من شمال مالي، عام 2012.

سابعا : "المرابطون"

يعتبر التنظيم الإرهابي "المرابطون" من التنظيمات حديثة النشأة بمنطقة الساحل، تأسست في 22 أوت 2013، بعد دمج كل من جماعة المثلثون (الموقعون بالدماء)، التي كان يقودها مختار بلمختار، و جماعة "الحركة التوحيد و الجهاد في غرب أفريقيا" (MUJAO)، التي كان يقودها أحمد ولد عامر (أحمد التلمسي)، حيث تمّ الدمج بين التنظيمين بطلب

¹ محمد محمود أبو المعالي، "القاعدة و حلفاءها في الساحل و الصحراء"، أنظر : <http://sahelnews.info/node/425> (تاريخ التصفح : 22.06.2016 على الساعة 15h45).

² محمد محمود أبو المعالي، القاعدة و حلفاءها في أزواد، مرجع سبق ذكره، ص ص 97 - 98.

من أيمن الظواهري¹، هذا التنظيم الأخير أعلن عن وجوده في الساحة، منذ 2011 عندما قام باختطاف ثلاثة أجناب، من مخيمات تندوف، يعملون في المجال الإنساني (إسبانيين و إيطالية)، و المطالبة بـ30 مليون أورو، مقابل إطلاق سراحهم، في 23 نوفمبر 2011.²

من أهم عمليات التنظيم عملية اختطاف سبعة ديبلوماسيين جزائريين من "غاو" المالية، في 5 أبريل 2012، أين تمت المطالبة بـ15 مليون أورو مقابل إطلاق سراحهم.

ثامنا: "حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا"

تأسست "حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا" في النصف الثاني من عام 2011، بعد خلاف بين "حمادة ولد محمد خيرو" (أبي القعقاع) و عبد المالك درودكال، أين انضم الأول إلى "عدنان أبو وليد الصحراوي"، في منصب ناطق رسمي، و "عبد الحكيم"، كممثل للتنظيم في منطقة "غاو"، بالإضافة إلى "عمر ولد حمادة"، كقائد لهيئة الأركان الخاصة بالتنظيم. و يعتبر مؤسسو التنظيم من عرب "تلمسي"، الذين كانوا ينشطون في مجال التهريب بأنواعه بشكل خاص، بالإضافة إلى قبيلة "الأمهار" (ريف غاو).³

و قد انبثقت الحركة عن تنظيم القاعدة "ببلاد المغرب الإسلامي"، بعد رفض درودكال الاستجابة لطلب التنظيم بتكوين كتيبة أو سرية تجمع العناصر العربية على غرار "سرية الأنصار" التي تضم العناصر التارقية.

قاد الحركة عند تأسيسها "عدنان أو الوليد الصحراوي"، المنحدر من الصحراء الغربية، كما قارب عدد عناصره الألف (1000)، مقسمين على عدد من الكتائب، هي "كتيبة أسامة بن لادن"، التي يقودها "أحمد ولد عامر" (أحمد التلمسي - عبد الرحمن - أحمد الأزوادي)، و "كتيبة عصمان دان فوديو"، بقيادة "بلال هشام"، الذي تمّ تعويضه بالبينيني، "عبد الله"، بعد انسحاب الأول بسبب تورط التنظيم في تجارة المخدرات، بالإضافة إلى "سلطان ولد بادي" (أبو علي).⁴

و في الأخير "كتيبة صلاح الدين"، بقيادة "سلطان ولد بادي"، و التي انضمت في 2012 إلى "حركة أنصار الدين"، كما أن التنظيم أسس كتيبة جديدة في نهاية 2012، "أنصار السنة"، المقسم إلى أربع سرايا، و هي سرايا "عبد الله عزام" و "أبو مصعب الزرقاوي" و "أبو ليث اللبي" و "الشهداء". و تمتد جغرافيا نشاط الحركة و مقرها من هضبة

¹ <http://lefigaro.fr/algerie/2013/09/cest-un-fait-loperation-serval.html> (consulté le 26.07.2016 à 14h00).

² Laurence Aïda AMMOUR, « Libye 2011-2013 : les reconfigurations de l'islamisme radical », *Politique étrangère*, (Hiver 2013/4), p. 15.

³ Adrien HART, « la guerre de trois mois, l'intervention au Mali en perspective », *Politique étrangères*, (été 2013/2) : p 163.

⁴ Bernard E. Selwan KHOURY and Esther BARON, « AQMI à la conquête du Sahel « islamique » Un califat qui s'étend de la Mauritanie à la Somalie et qui risque d'investir entre autre l'Algérie La France contre l'Amérique », *Outre-Terre*, N° 37, (2013/3), pp. 246-247.

"تاسليت" شمال مالي إلى مدينة غاو، و من أهم عملياتها الإرهابية، الهجوم على مقر للدرك الوطني بمدينة تمراست، و هجوم بمدينة ورقلة، و اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين السبعة من مدينة غاو المالية.¹

ما يجمع التنظيمين الذين كونا "المرابطون" هو نشاطهم الإجرامي، المرتبط بتجارة المخدرات و الأسلحة بالمنطقة، بالإضافة على المناادة بإعادة الخلافة و إقامة دولة تقوم على الشريعة الإسلامية، و من أهم العمليات التي نفذت تحت المسمى الجديد "المرابطون" بعد اندماج المجموعتين السابقتين، عملية انتحارية في شمال في 14 جويلية 2014، أسفرت عن مقتل جندي فرنسي.

أما عن قيادة التنظيم فالخلاف منذ البداية أدى إلى اختيار، من خارج التنظيمين المندمجين، و هو المصري "أبو بكر المهاجر"، العائد من الحرب الأفغانية الروسية، و الذي حارب الأمريكان في أفغانستان أيضا بعد 09/11، و هو المصري "أبو بكر المهاجر"، قبل أن تعود إمارة التنظيم إلى "التملسي"، ثم "أبو الوليد الصحراوي"، أما اليوم مختار بن مختار هو من يقود التنظيم.

أعلن تنظيم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" في تسجيل صوتي لعبد المالك دروكال، تم بثه في 4 ديسمبر 2015، أن "القاعدة" و "المرابطون" شاركا معا في الهجوم على فندق بالعاصمة باماكو (فندق راديسون)، و الذي أدى إلى مقتل 19 شخص، و قد جاء في تصريح دروكال : "نبشر أمة الإسلام بانضمام أسود الإسلام وأبطال النزال في كتيبة المرابطين إلى تنظيم قاعدة الجهاد في المغرب الإسلامي"، لكن مبايعة "القاعدة" من طرف بلمختار لم تتم إلا في ماي 2016، عن طريق تسجيل صوتي.

و لم تكن هذه العملية المشتركة بين التنظيمين السابقين، حيث تبني تفجيرين في شمال النيجر، في 2013/05/23، الذين أوديا بحياة 25 شخص، معظمهم من العساكر، بالإضافة إلى هجوم انتحاري في 2014/04/15 ضد كتيبة نيجيرية في قاعدة للأمم المتحدة في شمال مالي، بالإضافة إلى عملية انتحارية يوم العيد الوطني الفرنسي، في 2014/07/14، أين قتل جندي فرنسي، قبل أن تتغلغل "المرابطون" إلى بوركينافاسو، و اختطاف عامل روماني بأحد المناجم، قبل أن يثبت التنظيم صور للرهينة مكثف اليدين.

اليوم تنظيم "المرابطون" يتحول إلى "كتيبة المرابطون" بعد إعادة الاندماج مع "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، الذي يقوده اليوم، الجزائري مختار بلمختار (الأعور - خالد أبو العباس)، دخل قائمة الجماعات الإرهابية التي لها علاقة بتنظيم القاعدة، منذ 2 جوان 2014، المنجزة من طرف هيئة الأمم المتحدة.

للإشارة، من الضروري الفصل بين حركة المرابطون الإرهابية و حركة أخرى تحمل نفس الاسم "المرابطون"، في مالي لكن شرعية.

¹ محمد محمود أبو المعالي، القاعدة و حلفاءها في أزواد، مرجع سبق ذكره، ص ص 135 - 139.

تاسعا : حركة "أنصار الدين"

تحت شعار "التمكين للإسلام في أرض أزواد"، تأسس تنظيم "حركة أنصار الدين" في أكتوبر 2011، في كيدال المالية، الذي قاده "إياد أغ غالي"، أحد متمردي الطوارق التاريخيين منذ التسعينات، و قد تم تأسي التنظيم الجديد بمباركة من زعيم تنظيم "القاعدة في بلاد الغرب الإسلامي"، حيث يعتبر عدد من المحللين أن "أنصار الدين" ما هو إلا تنظيم فرعي للقاعدة بالمنطقة، و أن درودكال أراد توسيع نشاط تنظيمه، من خلال خلق مجموعات محلية، أعضاء و قيادة، من دول الساحل الأفريقي.¹

مع سقوط نظام معمر القذافي، تمكن "إياد أغ غالي"، من العودة لمنطقة "أزواد"، أين اتخذ من جبال "أغارغار"، القريبة من كيدال، مقرا له و لأتباعه، حيث اتصل في البداية برفقاء السلاح في ليبيا، و منهم "الشيخ أغ أوسا" (أبو محمد) و أحمد أغ بيبي"، و الذين اتصلوا بدورهم، في محاولة لتدعيم صفوفهم، بالنائب البرلماني عن مدينة كيدال، "العباس أغ انتالا"² الذي رحب بالمشروع قبل الانسحاب لتعارضه مع شقيقه، أحد قيادات الحركات الانفصالية، قبل أن تبدأ الحركة الجديدة في تجميع العناصر المسلحة من جماعات الطوارق، لتكوين تنظيمه الإرهابي، من بينهم ضباط و جنود كانوا في الجيش المالي، و عناصر مسلحة كانوا متواجدين في ليبيا أيام حكم القذافي.

تطالب حركة "أنصار الدين" بتطبيق الشريعة الإسلامية في مالي، و ضرورة دسترتها، قبل أن يتحدد المطلب في 2012، على منطقة الأزواد، في شمال مالي، حيث تمكنت هذه الجماعة الإرهابية بالتعاون مع "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، من احتلال مدينة "تمبوكتو" لمدة 10 أشهر، أين حاولت تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية حسب رؤيتها، من خلال فرض الحجاب و تطبيق الحد في السرقة و الزنا، و التدخين و شرب الخمر، بالإضافة منع الاختلاط بين الجنسين في المدارس و المؤسسات، و منع كرة القدم و الغناء.... إلخ. و قد قامت "أنصار الدين" إلى جانب القعد بالمنطقة، بمحاربة التواجد الفرنسي منذ 2012، للإشارة فإن "أنصار الدين"، هي ضمن قائمة التنظيمات الإرهابية المرتبطة بالقاعدة، منذ 20 مارس 2013.³

في جانفي 2013، سلمت حركة "أنصار الدين" الرئيس البوركينابي⁴، نسخة من مطالب الجماعة، و القائمة على ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية، و أنه شرط غير قابل للتفاوض، بالإضافة إلى إبراز خصوصية الهوية التارقية، من خلال المطالبة بحكم ذاتي لمنطقة أزواد، و ليس استقلال كليا كما تطالب به، حركة تحرير الأزواد.⁵

¹ محمد محمود أبو المعالي، مرجع سبق ذكره، ص 107.

² ابن شيخ قبائل الإفوغاس "انتالا أغ الطاهر" و شقيق محمد أغ انتالا (قيادي في الحركة الوطنية لتحرير أزواد)

³ محمد محمود أبو المعالي، مرجع سبق ذكره، ص 108-111.

⁴ كان الرئيس البوركينابي وسيط في أزمة الطوارق.

⁵ « la guerre du Mali : Esquisse d'un bilan provisoire », in : <https://etudesgeostrategiques.com/tag/ansar-dine/> (consulté le 30.07.2016 à 21h45)

عاشرا : حركة أنصار الشريعة (المالية)

تأسست "حركة أنصار الشريعة" في نهاية عام 2012، من طرف عناصر من قبائل "البرابيش" العربية، في مدينة تومبكتو، و تعتبر هذه الحركة امتدادا عربيا لحركة "أنصار الدين" التارقية، بعد فشل "حركة التوحيد و الجهاد بغرب أفريقيا" في تمثيل عرب المنطقة، و هي المنطلق الذي قام عيله بتنظيم "أنصار الشريعة"، حيث توجهوا إلى غاو في نوفمبر 2012، لضم عدد من العرب قبل عودتهم إلى تومبكتو و إعلان قيام تنظيمهم بشكل رسمي، من طرف "عمر ولد حما" (ذو اللحية الحمراء)¹، المنحدر من قبيلة "أولاد إدريس" البريوشية.²

حادي عشرة: "حركة أبناء الصحراء للعدالة الإسلامية"³ (MSJI)

تأسست هذه الحركة، بالموازاة مع ظهور "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، في 2007/10/17، أين بدأت عملياتها الإرهابية في بعض المناطق الصحراوية الحدودية، ضد مواقع نفطية و غازية، قبل أن تنقسم إلى حركتين، إحداها انضمت إلى "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي".

بداية الحركة كانت في 2004، أين كانت تحمل مطالب اجتماعية لأبناء الجنوب الجزائري، كالشغل و السكن، تحت قيادة عبد السلام طرمون، و محمد الأمين بوشنب و يوسف بوشنب، أين تفاوضت الحركة مع السلطات الجزائرية، لكن الأحداث تسارعت بهروب محمد الأمين بوشنب إلى مالي في 2005، رفقة زعيم الحركة "عبد السلام طرمون"، أين تم تأسيس الجناح العسكري للحركة و التزود بالسلاح، كما التقوا مع عبد الحميد أبو زيد، الذي اقترح انضمام حركتهم بـ "الجماعة السلفية للدعوة و القتال" آنذاك، لكن هذا الطلب قوبل بالرفض لاختلاف الرؤى و الأهداف، لكن حركة أبناء الجنوب تورطت في هجوم على مقر للدرك بورقلة، إلى جانب تنظيمات أخرى، بالإضافة إلى المشاركة بعدد من العناصر في عملية احتجاز الرهائن تيقنتورين، و كذا الهجوم الذي استهدف مطار جانت في نوفمبر 2007، قبا أن تعامل بعد ذلك من طرف السلطات الجزائرية، على أساس أنها حركة إرهابية، حيث تم إضافة مفردة "الإسلامية" للحركة، لتصبح منذ 2007، "حركة أبناء الجنوب للعدالة الإسلامية".⁴

قامت الحركة الإرهابية بتنفيذ عدد من العمليات بالصحراء الجزائرية، أهمها الهجوم على شركة نفطية بمنطقة عين أميناس، بالإضافة على هجوم على مطار جانت الدولي، الذي أدى إلى الحاق عطب بطائرة شحن عسكرية و مروحتين، في 2007/11/8، قبل أن يتخلى التنظيم عن العمل المسلح، لمدة أربعة سنوات.

بعد ذلك، أعلن عدد كبير من أعضاء التنظيم، الذي عمل لمدة طويلة بالتنسيق مع "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، أنهم في مالي بحجة إعادة الهيكلة و التنظيم، قبل العودة للجزائر لتحقيق العدالة الاجتماعية لأبناء الجنوب

¹ والد زوجة مختار بلمختار

² محمد محمود أبو المعالي، القاعدة و حلفاءها في أزواد، مرجع سبق ذكره، ص 144.

³ محمد محمود أبو المعالي، القاعدة و حلفاءها في أزواد، مرجع سبق ذكره، ص 145 - 147.

⁴ <https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2013/05/09/> (consulté le 24.07.2016 à 14h55).

حسبهم، حيث أعلنوا في 2011 استئناف نشاطهم "الجهادي"، و تعيين محمد الأمين بشنب (الطاهر أبو عائشة) أميرا على التنظيم الجديد، الذي يحمل توجهها أكثر توسعا من البعد الجهوي، نحو بعد وطني.

لكن و بعد التحاق معظم أعضاء التنظيم بمالي و النيجر و غرب ليبيا، عملت الحركة تحت مظلة "جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا"، قبل الانفصال عليها، أين نقلت نشاطها بالإضافة على المناطق السابقة على الحدود الجنوبية الشرقية للجزائر.

من أهم العمليات الإرهابية التي نفذتها الحركة، هجوم على موقع لضخ النفط في عين أميناس في 2007/10/17، نفذه سبعة من أفرادها، عن طريق قذائف الهاون، ثم الانسحاب، لكن تعميم العملية إعلاميا، اعتبره التنظيم الإرهابي فشلا، حيث أعادوا الكرة عندما هاجموا مطار جانث الدولي، أيام قبل زيارة كان من المنتظر أن يقوم بها الرئيس الألماني رفقة الرئيس الجزائري، و هو ما أعطى العملية صدى إعلامي دولي.

ثاني عشرة : "أنصار الله المرابطون في بلاد شنقيط"¹

هي أحد فروع كتيبة "المثمنون" التابعة لتنظيم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" التي كان يقودها الجزائري مختار بلمختار، الذي أمر بتأسيس كتيبة بموريتانيا، تكون تحت قيادته، حيث اختار الموريتاني الفار إلى داكار السنغالية "الخدم ولد السمان"، بتأسيس الجماعة المسلحة، في النصف الثاني من عام 2007، لكنه أخذ البيعة لنفسه من طرف المنخرطين في صفوف التنظيم الجديد، بدلا من "بيعة" مختار بلمختار، مما أغضب هذا الأخير، حيث طلب من "ولد السمان الالتحاق" بمعقل التنظيم بشمال مالي، لكنه رفض ذلك و بقي في نواكشوط خوفا من عقاب قيادة التنظيم، قبل أن يتم اعتقاله من طرف السلطات الموريتانية.

قام تنظيم "أنصار الله المرابطون في بلاد شنقيط"، قبل تفكيكه و اعتقال قادته، بعمليتين، الأولى هي السطو، على سيارة محملة بالأموال، تابعة لميناء نواكشوط، في أكتوبر 2007، حيث تم الاستيلاء على ما قيمته 300 ألف دولار بالعملة الموريتانية (56 مليون أوقية)، أرسل 250 ألف دولار منها لمختار بلمختار و احتفظ بالباقي، أما العملية الإرهابية الثانية التي قام بها "أنصار الله المرابطون في بلاد شنقيط"، هي الهجوم المسلح على السفارة الموريتانية بنواكشوط في فيفري 2008، بأوامر مباشرة من بلمختار، لكن العملية اعتبرت فاشلة بعد تردد قائد التنظيم الموريتاني من استعمال العبوات الناسفة، و اكتفائه بإطلاق النار، مما لم يسبب أي خسائر، خاصة أن العملية تمت ليلا في غياب موظفي السفارة.

عمليا أخرى ذات طابع إجرامي أكثر منها إرهابي، قام بها تنظيم "أنصار الله المرابطون في بلاد شنقيط"، تركزت على الاستيلاء على سيارات محلية و أجنبية، في حين فشل في عدد من العمليات التي أمر بها بلمختار، كان آخرها اختطاف نائب السفير الألماني و إرساله له، بسبب بعض تصريحات وزير خارجية ألمانيا المسيئة للرسول صلى الله عليه و سلم.

¹ محمد محمود أبو المعالي، القاعدة و حلفاءها في أزواد، مرجع سبق ذكره، ص ص 48 - 54.

و قد كان بلمختار يدعم "أنصار الله المرابطون في بلاد شنقيط"، بالمال و المساعدات اللوجستية، حيث أرسل لهم عند تأسيس التنظيم 7000 دولار، و 100 كلف من المواد المتفجرة، بالإضافة إلى احد المتخصصين في صناعة المتفجرات بالتنظيم (ولد الراضي)، و الذي صنع العديد من العبوات و الأحزمة الناسفة، إلا أن "ولد السمان" كان يتردد في استعمالها كل مرة، بحجة إمكانية إصابة مدنيين، حيث عشر عليها لاحقا عند تفكيك التنظيم.

و لم يكن بلمختار يثق في "ولد السمان"، حيث كان يدعمه في عملياته ببعض من رجالاته، الذين كانوا يتنقلون من مالي إلى موريتانيا لهذا الغرض، و هم عبد الرحمن النيجيري (أبو دجاجة)، معروف ولد هيبه (أبو قتادة الشنقيطي) و أحمد ولد العامر (أحمد الأزوادي)، قتل الأول في عملية تيقنتورين في 2013، و اعتقل الثاني في موريتانيا في 2008، أما الثالث فقد انشق عن الجماعة كان من مؤسسي "التوحيد و الجهاد بغرب أفريقيا".

ثالث عشرة : "جبهة تحرير ماسينا"¹ ("كتيبة ماسينا")، Front de libération du Macina (FLM)

تعتبر "جبهة تحرير ماسينا" من أحدث التنظيمات الإرهابية التي تشكلت بمنطقة الساحل الأفريقي، في جانفي 2015، و التي تقوم على توجه سلفي جهادي، يقودها "حمادون كوفة" (Hammadoun Kouffa)، و يتكون هذا التنظيم من المسلحين السابقين لـ "حركة التوحيد و الجهاد بغرب أفريقيا"، و الذي يقدر عدد هم بحوالي 170 فرد، معظمهم من قبائل "البال" (peuls)، و يطالب التنظيم الجديد بإعادة الاعتبار إلى ما أسماه "إمبراطورية ماسينا".

في 18 ماي 2016، تمّ دمج "جبهة تحرير ماسينا" إلى تنظيم "أنصار الدين"، لتتحول رسميا إلى "كتيبة ماسينا"، و العمل بالتنسيق مع "كتيبة خالد بن الوليد"، التابعة لنفس التنظيم، و التي تنشط أساسا في جنوب مالي، و يتم التنسيق اليوم بين الكتيبتين عن طريق "حسن ديكو" (أبو ليلي) و الذي تمّ توقيفه في سبتمبر 2016، على غرار القائد العسكري للتنظيم، محمود باري (أبو يحيى)، الذي تمّ توقيفه في 26 جويلية 2016.

رغم أن نشاطها الإرهابي المحدود، إلا أن "جبهة تحرير ماسينا - كتيبة ماسينا"، إلا أنها نفذت أولى أعمالها الإرهابية منذ تأسيسها في 2015/01/05، بمنطقة "نامبالا" (Nampala)، ثمّ في 2016/01/16 بمنطقة "تينيكو" (Ténenkou)، كما قام التنظيم بتبني هجوم "نامبالا" الثاني في 2016/07/19، حيث نلاحظ التركيز على المناطق الجنوبية لمالي، قبل أن تعلن مشاركتها في هجومات فندق "راديسون بلو" بمالي، في 23 نوفمبر 2015.

رابع عشرة : بوكوحرام (جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد)

رغم بعده عن المنطقة، إلا أننا يمكن اعتباره حركة إرهابية تنتمي لمنطقة الساحل الأفريقي، بعد تغلغله من خلال بعض عناصره نحو الدول الشمالية لمواقعه الأصلية، خاصة في النيجر، حيث يعتبر من أكبر التنظيمات القادم من جنوب منطقة الساحل، و تحديدا من نيجيريا.

¹ Pascal AIRAULT, « Au Mali, en territoire peul, la naissance d'un futur Boko Haram », L'Opinion, 30 août 2015 voir : http://www.lopinion.fr/edition/international/mali-en-territoire-peul-naissance-d-futur-boko-haram-56453?utm_source=twitter&utm_medium=social&utm_content=International&utm_campaign=share (consulté 28.09.2016 à 23h30).

تأسس هذا التنظيم الإرهابي، في 2002، على يد محمد يوسف، الذي بدا الدعوة إلى "الجهاد" في بادية التسعينات من القرن الماضي، و تزايد الدعم بداية من العام 2000، و قد تمّت مواجهات بين "بوكو حرام" و السلطات النيجيرية في 2009، أفضى إلى مقتل أكثر من 700 فرد من عناصر التنظيم، و القبض على زعيمه محمد يوسف، قبل أن يتم إعلان وفاته في السجن، في 2014/09/24، كما فرّ آخرين نحو الخارج، قبل إعادة التجمع و العودة من خلال فكر جهادي دولي أكثر منه محلي، متعلق بنيجيريا فقط، حيث شملت عملياته، عدد من الدول المجاورة، كالكاميرون و الحدود النيجيرية التشادية.

تطالب "بوكو حرام" على غرار الجماعات الإرهابية الأخرى في المنطقة، بتطبيق الشريعة الإسلامية في الدول، حيث نجحت في تطبيقها ب 19 إقليم بنيجيريا من بين 36.

لم تكن حركة "بوكو حرام" تملك الأسلحة الكافية للانطلاق في نشاطها الإرهابي، حيث كانت تستعمل الأسلحة البيضاء في أولى هجماتها في 2003، قبل أن تتطور إلى استعمال زجاجات المولوتوف و بعض القنابل اليدوية (البداية الصنع)، حتى نهاية 2010، قبل أن تطور أسلوبها العملياتي إلى استخدام السيارات المفخخة و العمليات الانتحارية، بداية من 2011.¹

تدعو بوكو حرام، منذ نشأتها على تطبيق الشريعة الإسلامية و تغيير مناهج التعليم في البلاد بما يتماشى مع الدين الإسلامي، بدلا من التعليم الغربي و نشر الثقافة الغربية، و تكونت الجماعة الإرهابية في البداية من بعض العناصر التشادية التي تتكلم العربية.

يقود التنظيم بعد مقتل محمد يوسف عام 2009، أبو بكر محمد شيخو، و من بين أهم العمليات الإرهابية التي نفذها "بوكو حرام"، هجوم على عدد من مراكز الشرطة و الكنائس في شمال شرق نيجيريا، في 4 نوفمبر 2011، خلفت 150 قتيل، و هجوم على مراكز حكومية في مدينة "كانو" الشمالية، في 20 جانفي 2012، أدى إلى مقتل 185 شخص، و هجوم على مدينة "باغا" في أقصى الشمال الشرقي، في 19 أبريل 2013 أدى إلى مقتل 187 شخص، و هجوم على منطقة "بنيشيك" (Benisheik) في 2013/09/17، أدى إلى مقتل 142 شخص، كما تمّ خطف 276 طالبة ثانوية في 2014/04/14 بمنطقة "بورنو"، و هجوم في 2014/5/5 على مدينة "غامبورو نغالا" (Gamboru Ngala)، أدى على مقتل 300 شخص.²

في 2015/03/12 أعلن تنظيم "الدولة الإسلامية في الشام و العراق" (داعش)، قبول مبايعة بوكو حرام، ليتحول اسمها لـ "جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد"، كما تمّ تعيين "أبو مصعب البرناوي"، قائدا على التنظيم، من طرف البغدادي،

¹ Marc-Antoine Pérouse DE MONTCLOS (Entretien), « Boko Haram ou le terrorisme à la nigériane », Esprit (Juillet 2014) : p. 118-123.

² Marc-Antoine Pérouse DE MONTCLOS, « Nigeria : Boko Haram, les chrétiens... et les autres », Études, (décembre 2014) : p. 7-18

في صفة واليا على منطقة غرب أفريقيا، في أوت 2016، خلفا لأبي بكر شيكاو. للإشارة فإن مبايعة بوكوحرام لقائد التنظيم الإرهابي "داعش"، كان يوم 2015/03/08، أي أن قبول المبايعة استغرقت أربعة أيام فقط.¹

هيئة الأمم المتحدة تضع بوكوحرام ضمن قائمة التنظيمات المتعاونة مع تنظيم القاعدة، في 22 ماي 2014.

خامس عشرة : "أنصار المسلمين في بلاد السودان"، أنصارو (Ansaru)²

تنظيم "أنصارو" أو "أنصار المسلمين في بلاد السودان"، هو أحد الفروع المنشقة عن تنظيم بوكوحرام في منطقة الساحل الأفريقي، لكن أهدافه أكثر دولية منها محلية، حيث تخصص هذا التنظيم في اختطاف الرعايا الأجانب بعد أن أصبحت "صناعة الاختطاف" بالمنطقة تشكل المصدر الأساسي لتمويل التنظيمات الإرهابية.³

تأسس التنظيم الإرهابي "أنصارو" في 2012، على يد "عصمان دان فوديو"، حيث يطالب التنظيم بما وصفه "خلافة سوكتو"، و هي إحدى المناطق الشمالية لنيجيريا، بالإضافة إلى تعهد التنظيم منذ البداية بـ"الدفاع عن مصالح المسلمين" في القارة الأفريقية ككل، و ليس في نيجيريا فقط.

من خلال أول بيان لتنظيم "أنصارو"، الصادر في جانفي 2012، وصف عمليات بوكوحرام بـ"لاإنسانية ضد الأمة الإسلامية"، في وقت تم بث فيديو للتنظيم يتعهد فيه بعدم قتل أي شخص غير مسلم أو ممثلي السلطات الأمنية إلا في حال الدفاع عن النفس، و هو ما يوحي بتوجه جديد مخالف عن ذلك الذي اتخذته بوكوحرام.

تداول على قيادة تنظيم "أنصارو" كل من أبو بكر آدم كمبار، الذي قتل في 2012، ثم خالد البرناوي، الذي تم توقيفه في أبريل من 2016، قبل أن تعود قيادة التنظيم الإرهابي اليوم لـ"أبو عصماتول الأنصاري".

من أهم عملياته، الهجوم الذي عرفه أحد سجون أبوجا في نوفمبر 2012، و هجوم على قافلة للجيش النيجيري، في جانفي 2013، كانت متجهة إلى مالي لمساعدة حكومة باماكو في حربها ضد التنظيمات الإرهابية التي استولت على مناطق بالشمال.⁴

اختطاف سبعة رعايا أجنبية يعملون في إحدى مؤسسات البناء اللبنانية بشمال نيجيريا (Setraco)، بالإضافة إلى اختطاف الفرنسي "فرانسيس كولومب" (Francis Collomp)، الذي تمكن من الهرب في 2013/11/16 (بعد 11 شهرا من اختطافه).

¹ Anthony N. CELSO, "The Islamic State and Boko Haram: Fifth Wave Jihadist Terror Groups", *Orbis*, (Spring 2015), pp 264 -267

² Pauline GUIBBAUD, « Quelle place pour Boko Haram dans l'arc islamiste sahélien ? », *Sécurité globale*, N° 25-26, (2013/3) : pp. 107-121.

³ « Des islamistes de la secte Boko Haram présents au nord du Mali », *Le Monde*, 9 avril 2012.

⁴ Human Right Watch, "Spiraling Violence: Boko Haram Attacks and Security Force Abuses in Nigeria", (October 2012), p. 36.

سادس عشرة : التنظيمات الإقليمية حول الساحل الأفريقي

ما بين الجوار أو أبعد منه، تتكاثر عدد من الجماعات الإرهابية بالمنطقة الأفريقية، و التي تشكل تهديدا على الساحل الأفريقي، من خلال توسعها الجغرافي التدريجي، و الانتقال من الإرهاب المحلي و الإرهاب الدولي، بالإضافة إلى تحالفها مع الجماعات الإرهابية الموجودة أصلا في المنطقة، و التي تجمعها نفس المبادئ الإيديولوجية، الاستراتيجية و لو بشكل نسبي و ليس مطلق.

1. أنصار الشريعة التونسية¹

هي نتيجة مباشرة لـ"الثورة" التونسية في 2011، أين تمّ اطلاق سراح المساجين السياسيين الإسلاميين، من بينهم "أبو عياض التونسي" الذي حاول عام 2000 تأسيس "الجماعة المقاتلة التونسية" في عهد بن علي، و قد تمكن من تأسيس حركة أنصار الشريعة في أبريل 2011، أين اعتمدت الجماعة على استراتيجية إعلامية كبيرة، حيث تمتلك "مؤسسة القيروان للإعلام" و عدد من الصفحات على الأنترنت و مواقع التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى مجلة ورقية.

قامت حركة أنصار الشريعة في تونس، بحملة إعلامية واسعة، من اجل اطلاق سراح بعض الإسلاميين المتواجدين بالسجون العراقية، قد طالب "أبو عياض" في 2012، بضرورة ما أسماه أسلمة قطاع الإعلام و السياحة و التعليم و التجارة.

تم تصنيف أنصار الشريعة التونسية كجماعة إرهابية من طرف الحكومتين التونسية و الأمريكية، رغم عدم وجود أدلة مؤكدة على تورطهم في أعمال إرهابية مسلحة (لم تتبنى أي عملية)، و من أهم ما اتهموا بالقيام به، هو الهجوم المسلح على احد التلفزيونات في 2011، و الهجوم على أحد المعارض في جوان 2012، بالإضافة على الهجوم الذي تعرضت له السفارة الأمريكية في العاصمة تونس في 2012/09. كما اتهمت الحكومة التونسية هذه الجماعة باغتيال بعض السياسيين، من بينهم البراهيمي و بلعيد.

كما أن أنصار الشريعة التونسية اتهموا بالعلاقة مع "كتيبة عقبة بن نافع" الناشطة بـجبال الشعابني التونسية.

2. أنصار الشريعة الليبية²

تأسس تنظيم "أنصار الشريعة" الليبية، في أبريل 2012، و هي تطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية، بعد سقوط نظام القذافي، أين وجدت المجال للنشاط بحرية مطلقة، أين شارك أعضائها في بعض المعارك الدائرة في بنغازي إلى جانب راف الله السحاتي و حركة درع ليبيا، كما أن الحركة تتكون من بعض الجنسيات الأخرى و على رأسهم التونسيون، مما

¹ John NUGENT, "Six Places At Risk Of Terrorism In Africa", (Feb 6, 2014) in : <http://www.forbes.com/sites/riskmap/2014/02/06/six-places-at-risk-of-terrorism-in-africa/#5d4e01d93989> (consulté le 12.10.2016 à 18h40)

² John NUGENT, op.cit.

يضيف الطابع الدولي على التنظيم، خاصة أنهم يرفضون رفع العلم الليبي ما بعد "الثورة"، بل يحملون العلم المستخدم لدى تنظيم "القاعدة"،

لدى التنظيم عدة فروع في كل من "درنة" و "بنغازي" و "سرت" و "اجدانيا"، و يقود "أنصار الشريعة اليوم، "محمد علي الزهاوي"، و "ناصر الطرشاني"، رئيسا للهيئة الشرعية للتنظيم، كما يضم الحركة قسم للدعوة و الأعمال الخيرية، و يمتلك التنظيم "مؤسسة الراية للإنتاج الإعلامي، التي تبث نشاط الجماعة الإرهابية و خطابات الدعاية لقادتها و أعضائها.

تم إدراج حركة أنصار الشريعة الليبية ضمن قائمة الجماعات الإرهابية في 2014/01/10 من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، و من طرف الأمم المتحدة في 20 نوفمبر 2014.

و من أهم العمليات التي قام بها التنظيم الإرهابي، هي الهجوم على البعثة الدبلوماسية الأمريكية، التي تسببت في مقتل 4 منهم، من بينهم السفير الأمريكي.

في 2013/07/29 وقعت أولى الاشتباكات المسلحة في سرت، بين الجيش الليبي (كتيبة شهداء الزاوية) و "أنصار الشريعة"، حيث قام الجيش بقصف مقر التنظيم بسرت، قبل ان يلقي أمير التنظيم "أبو علي" مصرعه في 2013/08/23، قبل الاشتباكات التي حدثت مجددا في بنغازي هذه المرة، بين الجيش الليبي (كتيبة الصاعقة) و "أنصار الشريعة"، أوقعت عدد من القتلى من بين الطرفين.

ردّ الحكومة الليبية كان من خلال "عملية الكرامة" التي أمر بها اللواء خليفة حفتر، من خلال هجوم على "أنصار الشريعة" و ميليشيا 17 فيفري و راف الله السحاتي، في كل من مدينة بنغازي و درنة، قبل أن يتم الرد، من خلال هجوم أنصار الشريعة بالتعاون مع ميليشيا "درع ليبيا" بقيادة "وسام بن حميد، على القوات الخاصة الليبية في بنغازي، في جوان 2014. في أوت من نفس السنة تم تصنيف "أنصار الشريعة" و "فجر ليبيا" جماعتين إرهابيتين من طرف مجلس النواب الليبي.

3. حركة "الشباب الصومالية"

تأسست "حركة الشباب الصومالية" في عام 2004، لكن نشاطها لم يعرف حركية دولية إلا في العام 2007، أين أعلنت أنها تسعى لإقامة دولة إسلامية، و محاربة ما وصفته بـ"العدوان الإثيوبي"، و أنها ستحارب كل من سيقف ضد مسعاها، داخل الصومال و خارجه، لاسيما بعد إعلان الانفصال عن المحاكم الإسلامية، و على غرار عدد من الحركات المسلحة في إفريقيا، تقوم إيديولوجية "الشباب" على مبدأ "السلفية الجهادية"، و هو ما تؤكد ببيانها المنشورة لاسيما على الأنترنت

كانت "الشباب الصومالية"¹ توصف في البداية بأنها مجرد الجناح العسكري للمحاكم الإسلامية، قبل الانفصال النهائي عن هذه الأخيرة بسبب الهزيمة التي لحقت بالجماعة في معاركها ضد القوات الصومالية المدعومة بأثيوبيا، قبل الفرار على الخارج و التحالف مع المعارضة الصومالية، في سبتمبر 2007.

و قد تمكنت الجماعة الإرهابية من ضم ما يقارب 7000 فرد مسلح، يتلقون تدريباتهم خارج الصومال، لاسيما في إريتريا و أفغانستان، مما أدى إلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لمساعدة الحكومة الصومالية، من خلال قصف جوي أو بحري بري، لمواقع "الشباب" في المنطقة، منذ 2007، حيث قتل على إثر قصف أمريكي جوي، قائد التنظيم، آدن حاشي عيرو (أبو حسين الأنصاري)²، في ماي 2008، في وسط الصومال (مدينة طوسمريب)، و هو ما حدث مرة أخرى في سبتمبر 2014، حيث تمّ مقتل قائد التنظيم "أحمد عبيدي غودان"، و تعويضه بـ "أحمد عمر أبو عبدة".

تعتمد "الشباب" على مصادر تمويل متعدد، أهمها التبرعات من الجمعيات الخيرية و المتعاطفين مع أعضائها، لاسيما من طرف القبائل المنتشرة في الصومال، و التي ينتمي إليها أصلا قادة التنظيم.

منذ 29 فيفري 2008، أعلنت الولايات المتحدة أنها وضعت "الشباب الصومالية" ضمن قائمة الإرهاب، و أنها جمّدت أموال أعضائها المتواجدة في الولايات المتحدة.

تعتمد حركة "الشباب الصومالية" في استراتيجيتها العملياتية على التفجيرات في الطرقات العمومية من خلال العبوات الناسفة أو السيارات المفخخة، أو حتى بالقصف المدفعي ضد المواقع الحكومية، مثلما حدث ضد قصر الحكومة. لكن منذ تولي "أبو منصور الأمريكي" قيادة "الشباب الصومالية"، خلفا لـ "آدن حاشي عيرو"، عرفت الاستراتيجية توسعا نحو الخارج، لاسيما في أثيوبيا و إريتريا و كينيا و أوغندا.

من أهم العمليات الإرهابية التي قامت بها "الشباب الصومالية"، الجوم على مركز تجاري في نيروبي (كينيا)، خلفا عشرات القتلى و الجرحى، في سبتمبر 2013، و تفجير فندق بمقديشو في مارس 2015، أدى إلى مقتل 70 من بينهم وزير و نائبين في البرلمان، و كذا عملية اقتحام و احتجاز الرهائن بجامعة "غارسيا" الكينية، مقتل حوالي 150 شخص إثر هذه العملية.

رغم أن "حركة الشباب"، كانت قد أعلنت ولائها لتنظيم "القاعدة" في 2012، إلا أن ظهور تنظيم "الدولة الإسلامية" أدى إلى انقسام كبير بين قيادات التنظيم، أين ظهر اتجاهين الأولي ينادي بالبقاء تحت مظلة "القاعدة"، و الثاني يطالب بالانضمام إلى "داعش".

¹ لحركة الشباب الصومالية عدد من الأسماء، منها والشباب أو المجاهدون وحركة المجاهدين وحركة الشباب الإسلامي، وحركة الشباب المجاهدين، والشباب الجهادي

² آدن حاشي عيرو، المكّي "أبو حسين الأنصاري"، كان أحد المطلوبين من طرف الولايات المتحدة، بتهمة الضلوع في تفجيري نيروبي و دار السلام في 1998.

4 : تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش)

حتى و إن كان هذا التنظيم الإرهابي بعيد جغرافيا عن منطقة الساحل الأفريقي، إلا أن المعطيات الجديدة حول حركية التنظيم باتجاه القارة الأفريقية، تفرض علينا التطرق إليه، و لو باختصار، مركزين على تواجد التنظيم الإرهابي في المنطقة محل الدراسة أو حولها، سواء من خلال فروع له أو من خلال عناصر متنقلة من شبه الجزيرة.

انبثق "داعش" عن تنظيم "القاعدة في بلاد الرافدين" في 2004، قائما على أفكار سلفية جهادية، حيث قاده الزرقاوي، الذي تحالف مع بعض الحركات العراقية، لمواجهة الاحتلال الأمريكي، حيث كان اسمه "الدولة الإسلامية في العراق و الشام"، قبل إعلان "الخلافة" في 29 جوان 2014، و تعيين أبو بكر البغدادي "أميرا للمؤمنين" و "خليفة"، ليصبح منذ ذلك الوقت التنظيم يحمل اسم "الدولة الإسلامية" فقط، في إشارة واضحة إلى التوسع الذي عرفه التنظيم الإرهابي منذ تأسيسه، لاسيما نحو الشمال في سوريا و الحدود التركية، بالإضافة إلى مصر، و ليبيا و ادعاءات بوجود خلية في المغرب العربي تدعى "جند الخلافة".¹

و حتى لا نخوض كثيرا في حيثيات تنظيم "الدولة الإسلامية"، نخرج نحو تواجده بالفضاء الجغرافي محل الدراسة، و هو الساحل الأفريقي.

يتواجد تنظيم الدولة الإسلامية في منطقة الساحل الأفريقي، من خلال بعض الجماعات المسلحة الأفريقية المبنقة من تنظيم "القاعدة" أساسا، و التي أعلنت ولائها لـ "داعش"، حيث قبل انضمامها له، مثل بوكو حرام و "إمارة الصحراء" التي يقودها اليوم الناطق الرسمي السابق لـ "حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا".

و تحاول "داعش" منذ مدة البحث عن منافذ لإيجاد موقع لها في الساحل الأفريقي، لما يوفره من عوامل مساعدة على النشاط الإرهابي، فعد الحصار المفروض عليه دوليا، في شبه الجزيرة أو حتى في ليبيا، حيث يواجه منافسة من طرف بعض الجماعات الأخرى، المحلية أو حتى تلك المنضوية تحت غطاء تنظيم "القاعدة".²

لكن يبقى تواجد "الدولة الإسلامية" في الساحل الأفريقي محتشما لكن في تصاعد مستمر، لاسيما بسبب منافسة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي على هذا الفضاء الجغرافي، التقليدي و التاريخي بالنسبة لنشاطها، مما يعرقل من عجلة امتداد "داعش" في المنطقة.

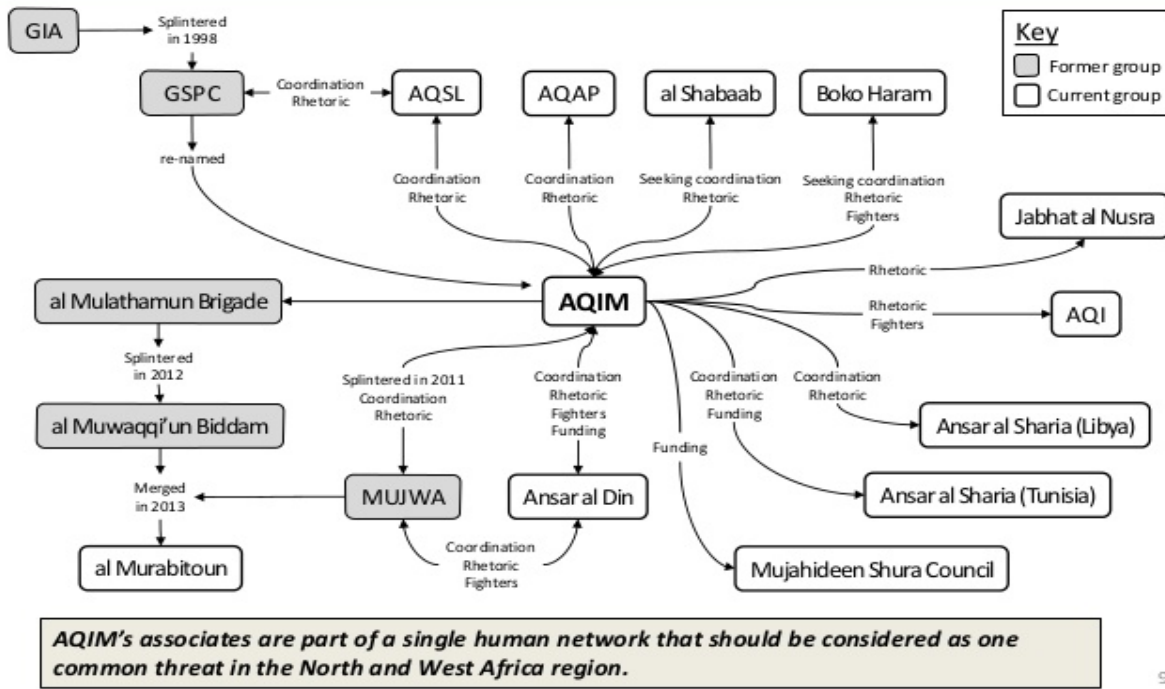
لكن طموحات "داعش" التوسعية، تؤكد أن التنظيم مازال يطمح إلى التواجد سواء بالساحل الأفريقي أو شمال القارة.

¹ Myriam BENRAAD, « Le piège Daech. L'État islamique ou le retour de l'Histoire ; Le retour des djihadistes. Aux racines de l'État islamique », *Politique étrangère*, (Été 2015), p. 186-188.

² Xavier RAUFER, « L'État islamique, objet terroriste non identifié », *Le Débat*, N° 193, (2017/1) : pp. 102-116.

الشكل رقم 32 : مخطط توضيحي لشبكة التنظيمات الإرهابية و فروعها و علاقاتها بالساحل و خارجه

THE AQIM ECOSYSTEM



المصدر : <http://www.slideshare.net/CriticalThreats/aqim-leaders-and-their-networks>

المطلب الثاني: التركيبة البشرية للتنظيمات الإرهابية بالساحل الأفريقي

تختلف طبيعة الفواعل النشطة و الحركة للظاهرة الإرهابية بالساحل الأفريقي، و الممثل أساسا في التنظيمات الإرهابية المكونة للمشهد، بالإضافة إلى الشخصيات القيادية التي تلعب دور في ديناميكية النشاط الإرهابي بالمنطقة، و منه ارتأينا التركيز على العنصر البشري، خاصة القيادي، لهذه التنظيمات، و مدى تأثيرهم الشخصي استمرارية الجماعات الإرهابية أو زوالها في الساحل الأفريقي.

تتنوع التركيبة البشرية لأعضاء التنظيمات الإرهابية و فروعها بمنطقة الساحل، باختلاف التركيبة السكانية التي تعرفها المنطقة، لكن تبقى حصة الجزائريين كبيرة بالنسبة للمناصب القيادية، رغم أن هناك تصاعد للتواجد الموريتاني في الفترات الأخيرة، و انضمام عناصر إفريقية لهذه التنظيمات، من مختلف الأعراق و الإثنيات، لكن يبقى ما يجمعها، هو الإسلام عامة، و الفكر السلفي الجهادي على وجه الخصوص.

أولا : أهم الشخصيات القيادية للتنظيمات الإرهابية في الساحل الأفريقي

تلعب شخصية القائد في الجماعات الإرهابية المتواجدة في الساحل الأفريقي أهمية كبيرة، في فهم العلاقة بين الأطراف الفاعلة سواء، في شكلها العمودي - الهرمي، أو في شكلها الأفقي، و منه ارتأينا أنه من الضروري التعرف على

أهم الشخصيات القيادية في التنظيمات الإرهابية التي لعبت و لازالت تلعب اليوم دورا فاعلا في رسم الخارطة الجيوسياسية للإرهاب في الساحل الأفريقي، و هي أولى خطوات فهم و تحليل التركيبة التنظيمية في المنطقة، لاسيما من خلال التوزيع الجغرافي لتواجد و نشاط هذه الفواعل، و منه رسم صحيح للخارطة الجيوسياسية للإرهاب في الساحل.

1. عبد المالك دروكدال (أبو مصعب عبد الودود)

من مواليد 1970، بمدينة مفتاح الجزائرية، قائد تنظيم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" منذ تأسيسها في 2007، حيث تولى قبل ذلك قيادة تنظيم "الجماعة السلفية للدعوة و القتال"، و يعتبر من أحد العائدين من الحرب الأفغانية الروسية. و قد كان لـ"أبو مصعب عبد الودود" الفضل في احتضان تنظيم "القاعدة" لتنظيمه، لإعطائه الطابع الدولي.

تكوينه كمهندس في الكيمياء، ساهم في نشاطه الإرهابي من خلال التخصص في صنع القنابل، و هو الذي التحق بالحركة الإسلامية المسلحة بالجزائر ضمن "الجماعة الإسلامية المسلحة"، فور عودته من أفغانستان، ثم انتقل إلى "الجماعة السلفية للدعوة و القتال"، قبل أن يتمكن من الوصول إلى زعامة التنظيم الإرهابي، و انضمامه إلى "القاعدة" في 2007، و مواصلة قيادة التنظيم ليومنا هذا.¹

2. مختار بلمختار (خالد أبو العباس - الأعور - بلعور - ميستر مالبورو)

اسمه بالكامل هو مسعود عبد القادر مختار بلمختار، من مواليد 1972، بمدينة غرداية الجزائرية، اتجه إلى أفغانستان و هو لم يتجاوز العشرين (20) من العمر، أين فقد إحدى عينيه، مما اعطى له لقب "الأعور" أو "بلعور".

بلمختار متواجد بمنطقة الساحل و حتى الصحراء منذ حوالي 20 سنة، عاش كالرّحالة في المنطقة، حيث تزوج من إحدى بنات زعماء القبائل التارقية، من كيدال، مما وفر له الحماية من السكان المحليين، و صعب من مهمة الوصول إليه من طرف مصالح الأمن المحلية و الغربية و الجزائرية، رغم أن كان له مرور مستمر بهذه الدول، سواء كمستقر أو من خلال تنفيذ عدد من العمليات الإرهابية و الإجرامية.

يعتبر مختار بلمختار من بين الشخصيات الإرهابية الأكثر فعالية و استقلالية عن التنظيم "الأم"، أثناء مرحلة قيادته لبعض الكتائب في الصحراء تحت مظلة "القاعدة" أو حتى بعد الانفصال عليها، و اليوم يعتبر من أخطر العناصر الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي و أكثرها غموضاً، و أكثرها طلباً من طرف مصالح الأمن الدولية، حيث نجده متغلغل في الأوساط السكانية المحلية، و تربطه علاقات وطيدة مع مختلف جماعات الجريمة المنظمة بالمنطقة (تهريب سجناء، سيارات، مخدرات، بشر،..)، بالإضافة إلى تورطه في عدد من العمليات الإجرامية أكثر منها إرهابية، كالسرقة و الاختطاف.²

قاد "كتيبة المثلثون" قبل أن يحول اسمها إلى "الموقعون بالدماء" في ديسمبر 2012، تحت قيادته دائما، قبا الانضمام اليوم إلى ما يعرف بتنظيم "المرابطون"، و الوصول إلى زعامة هذه المجموعة الإرهابية بعد مقتل كل قيادتها السابقين.

¹ Xavier ROCHER et al, Atlas de l'islam radical, (Paris : CNRS 2007), pp. 267-268

² Le Centre français de recherche sur le renseignement (CF2R).

كانت له خلافات متعددة مع عناصر إرهابية أخرى، على رأسهم دروكدال و أبو زيد و يحيى جوادى، كما تداولت العديد من المصادر الرسمية و الإعلامية خبر مقتله، منذ هجوم تيقنتورين، لكنه شوهد بعد ذلك في كل من تمبوكتو و غاو، رفقة "إياد آغ غالي"، زعيم أنصار الدين، قبل أن يعلن عودته لتنظيم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي".

3. يحيى جوادى (يحيى أبو عمار)

التحق يحيى جوادى بـ"الجماعة السلفية للدعوة و القتال"، ليشغل منصب في المكتب الإعلامي، أين مارس مهمة الدعاية، قبل أن يعينه دروكدال عقب إعلان التنظيم الولاء لـ"القاعدة" في سبتمبر 2006، قائدا عسكريا للتنظيم ككل، و لأهمية المنطقة الجنوبية اختار قائد "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" قائد "أركانه" ليكون قائدا للمنطقة الجنوبية.

يعتبر يحيى جوادى رسميا، قائدا لمنطقة الصحراء (المنطقة التاسعة)، منذ صائفة 2007، بكل ما تحمله من كئيب، بعد انفصال بلمختار، عن "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، حيث تمتد "إمارته" في كل من مالي، النيجر، موريتانيا، تشاد و بوركينا فاسو.

قاد و دبر عدد من الهجمات الإرهابية المسلحة ضد القوات الجزائرية و الموريتانية، كما قام باختطاف سياح نمساويين في 2008، قبل أن يقوم دروكدال بسحب المنصب منه بسبب عدم قدرته على السيطرة على مختار بلمختار و أبو زيد و الخلافات المتكررة بينهما، قبل أن يختفي في الشمال المالي.

4. عبد الحميد أبو زيد (محمد بن مبروك بن الساسي بن غدير)

هو أمير "كتيبة طارق بن زياد" المعروفة أيضا بكتيبة "الفاخين" سابقا، و يعتبر من أخطر العناصر الناشطة في منطقة الساحل الإفريقي، و أكثرها دموية، رغم أنه لم يشغل في السابق مناصب ضمن "الجماعة الإسلامية المسلحة" أو "الجماعة السلفية للدعوة و القتال"، إلا أنه من بين أول الملتحقين بالعمل الإرهابي المسلح منذ بداية التسعينات من القون الماضي، أما اليوم فهو يحظى ببعض الاستقلالية في النشاط الإرهابي في الساحل الأفريقي، لكنه مازال ينشط تحت مظلة "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، هيكليا و تنظيميا.

من أكثر الشخصيات الإرهابية غموضا، رفقة بلمختار في الساحل الإفريقي، لدرجة أن هويته الحقيقية اكتنفها الشك لسنوات طويلة، فقد كانت المصالح الأمنية الدولية تعتقد أنه "عبيد حمادو"، من مواليد 1965 بتقريت، قبل أن يتم الكشف أن هذه الشخصية الإرهابية قد تم القضاء عليها في التسعينات من القرن الماضي، لتحوم الشكوك مجددا حول شخصية "أبو زيد"، التي أكد مصادر أخرى لاحقا أنه "محمد غدير"، من مواليد الدبداب (إيليزي) سنة 1958، و هو ينتمي تحديدا لقبيلة "الشعانة"، و هو ما أكدته برقية بحث صدرت في حق "أبو زيد" و شخصيته الحقيقية الممثلة في محمد غدير.

تشببه بعض الأوساط السياسية و الإعلامية في دول الساحل بالزرقاوي في حين يطلق عليه الإعلام الأوروبي و حتى في الساحل الأفريقي بـ "بن لادن الصحراء"، هذا الأخير، يسعى لتطبيق "الشرعية" حتى على الرهائن الذين يختطفهم، لكن يقبل بالتفاوض، شرط أن يكون الوسيط مسلم.

في حوار أجري معه من طرف "جون أفريك" (Jeune Afrique)، في 2010، وصف "بيار كامات" (Pierre Camatte)، أحد الرهائن الفرنسيين السابقين، أبو زيد بالشخص الضعيف من حيث البنية الجسمية، لكن عنيف و همجي، و يحظى باحترام كل من حوله.

من أهم نشاطاته الإرهابية زاد البعد الدولي، سبق في "إعدام" أول رهينة محتطفة بالساحل الأفريقي، و يتعلق الأمر بالبريطاني "إيدوين ديير" (Edwin Dyer) في جوان 2009، كما شارك في اختطاف السياح الأجانب رفقة "عبد الرزاق البار" في 2003، و اختطاف الزوج النمساوي، من الصحراء الجزائرية في فيفري 2008، بالإضافة إلى الفرنسي "ميشال جارمانو"، بالإضافة إلى اختطاف 5 عمال من شركة "أريفا" بالنيجر.

رغم غياب دليل مادي عن مقتله، إلا أن الجيش التشادي أعلن قتل "أبو زيد" في فيفري 2013، في معارك جرت أقصى شمال مالي، قبل أن يعلن بعد ذلك بأشهر، تنظيم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، مقتله¹.

5. سعيد أبو مقاتل (سعيد الجزائري)

يعتبر من القيادات الجديدة في منطقة الساحل الأفريقي، قام دروكداو بتعيينه على رأس "كتيبة طارق بن زياد"، بعد مقتل "أبو زيد"، يعود أصله غلى منطقة واد سوف الجزائرية.

تخصص "سعيد الجزائري" في الاتصالات، أين تمكن من ربط الاتصال بين عناصر التنظيم، بعد التدخل الفرنسي في مالي، أين توجه البعض إلى الدول المجاورة خاصة ليبيا، قبل أن يتمكن "أبو مقاتل" من ربط الاتصالات بمختلف عناصر التنظيم الإرهابي.²

6. إبراهيم غريقة (أبو إسحاق الأفغاني)

كان من أول من دخل منطقة الساحل الأفريقي رفقة مختار بلمختار عام 2000، هروبا من ملاحقة الجيش الجزائري له، حيث ينحدر من المدينة التي ينحدر منها بلمختار (غرداية)، حيث سبقا لهما أن التحقا معا بأفغانستان في 1991، أين تلقى تكوينا قتاليا في معسكر "صدى" التابع لتنظيم "القاعدة"، أين تخصص في صناعة المتفجرات، قبل العودة إلى الجزائر في 1993، بعد نداء الجماعات الإسلامية المسلحة لـ "الجهاد" ضد النظام الحاكم، حيث التحق بـ "الجماعة الإسلامية المسلحة" بمنطقة الشلف، ثم انتقل إلى "كتيبة تيارت" (المنطقة العسكرية الثالثة حسب أدبيات التنظيم الإرهابي).

¹ Nathalie GUIBERT et Isabelle MANDRAUD, « Des tests ADN confirment la mort d'Abou Zeid », www.lemonde.fr (consulté le 23.09.2016 à 14h20)

² <http://www.jeuneafrique.com/168206/politique/aqmi-nomme-l-alg-rien-saed-abou-moughatil-pour-remplacer-abou-zeed/> (consulté le 18.09.2016 à 19h25).

"أبو إسحاق الأفغاني كان من أوائل من أدخل التقنيات التفجيرية إلى العمل الإرهابي في الجزائر، حيث لم يكتفي بتنفيذ هذا النوع من العمليات الإرهابية، بل ساهم في نقل خبراته المكتسبة من وجوده بأفغانستان، من خلال تكوين عدد من عناصر "الجيا" في هذا المجال.

انتقل للعمل مجددا إلى الصحراء (موطنه الأصلي)، في 1995، حيث عين نائبا لبلمختار "أمير المنطقة التاسعة"، قبل أن يلتحق معه بـ"الجماعة السلفية للدعوة و القتال" عام 1998، أين قام بتطوير النشاط الإرهابي من خلال المتفجرات، قبل أن يقتل أثناء العملية الإرهابية التي نفذتها مجموعته على ثكنة للجيش الموريتاني عام 2005.

7. ناصر مليك (أيوب أبو عبيدة)

من بين أوائل القيادات الإرهابية التي التحقت بالساحل الإفريقي، رفقة بلمختار و إبراهيم غريقة، حيث سبق لـ"أيوب أبو عبيدة الالتحاق بـ"الجماعة الإسلامية المسلحة"، قبل الانشقاق و تكوين "الجماعة السلفية للدعوة و القتال"، قبل أن يقرر ترك الساحل و العودة للنشاط في الشمال لحدّ مقتله ببومرداس في 2005.

8. جمال عكاشة (يحي أبو الهمام)

من مواليد 1978 بمنطقة الرغاية، بشرق العاصمة الجزائرية، و من العناصر الفاعلة في تنظيم "الجماعة السلفية للدعوة و القتال"، كما يعتبر من أحد المقربين من قائد تنظيم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، منذ 1998، تمّ تعيينه في الجنوب الغربي منذ 2003، ليقود بعد ذلك عدد من العمليات الإرهابية، لاسيما داخل الأراضي الموريتانية، منها هجوم ضد موقع للجيش في منطقة "المقيطي" في 2005، و الهجوم ضد السفارة الفرنسية بنواكشوط في أوت 2009، و كذا اغتيال احد عمال الإغاثة الإنسانية، أمريكي الجنسية في موريتانيا، قبل أن توكل له مهمة قيادة "إمارة الصحراء"، منذ 2012/10/3، خلفا لنائب مخلوفي الذي قتل اثر حادث مرور في سبتمبر من نفس العام.¹

بعد سنوات من النشاط في المناطق الجنوبية، أصبح من الرجال المقربين من "أبو زيد"، و اليوم يقود "كتيبة الفرقان" في غرب تومبكتو، أين شارك في معظم العمليات الإرهابية المتعلقة باختطاف الأجانب في الساحل الأفريقي، و هو الشخص الذي اغتال الفرنسي "ميشال جارمانو" بعد اختطافه، أما اليوم تحدثت العديد من الأخبار عن مقتل "أبو الهمام" من طرف الجيش الموريتاني، رغم عدم تأكيد الخبر من طرف التنظيم الإرهابي.

9. محمد الأمين ولد الحسن (عبد الله الشنقيطي)

من مواليد منطقة "فريوة" جنوب العاصمة الموريتانية نواكشوط، ضليع في علوم الشريعة الإسلامية و اللغة العربية، و احد العارفين بالفقه و الحديث و التفسير، مما سمح له شغل منصب خطيباً في معقل التنظيمات الإرهابية في الساحل،

¹ Mohamed MOKADDEM, *Al-Qaida au Maghreb islamique : Contrebande au nom de l'Islam*, (Alger : Casbah éditions, 2010), p.65.

كما كان مشرفا على العديد من "المحاكمات" التي قام به التنظيم الإرهابي، لاسيما ضد المتهمين بالتجسس لمصالح الأمن المختلفة.

تولى "عبد الله الشنقيطي" منصب المكلف بالإعلام في إمارة الصحراء، بعد مقتل "جلييب"، ثم قاضيا لنفس المنطقة و رئيس لجنتها الشرعية، خلفا لمواطنه إبراهيم ولد محمد ولد عبد البركة (أبو أنس الشنقيطي) المحبوس في الجزائر منذ 2011.

10. إياد آغ غالي (أبو الفضل)

يعتبر من بين الشخصيات القيادية و النافذة بمنطقة الساحل الأفريقي، ينتمي "إياد آغ غالي" إلى قبيلة "ايركان" و هي التابعة لعشائر "الإيفوغاس" التارقية، القريبة من كيدال المالية، و التي ولد بها في 1960.

هاجر إلى ليبيا بسبب الظروف المناخية و الاجتماعية و الاقتصادية خاصة، أين انضم إلى الكتائب المسلحة التي أسسها القذافي من الطوارق، قبل أن يكون ضمن مجموعة منهم اتجهوا إلى لبنان من بين 1982 و 1984، أين شارك في الحرب ضد الميليشيات و حتى الإسرائيليين، كما شارك في الحرب الليبية التشادية، ما بين 1988 و 1989، مما أكسبه خبرات قتالية كبيرة، أهلته بعد عودته في بداية التسعينات إلى مالي، أين شارك في تأسيس إحدى حركات الطوارق المتمردة ضد الحكومة المركزية في باماكو، إلى جانب الحركة الشعبية لتحرير الأزواد، قبل دمج عناصر من هذه الأخيرة ضمن الجيش المالي، لكن "إياد آغ غالي" رفض ذلك، و قد ساهم في مقاومة الحركات الانفصالية بعد اتفاقية تمناست 1991، قبل أن يعين في منصب قنصل بالمملكة العربية السعودية (جدة)، قبل أن يعود متشبعا بالأفكار الجهادية السلفية، ليعب في البداية دور الوسيط بين الجماعات المسلحة التي تقوم باختطاف الأجانب، و دولهم الأصلية، أين كان يتلقى عمولات نظير هذه الوساطات، و التي تعتبر دليلا على نفوذه بالمنطقة، و من أهم هذه الوساطات تلك التي أفضت على إطلاق 32 سائح احتجزهم "عبد الرزاق البار" و "أبو زيد" في 2003.

مرحلة أخرى تعتبر الأهم في تكوين هذه الشخصية، هي تأسيسه للجماعة "أنصار الدين" الإرهابية في 2011، التي تطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية و العدالة الاجتماعية بين الطوارق و غيرهم من سكان المنطقة.

شارك "إياد آغ غالي" في حرب ضد القوات المالية في 2012، ليتمكن من احتلال مناطق و مدن في الشمال المالي رفقة "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، و يقوم بإعلان قيام دولة الأزواد، قبل تدخل القوات الفرنسية، التي أدت إلى تشتت عناصر تنظيمه لكنه في نشاط مستمر.

11. "أبو بكر الناصري"

يعتبر "أبو بكر الناصري"، المصري الجنسية من الشخصيات القيادية الجديدة، ضمن التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الأفريقي، حيث كان أول من قاد تنظيم "المرابطون"، بعد تأسيسه في 2013، لنفوذه الدولي، و علاقته الشخصية مع أمن الظواهري.

حارب "أبو بكر الناصري" إلى جانب حركة طالبان الإرهابية في أفغانستان ضد الأمريكان، قبل أن ينتقل إلى ليبيا، كمدرّب على التعامل بالأسلحة المختلفة، في أحد مراكز التدريب بينغازي التابع لتنظيم "القاعدة"، أين لفت انتباهه بلمختار في 2011، و الذي تمكن من ضمه إلى جماعته و الانتقال فيما بعد لشمال مالي قبل أن يقوموا بمهندسة عملية الهجوم على موقع غاري بتقنتورين في 2013.

قتل "أبو بكر الناصري" من طرف القوات الفرنسية، في منتصف أبريل 2014، بمنطقة "تيمنترين"، شمال شرق مالي.

12. "أبو عبد الحميد الكيدالي" (القيرواني)

"أبو عبد الحميد الكيدالي" هو من الشخصيات الإرهابية النافذة في منطقة الساحل الأفريقي، حيث كان أهم العناصر القيادية ميدانيا لـ "سرية الأنصار"، قبل أن يقود "كتيبة يوسف بن تشفين"، التي تأسست في نوفمبر 2012، و التي كانت تنشط في كيدال، مسقط رأس قائدها، و المكونة أساسا من أبناء الطوارق لمنطقة الشمال المالي، قبل أن يتوجه إلى جبال "تغرغارت" أقصى شمال شرق مالي، عقب عملية "سيرفال" الفرنسية بالمنطقة.

13. أبو محمد المقدسي

هو أردني من أصل فلسطيني، يبلغ من العمر حوالي 55 سنة، و يشغل منصب المفتي الشرعي لتنظيم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، و اليوم مفتي "أنصار الشريعة" التونسية، و هو ما كشفت عنه عدّة وثائق تمّ ضبطها في تمبوكتو في مالي. تمّ سجنه عدة مرات في الأردن بتهمة قيادة خلية تجنيد "جهادين" للتوجه إلى أفغانستان. من أهم موافقه انه كان معارا للطريقة الدموية التي كان يستعملها مواطنه الزرقاوي في العراق.

14. عمر ولد حمادة (ذو اللحية الحمراء)

هو أحد قيادات تنظيم حركة التوحيد و الجهاد في غرب أفريقيا، من أصل عربي مالي، ينحدر من قبيلة أولاد إدريس، التابعة لقبائل البرابيش، بمنطقة كيدال، يبلغ من العمر أكثر من خمسين عام.

يعتبر أبرز نشطاء جماعة الدعوة و التبليغ في أزواد، قبل أن ينظم إلى "الجماعة السلفية للدعوة و القتال"، كما كان يقوم بتقديم تصريحات باسم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" تارة، و "أنصار الدين" و "حركة الجهاد و التوحيد بغرب أفريقيا"، لكن التنظيمين الأولين تبرأ من تصريحات "ذو اللحية الحمراء".

يعتبر أحد المقربين من مختار بلمختار، و أحد المشاركين في عملية الاستلاء على مدينة تمبوكتو في الفاتح من أبريل 2012، ضمن حركة "أنصار الدين"، و المشاركة أيضا في ما سمي بـ "معركة غاو"، قبل أن ينتقل إلى "حركة التوحيد و الجهاد في غرب أفريقيا"، و يرقى بها ليصبح المسؤول الأمن بالتنظيم.

من خلال إحدى الحوارات المنشورة في مجلة "ليكسبريس" (l'Express) الفرنسية في نوفمبر 2012، يدافع "عمر ولد حمادة" عن أفكاره السلفية الجهادية، و ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية، حيث يقول "الشريعة هي الحل الوحيد التي تستطيع توحيد المسلمين، و أن أي بلد في العالم لا يمكن أن توقف الجهاديين، حيث يمكننا مواجهة أي جيش بري أو جوي"¹.

بعد التدخل العسكري الفرنسي اختفى عمر ولد حمادة عن الأنظار قبل أن يظهر في شريط فيديو لكتيبة المثلثين يتوعد الفرنسيين و حلفائهم في المنطقة.

15. حمادة آغ حاما (عبد الكريم التارقي)

يعتبر من أحد أبناء قبائل "الإفوغاس"، و يعود أصله إلى منطقة كيدال المالية، يقود كتيبة "الأنصار" المكونة أساسا من طوارق مالي و النيجر و ليبيا، و حتى بعض العناصر البينية، كما شارك عبد الكريم التارقي في عملية اختطاف و قتل الرهينة الفرنسية "ميشال جيروم" في جويلية 2010، و قتل 11 من رجال الدرك الجزائري في نفس السنة، بمنطقة "تيزاواطين" قرب الحدود المالية، كما قام مع عناصر كتيبته باختطاف الفرنسيين "فيليب فاردون" (Philippe Verdon) و "سارج لازاريفيك" (Serge Lazarevic) في نوفمبر 2011، كما تجدد الإشارة إلى أن عبد الكريم التارقي هو أحد أفراد عائلة "إياد آغ غالي".

16. أبو عمار التارقي

هو أحد العناصر الفاعلة و النشطة ضمن تنظيم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، و الذي تمّ تعيينه من قبل التنظيم الإرهابي على رأس مدينة تمبوكتو، في منصب والي.

17. محمد آغ علي

بعد الاستلاء على بعض المناطق الشمالية من مالي في 2012، من طرف التنظيمات الإرهابية الناشطة في الساحل الإفريقي، تمّ تعيين "محمد آغ علي"، أحد أهم عناصر حركة "أنصار الدين"، في منصب "والي" على مدينة غاو.

18. عبد الرحمان (طلحة - أبو طلحة الموريتاني)

هو أحد قادة التنظيمات الإرهابية بمنطقة الساحل الأفريقي، من أصل موريتاني، انضم إلى تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي منذ تأسيسها، كما عيّن على رأس "كتيبة الفرقان" منذ سبتمبر 2013، خلفا لمواطنه محمد أمين ولد الحسن (عبد الله الشنقيطي)، الذي قتل من قبل القوات الفرنسية، و قد كان ضمن المجموعة التي قامت بالاستلاء على مدينة تمبوكتو المالية في 2012، و قد أوكلت له إدارة أمن المدينة من أبريل 2012 حتى جانفي 2013، و الذي عمل على تأسيس "الشرطة الإسلامية"، و هو يعمل تحت مظلة التنظيم الإرهابي "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي".

¹ http://www.lexpress.fr/actualite/monde/les-inquietants-emirs-du-sahel_497478.html (consulté le 28.11.2016 à 16h45).

19. نبيل مخلوفي (أبو علقمة)

أحد المقربين من قاعدة تنظيم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، هذا الأخير الذي كلفه بمهمة حل الخلافات التي تقوم من وقت إلى آخر بين قادة مختلف الكتائب و المجموعات، و حتى بين أعضاء التنظيم، بالإضافة إلى الوقوف على تنفيذ بعض الأوامر التي يصدرها "الأمير الوطني" لمختلف فروع التنظيم الإرهابي.

20. موسى أبو داود

من المقربين أيضا لعبد المالك دروكدال، و الذي خلف نبيل مخلوفي (أبو علقمة) في منصب الوسيط بين قائد "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" و "القادة" الجهويين و الأعضاء، قبل أن يتم تعيينه قائدا للمنطقة الجنوبية (الساحل و الصحراء)، لكن عدم تمكنه من الالتحاق بالمكان بسبب تضيق الخناق على المناطق الحدودية، منعه من تأدية مهمه الموكلة له.

ثانيا : عناصر التنظيمات الإرهابية في الساحل الأفريقي

بعد التعرف على أهم الفواعل، الممثلة في الشخصيات القيادية التي لعبت أو لازالت تلعب دورا في النشاط الإرهابي الدولي بمنطقة الساحل الأفريقي، نذكر العناصر الأولى التي ساهمت بالتحول الفعلي من الإرهاب المحلي غلى الإرهاب الدولي، في المنطقة الجنوبية للجزائر، مما أعطى دفعا للإرهاب الدولي في الساحل الأفريقي، على حساب العمل الإرهابي في الشمال، و من أهم "عبد الرحمن المهاجر"، المنحدر من مدينة غرداية، عاد إلى الجزائر قبل أن يقتل في جبال بوكحيل (الجلفة)، و "عبد العزيز"، من مدينة ورقلة، قتل في قصف للجيش الجزائري على الحدود الجزائرية المالية في جوان 2005، و "بلال"، من مدينة البويرة، و "حسان" من الجلفة و "منصور" من عين طاية بالعاصمة (قتل بعد عودته إلى الجزائر في 2001)، و "مسعود البار" من مدينة بركة بباتنة (قتل بضواحي بوسعادة بعد عودته إلى الجزائر في 2001)، و "عبد الفتاح الشاعر" من الجلفة (قتل بمنطقة تادمالت بعد العودة إلى الجزائر عام 2004)، و "مسعد" من الجلفة (قتل بعد عودته للجزائر مع عبد الفتاح الشاعر في 2004)، و "أبو بلال" من ورقلة، الذي قتل بانفجار قنبلة موقوتة بسارته، أثناء عودته من الجزائر إلى مالي، و "عمي عبد الله" من المنيع، الذي قتل مع "بلال" و "إبراهيم من منطقة جامعة بتمنراست (قتل في الجلفة عام 2004)، و "أبو رواحة" من الأغواط (قتل في تشاد مع مجموعته عام 2004)، و غيرهم.

ما يمكن استخلاصه من التركيبة البشرية للمجموعة الأولى التي أوكل لها نقل النشاط الإرهابي من الجزائر إلى الدول المجاورة جنوبا، أنهم ينحدرون من مناطق مختلفة من الجزائر، و إن كان أغلبيتهم الساحقة، ينحدرون من المناطق الجنوبية و الصحراوية، لتسهيل مهمة التأقلم مع الظروف المناخية الصعبة، و هذا ما يبرز الاستراتيجية التنظيمية للظاهرة الإرهابية في مراحلها الأولى للنشاط الدولي، كما نلاحظ أن كل من عاد للنشاط في الجزائر قد تم القضاء عليه من طرف قوات الأمن، كما تم القضاء على بعضهم في منطقة الساحل.

رغم تضارب الأرقام حول الأعداد الحقيقية لعناصر التنظيمات المختلفة في منطقة الساحل الأفريقي، إلا أن هناك تقارب في التقديرات، حيث يتراوح عدد عناصر "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" حوالي 1000 عنصر، لاسيما بعد اندماج "التوحيد و الجهاد" و "الموقعون بالدماء"، و تكوين "المرابطون" و انضمام هذه الأخيرة إلى القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، حيث ينقسم أفراد التنظيم على عدد من الكتائب و السرايا، النشطة في مجالات جغرافية مختلفة و متقاطعة في بعض الأحيان، تأخذ فيها المناطق الأكثر نشاطا حصة الأسد، رغم التنظيمات الإرهابية بمنطقة الساحل تفضل التوزع الجغرافي من خلال مجموعات صغيرة، تلتقي عند الحاجة فقط (عمليات إرهابية)، تفاديا للملاحقة أو الاشتباك أو الرصد من طرف مصالح الأمن دول المنطقة أو الدول المشاركة في مكافحة الإرهاب بالساحل الأفريقي. و رغم الاختلاف في تقدير عدد الإرهابيين الناشطين في الساحل الأفريقي، إلا أن طبيعة الإرهاب الدولي تفرض تجنيد عناصر من عدد كبير من الدول، و عدم التقيّد بمنطقة ما.

فبالنسبة لأكبر التنظيمات الإرهابية في المنطقة "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، فقد حافظت على التقليد السابق لـ"الجماعة السلفية للدعوة و القتال" و الذي يعتمد على تجنيد نسبة كبيرة من الجزائريين، خاصة في المناصب القيادية، و هو ما لاحظناه في التطور الديناميكي للهيكلة القيادية للتنظيم، حيث يتم مراعاة الجانب الشخصي لعناصر التنظيم، فغالبا ما يتم تعويض القيادات الجزائرية في المنطقة بأخرى من نفس الجنسية، لكن هذا لا يمنع من تقلد بعض الجنسيات الأخرى لمناصب قيادية، لكن في اطار جغرافي محدود، في استراتيجية توسعية للتنظيم، و بحثا عن دعم الجماعات المحلية، حيث أصبحت التنظيمات الإرهابية بالساحل اليوم تضم عدد كبير من الموريتانيين و الماليين و التونسيين و المغاربة و المصريين و الليبيين و السعوديين و النيجيريين و غيرهم، بالإضافة إلى عدد من العناصر الأفريقية الأخرى. فعلى سبيل المثال تتكون "كتيبة طارق بن زياد"، الذي قادها "أبو زيد"، من الموريتانيين الذين يشكلون ثلث عدد عناصر "الكتيبة"، المكونة من حوالي 100 فرد.

لكن تبقى إشكالية تحديد عناصر التنظيمات بدقة راجعة لعامل مهم و هو تلك الجماعات التي تدور في فلك التنظيم الرئيسي و مدى علاقتها به، فقد تكون في كثير من الأحيان مجرد حليف خارجي.

في 11 ماي 2011، قال "سومايلو بوباى مايجا" (Soumeylou Boubèye Maiga)، وزير الشؤون الخارجية المالي في استجواب أما البرلمان ((عدد عناصر تنظيم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" يتراوح ما بين 205 و 300، لكن العدد الحقيقي للعناصر المقاتلة لا يتجاوز 100"، و هو ما يطرح إشكال بالنسبة للوصول للأرقام الحقيقية لكل تنظيم، أين يصعب ذلك في ظل وجود بعض الجماعات و غن كان مستقلة إلا أنها قد تحسب على تنظيم أو آخر، لدرجة مشاركته في بعض الأعمال الإرهابية.¹

¹ Rémi CARAYOL, « Mali : Keïta et Koufa, l'inquiétant duo terroriste du Sud », Jeune Afrique, 3 décembre 2015.

ما يمكن استخلاصه عن التركيبة البشرية للتنظيمات الإرهابية بالساحل الأفريقي، أنها عرفت تنوعا كبيرا خلال العشر سنوات الأخيرة، من حيث الجنسيات المتنوعة، كما نلاحظ أن دور القائد في التنظيمات الإرهابية يلعب دورا محوريا في استمرارية التنظيم أو حتى زواله، كما يلعب دورا في ربط علاقات تحالفية مع التنظيمات الأخرى.

من الناحية الكمية، تضارب الأرقام حول الأعداد الحقيقية لعناصر هذه التنظيمات، لا يمنع من أنها متذبذبة، حيث عرفت خسائر جسيمة خلال السنوات الأخيرة، لاسيما بعد التدخل الفرنسي في مالي، لكن في نفس الوقت عرفت التحاقا لعناصر جديدة، لعب المال دورا كبيرا في استقطابها بدل من الفكر الإيديولوجي المشترك، كما كان في السابق.

المطلب الثالث: جغرافيا الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي

بعد التعرف على أهم الفواعل المنشطة للظاهرة الإرهابية، سواء التنظيمية أو الشخصية، لاستكمال العناصر التي تعتمد عليها الدراسات الجيوسياسية لمختلف الظواهر، و التي تخصص جزء من الدراسة الكلية للمجال الجغرافي، و علاقته بالظاهرة، و التأثيرات المتبادلة من الطرفين، بمعنى آخر، بعد الإجابة على السؤال المتعلق بـ"من؟"، نحاول من خلال هذا المطلب الإجابة على السؤال المتعلق بـ"أين؟".

و في إطار دراستنا لجيوسياسية للإرهاب في الساحل الأفريقي، من الضروري العودة إلى التوزيع الجغرافي لتواجد التنظيمات الإرهابية، و جغرافيا العمليات الإرهابية، و أهم عناصرها، وصولا إلى مدى نفوذ التنظيمات الإرهابية في الفضاء الجغرافي محل الدراسة، سواء من حيث التمرکز الجغرافي أو العمليات الإرهابية المرتكبة.

أولا : التوزيع الجغرافي للإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي

تتوزع مختلف التنظيمات الإرهابية على عدد مختلف من المناطق و الدول في الساحل الأفريقي، سواء من حيث تركز القيادة، أو تركز عناصر هذه التنظيمات، أو بالنسبة للنشاطات الإرهابية التي تمارسها، في المنطقة و التي تعرف توسعا و انتشارا متواصلا، سواء نحو الشمال أو نحو الجنوب، لكن التواجد الجغرافي للجماعات الإرهابية المسلحة بالساحل يبقى بشكل متفاوت من تنظيم إلى آخر، تبقى فيه السيطرة الجغرافية الأوسع لتنظيم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي".

بعد 10 سنوات، منذ نشأتها، تنشط "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" اليوم في منطقتين، الأولى في الشمال الجزائري و المغاربي عموما، و هي المنطقة التاريخية و التقليدية، أين تتمركز القيادة المركزية للتنظيم، حيث تقوم مختلف الكتائب التابعة له في الشمال، بشن هجمات استعراضية في المدن، حيث تشكل نسبة الضحايا المدنيين الأكبر، مقارنة بضحايا العمليات الإرهابية ضد قوات الأمن أو السلطات العمومية.

عرف التوسع الجغرافي للتنظيمات الإرهابية المتواجدة اليوم في الساحل ديناميكية متسارعة منذ التسعينات أين كانت الجماعة المسلحة الإسلامية و من بعدها الجماعة السلفية للدعوة و القتال التواجد بالمنطقة بشكل محتشم، ليس بهدف نقل النشاط إلى الخارج، بقدر ما هو فرار من الحصار الأمني على هذه التنظيمات من طرف السلطات الأمنية

لدول شمال أفريقيا، مما سهل في عملية خلق شبكات مع أطراف محلية مختلفة، بهدف التزود بالسلاح، من خلال كتيبتين، قبل أن يتم توقيف قائد أحدها (عبد الرزاق البار)، مما أدى بأتباعه إلى شن هجمات متعددة في دول الساحل ردا على تسليم قائدها للسلطات الجزائرية في 2004، من طرف بعض متمردي تشاد.¹

أما في الجنوب، و هي المنطقة محل الدراسة فقد عمدت قيادة التنظيم منذ الانضمام الرسمي إلى "القاعدة" بإعادة هيكلة التنظيم في الجنوب، تماشيا مع المرحلة القادمة من نهج التنظيم الإرهابي، الرامي إلى التوسع بنفوذه قدر الإمكان في دول الساحل الأفريقي.

و في هذه الصدد قام دروكدال بإرسال مخططه الجديد لتقسيم الجنوب، و تحويله من "المنطقة الخامسة"، إلى "إمارة الصحراء"، بخلق عدد من الكتائب و السرايا، و استبعاد القائد السابق للمنطقة الجنوبية، مختار بلمختار، و تعيين آخر، مع حفاظ بلمختار على قيادته لـ "كتيبة المثلثين"، فيما تمّ خلق "كتيبة طارق بن زياد" و سريتين، و هو ما يوحى السياسة التوسعية التي اعتمدها التنظيم الإرهابي بداية من 2007.²

المنطقة الثانية التي تنشط فيها "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" هي منطقة الساحل الأفريقي منذ 2006، هذا الفضاء الذي يمتلك كل الخصائص المساعدة على تغلغل الجماعات الإرهابية و تركز بمختلف نشاطاتها، من تجنيد و تمويل و عنف... إلخ.

بعد التغييرات الهيكلية و التنظيمية للجماعات الإرهابية النشطة بالساحل، يمكن تقسيم المنطقة اليوم، إلى منطقتين عمليتين جغرافيتين، تقود كل منها "كتيبة"، الأولى هي طارق بن زياد و الثانية هي المرابطون (المثلثون ثم الموقعون بالدماء سابقا)، بالإضافة إلى السرايا السالفة الذكر.

في هذا السياق، تنشط حركة "المرابطون" في المنطقة الغربية لمنطقة الساحل أفريقي، و تحديدا في كل من موريتانيا و الجنوب الجزائري، أما في شرق المنطقة و التي تمتد إلى الجنوب التونسي مرورا عبر الصحراء الليبية، فهي منطقة نشاط "كتيبة طارق بن زياد"، التي قادها "أبو زيد" لسنوات قبل مقتله في 2013.

رغم أن "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" هي مجرد فرع من تنظيم "القاعدة" الأم، إلا أن الواقع يبين لنا، أن هذا الولاء و الانضمام هو استراتيجي و إيديولوجي أكثر منه تنظيمي و هيكلي، لا سيما من حيث الاستقلالية، حيث تعتمد على الولاء للقائد الذي يلعب دورا محورا في الديناميكية الجغرافية التي تلعبها جماعته مهما كانت، من خلال شبكة علاقاته الشخصية، بعدد من نقاط نشاطه بالساحل من جهة، و علاقته بقيادة التنظيم في شكلها الهرمي من جهة أخرى.

¹ John NUGENT, "Six Places At Risk Of Terrorism In Africa", (Feb 6, 2014) in : <http://www.forbes.com/sites/riskmap/2014/02/06/six-places-at-risk-of-terrorism-in-africa/#5d4e01d93989> (consulté le 30.11.2016 à 22h15).

² Mathieu GUIDÈRE, "La tentation internationale d'Al-Qaïda", Focus stratégique N°12, (Paris : Ifri, décembre 2008).

تعتبر "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" الأكثر نفوذاً و توسعا من الناحية الجغرافية في منطقة الساحل، سواء من حيث توزيع مجموعاتها الإرهابية أو النشاطات التي تقوم بها في المنطقة، و ذلك ما إذا قارناها ببعض الجماعات الأخرى، التي نلاحظ أن تواجدها الجغرافي بالمنطقة محدد و واضح، مرتبط بعدد من العوامل، أهمها منافسة "القاعدة" على فضاءات النفوذ، بالإضافة إلى ارتباط التنظيمات الأخرى، بأصل عناصرها و قيادتها، التي تلعب دور في اختبار المناطق التي تتخذها مقرات لها، و المناطق التي تنشط فيها، و هو ما يعني وجود إرهاب محلي و آخر دولي، في منطقة الساحل الأفريقي ككل.

تمتد جغرافيا نفوذ "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" من وسط دولة تشاد غربا، إلى أقصى غرب دولة موريتانيا، فيما يمتد تواجدها من جنوب تونس، مروراً بليبيا، حتى شمال دولة نيجيريا، و أين تتداخل مع منطقة نفوذ "بوكو حرام"، بينما تصل إلى شمال السنغال في جنوب غرب القارة.

و على صعيد آخر، يمتد نفوذ "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" إلى حوالي عدد كبير من دول المنطقة، و لو بتواجد متفاوت، إلا أنه في تزايد مستمر، بداية من موريتانيا و مالي و النيجر و تشاد و ليبيا و الجزائر و تونس و السنغال و بوركينا فاسو و نيجيريا.

و على صعيد آخر، حافظ تنظيم "المرابطون" على منطقة النفوذ التي كان يتركز و ينشط بها التنظيمين اللذان شكلا "المرابطون"، كل من "كتيبة الموقعون بالدماء" (المثمنون) و "حركة التوحيد و الجهاد بغرب أفريقيا"، و إن اتخذوا من شمال مالي مقراً لقيادتهم إلا أن نشاطهم يشمل عدد من دول المنطقة، بداية من موريتانيا ثم مالي فالنيجر، و حتى في الصحراء الجزائرية.

في الأخير يمكن القول، أنه و مهما تعدد التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، إلا أنه من الواضح النفوذ الجغرافي الواسع، الذي تمتلكه "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" في المنطقة، مقارنة مع كل التنظيمات الأخرى الناشطة بالساحل.

كانت بداية بسط النفوذ الجغرافي لـ "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" من خلال السيطرة على جبال "تاغرغارت"، قرب مدينة كيدال، في أقصى الشمال المالي، و التي يحدها غرباً تمبوكتو، و جنوباً غاو، و شرقاً دولة النيجر، فيما يحدها من الشمال الجزائر، و هي عبارة عن منطقة جبلية وعرة، أسندت مهمة التحكم في منافذ إلى سرية الأنصار، قبل أن يتم السيطرة على كل المنطقة و تحويلها لمقر قيادة "إمارة الصحراء" لصعوبة الوصول إليها من طرف مصالح الأمن المختلفة، حيث تمّ تشييد بعض البنايات الصغيرة لعناصر قيادة التنظيم، بالإضافة إلى حفر عدد من الآبار، مما حول المنطقة إلى أحد أهم معسكرات تنظيم القاعدة و حلفاؤها بالساحل، حيث أطلق عليها اسم "تورا بورا المغرب الإسلامي".

أما بالنسبة لـ "سرية الفرقان" فيمتد نفوذها من مدينة تمبوكتو المالية، مروراً بعدد القرى و المدن الصغيرة (حسيان أولاد غنام، العرش، أروان، تاودني، إنفارق)، الممتدة لمئات الكيلومترات حتى قرية "الخليل" قرب برج باجي مختار، و تتكون

في المجمل من أحياء بدوية عربية، أين تربطهم اليوم علاقات عائلية مع عناصر التنظيمات الإرهابية، بعد أن تزوج عناصرها منها،¹ لكن نفوذ النشاط العملياتي لهذه السرية، يمتد إلى الأراضي الموريتانية و المناطق الغربية لمالي.

بالنسبة لوسط صحراء أزواد فقد كانت تحت سيطرة "كتيبة طارق بن زياد"، و التي تمتد من منطقة "تاودني" و "تاغرغارت" و "تساليت" و تنزاوتين"، و هنا نلاحظ تداخل في مختلف مناطق نفوذ الجماعات الإرهابية الأخرى، مثل "سرية الفرقان" و "سرية الأنصار"، مما يفسر العمليات الإرهابية المشتركة المنفذة في عدد من مناطق موريتانيا و مالي و النيجر.

أما "الملثمين" سابقا فقد تركزت هي الأخرى في جبال "تاغرغارت"، لكن عملياتها الإرهابية كانت تنفذ خارج، مناطق نفوذ المجموعات الإرهابية الأخرى، خلال هجمات أو عمليات الاختطاف للأجانب، قبل إعادة نقلهم لمختلف معازل التنظيم.

و من الملاحظ أن التقسيم الجغرافي من الناحية الواقعية، لم يكن مطلقا، بل إن عناصر مختلف التنظيمات كانت تتحرك في مناطق نفوذ المجموعات الأخرى، الحليفة أو المنافسة، حيث كانت كلها تشترك فرديا أو جماعيا للتصدي للقوات الحكومية المحلية أو الأجنبية (الفرنسية) بالمنطقة، و حماية مقر القيادة العامة لتنظيم "إمارة الصحراء" في جبال "تاغرغارت"، من ناحية أخرى.

من ناحية أخرى، نلاحظ من خلال قراءة في بعض الخرائط الصادرة عن مراكز بحث و هيئات إستعلاماتية، الحركية الجغرافية التي تعرفها التنظيمات الإرهابية نحو الجنوب، منذ سنوات، حيث زادت هذه الديناميكية بعد 2011 و 2012 بشكل متسارع.

بالنسبة للنفوذ الجغرافي لـ"بوكو حرام"، فهو في تصاعد مستمر من خلال التوسع إلى خارج مركز التنظيم الإرهابي (شمال شرق نيجيريا)، و قد زاد هذا التوسع بسبب عاملين أساسيين، أولهما الانضمام الرسمي على تنظيم "الدولة الإسلامية"، و الذي يفرض على بوكو حرام تجنيد عناصر جديدة، أما العامل الثاني، و هو ضرورة استتباع استراتيجية "داعش" التوسعية، مما أدى على بعض العمليات الإرهابية نفذها أعضاء "بوكو حرام" في الكاميرون، و الحدود النيجيرية الشاذية، حيث لم يقتصر التواجد على تنفيذ عمليات فقط، بل أيضا الاستقرار بمجموعات صغيرة بالمنطقة.

أما بالنسبة لتنظيم "أنصار الدين" فهو متواجد بمناطق شمال مالي، مسقط رأس قائدها، "إياد آغ غالي" و معظم عناصر التنظيم الإرهابي.

التواجد الجغرافي للتنظيمات الإرهابية مرتبط بعدد من العوامل المعلنة و المشبوهة، و هي ارتباط مواقع تركز النشاط الإرهابي بالمناطق الغنية بالثروات الطبيعية، الغير مستغلة بعد، بالإضافة على تزامن تواجد بعض الجماعات مع بعض

¹ بعد اقتحام الجيش الموريتاني لعدد من هذه القرى ما بين 2010 و 2011 اعتبرها عناصر التنظيم اعتداء على الشرف و العرض أكثر منه اعتداء على منطقة نفوذ للتنظيم.

الاكتشافات البترولية و الغازية الجديدة، لاسيما في مالي و موريتانيا، دون نسيان محاولات التنظيمات الإرهابية في مناطق محددة من النيجر، أين تتواجد مناجم اليورانيوم.

ما يمكن استخلاصه حول جغرافيا الإرهاب بالساحل الأفريقي، أنه و رغم استمرارية توسع النفوذ الجغرافي للتنظيمات الإرهابية في المنطقة، إلا أن منطقة أزواد بدولة مالي، تعتبر نقطة تمرکز الظاهرة الإرهابية بالمنطقة، و هي بمثابة "الهارتلاند" المرتبط بنفوذ التنظيمات الإرهابية، على الرغم من تجاوز النفوذ العملياتي حدود هذه المنطقة، و هو النفوذ الذي يعرف توسعا مستمرا.

أما ثاني نقطة يمكن استخلاصها في اطار جغرافيا الإرهاب بالساحل الأفريقي هي سيطرة نفوذ "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" مقارنة بكل التنظيمات النشطة بالمنطقة، و المنافسة لها.

و ترجع جغرافية الظاهرة الإرهابية بالساحل الأفريقي إلى عدد من العوامل، التي ساهمت في رسم هذه الخارطة و التي يمكن استخلاصها في :

- إعادة الهيكلة التنظيمية للجماعات الإرهابية بالمنطقة بعد 2007، تاريخ انضمام "الجماعة السلفية للدعوة و القتال" إلى تنظيم "القاعدة".

- تزايد عدد التنظيمات الإرهابية، مما زاد بالضرورة في عدد مناطق نفوذها.

- سقوط نظام القذافي، و خلق عدد من المناطق الرمادية الجديدة بالمنطقة، التي تحولت إلى ملاذ آمن لمختلف الجماعات الإرهابية.

- شساعة المساحة في ظل نقص الكثافة السكانية مما يجعل من المناطق النائية مواقع استراتيجية بالنسبة للجماعات الإرهابية.

- قسوة الطبيعة و صعوبة المسالك الجبلية التي تتخذ منها قيادات الجماعات الإرهابية مقرات لها، دون غيرها.

- انتشار عدد من الظواهر الإجرامية المساعدة على عملية تمويل مختلف التنظيمات الإرهابية بمناطق تمرکز التنظيمات الإرهابية.

- ظهور عدد من الجماعات المسلحة الانفصالية خاصة بعد تمردات شمال مالي، مما ساعد على انصهار للتنظيمات الإرهابية مع غيرها من التنظيمات المسلحة، بالمنطقة ككل.

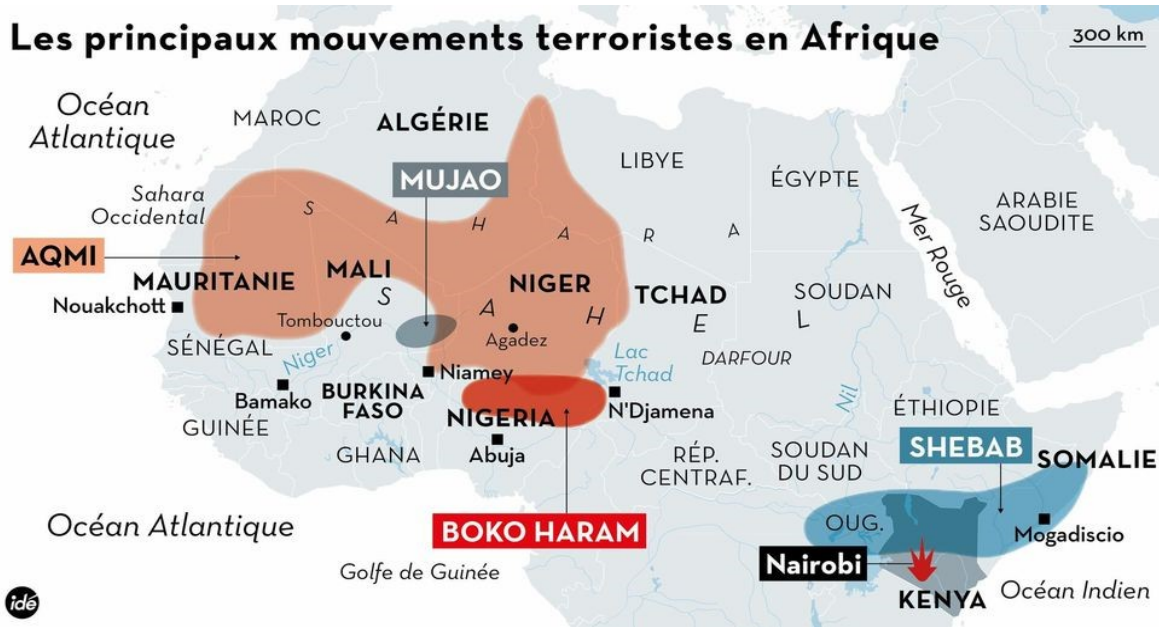
- توفر الحماية من طرف سكان المنطقة لعدد من الأسباب سنتطرق لها لاحقا في إطار علاقة التنظيمات الإرهابية بالسكان في الساحل الأفريقي.

الشكل رقم 33 : خريطة توضيحية لقلب الظاهرة الإرهابية بالساحل الأفريقي



المصدر : المركز العربي للبحوث و الدراسات / <http://www.acrseg.org/36650>

الشكل رقم 34 : خريطة توضيحية لأهم التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الأفريقي



المصدر : <http://www.liberation.fr/jihad-Aqmi-Mali-Al-Qaeda,100326>

المبحث الثالث: التفاعلات الجيوسياسية للإرهاب في الساحل الأفريقي

لا يكفي عرض مختلف عناصر الخارطة الجيوسياسية الجديدة لظاهرة الإرهاب الدولي في منطقة الساحل الأفريقي، لرسم صورة حقيقية و نهائية للوضع، سواء في فضاءها الجغرافي أو من حيث تركيبها التنظيمية و الهيكلية، أو حتى من خلال عرض لأهم الفواعل التي تشكل هذه الظاهرة، و تطور كل هذا عبر الزمن.

في إطار الدراسات الجيوسياسية لأي ظاهرة، من الضروري التطرق للموارد التي تعتمد عليها الظاهرة، بالإضافة إلى طبيعة التفاعلات الداخلية و الخارجية، بين مختلف أجزاء هذه الظاهرة، لاسيما فيما يتعلق بالعلاقة بين الفواعل، و هو ما سنتطرق له من خلال هذه المبحث، في دراستنا للظاهرة الإرهابية بمنطقة الساحل الأفريقي.

و من الواضح أن التحولات الجيوسياسية عرفت ديناميكية كبيرة في السنوات الأخيرة أدت إلى رسم ملامح جديدة للتواجد الإرهابي في الساحل الأفريقي، لاسيما مع التكاثر الغير مسبوق للتنظيمات الإرهابية الدولية و الإقليمية و حتى المحلية بالإضافة إلى ظهور و اختفاء سواء في شكل تنظيم أو شخصيات إرهابية.

و للوصول إلى الصورة النهائية التي تشكل الخارطة الجيوسياسية للإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، من الضروري البحث في موارد التنظيمات الإرهابية و المحصورة أساسا في حالة دراستنا بالتمويل، قبل التعرض إلى طبيعة العلاقات التي تربط مختلف التنظيمات الإرهابية الموجودة اليوم بالمنطقة، سواء كتنظيم أو كشخصيات قيادية، محركة للنشاط الإرهابي، لا سيما في ظل تعدد الفواعل و الديناميكية المستمرة التي تعرفها، و تشابكها و ظهور عوامل أخرى محركة لهذه العلاقة، التي تتراوح ما بين التحالف و التنافس و الصراع، و هي علاقة ديناميكية غير ثابتة.

و منه فقد قسمنا هذا المبحث، على غرار كل مباحث الدراسة، ثلاثة مطالب، نتعرض من خلال الأول إلى تمويل الإرهاب في منطقة الساحل و أهم مصادره و كذا أهم النشاطات التي يتم استغلال هذه الموارد المالية فيها، قبل التعرض إلى طبيعة الصراعات و الانشقاقات و المنافسات التي عرفتها و تعرفها التنظيمات الإرهابية بالمنطقة، و كذا طبيعة التحالف و التعاون و التنسيق بين مختلف هذه التنظيمات، داخليا و خارجيا، دون إغفال العلاقة بين التنظيمات الإرهابية في الساحل و الترتيبات المجتمعية (السكان)، بهدف الحفاظ على بقائها، من خلال سياسة الاحتواء التي تمارسها هذه التنظيمات الإرهابية، بمختلف تشكيلاتها و توجهاتها.

المطلب الأول: تمويل الإرهاب في الساحل الأفريقي

إن لجوء المنظمات الإرهابية إلى التنوع في مصادر تمويلها، في منطقة الساحل الأفريقي فرضته عوامل، أولها الاستقلالية الاستراتيجية و التكتيكية للمنظمات الإرهابية في المنطقة، و التي تفرض عليها البحث عن مصادر تمويل ذاتية في المنطقة التي نشط بها، لاسيما تقلص مصادر التمويل التقليدية، التي كان يعتمد عليها الإرهابيين قبل أحداث 09/11 و تراجع المساعدات و التبرعات في ظل تصاعد العمليات الإرهابية و عمليات التجنيد و التسليح.

من بين أهم العوامل الاستراتيجية التي أدت بالتنظيمات الإرهابية للبحث عن مصادر تمويل جديدة هي الطبيعة اللامركزية الجديدة التي تنشط بها التنظيمات الإرهابية في الساحل الأفريقي، بعد أن كانت ملزمة من طرف التنظيم الأم "القاعدة"، لاسيما في ظل وجود بعض المساعدات القادمة من بعض الدول العربية الإسلامية مثل، قطر و المملكة العربية السعودية، و التي تبقى محصورة في بعض الجماعات على حساب الأخرى، أهمها "أنصار الدين" و "حركة التوحيد و الجهاد في غرب أفريقيا".

تعتبر عملية تمويل الإرهاب في الساحل من أهم الإشكاليات المطروحة اليوم، لتعدد الأطراف الفاعلة في هذا النشاط الذي يحمل أبعادا سياسية و اقتصادية و قانونية، لدرجة أنه صار من المستحيل، الحديث عن الظاهرة الإرهابية دون التطرق إلى عملية تمويله، فهذا النشاط هو بمثابة "الدم الذي يسري في الجسم بالنسبة للعمليات الإرهابية"¹، حيث تأتي الموارد المالية في أولى احتياجات التنظيمات الإرهابية، سواء بهدف التجنيد أو التدريب أو التسليح أو التدعيم بالوسائل اللوجستية، بالإضافة إلى الحاجيات التقليدية من أكل و لبس و إقامة و تنقلات.... إلخ، و منه يمكن القول أن تمويل الإرهاب، هو نشاط الأساسي الذي يسمح باستمرارية التنظيمات الإرهابية.

و لأهمية المال بالنسبة للتنظيمات الإرهابية عموما، عمدت هذه الأخيرة على البحث عن مصادر جديدة للتمويل و تنويعها قدر المستطاع، سواء كانت مصادر "مشروعة"، من خلال بعض المشاريع و الاستثمارات، و الهبات و التبرعات، بالإضافة إلى بعض المصادر غير "المشروعة"، و التي تمثل النسبة الأكبر اليوم في تمويل التنظيمات الإرهابية في الساحل الأفريقي، و هي كثير و في تطور مستمر أهمها السرقة و غسيل الأموال و تزويرها، و التجارة غير الشرعية (مخدرات، أسلحة، بشر)، بالإضافة إلى اختطاف الرهائن و طلب الفدية، و هي من أحدث مصادر تمويل الإرهاب اليوم.²

أولا : مفهوم تمويل الإرهاب

يمكن تعريف تمويل الإرهاب، على أنه كل دعم مادي (مالي)، في مختلف صوره يقدم سواء للأفراد أو الجماعات، يقومون بدعم الإرهاب أو التخطيط لعمليات إرهابية أو القيام بها.

¹ - ليندا بن طالب، غسل الأموال وعلاقته بمكافحة الإرهاب، دراسة مقارنة، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة، 2011)، ص151.

² عبد القادر شبيب، ممولو الإرهاب في مصر، (القاهرة : دار الهلال، 1994)، ص88.

من ناحية أخرى تطرقت المادة الثانية من اتفاقية مكافحة الإرهاب لعام 1999، لتعريف تمويل الإرهاب بأنه فعل يعني كل شخص يقوم بأي طريقة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة و بإرادته بتقديم أو جمع أموال بنية استخدامها سواء كلياً أو جزئياً بعمل يعتبر جريمة ينص عليها القانون الدولي و القوانين الوطنية بغرض التسبب في قتل أشخاص أو تسبب الأذى لهم.

من جهته يعرف جهاز المحاسبة الأمريكي (Government Accountability Office)، تمويل الإرهاب بأنه "الدعم المالي الدعم المالي في مختلف صوره الذي يقدم إلى الأفراد والمنظمات التي تقوم بالأعمال الإرهابية أو تدعمها أو تخطط لعمليات إرهابية، و هذه المصادر قد تكون مشروعة كالجمعيات الخيرية أو غير مشروعة من تجارة البضائع التالفة أو تجارة المخدرات وغسيل الأموال"، و منه نستخلص أن تمويل الإرهاب هي جريمة مما يستدعي إلى هذا الفعل في القانون الدولي، لاسيما أننا نتحدث خاصة عن ظاهرة الإرهاب الدولي، حيث لا يسع المجال التطرق على كل القوانين الوطنية التي تطرقت لهذه الجريمة.

ثانيا : تمويل الإرهاب في القانون الدولي

تتعاون عدد من الدول و الهيئات الدولية المختلفة لمواجهة ظاهرة تمويل الإرهاب و التي تعتبر العنصر المغذي الأول للظاهرة الإرهابية، و التي بدونها قد تكون نهاية لها، استوجب تجريم كل أشكال عمليات التمويل، و الاتفاق حول طرق مكافحتها، حيث اجتمعت كبرى المؤسسات الدولية في هذا المجال و هي، الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، البرنامج الدولي لغسيل الأموال (Global program against money laundering)، فريق العمل المالي الدولي (Financial Action Task Force "FATF")، لجنة مكافحة الإرهاب (المؤسسة بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1373)، بالإضافة إلى صندوق النقد الدولي، و مؤسسات أخرى إقليمية، و وطنية، و هو للدليل على الأهمية الكبرى التي يوليها المجتمع الدولي لهذا التهديد المرتبط أساسا بالظاهرة الإرهابية و لكن بظواهر أخرى كالجريمة و غسيل الأموال.

و تبقى الاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب لعام 1999 من أهم المرجعيات القانونية الدولية، و التي تمّ من خلالها تعريف الجريمة (تمويل الإرهاب) و السبل المقترحة لمواجهتها، حيث تمت الموافقة عليها من خلال الدورة 54، في الجلسة 76، (1999/12/9)، قبل التوقيع عليها من طرف ممثلي الدول الأعضاء في الهيئة الأممية، حيث تتكون الاتفاقية من 28 مادة تشمل مبادئ و أحكام عامة تتعلق بالإجراءات الواجب اتخاذها لمكافحة الظاهرة بالإضافة إلى الأحكام المتعلقة بتجريم عملية تمويل الإرهاب.¹

جريمة تمويل الإرهاب، في اتفاقية 1999، هي أن مرتكب الجريمة هو "كل شخص يقوم بأية وسيلة كانت مباشرة أو غير مباشرة و بشكل غير مشروع و بإرادته بتقديم أو جمع أموال بنية استخدامها أو هو يعلم إنها ستستخدم كلياً أو

¹ "International Convention For The Suppression Of The Financing Of Terrorism" in : <http://www.un.org/ar/counterterrorism/legal-instruments.shtml> (consulté le 05.12.2016 à 06h30)

جزئيا للقيام بعمل يشكل جريمة في نطاق إحدى المعاهدات الواردة في المرفق و بالتعريف المحدد في هذه المعاهدات، و عمل آخر يهدف إلى التسبب في موت شخص مدني أو أي شخص آخر أو إصابته بجروح بدنية جسيمة عندما يكون هذا الشخص غير مشترك في أعمال عدائية في حالة نشوب نزاع مسلح عندما يكون غرض هذا العمل بحكم طبيعته أو في سياقه موجها لترويع السكان أو لإرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بأي عمل أو الامتناع عن القيام به "1.

و تعرف الاتفاقية القصد بالأموال، و هي أي نوع من الأموال المادية أو غير المادية المنقولة أو غير المنقولة التي يحصل عليها بأي وسيلة كانت والوثائق أو الصكوك القانونية أيا كان شكلها بما في ذلك الشكل الإلكتروني أو الرقمي والتي تدل على ملكية تلك الأموال أو مصلحة فيها بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الائتمانيات المصرفية وشيكات السفر والشيكات المصرفية و الحوالات والأسهم والأوراق المالية والسندات والكمبيالات وخطابات الاعتماد"

كما تطرقت الاتفاقية على نقطة مهمة، و هي ما يمكن ربطه مباشرة بما يحدث في الساحل الأفريقي في هذا المجال، و هو عائدات الناتجة عن الجريمة، أين عرفت الفقرة الثانية من المادة الأولى من الاتفاقية، بانها أي أموال تنشأ أو تحصل بصورة مباشرة أو غير مباشرة من ارتكاب جريمة من الجرائم المحددة قانونا.

تعرضت الاتفاقية لأركان جريمة تمويل الإرهاب، و هي تتلخص في الركن المادي و الركن المعنوي، بالإضافة إلى توفر العنصر الأجنبي لسيران الاتفاقية عليها.

أما بالنسبة للركن المادي، فهو يتمثل في قيام أي شخص بأية وسيلة، مباشرة أو غير مباشرة، بشكل غير مشروع، و بإرادة كاملة، بتقديم أو جمع أموال بنية استخدامها، كلياً أو جزئياً في ارتكاب أعمال إرهابية، كما يمكن اعتبار تمويل الإرهاب كل عمل يهدف إلى دعم أي عمل يهدف إلى التسبب في موت شخص مدني أو أي شخص آخر أو إصابته بجروح بدنية جسيمة عندما يكون هذا الشخص غير مشترك في أعمال عدائية في حالة نشوب نزاع مسلح، بالإضافة إلى ترعيب السكان و إرغام حكومة الدول أو أي منظمة شرعية للقيام بعمل و الامتناع عنه، بوسائل التهيب.

أما الركن المعنوي فيتمثل في عمدية القيام بالفعل، أي العلم و الإرادة بالقيام بهذا النشاط لأهداف إرهابية، مما يخلق المسؤولية الجنائية، سواء عامة أو خاصة.

بالإضافة إلى الركن المادي و المعنوي لتكوين جريمة تمويل الإرهاب، يشترط توفر العنصر الأجنبي، أي أن تغطية القانون الدولي لا تشمل ارتكاب الجاني إذا كان من رعايا الدولة و في حدودها، مما يضعه في هذه الحالة تحت طائلة القانون الوطني للدولة.

أما في 2001، جاء قرار الأمم المتحدة 1373، في 2001/09/28، عدد من التدابير المتعلقة بمكافحة الإرهاب عموماً، و تمويله بشكل خاص، و أهم ما جاء في هذا المجال، "تجريم تمويل الإرهاب، القيام بدون تأخير بتجميد أي أموال

¹ "International Convention For The Suppression Of The Financing Of Terrorism", op.cit.

لأشخاص يشاركون في أعمال الإرهاب، منع الجماعات الإرهابية من الحصول على أي شكل من أشكال الدعم المالي، عدم توفير الملاذ الآمن، أو الدعم أو المساندة للإرهابيين...¹.

ثالثا : مصادر تمويل الإرهاب في الساحل الأفريقي

تعتمد التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الأفريقي على عدد من مصادر التمويل، بهدف تحقيق تواجدتها من خلال نشاطها الإرهابي، لاسيما فيما يخص بالتسليح و التجنيد للذاتان يتطلبان إمكانيات مالية كبيرة، حيث تعتمد بالدرجة الأولى على المصادر الذاتية، بالإضافة إلى المصادر الخارجية. و تختلف مصادر التمويل من تنظيم إرهابي إلى آخر، و غن كان اختلاف بسيط، و هذا حسب مدى نفوذ التنظيم و قيادته و علاقته بالأطراف الفاعلة في الحركة الإرهابية في المنطقة، و من أهم مصادر التمويل نذكر :

1. السرقة و السطو

أولى مصادر التقليدية لتمويل للتنظيمات الإرهابية في الساحل الأفريقي، هي ما يعرف بـ "السطو الجهادي" (gangstero-djihadisme)، و هو لجوء الجماعات الإرهابية الناشطة بالمنطقة إلى عمليات السطو و السرقة لتمويل العمل "الجهادي"، و هذه الطريقة معتمدة بشكل أكبر من طرف التنظيمات "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" و "بوحوكرام"، على أساس "فتوى شرعية" ترجع إلى التنظيمات الأولى التي عرفت المنطقة الشمالية لإفريقيا، حيث تمت إباحة أعمال السرقة بهدف استمرارية النشاط "الجهادي"، و قد تمّ التأكيد على الفتوى الصادرة من "الحيا"، من طرف المصري "أبو بصير الطرطوسي"، في 2001، الذي "شرّع" للتنظيمات "الجهادية" بالمنطقة إمكانية اللجوء للنشاطات الإجرامية المختلفة خدمة لـ "الجهاد".

2. إيرادات الجريمة المنظمة

مع التزايد الكبير لنشاط الجريمة المنظمة، بمختلف صورها بالساحل الأفريقي، استغلت التنظيمات الإرهابية هذه النشاطات لتمويل عملياتها المختلفة، مستغلة في ذلك إمكانياتها البشرية في معرفة طرق المنطقة الوعرة، لإقامة تحالفات مع المجموعات الإجرامية مقابل المال، حيث أصبح تنوع أشكال الجريمة المنظمة يعني، تنوع مصادر تمويل الجماعات الإرهابية في الساحل الأفريقي، و هو ما سنتطرق له بالتفصيل من خلال المبحث الأول من الفصل الأخير من البحث.

ففي 2008 عُقد اجتماع، لمجلس قيادة تنظيم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" أين تمّ الفصل النهائي في "شرعية" الاستفادة من أموال الجريمة المنظمة لصالح النشاط "الجهادي".

تعتبر المداخل المحققة من طرف نشاطات الجريمة المنظمة الدولية، اليوم من أهم مصادر تمويل الجماعات الإرهابية في الساحل الأفريقي، في ظل الظروف الأمنية المتردية التي تعرفها المنطقة منذ سنوات، و التي أدت إلى خلق مناطق رمادية،

¹ <http://www.un.org/ar/sc/ctc/> (مجلس الأمن - لجنة مكافحة الإرهاب)

تخرج عن سيطرة الدول الهشة بطبعها في المنطقة، أين تمّ استغلال هذه المناطق من خلال تنظيمات تحالف الإرهاب – الجريمة المنظمة، لتغذية و تطوير نشاط كل طرف.

و تختلف مصادر التمويل للإرهاب القادمة من الجريمة المنظمة بقدر تنوع نشاط هذه الأخيرة، و منه نذكر، تجارة المخدرات، سواء تهريبها أو الترويج لها، حيث تمتد أطراف هذا النشاط إلى قارة أمريكا اللاتينية، التي ترى في الساحل الأفريقي ممرا استراتيجيا للكوكايين و الهرويين، نحو أوروبا و آسيا، مما يستوجب عليها طلب الحماية و تسهيل المهمة، من التنظيمات الإرهابية النافذة بالمنطقة، و على رأسها "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، حيث تتقاضي هذه الأخيرة 2000 دولار أمريكي عن كل كيلوغرام يمر من المنطقة، في حين تشير الأرقام إلى تهريب العشرات من أطنان الكوكايين الهرويين عبر الساحل الأفريقي، و هو ما يوفر للإرهاب دخلا ماليا كبيرا.

بالإضافة إلى مداخل تهريب المخدرات، تعتمد بعض التنظيمات الإرهابية على تهريب التبغ، حيث تعتبر مدينة كيدال المالية حلقة الوصل بين مختلف ممرات تهريب هذه المادة، و التي تشرف على زراعتها و جنيها عناصر من التنظيمات الإرهابية، و هو ما نشر من خلال تحقيق صحفي في صحيفة بريطانية (ابزرف)، حول علاقة تهريب التبغ و السجائر بالعنف في منطقة الساحل الأفريقي، و التي تبلغ 1 مليار دولار سنويا.

الموقع الاستراتيجي للساحل الأفريقي كمنطقة فاصلة بين الصحراء و الغابات الأفريقية الجنوبية، جعلها ممرا مهما بالنسبة لجماعات تهريب البشر، و التي تدر أموالا طائلة على أصحابها، الذين يدفعون عمولات للتنظيمات الإرهابية بالمنطقة للسماح لهم بالعبور و توفير الحماية لهم في الطريق.

تجارة الأسلحة و تهريبها في الساحل الأفريقي هو أحد المصادر لتمويل الجماعات الإرهابية منذ سنوات عديدة، لكن حدة هذا النشاط تضاعفت بعد الأحداث التي شهدتها المنطقة منذ 2011، أهمها سقوط نظام القذافي في ليبيا، أين تتحدث بعض الأرقام عن مرور 75 مليون قطعة سلاح إلى منطقة الساحل الأفريقي، بالإضافة إلى النزاعات المسلحة في مالي، و الانقلابات العسكرية في عدد من بلدان المنطقة.

3. الفدية مقابل إطلاق سراح الرهائن (صناعة الاختطاف)

من الناحية "الشرعية" وجدت التنظيمات الإرهابية مخرجا للإشكالية المطروحة حول إجازة اختطاف رهائن و طلب الفدية مقابل إطلاق سراحهم، من خلال اعتبار الفدية بمثابة "الجزية" التي يفرضها المسلمون على الأجانب، في حين أن الرهائن هم بمثابة "أسرى حرب"، و هي النتائج التي خلص إليها اجتماع قيادات تنظيم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، و تنطبق هذه "الجزية" على عدد من النشاطات الأخرى كتهريب المخدرات و السجائر و البشر و السلع إلى الدول المجاورة، أما على الصعيد الدولي، فقد دعا أيمن الظواهري، في 2012، إلى "أسر" كل شخص يقوم بالحرب ضد المسلمين.

تحولت عملية الاختطاف و طلب الفدية إلى صناعة قائمة بحد ذاتها، تشرف عليها التنظيمات الإرهابية الكبرى في الساحل الأفريقي، و على رأسها "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" و فروعها، لتتحول هذه "الصناعة"، إلى أهم

مصادر تمويل الجماعات الإرهابية في المنطقة و أحدثها، و أكثرها فعالية، كون المصدر هو الدول الأجنبية و الغربية، و التي تقوم بدفع مبالغ مالية طائلة بالعملة الصعبة، حيث التي تشكل 90% من إجمالي إيرادات المصادر الأخرى لتمويل للإرهاب بالساحل الأفريقي.

من الملاحظ أن هناك علاقة عكسية بين ظاهرتين، تتمثل الأولى في تراجع قوة تنظيم "القاعدة" على المستوى العالمي، لاسيما بعد ظهور "تنظيم الدولة الإسلامية" و مقتل أسامة بن لادن بالموازة مع تطور و تصاعد عدد من الظواهر في منطقة الساحل الأفريقي و على رأسها عمليات اختطاف الأجانب و تحصيل الفدية، لتصبح نشاطا رئيسيا للتنظيمات الناشطة بالمنطقة، رغم أن الظاهرة ليست بجدية، إلا أنها أصبحت منتشرة و متفاقمة، بعد حادثة السياح الألمان و الأوروبيين الـ32، في 2003، من طرف جماعة "عبد الرزاق البار"، الذي فاوض الحكومة الألمانية قبل أن تستجيب هذه الأخير مع النمسا لطلب التنظيم الإرهابي و تدفع قيمة 5 ملايين أورو، مقابل إطلاق سراح السياح.¹

قامت التنظيمات الإرهابية بتطوير ما يسمى بـ"صناعة الاختطاف"، و التي خلقت بعض الوظائف منذ عمليات الخطف و ما يلزمها من عملاء و عناصر منفذة و عناصر للدعم و الإسناد، على عملية نقل و احتجاز الرهائن، بالإضافة على ظهور الوسطاء و بعض العملاء الأجانب في عمليات التفاوض، و التي جرت بأبناء المنطقة للاهتمام بهذه "الصناعة" المربحة.

و من بين بعض الأرقام الخاصة بدفع الفدية من طرف الدول الغربية، نذكر أن فرنسا دفعت ما يقارب 60 مليون دولار للتنظيمات الإرهابية، فيما دفعت كل من قطر و عمان أكثر من 20 مليون أورو، بينما بلغت قيمة الأموال المحصلة من طرف سويسرا أكثر من 12 مليون أورو، فيما دفعت إسبانيا لحد الساعة 11 مليون أورو، و حوالي 3.5 مليون أورو من طرف النمسا، و هي أرقام من 2008 إلى غاية 2014، تاريخ التوغل الإرهابي في الساحل الأفريقي.²

في هذا الإطار، يمكن اعتبار عدد من الدول الغربية مصدرا مهما في تمويل الإرهاب بمنطقة الساحل الأفريقي، رغم تجريم عمليات دفع الفدية إلى التنظيمات الإرهابية، إلا أن عدداً كبيراً من الدول مازال يقوم بذلك بطريقة سرية أو عن طريق وسيط.

دفعت كل من فرنسا و إيطاليا و ألمانيا و النمسا و هولندا و كندا أموالا طائلة لمختلف التنظيمات الإرهابية النشطة بالساحل الأفريقي، مقابل إطلاق سراح رعاياها المختطفين، و قد استغلت التنظيمات الإرهابية إيرادات الفدية، في تمويل عملياتها الإرهابية المختلفة، و من بينها اختطاف الأجانب.

الحكومة الفرنسية رفضت دفع فدية في 2012، قدرت بـ70 مليون أورو، مقابل إطلاق سراح 4 فرنسيين، لكن بعد مفاوضات دامت حوالي العام، تم إطلاق سراح الرهائن مقابل دفع فرنسا لـ25 مليون أورو.

¹ Jean-Charles Brisard, ACD Advisor, Terrorism Financing in North Africa, (November 28th, 2013), in : <http://acdemocracy.org/terrorism-financing-in-north-africa/> (consulté le 15.11.2016 à 12h45)

² Op-cit

ارتفعت إيرادات عمليات اختطاف الأجانب و تحصيل الفدية، بنسبة 150%، منذ 2008، حيث يقدر ثمن إطلاق رهينة واحدة اليوم، حوالي 6.5 مليون دولار كمعدل، بعد أن كان لا يتجاوز المليون أورو قبل 5 سنوات، كما ارتفع نشاط الاختطاف و تحصيل الفدية خلال الخمس (5) سنوات الأخيرة بـ 1000%، و هو خير دليل على أهمية هذا المصدر لتمويل الإرهاب في المنطقة.¹

كان عدد المختطفين يصل إلى 4 كأقصى حدّ في بداية هذا النشاط في 2008، حيث يصل اليوم إلى 7، دون احتساب عمليات احتجاز الرهائن دون خطفهم، في الفنادق و المدارس، أو مثلما حدث في "تيقنتورين".

تيقنت التنظيمات الإرهابية المختلفة في الساحل الإفريقي، إلى مدى أهمية أمن أفراد عدد من الدول الغربية، و قابليتها للتفاوض مقابل إطلاق سراحهم مقابل دفع المال، كون أمن الفرد الواحد تعتبر أولوية لدى تلك الدول، مما حفز و شجع التنظيمات الإرهابية على الاعتماد على "صناعة الاختطاف" و تطويرها، كونها المصدر الأساسي للتمويل اليوم.

و تختلف طرق دفع الأموال من الدول مقابل إطلاق سراح رعاياها، فمنها من تعتمد على صناديق لجمع الأموال من الشعب، بطريقة سرية، مثلما حدث في 2010 بفرنسا لإطلاق سراح "بيار كامات"، الذي كان محتجزا لدى "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" لمدة 3 أشهر، لكن في كثير من الأحيان تقوم الشركات أو المؤسسات بدفع مباشر لقيمة الفدية، مقابل إطلاق سراح عمالها، على غرار ما حدث في فيفري 2011، عندما قامت شركتي "أريفا" و "فينشي" بدفع ما قيمته 13 مليون أورو لإطلاق سراح ثلاثة (3) عمال تمّ اختطافهم من طرف "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، و هو ما حدث في 2013 أيضا، عندما دفعت الشركتين السابقتين ما قيمته 20 مليون أورو مقابل إطلاق سراح أربعة عمال آخرين.

و على صعيد آخر، يلعب الطرف الثالث دورا محوريا في عملية دفع الفدية، و بذلك تمويل التنظيمات الإرهابية، مثل ما حدث في الكامبيرون في فيفري 2013 عندما قام الرئيس الكامبيروني "بول بيا" بدفع 15 مليون أورو، مقابل إطلاق سراح عائلة "مولان فورنييه" التي تمّ تحريرها فيما بعد، في عملية إرضاء للحكومة الفرنسية.

للإشارة فإن الوسيط الذي يقوم بعملية التفاوض بين الطرفين، يتحصل على عمولات مهمة، تتراوح من 10 إلى 15 بالمئة، من قيمة الفدية المدفوعة، و في كثير معظم الأحيان يبقى مجهول الهوية، لذلك لا يمكن القول أن كل الأموال التي تدفع للإرهابيين مقابل إطلاق سراح الرعايا الأجانب تذهب بنسبة كاملة لتمويل التنظيمات الإرهابية.²

و قد تمّ تحصيل ما قيمته 150 مليون أورو في الفترة الممتدة من 2011 و 2014 فقط، من طرف التنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي مقابل إطلاق سراح 38 رهينة أجنبية، تمّ احتجازها مقابل دفع الفدية.

¹ Jean-Charles Brisard, "Terrorism Financing in North Africa", op.cit.

² Jean-Charles BRISARD, Op.cit.

4. الدول الأخرى (أجهزة الاستخبارات)

رغم شحّ في المعلومات الرسمية في هذا المجال، إلا أن التنظيمات الإرهابية الناشطة بالمنطقة، كثيرا ما تربطها علاقات مع بعض الدول المجاورة أو البعيدة من خلال المنظمات و الشركات النشطة بالمنطقة أو من خلال أجهزة استخباراتها، حيث يتم تمويل النشاط الإرهابي في المنطقة من بطرق مباشرة أو غير مباشرة، عن طريق دفع الفدية أو المساعدات السرية أو التسليح، و هي الجماعات الدولية التي من مصلحتها الحفاظ على عدم الاستقرار بالمنطقة.

و من أهم الأمثلة على ذلك، ما قام به النظام الليبي السابق الذي كان يقدم دعما لوجستي و ماليا للجماعات الإرهابية المسلحة بالساحل الأفريقي، بالإضافة إلى استضافتهم على الأراضي الليبية، كما اتهمت السلطات الليبية في عهد القذافي بحماية الخاطفين و الرهائن الأجانب لغاية التفاوض و إطلاق سراحهم، و هو ما يبرر به أصحاب هذا الاتجاه موقفهم، من كون عمليات الاختطاف كانت تتم سواء على الأراضي الليبية أو في الحدود المشتركة مع الجزائر و مالي، لحين سقوط نظام القذافي، و توقف عملية الخطف في المنطقة المذكورة سافا.

و في نفس السياق، تمارس بعض الدول الغربية خطابا مزدوج، من جهة يقوم على تجريد دعم الفدية، و من جهة أخرى، لا زال تقوم بذلك بطرق سرية، سواء عن طريق أجهزة استخباراتها أو عن طريق وسطاء.

أما بالنسبة للمملكة المغربية، فقد أثبت بعض التقارير الأمريكية علاقة حكومة الرباط بخلق "جماعة التوحيد و الجهاد في غرب أفريقيا" و هي مجموعة من العناصر المنشقة عن "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، و كذا استغلال هذا التنظيم لتوجيه ضربات إرهابية في مناطق دون غيرها، لاسيما في الجزائر، و موريتانيا، كما أكدت نفس التقارير، عن علاقة بعض الشخصيات في الحكومة المغربية و الأسرة المالكة، مع التنظيم لحماية عمليات تهريب المخدرات المغربية إلى منطقة الساحل الأفريقي، و هو ما تقوم به بعض الحركات الإرهابية مقابل المال.

5. عائدات توفير الحماية

تمكنت التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الأفريقي، من نسج عدد من العلاقات في المجتمعات التي تنشط بها، و بذلك أصبحت تمارس نشاط الحماية للقوافل التجارية، لاسيما غير المشروعة منها، التي تقوم أساسا على التهريب، و المهجرة غير الشرعية و الإتجار بالبشر، ذلك مقابل مبالغ مالية، تعتبر أحد مصادر التمويل التي يعتمد عليها الإرهاب بالمنطقة.

في تصريح أدلى به الإرهابي "أبو الهمام"، للصحفي لمين أولاد سالم، أكد فيه أن بعض الدول أصبحت تدفع إستباقيا لحماية رعاياها بالمنطقة، و تتلقى وعودا بعدم تعرضها للإخطاف.

و في نفس الإطار، قال أحد الوسطاء الذي ساهم في إطلاق سراح 7 رهائن يعملون بشركة "أريفا" الفرنسية، أنه في كثير من الأحيان يضطر لدفع مبالغ مالية لبعض زعماء القبائل في منطقة الساحل الأفريقي، لتوفير الحماية و مساعدة

الوسطاء في التواصل مع التنظيمات الإرهابية، بالإضافة إلى اقتطاع بعض الأموال من أموال الفدية و المتعلقة ببعض التكاليف، كمصاريف الإقامة و النقل و الأكل و غيرها.

ما يميز المصادر الجديدة لتمويل الإرهاب في الساحل الأفريقي، أنها مصادر محلية و إقليمية أكثر منها دولية، كما تعتمد على الذاتية.

رابعا : الغاية من التمويل

مهما كانت نسبة الأموال التي تصل إلى التنظيمات الإرهابية مقابل إطلاق سراح الرهائن الأجانب، أو لحمايتهم من الاختطاف، أو إيراداتهم من عمليات التهريب و تجارة الخدرات و الأسلحة، فهي تبقى أرقام كبيرة تستعمل في تمويل عدد من العمليات الإرهابية في المنطقة، كما تستعمل في بعض المجالات أهمها :

1. التسليح و اللوجستيك

يقوم أفراد التنظيمات الإرهابية باستعمال الأموال المتحصل عليها من مختلف المصادر في عملية الدعم اللوجستي، كشراء الأسلحة و وسائل النقل، التي تتناسب مع البيئة الساحلية (سيارات الدفع الرباعي)، بالإضافة إلى وسائل الاتصالات الحديثة، و على رأسها الهواتف الخلوية من نوع "ثريا"، التي تعمل عبر الأقمار الصناعية، و التي تستوردها أساسا جماعات الجريمة المنظمة من دبي بشكل خاص.

كما تخصص التنظيمات الإرهابية جزءا كبيرا من الأموال المحصلة لتدعيم صفوفها بالعنصر البشري، حيث يتحصل كل من يريد الانتماء إلى هذه التنظيمات في الساحل الأفريقي على مبلغ 100 أورو، لتشجيع على عملية الانضمام، ناهيك عن المزايا المالية التي توفرها لهم التنظيمات بعد عملية الالتحاق، و هو نفس ما يجد لدى جماعة بوكو حرام، التي تقدم 450 أورو لكل منتسب جديد في صفوفها و دراجة نارية، و هي كافية لاستقطاب عدد من الشباب في المنطقة لتدعيم صفوف هذه التنظيمات في ظل الظروف السوسيو اقتصادية الصعبة التي تعيشها دول المنطقة.

كما تقوم الجماعات الإرهابية في الاستثمار بالأموال المحصلة في مناطق متعددة من الساحل الأفريقي، ليس بهدف الربح و لكن بهدف كسب التعاطف مع سكان المنطقة، حيث تركز على تجارة التجزئة و بأسعار منافسة لأسعار السوق، مع التركيز على التجارة في بعض المواد الأساسية كالزيت و السكر و القهوة و الدقيق و حتى الوقود، و هو ما قامت بفعله "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" في الشمال المالي تحديدا، من خلال إنشاء بعض المحلات، و تشغيل عدد من شباب المنطقة بها، رغم أن معظمها تم إغلاقه بعد التدخل العسكري الفرنسي، إلا أن التجارة الموازية للتنظيمات الإرهابية مازالت قائمة بالمنطقة ككل.

2. التجنيد

تساهم الأموال المحصلة من مختلف مصادر تمويل التنظيمات الإرهابية، في تدعيم صفوفها بالعنصر البشري، و الذي يستلزم محفزات مالية بالدرجة الأولى، بعد أن كانت المحفزات الإيديولوجية هي الوسيلة لاستقطاب عناصر جديدة للتنظيمات البشرية. كما تقوم كل التنظيمات الإرهابية الناشطة بمنطقة الساحل الأفريقي بدفع أموال للمنخرطين الجدد في صفوفها، مستغلين ظروف الفقر و البطالة لاستقطاب عناصر جديدة.

تعتبر عملية التجنيد في النشاط الإرهابي، نشاطا مستقلا يحتاج إلى إمكانيات، سواء لإقناع المرشحين للانخراط، أو تسليحهم و الوسائل اللوجستية لهم، بالإضافة إلى التدريب، حيث تتوفر منطقة الساحل الأفريقي على عدد كبير من مراكز التجنيد، يشرف عليها عناصر من التنظيم أو وسطاء، أين تتمثل هذه المراكز في المدارس و المعاهد الدينية، بالإضافة إلى المؤسسات ذات الطابع الخيري و الدعوي، و تتركز في كل من نواكشوط، نواذيبو، روصو، منطقة الحوضين (موريتانيا)، كيدال، منكنا، تمبكتو، تاوديني، غاو، ليري، موبتي (مالي)، نيامي، زندر، أغاديز، أرليت (النيجر)، نجامينا، أبشوا، فايا (التشاد)، واغادوغو، بوبو، ديولاسو، دوري، هفويا، توغان، نونا (بوركينافاسو). و تعتمد التنظيمات على أبناء المناطق لعمليات التجنيد، حيث يتكلمون اللهجات المحلية و للتغلغل و استقطاب مرشحين آخرين.

لا تقتصر مصادر التمويل على ما تم ذكره سالفاً، بل أن التنظيمات الإرهابية الناشطة في الساحل الأفريقي، تلجأ لبعض المصادر الأخرى، و إن كانت أقل إيرادات إلا أنها أقل خطراً، على الأقل مقارنة بتهريب المخدرات أو اختطاف الأجانب، و من بين المصادر الأخرى، عمليات التزوير المختلفة من خلال بعض الشبكات التابعة للتنظيمات، بهدف تمكين بعض الأفراد من سكان المنطقة من عبور الحدود، بالإضافة إلى مصدر آخر للتمويل و يتمثل من الخارج، و تحديداً بعض الدول الخليجية التي تدعم الفكر السلفي الجهادي.

أما بالنسبة إلى مصادر تمويل تنظيم "بوكو حرام"، فهي تختلف عن مصادر تمويل "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" اعتمد تنظيم "بوكو حرام" على التمويل الذاتي من خلال التبرعات و المساعدات و الهبات التي تجمع من طرف الأعضاء أو المتعاطفين مع التنظيم، سواء من داخل نيجيريا أو خارجاً، و قد كان ذلك حتى 2009، أين عرفت الحركة تمويل من الجهات الرسمية، على غرار الرئيس "شريف"، الذي دفع للتنظيم مقابل الحماية و المساعدة أثناء حملته الانتخابية التي أوصلته إلى الحكم في 2003، بالإضافة على الضرائب المفروضة على المؤسسات الاقتصادية، و تواصل الأمر حتى انتخابات 2011، أين كان تنظيم "بوكو حرام" يعتمد بالدرجة الأولى على الضريبة أو "الجزية" المتعلقة بالحماية، و هو ما مورس على عدد من المناطق الحدودية مع النيجر في مدينتي "بوشي" و "كانو"، اللتان كانتا تدفعان من أجل الأمن و السلام، في وقت توقف الدعم من الجهات الرسمية للتنظيم، و قد اعترف الرئيس النيجيري "غودلوك جوناتان" (Goodluck Jonathan) بتورط عدد من موظفي الدولة الساميين في مساعدة "بوكو حرام" مالياً، بالإضافة إلى مساعدات تأتيهم من بعض دول الخليج العربي.

التطور الكبير و التوسع الذي عرفه تنظيم "بوكو حرام"، استلزم البحث عن مصادر تمويل جديدة و إضافية للاستمرارية و البقاء، خاصة في ظل رفض "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" دعمه ماليا، مما أدى غلى التوجه إلى السرقة و السطو على البنوك، كمصدر جديد للتمويل، و هذا ما يمكن تسجيله بداية من 2011، في وقت أسمى هذه العمليات بـ "الضريبة الثورية" (impôt révolutionnaire) حيث برر التنظيم اللجوء إلى السطو و السرقة (الجريمة)، كون هذه البنوك تلجأ إلى الربا في نشاطها.

لكن مع تطور ظاهرة الاختطافات مقابل الفدية في منطقة الساحل الأفريقي، تمّ خلق فرع لتنظيم "بوكو حرام" يقوم بهذه المهمة أساسا بهدف التمويل، يسمى "أنصارو"، و الذي أعلن منذ تأسيسه أنه يهدف لضرب "الغربيين"، بمنطقة الساحل الأفريقي ككل.

3. تبييض الأموال (غسيل الأموال)

على غرار جريمة تمويل الإرهاب تعتبر عملية غسيل الأموال أو تبييض الأموال من الجرائم، التي بدأت ترتبط بالظاهرة الإرهابية في الساحل الأفريقي، لكن لا تعتبر مصدرا تمويلية مهما مقارنة مع المصادر الأساسية التي تطرقنا لها سالفًا.

يمكن تعريف عملية غسيل الأموال، بأنها إجراء عمليات مالية بهدف إخفاء مصدر الأموال أو وجهتها، أي هو الإجراء الذي يتم من خلاله تحويل أموال مصدرها أعمال غير مشروعة وجعلها تظهر وكأنها أموال شرعية، و تمر عملية غسيل الأموال أو تبييضها بثلاثة مراحل أساسية هي، مرحلة الإيداع و مرحلة التغطية و مرحلة الإدماج، فالأولى (الإيداع) هي عملية وضع المتحصل عليها من أنشطة غير شرعية، كالجريمة و التهريب و الإرهاب، في بنوك و مصارف أو أي مؤسسة مالية، أما المرحلة الثانية (التغطية)، فهي وضع الأموال في حسابات مالية متعددة أخرى، و تعرف أيضا بعملية التفريق، و أخيرا مرحلة الإدماج، و هي المرحلة التي تختلط فيها الأموال المتحصل عليها بطريقة غير مشروعة في تدفقات الأموال المشروعة، و هنا تتم عملية تبييض الأموال أو غسيلها بنجاح.¹

و من الملاحظ من خلال القوانين الدولية و الوطنية ارتباط المفهومين، عندما يتعلق الأمر بالمكافحة، أي نجد عموما "مكافحة غسيل الأموال و تمويل الإرهاب"، و هو ما يطرح إشكالية طبيعة العلاقة بين النشاطين، غسيل أو تبييض الأموال من جهة، و تمويل الإرهاب من جهة أخرى.²

لكن تبقى عملية غسيل الأموال نشاط إجرامي مستقل بحد ذاته، عن مصادر هذه الأموال التي تكون غير مشروعة، أي عن طريق جريمة أخرى، فمثلا الحصول على أموال عن طريق تهريب المخدرات يعتبر جريمة أولى، و الحصول على أموال عن طريق طلب الفدية لإطلاق سراح رهائن تعتبر جريمة، لكن عملية غسيل هذه الأموال تعتبر جريمة ثانية.³

¹ سعيد عبد اللطيف حسن، جرائم غسل الأموال بين التفسير العلمي و التنظيم القانوني، (القاهرة : دار النهضة العربية، 1997)، ص 46

² جمال عبد الحضر عبدالرحيم، مكافحة عمليات غسيل الأموال و تمويل الإرهاب، الجزء الأول، (بيروت : دار المحجة البيضاء)، 2004، ص 78.

³ خديجة الميمني، "الإرهاب وصلته بعمليات غسل الأموال و التعاون الدولي في مكافحته"، مجلة 26 سبتمبر، (اليمن: 2008) : ص 2

لا توجد أرقام رسمية عن تبييض الأموال المحصلة عن طريق النشاط الإرهابي في الساحل الأفريقي، لكن من الواضح أن التنظيمات الإرهابية في الساحل الأفريقي، ليست بحاجة لتبييض أموالها، مادامت ستعيد استعمالها في نشاطات غير مشروعة، لكن الأموال المحصلة عن النشاط الإرهابي في الساحل، تحتاج غلى غسيل من طرف الوسطاء و متلقي الدعم من السكان، رغم أن هشاشة المؤسسات في المنطقة لا تمكن الدول من مكافحة هذه الظاهرة الإجرامية.

المطلب الثاني: حركية العلاقات الداخلية و الخارجية للإرهاب في الساحل الأفريقي

تختلف التفاعلات التي تعرفها الظاهرة الإرهابية اليوم بمنطقة الساحل الأفريقي، كما تختلف أطرافها و ديناميكيتها، و التي تعتبر مؤثرة بشكل مباشر في رسم الخارطة الجيوسياسية للإرهاب في المنطقة، حيث تعيش التنظيمات الإرهابية بالمنطقة علاقات تفاعلية تمتد من التعاون و التحالف و المنافسة، إلى الخلاف و الصراع لدرجة المواجهة المسلحة بين الأطراف الداخلية للظاهرة للإرهابية في الساحل الأفريقي.

شهدت منطقة الساحل الأفريقي عدد من التطورات و التحولات التي أدت إلى تفاقم ظاهرة الإرهاب، في وقت تمّ خلق تنظيمات جديدة على حساب اختفاء أو زوال تنظيمات أخرى، و هو نفس الأمر فيما يتعلق بالقيادات التي تدير نشاط هذه التنظيمات، لكن ما يهمنا في تحليلنا الجيوسياسي للظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الأفريقي، هي طبيعة العلاقة بين الفواعل النشطة بالمنطقة، لاسيما تلك التي تجمع ما بين الصراع و المنافسة (rivalités)، و هو ما تعيشه المنطقة في ظل تعدد التنظيمات الإرهابية و الديناميكية التي يعرفها نشاط كل منها في المنطقة، مما يطرح تساؤل مهم عن طبيعة العلاقة التي تربط التنظيمات الإرهابية بكل تركيباتها، بالفواعل الخارجية الأخرى بالمنطقة، لكن في نفس الوقت، كثيرا ما تكون العلاقة التي تربط مختلف التنظيمات الإرهابية بالساحل الأفريقي، هي تعاونية و تحالفية، إلا أن دخول فواعل جديدة للمنطقة على غرار تنظيم "الدولة الإسلامية"، و بعض الحركات المسلحة الأخرى ذات الطابع المحلي، قد أعاد تشكيل جوا من المنافسة و الصراع، بين مختلف هذه التنظيمات و فروعها المختلفة.

فقد حذر مثلا، "مارتن كوبلر"، مبعوث الأمم المتحدة من تحالف التنظيمات الإسلامية المسلحة بالمنطقة، فيما أكد "ويليام أسانفو" (مختص في شؤون الحركات المسلحة بالساحل) أن العلاقة التي قد تربط "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" و "الدولة الإسلامية" هي علاقة منافسة بالدرجة الأولى.

أولا : الصراعات داخل "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"

من بين أهم الصراعات التي شهدتها خارطة التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الأفريقي، هي المنافسة التي كانت بين قائدي كتيبيتي "إمارة الصحراء" مختار بلمختار (قائد تنظيم المثلثين - الموقعون بالدماء) و "عبد الحميد أبو زيد"، قائد تنظيم "طارق بن زياد"، قبل أن يحاول دروكدال إيجاد حلّ من خلال تعيين شخصية ثالثة لقيادة "إمارة الصحراء"، و المتمثلة في يحيى جوادي، بهدف السيطرة على الكتيبتين، النافذتين بمنطقة الساحل الأفريقي، لكن جوادي

لم يتمكن من مواصلته قيادة الكتيبتين في الجنوب، بسبب فرض الحصار عليه في شمال الجزائر، مما أدى إلى تفاقم المنافسة بين الكتيبتين و تحولها إلى خلافات بين الطرفين.

تعود الجذور الأولى للخلافات الداخلية، لأقوى التنظيمات الإرهابية نفوذا بمنطقة الساحل الأفريقي إلى 2007، عندما تمّ تعيين (مبايعه في أدبيات التنظيم الإرهابي) عبد المالك دروكدال، "قائدا" لتنظيم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، حيث رأى مختار بلمختار أنه الأحق بالمنصب، و الذي تزامن مع تصاعد الخلافات بين هذا الأخير و "عبد الحميد أبو زيد"، مما أدى إلى عزل الأول من منصب قائد لإمارة الصحراء و ضم "كتيبة طارق بن زياد"، مما جعل المنطقة الجنوبية تتكون من كتيبتين رئيسيتين، حيث أرسل دروكدال يحي جوادي ليكون قائدا على المنطقة و منه على كتيبتين بلمختار و أبو زيد.

عاشت كتيبة "الملثمين" توترات مع بقية التنظيمات الإرهابية في الساحل و مع قيادة "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، بسبب قرار عزل قائدها مختار بلمختار في البداية عن "إمارة الصحراء"، قبل أن يقرر دروكدال، في خطوة أخرى، عزل بلمختار عن قيادة "كتيبة الملثمين" في 2012، بالتزامن مع تمردات الطوارق في نفس العام، حيث تمّ اقتراح الحسن ولد خليل (جلييب) قائدا على "الملثمين"، لكن هذا الأخير و عناصر الكتيبة رفضوا تنحية بلمختار من على رأس التنظيم.

و قد قام دروكدال بإرسال مبعوثه، يحي جوادي، في نوفمبر 2012، لتنفيذ قرار عزل بلمختار في مدينة غاو المالية، أين كان يتخذ منها مقرا لقيادة كتيبته "الملثمون"، قبل أن كادت تصل المشادات بين الطرفين إلى الاحتكاك المسلح، لولا انسحاب جوادي و عناصر تنظيمه الذي تنقلوا معه إلى غاو، و عودتهم إلى تومبكتو، أين اصطحبوا معهم بعض من عناصر "كتيبة الملثمين" الذين رفضوا البقاء مع بلمختار بعد قرار عزله.

بعد تطور الخلافات بين بلمختار و "الملثمين" من جهة، و عبد المالك دروكدال (قائد القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي) و يحي جوادي (قائد إمارة الصحراء) و عبد الحميد أبو زيد (قائد كتيبة طارق بن زياد) من جهة أخرى، أعلن مختار بلمختار فك الارتباط نهائيا مع "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، و إعلان تحويل اسم كتيبته غلى "الموقعون بالدماء"، لكن مع الاحتفاظ بالولاء لتنظيم "القاعدة" الرئيسي، و زعيمه الجديد أيمن الظواهري، بعد مقتل بن لادن، و الذي تزامن على صعيد آخر، مع التحضيرات الفرنسية للتدخل العسكري في مالي، بهدف طرد الحركات المسلحة التي استولت على عدد من مدن شمال مالي.

ثانيا : بلمختار و التحالفات الجديدة

بعد انفصاله عن "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، بدى من الضروري أن يبحث بلمختار و كتيبته الجديدة "الموقعون بالدماء"، عن تحالفات جديدة بالمنطقة، حيث كان يشترك مع الرئيس المالي السابق، توماني توري، في مصاهرة نفس القبيلة (البراييش)، و هو ما أدى إلى ربط علاقة شخصية معه، حيث أطلق توري سراح إدريس ولد يرب (أبو

إسحاق الشنقيطي) بطلب من بلمختار، في إطار المفاوضات حول إطلاق سراح المبعوث الأممي على النيجر في 2008، بالإضافة إلى ثلاثة إرهابيين آخرين معتقلين لدى السلطات المالية.¹

و منذ انفصاله عن "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، سعى مختار بلمختار لتأسيس تحالفات جديدة تفاديا لإضعاف مجموعته الإرهابية، و ذلك من خلال توحيد عدد من الحركات ذات التوجه السلفي الجهادي بالمنطقة، تحت اسم "مجلس شورى المجاهدين"، الذي أصدر بيانا في أكتوبر 2012، مهددين فيه الجيش المالي بالانتقام لـ"جماعة الدعوة و التبليغ" الموريتانية، التي تمّ القضاء عليها في منطقة جبالي، وسط مالي، و رغم انشقاق بلمختار و استقلاليتها بتنظيمه الخاص، إلا أن البيان تمّ توقيعه من طرف "الملثمون" و "جماعة التوحيد و الجهاد في غرب أفريقيا" و أنصار الدين" بالإضافة على القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، و هو ما نفاه لاحقا يحي أبو الهمام.

لم يكتفي بلمختار بالتحالفات مع بعض الأطراف المحلية بالساحل الأفريقي، بل اتجه إلى ليبيا في أكتوبر 2011، و ذلك لدعم بعض الخلايا النائمة في المنطقة، و تنصيب أخرى تحت قيادته، في جنوب و شرق ليبيا، في وقت أوكلت مهمة نيابة بلمختار للحسن ولد اخليل، الذي تمكن من التحالف مع "أنصار الدين" و "الجهاد و التوحيد بغرب أفريقي"، في فترة غياب قائد التنظيم، لمواجهة القوات المالية.

بلمختار استطاع أن يثبت استقلاليتها، منذ إعلان انشقاقه مع كتيبة "الملثمين" (الموقعون بالدماء)، و التي أصبحت تضم عدد كبير من العناصر المالية و النيجيرية و الموريتانية، بعد عدد من العمليات الإرهابية، كان أهمها الهجوم على موقع قاعدة الحياة بتيقنتورين (عين أميناس - الجزائر)، مما يمكن تفسيره في حينه بأنه تهديد للمصالح الغربية بالمنطقة، و بشكل مستقل عن "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي".

خلافات بلمختار لم تقتصر في البداية على رفضه تعيين دروكدال أميرا للتنظيم بعد اندماجه مع "القاعدة"، بل و رفض تعيين أبو زيد قائدا لفروع التنظيم بالجنوب، مما خلق توترا بين الرجلين و التنظيمين الإرهابيين الذين يقودهما، و خلق نوع من المنافسة في مجالات عديدة، تواصلت إلى غاية مقتل "أبو زيد" في 2013.

ثالثا : الصراع داخل حركة "المرابطون"

رغم حداثة نشأته، إلا أن تنظيم "المرابطون" شهد خلافات منذ الأيام الأولى لتأسيسه، حول قيادة التنظيم، الذي يعتبر اندماجا بين تنظيمين سابقين ناشطين في الساحل، يقود الأول أحد أهم الشخصيات الإرهابية الأكثر نفوذا بالساحل الأفريقي، و هو مختار بلمختار، و أحد العارفين بتفاصيل الساحل و التنظيمات الإرهابية به، منذ حوالي 20 سنة.

اشتداد الخلاف بين التيارين المكونين لحركة "المرابطون" كان في 13 ماي 2015، عندما أعلن "عدنان أبو وليد الصحراوي" انضمام الحركة لتنظيم "الدولة الإسلامية"، ممثلا عن "حركة التوحيد و الجهاد في غرب أفريقيا"، و هو ما رفضه

¹ تمكن بلمختار من إقناع توري بإطلاق سراح كل من، الطيب ولد سيدي عالي (عبد الرحيم الموريتاني)، حماد ولد محمد الخيري (القنعاع الموريتاني)، بلقاسم زوايدي (أسمه الجزائري).

القائد السابق لكتيبة "الموقعون بالدماء" (المثمنون)، حيث أصدر بيانا بعد يومين من البيان الصادر عن "الصحراوي"، ليكذب فيه خبر انضمام "المرابطون" لـ "الدولة الإسلامية"، لأنه لم يتمخض عن قرار لـ "مجلس شوى" التنظيم، مكررا ولاءه لرعيم تنظيم "القاعدة" أيمن الظواهري، في نفس البيان.

بعد ثلاث أيام من بيان بلمختار، يعود "الصحراوي" و يصدر بيانا في 2015/05/18 يؤكد انضمام "المرابطون" إلى "الدولة الإسلامية"، ليتواصل الخلاف من خلال تصريحات الناطقين الرسميين من كلا الشخصيتين، فالمتحدث باسم "الصحراوي" أكد أن تعيينه تمّ بعد اجتماع مجلس الشورى المنعقد بمنطقة أزواد، في وقت أعلن المتحدث باسم بلمختار، نفيه لقيادة "الصحراوي" لـ "المرابطون"، مؤكداً أن "الصحراوي" أعلن نفسه أميراً على التنظيم، بعيداً عن رأي الجماعة.

تمكن بلمختار من السيطرة الكلية على حركة "المرابطون"، حيث أصدر بيانا في 2015/07/21 يؤكد فيها ولاءه لـ "القاعدة"، و أن "عدنان أبو وليد الصحراوي"، لا يمثل التنظيم، الذي صار إمضاء بياناته يحمل اسم "المرابطون - قاعدة الجهاد في غرب أفريقيا"، و هو ما استفز التنظيم المنافس "الدولة الإسلامية" الذي أصدر برقية بحث لقتل مختار بلمختار، أين تطرقت "الدولة الإسلامية" في وثيقتها إلى معلومات قد توصل إلى مكان وجود بلمختار، مؤكدين أنه و منذ التدخل العسكري في مالي، اتجه إلى الأراضي الليبية أين تمت عملية تأسيس "المرابطون"، و تحديدا في مدينة "درنة"، كما ذكرت نفس الوثيقة أن بلمختار شارك إلى جانب بعض الميليشيات الليبية في معاركها ضد تنظيم "الدولة الإسلامية"، في جوان 2015.

التحالف بين أهم التنظيمات بالساحل الأفريقي ترجم عملياً إلى الاشتراك في عدد من العمليات الإرهابية الكبيرة التي شهدتها المنطقة، كان أهمها الهجوم على موقع لإنتاج اليورانيوم، التابع للشركة الفرنسية "أريفا"، شمال النيجر، في مالي 2013، مما أدى تدريجياً بالتنظيمين إلى الاندماج الكلي في ديسمبر 2015، حيث ساعد هذا الاندماج في زيادة عدد التنظيم بمنطقة الساحل، حيث يتجاوز اليوم الألف (1000)، حيث كان عدد عناصر المرابطون يقدر بحوالي 600 فرد من مختلف الجنسيات الإفريقية و العربية و الإسلامية، بينما كان عدد عناصر فروع "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" يتراوح بمنطقة الساحل الأفريقي، ما بين 400 و 500 فرد، بما في ذلك كتيبة طارق بن زياد و "سرية الأنصار" و "سرية الفرقان".¹

علاقة التحالفين التي أدّت إلى اندماج التنظيمين الإرهابيين، بقدر ما هي إيديولوجية فكرية، بقدر ما هي أيضا استراتيجية، إلا أن "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" بحاجة أكثر لتنظيم بلمختار، أكثر من حاجة هذا الأخير للتنظيم الأم، بسبب حاجتها إليه للتزود اللوجستي لعناصرها بالمنطقة، و التي يسيطر على هذا النشاط بلمختار منذ سنوات عديدة.

¹ [http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/1/21/\(consulté le 20.12.2016 à 15h15\)](http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/1/21/(consulté le 20.12.2016 à 15h15))

رابعاً : "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" و "حركة التوحيد و الجهاد في غرب أفريقيا"

عدد كبير من القراءات تعتبر "حركة التوحيد و الجهاد في غرب أفريقيا"، فرع غير رسمي، لـ"القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، تهدف إلى توسيع نشاط التنظيم الإرهابي في مناطق أخرى من الساحل، و تحديدا نحو الجنوب، و هو ما لم يترجم عمليا، حيث تركزت العمليات الإرهابية المتنبئة من طرف "التوحيد و الجهاد" بعيدة عن غرب أفريقيا، بالإضافة إلى التنسيق مع كتائب "القاعدة" في الساحل في عدد من العمليات التي نفذت جنبا إلى جنب.

فيما يخص أسباب هذا النوع من التحالفات بين التنظيمات الإرهابية التي تعرفها المنطقة، يمكن القول أن عددا من العوامل الاستراتيجية و الإيديولوجية دفعت إلى هذه الضرورة، حيث تشترك كل من "القاعدة" بفروعها المختلفة و "أنصار الدين"، بالإضافة إلى "المرابطون" التي تعرف نوعا من الاستقلالية رغم اندماجها هيكليا تحت قيادة واحدة، تشترك في إيديولوجية واحدة، هي "سلفية جهادية" تصبو إلى أهداف تكاد تكون واحدة، و هي إقامة دول إسلامية تطبق فيها الشريعة الإسلامية (حسب أدبيات التنظيمات الإرهابية).

أما من الناحية الاستراتيجية و التكتيكية، فإن التحالفات المؤقتة أو الدائمة، تعتبر نقطة قوة بالنسبة للعمل الإرهابي بالمنطقة، من خلال عدد من العناصر، أولها الوصول إلى أكبر عدد من العناصر النشطة، و جمع أكبر كمية من الأسلحة، بدلا من تكفل تنظيم واحد بعملية التسليح، بالإضافة إلى اقتسام الأدوار في المنطقة، و مناطق النشاط، و أخيرا، التعاون في عملية البحث عن مصادر للتمويل، و هو النشاط الذي يمثل شريان حياة الإرهاب اليوم.

خامساً : حركة "أنصار الدين"

تعتبر حركة "أنصار الدين"، من أهم حلفاء "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" بمنطقة الساحل الأفريقي، حيث اشترك التنظيمين في عدد من العمليات الإرهابية بالمنطقة، كان أهمها الاستيلاء على أجزاء من شمال مالي في 2012، بالإضافة إلى مشاركة عناصر التنظيمين جنبا إلى جنب، في مواجهات مسلحة ضد القوات الحكومية المالية و الفرنسية.

حركة "أنصار الدين" اضطرت إلى خلق شبكة من العلاقات مع سكان المنطقة بالدرجة الأولى، من خلال قائد التنظيم، و هو "إياد آغ غالي" الذي يعتبر أحد أهم الوسطاء السابقين بين تنظيم القاعدة و الدول الغربية في عمليات إطلاق الرهائن و تحصيل الفدية، مما يسمح له بالتغلغل في الأوساط المجتمعية في الساحل الأفريقي بسهولة.

منذ البداية، حاول "أنصار الدين" البحث عن تحالفات بالمنطقة، فكانت الوجهة الأولى هي "حركة الوطنية لتحرير أزواد"، حيث اشترط "غالي" إقامة مشروع دولة إسلامية بينما كان تركيز الحركة الأزواذية على الاستقلال، مما أفشل التفاوض و إقامة تحالف، و أدى إلى التوجه إلى "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، حيث اختار التفاوض مع "سرية الأنصار" التي يقودها عبد الكريم التارقي، و المكونة أساسا من الطوارق، لاسيما من منطقة الإفوغاس التي ينتمي إليها "غالي"، لكن المفاوضات باءت بالفشل بعد أن حاول تنظيم "أنصار الدين" استقطاب، عناصر من سرية الأنصار لصالحهم، مما أدى إلى خلافات بين الطرفين.

إلا أن التحركات الحثيثة لتنظيم "أنصار الدين" منذ البداية استقطب عددا من المنشقين عن حركة تحرير أزواد و "سرية الأنصار" التابعة لـ"القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي".

أثناء محاولة أنصار الدين مهاجمة مدينة "أجلهوك" التي يسيطر عليها الجيش المالي، اتصل تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي بـ"إياد آغ غالي"، عن طريق نبيل مخلوفي (أبو علقمة)، نائب فرع التنظيم بالمنطقة، ليعرض التعاون على الحركة، مادامت الأهداف واحدة، تتمثل في ما أسموه بإقامة الشريعة الإسلامية، و قد نتج عن ذلك هجوم مشترك على المدينة الشمالية، ليليه فيما بعد تنسيق على مستويات عديدة بين التنظيمين، و قد عرفت علاقة "حركة أنصار الدين" و "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" بعض الغموض، حيث لم تتضح طبيعة العلاقة بين التنظيمين الإرهابيين رغم توحد الأهداف و الاستراتيجيات و الإيديولوجيا، و رغم العلاقة الوطيدة التي كانت تربط بين قيادة التنظيمين، إلا أن اندلاع تمردات الطوارق في بشمال مالي، في جانفي 2012، بقيادة "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" (MNLA)، كشف عن الاندماج غير معلن بين التنظيمين، من خلال هجرة عدد من عناصر الحركة الأزواذية المسلحة، نحو حركة "أنصار الدين"، بالإضافة إلى انضمام بعض من عناصر "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" للحركة، و التي قاد هذا التحول من تنظيم إلى آخر، ابن عم "إياد آغ غالي" المدعو "حمادة آغ حما"، و قد انتقل عناصر الحركتين مدججين بالأسلحة و سيارات رباعيات الدفع، المتحصل عليها من طرف "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، حيث قاتل الجميع جنبا إلى جنب ضد القوات المالية، قبل أن تتمكن "أنصار الدين" بقيادة "غالي" و بمساعدة من بلمختار من السيطرة على عدد من المدن الشمالية لمالي، على رأسها كيدال و تومبكتو و غاو في أفريل 2012، و عدد من القرى المجاورة لهذه المدن، لكن مع تواجد لعناصر من تنظيم "دروكدال".

و قد تمّ ترسيخ هذا التحالف، من خلال اجتماع لأهم قادة التنظيمات الإرهابية بالمنطقة، في مدينة تومبكتو، و الذي ضم كل من مختار بلمختار و عبد الحميد أبو زيد و "إياد آغ غالي"، بالإضافة إلى "نبيل أو علقمة"، حيث تمّ تقسيم إدارة المنطقة على التنظيمات المتحالفة، أين تمت إحالة مدينة تومبكتو إلى الجزائريان، "أبو زيد" و "يحي أبو الهمام"، مع وجود عناصر من "أنصار الدين" ممثلين في "ساندا ولد بوماما"، أحد سكان المنطقة الأصليين، الذي كان قد عمل تحت مضلة "الجماعة السلفية للدعوة و القتال" و "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، قبل الانتقال إلى النشاط باسم "أنصار الدين"، بينما عادت كيدال إلى إدارة "علقمة"، قبل مقتله في أوت من نفس العام 2012.

هذا التحالف لم يمنع وجود المؤشرات الخلافية حول توجه التنظيمين، فيما يتعلق بالمراكز القيادية بالمنطقة و توزيعها، بالإضافة إلى مسألة تسوية النزاع القائم في شمال مالي بين مختلف الأطراف، أين لقت مبادرة بوركينافاسو، ممثلة عن "الملتجّع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا"، تأييدا من "إياد آغ غالي"، و هو ما كانت ترفضه "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، و حتى حركة "التوحيد و الجهاد بغرب أفريقيا"، لكن العمليات الإرهابية التي اشترك فيها التنظيمين أكدت تراجع "آغ غالي" عن التوجه "الجهادي" بالمنطقة، مما أدى إلى التبرؤ منه، في جانفي 2013، من طرف قادة قبائل "إيفوغاس"، التي

ينتمي إليها، قبل أن يقرروا تكوين "حركة أزواد الإسلامي" (MIA)، التي تهدف إلى محاولة إيجاد حلول سلمية للنزاع في شمال مالي.

في سياق آخر، بعد أن استولت "حركة التوحيد و الجهاد بغرب أفريقيا" رفقة "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" و "أنصار الدين"، قامت بطرد مسلحي الحركة الوطنية لتحرير أزواد، من غاو و تمبوكتو و كيدال، مما حوّل العلاقة بينهما إلى صراع.

ملخص القول أن الاختلاف المنهجي، بين كل من "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" و "أنصار الدين"، لم يمنعهما من التعاون و التنسيق، رغم أن الأول يرى في العمل "الجهادي"، ضرورة توسيعه في بلاد المسلمين، بينما تكتفي "أنصار الدين"، بالمطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية -حسبهم- في مالي فقط.

و على المستوى الإعلامي، نلاحظ أن "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" و "أنصار الدين"، استعملت نفس القناة الإعلامية لنقل رسائلها أثناء التدخل الفرنسي، و المثلة في شخص الحسن ولد اخليل (جلييب)، الذي يشغل رسميا منصب المكلف بالإعلام لدى كتبية "المثمين"، في وقت كان المتحدث الرسمي باسم حركة "أنصار الدين"، إلى غاية تعيين "سندة ولد بوعمامة" (أبو عمر) ناطقا رسميا باسم التنظيم.

سادسا : "حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا"

رغم الخطاب الدعائي الذي كانت تروج له "حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا" عند تأسيسها في 2011، بأنها مجموعة من العناصر المنشقة عن تنظيم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، موجهة انتقادات لاذعة لهذه الأخير بالانحراف عن مسارها "الجهادي" نحو مسار الجريمة المنظمة.

لكن و على غرار "أنصار الدين"، كشفت عملية الاستيلاء على مناطق من شمال مالي في 2012 عن تواجد "حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا" قيادةً و أعضاء، إلى جانب التنظيمات الأخرى المشاركة في العملية ضد السلطات العمومية المالية، حيث تمّ إحالة عملية إدارة مدينة غاو و بعض القرى المجاورة لها، لـ"التوحيد و الجهاد".

و قد تلقت "حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا" أثناء تواجدها بغاو مساعدات لوجستية مهمة من طرف مختار بلمختار، بعد توسيع الخلافات السابقة بوساطة "أنصار الدين"، و التي تمكنت أيضا من تجنيد عدد كبير من عرب غاو، بعد أن تلقت دعما ماليا من أعيان المدينة و كبار الوجوه الشخصيات المرتبطين أساسا بالتجارات غير المشروعة.

اليوم، "حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا"، تضم في صفوفها عدد كبير من الموريتانيين و المصريين و التونسيين حتى السعوديين، بالإضافة إلى عدد من المقربين السابقين لبلمختار، و هو ما يؤكد التحالف غير المعلن بين التنظيمين، خاصة بعد المشاركة في الهجوم على القاعدة الغازية بعين أميناس في 2013، و هو ما يطرح تساؤل حول الجدوى من ضرب مناطق في الجزائر، من طرف تنظيم إرهابي، تأسس أصلا للنشاط في غرب أفريقيا.

سابعاً : القاعدة و المرابطون: من الانشقاق إلى التحالف

بعد سنوات من عمل الإرهابي باستقلالية في الساحل و الصحراء، عاد تنظيم "الموقعون بالدماء" و قائده بلمختار، "الملثمون"، للانضمام مجدداً إلى التنظيم "الأم" في 2015/12/4 بعد إعلان دروكدال، و تأكيد المتحدث الإعلامي لحركة "المرابطون"، بعد أن سبق هذا الاندماج خطوتين، تمثلت الأولى في تغيير اسم "الملثمين" إلى "الموقعون بالدماء"، قبل الاندماج مع "حركة الجهاد و التوحيد في غرب أفريقيا"، و من ثم الانضمام مجدداً إلى "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، و جاءت هذه الخطوة الاستراتيجية أكثر منها تنظيمية أو هيكلية، بطلب من أيمن الظواهري، بهدف مواجهة النفوذ الجديد لتنظيم "الدولة الإسلامية".

و في نفس السياق أصدرت "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" بيانا عن حصيلة الأعمال الإرهابية التي نفذتها جماعة أنصار الدين، في المنطقة سواء ضد القوات المالية أو ضد القوات الفرنسية، و هو ما يترجم مدى التنسيق و التعاون بين التنظيمين الإرهابيين.

ثامناً : بوكوحرام : من التحالف إلى المواجهة

مع ظهور تنظيم بوكوحرام النيجيري، حاول فرع "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" في الساحل و الصحراء التقرب منه، في محاولة لاحتوائه من جهة، و التوسع الجغرافي من جهة أخرى، و ذلك من خلال تدريب عدد من عناصر بوكوحرام في معقل مختار بلمختار، و من أهم هذه العناصر "خالد برناوي" الذي أصبح فيما بعد قائدا للتنظيم النيجيري.

ربطت حركة "بوكوحرام" علاقات وطيدة مع التنظيمات الإرهابية المتواجدة بمنطقة الساحل الأفريقي و على رأسها "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، و التي عرفت علاقتهما، في الماضي القريب، تعاوناً من حيث الدعم اللوجستي التي كانت تفتقره الحركة النيجيرية، لاسيما بعض الأسلحة الخفيفة، بالإضافة إلى نقل بعض الخبرات فيما يخص بصنع القنابل. و لم تتوقف طبيعة التعاون بين الدعم اللوجستي، بل إن عناصر من بوكوحرام سبق لهم و أن شاركوا إلى جنب "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" في بعض المعارك في شمال مالي، في 2013 و 2014.

عاشت حركة بوكوحرام، قبل انضمامها إلى تنظيم "الدولة الإسلامية" صراعات داخلية من أجل القيادة، في وقت تتلقى فيه ضربات عسكرية من تحالف دولي يضم نيجيريا و النيجر و تشاد و الكاميرون.

و قد كان الصراع القائم في شمال شرق نيجيريا، يدور بين "أبو بكر سيكاو" و أبو مصعب البرناوي (ابن محمد يوسف مؤسس التنظيم)، حيث لم يتم الفصل في الخلاف إلا في أوت 2015، من طرف قيادة "الدولة الإسلامية" بتعيين "البرناوي" ممثلاً للدولة الإسلامية بالمنطقة، بعد أن كان سيكاو قد أعلن ولائه في مارس من نفس السنة، و الذي اتهم من طرف قيادة التنظيم باستهدافه غير المبرر للمدنيين بالمنطقة، و الذي لا يتماشى مع توجه "الدولة الإسلامية"، حسبهم.¹

¹ <http://sahel-intelligence.com/8639-boko-haram-a-lepreuve-de-ses-rivalites-internes.html>

و قد أدى إعلان تعيين البرناوي على رأس بوكوحرام إلى تحول الخلاف إلى مواجهات مسلحة بيت أنصار هذا الأخير و سيكاو، الذي كذب وصول منافسه إلى قيادة التنظيم، مما يضعف من التنظيم بالمنطقة.¹

كما ساهم بوكوحرام في بعض عمليات الاختطاف لصالح كتيبة بلمختار، من بينها رهينة بريطاني (كريستوف ماكمانوس) و الإيطالي (فرانكو لانيمارا)، في 2011/05/12، أين تمّ احتجازهما في مدينة "سكوتو"، الواقعة شمال نيجيريا على الحدود مع النيجر. و قد تكفل بلمختار بالتفاوض مع البريطانيين و الإيطاليين من أجل اطلاق سراحهما مقابل دفع فدية و اطلاق سراح بعض المساجين في أوروبا، قبل أن تنتهي العملية في 2012/03/08، بإعدام الرهينتين، بعد محاولة القوات النيجيرية تحريرهما بالقوة، بإيعاز من المخابرات البريطانية، لكن ما يهمننا في القضية هو العلاقة الوطيدة التي كانت تربط كل من كتيبة "الملثمين" و "بوكوحرام".

اليوم و إن كان تنظيم "بوكوحرام" لا يرتبط من الناحية التنظيمية و الهيكلية، بالتنظيمات الناشطة بمنطقة الساحل الأفريقي، إلا أن التنظيم النيجيري، يعتبر من الناحية الفكرية و الإيديولوجية أحد نماذج القاعدة بالمنطقة، على غرار "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، و التي جاء تأسيسها مستقلا عن "القاعدة" الأم، قبل أن تعرف في مرحلة زمنية أخرى، الانضمام إلى التنظيم الإرهابي العالمي، على عكس فرع القاعدة بالعراق الذي تأسس بطلب مباشر من زعيم التنظيم آنذاك أسامة بن لادن.

شكّلت هذه تحالفات سلسلة من التنظيمات الإرهابية بالمنطقة، متفاوتة الحجم و القوة، المرتبطة بشكل أو بآخر بـ"القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، و التي يمكن تشبيهها بحلقة الوصل بين كل التنظيمات الإرهابية بالساحل الأفريقي.

انضمام بوكوحرام اليوم إلى "تنظيم الدولة الإسلامية" حولها من تنظيم حليف إلى تنظيم منافس، على تواجد جغرافي و ميداني عملياتي و حتى إعلامي.

تاسعا : علاقة "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" بتنظيم "الدولة الإسلامية"

دخول تنظيم "الدولة الإسلامية" مجال نفوذ التنظيمات الإرهابية بالساحل الأفريقي، و على رأسها "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، كان له تداعيات كبيرة، أدت إلى انشقاقات فكرية و منهجية، تحولت في مراحل أخرى إلى انشقاقات تنظيمية و هيكلية.

فقد تمكنت "الدولة الإسلامية" من استقطاب عدد كبير و شباب المنطقة، و هو ما أدى بانشغال التنظيمين بخلافاتهما البينية، على حساب الأهداف المسطرة من جانب كل طرف.

في بيان لتنظيم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، تمّ رفض مبايعة أبو بكر البغدادي، رافضين ما اعتبروه "الخلافة" التي يقوده في العالم تنظيم "الدولة الإسلامية"، و رغم نفي جمال عكاشة (يحي أبو الهمام) أي خلاف مع المنشقين عن

¹ أحمد الأمين، "قاعدة المغرب الإسلامي: لا شرعية لخلافة البغدادي"، أنظر :

"القاعدة"، بقيادة "أبو الوليد الصحراوي"، إلا أن المطالبة برأس مختار بلمختار، يعتبر دليلاً على قمة الخلاف الدائر بين التنظيمين.

تعتبر هجمات باماكو (مالي) في نوفمبر 2015، و هجمات واغادوغو (بوركينافاسو)، في جانفي 2016، محاولة من التنظيمات الإرهابية التقليدية بمنطقة الساحل الأفريقي، و على رأسها "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، لاستدراك بعض النفوذ المفقود بالمنطقة، بعد قيام عدد من الجماعات المنشقة عن فروع التنظيم، و الانضمام لـ "الدولة الإسلامية"، حيث يمكن اعتبار عودة للنشاط الإرهابي لـ "القاعدة بالمغرب الإسلامية" هو بمثابة معركة من أجل "البقاء"، و هو التعبير الذي استعمله "ماتس"، مؤلف تقرير المعهد الألماني للدراسات الدولية و الإقليمية (GIGA).¹

تعتمد "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" على خلق علاقات تعاونية تصل إلى حدّ التحالف مع التنظيمات الإرهابية الأخرى، و الجماعات المسلحة النشطة في المنطقة، مهما اختلفت طبيعتها، و من أهم حلفاء "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" نذكر:

عاشرا : علاقة تنظيم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" بسكان منطقة الساحل (الإحتواء)

نشاط "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" في منطقة الساحل الإفريقي، اضطرها للتعامل مع المحيط المباشر، بما فيه سكان المنطقة، فتواجد التنظيم الإرهابي في فضاءات جغرافية بالمنطقة، لا يعني خلوها من السكان، و هو ما حاولت "القاعدة" التأقلم معه منذ توسيع نشاطها نحو الجنوب، من خلال ربط علاقات مع القبائل و العشائر المتواجدة بالمنطقة، لضمان استمراريتها بالمنطقة، من خلال البحث في ما قد يجمع الطرفين من مصالح.

من أهم العوامل التي اضطرت "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" إلى التعايش مع سكان المنطقة، كون التنظيم يضم في صفوفه عدد كبير من الجزائريين و المغريين و التونسيين و الليبيين و المصريين بالإضافة إلى الموريتانيين و جنسيات أخرى، لكن الأغلبية لا تنتمي إلى المنطقة على غرار أنصار الدين مثلا، أين أن عناصر التنظيم يعتبرون أجانب عن منطقة التموقع و النشاط، مما يصعب من تواجدها بالمنطقة من الناحية اللوجستية، لاسيما فيما يخص التزود بالماء الصالح للشرب و الأكل و الوقود، مما يجبر التنظيم على العيش على طريقة البدو الرحل، معتمدين على عدد من أبناء المنطقة المنخرطين في صفوف التنظيم أو حتى المتعاملين معه، و هو ما يخلق نوع من التبعية لسكان المنطقة أكثر منه تعاون أو تحالف.

و للوصول على خلق شبكة علاقات مع سكان المنطقة، لم تلجأ "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" إلى أساليب العنف، بل إلى محاولات اجتذاب و استقطاب سكان المنطقة، مستغلين حالة الفقر و الظروف السوسيواقتصادية المتدهورة لعرض عدد من الخدمات على سكان المنطقة، من خلال شراء منتوجاتهم بأثمان سخية، كالوقود و قطع الغيار و الحبوب و السكر و الشاي و الأسلحة، و هو ما لم يستطع مقاومته أبناء المنطقة في ظل كساد سلعهم و غلاء المعيشة، ليقوم

¹ <http://www.dw.com/ar> (consulté le 22.11.2016 à 23h30)

التنظيم الإرهابي بتعويض دور الدلة، مستغلين هشاشة هذه الأخيرة في المنطقة و عدم قدرتها على تلبية حاجيات السكان، و هو ما لم تتوان في فعله "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي".

و من هذا المنطلق فغن سكان المنطقة أصبحوا يعتمدون بشكل كبير على المال "القذر" للتنظيمات الإرهابية عموما، مما يتم استبعاد أي صراع بين الطرفين، لاسيما بعد سلسلة الاختطافات التي طالت الأجانب في المنطقة دون غيرهم، و هي التجارة المربحة بالنسبة لسكان المنطقة الذي صاروا يعتمدون على الأموال التي تحصلها التنظيمات الإرهابية من الفدية، لدرجة أن بعض السكان صاروا يكونون خلايا دعم و إسناد في هذه "الصناعة"، حيث أثبتت التحقيقات أن عملية اختطاف فرنسيين اثنين في 2011 بمنطقة "هومبوري" (Hombori) المالية، تمت بمبادرة من أحد الشباب الطوارق، الذي كان يتواجد في نفس الفندق الذي خطفا منه الرهينتين، قبل أن يقوم بتسليمهما لـ "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، مقابل 30.000 أورو.

و قد شكل التحالف غير المعلن بين السكان و الإرهاب بالمنطقة تقليص في سلطة قادة القبائل و العشائر بالمنطقة، في ظل توسع نفوذ قاد التنظيمات الإرهابية، لاسيما بعد علاقات المصاهرة بين هؤلاء و زعماء القبائل التارقية خاصة، من خلال الزواج، على غرار بلمختار و "أبو زيد" و غيرهم.

مع مرور الوقت تطورت العلاقة بين سكان منطقة الساحل الأفريقي و التنظيمات الإرهابية لتتجاوز العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية و العائلية، في ظل غياب كامل لمؤسسات الدولة في المناطق التي تتواجد فيها عناصر التنظيمات الإرهابية، لتتحول إلى حماية من كطرف السكان لعناصر التنظيمات الإرهابية، مما يصعب من عمليات مكافحة الظاهرة بعد انصهار للتنظيمات الإرهابية في المجتمعات المحلية.

حادي عشرة : التنظيمات المسلحة الأخرى في الساحل الأفريقي

لا تعتبر التنظيمات الإرهابية، هي التنظيمات المسلحة الوحيدة في منطقة الساحل حيث تنتشر عدد من عدّة جماعات مسلحة الأخرى، في شكل ميليشيات و حركات انفصالية، و التي ارتبط اسمها كثيرا بالتنظيمات الإرهابية الرئيسية في المنطقة، على غرار "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" و حركة "أنصار الدين"، و إن عرفت هذه العلاقة نوعا من التعاون يصل لحد التحالف ميدانيا، إلا أن اختلاف الرؤى و التوجهات و الأهداف، جعل من العلاقة بين الفصيلين الجهادي-السلفي" و الاستقلالي، تبقى حذرة تنعدم فيها الثقة بين الجانبين، حتى و إن اضطررا للتعاون ميدانيا لمواجهة "العدو" الواحد.

و على صعيد آخر، عرفت هذه الحركات المسلحة، ذات الطابع الاستقلالي، فيما بينها، من خلال بعض الاختلافات و الصراعات التي أدت إلى زوال البعض أو خلق أخرى بعض تفكيك أخرى، في وقت عرفت بعض التحالفات وصلت أحيانا لحد الاندماج و الانصهار في تنظيم واحد، و أهم هذه التنظيمات المسلحة نذكر :

1. حركة الوطنيين "غاندا كوي" (Mouvement Patriotique Ganda Koi (MPGK))

تأسست حركة "غاندا كوي" أثناء تمردات الطوارق ما بين 1990 و 1996، و هي مجموعات مسلحة بهدف الدفاع الذاتي، موالية للحكومة المركزية في مالي، رغم عدم اعترافها باتفاقية الصلح لعام 1992، يقودها "جبريل دياولو"، و تتكون من عدد كبير من عناصر سابقة للجيش المالي، و التي قدر عددهم اليوم ما يقارب 1900 فرد.

تهدف هذه الحركة اليوم إلى تحرير المناطق التي مازالت تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية، و التي تعتبر أعداء هذه الحركة و على رأسها "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" و "أنصار الدين" و "حركة التوحيد و الجهاد في غرب أفريقي" بالإضافة إلى الحركة الوطنية لتحرير أزواد.

2. الحركة الوطنية لتحرير شمال مالي (Mouvement National de libération du Nord Mali)

(Ganda IZO)

تأسست هذه الحركة المسلحة في 2012، بعد استلاء عدد من التنظيمات الإرهابية على عدد من مدن شمال مالي، تتكون أساسا من متطوعين من قبائل السونغاي (Songhai) و البال (Peule)، و التي يقودها إبراهيم ديكو، حيث تهدف إلى محاربة الحركة الوطنية لتحرير أزواد، فيما لا تعتبر التنظيمات الإرهابية عدو.

في 2012/07/21، و في خضم احتلال عدد من التنظيمات المسلحة لمدن في شمال مالي، قامت غاندا ايزو Ganda Izo و غاندا كوي Ganda Koy بالاندماج مع قوات تحرير الشمال (Forces de libération du Nord (FLN)) ليكونوا بعد ذلك، "تنسيقية حركات و الجبهة الوطنية للمقاومة (Coordination des Mouvements (et Front patriotique de résistance (CM-FPR))، و التي تضم أكثر من 700 عنصر، لهم نفس الأهداف، المتمثلة في الحفاظ على الوحدة الترابية، و تحريرها من التنظيمات الانفصالية و الإرهابية.

بعد هزيمة الجيش المالي في كيدال، في أوت 2014، قام طوارق إيمغاد بتأسيس "جماعة الدفاع الذاتي لطوارق إيمغاد و حلفائهم (Groupe autodéfense touareg Imghad et alliés (Gatia))، حيث يتراوح عدد عناصر هذه الميليشيا اليوم ما بين 800 و 1000 فرد، معظمهم من عناصر كانت ضمن صفوف الجيش المالي التي أشرف الاتحاد الأوروبي على تدريبهم (Minusma)، حيث يقودهم "الحاج آغ غامو"، الذي تمكن من خلق قاعدة خاصة بالحركة في منطقة ما بين غاو و كيدال، حيث تهدف الحركة إلى منع أي محاولة لاستقلال أو الحكم الذاتي لشمال مالي، و العمل إلى جانب الحكومة المركزية، و تعتبر "الغاتيا" الحركة الوطنية لتحرير أزواد ألدّ الأعداء.

3. الحركة العربية للأزواد (Mouvement arabe de l'Azawad) أو (MAA)

هي حركة مسلحة تأسست أثناء تمرد الطوارق في 2012، يقودها محمد أمين سيداد، و تضم حوالي 500 عنصر، تنشط كحليف لـ "جماعة الدفاع الذاتي لطوارق إيمغاد و حلفائهم (GATIA)، كما أن الحركة كانت تحمل اسم "جبهة التحرير الوطني للأزواد (Front de libération nationale de l'Azawad) أو (FLNA).

في 2014، عرفت الحركة صراعات داخلية أدت إلى خلق تيارين، الأولى تحولت إلى دعم الانفصال الذي تنادي به "الحركة الوطنية لتحرير أزواد"، أما الاتجاه الثاني يساند وحدة دولة مالي، حيث تدافع بالدرجة الأولى على حقوق عرب شمال البلاد، و هذا ما أدى بالتبار الأول، إلى الانفصال نهائيا عن الحركة في 2014/08/30، و تأسيس الحركة الشعبية لإنقاذ الأزواد (Mouvement populaire pour le salut de l'Azawad) أو (MPSA) بقيادة بوبكر صديغ ولد طالب، حيث تطالب هذه الحركة بحكم ذاتي، و ليس انفصال كلي عن مالي.

و على صعيد آخر، شهدت المنطقة تأسيس عددا من الحركات المسلحة التي تطالب بانفصال أجزاء من شمال مالي، و قيام دولة أزواد تضم طوارق المنطقة، و يصعب اليوم التمييز بين هذه الحركات و التنظيمات الإرهابية.

4. الحركة الوطنية لتحرير أزواد MNLA Mouvement national de libération de l'Azawad

تأسست في 2011/10/16، بعد اندماج "الحركة الوطنية للأزواد" Mouvement national de l'Azawad (MNA) و تحالف الطوارق النيجر-مالي، ((l'Alliance Touareg Niger-Mali (ATNM))، الذي قاد حركة تمرد الطوارق من 2006 إلى 2009.

تضم "الحركة" حوالي 10.000 عنصر، من قبائل "الايدينان" (Idnanes) و "شاماناماسيس" (Chamanamasses) و بعض أفراد قبائل الإيفوغاس، و عدد قليل من العرب و السونغاوي و البال، بالإضافة إلى عدد من العناصر العائدة من ليبيا بعد سقوط نظام القذافي في 2011، و الباغ عددهم آنذاك 3000، عنصر، لكن تقرير دولي صادر عن MINUSMA في 2016 ينفي تجاوز عدد عناصر التنظيم المسلح ككل 2000 فرد. يقود التنظيم المسلح، بلال آغ شريف، في منصب أمين عام، و محمد آغ نجيم، قائدا للجناح العسكري للتنظيم.

تختلف مطالب هذه الحركة من سياسية و اقتصادية و اجتماعية، حيث تطالب الحركة باستقلالية إقليم أزواد، و إجراءات أخرى، تتعلق بالوصول إلى الميته الصالحة للشرب و الغذاء و التعليم و مصادر الطاقة، بالإضافة إلى المطالبة بفتح تحقيق دولي فيما يصفونه بالجرائم المرتكبة ضد الطوارق منذ 1963.

بعد تمردات الطوارق في 2012، قامت "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" بإعلان قيام دولة أزواد في شمال البلاد، في 2012/04/06، و التي تضم غاو و تمبوكتو و كيدال، و لم تعترف الدولة المالية بهذا الإعلان و لا حتى المجتمع الدولي.

بعد أن فشلت الحركة المسلحة في عقد تحالف مع "أنصار الدين"، في لقاء جمع الطرفين في 2012/03/19، قامت الحركات الإرهابية بالمنطقة بطرد الحركة من شمال مالي في 2012/12، لكن الحركة متواجدة من خلال بعض القواعد العسكرية في "ليري" و غاو و "ميناك" و جنوب تيزواطين.

في 2012/05/27 الحركة الوطنية لتحرير أزواد تعلن تحالفها مع حركة أنصار الدين بعد الاستلاء على عدد من المدن الشمالية في مالي، و تشكيل ما أطلق عليه تسمية "المجلس الانتقالي للدولة الإسلامية"، رغم أن "الحركة" كانت

تنادي باستقلال منطقة أزواد و إقامة دولة لائكية، عكس "أنصار الدين" التي تطالب بإقامة دولة إسلامية، و هو ما يفسر استراتيجية ربح الوقت من طرف هؤلاء، لاسيما بعد التخلص من الحركة الأزوادية لاحقا في جوان 2012.

حاولت الحركة الوطنية لتحرير أزواد البحث عن حلفاء جدد من جانب الدولة المالية، أين قدمت تنازلات عن مطالبها السابقة الاستقلالية لتصبح مجرد المطالبة بحكم ذاتي، لدرجة أنها أبدت استعدادها لمساعدة القوات الفرنسية في حربها ضد الجماعات الإرهابية أثناء عملية "سرفال" في جانفي 2013.

عند تأسيس الحركة الإسلامية للأزواد، في جانفي 2013، شككت الحركة الوطنية لتحرير أزواد في التنظيم الجديد متهمة إياه بكونه مجرد فرع من تنظيم "انصار الدين".

و قد تزايدت الصراعات بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد التنظيمات المسلحة الأخرى بالمنطقة، خاصة بعض أن أُلقت القبض في فيفري 2013، على بعض قيادات حركة التوحيد و الجهاد في غرب أفريقيا، و سَلِّمَهم للقوات الفرنسية، قبل أن يصدر وكيل جمهورية مالي "دانيال تيسوغوي" (Daniel Tessogu  )، في 2013/02/08، أمرا بتوقيف عناصر الحركة الأزوادية بعدد من التهم أهمها الإرهاب و ارتكاب الجرائم، و خلق تهديد على الأمن الوطني، و هو ما يعني خروج الحركة من دائرة الحوار حول الأمن و السلم في المنطقة مع الأطراف الشرعية الفاعلة، و يمكن تفسير الخطوة التي أقدمت عليها الحكومة المالية اتجاه "الحركة" بأنها رد  على إعادة الاستلاء على مناطق من كيدال و تيساليت في جانفي 2013.

5. الجبهة الوطنية لتحرير الأزواد (FNL) Front national de lib  ration de l'Azawad

ظهرت الجبهة الوطنية لتحرير الأزواد أثناء الصراع القائم في مالي منذ 2012، و تحديدا في أفريل عند تمكنها من المشاركة في السيطرة على مدينة تمبوكتو، حيث يقودها احمد ولد محمود، و هي حركة مسلحة تتكون من العرب خاصة.

6. الحركة الإسلامية للأزواد (MIA) Mouvement islamique de l'Azawad

هي إحدى التنظيمات المسلحة، المنبثقة عن تنظيم "انصار الدين"، في جانفي 2013، بعد التدخل العسكري الفرنسي، و التي تهدف البحث عن حلول سلمية للصراع في مالي، حيث شارك أعضائها في عدد من المفاوضات في بوركينا فاسو، قبل أن يتم حلها رسميا في 2013/05/19 و انضمام أعضائها إلى المجلس الأعلى لوحدة أزواد.

قاد التنظيم منذ البداية، "الغاباس أغ إنتالا"، أحد أعيان الطوارق بكيدال، و "محمد أغ عاريب" و هما من القيادات السابقة لتنظيم "أنصار الدين"، حيث يتواجدان بمدينتي كيدال و ميناكا.

7. المجلس الأعلى لوحدة أزواد (HCUA) Haut Conseil pour l'unit   de l'Azawad

في بداية كان يطلق على هذه الحركة المسلحة المجلس الأعلى للأزواد (HCA) Haut conseil de l'Azawad قبل أن يغير اسمه إلى المجلس الأعلى لوحدة أزواد، في 2013/05/19.

تأسس التنظيم المسلح كان في 2013/05/02، من طرف عدد من قيادات الطوارق، منهم "محمد آغ إنتالا"، و شقيقه "الغاباس آغ إنتالا"، الذين دعيا منذ البداية إلى توحيد الحركات الأزوادية، من أجل البحث عن حلول للصراع في المنطقة، من خلال الحوار، و محاربة التنظيمات الإرهابية.

ترأس المجلس الأعلى لوحدة أزواد، أحد أكبر أعيان طوارق إيفوغاس، و هو "أمنوكل إيتالا آغ أطاهر"، والد "محمد آغ إنتالا"، و الذي تمّ تعيينه أميناً عاماً للمجلس الجديد. و قد لقي المجلس دعماً من "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" في جوان 2013، توجّ بإمضاء اتفاقية تعاون في واغادوغو، لإيجاد حل للأزمة في المنطقة.

الجناح العسكري للمجلس، يتكون من حوالي 500 عنصر، من طوارق إيفوغاس بشكل خاص، و يقودهم اليوم "الشافغي آغ بوهادة"، بعد مقتل "شيخ آغ عاوسا" في 2016/10/08.

رغم أن الحركة المسلحة ذات طابع سياسي، تهدف إلى إيجاد حلول سلمية للصراع في المنطقة، إلا أن بعض الأطراف تتهمها بالتنسيق مع "أنصار الدين" المتحالفة أساساً مع "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.

8. تنسيقية حركات الأزواد (CMA) Coordination des mouvements de l'Azawad

هذه التنسيقية هي تحالف أكثر منه حركة موحدة، و تضم أهم الحركات المسلحة في شمال مالي، تأسست في منتصف العام 2014، و تتكون من الحركة الوطنية لتحرير أزواد، الجبهة الشعبية لأزواد، المجلس الأعلى لوحدة أزواد، ائتلاف الشعب من أجل أزواد، الحركة العربية لأزواد، ائتلاف الشعب من أجل أزواد و تنسيقية الحركات و جبهة للمقاومة.

9. ائتلاف الشعب من أجل الأزواد (CPA) Coalition du peuple pour l'Azawad

تأسس تنظيم "ائتلاف الشعب من أجل أزواد" في 2014/03/18، أثناء تصاعد حدة الصراع في مالي، في منطقة "حاسي لبّيز" شمال غرب تومبكتو، حيث حضر المؤتمر التأسيسي 700 شخص، و قد أعلنت الحركة بعد ذلك عن انضمام ما يقارب 8000 شخص، لكن العدد تضائل بسبب الصراعات الداخلية، و التوجهات العامة المختلفة التحالفات، قبل أني تضائل العدد بعد اتفاقية الجزائر في 2015، و انسحاب عدد كبير من عناصر التنظيم.

نشأة الحركة المسلحة كانت على يد "إبراهيم آغ محمد الصالح"، المنشق عن الحركة الوطنية لتحرير أزواد، حيث حاول استقطاب عناصر مسلحة من مختلف التنظيمات النشطة بالمنطقة، قبل انضمامه إلى تنسيقية حركات أزواد، منتصف العام 2014، لكن تمّ قصائه و طرده من التنظيم لعدم احترام رغبة عناصر التنظيم في دخول الحركة ضمن غيرها من التنظيمات التي أمضت على اتفاقية سلام في 2015/05/15، قبل أن يعود إليها في أوت 2016، ليمضي معاهدة صلح مع أمين عام التنظيم "محمد عصمان آغ محمدون"، لكن عاد و أعلن "إبراهيم آغ محمد الصالح" عن حل الحركة نهائياً في 2016/11/20.

ما يمكن قوله عن الصراعات الداخلية التي تعرفها التنظيمات الإرهابية النشطة بمنطقة الساحل الأفريقي، أنها تعرف حركية مستمرة ناتجة عن تعدد الجماعات الإرهابية النشطة بنفس المجال الجغرافي. و هو ما أدى إلى إضعاف هذه التنظيمات من الناحية الهيكلية و التنظيمية، مع استمرارها عمليا، و تضاعف عملياتها الإرهابية بالمنطقة.

و منه يمكن القول أن عمليات الانشقاقات التي عرفتھا التنظيمات الإرهابية بالساحل الأفريقي، ما هي إلا عمل ظاهري في وسط استمرارية النشاط، في نوع من التحالف ضد الأهداف المشتركة، لاسيما أن التنظيمات تقوم فقط بتغيير في التسمية مع الحفاظ على نفس الإيديولوجية و الاستراتيجية العملياتية و حتى نفس التركيبة البشرية، بداية من القادة غلى العناصر المشكلة للتنظيم الإرهابي.

10. "الكوندوكوي"

تعتبر "الكوندوكوي"¹ من أقدم الجماعات المسلحة الموالية للنظام المالي، و الذي يدعمها منذ ظهورها في بداية التسعينات من القرن الماضي، و المكوّنة من القبائل الزنجية التي تقطن جنوب منطقة أزواد، هدفها هو مواجهة كل الحركات التمردية و الانفصالية في المنطقة، لكن هذه الحركة المسلحة ارتكبت عددا من الجرائم، من خلال اجتياح عدد من القرى و القبائل العربية و حتى التارقية، أين نفذت عمليات إعدام جماعي، و اغتصابات، و حرق المنازل، بالتواطؤ مع القوات المالية التي كانت تساندهم ميدانيا في اجتياح هذه القرى، لاسيما في تمبوكتو، قبل أن تتوقف عن النشاط بعد اتفاقية السلام بين مختلف الأطراف في 1992، لكن الحركة استغلت حالة الفوضى التي تفاقمت في 2011، أين قامت بتنفيذ مجازر على أساس عرقي.²

11. "الكوندوايزو"

"الكوندوايزو" و التي تعني أبناء الأرض، هي حركة حديثة، ظهرت في 2013 بعد عودة نشاط حركة "الكوندوكوي"، حيث تشكلت من قبائل السونغاوي في مدينة غاو و القرى المجاورة لها، و تعتبر امتدادا لحركة "الكوندوكوي"، و قد كان تركيزها على مهاجمة السكان العرب و الطوارق و الفلّان، في كل من كونا و سيفاري و جبالي و تومبوكتو و ادزيترا و غاو.³

آخر ما يمكن قوله حول حركية العلاقات الداخلية و الخارجية للظاهرة الإرهابية في الساحل الأفريقي، أنها متغيرة و عرف تطورا كبيرا، لاسيما بعد تمرد الطوارق في 2012، و من بعده التدخل العسكري الدولي في شمال مالي في 2013، بقيادة فرنسا، أين تحولت المنطقة إلى فضاء للصراع، بين مختلف الفواعل، و على رأسها الجماعات الإرهابية المختلفة، دخول فواعل أخرى الخارطة الجيوسياسية، و المتمثلة في التنظيمات المسلحة المختلفة، سواء ذات الطابع الانفصالي أو

¹ الكوندوكوي كلمة تعني "أهل الأرض" باللغة الكوروبورية، التي تتحدث بها قبائل السونغاوي الجنوبية للمنطقة.

² محمد محمود أبو المعالي، مرجع سبق ذكره، ص 162.

³ نفس المرجع، ص 163.

الاستقلالي، أو تلك الموالية لاحد أطراف الصراع، سواء الحكومة المركزية أو القوات الفرنسية أو حتى بعض الجماعات الإرهابية.

و من الملاحظ أيضا أن حالة الفوضى و الصراع التي تعيشه دولة مالي، بشكل أكبر من غيرها من دول المنطقة حولها إلى نقطة تمرکز رئيسية لحركة الظاهرة الإرهابية بالمنطقة، ككل، حيث يمكن تشبيه مالي بعاصمة الإرهاب في الساحل الأفريقي اليوم.

المطلب الثالث: جيوسياسية العمليات الإرهابية بالساحل الأفريقي

بعد التطرق إلى الحركة الداخلية و الخارجية للتنظيمات الإرهابية في الساحل الأفريقي، نعرض فيما يلي دراسة جيوسياسية لأهم العمليات الإرهابية التي ساهمت في صنع الخارطة الجيوسياسية للظاهرة الإرهابية بمنطقة الساحل الأفريقي، من خلال تطور العمليات الإرهابية و مناطقها و تنفيذها و ضحاياها و توقيتها و الاستراتيجية المتبعة في كل عملية، و كيف تمكنت التنظيمات النشطة من توسيع نفوذها الجغرافي من خلال بعض العمليات على المستوى الدولي.

تعود أولى الهجمات الإرهابية الدولية في منطقة الساحل، بعد استقرار عناصر من "الجماعة السلفية للدعوة و القتال" بالمنطقة، إلى جوان 2005، بموريتانيا، و التي تعتبر أول هدف للتنظيم الإرهابي بعد الجزائر، و التي كانت هدف التنظيم الإرهابي الرئيسي.

في هذا الإطار تمكن بلمختار من الوصول إلى وسط موريتانيا و الهجوم على ثكنة عسكرية ببلدة "المغيطي"، أين تمّ اغتيال 17 جنديا موريتانيا، فيما قُتل 6 من عناصر بلمختار، من بينهم "إبراهيم أبو إسحاق الأفغاني"، كما تمّ الاستلاء على عدد من السيارات العسكرية و الأسلحة و الذخيرة، كما تعمد بلمختار إشراك عدد من الموريتانيين في العملية، من بينهم الحاج ولد عبد القادر (أبو يونس الموريتاني - يوسف الأفغاني)، و الذي يعتبر أحد أهم قنوات الاتصال بين "القاعدة" في أفغانستان و "الجماعة السلفية للدعوة و القتال"، و الحسن ولد اخليل (مسؤول الإعلام لاحقا) و أبو محمد المقدسي (مرجعية إيديولوجية للتنظيم).

عملية المغيطي، عرفت منهجاً استراتيجياً جديداً، مقارنة مع ما كان معمول به قبل ذلك، حيث تمّ القبض على بقية جنود الثكنة العسكرية، أين وجه لهم بلمختار كلمة علنية (خطبة)، حثهم فيها على ضرورة عدم الدفاع على ما أسماه "النظام الكافر"، في وقت كانت التنظيمات الإرهابية تقوم بقتل من تصادفه.

كما يعتبر هجوم "المغيطي"، تحدياً نفذته بلمختار ضد قرار أبو زيد، الذي كانت له فكرة تنفيذ عمليات إرهابية في 2004، لولا رفض عدد من أتباعه من الموريتانيين، ضمن تنظيم "الفاحين" سابقاً، لهذه الفكرة، معتبرين أن موريتانيا ليست "أرضاً شرعية للجهاد".

و قد اعتبرت عملية المغيطي من ناحية أخرى انطلاقة لسلسلة من الهجمات الإرهابية على الأراضي الموريتانية، حتى وإن كانت الأهداف ليست القوات الموريتانية تحديداً، حيث حاولت بعض عناصر التنظيم، الموريتانيين، اختطاف خمسة سياح فرنسيين، في منطقة "آلاك" شرق العاصمة نواكشوط لكن العملية فشلت و تمّ قتل أربعة و جرح الخامس.

هذه العملية تعتبر منعرجاً في استراتيجية الإرهاب بالمنطقة، حيث تمّ الكشف أن المبادرة قام بها ثلاثة شبان موريتانيين لا ينتمون في الحقيقة إلى أي تنظيم، لكن يحملون نفس التوجه الإيديولوجي و المنهجي، و هو ما استدعى اتصاهم لاحقاً بقيادة تنظيم "القاعدة" بالساحل (يحي جوادي)، لعرض مقتنيات السياح مقابل تبني التنظيم العملية، الذي رفض ذلك رغم حصوله على أدلة قتل السياح، لكن العملية توجت لاحقاً بالتحاق العناصر المنفذة لصفوف التنظيم.

و قد شهدت هذه المرحلة عدداً من العمليات الإرهابية في موريتانيا تحديداً، لاسيما ما بين 2007 و 2008، نفذها عناصر من "أنصار الله المرابطون في بلاد شنقيط"، التابع هيكلياً و تنظيمياً لـ "كتيبة المثلثين"، و تنوعت العمليات ما بين السطو المسلح و الاختطاف و الاغتيال و الهجمات على مقرّات دولية، و هو عبارة عن ردّ من التنظيمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تحاول في تلك المرحلة، إقامة قاعدة عسكرية بموريتانيا لمواجهة الإرهاب بالمنطقة. و من بين العمليات المنفذة في هذه الفترة في موريتانيا هي اختطاف ثلاثة عمال إغاثة إسبان في نوفمبر 2007.

في 2008، قام أبو زيد باختطاف سائحين نمساويين، كأول عملة اختطاف لكتيبة "طارق بن زياد"، و التي كانت تختلف مع "المثلثين - الموقعون بالدماء" في التعامل مع الرهائن، حيث نلاحظ تعسر عمليات التفاوض بشأن إطلاق سراح الرهائن لدى "أبو زيد"، و التي تنتهي في الغالب بإعدامهم، على عكس بلمختار الذي لم يعدم ولا رهينة، ماعدا مقتل اثنين من عمال أريفا بعد محاولة الجيش النيجيري و القوات الفرنسية بالمنطقة تحريرهما، في جانفي 2011، أما بقية الاختطافات التي مارسها بلمختار فقد أدت في المجمل إلى إطلاق سراح الرهائن، حيث عرفت سنة 2008 اختطاف المبعوث الأممي و مساعده في النيجر (كنديين الجنسية).

تواصل إصرار "كتيبة المثلثين"، على القيام بأعمال إرهابية بموريتانيا، حيث تمّ التحضير إلى عملية إرهابية استعراضية كبرى ضد مباني حكومية في نواكشوط، حيث تمّ التحضير لتفجيرات انتحارية مترامنة ضد مقرّات كل من وزارة الدفاع و الأمن العام و قصر الحكومة، لكن العملية فشلت، حيث تمّ قتل و اعتقال بعض منفذيها و هروب آخرين، لكن مجرد محاولة القيام بها كان له صدى كبير.

أولاً : من سقوط النظام الليبي إلى الصراع في مالي

شكل سقوط نظام القذافي في 2011، و حالة الفوضى التي تعيشها المنطقة، و من بعده نشوب صراع مالي في 2012، إحدى أهم العوامل التي ساعدت في تفاقم العمليات الإرهابية في المنطقة بعد أن عرفت تراجعاً في السابق.

قام الصراع بمالي في جانفي 2012، على أساس المطالبة باستقلال منطقة أزواد شمال البلاد، أو على الأقل حصوها على حكم ذاتي، حيث قادت العملية "الحركة الوطنية لتحرير أزواد"، و التي تمكنت في أفريل من نفس السنة من السيطرة على عدد من المدن الشمالية لمالي، و هي المنطقة التي تعرف انتشار قبائل الطوارق بالدرجة الأولى، لكن ذلك لم يكن إلا بعد تحالفها مع عدد من التنظيمات الإرهابية النشطة بالمنطقة.

و قد أدى تسارع الأحداث منذ 2012/03/22، تاريخ الانقلاب العسكري على الرئيس المالي، "امادو توماني توري"، ثم إلغاء الانتخابات الرئاسية المقررة شهر بعد ذلك، بالإضافة إلى توقيف العمل بالدستور، مما أدى إلى دخول البلاد في شبه فوضى، استغلته التنظيمات الإرهابية بالمنطقة، للتحالف مع الحركات الانفصالية و المتمردين، حيث ساهمت في احتلال عدد من المدن الشمالية قبل إعلانها الرسمي في أفريل 2012 لـ "استقلال" أزواد.

و قد كانت أولى الدعائم للحركة الوطنية لتحرير أزواد هم "أنصار الدين" و عدد من الكتائب الصغيرة التابعة لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، بالإضافة من عناصر مسلحة تنتمي لطوارق "إيشومار"، الذين يرون في انضمام طوارق "إمغاد" خيانة، و يجب الانتقام منهم. و قد تمكن هذا التحالف من البدء في فرض تطبيق الشريعة الإسلامية إجبارياً (حسب رؤيتهم)، قبل أن يتحول الصراع من خارجي ضد الحكومة المالية و القوات الفرنسية المتدخلة بطلب من باماكو، إلى صراع داخلي بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد، من جهة، و الجماعات الإرهابية الأخرى من جهة أخرى.

و قد تمّ إضعاف الحركات الانفصالية التي كانت تقاتل على جبهتين في آن واحد، مما مكّن الجماعات الإرهابية من إخراجها من عدد كبير من المناطق التي سبق و أن استحوذت عليها سابقا، و الدفع بها إلى إبرام اتفاقية سلام و هدنة بين الحكومة المركزية و المتمردين، في 2013/06/18، قبل انسحاب هؤلاء الآخرين من هذه الاتفاقية، و تواصل العمليات الإرهابية بالمنطقة.

ثانيا : من التدخل العسكري الدولي إلى عملية تيقنتورين (عين أميناس)

بعد التمردات التارقية في 2012، استغلت التنظيمات الإرهابية فرصة الظروف السياسية و الأمنية المتأزمة لمحاولة التوسع في نشاطها بالمنطقة، و إقصاء الحركات المسلحة الانفصالية، حيث قامت في نفس السنة بهدم حوالي 300 زاوية و أضرحة الصوفيين، بالإضافة إلى إلزام النساء بارتداء النقاب، في المناطق التي تمّ الاستلاء عليها، بالإضافة إلى منع شرب السجائر و لعب كرة القدم و سماع الموسيقى... إلخ.

في نوفمبر 2012، و عند استقبال الرئيس الفرنسي لنظيره النيجيري، تمّ مناقشة إمكانية و سبل استغلال المناجم الغنية باليورانيوم المتواجدة على الحدود المالية، في ظل الظروف المتأزمة و تضاعف التهديدات الأمنية بالمنطقة، مما تمّ طرح إمكانية تدخل عسكري فرنسي، قبل أن يصدر مجلس الأمن لهيئة الأمم المتحدة، في 20 ديسمبر 2012، القرار 2085،

المتعلق بخلق المهمة الدولية لدعم مالي تحت إشراف أفريقي، بعد موافقة كل الأعضاء الدائمين و غير الدائمين و البالغ عدد 15.¹

بعد يوم من قرار مجلس الأمن، تشاء الصدف أن لقاءً تمّ برمجته بوساطة جزائرية في 2012/12/21 بالعاصمة الجزائرية بين محمد آغ أخاريب، ممثلاً عن حركة "أنصار الدين"، و باي ديكرمان، ممثلاً عن الحركة الوطنية لتحرير أزواد، حيث تمّ الاتفاق على عدد من النقاط أهمها، ضرورة التفاوض مع الحكومة المركزية في باماكو، و تسهيل عمليات الإغاثة و وصول المساعدات الإنسانية، و الأهم وحدة التراب المالي، كما رفض مملا الحركتين المسلحتين أي تدخل عسكري دولي في مالي، إياد آغ غالي قرر الانسحاب من اتفاقية الجزائر، في 2013/01/03، ليلها تقدم لعدد من القوافل المسلحة نحو عدد من المدن المالية، حيث تمكنت من دخول بوري (مدينة موبتي)، بعد أن أقامت التنظيمات المسلحة المتحالفة قاعدة بمنطقة "بومبارا ماودي" (Bambara Maoudé) القريبة من تمبوكتو، ثمّ الوصول إلى "كونا" و تراجع قوات الجيش المالي في 2013/01/10.

أدى التقدم المحقق من طرف الجماعات المسلحة الإرهابية نحو جنوب البلاد، إلى دعوة الرئيس المالي المساعدة من فرنسا، في 01/11، و التي استجابت له فوراً، من خلال البدء يوم 01/12 بضربات جوية على مواقع التنظيمات الإرهابية، في العملية المعروفة باسم "سرفال" (opération Serval)، التي مكنت من القضاء على عدد كبير من عناصر التنظيمات المسلحة بالمنطقة، و تراجعها مرة أخرى نحو الشمال، و الذي تزامن مع عملية احتجاز الرهائن التي قادها تنظيم بلمختار في الأراضي الجزائرية، الذي انفصل في نفس الشهر عن تنظيم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي".

العملية التي قادها تنظيم "الموقعون بالدماء"، ضد قاعدة الحياة للغاز بمنطقة تيقنتورين، جاءت بعد كلمة مصورة لرعيم التنظيم الإرهابي، مختار بلمختار، في نوفمبر 2012، اتهم فيها السلطات الجزائرية بالتعاون مع فرنسا للتدخل العسكري الفرنسي في مالي، و هي تهديد غير مباشر للجزائر في حالة ما إذا تعاونت مع باريس.

العملية النوعية، تعتبر منعرجاً في العمليات الإرهابية للتنظيمات الإرهابية في الساحل الأفريقي ككل، من حيث التنفيذ أو من حيث التداعيات، و ذلك رغم فشل العملية الإرهابية في الوصول إلى مطالبها، و الخسائر البشرية التي تكبدها التنظيم.

من حيث التنفيذ، فالعملية ليست وليدة اللحظة، فمن الواضح أن التحضير لها، جاء قبل التدخل الفرنسي في مالي، حيث تمكنت ثلاث سيارات رباعية الدفع، التي تقل المجموعات الإرهابية من دخول الأراضي الجزائرية، و الوصول إلى المركب الغازي، عبر النيجر ثمّ ليبيا، قبل دخول المركب في 2013/01/16.

بداية العملية، كانت بالهجوم على حافلتين تقل عدداً من الأجانب العاملين بمركب الغاز، حيث تمّ احتجاز إحداها بعد تمكن الثانية من الفرار، مخلقة ضحيتين، بريطاني و جزائري، قبل التوجه لاقتحام المركب، أين تمكنت المجموعات

¹ [http://www.un.org/fr/documents/view_doc.asp?symbol=S/RES/2085\(2012\)](http://www.un.org/fr/documents/view_doc.asp?symbol=S/RES/2085(2012)) (consulté le 25.12.2016 à 08h25).

الإرهابية باحتجاز حوالي 800 رهينة، من بينهم 13 جنسية أجنبية،¹ بالإضافة إلى الجزائريين، موزعين على قاعدة الحياة و المصنع الغازي، حوالي 27 ساعة، قامت من خلالها المجموعات الإرهابية من محاولة التفاوض، مقابل إطلاق سراح الرهائن، قبل أن تقوم بمحاولة الهروب ببعضهم نحو الخارج، باستعمال عدد من السيارات التابعة للقاعدة.

أما بالنسبة لوسائل العملية، فقد استعملت المجموعات الإرهابية المنفذة للهجوم، عددا من الأسلحة الخفيفة و الثقيلة، بالإضافة إلى تلقيم محيط القاعدة و حتى بعض الرهائن الأجانب، حيث تبين استخدام عدد من الأسلحة التي خلفتها الفوضى في ليبيا، منها بنادق رشاشة و أوتوماتيكية و قاذفات هاون و "أربي جي" و 6 صواريخ أرض جو، بالإضافة إلى عدد من الأحزمة الناسفة.

أما بالنسبة للعناصر المنفذة للهجوم، فهم ينتمون لعدد من الجنسيات، من بينهم ثلاثة جزائريين فقط، بينما ينحدر بقية العناصر من مصر و النيجر و تونس و مالي و موريتانيا و كندا.

قاد إحدى المجموعات، "أبو البراء الجزائري" رفقة زعيم تنظيم "حركة أبناء الصحراء للعدالة الإسلامية"، الأمين بشنب (الطاهر أبو عائشة)، و هي المجموعة التي كلفت بالهجوم على المصنع، قبل محاولة نقلهم إلى قاعدة الحياة باستعمال سيارات الشركات الجزائرية و الأجنبية المتواجدة هناك، قبل أن تقوم قوات الجيش الجزائري بقصفهم أين قتل منفذو العملية و الرهائن، أما المجموعة الثانية التي هاجمت قاعدة الحياة (مقر إقامة العمال)، فقد قادها عبد الرحمان النيجيري (أبو دجاجة).

العملية خلفت مقتل 37 ضحية، و معظم العناصر الإرهابية و عدد هم 32، و 23 رهينة، حسب الأرقام الرسمية لوزارة الداخلية الجزائرية. أين تمّ القضاء على "أبو البراء الجزائري" و "الطاهر أبو عائشة"، و "أبو دجاجة"، و الموريتاني عبد الله ولد احميدة (الزرقاوي)، و المصريان "أبو هاجر" و "البتار"، و التونسيان، "عزام" و "أنيس"، بالإضافة إلى الكندي "أنكريستوس كاتسير".

و من الواضح أن العملية الإرهابية تعتبر عملية استعراضية أكثر منها، تهدف إلى قتل الرهائن، حيث تمّ إطلاق سراح النساء المسلمات و فصل المسلمين عن الرهائن الآخرين، أثناء العملية، قبل تقديم عدد من المطالب تمثلت الأولى في الوقف الفوري للعمليات العسكرية التي تقودها فرنسا في مالي، و إطلاق سراح عدد من المعتقلين في السجون الجزائرية، بالإضافة إلى طلب إطلاق سراح كل من المصري عمر عبد الرحمان و الباكستانية عافية صديقي، المحتجزين لدى الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى توجيه رسالة متعددة الاتجاهات، من طرف مختار بلمختار، الأولى للسلطات الجزائرية في حال تعاونها مع فرنسا و حلفائها في المنطقة، أما الرسالة الثانية، فهي موجهة إلى قيادة "تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، و مفادها أن تنظيم بلمختار بإمكانه النشاط بقوة حتى و لو كان منفصلا عن التنظيم الأم.

¹ المملكة المتحدة، 21، الفلبين، 21، النرويج، 17، اليابان، 17، الولايات المتحدة، 5، ماليزيا، 5، فرنسا، 4، رومانيا، 3، تركيا، 3، إيرلندا، 1، النمسا، 1، البرتغال، 1، كولومبيا، 1.

أسبوع بعد هجمات 13 نوفمبر 2015 بباريس، ديسمبر قامت الجماعتين بتنفيذ هجوم على أحد أكبر و أفخم الفنادق "راديسون بلو" باماكو، العاصمة المالية، في 20 نوفمبر 2015، أين تمّ احتجاز عدد من الرهائن، بعد عملية إطلاق نار عشوائية، حيث خلف الهجوم 20 قتيلا، معظمهم أجانب من جنسيات مختلفة، من ضمنهم ستة (6) ماليين. لم تمر أيام من هجمات باماكو، حتى تمّ تنفيذ عملية إرهابية نوعية أخرى، في 16/01/2016، استهدفت حانة و مطعم و فندق، بقلب واغادوغو، عاصمة بوركينا فاسو، و هي أماكن يتردد عليها الأجانب بشكل خاص.

الهجمات التي نفذت من طرف التنظيمين، استهدفت قلب العاصمة البوركينابية، واغادوغو، أين تمّ الهجوم على فندق "راديسون" أين خلفت العملية 30 قتيلا، من بينهم 8 فقط من بوركينا فاسو، أما بقية الضحايا فهم أجانب، حيث تبنى الهجمات من طرف كل من تنظيم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" و تنظيم "المرابطون" معاً، مؤكدين إعادة الاندماج تحت ولاء زعيم تنظيم "القاعدة"، أيمن الظواهري.

تعتبر هجمات واغادوغو مؤشرا يحمل في طياتها أبعاد كثيرة، أولها قدرة التنظيمات الإرهابية على الخروج من منطقة النشاط التقليدية، و المتمثلة في الصحراء الجزائرية و موريتانيا و مالي و شمال النيجر، من ناحية، و تأكيد التعاون و التنسيق القائم بين عدد من التنظيمات الإرهابية بالساحل الأفريقي، و التي قد عرفت في السابق عدد من الخلافات، و هي القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي و حركة المرابطون.

و على الصعيد آخر، يمكن اعتبار هجمات واغادوغو من طرف عدد من التنظيمات الإرهابية بالساحل الأفريقي، بمثابة تنفيذ التهديد السابق بضرب المتعاونين مع فرنسا و حلفائها بالمنطقة، حيث كانت بوركينا فاسو تشارك في عملية "برخان"، بالإضافة إلى المخمة الدولية لدعم مالي، كما تزامن الهجوم الإرهابي على فندق سبلونديد، مع عدد من التطورات المحلية أهمها وصول الرئيس "كابوري" إلى الحكم، من خلال الانتخابات الرئاسية التي جرت في 29/11/2015، بعد نظام حكم قاده "بليز كامباوري" لمدة 27 سنة، كما عرفت المنطقة اختطاف عامل بمنجم في منطقة "تامباو" في شمال بوركينا فاسو، من أصل روماني في أبريل 2015، من طرف تنظيم "المرابطون"، و كذا اختطاف طبيب أسترالي و زوجته على المناطق الحدودية بين بوركينا فاسو و مالي، حيث حدث ذلك في نفي يوم الهجمات على مناطق بالعاصمة واغادوغو.

بعد مرور سنتين من سلسلة الانشقاقات التي عرفها تنظيم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، و تداعيات ذلك على، قام تنظيم "المرابطون" بالهجوم على إحدى الحانات، في 07/03/2015، أين نلاحظ تغييرا في الاستراتيجية العملية، حيث قام بعض من عناصر التنظيم بتنفيذ الهجوم من خلال عملية إطلاق نار، تمّ من خلالها مقتل 5 أشخاص من بينهم فرنسيان، و أتت هذه العمليات بعد أقل من شهرين من هجمات "شارلي ابيدو" و التي قام بلمختار بتحية تنفيذها.

هذه العمليات تحمل في طياتها عدّة أبعاد، معظمها استراتيجية، مرتبطة بالتنظيمات الإرهابية التي تنشط بالمنطقة، وأهم هذه الأبعاد الاستراتيجية، هو التحول في طبيعة تنفيذ العمليات، حيث تعتبر عملية الهجومات المباشرة و إطلاق النار في الأماكن الحضرية العامة، و في قلب عدد من العواصم.

هذه العمليات الإرهابية اعتمدت في تنفيذها على عناصر بشرية قليلة، لكن بشكل استعراضي، يسمح بإسقاط أكبر عدد من الضحايا في الأماكن المختارة، و بطريقة عشوائية في اختيار الضحايا (أجانب، محليين، عسكريين، مدنيين، نساء، شيوخ، أطفال...) مما يعطي لها بعدا إعلاميا، و هو ما تصبو له هذه التنظيمات الإرهابية في ظل منافسة عدد من الجماعات الإرهابية الأخرى التي تحاول كسر نفوذ و احتكار العمل الإرهابي في الساحل الأفريقي، دجون غيرها، و شكّلت هذه العمليات الإرهابية فرصة لإثبات، تواجد و نفوذ بعض التنظيمات الإرهابية التقليدية في الساحل، على حساب أخرى، تعتبر جديدة مثل تنظيم "الدولة الإسلامية".

و على صعيد آخر، زادت هذه العمليات في العلاقات القائمة بين مختلف التنظيمات الإرهابية بالمنطقة، خاصة بعد ازدواجية التبنى، مثل ما حدث إثر هجوم باماكو، أين تبنى كل من "المرابطون" و "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامية" العملية، كل على حدى، لكن تفسير هذا جاء بعد عملية واغادوغو التي تعتبر عملية "ندشينية" لإعادة اندماج التنظيمين مجدداً، و هو ما يعتبر تحالفا في وجه تواجد "الدولة الإسلامية بالمنطقة"، التي بدأ يزحف عن طريق ليبيا و نيجيريا.

في 2010، رويترز تنشر وثائق رسمية أمريكية عن صفقة "عدم إعداء" بين الحكومة الموريتانية و "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، تحصلت عليها القوات الأمريكية من باكستان، تتضمن الاتفاقية وقف عمليات "القاعدة" ضد المصالح الموريتانية، مقابل توقف مصالح الأمن الموريتانية عن توجيه ضربات للإرهابيين بالمنطقة و إطلاق سراح المعتقلين التابعين للتنظيم، بالإضافة إلى دفع ما بين 10 و 20 مليون دولار للتنظيم الإرهابي كل سنة.¹

بعد فشله في الحصول على اعتراف من طرف الحركة الوطنية لتحرير أزواد (MNLA)، حاول "إياد آغ غالي"، الاتجاه نحو "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" لعرض خدماته مع عناصره المسلحين، من خلال "عبد الكريم التارقي"، الذي اقترح على دروكدال الموضوع، لكن هذا الأخير اقترح تأسيس تنظيم منفصل بالمنطقة، ليساهم من موقعه في مساعدة "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" لتغلغل أكثر بالساحل.

عرفت الأشهر الأولى من التدخل العسكري الفرنسي في منطقة الساحل، خسائر كبيرة في صفوف التنظيمات الإرهابية، لاسيما "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، رغم بعض المحاولات من طرف هذه الأخيرة لشن بعض الهجمات الإرهابية، على غرار ما حدث ما بين 03/20 و 2013/04/01، في تمبوكتو حيث فقد التنظيم الإرهابي أكثر من 30 من عناصره في هذه الهجمات، بينما لم يتجاوز عدد الضحايا سبعة أشخاص، و هو نفس ما حدث في نفس المدينة في

¹ Nicolas BEAU, « Le Pacte signé par le président mauritanien avec le diable djihadiste ». 3 mars 2016 in : <http://odh-mauritanie.com/actualite-17021-ben-laden-avait-des-millions-de-dollars-au-soudan-qu-il-destinait-au-jihad.html> (consulté 12.12.2016 à 15h30).

2013/09/29، عندما أقدم عدد من عناصر "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، بمحاولة شن هجمات على إحدى الثكنات العسكرية من خلال سيارة مفخخة، لكن العملية لم تسفر سوى على مقتل مدنيين اثنين.

في سبتمبر من 2014، شهد عملية إرهابية مختلفة عن سابقتها، حيث قام عناصر تنظيم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" باختطاف خمسة من طوارق المنطقة (الزوية - شمال تمبوكتو)، حيث أعدم أحدهم بتهمة التخابر مع الفرنسيين، فيما تم إطلاق سراح الآخرين، و هو ما خلف استياء لدى طوارق المنطقة من عناصر التنظيم الإرهابي، و قد تكرر هذا النوع من العمليات في 2015/03/19 عندما أقدمت عناصر من "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" على إعدام أحد الطوارق علنا، في منطقة "تشيغت"، شمال تمبوكتو.

في جويلية 2015، "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" تنصب كمينا لإحدى القوافل العسكرية القادمة من بوركينا فاسو لجنود القبعات الزرق، في منطقة "تاكومباووت"، الواقعة ما بين "غوندام" و تمبوكتو، حيث خلفت 6 قتلى.

أما في 2016 فقد شهدت العمليات الإرهابية، تطورا كمي و نوعي، حيث تمت مهاجمة إحدى الثكنات العسكرية في منطقة "غورما راروس" (Gourma-Rharous)، أين تم اغتيال 11 عسكري مالي، قبل أن يعود التنظيم إلى تنفيذ أحكام الإعدام ضد كل من يشبهه في تحابه مع القوات الفرنسية، حيث بث التنظيم الإرهابي فيديو لعملية قتل موريتاني و ماليين، في أكتوبر 2016.

في 13 مارس 2016، عملية إطلاق نار في أحد فنادق "گران باسام" (Grand-Bassam) في كوديفوار، أوقعت 16 قتيل، و مقتل ثلاثة من رجال الدرك في النيجر، على الحدود المالية البوركيناابية (Dobele)، في 16 من نفس الشهر.

2016/02/12، "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" تهاجم مقر الأمم المتحدة في كيدال و تقتل ثلاثة جنود من القبعات الزرق، في وقت قامت مجموعة من نفس التنظيم بنصب كمين في تمبوكتو، أين قُتل 3 جنود ماليين، بالإضافة إلى محاولة فاشلة لشن هجمات على الفندق الذي يأوي بعثة الاتحاد الأوروبي التي تقوم بتدريب القوات المالية، في 03/22.

و رغم أن تركيز الهجمات الإرهابية كان على المنطقة الوسطى للساحل الأفريقي (مالي)، إلا أن التنظيمات الإرهابية نفذت عمليات في كل من النيجر و بوركينا فاسو و تشاد و كوت ديفوار، و لكن بشكل أكبر موريتانيا، التي شهدت عمليات متفرقة تتراوح ما بين اختطاف الأجانب، و الاغتيالات، و العمليات الانتحارية، مثل تلك التي شهدتها سفارة فرنسا في نواكشوط.

ثالثا : كرونولوجيا العمليات الإرهابية لتنظيم بوكوحرام

بالنسبة لتنظيم بوكوحرام الإرهابي، فقد عرف تنفيذ عمليات إرهابية بشكل مكثف و عشوائي، و موسع، حيث تجاوزت الحدود التقليدية للتنظيم الإرهابي، المتمثل في شمال نيجيريا، ليصل إلى عدد من الدول المجاورة، لاسيما في الساحل، كما تتميز العمليات الإرهابية التي تنفذها بوكوحرام عن استراتيجية تهدف إلى إسقاط أكبر قدر ممكن من الضحايا.

و فيما يلي كرونولوجيا أهم الأعمال الإرهابية المنفذة في المنطقة و طبيعتها، حيث كانت البداية في 2011/12/25، عندما قام التنظيم النيجيري بشن سلسلة من الهجمات عللا عدد من الكنائس في مناطق متفرقة بشمال نيجيريا، أدى غلى مقتل 41 شخص.

شهد سنوات من 2013 إلى 2015، نشاطا أكثر دموية لتنظيم بوكوحرام، الذي اعتمد على استراتيجية تقوم على الإيقاع بأكبر قدر من الضحايا، حيث ارتكب مجزرة جماعية ضد مجموعة من الطلبة في بلدة "غيرا" (Gujba)، التابعة لمدينة "يوب" (Yobe)، باغتياله ل 44 طالب، يومي 29/28 سبتمبر 2013، قبل أن يقوم التنظيم في 2014/02/14 بارتكاب مجزرة أخرى، راح ضحيتها أكثر من 120 شخص في منطقة "بورنو" (Borno)، ثمّ عملية اختطاف 276 طالبة في ثانوية بمنطقة "شيبوك" (Chibok)، و التي لم يظهر لهم أثر منذ ذلك الوقت.

في 2014/05/20 غيّرت بوكوحرام من استراتيجيتها العملياتية لتنتقل إلى التفجيرات من خلال السيارات المفخخة في الأماكن العامة، أين تمّ تفجير شاحنة أودت بحوالي 150 شخص، في مدينة جوس (Jos)، الواقعة وسط البلاد، و هي نفس المدينة التي شهدت بعد ذلك عدد من التفجيرات المتزامنة، أولهما تفجيرين في 2014/12/11، أوديا بحياة 40 شخص، و تفجيرين عن طريق قنابل موقوتة، في 2015/07/05 أوديا بحياة 51 شخص، احدهما في مركز تجاري، و الآخر أمام أحد المساجد.

كما نفذ تنظيم بوكوحرام عملية إرهابية في منطقة "كانو" (Kano)، في 2014/11/28، عن طريق عملية انتحارية و إطلاق نار، أودت بحياة 120 شخص. ليعود التنظيم إلى الاختطافات الجماعية، حيث تمكنت عناصر من التنظيم من قتل 32 شخص و اختطاف 185 امرأة و طفل من منطقة "غيمسوري" (Gumsuri)، و تفجير قنبلة في محطة للنقل في مدينة "غومب" (Gombe)، في 2014/12/22، قتلت 20 شخص.

نهاية 2014، و تحديدا في 12/28، عرفت العمليات الإرهابية لتنظيم بوكوحرام نقلة نوعية، من خلال تنفيذها خارج نيجيريا، حيث هاجمت عناصر من التنظيم الإرهابي قرية في الكامبيرون، قتلت 30 من سكانها، قبل أن تهاجم بعد أيام من ذلك قرية "باغا" (Baga)، في 2015/01/08، أين تمّ قتل أكثر من 200 شخص، و تسجيل ما يقارب 2000 شخص مفقود، أما في 2015/07/22، فقد هزّ تفجيرين إرهابيين مدينة "مروة" في شمال الكامبيرون، بالإضافة إلى تفجير انتحاري في نفس المنطقة بعد 3 أيام، أودى بحياة 20 شخص.

في 2015/07/26 عملية انتحارية تقتل 19 شخص، في "ديماتيري" (Damaturu) أقصى الشمال الشرقي لنيجيريا، قبل أن تعاود ارتكاب أعمال إرهابية خارج البلاد، في جزر بحيرة تشاد، من خلال تفجيرات انتحارية أودت بحياة 30 شخص، في 2015/12/06.

أما في عام 2016، فمن الملاحظ أن تنظيم بوكو حرام قد استقر على العمليات الانتحارية، في نشاطه الإرهابي قبل أي شكل آخر، لكن البداية التي كانت في 2016/01/05، قام عناصر التنظيم باغتيال سبعة أشخاص في شمال شرق البلاد، و هجوم على أحد الأسواق في منطقة "بودو" بالكاميرون، و الذي أودى بحياة 29 شخص، قبل أن يقوم التنظيم الإرهابي بالعودة إلى استعمال العمليات الانتحارية في 2016/01/27، بمدينة شيبوك (Chibok) النيجيرية، حيث قُتل 13 شخص، و عملية انتحارية أخرى في سوق بمنطقة "غومبي" (Gombi)، قبل أن تضرب بوكو حرام في تشاد، يوم 2016/01/31، من خلال عملية انتحارية مزدوجة، و إن لم تخلف سوى 3 قتلى، لكن نجاح العملية يكمن في تمكك التنظيم الإرهابي النيجيري، من الخروج عن حدود نفوذه.

عملية انتحارية مزدوجة تنفذها بوكو حرام في منطقة "ديكوا" في نيجيريا، مخلفة 58 قتيل، قبل أن يعود التنظيم بنفس الأسلوب العملياتي (عملية انتحارية مزدوجة) ليضرب هذه المرة في شمال الكاميرون، أين قتل 20 شخص، في 2016/02/19، ثم مقتل 18 شخص في 2016/03/13 بكوت ديفوار، عندما فجر التنظيم الإرهابي قنبلة بأحد الفضاءات السياحية.

في 2016/03/16 عملية انتحارية تستهدف مسجدا أثناء صلاة الفجر، في بلدة "مايدوغوري" (Maiduguri)، مخلفة 25 قتيل، قبل العودة للضرب خارج نيجيريا، في 2016/06/30، بمدينة "جاكان" (Djakan) الكاميرونية، من خلال عملية انتحارية أدت إلى مقتل 10 أشخاص.

و قد تواصلت باقي العمليات الإرهابية لعام 2016، باستعمال العمليات الانتحارية، و التي تركزت في نيجيريا بشكل خاص، ففي 2016/11/18، نفذ تنظيم بوكو حرام بنيجيريا ثلاث (3) عمليات انتحارية متزامنة لكن لم تخلف سوى قتيلا، فيما خسر التنظيم أربعة عناصر، و هو ما يعتبر عملية استعراضية أكثر منها لإيقاع أكبر قدر ممكن من الضحايا، على عكس ما حدث في 2016/12/09، من خلال العملية الانتحارية المزدوجة، أدت إلى قتل 56 شخص.

من الملاحظ أن التنظيمات الإرهابية المختلفة في الساحل الإفريقي، عرفت تطورا في أدائها العملياتي، من حيث النوع و الكم، و ما زاد في محاولة كل تنظيم مضاعفة عدد العمليات الإرهابية و توسيع مجالها الجغرافي، هو المنافسة التي فيما بينها، و هي طريقة لإثبات الوجود الميداني،

في الأخير نقول، أنه من الضروري تسليط الضوء على أهم العمليات الإرهابية التي عرفتها منطقة الساحل الأفريقي، من خلال إبراز جغرافيا هذه العمليات و الفواعل الكبرى المرتبطة بها (المنفذون و الضحايا)، بالإضافة إلى النتائج الكمية و النوعية المحققة منها، دون إغفال التداعيات الداخلية و الخارجية لهذه الأعمال الإرهابية.

إن الهدف من دراسة جيوسياسية للنشاط الإرهابي في المنطقة، و كرونولوجيتها، هو الوصول إلى مدى تطور اختلاف طبيعة هذه العمليات و جغرافيتها، في مراحل متعددة، من ظهور و انتشار الظاهرة الإرهابية بالمنطقة ككل، و العوامل الجيوسياسية التي ساهمت في رسم خارطة للعمليات الإرهابية في الساحل الأفريقي.

خاتمة الفصل الثالث

بعد محاولة رسم الخارطة الجيوسياسية للإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي، من خلال العناصر التي تطرقنا لها، يمكن القول أن الظاهرة الإرهابية في المنطقة تتميز ببعض الخصوصيات، التي ساعدت على نشأتها و تطورها، و خلق الحركية في داخلها، و بين الفواعل الخارجية الأخرى، حيث يمكن استخلاص بعض النقاط، و المتمثلة في :

. الظاهرة الإرهابية في الساحل الأفريقي هي نتيجة لديناميكيات الحركات الإسلامية السلفية الجهادية، التي توجهت للعمل المسلح التي عرفتها دول شمال أفريقيا (الجزائر تحديدا).

. تقوم الظاهرة الإرهابية على التفكيك و إعادة التركيب، و هو ما استخلصناه، من خلال مسار عدد من هذه الجماعات، التي تلجأ إلى هذه الاستراتيجية للاستمرار في النشاط.

. انتماء "الجماعة السلفية للدعوة و القتال" إلى تنظيم "القاعدة"، أعاد إحياء النشاط الإرهابي في المنطقة المغاربية و ساعد في نقله إلى فضاءات جغرافية أخرى، كالساحل الأفريقي.

. التمركز الجغرافي للتنظيمات الإرهابية في الساحل الأفريقي، هي استراتيجية إجبارية و ليست اختيارية بعد تضيق الخناق على هذه التنظيمات في المناطق الشمالية، و هي البيئة الأنسب لتكاثر بعض التنظيمات الإرهابية الأخرى، بعد بسط نفوذ "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" في دول الساحل الأفريقي.

. استغلت التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الأفريقي، عدد من العوامل المتتالية، كسقوط نظام القذافي في 2011، تمردات الطوارق في 2012، و التدخل العسكري في مالي في 2013، لإحياء نشاطها الذي عرف ركودا نوعا ما، مما حول هذه المنطقة التي تشهد منافسة على الأدوار و الموارد بين مختلف الفواعل، إلى نقطة تركز أهم التنظيمات الإرهابية و تكاثرها.

. رغم أن رغم أنّ التمركز الجغرافي للتنظيمات الإرهابية قد يبدو واضحا، إلا أن النشاط الإرهابي أوسع، أين شمل عدد من المناطق المجاورة لتمرکز الإرهاب.

. استمرارية التنظيمات الإرهابية تعود إلى عدد من العوامل، أهمها العلاقات الجيدة التي ربطتها هذه التنظيمات مع السكان المحليين التي تنشط بها، من خلال احتوائهم بعدد من الوسائل، بالإضافة إلى التحالفات المبرمة فيما بينها، و كذا التعاون و التنسيق مع بعض الحركات المسلحة الأخرى غير الإرهابية.

. عرف النشاط الإرهابي في الساحل الأفريقي تطورا و ديناميكية أدت إلى اكتساب هذه الجماعات جملة من الخبرات القتالية و التنظيمية و خلق شبكة من العلاقات الإقليمية و الدولية، و التي ساعدت في بقاء الظاهرة و استمرارها.

. من الواضح أيضا أن دور العامل البشري مهم في رسم الخارطة الجيوسياسية الجديدة للساحل، من خلال عرض لأهم الشخصيات التي تقود أهم التنظيمات (حركات، مجموعات، كتائب، سرايا...)، و علاقتها بالجغرافيا و السكان، و التي تعتبر محورية في رسم الخارطة ككل.

. تعتبر الجريمة المنظمة ظاهرة مغذية للتواجد الإرهابي في منطقة الساحل الأفريقي، أكثر منه تهديد منفرد. . انصهار التنظيمات الإرهابية مع الجماعات الإجرامية، مما أدى إلى نشأة تهديد جديد، معه كوحدة و ليس كأجزاء، و هو "الإرهاب الإجرامي" (narcoterrorisme). . تراجع مطالب التنظيمات الإرهابية الإسلامية بالساحل الأفريقي، المتعلقة أساسا بإقامة دول إسلامية و تطبيق الشريعة، على حساب نشاطات ذات بعد إجرامي أكثر منه إرهابي.

في الأخير، نقول أن الاعتماد المتزايد على عائدات الجريمة المنظمة في تمويل التداخل الإرهاب مع الجريمة المنظمة أدى إلى ظهور ظاهرة يمكن اعتبارها مستقلة عن الظاهرتين، و إن كانت نتيجة لهما، و منه يجب دراستها من هذا المنطق، حيث يتضح لنا، أنا الاندماج العضوي للإرهاب و الجريمة المنظمة، أحد أهم مميزات الخارطة الجيوسياسية للظاهرة الإرهابية ككل.

و انطلاقا من هذه النتيجة المبدئية، يمكن بناء العنصر الأخير من البحث، و المتعلق بالتأثير التفاعلي بين الخارطة الجيوسياسية للإرهاب في الساحل و الجزائر، أي التأثير بين ثنائية الإرهاب-الجريمة المنظمة و الجزائر.

الفصل الرابع:

الجزائر و ثنائية الإرهاب –

الجريمة المنظمة في الساحل

الأفريقي

الفصل الرابع: الجزائر وثنائية الإرهاب - الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي

قبل التعرض إلى الفصل الأخير، و المتعلق أساسا بتأثير التفاعلي ما بين الخارطة الجيوسياسية للإرهاب في منطقة الساحل و الجزائر، لاسيما بعد أحداث 2001/09/11، تجدر الإشارة إلى أن التطور التي عرفته الظاهرة الإرهابية خلال السنوات العشر الأخيرة في المنطقة، أدى إلى ظهور عدد من العوامل التي ساعدت في استمراريتها، لدرجة أن الإرهاب كظاهرة صار لصيقا بعدد من الظواهر الأخرى، لدرجة الاندماج و الانصهار، و على رأسها الجريمة المنظمة، و التي كانت في وقت ما، المصدر الرئيسي لتمويل التنظيمات الإرهابية بالمنطقة، لتتحول اليوم إلى جزء مكمل للخارطة الجيوسياسية للإرهاب ككل بالمنطقة.

يعتبر التأثير مفهوم محوري في الدراسات السياسية، خاصة أنه يتقارب مع مفهوم القوة، لكنه أشمل، حيث لا يشمل فقط الوسائل غير المباشرة و غير الملموسة لتغيير السلوك، فيما يرى آخرون أن القوة ما هي إلا شكل من أشكال التأثير.¹ و من هذا المنطلق، ارتأينا التطرق إلى ظاهرة الجريمة المنظمة بالساحل الأفريقي لما تحمله من خصوصية، بأكثر تفاصيل و طبيعة علاقتها بالظاهرة الإرهابية، بعد تطور بدأ من مجرد تعاون و تنسيق إلى تكامل و اندماج بين الظاهرتين، و منه يمكن القول كذلك، أن التأثير متعلق بظاهرة الإرهاب-الجريمة المنظمة، أكثر منه تأثير الإرهاب كظاهرة، على الأمن الوطني الجزائري.

من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى مفهوم الجريمة المنظمة و أهم خصائصها بالساحل الأفريقي، و تطور علاقتها بالظاهرة الإرهابية إلى يومنا هذا و كيف صارت لصيقة بها، و ما تداعياتها على المنطقة و على الجزائر بشكل خاص.

كما سنتطرق إلى تأثير الخارطة الجيوسياسية بشكل عام، بما فيها الجريمة المنظمة على الأمن الوطني الجزائري، و ردة الفعل، أو ما يمكن تسميته بالتأثير التفاعلي بين الطرفين، قبل أن نختم بحثنا هذا بأهمية الاستشراف في العلاقات الدولية، و كيف يمكن طرح سيناريوهات مستقبلية من خلال عدد من متغيرات الموضوع.

¹ نيفين سعد، مرجع سبق ذكره، ص 244.

المبحث الأول: ثنائية الإرهاب - الجريمة المنظمة بالساحل الأفريقي

تمثل الجريمة المنظمة بمفهومها العام تهديدا على معظم الدول، سواء متقدمة أو متخلفة، و زاد هذا التهديد بعض عدد من التحولات التي شهدتها العالم، من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، و الذي حوّل الظاهرة من وطنية محلية، تستهدف عدد من الدول بعينها، إلى ظاهرة دولية عابرة للأوطان.

و تعتبر الدول النامية اليوم الأكثر تعرضا للجريمة المنظمة اليوم، على غرار الدول الأفريقي عامة و دولة منطقة الساحل على وجه الخصوص لما تعرفه من هشاشة، كما سبق الذكر سالفًا.

لا يقتصر تأثير الجريمة المنظمة عبر الوطنية على الصعيد الدولي فقط، بل يتعداه ليأثر على الأمن داخل الدول المعنية، من خلال استخدام كل الوسائل الممكنة لتحقيق أغراضها، من تهديد و عنف و رشوة، وهو ما ساهم من ناحية أخرى إلى فشل النظام السياسي و الإداري في دول الساحل الأفريقي، فضلا عن نشرها الفساد بين أفراد المجتمع، و تعاون الجريمة المنظمة عبر الوطنية مع جماعات مسلحة أخرى، لاسيما التنظيمات الإرهابية.

المطلب الأول: مفهوم الجريمة المنظمة

على غرار عدد من المفاهيم الأخرى، لا يوجد تعريف شامل للجريمة المنظمة، بسبب تعدد وجهات النظر الخاصة بالجهات التي طرحت تعريفات للجريمة المنظمة، و لكن أيضا بسبب هذه الأخيرة في حد ذاتها، و تعدد أنواعها، حسب النشاط أو حسب المنطقة التي تنشط فيها، حيث نلاحظ اختلاف مثلا في صور نشاط الجريمة المنظمة في روسيا أو إيطاليا، مقارنة بصور الجريمة المنظمة في مالي أو أي دولة أفريقية أخرى.

و من هذا المنطلق، من الضروري العودة إلى جذور ما أصبح يعرف اليوم بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، و كيف تمكنت من التوسع جغرافيا في العالم، و الأسباب المساعدة في ذلك التعريف اللغوية للمفهوم قبل عرض أهم التعاريف الاصطلاحية، المقترحة لا سيما في إطار إقليمي أو دولي، خاصة و أننا نتحدث بشكل خاص عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، أو الجريمة المنظمة العابرة للحدود كظاهرة و كتهديد لاتماثلي حديث، على الأمن في العالم، في جميع مستوياته الوطنية و الإقليمية و الدولية.

و في نفس الإطار، سنتطرق إلى أهم صور الجريمة المنظمة عموما، مما يسمح لنا فيما بعد إسقاط ضور الجريمة المنظمة عبر الوطنية في المنطقة الجغرافية محل الدراسة، و هي الساحل الأفريقي، و تحديدا في الدول التي تحد الجزائر جنوباً.

أولا : لمحة تاريخية عن الجريمة المنظمة

كانت بداية نشأة الجريمة المنظمة بمفهومها المعاصر في أواخر القرن الثالث عشر (13)، بظهور المافيا الإيطالية في جزيرة صقلية، و تحديدا في العام 1282، حيث تكونت مجموعة من الأفراد بمهدف مواجهة الاحتلال الفرنسي للجزيرة الإيطالية في بداية الأمر، حملت شعار "الموت للفرنسيين هو صرخة إيطاليا" (Morte alla francia italia anela) و هي اختصارا "مافيا"، حيث قاد أولى الجماعات في هذا المجال "جون بروسيدا" في منطقة "باليرمو" الإيطالية، لكن بالمقابل عرفت نفس السنة (1282) رواية أخرى في نفس المدينة حول ظهور كلمة مافيا، و يتعلق الأمر بحادثة اعتداء أحد الجنود الفرنسيين على إحدى فتيات المدينة أمام أكبر الكنائس بحجة المساعدة، قبل أن تخرج والدتها للصراخ مافيا مافيا بمعنى "ابنتي ابنتي".¹

و رغم اختلاف الروايتين إلى أنه من الواضح أن إيطاليا كانت مهدا للجريمة المنظمة، حيث تم إطلاق اسم "مافيا" على تنظيمات الجريمة المنظمة في إيطاليا، بعد تحريرها من الفرنسيين، و التي حولت مجال نشاطها من العمل الثوري التحرري إلى كل النشاطات الرامية إلى الربح بالطرق غير المشروعة و باستخدام العنف، حيث يعتبر تنظيم "كوزانوسترا" (Consanostra) أول التنظيمات الإجرامية المنظمة في إيطاليا و الذي يعني باللغة المحلية "أمورنا الخاصة".

¹ النيابة العامة التمييزية (وزارة العدل اللبنانية)، "نشأة الجريمة المنظمة عبر الوطنية و طرق مكافحتها"، (بيروت : "ب.ت")، ص 1-5.

تطورت الجريمة المنظمة في إيطاليا على المستوى الوطني قبل أن تساهم الهجرات المختلفة، سواء نحو شمال القارة الأوروبية أو نحو الولايات المتحدة بشكل خاص في 1870، أين شهدت تلك الفترة تصاعد في نشاط الجريمة المنظمة بعد قانون حظر إنتاج و بيع المشروبات الكحولية.

ظلت الجريمة المنظمة مرتبطة تاريخيا بإيطاليا و الولايات المتحدة الأمريكية حتى بداية الأربعينات من القرن الماضي، أين انتقلت من نشاط على المستوى الوطني إلى نشاط إجرامي على المستوى الدولي، مما أدى إلى ظهور ما يعرف اليوم بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، و ذلك من خلال تجارة المخدرات بشكل محدد، حيث عرفت ازدهارا خلال الثمانينات و التسعينات من القرن العشرين، بالموازاة مع تطور وسائل النقل و الاتصالات المختلفة، بالإضافة إلى ظاهرة العولمة و تداعياتها على دول العالم، التي سمح بحرية أكثر في تنقل الأفراد و السلع، و ذلك قبل أن تصل هذه التنظيمات بنشاطاتها المختلفة إلى الدول الهشة و الفاشلة، سواء في أفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية، حيث ساهم ضعف التنمية بشكل كبير في تقوية الجريمة المنظمة عبر الوطنية و توسع جغرافية مجال نشاطها.

في إطار كل ما سبق، عرف العالم عدد من التنظيمات المتعلقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية بداية من نهاية القرن السابع عشر في الصين و هو ما كان يعرف بالمثلث الصيني (chinese triads) قبل الانتقال إلى الولايات المتحدة الأمريكية و آسيا و أوروبا و حتى أستراليا. كما ظهرت في اليابان ما عرف بمنظمة "الياكوزا" (yakusa) الإجرامية في نفس الفترة مع المنظمات الصينية، قبل أن تخصص المنظمة اليابانية في تجارة و تهريب المخدرات إلى مختلف أنحاء العالم في القرن التاسع عشر، بالإضافة إلى الدعارة و تهريب الأسلحة و غسيل الأموال.¹

و على صعيد آخر، أدى تفكك الاتحاد السوفياتي إلى ظهور بعد التنظيمات الإجرامية المنظمة، و التي تضم عدد من أفراد كل الجمهوريات الحديثة في المنطقة، و التي كانت تضم بشكل خاص أعضاء سابقين من الحزب الشيوعي و مصالح الأمن بالإضافة إلى مختصين في المجال المالي و المصرفي، و تنشط مجموعات الجريمة المنظمة الروسية في عدد من المجالات أهمها تجارة و تهريب الأسلحة و المخدرات و الدعارة و تهريب المهاجرين إلى مختلف دول المنطقة و أوروبا.

أما في أفريقيا، فكانت نيجيريا رائدة في مجال الجريمة المنظمة، و التي نشأت كنتيجة لعدد من الظروف السوسيواقتصادية، مما أدى إلى استقطاب هذه الجماعات لعدد من مواطني المنطقة، حيث ينشطون في مجال تجارة المخدرات و الأموال و تحويلها.

و على صعيد آخر، ظهرت عدد من التنظيمات في تركيا و على رأسها "البابوستور" (babustures) و التي اختصت في زراعة الخشخاش و تهريب الهرويين إلى مناطق عديدة من أوروبا الغربية.

¹ النيابة العامة التمييزية (وزارة العدل اللبنانية)، "نشأة الجريمة المنظمة عبر الوطنية و طرق مكافحتها"، مرجع سبق ذكره.

أدى تطور الجريمة المنظمة عبر الوطنية إلى خلق عدد من الفضاءات الجغرافية المرتبطة بهذا النوع من النشاط، كالمثلث الذهبي الذي يضم بورما و لاوس و تايلاند، بالإضافة إلى المربع الذهبي الذي يضم بدوره كل من إيران و تركيا و باكستان و أفغانستان.

أما في كولومبيا فقد انتشرت الجريمة المنظمة عبر الوطنية المتخصصة في إنتاج و تجارة و تهريب المخدرات، و تديدا الكوكايين، حيث تتصدر إنتاج المادة بنسبة 80 بالمئة عالمياً، تسيطر عليه عدد من الكارتلات، على غرار كارتل "المادلين (medlin) و كارتل كالي (cali).¹

ثانيا: الجريمة المنظمة في اللغة العربية

تعني كلمة الجريمة والجرم لغة: الذنب، تقول منه، جرم و أجرم و اجترم، و الجرم بالكسر للجسد وقولة تعالى: "و لا يجرمنكم شنآن قوم"، أي لا يحملنكم، و تجرم عليه أي ادعى عليه ذنبا لم يفعله، كما تطلق كلمة الجريمة على المخالفة القانونية التي يقرر القانون لها عقاباً بدنياً أو معنوياً، أما كلمة المنظمة فهي مشتقة من لفظ "نظم"، و أساسها جمع اللؤلؤ في السلك، و تعني أيضاً نظم الشعر، أما الانتظام فيعني الاتساق، و يفيد فعل نظم التدليل على الوضع أو الحالة التي تكون عليها الجماعة أو الاتحاد الذي تجمعت إرادة الأعضاء فيه على تحقيق أغراض معينة.²

ثالثا : الجريمة المنظمة في الفقه القانوني

رغم الجهود الوطنية و الإقليمية و حتى الدولية المبذولة، في إطار البحث عن تعريف شامل و جامع للجريمة المنظمة، إلا أن الاختلاف مازال قائماً، حيث نلاحظ أن كل تعريف مما هو مطروح اليوم يركز على عنصر قانوني من عناصر الجريمة المنظمة ككل، بهدف تسهيل الأمور للمشرع و القضاء، الجهتان القانونيتان المخولتان للتحديد ما يمكن اعتباره جريمة منظمة عبر وطنية عن غيرها من الجرائم.³

فالجريمة المنظمة أساساً ظاهرة إجرامية يمارسها جماعات معينة تستخدم العنف في نشاطها بهدف تحقيق الربح، حيث يمكن أن تمارس هذه المجموعات لنشاطها الإجرامي وتهدف إلى الربح، وقد تمارس نشاطها داخل حدود دولة ما، كما يمكن أن تمارس نشاطها الإجرامي خارج الحدود، أي عبر وطني، بالإضافة إلى ارتباطها بتنظيمات إجرامية مماثلة في دول أخرى.⁴

و في نفس السياق، عرفت الجريمة المنظمة بأنها "فعل أو أفعال غير مشروعة ترتكبها جماعة إجرامية ذات تنظيم هيكلي متدرج، وتتمتع بصفة الاستمرارية ويعمل أعضاؤها وفق نظام داخلي يحدد دور كل منهم، و يكفل ولائهم

¹ النيابة العامة التمييزية (وزارة العدل اللبنانية)، "نشأة الجريمة المنظمة عبر الوطنية و طرق مكافحتها"، مرجع سبق ذكره.

² لويس معلوف، المنجد في اللغة و الأدب والعلوم، ط 18، (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، "ب.ت"، ص 88

³ فائزة بونس الباشا، الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، (القاهرة: دار النهضة العربية، القاهرة، 2002)، ص 5.

⁴ Jacques BORICAND, « Criminalité organisée et ordre dans la société », Rapport introductif du colloque organisé par l'ISPEC Aix-en-Provence (5-7 juin 1997), p. 9.

و إطاعتهم للأوامر الصادرة من رؤسائهم و غالبا ما يكون الهدف من هذه الأفعال الحصول على الربح، وتستخدم الجماعة الإجرامية التهديد أو العنف أو الرشوة لتحقيق أهدافها كما يمكن أن يمتد نشاطها الإجرامي عبر عدة دول".¹ و قد تكون عبارة عن "مشروع إجرامي يقوم على أشخاص يوحّدون صفوفهم للقيام بأنشطة إجرامية دائمة ومستمرة، ويتميز هذا التنظيم بكونه يشبه البناء الهرمي وتحكمه لوائح ونظم داخلية لضبط سير العمل داخله في سبيل تحقيق أهدافه باستخدام وسائله، من عنف وتهديد وابتزاز و رشوة لإخضاع و إفساد المسؤولين سواء في أجهزة إدارة الحكم أو أجهزة إدارة العدالة وفرض السيطرة عليهم بهدف تحقيق الاستفادة القصوى من النشاط الإجرامي، سواء كان ذلك بوسائل مشروعة أو غير مشروعة".²

رابعا : الجهود الدولية لتعريف الجريمة المنظمة

تعددت و اختلفت الجهود المبذولة من طرف المجتمع الدولي، من خلال عدد من المؤسسات و المعاهدات و الاتفاقيات لوضع تعريف للجريمة المنظمة العبر وطنية، حيث قامت هيئة الأمم المتحدة من خلال اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بتعريف الجريمة المنظمة بأنها "جماعة ذات هيكل تنظيمي تتألف من ثلاثة أشخاص فأكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة، من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"³، أما الأنتربول فيعرف الجريمة المنظمة بأنها "جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة، وتهدف بصفة أولية إلى تحقيق الربح، ولو تجاوزت أنشطتها الحدود الوطنية"⁴ لكن هذا التعريف تمّ إعادة صياغته، أين تم إضافة ضرورة وجود الهيكل التنظيمي، بالإضافة إلى الاعتماد على التخويف و إلحاق الفساد للوصول إلى تنفيذ أهدافها.⁵

أما الاتحاد الأوروبي، فقد وضع تعريفا للجريمة المنظمة في 1993، من خلال مجموعة مكافحة المخدرات و الجريمة المنظمة، حيث يرى أنها "جماعة مشكلة من أكثر من شخصين، تمارس نشاطا إجراميا، بارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو غير محددة، حيث يكون لكل عضو فيها مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي، و تهدف للحصول على السطوة أو تحقيق الأرباح و تستخدم في ارتكابها الجريمة العنف والتهديد، و التأثير على الأوساط السياسية والإعلامية والاقتصادية والهيئات القضائية"، أما المؤتمر الدولي السادس عشر المنعقد في بودابست عام 1999، فيحدد أهم الخصائص التي يجب أن تتوفر في الجريمة المنظمة، و على رأسها ضرورة تقسيم العمل داخل التنظيم في حد ذاته و تكييف نشاط أعضاء التنظيم مع الأهداف المسطرة، كما يتميز التنظيم بالسرية في النشاط، و الخلط بين ما هو مشروع و غير مشروع،

¹ محمد فاروق النبهان، مكافحة الإجرام المنظم، ط1، (الرياض : الأمنية و التدريب، 1989، ص4.

² شريف سيد كامل، الجريمة المنظمة في القانون المقارن، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2001)، ص35.

³ المادة 2 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25 الدورة الخامسة والخمسون المؤرخ في 15 نوفمبر 2000.

⁴ الندوة الأولى التي عقدها الأنتربول حول الجريمة المنظمة بفرنسا في مايو من سنة 1988

⁵ Raymond KENDALL, « Interpol et la lutte contre la criminalité organisée transnationale », in Marcel LECLERC, La criminalité organisée, (Paris : la documentation française (I.H.E.S.I), 1996), p. 234.

و التخويف و الفساد و تفادي العمل بالقانون، بالإضافة إلى التمتع بقدرة التنظيم على الربح و نقل الأرباح، و هو من الأهداف الأولى لأي تنظيم متعلق بالجريمة المنظمة حسب المؤتمر الدولي 16، أي الربح أو الوصول للسلطة.¹

و على صعيد آخر، تعرف اتفاقية "باليرمو" في العام 2000، المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بأنها "تلك التي ارتكبت في أكثر من دولة، أو في حالة ما إذا تم التخطيط أو الإعداد أو الإشراف في دولة و ارتكبت في دولة أخرى، أو إذا ارتكبت في دولة وارتكبتها جماعة إجرامية منظمة تمارس نشاطها الإجرامي في أكثر من دولة أو إذا ارتكبت في دولة وكان لها آثار شديدة في دولة أخرى".²

مما سبق، يمكن القول أن تعريف الجريمة المنظمة عبر الوطنية يقوم على عدد من العناصر و الخصائص المتفق عليها، أهمها أن يرتكب النشاط الإجرامي من طرف مجموعة من الأفراد، في تنظيم هرمي، يهدف إلى تحقيق ربح بالدرجة الأولى، من خلال ممارسة عدد من الأنشطة المشروعة و غير المشروعة، و ذلك باستخدام أنواع التهديد و العنف، كما قد يضم التنظيم الإجرامي العابر للأوطان عدد مختلف من جنسيات أفراده، كما يمكن له نقل نشاطه خارج حدود الدولة الأصلية له.

خامسا : خصائص الجريمة المنظمة

من خلال التعاريف السابقة المختلفة للجريمة المنظمة، لاسيما الدولية، يتبين لنا أنه هناك عدد من المعايير التي يمكن تصنيف خصائص الجريمة المنظمة من خلالها، سواء من حيث هيكلية التنظيم و بنائه، أو من حيث طبيعة النشاط التي يمارسه أفراد تنظيم الجريمة المنظمة.

للوصول إلى إيجاد و تحديد الآليات القانونية و الوسائل العملية لمواجهة الجريمة المنظمة، من الضروري التعرف بأكثر تفاصيل على أهم الخصائص التي تميزها عن أشكال الإجرام و العنف الأخرى،

1. خصائص الجريمة المنظمة من حيث البناء الهيكلي

تشتد عدد من التشريعات الوطنية للدول في التنظيم حتى يمكن وصفه بالجريمة المنظمة، و هو مجموعة تتكون من ثلاثة أشخاص على الأقل، مثلما ينص عليه قانون العقوبات في إيطاليا أو حتى بالنسبة لمفهوم الجماعة التي تمارس الجريمة المنظمة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، و هو ما جاءت به أيضا المادة الثانية من اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بينما لا يرى القانون الفرنسي أو حتى الألماني ضرورة في شرط عدد أفراد التنظيم كي يصنف كجريمة منظمة، لذلك يمكن القول أن هذه الخاصية تبقى نسبية.³

¹ Christopher BLAKESLEY, « Les systèmes de justice criminelle face au défi du crime organisé », Rapport général du Colloque préparatoire de l'AIDP sur Les systèmes pénaux à l'épreuve du crime organisé, section II, R.I.D.P. 1998, p. 35.

² <http://www.odccp.org/palermo/convmain/html> (consulté le 28.12.2016 à 12h55).

³ أحمد أبو الروس، أساليب ارتكاب الجرائم، (الإسكندرية : الكتاب الجامعي الحديث، 1996)، ص 13.

و في نفس الإطار، يعتبر التنظيم أهم خاصية للجريمة المنظمة عبر الوطنية، و هو يشمل الترتيب و تنسيق و تجمع الأفراد المشكلين للجماعة الإجرامية ضمن هيكل شامل، قادر على تنفيذ نشاطه الإجرامي، حيث يخضع أعضاء التنظيم نظام سلطوي رئاسي، يقودهم شخص أو لجنة، تعود لهم صلاحية و مسؤولية كل القرارات المتعلقة بالنظام الداخلي، فيما يخص للتنظيم أو بنشاطهم الخارجي، و يتميز البناء الهيكلي لتنظيمات الجريمة المنظمة بتوزيع الأدوار، على أن لا يكون من الضروري أن يعلم كل دور في التنظيم بدور غيره أو اختصاص كل فرد.¹

و في سياق متصل تعتمد التنظيمات الإجرامية المنظمة على التخطيط، و هي الخاصية التي تفسر أن الجريمة المنظمة لا تعتمد على شخص واحد، بل على عمل جماعي بداية من تقسيم الأدوار بين أفراد الجماعة إلى غاية تنفيذ العمل الإجرامي، حيث يشمل التخطيط تقييم ما هو متوفر من إمكانيات بشرية و لوجستية، قبل وضع خطة محكمة لكل عملية بالتعاون مع ذوي الخبرة في مجالات عديدة، في القانون و الإدارة و السياسة و الاقتصاد للوصول إلى تنفيذ متقن للعملية باحترافية و تحقيق النتائج المرجوة.

في هذا الإطار، يختلف الهيكلي التنظيمي الهرمي لجماعات الجريمة المنظمة، باختلاف نوع النشاط و البيئة الثقافية التي ينتمي إليه التنظيم، فقد يقوم التنظيم على أساس عائلي أو عرقي بالدرجة الأولى، و ذلك في محاولة للحفاظ على الولاء التام على أساس "قاعدة الصمت" التي تعني عدم إفشاء الأسرار مهما بلغت درجة الاستنطاق و التعذيب.

أما من حيث طبيعة النشاط الإجرامي، فنجد خاصية الاحتراف في العمل أفراد تنظيم الجريمة المنظمة، حيث تتميز هذه الأخيرة بتخصص عدد من المحترفين في ارتكاب بعض النشاطات الإجرامية، كالقتل و السرقة و السطو المسلح، بالإضافة إلى احتراف التنظيم ككل في بعض الجرائم دون سواها، كتجارة المخدرات أو الإتجار بالبشر أو غسيل الأموال أو تهريب السلاح، بالإضافة إلى خاصية الاستمرارية، و التي يقصد بها استمرار عمل المنظمة بغض النظر عن حياة أي فرد فيها حتى ولو كان رئيسا وهو ما يعني أن الرؤساء الذين يتوفون يأتي بدلا منهم رؤساء جدد، لذلك تستمد هذه التنظيمات الإجرامية صفة الاستمرارية من نشاطها وليس حياة أعضائها ورؤسائها، لأن العبرة في استمرارية الجماعة الإجرامية المنظمة هي مباشرتها لأنشطتها المشروعة وغير المشروعة وليس حياة أي فرد فيها.

و في نفس الإطار، تعتبر خاصية استخدام العنف من الركائز التي تقوم عليها الجريمة المنظمة عبر الوطنية، حيث تمارس هذه التنظيمات التهديد باستخدام العنف أو استخدامه في أغلب الأحوال ضد الأشخاص العاديين لإخضاعهم للسيطرة أو تجاه أعضاء التنظيم الإجرامي الذين يخالفون الأوامر، من خلال التبليغ عن نشاطات التنظيم أو من خلال الحصول على منفعة شخصية على حساب مصلحة تنظيم الجريمة المنظمة، كما قد يمارس العنف على المنافسين الجدد من التنظيمات الإجرامية الأخرى، من أجل الحفاظ على النفوذ أو مجال التخصص في الجريمة المنظمة.²

1 محمد الأمين البشري، الفساد و الجريمة المنظمة، ط1، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007)، ص 79.

2 محمد الأمين البشري، مرجع سبق ذكره.

سادسا : أهداف الجريمة المنظمة عبر الوطنية

تنشط التنظيمات الخاصة بالجريمة المنظمة لتحقيق عدد من الأهداف، أهمها هو الربح، و الذي يعتبر الدافع الأول و الأساسي لنشاط هذا النوع من التنظيمات، و تختلف قيمة الأرباح المحققة الناتجة عن الجريمة المنظمة، حسب طبيعة النشاط، كما يمكن أن تستعمل هذه الأرباح في عدد من الاستثمارات المشروعة، لاسيما في قطاع العقارات، أما الهدف الآخر من الجريمة المنظمة هو الدخول في تحالفات استراتيجية لتعزيز قدراتها على الاستمرارية و التواجد من خلال مواجهة الجهات الأمنية و القضائية في الفضاء أو الدولة التي ينشط بها التنظيم الإجرامي، كما تساعد هذه التحالفات في تسويق نشاط التنظيم مهما كان، سواء في مجال تجارة المخدرات أو تجارة الأسلحة و تهريبها أو الإتجار بالبشر، أين تنقسم على هذا النوع من التحالفات.

سابعا : صور الجريمة المنظمة عبر الوطنية الجديدة

لا يمكن حصر صور الجريمة المنظمة عبر الوطنية اليوم، بسبب عدد من العوامل الدولية، لاسيما العولمة و تطور تكنولوجيات الاتصال الحديثة، بالإضافة إلى تزايد عدد التنظيمات الإجرامية النشطة في حدّ ذاتها، و التي ساهمت في توسع مجال نشاطها، و تعدد مجالات الجريمة المنظمة ككل.

و بالعودة إلى اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، نذكر التزوير بشتى أنواعه، خاصة العملات النقدية، الإتجار بالبشر، تجارة الأسلحة بطريقة غير مشروعة و تهريبها، تجارة السيارات المسروقة، التواطؤ مع موظفي الدولة التي تنشط فيها التنظيمات الإجرامية من خلال الرشوة و الفساد...إلخ.

و لتعدد صور الجريمة المنظمة عبر الوطنية سنحاول التطرق باختصار لأهمها :

1. غسيل الأموال

إذا كان الربح هو الهدف الأساسي التي تصبو إليه الجريمة المنظمة عبر الوطنية، فإن الاحتفاظ بهذا المال غير المشروع يعتبر عائقا، فإن التنظيمات الإجرامية كثيرا ما تلجأ إلى تبيض هذه الأموال أو ما يعرف بغسيل الأموال، و هو "مجموعة عمليات معينة ذات طبيعة مالية أو اقتصادية تؤدي إلى ضم أموال ناتجة عن أنشطة غير مشروعة وإدخالها في دائرة الاقتصاد المشروع"، كما عرفت اتفاقية فيينا عام 1988، جريمة غسيل الأموال " عملية إخفاء أو تمويه حقيقة مصدر الأموال و مكانها، التصرف فيها، حركتها، و كل الحقوق المتعلقة بها".

من هذه التعاريف التي أعطيت لجريمة غسيل الأموال، يمكن الربط بينها و بين الجريمة المنظمة، و ذلك منذ ظهور المفهوم خلال سنوات العشرينات من القرن الماضي، بالولايات المتحدة الأمريكية، عندما قامت عصابات المافيا آنذاك باستثمار الأموال المتحصل عليها من خلال نشاطات الجريمة المنظمة في الغسيل الأوتوماتيكي، قبل أن يتم تهريبها خارج

البلاد، ثمّ إعادتها لاحقا على أساسا أنها أموال مشروعة، و منه فإن عمليات غسيل الأموال يعتبر أمرا ضروريا في نشاط الجريمة المنظمة لإخفاء مصدرها، خاصة أن هذا النوع من التنظيمات كثيرا ما يتعامل مع سيولة مالية ضخمة.

و على صعيد آخر، فإن استثمار الأرباح الخاصة بالجريمة المنظمة بطريقة مشروعة، يزيد في نفوذ و قوة التنظيمات في دوائر أخرى، سياسية أو مالية أو اقتصادية أو حتى اجتماعية.

2. الإتجار بالبشر (تجارة الرقيق)

يعرف الإتجار بالبشر من خلال المادة الثالثة من البروتوكول الملحق في اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة بأنه "نقل أو تجنيد أو إيواء أو استقبال الأشخاص بالقوة أو التهديد أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة الضعف أو تقديم أو تلقي مبالغ مالية للحصول على موافقة شخص يملك سلطة على الغير المراد استغلال ويشمل الاستغلال في حده الأدنى، الاستغلال للدعارة و سائر أشكال الاستغلال الجنسي، و الاسترقاق و الممارسات الشبيهة بالرق".

و في نفس السياق، يعتبر الإتجار بالبشر إحدى صور الجريمة المنظمة عبر الوطنية اليوم، و التي تعاني منه عدد من الدول، حيث تركز التنظيمات الإجرامية على النساء و الأطفال في هذا النشاط، و التي يمس بالدرجة الأولى الدول الهشة و الفاشلة، مما يسهل تجنيدهم أو الاحتيال عليهم أو حتى عن طريق اختطافهم، حيث نلاحظ تداخل ظاهرة الجريمة المنظمة مع الهجرة غير الشرعية، و ذلك بهدف الاستغلال الجنسي و الاستغلال في بعض الأشغال الشاقة و غير المشروعة، كالتهريب، بالإضافة إلى نزع الأعضاء، و هي كلها نشاطات مربحة للتنظيمات الإجرامية. و في هذا الإطار، يحتل الإتجار بالنساء خاصة بغرض الدعارة المرتبة الثالثة من حيث الأرباح، بعد كل من تجارة المخدرات و تجارة السلاح.

من جهتها قامت الأمم المتحدة بإنشاء بروتوكول منع و قمع و معاقبة الإتجار بالبشر، في العام 2000، و الذي ركز على فئتي الأطفال و النساء، حيث يعتبر هذا البروتوكول مكملا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، أين يعرف الإتجار بالبشر بأنه "تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيطهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد أو بالقوة أو باستعمالها و غير ذلك، من أشكال القصر أو الاختطاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص لعرض الاستغلال ويشمل كحد أدنى استغلال الغير بأشكال متعددة كالخدمة قصرا أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء"¹، بالإضافة إلى تأسيس "منظمة الائتلاف من أجل الرق و تجارة البشر"، في 1998 بالولايات المتحدة الأمريكية، و التي خلصت الدراسات التي تقوم بها أن حوالي 800 ألف شخص يتم الإتجار بهم على الحدود الدولية في العالم، حيث تقدر مداخيل هذا النوع من التجارة بـ أكثر من 9 مليار دولار، و هي الأكثر عائداً بالنسبة للجريمة المنظمة، بعد كل التجارة غير المشروعة للأسلحة و تهريب المخدرات.²

¹ ONU, « Protocole additionnel à la Convention des Nations Unies contre la criminalité transnationale organisée visant à prévenir, réprimer et punir la traite des personnes, en particulier des femmes et des enfants. Nations Unies ». P.02.

² هبة فاطمة مرايف، "الإتجار بالبشر...الشكل المعاصر لتجارة الرق"، السياسة الدولية، المجلد 41، العدد 165، (جوان 2006) : ص ص 84-85.

و على صعيد آخر، أصدرت الأمم المتحدة تقريراً عن الموضوع، جاء فيه أنه في العالم توجد 137 دولة معنية بالإتجار بالبشر، فيما تمّ تقدير عدد العاملين بنظام الرق في العالم، بحوالي 20 مليون شخص.

و في هذا الإطار يمكن تعريف الإتجار بالبشر على أنه استدراج الأشخاص من خلال التهديد أو استخدام القوة و الغش و الخداع لأغراض الاستغلال في الأعمال الشاقة أو الرق، و تنتشر الظاهرة في مناطق عديدة من العالم، لكن بشكل أكبر في المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة و أزمات مختلفة، تؤدي بالهجرات غير الشرعية، و هو ما تقوم باستغلاله تنظيمات الجريمة العبرة للأوطان.¹

3. المخدرات (إنتاج و تهريب و إتجار)

اكتشف الإنسان المخدرات منذ القدم عن طريق الصدفة، من خلال بحثه في الطبيعة عن ما يمكنه من إيجاد حلول لمختلف المشاكل الصحية خاصة، حيث كانت الاستعمالات الأولى للمخدرات تصب في تسكين الآلام، في ظل غياب بدائل طبية آنذاك، قبل أن يعرف الإنسان المخاطر المترتبة عنها.

فقد عرف الإنسان منذ القدم، عدة نباتات مخدرة، مثل القنب الهندي، من طرف الصينيين في القرن 28 قبل الميلاد، لن لم يستعملوه في التخدير على غرار الهنود و الكهنة المسيحيين، لاسيما في بعض الطقوس الدينية.

و في البلاد العربية عرف المصريون الحشيش، كما عرفته اليمن قبل أن ينتقل إثر غزو الحبشة لها في 925 ميلادي، لتنتقل هذه النباتات المخدرة إلى كل من فلسطين، في وقت عرفت الحضارة ما بين النهرين الأفيون، حسب ما جاء في أوراق البردي الفرعونية، قبل 1500 عام قبل الميلاد.

أ. خارطة المخدرات في العالم اليوم

اليوم صارت المخدرات آفة و ظاهرة منتشرة في جميع أنحاء المعمورة، سواء بالنسبة للإنتاج، التصنيع، الإتجار، التهريب أو حتى التعاطي، حسب نوع المادة المخدرة، فنجد أن زراعة الأفيون تنتشر في 49 دولة ما بين، القارة الآسيوية و الأمريكية الجنوبية بشكل خاص، لكن التقارير العالمية في هذا المجال أكدت أن إنتاج الأفيون تراجع في 2015 بنسبة 38 بالمئة، تمّ تحويل 327 طن منها إلى هيروين، يتم إنتاج الجزء الأكبر منه في أفغانستان، كما تعتبر منطقة البلقان من أهم معابر هذه المخدرات، عبر إيران و تركيا، نحو القارة الأوروبية.²

أما بالنسبة لمادة الكوكايين فهي مرتبطة بقارة أمريكا الجنوبية، أين الإنتاج في 7 دول، تقدر الكمية السنوية بـ 943 طن، رغم التراجع بسبب آليات المكافحة، و يتم تهريب الكوكايين إلى أمريكا الشمالية و غرب أوروبا و أوروبا الوسطى، و أهم الدول المعنية بتصدير هذه المخدرات إلى نقاط أخرى من العالم، كولومبيا بنسبة 42 % و البيرو بنسبة 31 %،

¹ نفس المرجع.

² بسملة عولمي، "جريمة تبيض الأموال وخطر المخدرات على الاقتصاد وسبل مكافحتها"، أصوات الشام، (2010/05/10) انظر : <http://aswat-elchamal.com/ar/?p=98&a=1184> (تاريخ التصفح : 06.12.2016 على الساعة 14h30)

بالإضافة إلى بوليفيا، حيث يتم تهريبها عبر معابر عدد من الدول اللاتينية هي البرازيل، كولومبيا، الأكوادور، الأرجنتين، كوستاريكا، وجمهورية الدومينيكا.

و في جانب آخر من المعمورة، و تحديدا من المملكة المغربية، يتم تصدير القنب الهندي، أين تحتل الصدارة العالمية، رغن أن زراعة صمغ القنب تتم في 129 دولة في العالم، و بشكل خاص في القارة الأفريقية، و كذا في أفغانستان و لبنان بدرجة أقل، ثم الهند و باكستان، أما بالنسبة للحشيش التي تصدر زراعته المغرب، فتت زراعته في المكسيك و الولايات المتحدة الأمريكية و كندا، و يتم تهريبه بشكل خاص إلى أمريكا الجنوبية، كما تعتبر ألبانيا و كولومبيا و جاميكا و البارغواي من أهم الدول المصدرة للحشيش.

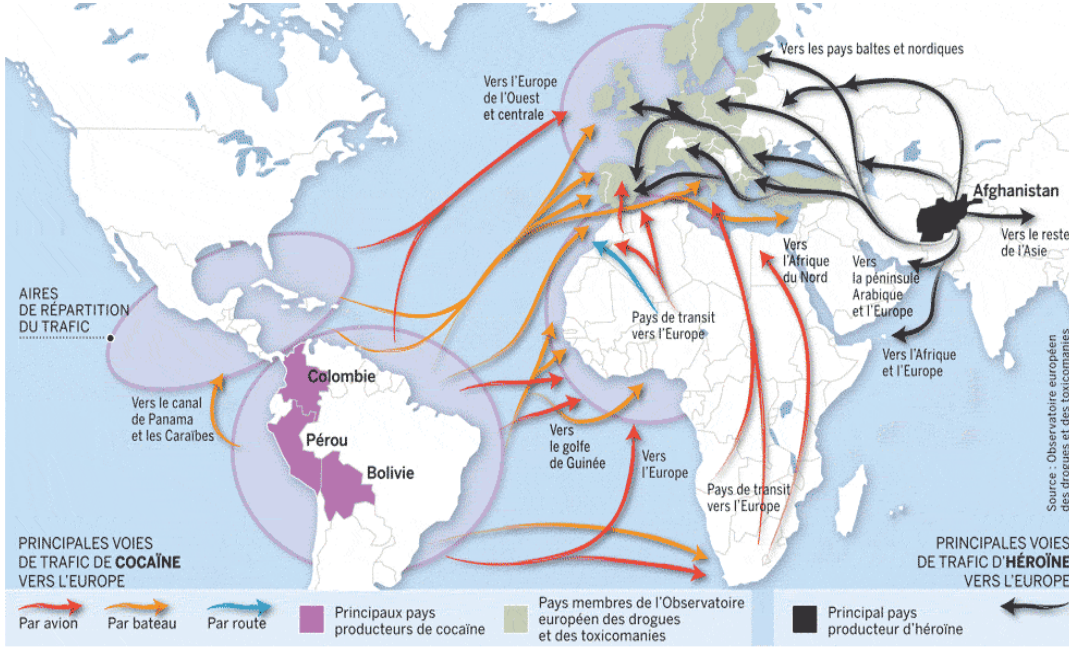
أما مادة الأمفيتامين فتعتبر من أهم المواد المخدرة و التي تصنف ضمن المنشطات المحضرة، فتروجيها إقليمي أكثر منه عالمي، حيث كان تهريب هذه المخدرات من غرب القارة الأفريقية نحو أمريكا الشمالية و آسيا، تحولت اليوم معابر تهريبها إلى منطقة الشرق الأوسط، و تديدا سوريا و لبنان، أما "الكيتامين" فهي من المخدرات التي تصنع في المخابر الآسيوية، لاسيما في الصين و هونغ كونغ.

إضافةً إلى ما سبق، توجد 644 نوع من المؤثرات العقلية تمّ إحصاءها في السنوات العشر الأخيرة، تنتشر في معظم بقاع العالم.

و يصل حجم تجارة المخدرات في العالم اليوم إلى 800 مليار دولار في السنة، أي ما يعادل 8 بالمئة من حجم التجارة العالمية، كما تتجاوز عائدات مادة الكوكايين لوحدها 85 مليار دولار في العام الواحد، فيما تجاوزت قيمة الإتجار بالمخدرات بكل أنواعها في دول الاتحاد الأوروبي 100 مليار دولار.

أما بالنسبة لتهريب المخدرات في العالم فقد تمّ تحديد أربعة معابر رئيسية، تتمثل الأولى في ما يعرف بدرب البلقان، الذي ينطلق من أفغانستان، المعروفة بالأفيون، الذي يتم تهريبه عبر إيران و العراق، و من ثم إلى تركيا وصولا إلى غرب القارة الأوروبية، أما المعبر الثاني عالميا، هو درب الجنوب، الرابط بين جنوب قارة آسيا و قارة أفريقيا، يمر عبر طريقين، الأول هو الأراضي باكستانية، و الثاني بحري إيراني، وصولا إلى الخليج العربي، و شرق القارة الأفريقية كآخر مطاف للمعبر، بالإضافة إلى درب الشمالي، الذي يربط روسيا مع دول آسيا الوسطى، و أخيرا المثلث الذهبي، و التي تشكل أطرافه الثلاثة كل من لاوس، تايلاند و بورما.

الشكل رقم 35 : خريطة توضيحية لأهم معابر المخدرات في العالم



المصدر : <https://meridianes.org/2013/09/12/cartographie-des-mafias-une-geopolitique-invisible>

ب. أرقام حول المخدرات في العالم اليوم

استناداً إلى تقرير مكتب مكافحة المخدرات و الجريمة للأمم المتحدة¹ الصادر في 2016، سنقوم بعض أهم الأرقام والإحصائيات حول واقع المخدرات اليوم و التي تلعب فيه القارة الأفريقية مكانة محورية، من حيث الإنتاج أو التهريب أو الإتجار.

فعموماً تمّ إحصاء 247 مليون شخص يتعاطون المخدرات خلال سنة واحدة، يعاني 26 مليون منهم من اضطرابات بسبب المخدرات، في وقت يخضع 1 شخص من بين ستة (6) أشخاص للعلاج ضد الإدمان، كما يتعاطى 12 مليون شخص المخدرات المختلفة باستعمال الحقن، 1.6 مليون منهم مصاب بالسيدا، و 6 ملايين مصابين بفيروس التهاب الكبد "س"، و تقدر الوفيات بسبب المخدرات حوالي أكثر من 200.000 شخص سنوياً، أي ما يعادل 43.5 حالة وفاة، لكل مليون شخص، تتراوح أعمارهم من 15 إلى 64 سنة، منها حوالي نصف حالات الوفاة بسبب جرعات تعاطي زائدة للمخدرات، خاصة الأفيون.²

¹ تأسس هذا المكتب سنة 1997 ويقع مقره في فيينا عاصمة النمسا، أما أهم أهداف المكتب فهي محاربة المخدرات، رفع الوعي بهذه الآفة على الصعيد العالمي بالإضافة إلى تجهيز الحكومات بأفضل المعدات والوسائل للتعامل مع كل من: الإرهاب، الفساد، العدالة الجنائية، إصلاح السجون، مكافحة الجريمة، الإتجار بالبشر، غسل الأموال، الجريمة المنظمة، رعاية مرضى الإيدز، ومكافحة المخدرات بالطبع، إضافة إلى ذلك، فالمكتب يشتمل أيضاً على أمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات.

² United Nations Office on Drugs and Crime, "World drug report 2016", United Nations publication, New York, 2016, p 12-13.

تمّ تصنيف الحشيش و الماريخوانا، كأكثر المخدرات تعاطيا، حيث قدر عدد المتعاطين لهذين النوعين حوالي 183 مليون شخص عالميا، بينما احتلت الأمفيتامينات ثاني مخدر، فيما يعتبر تعاطي الأفيون أقلها انتشارا و أكثرها ضررا، حيث يقدرّون بنحو 33 مليون شخص.

من هذا المنطلق، سنقوم برسم واقع المخدرات اليوم، بتقسيمها إلى أشكالها، بداية من القنب إلى المخدرات الأفيونية و كذا الكوكايين و المخدرات الصناعية، حيث قدر عدد المحجوزات في إطار مكافحة المخدرات في العالم، 5834 طن من عشبة القنب أو ما يعرف بالماريخوانا، و 1433 طن من القنب المعالج، فيما قدر عدد متعاطي أنواع القنب بـ 182.5 مليون شخص.¹

و يشير تقرير الأمم المتحدة أن المغرب يحتل الصدارة العالمية في إنتاج القنب، و تحديدا الحشيش و مخدر "الشيرا" بنسبة 15 بالمئة من الإنتاج العالمي، من خلال زرع أكثر من 47 هكتار من الأراضي، تم حصد 42 ألف هكتار منها، ثمّ يلي المملكة المغربية كل من أفغانستان و لبنان، ثمّ الهند و باكستان، على التوالي.²

و تصدر المغرب عن طريق الجريمة المنظمة، منتوجها من المخدرات إلى كل من أوروبا و دول شمال أفريقيا، أما القنب الأفغاني فيصدر إلى باكستان و إيران بدرجة أكبر، فيما يصدر الحشيش اللبناني إلى معظم دول الشرق الأوسط، لكن يبدو أن القنب في تراجع بعد قلة الطلب الأوروبي عليه في ظل إمكانية زراعة الماريخوانا في الأماكن المغلقة البعيدة عن أعين السلطات الوطنية.

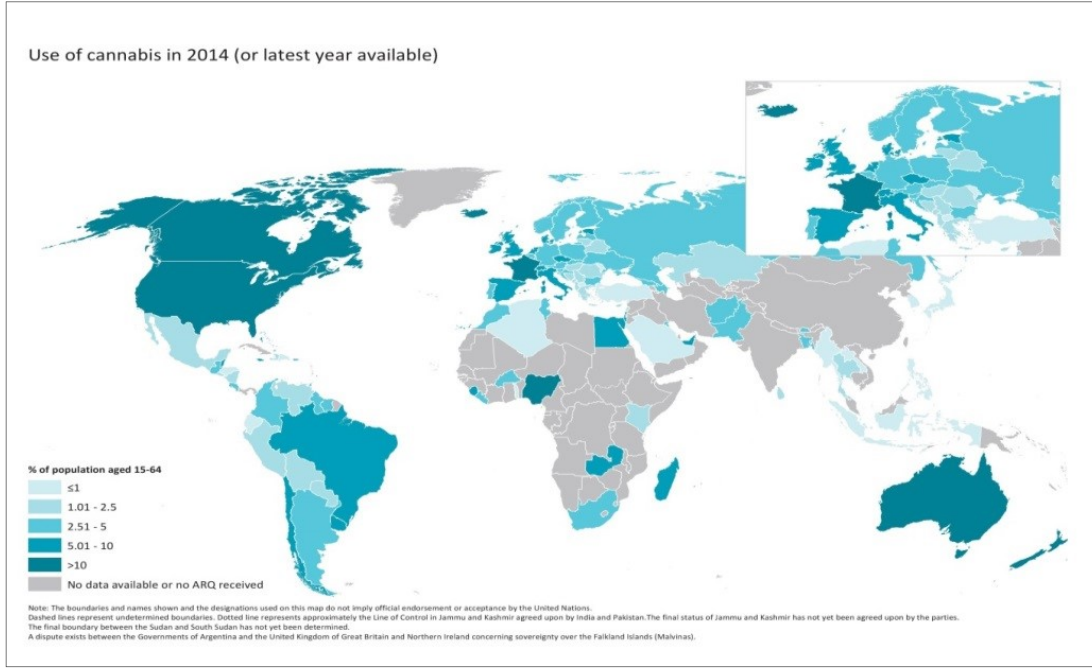
قدرت نسبة تعاطي القنب حوالي 8,3 بالمائة من سكان العالم، و هي نسبة ظلت مستقرة منذ 1998، فيما تعتبر الأمريكيتين، ثمّ أفريقيا، من المناطق الرئيسية لاستهلاك عشبة القنب، فتقدر نسبة المضبوطات من هذا المخدر ثلاثة أرباع $\frac{3}{4}$ بالقارة الأمريكية، و تحديدا في أمريكا الشمالية، فيما قدرت المضبوطات من القنب في أفريقيا بـ 14 بالمئة، و 5 بالمئة في أوروبا، بينما تعتبر أوروبا و أفريقيا و الشرق الأوسط و الشرق الأدنى أهم أسواق القنب المعالج.³

¹ Ibid.

² Ibid.

³ Ibid, p 16.

الشكل رقم 36: خريطة توضيحية لنسبة استهلاك القنب في العالم



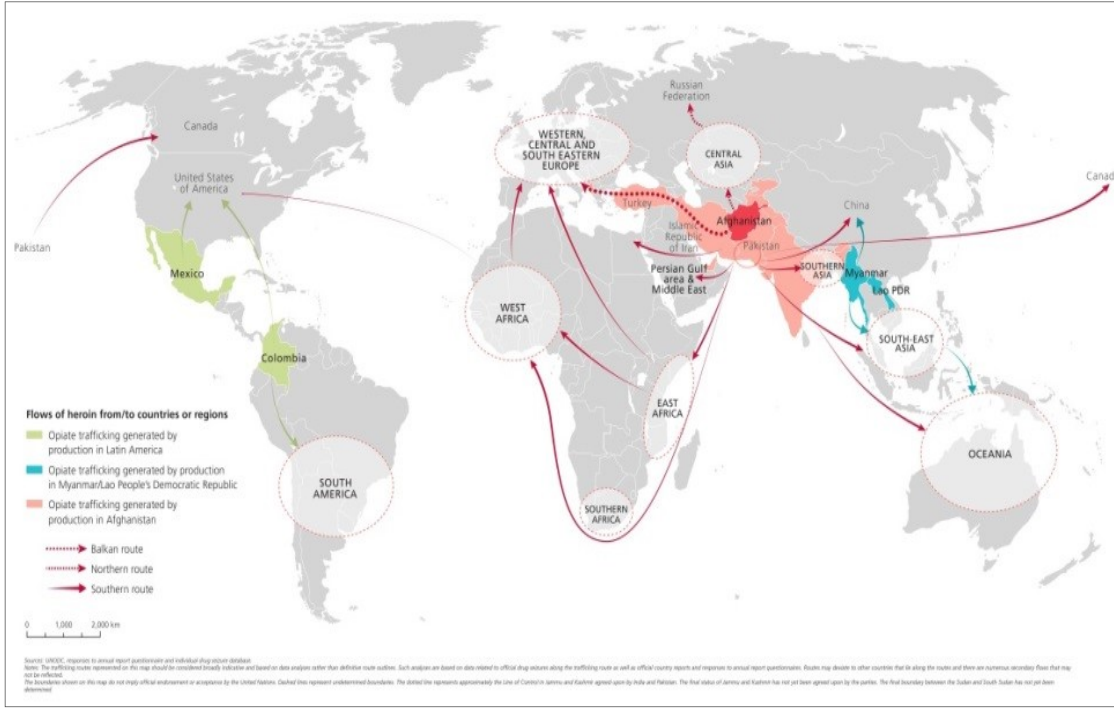
المصدر : <https://www.unodc.org/unodc/fr>

أما بالنسبة للمخدرات الأفيونية، و التي تضم الأفيون و المورفين و الهيروين، فقد تم ضبط 526 طن من الأفيون الخام و 81 طن من الهيروين و 21 طن من المورفين، بينما بلغ عدد المتعاطين لهذا المخدر 33 مليون شخص.

بلغت مساحة زراعة نبتة خشخاش الأفيون في 49 بلدا في العالم ما يقدر بـ 281100 هكتار، و هو ما يعادل 394 ألف ملعب لكرة القدم، في وقت لا تزال فيه أفغانستان تحتل صدارة إنتاج الأفيون، المقدرة بثلاثي المساحة المزروعة بهذه النبتة المخدرة على المستوى العالمي و المقدرة بـ 183.000 هكتار. أما بالنسبة لمراكز عبور الأفيون الرئيسية فهي "درب البلقان"، الذي سبق و أن تطرقنا له.¹

¹ United Nations Office on Drugs and Crime, op.cit, p 16.

الشكل رقم 37: خريطة توضيحية لأهم معابر الأفيون في العالم و مساراتها



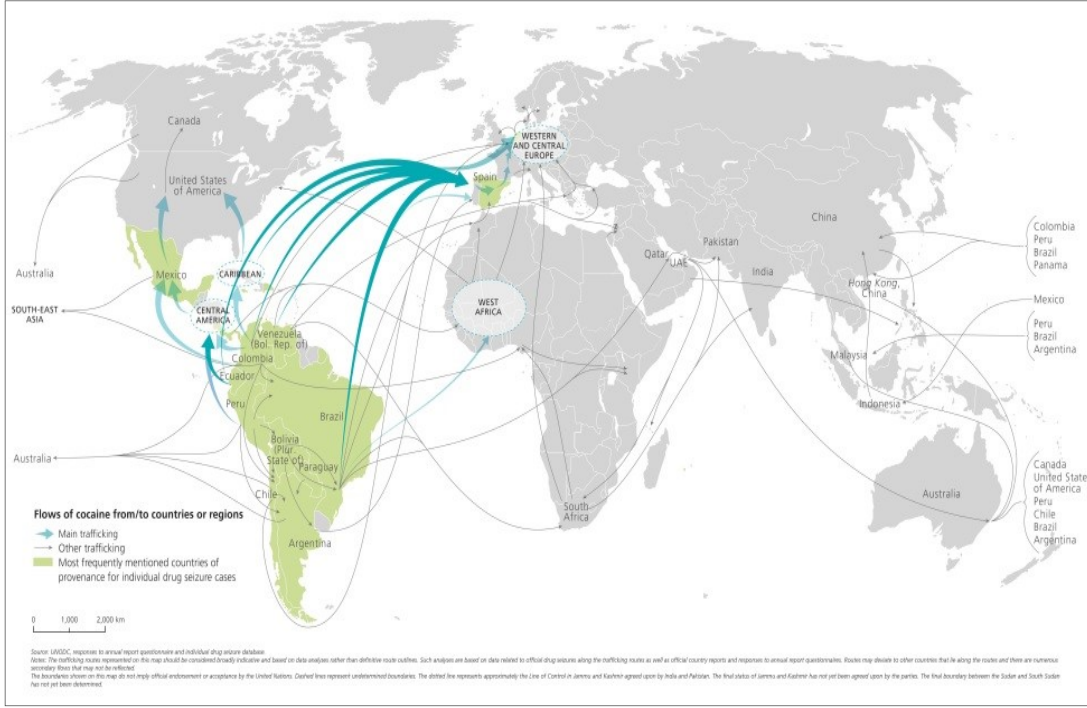
المصدر : [/https://www.unodc.org/unodc/fr](https://www.unodc.org/unodc/fr)

أما بالنسبة للكوكايين، فقد تم ضبط 655 طن، حيث يقدر عدد المتعاطين له 18.6 مليون شخص، كما تعتبر كولومبيا متصدرة الإنتاج العالمي لهذا المخدر، ثم البيرو و بوليفيا و الشيلي، حيث تقدر المساحة المزروعة بنبتة الكوكا أكثر من 132.300 هكتار، البلدان السبع المنتجة للمخدر.

يبلغ عدد الأشخاص الذين يتعاطون الكوكايين في العالم اليوم أثر من 18 مليون شخص، و هو في ارتفاع منذ 1998، أين لم يمكن يتجاوز 14 مليون شخص، لكن من المتوقع أن يتراجع العدد بسبب انخفاض في الكمية المتوفرة في السوق العالمية.¹

¹ United Nations Office on Drugs and Crime, op.cit. p15.

الشكل رقم 38: خريطة توضح مسارات تهريب مخدر الكوكايين



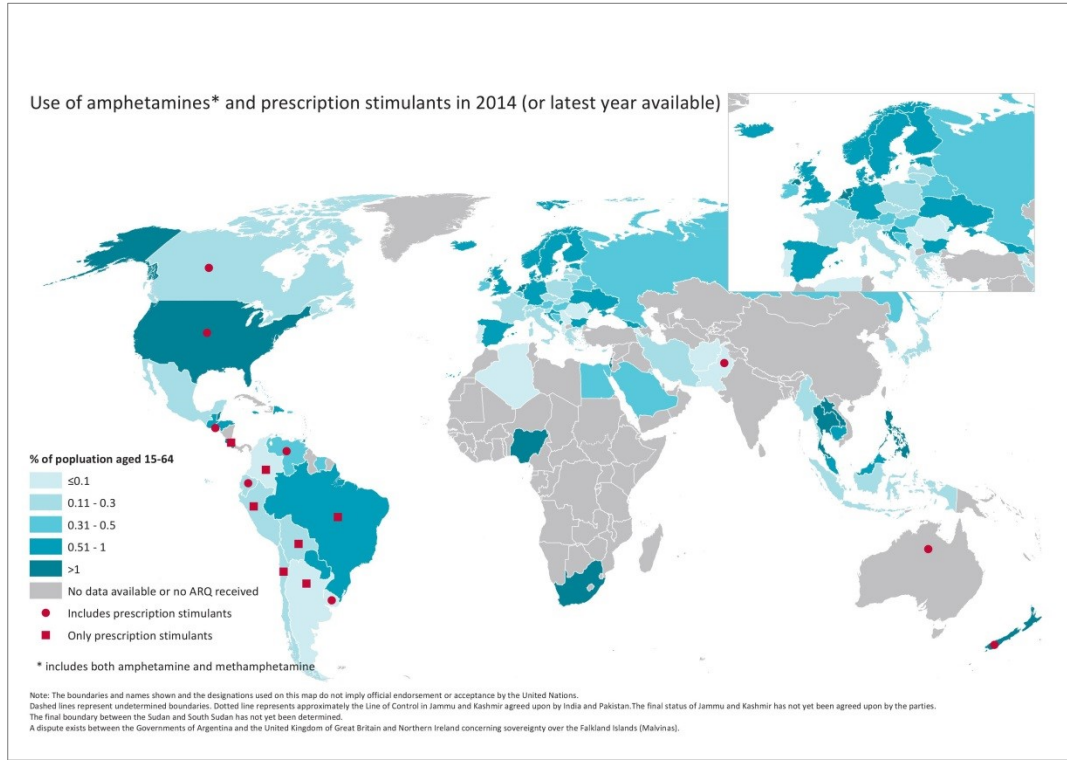
المصدر : <https://www.unodc.org/unodc/fr>

و آخر نوع من المخدرات أكثر انتشارا هو المخدرات الاصطناعية، و التي تضم المنشطات الأمفيتامينية والمؤثرات النفسانية الجديدة، حيث تم ضبط في هذا الإطار، 108 أطنان من الميثامفيتامين، المعروف أيضا اختصارا باسم "الميث"، و 46 طن من الأمفيتامين، و 9 أطنان من الإكستاسي، بالإضافة 34 طن من المؤثرات النفسانية الجديدة، كما بلغ عدد المتعاطين للمخدرات الاصطناعية 55.1 مليون شخص.¹

تضاعف عدد المضبوطات من هذا النوع من المخدرات بأربع مَرَّات خلال 5 سنوات، لاسيما في شرق آسيا و جنوب شرقها، في حين أن صناعة هذه المخدرات في لبنان و سوريا.

¹ United Nations Office on Drugs and Crime, op.cit. 16 – 17.

الشكل رقم 39: خريطة توضيحية درجات استهلاك مخدرات الأمفيتامين حول العالم



المصدر : <https://www.unodc.org/unodc/fr>

في الأخير يمكن القول أن المخدرات تعتبر إحدى أخطر أشكال الجريمة المنظمة، و أكثرها انتشارا و تأثيرا و خطورة على المجتمع و الدولة و الفرد، و سنتطرق إلى الظاهرة التي تعرف انتشارا في منطقة الساحل الأفريقي بأكثر تفاصيل.

4. التجارة غير المشروعة للأسلحة

تعتبر تجارة الأسلحة غير المشروعة من بين النشاطات التي تعتمد على عناصر الجريمة المنظمة، لما توفر لها من ربح و نفوذ، و علاقات مع مختلف الفواعل الرسمية و غير الرسمية، من خلال نقل و تهريب الأسلحة و الذخائر لصالح جماعات مسلحة أو دول و حكومات أو حتى لصالح تنظيمات إجرامية أخرى و خاصة للجماعات الإرهابية.

فالأمم المتحدة تعتبر الإتجار بالأسلحة من بين أهم أربعة نشاطات رئيسية للجريمة المنظمة عبر الوطنية، بالإضافة إلى الإتجار بالمخدرات و الإتجار غير المشروع بالأدوية، بالإضافة إلى الدعارة، حيث يوفر سوق السلاح بطريقة غير مشروعة فب العالم حوالي 1200 مليار دولار للتنظيمات الإجرامية و حلفائها، كما قدر عدد قطع السلاح المنتشرة في العالم بطريقة غير شرعية بأكثر من نصف مليار قطعة، منها أكثر من 100 مليون قطعة بالقارة الأفريقية.¹

و يقسم خبراء دراسة الإتجار غير المشروع بالأسلحة، أسواقها إلى ثلاثة أنواع، السوق الأبيض (le marché blanc)، و "الأسواق الرمادية" (les marchés gris) و أخيرا "السوق السوداء" (le marché noir)، يتمثل الأول

¹ Benjamin VALVERDE, « Le Trafic illicite d'armes légères », travail universitaire de DESS de géopolitique, Université Paris-I Panthéon-Sorbonne/ENS, p.9

في أسواق السلاح المشروعة، التي تنشط تحت إطار قوانين و اتفاقيات و معاهدات بين الدول، و تحت طائلة الرقابة الدولية، أما الأسواق الرمادية فهي مرتبطة أساسا بأسواق متعددة في العالم، يكون أحد أطرافها حكومة أو دولة، أما الطرف الثاني، و الذي في غالب الأحيان يكون سواء منظمة غير شرعية، كالجماعات الإرهابية و الإجرامية، أو الحركات الانفصالية، أو حتى الحركات الثورية التحررية، و أخيرا السوق السوداء و هي السوق التي تستحوذ عليها الجريمة المنظمة بشكل خاص و انفرادي، و التي عادة ما يكون أطرافها غير شرعيين، و ينشطون في تهريب و الإتجار بالأسلحة الخفيفة بشكل خاص في عدد من مناطق المعمورة التي تعرف فشلا لمؤسسات الدولة، و عدم الاستقرار الأمني في مختلف مستوياته الإنسانية.¹

رابعا : صور أخرى للجريمة المنظمة

إن كانت تجارة المخدرات أو تجارة الأسلحة و الإتجار بالبشر من أهم صور الجريمة المنظمة اليوم، فإنها لا تعتبر الوحيدة، بل توجد صور أخرى للجريمة المنظمة اليوم، منها ما سبق و أن تطرقنا له سلفا، كتهريب الأموال، بالإضافة إلى نشاطات أخرى، كتهريب الآثار و التحف الفنية، تهريب و الإتجار في الحيوانات النادرة و المهددة بالإقراض و بعض النشاطات المرتبطة بها كتجارة العاج أو جلود بعض الحيوانات، كالتماسيح و الفهود و النمر و الثعالب، بالإضافة إلى الدعارة و البغاء...إلخ.

المطلب الثاني: أشكال الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي

تعتبر الجريمة المنظمة من أهم التهديدات الجديدة في منطقة الساحل الأفريقي بشكل خاص، بسبب الأرض الخصبة التي يوفرها هذا الفضاء الجغرافي لهذا النوع من النشاط، بالإضافة إلى عدد من العوامل المساهمة في تصاعد الجريمة المنظمة عبر الوطنية في المنطقة ككل.

فمنطقة الساحل الأفريقي هي عبارة عن دول تعيش أساسا عدد من الأزمات و النزاعات المختلفة، المتكررة و المزمدة، في المجال الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و البيئي غيرها، بالإضافة إلى صعوبة التحكم في الحدود بين بلدان المنطقة لأسباب عديدة، مما ساعد في تطور مجالات نشاط الجريمة المنظمة عبر الوطنية، في ظل وجود عوامل مساعدة على النشاط، كفشل الدولة و هشاشتها، و توسع رقعة المناطق الرمادية، التي تحولت لأوكار للتنظيمات الإجرامية.

من الواضح أن صور الجريمة المنظمة عبر الوطنية في منطقة الساحل الأفريقي، تختلف عن الجريمة المنظمة في أي منطقة أخرى في العالم، لكن بالمقابل يمكن حصرها في بعض النشاطات التي فرضتها البيئة الجغرافية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، بالإضافة إلى الظروف الأمنية المتدهورة، لكن يمكن حصر صور الجريمة بالساحل في المخدرات و الأسلحة

¹ Jean-Charles ANTOINE, « Trafic d'armes, l'étude des filières est une démarche majeure dans la compréhension des crises géopolitiques », 14.11.2015, in : <http://www.diploweb.com/Trafic-d-armes-l-etude-des.html> (consulté le 26.01.2017 à 16h15)

و الإبتجار بالبشر من خلال السيطرة على نشاط الهجرة غير الشرعية، و هي نشاطات يتحكم فيها أساسا من يسيطر على المسالك التجارية التاريخية للمنطقة، و التي تحولت إلى مسالك كل أنواع النشاط الإجرامي و الإرهابي على حد سواء.

و قد زاد في تفاقم الظاهرة الإجرامية في الساحل، غياب شبه كلي لمؤسسات الدولة الأمنية و القضائية، الراجع أساسا إلى مشكلة بناء الدولة في الساحل الأفريقي، و التي صارت تتميز بالهشاشة و الفشل، مما يصعب من عمليات مواجهة هذا النوع من التهديدات و تداعياتها على الفرد و المجتمع و الدولة و الجوار.

يمكن حصر أشكال الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي في عدد من نشاطات الجماعات الإجرامية المتمركزة بالساحل، و أهمها الإبتجار بالمخدرات، و تهريب الأسلحة، و تهريب السجائر و السلع المختلفة، بالإضافة إلى تهريب و بيع السيارات المسروقة محليا، أو حتى من دول الجوار.

سنقوم بعرض كل عنصر بشكل منفصل و مفصل، مع التركيز على الإبتجار بالمخدرات، كونه صار النشاط الأكثر انتشارا في المنطقة، مقارنة مع صور الجريمة الأخرى، أين صار يميزه في هذا الفضاء الجغرافي تحديدا، تعدد الفواعل، أهمها التنظيمات الإرهابية المختلفة.

إن التقارب الذي حدث بين مختلف الأطراف الفاعلة و المسيطرة على التجارة في الساحل الأفريقي، بعد فترة الاستقلال و حتى السبعينات، أدى إلى انخيار كلي لتجارة القوافل التقليدية، بعد ظهور نوع من السلع المدعومة في الجزائر و ليبيا، و التي كانت أولى السلع المطلوبة في المنطقة، و لم تكن هناك طريقة لوصولها لدول الساحل سوى عن طريق التهريب، عن طريق شمال مالي و النيجر و شرق موريتانيا، التي كانت تصلها عدد من السلع عبر موانئها، قبل أن تصل إلى مالي و تحديدا إلى تمبوكتو، أين صارت تتداول السلع المهربة من طرف العناصر الإجرامية التي بدأت في التطور و التنظيم الداخلي، عن طريق وضع ترتيبات ما بينها و بين عدد المسؤولين الأمنيين في الدول المعنية لوصول السلع بسهولة.

تجارة أخرى مارستها الجريمة المنظمة في البداية، و هي الإبل التي كانت تنتقل ما بين دول الساحل الأفريقي و الجزائر و ليبيا، و التي سيطر عليها نفس الشبكات التي كانت تقوم بتهريب السلع المدعومة.

أما خلال التسعينات من القرن الماضي، فقد شهدت عاملين أساسيين مثلا منعرجا حاسما في تطور الجريمة المنظمة، الأول هو السياسة الاقتصادية الجزائرية آنذاك، الرامية إلى فرض استقطاعات من ميزانية الدعم، مما أدى إلى تراجع اقتصادي، بالموازاة مع موجة العنف التي كانت تشهدها الجزائر آنذاك و التي أثرت على الموارد الاقتصادية، بالإضافة إلى الحصار الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة و الغرب على ليبيا، مما أدى إلى تشجيع التهريب و انتعاش نشاط الجريمة المنظمة، و التي استغلت الأحداث الجزائرية لانعاش تجارة السلاح بالمنطقة، حيث كان مصدر حصول التنظيمات الإرهابية الجزائرية على الأسلحة، و منه فإن الشبكات التي أدارت في السابق عمليات تهريب السلع المشروعة وسّعت نشاطها نحو الإبتجار غير المشروع بالسلاح.

أولا : خصوصية الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي

تشهد منطقة الساحل الأفريقي في السنوات الأخيرة نشاطا متناميا للجريمة المنظمة عبر الوطنية، تتركز أساسا في أنشطة تجارية غير مشروعة تشتمل على التهريب السلع و الإتجار بالبشر، في وقت يكون مصدر المواد المهربة المنطقة نفسها، في حالات أخرى يكون من خارج المنطقة، كما تعتبر منطقة الساحل الأفريقي منطقة عبور لهذه السلع غير المشروعة، سواء مخدرات أو أسلحة خفيفة أو حتى بشر، بالإضافة إلى بعض المسروقات و السلع المختلفة المشروعة كالوقود و النفط و الأدوية و المواد الغذائية، التي تقوم الجماعات الإجرامية.

الظروف السوسيوإقتصادية المزرية التي يعيشها سكان المنطقة، أدى بهم إلى التعامل مع فواعل أخرى، و منها الجريمة المنظمة، مقابل إغراءات مالية أو توفير الحماية أو حتى توفير السلع المهربة بأثمان رخيصة، بالإضافة إلى إشراك هؤلاء السكان في عمليات التهريب التي تقوم بها العناصر الإجرامية، في وقت تشهد المنطقة نزاعات داخلية بالدرجة الأولى، أدى إلى تقسيم تلك الفضاءات الجغرافية-البشرية إلى ما يسمى بـ"المناطق الحكومية"، و التي لاتزال السلطات الرسمية تسيطر عليها، و لو بشكل متفاوت، و مناطق أخرى "رمادية" (zones grises)، و هي تلك التي تخرج عن سيطرة الدولة، مما جعلها ملاذا لتمرکز نشاطات الجريمة المنظمة و أشكال أخرى من الفواعل المتداخلة فيما بينها.¹

بالإضافة إلى ما سبق، تلعب الجغرافية البشرية أو الإنسانية اليوم دورا في تنامي الجريمة المنظمة عبر الوطنية بالساحل الأفريقي، و توسع رقعة نشاطها و سهولة تحركاتها، حيث صارت تخضع لما يعرف بـ"منطق العصب" (Logiques Claniques)، القائم أساسا على القبلية و الاختلافات العرقية و الإثنية، و التي تختص كل منها في شكل معين من أشكال الجريمة المنظمة، حيث تم تقسيم النشاط الإجرامي في الفضاءات الرمادية على حسب التركيبة البشرية و الجغرافية على حد سواء.²

و تتميز الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي، باستغلال الظروف السابقة الذكر، في النشاط بعدة مجالات و وقت واحد، و على جميع الأصعدة، الوطنية، الإقليمية و الدولية، مما يصعب مواجهة الجريمة المنظمة المتعددة النشاطات، و يسمح لها من جهتها بالتطور و الانتشار، و هو ما خلق حدودا وهمية للجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الأفريقي، صارت جزءا من الخارطة الجيوسياسية للمنطقة كفاعل محوري في تطور الأحداث، بالإضافة إلى ميزة الترابط بين مختلف التنظيمات الإجرامية في كل واحد، يجب التعامل معه ككل و ليس كجزئيات، كون فهم و تفسير ظاهرة الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي، تستدعي دراسة الظاهرة من منطلق كلي، و ليس جزئي فقط، أي لا نفسر تهريب المخدرات أو تهريب الأسلحة أو الإتجار بالبشر، كل على حدى.³

¹ Laurence AÏDA AMMOUR, « Flux Réseaux et Circuits de la Criminalité Organisée au Sahel et en Afrique de L'Ouest », in : la sécurité du Sahara et du Sahel , Cahier du CEREM, N°13, Paris, (Décembre 2009): p.58.

² Sandrine TOLLLOTIN, « Fin de l'empire français », Croissance, N°412, (Février1998): p.35.

³ Laurence Aïda AMMOUR, Op.cit. p.59

على صعيد آخر، تعرف الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي ديناميكية جغرافية كبيرة في السنوات الأخيرة، من خلال التوسع في المناطق الرمامية، التي عادة ما تكون نتيجة طبيعية أو سياسية أو أمنية أو اقتصادية، و ذلك من خلال ارتباط هذه الديناميكية بفضاءات جغرافية أخرى، خارج حدود المنطقة محل الدراسة، سواء في الشمال أو الجنوب، من خلال عدد من مراكز تواجد النشاط الإجرامي، أو ما يمكن أن نعتبره مراكز عبور مختلف السلع و الممنوعات و حتى البشر، بداية من العاصمة نيامي و مدينة "أغاديز" في النيجر إلى غاو في مالي و حتى نواكشوط و السواحل الموريتانية، و التي ترتبط بمنطقة جبال "تبيستي" الواقعة في شمال دولة تشاد، و هذا ما يوحي أن الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي أعادت رسم خارطة المنطقة كفاعل جديد.¹

ثانيا : أشكال الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي

تختلف أشكال الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي، عن بقية أشكالها فيلا العالم، مع خصوصية ترابط هذه الأشكال و الفواعل المسيطرة عليها، لكن يمكن حصرها حسب مدى انتشارها و اعتماد العناصر الإجرامية عليها في، تهريب المخدرات، تهريب الأسلحة و الإتجار غير المشروع فيها، الإتجار بالبشر، بالإضافة إلى تهريب السلع أو المنتجات القانونية.

1. تهريب المخدرات

في تصريح للمستشار الدولي حول الشؤون الأمنية، بتجمع دول الساحل و الصحراء، الأمين سيسي، أكد أن حوالي 20 طن من المخدرات بمختلف تعبر المنطقة في تجمع دول الساحل و الصحراء أن مجموع 20 طنا من المخدرات أي ما تعادل قيمته مليار دولار أمريكي تعبر سنويا شريط الساحل والصحراء مؤكدا أن هذا التهريب يشكل أحد التحديات الأمنية الرئيسية لبلدان تجمع دول الساحل والصحراء.²

و تعتبر موريتانيا و السنغال و غينيا بيساو و غينيا و الرأس الأخضر، من أهم نقاط دخول المخدرات القادمة من خارج الساحل الأفريقي، أي على مستوى المحيط الأطلسي، قبل أن تتوزع في المنطقة لتبدأ رحلة التهريب نحو البحر المتوسط، و منها من يعود إلى أمريكا الشمالية.

و تلعب المساحة الكبيرة التي تميز دول المنطقة عاملا مؤثرا في عدم قدرة السلطات المحلية و الإقليمية التحكم في كل المعابر و الحدود السياسية بين هذه الدول، التي لم تعد قادرة على مواجهة الظاهرة، لاسيما في ظل تطور الوسائل المستعملة من طرف الجريمة المنظمة لتهريب المخدرات في المنطقة، و عدم قدرة دول المنطقة مسايرة هذا التطور.

تعتبر ظاهرة استغلال منطقة الساحل الأفريقي كمعبر للمخدرات نحو الأسواق العالمية عامة، و الأوروبية على وجه الخصوص، ظاهرة حديثة نوعا ما، مقارنة مع التطورات التي عرفت المنطقة في السنوات الأخيرة، و التي كانت عاملا

¹ Hamédine FALL, « contrôle des frontières et criminalité transfrontalière en Afrique de l'Ouest », UNIDIR, 2003. <http://unidir.org/pdf/articles/pdf-art1946.pdf>. (Consulté le 15.01.2017 à 17h 10)

² <http://www.panapress.com/12-385592-147-lang4-index.html> (consulté le 15.01.2017 à 14h 30)

مساعدة على تفشي الظاهرة، حيث يعتبر الكوكايين من بين أهم المواد المخدرة عبورا للمنطقة نحو الشمال الأفريقي و منه إلى أوروبا، بعد التعثر التي شهدته سوق المخدرات في أمريكا الشمالية.¹

و تستعمل عناصر الجريمة المنظمة وسائل مختلفة لنقل المخدرات القادمة من دول أمريكا اللاتينية، بداية من سفن كبيرة مجهزة بأحدث التقنيات، لتتمكن من نقل أطنان من أنواع مختلفة من المخدرات، قبل أن يتم تفريغها قرب السواحل الأفريقية الغربية في قوارب صغيرة، قبل أن تنشر هذه القوارب نحو الشواطئ المختلفة لعدد من دول المنطقة الغربية للقارة، قبل أن يتم تسليمها لعناصر محلية، تقوم بشحنها بإحكام في شاحنات أو سيارات رباعية الدفع، لمراكز التخزين في عدد من دول المنطقة، أين تعرف غياب أو تواطؤ السلطات الوطنية، كمرحلة قبل إعادة تحضيرها للشحن بطرق مختلفة نحو القارة الأوروبية، مروراً بعدد من المسالك الوعرة، و التي كانت تستعمل في السابق للقوافل التجارية للملح و الحرير و غيرها من السلع، و التي تسيطر عليها اليوم التنظيمات الإرهابية أو قبائل السكان المحليين، و هو ما يفسر تداخل الفواعل المساهمة في تنامي انتشار تهريب و الإتجار بالمخدرات بالساحل الأفريقي.²

و في نفس السياق تمّ تسجيل عدد من عمليات تهريب المخدرات نحو الساحل الأفريقي، عن طائرات صغيرة، و حتى طائرات نقل المسافرين، حيث تمكنت السلطات الوطنية في إطار مكافحة الظاهرة من ضبط حوالي طن الكوكايين، عند اعتراضها لعدد من الطائرات و خلال تفتيشها لأخرى في مطارات المنطقة، و قد لوحظ أن جل تلك الطائرات انطلقت من فينزويلا.³

و تعتبر قضية طائرة "الأرباص" التي وجدت بصحراء مالي أحسن مثال لحجم تطور ظاهرة تهريب المخدرات في الساحل الأفريقي، حيث تم العثور في 2009 على طائرة نقل مسافرين من نوع أرباص 727 في "غاو" المالية، و يعتقد أنها كانت تحمل ما بين 9 و 11 طن من الكوكايين، و هي كمية ضخمة تقدر بملايين الدولارات، مما استدعى أصحاب الطائرة التخلي عنها كلية في صحراء مالي، بعد أن تمت عملية شحنها في سيارات و شاحنات كانت تنتظر وصول الشحنة من إحدى دول أمريكا الجنوبية.⁴ و قد أظهرت هذه العملية التطور النوعي و الكمي لعمليات التهريب الخاصة بالمخدرات في الساحل الأفريقي، فمن بين 53 طن من الكوكايين تمّ حجزها في أوروبا عام 2009، تتراوح الكمية القادمة من الساحل الأفريقي، بعد قدومها من أمريكا اللاتينية، حوالي 21 طن، فيما بلغت الكمية ذروتها في 2007 بحوالي 47 طن.⁵

¹ احمد برقوق، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية و الحسابات الخارجية"، جريدة الشعب، الجزائر، عدد خاص رقم 1، (جانفي 2008) ص13.

² Michel GANDILHON, Géopolitique de la cocaïne ; <http://www.ofdt.fr/BDD/publications/docs/chap2.pdf>.

³ Alain RODIER, « Afrique de l'Ouest: vulnérabilités et facteurs d'insécurité », in : Jean Dufourcq, Les Défis Stratégiques Africains: Exploration Des Racines de La Conflictualité, Cahiers de l'IRSEM, p.105

⁴ Hamédine FALLOP, op.cit.

⁵ Document de réflexion relatif aux effets de la criminalité transnationale organisée en Afrique de l'Ouest et dans la région du Sahel : <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/N1222832.pdf>. (consulté le 22.01.2017 à 12h15).

و قد تمّ تحديد عدد من المرافئ الرسمية التي تعتبر من أهم نقاط دخول المخدرات إلى منطقة الساحل الأفريقي، و إلى مناطق أخرى جنب الساحل من أفريقيا، فأول ميناء يقع بخليج البنين، قبل أن يتم نقل الكميات التي تصل من أمريكا اللاتينية، للتخزين و إعادة التوزيع في كل من توغو و بنين و نيجيريا، بالإضافة إلى مرفأ يضم شطري غينيا، بيساو وكوناكري.¹

أما جوا، فمن الملاحظ أن موريتانيا تعتبر البوابة الرئيسة لدخول الطائرات المحملة بالكوكايين، بالإضافة إلى سيراليون، قبل أن يتم إعادة شحن و نقل الكميات التي تصل المنطقة عبر البحر إلى السنغال، و برا إلى مالي، قبل مواصلة تهريبها نحو شمال أفريقيا و أوروبا، كما تجدر الإشارة أن باماكو كانت منذ زمن طويل مركزا لاستقبال الكوكايين جوا، حيث يتم مقايضته بمخدر الحشيش في حالات عديدة، و هو ما أدى إلى تحول في حركية المخدرات في المنطقة، من التهريب إلى الإبتجار بها.²

و يساهم التعاون بين عناصر الجريمة المنظمة بالساحل الأفريقي و نظرائهم في قارة أمريكا اللاتينية، في رواج هذا النشاط، لاسيما التنظيمات الكولومبية، الذي يتواجدون بشكل خاص في البوابة الرئيسة للسوق الأوروبية للكوكايين، و هي إسبانيا.

أصبح المهربين اليوم في الساحل الأفريقي، لا يكتفون بالمال مقابل عمليات تهريب المخدرات إلى أوروبا خاصة، بل صاروا يفضلون تقاضي أجرهم من خلال حصص من الكمية المهربة، حيث تمكنوا مع مرور الوقت في التحكم في عدد من أساليب التهريب نحو أوروبا، و من أشهر هذه الطرق ما يعرف ب"السعاة" و هم أفارقة من المنطقة يسافرون في الطائرات نحو عدد من المدن الأوروبية و بحوزتهم كميات مختلفة من المخدرات يتم توزيعا في السوق الأوروبية، غالبا من طرف أفارقة من نفس المنطقة، من الذين يقيمون هناك، حيث تم تسجيل ضبط منذ عام 2004 إلى يومنا هذا ما يفوق 1500 مهرب في مطارات أوروبا، لاسيما من نيجيريا التي يشكلون 31 بالمئة من عدد المهربين المقبوض عليهم، و القادمين من الساحل الأفريقي، لكن عمليات التهريب في تراجع منذ 2008 أين اتخذت السلطات المحلية و الدولية جملة من التدابير، أدت إلى مصادرة عدد كبير من الشحنات، سواء عند السواحل الأفريقية أو في نقاط تخزين و إعادة شحن المخدرات قبل تهريبها إلى أوروبا، لكن تبقى الشحنة المهربة نحو أوروبا من الكوكايين فقط بقيمة المليار دولار.³

اليوم تمثل تجارة المخدرات و تهريبها و حتى إنتاجها أهم أنواع نشاطات الجريمة المنظمة بالساحل الأفريقي، و هو ما يعرف بالتجارة الثلاثية « commerce triangulaire »، بداية من مادة الكوكايين القادم من دول أمريكا اللاتينية

¹ http://www.africaecon.org/index.php/africa_business_reports/read/70 (consulté le 16.01.2017 à 19h15)

² Michel Gandilhon, op.cit

³ Kofi ANNAN, L'Afrique envahie par les drogues, *Libération*, (9 février 2012) : <http://www.libération.fr/monde/01012388748-l-afrique-envahie-par-la-drogue> (consulté le 06.01.2017 à 20h15).

و الهرويين القادم من دول آسيا مؤخرا، و الحشيش و القنب المنتج محليا سواء بالساحل أو عدد من دول الجوار و على رأسها المملكة المغربية.¹

ارتفعت كمية المخدرات المنتشرة في الساحل من 3 أطنان في 2004 إلى 47 طن في 2007، قبل أن تعرف تراجعا في 2009 لتصل إلى 21 طن. و هذا بسبب المضبوطات في المنطقة لا سيما أثناء محاولة دخولها من السواحل الغربية للقارة، و التي تتم في مجملها عن طريق الصدفة و ليس عملا منظما،² أما في 2011، فق قدر البنك الدولي، ما قيمته 6.8 مليار دولار، للكوكايين المتواجدة بسوق الساحل الأفريقي،³ فيما يقدر عدد المتعاطين للمخدر بالمنطقة ككل حوالي 2.5 مليون شخص.

و ليس فقط الكوكايين المخدر الوحيد التي تقوم بتهريبها جماعات الجريمة المنظمة، يوجد أيضا الهرويين القادم من لآسيا، و الذي عرف رواجا كبيرا في بداية العام 2000، حيث قدرت كمية الهرويين الأفغانية تحديدا، التي هربت إلى الساحل الأفريقي ما بين 40 و 45 طن، في 2009، تم توزيعها محليا لاسيما في دول جنوب المنطقة محل الدراسة، و على رأسها نيجيريا، التي تم حجز شحنة هيروين بها في 2010 قدرت بأكثر من 200 كلغ.⁴

بالإضافة إلى الكوكايين والهرويين فإن القنب الهندي بمختلف أشكاله يعتبر من المخدرات التقليدية بالمنطقة منذ سنوات عديدة، لارتباطه بالمنطقة ككل من حيث الإنتاج و التوزيع، لاسيما و أن أسعاره تعتبر في متناول فئات عديدة من المتعاطين للمخدرات بالمنطقة و سهولة الحصول عليه، حيث تم ضبط 260 طن من نبتة القنب في أفريقيا ككل عام 2009، أي ما يقارب 11 بالمئة من النسبة المحجوزة في العالم.

و في نفس السياق، تعرف المنطقة الغربية لدول الساحل الأفريقي محل الدراسة، و تحديدا موريتانيا، تناميا لظاهرة تهريب المخدرات، التي استغلت تفشي الفساد و تواطؤ بعض الأطراف المحلية، لتحويل الأراضي الشاسعة من موريتانيا إلى أهم ممر للمخدرات القادمة من أمريكا الجنوبية، بالإضافة إلى استغلال بعض الشواطئ غير المحروسة لاستقبال و إعادة شحن المخدرات نحو أوروبا، بالإضافة إلى الحدود البرية مع الصحراء الغربية و من ثم المغرب، الذي يملك منظومة إجرامية رهيبة اكتسبت من خلال سنوات عملها في مجال إنتاج و تهريب القنب و الحشيش، فقد شهدت الخمس سنوات الأخيرة في موريتانيا عمليات تم الكشف من خلالها عن وجود شبكات دولية للجريمة المنظمة في البلاد، من مهامها استقبال شحنات المخدرات القادمة من دول أمريكا الشمالية، و تحديدا من فنزويلا وكولومبيا و تهريبها سواء إلى القارة الأفريقية

¹ Georges BERGHEZAN, « Panorama du trafic de cocaïne en Afrique de l'Ouest ». Rapport du GRIP, 12 juin 2012. In : <http://www.grip.org/fr/siteweb/images/RAPPORTS/2012/Rapport%202012-6.pdf> (consulté le 07.01.2017 à 08h15).

² Groupe intergouvernemental d'action contre le blanchiment d'argent en Afrique de l'Ouest, « Rapport de typologies : blanchiment des produits du trafic de stupéfiant en Afrique de l'Ouest », p. 19-23. In : http://www.giaba.org/media/f/152_final-drugs-typologies-report-dev071811---french.pdf (consulté le 10.01.2017 à 06h20).

³ Kofi ANNAN, op.cit.

⁴ http://www.incb.org/pdf/annual-report/2011/French/AR_2011_FR_Chapitre_III_Afrique.pdf (consulté le 11.01.2017 à 15h15).

أو مباشرة إلى أوروبا، كما تمّ ضبط عدد من التجهيزات اللوجستية العالية التقنية، مما يفسر تطور الجريمة المنظمة في المنطقة، و التي استفادت من هشاشة المنظومة الأمنية لدول الساحل الأفريقي.¹

في ظل محاولات الحدّ من الظاهرة تمكنت من تحديد نقطتين على الأقل في الشمال والشرق الموريتاني، و هي عبارة عن صحراء قاحلة تستعمل كمطارين، تستخدم من طرف الجريمة المنظمة لتحتج بها الطائرات الصغيرة المحملة بالكوكايين الأمريكية اللاتينية، حيث تمّ اكتشاف كميات كبيرة من الوقود في عدد من المدايح الصحراوية.²

و على صعيد آخر تزخر موريتانيا بساحل بحري طويل يستغل مرافقه مهربو المخدرات، أين يصعب ضبط المراكب المحملة بالمخدرات و مراكب الصيد المحملة بالأسماك و المتجهة إلى تصديره إلى أوروبا، حيث يقوم المهربون بتخزين شحنات المخدرات في حاويات الأسماك المتجهة إلى موانئ إسبانيا و البرتغال و فرنسا و حتى بلجيكا.

كما كشف التحقيقات عن تورط عدد من المسؤولين في الدولة مع التنظيمات الإجرامية المتخصصة في تهريب المخدرات، و على رأسهم ممثل الأنتربول في نواكشوط، و هو ما يحدث أيضا في مالي، التي ثبت تورط عدد من مسؤولي حكومة باماكو في تهريب المخدرات، المدنيين منهم و العسكريين.

جاء في أحد التقارير الصادرة عن لجنة غرب أفريقيا لمكافحة المخدرات، أن الساحل الأفريقي لم يعد مجرد منطقة عبور، بل أنه تحول إلى سوق لتجارة المخدرات، بسبب الطلب على الاستهلاك ومني، و لو الضعيف على تجار و مهربي المخدرات، لاسيما في المناطق الحدودية بين دول المنطقة.

و حسب نفس التقرير، فإن تجارة المخدرات بالمنطقة قدرت بحوالي 1.25 مليار دولار، فيما تمّ الإشارة إلى أنه من بين 172 طن من الكوكايين التي وصلت أوروبا، 18 طن منها مرّ عبر دول المنطقة، و في سياق متصل أشار التقرير إلى تورط عدد من المسؤولين الأمنيين و السياسيين في حكومات دول المنطقة، أين يكون الصراع بينهم حول عائداتها، و إن تفادى التقرير ذكر أسماء المتورطين أو بلدانهم تحديدا، إلا أنه أكد أن مهربو المخدرات يحظون بحماية عدد من السياسيين الكبار، مقابل تمويل حملاتهم الانتخابية المختلفة.³

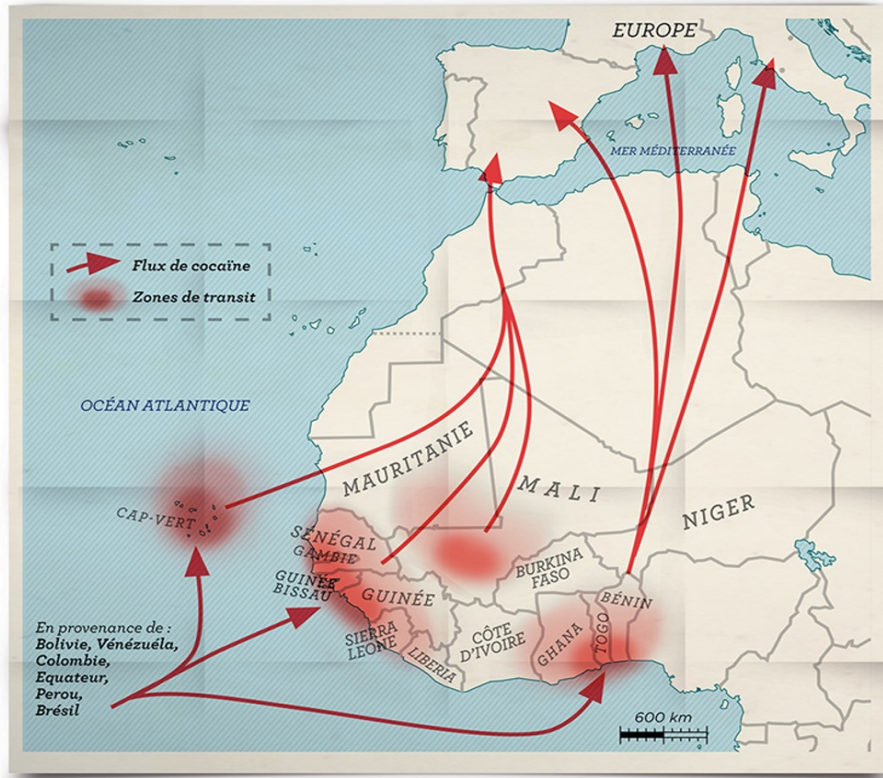
¹ Christophe CHAMPIN, *Afrique noire, poudre blanche. L'Afrique sous la coupe des cartels de la drogue*, (Paris : André Versailles éditeur, 2010), p 155.

² <http://www.dw.com/ar/a-5269047> (consulté le 19.01.2017 à 22h40)

³ Rapport annuel de l'OICS 2011, p. 52-53 : in

http://www.incb.org/pdf/annual-report/2011/French/AR_2011_FR_Chapitre_III_Afrique.pdf. (consulté le 23.01.2017 à 19h45)

الشكل رقم 40: خريطة توضيحية لمسارات تهريب المخدرات في الساحل الأفريقي



المصدر : <http://tempsreel.nouvelobs.com/monde/guerre-au-mali/20130225.OBS9921/sahel-les-djihadistes-et-la-cocaine-connection.html>

آخر ما يمكن قوله عن الجريمة المنظمة و المخدرات في الساحل الأفريقي، أنها تمكنت من استغلال حالة الفوضى و الأزمات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية، بالإضافة إلى الطبيعة الجغرافية، كأهم عوامل تنمية و تطوير هذه التجارة، التي يتورط فيها عدد من الأشخاص، الذين يملكون مناصب سياسية و عسكرية و أمنية في حكومات دول المنطقة و الدول المجاورة لها.

ثانيا : تهريب و الإتجار غير المشروع في الأسلحة

يعتبر تهريب الأسلحة من و إلى منطقة الساحل الأفريقي، من بين أهم النشاطات التي استغلتها الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي، و أقدمها، حيث يرجع تاريخ ازدهارها إلى نهاية الحرب الباردة، أين عرفت انتشارا واسعا بهدف الإتجار أو الاستغلال، أين ارتبط نشاط تهريب مختلف الأسلحة بعدد من المتغيرات و التطورات التي عرفتتها المنطقة و لا تزال تعرفها.¹

¹ West Africa Regional Seminar on Best/Promising Practices on Armed Violence Reduction Abuja, juin 2011 : in : http://www.genevadeclaration.org/fileadmin/docs/regional_seminars/West_Africa_Seminar_Report_copy-edited010911-final.pdf (consulté le 26.01.2017 à 20h45).

فتهرب الأسلحة من الأنشطة الإجرامية التي ترتبط أساسا بمناطق تعرف نزاعات مسلحة و عدم استقرار في شتى المجالات، و فشل في بناء الدولة، و هشاشتها، و هي الخصائص التي تتميز بها منطقة الساحل الأفريقي.

من منطلق أنه لا يمكن للجريمة المنظمة أو العنف أو النزاع أو الظاهرة الإرهابية أن يقوم بدون أسلحة، فقد تحولت هذه الأخيرة إلى أحد أهم نشاطات الجريمة المنظمة بدول الساحل الأفريقي، بداية من الميليشيات المنتشرة على طول الشريط الساحلي بداية من النيجر و مروراً بمالي و حتى موريتانيا بدرجة أقل، ففي النيجر تقوم الميليشيات المسلحة في دلتا النيجر باستغلال النفط المسروق لتمويل شرائها للأسلحة من السوق السوداء التي ازدهرت بشكل غير مسبوق منذ سقوط نظام القذافي في ليبيا، و إفراغ مخازن السلاح للجماهيرية الليبية،¹ بالإضافة إلى مخلفات النزاعات المسلحة بالمنطقة الأفريقية ككل، و هشاشة الحدود، مما يسمح بعبور كبير للأسلحة، و هو النشاط الذي تشرف عليه الجماعات الإجرامية المنظمة بالمنطقة، لكن على غرار تهريب المخدرات فهذا النشاط يقوم على تعاون لدرجة التحالف مع الجماعات المسلحة الأخرى، سواء الإرهابية أو المتمردة.²

على الرغم من عدم وجود أرقام ثابتة عن كمية السلاح الموجودة بطريقة غير شرعية في الساحل، إلا أن التقديرات تشير إلى أرقام تتراوح ما بين 7 و 10 ملايين قطعة سلاح، و ما يميز هذا النوع من السلعة في إطار الجريمة المنظمة انه أطول عمراً من الأشكال الأخرى، كالمخدرات أو السجائر أو النفط و مشتقاته، و التي في غالب الأحيان تختلف مصادرها من مخلفات المعسكر الشرقي سابقاً، إلى الأسلحة المصنعة محلياً ببعض الورشات في عدد من الدول و المناطق، ضمن ما يسمى بالمناطق الرمادية.³ و قد تمّ إحصاء حوالي 75 مليون قطعة سلاح هربت من ليبيا في اتجاهات مختلفة، من بينها دول الساحل، عن طريق النيجر أو الجزائر، قبل وصولها إلى مالي، حيث كانت من العوامل المغذية للنزاعات القائمة هناك منذ 2012.⁴

أصدرت المنظمة غير الحكومية المتخصصة في البحث عن قضايا التسليح و النزاعات (Conflict Armament Research (CAR) في نوفمبر 2016 تقريراً مفصلاً من 50 صفحة،⁵ خصصته لانتشار الأسلحة في منطقة الساحل، حيث تمّ تقدير كمية الأسلحة بمنطقة جنوب الصحراء بـ 100 مليون قطعة، منها ما بين 8 و 10 ملايين في الساحل

¹ Julia DUFOUR et Claire KUPPER, « Groupes armés au Nord-Mali, état des lieux ». Fiche documentaire du GRIP, (6 juillet 2012) : in : http://www.grip.org/fr/siteweb/images/NOTES_ANALYSE/2012/NA_2012-07-06_FR_J-DUFOUR.pdf (consulté le 23.01.2017 à 19h20).

² West Africa Regional Seminar on Best/Promising Practices on Armed Violence Reduction Abuja, (juin 2011) in : http://www.genevadeclaration.org/fileadmin/docs/regional_seminars/West_Africa_Seminar_Report_copy-edited010911-final.pdf (consulté le 27.01.2017 à 07h15).

³ http://www.nato.int/docu/review/2009/Organized_Crime/Transnational_Trafficking_West_Africa/AR/index.htm (consulté le 29.01.2017 à 16h45).

⁴ Michel LUNTUMBUE, « Groupes armés, conflits et gouvernance en Afrique de l'Ouest : Une grille de lecture », Note d'analyse du GRIP, (27 janvier 2012). In : http://www.grip.org/fr/siteweb/images/NOTES_ANALYSE/2012/NA_2012-01-27_FR_M-LUNTUMBUE.pdf (consulté le 29.01.2017 à 22h20).

⁵ Conflict Armament Research, "Investigating Cross-Border Weapon Transfers In The Sahel", Foreign & Commonwealth Office and Itrace, (London, 2016) : 1 – 8.

فقط، كما قدر سوق الأسلحة غير الشرعية بحوالي 300 مليون دولار سنويا، بما يعادل 20 بالمئة من التجارة غير الشرعية في العالم،¹ مما يجعل سوق المنطقة و القارة من أهم أسواق الأسلحة في العالم.

إذا كان المصدر الرئيس للأسلحة المتاجر بها في الساحل الأفريقي، هي من صنع روسي أو صربي بالدرجة الأولى، و بولونية بدرجة أقل، إلا أن مصدر الحصول على هذه الأسلحة التي تتجار فيها عناصر الجريمة المنظمة، يعود أصلا إلى دول و حكومات المنطقة بالدرجة الأولى، و ذلك منذ الحرب الباردة، و هو ما يفسر وجود كميات كبيرة منها تعود خاصة إلى فترة السبعينات، حيث كانت ملك للقوات النظامية في دول المنطقة، قبل أن تنتقل إلى الأفراد المدنيين، عبر مراحل تاريخية عرفت نزاعات و انقلابات عسكرية و حروب أهلية، مما سهل من عملية الحصول على السلاح و المتاجرة فيه.²

إن توفر الأسلحة في سوق الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي يقوم على ديناميكية بناء ما يعرف بـ "نظام النزاعات" (système de conflits) المميز للمنطقة، و الذي يدعم فكرة إعادة رسكلة الأسلحة المستعملة في نزاع ما قبل إعادة تصديرها إلى نزاع آخر، أو من جماعة ما قد تكون إرهابية أو حكومية، إلى جماعة أخرى قد تكون انفصالية أو ميليشيات وطنية،³ و هو ما حدث بعد النزاع في ليبيا، أين انتقلت كمية الأسلحة بواسطة الجريمة المنظمة إلى أيدي الجماعات الإرهابية في الساحل لنزاع آخر شاركت فيه إلى جانب متمردي مالي ضد حكومة باماكو، بالإضافة إلى استغلال الأسلحة التي كانت في مخازن الحكومة الليبية السابقة، و المقدرة بأكثر بحوالي 87 مخزنا، تمّ تدمير 21 منها، كانت تضم ملايين من القطع الخفيفة و الذخائر و بعض أنواع الصواريخ، لتتحول إلى سوق الجريمة المنظمة في المنطقة،⁴ و هو ما تزامن مع تصاعد العنف في الساحل، سواء من طرف المتمردين الطوارق أو من طرف التنظيمات الإرهابية، أو حتى من طرف القوات الحكومية و الأجنبية المتواجدة بالمنطقة.

¹ « Le trafic d'armes continue d'aggraver l'instabilité en Afrique » : in :

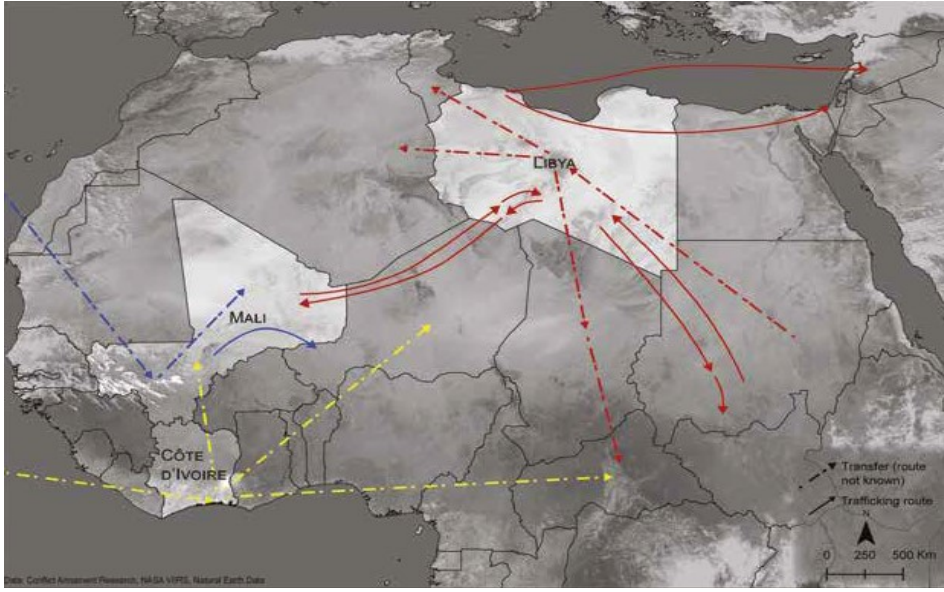
<http://www.un.org/apps/newsFr/storyF.asp?NewsID=21501&Cr=trafic&Cr1=>

² Jérémie NCUBÉ, (Côte d'Ivoire : le rapport caché de l'ONU), Slate Afrique, (25 mai 2011), in : <http://www.slateafrique.com/2297/cote-d-ivoire-le-rapport-cache-de-l-onu>

³ Michel LUNTUMBUE, Groupes armés, conflits et gouvernance en Afrique de l'Ouest : Une grille de lecture, op.cit.

⁴ Rapport de la mission d'évaluation des incidences de la crise libyenne sur la région du Sahel, 7-23 (décembre 2011), in : <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/N1220864.pdf> (consulté le 31.01.2017 à 10h45).

الشكل رقم 41 : خريطة توضيحية لمسارات انتشار الأسلحة منذ 2011 في الساحل الأفريقي



المصدر : <http://www.conflictarm.com/publications>

ثالثا : الإتجار بالبشر:

إن الموقع الاستراتيجي لمنطقة الساحل الأفريقي، الفصيلة بين عدد من الفضاءات و الأقاليم الجغرافية و البشرية، يجعل منها ممرا و معبرا للهجرات المختلفة التي عرفتها المنطقة منذ لآلاف السنين، سواء تلك المرتبطة بطبيعة السكان الرحل¹، أو بطرق قسرية بسبب الأزمات المناخية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، أو هروبا من النزاعات الداخلية في دول المنطقة.¹

و يعتبر عامل الجغرافيا و طبيعة التركيبة البشرية المعقدة في الساحل الأفريقي، من أهم دوافع استغلال الجريمة المنظمة لهذه الديناميكية الجدلية لصالحها، حيث تقوم التنظيمات الإجرامية بالإشراف على عملية تنقل الأشخاص من بلدانهم الأصلية إلى بلدان أخرى، أو العكس، مقابل أموال يدفعها المعندين أو وسطاء، الذي يحصلون بدورهم على عمولات ضخمة مقابل هذا النشاط غير المشروع، و المرتبط بشكل خاص بالهجرة غير الشرعية بالمنطقة.²

تمتد شبكات الجريمة المنظمة التي تقوم بنقل السكان إلى مناطق مختلفة، إلى عدد من دول المنطقة و حتى أوروبا، حيث تسهر هذه الشبكات على عملية نقل الأشخاص إلى أوروبا عبر شبكة تمتد من دول الساحل نحو شمال أفريقيا،

¹ فرانسيس ميرتينس والمادو فيليب دي أندريه: "هل أصبح غرب إفريقيا محطة مركزية للتهريب والاتجار بالبشر؟" مجلة الناتو، (2009)، أنظر في : [http://www.nato.int/docu/review/2009/Organized Crime/AR/index.htm](http://www.nato.int/docu/review/2009/Organized%20Crime/AR/index.htm)

² Gérard-François DUMONT, « la Géopolitique des Population du sahel », in : la sécurité du Sahara et du sahel, Op.cit.p.42.

وصولاً إلى القارة الأوروبية، عبر عدد من المعابر البرية المستغلة أساساً في نشاطات أخرى، كتهريب المخدرات و تهريب الأسلحة و النشاط الإرهابي، و هي في الغالب مسالك تجارية قديمة تتميز بصعوبة التضاريس.¹

لا يمكن حصر نشاط الجريمة المنظمة المرتبطة بالإتجار بالبشر، في عمليات مساعدة المهاجرين للوصول إلى بلدان أخرى، بل إنها تقوم أيضاً ببيع الأطفال لبعض العائلات الأوروبية بهدف التبني، كما يتم نقل الأشخاص إلى مناطق أخرى سواء محلياً أو حتى لخارج القارة الأفريقية من أجل الاستغلال الجنسي، و آخرون من أجل المتاجرة في الأعضاء البشرية، بالتنسيق مع شبكات إجرامية دولية في مناطق متعددة من العالم.

تشير بعض التقديرات أن التنظيمات الإجرامية ساهمت في نقل حوالي 5000 شخص، لمختلف الأسباب السالفة الذكر، في السنة الواحدة، فيما كان عددهم لا يتجاوز 200 شخص خلال التسعينات من القرن الماضي، كما تجدر الإشارة إلى أن الساحل الأفريقي هو بمثابة مركز انطلاق لتنقل الأشخاص المتاجر بهم، و في الوقت نفسه هو ممر عبور قوافل الأشخاص المهريين من دول أخرى و التي قد تكون في نفس الوقت الدول المستقبلة، و على رأسها نيجيريا، غينيا الاستوائية، كوت ديفوار، السنغال و الغابون.²

يمارس عناصر الجريمة المنظمة، طرقاً عديدة لنقل ضحاياهم إلى البلدان الأخرى، حيث يقوم الشخص القائم على تجارة البشر في معظم الحالات (في حال عدم دفع تكاليف التنقل)، بتغطية تكاليف ما نعتبه هجرة غير الشرعية، و المقدرة بحوالي 40 ألف دولار لكل فرد،³ ينقل من دول الساحل إلى أوروبا لضحاياه، مقابل عقود تربطه بالمعنيين، يتم من خلالها تحديد الفترة الزمنية التي يجب على الضحايا دفع تكاليف نقلهم، قبل أن يتم تسليمهم إلى المكلف التنفيذي بعملية نقلهم، و الذي يدعى بالمنطقة "الجزائر"، و عند الوصول إلى المكان المقصود، يتم تسليمهم إلى فرع شبكة الجريمة المنظمة بالدولة المقصودة، و الذي توكل له مهمة متابعة دفع تكاليف الرحلة، من خلال الاستغلال الجنسي أو بعض الأعمال الشاقة أو غير المشروعة،⁴ و كثيراً ما تكون الرؤوس المسيّرة لشبكة الجريمة المختصة في الإتجار بالبشر تنتمي إلى نفس القبيلة في منطقة الساحل، و في عدد من الحالات إلى نفس العائلة.⁵

و تعتبر فرنسا، النمسا، بلجيكا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، النرويج، اليونان، إسبانيا، سويسرا و بريطانيا أهم الوجهات الرئيسية للأشخاص المتاجر بهم باختلاف الأسباب و الأهداف، و تقدر عمليات اكتشاف الحالة، واحد من ثلاثين، فيما قدر عددهم الكلي في أوروبا بـ 17.000 شخص، يتم نقل حوالي 5700 حالة سنوية منهم، و هو ما يوفر

¹ <http://sahel-intelligence.com/2258-la-traite-des-etres-humains-au-sahel.html> (consulté le 30.01.2017 à 18h45).

² Wilfried Relwende SAWADO, "The Challenges of Transnational Human Trafficking in West Africa African", *Studies Quarterly*, volume 13, issues 1 & 2, (printemps 2012) : p. 3.

³ يصل المبلغ المدفوع في بعض الحالات إلى 55 ألف دولار.

⁴ <http://www.unodc.org/unodc/fr/human-trafficking/index.html> (consulté le 30.01.2017 à 09h45)

⁵ www.africa-eu-partnership.org. (consulté le 29.01.2017 à 13h20)

سوق بحوالي 300 مليون دولار سنويا، فيما قدرت مصادر أخرى، قيمة عائدات سوق الإتجار بالبشر بالساحل الأفريقي مع أوروبا، ما بين 152 و 228 مليون دولار.¹

على صعيد آخر، يندرج التجنيد القسري للأطفال ضمن نشاط الجريمة المنظمة بالنسبة للإتجار بالبشر في الساحل الأفريقي، للاستغلال في العمل، خاصة في الفلاحة بكل من البنين و بوركينا فاسو و غينيا كوناكري و غانا و نيجيريا و توغو، بالإضافة إلى مالي أو حتى جنسبا، سواء على المستوى الوطني و الإقليمي أو العابر للأوطان، و يقدر عدد الأطفال الذين تعرضوا للإتجار بالبشر في المنطقة، ما بين 200 ألف و 300 ألف، حسب منظمة اليونسيف و المنظمة الدولية للعمل،² في حين يقدر عدد الأشخاص الأفارقة الذين يدخلون أوروبا سنويا، عن طريق نشاط الجريمة المنظمة، بحوالي 55.000، و يحققون عائدات تقدر بـ 150 مليون دولار سنوياً، فيما يتعلق فقط بأوروبا.³

و في نفس السياق، تبقى النساء و الفتيات عرضة للإتجار بالبشر في الساحل الأفريقي، حيث توجّه نحو أوروبا و دول المشرق العربي، للاستغلال الجنسي بالدرجة الأولى، حيث يقدر عددهن ما بين 3800 و 5000 امرأة، ضحية الإتجار بالبشر سنوياً.⁴

في الأخير، يمكن القول أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، تمكنت من استغلال كل الظروف و العوامل لتطوير الإتجار بالبشر في الساحل الأفريقي، و تحويل هذا الفضاء الجغرافي إلى مكان انطلاق و عبور و استقبال، و ذلك بالموازاة مع متطلبات الضحايا و تنقلاتهم المختلفة.

رابعاً: تهريب السلع المقلدة

لا تعتبر المخدرات و الأسلحة هي السلع الوحيدة التي تعتمد عليها الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي، بل تستغل هذا المجموعات النقص في بعض السلع المشروعة، لتهريبها من و إلى دول المنطقة، بداية من السجائر و حتى المواد الغذائية البسيطة، و هي مواد و إن كانت لا تشكل خطورة في حد ذاتها إلا أن لها تداعيات اقتصادية بالدرجة الأولى من خلال التهريب من الضرائب و الرسوم الجمركية، ما يميز استغلال الجريمة المنظمة لهذا النشاط هو الاعتماد على السلع المقلدة، و هي السوق التي أكدت الأمم المتحدة أنها بقيمة 1200 مليار دولار في العالم، حيث تحقق أرباحاً تصل إلى 2000 بالمائة في بعض السلع، في وقت تحقيق الكوكايين مثلاً 200 بالمائة للمهربين، و هو ما يجعل السلع المقلدة النشاط الجديد الأكثر استقطاباً لعدم وجود مخاطر كبيرة مقارنة بالأنشطة الأخرى.⁵

¹ Wilfried Relwende SAWADO, *op.cit.* P 4.

² Laurence Aïda AMMOUR , « Flux Réseaux et Circuits de la Criminalité Organisée au Sahel et en Afrique de L'Ouest », *Op.cit.*, p.73

³ 38. <http://www.unodc.org/toc/fr/crimes/migrant-smuggling.html> (consulté le 30.01.2017 à 22h15)

⁴ UNODC , « Programme régional pour l'Afrique de l'Ouest 2010-2014 », (Vienne : UNODC, 2011) : p. 3.

⁵ Eco Menanteau et Christian Menanteau, « La contrefaçon, nouvelle source de financement du terrorisme », in : <http://www.rtl.fr/actu/conso/la-contrefaçon-nouvelle-source-de-financement-du-terrorisme-7781846118> (consulté le 02.02.2017 à 21h15).

1. الإتجار و تهريب التبغ و السجائر

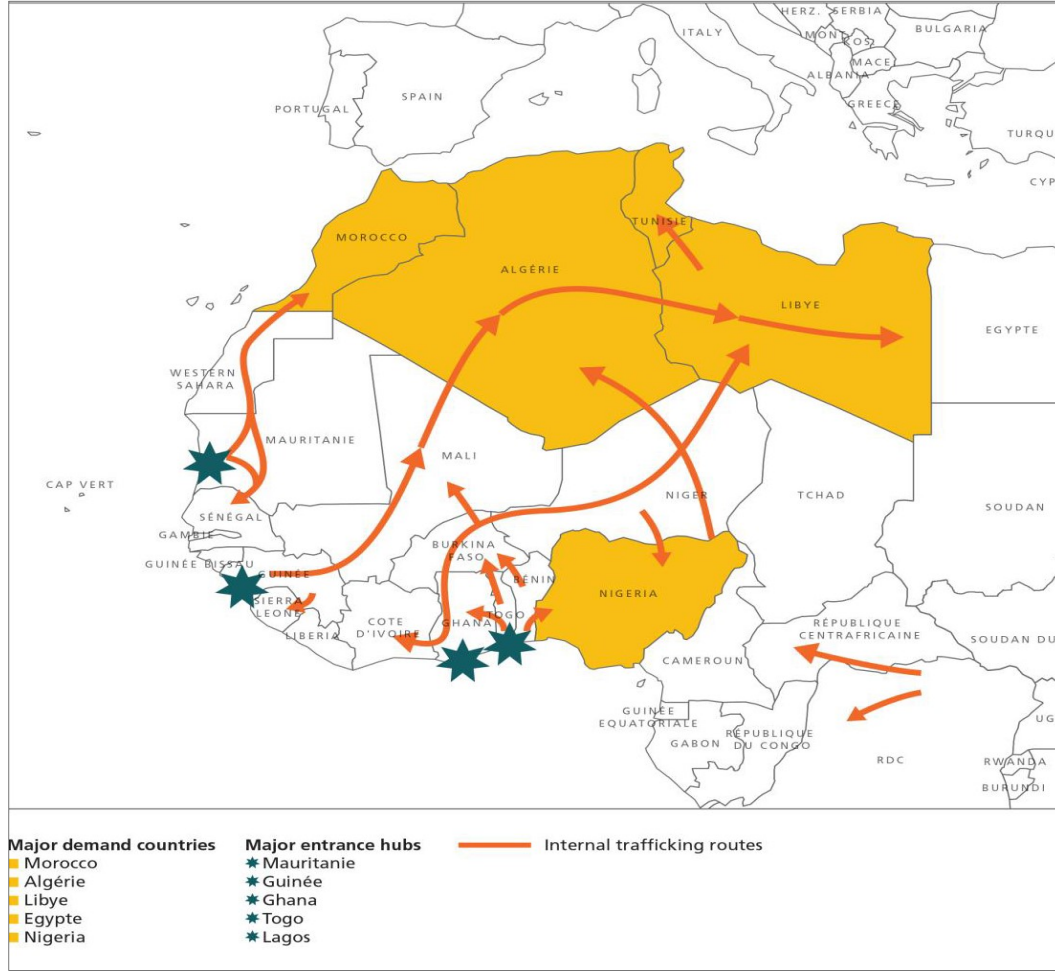
تعتبر عملية تهريب السجائر، من النشاطات التقليدية المربحة لتنظيمات الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي، مستغلة عدد من العوامل المساعدة على تنمية الظاهرة، بداية من الطلب الكبير على هذه السلعة، لاسيما من طرف أقاليم شمال أفريقيا، التي يصل استهلاكها للسجائر 44 بالمئة من الاستهلاك الكلي للقارة الأفريقية، حيث تعتبر مدينة كيدال في مالي، مركز تجارة و تهريب السجائر و التبغ، الذي مارسه عناصر من الجريمة المنظمة قبل تحولهم إلى الجماعات الإرهابية، مع حفاظهم على هذا النشاط، الذي تبلغ عائداته من 750 مليون دولار إلى 1 مليار دولار سنويا، قيمة 400 مليار سيجارة يدخلها الأفارقة، من بينها 60 مليار سيجارة من السوق السوداء، أي ما يساوي 15 بالمئة من السجائر التي يستهلكها الأفارقة، لكن بعض المناطق التي يسهل فيها نشاط الجريمة المنظمة فإن السجائر المهربة تصل إلى حوالي 80 بالمئة من السوق المحلية ككل.¹

يعود مصدر السجائر المقلدة و المهربة التي تصل إلى منطقة الساحل الأفريقي، من الصين و فيتنام و بعض دول آسيا، لكن تنظيمات الجريمة المنظمة لا تستورد هذه السلع مباشرة من مصادر إنتاجها، و إنما من بعض الأسواق الحرة، و على رأسها سوق دبي، و هو دليل على توسع الشبكات الإجرامية في الساحل إلى أقصى حدود المعمورة.

تعرف السجائر المقلدة طريقها إلى الساحل الأفريقي، عن طريق عدد من الموانئ الخاصة بذلك، و التي يتمكن أصحاب الحاويات التي تصل في سفن تجارية من تفادي التفتيش و حتى دفع الضرائب و الرسوم الجمركية، بعد التصريح بأن وجهتها ستكون بالأحرى مالي و النيجر و بوركينا فاسو، و من أهم هذه الموانئ "لومي"، "كوتونو" و "تيما".

¹ Sonia Le GOURIELLEC, « Les organisations combattantes irrégulières du Maghreb », *Stratégique*, N°103, (2013/2), p. 176.

الشكل رقم 42: خريطة توضيحية للحركة تجارة السجائر بالساحل الأفريقي



المصدر : <http://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2017/01/organized-crime-in-west-and-central-africa-july-2014-abridged-summary-french.pdf>.

2. الأدوية المقلدة

لا تكتفي عناصر الجريمة المنظمة بالساحل الأفريقي في نشاطها الرئيسي المتمثل في تهريب المخدرات و الأسلحة و الإتجار بالبشر، بل تصل إلى بعض السلع الثانوية، و التي تعرف طلبا في السوق السوداء الأفريقية عموما، و منها الأدوية المقلدة و الفاسدة، و التي تشكل خطرا إنسانيا قائما بحد ذاته، في ظل غياب رقابة حكومية و انتشار الفساد و المناطق الرمادية و عدم الاستقرار في شتى المجالات، بالإضافة إلى عامل رئيسي آخر، و هو انتشار مختلف الأمراض و الأوبئة التي تعجز مؤسسات الدول المختصة في علاجها أو مواجهتها، مما فتح المجال واسعا أمام هذا النشاط الذي تمارسه الجريمة المنظمة عبر الوطنية، و تقدر كمية الأدوية الفاسدة و المقلدة بالساحل الأفريقي بـ 50 بالمئة من الكمية المتوفرة في السوق، و هو ما أثبتته التحاليل التي أجريت لعينات منها.

بالإضافة إلى ذلك فالجريمة المنظمة تعتمد على تهريب و الإتجار بعدد من السلع المقلدة ما عدا السجائر و الأدوية، و هي المجوهرات و الحلي، و الآثار.

و قد جاء في أحد تقارير الأنتربول أن عددا من التنظيمات الإجرامية قد حوّلت نشاطها إلى الأدوية المقلدة لما صارت تدره من أموال، و هو الهدف الرئيسي لوجود الجريمة المنظمة، بعد أن كانت في وقت سابق تنشط في مجال تهريب الأسلحة و المخدرات، الذي تستحوذ عليهما مع مرور الوقت، التنظيمات الإرهابية بشكل خاص.

خامسا : نشاطات أخرى للجريمة المنظمة في الساحل

مثلت السلع المشروعة أهم جزء من سوق الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي قبل 2001، كونها أهم التدفقات التجارية بالمنطقة، و التي كانت تعتمد على ترتيبات أكدت تورط جهات مسؤولة في عدد من دول الساحل، حيث استمر الأمر حتى تمردات مالي و الانقلاب العسكري الذي حدث به، حيث كان في السابق يصعب التفريق بين التجارة المشروعة و غير المشروعة كل هذه التدفقات التجارية المتنوعة، قبائل محلية و عائلات تارقية و أفارقة، اختصت منذ القدم في التجارة.¹

البيئة الأمنية غير المستقرة و هشاشة الدول و فشلها في مواجهة الأشكال الجديدة للجريمة المنظمة، أدى إلى تنوع هذه الأخيرة لصور نشاطها بالمنطقة، لتمتد من تجارة و تهريب المخدرات و الأسلحة الخفيفة و الإتجار بالبشر و السلع المغشوشة، إلى كل ما قد يدر عليها أرباحا، كتهريب النفط و الوقود، أين قدرت كمية النفط المهرب من و عبر و إلى الساحل الأفريقي و إليه بقيمة سوق الكوكايين، بالإضافة إلى تهريب المعادن الثمينة مثل الذهب من النيجر و مالي إلى ليبيا و الجزائر، و نحو الأسواق الشمالية و الأوروبية، بالإضافة إلى نشاط تهريب المواد الغذائية، ليس بهدف الربح، بقدر ما هو بسبب محاولة استمالة السكان المحليين و احتوائهم.²

إن تزايد عدد المناطق الرمادية في الساحل الإفريقي فتح المجال أمام تنظيمات الجريمة لتوسيع نشاطاتها في مجالات عديدة، مثل تهريب الوقود و الحيوانات الأفريقية النادرة و العاج و التحف والفنية و الآثار التي تمّ الاستلاء عليها في عدد من المواقع بعد استلاء الجماعات الإرهابية و حلفائهم عليها منذ 2012، و كذا تزوير الوثائق و العملات.

في الأخير يمكن القول أن الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي ما هي إلا تطور منطقي لعدد من العوامل التاريخية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، و تأثير عدد من الفواعل أيضا في تنمية هذا النشاط في المنطقة، فبالنسبة للتطور التاريخي، يمكن إرجاعها إلى الطرق و المعابر و المسالك الوعرة التي كانت تستعمل منذ القدم للقوافل التجارية، بالإضافة إلى انتشار تهريب السلع المشروعة منذ عشرات السنين، لاسيما تلك المدعومة من طرف الدول المجاورة، و هو ما أنعش سوق التهريب بالمنطقة، التي تسيطر عليه مجموعات محلية، قبل أن تؤثر يزيد فشل الدولة و مؤسساتها بالساحل الإفريقي

¹ Judith SCHEELE, "Circulations marchandes au Sahara: Entre Licite et Illicite," *Hérodote* 142, op.cit : 62.

² Ibid, p 66.

في إعطاء فرص أخرى لتطوير الجريمة المنظمة و تنوع أشكال نشاطها، دون إغفال النزاعات الدائرة بالمنطقة و التوفر البيئية لأي نشاط غير مشروع.

كما كان للفواعل الأجنبية دورا في تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة بعد 2001، و ذلك بالتركيز على مواجهة الظاهرة الإرهابية، و استصغار الدور الذي كانت تلعبه العناصر الإجرامية الإرهاب أدى إلى تنامي الجريمة المنظمة، التي كانت شبه متجاهلو من طرف القوى الفاعلة في مواجهة التطرف بالمنطقة، و حماية المصالح الغربية، الاقتصادية خاصة، بالإضافة إلى تواطؤ الرسميين في عدد من الحكومات للدول الهشة مع الجماعات الإجرامية المختلفة.

المطلب الثالث: علاقة الإرهاب بالجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي

تعتبر ظاهرتي الإرهاب و الجريمة المنظمة اليوم من أهم التهديدات الأمنية الجديدة، حيث تكمن الخطورة في الترابط الذي جمع بين الطرفين، مما خلق إلى حدّ ما مل يمكن وصفه بتهديد جديد يجمع بين الظاهرتين، و التي لازالت تعرف تداخلا في النشاطات مما يصعب من مواجهتها.

قبل التطرق إلى أوجه الاختلاف، ارتأينا أن نبدأ بأهم السمات و الخصائص المشتركة بين ظاهرتي الإرهاب و الجريمة المنظمة، بداية من الطبيعة عبر الوطنية أو الدولية التي تقوم عليها الظاهرتين، التي لم تعد للحدود السياسية قيمة، بل و أصبحت المناطق الأكثر الاستراتيجية لتمرکز قادة هذه التنظيمات لسهولة الفرار أو المناورة، كما تكمن الطبيعة العابرة للأوطان في النشاط أو من حيث التواجد، أو مصادر التمويل أو التجهيز أو التحضير للعمليات،¹ بالإضافة إلى أن الظاهرتين تعتبران تهديدات مجردة، لا تستهدف دولة أو مجموعة بعين ذاتها، بل أن أي دولة أو منطقة أو فضاء معرض لأن يكون هدفا لنشاطات الإرهاب أو الجريمة المنظمة أو الظاهرتين معا، مما يعطي صبغة العالمية و الدولية في آن واحد.²

و على صعيد آخر تشترك كل من الجريمة المنظمة و الإرهاب في الوسائل المستخدمة في نشاطها، التي تقوم على العنف غير المبرر و الترويع و إثارة الخوف و عمليات الاختطاف و غيرها، و هو ما يخلّف في غالب الأحيان ضحايا أبرياء، بالإضافة إلى استخدام كلى التنظيمين أسلحة و وسائل تكنولوجية حديثة، في مجال الاتصالات خاص، بالإضافة إلى أن الهدف قد يكون واحد بالنسبة للظاهرتين، اللتين تستهدفان قوات الأمن و رجال السلطة أو تحاول استمالتهما للتعامل معها، لتسهيل مهامها مقابل رشاي و عمولات.³

كما تعرف التنظيمات الإرهابية و الإجرامية هيكلية و تنظيم هرمي و تخطيط استراتيجي، و قوانين و مبادئ داخلية، لاسيما فيما يخص العقاب و الانتقام، و تحدد مرجعية اتخاذ القرارات الخاصة بتسيير الجماعة و تنظيمها و نشاطاتها، كما

¹ نبيل بويبية، مرجع سابق، ص 86.

² سليم بوسكين، "تحولات البنية الإقليمية و انعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري (2010-2014)"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2015، ص 216-217.

³ عبد الحميد معتز محيي، مرجع سابق، ص 75.

تنشط الجريمة المنظمة و الإرهاب، على حد سواء خارج الإطار القانوني، فهي منظمات غير دولية، لا تملك شرعية و لا مشروعية، و منه فالقوانين الوطنية و الدولية تعاقب هذه النشاطات.¹

في نفس السياق، تقوم التنظيمات الإرهابية و الإجرامية على حد سواء بتطوير أساليب نشاطها، بداية من التنظيم الداخلي و الهيكلة، و الاعتماد على السرية في تنفيذ العمليات، فمثلا من الملاحظ أن تنظيم "الألوية الحمراء" الإرهابي، يعتمد نفس أساليب استعمال العنف لجماعات المافيا، كما يستغل الطرفين بعضهما البعض في عدد من النشاطات، فتقوم التنظيمات الإرهابية باستغلال عناصر الجريمة المنظمة لتنفيذ عمليات السطو و التهريب و الاختطاف، بالإضافة إلى المشاركة في بعض العمليات، و لو في إطار الدعم و الإسناد، كإخفاء العناصر المبحوث عنهم و حمايتهم و علاجهم في حال الإصابة أثناء العمليات المنفذة، و هي أدوار متبادلة بين الجريمة المنظمة و الإرهابيين، كما يعتمد الطرفان على بعضهما في التسليح.

لكن من الناحية النظرية المعرفية و القانونية، فالاختلاف موجود، و منه يمكن حصر أوجه الاختلاف في اختلاف الغايات و الأهداف، حيث تهدف التنظيمات الإرهابية إلى تحقيق مطالب سياسية بالدرجة الأولى، فيما يعتبر الربح المهدف الأسمى لجماعات الجريمة المنظمة، مهما كان طبيعة النشاط الإجرامي، كالدعارة و الإتجار بالأطفال و النساء و القمار و الأسلحة و غيرها، و هو ما لا تقوم به التنظيمات الإرهابية لاسيما ذات المرجعية الإيديولوجية الدينية، بالإضافة إلى أن العمل الإرهابي قد ينفذه فرد أو جماعات بينما ينفذ العمل الإجرامي تنظيم مهيكّل.

و على عكس الجريمة المنظمة، تسعى التنظيمات الإرهابية إلى إضفاء الطابع العقائدي و الإيديولوجي و حتى الثقافي و الإثني لتبرير نشاطها، بهدف استمالة السكان و استقطابهم، فمجال التجنيد يبقى مفتوحا لدى التنظيمات الإرهابية، مقارنة مع التنظيمات الإجرامية الأخرى، و التي يكون الانتماء إليها معقدا، في وقت تسيطر عليها عائلات أو مجموعات سكانية، فالجريمة المنظمة لا يهتمها تبرير أفعالها، ما دام هدفها الربح، عكس التنظيمات الإرهابية التي هي دائما بحاجة إلى غطاء إيديولوجي، لتبرير العنف الممارس و أي نشاط آخر متعلق بها.²

من بين الفروق الأخرى، بين الجريمة المنظمة و التنظيمات الإرهابية، هي أن الأولى لا تسعى للتشهير بعملياتها و هي تتفادى وسائل الإعلام، حيث تحاول قدر المستطاع ممارسة نشاطها في جو من الكتمان و السرية، بينما يعتبر التشهير بالعمليات الإرهابية المنفذة و من ركائز الظاهرة الإرهابية ككل، من خلال تصوير تلك العمليات أو تحرير بيانات حولها، أو تبنيها لدى السلطات الرسمية، فالإرهاب يوظف وسائل الإعلام المختلفة لتبليغ رسائله و خطابه الدعائي، الذي يهدف إلى فرض الرؤى و ترهيب الخصوم، أو من يعتبرونهم أعداء.³

¹ إدريس عطية، "مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الإفريقي"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2015، ص392-393.

² منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات - الميادين - التحديات، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص48

³ سليم بوسكين، مرجع سبق ذكره، ص 217.

أما على الصعيد القانوني، فنلاحظ أن المجتمع الدولي تعامل في عدد من المرات مع الظاهرتين من خلال الربط بينهما، بداية من 1990 بهافانا، عندما انعقد المؤتمر الدولي الثامن للأمم المتحدة لمنع الجريمة المنظمة، أين تطرق القرار الصادر في مادته 15، إلى خطورة الجرائم التي ترتكبها جماعات الجريمة المنظمة و لاسيما الإرهاب، أما في 2001، و قرار مجلس الأمن غداة أحداث 09/11، رقم 1373، أشارت الفقرة الرابعة (4)، إلى القلق من العلاقة الوثيقة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية، و هو ما حدث خلال إصدار "إعلان القاهرة لمكافحة الإرهاب" في 2003 بالقاهرة، أين تم التعبير صراحة عن "القلق العميق من العلاقة الوثيقة بين جرائم الإرهاب و الجريمة المنظمة عبر الوطنية".¹

من الناحية النظرية يمكن القول في الأخير، أنه و مهما بلغ الاختلاف بين الجريمة المنظمة و الظاهرة الإرهابية، لاسيما من حيث الأهداف، إلا أنه من الواضح أن ما يجمع التهديدات أكثر مما يفرقهما، فكلاهما ينشطان خارج الإطار القانوني و و بعيدا عن الشرعية، مما خلق نوعا من التعاون و الشراكة الذين تحولوا مع مرور الوقت و بتأثير عدد من العوامل، إلى تحالف و تداخل، إن لم نقل تكامل و اندماج، تفرضه البيئة التي ينشط فيها الطرفين، و تأثيرات العولمة التي مست العديد من المجالات بما فيها الإرهاب و الجريمة المنظمة.

أولا : طبيعة العلاقة بين الإرهاب و الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي

مما لا شك فيه اليوم، أن الجريمة المنظمة و الإرهاب، أصبحا يشكلان ظاهرة واحدة في منطقة الساحل إلى حد كبير، و ذلك بسبب توافق عدد من الأهداف و تكامل المهام و النشاطات التي تقوم بهما كل من التنظيمات الإرهابية أو الإجرامية، حيث نلاحظ اليوم أن التنظيمات الإرهابية بعد أن تعاونت في وقت سابق مع الجريمة المنظمة، أصبحت تمارسها و تسيطر على نشاطاتها، باعتبارها المصدر الأول لتمويل عملياتها الإرهابية بالمنطقة.

بعد أن كانت مجرد احاديث غير مؤسسة و غير مثبتة، بدأت التقارير الدولية تؤكد العلاقة التي تربط الإرهاب في الساحل الأفريقي بالتنظيمات الجريمة المنظمة، بالتركيز على الثابت في القضية و هو أن مصادر تمويل الجماعات الإرهابية اليوم في المنطقة هو من عائدات النشاط الإجرامي.

اليوم صار الفساد في الدولة بالساحل الأفريقي من اهم عناصر الربط بين الإرهاب و الجريمة المنظمة، و أحد محركاتها الرئيسية التي، يمكن القول أن وجود الظاهرتين مرتبط بالفساد و التواطؤ الرسمي، و هي ظاهرة تزيد من حدة التهديد و تصعب من مكافحة هذه التهديدات ككل، حيث تستفيد التنظيمات من الفساد بمختلف الأشكال، سواء لإعطاء شرعية لنشاطها أو لتقويته، حيث يشكل الفساد البيئة الملائمة للتهديدات،² و في هذا الإطار لن نتوان التنظيمات الإجرامية و الإرهابية في محاربة كل من يحاول الوقوف حاجزا أمام مصادر تمويلها، من خلال الفساد و الإفساد.³

¹ نسرين عبد الحميد، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، (الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، 2006)، ص. 25

² سوزان روز أكرمان، الفساد و الحكم، ترجمة: فؤاد السروجي، (عمان : الأهلية للنشر، 2003)، ص. 43.

³ أحمد طالب أبصير، "المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر :

البداية في الساحل الأفريقي كانت بتقديم الحماية من طرف التنظيمات الإرهابية لشبكات الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الأفريقي، لاسيما فيما يتعلق بتهريب المخدرات، التي يعوم عناصر من "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" و الجماعات الأخرى، بضمان تنقل قوئل تهريب الكوكايين و الهيرويين و القنب عبر صحراء الساحل، مقابل ضرائب تجنيها مقابل هذه الخدمة، مبررة هذه العمل بأن اتجاه هذه السلع غير المشروعة إلى أوروبا لتسميم الشباب الغربي.

و تواصلت العلاقة بين الإرهاب و الجريمة المنظمة في شكل تعاون، لكن هذا النشاط خلق بعض الانشغافات في صفوف الجماعات الإرهابية وصل لحد الانفصال عنها، بسبب ما أسموه بـ "شرعية" تهريب و المتاجرة في المخدرات، حيث تمّ بناء علاقات بين الجانبين من خلال التنسيق، الذي ترعاه في غالب الأحيان القبائل التارقية أو الأفريقية في المنطقة، التي توفر لهم الحماية و حرية النشاط، مقابل إغراءات مادية و مالية.

أثبتت بعض التحقيقات أن عددا من عناصر الجريمة المنظمة ينتمون إلى الجماعات المسلحة في آن واحد، و هو ما صرح به قائد عمليات مكافحة المخدرات السابق، مايكل براون، مؤكدا أن المسالك و الطرق المستعملة من طرف مهربي المخدرات هي نفسها المستخدمة من طرف التنظيمات الإرهابية للوصول إلى الشمال و منه حتى إلى أوروبا، و هي تقنيات تعلمها عناصر الجريمة المنظمة من طرف الكولومبيين، الذي سبق لهم و أن دربو المكسيكيين على مهارات الوصول إلى أراضي الولايات المتحدة، رغم كل الاحتياطات لمنع ذلك.¹

تعتبر التنظيمات الإرهابية في الساحل الأفريقي، عائدات التهريب و الإتجار غير المشروع، إضافة إلى "صناعة الاختطاف"، من أهم مصادر تمويلها، و بذلك من أهم عوامل وجودها و نشاطها، و قد ساعدت هذه العائدات من ناحية أخرى، على تسهيل مهام الجريمة المنظمة من خلال الفساد المنتشر في أعلى مستويات الحكومات في المنطقة، و هي من التداعيات الجانبية لتنامي الجريمة عبر الوطنية في الساحل الأفريقي.²

من بين أهم التقارير الرسمية الصادرة في هذا شأن العلاقة بين التنظيمات الإرهابية و الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي، كان في فيفري 2012، عن طريق مجلس الأمن للهيئة الأئمية، أو ما عرف بـ "التهديدات الخطيرة للسلام و الاستقرار"، الذي ربط صراحة بالظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل و الجريمة المنظمة عبر الوطنية، و تهريب المخدرات بشكل خاص، إن أكد التقرير أن هذه العلاقة التعاونية لا تزال في إطار جغرافي محدود، بمالي و غينيا بيساو، و هي تشمل القعدة ببلاد المغرب الإسلامي، كأقوى التنظيمات الإرهابية ارتباطا بالنشاط الإجرامي، و بوكو حرام من جهة أخرى، الذي أبدى ولائه لتنظيم "الدولة الإسلامية"، حيث صار يعتمد في تمويله على تهريب النفط النيجيري، نحو الشمال خاصة.

في وقت يشكل عامل التمويل، أحد ركائز قيام التنظيمات الإرهابية و استمراريتها في النشاط و التجنيد و التنقل... إلخ، و بالموازاة مع النفوذ المحقق من طرف الجماعات الإرهابية في عدد من مناطق الساحل الأفريقي، صار

¹ <http://elaph.com/Web/news/2010/6/570027.html#sthash.yTXUp1dJ.dpuf> (consulté le 11.02.2017 à 07h40).

² "Electoral tensions in Tarkint: Where AQIM, Arab Militias, and Tuaregs meet », *Diplomatic Cable*, U.S. Embassy, Bamako, (May 8, 2009) in : www.wikileaks.org/cable/2009/05/09BAMAKO280.html (consulté le 12.02.2017 à 20h40).

لزاما على مهربي المخدرات و الأسلحة و البشر التعامل معهم، لضمان حماية قوافلهم و حتى مساعدتهم في تجارتهم غير المشروعة، لاسيما أن التنظيمات الإرهابية صارت تسيطر على معظم المنافذ الوعرة بالمنطقة و التي ترجع إلى عصور سابقة، كانت تستعمل للقوافل التجارية المختلفة.

بالإضافة إلى ما سبق فإن الحاجة المتبادلة للتنظيمات الإرهابية و الإجرامية، فرض تعوئهما، فكما توجد حاجة مهربي المخدرات لضمان وصول قوافلهم و حمايتهم، فالتنظيمات الإرهابية بحاجة هي الأخرى إلى التمويل و التزود بالأسلحة و الوقود المهرب و السيارات المسروقة و المواد الغذائية المختلفة و تزوير الوثائق و غسيل الأموال، و هي نشاطات من تخصص الجريمة المنظمة غير الوطنية.

ثانيا : الإرهاب- الجريمة المنظمة، من التعاون و الشراكة إلى الاندماج العضوي

لم تكتفي التنظيمات الإرهابية بالساحل الأفريقي الاعتماد على الجريمة المنظمة لتمويل نشاطها، بل انتقلت إلى ممارسة بعض النشاطات الإجرامية، لتبرير مصادر تمويلها، و على رأسها "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" و تنظيم "بوكو حرام"، اللذان نفذتا عمليات سطو مسلح على بنوك و قوافل تجارية و أخرى حكومية، و حتى عن طريق الحواجز الأمنية المزيفة التي يقوم أفرادها بالاستلاء على أموال و مقتنيات الضحايا، دون الإضرار الجسدي بمؤلاء.

التعاون و التنسيق بين الإرهاب و الجريمة المنظمة، يعود إلى العلاقة التي ربطت تنظيم "القاعدة" و حركة طالبان، التي تمكنت من السيطرة على حوالي 90% من الأراضي الأفغانية، و التي ربطتها علاقات وطيدة مع منتجي و مهربي الأفيون بالمنطقة، و هو ما سمح لها بتمويل نشاطها الإرهابي، من خلال توفير الأسلحة و تجنيد عناصر جديدة، بالإضافة إلى تواطؤ عدد من الفاسدين من المصارف الدولية، تتم عملية تبيض الأموال قبل نقلها إلى مناطق أخرى من العالم.¹

و كما تعتبر العائدات المحققة من تجارة و تهريب المخدرات شريان بقاء الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي، فهي بذلك تحولت إلى أحد الأسباب الرئيسية لاستمرارية نشاط الإرهابي بالمنطقة، فالتنظيمات الإرهابية تحارب من أجل حماية نشاط الجريمة المنظمة و بذلك فهي تحارب مصدر تمويلها الرئيسي، سواء بتسهيل عمليات التهريب أو حماية عناصر الجريمة المنظمة، و التعاون المعلوماتي، إضافة إلى استغلال الفساد المنتشر بمؤسسات الدولة لتجنيد متعاملين جدد.²

في ظل ضعف المنظومة الأمنية لدول الساحل، بالموازاة على زيادة الطلب على الأسلحة، سواء من طرف التنظيمات الإرهابية أو من طرف مجموعات أخرى، فإن هذا النشاط -تهريب الأسلحة- عرف انتعاشا غير مسبوق، خاصة بعد سقوط نظام القذافي في ليبيا عام، 2011 و انتشار كميات كبيرة للأسلحة، و هو ما استغلته الجريمة المنظمة و التنظيمات الإرهابية من جهة أخرى.³

¹ عبد القادر دندن، "خطر التحالف بين الإرهاب والجريمة والمنظمة"، مجلة سياسات عربية - العدد 8، (أفريل 2014) : ص 87.

² أحمد طالب أبصير، "المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، (جامعة الجزائر : 2009/2008)، ص 98.

³ Bello, ABDULLAHI "70% of illegal arms in West Africa are in Nigeria -NATFORCE boss," Daily Trust, 9 (November 2010) : p.29

توجه آخر أخذته التنظيمات الإرهابية في عملها المشترك مع الجريمة المنظمة، يتعلق باستغلال ظاهرة أخرى، مرتبطة بالتهديدات الجديدة و تحديدًا بالإتجار بالبشر، حيث أفضت التحقيقات المنجزة من طرف المصالح الأمنية أن تجار المخدرات بمن فيهم عناصر الجماعات الإرهابية، يقومون باستغلال المهاجرين غير الشرعيين في نقل الممنوعات المختلفة، مقابل تغطية تكاليف الرحلات نحو الشمال، في عدد من الحالات، و يكون هذا الاستغلال قسرياً أو طوعية، كما يستعمل القائمون على الهجرات غير الشرعية، طرقاً جديدة لتبييض الأموال، دائماً عن طريق الضحايا من المهاجرين، من خلال تزوير عقود عمل، يتم من خلالها الاتفاق مع هؤلاء الأشخاص بنقل تلك الأموال إلى الخارج، مقابل راتب، أو مبالغ مالية.¹

مما سبق نلاحظ نوع من العلاقة التكاملية بين النشاطات الإجرامية في الساحل الأفريقي، حيث يتبين أن شبكات الإتجار بالبشر تعتبر الممول الأول لصور الجريمة الأخرى، كتهريب المخدرات أو الأسلحة، و هما النشاطات المرتبطتان اليوم بالتنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الأفريقي.

اليوم أصبحت الجريمة المنظمة تمارس من طرف الجماعات الإرهابية نفسها، دون الاعتماد على المهربين أو تجار السع غير المشروعة، حيث ربطت علاقات مباشرة مع مهربي المخدرات في أمريكا اللاتينية، و مهربي السلاح في كل من ليبيا و الدول الإفريقية الأخرى التي تنتشر فيها مخلفات النزاعات و الحروب المختلفة من الأسلحة على مرّ الزمن.²

و يأتي حادث حجز كمية من الكوكايين بقيمة 17 مليون جنيه إسترليني، في ميناء "تيلبوري" في "إيسكس" البريطانية، في أبريل 2013، كدليل على علاقة الإرهاب بالجريمة المنظمة، حيث أثبتت التحقيقات فيما بعد علاقة "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" بشحنة المخدرات التي وصلت بريطانيا، تمّ تهريبها عبر السواحل السنغالية، قبل أن تصل في إطار اتفاقية مباشرة بين التنظيم الإرهابي و و إحدى الجماعات المسلحة الكولومبية، التي كانت بحاجة إلى بعض السلاح المهرب من المخازن الليبية.³

من الواضح اليوم، أن مركز قوة التنظيمات الإرهابية يكمن بعلاقتها مع الجريمة المنظمة التي تعتبر المصدر الرئيسي للتمويل و التموين، لكن النفوذ الذي مكّن الإرهاب في المنطقة من السيطرة على عدد من المناطق بعد تمردات 2012، و انتشار أسلحة النظام الليبي السابق، بالإضافة إلى الخبرات الداخلية للأعضاء (الإرهابيين) النشطين تحت مظلة الجريمة المنظمة في السابق، و كذا التعاون بين الطرفين، أدى إلى دخول مجال الجريمة المنظمة من خلال الجمع بين نشاطين، هما الإرهاب و الجريمة المنظمة، حيث صارت اليوم هذه التنظيمات تمارس نشاطات الجريمة المنظمة، حيث انخرفت عن الأهداف الأولى القائمة، حسبهم، على ضرورة فرض "الشرعية" على سكان المنطقة و حكوماتها، ليصبح اليوم الهدف هو المال من أجل الاستمرار.

¹ إدريس عطية، مرجع سبق ذكره، ص 393.

² Baz LECOCQ, *Disputed Desert: Decolonisation, Competing Nationalisms and Tuareg Rebellions in Northern Mali* (Leiden: Brill, 2010), 31-33

³ ولغرام لآخر، "الجريمة المنظمة و الصراع في منطقة الساحل و الصحراء"، أوراق كارينغي، (بيروت : مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، سبتمبر 2012)، ص 15.

التركيبة البشرية للتنظيمات الإرهابية اليوم، دليل آخر على علاقة الظاهرتين، حيث نجدها تتكون من مهربين سابقين، بالإضافة إلى التعامل المزدوج مع مختلف الجماعات، حيث أثبتت عدد من التحقيقات انتماء عدد من العناصر إلى جماعات إرهابية و أخرى إجرامية في نفس الوقت، بالإضافة إلى الانتقال المستمر من التنظيمات الإجرامية إلى التنظيمات الإرهابية و العكس صحيح، و على رأسهم القادة الذين عرفتهم التنظيمات الإرهابية في المنطقة، بداية من مختار بلمختار، المهرب السابق للسجائر، و عبد الحميد أبو زيد الذي خلق عدد من التحالفات مع الجريمة المنظمة لضمان التمويل و التسليح، و قبلهما عماري صايفي المدعو "عبد الرزاق البار".

و كانت نشأة "حركة التحرير و الجهاد في غرب أفريقيا"، قائمة على عدد كبير من عناصر الجريمة المنظمة في المنطقة، لدرجة أنه يمكن القول أن التنظيم استعمل كأداة مريحة لتمويل النشاط الإرهابي ككل بالمنطقة، تحت غطاء فكري و إيديولوجي عقائدي، حيث يتكون أعضاء التنظيم الذي في ظاهره "جهادي" لكن باطنه إجرامي، من أهم رجال الأعمال بقبيلة "المهر" بمدينة "غاو"، و المعروفين بتورطهم في تجارة المخدرات، و كذا الاختطافات، و من أهمهم شريف ولد الطاهر و محمد ولد أحمد المدعو "الروحي" و محمد ولد محمد ولد متالي، و بابا ولد الشيخ و علي "بديع مايعا"، و ذلك من اجل حماية مصالح كل الأطراف.

التنظيمات الإرهابية و الجريمة المنظمة، و لمواصلة بسط النفوذ على المنطقة، تقوم بمحاولة احتواء لسكان المناطق التي تنشط بها، من خلال التوسط في إطلاق سراح المختطفين و توزيع المواد الغذائية و الأدوية، في ظل غياب شبه تام لوجود مؤسسات الدولة في عدد من المناطق، و عدم قدرتها على تلبية حاجيات مواطنيها، و هو الثغرة التي استغلت من طرف التنظيمات الإرهابية و الإجرامية، للدخول و التواجد بالمنطقة.

من بين أهم التنظيمات الإرهابية المتورطة في عدد من نشاطات الجريمة المنظمة بالساحل الأفريقي هو فرع "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، و الذي تحول إلى أغنى فروع "القاعدة" في العالم، من خلال نشاطاته في الجريمة المنظمة، بداية من الاختطاف و الابتزاز مقابل أموال، و تهريب الأسلحة، و هو النشاط الذي عرف تناميا كبيرا بعد انتشار السلاح في المنطقة بعد سقوط النظام الليبي السابق، لكن يبقى النشاط الإجرامي الأكثر ارتباطا بالإرهاب في الساحل، هو الإتجار و تهريب المخدرات، و تحديدا في مجال تهريب و الإتجار بالمخدرات، خاصة الكوكايين.¹

تتعاون "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" اليوم، بشكل مباشر مع قوات الجيش الثوري الكولومبية (FARC)، التي تؤمن للمنطقة الكميات المطلوبة من المخدرات بالتنسيق مع التنظيمات الإرهابية و اطراف محلية أخرى، حيث استغل الإرهابيون الأوضاع السوسيواقتصادية و السياسية بالمنطقة، لخلق سوق جديدة للمخدرات بالمنطقة، و العمل أيضا على عبورها على مناطق أخرى، و هو ما يفسر ارتفاع الكميات التي تصل إلى الساحل الأفريقي بداية عام 2000 و حتى 2003، لم تتجاوز حمولات المخدرات 3 طن، قبل أن تتجاوز 40 طن في 2006، و 47 طن في 2007، و هو العام

¹ Djallil LOUNNAS, « Al Qaida au Maghreb Islamique et le trafic de drogue au Sahel », *Maghreb – Machrek*, N°216, (2013/2) : pp. 112-113.

الذي شهد انضمام الجماعة السلفية للدعوة و القتال إلى تنظيم القاعدة، و توسع رقعة تواجد التنظيم الجديد بالساحل الأفريقي.¹

و قد عرفت تجارة المخدرات انتعاشا منذ تورط الجماعات الإرهابية في هذا النشاط، لاسيما بالنسبة إلى أوروبا المستقبل الرئيسي لهذه السلعة غير المشروعة، أين عرفت القارة استهلاك حوالي 40 طن من الكوكايين، مرّت من منطقة الساحل الأفريقي، بقيمة سعر الجملة الذي قدر ب 600 مليون أورو، فيما بلغ حجم سوق التجزئة ما بين 2006 و 2012 حوالي 3.2 مليار دولار، فكمية سنوية تقدر ما بين 20 و 40 طن،² و هي قيمة تتجاوز الناتج الإجمالي الخام لعدد من دول المنطقة في الساحل، كما أن الفساد لعب دورا مهما في تنشيط هذه التجارة التي صار الإرهاب جزءا فاعلا فيها، و هو ما يشكل أحد التهديدات الأمنية على استقرار المنطقة ككل.³

اختيار منطقة الساحل الأفريقي لمركز عبور و سوق جديدة للمخدرات، تعتبر ظاهرة جديدة لعبت التنظيمات الإرهابية دورا كبيرا في رسم ملامحها، كونها أصبحت حلقة رئيسية في هذه التجارة غير المشروعة، و التي تحصل من خلالها على ثلث 3/1 من الحمولة التي تصل سواحل غرب القارة، قبل أن تقوم قوارب الصيد إلى السواحل، أو إلى مراكب أوروبية تكون في انتظارها في عدد من النقاط بالمياه الإقليمية للمحيط الأطلسي.

كما توفر الجماعات الإرهابية كل الظروف اللوجستية لاستقبال الشحنات التي تصل المنطقة عبر الجو، أو ما يعرف بـ"طيران الكوكايين"، أين تقوم العناصر الإرهابية بتوفير السيارات الرباعية الدفع و العناصر البشرية اللازمة لنقل و تخزين المخدرات قبل أن تتوزع على الأسواق المحلية و الأوروبية خاصة، و هي الطريقة التي يستعملها موردو المخدرات من أمريكا اللاتينية، مستغلين ضعف إمكانيات دول المنطقة في مراقبة كل أجوائها و معابرها البرية، و التي ساهمت ضعف الكثافة السكانية في وجودها، دون إغفال عنصر هشاشة الدولة، و التواطؤ و الفساد،⁴ و في نفس السياق، تستعمل الجريمة المنظمة مؤخرا طائرات صغيرة لتعديلات للتمكن من عبور المحيط منطقة في معظم الأحيان من فينزويلا، و منها طائرة من نوع (Beach 300) التي حطت في جانفي 2010، بمنطقة حدودية بين مالي و موريتانيا، أين كانت في انتظارها قافلة من سيارات رباعية الدفع، قام أصحابها بشحن كميات المخدرات منها، قبل توجيهها إلى تمبوكتو، و قد تحدث شهود عيان آنذاك أن السيارات التي حملت شحنة المخدرات هي ملك لجماعة مختار بلمختار، كما يعرف أحد أحياء مدينة "غاو" بـ"حي الكوكايين" (quartier cocaine)، الذي يسيطر عليه عناصر من مختلف التنظيمات الإرهابية و على رأسها القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.⁵

¹ United Nations Office on Drugs and Crimes (UNODC), "The transatlantic Cocaine Market", Research Paper (April 2011), p 26.

² UNODC. "The problem of Drug and Organized crime in West and Central Africa", 2013.

³ Alain LABROUSSE, « Daurin Figiera, Romain Cruse. 'Évolutions récentes de la géopolitique de la cocaïne ». in : <http://espacepolitique.revues.org/index691.html>(consulté le 14.02.2017 à 10h15).

⁴ UNODC, "The transatlantic Cocaine Market", Research Paper, (April 2011) : p 26.

⁵ Ibid, p 32.

يلعب الفساد في حكومات دول الساحل دورا في انتشار تجارة المخدرات و الجريمة المنظمة عموما، حيث أثبتت بعض الأطراف المحلية أن علاقة تربط بين قادة التنظيمات الإرهابية و رجالات فاسدين من الجيش المالي، الذي إن لم يتم بتسهيل مهمة وصول المخدرات إلى مآربها، إلا أنه لا يقف في حاجزا في وجهها رغم علمه بها بالإضافة إلى قضية شراء أحد وزراء الدفاع الماليين السابقين (فترة 2000) لسيارات رباعية الدفع من جماعة مختار بلمختار.¹

اليوم سيطرت عناصر "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، على إدارة عمليات استقبال و الشحن و النقل للمخدرات، و حتى إعادة تهريبها نحو أوروبا بشكل خاص، حيث تم إحصاء نقل شحنات المخدرات إلى أوروبا بواسطة الطيران، بنسبة 58 بالمائة، من الشحنات التي تصل المنطقة، و 35 بالمائة، عن طريق المراكب و السفن، و ما بين 5 و 7 بالمائة، برا مروراً نحو الجزائر و المغرب،² هذا الأخير الذين يستقر به عدد من عناصر الجريمة المنظمة الأمريكية اللاتينية، للتنسيق بين المرسل و المستقبل، و متابعة عمليات التهريب، من الساحل الأفريقي، بواسطة سيارات رباعية الدفع مروراً بموريتانيا و الصحراء الغربية المحتلة، وصولاً إلى السواحل، و في أغلب الأحيان مدينة طنجة، قبل أن تواصل المخدرات رحلتها عبر إسبانيا و مدّ إلى باقي الدول الأوروبية.³

و على صعيد آخر، يمكن ربط بداية علاقة الإرهاب في الساحل الأفريقي مع انتعاش التهريب و ارتفاعه، حيث تم شحن عن طريق هذه التنظيمات حوالي 522 كلف خلال ستة أشهر، من مارس إلى أوت 2010، إلى تجار الجملة بسعر يتراوح من 20.000 إلى 30.000 أورو للكيلوغرام الواحد، في حين قد يصل السعر إلى 32.000 أورو في مواسم يزيد الطلب على المخدرات، كما ارتفعت كمية المخدرات المهربة من أمريكا اللاتينية في نفس الفترة بـ 600 كلف.⁴

و قد عرف سوق المهيرويين تراجعاً نسبياً، بالموازاة مع سيطرة "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" و بعض التنظيمات الإرهابية الأخرى، على سوق الكوكايين، بالإضافة إلى عاملين، الأول يتمثل في فتح خطوط طيران مباشرة بين عدد من دول الساحل و غرب أفريقيا مع الدول المنتجة للمخدر في أمريكا اللاتينية، و العامل الثاني مرتبط بزيادة الإنتاج في أفغانستان على المخدر، و تغيير وجهته نحو آسيا و دول الشرق الأوسط، كما تجدر الإشارة إلى أن أكبر كمية تم ضبطها في الولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة، وصلت عبر الساحل الإفريقي، و هي 70 كلف.⁵

رغم التأكد من بداية عهد جديد للتجارة و تهريب القنب المغربي و المالي بمنطقة الساحل الأفريقي، إلا أن العلاقة بين الإرهاب و القنب بأنواعه، لا تكاد تكون موجودة، حيث يتم إنتاجه و استهلاكه بالمنطقة الأفريقية، و هو المخدر الأكثر استهلاكاً في العالم، لعدد من الأسباب أهمها سعره المنخفض مقارنة بالكوكايين و المهيرويين، و هو ما لا يغطي

¹ Djallil LOUNNAS, *op.cit.* p120.

² UNODC, "The transatlantic Cocaine Market" *op.cit.* p33.

³ Serge DANIEL, « AQMI : l'industrie de l'enlèvement », p72.

⁴ Serge DANIEL, *op.cit.* p 173.

⁵ ONUDC, « Le Trafic de Drogue comme Menace à la Sécurité en Afrique de l'Ouest », (Octobre 2008) : pp 32-34.

المخاطرة من أجل تهريبه من طرف الجماعات الإرهابية، كما أنه لم يثبت تورط هذه التنظيمات الإرهابية في هذه الممنوعات.¹

استعمال عائدات المخدرات بالدرجة الأولى، و عائدات مختلف النشاطات الإجرامية الأخرى من طرف التنظيمات الإرهابية بالساحل خلق نوع من الصراع الداخلي حول "شرعية" استغلال هذه الأموال، لكن يبدو أن الأمر قد حسم في قيادة "القاعدة" الأم، حيث كشفت السلطات الأمريكية في 2012، بعد مقتل بن لادن عن وثائق و مراسلات، تحمل فتاوي تبيح الأموال المحصلة من الجريمة و الممنوعات، باستثناء الخمر و لحم الخنزير و الحيوانات غير المذبوحة، أما الباقي فهو "شرعي" و مُباح، ما دام بهدف "الجهاد في سبيل الله"، حسبهم، كما أن طالبان أفقت بالإتجار المخدرات و لاسيما الهيروين، على أن يكون المستهلك من غير المسلمين، بالإضافة إلى "شرعية" الاستلاء على أموال المهربين.²

في إطار تورطها في الجريمة المنظمة و الإتجار بالمخدرات خاصة، حاولت التنظيمات الإرهابية تكذيب كل هذا معتبرة علاقتها بالقضية، مجرد ضرائب تفرضها على المهربين الذي يريدون المرور عبر الأراضي و المناطق التي تسيطر عليها، و هي بذلك لا تهرب و لا تتاجر بهذه المخدرات، في حين قد تصل العلاقة إلى حماية القوافل المحملة بالكوكايين و الهيروين، حتى لا تتعرض إلى قطاع طرق أو صراعات بين مختلف المجموعات الإجرامية بالمنطقة،³ لكن بالمقابل، فقد أعلن الجيش الموريتاني، في مارس 2010، من خلال بيان له، أنه تعرض إلى قافلة محملة بالمخدرات حيث شوهده عدد من العناصر الإجرامية، مع عدد من عناصر القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي على نفس السيارات رباعية الدفع، و هو ما يؤكد فرضية تورط الإرهاب في الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي.

بالإضافة إلى تهريب المخدرات و الإتجار بها، فإن التنظيمات الإرهابية بالساحل الأفريقي، صارت تعتمد نشاط إجرامي آخر، و هو الاختطاف و طلب الفدية مقابل إطلاق سراح المختطفين، و هو ما حقق للتنظيمات الإرهابية أكثر من 100 مليون أورو لحد الساعة، و هي إحدى أهم مصادر التمويل للتنظيمات الإرهابية بالمنطقة، كما سبق الذكر سالفاً، بالإضافة إلى استغلال تلك الأموال للتجنيد و دفع أجور العناصر الإرهابية.⁴

و يعتبر نشاط تهريب و الإتجار بالأسلحة، هو الآخر من بين أهم ما تمارسه اليوم التنظيمات الإرهابية بالمنطقة، سواء بشكا فردي، أو بالتعاون مع مهربي السلع الأخرى و على رأسها المخدرات، أين كانت البداية، مع مهربي المخدرات الذين يستفيدون من حماية القاعدة و التنظيمات الإرهابية الأخرى بالمنطقة، مقابل أسلحة تهرب لهم من عدد من المناطق الجنوبية للجزائر و ليبيا خاصة.⁵

¹ Djallil LOUNNAS, *op.cit.* p121 .

² Gretchen PETERS, *Seeds of Terror : How Heroin Is Bankrolling the Taliban and Al Qaeda* (New York: Thomas Dunne Books, 2009), p113.

³ Thierry OBERLÉ, « Al Qaida au Maghreb taxe les trafiquants de drogue », *Le Figaro* (19 mars 2010). in : <http://www.lefigaro.fr/international/2010/03/19/01003-20100319ARTFIG00346-al-qaida-au-maghreb-taxe-les-trafiquants-de-droque.php>(consulté le 15.02.2017 à 10h40).

⁴ Mohamed MOKEDDEM, *Op.cit.* p 119.

⁵ Mohamed Fell OULD OUMERE, « Le monde révélé d'un projet (avorté) terroriste », *Journal La Tribune de Nouackchott*, Mauritanie, (octobre 2011).

خلاصة القول، أن طبيعة العلاقة بين الإرهاب و الجريمة المنظمة، خلقت تهديدا جديا، لا يشبه الجريمة المنظمة كتهديد، و لا يشبه الإرهاب كتهديد، فالصلة التي تربط الظاهرتين اليوم، خلقت ما يعرف بـ"ناركو-إرهاب" (Narcoterrorism)، و هو بمثابة ظاهرة مستقلة عن الظاهرتين السابقتين، و يجب العامل مع هذا التهديد الجديد على هذا الأساس، فلا يمكن اليوم مواجهة الإرهاب دون القضاء على الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي، و العكس صحيح.

ما يمكن قوله من خلال دراستنا لواقع الجريمة المنظمة و الإرهاب في الساحل الأفريقي، أنه توجد جريمة منظمة بدول المنطقة محل الدراسة، إلا امنه اليوم لا يمكن القول أنه توجد تنظيمات إرهابية دون جريمة منظمة، و هو ما يعني الانتقال من مرحلة التعاون و التنسيق بين الطرفين، إلى مرحلة التكامل و الاندماج بينهما لتكوين تهديد جديد.

المبحث الثاني: التأثير التفاعلي لجيوسياسية الإرهاب - الجريمة المنظمة في الساحل على الجزائر بعد 2001

كما سبق و أن ذكرنا أن ثنائية الإرهاب-الجريمة المنظمة، تعتبر من أهم ملامح الخارطة الجيوسياسية للإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي، و هي اليوم من أهم التهديدات التي تواجه دول منطقة الساحل و دول الجوار، سواء الجنوبية أو الشمالية، و من أهمها الجزائر، التي تأثرت من مظاهر و تداعيات ظاهري الإرهاب و الجريمة المنظمة، و تداعيات الخارطة الجيوسياسية للإرهاب ككل، على طول حدودها الجنوبية، بالإضافة إلى التهديدات الأخرى على الحدود الشرقية و الغربية على حد سواء، بسبب تأزم الأوضاع في دول الجوار و مخلفات ما سمي إعلاميا بـ"الربيع العربي".

إن الحديث عن تأثير جيوسياسية الإرهاب في منطقة الساحل، بالتركيز على ثنائية الإرهاب-الجريمة المنظمة، لكن يكون من اتجاه واحد، بل من الضروري دراسة ردة فعل الجزائر على هذه التأثيرات، و هو ما خلق دورا جديد للدولة الجزائرية كفاعل محوري في رسم الخارطة الجيوسياسية للإرهاب بشكل خاص، و للمنطقة عموما، لاسيما من خلال كل الآليات المقترحة من أجل مواجهة تداعيات ظاهري الإرهاب و الجريمة المنظمة على الأمن الوطني الجزائري.

و قبل الوصول إلى التأثير التفاعلي بين الجزائر و الخارطة الجيوسياسية الجديدة للإرهاب بالساحل، و التي تقوم على عدد من العناصر أهمها ثنائية الإرهاب-الجريمة المنظمة، نتطرق إلى الأهمية الاستراتيجية للمنطقة بالنسبة للجزائر، و هو الأساس الذي تقوم عليه عملية التأثير.

المطلب الأول: تأثير ثنائية الإرهاب-الجريمة المنظمة على الأمن الوطني الجزائري

عانت الجزائر في مرحلة ما قبل أحداث 11/09 تداعيات الظاهرة الإرهابية في الجزائر، و تحديدا في المناطق الشمالية، حيث حاولت لسنوات تجنيد ترسانتها العسكرية و الأمنية و السياسية و الدبلوماسية و القانونية و التقنية، لمواجهة الظاهرة، التي كبدت الجزائر مليارات و من الدولارات و الآلاف من الضحايا، و أدخلتها في شبه عزلة دولية.

الدول الغربية المختلفة كانت تعتبر ما يحدث من الإرهاب في الجزائر خلال التسعينات هو مجرد صراع داخلي، و هناك من اعتبرها حرب أهلية، فيما روجت أطراف أخرى أن الجزائر تعيش صراع على السلطة تقوده أطراف داخلية، لدرجة أن بعض تلك الأطراف الفارين خارج الوطن تمت حمايتهم من قبل حكومات غربية و عربية إسلامية أيضا.

و في سياق متصل، لا يمكن أن ننكر أن أحداث 09/11 كانت لها تداعيات إيجابية على الجزائر، من خلال تغير موقف الدول الغربية للأحداث الدامية التي كانت تحدث بالجزائر، و بداية الدعم المادي و المعنوي، مما مكن الجزائر من الخروج من عزلتها و مكافحتها لوجودها للظاهرة الإرهابية.

من المنظور الواقعي، أين تلعب الدولة دورا في العلاقات الدولية، حيث سنقوم بالتركيز على هذا العنصر من خلال تحليلنا للآثار التي خلفها و يخلفها الإرهاب عموما و الخارطة الجيوسياسية لهذه الظاهرة في الساحل بشكل خاص على أمن الدولة الجزائرية بشكل خاص، لذلك حاولنا عرض التأثيرات على الجزائر، بالموازاة مع مستويات الأمن، و هي الفرد و المجتمع و الدولة، مع التركيز على هذه الأخيرة، لكن اتضح لنا من خلال البحث في الموضوع، أن التأثيرات على الجزائر، متشابكة و متداخلة و لا يمكن الفصل بين تأثير ثنائية الإرهاب-الجريمة المنظمة على الجزائر، من الناحية الاجتماعية فقط أو الاقتصادية أو الدبلوماسية أو حتى الثقافية فقط، بل من الضروري الإلمام بهذه التأثيرات في ما يسمى بالأمن الوطني الجزائري و الأمن القومي، إضافة إلى الأمن الإقليمي، و الذي تعتبر الجزائر كأحد الفواعل فيه.

من هذا المنطلق يجب أن نعود بإيجاز إلى المفاهيم السالفة الذكر (الأمن الوطني، الأمن القومي، الأمن الإقليمي)، فالأمن الوطني هو مصطلح سياسي حديث، يمكن ربطه مبدئيا بظهور المفهوم المعاصر للدولة القومية، أثناء معاهدة ويستفاليا 1648، ثم استخدم بشكل رسمي في 1947، بعد سنتين من نهاية الحرب العالمية الثانية، من طرف الإدارة الأمريكية، عندما أنشأت "مجلس الأمن الوطني الأمريكي"، و الذي أسندت له كافة الأمور و القضايا المتعلقة بأمن الولايات المتحدة الأمريكية، فالأمن الوطني هو إحدى أولويات النظام السياسي القائم في الدولة، حيث تستطيع هذه الأخيرة من خلاله، تحقيق الرفاه الاجتماعي و الازدهار الاقتصادي، و هو يتعلق بغياب مصادر التهديد الداخلية و الخارجية على حدّ سواء.¹

¹ محمد الأمين البشري، "مؤسسات المجتمع المدني و الأمن القومي العربي"، الندوة العلمية حول دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية الأمنية، مركز الدراسات و البحوث، 13 - 14 ماي

أما الأمن القومي، فقد ظهر لأول مرة عام 1952، من طرف أرنولد وولف في مقال بعنوان "الأمن القومي مركز غامض"، أين تطرق إلى قياس الأمن القومي من خلال غياب التهديدات ضد القيم المركزية، أما "مورغانتو" فقد عرفه بأنه كل ما يساهم في وحدة و حماية الإقليم الوطني و مؤسساته، فيما عرفه "بيونوبل هارتلاتد ثونبغ"، بأنه قدرة أمة ما على متابعة مصالحها الوطنية كما تراها في أي مكان في العالم.¹

فالأمن القومي إذا هو، قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من أية تهديدات، بغض النظر عن شكلها و مصدرها، و بذلك فالأمن القومي هو ما تقوم به الدولة أو مجموعة من الدول، تحت إطار منظومة جماعية واحدة من إجراءات و تدابير، في حدود طاقاتها و إمكانياتها، للحفاظ على كيائها و مصالحها في الحاضر و المستقبل، دون إغفال المتغيرات الإقليمية و الدولية، و منه فإننا نجد أن مفهوم الأمن القومي مرتبط بشكل أكبر بالاستراتيجية العسكرية للدولة، بما فيها المعدات العسكرية، و عدد الأفراد و نوع الأسلحة و كل ما تتضمنه القوة العسكرية من عناصر، و هي عنصر مهم في أمن الدولة، لكنه ليس الوحيد.²

و أخيرا الأمن الإقليمي، الذي ظهر كمفهوم غداة الحرب العالمية الأولى، معبرا عن السياسة التي تنتهجها مجموعة من الدول تنتمي أساسا إلى فضاء جغرافي واحد، و لتحقيقه تسعى لإيجاد سبل التنسيق فيما بينها، من خلال استغلال كل قدراتها كاملة لاستقرار أمنها و أمن محيطها، زاد مفهوم الأمن الإقليمي في الانتشار عقب الحرب العالمية الثانية، أين التفت الدول العربية حول تنظيم الجامعة العربية في 1945، حيث اعتمدت على ما يعرف بالقومية العربية، و التي تشمل الدول ذات الأصل العرقي الواحد و التشابه السكاني في الدين و اللغة و التقاليد.

و من خلال ما سبق، فسنقوم بدراسة لاهم التأثيرات المتعلقة بالخارطة الجيوسياسية الجديدة للإرهاب في الساحل الأفريقي، على الأمن الوطني للجزائر، و إن كان بمفهومه الإنساني الشامل، و الذي يشمل مجالات السياسة و الاقتصاد و البيئة و الثقافة.... إلخ، و على جميع مستوياته، المتعلقة بالفرد؛ المجتمع و الدولة.

أولا : تأثير الخارطة الجيوسياسية للإرهاب في الساحل الأفريقي على الأمن الجزائري

رغم أن الخارطة الجيوسياسية للظاهرة الإرهابية في الساحل الأفريقي تبقى قضية خارجية، إلا أن الحدود التي تربط الجزائر مع كل من النيجر و مالي و موريتانيا تجعل من معالم هذه الخارطة تهديدا، بكل ما تحمله من أبعاد، لكن تأثيرها بالنسبة للجزائر يبقى ضعيفا، ما إذ قارناه بفترات الإرهاب المحلي خلال سنوات التسعينات، و أن الآثار المباشرة يمكن حصرها في عدد العمليات الإرهابية التي نفذتها التنظيمات الإرهابية المتمركزة بالساحل الأفريقي داخل الأراضي الجزائرية.

¹ حمزة حسام، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، رسالة ماجستير، جامعة حاج لخضر باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، (2010/2011)، ص 21.

² محمد الأمين البشير، مرجع سبق ذكره، ص 41.

ثانيا : واقع تأثير الإرهاب على الأمن الوطني الجزائري مقارنة بالوضع العالمي

تشير كل الإحصائيات أن عدد الهجمات المنفذة من طرف التنظيمات الإرهابية هي في انخفاض مستمر، على المستوى العالمي، أين تمّ تسجيل بداية الانخفاض في العمليات الإرهابية في العالم، منذ 2010، بنسبة 10 بالمئة في 2015، حسب التقرير السنوي للإرهاب (Global Terrorism Index) في العالم لسنة 2016، الصادر عن مركز البحث (think tank) الأسترالي، "معهد الاقتصاديات و السلام" (Institute for Economics and Peace)، و الذي يعتمد على معطيات على قاعدة بيانات عالمية لكل الأرقام و الإحصائيات حول الإرهاب (National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism).

في نفس الإطار، تم تحديد المعايير التي يمكن أن نقيس عليها مدى تأثير الإرهاب على الدول 163 التي خضعت للدراسة، و هي أربعة، تتمثل الأولى في عدد الأعمال الإرهابية في السنة؛ عدد الضحايا الناجمة عن الأعمال الإرهابية؛ عدد الجرحى بسبب الاعتداءات الإرهابية؛ بالإضافة إلى تقييم الخسائر المادية التي خلفتها الأعمال الإرهابية.

بالنسبة للجزائر، و من خلال عدد من المعايير لقياس مدى تأثير الإرهاب على الدولة، فقد احتلت المرتبة 42 عالميا، من 163 دولة، فيما احتلت كل من العراق و أفغانستان و نيجيريا المراتب الأولى على التوالي، تليها كل من باكستان؛ سوريا؛ و اليمن، كما تجدر الإشارة أن الجزائر تمكنت من الخروج من منطقة الخطر، و إن كانت لا تزال تعاني من الظاهرة، لكنها عرفت تحسنا بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي احتلت المرتبة 36، و فرنسا التي احتلت المرتبة 29.

و قد عرفت السنوات الأخيرة ذروتها في العمليات الإرهابية خلال سنة 2014، أين تمّ تسجيل 32.765 ضحية، في 93 دولة في العالم، بين تمّ القضاء على عدد من الإرهابيين في 23 دولة فقط.

و يرجع انخفاض عدد الضحايا حسب التقرير المنشور، إلى إضعاف عدد من التنظيمات الإرهابية في عدد من المناطق، و التي كانت تخلف أكبر عدد من الضحايا، بداية من بوكو حرام و حتى تنظيم "الدولة الإسلامية".

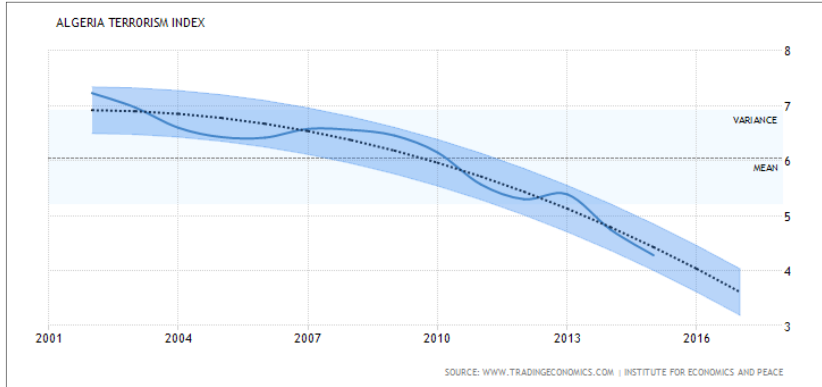
لكن بالموازاة مع محاولات إضعاف تأثير التنظيمات الإرهابية على المستوى المحلي، أدى إلى دولية النشاط الإرهابي، على غرار ما يحدث بمنطقة الساحل الأفريقي، أين نجد تقلص نفوذ بوكو حرام اليوم في نيجيريا، بالمقابل محاولة التوسع في الشمال، و لاسيما في النيجر و تشاد و الكاميرون، حيث ارتفع عدد الضحايا بـ 157 بالمئة، فيما بلغت فروع تنظيم "الدولة الإسلامية"، خلال سنة واحدة 15 دولة لتصل اليوم 28 دولة في العالم.

على المستوى الاقتصادي، بلغت الخسائر الناجمة عن الإرهاب في العالم عام 2015، 89.6 مليار دولار، و هي بأقل من العام السابق بحوالي 15 بالمئة.

تمكنت الجزائر من التغلب على تأثير الإرهاب المحلي، الذي عرفته البلاد منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، قبل أحداث 09/11، حيث تبين كل الأرقام و الإحصائيات أن ظاهرة الإرهاب المحلي (داخل الحدود الجزائرية)، في

تراجع مستمر رغم ارتفاعها على المستوى الدولي، حيث تم تسجيل 140.000 ضحية على المستوى العالمي خلال عشر سنوات (2000-2010)، سقطوا خلال 61.000 عملية إرهابية، أين ارتفع عدد الضحايا في هذه الفترة 9 مرات، أما الذروة فقد كانت خلال العام 2014، أين تجاوز عدد الضحايا 30.000 قتيل، و منه يمكن القول أن الجزائر تمكنت من تقليص حدة الإرهاب في الجزائر خلال السنوات العشر الأخيرة رغم أنها، ارتفعت بنسبة 80 بالمئة على المستوى العالمي.

الشكل رقم 43 : مخطط بياني توضيحي لحركة تأثير الإرهاب على الجزائر منذ 2001



المصدر : <http://www.tradingeconomics.com/algeria/terrorism-index/forecast>

رغم انضمام بوكو حرام إلى تنظيم "الدولة الإسلامية" في مارس 2015، إلا أنه حافظ على صدارة الترتيب بالنسبة للتنظيمات الأكثر دموية، حيث خلف 6644 ضحية، في وقت خلف التنظيم "الأم" 6077، خلال العام الأكثر دموية (2014)، و هو ما يعني ارتفاع في عدد الضحايا بنسبة 300 بالمئة، أما حركة التوحيد و الجهاد في غرب أفريقيا فقد خلفت 1229 ضحية، فيما خلفت حركة "طالبان" 3477 ضحية، و هو ما يعني ارتفاع بنسبة 38 بالمئة.

ارتفع عدد ضحايا الإرهاب في 2014، على المستوى العالمي إلى 32.658 شخص فيما كان قبل سنة -2013- 18.111 ضحية، قبل أن يكون 3329 ضحية عام 2000.

يعتبر تنظيم "الدولة الإسلامية" و "بوكو حرام" الأكثر دموية و خطورة على الأمن الإقليمي، و منه على الأمن الوطني الجزائري، رغم عدم وصوله إلى الحدود الجزائرية، و ذلك راجع إلى إحصائيات لنشاط التنظيمين المندمجين هيكليا.

ففي عام 2014، بلغ عدد الأعمال الإرهابية لتنظيم "داعش" 1071 خلال العام، مقارنة 453 حادث نفذته تنظيم بوكو حرام، فيما خلف الأول 6073 ضحية خلف الثاني 6644 ضحية، و هو ما يفسر الاستراتيجية العملياتية الدموية للتنظيم الأفريقي الذي بدأ بالتوسع الجغرافي، شمالا و جنوبا، كما خلفت اعتداءات داعش الإرهابية 5799 جريح، فقد خلفت تلك التي نفذها "بوكو حرام" 1742 جريح، أين قدرت نسبة الضحايا من المدنيين لدى "داعش" 44 بالمئة، بينما بلغت تلك المتعلقة بتنظيم "بوكو حرام" 77 بالمئة.

أما بالنسبة للجزائر فقد عرفت خلال سنة 2011 عشرة (10) أعمال إرهابية، و ارتفع العدد خلال 2012 بتزامن مع الأحداث المختلفة في شمال مالي و الساحل الأفريقي ككل، إلى 39 حادث إرهابي داخل الأراضي الجزائرية، قبل أن يعرف انخفاضاً عام 2013 ليصل إلى 21 حادث، ثم 12 حادث عام 2014.

لدراسة تأثير تداعيات الخارطة الجيوسياسية الجديدة للإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي، و تطور هذا التأثير على الجزائر، ارتأينا عرض أهم التأثيرات من خلال عدد من النماذج الواقعية لبعض الأحداث الإرهابية التي نفذتها التنظيمات الإرهابية المتمركزة في الساحل الأفريقي، على الأراضي الجزائرية.

1. التأثير على الصعيد العسكري

أثرت الظاهرة الإرهابية على المنظومة الأمنية بشكل كبير، بداية من الجانب الهيكلي و التنظيمي، إضافة إلى جانب الميزانية و الأفراد، حيث تضاعفت ميزانية الدفاع الجزائرية منذ بداية التسعينات إلى يومنا هذه بأكثر من 10 مرات، رغم الأزمات المالية و الاقتصادية التي مرت بها الجزائر، إلا أنها لم تؤثر على قيمتها، لارتباطها بالدرجة الأولى بضرورة عصنة الجيش الوطني الشعبي و الأسلحة المشتركة الأخرى، و خلق عدد من المصالح تماشياً مع مهمة مكافحة الإرهاب، حيث لم يتجاوز الإنفاق العسكري* في عام 1990، 904 مليون دولار، قبل أن تنخفض إلى 565 مليون دولار في 1991، لتعرف قفزة عام 1992 ببلوغ 1.053 مليار دولار، ثم 1.911 مليار دولار في 1998، كما عرفت النفقات العسكرية تجاوز عتبة 2 مليار دولار في سنوات 2011؛ 2002؛ 2003، أما في 2006، أين شهد إعادة هيكلة للتنظيمات الإرهابية الجزائرية تحت مظلة القاعدة، فقد بلغت النفقات العسكرية 3.094 مليار دولار، قبل أن ترتفع في 2008 لتصل 5.172 مليار دولار، و 8.652 مليار دولار في 2011، و بلوغها 10.405 مليار دولار في 2013، لتعاود في الانخفاض أثناء تدهور أسعار النفط في 2014 لتبلغ 9.724 مليار دولار، ثم 10.413 مليار دولار في 2015، كما قدرت في 2016 و 2017 بـ 10.46، و 10.86 مليار دولار (المرتبة 20 عالمياً)، على التوالي، في وقت من المتوقع أن تتجاوز عتبة الـ 11 مليار دولار في 2018.¹

و في هذا الإطار، استفادت القوات البرية من حصة الأسد من هذه النفقات، حيث بلغت 5.54 مليار دولار، بينما تم تخصيص 3.14 مليار دولار للقوات الجوية، و 1.05 للقوات البحرية الجزائرية، و هو ما يفسر مصدر التهديدات التي تسعى الجزائر لمواجهتها، على الحدود المختلفة، و الجنوبية بدرجة أكبر.

أما بالنسبة لواردات الجزائر من الأسلحة فقد عرفت أيضاً ارتفاعاً ملحوظاً منذ 2001، حيث كانت تتجاوز آنذاك 546 مليون دولار، قبل أن تصل 1.529 مليار دولار في 2015، و بذلك تشكل اليوم الجزائر، في ظل التهديدات الخارجية، خامس مستورد للأسلحة في العالم، بنسبة 3.7 بالمائة من السوق العالمية للسلاح، بعد الهند (13 بالمائة)؛ المملكة

* النفقات العسكرية مشتقة من تعريف الناتو و التي تتضمن جميع النفقات المالية و على القوات المسلحة، بما في ذلك قوات حفظ السلام غن وجدت؛ وزارة الدفاع و الهيئات الحكومية الأخرى المرتبطة بالدفاع؛ التكوين و التدريب و التجهيز في العمليات العسكرية؛ نفقات الموظفين العسكريين و المدنيين بما في ذلك معاشات تقاعد الموظفين العسكريين والخدمات الاجتماعية للموظفين؛ التشغيل والصيانة؛ الشراء؛ البحث و التطوير العسكري؛ و المساعدة العسكرية. .

¹ Jane's information group (base de données). (consulté le 5.01.2017 à 07h40).

العربية السعودية (8.2 بالمئة)؛ الإمارات العربية المتحدة (4.6 بالمئة)؛ و الصين (4.5 بالمئة)، و 46 بالمئة من السوق الأفريقية، فيما لا تزال الأسلحة الروسية تحتل الصدارة بتغطية 60 بالمئة من الصادرات الجزائرية.¹

و على صعيد آخر عرفت الجزائر تطورا في عدد أفراد مختلف القوات الجيش الوطني الشعبي، من 167000 فرد في 2010 إلى 512000 في 2015، حسب مركز البحث الأمريكي، المتخصص في القدرات العسكرية "غلوبال فاير باور" (Global Fire Power)، أين يحتل القوات المسلحة الجزائرية المرتبة 26 عالميا، و الأولى عربيا من حيث التعداد، و الثانية من حيث القوة، حيث يؤكد التقرير أن 20.387 مليون شخص قادرين على القتال، فيما بلغ عدد الأشخاص الذين قاموا بتأدية الخدمة الوطنية 17.25 مليون، فيما يبلغ عدد أفراد القوات المسلحة الاحتياطيين 400 ألف.²

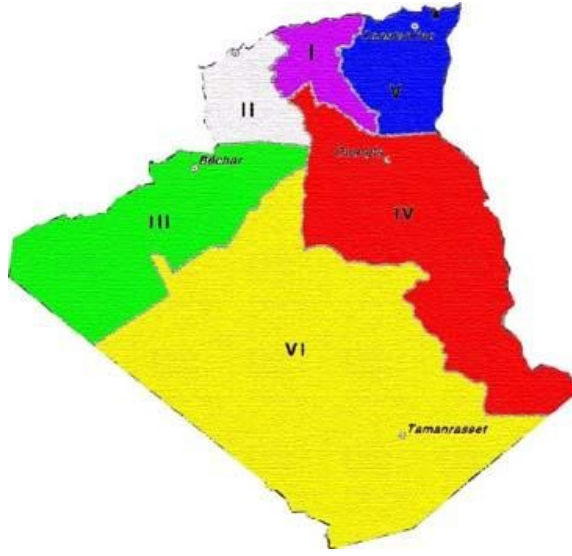
على صعيد آخر، و رغم التهديدات الخارجية على طول الحدود الجزائرية تقريبا، حافظت الدولة على التقسيم الجغرافي لنواحيها العسكرية المعتمد منذ الاستقلال، و هو ما يمكن اعتباره ثابتا في وسط عدد من المتغيرات، السالفة الذكر، مقسمة إلى 6 نواحي عسكرية، تحد الناحية الثانية، من الناحية الغربية، حيث تحاذي حوالي ثلث الحدود الجزائرية المغربية، فيما تحاذي المنطقة العسكرية الثالثة باقي الحدود المغربية، بالإضافة إلى الحدود الصحراوية و كذا الحدود الموريتانية، أما الناحية العسكرية السادسة، فهي تحد مالي و معظم الحدود النيجرية، فيما تحد الناحية العسكرية الرابعة ما تبقى من حدود الجزائر مع النيجر و كامل الحدود الليبية و جزء من الحدود التونسية، فيما تحد برية الناحية العسكرية الخامسة ما تبقى من الحدود البرية مع تونس، كما تجدد الإشارة أن السواحل البحرية الجزائرية تتقاسم تأمينها كل من النواحي العسكرية، الخامسة؛ الأولى؛ و الثانية.

لكن في سياق متصل، فقد دعمت الجزائر منظومتها الأمنية الميدانية بعدد من الوحدات الثابتة و المتحركة، على طول الحدود الجزائرية، سواء كانت هذه الوحدات برية أو جوية، و هي تماشيا مع مرحلة جديدة لمواجهة جل التهديدات القادمة من الجنوب خاصة.

¹ le Sipri (Stockholm International Peace Research Institute) in : <https://www.sipri.org/research/armament-and-disarmament/arms-transfers-and-military-spending/international-arms-transfers>(consulté le 12.02.2017 à 09h45).

² « Algeria Military Strength », In : http://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=algeria (consulté le 11.02.2017 à 07h40).

الشكل رقم 44 : خريطة لتقسيم النواحي العسكرية في الجزائر



المصدر : <http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=1362597>

2. التأثير على الصعيد الاقتصادي¹

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد كان للظاهرة الإرهابية آثار سلبية كبيرة، كلفت الدولة الجزائرية خسائر بـ 36 مليار دولار، من القطاعات الاستراتيجية، من القطاع الفلاحي الذي تأثر من نزوح الفلاحين من أراضيهم بسبب انتشار الإرهاب، و التمرکز على حافة المدن و في المناطق الحضرية، أين بلغ عدد السكان في هذه المناطق 86 بالمئة، مما أدى إلى تراجع القطاع الفلاحي من جهة و زيادة في نسبة البطالة من جهة أخرى، و هي الفترة التي عرفت زيادة في فاتورة الاستيراد و المديونية.²

في نفس الإطار، ساهم الإرهاب في تدمير البنية التحتية للبلاد، من خلال عمليات التخريب و الحرق للمصانع و القرى الريفية و إبادة و سرقة المواشي و تخريب المؤسسات التربوية المختلفة و السطو المسلح على المؤسسات و المواطنين و تدمير الجسور و الطرقات.

لم يتمكن الإرهاب بالإطاحة بالاقتصاد الجزائري كلية، لطبيعة هذا الأخير، القائم على المحروقات، لذلك فإن التأثيرات الإرهابية من الناحية الاقتصادية، و إن كانت لها تداعيات إلا أنها تبقى غير مباشرة.

¹ <http://www.tradingeconomics.com/algeria/terrorism-index/forecast> (consulté le 18.02.2017 à 07h20).

² Abadie, ALBERTO and Javier GARDEAZABAL, , "The Economic Costs of Conflict: A Case Study of the Basque Country," *American Economic Review*, Vol. 93, N° 1, (2003) : p.32.

3. التأثير على صعيد الفرد و المجتمع

كان للإرهاب تأثير على الفرد و المجتمع، و هم أحد أهداف الأعمال الإرهابية، من خلال المجازر الجماعية؛ التفجيرات؛ الاختطافات؛ الحواجز المزيفة، السرقة و الابتزاز، و قد خلف الإرهاب في الجزائر، أزيد من 176 ألف ضحية، حسب الأرقام الرسمية، من بينهم نساء و شيوخ و أطفال، و هو ما بثّ الرعب و الخوف في أوساط المجتمع الجزائري، دون إغفال العامل النفسي للفرد و تداعياته التي تصب إلى الإحساس بغياب الأمن، مما يعني العيش في مواجهة التهديد الإرهابي.

من بين أهم الأمثلة على تأثير الإرهاب على المجتمع و الفرد في الجزائر، هو الدراسة المعمقة التي خلصت إلى تأليف موسوعة من 7 أجزاء، تمّ تحليل تداعيات 622 مجزرة* وقعت في ربوع الوطن، منها الانتقائي و منها العشوائي، فالأولى تهدف إلى إثارة الخوف في المجتمع، أما الثانية فهي تلك الناتجة عن بعض التفجيرات و الحواجز المزيفة، و التي لم يتم انتقاء الضحايا مسبقا، لكنها تهدف إلى الإيقاع بأكبر قدر منهم، و إثارة الرعب أيضا.

و قد خلصت الدراسة الجزائرية إلى أن 70 بالمئة من المجازر الواحدة هو 20 شخص، و ما بين 1992 و 1998، هناك 98 مجزرة راح ضحيتها أكثر من 100 شخص، على غرار مجازر غليزان؛ بن طلحة؛ الرئيس، بني مسوس؛ و سيدي حماد، و التي وصلت بعضها إلى إسقاط أكثر من 400 مواطن.¹

من بين أهم الأرقام حول استهداف الإرهاب للفرد و المجتمع، 296 اعتداء على قرى نائية، تمت معظمها ليلا، أدت إلى مقتل 4143 شخص من المدنيين؛ التفجيرات في أماكن تجمع المواطنين بلغت 176 اعتداء أدى إلى مقتل 412 شخص؛ 12 اعتداء على مرافق السكة الحديدية، و أكثر من 29 حاجز مزيف أدى إلى مجازر.²

و من تداعيات تأثير الإرهابي على المجتمع و الفرد النزوح الجماعي إلى المناطق التي يعتقد أن تكون آمنة، كالمدين، مما أثر على البنية الاجتماعية للمدن، أدى إلى تضاعف عدد سكان المناطق الحضرية 3 مرات خلال 16 سنة، و وضع الدولة في مأزق أمام ضرورة التكفل السوسيواقتصادي بهم، حيث خلقت هذه الحالة عدة أزمات في الشغل و الصحة و التربية و السكن.

بعد التعرض إلى أهم التأثيرات التي عانتها الجزائر، نلاحظ، أن مصدرها داخلي محلي، أكثر منه خارجي، لكن مركب الظاهرة الإرهابية في الساحل الأفريقي، أيضا كان له تأثير مباشر من خلال عدد من الاعتداءات على الأراضي الجزائرية، كانت تأثيراتها الأمنية على الفرد و المجتمع و الدولة على حدّ سواء، و في جميع أبعاد التأثير الأمني في شقه الشامل، الذي يضم الجانب السياسي و الاقتصادي... إلخ.

* اتفق الباحثون أن المجزرة الإرهابية، أين يكون الحدّ الأدنى للضحايا

¹ اليمين زوراطي، التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب 1978 - 2008، (لندن : مطبوعات أي-كتب، 2014)، ص ص 142 - 154

² نفس المرجع.

ثالثا : نماذج عن آثار جيوسياسية الإرهاب في الساحل على الجزائر

1. اختطاف السياح الأجانب عام 2003

عرفت الصحراء الجزائرية اختراقات متكررة، أدت إلى اختطاف عدد من السياح، سواء من داخل الأراضي الجزائرية و نقلهم إلى الدول المجاورة، أو من على بعض المناطق الحدودية، و كان من أهمها اختطاف 32 سائحا أوروبيا من جنسيات مختلفة،¹ كانوا في مجموعات متفرقة، في فيفري من عام 2003، في منطقة بين برج عمر إدريس وإليزي، قبل أن يتم نقلهم إلى مالي، فيما رجحت مصادر دبلوماسية أن بعضهم كان محتجز في الصحراء الجزائرية.

في 13 أفريل أعلنت السلطات الجزائرية عن اختطاف عدد من السياح الأجانب في الصحراء الجزائرية، مما عرض الجزائر لانتقادات دولية بسبب عدم تأمينها لرعاياهم الأجانب على الأراضي الجزائرية، و هو ما شكّل ضغطا دبلوماسيا و إعلاميا على الجزائر، في وقت جندت فيه آنذاك 1200 من القوات المسلحة لتمشيط المنطقة، مستعملة الإبل و الطائرات العمودية و المشاة التي اختفت فيها المجموعات السبع للسياح.²

بعد شهر من تضارب الأنباء حول فقدان أو اختطاف السياح الأجانب في الصحراء الجزائرية، اعترف وزير الداخلية الجزائرية في ماي 2003، بأن الحكومة تجري اتصالات مع الجماعة الخاطفة، و التي يرجح أنها فرع تابع لتنظيم "الجماعة السلفية للدعوة و القتال" الذي يقودهم "عبد الرزاق البار"، كما تحدثت أطراف ألمانية أن الضغط بلغ بوزير خارجيتهم للقاء الرئيس الجزائري، و اقتراح المساعدة في البحث عن رعاياهم، و هو ما لا يتماشى مع الموقف الرسمي و العقيدة الأمنية الجزائرية، التي تقوم على الاعتماد على الذات ميدانيا في مواجهتها للإرهاب، لكن الضغوط تواصلت لاسيما بعد وفاة سائحة ألمانية (مايكلا سبيتسر) متأثرة بضربة شمس.³

أطلقت جماعة "عبد الرزاق البار" 17 رهينة من بين 32 في 17 ماي 2003، ثم 14 رهينة أخرى، بعد مفاوضات بين الجيش الجزائري و الخاطفين، أين أُلقت طائرات الهليكوبتر منشورات تدعوا الخاطفين إلى اطلاق سراح السياح المختطفين مقابل تأمين حياتهم،⁴ لكن الحكومة الألمانية كانت سبقة في دفعة قيمة الفدية التي قدرت بـ 5 مليون أورو، رغم رفضها الاعتراف بذلك و اعتبار ما قدم يدخل في إطار المساعدات التنموية للمنطقة.

تداعيات الحادثة، الأولى من نوعها في الصحراء الجزائرية، على الأمن الوطني الجزائري كانت كبيرة، من خلال توتر العلاقات الدبلوماسية بين دول السياح المختطفين و الحكومة الجزائرية، أثناء فترة احتجاز الرهائن، بالإضافة إلى الاتهامات الموجهة من طرف عدد من الدول الغربية للأجهزة الأمنية الجزائرية بالتواطؤ مع الخاطفين، حيث رُوج أن الجيش الجزائري، أَمّن خروج المجموعة الإرهابية مع الرهائن إلى مالي.

¹ 16 ألمانًا؛ 10 نمساويين؛ 4 سويسريين؛ هولندي و سويدي.

² Despair over fate of Sahara tourists', The Daily Telegraph, 20 Apr 03

<http://www.telegraph.co.uk/news/?xml=/news/2003/04/20/wtour20.xml>(consulté le 03.02.2017 à 06h40).

³ German plea over Sahara tourists', bbc.co.uk <http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/3020131.stm>

⁴ Germany accused of buying hostages' release', The Daily Telegraph, 19 Aug 03

<http://www.telegraph.co.uk/news/?xml=/news/2003/08/19/wtour20.xml>(consulté le 07.02.2017 à 19h10).

2. اختطاف دبلوماسيين جزائريين بـ"غاو" في مالي

ضربة موجعة تلقتها الجزائر خارج حدودها من طرف التنظيمات الإرهابية النشطة في الساحل الأفريقي، حيث تمكنت "حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا" من اختطاف سبعة (7) دبلوماسيين جزائريين، في أبريل 2012، من القنصلية الجزائرية بمدينة "غاو" المالية، حيث طالبت الجماعة الإرهابية بإطلاق سراح أحد العناصر الإرهابية المقبوض عليهم في الجزائر، و هو "أبو اسحق السوفي"، قبل أن يقوموا ببث تسجيل يطالبون فيه، من خلال الرهائن (القنصل العام بوعلام سايس)، الرئيس الجزائري بالاستجابة لمطالب الجماعة الإرهابية، في جانفي 2013، تزامنا مع بداية التدخل الدولي في شمال مالي، حفاظا على حياتهم، و هو الأمر الذي كررت السلطات الجزائرية رفضه، من مبدأ عدم التفاوض مع الإرهابيين.¹

وكالة نواكشوط للأبناء التي كثيرا ما تقوم ببث بيانات التنظيمات الإرهابية بالمنطقة، قامت بنشر تفاصيل عن الدبلوماسيين و الخاطفين و المطالب، على موقعها الإلكتروني، مع فيديو لأحد الدبلوماسيين الرهائن، و هو يؤكد أنهم في صحة جيدة، و على ضرورة أن تتفاوض الحكومة الجزائرية مع الخاطفين، و قد اتهم الخاطفون من خلال التسجيل المصور، الحكومة الجزائرية بعدم احترام بنود الاتفاق الذي أفضى إلى إطلاق سراح الدبلوماسيين الثلاثة الأوائل، و كانت الوكالة قد تسلمت التسجيل من طرف تنظيم "المرابطون" الحديث النشأة آنذاك، بعد اندماج المنشقين عن "القاعدة" بقيادة بلمختار مع "حركة التوحيد"، لكن سرعان ما قامت وكالة أنباء نواكشوط بسحب الموضوع بعد ضغط من الحكومة الموريتانية، بحجة تفادي أي توتر دبلوماسي مع الجزائر.

في وقت لاحق، أعلن الخاطفون خبر إعدام نائب القنصل العام (طاهر تواتي)، فيما وصفت الحكومة الجزائرية العمل بـ"الجرمة الشنيعة"، كما أعلنت وفاة القنصل العام (بوعلام سايس) بمرض مزمن، و هو في قبضة الخاطفين، حيث قامت بعد ذلك بعض الأوساط الغربية بالترويج بأنه أعدم، كما أعلنت السلطات الرسمية الجزائرية، من خلال بيان لوزارة الخارجية عن إطلاق سراح الدبلوماسيين المتبقين (مراد قساس و قدور ميلودي)، دون إعطاء تفاصيل عن حيثيات النتيجة المحققة.²

و يترجم طول احتجاز الرهائن الجزائريين لدى التنظيمات الإرهابية في الساحل الأفريقي، مدى تحلي الدبلوماسية الجزائرية بالصبر، رغم التعتيم عن تفاصيل القضية، متمسكين بمبدأ عدم الرضوخ لمطالب الإرهابيين، بما فيها دفع الفدية.

¹ <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20140830/11817.html> (consulté le 20.02.2017 à 22h05).

² Union Africaine l'Union Africaine se réjouit de la libération d'otages algériens kidnappés par des groupes terroristes au Mali communiqué de presse Addis Abéba (8 septembre 2014) : in : <http://www.peaceau.org/uploads/cua-comm-presse-otages-algy-riens-8-9-2014-2-.pdf>. (Consulté le 22.02.2017 à 13h40).

3. اعتداءات ورقلة ؛ تمناست؛ و عين صالح

عرفت عدد من المدن الجنوبية للجزائر، اختراقا للتنظيمات الإرهابية، بالتعاون مع بعض عناصر الدعم و الإسناد، المقيمين على الأراضي الجزائري، حيث تسللت إلى عدد منة المدن، في عدد من المحاولات لتنفيذ بعض الاعتداءات الإرهابية، لزعة امن و استقرار البلاد، و كان أولها اعتداءات تمناست في مارس 2012، حيث حاول انتحاري تفجير سيارة مفخخة، قبل أن تتمكن قوات الأمن من الرد عليه، لكن الانفجار وقع و خلف 23 جريح، أمام مقر للدرك الوطني بالولاية الجنوبية، كما تمكن جماعة أخرى، من تفجير سيارة أمام المقر الجهوي العام بوسط مدينة ورقلة، في جوان 2012، الذي أدى إلى مقتل دركي، و جرح ثلاثة أشخاص آخرين، و قد تبنى الحادثين "حركة التوحيد و الجهاد في غرب أفريقيا"، حيث يحمل عدد من الدلالات بالوصول إلى مدينة ورقلة التي تتضمن مقر قيادة الناحية العسكرية الرابعة، التي تتكفل بحماية الجزائر من التهديدات على الحدود الليبية بشكل خاص.

و تأتي هذه العمليات بالتزامن مع سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا، و انتشار كمية من السلاح و عدم استقرار المنطقة، إضافة إلى تزامنهما مع التحركات التي تقوم بها التنظيمات الإرهابية و حلفائها في الساحل الأفريقي، للاستلاء على عدد من مدن شمال مالي، بمنطقة أزواد.

4. محاولة التنظيمات الإرهابية في الساحل، الهجوم على السفارة الجزائرية في ليبيا

حاولت عدد من التنظيمات الإرهابية الاعتداء الإرهابي على السفارة الجزائرية في جانفي 2015، حيث خلفت جريحين من عناصر الأمن للسفارة، بعد أن حول المهاجمون اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين بالسفارة، قصد المطالبة بإطلاق سراح بعض المساجين في قضايا الإرهاب بالجزائر، من جنسية ليبية، و يعتبر هذا الاعتداء خرقا للقانون الدولي و الأعراف الدبلوماسية، و التي تزامنت مع لقاء وزري خارجية رمطان لعمامرة مع تنسيقية أطراف النزاع المالي بالجزائر، كما تعتبر هذه الحادثة ليست الأولى ضد البعثات الدبلوماسية الجزائرية في دول الجوار.¹

و لا تعتبر هذه الحادثة هي الأولى من نوعا، حيث حاولت جماعة مسلحة أخرى الاعتداء على السفارة الجزائرية في طرابلس الليبية، في أوت 2011، و التي كان يتواجد بها ست (6) دبلوماسيين و عوني أمن، لكن العملية لم يسفر عن أي خسائر.

5. اعتداء تيفنتورين 2013

يعتبر اعتداء تيفنتورين، أو ما يعرف بأزمة الرهائن بعين أميناس، من بين أهم النماذج التي تستحق الدراسة، من حيث الآثار على المستوى المحلي و الإقليمي و الدولي، و في عدد من المستويات الأمنية، منها السياسية و الدبلوماسية و الاقتصادية.

¹ « Attentat contre l'ambassade d'Algérie à Tripoli » in : http://www.leconews.com/fr/actualites/internationale/attentat-contre-l-ambassade-d-algerie-a-tripoli-17-01-2015-173069_268.php (consulté le 21.02.2017 à 06h55).

أ. الأهمية الاستراتيجية لمركب تيقنتورين

مركب الغاز بمنطقة "تيقنتورين" بعين أميناس، من أهم المنشآت النفطية في الجزائر، و الذي يبعد عن الحدود الليبية بحوالي 50 كلم، يتربع على مساحة تتجاوز 10 هكتار، و يعمل به أكثر من 130 عامل أجنبي و حوالي 800 جزائري، بدأ تشغيله في 2006، حيث يقوم بإنتاج و معالجة الغاز الطبيعي و الغاز المكثف، تبلغ طاقته الإنتاجية بـ 9 مليار متر³، تقوم بتسييره مؤسسة سوناطراك الجزائرية و كل من "بريتيش بيترولوم" البريطانية و شركة "سات أويل" النرويجية، حيث يتم تزويد أوروبا بإنتاج هذا المركب.¹

ب : الاعتداء

تمكنت مجموعة مكونة من 37 إرهابي، ينتمون إلى 11 جنسية مختلفة، من اختراق كل الحواجز و الإجراءات الأمنية، و الوصول إلى قلب مركب الغاز تيقنتورين، على الأراضي الجزائرية، التابعة إداريا لولاية إيليزي، الواقعة أقصى الجنوب الشرقي للبلاد، ينتمون إلى تنظيم "الموقعون بالدماء"، الذي يقوده الجزائري مختار بلمختار.² و قد عبرت المجموعة الإرهابية من منطقة حدودية جزائرية ليبية نيجيريا، نحو الأراضي الليبية من أجل الحصول على عدد من السيارات الرباعية الدفع تمّ دهنها بنفس ألوان سيارات الشركات النفطية، و عددها 9 سيارات (5 تويوتا لاند كروزر و 4 تويوتا ستايشن)، مرّت بوادي "إيجليه" القريب من منطقة الدبداب الحدودية مع ليبيا، على مما يرجح أن العملية لم تكن صدفة كما رجحت لها بعض الأوساط، بل أن التحضير لها يكون قد استغرق حوالي سنة.

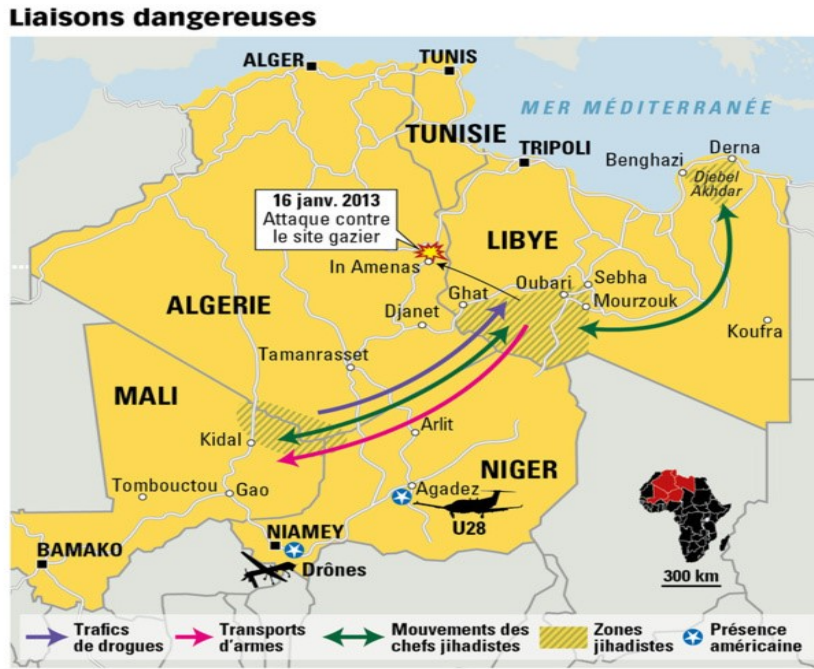
المجموعة التابعة لتنظيم "الموقعون بالدماء" انقسمت إلى ثلاثة مجموعات صغيرتين، تكفلت الأولى باحتجاز العمال الذين كانت تقلهم الحافلة من قاعدة الحياة نحو مطار عين أميناس، أما الثانية فقد أوكلت لها مهمة اقتحام المركب، حيث اتضح فيما بعد، أن عملية اعتراض طريق الحافلة، لم تكن سوى استراتيجية تمويهية، لشد انتباه و استدراج قوات الأمن المختلفة، المنتشرة بالمنطقة، بينما بقيت المجموعة الثالثة في الصفوف الخلفية، لحماية زملائهم، و هو ما يسمى بالإسناد.

قام الإرهابيون بعد اقتحام قاعدة الحياة لمركب تيقنتورين، من احتجاز حوالي 650 رهينة، من بينهم حوالي 130 أجنبي من جنسيات مختلفة، لتأخذ القضية بعدا سياسيا و دبلوماسيا و إعلاميا كبيرا، وضع الجزائر في إحراج، لاسيما بعد عدد من التصريحات لرؤساء حكومات و وزراء خارجية أجانب، طالبوا بالحفاظ على حياة رعاياهم، مقترحين مد يد المساعدة للجزائر ميدانيا، و هو ما رفضته الجزائر رفضا قاطعا، معتبرة ذلك شأن داخلي، و أي محاولة لدولة أجنبية لتحرير الرهائن، تعتبر انتهاك للسيادة الوطنية.

¹ "The in Amenas attack , report of the investigation into the terrorist attack on in amenas" , prepared for ASA's board of directors , statoil ASA, (february 2013), p 2.

² « In Amenas : un 11 Septembre algérien », jeune Afrique, (31 janvier 2013) in : <http://www.jeuneafrique.com/138487/politique/in-amenas-un-11-septembre-alg-rien/> (consulté le 26.02.2017 à 20h40).

الشكل رقم 45 : خريطة توضيحية لمنطقة تيقتنورين بالمقارنة مع ديناميكية التهديدات بالمنطقة



المصدر : http://www.noorinfo.com/Terrorisme-la-poudriere-libyenne_a8103.html

بدأ التواصل بين القيادة المركزية التي أشرفت على تسير ملف الأزمة، و بين الإرهابيين لمعرفة مطالبهم و محاولة إقناعهم بتحرير الرهائن، و هو ما حدث تدريجيا، حيث تم إطلاق سراح النساء، ثم بعض المسلمين، مهددين بنسف القاعدة لو حاولت قوات الأمن اقتحام المكان بالقوة.

ج. المطالب

قدم الإرهابيون أنفسهم في أول اتصال مع مصالح الأمن الجزائرية، على أنهم أعضاء في تنظيم "الموقعون بالدماء" الحديث النشأة، و الذي يقوده مختار بلمختار (بلعور)، كرد على التدخل العسكري الفرنسي في الشمال المالي، حيث كانت أولى مطالبهم، وقت التدخل الفرنسي في مالي، بالإضافة إلى طلب إطلاق سراح مائة (100) سجين في قضايا إرهاب بالجزائر، إضافة إلى طلب متعلق بضرورة فسخ الطريق لهم للخروج من القاعدة، بانسحاب القوات الأمنية المحاصرة للمكان، و هو ما رفضته الجزائر رسميا، من خلال تصريح لوزير داخليتها آنذاك (دحو ولد قابلية)، الذي أكد أن الجزائر غير مستعدة لتلبية أي من مطالب الجماعة الإرهابية، و أن الجزائر لا تتفاوض مع الإرهابيين.

د. نهاية العملية

في اليوم الموالي (17 فيفري 2013)، تمكنت قوات الجيش من اقتحام مكان احتجاز الرهائن، و تحرير عدد منهم، مما أدى بالإرهابيين إلى محاولة الفرار متخذين من مجموعة من الرهائن كدروع بشرية (حوالي 40 رهينة)، للعودة إلى الحدود الليبية و هي الأقرب، لكن القوات الجزائرية تعاملت مع الوضع و قصفت بالمرشحات القافلة التي حولت الفرار بالرهائن،

و تمّ قتل الجميع، بما فيهم الرهائن و البالغ عددهم أربعين (40)، فيما قتل 37 إرهابي، و منه فقد دامت العملية 72 ساعة.

تأثير الحادث، كان سلبي و إيجابي في نفس الوقت، فمن الناحية السلبية أبان الاعتداء الإرهابي، على احدى أهم المنشآت الاستراتيجية في عمق الأراضي الجزائري، على خلل في المنظومة الأمنية الوقائية (استراتيجية المنع)، لاسيما في المناطق الحدودية مع دول الجوار، حيث لعبت الطبيعة دورا في إضعاف هذه المنظومة، رغم الخبرة التي اكتسبتها القوات الجزائرية خلال سنوات مكافحتها للإرهاب، بالإضافة إلى عدم تمكن القوات الأمنية الجزائرية من تتبع الإرهابيين، رغم أنهم تمكنوا من رصد اتصالاتا هاتفيا عبر الأقمار الصناعية (ثريا)، بين بلمختار و أعضاء الجماعة المكلفة بتنفيذ العملية، و إعطاء إشارة البدء، قبل ساعتين من وصولهم إلى قاعدة الحياة بالمركب، إلا أن عامل الوقت كان في صالح التنظيم الإرهابي، بالإضافة إلى التداعيات الاقتصادية عقب هذا الهجوم، بسبب انسحاب عدد من الشركات العالمية الشريكة من الموقع، و إجلاء رعاياهم، مما سبب خسائر مالية للمنشأة و الجزائر، لكن من الناحية الإيجابية فقد أثبتت الجزائر تمسكها بعقيدتها الأمنية و مبدا "لا تفاوض و لا تنازل" إذا تعلق الأمر بالإرهاب، و هو ما لقي استحسانا لدى المجموعة الدولية بعد العملية، رغم الخسائر البشرية، أم من الناحية الدبلوماسية فقد تباينت التصريحات الدولية بين الذم و المدح للمقاربة الجزائرية للخروج من الأزمة في أقصر وقت و بأقل الخسائر، و هو ما يعتبر مكسبا لصورة الجزائر دوليا.

و في هذا الصدد، صرح الرئيس الأمريكي باراك أوباما أن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لتقديم أي مساعدة للجزائر في حربها على الإرهاب، بعد انقضاء العملية، و أن البيت الأبيض كان في اتصال مباشر مع المسؤولين الجزائريين أثناء العملية لتتبع تطوراتها، و مصير الرعايا الأمريكيين، كمات حمل أوباما الإرهابيين تداعيات الاعتداء، و من جهته صرح ممثل إيرلندا (التنيس)، بلهجة تهديدية أن بلاده ستستعمل كل الوسائل المتاحة لضمان تحرير الرهينة الايرلاندي الوحيد، أما فرانسوا هولاند فخاطب الفرنسيين متقدما العملية الجزائرية، قائلا "انتظروا أنباء سيئة بعد العملية الجوية الجزائرية"، و بالنسبة لبريطانيا فقد حمل وزير خارجيتها المسؤولية على الإرهابيين رافضا تحججهم، بالانتقام من التدخل الفرنسي في شمال مالي.

دولة اليابان الحاضرة بالمركب الغازي، من خلال شركة (JGC Corporation)، أدانت اقتحام القوات الجزائرية للمركب لتحرير الرهائن، و طالبت بالوقف الفوري للعملية العسكرية، أما ماليزيا فقد اكتفت باتصال لوزيرها الأول مع نظيره الجزائري للاطمئنان على الرعايا الماليزيين العاملين بالمركب، أما النرويج فقد أرسلت خلية أزمة إلى سفارتها بالجزائر، بالإضافة إلى طائرة نقل مسافرين، كانت قد حولتها إلى مستشفى، و بذلك تسببت أزمة الرهائن تيقنتورين، من ناحية إلى توترات دبلوماسية، و من ناحية أخرى، اعتراف المجتمع الدولي بإمكانيات الجزائر لوقف أي تهديد إرهابي محتمل على أمنها الوطني.

6. الاعتداء الإرهابي على محطة الغاز بـ"خريشبة" بعين صالح

تعرضت منشأة "خريشبة"، الواقعة بالقرب من مدينة عين صالح (200 كلم) و مدينة غرداية، إلى هجوم إرهابي عن طريق قذائف الهاون، في مارس 2015، قام بها مسلحين اثنين فقط، قبل أن ترد عليهما في الحين قوات الجيش الجزائري، التي استفادت من تجربة تيقنتورين، حيث لاذا بالفرار قبل أن تطلق القوات الأمنية المختلفة عملية تمشيط واسعة بالمنطقة في لحظة وقوع الاعتداء، الذي لم يخلف ضحايا، مما يوحي أنها عملية استعراضية قامت بها إحدى التنظيمات لتأكيد وجودها من خلال أي نشاط، مهما كان بسيط، على الأقل إعلاميا.

تداعيات الاعتداء كانت اقتصادية بالدرجة الأولى، حيث أعلن أهم شركاء سوناطراك بالمنشأة، و هي شركة "بريتيش بيتروليوم" البريطانية (Bp)، عن غلق مؤقت للمصنع و وقف الإنتاج، لأسباب أمنية وقائية، بنما اكتفت الشركة النرويجية بخلق خلية أزمة تربط بين الحكومة النرويجية و عمال المصنع النرويجيين (3 عمال)، أما بالنسبة لسوناطراك فقد نفت أي وقف للإنتاج، في وقت شكلت هي الأخرى خلية أزمة.¹

النتائج النهائية من تأثير الاعتداءات الإرهابية في الجنوب الجزائري، أثبت عدم تراجع الجزائر عن عقيدتها الأمنية، و هو ما اكسب الجيش الوطني الشعبي و الجزائر احتراماً دولياً، بالإضافة إلى الالتفاف الشعبي الدائم بعد كل هذه الاعتداءات حول الجيش و المصالح الأمنية، إضافة إلى تأكيد دور الجزائر في مكافحة الإرهاب و التهديدات الجديدة في منطقة الساحل الأفريقي.

في الأخير، نقول أنه مهما بلغت تأثيرات الخارطة الجيوسياسية للإرهاب عموماً على الأمن الوطني الجزائري، فإن ذلك أدى إلى ردة فعل تفاعلية من طرف الدولة الجزائرية، التي حاولت و تحاول التأثير على هذه الخارطة، من خلال عدد من الآليات و الاستراتيجيات المكتسبة طيلة سنوات من مكافحتها للظاهرة محلياً، مما أدى إلى استغلال تلك التجربة في تطوير مقارنة أمنية شاملة.

المطلب الثاني: المقاربة الأمنية الجزائرية: من البعد المحلي إلى البعد الإقليمي

حاولت الجزائر منذ البداية أن تتصدى لظاهري الإرهاب و الجريمة المنظمة سواء على المستوى المحلي، أو الإقليمي أو حتى الدولي، من خلال عدد من الاستراتيجيات و الآليات، الصلبة و اللينة، بهدف القضاء على الظاهرتين بالمنطقة، أو على الأقل، من خلال وقف تطورها و توسع رقعة جغرافيتها.

تبنت الجزائر في مكافحتها للإرهاب عدة استراتيجيات، جمعت بين استراتيجية المواجهة العسكرية المباشرة، و سياسية أكثر ليونة اعتمدت على الحوار، لكن استعمال استراتيجية القوة الصلبة (hard power) كان في إطار الحدود السياسية للجزائر، و هو نابع من عقيدة أمنية و مبادئ دستورية تحدد مهام الجيش الوطني الشعبي داخل الأراضي

¹ تداعيات الهجمات الإرهابية على محطة غاز في خريشبة أنظر : <https://www.noonpost.org>

الجزائرية فقط، أما عن استراتيجية القوة اللينة (soft power) فقد كانت أشمل، و هي المرحلة الثانية التي عرفتها الجزائر في مواجهتها للإرهاب، و التي تمخض عنها عدد من القوانين الرامية للحد من الظاهرة، على غرار قانون الرحمة في 1995؛ و قانون الوثام المدني في 1999؛ إضافة إلى ميثاق المصالحة الوطنية في 2006، و هي الاستراتيجية -اللينة- التي اتبعتها الجزائر في مواجهة الظاهرة الإرهابية في الخارج، حتى و لو كانت على حدودها البرية.

وحتى يتسنى لنا تحليل الاستراتيجية الأمنية للجزائر في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، سوف نعالج هذه الاستراتيجية وفق خطيها المتوازيين الممثلين في المواجهة العسكرية المباشرة، والسياسة التوافقية التفاوضية .

تلعب الجزائر دورا محوريا للتأثير على حيثيات الخارطة الجيوسياسية للإرهاب في الساحل الأفريقي، لاسيما بعد 2001، أين تمكنت من الخروج من عزلتها و انفرادها في مواجهة الظاهرة الإرهابية، لتواصل المساعي، خلال مقارنة شاملة لمواجهة ثنائية الإرهاب-الجريمة المنظمة، سواء بالوسائل الصلبة أو بالوسائل اللينة، و غالبا بكل الوسائل المتاحة، و هو ما يصنع المقاربة الشاملة، و منه يمكن تقسيم المقاربة الجزائرية لمواجهة ثنائية الإرهاب-الجريمة المنظمة إلى المقاربة الصلبة أو العسكرية، و التي تشمل بدورها أساليب المنع و القمع، بالإضافة إلى المقاربة السياسية، و التي تشمل الدبلوماسية كإحدى أهم الوسائل لمكافحة التهديدات الخارجية الجديدة.

اكتسبت الجزائر خبرة كبيرة على مرّ السنين في مواجهتها للإرهاب، و قد تمكنت من تصدير هذه التجربة، إلى عدد من الدول المجاورة، و التي تشكل الظاهرة تهديدا على الأمن الوطني الجزائري، قبل الأمن الإقليمي للمنطقة.

أولا : مكافحة الإرهاب بين استراتيجية المنع و استراتيجية القمع

تعتبر مكافحة الإرهاب عن طريق المنع من أولى الاستراتيجيات الجزائرية لبناء المقاربة الشاملة، و ذلك من خلال القوانين الملزمة التي تجرم كل أنواع العنف الذي يدخل في دائرة الفعل الإرهابي، بالإضافة إلى منع الجريمة المنظمة، على أساس أن المبدأ هو منع وقوع العمل الإرهابي أساسا، و تشكل هذه الاستراتيجية ما يعرف بمثلث المنع و الذي يشمل ثلاث زوايا تعمل الدولة على منها منذ البداية، و هي الإرهابي (Terrorist)؛ الأدوات الإرهابية (Tools)؛ و الهدف من الإرهاب (Traget).¹

و في إطار استراتيجية المنع تقوم الدولة بعدد من الإجراءات، هي توظيف كل المعلومات الاستخباراتية، مما يسمح بالتوقع أو التنبؤ بأي عمل إرهابي، من خلال دراسة لمواقع التنظيمات الإرهابية و امتدادها الجغرافي؛ تطوير نظم التأمين و الحراسة و تطويرها، عن طرق خلق دوريات متحركة و ثابتة و غرف عمليات للمتابعة؛ تدريب العناصر المكلفة بمهمة مكافحة الإرهاب لتزقية قدراتهم في التعامل مع الإرهاب في أي مكان و زمان؛ الزيادة في الاعتمادات المالية المخصصة للإنفاق في مجال مكافحة الإرهاب؛ توسيع دوائر البحث و التمشيط عن العناصر المبحوث عنهم أو المشكوك في انتمائهم لتنظيمات أو خلايا إرهابية؛ ضبط القيادات المدبرة للأعمال الإرهابية و الأدوات المستعملة، من أسلحة و متفجرات

¹ اليمين زوراطي، مرجع سبق ذكره، ص 54 - 55.

و وسائل اتصالات... إلخ؛ مضاعفة الرقابة و السيطرة على العناصر المقبوض عليهم في السجون لمنع أي اتصال مع العناصر الأخرى، المبحوث عنهم أو غير معروفين لدى المصالح الأمنية؛ توسيع دائرة البحث في المناطق النائية و الجبلية و الصحراوية، من خلال الاقتحام و التمشيط؛ الدعم اللوجستي الضروري لاسيما في المناطق غير الحضرية أين تصعب عمليات المتابعة للتنظيمات الإرهابية؛ إغلاق المنافذ المؤدية من و إلى المناطق التي يتوقع وجود عناصر إرهابية بها؛ التنسيق الأمني المحلي بين مختلف أجهزة الأمن، و التنسيق الدولي، ثنائي أو إقليمي، لاسيما إذا تعلق الأمر بالمناطق الحدودية.¹

أما الأسلوب الثاني لمكافحة الظاهرة الإرهابية هي، استراتيجية القمع، و التي تعتبر مرحلة تلجأ إليها الدول غالبا، في حالة إذا ما فشلت استراتيجية المنع، و حدوث اعتداء إرهابي، مهما كانت طبيعته (اغتيال، تفجير انتحاري، سيارة مفخخة، قنابل موقوتة... إلخ)، فعلى الدولة التكفل السريع بالوصول إلى مرتكبي العمل الإرهابي؛ ضبط وسائله، إضافة إلى التكفل السريع بالضحايا، و يعتبر ممارسة القمع ضد الإرهاب أمرا سياديا لأي دولة على أراضيها، كما تستدعيه الضرورة، و أن التفاوضي عن استعمال أساليب القمع في عدد من الحالات، قد يؤدي إلى أعمال إرهابية أخرى و خسائر أكبر.² و تأتي مرحلة القمع، و هي مرحلة ردعية بعد تحقيق نجاح للعمل الإرهابي، أو مثلث الإرهاب (الإرهابي، الوسائل، الهدف)، لذلك من الضروري في هذه الاستراتيجية أن تكون الوسائل المستعملة من طرف المصالح الأمنية بنفس الشدة للاعتداء الإرهابي.³

و من هذا المنطلق، ارتأينا تقسيم الدور الجزائري من خلال مقارنتها الشاملة لمواجهة الإرهاب و التهديدات المترابطة به، في منطقة الساحل الأفريقي، إلى المقاربة ذات الطابع صلب و هي أساس التجربة الجزائرية في هذا المجال على المستوى المحلي، قبل الانتقال إلى دور المقاربة الأمنية الجزائرية في التعامل مع التهديد الإرهابي في الساحل الأفريقي، أين تعتمد على أساليب أكثر ليونة، بمعنى آخر، أنه لا يمكن دراسة البعد الإقليمي للتأثير الجزائري دون العودة إلى الجهود المحلية المبذولة في السابق.

بالإضافة إلى استراتيجية المنع و استراتيجية القمع، فإن المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة الظاهرة الإرهابية تعتمد بالموازاة معها، استراتيجية سياسية و حتى إعلامية.

ثانيا : الأبعاد السياسية و القانونية الجزائرية في مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة محليا

إن مواجهة التهديدات، و التهديد الإرهابي على وجه الخصوص، و تأثيراته على الأمن الوطني الجزائري، سواء على الفرد أو المجتمع أو على الدولة، أدى بالجزائر إلى وضع عدد من الاستراتيجيات؛ الآليات المختلفة؛ البرامج و مبادرات المتماشية مع تطور الظاهرة و تأثيرها، في أبعادها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية... إلخ، و ذلك للحد من الظاهرة و تأثيراتها على الأمن الوطني، بمفهومه الشامل، فلا استراتيجية المنع و القمع كانتا كافيتين للقضاء على آفة

¹ نفس المرجع، ص 55 - 59

² نفس المرجع، ص 56.

³ بوشناق شمس و آدم قي، "إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر (1998 - 2000)"، مجلة الباحث، العدد 3، (2004)، ص 127 - 128.

الإرهاب، لاسيما في وقت تحوّل التهديد من مصدر داخلي إلى مصدر خارجي، و في هذا الإطار يجب العودة إلى الجهود المحلية التي قامت بها الجزائر، في إطار مكافحتها للظاهرة الإرهابية العابرة للأوطان.

و بالعودة إلى الجذور الأولى للإرهاب بالجزائر، يتبين أن النشاط الحزبي لعب دورا في وضع أولى بوادر النشاط الإرهابي، و هو ما أدى إلى ضرورة إعادة النظر في بعض القوانين و حتى الدستور، لكن دونما المساس بمبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان، من خلال الفصل بين حرية إنشاء أحزاب لكن يجب فصلها عن أي توجه ديني عقائدي، و هي خطوة استباقية أكثر منها قمعية،¹ و هو ما تداركه دستور الجزائر لعام 1996، بعد دستور إقرار التعددية الحزبية لعام 1989، من خلال المادة 42 منه، التي تنص على حظر إنشاء أحزاب سياسية لأجل زعزعة استقرار البلاد باستخدام أسس دينية أو لغوية أو عرقية أو جنسية أو مهنية أو جهوية، و هو المبدأ الذي تمّ التأكيد عليه، من خلال كل التعديلات المالية لدستور 1996، سواء في 2002 و 2008، إضافة إلى تعديلات 2016.²

فصل الدين عن العمل السياسي و الحزبي تحديدا، تأكد من خلال القانون العضوي للأحزاب السياسية، الصادر في 1997، و التي نصت المادة الثالثة (3) منه على نبد العنف و الإكراه كوسيلة للتعبير أو العمل السياسي، إضافة إلى نبد التنديد بالعنف للوصول إلى السلطة.³

و يعتبر محاولة النظام السياسي فصل السياسة عموما عن التوجهات الدينية العقائدية، الإسلامية تحديدا، كاستراتيجية استباقية، لاستغلال النشاط الحزبي أو السياسي عامة كغطاء مستقبلي لأي نشاط إرهابي مسلح؛ وضع حدّ لاستغلال الأحزاب لوضعها القانوني و إمكانياتها الحزبية للإشادة بالعنف و منه بالإرهاب؛ منع التلاعب بمقومات الهوية الوطنية المشتركة بين كافة شرائح الشعب، و لذلك يمكن القول أن الجزائر تعتبر سباقة في مجال استراتيجيتها في بعدها السياسي و القانوني، لقيام دولة قانون.⁴

بداية المبادرات السياسية المحلية لمواجهة هي الحوار مع الجماعات المتطرفة، التي كانت تنشط بقوة في مرحلة التسعينات، قبل أن يقترح الرئيس السابق اليمين زروال ما أسمي بـ"قانون الرحمة" في عام 1995، و هو عبارة عن سلسلة من التدابير ترمي إلى تخفيف العقوبات على العناصر المتورطة في عمليات إرهابية، مقابل تسليم أنفسهم إلى مصالح الأمن الجزائرية، حيث تمكنت هذه المبادرة من إقناع حوالي 500 عنصر من التنظيمات الإرهابية، و هو عدد قليل مقارنة بالعدد الكامل الذي يتراوح بين 15000 و 20000 إرهابي، و على رأس هذه التنظيمات في تلك الفترة "الجماعة الإسلامية المسلحة"، لكن قيادة الجماعة الممثلة في جمال زيتوني رفضت المبادرة، و أكدت مواصلة "حربها" ضد النظام إلى غاية تحقيق الهدف المرجو، و هو حسبهم "إقامة دولة إسلامية"، و هو ما دفع بالسلطات الجزائرية لعدم التخلي عن السياسات

¹ أمال بوبكر، تأثير تطور الإسلام السياسي على الانسجام الوطني بالجزائر، (مركز الشرق الأوسط، جانفي 2010)، ص 12.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادة 42.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رئاسي رقم 09/97، المؤرخ في 6 مارس 1997، المتعلق بقانون الأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية، العدد 12، 1997، ص 30.

⁴ عمرة أعمار، التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الأفريقي (مقاربة جيوسياسية)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2010/2011، ص 94، انظر : امحمد بوقوق، الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب : دراسة في الأبعاد السياسية و القانونية.

الردعية، من خلال تطوير المنظومة الأمنية الجزائرية بما يتماشى و التهديد الإرهابي، حيث تمّ خلق عدد من المصالح على غرار الدفاع الذاتي و فرق متخصصة في مكافحة الإرهاب، سواء مرتبطة بالجيش أو الشرطة.

مهما كانت النتائج المحققة من قانون الرحمة في 1995، إلا انه كان الحجر الأساس لما جاء بعد ذلك من مبادرات أخرى سياسية و قانونية، و كان تمهيدا لقانون الوثام المدني، الذي اقترحه الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في 1999، حيث تمّ عرض مواده الـ 43 على غرفتي البرلمان الجزائري، أين صادق عليها المجلس الشعبي الوطني بـ 288 صوت و امتناع 16 عضو عن التصويت، و 131 صوت لأعضاء مجلس الأمة، مقابل امتناع 5 أعضاء عن التصويت، قبل أن يتمّ عرض القانون على استفتاء شعبي، الذي قال نعن بنسبة 97 بالمئة، فيما قدّرت نسبة المشاركة بـ 80 بالمئة.¹

يهدف قانون الوثام المدني² إلى إعادة إدماج المتورطين في قضايا إرهاب، إلى الحياة الاجتماعية، مقابل وقف أي نشاط إرهابي و تسليم هذه العناصر لأنفسهم للمصالح المختصة، و يشمل الإجراء مرحلتين، الأولى تتعلق بالاعتراف بالجرائم الإرهابية المرتكبة، و الثانية المثل أمام العدالة، و قد صنف القانون المعنيين بالقانون في ثلاثة خانات، فمنهم من تعفى في حق كل المتابعات؛ و آخرون في وضعه رهن الإجراء، و أخيرا من تخفف العقوبات المفروضة عليهم، و كلها حسب ما قام به كل فرد من نشاط متعلق بالإرهاب.³

تمّ إعفاء كل فرد من المتابعة بتهمة الانتماء إلى جماعة إرهابية، شرط انه لم يشارك في أي جريمة من الجرائم المحددة في قانون العقوبات في مادته 87، و هي القتل؛ الاغتصاب؛ تسبب عجز دائم؛ استعمال المتفجرات، لكن بشرط أن يكون قد سلم نفسه للمصالح المختصة و الإبلاغ في أجل حدده قانون الوثام المدني بستة (6) أشهر.⁴

و قد جاءت نتائج قانون الوثام المدني إيجابية إلى حد كبير، من خلال استجابة العناصر الإرهابية، حيث قام ما بين 6500 و 15000 إرهابي بتسليم أنفسهم و الاستفادة من تدابير "الوثام المدني"، لكن القانون لم يأتي بحل شمل، خاصة في ظل تسقيفه يكن شاملا، حيث استمرت العمليات الإرهابية في نفس المرحلة، حيث قدر عدد الضحايا للإرهاب في الجزائر بـ 1000 قتيل، ما بين 1997 و 2002، مما أدى بالسلطات بالانتقال إلى مبادرة أخرى أشمل، و تتمثل في ميثاق المصالحة الوطنية.⁵

يعتبر ميثاق المصالحة الوطنية الصادر في 2005، قانونا مكملا للتدابير السياسية و القانونية السابقة، التي اعتمدها الجزائر في مسيرة مواجهتها للظاهرة الإرهابية، حيث استفاد من ميثاق السلم و المصالحة الوطنية،⁶ شريحة أكبر من المجتمع الجزائري، مقارنة بقانون الرحمة أو قانون الوثام المدني، حيث شمل بالدرجة الأولى الإرهابيين الفارين و الناشطين و جماعات

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 99 - 08 مؤرخ 13 جويلية 1999، المتعلق باستعادة الوثام المدني.

² الموقع الرسمي للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، انظر :

³ نفس المرجع. <http://www.el-mouradia.dz/arabe/algerie/histoire/wconcorde.htm> (تاريخ التصفح : 01.02.2017 على الساعة 12h30)

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 99 - 08، مرجع سبق ذكره.

⁵ محمد خلفه، "تجربة المصالحة و الوثام المدني بالجزائر"، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، انظر : <http://www.csds-center.com>

⁶ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ميثاق السلم و المصالحة الوطنية، سبتمبر 1999.

الدعم و الإسناد من المواطنين، و هي فئات تم التفصيل فيها من خلال قانون خاص صدر في 2006، يقسمهم إلى ست (6) شرائح، حيث استجاب ما يقرب 7000 شخص للميثاق؛ المسجونين و المحكوم عليهم نهائيا في قضايا إرهاب، الذي استفادوا من تدابير العفو أو التخفيف في العقوبة؛ المستفيدين من قانون الوثام المدني و إعادة بعض الحقوق الممنوحة لهم، على غرار العمل؛ عائلات الإرهابيين (ضحايا المحرقة الوطنية)؛ المفصولون من العمل الأسباب إدارية؛ أعوان الدولة المتهمين بارتكاب تجاوزات أثناء مرحلة مكافحتهم للإرهاب؛ إضافة إلى المفقودين و البالغ عددهم حوالي 7000، رغم تضارب الأرقام في هذا الشأن، إلا أن الميثاق عوّض عائلاتهم ماديا.¹

اعتبرت المصالحة الوطنية، كإحدى أهم الآليات لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر، و الحدّ من النشاط الإرهابي، و إن كانت لم تقضي على الظاهرة نهائيا، إلا أن الحل السياسي يعتبر نموذجا ناجحا في مكافحة الإرهاب، ليس في الجزائر فقط بل في العالم بأسره، لما حققته من نتائج إيجابية.²

على صعيد آخر، بادرت الجزائر من خلال ترسانة من القوانين المختلفة للحدّ من الظاهرة الإرهابية، و الجريمة المنظمة، على المستوى المحلي، بداية من سبتمبر 1992، أين صدر المرسوم التشريعي رقم 92-03،³ و المتعلق بمكافحة التخريب و الإرهاب، أين حوّل المشرع النظر إلى هذا النوع من القضايا إلى المجالس القضائية المختصة، كما جاء في نص المرسوم التشريعي، معنى الأعمال التخريبية و الإرهابية و العقوبات المترتبة عنها، قبل أن يصدر المشرع في 1995 الأمر رقم 95-10، الذي تضمن كل الجرائم الموصوفة أعمالا إرهابية و تخريبية، و منه فقد ألغى المرسوم السابق.⁴

و قد شهدت نفس السنة، تجريم تمويل الإرهاب (1995)، و قوانين متعلقة بالوقاية من غسيل الأموال و تمويل الإرهاب و ضرورة مكافحتهم، في 2005، و خلق بعض الآليات لذلك من خلال إنشاء ما يعرف بـ"خلية معالجة الاستعلام المالي" في 2002.⁵

جاءت القوانين الجزائرية لمكافحة تبييض الأموال بالتوافق مع ما جاء في كل من اتفاقية فيينا و اتفاقية "باليرو"، أما بالنسبة للقوانين المجرمة للفل الإرهابي، فقد أدرجها المشرع الجزائري ضمن قانون العقوبات، الذي شمل الوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب في نفس الإطار.⁶

¹ نفس المرجع.

² وناس فاطمة، "المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر"، (مذكرة Master، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق و العلوم السياسية، ورقلة، الجزائر، 2012/2013)، ص 51.

³ ضيف مفيدة، "سياسة المشرع في مواجهة ظاهرة الإرهاب"، (مذكرة ماجستير، جامعة الإخوة منتوري، كلية الحقوق و العلوم القانونية، قسنطينة، 2009-2010)، ص 42.

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التشريعي رقم 92-03، الصادر في 30 سبتمبر 1992، الجريدة الرسمية، العدد 70، 1992.

⁵ مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، "تقرير الجزائر عن مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب"، (ديسمبر 2010)، ص 15.

⁶ صالح السعد، التعاون الدولي في مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب، (عمان : اتحاد المصارف العربية، 2008)، ص 69.

و قد عرّف قانون العقوبات الجزائري الجريمة الإرهابية، حيث شملت قضايا تمويله، حيث يعاقب القانون المشاركة فيها أو جرد المحاولة، و هي جريمة أصلية لتبييض الأموال، لكن حصر تطبيق القانون على المستوى الوطني فقط،¹ حيث سبق ذلك استحداث وحدة المعلومات الجزائرية و خلية معالجة الاستعلام المالي في 2002، من خلال قانون خاص، معدل و متمم في 2008، و هي هيئة تابعة لوزارة المالية، مهمتها مكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب، من خلال جمع المعلومات و تحليلها، و تبادلها مع الهيئات الاستعلامية الأخرى، الوطنية و الأجنبية، بهدف الكشف عن كل العمليات المدعومة للظاهرة الإرهابية.²

و جاء تعريف تمويل الإرهاب من خلال القانون السابق الذكر هو "كل فعل يقوم به كل شخص بأية وسيلة كانت، مباشرة أو غير مباشرة، و بشكل غير مشروع و بإرادة الفاعل، من خلال تقديم أو جمع الأموال، بنية استخدامها كليا أو جزئيا، من أجل ارتكاب الجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية، المنصوص و المعاقب عليها، بالمواد من 87 مكرر إلى المادة 105 منه، من قانون العقوبات،³ أما عن الجريمة الإرهابية في قانون العقوبات الجزائري، فهي كل فعل يستهدف أمن الدولة و الوحدة الوطنية و السلامة الترابية و استقرار المؤسسات و سيرها العادي، عن طريق أي عمل غرضه بث الرعب في أوساط السكان و خلق انعدام الأمن، و الاعتداء على رموز الأمة و الجمهورية؛ الاعتداء على وسائل المواصلات و التنقل و الملكية العمومية و الخاصة؛ عرقلة سير المؤسسات العمومية أو الاعتداء على حياة أعوانها.⁴ في الأخير، نقول أن الجزائر استفادت من تجربتها السابقة في مواجهتها للظاهرة الإرهابية المحلية، القائمة على المنع و القمع باستراتيجيات ردعية و استئنافية، و ذلك للمرور لمرحلة البحث في الحلول السياسية، على أسس قانونية واضحة، من أجل الاستقرار السلم في البلاد.

نجاح المقاربة الجزائرية في مواجهة تهديد الإرهاب على المستوى المحلي، إلى حد كبير، أدى بها إلى تصدير هذه المقاربة، إلى خارج الحدود، و تحديدا من مصدر التهديدات الجديدة، و هو ما سنتطرق إليه الآن.

ثالثا : البعد الإقليمي للمقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة ثنائية الإرهاب-الجريمة المنظمة في الساحل

ليس من السهل وضع تصور واضح للمقاربة الجزائرية للتأثير على خارطة الظاهرة الإرهابية بمنطقة الساحل الأفريقي، دون الرجوع إلى كل المؤشرات الجيوسياسية المرتبطة بها، كون هذه الخارطة أصبحت ظاهرة مركبة، لا يمكن فصل جزئياتها عن السياق العام، و مهما كان تعامل الجزائر مع تأثيرات هذه الخارطة و تداعياتها، سواء في الحاضر أو المستقبل، فهذا يستدعي مواجهتها باستخدام القوة الصلبة و القوة اللينة كخطين متوازيين، كل استراتيجية أو آلية تكمل الأخرى.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 08-01 المؤرخ في 06 فيفري 2005، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتهما، الجريدة الرسمية، العدد 11، 2008.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 08-127 المؤرخ في 06 سبتمبر 2005، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتهما، الجريدة الرسمية، العدد 50، 2008.

³ نفس المرجع.

⁴ ضيف مفيدة، مرجع سبق ذكره، ص 41.

بما أن الأمر يتعلق بمنطقة خارج الحدود السياسية، و بدول أخرى، فأني تعامل مع الوضع يدخل في إطار السياسة الخارجية للدولة الجزائرية، لكن بالاعتماد على أهم وسائلها و هي الدبلوماسية، و التي تقوم بدورها على عدد من المبادئ و المقومات الدستورية و القانونية أيضا، بالإضافة إلى عقيدة أمنية تفرض مسارات سلوك الدولة الجزائرية اتجاه الفضاءات خارج حدودها، و كذا ثوابت يمكن وصفها بالأخلاقية، و القائمة على مسار تاريخي طويل، يربط الجزائر بمختلف دوائرها، المغاربية و المتوسطية و الإفريقية و العربية و الإسلامية، لذلك من الصعب تفسير مقاربة الجزائر حيال منطقة الساحل دون الرجوع إلى ثوابتها الدستورية خاصة، لاسيما تلك المحددة للمهام المنوطة بدور الجيش الوطني الشعبي.

تكتسي منطقة الساحل الأفريقي خصوصية جيوسياسية معقدة و مركبة، منتجة لعدد من التهديدات الجديدة، على الفرد و المجتمع و الدولة، مما دفع بالجزائر إلى ضرورة لعب دور في التصدي لهذه التهديدات، من خلال مقاربة سياسية دبلوماسية بالدرجة الأولى، تعتمد على تفسير كل الديناميكيات المحركة للأحداث و التهديدات بالمنطقة، دون إهمال العمق الجيوستراتيجي للمنطقة بالنسبة للجزائر.

ترتكز الثوابت الدستورية و العقيدة الأمنية الجزائرية على عدد من المفاهيم، التي تصب في عدم التدخل في شؤون الغير و ضبط أي تحرك خارجي ضمن الدوائر، العربية، الإسلامية و الإفريقية، مع الأخذ بعين الاعتبار سياسة حسن الجوار كأساس لتفسير السلوك الدبلوماسي الجزائري.

تعتبر الجزائر قوة إقليمية في مجال مكافحة الإرهاب و حتى الجريمة المنظمة، كما عرف نشاطها الدبلوماسي خلال الخمس سنوات الأخيرة نوعا من محاولة التأقلم مع التحولات التي تعرفها المنطقة المنتجة للتهديدات، بما لا يتعارض مع مبادئها و ثوابتها المختلفة، لذلك فمن الواضح أنها تميل إلى مقاربة لينة في التعامل مع تأثيرا التهديدات الجديدة، على الأقل خارج، حدودها، و الأمر مختلف داخل الحدود الجزائرية، أين تعتمد مقاربة مزدوجة، تحمل مل بين القوة الصلبة و القوة اللينة.¹

المقاربة الجزائرية في شقها الدبلوماسي لعبت دورا مهما في الوقوف أما التهديدات الجديدة و على رأسها الإرهاب و الجريمة المنظمة، حيث تمكنت الجزائر في عدد من المحافل الدولية و الإقليمية من تمرير رؤيتها الخاصة في مواجهة الظاهرتين، بالإضافة إلى رؤى أخرى تتعلق باستقرار المنطقة امنية و سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا، لكن تحت إطار إقليمي أو دولي.

لم يأتي دور الجزائر في ضمن الجهود المختلفة لاستقرار المنطقة و محاربة أشكال التهديدات المختلفة التي تؤثر على الدولة، بحكم العمق الجيوستراتيجي، من فراغ و لكن هو تراكم تجربة داخلية أثبتت فعاليتها، باستخدام القوة اللينة و القوة الصلبة، بما تستدعيه الظروف و المتغيرات المحيطة بالوضع.

¹ رقاب محمد، "استراتيجية الجزائر في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل"، المركز الديمقراطي العربي، أنظر : <http://democraticac.de/?p=44546> (تاريخ التصفح : 12.01.2017 على الساعة 16h35).

من بين أهم الأساليب السياسية الداخلية، التي نجحت فيها الجزائر، لوضع حد لهدر دماء الجزائريين، هو الحوار و مفرزاته من قوانين و تدابير مختلفة، كالوثام المدني و قانون الرحمة و المصالحة الوطنية، و هي تدابير لقت نجاحا إلى حد كبير، من خلال النتائج المحققة، بوضع عدد كبير من العناصر الإرهابية للسلاح، و تسليم أنفسهم، و هو ما أضعف الظاهرة على المستوى الوطني، مما يستدعي بالضرورة استغلال هذه التجربة لصالح دول الجوار، أين تشهد التهديدات المختلفة تصاعدا مستمر.

و تحاول الجزائر اليوم تصدير تجربتها في مكافحة الإرهاب، إلى دول الساحل الأفريقي، التي تربطها حدود تتجاوز 2741 كلم، مع الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الجغرافية الوعرة لهذه الحدود بين الجزائر، و كل من مالي؛ النيجر و موريتانيا، و الذي يصعب من مهمة منع وصول التهديدات العابرة للأوطان إلى الأراضي الجزائرية، و تداعياتها إلى الفرد و المجتمع و الدولة.

و منه يمكن القول أن التأثير يقوم على منطلقين، الأول هو المكانة الجيوستراتيجية للساحل الأفريقي كفضاء جغرافي و سياسي و اقتصادي و ثقافي، و المنطق الثاني هو المكانة الجيوستراتيجية التي تحظى بها الجزائر في حد ذاتها، كما سبق الذكر فالجزائر تعتبر فاعل إقليمي محوري في منطقة الساحل الأفريقي، مرتكزة على مكانتها الاستراتيجية و السياسية و الجغرافية و السكانية و الاقتصادية.... إلخ، كما تعتبر مركز الشمال الأفريقي و دول المغرب العربي، و حلقة الربط بين دولة.¹

و من هذا المنطلق يمكن القول أن الجزائر اليوم، مجبرة أكثر منها مخيرة، للدفاع عن الأمن القومي للمغرب العربي، و حتى الأمن الإقليمي، و هو ما يفسر مقولة الرئيس الفرنسي السابق، شارل ديغول، بأن الاستراتيجية الرومانية قامت على أساس أن من يريد أن يتحكم في القارة الأوروبية لابد أن يسيطر و يمارس سيادته في شمال إفريقيا.

لعبت الجزائر دورا مهما على مستوى الدائرة الأفريقية، من خلال المصادقة على الاتفاقية الإفريقية للوقاية من الإرهاب و مكافحته، في 14 جويلية 1999، أين تمّ التوقيع عليها بالعاصمة الجزائر، تلتها خطة عمل الجزائر، المبرمة في 13 أكتوبر 2002، حيث نتج عنها خلق المركز الإفريقي للدراسة والبحث حول الإرهاب، و مقره الجزائر، كما أفضت الجهود الدبلوماسية الجزائرية إلى قرار الاتحاد الإفريقي بتجريم دفع الفدية للإرهابيين، في جويلية 2009.

أما بالنسبة إلى الساحل الأفريقي، فقد تمّ عقد القمة الرابعة لدول المنطقة، في فيفري 2002، حيث تمّ التأكيد على ضرورة التعاون في مجالات الأمن العام و التصدي لظواهر التهريب و الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة و تجارة المخدرات و تهريب الأسلحة، كما اقترحت الجزائر في نفس الوقت برنامجا يهدف إلى مكافحة الإرهاب، حيث تمت المصادقة عليه في نفس السنة (2002)، أدى إلى خلق المركز الإفريقي للدراسات و البحث حول الإرهاب، في أكتوبر 2004، و مقره الجزائر العاصمة.²

¹ الأمين زرواطي، مرجع سبق ذكره، 2014، ص 12

² علي بوشرة، "التعاون الدولي ضد الإرهاب"، مجلة الجيش، العدد 543، (الجزائر : مؤسسة المنشورات العسكرية، أكتوبر 2008)، ص ص 20-24.

و دائما على المستوى الإقليمي الأفريقي، كان للجزائر السبق بتطوير التعاون الإقليمي، من منطلق ضرورة وجود تعاون إقليمي و عملياً، إضافة إلى ضرورة تحلي الدول المعنية بإرادة سياسية مشتركة، حيث تمت الموافقة على المقترح الجزائري، خلال الاجتماع الوزاري لبلدان الساحل الصحراوي في مارس 2010، التي نشطت آليات التنسيق بما فيها لجنة الأركان العسكرية ولجنة تنسيق المصالح الأمنية، كما تم الاتفاق في اجتماع لوزراء خارجية دول الميدان، في 20 ماي 2011، على قيام المجموعة الإقليمية بتشكيل قوة عسكرية مشتركة، تهدف إلى حماية الحدود المشتركة و الحد من تهديدات التنظيمات الإرهابية النشطة بالمنطقة.¹

و في إطار نشاطها الدبلوماسي بالساحل الأفريقي، سعت الجزائر لاحتواء أزمات الطوارق الهوياتية، على مرّ السنوات، لأن القضية تحولت إلى تهديد على الوحدة الثقافية و الترابية للجزائر، كونهم جزء لا يتجزأ من مكونات المجتمع الجزائري، و أي محاولة لتحريض قبائل الطوارق في مالي أو النيجر على الانفصال، هو تهديد للجزائر.

بداية تمردات الطوارق في 2012 و بعده التدخل الفرنسي و الدولي في 2013، و ما سايه من ديناميكيات في الساحل الأفريقي، لاسيما عودة "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" للنشاط بقوة، كانت بمثابة المنعرج الحاسم في تحديد دور الجزائر الإقليمي سواء من حيث المقاربة الدبلوماسية أو حتى الأمنية، و التي حظيت كلها باهتمام إقليمي أفريقي و دولي أيضاً.²

و يأتي الاعتداء الإرهابي على القاعدة الغازية تيفنتورين، من قبل إرهابيي "الموقعون بالدماء"، المتكونة من 11 جنسية مختلفة، كدليل على قدرات الجزائر في التعامل الردعي (القوة الصلبة) مع الإرهاب باحترافية كبيرة، بالقضاء على كل العناصر التي أدارت الهجوم، حتى و لو خلفت عدد من الضحايا الأجانب، حيث أن ردّة فعل الجزائر كانت تهدف بالقضاء على جذور الأزمة و ليس من خلال التفاوض أو تقديم تنازلات، كما منع التصرف الجزائري مع هذا الاعتداء أي تدخل أجنبي، و هو مبدأ ترفضه الجزائر، كونه يهدد السيادة الوطنية قبل أي شيء.

و على المستوي العملي في أفريقيا، تلعب الجزائر دوراً هاماً في تحسيس دول منطقة الساحل و القارة و المجتمع الدولي بضرورة الوقوف في وجه هذه التهديدات بشتى الطرق، سواء على المستويات الوطنية، أو على المستويات الإقليمية، من خلال التعاون و التنسيق، حيث حظي مشروعها المقدم في إطار الاتحاد الأفريقي بقبول، و المتعلق بنموذج أفريقي لمكافحة الإرهاب و الذي يتركز على ضرورة توحيد التشريعات المتعلقة بمكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة، بالإضافة إلى آليات التعاون الميداني، العسكري و الاستخباراتي، بين دول القارة، إضافة إلى تفعيل تحرك القارة على المستوى الدولي، من خلال نقل انشغالاتها إلى مجلس الأمن بالأمم المتحدة، فيما يخص قضايا الإرهاب و الجريمة المنظمة، حيث تمّ في هذا

¹ بشير عيمور، "الساحل... دول الميدان و إرساء استراتيجية موحدة، دفع الشراكة و جهود الأمن و التنمية"، مجلة الجيش، العدد 579، (الجزائر : مؤسسة المنشورات العسكرية، أكتوبر 2011)، ص 22

² نفس المرجع، ص 15.

الإطار تحديد مطلب القارة الأفريقية المتعلق بحصولها على مقعدين دائمين في مجلس الأمن، من منطلق أن 60 % من القضايا المطروحة على طاولة هذا المجلس، تخص القارة السمراء.¹

و تقوم المقاربة الجزائرية اللينة على أساس التعامل مع قضايا المنطقة، دون المساس بمبادئ سياستها الخارجية، وذلك من خلال البحث في إيجاد الحلول السلمية التي تقوم على الحوار و التفاوض و الوساطة، حيث نجحت في العديد من المناسبات في إيجاد مخرج لعدد من النزاعات و الأزمات بالمنطقة، إضافة إلى إقرار تجريم دفع الفدية للتنظيمات الإرهابية، و التركيز على المفهوم الواسع للأمن، و بحث سبل التنمية الإقليمية في المجالات المختلفة لاسيما الاقتصادية و الاجتماعية، كوسيلة للحد من ظاهري الإرهاب و الجريمة المنظمة من جذورها، و منه عودة الأمن و الاستقرار للمناطق الجنوبية التي تحدّ الجزائر.²

رغم الانتقادات التي وجهت للجزائر على ما اعتبر "دبلوماسية الصمت" أثناء الحراك العربي، أو ما اصطلح عليه إعلاميا بـ"الربيع العربي"، إلا أنها أظهرت موقفا ثابتا حيال التحولات في المنطقة العربية، القائم على أساس عدم التدخل في شؤون الغير و احترام رغبة الشعوب في تقرير مصيرها، و هو الموقف الذي ظل ثابتا و لا رجعة فيه، و قد ألقت هذه التحولات بظلالها على منطقة الساحل الأفريقي، لاسيما بعد سقوط نظام القذافي في ليبيا و تداعياته.³

الطبيعة الجغرافية لعبت دورا في تأزم الوضع في الساحل الأفريقي، و تنامي الإرهاب و الجريمة المنظمة، كون دولتين حدوديتين (النيجر و مالي) لا تملك منافذ بحرية تقف عائقا أمام تدعيم التنمية المحلية، رغم كل الجهود المبذولة، و هذا ما زاد الأوضاع تدهورا،⁴ مما يستدعي بالضرورة الاعتماد على مبادرات إقليمية تعاونية، كان للجزائر دور فيها أهمها في 2008، أين تشكلت لجنة ثنائية حدودية جزائرية نيجيرية، تهدف إلى التعاون لتعزيز الأمن الجماعي، بالإضافة إلى اللقاء التي عقدت في إطار هيئة دول الميدان، التي تضم كل من الجزائر و مالي و موريتانيا و النيجر، للتشاور و بحث كافة السبل التعاونية لمواجهة التهديدات الجديدة بالمنطقة، لا سيما في المجال الاستخباراتي، و هو ما انبثق منه إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة، في أوت 2009، و مقرها تمارست الجزائرية.⁵

عملت الجزائر على وضع استراتيجية إقليمية تهدف إلى تحسيس شركائها بضرورة التعاون من أجل ضمان الفعالية المطلوبة والعمل على إنجاح الاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب العابر للأوطان عن طريق السعي لاستصدار قرارات ملزمة من قبل مجلس الأمن لاسيما أن هذا الأخير قد أكد أن الأمم المتحدة تبقى هي الإطار الأمثل لترقية تعاون دولي صادق يتوخى الاستعمال الملائم للوسائل القانونية لمتابعة مرتكبي الجرائم الإرهابية ومن يقف وراءهم وتخفيف مصادر

¹ أدونيس العكرة، الإرهاب السياسي، بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية، ط1، (بيروت : دار الطليعة، 1983)، ص 88.

² إسماعيل الغزال: الإرهاب والقانون الدولي، (ب.م : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، 1990)، ص 19

³ بن عائشة محمد الأمين، "أزمات الساحل والهندسة الدبلوماسية الجزائرية"، مجلة الدبلوماسية، العدد 18، الجزائر، ص 15

⁴ عمر بن جانة، "مواقف الجزائر معروفة بمنهجها وقوتها تجاه القضايا الدولية"، أنظر 4-18-26-03-2009-42/national/djazairnews.info/http://
31 تاريخ التصفح : 15.02.2017 على الساعة : 15h30).

⁵ إبراهيم عبد الله، "الدبلوماسية الجزائرية تحقق نصرا آخر في مكافحة الإرهاب بعد تبني الجامعة العربية لمبدأ تجريم دفع الفدية"، الأيام الجزائرية، (22 ديسمبر 2010) : ص3.

تمويلها والقضاء على شبكات دعمها اللوجستية وقنوات الدعاية المروجة والممجدة لها، وقد أخذت الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب بعدين أساسيين، بعد إقليمي كمرحلة أولى، وبعد عالمي كمرحلة ثانية.

و دائما على المستوى الإقليمي لعبت الجزائر دورا في الدعوة إلى ضرورة التعاون الإقليمي لمحاربة الإرهاب و الجريمة المنظمة، حيث كانت فاعلا في الدفع بالجامعة العربية إلى تبني الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، في 22 أبريل 1998، بالقاهرة، و التي نصت على ضرورة تعزيز التعاون ما بين الدول العربية لمكافحة كل أشكال الجرائم الإرهابية، التي من شأنها أن تهدد أمن و استقرار ومصالح الأمة العربية ككل، و ذلك التزاما بالمبادئ الأخلاقية و الدينية السامية، و تحديدا الشريعة الإسلامية، التي تنبذ كل أشكال العنف و الإرهاب، و تدعو إلى حماية حقوق الإنسان، في ظل أحكام القانون الدولي من أجل إقامة السلام بين الشعوب. و جاء بعد ذلك دعوة المؤتمر العربي لمكافحة الإرهاب، المنعقد بتونس في 24 جوان 2009، في دورته 12، على ضرورة الأخذ بالتجربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب وتخفيف منابعه.¹

أكدت الجزائر أن الإرهاب ظاهرة دولية، لا توجد دولة في العالم بمنأى عنها، و أن الظاهرة صارت تهديدا حقيقيا على السلم و الأمن الدوليين، أين أثبتت كل الأحداث الإرهابية في العالم، الطبيعة العابرة للأوطان و الطبيعة الإجرامية لها، جاء ذلك أثناء انعقاد القمة 11 لمنظمة المؤتمر الإسلامي، في السنغال، عام 2008.

و على صعيد آخر، و في مساعيها العربية، و أثناء انعقاد اجتماع وزراء العدل العرب بجدة السعودية، تقدمت الجزائر باقتراح يتضمن إقامة قواعد أمنية واضحة لتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية والمتاجرة بالمخدرات على اعتبار أنها هي المنبع الرئيسي لتمويل الإرهاب خاصة في دول الساحل، كما طالبت الجزائر بضرورة تكوين لجنة تتولى صياغة قانون لتجريم دفع الفدية، يتم إدراجه ضمن الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، و معاقبة الدول التي تقوم بدفع الفدية للإرهابيين، كما دعا وزير الداخلية الجزائري، أثناء اجتماع وزراء الداخلية العرب في تونس، عام 2008، إلى ضرورة مواجهة التحدي القائم، من خلال تضافر الجهود و إقامة تعاون حقيقي، خاصة في المجال العملي، بهدف رصد الجماعات الإرهابية و مسالكها و أساليب نشاطها و مخططاتها و مصادر تمويلها و دعمها اللوجستي، بالإضافة إلى ضرورة تبادل المعلومات فيما يخص حركة الإرهابيين على الحدود بين الدول،² و هو الأمر الذي أكدت عليه الجزائر مرارا في الدورة 27 لمجلس وزراء الداخلية العرب، المنعقد في تونس، يومي 16 و 17 مارس 2010، أين دعت بنفس المناسبة إلى عقد ندوة دولية حول الإرهاب، تكون تحت إشراف الأمم المتحدة.³

من جهتها دعت جامعة الدول العربية إلى ضرورة مكافحة الجريمة المنظمة و تحديد مفهوم موحد للإرهاب، بالإضافة إلى محاربة الجريمة المنظمة المعلوماتية، و اقتراح إدخال التعديلات على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب و تحديد تعريف موحد له، على الأقل على المستوى الإقليمي العربي.

1 محمد غشة، "الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب : الجزائر ترفع على تجريم دفع الفدية"، مجلة الجيش، العدد 567، (الجزائر : مؤسسة المنشورات العسكرية، 2011) : ص 53.

2 علي بوشرة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

3 "الندوة الوزارية التنسيقية لدول منطقة الساحل : جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب"، مجلة الجيش، العدد 561، (الجزائر : مؤسسة المنشورات العسكرية، أكتوبر 2010، ص 29.

في سياق آخر، لعبت الجزائر دورا مهما في اعتماد القرار 256، المتعلق بتجريم دفع الفدية، من طرف الاتحاد الأفريقي، أثناء انعقاد الدورة 32، في جويلية 2010.

و قد أدى الدور الدبلوماسي الجزائري إلى انضمام الجامعة العربية بالمنظمات الإقليمية و الدولية، التي تبنت مقترح الجزائر بتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية مقابل تحرير الرهائن، حيث اتخذ القرار خلال اجتماع لوزراء العرب بالقاهرة، الذي اعتبروا أن هذه الخطوة مكسب للدبلوماسية الجزائرية.¹

قبول مقترح الجزائر فيما يخص تجريم دفع الفدية، على المستوى الإقليمي أو الدولي، لم يكن وليد الصدفة، بل استغرق سنوات عديدة، قامت الجزائر خلالها بحملات دبلوماسية لشرح المخاطر المنبثقة عن دفع الفدية للإرهابيين، الذي يستعملون تلك الأموال لشراء الأسلحة و تجنيد عناصر جديدة، بعض تضيق الخناق عليهم في الشمال مما استغلوا حالة عدم الاستقرار بدول الساحل الأفريقي، لإعادة ترتيب أمورهم و النشاط من جديد، و قد استنكرت الجزائر كل عمليات التفاوض مع الإرهابيين من طرف الدول الغربية، و التي غالبا ما تدفع أموالا طائلة للإرهابيين مقابل إطلاق سراح رعاياها.²

من منطلق أن الدول لا تستطيع مواجهة التهديدات الجديدة العابرة للأوطان بمفردها، فقد أصبح التعاون الدولي ضرورة ملحة، لمواجهة التهديدات الجديدة، سواء الإرهاب أو الجريمة المنظمة، فمثلا قد يتم التخطيط لعمل إرهابي، في بلد ما و التنفيذ يكون ضد مصالح بلد آخر، فيما يتم فرار المنفذين إلى بلد ثالث، كما قد تمتد آثار هذه العملية إلى دول أخرى.

هناك عدة آليات للتعاون الدولي، مهما كانت صيغته، ثنائية أو متعددة الأطراف، في جميع المجالات الممكنة، السياسية، العسكرية، الاستخباراتية... إلخ، من بين أهم الآليات، الانضمام إلى الاتفاقيات و المعاهدات التي تخص مجال مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة، و استحداث اتفاقيات أخرى في هذا المجال، تماشيا مع تطور الظاهرتين.

الجزائر تدعم مبدأ التعاون، لاسيما بالنسبة لدول الميدان، عن طريق الندوات الوزارية التنسيقية، أو من خلال التعاون الثنائي، مستخدمة عدد من الآليات، كتنظيم دورات عمل و خلق لجان مشتركة مع الشراء في المنطقة، في مجال مكافحة الظاهرة الإرهابية و الجريمة المنظمة.

و يأخذ التعاون بين الأطراف الفاعلة لدول الميدان، عدة أشكال، منها ما هو سياسي؛ عسكري؛ مخبراتي؛ قضائي و تنموي.

ففي المجال السياسي، تلعب الندوات الوزارية المختلفة بالسماح لدول المنطقة بمعرفة آخر التطورات المتعلقة بالظاهرة الإرهابية و تطور مكافحتها، من خلال عرض النتائج و المقترحات من طرف الدول الأعضاء، و أهمها، الندوة الوزارية

¹ إبراهيم عبد الله، مرجع سبق ذكره.

² محمد مهدي عاشور، "إفريقيا و الحرب على الإرهاب : قراءة في بعض الأبعاد السياسية"، مجلة دراسات إفريقية، العدد 42، السنة 25، (مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، 2013)، ص 28.

التنسيقية لدول منطقة الساحل الأفريقي (مارس 2010)، التي جمعت وزراء خارجية كل من الجزائر؛ بوركينا فاسو؛ ليبيا؛ مالي؛ موريتانيا؛ النيجر و تشاد،¹ إضافة إلى الاجتماع الوزاري التنسيقي حول الأمن و التنمية في ماي 2011، باماكو، و الذي انحصر على وزراء خارجية الجزائر؛ مالي؛ النيجر و موريتانيا.

أما على مستوى التعاون العسكري و المخابراتي، فقد اعتمدت دول الميدان على ميزانية "وحدة الإدماج و الاتصال"، المكلفة بتطوير العمل المخابراتي، حيث تساهم كل الدول بنفس الحصة في الميزانية،² أما بالنسبة للبعد التنموي، فقد دعت دول المنطقة إلى تنفيذ البرامج التنموية لتمكين سكان المنطقة من اندماجهم الاقتصادي و الاجتماعي، و عرض مشروع الطريق العابر للصحراء، بالإضافة إلى مساهمة الجزائر في بعض المشاريع التنموية في كل من مالي و النيجر و حتى تشاد، على غرار المراكز الصحية و مراكز التكوين المهني.

في مجال التعاون القضائي، عمدت دول المنطقة إلى تجسيد مبادرات التعاون بين وزارات العدل للمنطقة، في إطار مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة، مثل الندوة الثالثة الإقليمية للتعاون القضائي لدول الساحل، و الذي تمّ إشراك مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات و الجريمة المنظمة، إضافة إلى وزارة العدل لدولة بوركينا فاسو، في 2012،³ و يعتبر التعاون القضائي من أهم الآليات المساهمة في عملية جمع الأدلة و الإسراع في التحقيقات المتعلقة بالإرهاب و الجريمة المنظمة.

مؤخرا تقوم الجزائر بالتحضير لإصدار الكتاب الأبيض، يلخص أهم المراحل التي قطعتها الجزائر في مواجهتها لظاهرة الإرهاب، و استعادة الأمن الاستقرار، سواء محليا أو إقليميا، و هو ما كشف عنه وزير الشؤون المغاربية والجامعة العربية والاتحاد الإفريقي الجزائري، عبد القادر مساهل خلال فعاليات الورشة الدولية حول دور الديمقراطية في مواجهة التطرف العنيف والإرهاب.⁴

أما على المستوى الثنائي، فقد تأسست عدة لجان لمتابعة الظاهرة و مكافحتها بالمنطقة، تعقد بصفة دورية، على عدة مستويات، على غرار لجنة المتابعة الجزائرية الموريتانية، و اللجنة المشتركة الجزائرية النيجيرية، و اللجنة الحدودية الجزائرية النيجيرية.

و يعتبر تعيين رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، منسق في مجال مكافحة الإرهاب على مستوى القارة، في مارس 2017، آخر مكاسب المقاربة الجزائرية لتحقيق أمن إقليمي في المنطقة الأفريقية.

¹ مساهل يمثل الجزائر في اجتماع وزراء خارجية بلدان الساحل في باماكو، 17 ماي. 2011

² "دول الميدان تخصص ميزانية لذرعاها الإستخباراتي". أنظر <http://eassahraa.net/alahrar/23126> (تاريخ التصفح : 20.02.2017 على الساعة 16h45).

³ Bachirou NANA, « coopération judiciaire des pays du Sahel M Union Sacrée contre la drogue et le crime », in : www.justice.gov.bf/php/documents-en-ligne/revue-de-presse/129cooperation-judiciaire (consulté le 26.02.2017 à 14h00).

⁴ جلال بوعاتي، "كتاب أبيض حول تجربة الجزائر في مكافحة الإرهاب"، الخبر اليومي، أنظر :

<http://www.elkhabar.com/press/article/111581/>

في الأخير نقول أن الجزائر تعمل على مقاربتين أمنييتين متعلقة بمنطقة الساحل الأفريقي، تتمثل الأولى في مقارنة صلبة، تقوم مباشرة على سياسة الردع العسكري لأي تهديد، على أن يكون داخل الحدود الجزائرية، أما بالنسبة للتهديدات الخارجية فالجزائر مضطرة إلى استخدام القوة اللينة في تعاملها مع هذه التهديدات المتنامية القادمة من دول الساحل الأفريقي، بحكم ثوابت الدستور و العقيدة الأمنية، و كون هذه التهديدات هي خارج الحدود.

كما يمكن القول أن المقاربة الجزائرية لمواجهة التهديدات الناجمة عن مناطقها الجنوبية، تتميز بالشمول، مما سمح لها من تحقيق مكاسب دبلوماسية، بالموازاة مع المكاسب العسكرية، و ذلك من خلال إقناع عدد من القوى الفاعلة في العالم بمبدأ الجزائر، و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا.

كما نستخلص أن المقاربة الجزائرية لمواجهة ثنائية الإرهاب و الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي، تعتمد على عدد من المبادئ، بداية من التعاون الإقليمي المشترك، أو المتعدد الأطراف، و التعاون الثنائي؛ العمال مع التهديدات بشكل كلي (ظواهر مركبة)، مما يفرض استراتيجيات شاملة؛ العمل بمبدأ حسن الجزار، من خلال عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة؛ رفض التدخل الأجنبي في الشؤون الإقليمية المتعلقة بالساحل الأفريقي؛ و المبادرة من أجل التنمية في دول الساحل، مكافحة تمويل الإرهاب و تجفيف منابعه و تجريم دفعة الفدية للإرهابيين، و هي كلها رؤى مشتركة بين دول الميدان للساحل الأفريقي.

المطلب الثالث: البعد الدولي لتأثير المقاربة الأمنية الجزائرية على ثنائية الإرهاب-الجريمة المنظمة في الساحل

لم تتوقف الجزائر، في إطار مكافحتها للظاهرة الإرهابية، التي تحولت باندماجها مع الجريمة المنظمة إلى ظاهرة مركبة، من تصدير مساعيها إقليميا فقد، سواء في الدائرة العربية أو الأفريقية أو الإسلامية، بل لعبت دورا في تصدير مقاربتها الأمنية الشاملة إلى باقي المجموعة الدولية في العالم بأسره، لاسيما تحت إطار هيئة الأمم المتحدة.

توجد عدة آليات لمكافحة الجريمة المنظمة على المستوى الدولي، و التي تعتبر الجزائر عضوا في هذه المنظومة، بداية من هيئة الأمم المتحدة التي قامت بإصدار عدد من المواثيق و الاتفاقيات الدولية، الملزمة على الجميع، و من بينها الجزائر، بداية من تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في إطار لجنة منع الجريمة المنظمة و العدالة الجنائية، المنعقد بفيينا في ماي 2003، حيث جاء في بنده الخامس إقرار التعاون الدولي على مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية و هذا لمنع الاختطاف و مكافحة و القضاء عليه و على توفير المساعدة للضحايا، بالإضافة إلى تعزيز التعاون على منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية و مكافحتها بمزيد من الفعالية.¹

تتكون الاتفاقية الأمية من 41 مادة، تصب أساسا في تجريم المشاركة في جماعة إجرامية منظمة و غسل عائدات الجرائم و الفساد و عرقلة سير العدالة، و تدابير مكافحة غسل الأموال و مكافحة الفساد و تحديد مسؤولية الهيئات

¹ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة" أنظر : https://www.unodc.org/pdf/crime/a_res_55/res5525a.pdf (تاريخ التصفح : 22.02.2017 على الساعة 08h20)

الاعتبارية عن المشاركة في هذه الجرائم، بالإضافة إلى التعاون الدولي لأغراض المصادرة و تسليم المجرمين و نقل الأشخاص المحكوم عليهم و المساعدة القانونية المتبادلة و التحقيقات المشتركة و التعاون في مجال تنفيذ القانون و جمع و تبادل و تحليل المعلومات عن طبيعة الجريمة المنظمة و التدريب و المساعدة التقنية،¹ كما قرر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي توفير الآليات اللازمة للتنفيذ، من خلال خلق مؤتمر للأطراف من الاتفاقية من أجل تحسين قدرة الدول الأطراف على مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية و تعزيز تنفيذ هذه الاتفاقية.

كما تلتزم الجزائر ضمن الهيئة الأمامية بعدد من البروتوكولات المكمللة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، و بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين برا و بحرا و جوا، و بروتوكول منع الإتجار بالأشخاص و خاصة النساء و الأطفال.

و على صعيد آخر، تعمل الجزائر في إطار التعاون الأمني مع الأنتربول،* الذي يدعو إلى تشجيع و تطوير المساعدة المشتركة بين سلطات الشرطة الجنائية وتنميتها على نطاق واسع في إطار قوانين الدول المختلفة و بالاتفاق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى إقامة وتنمية النظم الفعالة التي تساهم في منع و مكافحة جرائم القانون العام دون التدخل في أنشطة سياسية أو عسكرية أو دينية أو عرقية، حيث تمارس الأنتربول عملها عن طريق مكاتبها الموجودة في كل دولة من الدول الأعضاء، وتعتبر هذه المكاتب أساس التعاون الدولي في مكافحة الجريمة، وتقوم هذه المكاتب بجمع البيانات والمعلومات اللازمة في مكافحة الجريمة وتبادلها مع المكاتب الأخرى الموجودة في الدول الأعضاء، حيث تمّ خلق في هذا الإطار، في جانفي 1990، ما أطلق على تسميته بـ"مجموعة الإجراء المنظم"، تهدف إلى السهر على جمع و تبادل المعلومات بين الدول فيما يخص التنظيمات الإجرامية.

أما على مستوى التعاون القضائي المتعلق بمكافحة الجريمة المنظمة، فهو يهدف إلى التنسيق الدولي في مجال الإجراءات الجنائية، سواء المتعلقة بإجراءات التحقيق أو المحاكمة، و حتى صدور الحكم على الجناة، كما يضمن هذا التعاون عدم الإفلات من العقاب مهما كانت الدولة التي يتواجد فيها الجاني، و هذا كله من خلال الاتفاق على عدد من المعايير القانونية و الإجرائية الموحدة، حيث يأخذ التعاون القضائي بين الدول عدة أشكال، كتبادل المعلومات القضائية و الخبرات و المصادرة و تسليم المجرمين... إلخ، و هو ما نصت عليه الاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، في مادتها الثامنة عشر (18)، التي تلزم الدول بتقديم كافة المساعدات القضائية و التي تشمل التحقيق و المحاكمة.

بادرت الجزائر من خلال دبلوماسيتها، من أجل إيجاد حلول شاملة و فعالة لمواجهة التهديد الإرهابي، حيث دعت الجزائر على لسان رئيس الجمهورية، خلال المؤتمر العالمي للأمم المتحدة في 2005، إلى ضرورة إعداد استراتيجية لمكافحة الإرهاب، برد شامل و منسق، حيث قال :

¹ نفس المرجع.

* تم إنشاء الأنتربول في فيينا سنة 1923، و أصبحت في عام 1971 تتمتع بالشخصية القانونية الدولية بعد إبرامها مع الأمم المتحدة اتفاقية دولية كمنظمة دولية حكومية، يبلغ عدد أعضائها (177)، لا تنقص من سيادة الدول المشتركة في عضويتها و يهدف الأنتربول إلى التنسيق والبحث والتقصي وتقديم الخبرة والإرشادات في مجال مكافحة الجريمة عموما والجريمة المنظمة على وجه الخصوص، كما يهدف إلى تحسين العلاقة المتبادلة بين الأجهزة الشرطية، وتحسين أداء التنظيمات الخاصة بمكافحة الجريمة المنظمة.

"المجموعة الدولية مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى أن تتصدى لآفة الإرهاب عبر استراتيجية مكافحة شاملة، متضامنة و فعالة، و أن الأمم المتحدة تبقى الإطار الأمثل لترقية تعاون دولي صادق يتوخى باستعمال المواثيق من، الوسائل القانونية؛ متابعة مقترفيها و من يقف ورائها و تخفيف مصادر تمويلها و القضاء على شبكات دعمها اللوجستي و قنوات الدعاية المرافقة لها و الممجة لها".¹

كما دعت الجزائر في سبتمبر 2008، على لسان وزير خارجيتها، في خطاب أمام الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، إلى تبني الاتفاقية العامة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، التي "من شأنها أن تجنب كل ما من شأنه أن يؤدي إلى المساس بكفاح الشعوب المشروع من أجل استرجاع حريتها و التقليل من قيمة مجموعة دينية معينة".²

أدرجت الجزائر بندا متعلقا بضرورة تجريم الفدية للجماعات الإرهابية مقابل تحرير الرهائن، أثناء انعقاد الجمعية 122 للاتحاد البرلماني الدولي، عام 2010، بيانكوك التايلاندية، أين تم مناقشة كذلك ضرورة التعاون و المسؤولية المشتركة في الحملة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة، و تحديدا تجارة المخدرات؛ الإتجار غير المشروع بالسلح؛ الإتجار بالبشر و الإرهاب العابر للأوطان.

تمكنت المساعي الدبلوماسية الجزائرية من التتويج، لدى الأمم المتحدة بتبني مجلس الأمن للأمم المتحدة، لقرار تجريم دفع الفدية للإرهابيين مقابل إخلاء سبيل الرهينة المختطفة، كخطوة أساسية في مكافحة الإرهاب من خلال تخفيف منابعه، حيث صادق مجلس الأمن رسميا على اللائحة رقم 1904، المتعلقة بتجريم دفع الفدية، بعد مساعي الدبلوماسية الجزائرية، حيث طالبت الأمم المتحدة كل الدول المنضوية تحت غطاءها، الالتزام بنص القرار، و يتعلق الأمر بكل التنظيمات الإرهابية المصنفة لدى الأمم المتحدة.³

يعتبر القرار، الذي يعتبر باكورة الدبلوماسية الجزائرية، بمثابة نص تكميلي لقرارات سابقة، و سد لبعض الثغرات فيها، على غرار اللائحة 1373 المتعلقة بمكافحة الإرهاب و تخفيف منابعه، و اللائحة رقم 1267 المتعلقة بتمويل نشاطات التنظيمات الإرهابية.

على صعيد آخر، تمكنت الجزائر من الضفر باعتراف الاتحاد الأوروبي بالمكانة التي تحظى بها، من خلال عقد اتفاقية شراكة بين الطرفين، مؤكدين أن الشراكة لن تكون ممكنة، ما لم يخلق تعاون من خلال تبادل الخبرات فيما يتعلق طرق و وسائل محاربة الإرهاب.

¹ علي بوشيرة، "التعاون الدولي ضد الإرهاب"، مجلة الجيش، العدد 543، (الجزائر : مؤسسة المنشورات العسكرية، أكتوبر 2008)، ص ص 20-29

² نفس المرجع، ص 30.

³ Christian EMMANUEL et Mouaya POUYI, « Enlevements contre rançons et prises d'otages par les groupes terroristes », voir :

http://www.un.org/en/sc/ctc/docs/2014/Session%201%20AU%20CAERT%20Mr.%20Pouyi_KFR.pdf.

المبحث الثالث: الجزائر و مستقبل الخارطة الجيوسياسية للإرهاب في الساحل

من الواضح أن عرض الواقع و تحليله، بالرجوع إلى مختلف المجريات التاريخية، المؤثرة في صناعة الأحداث اليوم، لا يكفي لدراسة جيوسياسية للإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي، لاسيما أنها تعرف ديناميكية متسارعة على كل المستويات المتعلقة بالجغرافيا؛ الأزمت؛ النزاعات؛ الموارد؛ الفواعل؛ المبادرات؛ التنظيمات الإرهابية... إلخ، إذا من الضروري بعد كل هذا، طرح تصور مستقبلي لما ستكون عليه الخارطة، التي كان لها تأثير على الجزائر، و من المؤكد أن التأثير التفاعلي سيكون مستقبلي، و الذي لا يمكن التعرف عليه دون التعرف على ما ستكون عليه جيوسياسية الإرهاب في الساحل ككل، مستقبلا.

إن البحث في مستقبل موضوع الدراسة (جيوسياسية الإرهاب في منطقة الساحل و تأثيرها على الجزائر)، يجب أن يقوم على منهجية علمية واضحة و منطقية، للوصول إلى النتائج المرجوة، و التي ستحدد مسارات ديناميكية الظاهرة بكل تفاصيلها مستقبلا، و تأثيرها على الجزائر، كيف سيكون رد الدولة الجزائرية على ذلك، حماية للأمن الوطني، في جميع مستوياته.

و للوصول لرسم تصور مستقبلي من الضروري العودة إلى المنهج المستعمل في طرحنا، و هو الاستشراف، و علاقته بالعلوم السياسية عموما، قبل توظيفه في بناء سيناريوهات مستقبلية، قبل الوصول إلى اقتراح عدد من التوصيات من وجهة نظر جزائرية.

المطلب الأول: مفهوم الاستشراف (الدراسات المستقبلية) في العلاقات الدولية

صار اليوم ميدان الدراسات المستقبلية أو الاستشرافية أحد المجالات المعرفية التي تثير اهتمام الباحثين، لاسيما في عدد من الدول المتطورة، و التي حولت من هذا المجال حتمية لا مفر منها في البحث العلمي و في جميع المجالات و القطاعات، حيث عرف هذا المجالات تطورات سايرت تطور الفكر الإنساني عامة و العلمي خاصة، لاسيما فيما يخص المناهج و الأدوات و التطبيقات المتعلقة بهذا الفرع من العلوم، حتى و غن رأى بعض المفكرين أن مجال الاستشراف أشمل من العلم في حد ذاته.

تكمن أهمية دراسة المستقبل أو ما يعرف أكاديميا بالاستشراف في علاقتها اليوم بالتخطيط الاستراتيجي و باتخاذ القرارات، سواء بالنسبة للأفراد أو الدول أو المؤسسات المختلفة.

لا يزال ميدان الدراسات الاستشرافية أحد الميادين المعرفية التي تثير اهتمام الباحثين، لاسيما في عدد من الدول المتطورة، أين أصبح هذا المجال حتمية لا مفر منها في البحث العلمي، و في جميع المجالات و القطاعات، حيث عرف هذا المجالات تطورات سايرت تطور الفكر الإنساني عامة و العلمي خاصة، لاسيما فيما يخص المناهج و الأدوات و التطبيقات المتعلقة بهذا الفرع من العلوم، حتى و غن رأى بعض المفكرين أن مجال الاستشراف أشمل من العلم في حد ذاته.

تكمن أهمية دراسة المستقبل أو ما يعرف أكاديميا بالاستشراف في علاقتها اليوم بالتخطيط الاستراتيجي و باتخاذ القرارات، سواء بالنسبة للأفراد أو الدول أو المؤسسات المختلفة.

و للتعرف على معنى الدراسات الاستشرافية أو الاستشراف يجدر بنا العودة، و لو موجزة، إلى أصل هذا العلم و تطوره و أهم المناهج و التقنيات و الوسائل المستعملة في تحليل الظواهر السياسية خاصة، قبل أن نقوم باختيار إحدى التقنيات المستعملة في الدراسات الاستشرافية، لرسم مستقبل محتمل لجيوسياسية الإرهاب في الساحل الأفريقي، بالإضافة إلى تأثير كل سيناريو مرتقب على الجزائر.

أولا : لمحة تاريخية عن تطور الدراسات المستقبلية

يقول جون ماك هيل : "الأفراد اتسموا بالإنسانية لحظة أن توجهوا بفكرهم نحو المستقبل، فالمستقبل هو رمز لما نأمر به الحاضر أن يكون وهو في الوقت عينه يمثل المعنى الذي نعطيه للماضي"، و من هذا المنطلق بدأت تبدو أهمية الاستشراف و دراسات المستقبل في التبلور، لكن لم تأخذ شكلها العلمي و الأكاديمي، و استخدمها مناهج و أساليب علمية إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

ارتبطت الدراسات الاستشرافية أو المستقبلية في البداية بحاجة الولايات المتحدة بشكل خاص والدول الغربية عامة، بكل ما هو استراتيجي و عسكري تحديدا، بعد الحرب العالمية الثانية، قبل أن تدخل هذه الدراسات مجالات مدنية عديدة

مرتبطة بالاقتصاد و القانون و الديمغرافيا و غيرها من المجالات الحياتية التي تهم الدولة أو المؤسسة، مما أدى إلى خلق عدد من مراكز التفكير و البحث في هذا المجال أو ما يعرف بـ (Think Tanks)، و هي إحدى ركائز صناعة القرار في الولايات المتحدة، سواء للبيت الأبيض أو البنتاغون أو الكونغرس، و هي مراكز صناعة القرار الأمريكي.

اهتم الإنسان منذ القدم بالمستقبل بشكل أو بآخر، لكن الاهتمام المنهجي و العلمي لم يحدث إلا في العصر الحديث، و تحديدا في الولايات المتحدة الأمريكية، أثناء الحرب العالمية الثانية، بهدف الوصول إلى تخطيط استراتيجي لمواجهة التهديدات و الأخطار المحتملة عليها، و ذلك على الصعيد الدولي بشكل خاص، قبل أن تنتشر الدراسات الاستشرافية في الدول الغربية عامة لاسيما في مرحلة الحرب الباردة، و استمرت في الانتشار تزامنا مع النظام الدولي الجديد و العولمة و التحولات التي شهدتها العالم بداية من نهاية الحرب الباردة و تفكك الانتقال من الثنائية القطبية إلى الثنائية الأحادية، بالإضافة إلى الحروب و النزاعات المختلفة التي تشهدها عدة مناطق من العالم، التي تستدعي البحث في مستقبل العالم، من خلال دراسات أكاديمية تقوم على أسس علمية و مناهج محددة.

لكن قبل ذلك، فقد كانت البداية مع المصطلح "علم المستقبل" على يد كاتب الخيال العلمي، "هريت جورج ويلز"، في 1902، حيث كانت أولى المحاولات العلمية في هذا المجال الجديد، أين اقترح البحث في ما أسماه بـ "منطق المستقبل"، على غرار علم التاريخ الذي يبحث في منطق الماضي، و قد استعمل المصطلح الجديد الباحث الأمريكي "غيلفيلان" (s.gilfillain) في 1920 في أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، قبل أن يدعو الباحث في العلوم السياسية الألماني¹ "أوسيب فلختايم" تدريس هذا العلم الجديد منذ 1941.

من جهته، يرى الفرنسي "برتراند دي جوفنال" (De Jouvenel)، في كتاب فن التكهن الصادر في 1967 أن الدراسات المتعلقة بالمستقبل، هي عبارة عن فن قبل أن تكون علما، فالمستقبل حسب هو عالم الاحتمالات و ليس عالم اليقين، ما يبعده حسب نفس المفكر من خانة العلوم.

من ناحية أخرى، يرى اتجاه آخر من المفكرين أن علم المستقبل أو الاستشراف هو أحد الدراسات البينية التي كانت نتيجة تفاعل عدد من العلوم و فروعها و تخصصات، في وقت ترى مجموعة أخرى من العلماء أن دراسات الاستشراف هي تفاعل بين العلوم الاجتماعية و العلوم الطبيعية.

ثانيا : تطور الدراسات المستقبلية

عرفت الدراسات المستقبلية تطورات عديدة من حيث المناهج و التقنيات و الاستخدام في مختلف مجالات العلم، قبل أن تصل على شكلها الحالي، و القابل للتطور هو أيضا.

و تعتبر مرحلة الكهانة أولى مراحل اهتمام الإنسان بالمستقبل و البحث فيه، حيث لم يتركز هذا الاهتمام على الأفراد بل على الجماعات و من بينها السلطة السياسية في المجتمعات القديمة، التي حاولت استطلاع المستقبل من مكانية

¹ هاجر إلى الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الثانية.

الفوز أو الهزيمة في الحروب، و دراسة إمكانية الأعداء و سبل مواجهتها مستقبلا، حيث استخدم الحكام في فترات زمنية عديدة من التاريخ البشري الكهنة و المشعوذون و المنجمون للكشف عن مستقبل الدولة، بداية من الإغريق و اليونان و الرومان و الفراعنة، و هي مرحلة ارتبط فيها الاهتمام بالمستقبل بالدوائر الدينية.

أما المرحلة الثانية، فتتعلق بالتخطيط، و التي كانت نتيجة لنهاية العصور الوسطى و بداية عصر النهضة و من ثم عصر التنوير، أين تحول التفكير في المستقبل من جانبه الميتافيزيقي إلى جانبه المنهجي و العلمي نتيجة للثورة الصناعية و المناهج الوضعية لأوغيست كانت، من ثم استغناء النظرية السياسية عن الدين و المثالية على يد ميكيافيلي، و الاستغناء عن التفسير الديني للحرب من طرف المفكر "البيريكو جانتييلي"، قبل الوصول إلى المفكر الفرنسي توكفيل (Tocqueville) الذي بدأ يمارس التنبؤ على أسس علمية، حيث تمكن في 1835، من خلال كتاب "الديمقراطية في أمريكا"، من التنبؤ بسيطرة الروس و الأمريكان على العالم. و في الاتحاد السوفياتي أمر لينين في 1921 بوضع خطة مستقبلية لتعميم الكهرباء في الدولة، من خلال خطة خماسية لقيت استهجانا غريبا، قبل أن تنجح، مما أدى إلى إعادة النظر في التخطيط المستقبلي، حيث صدرت في بريطانيا "مجلة الغد" و التي دعت بدورها إلى ضرورة خلق وزارة للمستقبل (Ministry for the Future)¹.

أما بعد الحرب العالمية الثانية، عاد الانتعاش للدراسات المستقبلية في مرحلة التخطيط على يد الفرنسي غاستون بيرجي (Gaston berger) في 1956، حيث أنشأ المركز الدولي للاستشراف، و ركز الباحث في جهوده في مجال الدراسات المستقبلية على نقطتين، تتمثل الأولى في الربط بين الأبعاد السياسية المختلفة و التطور التكنولوجي و العلمي، أما الثانية فتتمثل في التركيز على التحليل المستقبلي على الآثار البعيدة المدى التي تسير ضمنها الظواهر محل الدراسة، كما تابع مواطنه بيير ماسي (Pierre Massi) الاعتماد على التخطيط في الدراسات المستقبلية حيث تمكن في 1985 من إنجاز خطة التنمية الفرنسية، قبل أن يساهم "دو جوفنيل"، الفرنسي أيضا، في اطلاق مشروع المستقبليات الممكنة بالتعاون مع الأمريكيين، و التركيز على المجال السياسي، حيث كان له الفضل في إبراز مفهوم التوقع أو التخمين (Forum Provisionnel) من خلال كتابه الشهير "فن التوقع أو التنبؤ"، قبل خلق الجمعية الدولية للمستقبليات الممكنة (association internationale de futuribles)².

و قد زاد الاهتمام بالدراسات المستقبلية في مناطق أخرى من العالم حيث انتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية، في المجال العسكري، و تحديدا لدى القوات الجوية الأمريكية، من خلال عالم الرياضيات "أولاف هلمر" (Olaf Helmer) في إطار مؤسسة "لاند" (Land)، أين بدأت باستعمال تقنية "ديلفي" في الدراسات المستقبلية، قبل أن يقوم المفكر

¹ وليد عبد الحفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-22

² نجروبونت، نيكولاس (2001م). مدارس المستقبل؛ في: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، هكذا يصنع المستقبل، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص.ص.: 209-228.

الأمريكي "هيرمان كان" (Herman Kahn)، و هو أحد أعضاء مؤسسة "الاند"، بتطوير تقنيات البحث الاستشرافي ليقدم فيما بعد تقنية السيناريو.¹

و قد شهدت هذه المرحلة تطور في الدراسات المستقبلية في المجالات الثلاث المعروفة، و هي التكنولوجيا و العولة و الدراسات السياسية و الاجتماعية، التي قادها "هيرمان دانييل بل" و "ألفين توفلر" و "جيمس ديتور"، بينما برزت عدد من المؤسسات العالمية في الدراسات المستقبلية، بداية من السويد بإنشاء سكرتارية الدراسات المستقبلية (secretariat for future studies)، التابعة مباشرة لرئاسة الوزراء، و قسم خاص للدراسات الاستشرافية في جامعة سساكس (Sussex) البريطانية، و المعهد الدولي لتطبيق أنظمة التحليل (International institute for applied systems analysis) النمساوي، و معهد الدراسات الاستشرافية التي قاده الروسي "أغور بيستشيف لادا" (Igor Bestuwhev Lada) نادي روما و "ماكيند 2000" (Makind 2000) في هولندا قبل أن ينقل إلى بلجيكا، بالإضافة إلى الاتحاد العالمي للدراسات المستقبلية (World future Studies Frderation).²

أما المرحلة الثالثة، فتتعلق بالنماذج العالمية، و هي المرحلة التي تجاوزت التركيز في الدراسات المستقبلية على دول بحد ذاتها، كالبحث في مستقبل النظام السياسي أو مستقبل علاقات الدولة مع غيرها... إلخ، حيث صارت الدراسات الاستشرافية تبحث في مستقبل المجتمع الدولي أو النظام الدولي ككل، حيث برز نادي روما منذ الستينات إلى يومنا هذا، من خلال اجتماع عقد في 1967 أين رأى المجتمعين أن العالم يواجه عدة مشكلات مستقبلية، بداية من الانفجار السكاني و استنزاف الموارد الموجودة، بالإضافة إلى إمكانية انتشار الفقر و الجوع و غيرها من الأزمات، كما لعبت العولة دورا في تدعيم اتجاه النماذج، حيث صار التركيز في الدراسات الدولية عامة على الموضوعات (Issues) أكثر من التركيز على الوحدات، و التي تشمل الدول، بالإضافة إلى ظهور فواعل جديدة صار لها دور في العلاقات الدولية.

و يرى وليد عيد الحي أنه يمكن أن نقسم المجتمع الدولي من حيث الاعتناء بالدراسات الدولية، و استنادا إلى المراحل السالفة الذكر، إلى ثلاثة أصناف، تتمثل الأولى في مجتمعات الماضي، و هي التي لا تنظر إلى المستقبل إلا من خلال وسائل تقليدية، و تتواجد في مجتمعات النظم الفرعية، و مجتمعات الحاضر، التي انخرطت في قطاع الصناعة، أين نجد أن التخطيط صار صفة لصيقة بهذه المجتمعات، بالإضافة إلى مجتمعات المستقبل، و التي ترى أن العالم يشهد و سيشهد ثورة تكنولوجية في شتى المجالات يجد معرفتها للتكيف معها مستقبلا.³

¹ نفس المرجع، ص 17 - 20.

² وليد عبد الحي، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، (عمان : المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002)، ص 21 - 22.

³ وليد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

ثالثاً : تعريف الدراسات المستقبلية (الاستشراف)

الاستشراف هو إمهان النظر، و يقال استشرفت ابلهم، و الأصل في الكلمة هو وضع اليد على الحاجب، كالذي يستظل الشمس،¹ فإذا ألصق حرف كفه بجبهته يسمى الاستكفاف، و إذا زاد رفع الكف عن الجبهة صار يسمى استشفاف، و إذا رفع عن ذلك صار استشراف.²

أما الاستشراف فمأخوذ من الشرف، و هو المكان المرتفع، و نقول أشرفت عليه، بمعنى اطلعت عليه من فوق، و ذلك الموضع مشرف، و مشارف الأرض، أي أعاليها، و شارفت عليها أي أشرفت عليه من مآكن مرتفع، فإن أراد الشخص أن يطلع على الشيء أشرف عليه، بمعنى اطلع عليه من فوق.³

و تطور الاستشراف ليصبح بمعنى النظرة البعيدة إلى الأمور المستقبلية، مأخوذ من قول، أذن الشرفاء، أي طويلة و المستشرف من الخيل، بمعنى العظيم الطويل، ليصبح معنى الاستشراف التفكير و النظر الدقيق الطويل المدى.⁴

تحمل كلمة "استشراف" في اللغة العربية معنى "النظر إلى الشيء البعيد و محاولة التعرف عليه، واتخاذ السبل التي توصل إلى ذلك بدقة كالصعود إلى مكان مرتفع يتيح فرصة أكبر للاستطلاع"، أما اصطلاحاً، فإن الاستشراف يعني "اجتهاد علمي منظم يرمي إلى اجتهاد علمي منظم، يرمى إلى صياغة مجموعة من التنبؤات المشروطة التي تشمل المعالم الأساسية لأوضاع مجتمع ما، أو مجموعة من المجتمعات، عبر مدة زمنية معينة... وذلك عن طريق التركيز على المتغيرات التي يمكن تغييرها بواسطة إصدار القرارات".⁵، و منه يمكن القول أن الاستشراف يتعلق بقضايا مجتمعية جوهرية، و يتم توظيف عدد من متغيرات الماضي و الحاضر، على ضوء تطلعات المستقبل، فهو "إلقاء نظرة فاحصة بمنظار تتكون عدساته من عبق تجارب الماضي و نتائج الحاضر و ثمراته، ومؤشرات التطلع المستقبلي".⁶

أصبح الاستشراف يعتمد على مناهج علمية أكثر تطور عن السابق، فهو اليوم عبارة جهد فكري علمي متعمق مبني على مؤشرات كمية و نوعية منتقاة حسب طبيعة مجال الدراسة، ويقصد منه التنبؤ بمستقبل ظاهرة معينة من خلال طرح احتمالات وبدائل تتفاوت في درجة إمكانية وقوع أي منها.

و خلاصة القول أن الاستشراف هو محاولة لاستكشاف المستقبل وفق الأهداف المخططة سالفاً، باستخدام أساليب كمية تعتمد على قراءة أرقام الحاضر و الماضي، أو أساليب كيفية تستنتج أدلتها من آراء الباحث لمجرى الأحداث، و تعتمد الدراسات الاستشرافية على نوع من المتغيرات القابل لأن تبنى عليه السياسات التحسينية من أجل مستقبل أفضل.

1 عبد الرزاق المهدي، تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد بن إسماعيل الأزهاري الهروي، ط1، (بيروت : دار إحياء التراث العربي، 2001)، ص 11.

2 عبد الرزاق المهدي، فقه اللغة و سر العربية لأبي منصور محمد بن أحمد بن إسماعيل الأزهاري الهروي، ط1، (بيروت : دار إحياء التراث العربي، 2002)، ص 134.

3 عبد السلام محمد هارون، معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، ط1، (دمشق : دار الفكر، 1979)، ص 263.

4 أحمد عبد الغفور عطار، الصحاح تاج اللغة لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، (بيروت: دار العلم للملايين، (ب.ت.))، الطبعة 4،

5 إبراهيم سعد الدين و آخرون، مستقبل النظام العالمي وتجارب تطوير التعليم، (عمان: منتدى الفكر العربي، 1989)، ص 36.

6 خالد بن إبراهيم العواد، "مستقبل التعليم في المملكة العربية السعودية : مؤشرات و استشراف"، (الرياض: وزارة المعارف، مركز التطوير التربوي، 1998)، ص 25.

يمكن القول أن الاستشراف أو ما اتفق على تسميته بالدراسات المستقبلية هو عملية تحديد التغيرات التي تحدث على مسار أحداث معينة أو شكل مجتمع أو وتيرة اقتصادية أو نوع و حجم سكاني أو فيما يتعلق بالمناخ و الجغرافيا عامة، كما يمكن اعتباره اجتهاد منظم، يهدف إلى صياغة مجموعة من التنبؤات المشروطة، و التي تشمل المعالم الرئيسية لمجتمع ما أو المجتمعات، عبر زمنية مقبلة، تمتد لعشرين عام، و تقوم على عدد من الافتراضات الخاصة حول الماضي و الحاضر، بهدف استكشاف ملامح عناصر مستقبلية جديدة.¹

و منه نستنتج أن المستقبل لا ترسم ملامحه مسبقا، و إنما هو إيقاع حركي يمكن للتدخل الواعي و المتعمد الذي يحدده إلى حد ما،² و هو العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة، حيث يسعى علم المستقبل لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل، و ترجيح في نفس السياق احتمال أكثر من غيره.³

و على صعيد آخر، من الضروري إبراز باختصار اختلاف الاستشراف أو الدراسات المستقبلية عن بعض المفاهيم الأخرى المشابهة أو المتقاربة، مثل الدراسات الاستراتيجية و الجيوسراتيجية التنبؤ.

بالنسبة للدراسات الاستراتيجية فهي تقوم على تحديد هدف محدد مسبقا، ثم تتم عملية البحث عن الأدوات التي يمكن استعمالها معا لتحقيق الهدف المسطر سابقا،⁴ كما تعتبر الدراسات الاستراتيجية تلك الأبحاث المتعلقة أساسا بالمجالات العسكرية و الأمنية، قبل أن يتمّ توظيف المفهوم في مجالات الاقتصاد، تعبيرا عن الأبحاث المتعلقة بالعمليات المخطط لها عبر فترات زمنية معينة، و ذلك دائما لتحقيق أهداف محددة.⁵

أما الجيوسراتيجية فهي تتكون من "جيو" و التي تعني الأرض و استراتيجية و التي تعني فن استخدام القوة العسكرية لكسب أهداف الحرب، قبل أن يتطور مفهومها و يصبح يحمل معنى الاستخدام الأمثل للمعطيات السياسية و الاقتصادية و العسكرية،⁶ كما تعني الجيوسراتيجية، تلاحم الجغرافيا مع الديمغرافيا في تشكيل المعنى العسكري للاستراتيجية، و الذي يمكن تلخيص في مفهوم "الاطار القاري" أو "الريملاند" (Rimland) حسب سبيكمان، بمعنى أن التفاعلات الأكثر حيوية يجب أن تشمل منطقة الإطار القاري، سواء من حيث بناء أحلاف أو نشر قوات أو البحث عن أصدقاء.⁷

من ناحية أخرى، يعرف "ماكيندر" الجيوسراتيجية بأنها المعطيات الجغرافية و الامتيازات و العيوب الممنوحة للدول المعنية، لفهم و تفسير السياسة الخارجية للأطراف الدولية الأخرى، كون الدور الذي تلعبه هذه المعطيات في السلوك الإنساني سياسي أو اقتصادي أو غيره،⁸ أما "كارل فون كلوزيتز" (carl von Clausewitz) يعرف الجيوسراتيجية أنها

1 خالد بن إبراهيم العواد، مرجع سبق ذكره، ص 23.

2 وليد عبد الحفي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

3 نفس المرجع، ص 13.

4 نفس المرجع.

5 عامر مصباح، الدراسات الاستشرافية : النماذج و التقنيات، (القاهرة : دار الكتاب الحديث، 2016)، ص 10.

6 عصام محمد أمين، الجغرافيا السياسية، (القاهرة : المكتب العربي للمعارف، 2011)، ص 20.

7 نفس المرجع، ص 10.

8 عباس غالي الحاديثي، نظرية السيطرة الاستراتيجية و صراع الحضارات، (الأردن: دار أسامة للنشر و التوزيع، 2004)، ص 35.

مراكز الثقل (Centre of gravity)، التي يجب السيطرة عليها من أجل كسب الحرب، و التي تتضمن القدرات العسكرية و الموارد و التسهيلات الجغرافية و موقع الإقليم المعني استراتيجيا، و كيب هذه الامتيازات بالموازاة مع حرمان العدو منها هو جزء من استراتيجية كسب الحرب،¹ و هي أيضا جزء من الجغرافيا تركز في تأثير العوامل الجغرافية على العمليات العسكرية.²

من أهم المفاهيم الأخرى التي لها علاقة مع الاستشراف هي التخطيط، الذي عرفه جورج تييري بأنه "الاختيار المرتبط بالحقائق و وضع استخدام الفروض المتعلقة بالمستقبل عند تصور و تكوين الأنشطة المقترحة التي يعتقد بضرورتها لتحقيق النتائج المنشودة".³ كما يشمل التخطيط التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل مع الاستعداد له،⁴ و منه يمكن القول أن التخطيط عموما هو ⁵فن التعامل مع المستقبل، و هو الوظيفة المبكرة أو نقطة البداية في أي عملية، و يتضمن تصميم الأهداف و تقييمها و اختيار المناسب منها، و تحديد كيفية بلوغها من خلال برامج، و أن هذه الأهداف هي بمثابة معايير لقياس الأداء الفعلي، لذلك يمكن اختصار التخطيط في القول بأنه التنبؤ بالمستقبل و الاستعداد له.

أما آخر المصطلحات القريبة في مضمونها، هي التنبؤ، بمختلف أنواعه و الطي يعني ببساطة فكرة أن المستقبل محدد مسبقا و ما على العملية التنبؤ سوى الكشف عنه قبل وقوعه، بطريقة عشوائية و غير منظمة،⁶ و يشمل ما يعرف بالتنبؤ الاستشرافي عددا من الأنواع أولها هو التنبؤ المشروط و الذي يعني العلاقة الشرطية بين متغيرين مستقلين، إذا حدث الأول فسوف ينتج عنه مخرجات معينة، و يشمل التنبؤ في المشروط في حد ذاته ثلاثة أشكال رئيسية هي التنبؤ الترابطي و الذي يعني سلسلة التنبؤات الجزئية المترابطة، و التنبؤ المطلق و الذي يعني عملية عزل كل البدائل الممكنة في المستقبل و الإبقاء على واحدة فقط، أما التنبؤ المفضل فهو عملية التركيز على المؤشرات و البيانات المعززة للمسار المرغوب المتعلق بالظاهرة محل التنبؤ،⁷ أما النوع الثاني من التنبؤات هو التنبؤ الممكن، و الذي يعتمد على عدد من المؤشرات و قاعدة بيانات متماسكة فيما بينها، و هي التي تحدد مسار الظاهرة في المستقبل، بالإضافة إلى التنبؤ الاحتمالي الذي يعتمد على نسبة يقين ضعيفة، أين تكون الخيارات المستقبلية المتوقعة متساوية الوقوع أو الحدوث.

رابعا : مصطلحات عديدة متعلقة بالاستشراف

تعددت الأسماء التي اطلقت مع مرور الزمن لعلم المستقبل أو الاستشراف، بتعدد وجهات نظر المفكرين أو الفترة الزمنية أو حتى مناطق العالم نشأ فيها هذا العلم، حيث أحداث المستقبل و الدراسات المستقبلية و تحليل المستقبل

¹ عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص 11.

² تيري دي موتيرال و جان كلين، موسوعة الاستراتيجية، (ترجمة علي محمود مقلد)، (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2011)، ص 534.

³ سيد محمد جاد الرب، تنظيم و إدارة منظمات الأعمال: منهج متكامل في إطار الفكر التقليدي و المعاصر، (مصر : مطبعة العشري، 2005)، ص 205.

⁴ ليلي شحاتة و آخرون، الإدارة العامة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 1995، 104.

⁵ أحمد السيد مصطفى، تحديات العولمة و التخطيط الاستراتيجي مدير القرن الواحد و العشرين، ط2، (مصر : جامعة الزقازيق، 1995)، ص 87.

⁶ وليد عبد الحفي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

⁷ عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص ص 14 - 15.

و المستقبلات الممكنة، بالإضافة إلى حقل المستقبل، لكن هذه المصطلحات تختلف و إن كانت الغاية واحدة و هي دراسة المستقبل.

يعتبر علم المستقبل (Futurology) من أول المصطلحات التي أطلقت على العلم الجديد بشكل واضح في بداية الأربعينات من القرن الماضي، ما بين 1941 – 1943، من طرف الألماني "أوسيب فليختهم" (Ossip Flechtheim)، و الذي يقصد به "إسقاط التاريخ على بعد زمني قادم"، أما مصطلح المستقبلات الممكنة (Futuribles) فقد جاء به المفكر الفرنسي "برنار دو جوفنيل" عام 1964، أين قصد به "تلك الأحداث و الأوضاع التي قد يؤول أو ينتهي إليها الوضع الحالي منطقياً"، اعتبر المفكر الفرنسي أن المستقبل يجمع بين عدد من الاحتمالات، و منه يمكن التلاعب به قبل حدوثه على عكس الماضي، فيرى "دو جوفنيل" أن الإنسان لا يمكنه تغيير الماضي، و أن إمكانية تغيير الحاضر نسبية، فيما توجد إمكانية تغيير مسار ظاهرة ما في المستقبل، أما مصطلح تحليل المستقبل (Future analysis) فقد ظهر في أواخر الستينات من القرن الماضي، من خلال عدد من التقارير المنجزة من طرف اللجان المكونة للكونغرس الأمريكي، و التي جمعت اقتصادية و الاجتماعية و السياسية، بينما ظهر مصطلح الدراسات المستقبلية (Future Studies) في السويد عام 1973، عندما تمّ خلق هيئة حكومية تسمى "السكرتارية الحكومية"، و التي أصدرت أولى دراساتها في 1974 أين تمّ اتقاد و رفض مصطلح "علم المستقبل"، لأنه يحصر مجال تخصص المستقبل في العلماء و المتخصصين و مناهج محددة، في وقت تطالب الدراسات المستقبلية حسب المدرسة السويدية لغير العلماء.¹

أما المصطلح الآخر هو حقل المستقبل (Future Field) و الذي أتى به الأمريكي "روي امارا" (Roy Amara) في عام 1981، قصد به كل المعارف المرتبطة بالمستقبل.

ما يمكن استخلاصه، و رغم كثرة المصطلحات التي أطلقت على العلم أو الفرع المعرفي الذي يدرس المستقبل، أنها و إن اختلفت في بعض الجزئيات إلا أن هذا الاختلاف و التعدد الذي أدى إلى تطوير مناهج و تقنيات هذا العلم المتعدد التخصصات، كما تجدر الإشارة إلى أن جمعية المستقبل العالمي (The World Future Society) قامت بإجراء استطلاعاً لرأي الباحثين و المفكرين في مجال الاستشراف حول المصطلح الأقرب، ليكون شبه إجماع على مصطلح الدراسات المستقبلية.²

خامساً : أهداف و أهمية الدراسات الاستشرافية

مما سبق، يتبين لنا أن الاستشراف أو الدراسات المستقبلية صارت تكتسي أهمية لدى الباحثين و صنّاع القرار على حدّ سواء، حيث توفر الدراسات المستقبلية اليوم الإطار المعرفي، لعملية التخطيط و وضع الاستراتيجيات اللازمة لمواجهة المستقبل، من خلال طرح عدد من الاحتمالات و البدائل لما قد يكون في المستقبل، على المدى القصير أو المتوسط أو حتى البعيد.

¹ المهدي المنجرة، "ندوة الجزائر حول قضايا المستقبل الإسلامي"، (مركز دراسات المستقبل الإسلامي و مركز الدراسات الاستراتيجية الشاملة، ماي 1990).

² إبراهيم سعد الدين و آخرون، صورة المستقبل العربي، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1982)، ص 43.

و منه يمكن القول أن الرئيسي من الدراسات المستقبلية توفير إطار زمني لما قد يخذ من قرارات اليوم، حيث يشكل الاستشراف إحدى علامات النضج العقلي و الفكري و الحكم الراشد المدروس، و ليس التفكير العشوائي، حتى و لو كانت نتائج هذا النوع من الدراسات يبقى نسبي إلى حد ما، إلا أنه صار قاعدة أساسية قبل أي عملية تخطيطية و قبل كل عمليات اتخاذ القرارات. و إذا أردنا للمستقبل أن يكون مقبولا من وجهة نظرنا، فيجب علينا عند اتخاذ القرارات اليوم، الأخذ بعين الاعتبار كل النتائج و التداعيات، ليس على المدى القصير و المتوسط و لكن على المدى الطويل أيضا.¹

و تسعى الدراسات المستقبلية إلى محاولات الكشف عن المشكلات قبل وقوعها، و بذلك إعطاء الفرصة لصاحب القرار للتهيؤ لمواجهتها أو حتى لمنع وقوعها، حيث يوفر الاستشراف خدمة الإنذار المبكر، مما يسهل عملية التحكم في المستقبل أو حتى المشاركة في صنعه، بالإضافة إلى الاستغلال الأمثل للموارد و الطاقات، و اكتشاف ما هو كامن منها، كما تسعى الدراسات المستقبلية في نفس الإطار إلى توفير قاعدة بيانات تساعد في ترشيد التخطيط و وضع الاستراتيجيات و منه اتخاذ القرارات الأكثر فعالية، و هي عملية تشمل أيضا توفير لصانع القرار معلومات حول البدائل الممكنة و تداعيات كل منها عبر المراحل الزمنية المختلفة للظاهرة محل الدراسة.²

و في إطار إبراز المهام التي تقدمها الدراسات المستقبلية، يرى "ويندل بيل" أنها تتمثل في اكتشاف أو ابتكار، وفحص وتقييم، واقتراح مستقبلات ممكنة أو محتملة أو مفضلة"، حيث يقدم مهام الاستشراف في عدد من النقاط، بداية من تطوير الفكر و الخيال على حد سواء لاسيما في الدراسة المستقبل الممكن، بغض النظر عن درجة الاحتمال، كبير أو صغير الوقوع، و هذا ما يساعد في توسيع نطاق الفكر و الخيال البشري اتجاه المستقبل.

سادسا : أهم خصائص الدراسات المستقبلية

قبل عرض أهم المناهج و الأساليب و التقنيات المستعملة في الدراسات الاستشرافية، تجدر بنا العودة إلى أهم الخصائص التي تشكل راکزا محوريا لتحقيق نجاح الدراسة، بداية من النظرة الكلية و الشمولية (holistic) للظاهرة، فمثلا لا يمكن دراسة مستقبل ظاهرة الإرهاب في دولة أو إقليم ما دون الرجوع إلى النظام السياسي القائم و التهديدات الجديدة ككل، و النزاعات القائمة و باقي المتغيرات المتعلقة بالظاهرة في المنطقة محل الدراسة، بالإضافة إلى خاصية مهمة في الدراسات المستقبلية و هي مراعاة التعقد (complexity)، مما يدفع الباحث إلى تفادي التجريد أو التبسيط، لذلك من الضروري في العملية الاستشرافية التعمق في العلاقات التي تربط بين متغيرات الظاهرة المبحوثة مهما كانت متشابكة أو مركبة، و هو ما يستدعي في سياق متصل، النظر إلى الظاهرة باستعمال ما يعرف بمنهج عابر للتخصصات

¹ محمد صالح نبيه، المستقبلات والتعليم، سلسلة موسوعة التعليم في عصر العولمة رقم 1، (القاهرة: دار الكتاب المصري، 2002)، ص 12.

² أميل فهمي شنودة، "فعالية الدراسات المستقبلية في التنبؤ للتخطيط الاستراتيجي وجودته في التعليم العالي"، المؤتمر السنوي العربي الخامس الدولي الثاني، "الاتجاهات الحديثة في تطوير الأداء المؤسسي والأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي، الفترة من 14-15، (كلية التربية النوعية بالمنصورة، أبريل 2010)، ص 10

(transdisciplinary)، حيث لا يجدر بالباحث في الاستشراف تفكيك الظاهرة و دراسة المتغيرات المرتبطة بها كل على حدى.¹

و من أهم الخصائص المتعلقة بالدراسات المستقبلية القراءة المعمقة للماضي و فهم جيد للحاضر، بكل الاتجاهات التي سادت كل فترة زمنية حتى تتمكن من إيجاد مدخل للاحتمالات المستقبلية، بالإضافة إلى ضرورة المزج بين الطرق الكيفية و الكمية في الاستشراف.

كما تعتبر الحيادية و الموضوعية، و إن كانتا نسبية، أمرا ضروريا لنجاح أي دراسة استشرافية، و تفادي الميل إلى سيناريو أو احتمال لسبب أو لآخر، من خلال إعطاء أهمية لكل البدائل المستقبلية، ما عليها و ما لها من تداعيات على توجهه، كما أنه من الضروري أيضا، التعاون و تكاثف الجهود بين فريق عمل الدراسة الاستشرافية، مهما اختلفت الرؤى و حتى المناهج المستعملة.

أما آخر خاصية التي تلعب دورا هاما في نتائج الدراسات الاستشرافية تتمثل في التصحيح الذاتي و المستمر لكل نتيجة متعلقة بالدراسة الاستشرافية، على أساس أن هذه الأخيرة لا يمكن أن تتم أو تنجز دفعة واحدة (one-shot exercise)، حيث يتوجب على الباحث أن يمارس الانتقاد الذاتي للنتائج المتوصل إليها، و تقبل انتقادات أطراف أخرى، و هو ما يؤدي في النهاية إلى إنجاز دراسة مستقبلية ناجحة.²

سادسا : مناهج و أساليب الدراسات المستقبلية

يمكن تقسيم البحوث في الدراسات المستقبلية وفق عدد من المعايير، بداية حسب درجة اعتمادها على قياسات، سواء كمية (quantitative) و كيفية (qualitative)، كما يقسم هذا النوع من الدراسات إلى طرق استطلاعية (exploratory)، و التي تقدم صورا مستقبلية محتملة أو احتمالية، و طرق استهدافية (normative)، و هي تلك الدراسات التي تقدم أيضا صورا لمستقبل مرغوب فيه، بالإضافة إلى تقسيم آخر يتمثل في الطرق النظامية (formal) و الموضوعية (objective) أو الطرق غير النظامية (informal) و الذاتية (subjective).³

و مهما اختلفت معايير تقسيم الدراسات الاستشرافية إلا أن الأنواع كلها تشترك في المناهج و التقنيات المستعملة في البحث الاستشرافي، و هو ما سنتعرض له من خلال أهم الأساليب المستعملة في الدراسات المستقبلية.

هناك العديد من الأساليب أو ما يعرف بالتقنيات المستعملة من طرف الباحثين في شتى المجالات، و من بينها الدراسات الدولية، في الدراسات المستقبلية، و من بينها أسلوب السلاسل الزمنية (time series methods)، و يقوم هذا الأسلوب على نماذج تتفاوت من حيث التعقيد وكم المعلومات المطلوبة مسبقا، و يقوم هذا الأسلوب بدوره على

¹ Blass, E. "Researching the future: method or madness?", *Futures*, N° 35, (2003), pp 1041-1054.

² محمد عبد الحميد إبراهيم، "الاتجاهات المعاصرة في دراسة المستقبل رؤية سوسولوجية"، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 85، السنة 22، (2005) : ص 110.

³ J. Lesourne et D. Malkin, "L'exercice interfutur : réflexions méthodologiques", *Futuribles*, n°26, (sep. 1979), pp.29-31.

عدد من النماذج، منها نموذج الخطوة العشوائية (random walk model)، أين يتم افتراض قيمة المتغير المدروس في فترة زمنية محددة و القيمة المحققة في فترة سابقة، و يعرف أيضا بنموذج عدم التغير، بالإضافة إلى إسقاط الاتجاه العام (trend extrapolation)، المرتبط بكل المتوسطات أو المعدلات المتحركة و تحليل الانحدار الحاصل عبر فترات زمنية مختلفة، و نماذج تفكيك السلاسل الزمنية للتنبؤ بالتغيرات الموسمية، و النماذج التي تعتمد على الإحصاء الخاص بالسلاسل الزمنية، على غرار نموذج "بوكس" أو نموذج "جينكنز"،¹ أما التقنية الأخرى في الاستشراف هي أساليب الإسقاطات السكانية، و التي تضم نماذج فرعية منها طريقة الأفواج والمكونات (cohort-component method)، فيها يقوم الباحثين بحساب نمو السكان، من خلال عدد من العناصر الجزئية، كعدد المواليد و عدد الوفيات و عدد السكان المهاجرين، من و إلى الدولة أو الفضاء الجغرافي محل الدراسة، حيث تمكن هذه التقنية الوصول إلى احتمالات معينة حسب تقسيم السكان إلى شرائح، عمرية أو جنسية، بالاستناد إلى أرقام أخرى متعلقة بمعدل الخصوبة و الحياة، حسب نفس الشرائح.²

من أهم التقنيات المستعملة في الدراسات المستقبلية نذكر، النماذج السببية (causal models)، و هي تقوم بالتنبؤ بقيم أحد متغيرات الدراسة أو مجموعة من هذه المتغيرات، و ذلك باستخدام إحدى الطرق التي تحدد سلوك المتغيرات، منها نماذج الاقتصاد القياسي (econometric models)، نماذج المدخلات والمخرجات (input-output models)، و نماذج البرمجة (models programming)، الأمثلية (optimization)، نماذج المحاكاة (simulation models)، و نماذج ديناميكيات الأنساق (systems dynamics)، و هذه الطرق تصنف ضمن الدراسات التي تعتمد على الكمية، أما بالنسبة لتقنية الألعاب أو المباريات (gaming)، فهي تعتمد على المحاكاة، سواء من خلال الباحث أو حتى من خلال إشراك عدد من الأفراد يقومون بأدوار (role playing) ليس فقط من خلال الباحث في الدراسات المستقبلية، بل وكذلك بإشراك الناس فيها كلاعبين يقومون بأدوار يتخذون فيها قرارات أو تصرفات، ويستجيبون لقرارات وتصرفات غيرهم، و منه يتم استخراج الصور المستقبلية التي قد تكون بديلة للوضع الراهن للظاهرة.³

و في نفس السياق، توجد تقنية أخرى في الاستشراف و هي، تتبع الظواهر وتحليل المضمون (monitoring)، حيث يقوم الباحث بتتبع الظاهرة أو الظواهر المدروسة، بالعودة إلى جملة من مصادر المعلومات المختلفة و المتنوعة، في وقت يقوم بعد ذلك بالكشف عن الاتجاهات العامة التي تسير نحوها الظاهرة مستقبلا (megatrends)، أما بالنسبة إلى تحليل المضمون (content analysis)، فتتعلق أساسا بتحليل مفهوم الرسائل المرتبطة بالمتغيرات، سواء كان مصدرها كتاب أو جريدة أو مجلة أو غيرها، حيث يتم تسجيل تكرار عبارات محددة أو حتى كلمات، و منه بناء استنتاجات لمستقبل الظاهرة محل البحث.

¹ فاندل، والتر، السلاسل الزمنية من الوجهة التطبيقية ونماذج بوكس-جينز، (ترجمة عبد المضي حامد عزام)، (الرياض: دار المريخ، 1992)، ص 14 - 17.

² ضياء الدين زاهر، الدراسات المستقبلية مفاهيم دراسات تطبيقات، (القاهرة: مركز الكتاب للنشر والمركز العربي للتعليم و التنمية، 2004)، ص 56.

³ جمال زهران، الدراسات المستقبلية في علم السياسة الحديث : اتجاهات حديثة في علم السياسة، (القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية و الإدارة العامة، 1999)، ص 110.

و من أهم التقنيات كذلك، نذكر تحليل الآثار المقطعية (cross impact analysis)، حيث تسعى هذه التقنية إلى تحديد القوى و الفواعل و العوامل المحركة للظاهرة، من أجل فهم أحسن لديناميكية النسق المدروس، كما تعتمد هذه التقنية على فرز مجموعة التنبؤات المحتملة، للخروج بعدد محدود منها في الأخير، كما تتم عملية مراعاة إمكانية وقوع أحداث ما إذا وقعت أحداث أخرى، أي الترابط بين المتغيرات و الظواهر المدروسة.¹

أما تقنية التناظر الإسقاط بالقرينة، فهي تقوم على طرق التناظر (method of analogy)، من خلال استخراج بعض جوانب الصور المستقبلية، بالعودة إلى أحداث تاريخية معينة و القيام بالقياس، من خلال ما قامت به فواعل معينة (دولة، مؤسسة، هيئة، منظمة...)، اتجاه ظاهرة ما من مرحلة من مراحل تطورها، و القرينة تكون بافتراض الارتباط بين حدثين زمنيين، حيث يمكن التنبؤ بالحدث المستقبلي من خلال الحدث السابق، مشلا يمكن أخذ استخدام التكنولوجيات الاتصالية الحديثة لدى أعضاء الجريمة المنظمة في أمريكا اللاتينية، كقرينة لتطور نفس الوسائل لدى التنظيمات الإجرامية في أفريقيا.

كما يعتبر تحليل آراء ذوي الخبرة، من بين التقنيات الاستشرافية اليوم، حيث تعتمد على المسح (surveys)، باستعمال عمليات استطلاع الرأي، عن طريق الاستبيانات و المقابلات الشخصية، و تضم طرقا فرعية كندوة الخبراء (panel discussion) و الديلفي (Delphi method) و الاستشارة الفكرية (brain storming)، و تختلف هذه الأساليب من حيث عدد المرات التي يتم فيها استطلاع آراء الخبراء في الموضوع الواحد، ما بين مرة واحدة، على غرار ندوة الخبراء، أو عدة مرات على طريقة ديلفي.

آخر التقنيات المستعملة في الدراسات الاستشرافية، و الأكثر شيوعا في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، هي تقنية السيناريو أو السيناريوهات (Scenarios)، و التي تعني وصف مستقبلي للظاهرة، سواء كان مرغوب أو محتمل أو ممكن، بإبراز كل تطوراتها، بداية من الوضع الراهن، إلى بناء السيناريوهات، و هي التقنية التي سنعتمدها في دراستنا، أين سنقدم أكثر تفاصيل عن تقنية السيناريو.

في الأخير، يمكن القول أنه مهما اختلف الموجود بين التقنيات المستعملة في الدراسات الاستشرافية إلا أنه نسبي، حيث تشترك معظم التقنيات في عدد من الخصائص، أهمها أن أساليبها مستوحاة من عدد من العلوم الأخرى، كالرياضيات و الإحصاء و السياسة و الاقتصاد و علم الاجتماع.... إلخ، و نادرا ما نجد تقنيات وجدت خصيصا للدراسات المستقبلية، على غرار ديلفي و البحث الأنثوغرافي المستقبلي (ethnographic futures research)، كما أن بعض التقنيات لا تؤدي إلى رسم صورة نهائية لمستقبل الظاهرة، بقدر ما تساعد في العملية الاستشرافية ككل، مثل أسلوب تحليل المضمون، و الاستشارة الفكرية، كما أن التقنيات المستخدمة إلى يومنا هذا لا تعتبر منافسة لبعضها البعض، بقدر ما هي تكاملية، بين عدد من التقنيات مثلما يحدث ورشات العمل المستقبلي بالمشاركة (participatory futures workshops)، ونماذج المحاكاة (simulation models).

¹ ضياء الدين زاهر، "مصفوفة التأثير المتقاطع واستخداماتها في تحسين التنبؤات المستقبلية"، مجلة مستقبل التربية العربية، العدد 26، مجلد 8، (2002)، ص 313.

و بالعودة إلى السيناريو، الذي يعطي الدراسة الاستشرافية نوعا من الوحدة المنهجية (methodological unity)، و التي تعتبر في النهاية نتيجة لاستخدام التقنيات السابقة، لذلك يمكن اعتبار السيناريو المستقبلي هدفا لمعظم الدراسات الاستشرافية باختلاف أنواعها، طرقها و أساليبها.

خامسا : التقنية المختارة للدراسة

لدراسة مستقبلية للخارطة الجيوسياسية للإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي، و تأثير الصورة المستقبلية المحتملة على الأمن الجزائري، يتعين علينا اختيار إحدى التقنيات المستخدمة في الاستشراف، و تحديدا في مجال العلوم السياسية و العلاقات الدولية، أين وقع الاختيار على تقنية السيناريو.

و قبل البدء في بناء السيناريوهات، يجدر بنا الرجوع إلى مفهوم السيناريو في الاستشراف، و أهم خصائصه و أنواعه، بالإضافة إلى أساليب استخدامه عموما، حتى نتمكن من استخدامه في الدراسة التي بحوزتنا.

يعتبر السيناريو أحد أساليب الدراسات المستقبلية وهو يشبه التخطيط في كونه محاولة لرسم صورة معينة للمستقبل، كما يستخدم كأسلوب للتفكير ويمثل محاولة لتفادي أو التغلب على المخاطر الناتجة عن التنبؤ المستقبلي، و هو تهيئة للذهن للنظر في أكثر من صورة وحيدة للمستقبل.

يعتبر السيناريو أحد أهم التقنيات المستعملة في مجال الاستشراف، و أكثرها انتشارا، حيث يعتبر أداة منهجية، رغم أنها لا تحدد متى و كيف و أين ستحدث الظاهرة في المستقبل، لكنها تساهم بشكا كبير و فعال في تحديد مسارات الظاهرة محل الدراسة، و المتغيرات المتحكممة في هذه المسارات، مصطلح "سيناريو" من أكثر المصطلحات انتشارا في عدد من المجالات الفنية و السياسية و العلمية، حيث يعود أصل الكلمة إلى "سينا" (Scena)، و هي من أصل إيطالي تعني النظر، استعملت في مجال النقد الفني في القارة الأوروبية قبل انتقالها إلى باقي دول العالم.¹

يعتبر هيرمان أول من استخدم مفهوم السيناريو للمساهمة في عملية التخطيط، خلال سنوات الخمسينات من القرن الماضي، أثناء تعامله مع القوات الجوية الأمريكية، في إطار "راند"، قبل أن يقوم "وينز" بتطوير استخدام السيناريو في الاستشراف، في أواخر الستينات، حيث اعتبر السيناريو عبارة عن مسلسل مصمم لتسليط الضوء على خطوات عريضة فيما يخص اتخاذ القرارات في كافة الأمور المطروحة، و المتعلقة بالمستقبل، من خلال بناء عدد منها، بأكثر من أسلوب، أهمها العصف الذهني أو نماذج المحاكاة أو مصفوفة الآثار المقطعية أو ورش العمل المستقبلي.²

1 محمود عبد الفضيل، "الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل"، عالم الفكر، المجلد 18، العدد 4، (مارس 1988) : ص 101 .

2 عادل عبد العزيز السن، "الاستشراف و بناء السيناريوهات"، مؤتمر "التخطيط الاستراتيجي للتفوق والتميز في المنظمات"، (القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سبتمبر 2009)، ص ص 223-233.

و منه نستخلص أن السيناريو في الدراسات المستقبلية يتكون من ثلاث عناصر أساسية، الأولى هي الشروط الابتدائية، و الثانية مرتبطة بتداعيات تلك الشروط عبر تطور الظاهرة المبحوثة عبر الفترات الزمنية المختلفة، قبل الوصول إلى وضع صورة نهائية للمستقبل في نهاية عملية الاستشراف.

مما سبق يتبين لنا أن السيناريو لا يعتبر عرضاً لتنبؤات محتملة أو لصورة مستقبلية محددة، بل هو عبارة عن وصف لمستقبل ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه بناء على عدد من المتغيرات، في عدد من الاحتمالات، أي لا يمكن بناء سيناريو واحد فقط للظاهرة، حيث تستغل السيناريوهات المقترحة كبرنامج أولي لمواجهة بعض الأحداث و التطورات، سواء من طرف الدولة أو المنظمات المعنية المختلفة، سعياً لتحقيق الأهداف المسطرة للمستقبل.

و في النهاية السيناريو أو السيناريوهات، ما هي إلا أحد الأساليب العلمية الجديدة، التي تستخدم في عملية التخطيط للمستقبل، و يهدف كذلك إلى التوصل إلى توصيات، تساعد في الخيارات و القرارات التي ينبغي اتخاذها للوصول إلى المستقبل المرغوب فيه.

و بما أن الدراسات الاستشرافية تستدعي بناء عدد من السيناريوهات و ليس سيناريو واحد فقط، لأنه يعتبر في هذه الحالة قراراً مسبقاً، إلا أنه من المستحسن أن تكون ما بين اثنين أو أربعة كأقصى تقدير، حتى لا يتشتت الفكرة لا سيما في وضع خطط للمستقبل أو بالنسبة لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنه.

و في هذا الإطار، يحدد المفكر "سلافتر" (Slaughter) السيناريوهات في أربعة أنواع، يتمثل الأول في السيناريو المرجعي، و هو سيناريو يرسم استمرارية للوضع على ما هو عليه، أو ما يعرف أيضاً بالحفاظ على الوضع القائم في الحاضر مستقبلاً، أما الثاني فهو سيناريو الانهيار، و هو يعني العجز التام في استمرارية نسق الظاهرة محل الدراسة، مما يؤدي إلى فقدان القدرة على النمو، و قد يؤدي إلى الزوال، بينما يذهب "سلافتر" إلى ما أسماه، سيناريو العصر الذهبي، و الذي يعني حالة استقرار للظاهرة محل الدراسة المستقبلية، يكون مبني أساساً على العودة إلى فترة زمنية سابقة، يعتقد أنها تمثل الحياة المستقرة بالنسبة للظاهرة، بالإضافة إلى سيناريو التحول الجوهري، و الذي يقوم على حدوث نقلة نوعية في حياة المجتمع، في أحد أو كل المستويات، السياسية الأمنية، البيئية، الاجتماعية، الاقتصادية..... إلخ.

أما الفرنسي "غودي" (Godet)، فيحدد ثلاثة أنواع للسيناريوهات في الاستشراف، يتمثل الأول في السيناريو المرجعي، و هو يقصد به الوضع الأكثر احتمالاً من خلال تطور الظاهرة المدروسة، و السيناريو المتفائل، حيث يعتمد على الخيارات التي من المفروض أن تحقق مستقبلاً جيداً أو على الأقل الذي يأمل الباحث في أن يتحقق، بالإضافة إلى السيناريو المتشائم، و الذي يعتبر نتيجة إلى عدم توافق الظروف المتعلقة بالظاهرة، مما يخلق مستقبلاً صعباً أو كارثياً.¹

¹ حسين بوقارة، "الاستشراف في العلاقات الدولية : مقارنة منهجية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، (جامعة قسنطينة، 2004) : ص 19.

و على صعيد آخر، هناك عدة طرق أو أساليب في بناء السيناريوهات المتعلقة بالدراسات الاستشرافية، مهم كان نوعا أو تصنيفها، منها الطريقة الحدسية¹ و التي تعرف أيضا بالطريقة اللانظامية، و التي تقوم على التفكير الكيفي، و القدرة على التركيب في الجزئيات المكونة للمتغيرات، و محاولة بناء عدد من الصور المحتملة لمستقبل الظاهرة، أين يلعب الإبداع و الخيال دورا في بناء السيناريو، ثم هناك أيضا الطريقة النظامية و التي تعرف باسم أسلوب النمذجة، و التي تقوم على الكم و النماذج، من خلال استخدام عدد كبير من المتغيرات و النماذج الفرعية، حيث يتم حساب كل الخيارات المحتملة، قبل تقديرها كميا (تكاليف، منافع)، و الطريقة التفاعلية، المقصود منها التفاعل بين الطريقتين السابقتين، الحدسية و النظامية، من خلال المحاكاة، و الجمع بين أساليب عديدة تتعلق بالقياس و التنبؤ، بهدف الوصول إلى سيناريوهات مستقبلية واضحة.²

تقوم عملية بناء السيناريو على عدد من المراحل، أولها جمع المعلومات، وإجراء مسح شامل لتحديد الفواعل و العوامل الرئيسية المحركة للظاهرة محل البحث، وصولا إلى ما يعرف بـ"الحظة فتح الستار"، كنتيجة أولية لجملة متكاملة و متناسقة من الشروط الابتدائية التي تصف الظاهرة محل البحث، في فترة زمنية محددة، يترتب عليها عدد من التداعيات مرتبطة بمنطق مدروس لحركة الظاهرة و تطورها، و استمرار ذلك التطور الذي يؤدي إلى رسم صورة مستقبلية للظاهرة، وأهم الاتجاهات المستقبلية المتوقعة، بالموازاة مع تأثير عدد من المتغيرات المحيطة بها.

المطلب الثاني : متغيرات بناء سيناريوهات مستقبل جيوسياسية الإرهاب في الساحل و تأثيرها على الجزائر

مما سبق، يبدو من الواضح أن عملية بناء سيناريوهات مستقبلية لظاهرة ما، لاسيما إذا تعلق الأمر بالعلاقات الدولية، ليس اعتباطيا، أو مجرد خيال و تنبؤ، و لكن العملية ككل تقوم على منهجية علمية، تساعد في رسم صور محتملة لمستقبل الموضوع محل البحث، و هو جيوسياسية الإرهاب في منطقة الساحل و تأثيرها على الجزائر منذ 2001.

من هذا المنطلق، و بعد عملية جمع المعلومات، من خلال مراحل هذا البحث؛ تحليلها و استخلاص بعض النتائج المبدئية منها، فيما يتعلق بتطور الظاهرة الإرهابية و مساراتها التاريخي، و من ثم، واقع الخارطة الجيوسياسية الجديدة لمنطقة الساحل كفضاء جغرافي، و الخارطة الجيوسياسية الجديدة للإرهاب بالمنطقة، بكل تفاعلاتها و ديناميكيتها و تأثيراتها على الأمن الوطني و الأمن الإقليمي، سنقوم بتحديد أهم المتغيرات التي ستكون أساس بناء تصور مستقبلي للخارطة الجيوسياسية للإرهاب في الساحل، و احتمالات تأثيرها على الجزائر.

1 فاروق عبده فليح و أحمد عبد الفتاح الزكي، الدراسات المستقبلية منظور تريوي، (عمان: دار المسيرة، 2003)، ص 18.

2 محمد عبد المنعم شليبي: "الدراسات المستقبلية العربية، عرض نقدي وتصورات مقترحة"، ندوة "الدراسات المستقبلية نحو استراتيجية مشتركة"، الفترة من 14-16 أبريل، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، (1998)، ص 91.

أولاً : مُركب المشكلة الجغرافية و المناخية و تأثيرها على الأمن في الساحل

بداية من صعوبة الجغرافيا و قساوة المناخ في منطقة الساحل الأفريقي، إلى غاية إلى المساحة الواسعة للفضاء محل الدراسة، هي عبارة عن ظاهرة طبيعية مركبة، تتكون من عدد من الجزئيات، التي أثرت و لازالت تؤثر سلبيا على أمن المنطقة، سواء في بعده البيئي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي أو غيره.

المساحة الجغرافية الواسعة لدول الساحل الأفريقي (محل الدراسة)، و المقدرة بحوالي 3.5 كلم²، (مالي 1.24 كلم²، موريتانيا 1.03 كلم²، النيجر 1.267 كلم²)، تحولت إلى نقمة أكثر منها نعمة على دول المنطقة، حيث لم تتمكن هذه الأخيرة من استغلال المحدد الجغرافي لصالحها، بكل من يحمله من خصائص، لاسيما الموارد الطبيعية و الباطنية المختلفة، حيث أدى ضعف الإمكانيات و انتشار التهديدات المختلفة بالمنطقة، الوعة أصلا من الناحية الجغرافية، إلى خلق فضاءات نائية، استغلتها التنظيمات الإرهابية بشكل خاص للتمركز بها، حيث تحولت الآلاف من الكيلومترات بالساحل الأفريقي إلى مناطق رمادية (zones grises)، استقطبت إليها باقي التهديدات الأخرى، كالجريمة المنظمة، كما تحول هذا الفضاء الجغرافي الشاسع إلى ممرا لتفريب المخدرات و الهجرة غير الشرعية و الإتجار غير المشروع بالأسلحة.

أما بالنسبة لقساوة المناخ، فتأثيراتها كانت شاملة الأمن الإنساني بالساحل الأفريقي، و أدت إلى خلق عدد من الأزمات، حيث عرفت المنطقة موجات جفاف عديدة، أدت من جهة إلى تدهور الأراضي الزراعية و الغابية و الرعوية، و تقلص نسبة المياه في الأنهار و البحيرات، و موت المواشي و الحيوانات، و من جهة أخرى، أدت موجات الجفاف إلى فترات من المجاعة، دفعت سكان عدد كبير من المناطق المتضررة إلى النزوح القسري، حيث تركوا أراضيهم الزراعية و إهمالها، فيما اضطر آخرون إلى الهجرة خارج حدود دولهم، مما خلق عدم توازن ديمغرافي، في وقت يحاول سكان الدول المعنية بالالتفاف حول مصادر المياه بالدرجة الأولى، أين توجد عواصم هذه الدول و كبرى مدنها، التي بدورها لم تتمكن من استيعاب الوافدين إليها، من الداخل أو الخارج، في ظل انتشار الفقر و البطالة و غياب البنى التحتية.¹

و في نفس السياق أدت عمليات النزوح و الهجرات القسرية على المواجهة العنيفة مع سكان المناطق المستقبلية لهم، لاسيما في ظل عدم اعتراف البدو الرحل أصلا بالحدود السياسية السوسيوثقافية في المنطقة.²

في الأخير، نقول أن متغير الجغرافيا و المناخ، له تأثير على الأمن في الساحل الأفريقي، كأحد أهم مصادر التهديدات الأمنية الجديدة و أسبابها، و أحد العوامل المؤثرة على تكاثرها و تناميها.

¹ Pierre JANIN, « La complexité du risque d'insécurité alimentaire en milieu sahélien », *Annales de géographie*, n° 668, (2009/4), pp. 430-448.

² RETAILLÉ D., WALTHER O, « Guerre et terrorisme au Sahara-Sahel : la reconversion des savoirs nomades ». *L'Information géographique*, N°76, (2011), pp. 51-68.

ثانيا : تأثير أحداث 11 سبتمبر 2001 على الظاهرة الإرهابية

لعبت أحداث 09/11 دورا في إعادة رسم معالم العلاقات الدولية، من خلال رؤيتها للظاهرة الإرهابية التي باتت عابرة للأوطان و الحدود، حيث اضطرت القوى الكبرى و المساعدة و الدول النامية معا، إلى إعادة النظر في رؤيتها للإرهاب، الذي أكد أنه لا دين و لا جنسية له، مما أدى إلى تكاثف الجهود للإعلان الحرب على الظاهرة، حيث أدت هذه الأحداث إلى تبني عدد من الاستراتيجيات الصلبة و اللينة لمواجهة الظاهرة في أنحاء العالم، كما أن أحداث 09/11 أخرجت عدد من الدول من عزلتها، بعد أن واجهت الإرهاب محليا بمفردها، على غرار الجزائر.¹

البداية بعد 09/11 كانت بتبني مجلس الأمن للأمم المتحدة جملة من القرارات الملزمة للمجتمع الدولي، في إطار مكافحة الإرهاب، رغم إشكالية وضع شامل و جامع للظاهرة، يتم من خلالها تحديد أهم الجماعات المعنية بالمكافحة، رغم أن هجمات واشنطن و نيويورك، كانت عاملا بتحديد شكل الإرهاب و ربطه بشكل شبه حصري بالإرهاب الإسلامي، مما جعل الدول الإسلامية تحاول تبرير موقفها بالفصل بين مفهوم الإسلام و الجهاد، و العنف و التخويف الذي يمارسه الإرهاب اليوم، كما قامت الدول الإسلامية بالتبرؤ من الإرهاب حتى و لو كان ممارسه مسلمين.²

بعد تحول منطقة الساحل الأفريقي إلى هدف للدول الغربية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب تواجد عدد من التنظيمات الإرهابية الإسلامية، حيث كانت البداية من التحولات التي عرفت الإدارة الأمريكية من حيث اتخاذ القرار و تطوره حيال الدوائر الخارجية في قضايا "الحرب على الإرهاب"³، فقد شهدت المنطقة عدد من المبادرات الميدانية، سواء أمريكية أو فرنسية أو أوروبية أو إقليمية، و هو ما خلق منافسة ظاهرية على مكافحة الإرهابية، فيما تختلف النوايا لكل فاعل بالمنطقة، من البحث عن السيطرة؛ الريادة؛ النفوذ؛ الهيمنة... إلخ، و هو ما أثر سلبا أكثر منه إيجابا على (سبق ذكرها) التي ترمي إلى إيجاد حل نهائي لانتشار الظاهرة الإرهابية بالمنطقة.⁴

أحداث 09/11 لم تؤثر فقط على رؤية الدول إلى حقيقة الظاهرة الإرهابية، بل أيضا على الاستراتيجيات المتعلقة بمكافحة هذه الظاهرة، حيث تعهدت الدول الكبرى، و على رأسها الولايات المتحدة، بمساعدة شاملة للدول المتضررة من الظاهرة، من خلال عدد من القوانين التي تهدف إلى اقتلاع الظاهرة من جذورها، بالإضافة إلى المساعدة اللوجستية لهذه الدول، سواء من خلال تدريب و تكوين الجيوش؛ رفع الحظر عن التسليح لبعض الدول في إطار مكافحة الإرهاب؛

¹ Jean-Pierre RIOUX, « Dossier : Le tonnerre du 11 septembre », Vingtième Siècle. Revue d'histoire, N° 76, (2002/4) : p. 3.

² Pierre BERTHELET, « L'impact des événements du 11 septembre sur la création de l'espace de liberté, de sécurité, et de justice. Partie 1 », Cultures & Conflits, N°46, (été 2002).

³ Charles-Philippe DAVID, « De Bush à Obama : l'effet 11 septembre sur la prise de décision à la Maison-Blanche », Politique étrangère, (Automne 2011/3), pp. 521-533.

⁴ Jussi M. HANHIMÄKI, (Trad : Elsa PAROISSIEN-RYDER), « Les États-Unis et le multilatéralisme depuis le 11 septembre », Politique étrangère, op.cit : pp. 507-519.

توفير الإمكانيات التكنولوجية الحديثة في تتبع و ترصد التنظيمات الإرهابية في عدد من مناطق المعمور،¹ و هذا ما يفسر التحول في مفهوم الأمن قبل و بعد 09/11 في العالم.²

من ناحية أخرى، لعبت أحداث 09/11 دورا من ناحية تطور "نظريات المؤامرة" (Les théories conspirationnistes) أو (théorie du complot)، من خلال تيار أقصى اليمين، سواء في الولايات المتحدة أو في فرنسا بشكل خاص، حيث رفض الأمريكي، "دايان أفيري" (Dylan Avery) الرواية الرسمية للإدارة الأمريكية، من خلال فيلم وثائقي (Loose Change) الصادر في 2005، أين حاول أن يثبت من خلال تحقيق علمي أن ما حدث في 09/11 هو نتيجة لمؤامرة داخلية فقط، فيما طرح المفكر الفرنسي "تيري مايسون" (Thierry Meyssan)، نفس الفكرة تقريبا من خلال كتاب (L'Effroyable Imposture)، و مواطنه "جيروم كيرانت" (Jérôme Quirant) من خلال دلائل نشرها في موقع "باستينسون" (Bastison)، و منه فإن كل هذه الرؤى القائمة على المؤامرة خلقت نوعا من عدم الثقة بين الشعوب و الحكومات بصفة عامة، و بين المجتمع الدولي و الولايات المتحدة بشكل خاص، مما صعب من تقبل فكرة قيادة الولايات المتحدة "الحرب" على الإرهاب، لاسيما من طرف العالم العربي-الإسلامي.

على صعيد آخر، كان لهجمات 09/11 تأثير على المنطقة الأفريقية عموما، من خلال تحولها لهدف للدول الغربية، بسبب تواجد نشاط إرهابي بالمنطقة، مما خلق إمكانية عسكرية المنطقة أكثر بحجة تتبع الجماعات الإرهابية، و هي الاستراتيجية التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية، تحت إدارة الرئيس بوش الابن، و هو التهديد بـ "أفغنة المنطقة"، حيث شبه عدد من الكتاب و المحللين الساحل بأفغانستان، و تمّ خلق مصطلح "ساحليستان" (Sahelistan). أما بالنسبة للجزائر، التي استغلت أحداث 09/11، للخروج من عزلتها في مواجهتها للظاهرة الإرهابية منفردة، فقد تمكنت من كسب اعتراف من المجتمع الدولي بتمكّنها من تجاوز مرحلة الخطر، في حربها ضد الإرهاب، و تمكّنها من تضيق الخناق عليه من خلال استراتيجية مزدوجة، عسكرية (صلبة) و سياسية (لين)، و هي استراتيجية شاملة اعتمدت في مكافحة الإرهاب بعد 2001 لدى عدد كبير من الدول في العالم، بالإضافة إلى قبول مبادرات الجزائر في هذا المجال، كان آخرها قرار أممي بتجريم دفع الفدية للتنظيمات الإرهابية.

في الأخير، يمكن القول أن أحداث 09/11 كانت فاصلة في تحديد الرؤية الجديدة للعالم الغربي اتجاه الظاهرة الإرهابية الدولية، و كانت محور انطلقت منه الدول المتضررة من الظاهرة للبحث عن دعم دولي لرؤيتها السابقة لـ 09/11 للإرهاب، و أخيرا ساهمت هذه الهجمات في عوامة الظاهرة الإرهابية.

¹ « La politique africaine des États-Unis après le 11 septembre 2001 », *Politique africaine*, N° 83, (2001/3), p p. 116-129.

² Thierry COOSEMANS, « Les dispositifs de sécurité avant et après le 11 septembre 2001 », *Courrier hebdomadaire du CRISP*, N° 1762-1763, (2002/17) : pp. 82-86.

ثالثا : تأثير الديناميكية الديموغرافية على الأمن في الساحل الأفريقي

إذا كان المحدد الديموغرافي معيار تقيس به الدول و الأمم قوتها و تطورها، فالأمر مختلف تماما بالنسبة لدول منطقة الساحل الأفريقي، أين تعرف انفجارا ديموغرافيا كبيرا، تحول إلى عبئ على حكومات المنطقة و الدول المانحة على حد سواء، إضافة إلى تأثير عدد من العوامل على الحركية الديموغرافية في الساحل ككل، مثل الفقر؛ البطالة؛ أزمة سكن؛ ضعف التغطية الصحية؛ انتشار الأمراض و الأوبئة؛ تدهور الطبيعة؛ و العوامل المناخية... إلخ حيث يعتبر النمو الديمغرافي بدول المنطقة الأعلى، ليس على مستوى الحزام الساحلي و القارة الأفريقية، بل على مستوى العالم ككل، حيث تحول المحدد الديمغرافي إلى تحدي أمام دول الساحل.

ارتفع عدد سكان مالي خلال 54 سنة الأخيرة بـ 231 بالمئة، فيما ارتفع في النيجر بـ 470 بالمئة في نفس الفترة، بينما ارتفع عدد سكان موريتانيا بـ 361 بالمئة، فيما ظل المعدل السنوي في ارتفاع خلال نصف القرن الماضي، في كل من مالي (في 2007 بلغ 3.32 بالمئة أما اليوم 2.96 بالمئة)، و النيجر (ارتفاع مستمر منذ 1985، اليوم 4.02 بالمئة) إلا أنه بدأ في الانخفاض بموريتانيا منذ 2002، أين عرف ذروته (3.10 بالمئة)، ليصل عام 2015 إلى 2.44، و هي نسبة تبقى مرتفعة قياسا بالمعدلات العالمية.

و على صعيد آخر، تعتبر إشكالية عدم التوازن في توزيع السكاني جغرافيا، احدى الإشكاليات الديمغرافية اليوم بالساحل الأفريقي، التي تواجه دول المنطقة، حيث يعيش 38 مليون نسمة، على مساحة تقدر بـ 3.5 كلم²، و هو ما يعني كثافة سكانية تقدر بـ 11.08 نسمة/كلم²، كما نلاحظ الارتفاع السريع لعدد السكان في المناطق الحضرية في كل دول المنطقة، حيث تقدر نسبة السكان في المدن و المناطق الحضرية بـ 39.50 بالمئة، مقسمة على 39.92 بالمئة في مالي؛ 59.86 بالمئة في موريتانيا؛ و 18.37 بالنيجر، و هي نسبة أقل من المعدل العالمي، و البالغ 53.85 بالمئة.¹

الانفجار الديمغرافي الكبير في دول الساحل الأفريقي، رافقه عدد من التأثيرات السلبية لعدد من العوامل، مما أدى إلى خلق أزمات متعددة، مترابطة فيما بينها، تحولت في وقت لاحقا إلى عوامل مغذية للتهديدات الأمنية في الساحل الأفريقي.

و من تداعيات ديناميكية الواقع الديمغرافي في الساحل الأفريقي، انتشار الفقر؛ البطالة؛ الأمراض؛ إضافة إلى النزوح و الهجرة غير الشرعية، هربا من قساوة الحياة في المناطق المتأثرة أساسا بالنزاعات المسلحة، و قساوة الطبيعة و المناخ، و بحثا عن الغذاء الذي يشكل أحد أهم الأزمات في المنطقة.

¹ Perspective.usherbrooke.ca/bilan/(consulté 03.03.2017 à 22h20).

كل ما سبق ذكره، شكّل البنية التحتية لنشأة و تطور التهديدات المختلفة على دول الساحل الأفريقي و دول الجوار، دون إغفال تداعيات هذه الأزمات من أصل ديمغرافي على الفرد و المجتمع، إضافة إلى الوضع الأمني غير المستقر في كل مستوياته، السياسية الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية.... إلخ.¹

رابعاً: تشابك الأزمات في الساحل الأفريقي

تعيش منطقة الساحل الأفريقي، منذ زمن بعيد، عددا من الأزمات المتكررة و المزمنة في آن واحد، و هو ما جعل من هذا الفضاء الجغرافي و البشري منطقة متأزمة بطبعها (région chrysogène) و ذلك بالرغم من الجهود الوطنية و الإقليمية و الدولية الرامية إلى القضاء عليها أو على الأقل الحدّ منها من خلال إدارتها الجيدة.

كما سبق و أن ذكرنا سالفاً، فإن منطقة الساحل الأفريقي تعيش عددا من الأزمات التقليدية و التاريخية، بالإضافة إلى بعض الأزمات الجديدة و المتفاقمة، و التي أصبحت متكررة و مزمنة في المنطقة، و هي من مخلفات العامل المناخي المتدهور مع مرور الزمن، كالجفاف الذي يؤدي إلى أزمات أخرى لصيقة، كالفقر و سوء التغذية و الجوع و المجاعة و الجفاف، و هي أزمات إنسانية مترابطة، تؤدي إلى تفاقم أزمات اقتصادية و سياسية كذلك.

إن ما يميّز الطبيعة الأزماتية لمنطقة الساحل الأفريقي، هو العلاقة المتشابكة التي تربط الأزمات اللصيقة بالمنطقة، حيث يصعب دراسة أزمة واحدة باستقلالية تامة عن عدد من الأزمات الأخرى المرتبطة بها، سواء كمصدر لها أو كنتيجة، فمثلاً لا يمكن الحديث عن الأزمات السياسية دون ربطها بأزمات الهوياتية و الأزمات الاقتصادية، و التي بدورها مرتبطة بالأزمات الإنسانية، كالفقر و انتشار الأمراض و الأمية.... إلخ، كما لا يمكن أن نفصل الأزمات المناخية و تداعياتها على تصاعد باقي الأزمات، حيث نلاحظ تداعيات الجفاف و التصحر و تدهور الأراضي و ندرة المياه، خلق أزمة اقتصادية أدت بدورها إلى تكوّن مجموعة من المطالب لدى سكان المنطقة، و التي لم تجد حلاً للحصول عليها سوى العنف، من خلال بعض الحروب الأهلية التي عرفت المنطقة.

كما أن الأزمة السياسية المتمحورة أساساً، حول الصراع على السلطة في المنطقة، خلق معارضة مسلحة مكونة من بعض الأقليات العرقية و الإثنية، و التي كانت أساس ظهور أزمة هوياتية بالمنطقة، نتيجة للتفرقة الممارسة من طرف حكومات المنطقة في تقسيم الموارد و المناصب، المدنية و العسكرية، و هذا ما قامت بعض الجماعات الإرهابية المسلحة لاستغلاله لصالحها من خلال عرض خدماتها على هذه المجموعات الراضية للواقع السياسي في بلدان الساحل الأفريقي.

ما يمكن قوله حول تشابك الأزمات في منطقة الساحل الأفريقي و تراكمها على مرّ الزمن، أنها أصبحت اليوم السبب مغذي للتهديدات الجديدة بالمنطقة.

¹ John F. MAY et Jean-Pierre GUENGANT, « Les défis démographiques des pays sahéliens, » ÉTVDES, N°4206 (2014) : 19-30.

تعتبر الحالة الأزماتية في منطقة الساحل الأفريقي من أهم المتغيرات التي سنعتمد عليها في بناء سيناريوهات لمستقبل ظاهرة الإرهاب في المنطقة، حيث تعرف هذه الأزمات عددا من الخصائص، أولها التشابك و التداخل، في ظل صعوبة إدارتها و إيجاد حلول منها، رغم محاولات محلية و إقليمية و دولية للحد أو التقليل من هذه الأزمات المزمعة اليوم.

خامسا : إشكالية بناء الدولة في الساحل الأفريقي

لا تزال إشكالية بناء الدولة في أفريقيا عامة و الساحل الأفريقي بشكل خاص، حيث كان للأزمات و التهديدات المختلفة التي تؤثر على الأمن الوطني لدول المنطقة، تداعيات عديدة أدت إلى عرقلة بناء الدولة، و مؤسسات دستورية و قانونية، لاسيما في ظل تراكم الأزمات ما بعد فترة الاستعمار الفرنسي للمنطقة، و الذي أثقلت تركته عاتق الدول الحديثة، حيث انتشر الفساد و تواطؤ أفراد من حكومات المنطقة مع عدد من التنظيمات الإرهابية و الإجرامية، مع ظهور عدد من العوامل الأخرى، على غرار حالة اللااستقرار السياسي بالدرجة الأولى، حيث كانت الحروب الأهلية و النزاعات المسلحة الداخلية و الثنائية سبب في انهيار مؤسسات الدولة بالمنطقة.

تعتبر مؤشرات الدولة الفاشلة و من بعدها الدولة الهشة، من أهم أسباب فشل دول المنطقة في بناء مؤسساتها، إضافة إلى ظاهرة الفساد التي زادت من تأزم الأوضاع، حيث فقدت الدولة شرعيتها، من خلال الانقلابات المتتالية التي عرفتها منذ مرحلة ما بعد الاستعمار (منذ الستينيات من القرن الماضي)

من أهم تداعيات متغير إشكالية بناء الدولة في منطقة الساحل، هو فقدان السيطرة على عدد من المناطق و عدد من المجموعات السكانية، مما يخلق مناطق رمادية و يساهم في توسيع رقعتها، مما يقلص من حظوظ الدولة في المنطقة لبناء مؤسسات ديمقراطية فاعلة، تستطيع إدارة الأزمات و مكافحة التهديدات و مواجهة التحديات.

سادسا : الاندماج العضوي للتهديدات الجديدة بالساحل الأفريقي

انتقلت منطقة الساحل الأفريقي من التهديدات التماثلية، إلى التهديدات اللاتماثلية، أو ما يعرف بالتهديدات الجديدة، و التي لها تأثير على مفهوم الأمن الإنساني، تشمل الأبعاد السياسية؛ الاقتصادية؛ البيئية؛ الاجتماعية،... إلخ، و في جميع المستويات التي تمس الفرد و المجتمع و الدولة، إضافة إلى تعدد مصادر هذا التهديدات ذات الطابع العابر للأوطان و تعدد اتجاهاتها.

إن ما يميز التهديدات الجديدة في الساحل الأفريقي اليوم، هو طابعها المركب، حيث لا يمكن الحديث عن تهديد دون ربطه بآخر، لاسيما إذا تعلق الأمر بالإرهاب، الذي يمكن اعتباره مركز كل التهديدات اليوم في المنطقة، كما يمكن القول أن الإرهاب عامل مغذي للتهديدات الأخرى، و العكس صحيح.

الظاهرة الإرهابية اليوم، مرتبطة بدرجة كبيرة بالجريمة المنظمة، و قد تطور هذا الترابط ليصل مرحلة الاندماج العضوي، حيث أصبحنا اليوم أمام تهديد واحد هو ثنائية الإرهاب-الجريمة المنظمة، فلا يمكن دراسة الظاهرة الإرهابية بهذا الفضاء الجغرافي، دون دراسة الجريمة المنظمة و علاقتها بالإرهاب.

إن حاجة الإرهاب إلى أشكال الجريمة المنظمة في الساحل اليوم هو أحد أسباب وجود الظاهرة ككل، حتى لا نقول السبب الوحيد لاستمراريتها بالمنطقة، فهي (الظاهرة الإرهابية) تعتمد على تجارة المخدرات لتمويل نشاطها، و للإتجار غير المشروع بالأسلحة لتدعيم صفوفها، و الإتجار بالبشر لتهريب السلاح و المخدرات، و تهريب مختلف السلع الغذائية و السجائر و الأدوية و الوقود لاحتواء السكان المحليين، دون إغفال مساهمة الإرهاب في تنامي ظاهرة الفساد في أعلى مستويات المناصب بدول المنطقة، و ملخص القول، أننا اليوم أمام ظاهرة مركبة جديدة هي (narcoterrorisme).

سابعا : تضاعف عدد الفواعل المنافسة على الأدوار في الساحل الأفريقي

تعرف منطقة الساحل الأفريقي منذ فترة استقلال الدول المعنية بالدراسة، تواجدا أجنبي، بداية من الفاعل التقليدي، و هو فرنسا، التي يهدف تواجدها بالمنطقة إلى امتصاص الثروات الطبيعية التي تزخر بها، و الحفاظ على نفوذها بالساحل الأفريقي ككل، باستعمال الوسائل اللينة و الصلبة.

من ناحية أخرى، فقد انعكس الصراع بين المعسكرين السابقين للذان قادا الحرب الباردة، على دول منطقة الساحل الأفريقي، حيث لا تزال المنافسة حول التواجد مستمرة، بعد دخول روسيا المنطقة من البوابة الاقتصادية، من خلال عرض عدد من المشاريع، و كذا توفير الأسلحة لدول المنطقة لتمكينها من محاربة الإرهاب و الجريمة المنظمة.

كما تلعب الصين اليوم دورا فاعلا في علاقتها مع دول الساحل الأفريقي، من خلال كم المشاريع الاقتصادية المنجزة و المقترحة، و هو ما يهدد مكانة الفواعل التقليدية بشكل خاص.

في هذا السياق، استقطبت منطقة الساحل الأفريقي عددا كبيرا من الفواعل الجدد، ذات أهداف خفية، تحت الغطاء الاقتصادي (تركيا، إيران، المملكة العربية السعودية، "إسرائيل") أو العمل الخيري التطوعي (قطر)، بالإضافة إلى الهند و البرازيل و كندا و بريطانيا... إلخ.

رغم تقارب الاستراتيجيات بين الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا، و رغم أن الموضوع قد يبدوا منافسة على الريادة و الزعامة العالمية، إلا أن الواقع يبيّن أن أدوارهما متكاملة في المنطقة، من أجل الحفاظ على مصالح كل طرف، فالمنافسة قد تتحول إلى صراع حول المصالح، و هذا في غير مصلحة الطرفين، ففرنسا تريد الحفاظ على نفوذها في مستعمراتها السابقة، و في نفس الوقت الحفاظ على مصالحها الاقتصادية بالمنطقة (اليورانيوم، نفط)، بينما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيجاد موضع قدم لتواجدها العسكري بالمنطقة، من خلال "الأفريكوم"، و هو ما لا يتعارض مع مصلحة فرنسا و حتى عدد من القوى الأخرى، كما تهدف الولايات المتحدة، من ناحية أخرى، إلى قطع الطريق أمام الغريم التقليدي، روسيا، و حتى أمام التغلغل الصيني المتسارع بالمنطقة و القارة الأفريقية ككل.

لم تعد الفواعل الدولالية أساس ديناميكية الأحداث في منطقة الساحل الأفريقي، لاسيما بعد هجمات 2001/09/11، بالولايات المتحدة الأمريكية، أين استقطبت المنطقة عدد من الفواعل الخارجية، غير الدولالية، بالإضافة إلى تنامي عدد من الفواعل المحلية، الشرعية منها (المنظمات الدولية و المنظمات غير الحكومية) و غير الشرعية (التنظيمات الإرهابية و التنظيمات الانفصالية و مجموعات الجريمة المنظمة)، حيث فقدت كل من فرنسا و الجزائر و ليبيا هامشا من دورها المحوري السابق في المنطقة.

إن ظهور فواعل جدد و تنامي أدوارها في منطقة الساحل الأفريقي، في مجالات متعددة، كان بالدرجة الأولى بسبب شبه غياب لدور الدولة في الساحل الأفريقي (مالي، موريتانيا، النيجر)، و هو الفراغ الذي تمّ استغلاله من طرف مجموع القوى المتواجدة اليوم بالساحل.

رغن أن الدولة لا تزال الفاعل الرئيسي في منطقة الساحل الأفريقي، و رغم تعدد الفواعل الأخرى، و تشابكها، سواء منظمات حكومية أو غير حكومية، و مهما كانت العلاقة التي تربطها ببعضها البعض، و التي تختلف ما بين المنافسة و التعاون و حتى الصراع، من أجل الريادة و التحكم و الهيمنة و النفوذ، و هي الأهداف المتباينة لهذا النوع من الفواعل، إلا أن طبيعة التواجد الخارجي الكثيف، بشكل أو بآخر يجعل من المنطقة

و على صعيد آخر، تبقى الطبيعة الأزماتية و النزاعات و تشابك التهديدات، من أهم العوامل المستقطبة لتقوية التواجد الأجنبي، و تمركزه و من ثمّ تغلغله، من خلال بعض الأدوار، التي تقوم أساسا على حماية كل دولة لمصالحها بالمنطقة، و تحديد المصالح الاقتصادية، و هو ما يعتبر من التهديدات غير المباشرة على الأمن الوطني الجزائري (عسكرة المنطقة كتهديد).

ثامنا : تكاثر التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الأفريقي

عرفت منطقة الساحل الأفريقي تسارعا كبيرا في نمو الظاهرة الإرهابية، ليس من خلال نشاطها فقط، و لكن في تكاثرها، و الذي كان نتيجة لعدد من العوامل، الجغرافية (المناطق الرمادية)؛ السياسية (هشاشة الدولة)؛ السوسيواقتصادية (سهولة التجنيد)؛

عرفت الظاهرة الإرهابية بمنطقة الساحل الأفريقي، ديناميكية كبيرة، خلال السنوات العشر الماضية على الأقل، حيث تضاعف عدد التنظيمات الإرهابية بها، بعد أن سيطرت على المنطقة قبل 2006، "الجماعة السلفية للدعوة و القتال" فقط، و التي كانت تتواجد بالساحل في مرحلة ما، كفرع منسق لتزويد التنظيم الإرهابي الجزائري بالسلاح، قبل أن تبدأ عملية اختطاف الأجانب و الحصول على الفدية بالمقابل منذ 2003، و التعاون مع الشبكات الإجرامية المختلفة، مما عزز من تواجد التنظيم الذي أصبح رسميا فرعا من تنظيم "القاعدة" الأم في جانفي 2007، لكن تسارع الأحداث بالمنطقة أدى إلى عدد من الانشقاقات، انشأ أصحابها تنظيمات إرهابية محلية، لكن سرعان ما أخذت طابعا دوليا، على غرار تنظيم "بوكو حرام"، و الذي أعلن انضمامه إلى تنظيم "الدولة الإسلامية".

أدت ظاهرة تعدد التنظيمات الإرهابية بمنطقة الساحل الأفريقي، إلى نوعا من الغموض في علاقاتها، سواء فيما بينها، أو مع الفواعل الأخرى، سواء الدولة أو المنظمات الدولية و الإقليمية المتواجدة بالمنطقة، أو التنظيمات المسلحة الأخرى، كالجريمة المنظمة و الجماعات الانفصالية و الميليشيات، حيث يصعب في هذا الإطار تحديد طبيعة العلاقة البينية بين مختلف الفواعل، و التي تتراوح بين التعاون و التنسيق و المنافسة و الصراع.¹

و ضمن ديناميكية تكاثر التنظيمات الإرهابية بالساحل الأفريقي، لا يمكننا تجاوز وصول تنظيم "الدولة الإسلامية" إلى المعازل التقليدية لـ"القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، من خلال بداية محاصرة المنطقة و تنظيماتها المسلحة، عن طريق عدد من الفروع، بداية من تلك المتواجدة في الشمال الأفريقي، و تحديدا في ليبيا، كما أن بعض المجموعات تدعي أنها تعمل باسم "داغش" في كل من تونس و الجزائر (جند الخلافة)، إضافة إلى تنظيم "بوكو حرام".

خلاصة القول أن تواجد التنظيمات الإرهابية في الساحل الأفريقي عرف ديناميكية كبيرة في تكاثرها، رغم تزايد أعداد المنتسبين إليها، باختلاف التوجهات و الأهداف، لكن تبقى كلها تدور حول محور رئيسي في المنطقة و هو تنظيم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي".

تاسعا : تداعيات الأوضاع في دول الجوار

عرفت منطقة الساحل الأفريقي عدد من الأحداث المتتالية، كان أهمها سقوط النظام الليبي السابق في 2011، و ما ترتب عنه من فوضى و انتشار للأسلحة في ظل هشاشة في أمن الحدود، إضافة إلى ما يسمى إعلاميا بـ"الربيع العربي" و تأثيره على مجرى الأحداث، حيث تزامنت الأحداث في كل من تونس و ليبيا و حتى مصر في تمردات الطوارق على الحكومة المالية، مما دفع بالتنظيمات الإرهابية إلى استغلال الأوضاع المتردية و حالة عدم الاستقرار لتحالفها مع قبائل الطوارق و الجماعات الانفصالية للسيطرة على عدد من الفضاءات الجغرافية، في كل من غاو و كيدال و تمبوكتو، و هي المناطق التي تكون ما يعرف بمنطقة "أزواد"، التي أعلن المتمردون بها استقلالها عن مالي في 2013، قبل إعطاء الفرصة للقوات الدولية بقيادة الفاعل التاريخي بالمنطقة (فرنسا)، للتدخل العسكري، بمباركة محلية و أممية، حيث نشرت قواتها بحجة مساعدة دول المنطقة في استعادة المناطق التي استولت عليها الجماعات المسلحة، و رأسها القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي".

عاشرا: التطور التكنولوجي في مجال الأسلحة و وسائل الإعلام و الاتصال

لا يمكن إغفال العنصر التكنولوجي كمتغير في بحثنا، حيث كان للتطور التكنولوجي دورا في عولمة الظاهرة الإرهابية و انتشارها، سواء من حيث الوسائل التكنولوجية الحديثة المستعملة، من أسلحة مختلفة و وسائل اتصالات عبر الأقمار الصناعية، إضافة إلى استغلال التطور الكبير في التكنولوجيات الحديثة لوسائل الإعلام و الاتصال، و التي تعتبر أداة ترويجية

¹ GRÉGOIRE E. « Islamistes et rebelles Touaregs maliens : alliances, rivalités et ruptures », 2013: EchoGéo, <http://echogeo.revues.org/13466>.

و دعائية، تساهم في تبليغ الرسائل عن طريق وسائل الإعلام التي تملكها هذه التنظيمات، أو من خلال الوسائل المفتوحة، كالأنترنت و مواقع التواصل الاجتماعي.

الحادي عشر : تنامي دور الجزائر في منطقة الساحل الأفريقي

كانت تنادي الجزائر إلى ضرورة تكاثف الجهود الدولية لمواجهة الإرهاب، محذرة المجتمع الدولي، في عدد من المناسبات العالمية و الإقليمية، من خطورة الظاهرة، قبل هجمات 2001/09/11، إلا أن الجزائر، واجهت الإرهاب بمفردها، دون مساعدة أي طرف، بل بالعكس فقد حاولت بعض الجهات الغربية، تحويل النشاط الإرهابي تأكد للعالم الغربي الوجه الحقيقي للإرهاب.

مباشرة بعد هجمات 09/11 تأكد للعالم خطورة التهديد الإرهابي العابر للأوطان، و أخذت الجزائر اعترافا بمجهوداتها في مواجهته، قبل أن تتلقى عروضاً بالمساعدة لمكافحة الظاهرة التي كانت متمركزة بقوة في الشمال، قبل أن تضطر بعد تضيق المصالح الأمنية الحناق على هذه التنظيمات من أن تلجأ نحو الجنوب، و من ثم إلى دول الجوار، لكن التهديد على الأمن الوطني الجزائري ظل قائماً

مبادرات عديدة تقودها الجزائر، من خلال مقاربتها الأمنية الشاملة لمواجهة الأشكال الجديدة للظاهرة، لاسيما بعد تدخلها مع الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي، اهم قيادة الأركان العملياتية المشتركة لدول الميدان، منذ 2010، و التي شهدت منافسة من بعض المبادرات، سواء الدولية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، أو تلك التي تقودها فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي.

و اليوم أصبحت الجزائر مضطرة للعب أدوار جديدة في منطقة الساحل الأفريقي، ليس فقط للتأثير في الظاهرة الإرهابية بالمنطقة، أو الجريمة المنظمة، أو التهديدات الأخرى، بل من أجل وضع حد لهيمنة القوى الكبرى و الصاعدة على المنطقة، مما قد يؤدي بتراجع الدور الجزائري في ظل دخول منافسين جدد.

تعتبر هذه أهم المتغيرات التي ستساهم في بناء سيناريوهات مستقبلية، لكن ليست كل المتغيرات، حيث ارتأينا استخراج المتغيرات في صيغتها المركبة، و ليست الجزئيات، حيث يمكن إضافة عدد من المتغيرات الجزئية، المباشرة و غير المباشرة التي قد تساهم في وضع تصور مستقبلي للخرطة الجيوسياسية للإرهاب بالساحل و تأثيرها على الجزائر، مثل تنامي تجارة المخدرات، "الربيع العربي"، انتشار الأسلحة، التدخل العسكري الفرنسي.... إلخ.

ما يمكن ملاحظته من خلال المتغيرات المقترحة لبناء تصور مستقبلي لجيوسياسية الإرهاب في الساحل الأفريقي، أنها مترابطة إلى حد كبير، و أنه لا يمكن التطرق إلى أحدها دون التطرق إلى متغير آخر أو أكثر، فلا يمكن الحديث عن تداعيات الأوضاع في دول الجوار دون الخوض في دور الجزائر في سعيها لاستقرار المنطقة، و لا يمكن الحديث عن مُركب المشكلة الجغرافية و المناخية و تأثيرها على الأمن في الساحل دون التطرق إلى تشابك الأزمات و التهديدات في الساحل الأفريقي، و لا يمكن عرض متغير تضاعف عدد التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الأفريقي دون التطرق إلى متغير

الاندماج العضوي للتهديدات الجديدة بالساحل الأفريقي أو إشكالية بناء الدولة في المنطقة، إضافة إلى أن دراسة في متغير تشابك الأزمات في الساحل الأفريقي مرتبط بمتغير إشكالية بناء الدولة في الساحل الأفريقي... إلخ.

المطلب الثالث: السيناريوهات المقترحة لخارطة مستقبلية لجيوسياسية الإرهاب في الساحل

بعيدا عن السيناريو المحبذ و السيناريو الأقرب إلى الحقيقة من خلال استغلال المتغيرات و تحليلها بشكل منهجي، لرسم خارطة مستقبلية للظاهرة الإرهابية بالفضاء الجغرافي محل الدراسة، ارتأينا الاعتماد على مقارنة المفكر "سلاوتر" (Slaughter)، في طرح السيناريوهات المستقبلية، حيث سنقترح بدورنا على رؤية مستقبلية تقوم على أربعة سيناريوهات، و هي السيناريو المرجعي؛ سيناريو الانهيار؛ سيناريو العصر الذهبي؛ و سيناريو التحول الجوهري.

و يتمثل السيناريو المرجعي في بقاء الوضع على ما هو عليه، أما سيناريو الانهيار فيقوم على إمكانية تراجع الظاهرة الإرهابية أو زوالها تماما، بينما يرمي سيناريو العصر الذهبي إلى انحصار الظاهرة الإرهابية، من خلال العودة إلى فترات زمنية سابقة عرفت استقرارا، و أخيرا سيناريو التحول الجوهري الذي من خلاله يمكن للظاهرة الإرهابية أن تعرف تصاعدا و انتشار أكثر مما هي عليه اليوم.

أما من حيث الإطار الزمني، فديناميكية الأحداث، و حركية المتغيرات المطروحة، المتعلقة بالموضوع تفرض علينا، تجنب سيناريوهات المدى القصير، أي أقل من سنة إلى 5 سنوات، و كذا السيناريوهات طويلة المدى (20 سنة فما فوق)، لذلك ارتأينا طرح سيناريوهات مستقبلية على المدى المتوسط، و هي الفترة المحددة بخوالي 10 سنوات.

أولا : السيناريو الأول : بقاء الوضع على ما هو عليه (السيناريو المرجعي)

يقوم السيناريو المرجعي على أساس استمرار الوضع على ما هو عليه، أو ما يعرف بـ (statut quo)، و هو يعني استمرار وجود للظاهرة الإرهابية عبر الزمن مستقبلا، و ليس استقرار في الوضع للظاهرة.

عدة متغيرات تبعث بنا للقول أن واقع الخارطة الجيوسياسية اليوم سيستمر مستقبلا على المديين القصير و المتوسط، أي إلى غاية 10 سنوات من اليوم، حيث يعتبر مُركب المشكلة الجغرافية مسألة طبيعة أكثر منها بشرية، و رغم المحاولات العديدة، الإقليمية منها و الدولية لمواجهة تداعيات صعوبة الجغرافيا و قساوة المناخ، إلا أن الأمر يعرف تحسنا خلال السنوات الماضية، مما ينبئ أن تداعيات المركب الجغرافي و المناخي على الأمن في دول الساحل الأفريقي سيستمر مستقبلا، و بنفس الوتيرة، و هو ما يدفع بنا القول إلى أن الأزمات التي تعرفها المنطقة و المرتبطة بالجغرافيا و المناخ ستستمر هي الأخرى، في طابعها المتشابه و المتداخل، بالموازاة مع عدد من العوامل المساعدة على بقاء هذه الأزمات، و هي فشل الدولة في المنطقة و هشاشتها، حيث لا تبشر المعطيات السابقة بإمكانية إدارة رشيدة لمختلف الأزمات، في ظل غياب الإمكانيات اللازمة و تفقم عوامل تأجيجها، السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية... إلخ.

و في نفس السياق، فإن الأزمات المتشابكة ستلعب دورا في استمرارية فشل و هشاشة الدولة، و بناء مؤسسات ديمقراطية، بسبب عدم إيجاد حلول لها طيلة السنوات السابقة، التي تلت مرحلة الاستعمار، لا سيما الأزمة الهوياتية، التي يعاني منها خاصة الطوارق من سكان، الذين يقودون حملة من التمردات المتكررة، من المنتظر أن تتواصل رغم كل الجهود المحلية و الخارجية لحل هذا النزاع، التي و إن خففت من حدة الأزمات المتشابكة بالمنطقة ككل، إلا أنها لم تضع حداً نهائيا لها.

استمرارية الوضع على ما هو عليه سيمس أين ديناميكية الديموغرافيا، المولدة لعدد من الظواهر، كالهجرة غير الشرعية و النزاعات بين مختلف المجموعات السكانية، بسبب الصراع على الثروات، و بسبب تزايد عددهم في المنطقة، في نفس الوقت.

الاستمرارية مستقبلا، ستمس أيضا التواجد الأجنبي بالمنطقة، خاصة فرنسا التي لم تبدي أي استعداد عن إمكانية للانسحاب العسكري، أو التخلي عن مصالحها بالمنطقة، كما ستسمر منطقة الساحل الأفريقي في استقطاب الفواعل الخارجية الأخرى، بعد الاكتشافات المتكررة لعدد من الموارد الباطنية، كالنفط و الغاز، و هو ما سيجمع المنطقة فضاء للتنافس على استغلال هذه الموارد قدر الإمكان، في ظل غياب محلي لها، بسبب ضعف الإمكانيات و غياب التكنولوجيات اللازمة للقيام بذلك، لكن من المرجح أن فرنسا ستبقى الفاعل الرئيسي بدول المنطقة من خلال تواجدها العسكري الاقتصادي.

أما فيما يخص الظاهرة الإرهابية، فمن المتوقع أن كل المؤشرات تدل على استمرار نشاطها بالساحل الأفريقي، في صيغتها المركبة (إرهاب-جريمة منظمة)، و هو الدافع الثاني للتواجد العسكري، بالدول محل الدراسة، او حتى بالدول المحيطة، لاسيما الولايات المتحدة التي تسير بخطى ثابتة و إن كانت بطيئة في تفعيل مبادراتها المختلفة لمواجهة الإرهاب و استقرار "الأفريكوم" بالمنطقة، معتمدة على استراتيجيتها العالمية لمحاربة الإرهاب أينما كان في العالم، منذ 2001، و هو المتغير الذي له تأثير على الاستراتيجية الأمريكية اتجاه سياستها الخارجية الصلبة اتجاه القارة الأفريقية عموما و الساحل الأفريقي بشكل خاص.

من ناحية أخرى، سيستمر التفاعل بين الظاهرة الإرهابية و الجغرافيا، بكل ما تحمله من جزئيات، خلال السنين القادمة، حيث لم تنجح كل الجهود و الاستراتيجيات و الآليات، المحلية و الإقليمية و الدولية في وضع حد للإرهاب، مما سيدفعه إلى مواصلة النشاط بالمنطقة، مع احتمالية الإقدام على شن هجمات على الدول المجاورة، و من بينها الجزائر.

سيبقى الإرهاب خلال السنوات المقبلة التهديد المحوري في الساحل الأفريقي، لاسيما بعد تقوية الاندماج العضوي مع الجريمة المنظمة، و تغذية هذه الأخيرة من الأشكال المختلفة للعمل الإجرامي، و الذي ساهم في تناميته اختيار الدولة في الساحل و خلق مناطق رمادية، تحوّلت إلى مركز لكل أنواع التهديدات الجديدة.

سيبقى مستقبلا تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، و مختلف الكتائب و السرايا التابعة له، الفاعل الرئيسي في الخارطة الجيوسياسية للإرهاب بالساحل الأفريقي، حفاظا على نفوذه من خلال العلاقات التي تكونت خلال السنوات القليلة الماضية مع شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية، و بذلك الحفاظ على بقاء التنظيم، رغم انحرافه في الأهداف المسطرة سالفا، و هي إقامة دول تحكمها "الشريعة الإسلامية"، حسبهم.

إن استمرارية العلاقة بين الإرهاب و الجريمة المنظمة، صار أمرا مفروغا منه في علاقة الظاهرتين البينية، في المرحلة القادمة، بسبب تبادل المصالح، حيث يمكن القول أن الجريمة الوطنية عبر الوطنية هي سبب وجود الإرهاب اليوم، و أي تفكيك في العلاقة بينهما سيؤدي لا محال إلى نهاية الظاهرة الإرهابية في المنطقة، أو على الأقل تراجعها.

من ناحية أخرى، تأزم الأوضاع في ليبيا و استمرار الفوضى الصراع الداخلي بين مختلف الأطياف، يعني بالضرورة استمرار تداعيات الوضع على الساحل الأفريقي، من خلال هشاشة الحدود بين الطرفين، و الانتشار المستمر للأسلحة و التنقل الحر للأفراد (إرهابيين، مجرمين، مهاجرين غير شرعيين) و الأموال و الممنوعات المختلفة، و على رأسها المخدرات، و هو ما يعني استمرار مصدر تمويل الإرهاب و تمويله.

في سياق مستمر، ما زالت وسائل الإعلام و الاتصال تلعب دورا في التشهير بالإرهاب في الساحل الأفريقي، و هو ما استغلته التنظيمات الإرهابية لتمرير رسائلها المختلفة، بالإضافة إلى القدرات التي صار يتحكم فيها عدد من عناصر التنظيمات الإرهابية بالمنطقة في مجال التكنولوجيات الحديثة، و الأسلحة و الاتصالات.

أما بالنسبة للجزائر، فهي ستواصل مساعيها الإقليمية و الدولية، من خلال مقاربة شاملة، تعتمد على البعد السياسي و القانوني و الردعي، مع التمسك بمبادئ عقيدتها الأمنية و مبادئها الدستورية، و هو الدور الذي من شأنه أن يحقق استقرار الأوضاع الأمنية، حتى و إن كان القضاء النهائي على الظاهرة الإرهابية مستبعدا على المدى القصير أو المتوسط، إلا أن الدولة الجزائرية ستتمكن من حصر هذه الظاهرة.

ثانيا : السيناريو الثاني : ما بين تراجع و زوال التهديد الإرهابي في منطقة الساحل (سيناريو الانهيار)

الانهيار بالنسبة للظاهرة الإرهابية، هو السيناريو الثاني المتوقع خلال المرحلة القادمة، لكن هذا الاحتمال قائم على تكاثف عدد من المتغيرات و نجاحها، على حساب فشل و تدهور متغيرات أخرى.

أولى الظروف التي ستؤدي إلى تراجع كمي و نوعي للظاهرة الإرهابية، و ربما ستؤدي أيضا إلى زوالها تماما بمنطقة الساحل الأفريقي، على المدى المتوسط، مرتبط بنجاح المبادرات الميدانية الرامية إلى مكافحة فعلية للظاهرة، و محاولة اقتلاعها من الجذور، و المتمثلة في الأسباب التي أدت إلى وجودها و استمراريتها، لكن المكافحة تكون من خلال مقاربة شاملة، جامعو و متفق عليها، حتى يتم تدعيم التعاون الأمني، الإستخباراتي و الميداني، بالإضافة إلى الالتزام بتطبيق القرارات الأمنية و الإقليمية، المتعلقة بتجفيف منابع الإرهاب، من خلال القضاء على شبكات الجريمة المنظمة، و تضيق

الحناق على نشاطها في المنطقة، مما سيؤدي إلى وقف أهم مصدر لتمويلها، إضافة إلى إلزام كل الدول بعدم دفع الفدية مقابل إطلاق سراح الرهائن و معاقبة الدول التي تتفاوض مع التنظيمات الإرهابية بالمنطقة.

مساعي عدد من دول المنطقة، و من بينها الجزائر، في إطار مكافحة التطرف الديني الذي صار يستقطب وافدين جدد إلى التنظيمات الإرهابية، ستؤدي إلى تراجع عملية التجنيد، و المرتبطة أيضا بتفعيل المشاريع التنموية في المنطقة، لامتناس البطالة و توفير العناية الصحية للاجئين على الحدود.

نجاح بناء الدولة في المنطقة، و الخروج تدريجيا من خانة الخطر بالنسبة للدولة الفاشلة و الدولة الهشة، من خلال القضاء على آفة الفساد و التواطؤ، الذي يعتبر أحد العوامل المساعدة في تنامي ظاهرة الإرهاب بالساحل الأفريقي، كما أن نجاح بناء الدولة سيعزز من سيطرة مؤسساتها على المناطق الرمادية، و منه حصر الظاهرة الإرهابية تدريجيا في مجال جغرافي ضيق، و غلق كل المنافذ عليها أينما وجدت لمنع وصول التمويل و التموين على حد سواء، و هو ما سيؤدي لا محل إلى نهاية الإرهاب في الساحل الأفريقي و لو بشكا تدريجي.

يعتبر الحوار أهم المفاتيح في مبادرات إحلال السلم و الأمن بالمنطقة، عن طريق إعادة الاستقرار في الدول المجاورة، خاصة ليبيا و نيجيريا استقطاب حلفاء الإرهاب من تنظيمات و منظمات و مجموعات سكانية و شخصيات فاعلة بالمنطقة، مما سيضعف من فعالية الظاهرة ككل بالمنطقة، و سيؤدي إلى انقراضها.

يقوم سيناريو زوال (نهاية) الإرهاب على عدد من العوامل، المحلية و الإقليمية و الدولية المترابطة، فالتاريخ أثبت أن الظاهرة الإرهابية يصعب القضاء عليها بشكل انفرادي، حتى من طرف كبرى القوى العالمية، خاصة إذا تعلق الأمر بفضاء جغرافي مثل الساحل الأفريقي، بكل ما يحمله من خصائص و مميزات، لذلك فنهاية الإرهاب مرتبطة بتكاثف الجهود الإقليمية و الدولية معا، و وضع كل الخلافات و الصراعات و المنافسات جانبا، من أجل توحيد الأهداف الرامية إلى القضاء على الإرهاب.

القضاء على الإرهاب سيكون مستقبلا، لو تمت مكافحة الظاهرة من الجذور، و التعامل مع التهديدات في المنطقة اليوم على أساس أنها ظواهر مركبة، و ليست مستقلة أو بسيطة، فالقضاء الجريمة المنظمة في الساحل يعني القضاء على الظاهرة الإرهابية ككل.

فرض حصار على انتشار الأسلحة و تأمين الحدود و غلق منابع توفير التكنولوجيات الحديثة، سواء أسلحة أو وسائل اتصالات، من أهم عوامل إضعاف النشاط الإرهابي في المنطقة، في المرحلة القادمة، و هو ما تسعى إلى تحقيقه الفواعل الإقليمية و الدولية بالساحل الأفريقي.

استغلال دول المنطقة أحداث 09/11 لكسب مساعدات تقنية و معنوية من طرف القوى الكبرى، لمواجهة الظاهرة، إضافة إلى مواصلة التحسيس من مخاطر التنظيمات الإرهابية، ليس على المنطقة فقط بل و على السلم و الأمن الدوليين.

إن تحقيق سيناريو نهاية الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي مستقبلا، مرتبط بشكل كبير بتفعيل كل المقاربات الأمنية الممكنة، لاسيما الإقليمية منها، عن طريق مكافحة الظاهرة ميدانيا، و هذا ما يمكن أن نسميه بالسيناريو المتفائل. الجزائر تسعى لتحقيق هذا السيناريو، الذي يعتبر الأكثر تفاءلا، و إن كان مستبعدا، على الأقل على المدى القصير و المتوسط، لكن تحقيقه على المدى البعيد يستلزم المزيد من الجهود، في بعدها الإقليمي خاصة.

ثالثا : السيناريو الثالث : حالة استقرار للظاهرة الإرهابية كما في زمن سابق (سيناريو العصر الذهبي)

يتقارب سيناريو العصر الذهبي من السيناريو المرجعي، من حيث الاستقرار الذي شهدته الظاهرة محل الدراسة في وقت سابق، (جيوسياسية الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي)، لكن يختلف معه في كونه مرتبط بفترة زمنية سابقة عرفت فيها الظاهرة استقرارا، حيث تعود إليها، بينما يقوم السيناريو المرجعي على استمرار الوضع الحالي (مهما كان)، في المستقبل، كما يتقارب سيناريو العصر الذهبي أيضا، من سيناريو انهيار الظاهرة الإرهابية و كذا من سيناريو التحول الجوهري، فمراحل استقرار الظاهرة قد تكون أقل مقارنة بالوقت الحاضر، مما يعني أن العودة إلى نفس الظروف يعني تراجع للظاهرة، و معناه الانهيار، أما في حالة ما إذا عرفت الظاهرة تطورا أو تصاعدا في السابق، فهذا يعني أن العودة إلى تلك المرحلة يعتبر تحولا جوهريا نحو تصاعد الظاهرة.

يقوم بناء سيناريو العصر الذهبي على العودة إلى حالة الاستقرار، التي عرفت فيها الظاهرة الإرهابية بمنطقة الساحل الأفريقي، بكل تفاعلاتها الجغرافية؛ الديموغرافية؛ الأزمانية؛ السياسية؛ الاجتماعية؛ الاقتصادية... إلخ، في وقت مضى.

من هذا المنطلق، يمكن القول أن جيوسياسية الإرهاب في الساحل الأفريقي، عرفت أكثر من عصر ذهبي، و لو بشكل متفاوت من وقت إلى آخر، لكن تبقى أهمها سنوات 2011 (سقوط نظام القذافي)؛ 2012 (الاستيلاء على عدد من مدن شمال مالي)؛ 2013 (التدخل العسكري الفرنسي)، و هذه الفترات مرتبطة بعدد من التفاعلات الجيوسياسية بالمنطقة ككل، و بالظاهرة الإرهابية على وجه الخصوص، فالعودة إلى سنة 2011، يعني عودة الإرهاب في مرحلة قد تشهد الدول المجاورة سقوط أنظمة، هشة أساسا، مثلما حدث مع ليبيا، مما قد يخلف من جديد انتعاش في السوق غير الشرعية للأسلحة، أكثر مما هي عليه اليوم، بالإضافة إلى الحركية السكانية في مختلف الاتجاهات، في وقت ستفقد دول المنطقة سيطرتها على الحدود البينية، مثلما حدث بعد سقوط نظام القذافي، حيث استغلت بعض العناصر الإرهابية التي كانت متواجدة بالصحراء الليبية ضمن ميليشيات النظام السابق، الفرصة لدخول مالي و النيجر، قبل التوسع نحو الأراضي الموريتانية، كما تنقلت مجموعات أخرى من دول الساحل، المنتمة خاصة إلى تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، للمشاركة في الحرب الدائرة إلى جانب فصائل مسلحة ضد أخرى، مقابل الحصول على السلاح و الدعم البشري بعد العودة لاحقا إلى دول الساحل الأفريقي، و هو ما قد يمكن التنظيمات الإرهابية من دخول عصر ذهبي آخر، يعرف انتعاشا في نشاطاتها محليا و دوليا.

ما بين 2012 و 2013 شهدت الظاهرة الإرهابية عصرا ذهبيا آخر، نتيجة لتداعيات سقوط النظام الليبي، حيث نستنتج أن أي حالة فوضى بالمنطقة ستعيد الظاهرة الإرهابية إلى حالة استقرار، حيث تتضاعف العمليات الإرهابية بالمنطقة، خاصة في حالة تمردات أخرى للطوارق و بعض الحركات الانفصالية الأخرى، بالموازاة مع تمردات الطوارق و بعض الحركات الانفصالية، التي أعلنت استقلال إقليم أزواد في شمال مالي، في وقت تمكن التنظيمات الإرهابية و حلفائها بالمنطقة من الاستلاء على كبرى المدن (غاو، كيدال، تمبوكتو)، و هو الأمر الذي تحاول الوصول إليه التنظيمات الإرهابية مستقبلا.

رغم أن فترات من 2011 إلى 2013 تعتبر المرحلة الأكثر استقرارا للظاهرة الإرهابية، إلا أنه يمكن أن الظاهرة لا تزال تعيش عصرها الذهبي و لو بأقل قوة، منذ التدخل العسكري الفرنسي و الدولي، الذين تمكنا على الأقل من استعادة السيطرة على عدد من المدن التي استولت عليها "القاعدة" و حلفائها بالمنطقة، لكن تبقى هذه الجماعات تبسط سيطرتها على بعض المناطق الجبلية و الصحاري، التي تحولت على مناطق رمادية، بالإضافة إلى سيطرتها على معظم المسالك الخاصة بتهريب المخدرات و الأسلحة و المهاجرين غير الشرعيين.

و تعود الفترة الأكثر استقرارا للتنظيمات الإرهابية في الساحل الأفريقي إلى مرحلة ما قبل انضمام "الجماعة السلفية للدعوة و القتال" إلى تنظيم "القاعدة"، و منه إلى فترة قيام التي استقطبت عددا من الفواعل لمكافحة، كون "القاعدة" كان و لا زال احد التهديدات العالمية الكبرى.

يمكن تحقيق سيناريو العصر الذهبي للخارطة الجيوسياسية الحالية للإرهاب بالساحل الأفريقي، بالمحافظة على الاندماج العضوي و التنظيمي للتنظيمات الإرهابية في المنطقة و علاقتها مع عدد من الفواعل و التهديدات الأخرى، و إن كان تحقيق وقوع سيناريو العصر الذهبي مستبعدا، إلا أنه يبقى أحد احتمالات الرؤية الاستشرافية لمستقبل الظاهرة. ما يمكن قوله في الأخير، أنه و بالرغم من قيام سيناريو العصر الذهبي على فترة زمنية ماضية، عرفت خلالها الظاهرة محل البحث حالة من الاستقرار، إلا أننا نلاحظ أن الظاهرة الإرهابية، و غن تراجعت خلال الخمس سنوات الأخيرة، إلا أنها لا تزال تعيش عصرا ذهبيا.

رابعا: السيناريو الرابع : تصاعد الظاهرة الإرهابية و توسعها جغرافيا (سيناريو التحول الجوهري)

حتى و إن كان سيناريو التحول الجوهري، غير محبذا لأي طرف بما فيها الجزائر، إلا أنه يبقى أحد الاحتمالات غير المستبعدة، في حال ما إذا توفرت الشروط اللازمة لذلك، و هو ما يعني تفجر الوضع أكثر مما هو عليه اليوم، و على جميع الأصعدة، فسيناريو التحول الجوهري هو ما يمكن أن نطلق عليه اختصارا، بالسيناريو المتشائم.

يقوم هذا السيناريو على مجموعة من المتغيرات المطروحة في السابق، مع إمكانية تأزم الأوضاع، بداية من مُركب المشكلة الجغرافية و المناخية، التي قد تعرف تدهورا يؤدي إلى حالات من الجفاف و المجاعة، و منه ستؤدي هذه الظروف إلى هجرات جماعية كثيفة، في جميع الاتجاهات، لاسيما إلى الدول المجاورة، مما سيضعف قدرات هذه الدول في التعامل

مع اللاجئين، مع الأخذ بعين الاعتبار متغير الديناميكية الديموغرافية القائمة على الانفجار السكاني المتسارع و الذي سيكون أحد المعوقات أمام بناء الدولة في المنطقة، مما سيؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية بشكل خاص، في ظل التزايد على طلب الغذاء و الرعاية الصحية و فرص العمل، و هو الوضع الذي سيؤدي إلى عدد من النزاعات و الحروب الأهلية، يكون من خلال الطريق ممهدا للتنظيمات الإرهابية لتصعيد نشاطها، أثناء حالات الفوضى المحلية، أين يغيب دور الدولة لصالح الفواعل الأخرى.

من الممكن أن تتوسع رقعة سيطرة التنظيمات الإرهابية في الساحل الأفريقي في حال ما استمرت الدولة الفاشلة و الهشة، و استمرار غياب مؤسسات قوية و ديمقراطية، لحلّ الأزمات المتراكمة و المتشابكة الموجودة اليوم، و هو احتمال ممكن جدا في ظل التكاثر المتزايد في عدد التنظيمات الإرهابية و شبكات الجريمة المنظمة المتحالفة معها، ستسعى هذه التنظيمات إلى الحصول على وسائل تكنولوجية حديثة عن طريق المال الذي تحصلت عليه خلال سنوات

هذا السيناريو مرتبط من ناحية أخرى، بفشل كل استراتيجيات مكافحة التهديدات الموجودة بالساحل الأفريقي و عقم المبادرات الإقليمية و الدولية في بعدها العسكري؛ السياسي؛ القانوني؛ القضائي؛ الإستخباراتي و غيرها من الأبعاد. كما ستتصاعد الظاهرة الإرهابية في حال عجز الجزائر عن لعب دور محوري و قيادي في المنطقة، سواء لمواجهة التهديدات أو لمواجهة تنامي عسكرة المنطقة و التدخل الأجنبي المستمر.

تصاعد في العمليات الإرهابية و تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية، هي أهم عناصر سيناريو التحول الجوهري، حيث ستمكن التنظيمات الإرهابية مستقبلا من الاستلاء على بعض المناطق الاستراتيجية، لاسيما آبار النفط و مناجم اليورانيوم، و تحويل هذه المواد إلى السوق السوداء في أفريقيا، أين تتواجد كل الظروف المساعدة لتصرفها، و الحصول على مصادر تمويل جديدة، بمساعدة الفواعل المتمركزة في القارة اليوم، و التي قد تكون في المستقبل، و هي مرحلة يمكن وصفها بـ"دعشة" الساحل الأفريقي.

خاتمة الفصل الرابع

لا تعتبر الجريمة المنظمة بالظاهرة الحديثة في منطقة الساحل الأفريقي، حيث توفر هذه الأخيرة البيئة الجغرافية، السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية كل الظروف المواتية لانتشار أشكال الجريمة المنظمة بالمنطقة، لكن انتشار الظاهرة الإرهابية في نفس المجال الجغرافي، أدى إلى ضرورة التعاون و التنسيق بين الطرفين، قبل أن تدفع بهما الظروف إلى الاندماج العضوي، ليكونا شكلا جديدا من التهديدات، حيث تأكد تورط أعضاء معظم التنظيمات الإرهابية في الساحل الأفريقي، في كل أشكال الجريمة المنظمة، من تهريب و الإتجار في المخدرات، الإتجار و تهريب الأسلحة غير المشروع، "صناعة الاختطاف، الإتجار بالبشر (الهجرة الغير شرعية)...إلخ.

و قد جاء اندماج الإرهاب و الجريمة المنظمة، بعد أن بررت التنظيمات الإرهابية (الإسلامية) في الساحل الأفريقي "شرعية" نشاطها الإجرامي، لاسيما تهريب المخدرات، على أساس مبدأ "الغاية تبرر الوسيلة"، في وقت تبقى عائدات النشاط الإجرامي أهم مصادر تمويل التنظيمات الإرهابية بالمنطقة.

من منطلق أن ثنائية الإرهاب-الجريمة المنظمة، في الساحل الأفريقي، ظاهرة مركبة عابرة للأوطان، فهي تشكل أحد أهم التهديدات على الأمن الوطني الجزائري، و هذا ما تبين من خلال عدد من العمليات النوعية المنفذة على الأراضي الجزائرية، و هذا ما أدى على ردّ فعل من الجزائر لحماية أمنها الوطني، من خلال عدد من المقاربات الأمنية الشاملة، التي تقوم على عدد من المبادئ، المتمثلة في عدم التدخل في شؤون الغير، تحديد مهمما الجيش الوطني الشعبي دستوريا، داخل الحدود الجزائرية، إضافة إلى مبدأ حسن الجوار، و محاولة استغلال التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب المحلي، لتصديرها بالوسائل السياسية و الدبلوماسية على دول المنطقة.

لا يمكن أن نكتفي بدراسة لواقع التأثير المتبادل بين الجزائر و الخارطة الجيوسياسية للظاهرة الإرهابية في الساحل الأفريقي، لذلك من الضروري اقتراح تصور مستقبلي لما سيكون عليه الوضع، على المستوى المتوسط، على الأقل، من خلال مقارنة استشرافية علمية و منهجية، تقوم على المتغيرات المحركة للظاهرة محل البحث، مما ساعدنا في بناء عدد من السيناريوهات المستقبلية، لكن الديناميكية المتسارعة و المتقلبة للأحداث بالمنطقة ككل، و المتعلقة بالإرهاب بشكل خاص، يصعب علينا الجزم بأي من السيناريوهات الممكنة هو الأقرب إلى الواقع و الحقيقة، و إن كان سيناريو الانحيار هو المحبذ، و باقي السيناريوهات هي غير المرغوب فيها.

الخاتمة

الخلاصة

ما يمكن قوله في ختام دراستنا لواقع الخارطة الجيوسياسية الجديدة للإرهاب، و مدى تأثيرها على الجزائر منذ 2001، أنها تعرف ديناميكية كبيرة، من خلال تسارع الأحداث و تشابكها، سواء المتعلقة بالفضاء الجغرافي محل البحث أو بالظاهرة الإرهابية و خصوصيتها بالمنطقة.

للتمكن من مسطرة حركية الخارطة الجيوسياسية للساحل الأفريقي عموما و جيوسياسية الإرهاب بشكل خاص، لم نكتفي بإبراز واقع الخارطة الجيوسياسية للظاهرة الإرهابية في الساحل الأفريقي، في ماضيها و حاضرها فقط، في الدراسة، بل إن طرح رؤية استشرافية تعتبر حتمية في الدراسات الجيوسياسية، التي تقوم على مبدأ، تفسير الماضي، فهم الحاضر، لإمكانية التنبؤ بالمستقبل، و ذلك من خلال عدد من السيناريوهات التي تمثل الاحتمالات الممكنة وقوعها في آفاق متوسطة المدى.

و في هذا الإطار، و من خلال محاولتنا الإجابة عن الإشكالية المطروحة، و المتمحورة حول إبراز واقع الخارطة الجيوسياسية في منطقة الساحل الأفريقي و تأثيرها على الأمن الوطني الجزائري منذ أحداث 2001/09/11، فقد تم تأكيد الفرضيات المقترحة، من خلال عناصر البحث المختلفة، و التوصل إلى عدد من النتائج أهمها :

- غياب إجماع حول تحديد مفهوم متغيرات البحث الرئيسية، الجيوسياسية، الإرهاب و منطقة الساحل الأفريقي، مما يستدعي استخدام هذه المفاهيم بحذر، عن طريق صياغة إجرائية لكل منها، حسب أهداف الدراسة.

- لعبت أحداث 2001/09/11 دورا في تغيير نظرة المجتمع الدولي عموما، و القوى الكبرى، خصوصا اتجاه ظاهرة الإرهاب عموما، كتهديد عابر للأوطان، يهدد السلم و الأمن العالميين.

- غياب توجه شامل لتحديد دقيق لمفهوم الإرهاب يصعب من مهمة تحديد الآليات الشاملة الضرورية لمكافحة الظاهرة، لاسيما في بعدها الإقليمي و الدولي، خاصة بعد أن تحولت إلى تهديد عابر للأوطان.

- رغم أن منطقة الساحل الأفريقي تعيش ديناميكية متسارعة في الأحداث، إلا أنها لا تزال محافظة على وتيرة التشابك في الأزمات و طبيعتها، أين أصبحت كل أزمة عامل مغذي للأزمات الأخرى، و منه إلى مصدر لخلق عدد من التهديدات الجديدة، و التصعيد في أخرى.

- تعتبر إشكالية بناء الدولة، أحد أهم الأسباب التي أدت إلى ما يعرف بالدولة الفاشلة و الدولة الهشة بالساحل الأفريقي، و التي تقوم بدورها على عدد من العناصر، بداية بتداعيات الاستعمار على دول المنطقة؛ فشل الدولة في احتواء التعدد الإثني و اللغوي و الديني بالساحل الأفريقي، غياب ديمقراطية حقة و تداعياتها على الأوضاع السياسية غير المستقرة

منذ استقلال الدول المعنية، الاستغلال السيئ للثروات الطبيعية و الباطنية في المنطقة، بالإضافة إلى إمكانية وصف الدولة بالساحل، بالدولة الرخوة و الدولة المتخلفة و الدولة الممزقة¹، و هي مفاهيم سياسية أكثر منها أكاديمية.

- يعتبر العامل المناخي و الجغرافي المعادلة المحددة لتطور التهديدات في الساحل الأفريقي، حيث يمكن اعتبار الأزمات الجيومناخية منطلقا لكل الأزمات و التهديدات الجديدة بالساحل الأفريقي.

- التنافس على المصالح الاقتصادية و التوسعية المتعددة الأبعاد في الساحل الأفريقي، يؤدي إلى الاستقطاب المتزايد للفواعل الخارجية المختلفة، لاسيما في ظل هشاشة مؤسسات الدولة في المنطقة.

- يعتبر استغلال اليورانيوم و النفط و المعادن النفيسة من طرف شركات أجنبية عن الساحل الأفريقي سببا رئيسيا في الركود الاقتصادي بمنطقة الساحل الأفريقي، الذي كانت إمكانية استغلاله محليا قد تحقق حركية اقتصادية لصالح التنمية لدول المنطقة.

- تراجع دور الفواعل التقليدية (فرنسا و الولايات المتحدة) لصالح فواعل جديدة، على غرار الصين و روسيا و عدد من الدول العربية و الإسلامية، في الساحل الأفريقي، و تحول هذا الدور إلى استقرار المنطقة إلى المنافسة على الثروات التي تزخر بها، حيث شجع فشل دول المنطقة في إدارة شؤونها الداخلية، تنامي دور الفواعل الأخرى، على المستوى الاقتصادي، السياسي، العسكري، الثقافي و الديني، و في نفس السياق، تمّ التوصل إلى تنامي أدوار الفواعل غير الدولاتية، كالمنظمات غير الحكومية و الشركات المتعددة الجنسيات، حيث تميزت العلاقة البينية للفواعل بالساحل الأفريقي، بالتنافس لحدّ الصراع، فيما فضلت أخرى استراتيجيات تقوم على التعاون و التحالف لتحقيق المصالح المشتركة.

- قبائل الطوارق عنصر محوري في ترسيم السلم و الاستقرار بالمنطقة، مما يفسر محاولة كل فاعل (طرف) احتوائهم و ضمهم إلى صفه.

- لا يمكن الفصل بأي حال من الأحوال، بين دراسة جيوسياسية الساحل الأفريقي كفضاء، و بين دراسة جيوسياسية الظاهرة الإرهابية بنفس المنطقة، كون الثانية (جيوسياسية الإرهاب) جزء أساسي من مكونات الأولى.

- يعود أصل الظاهرة الإرهابية في الساحل الأفريقي إلى عدد من العوامل الخارجية و الداخلية، حيث تتمثل العوامل الخارجية في تطور الحركات الإسلامية في شمال القارة عموما، و تحديدا في الجزائر، حيث نعتبر أن الظاهرة الإرهابية في الساحل، ما هي إلا استمرارية لمسار تاريخي منذ السبعينات من القرن الماضي، و إن اختلفت التركيبة و الأهداف و الاستراتيجيات العملية، إضافة إلى تضيق الخناق الأمني عليها من طرف الجزائر، من خلال مختلف الاستراتيجيات (عسكرية، سياسية و قانونية)، مما أدى بالظاهرة الإرهابية إلى البحث عن فضاءات أخرى للنشاط و الاستمرارية في

¹ تعتبر الدولة الرخوة هي تلك التي ترهن سيادتها لطرف خارجي بعيدا أي دور داخلي، أما الدولة المتخلفة هي تلك التي لم تتكمن من الاندماج في مراحل التطور الاقتصادي، فيما تعتبر الدولة الممزقة تلك التي لم يصل فيها الاتفاق على تصور موحّد للهوية القومية، و كلها معايير تنصف بها دول منطقة الساحل الأفريقي محل البحث.

التواجد، و هو ما وفرتة العوامل الداخلية في الساحل الأفريقي، بداية بالعامل الجغرافي (أراضي واسعة)، هشاشة الحدود، البيئة الملائمة للتمويل و التسليح، فشل الدولة في مواجهة الظاهرة في الساحل... إلخ.

- يكمن مركز قوة الظاهرة الإرهابية بمنطقة الساحل الأفريقي، من الناحية الجغرافية في شمال مالي (المناطق الرمادية)، و التي تشكل بشكل خاص منطقة أزواد، أما من حيث التنظيمات في حد ذاتها فمركز القوة يبقى "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، كما ساهمت عدد من العوامل في تثبيت وجود الإرهاب في الساحل ككل، كالتعايش مع عدد كبير من سكان المنطقة بل المواجهة، إضافة إلى تداخلها مع الجريمة المنظمة كعنصر محدد لوجود التنظيمات الإرهابية اليوم في منطقة الساحل الأفريقي ككل.

- تلعب الشخصيات القيادية للتنظيمات الإرهابية في الساحل الأفريقي دورا مهما في خصوصية كل جماعة إرهابية، و اتخاذ مجمل القرارات الخاصة بالتنظيم و نشاطه، و هو ما يحدد استمرارية كل تنظيم من عدمه.

- تملك فروع التنظيمات الإرهابية في الساحل الأفريقي استقلالية كبيرة في نشاطها و تنظيمها و وضع استراتيجياتها، لدرجة أن العلاقة مع التنظيمات "الأم" لا تكاد تكون شكلية.

- يقوم تواجد الظاهرة الإرهابية في الساحل الأفريقي، على عائدات الجريمة المنظمة بالمنطقة، لاسيما تهريب المخدرات، و العلاقات الجيدة مع سكان المنطقة.

- تصاعد في نشاط التنظيمات الإرهابية و الشبكات الإجرامية على حدّ سواء، في مجال اختطاف الأجانب و تحصيل الأموال مقابل إطلاق سراحهم، و هو ما خلق شكل جديد من التهديدات (صناعة الاختطاف)، و الذي يشكل أحد أهم بدائل تمويل النشاط الإرهابي بالمنطقة.

- إن كانت التفاعلات الكبيرة المرتبطة بعلاقة التنظيمات الإرهابية البيئية، أو مع الفواعل الأخرى المحلية و الدولية، تفسر الانشقاكات و الصراعات الداخلية لهذه التنظيمات، و كذا التعاون و الاندماج بين أخرى، إلا أن هذه الحركية المتسارعة في التفاعلات صعبت من مهمة إبداء رأي جامع حول حقيقة الإرهاب في المنطقة، و التي تختلف باختلاف المكان و الزمان.

- تداعيات سقوط النظام الليبي للعقيد معمر القذافي أدّت إلى تنامي ظاهرة الإرهاب و الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي.

- المنافسة بين "القاعدة ببلاد الغرب الإسلامي" و "بوكو حرام" (داعش)، ساهمت في توسع مجال النشاط الإرهابي في الساحل الأفريقي إلى فضاءات جديدة.

- التدخل العسكري الفرنسي و الدولي في شمال مالي في 2013، لعب دور في تضيق الحصار على التنظيمات المتواجدة بدول الساحل الأفريقي، لكنه فشل في القضاء عليها، بل زاد استفزازها في تصعيد العمليات الإرهابية النوعية، على غرار اعتداء تيقنتورين في جانفي 2013.

- تحول العلاقة بين عناصر التنظيمات الإرهابية و الشبكات الإجرامية إلى اندماج عضوي أدى إلى تشكل نوع جديد من التهديدات.

- رغم تعدد أشكال الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الأفريقي إلا أن تجارة المخدرات تعتبر مركز كل الأنشطة المرتبطة بشنائية الإرهاب-الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي، و ارتباطها بباقي التهديدات كانتشار السلاح و الهجرة غير الشرعية.

- لعبت التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب المحلي دورا في تطوير مقاربتها الأمنية حيث أصبحت أكثر شمولاً.

- محدودية النتائج فيما يتعلق بمحاولة الجزائر تصدير نموذج المصالحة الوطنية كحلّ لمواجهة التهديد الإرهابي في الساحل الأفريقي، بسبب تعدد الفواعل و الاستراتيجيات المقترحة لمواجهة الإرهاب و التهديدات الأخرى في المنطقة.

- رغم المنافسة على الأدوار في الساحل الأفريقي إلا أن الدور الجزائري في المنطقة لم يعرف تراجعاً، بسبب تمسكها بعقيدة أمنية ثابتة، برهنت على نجاح و لو نسبي في عدد من المواقف، إضافة إلى رفضها المتتالي للتدخل الأجنبي في المنطقة، و الذي يعتبر شكلاً آخر من التهديدات على الأمن الوطني و الإقليمي.

- رغم تعدد احتمالات سيناريوهات المستقبل، إلا أنه من الصعب توقع السيناريو الأقرب إلى الحقيقة في ظل الديناميكية المتسارعة التي تعرفها المنطقة و الخارطة الجيوسياسية للظاهرة الإرهابية بشكل خاص.

آخر ما يمكن قوله في هذه الدراسة، أن المجال يبقى مفتوحاً أمام الباحثين لتغطية النقص في عدد من النقاط، و التوسع في نقاط أخرى، مما يؤدي إلى تحليل واقع بشكل مخالف، و بالتالي الوصول إلى النتائج المرجوة من البحث في هذا المجال.

الملاحق

الملحق رقم 1 : واقع الخارطة الجيوسياسية الجديدة لمنطقة الساحل الأفريقي

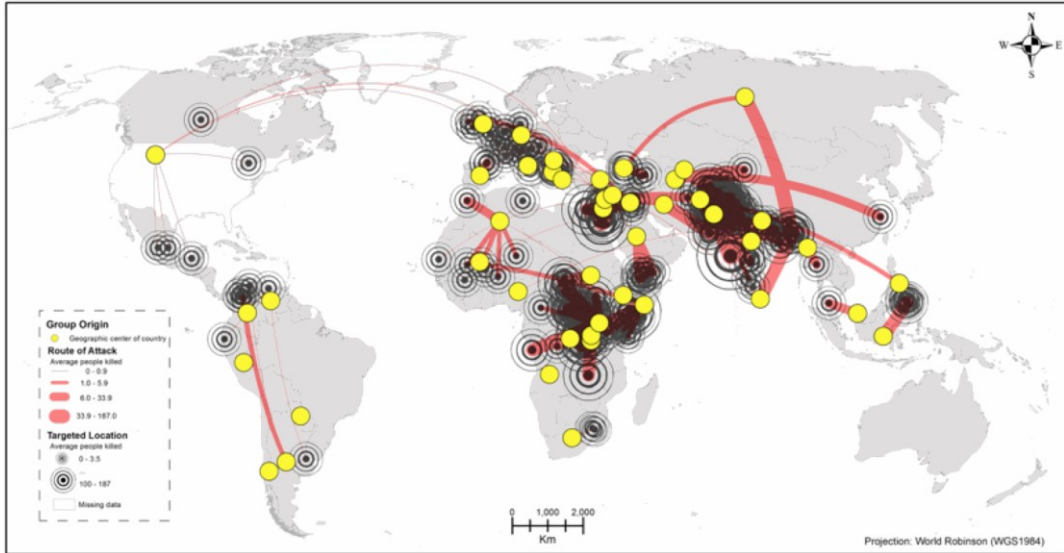


الملحق رقم 2 : خارطة لأهم الهجمات الإرهابية في العالم من 2001 إلى 2011

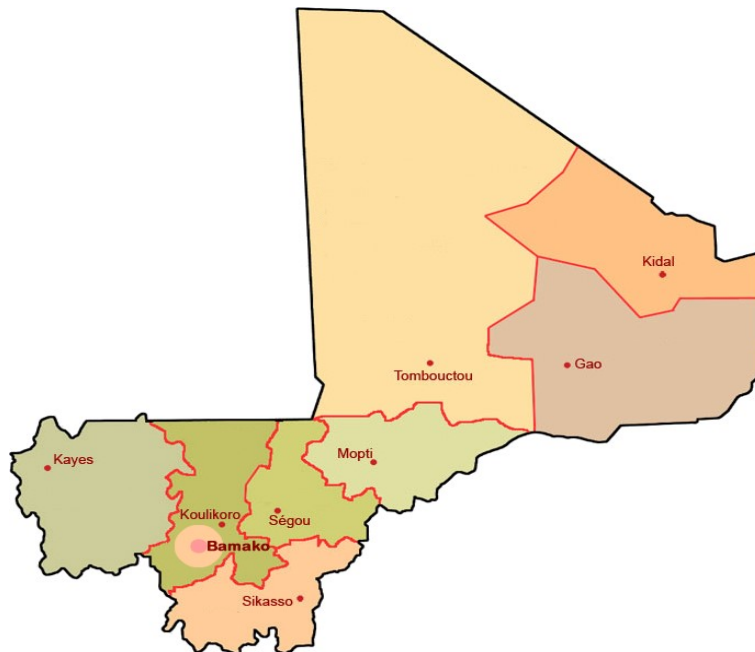
The Geography of Terrorism

Global patterns of attack, 2001-2011

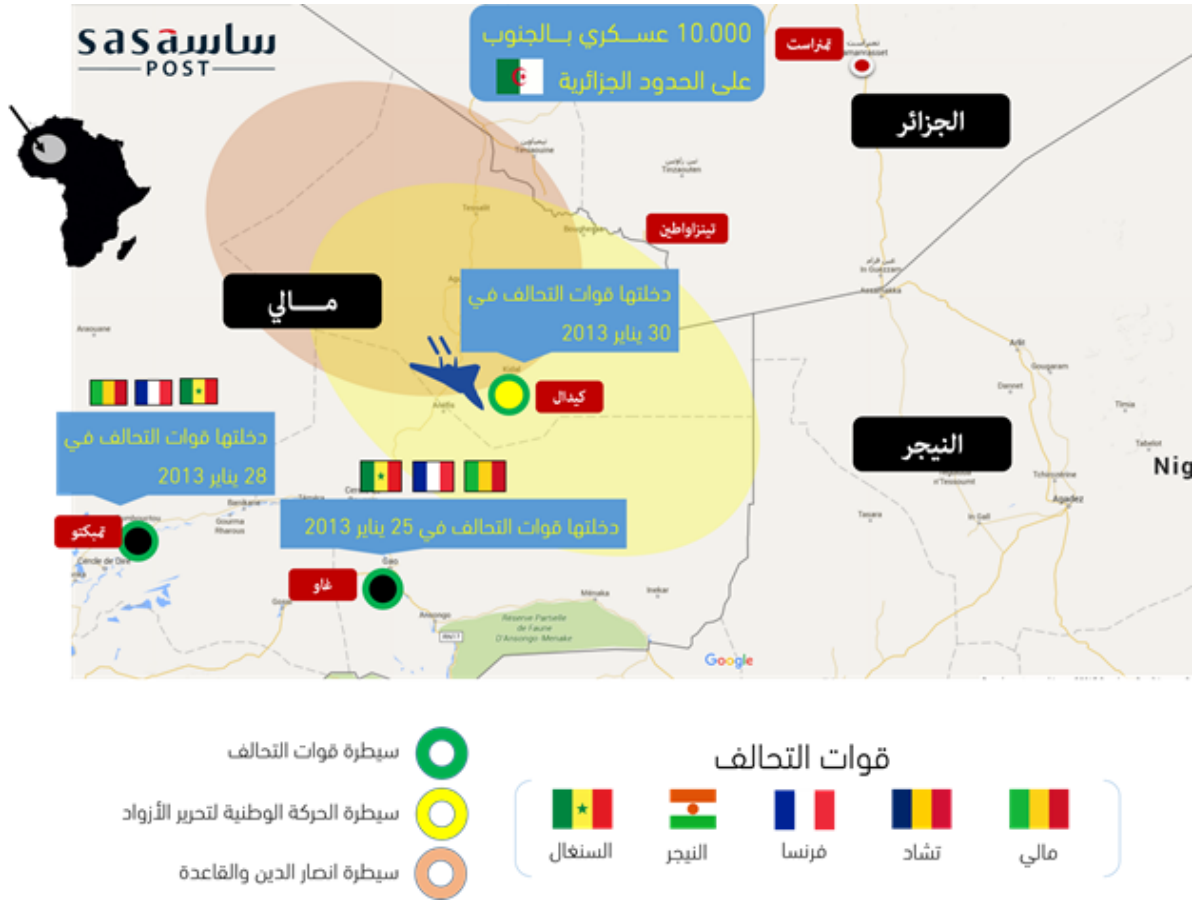
a) Transnational attacks:



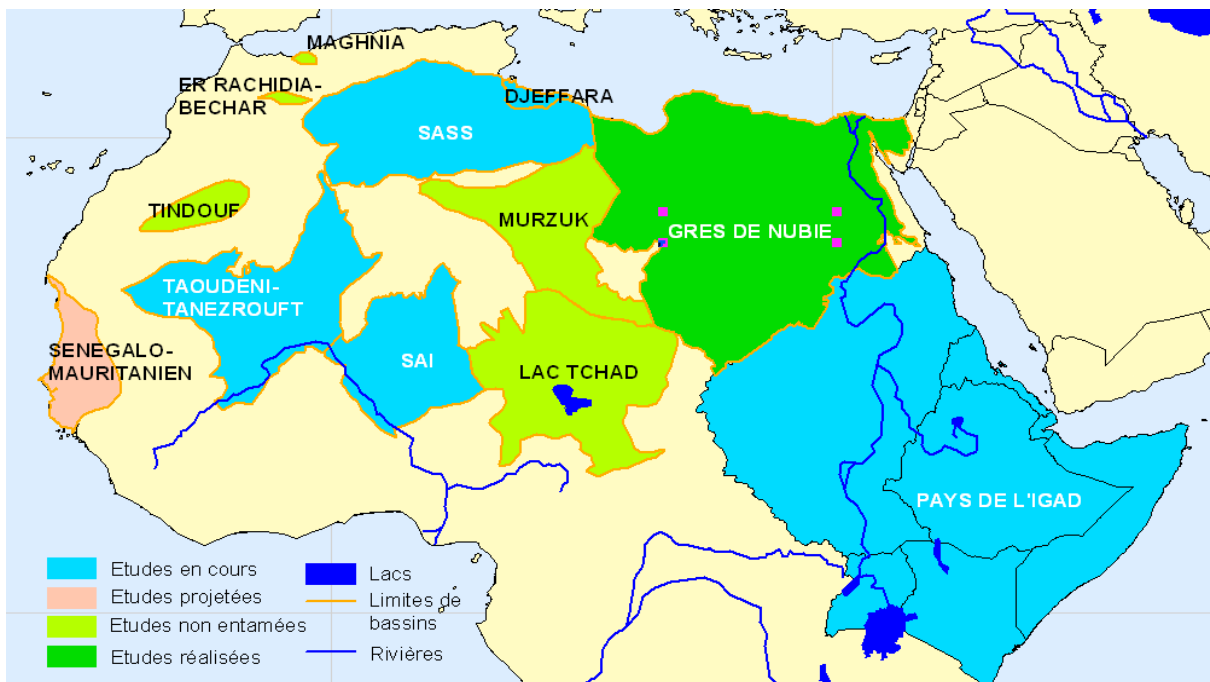
الملحق رقم 3 : مالي و مساحة المدن الثلاث التي استولت عليها التنظيمات المسلحة في 2012



الملحق رقم 4 : التوزيع الجغرافي لقوات التحالف الدولي في الساحل الأفريقي منذ 2013



الملحق رقم 5 : أهم المشاريع المتعلقة بالمياه في الساحل الأفريقي



Algérie : attaque d'un site gazier

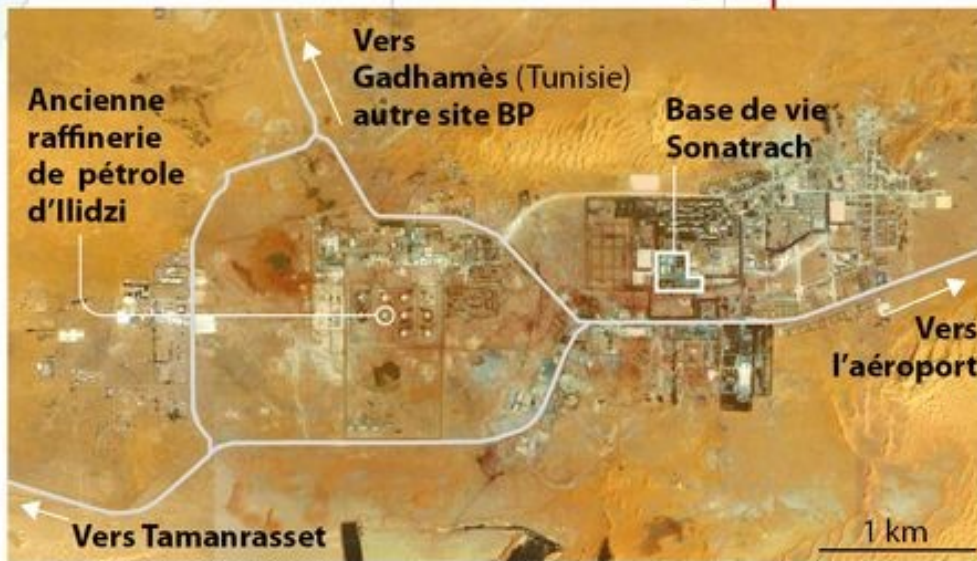
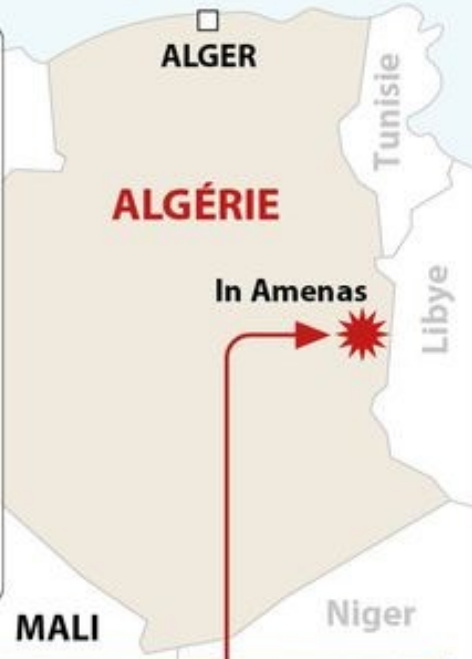
Mercredi 16 janvier 2013

1 À l'aube, 1 groupe de **combattants islamistes** attaque le site.

2 Au cours de l'attaque, plusieurs personnes auraient été blessées.

3 Les islamistes annoncent détenir **plusieurs dizaines d'otages occidentaux** (Américains, Français, Britanniques, Japonais, Norvégiens ...) et **150 employés algériens**.

4 Selon certaines sources, des **hélicoptères et forces terrestres** algériennes ont pris position dans le secteur.



Le site gazier d'In Amenas

9 milliards de m³ / an



Gisement d'Ildizi
3^e bassin algérien :



15 %
des réserves de pétrole



14 %
des réserves de gaz

Développé depuis 2006 par :



*1^{er} investisseur étranger en Algérie

Sources : BP, Sonatrach. Photo : Google Earth 

الملحق رقم 7 : عدد العمليات الإرهابية منذ 2011 في دول المغرب العربي

Table 1. Terrorist attacks in the Maghreb 2011-2014, according to countries

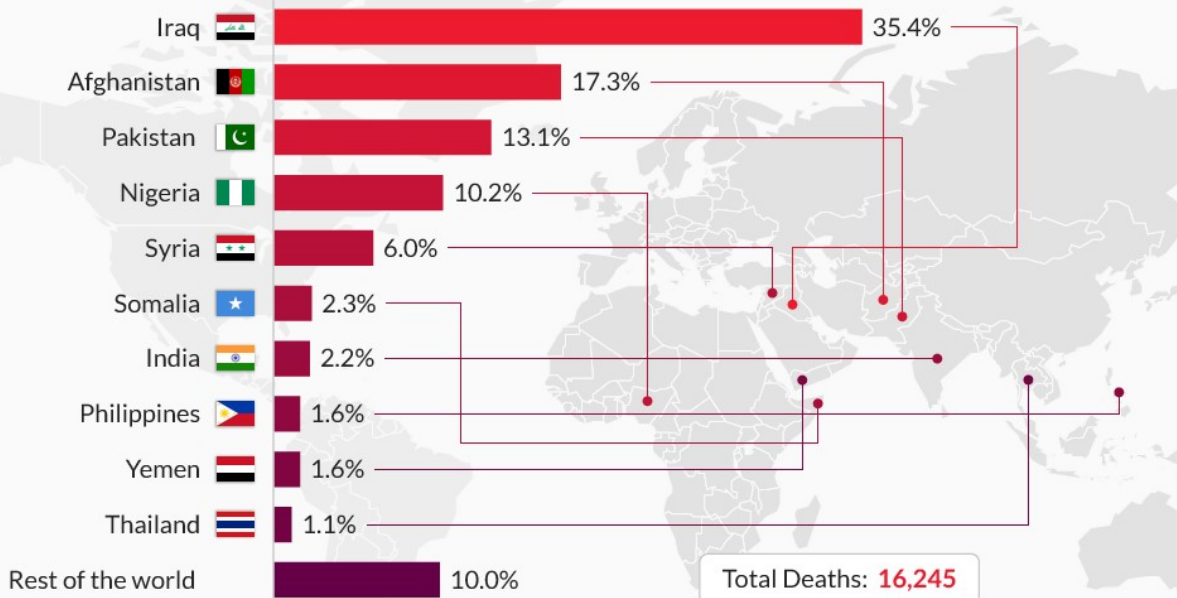
Country	2011		2012		2013		2014		Total	
	Nº	%	Nº	%	Nº	%	Nº	%	Nº	%
Morocco	1	6.8	—	—	—	—	—	—	1	0.1
Algeria	10	66.7	39	43.3	21	7.0	12	1.7	82	7.4
Tunisia	2	13.3	1	1.1	25	8.3	21	3.0	49	4.4
Libya	2	13.3	50	55.6	256	84.8	665	95.3	973	88.1
Total	15	100	90	100	302	100	698	100	1,105	100

Source: own elaboration based of information extracted from the Global Terrorism Database (GTD) of the National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism (START), University of Maryland.

الملحق رقم 8 : أهم التهديدات الإرهابية في العالم عام 2013

80% of 2013's terrorism deaths took place in 5 countries

Countries with the highest percentage of global deaths by terrorism in 2013



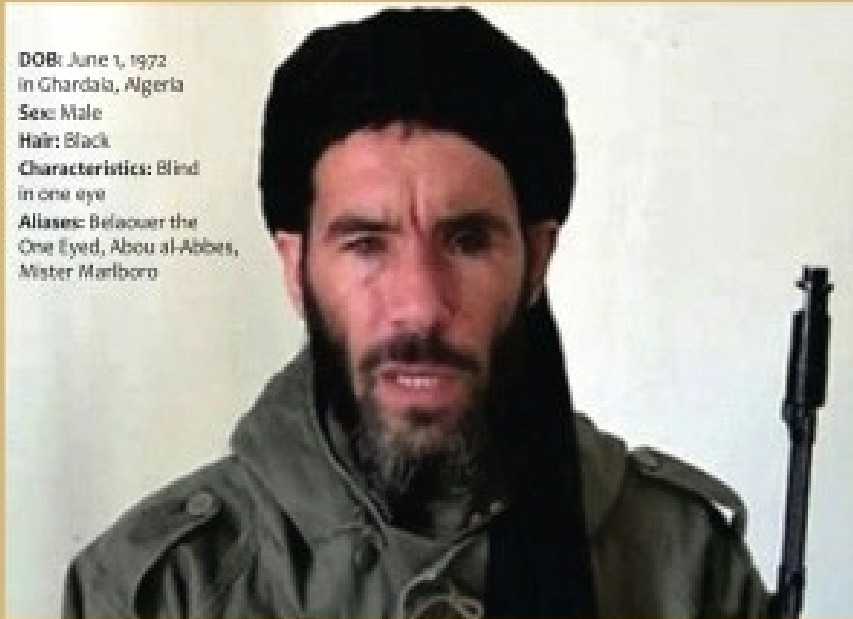
@StatistaCharts Source: Global Terrorism Index

i100

from The INDEPENDENT

statista

الملحق رقم 9 : بطاقة البحث عن الإرهابي مختار بلمختار من طرف الولايات المتحدة الأمريكية



WANTED

Mokhtar Belmokhtar

Mokhtar Belmokhtar is the leader and founder of the Signed-in-Blood Battalion, which conducted a deadly attack in January 2013 on a gas facility in Algeria. At least 37 hostages were killed in the four-day siege of the complex.

The U.S. government is offering a reward for information leading to the location of Mokhtar Belmokhtar. If you have information that can help, please visit www.RewardsforJustice.net or contact your local law enforcement agency.



REWARDS FOR JUSTICE

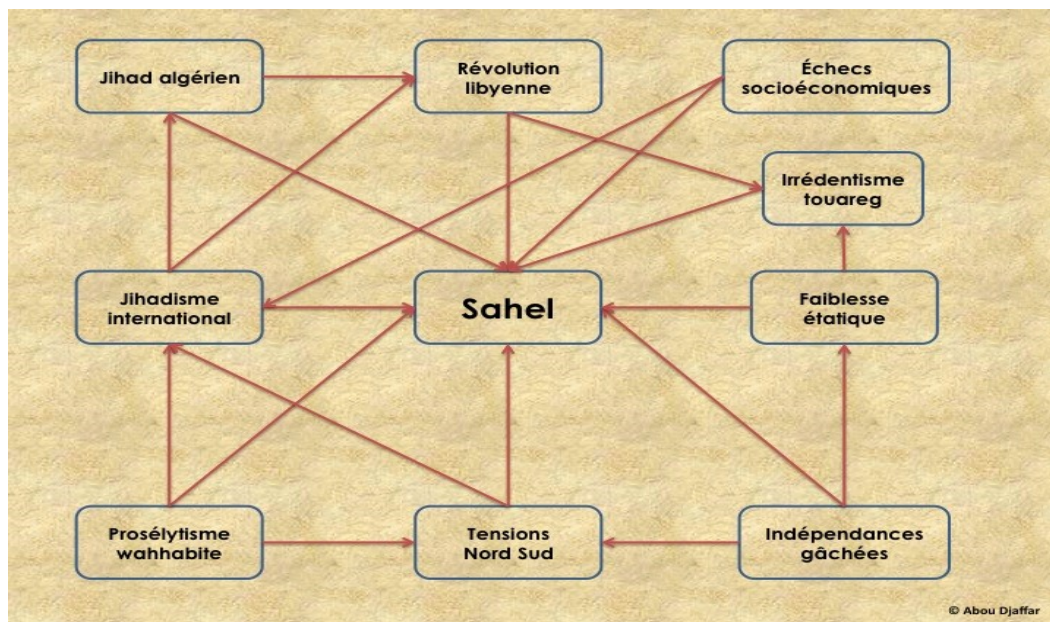
Washington, D.C. 20523-0303 U.S.A.
www.rewardsforjustice.net | 1-800-877-9927
Email: RFJ@state.gov



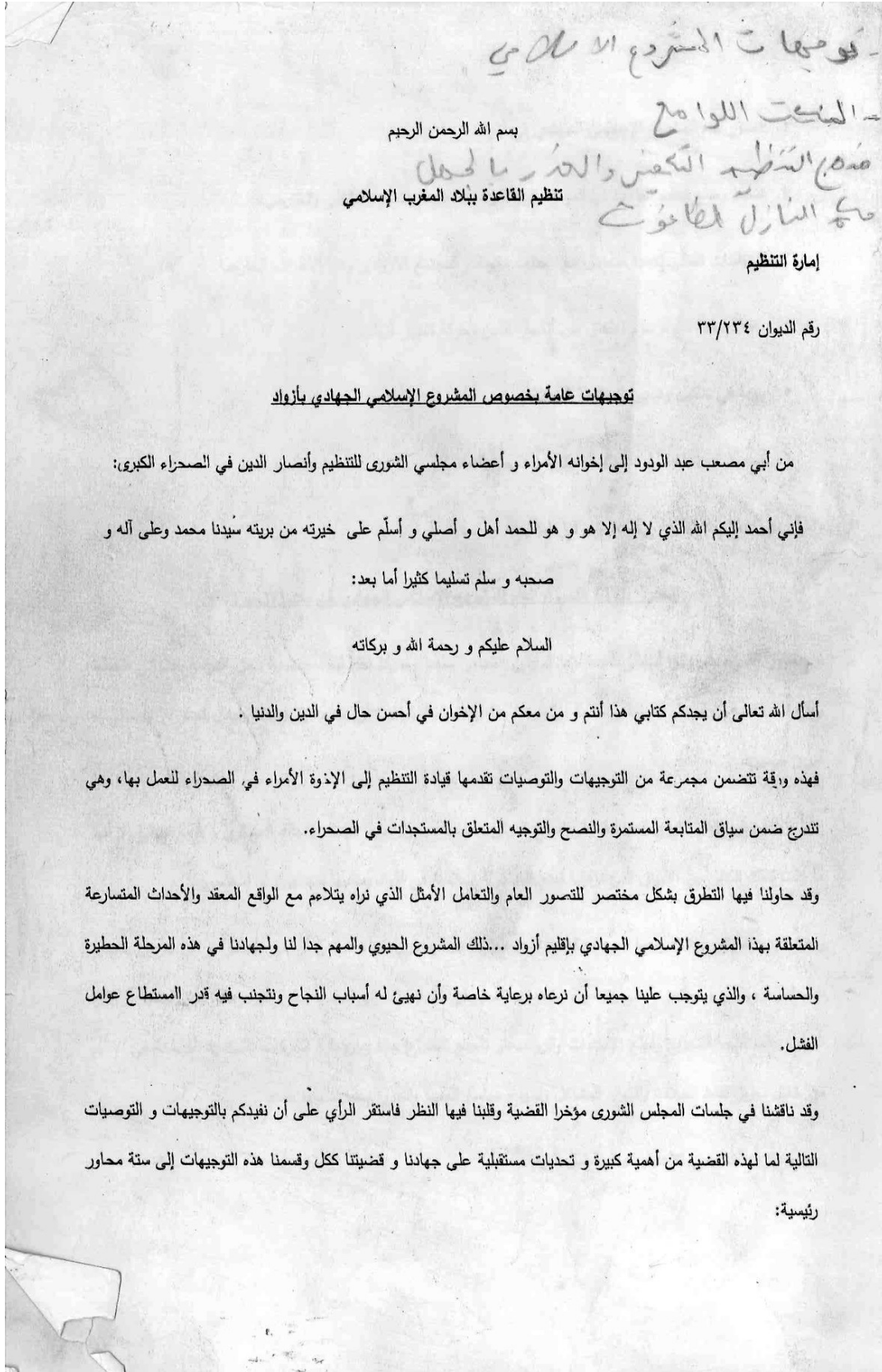
الملحق رقم 10 : الدول و الجماعات المنتمية إلى التنظيم الإرهابي "الدولة الإسلامية" في العالم



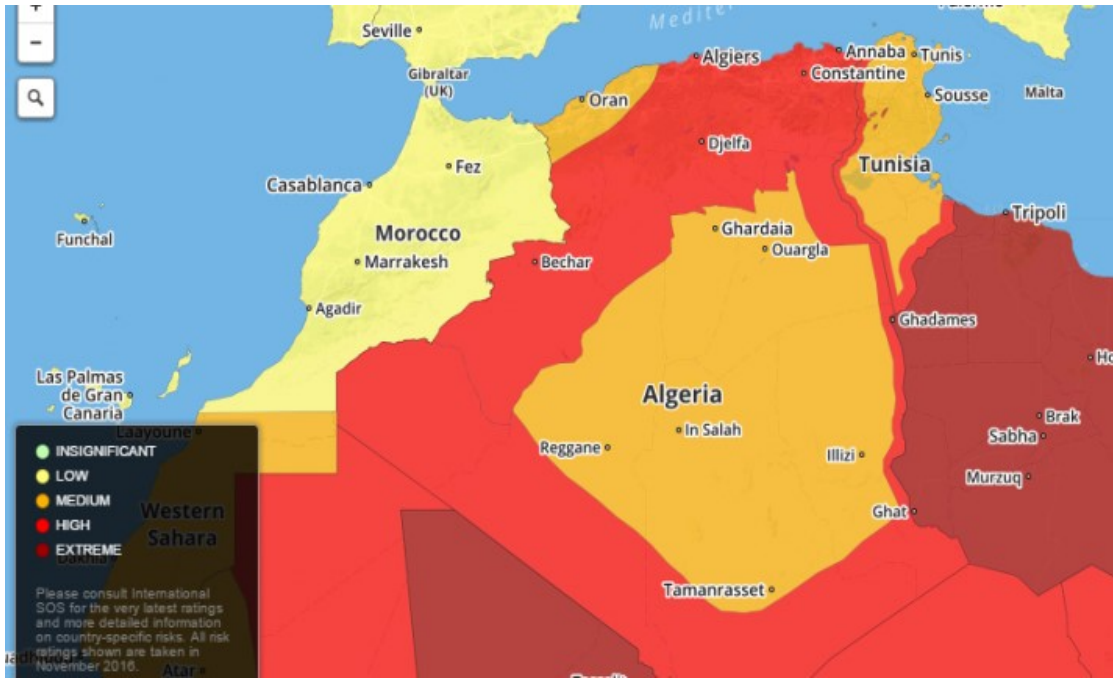
الملحق رقم 11 : تشابك الأزمات و التهديدات في الساحل الأفريقي



الملحق رقم 12 : وثيقة لتنظيم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" وجدت في تمبوكتو



الملحق رقم 13 : خارطة الناطق المصنفة خطرة بالنسبة لوزارة الخارجية الفرنسية



الملحق رقم 14 : الخارطة المقترحة من طرف تنظيم "داعش" للاستلاء على العالم



الملحق رقم 15 : "بيان تعزية" في أحد إرهابيي طالبان ممضي من عدد من فروع تنظيم "القاعدة"

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بيان تعزية في مقتل أمير المؤمنين الملا أختر منصور - رحمه الله -

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

قال الله تعالى: {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبِهِ فَلَنْ يَحْضُرَ اللَّهُ شَيْئًا وَسَيُجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ (144)} وَمَا كَانَ بِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كَتَبْنَا مُوَجَلًّا وَمَنْ يَرُدُّ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يَرُدُّ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَيُجْزِي الشَّاكِرِينَ [آل عمران: 144، 145].

فقد تلقينا ببالح الحزن والأسى خبر مقتل أمير المؤمنين أمير الإمارة الإسلامية في أفغانستان الملا أختر منصور - رحمه الله - إثر غارة أمريكية ارتقى بها شهيداً كما نحسبه ولا نركيه على الله تعالى.

وإنما في هذا المقام نتقدم بالهزاء للأمة المسلمة في رجل هذا الفارس الكريم ونخص بالهزاء الشعب الأفغاني كافة ومجاهد شيء عنده بمقدار ونس ذلك قدير.

إن مسيرة الملا أختر من مع إخوانه لما يزيد عن به من جهاد وأكرم بها في فهم حقيقة عبادة وإن هذا الأمير المفضل إلى يومنا هذا، قواطل خبالأس ودعت الأمة المنية وهو في رباطه ضعف ولا رضي بالدينيا سلفه متمسك بالإسلام يحتلون أفغانستان، و يتوقفوا عن القتال حتى

وقد كرر الملا أختر منصور مع إخوانه الطالبان المواقف الشامخة لأمر المؤمنين الملا محمد عمر - رحمه الله - الذي قال: "إن أمريكا وعدتنا بالهزيمة ووعدنا الله بالنصر وسننظر أي الوعدين سيقع" فاستمروا في طريق الجهاد والقتال حتى نكلوا بالصليبيين وعملائهم وشاهد العالم بأسره كيف ينتصر الشعب الأفغاني البسيط على الترسانة الأمريكية المتعجرفة، وكيف يكسب المسلمون الجولة بإيمانهم وتضحياتهم واستبسالهم بينما تخسر جموع الصليبيين والعملاء ويتقهقرون وينسحبون يجرون ذيول العار والشنار.

نعم لقد فقد المسلمون قائداً عظيماً وأميراً فذاً، ولكن عزاءنا في مقتل أمير المؤمنين الملا أختر منصور - رحمه الله - أنه قتل شامخاً وارتقى إلى الله واقفاً ما حنى رأسه للكفر، ولا خذل أمته وشعبه، ولا اشترى الفانية بالباقية، فهو بمقتله نموذج تفخر به الأمة ورصيد يدفع الشعوب المسلمة لمزيد من الجهاد والتضحية، وعلى نقیض ما يريد أعداء الله فإن دماء القادة الشهداء هي وقود المعركة وإن مقتل الأمراء لا يزيد الحرب إلا عنفواناً.

وفي الختام؛ إلى إخواننا المجاهدين في أقطار العالم الإسلامي؛ إن هذا هو طريق الجهاد وإن صدق دعوتنا باستشهاد قادتنا، وإن للنصر ضريبة لا بد من دفعها من مهجنا وأرواحنا وإن قادة الجهاد اليوم هم الصف الأول في المواجهة وبمقدار تضحياتهم يقترب النصر - بإذن الله - فلا تحزنوا على تتابع الجراح فإن العزاء : {إِنْ تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً} [النساء: 104]

وقد بلغ الألم بأعداء الله مبلغه في مختلف الجبهات وقد وصلنا وإياهم إلى مراحل متقدمة في الحرب تكون فيها التضحيات أكبر ومتطلبات المعركة أعظم، {وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ} [آل عمران: 139]

فأثبتوا على طريق الجهاد فإنما تزداد قتامة الليل ليبرز فجر الصداق - بإذن الله - . {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ} [النور: 55]

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين..

{وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ}

1437 هـ


تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الشام
(جبهة النصرة)


تنظيم قاعدة الجهاد
ببلاد المغرب الإسلامي


تنظيم قاعدة الجهاد
في جزيرة العرب

الملحق رقم 16 : مراسلة من قيادة "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" إلى "كتيبة المثلثين"

بسم الله الرحمن الرحيم
تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي
من مجلس شورى التنظيم إلى اخواننا الأفاضل في مجلس شورى كتيبة المثلثين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
أما بعد، فإننا نحمد الله الذي لا إله إلا هو، وهو الحمد أهل، ونصلي وتسلم على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه ومن اتبعهم باحسان إلى يوم الدين.
أخواننا الأفاضل، فإننا نكتب لكم مرة أخرى، وأحيى الله تعالى أن يصلكم هذا الكتاب، وأنتم وجميع من معكم بخير وصافية وازدياد في الإيمان والطاعات نكتب لكم، هيرطين ومضطربين لذلك، ولم يكن راجحين في أن تنور مراسلتنا على مثل هذه المواضيع، نظرا لطبيعة المرحلة التي يمر بها المشروع الجهادي في المنطقة، والتحديات والرهانات الكبيرة التي يواجهها، ولكن ماذا عسنا أن نفعل. نكتب لكم ردا على كتابكم الأخير المرفوع إلى مجلس شورى التنظيم والذي حمل في طياته تقييما للعمل الجهادي في المغرب الإسلامي، وتطيرا لما ينبغي أن يكون عليه مستقبلا، كما تضمن جملة من الانتقادات اللاذعة لقيادة التنظيم وفي الحقيقة، فإن كتابكم لا يخلو من بعض الحق وأنتم ماجورون عليه إن شاء الله، ولكنه - وللأسف - مليئ بكثير من الأخطاء التقييمية والمغالطات التاريخية.
كما أنه قد احتوى شيئا من التمزق والتفكك، وما كان ينبغي لهذه الخطابات الأخوية الرسمية أن تحتوي على مثل هذه الأساليب القوية، التي تضر أكثر مما تنفع، وإزدادت ضررا لما كانت صادرة عن مجلس محترم كمثلكم.
أخواننا الأفاضل، اعلّموا - أصلحكم الله - بأنه لا يضرنا أن ترفع إلينا أخطائنا، بل يضرنا ذلك وبسرنا، ونقول لمن كتبها لنا رحمكم الله رحمة واسعة، وجعلنا الله وأياكم من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ولو لا ما تضمنه كتابكم من مواد خطيرة تهدد كيان التنظيم واستقراره وتستوجب الوقوف عندها مليا، إحقاقا للحق وإبصارا للحقيقة، ولما رددنا عليكم بهذا الرد، الذي سيبدو شديدا في بعض جوانبه لأننا اعتمدنا فيه على أسلوب الصراحة في أبعد حدودها برحمتنا، أن لتسع صدوركم له، كما تسعت صدورنا لكتابكم، كما نأمل، أن تكون هذه المراسلات العفوية بيننا في فعلا بداية تقييم جد وصريح وبناء.
وقبل الشروع في صلب الموضوع، نود أن نعلموا بأن مادة هذا الكتاب معظمها إنما المقصود بها أساسا أخواننا أبو العباس خلد، وليس المراد بها أهل الشورى في كتيبة المثلثين ولا عموم المجاهدين المنضوين تحت لوائها كما يجرى بالتكثير، بأن تحرير هذا الرد، جاء من باب "لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة"، تلك أن كتابكم - سالف الفكر - تضمن أشياء خطيرة دحا على مسار العمل الجهادي في المغرب الإسلامي ماضيا وحاضرا ومستقبلا، والسكرت عنه والتعريف دون الرد عليه بعد جريئة في حق أهل الجهاد في هذا الفرع العظيم، ولولاه لما سوتنا سطرنا واحدا ردا عليه، ولوسعنا السكرت كما وسعنا ذلك مليئة عقد ونيف.
ولتعلم، ما منعتا ضللة المدة السابقة من الخوض في شعار ذلك المعترك إلا رجاء أن يستقيم الإعراج بأيسر السبل والطهارة، وأن يحكم الشرع والتعلل بيننا.
وأما، أن يثقل بكم وقد من التنظيم توكل إليه مهمة الإصلاح والتتوير، ولكن لحكمة يعلمها علم السر وأخفى تأخر هذا الرد، وظل الحرج دائما بل زاد، حتى أتى كتابكم الأخير، ليقطع الأمل في براء هذا الحرج ونفعه، ولا حول ولا قوة إلا بالله.
ولذلك، كان واجبا علينا الرد، لرفع الالتباس وبيان الميقات وكشف المغالطات.
ولنعلموا أخوة الجهاد، بأن غسل الدين من الوسخ العالق بهما لابد من أن يساهبه شيء من الشدة والغلظة اللازمتين لتحقيق النقاء المطلوب.
فما كان من شدة وغلظة في كلامنا فالمراد منه إصلاح الحال وتصحيح المسار وتقويم السلوك، والله من وراء القصد وهو الجاهدي إلى سواء السبيل.

والآن إلى صلب الموضوع، فنقول مستعنيين بالله:
أعطوا أهلها الأحاب، أن كتابكم قد حمل تعسيرا واضحا بعبثكم الرئيس، والمنعش في إرادة الاستقلال والانفصال وقد ارتبنا بقيادة القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.
وهذا التصريح يؤكد توكلنا لا شعار عليه، بأن ما نقل إلينا من أخبار بشأن هذا الموضوع كان صحيحا، ونفيكم له لا اعتبار له، بل وكتابكم لنا على اعتماد تلك الأخبار دون لبنين منكم لا وجه له كذلك لأن كتابكم الذي رددتم به على هذه التهمة يدينكم وأما عن حقيقة هذا المطلب، فإننا نصارحكم القول، بأننا نعتبره محاولة خطيرة لتقويض عصا الطاعة وتفكيك كيان التنظيم ونطبع لأوصاله، وتلك بعدما باتت جميع محاولات الأعداء لتحقيق هذا المبتغي بالفشل.
وقل التنظيم صنادقا شامخا كالغول الأثم أمام الأعاصير الهوجاء والأمواج المتلاطمة، طيلة عشرين سنة كاملة.
ورغم أن طر حركم للمقترح جاء تحت شعارات مشاهرها فيه الرحمة وباطلها من قلبه العذاب، إلا أن الخطر الحقيقي والمعصية الواضحة في رابعة النهار لا تكمن في المقترح في حد ذاته لأننا مستعدون لمناقشة أي طرح يعينا عن المعصية، وقد لاحظنا ما هو أبعد من مقترحكم مع الكتابات الثلاثة المنضوية تحت إمارة المنطقة بل وتوصلنا مع اخواننا في العنصر الذين إلى اتفاق بواكوب ويستوعب التطورات الأخيرة في المنطقة، ولكن المشكل كل المشكل والخطر كل الخطر يكمن في طر حركم للمقترح وكنكم طرف آخر غير منتم للتنظيم يتحدث باسمه ويضرب بالمسلات الشرعية وبالحديات العمل التنظيمي عرض الحائط.



بسم الله الرحمن الرحيم

تنظيم قاعدة الجهاد ببلاد المغرب الإسلامي

المرابطون

الثبات - الثبات

الحمد لله رب العالمين ، والعاقبة للمتقين ، ولا عدوان إلا على الظالمين

يقول رب العزة :

" الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ (173) " فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ وَاتَّبَعُوا رِضْوَانِ اللَّهِ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ

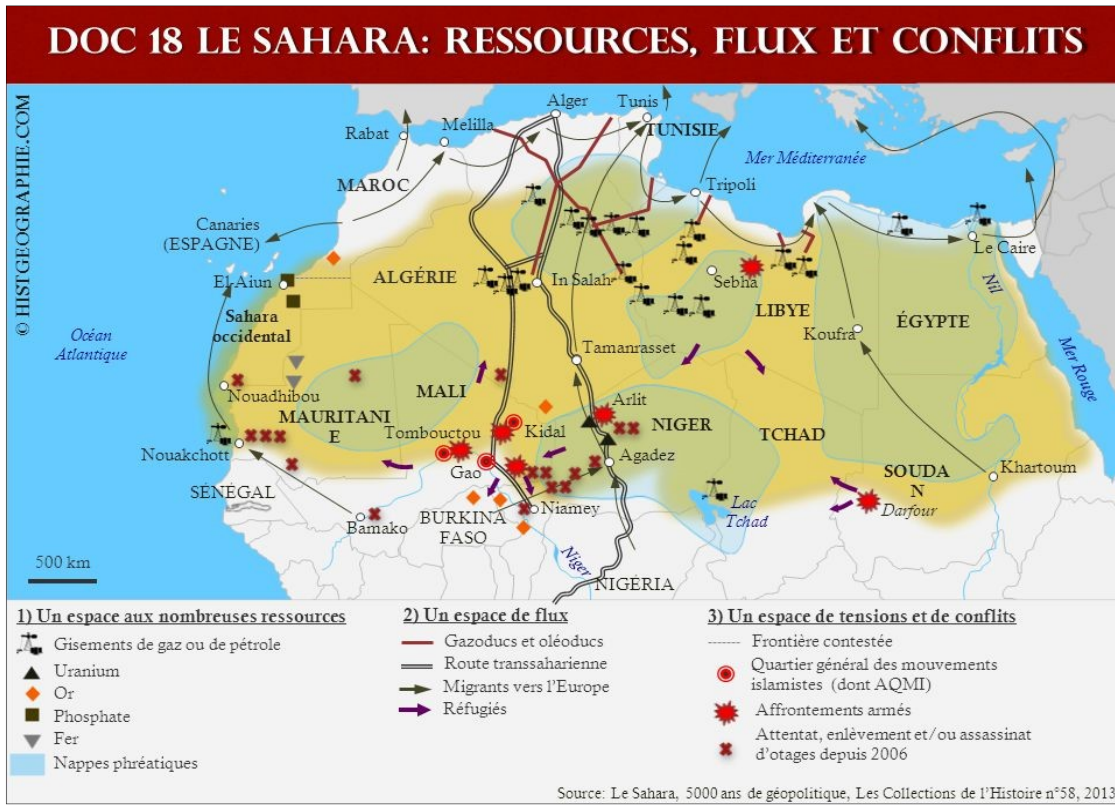
— إخواننا المسلمين في ليبيا عموماً ، وبنغازي خصوصاً إليكم تعازينا في من فقدتم من الأخيار و نواسيكم في مصابكم الذي هو ثمن غالي لرد عادية الحملة الصليبية السافرة التي تقودها فرنسا الحاقدة للنيل من أهل الإيباء و من ثاروا على الظلم و الطغيان ، و إننا ندعوكم إلى مزيد البذل والثبات دفاعاً عن دينكم وبلادكم من دنس الصليبيين وعملائهم

— إن ثباتكم قد فضح الحملة الغربية السافرة و التدخل العسكري الفرنسي في ليبيا بعد أن قتل شباب الثوار - المجاهدين في سرايا ثوار بنغازي ثلاثاً من الضباط الفرنسيين واعترفت حكومتهم بهلاكهم على أرض ليبيا ، فكشفت هذه الأحداث عن مدى خيانة العميل حفتر القاتل لأطفال "درنة" و شيوخ "بنغازي" ويشن عليها حرباً ، ضرورياً لاستئصال كل ما يمت للثورة بصلة •

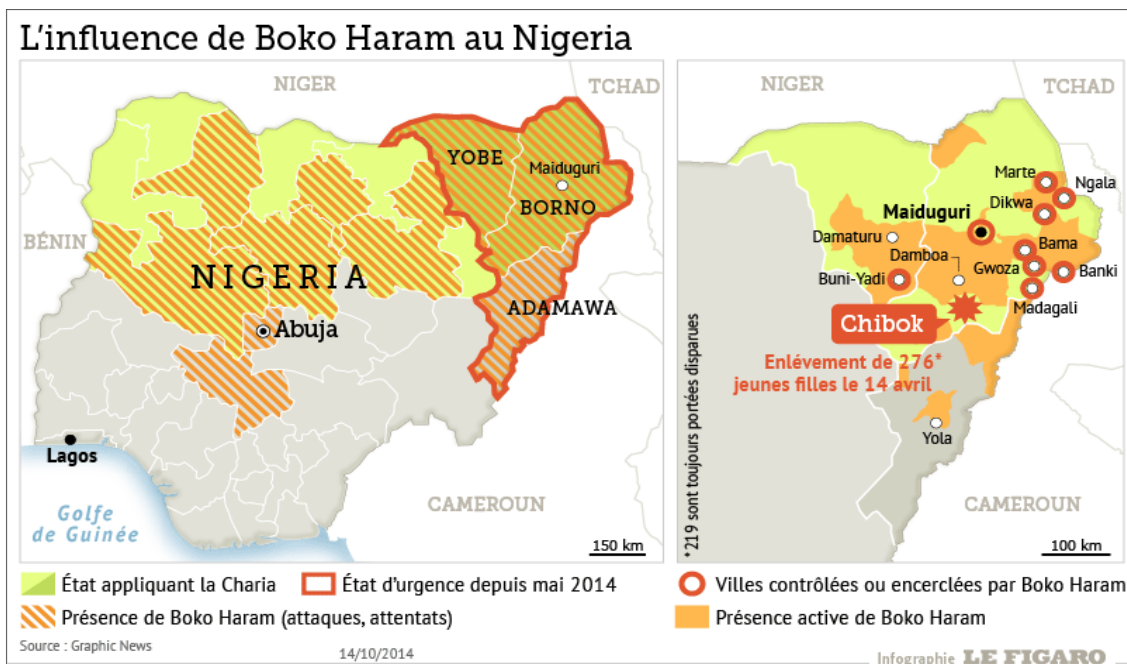
— إن ثباتكم و تضحياتكم بينت مدى حقد وتواطئ الدول الغربية في دعم الانقلابات المضادة لثورة الشعوب المسلمة ضد طغاتها المستكبرين ، بدل أن يقفوا مع المستضعفين و المقهورين فمصر و سوريا خير مثل يعرف به معنى الحرية و حقوق الإنسان لدى الغرب و انجلى لكل ناظر عدم اكتراث الغرب لحقوق الشعوب المستضعفة وإن إدعوا التمسك بوجه الديمقراطية و حقوق الإنسان ، التي لا يكون لها اعتبار و لا مكانة إلا إذا ذكر الإنسان الغربي لاغير •

تنظيم قاعدة الجهاد ببلاد المغرب الإسلامي

الملحق رقم 18: خريطة لحركية التهديدات و الموارد بالساحل الأفريقي

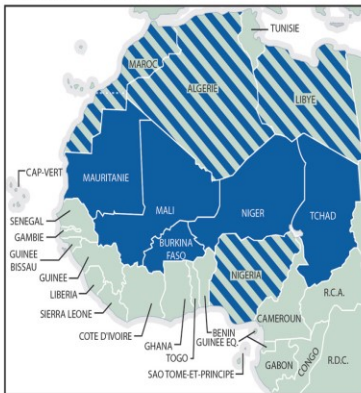


الملحق رقم 19: خريطة توضيحية لمراكز تواجد تنظيم "بوكو حرام"

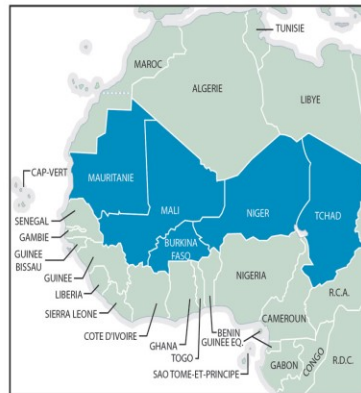


الملحق رقم 20: خرائط توضيحية للمناطق الرئيسية المستهدفة من خلال استراتيجيات المنظمات الدولية

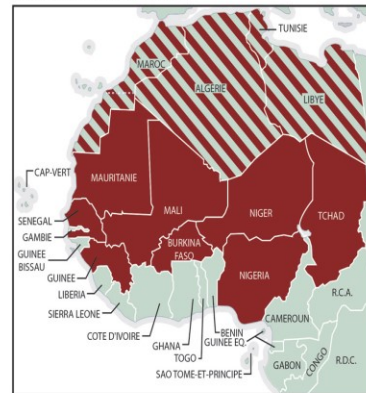
Stratégie de l'Union européenne pour la sécurité et le développement au Sahel (2011)



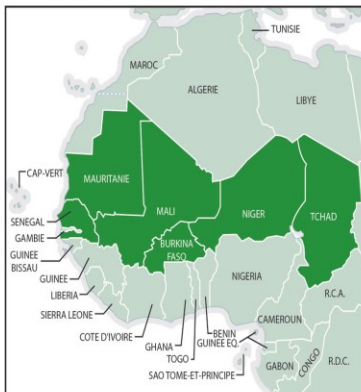
Stratégie intégrée des Nations unies pour le Sahel (2013)



Stratégie Sahel de la Communauté économique des États de l'Afrique de l'Ouest (2014)



Overview of Islamic Development Bank cooperation with West Africa Sahel countries (2014)



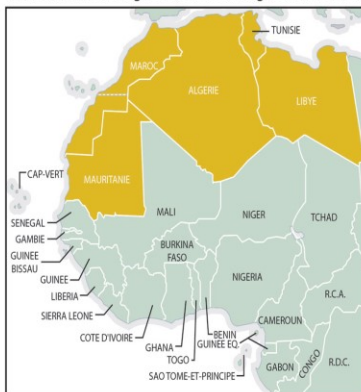
The Sahel: Toward a Regional Approach (Banque mondiale, 2013)



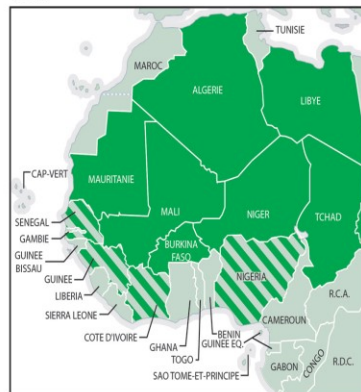
"Approach paper" (Banque africaine de développement, 2011)



Programme d'action sous régional de lutte contre la désertification au Maghreb (Union du Maghreb arabe, 2010)



Stratégie de l'Union africaine pour la région du Sahel (2014)



Aire d'action par stratégie

 Principaux pays ciblés

 Cibles secondaires

Sources : BAD, "Approach paper" en cours de finalisation ; BID, Overview of IDB Cooperation with West Africa Sahel countries ; BM, World Bank, The Sahel, Toward a Regional Approach, Working Draft, August 21, 2013 ; CEDEAO, Stratégie Sahel de la CEDEAO (document de travail de septembre 2014), Plan d'actions de la Stratégie Sahel de la CEDEAO (document de travail de septembre 2014) ; Nations unies, Stratégie intégrée des Nations unies pour le Sahel (2013), Progrès accomplis dans la mise en œuvre de la stratégie intégrée des Nations unies pour le Sahel Rapport du Secrétaire général (2014) S/2014/397 ; UA, Stratégie de l'Union africaine pour la région du Sahel, Tableau comparatif des stratégies Sahel MISAH (13 août 2014) ; UE, Stratégie pour la sécurité et le développement au Sahel (2011), Council conclusions on implementation of the EU Strategy for Security and Development in the Sahel, Foreign Affairs Council meeting Brussels, 17 March 2014 ; <http://www.pir-rip.ecowas.int> ; <https://ec.europa.eu>

Copyright AGI, ECDPM, ISS (2014)

الملحق رقم 21: حصيلة مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة من طرف الجيش الوطني الشعبي في 2016

تحييد 350 إرهابي، منهم القضاء على 125 إرهابي و القبض على 225 إرهابي.

المهربون الموقوفون 2615.

المهاجرون غير الشرعيون 6103.

مهربو و تجار المخدرات 414.

المخابي و الملاجئ المكتشفة 458.

كمية الكيف المعالج المضبوطة : 110.951 كلغ.

الوقود المهرب المضبوط: 1.839.827 لتر.

المواد الكيميائية المخصصة لصناعة المتفجرات : 2556 كلغ.

السيارات الرباعية الدفع : 447.

الشاحنات : 258.

السيارات: 340.

الدراجات النارية: 119.

مضبوطات أخرى : 12 منظار، 2 جهاز GPS، 63 وسيلة اتصال، 1032 جهاز الكشف عن المعادن، 3384: المطرقات

الضاغطة، 458 مولد كهربائي، 17 صاروخ 57 ملم مضاد للحوامات، آلاف الذخائر المختلفة، 653 كلغ ديناميت، 50 كلغ تترات

الأمونياك، 668/ بنديقية كلاشينكوف، 48 رشاش FM، 37 قذيفة هاون، 82 بنديقية صيد، 35 بنديقية بمنظار، 26 بنديقية مضخية،

64 بنديقية نصف آلية سيمينوف، 198 قاذفة آر بي جي 7، 297 قنبلة، 2195 لغم مضاد للأفراد، 18 لغم مضاد للدبابات، 170

لغم تقليدي الصنع، 73 مدفع تقليدي الصنع، 320 قنبلة تقليدية الصنع، 18 قنبلة دخانية، إضافة إلى أكثر من 100 بنديقية و رشاش

مختلفة.

المصدر : مجلة الجيش، العدد 641، ديسمبر 2016، ص ص 20-21.

ملخص الدراسة

تحاول الدراسة التي بين أيدينا، تحليل واقع الخارطة الجيوسياسية الجديدة للظاهرة الإرهابية في الساحل الأفريقي، كفضاء جغرافي، و المتمثل في الدول التي ترتبط مع الجزائر حدودياً (موريتانيا، مالي، النيجر)، حيث تهدف إلى إبراز تأثير هذه الخارطة بكل مكوناتها و تفاعلاتها، على الأمن الوطني الجزائري، منذ 2001/09/11، و كيف استطاعت الجزائر مواجهة هذا التأثير.

من خلال الفصل الأول، تمّ تسليط الضوء على ظهور و تطور مفهومي الجيوسياسية و الإرهاب، إضافة إلى تعريف المنطقة محل الدراسة، و هي الساحل الأفريقي، و ذلك من خلال مقارنة معرفية، بداية من الجذور و التطورات إلى غاية الوصول إلى التعاريف الموجودة اليوم، و ذلك رغم غياب تعريف جامع لكل منها، بسبب اختلاف الإيديولوجيات.

في الفصل الثاني، تمّ وضع المنطقة محلّ الدّراسة في إطارها الجيوسياسي، حيث تعرضت الدراسة إلى الأزمات المختلفة التي تعيشها دول الساحل، و مدى تشابكها و تداخلها، و ذلك قبل دراسة التطورات الجيوسياسية للنزاعات المختلفة في المنطقة، ما قبل و ما بعد 2001، حيث تمّ تحديد أهم التهديدات المؤثرة على الأمن الإنساني، سواء المجتمعية أو تلك المتعلقة بالدولة أو الجوار، حيث تمّ التوصل إلى أن محور كل التهديدات هو الإرهاب و الجريمة المنظمة، كما تمّ عرض و تحليل أدوار أهم الفواعل، النشطة و المؤثرة في المنطقة اليوم، من خلال علاقتها بهذا الفضاء من ناحية، و علاقتها ببعضها البعض من ناحية أخرى، حيث تراوحت العلاقة ما بين المنافسة و التحالف و الصراع، كما تمّ التركيز في هذا الجزء من الدراسة على جيوسياسية الموارد الطبيعية و الموارد السكانية بالساحل.

أمّا من خلال الفصل الثالث، تطرقت الدراسة إلى أهم معالم الخارطة الجيوسياسية للظاهرة الإرهابية في الساحل، بداية من التطور الجينيولوجي للظاهرة، و كذا العوامل و التحولات التي أدت إلى تناميها المتسارع، إضافة إلى الانتقال من الإرهاب المحلي إلى الدولي، و تطرقت الدراسة إلى أهم التنظيمات التي ترسم معالم الخارطة الجيوسياسية للإرهاب اليوم، من خلال عرض و تحليل لتركيباتها التنظيمية و الهيكلية و الاستراتيجيات المتبعة في عملياتها، و كذا التقارب مع التنظيمات الأخرى المحيطة بالمنطقة، كما أبرزت الدراسة، أهم التفاعلات المغذية لها، كالتمويل و حركية العلاقات الداخلية و الخارجية البينية للتنظيمات الإرهابية، حيث تفاوتت هذه العلاقات ما بين التنسيق، التعاون، الشراكة، الاندماج العضوي و الاحتواء.

من خلال الفصل الرابع، حاولت الدراسة الربط بين الجزائر و مستقبل الخارطة الجيوسياسية الجديدة للإرهاب بالمنطقة، التي تقوم بدورها على عنصر محوري، و هو ثنائية الإرهاب-الجريمة المنظمة، و ذلك من عن طريق دراسة التأثير المتبادل بين الطرفين (الجزائر و الإرهاب-الجريمة المنظمة)، قبل تحديد المتغيرات التي استخدمت في بناء سيناريوهات مستقبل الخارطة الجيوسياسية للظاهرة الإرهابية في الساحل، حيث تمّ التوصل إلى تحديد معالم المقاربة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الأفريقي، و مساعيها لمكافحة ثنائية الإرهاب-الجريمة المنظمة، مع تمسكها بعقيدتها الأمنية التي تقوم أساساً على عدد من المبادئ مع الالتزام بالمهام الدستورية للجيش الوطني الشعبي، إضافة مبدأ حسن الجوار.

Résumé de l'étude

La présente étude tente d'analyser la réalité de la cartographie géopolitique du phénomène terroriste dans le Sahel africain, dans son contexte « espace géographique » regroupant les pays limitrophes de l'Algérie, à savoir la Mauritanie, Le Mali et le Niger. Cette recherche porte un intérêt majeur aux effets de cette carte, de ses composantes ainsi que ses interactions sur la sécurité nationale de l'Algérie, depuis le 11 septembre 2001. Nous nous intéressons, par ailleurs, à la manière par laquelle l'Algérie a pu lutter contre ces effets.

Dans ce sillage, nous avons scindé ce travail de recherche en quatre chapitres. Nous avons consacré le premier chapitre aux différentes définitions des concepts clés tels que la géopolitique et le terrorisme, en prenant en considérations l'inexistence d'une unanimité de définitions. Il a été, également, question dans ce premier chapitre de définir la région géographique que nous étudions, à savoir le Sahel Africain.

Dans le deuxième chapitre, il a été question de mettre la région, objet de notre étude, dans son cadre géopolitique. Pour ce faire, nous sommes revenus sur les différentes crises qui secouent les pays du Sahel et leurs interférences, et ce avant d'étudier l'évolution géopolitique de ces différentes crises dans la région avant et après 2001. Cette étude s'est focaliser, en outre, sur les menaces aussi bien sociétales que celle des Etats ou des pays limitrophes, en rapport avec la sécurité humaine ; sans négliger le géopolitique des ressources naturelles et humaines dans la région du Sahel.

Le troisième chapitre, quant à lui, évoque les particularités de la carte géopolitique du phénomène du terrorisme dans le Sahel, à partir de l'évolution généalogique de ce phénomène ainsi que les facteurs responsables de l'évolution du terrorisme d'un terrorisme local à un terrorisme international. En effet, la présente étude est revenue sur les organisations les plus importantes qui composent la carte géopolitique du terrorisme en exposant et en analysant sa composition organisationnelle, les stratégies adoptées et le rapprochement avec les autres organisations terroristes activant dans la région.

Enfin, dans le quatrième et dernier chapitre, nous avons tenté de relier entre l'Algérie et l'avenir de la nouvelle carte géopolitique du terrorisme de la région qui s'adosse sur une biaxilité terrorisme-crime organisé, et ce en étudiant l'effet réciproque (Algérie-crime organisé).

السيلىو غرافيا

البيبلوغرافيا

البيبلوغرافيا باللغة العربية

الكتب

- إبراهيم الزميلي زكريا ، موقف الخطاب الديني من الإرهاب، غزة : الجامعة الإسلامية، 2005.
- أبو الروس أحمد، أساليب ارتكاب الجرائم، الإسكندرية : الكتاب الجامعي الحديث، 1996.
- أبو زكريا يحيى، الحركة الإسلامية في الجزائر 1978-1993، بيروت : مؤسسة العارف للمطبوعات، 1993.
- أبو عزة عبد الله، "نحو حركة إسلامية علمية وسلمية"، في النفيسي عبدالله، الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية، الكويت : أوراق في نقد الذات، 1989.
- أحمد الخضيرى محسن ، إدارة الأزمات، القاهرة : مكتبة مدبولي، 1990.
- أحمد جلال محمد، إدارة الأزمات المالية، الأردن : دار خالد اللحياي للنشر و التوزيع، 2016.
- أحمد خميس هبة الله ، الإرهاب الدولي، أصوله الفكرية و كيفية مواجهته، الإسكندرية : الدار الجامعية، 2008.
- أحمد عبد الغفار محمد، فض النزاعات في الفكر و السياسة الغربية، دار هومة للنشر، (2003)
- أحمد فلاح العموش، مستقبل الإرهاب في القرن الحادي و العشرون، الرياض : مركز دراسات و البحوث، جامعة نائف العربية للعلوم الأمنية، 2006.
- أساس البلاغة، بيروت : دار المعرفة، 1979.
- الألفندي عبد الوهاب، "الحركات الإسلامية: النشأة والمداول وملايسات الواقع"، في مجموعة مؤلفين، الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2002.
- الأمين البشري محمد الفساد و الجريمة المنظمة، ط1، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- ب، م، الإرهاب الدولي بين الواقع و التشويه، ط1، باريس : منشورات المركز العربي للنشر و التوزيع و الدراسات، 1982.
- البحيري ولاء ، إدارة الأزمة: مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية، 2008.
- بريجنسكي زينغويو ، رقعة الشطرنج الكبرى، ط 1، ترجمة : أمل الشرقي، عمان، الأردن الأهلية للنشر و التوزيع، 1999، ص 18.
- البشري طارق، "الملامح العامة للفكر السياسي الإسلامي في التاريخ المعاصر"، في كتاب النفيسي مصطفى الفبال، تقرير تجميعي : الصحوة الدينية الإسلامية : خصائصها ، أطوارها ، مستقبلها في مجموعة مؤلفين، الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، ط2، سلسلة مكتبة المستقبلات العربية البديلة، مركز دراسات الوحدة العربية و جامعة الأمم المتحدة، بيروت : دار الشروق، 1989.
- بن سعود اليحيى فهد ، النواحي النفسية في عملية التفاوض في أزمة اختطاف، الرياض، 1996.
- بن إبراهيم العواد خالد، مستقبل التعليم في المملكة العربية السعودية : مؤشرات و استشراف، الرياض: وزارة المعارف، مركز التطوير التربوي، 1998.
- بن أبي بكر الرازي محمد ، مختار الصحاح، بيروت : مكتبة الناشر، 1995.
- بن طالب ليندا، غسل الأموال وعلاقته بمكافحة الإرهاب، دراسة مقارنة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2011.
- بن معلا اللويحي عبد الرحمن، الإرهاب و الغلو: دراسة في المفاهيم و المصطلحات، الرياض : جامعة محمد بن سعود الإسلامية.
- بوسلطان محمد، مبادئ القانون الدولي العام، الجزء الثاني، الجزائر : دار الغرب للنشر و التوزيع، (ب، ت).
- بيليس جون و سميث ستيف، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط1، الإمارات العربية : مركز الخليج للأبحاث 2004.
- الترابي حسن، "الحركة الإسلامية في السودان: التطور الكسب المنهج"، الخرطوم : بدون ناشر، 1989.
- تشومسكي نعوم، الدولة الفاشلة...إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة : سامي الكعكي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007).

- جبران مسعود، الرائد: معجم لغوي عصري، المجلد 1، ط. 3، بيروت : دار العلم للملايين ، جانفي 1978.
- جراد عبد العزيز، العلاقات الدولية، الجزائر : موفر للنشر، 1992.
- جلال عز الدين أحمد ، الإرهاب و العنف السياسي، ط1، دار الحرية، 1986.
- حاسنين عطا الله إمام، الإرهاب و البنين القانوني للجريمة، القاهرة : دار العلم للطبع والنشر والتوزيع، 2000.
- حجازي أكرم، دراسات في السلفية الجهادية، القاهرة : مدارات للأبحاث والنشر، 2013.
- حجازي محمد محمد ، الجغرافيا السياسية، القاهرة : كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1996-1997.
- حسن الشافعي بدر، تسوية الصراعات في أفريقيا (نموذج الإيكواس)، القاهرة : دار النشر للجامعات، 2009.
- الحسيني محمد ، مساهمة في فهم ظاهرة الإرهاب الدولي، الرباط، 1990.
- حلمي نبيل، الإرهاب الدولي وفق القواعد القانون الدولي العام، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1988)
- حماد كمال، الإرهاب و المقاومة في ضوء القانون الدولي العام، ط1، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2003.
- حمة خورشيد فؤاد ، الجيوپوليتيكس المعاصر: تحليل، منهج، سلوك، إقليم كردستان : مديرية الطبع و النشر، السليمانية، 2013.
- حومد عبد الوهاب ، الإجرام السياسي، لبنان : دار المعارض، 1963.
- دوغين ألكسندر ، أسس الجيوپوليتيكا : مستقبل روسيا الجيوپوليتيكي، ترجمة : عماد حاتم، طرابلس، ليبيا : دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004.
- دوفاي ألكسندر ، الجغرافيا السياسية: جيوپوليتيك، ترجمة : حسين حيدر، ط1، بيروت : عويدات للنشر و الطباعة، 2007.
- الدين زاهر ضياء، الدراسات المستقبلية مفاهيم دراسات تطبيقات، القاهرة: مركز الكتاب للنشر والمركز العربي للتعليم و التنمية، 2004.
- ربيع محمد و صبري مقلد إسماعيل، مؤسسة العلوم السياسية، الجزء الأول، الكويت : مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، جامعة الكويت، 1993 - 1994.
- رشدي الحواري عبد الرحمن و آخرون، الإرهاب و العولمة، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002.
- رشوان حسين، الإرهاب والتطرف من منظور علم الاجتماع، مؤسسة شباب الجامعة، 2002.
- رشيد عامر ، موسوعة الثقافة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية العسكرية، ط1، حلب: دار القلم العربي، 2003.
- رفاعي ممدوح و جبريل ماجدة ، إدارة الأزمات، ط1، القاهرة : كلية التجارة، جامعة عين شمس، (ب، ت).
- روز أكرمان سوزان، الفساد و الحكم، ترجمة: فؤاد السروجي، (عمان : الأهلية للنشر، 2003.
- رياض محمد، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية و الجيوپوليتيكا، القاهرة : مؤسسة هندواي للتعليم و الثقافة، 2012.
- زهران جمال، الدراسات المستقبلية في علم السياسة الحديث : اتجاهات حديثة في علم السياسة، القاهرة : اللجنة العلمية للعلوم السياسية و الإدارة العامة، 1999.
- زوراطي اليمين، التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب 1978 - 2008، لندن : مطبوعات أي-كتب، 2014.
- سرور طارق، الجماعة الإجرامية المنظمة، القاهرة : دار النهضة العربية، 2000.
- سعد الدين إبراهيم و آخرون، صورة المستقبل العربي، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1982.
- سعد الدين إبراهيم و آخرون، مستقبل النظام العالمي وتجارب تطوير التعليم، عمان: منتدى الفكر العربي، 1989.
- السعد صالح، التعاون الدولي في مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب، عمان : اتحاد المصارف العربية، 2008.
- سعيد أمير، خريطة الشيعة في العالم : دراسة عقدية، تاريخية، ديمغرافية، استراتيجية، ط1، القاهرة: مركز الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، 2009.
- سلام محمود ، موجز تاريخ النظم الاجتماعية و القانونية، القاهرة : مطبعة العربية الحديثة، 1975.
- سلطان جاسم، الجغرافيا و الحلم العربي القادم: جيوپوليتيك، عندما نتحدث الجغرافيا، بيروت : تمكين للأبحاث و النشر، 2013.
- السماك محمد ، الإرهاب والعنف السياسي، بيروت : الشركة العالمية، (ب. ت).

- السيد رضوان، "مستقبل الحركات الإسلامية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية"، في : الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2002.
- سيد كامل شريف، الجريمة المنظمة في القانون المقارن، القاهرة: دار النهضة العربية، 2001.
- السيد مصطفى أحمد، تحديات العولمة و التخطيط الاستراتيجي مدير القرن الواحد و العشرين، ط2، مصر : جامعة الزقازيق، 1995.
- سيريليه بيبير ، الجغرافيا السياسية و الجغرافية الاستراتيجية، ترجمة : أحمد عبد الكريم، ب. م الأهالي للطباعة و النشر و التوزيع ب. ت.
- شحاتة ليلي و آخرون، الإدارة العامة، القاهرة : كلية التجارة، جامعة عين شمس، ، 1995.
- الشريف بسيوني محمد، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ماهيتها و وسائل مكافحتها دوليا و عربيا، ط1 (مصر : دار الشروق، 2004.
- شريف حسين، الإرهاب الدولي وانعكاساته على الشرق الأوسط خلال أربعين قرنا، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997.
- الشنة أحمد، العاصفة الزرقاء، تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية، تونس : مؤسسة هديل للنشر، (ب، ت).
- شهيب عبد القادر، ممولو الإرهاب في مصر، القاهرة : دار الهلال، 1994.
- صالح الذويخ مشعل ، الإرهاب وأثره في العلاقات العربية الأمريكية، دار بيروت، 1955.
- صالح العادلي محمود، الجريمة المنظمة : دراسة مقارنة، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، 2004.
- الصالح مصلح، ظاهرة الإرهاب المعاصر: طبيعتها و عواملها و اتجاهاتها، سلسلة دراسات معاصرة (14)، السعودية: مركز الملك فيصل، 2002.
- صالح نبيه محمد، المستقبلات والتعليم، "سلسلة موسوعة التعليم في عصر العولمة" رقم 1، القاهرة: دار الكتاب المصري، 2002.
- صدقي عبد الرحيم، الإرهاب السياسي و القانون الجنائي، القاهرة : دار النهضة العربية، 1986.
- الطويل كميل، الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر، من "الإنقاذ" إلى "الجماعة"، ط1، بيروت : دار النهار للنشر، 1998.
- الظاهري خالد، دور التربية الإسلامية في مواجهة الإرهاب، الرياض : دار عالم الكتب، 2002.
- الظفيري فايز، مواجهة جرائم غسيل الأموال، الكويت : مجلس النشر العلمي، لجنة التأليف والتعريب والنشر، 2004.
- عامر صلاح الدين، المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام، القاهرة : دار الفكر العربي، 1977.
- عبد الباسط ضرار عامر، إدارة الأزمات: رؤية إسلامية، مصر : دار الكلمة للنشر و التوزيع، 2000.
- عبد الجواد عادل الكردوسي محمد، التعاون الأمني العربي ومكافحة الإجرام المنظم عبر الوطني، ط1، القاهرة : مكتبة الآداب، 2005.
- عبد الحميد نسرين، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006.
- عبد الخضر عبدالرحيم جمال، مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، الجزء الأول، بيروت : دار المحجة البيضاء، 2004.
- عبد العظيم زينب، الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات الإسلامية، 2004.
- عبد الغني سعودي محمد، الجغرافيا السياسية المعاصرة : دراسة الجغرافية و العلاقات السياسية الدولية، القاهرة : مكتبة الأنجلومصرية، 2010.
- عبد الفتاح سليمان، مكافحة غسيل الأموال، ط1، (مصر: دار الكتب القانونية، 2006.
- عبد اللطيف حسن سعيد، جرائم غسل الأموال بين التفسير العلمي و التنظيم القانوني، القاهرة : دار النهضة العربية، 1997.
- عبد اللطيف عبد العال محمد، جريمة الإرهاب : دراسة مقارنة، القاهرة : دار النهضة العربية، 1994.
- عبد المطلب محمد، تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية و الاعتبارات الموضوعية، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة، 2007.
- عبد المنعم مسعد نيفين، "جدلية الاستبعاد والمشاركة"، في : مجدي حماد وآخرون، الحركات الإسلامية و الديمقراطية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
- عبد المولى طشطوش هایل، الإرهاب المعاصر، ط1، الأردن : دار البداية، 2014.
- عبد المولى هایل، الإرهاب حقيقته- معناه، الأردن : دار الكندي للنشر و التوزيع، 2008.
- عبدالحميد نبيه نسرين، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، 2006.
- عبده فليه فاروق و عبد الفتاح الزكي أحمد ، الدراسات المستقبلية منظور تربوي، عمان: دار المسيرة، 2003.
- عبيدات ذوقان، البحث العلمي، مفهومه، أدواته، أساليبه، الأردن : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، (ب، ت).

- عزيز شكري محمد، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، دمشق: دار الفكر، 1991.
- العكرة أدونيس، الإرهاب السياسي: بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية، ط2، بيروت: دار الطليعة للطباعة و النشر، 1992.
- العكرة أدونيس، الإرهاب السياسي: بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية، ط1، بيروت: دار الطليعة، 1983.
- عمران إسراء، الإرهاب الدولي بين القانون الدولي و الشريعة.
- العواملة نائل، أساليب البحث العلمي، الأسس النظرية و تطبيقاتها في الإدارة، عمان: مركز ياسين الفني، 1995.
- غالي الحديثي عباس، نظرية السيطرة الاستراتيجية و صراع الحضارات، الأردن: دار أسامة للنشر و التوزيع، 2004.
- الغزال إسماعيل، الإرهاب والقانون الدولي، بيروت: المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، 1990.
- الغنوشي راشد، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير، لندن: المركز المغاربي للبحوث والترجمة، 2000.
- فاروق النبهان محمد، مكافحة الإجرام المنظم، ط1، الرياض: الأمنية و التدريب، 1989.
- فتحي عيد محمد، واقع الإرهاب في الوطن العربي، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الفتلاوي حسين، المنازعات الدولية، بغداد: دار القادسية، (ب.ت).
- الفرحان إسحاق، "أولويات العمل الإسلامي على أبواب القرن الحادي والعشرين"، في إسحاق الفرحان، مواقف وآراء سياسية: في قضايا وطنية وعربية وإسلامية، ج2، عمان: دار الفرقان، 1998.
- فوزي بن الهاشمي صديق، محطات في تاريخ الحركة الإسلامية بالجزائر، 1968-1988، ط3، الجزائر: دار الانتفاضة للنشر و التوزيع، 1992.
- الكيلاني هيثم، الإرهاب يؤسس دولة، القاهرة: دار الشروق.
- لخضاري منصور، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات- الميادين- التحديات، بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2015.
- لخضاري منصور، تطور "ظاهرة الإرهاب" في الجزائر، من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني، ط1، سلسلة دراسات استراتيجية (194)، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2014.
- مارل مارسال، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ط1، ترجمة: حسن نافعة، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986.
- محمد الشيخ يوسف، أجنحة الإنقاذ، قصة جبهة الإنقاذ الجزائرية من الولادة إلى الاعتقال، لبنان: مؤسسة العارف للمطبوعات، 1994.
- محمد العيسوي فايز، الجغرافيا السياسية، ط2، ب.م: دار المعرفة الجامعية، 2003.
- محمد أمين عصام، الجغرافيا السياسية، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2011.
- محمد جاد الرب سيد، تنظيم و إدارة منظمات الأعمال: منهج متكامل في إطار الفكر التقليدي و المعاصر، مصر: مطبعة العشري، 2005.
- محمود أبو المعالي محمد، القاعدة و حلفاؤها بأزواد، النشأة و أسرار التوسع، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2014.
- محييمر عبد العزيز، الإرهاب الدولي مع دراسة للاتفاقيات الدولية والقرارات الصادرة عن المنظمات الدولية، القاهرة: دار النهضة العربية، 1986.
- مصباح عامر، الدراسات الاستشرافية: النماذج و التقنيات، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2016.
- مصباح عامر، المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2013.
- معلوف لويس، المنجد في اللغة و الأدب والعلوم، ط18، بيروت: المطبعة الكاثوليكية، (ب.ت).
- مقدم محمد، الأفغان الجزائريون: من الجماعة إلى القاعدة، (الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار، 2002.
- منيب عبد المنعم، دليل الحركات الإسلامية في مصر، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2010.
- موسى نعيم، تجارة غير مشروعة، الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2006.
- نافع إبراهيم، كابوس الإرهاب و سقوط الأفتنة، القاهرة: مركز الإحرام للترجمة و النشر، 1994.
- نجروبونت نيكولاس، "مدارس المستقبل"، في مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، هكذا يصنع المستقبل، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2001.
- الهواري عبد الرحمن، التعريف بالإرهاب و أشكاله، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002.
- والتر فاندل، السلاسل الزمنية من الوجهة التطبيقية ونماذج بوكس-جنكر، ترجمة: عبد المرضي حامد عزام، الرياض: دار المريخ، 1992.

- وهبة مراد و أبو سنة منى ، ابن رشد اليوم : الإرهاب و تدريس الفلسفة، القاهرة : دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع، 2000.
- يوسف حتى ناصيف، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.
- يونس الباشا فائزة، الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، القاهرة: دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.
- يونس الباشا فائزة، الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، القاهرة : دار النهضة العربية، 2002.

الدوريات و المجلات العلمية

- إبراهيم محمود أحمد ، "أفريكوم وتحولات السياسة العسكرية الأمريكية تجاه إفريقيا"، مجلة آفاق إفريقية، العدد 27، 2008 : ص 8.
- إبراهيم محمود أحمد، "أفريكوم وتحولات السياسة العسكرية الأمريكية تجاه إفريقيا"، مجلة آفاق إفريقية، العدد 27، 2008، ص 8.
- بن عائشة محمد الأمين، "أزمات الساحل والهندسة الدبلوماسية الجزائرية"، مجلة الدبلوماسية، العدد 18، الجزائر، ص 15.
- بوقارة حسين، "الاستشراف في العلاقات الدولية : مقارنة منهجية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، جامعة قسنطينة، 2004 : ص 19.
- التمكنكي، "الطوارق و الدول المغاربية، أية علاقة ؟"، مجلة أمزادي، العدد 12، جويلية 2006 : ص 6.
- جلال العظم صادق، "الربيع العربي و الاسلام السياسي"، مجلة العربي، العدد 9277، 2013 : ص 6.
- جلال عز الدين أحمد، "حركات التطرف الديني في المغرب العربي"، أوراق الشرق الأوسط ، القاهرة : المركز القومي لدراسات الشرق، مارس-نوفمبر 1994 - 1995 : ص 56.
- حجازي أكرم، "رحلة في صميم عقل السلفية الجهادية: القاعدة نموذجاً"، القدس العربي، لندن : سبتمبر 2006.
- حسن أبو العينين سوزان ، "الفقر في الدول العربية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 4، القاهرة كلية التجارة، جامعة عين شمس، (2004 : ص 115
- حسن عبد الرحمن حمدي، "السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 144، 2001 : ص 192.
- حسن عبد الرحمن حمدي، "السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 144، 2001، ص 192
- الحسناوي لحسن، "التنافس الدولي في إفريقيا: الأهداف ... والوسائل"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 29، شتاء 2011 : ص 109 - 110.
- خلف محمود، "الاستراتيجية الأمريكية لقيادة إفريقيا العسكرية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 168، أبريل 2007، ص 190.
- دندان عبد الغاني، "ما وراء الأمن : الأجندة الأمنية لشمال أفريقيا في منظور الاستراتيجيات الغربية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 41 - 42، شتاء و ربيع 2014، ص 13.
- دندن عبد القادر، "خطر التحالف بين الإرهاب والجريمة والمنظمة"، مجلة سياسات عربية، العدد 8، أبريل 2014 : ص 87.
- الدين زاهر ضياء، "مصفوفة التأثير المتقاطع واستخداماتها في تحسين التنبؤات المستقبلية"، مجلة مستقبل التربية العربية، العدد 26، مجلد 8، (2002 : ص 313.
- رأفت إجلال، "السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء"، السياسة الدولية، العدد 145، جويلية 2001 : ص 23.
- رأفت إجلال، "السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء"، السياسة الدولية، العدد 145، جويلية 2001 : ص 10
- سعيد أبو عامود محمد، "الإسلاميون والعنف المسلح في الجزائر"، مجلة السياسة الدولية، العدد 113، 1993 : ص 118.
- شبانة أمين، "النفط الإفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد"، مجلة قراءات إفريقية، العدد 11، يناير - مارس 2012 : ص 81.
- شمسة بوشنافة و قي آدم، "إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر (1998 - 2000)"، مجلة الباحث، العدد 3، 2004، ص 127 - 128.
- عبد الحميد إبراهيم محمد، "الاتجاهات المعاصرة في دراسة المستقبل رؤية سوسيولوجية"، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 85، السنة 22، 2005 : ص 110.
- عبد الرحمن حمدي ، "العلاقات الصينية - الأفريقية : شراكة أم هيمنة ؟" سلسلة كراسات استراتيجية، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 172، فيفري 2007 : ص 12-17.

- عبد الرزاق جاسم خيرى، "قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا: فرصة أمريكية ومحنة إفريقية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 21، فيفري 2009 : ص 89.
- عبد الرزاق جاسم خيرى، "قيادة عسكرية أمريكية لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة إفريقية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 21، شتاء 2009 : ص 99.
- عبد الستار قاسم، "الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وانعكاساتها على الحرب"، مجلة البيان، العدد 2، 2004، ص 320.
- عبد الستار قاسم، "الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وانعكاساتها على الحرب"، مجلة البيان، العدد 2، 2004 : ص 320.
- عبد الفضيل محمود، "الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل"، عالم الفكر، المجلد 18، العدد 4، مارس 1988 : ص 101.
- عبد الله إبراهيم، "الدبلوماسية الجزائرية تحقق نصرا آخر في مكافحة الإرهاب بعد تبني الجامعة العربية لمبدأ تجريم دفع الفدية"، الأيام الجزائرية، (22 ديسمبر 2010) : ص 3.
- علاء جميل، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، مجلة و العلوم الاجتماعية، العدد 19، جامعة فرحات عباس، سطيف، ديسمبر 2014، ص ص 335-337.
- فاطمة مرايف هبة، "الإتجار بالبشر... الشكل المعاصر لتجارة الرق"، السياسة الدولية، المجلد 41، العدد 165، جويلية 2006 : ص ص 84 - 85.
- الكيلاني هيثم، "إرهاب الدولة بديل الحرب في العلاقات الدولية"، مجلة الوحدة، العدد 67، 1990.
- اللاوندي سعيد، "ملاحم سياسة أمريكية جديدة : بين الديماغوجيا والغطرسة"، أحداث 11 سبتمبر 2001 أهم وأخطر حدث في القرن 21، ونقطة تحول عظمى في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية"، مجلة المتابع الاستراتيجي، ج 4، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، مارس 2005 : ص 21.
- اللاوندي سعيد، "ملاحم سياسة أمريكية جديدة: بين الديماغوجيا والغطرسة"، أحداث 11 سبتمبر 2001 أهم وأخطر حدث في القرن 21، ونقطة تحول عظمى في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية"، القسم الرابع من الدراسة، مجلة المتابع الاستراتيجي، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، مارس 2005 : ص 21.
- لكويبي إدريس، مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية و واقع المقاربات الانفرادية، مجلة المستقبل العربي، (بيروت، العدد 281، جويلية 2002)، ص 38.
- مصطفى كمال: أمريكا والإرهاب، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، شتاء 2002، ص 59.
- مطاوع محمد، "الاتحاد الأوروبي و قضايا الهجرة : الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات و المستجدات"، المستقبل العربي، العدد 431، (جانفي 2015).
- مهدي عاشور محمد، "إفريقيا و الحرب على الإرهاب : قراءة في بعض الأبعاد السياسية"، مجلة دراسات إفريقية، العدد 42، السنة 25، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، 2013، ص 28.
- نصر الدين قاسم، "الأفريكوم وحدود أمريكا الجديدة"، جريدة القبس، العدد 12454، السنة 36، فيفري 2008 : ص 3.
- الهوسي سعيد، مكانة دول المغرب العربي الأمنية في الاستراتيجية الأمريكية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 33، شتاء 2012، ص 38.
- الهيصمي خديجة، "الإرهاب وصلته بعمليات غسل الأموال و التعاون الدولي في مكافحته"، مجلة 26 سبتمبر، اليمن، 2008 : ص 2.
- وقازي عقبة، "الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 4، ديسمبر 2015 : ص 19.

الرسائل العلمية (مذكرات و أطروحات)

- عمورة أعمار، التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الأفريقي (مقاربة جيوأمنية)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2010/2011.

- لخضاري منصور ، "استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2010"، أطروحة دكتوراه، الجزائر : جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2013.
- عطية إدريس، "مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الإفريقي"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2015.
- بوسكين سليم، "تحولات البنية الإقليمية و انعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري(2010-2014)"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2015
- طالب أبصير أحمد، "المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر : 2009/2008.
- فاطمة وناس، "المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر"، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق و العلوم السياسية، ورقلة، الجزائر: 2013/2012.
- مفيدة ضيف، "سياسة المشرع في مواجهة ظاهرة الإرهاب"، مذكرة ماجستير، جامعة الإخوة منتوري، كلية الحقوق و العلوم القانونية، قسنطينة، 2009 - 2010.
- حسام حمزة، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، رسالة ماجستير، جامعة حاج لخضر باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، باتنة : 2011/2010.

الأوراق المقدمة في اللقاءات العلمية (ندوات، ملتقيات، مؤتمرات، أيام دراسية... إلخ)

- "الساحل ضمن استراتيجية القوى"، أشغال ملتقى وطني منظم من طرف المعهد العسكري للوثائق و التقويم و الاستقبلية، وزارة الدفاع الوطني، الجزائر : 02 مارس 2015.
- "مالي-ليبيا : مبادرات السلام و الخروج من الأزمات، أي آفاق من أجل الاستقرار الجهوي؟"، أشغال ملتقى وطني منظم من طرف المعهد العسكري للوثائق و التقويم و الاستقبلية، وزارة الدفاع الوطني، الجزائر : 12 جانفي 2016.
- "منطقة الساحل و الصحراء: الواقع و الآفاق"، أشغال ملتقى وطني منظم من طرف المعهد العسكري للوثائق و التقويم و الاستقبلية، وزارة الدفاع الوطني، الجزائر : 15 أكتوبر 2012.
- عبد المنعم شلبي محمد: "الدراسات المستقبلية العربية، عرض نقدي وتصورات مقترحة"، ندوة الدراسات المستقبلية نحو استراتيجية مشتركة، الفترة من 14 - 16 أبريل، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1998.
- عبد العزيز السن عادل ، "الاستشراف و بناء السيناريوهات"، مؤتمر التخطيط الاستراتيجي للتفوق والتميز في المنظمات، القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سبتمبر 2009.
- ماهر جمال الدين علي ، "التخطيط الأمني لإدارة عمليات مواجهة الكوارث"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الشرطي الثاني لتطوير العلوم الأمنية، القيادة العامة لشرطة دبي، 1994.
- بويبة نبيل، "مسألة الطوارق"، أشغال الملتقى الوطني حول إشكالية الأمن في المغرب العربي.
- ياسر محمد جاد الله محمود، "العولمة والفقر في مصر"، ملتقى دولي : قضايا العولمة وتأثيرها على الدول النامية، القاهرة : الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، 2006.
- البشير محمد الأمين، "مؤسسات المجتمع المدني و الأمن القومي العربي"، الندوة العلمية حول دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية الأمنية، مركز الدراسات و البحوث، 13 - 14 ماي 2009.
- المنجرة المهدي، "ندوة الجزائر حول قضايا المستقبل الإسلامي"، مركز دراسات المستقبل الإسلامي و مركز الدراسات الاستراتيجية الشاملة، ماي (1990).

- حمزاوي عمر، "تشریح أزمات الدولة في الوطن العربي...ملاحظات أولية حول المستويات والمضامين"، في: عادل مجاهد الشرجي و آخرون، أزمة الدولة في الوطن العربي، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز كارنيغي للشرق الأوسط والجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
- فهمي شنودة أميل، "فعالية الدراسات المستقبلية في التنبؤ للتخطيط الاستراتيجي وجودته في التعليم العالي"، المؤتمر السنوي العربي الخامس الدولي الثاني، "الاتجاهات الحديثة في تطوير الأداء المؤسسي والأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي، الفترة من 14-15، كلية التربية النوعية بالمنصورة، أبريل 2010.

الموسوعات، القواميس و المعاجم

- المنجد في اللغة و الأعلام، بيروت : دار المشرق، 1984.
- المهدي عبد الرزاق، تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد بن إسماعيل الأزهاري الهروي، ط1، بيروت : دار إحياء التراث العربي، 2001.
- المهدي عبد الرزاق، فقه اللغة و سر العربية لأبي منصور محمد بن أحمد بن إسماعيل الأزهاري الهروي، ط1، بيروت : دار إحياء التراث العربي، 2002.
- محمد هارون عبد السلام، معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، ط1، دمشق : دار الفكر، 1979.
- عبد الغفور عطار أحمد، الصحاح تاج اللغة لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، ط4، بيروت: دار العلم للملايين، (ب.ت).
- قاموس مجلة العربي، الكويت : وزارة الإعلام الكويتية، ديسمبر 1986.
- قاموس الفكر السياسي، ترجمة أنطوان حمص، الجزء الأول، دمشق وزارة الثقافة : 1994.
- سعد نيفين، معجم المصطلحات السياسية، ط1، القاهرة : كلية السياسة و الاقتصاد، مركز البحوث الدراسات السياسية، 1994.
- عطية الله أحمد، القاموس السياسي، ط1، القاهرة : دار النهضة العربية، 1968.
- عاطف غيث محمد ، قاموس العلوم الاجتماعية، الإسكندرية : دار المعارف الجامعية، 1989.
- زكي بدوي أحمد ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت : مكتبة لبنان، 1977.
- الكيالي عبد الوهاب ، موسوعة السياسة، ط2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1985.
- بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي محمد ، مختار الصحاح، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1962.
- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، الجزء 2.
- الفيروز ابادي مجد الدين، قاموس المحيط، مصر : مطبعة السعادة، المكتبة التجارية الكبرى، (ب.ت).
- أنيس إبراهيم و آخرون، المعجم الوسيط، الجزء الأول، ط2، القاهرة : مجمع اللغة العربية، 1972.
- ابفانز غرهام و نونيهام جيفري، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، الطبعة 1، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- وهبة مراد، المعجم الفلسفي، ط 3، القاهرة : دار الثقافة الجديدة، 1979.
- دي موتيرال تيري و كلين جان، موسوعة الاستراتيجية، ترجمة علي محمود مقلد) بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2011.

التقارير و الوثائق الرسمية و الحكومية

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ميثاق السلم و المصالحة الوطنية، 2006.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 99 - 08 مؤرخ 13 جويلية 1999، المتعلق باستعادة الوثام المدني.
- السياسية، الجريدة الرسمية، العدد 12، 1997، ص 30.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادة 42.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رئاسي رقم 09 / 97، المؤرخ في 6 مارس 1997، المتعلق بقانون الأحزاب

- "تقرير الأمم المتحدة للتنمية" لعام، 2006.
- "تقرير الأمن الإنساني"، 2005.
- النيابة العامة التمييزية (وزارة العدل اللبنانية)، "نشأة الجريمة المنظمة عبر الوطنية و طرق مكافحتها"، (بيروت : "ب.ت.")، ص 1- 5.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التشريعي رقم 92-03، الصادر في 30 سبتمبر 1992، الجريدة الرسمية، العدد 70، 1992.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 08-01 المؤرخ في 06 فيفري 2005، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتها، الجريدة الرسمية، العدد 11، 2008.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 08-127 المؤرخ في 06 سبتمبر 2005، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتها، الجريدة الرسمية، العدد 50، 2008.

التقارير و الدراسات الصادرة عن مختلف المؤسسات و مراكز البحث

- بوبكر أمال، تأثير تطور الإسلام السياسي على الانسجام الوطني بالجزائر، مركز الشرق الأوسط، جانفي 2010، ص 12.
- مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، "تقرير الجزائر عن مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب"، ديسمبر 2010.
- لآخر ولقرام، الجريمة المنظمة و الصراع في منطقة الساحل و الصحراء "أوراق كاريتغي"، بيروت : مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، سبتمبر 2012.
- الغضبان نجيب، التحول الديمقراطي والتحدي الإسلامي في العالم العربي، 1980-2000، عمّان : دار المنار، 2002.
- أوتوها فريدم، التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، فيفري 2013).

الجرائد و المجلات

- برقوق امحمد، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية و الحسابات الخارجية"، جريدة الشعب، الجزائر، (عدد خاص رقم 1)، (جانفي 2008 ص13).
- غشة محمد، "الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب : الجزائر ترفع على تحريم دفع الفدية"، مجلة الجيش، العدد 567، (الجزائر : مؤسسة المنشورات العسكرية، 2011) : ص 53.
- "الندوة الوزارية التنسيقية لدول منطقة الساحل : جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب"، مجلة الجيش، العدد 561، (الجزائر : مؤسسة المنشورات العسكرية، أكتوبر 2010، ص 29).
- بوشربة علي، "التعاون الدولي ضد الإرهاب"، مجلة الجيش، العدد 543، (الجزائر : مؤسسة المنشورات العسكرية، أكتوبر 2008) : ص 20-24.
- عيمور بشير، "الساحل... دول الميدان و إرساء استراتيجية موحدة، دفع الشراكة و جهود الأمن و التنمية"، مجلة الجيش، العدد 579، (الجزائر : مؤسسة المنشورات العسكرية، أكتوبر 2011)، ص 22.
- برقوق امحمد (حوار)، "التدخل الفرنسي سيحوّل المنطقة إلى مستنقع وسيخلق أزمة سياسية غير مسبقة"، الحوار الجزائرية، العدد، ص 5، في يوم 13 جانفي 2013.

الوثائق غير الرسمية

- ميثاق الجماعة السلفية للدعوة و القتال.

مصادر الأنترنت (webographie)

- المفوضية لسامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

- <http://www.unhcr-arabic.org/56a3b2056.html>
- محمد الأحمدي بن محمد الأمين السالم و حمدي ولد مكناس، ذاكرة الدبلوماسية الموريتانية، موريتانيا اليوم، أنظر :
<http://rimtoday.net/?q=node/2514>
- حمدي عبد الرحمن، "المثلث الإيراني التركي الإسرائيلي و أفريقيا"، أنظر :
<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2010/5/23>
- محمد أوزكان، «تركيا تكتشف إفريقيا»، صحيفة زمان التركية، 12 سبتمبر 2008، أنظر :
<http://www.todayszaman.com/tz-web/detaylar.do?load=detay&link=152938>
- طه عودة، "الافتتاح التركي على أفريقيا"، دراسة منشورة عبر موقع المسلم للدراسات الأكاديمية.
- عبد النور بن عنتر، "الأمن في منطقة الساحل و تعدد المبادرات" 24 جانفي 2015، أنظر :
<http://www.alaraby.co.uk/opinion/2015>
- الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، انظر :
<http://el-mouradia.dz/arabe/algerie/histoire/wconcorde.htm>
- فردينارد دوريتارس: مقارنة أوروبية حول التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل، متحصل عليه من موقع أنباء الموريتانية،
<http://www.alakhbar.info/26750-0--BA0BC0F-FC--F-BCC-F5-FFCF.html>
- محمد محمود أبو المعالي، "القاعدة و حلفاءها في الساحل و الصحراء": <http://sahelnews.info/node/425>
- <http://lefigaro.fr/algerie/2013/09/cest-un-fait-loperation-serval.html>
- أحمد الأمين، "قاعدة المغرب الإسلامي: لا شرعية لخلافة البغدادي"، أنظر :
<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2016>
- فرانسيس ميرتينس والمادو فيليب دي أندريه: "هل أصبح غرب إفريقيا محطة مركزية للتهريب و الإتجار بالبشر؟" مجلة الناتور، (2009)، أنظر في :
http://www.nato.int/docu/review/2009/Organized_Crime/AR/index.htm
- رقاب محمد، "استراتيجية الجزائر في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل"، المركز الديمقراطي العربي، أنظر :
<http://democraticac.de/?p=44546>
- بسمة عولمي، "جريمة تبيض الأموال وخطر المخدرات على الاقتصاد وسبل مكافحتها"، أصوات الشام، 10/05/2010
- عمر بن جانة، "مواقف الجزائر معروفة بمنكبتها ووقتها تجاه القضايا الدولية"، أنظر :
<http://www.djazairnews.info/national/42-2009-03-26-18-314>
- مساهل يمثل الجزائر في اجتماع وزراء خارجية بلدان الساحل في بامكو، 17 ماي. 2011
- "دول الميدان تخصص ميزانية لدراساتها الإستخباراتي". أنظر <http://eassahraa.net/alahrar/23126>
- جلال بوعاتي، "كتاب أبيض حول تجربة الجزائر في مكافحة الإرهاب"، الخبر اليومي، أنظر في :
<http://www.elkhabar.com/press/article/111581/>
- "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة" أنظر :
https://www.unodc.org/pdf/crime/a_res_55/res5525a.pdf
www.alminbar.al-islam.com
- الدورة السادسة عشر للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، من 5 إلى 10 / 1 / 2002 أنظر
<http://islamqa.info/ar/117724>
- بيان مجمع البحوث الإسلامية في الأزهر بشأن ظاهرة الإرهاب 1422هـ أنظر
<http://www.islamweb.net/ramadan/index.php>
- موقع هيئة التشريع و الإفتاء القانوني للمملكة البحرين، أنظر :
<http://www.legalaffairs.gov.bh/LegislationSearchDetails.aspx?id=2125#.VMzvf2iG9qU>

<http://www.assakina.com/news/news2/37418.html#ixzz3QPecW1T>

— جرجس جرجس، معجم المصطلحات الفقهية و القانونية أنظر :

<http://www.neelwafurat.com/itempage.aspx?id=Ibb82056-42481&search=books>

— تاكاويكي يامامورا، "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية"، (ترجمة عادل زقاغ) أنظر :

<http://geocities.com/adelzeggagh/sect.html>

— خديجة عرفة، "تحولات مفهوم الأمن... الإنسان أولا"، أنظر

<http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2003/09/article01.shtml>

— تداعيات الهجمات الإرهابية على محطة غاز في خريشبة أنظر : <https://www.noonpost.org>

— محمد خلفه، "تجربة المصالحة و الوثام المدني بالجزائر"، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، أنظر :

/ <http://www.csd-center.com>

الببليوغرافيا باللغات الأجنبية

Livres

- ABADIE Maurice, La colonie du Niger, Paris : L'Harmattan, 2010.
- AL-AHNAF Mustafa, Bernard BOTIVEAU, Franck FREGOSI, L'Algérie par ses islamistes, Paris : Karthala, 1991.
- ANDRÉ Salifou, Histoire du Niger, Paris Agence de coopération culturelle et technique, Niamey : Nathan, 1989.
- B WEINBEG Leanard and Paul B Davis, Introduction to political Terrorim, New York : M.C Graw Hill Publishing Company, 1989.
- BAUD Jacques, encyclopédie des terrorismes et violences organisées, Panazol, France : Lavauzelle, 2009.
- BAUDOUI René, Géopolitique du terrorisme : les territoires de l'insécurité de la mondialisation, Paris : Armand Colin ,2009.
- BAUER Alain, L'Énigme Al-Qaïda, Paris : -J-C Lattès ,2005.
- BAUTZMANN Alexis, Atlas géopolitique mondial 2013, Paris : PUF/Argos, 2013.
- BÉDÉCHIAN Fabienne et al, L'Accord de Cotonou - Les habits neufs de la servitude, coll. « Essais » Bruxelles : Colophon, , 2002.
- BERGER N, la politique européenne d'asile et d'immigration, enjeux et perspectives, Bruxelles : Bruylant, 2000.
- BONECASE Vincent, La pauvreté au Sahel. Du savoir colonial à la mesure internationale , Paris, Karthala, Coll. Les Afriques, 2011.
- BONIFACE Pascal, la géopolitique, 42 fiches thématiques et documentées, 3ème Ed, Paris : Eyrolles, 2016.
- BONIFACE Pascale, La Géopolitique : les relations internationales, Paris : Eyrolles ,2011.
- BOUKRA Liess, Algérie : la terreur sacrée, Lausanne, suisse : Favre, 2002.
- BOULAY Sébastien et LECOQUIERRE Bruno, Le littoral mauritanien à l'aube du XXIe siècle, Paris : Ed Karthala, 2011.
- BOUMERZHA Abdelhamid et DJAMILA Azine, L'islamisme algérien, de la genèse au terrorisme, Alger : Chihab éditions, 2002.
- BRZEZINSKI Zbigniew, le grand échiquier, Paris : Hachette, 2000.

- BUCHAN Alastair, Le Contrôle des crises : une nouvelle diplomatie, Paris : l'Institut atlantique, 1966.
- BURGAT François, L'Islamisme à l'heure d'Al-Qaida, Paris : La Découverte ,2010.
- BURKE Jason, AL-QAIDA : la véritable histoire de l'islam radical, Paris : La Découverte ,2005.
- CAMBELL Steven, « Role Theory, Foreign Policy Advisors, and U.S. Policy Making”, (U.S.A: Department of Government in International Studies of South California, International Studies Association, 1999.
- CHAMPIN Christophe, Afrique noire, poudre blanche. L'Afrique sous la coupe des cartels de la drogue, Paris : André Versailles éditeur, 2010.
- CHAREF Abed, Algérie, le grand dérapage, Paris : L'Aube, La Tour d'Aigues, 1994.
- CHAUPRADE A, Géopolitique, constantes et changements dans l'histoire, Paris : Ellipse, 2008.
- CHAUTARD Sophie, L'Encyclopédie de géopolitique, Paris : Studyrama ,2010.
- CHENA Salim, « L'Algérie : de la puissance idéologique à l'hégémonie sécuritaire», in : Alain Antil, MANSOURIA Mokhefi, Le Maghreb et son Sud :vers des liens renouvelés, Paris, IFRI/CNRS éditions, 2012.
- CIAVOLELLA Riccardo et FRESIA Marion, Mauritanie, la démocratie au coup par coup, Paris : Karthala, 2009.
- Cissé Youssef Tata et KAMISSOKO Wa , La Grande Geste du Mali. Des origines à la fondation de l'Empire, Paris : Karthala, 1988.
- CISSOKO Sékéné Mody, Tombouctou et l'Empire songhay, Paris : L'Harmattan, 1996.
- CLAUDOT-HAWAD Helene. « La "question touarègue" : quels enjeux ? » In : GALY Michel. La guerre au Mali. Comprendre la crise au Sahel et au Sahara : enjeux et zones d'ombre, Paris : La Découverte, 2013.
- Collectif. Sahel : éclairer le passé pour mieux découvrir l'avenir, Paris : GRIP ,2013.
- COOPER Barbara, “Evangelical christians in the muslim Sahel”, Bloomington (USA) : Indiana University Press, 2006.
- CUOQ J, Recueil des sources arabes concernant l'Afrique occidentale du VIII^e au XVI^e siècle, Paris : Centre national de la recherche scientifique, 1975.
- DANDA Mahamadou, Niger: le cas du Damagaram: Développement régional et identités locales, (Paris : L'Harmattan, 2012).
- DANIEL Serge, les mafias du Mali : trafics et terrorisme au Sahel, Paris : Descartes, 2014.
- DANIEL, Serge, AQMI : l'industrie de l'enlèvement, Paris : Fayard ,2012.
- DAVID Olivier et SUISSA Jean Luc, La dissertation de géopolitique, Paris : Ed PUF, 2005.
- DE BENOIT Alain, vu de droite, France : Labyrinthe, 2001.
- Diangitukwa Feweley, les grandes puissances et le pétrole africains États-Unis et Chine : une compétition larvée par l'hégémonie planétaire, (Paris, Ed Harmattan, Coll. Études africaines 2009)
- DIAW Moussa, La politique étrangère de la Mauritanie, Paris L'Harmattan, 1998.
- DORIGNY Marcel, Atlas des esclavages, Paris : Autrement, 2006.
- DREYFUS Antoine, Les Fils d'Al-Qaida: la nouvelle, Paris : Le Cherche midi, 2007.
- DURAND Gweendal, l'Organisation d'Al-Qaïda au Maghreb islamique réalité ou manipulation ?, Paris : l'Harmattan, 2011.
- DUSSOY Gérard, Les Théories géopolitiques : traité de relations internationales, Paris : l'Harmattan ,2006.
- DVORNIK Francis , Les Slaves : Histoire et civilisation, de l'Antiquité aux débuts de l'époque contemporaine, trad. Danielle Pavlevski, Paris : Seuil, coll. « Univers historique », 1970.
- EGG Johnny, Échanges transfrontaliers et intégration régionale en Afrique subsaharienne, (La Tour-d'Aigues, France : Éditions de l'Aube, 1998.
- FILIU Jean-Pierre, La Véritable histoire d'Al-Qaïda, Paris : Fayard/Pluriel, 2011.

- FILIU Jean-Pierre, Les Neuf vies d'Al-Qaida, Paris : Fayard ,2009.
- FLEURY Jean, Crise libyenne : la nouvelle donne géopolitique, Paris : Picollec ,2012.
- FOTTOHBR M., Fronts et frontières, Paris : Fayard 1988, p 178. (Sur le projet de détacher le Sahara du reste de l'Algérie).
- FREMEUS Jacques (sous dir.), Menaces en Afrique de Nord et au Sahel et sécurité globale de l'Europe, Paris : Ellipses ,2013.
- FRIEDLANDER Robert, Terrorism Documents of international and local control, New York : oceana publications, 1978.
- FROMENTIN Eugène, Sahara et Sahel, Paris : Paris-Méditerranée ,2004.
- GALLAIS J, Hommes du Sahel : espaces, temps et pouvoirs, Coll. Géographes, Paris : Flammarion, 1984.
- GALLOIS Pierre, Géopolitique, les voies de la puissance, Paris : Plon, 1990.
- GALY Michel, La guerre au mali : comprendre la crise au sahel et au Sahara : enjeux et zones d'ombre, Paris : La découverte ,2013.
- GAUTIER Alban, 3000 ans de géopolitique, Paris : Studyrama ,2012.
- GEMENNE François, Géopolitique du changement climatique, Paris : Armand COLIN ,2009.
- GERE François, La Nouvelle géopolitique, Paris : Larousse ,2012.
- GIBLIN Béatrice et LACOSTE Yves, Les Conflits dans le monde - Approche géopolitique, Paris : Armand Colin ,2011.
- Gilbert COMTE, L'empire triomphant, Paris : Denoël, 1988.
- GIRI Jacques, Le Sahel au xxi ème siècle, Paris : Ed. Karthala ,1989.
- GIRI Jacques, Le Sahel demain: catastrophe ou renaissance?, Paris : Karthala ,1983.
- GONIN Patrick et al, la tragédie malienne, Paris : Vendémiaire, 2013.
- GOURDIN Patrice, Géopolitique : manuel pratique, Paris : Choiseul ,2010.
- GUIDERE Mathieu, Al-Qaïda à la conquête du Maghreb, le terrorisme aux portes de l'Europe, Paris : Éditions du Rocher ,2007.
- GUIDERE Mathieu, MORGAN Nicole, Le Manuel de recrutement d'Al-Qaïda, Paris : Seuil,2007.
- GUNARATNA Rohan, Al Qaida : au cœur du premier réseau terroriste mondial, Paris : Autrement ,2002.
- HOSROKHAVAR Farhad K, Quand Al-Qaïda parle : témoignages derrière les barreaux, Paris : Grasset ,2008.
- HUGON Philippe, Géopolitique de l'Afrique, S.P : Éditions Sèdes ,2007.
- IDRISSE Kimba, Armée et politique au Niger, Dakar : CODESRIA, 2008.
- JANOWITZ Morris, « Terrorisme et mondialisation : la coopération, réponse à la menace transnationale », Toulouse : presse de l'IEP, 2003.
- JONCKERS Danielle, « Associations islamiques et démocratie participative au Mali », in : Anna Bozzo et al, Les sociétés civiles dans le monde musulman, Paris : La Découverte, 2011.
- KATI Mahmud, Tarikh el-fettach, trad. Octave Houdas, Maurice Delafosse, Paris : Ernest Leroux, 1913.
- MAGAN Kaya et GRAVRAND HENRY, La civilisation Sereer, Cosaan : les origines, Dakar : Nouvelles Éditions africaines, 1983.
- KENDALL Raymond, « Interpol et la lutte contre la criminalité organisée transnationale », in LECLERC Marcel, La criminalité organisée, Paris : la documentation française (I.H.E.S.I), 1996.
- KEPEL Gilles, Al-Qaïda dans le texte, Paris : PUF ,2005.
- KEVIN Shillington, History of Africa, Second Edition, Ed St. Martin's Press, New York. 1995.
- KJELLÉN Rudolf, Staten som lifsform, L'État comme organisme vivant, Stockholm, 1920.
- KOREWA Victor, La Géopolitique d'Al-Qaïda, Paris : Connaissances et savoirs ,2007.
- KOUTOUZIS Michel, PEREZ Pascal Crime, trafics et réseaux : géopolitique de l'économie parallèle, Paris : Ellipses ,2012.
- LACOSTE Yves, Atlas géopolitique, Paris : Larousse ,2013.

- LACOSTE Yves, La Géopolitique et le géographe, Paris : Choiseul Éditions ,2010.
- LAGANE Guillaume, Premiers pas en géopolitique : les enjeux d'aujourd'hui, les défis de demain, Paris : Ellipses ,2012.
- Laurence MARFAING et Steffen WIPPEL, Les relations transsahariennes à l'époque contemporaine, Paris : Khartala, 2003.
- LAURENT Samuel, Sahelistan : de la Libye au mali, au cœur du nouveau jihad, Paris : Seuil ,2013.
- LECOCQ Baz, Disputed Desert: Decolonisation, Competing Nationalisms and Tuareg Rebellions in Northern Mali, Leiden: Brill, 2010 .
- LOROT Pascal, histoire de la géopolitique, Paris :Economica, 1995. Voir aussi : Rudolf KJELLÉN, Stormakterna, les Grandes Puissances, Stockholm, 1905.
- LUGAN Bernard, les guerres d'Afrique : des origines à nos jours, Paris : Rocher, 2013.
- M. WIEVIORKA, Sociétés et Terrorisme, Paris : Fayard, 1988.
- MAURICE Abadie, La colonie du Niger, Paris : L'Harmattan, 2010.
- MBA AKI NZE Herbert Emmanuel, NDIMINA Alain Cédric, Les Enjeux de sécurité internationale dans la bande sahélo-saharienne: lutte contre le terrorisme ou course aux matières premières?, Éditions Universitaires Européennes ,2012.
- MEDHORA Rohinton, Les leçons de l'UMOA, Intégration et coopération régionales en Afrique de l'Ouest, Paris : Karthala ; Ottawa : CRDI, 1996.
- MIMOUNI Simon Claude, Le judaïsme ancien du VI^e siècle avant notre ère au III^e siècle de notre ère, Paris : PUF, 2012.
- MOKADDEM Mohamed, Al-Qaïda au Maghreb islamique : Contrebande au nom de l'Islam, Alger : Casbah éditions, 2010.
- OUÉDRAOGO Ousmane, Une monnaie unique pour toute l'Afrique de l'Ouest ? : le dossier économique, Paris : Karthala, 2003.
- OUMANI Kadi Moustapha, Un tabou brisé : l'esclavage en Afrique, cas du Niger, Paris : L'Harmattan, 2005.
- OUMANI Moustapha Kadi, Un tabou brisé : l'esclavage en Afrique, cas du Niger, Paris : L'Harmattan, 2005.
- PAUCHANT Theiry and MITROFF I., Transforming the Crisis-Prone Organization: Preventing Individual, San Francisco : Organizational, and Environmental Tragedies, Jossey-Bass, 1992.
- PERRET Thierry, Mali. Une crise au Sahel, (Paris : KARTHALA, 2014), p 125.
- RAYNAUT Claude, Sahels : diversité et dynamiques des relations sociétés – nature, Paris : Karthala ,1997).
- MALEK Réda, l'Algérie à Evian, Alger : Ed. Dahleb, 1995.
- RETAILLÉ D, « Mobilités des populations sahéliennes pendant la sécheresse aggravée de 1984 », in B. Bret, Les hommes face aux sécheresses, Paris, IHEAL, 1989.
- ROSIÈRE Stéphane, Géographie politique et géopolitique : une grammaire de l'espace politique, Paris : Ellipses ,2007.
- S. A, La langue française dans le monde, Paris : Nathan, 2010.
- S. A, La Prévention des crises alimentaires au Sahel : dix ans d'expérience d'une action menée en réseau 1985-1995, Johny EGG.-OCDE ,1997.
- SCHMID Alex & JONGMAN Albert, Political terrorism: a research guide to concepts, theories, Amsterdam: databases and literature, 1988.
- SHIRAEV Eric, International Relations, New York : Oxford University Presses, 2014.
- TAOUTI Amine, Algérie, les islamistes à l'assaut du pouvoir, Paris : L'Harmattan, 1995.
- TERSIGUEL Philippe et BECKER Charles, Développement durable au Sahel, Paris :_Karthala, 1997).
- THOMAS Dominique, Les Hommes d'Al-Qaïda, Paris :_Michalon ,2005.

- VICTOR Jean-Christophe, Le Dessous des cartes: atlas géopolitique, Paris : Tallandier ,2006.
- WAEVER Ole, « Securitization and Desecuritization », in Ronnie D. Lipschutz, On Security, (New York, Columbia University Press,1995), pp. 45-86.
- WOLNY Philip, Discovering the Empire of Mali, USA : The Rosen Publishing Group, 2014.
- ZAJEC Olivier, Introduction à l'analyse géopolitique : histoire, outils, méthodes, Paris : Argos ,2013.
- ZAJEC Olivier, Les Secrets de la géopolitique : les clés pour comprendre, (S. P) : Tempora ,2008.

Articles de revues et de périodiques

- "The in amenas attack , report of the investigation into the terrorist attack on in amenas" , prepared for ASA's board of directorsp , statoil ASA, (february 2013), p 2.
- « Des islamistes de la secte Boko Haram présents au nord du Mali », Le Monde, 9 avril 2012.
- « Il faut sauver la paix au Sahel », Le Monde, N° 20988, (14.07.2012) : p 20
- « La politique africaine des États-Unis après le 11 septembre 2001 », Politique africaine, N° 83, (2001/3),p p. 116-129.
- « La présence d'Al Qaïda dans le Sahel : quel impact socio-économique? » Les Nouvelles du GRIP, N° 61, (3^{ème} trim. 2011) : p 04.
- « Le Niger subit en silence la dictature de Mahamadou Issoufou », Le Monde, 18 septembre 2015.
- ABADIE, Alberto and Javier GARDEAZABAL, , "The Economic Costs of Conflict: A Case Study of the Basque Country," American Economic Review, Vol. 93, N° 1, (2003) : p.32.
- Abdelkader YEFSAH, « L'armée et le pouvoir en Algérie de 1962 à 1992 », Revue du monde musulman et de la Méditerranée, n° 65, (1992), pp. 77-83.
- Abderrahim LAMCHICHI, De l'escalade de la violence à l'amorce d'un dialogue politique ?, Confluences, N° 13 (Hiver 1994-1995) : Pp 201 -206.
- Abdoulaye Sounaye, « Le français : langue d'élite, langue de religiosité, outil de
- Adams A, « Food Insecurity in Mali : exploring the role of the moral economy », IDS Bulletin : New Approaches to Famine, N°24, (April 1993) : pp. 42-51.
- Adrien HART, « la guerre de trois mois, l'intervention au Mali en perspective », Politique étrangères, (été 2013/2) : p 163.
- Ahmed V. ELGHADI et Aziz BALLOUCHE, « Temps perturbé d'hiver et sécheresse sahélienne», 191, Norois, (février 2004), in : <http://norois.revues.org/> (consulté le 24.03.2014 à20h50).
- Airtou POLLINI, « Hérode le père de l'Histoire », Histoire antique et médiévale, N° 49, (Dijon : juin 2010) : p 13
- Alain ANTIL et David VIGNERON, « Le Sahel, entre rentes et économie de subsistance », Questions internationales, N° 58, (Novembre-Décembre 2012) : p 52.
- Alain RODIER, « Afrique de l'Ouest: vulnérabilités et facteurs d'insécurité », in : Jean Dufourcq, Les Défis Stratégiques Africains: Exploration Des Racines de La Conflictualité, Cahiers de l'IRSEM, p.105
- Alain VICKY, « La Turquie à l'assaut de l'Afrique », Le Monde diplomatique, 2011 (Mai 2011), p 5.
- Alec CRAWFORD, Climate change and state fragility in the Sahel, : ((S. P) : FRIDE, N° 205 - June 2015) : pp 01-06.
- Alex CALINICROSS, "Great Strategie for American Impire" , International Social, N 97, 2002, p 3
- Alex THURSTON, « Les crises dans le Sahel », Afkar/Idées, N° 34, (01.06.2012) : p 44.

- Alexander MURINSON, "The Strategic Depth Doctrine Of Turkish Foreign Policy", Middle Eastern Studies, N°42, (November 2006), pp.951-952
- Alexandra ARKHANGELSKAYA, « Le retour de Moscou en Afrique subsaharienne ? Entre héritage soviétique, multilatéralisme et activisme politique », Afrique contemporaine, N° 248, (2013/4) : pp 61-74.
- Alexandra NOVOSSELOFF, « La question du Sahara occidental et ses répercussions sahéliennes », Questions internationales, N° 58, (Novembre-Décembre 2012) : p 91.
- Alexandra NOVOSSELOFF, « Le dossier Sahel aux Nations Unies », Questions internationales, n° 58, (Novembre-Décembre 2012) : p 80.
- Alhadji BOUBA NOUHO, « L'Iran et l'Afrique : une coopération à l'épreuve des faits », Confluences Méditerranée, N° 90, (2014/3) : pp 141-151
- André BOURGEOT, « Sahara : espace géostratégique et enjeux politiques », Autrepart, n°16, 2000, pp. 21-48
- Anne OUALLET, « la question migratoire et les dynamiques transsahariennes à travers l'exemple malien », Annales de géographie, N° 663 (mai 2008), pp p. 82-95.
- Anneli BOTHA, "Terrorism in the Maghreb, the Transnationalisation of Domestic Terrorism", ISS Monography Series, N°144, (June 2008) : pp. 50-63.
- Anthony N. CELSO, "The Islamic State and Boko Haram: Fifth Wave Jihadist Terror Groups", Orbis, (Spring 2015), pp 264 -267
- Anthony PAZZANITA, « Economy », Historical dictionary of Mauritania, 3^e éd, (Lanham (Maryland), Toronto, Plymouth (Royaume-Uni) : Scarecrow Press, 2008) : pp. 178-180
- ANTIEL et D. VIGNERON, « Le Sahel, entre rentes et économie de subsistance », in : Sahel en crises, Questions internationales, (n° 58, novembre-décembre 2012).
- Aymeric Chauprade, « Mackinder, théoricien de la suprématie anglo-saxonne », La Nouvelle Revue d'Histoire, N° 58, (Paris : janvier-février 2012) : Pp. 25-27
- Baffour ANKOMA, "Let us Recognize Israel", New African, (October 1988) : p16.
- Barbara M. COOPER et Raphaël BOTIVEAU, « De quoi la crise démographique au Sahel est-elle le nom ? », Politique africaine, N° 130, (2013/2) : p. 69-88.
- Barry BUZAN, People, "States and Fear", agenda for International security studies, in the post cold war era, 2nd edition, Longman, (1991), pp.18,19.
- Batyah SIERPINSKI, « La légalité internationale de la sécession touareg au Nord du Mali ? », Civitas Europa, N° 31, (février 2013) : 19-33.
- Béatrice Ménard, « Questions de géographie de la santé », L'Espace géographique, tome31, (mars 2002) : pp. 271-274.
- Bello, ABDULLAHI "70% of illegal arms in West Africa are in Nigeria –NATFORCE boss," Daily Trust, 9 (November 2010) : p.29
- BEN LAMMA Mohamed Faraj, « Immuable et changeante : la géopolitique libyenne de l'après Kadhafi », Maghreb – Machrek, N° 214 (avril 2012) : p p. 147-158
- Bernard E. SELWAN KHOURY et Esther BARON, « AQMI à la conquête du Sahel «islamique» Un califat qui s'étend de la Mauritanie à la Somalie et qui risque d'investir entre autre l'Algérie La France contre l'Amérique », Outre-Terre, N° 37, (2013/3), pp. 246-247.
- BLASS, E. "Researching the future: method or madness?", Futures, N° 35, (2003), pp 1041-1054.
- Boureima ALPHA GADO, « La gestion et la prévention des crises de subsistance dans les sociétés précoloniales du Sahel : mythe ou réalité ? », in Adame Ba Konaré, Petit précis de remise à niveau sur l'histoire africaine à l'usage du président Sarkozy, Cahiers libres, La Découverte (2008), pp. 83-94
- Brachet JULIENET et al. «Le Sahara entre espace de circulation et frontière migratoire de l'Europe», Hérodote, N° 142, (Mars 2011) : pp 163- 178.

- BUZAN Barry and OLE WAEVER, « Macrosecuritisation and Security Constellations: Reconsidering Scale in Securitisation Theory », Review of International Studies, vol.35, n°2, (Avril 2009) : pp. 253-276.
- Cédric JOURDE, « Politique des récits de l'islamisme en Mauritanie. Entre «marée montante» et « islamisme kalachnikov » », Politique africaine, N° 114, (février 2009) : 67-86.
- Charles KONAN BANNY, « L'avenir de l'Union monétaire ouest-africaine (UMOA) », Revue d'économie financière, Volume 75, Numéro 2, (2004) : pp. 237-247.
- Charles T CALL, "The Fallacy of the Failed state", Third world Quarterly, No.8, Vol. 29, (2008): p 1492.
- Charles-Philippe DAVID, « De Bush à Obama : l'effet 11 septembre sur la prise de décision à la Maison-Blanche », Politique étrangère, (Automne 2011/3), pp. 521-533.
- Cherif OAUZANI, « Mines, À chacun sa part du gâteau ? », Jeune Afrique n°2621, (3-9 avril 2011) : p 18.
- Chérif OUAZANI, « Sahel : union sacrée contre Al-Qaïda », Jeune Afrique, N° 2567, (21.03.2010) : p 40.
- Christian LALLIER, « Le besoin d'aider ou le désir de l'autre », Autrepart, n°42, (2007/2) : pp. 91-108.
- Christian MALARD, « Une menace pour le Sahel », Arabies, N° 281, (01.09.2010) : p 06
- Clara ARNAUD, "Chine-Afrique : entre mythe et réalité", Jeune Afrique, 23 septembre 2012.
- Clémence PERNIN et Houari SAYAD, « Le Sahel : terrain de jeu d'Al-Qaïda au Maghreb Islamique (AQMI) », Les Cahiers d'Outre-Mer, N° 255, (2011) : pp 445 – 446.
- David PINGREE, « The Fragments of the Works of Al-Fazari », Journal of Near Eastern Studies, vol. 29, n° 2, (1970), p. 103-123.
- David, C, "The fourth Wave: September 11 in History of the Terrorism", Current History, (December. 2001), p 49
- Dida BADI, « Les Touaregs algériens et l'état central », Dynamiques internationales, n° 7, (octobre 2012).
- Djallil LOUNNAS, « Al Qaida au Maghreb Islamique et le trafic de drogue au Sahel », Maghreb – Machrek, N°216, (2013/2) : pp. 112-113.
- Djallil LOUNNAS, « AQMI, filiale d'Al-Qaïda ou organisation algérienne ? », Maghreb-Machrek, N° 208, (été 2011) : pp33-38
- Dominique ROSENBERG, Le peuple Touareg : du silence à l'autodétermination, Revue belge de droit international, (janvier 1992) : pp 21-26.
- Edmond BERNUS et G. SAVONNET, « Les problèmes de la sécheresse dans l'Afrique de l'Ouest », Présence Africaine, N° 88, (avril 1973) : pp. 113-138.
- Edmond BERNUS et Jean-Yves MARCHAL et Yveline PONCET, « Le Sahel oublié », Tiers-Monde, N° 134, Volume 34, (1993) : p. 305.
- ELLIS William S, "The Stricken Land". National Geographic. Vol. 172, N° 2, (August 1987). pp. 140–151
- Emmanuel GRÉGOIRE, « Niger : un État à forte teneur en uranium », Hérodote, N° 142, (2011/3), pp. 210-211.
- F. KPETINDE, « Touareg, Partout et nulle part », Afrique, n° 1544, (Août 1990) : p. 39.
- Farid BENCHEIKH, « Comprendre pour combattre : salafisme armé, les fondamentaux. L'apport de la criminologie à la compréhension du fondamentalisme salafiste », Sécurité globale, N° 7, 3, (2016), pp. 9-12.
- Floriane LEGUAY, « L'Union européenne au Sahel : une action pragmatique et multiforme », Questions internationales, N° 58, (Novembre-Décembre 2012) : p 75.

- Fran MARKOWITZ, "Israel As Africa, Africa As Israel: "Divine Geography" in the Personal Narratives And Community Identity of the Black Hebrew Israelites, Anthropological Quarterly, vol.69, No.4, (October 1969) : pp 193-206
- François BART, « Chine et Afrique, une longue histoire, une nouvelle donne géographique », Les Cahiers d'Outre-Mer, (Janvier-Juin 2011), pp 253-254
- François GAULME, « Intervenir au Mali : le retour du politique », Études, Tome 418, (2013/5) : pp. 583-594.
- François GAULME, « « États faillis », « États fragiles » : concepts jumelés d'une nouvelle réflexion mondiale », Politique étrangère, Institut français des relations internationales (IFRI), (Printemps, 2011/1) : Pp. 17 – 29.
- Frédéric DEYCARD, « Le Sahel en crises : une région à l'importance internationale croissante » Questions internationales, N°58, (Novembre-Décembre 2012) p : 08
- Frédéric DEYCARD, « Une région à l'importance internationale croissante », Questions Internationales, op.cip : p 08.
- Gérard REMY et al, « Environnement et maladies dans le Sahel (Afrique de l'Ouest) », Cahiers d'études africaines, Vol. 22, N° 85, (1982) : pp 47-65.
- Gérard-François DUMONT, « la géopolitique des populations du sahel », Cahier du CEREM (Centre d'études et de recherche de l'école militaire, 2009) : pp.33-46.
- Géraud MAGRIN et al, « La Mauritanie et la mer : et si le pétrole aidait à mieux gérer l'insécurité écologique ? », Natures Sciences Sociétés, Vol. 19, (2011/3) : pp. 245-255.
- GHEBALI et Victor YVES, «diplomatie préventive », political science, (Genova : ghebli-michael, 25.04.2006) : p43.
- H. CLAUDOT-HAWAD, «Honneur et politique, Les choix stratégiques des Touaregs pendant la colonisation française» RMMM, n° 57, (1991) : p. 17.
- H. CLAUDOT-HAWAD, « Nomades et État : l'impensé juridique», Droit et Société 1990, N° 15, p . 217.
- H.J. MACKINDER, *Democratic Ideals and Reality*, (Washington : National Defence University Press, n° 1996), Pp. 175-182.
- Henri SCHIRMER, « Principaux résultats géographiques des explorations récentes dans la Boucle du Niger », Annales de Géographie, tome 7, n°33, (1898),. p. 230-238.
- Henry WILKINSON, "Reversal of Fortune AQIM's Stalemate in Algeria and its new front in the Sahel", in global Security Risks and West Africa (development challenges), (OCDE Publishing, 2012), pp 16 – 14.
- Hugonie GÉRARD, « La pluie au Sahel », L'information géographique, Volume 64, N° 3 (Année 2000) : p. 282 – 282
- Hunter, S. "Iran's Foreign Policy in the Post-Soviet Era: Resisting the New International Order". Praeger, (2010) : p.228.
- Idrissa Kimba (dir.), *Armée et politique au Niger*, (Dakar : CODESRIA, 2008).
- Isabelle DUYVESTYEN, "How New Is the New Terrorism ?", (Studies in Conflict & Terrorism, Volume 27, Issue 5, (2004) : Pp 439-454
- J. LESOURNE et D. MALKIN, "L'exercice interfutur : réflexions méthodologiques", Futuribles, n°26, (sep. 1979), pp.29-31.
- James D. Fearon, "Domestic Politics. Foreign Policy and Theories of
- Jean Pierre FILUI, définir Al-Qaida », critique internationale, N° 47, (2/2010), pp 120 -127.
- Jean-Louis LE TOUZET, « Niger : un candidat à la présidentielle rentre à Niamey pour dormir en prison », Libération, 15 novembre 2015.
- Jean-Luc MARRET, "al-Qaida in Islamic Maghreb : A Global Organization", Studies in conflict and Terrorism, Vol 31, N° 6, (06/2008) : pp 540-546.

- Jean-Pierre RIOUX, « Dossier : Le tonnerre du 11 septembre », Vingtième Siècle. Revue d'histoire, N° 76, (2002/4) : p. 3.
- Jean-Yves DE CARA, « La situation en Libye : Analyse d'une double crise », Maghreb – Machrek, N° 223, (2015/1) : pp. 7-35.
- Jean-Yves OLLIVIER, « la Chine en Afrique : Shenzhen à l'échelle d'un continent », Atlantico, 28/01/2015.
- Jeremy H. KEENAN, « Politique étrangère et guerre mondiale contre le terrorisme dans la reproduction du pouvoir algérien », Revue Tiers Monde, N° 210, (février 2012) : p. 37-40.
- Jim COHEN, « Samuel Huntington dans l'univers stratégique américain », Mouvements, N° 30, (Paris, 2003/5) : pp. 3 -21
- John ERICKSON, "Russia Will Not be Trifled With : Geopolitical Facts and Fantasies", in Colin S. Gray and Geoffrey Sloan, Geopolitics, p. 242.
- John F. MAY and Jean-Pierre GUENGANT, « Les défis démographiques des pays sahéliens », Études (juin 2014) : pp. 19-30
- John F. MAY et Jean-Pierre GUENGANT, « Les défis démographiques des pays sahéliens, » ÉTVDES, N°4206 (2014) : 19-30.
- Jonathan JACKOWSKA, « Des eaux et des idéaux. La question des villes du Sahel », Outre-Terre, N° 11, (février 2005) : p. 207-212.
- Julien SERRE, « Aide au développement et lutte contre le terrorisme », Politique étrangère, (Hiver 2012/4), pp. 896-903.
- Jussi M. HANHIMÄKI, (Trad : Elsa Paroissien-Ryder), « Les États-Unis et le multilatéralisme depuis le 11 septembre », Politique étrangère, op.cit : pp. 507-519.
- Kevin SHILLINGTON, « Tuareg: Takedda and trans-Saharan trade », Encyclopaedia of African History ,(Fitzroy Dearborn, 2004).
- Lakhdar BENCHIBA, « Sahel : nouvelle menace et vieux problèmes », Afkar/Idées, N° 23 (Automne 2009) : p 21.
- Laurence AÏDA AMMOUR, « Libye 2011-2013 : les reconfigurations de l'islamisme radical », Politique étrangère, (hiver 2013) : p. 145-157.
- Laurence AÏDA AMMOUR, « Flux Réseaux et Circuits de la Criminalité Organisée au Sahel et en Afrique de L'Ouest », in : la sécurité du Sahara et du Sahel , Cahier du CEREM, N°13, Paris, (Décembre 2009): p.58.
- Laurence AÏDA AMMOUR, « Libye 2011-2013 : les reconfigurations de l'islamisme radical », Politique étrangère, (Hiver 2013/4), p. 15.
- Laurence DAZIANO, « pourquoi le États-Unis sont devancé par la Chine en Afrique ? », Le Figaro du 08.08.2014.
- Le HOUËROU, « Changements climatiques et désertisation », Sécheresse, n° 4, (1993) : pp 95-111.
- LECLERC Jean-Charles. « Structure et relief de l'Afrique occidentale », Les Études rhodaniennes, Vol. 20, N° 3-4, (1945) : Pp. 149-172.
- Lemine OULD M. SALEM, « Sahel : la forteresse Al-Qaida », Courrier international, N° 1160, (24.01.2013) : p 28.
- Louisa AÏT HAMADOUCHE, « Le Sahel où la politique sépare ceux que la géographie rapproche », La Tribune, 29 Avril 2008.
- Luis MARTINEZ (entretien), « Terrorismes et guerre civile », confluences, N° 20, (Hiver 1996-1997) : Pp 32 – 33.
- Luis MARTINEZ, « Le cheminement singulier de la violence islamiste en Algérie », Critique internationale, N° 20, (2003/3), p.8.

- Luisa PACE, « Le Sahel : un désert oublié en quête d'une oasis de paix », Défense, N° 158, (Septembre-Octobre 2012) : p 36.
- M. Chebel , « Touaregs, kurdes de l'Afrique », Le nouvel Afrique-Asie, n° 26, (novembre 1991) : p 19.
- M. GARENNE, "Fertility Changes in Sub-saharan Africa", Calverton, Maryland : Macro International Inc/Measure DHS, Comparative reports, N° 18, (2008) : p. 87.
- M. VAILKT, «Les Touaregs du Hoggar entre décolonisation et indépendances (1954-1979) », BMMM , n° 57, (1991) : pp. 77-89.
- Maghreb Intelligence, 12 août et 24 novembre 2010.
- Mamadou KA, «La Politique africaine des États-Unis de 1947 à 2005: De l'engagement sélectif à la politique de «Legacy»,» Polis/R.C.S.P/C.P.S.R, vol. 14, N° 1-2 (2007) : p. 33.
- Mamadou Lamine DIAWARA, « Femmes, servitude, et histoire : les traditions orales historiques des femmes de condition servile dans le royaume de Jaara (Mali) du XV^e au milieu du XIX^esiècle », History in Africa Atlanta, n° 16, (1989) : p. 71-95
- Maman SALEY, « Le cas du Niger : les touareg du passé au futur », Civilisations, N° 43, (février 1996).
- Marc LANTEIGNE, "China's Peacekeeping operation in Mali, New Security Thinking or Balancing Europe", NFG working paper, n° 11, (august 2014) : pp 12 -15.
- Marc-Antoine PÉROUSE De MONTCLOS (Entretien), « Boko Haram ou le terrorisme à la nigériane», Esprit (Juillet2014) : p. 118-123.
- Marc-Antoine PÉROUSE DE MONTCLOS, « Nigeria : Boko Haram, les chrétiens... et les autres », Études, (décembre 2014) : p. 7-18
- MARION FRESIA , « Les enjeux politiques et identitaires du retour des réfugiés en Mauritanie », Politique africaine, N° 114, Editions Karthala, (2009), Pp 44-52.
- Mathieu GUIDÈRE, « La tentation internationale d'Al-Qaïda », Focus stratégique, Ifri, (Paris, décembre 2008) : pp 31-37.
- Mathieu Guidère, « Une filiale algérienne pour Al-Qaïda », Le Monde diplomatique, n° 632, (11/2006) : p8.
- Mathieu PELLERIN, « La guerre de la France au Mali. « La guerre de la France au Mali », in : Jean-Christophe NOTIN, Tallandier, Sécurité et stratégie, N° 17, (février 2014) : pp. 79-80.
- Mathieu PELLERIN, « Le Sahel et la contagion libyenne », Politique étrangère, N° 04, (Hiver 2012-2013) : p 835.
- Mehdi TAJE, « Les Clefs d'une analyse géopolitique du Sahel africain », Diplomatie, N° 38, (Mai-Juin 2009) : p 64
- Michel GOYA, « La guerre de trois mois : l'intervention française au Mali en perspectives », Politique étrangère, (Été 2013) : pp 157-168
- Michel KORINMAN, « Friedrich Ratzel et la Politische Geographie », Hérodote, n° 28, 1983), Pp. 128-140.
- Michel ROGALSKI, «Afrique/États-Unis: Une relation singulière,» Recherches Internationales, N° 85, (janvier-mars 2009), p. 89.
- Mission Multidimensionnelle Intégrée des Nations Unies pour la Stabilisation au Mali. Hébdô MINUSMA (N° 01 – N ° 65).
- Mohamed Fell OULD OUMERE, « Le monde révélé d'un projet (avorté) terroriste», Journal La Tribune de Nouackchott, Mauritanie, (octobre 2011).
- Myriam BENRAAD, « Le piège Daech. L'État islamique ou le retour de l'Histoire ; Le retour des djihadistes. Aux racines de l'État islamique », Politique étrangère, (Été 2015), p. 186-188.
- N. RAGHAVAN, « les ONG au Mali », Politiques Africaines, Pp 91 - 100.

- Nawal MORCOS BELL, « The age of Mansa Musa of Mali: Problems in succession and chronology », International Journal of African Historical Studies, vol. 5, n° 2, (1972) : p. 23.
- Oliver Hugh MAILL, Ramsbotham, Tom Woodhouse, Contemporary Conflict Resolution, (UK : Third Edition, 2011), Pp 19,20.
- Olivier VALLE et Jérôme SPINOZA, « Le Sahel en crises : un système de crises complexe », Questions internationales, N° 58, (Novembre-Décembre 2012) : p 21.
- Olivier WALTHER et Denis RETAILLÉ, « Le modèle sahélien de la circulation, de la mobilité et de l'incertitude spatiale », Autrepart, N° 4), (mars 2008) : pp. 109-124.
- Oumar DIAWARA, « Sommet de l'Uemoa à Bamako : ATT est reconduit à son poste », Soir de Bamako, 23 février 2010.
- Pascal LE PAUTREMAT, « Un bloc sahélien dans la lutte contre le djihadisme », Défense, n°145, (Mai-Juin 2010) : p 69.
- Paul OTLET, « étude des associations internationale », annuaire de la vie internationale, 2^{ème} série, vol 1 (Bruxelles :1980), p. 37
- Pauline GUIBBAUD, « Quelle place pour Boko Haram dans l'arc islamiste sahélien ? », Sécurité globale, N° 25-26, (2013/3) : pp. 107-121.
- Pauline POUPART, « Le Sahel en crises : identités religieuses, ethniques, tribales au cœur des crises », Questions internationales, N°58, (Novembre-Décembre 2012) : p 34.
- Pierre ABRAMOVICI, «Activisme militaire de washington en afrique,» Le Monde Diplomatique (juillet 2004) : pp. 14-15.
- Pierre BERTHELET, « L'impact des événements du 11 septembre sur la création de l'espace de liberté, de sécurité, et de justice. Partie 1 », Cultures & Conflits, N°46, (été 2002).
- Pierre JANIN, « La complexité du risque d'insécurité alimentaire en milieu sahélien », Annales de géographie, N° 668, (avril 2009) : pp. 430-448.
- Pierre JANIN, « La complexité du risque d'insécurité alimentaire en milieu sahélien », Annales de géographie, n° 668, (2009/4), pp. 430-448.
- Pierre JANIN, « La vulnérabilité alimentaire des Sahéliens : concepts, échelles et enseignements d'une recherche de terrain », L'Espace géographique, Tome 35, (avril 2004) : pp. 355-366.
- Pierre Janin, « Vivre ensemble ou la douleur d'être en grande famille », Politique africaine, N° 91, (2003/3) : p. 33-50.
- réislamisation au Niger », Histoire, monde et cultures religieuses, n°36, (avril 2015) : pp. 119-123.
- Rémi CARAYOL, « Mali : Keïta et Koufa, l'inquiétant duo terroriste du Sud », Jeune Afrique, 3 décembre 2015.
- RETAILLÉ D., WALTHER O, « Guerre et terrorisme au Sahara-Sahel : la reconversion des savoirs nomades ». L'Information géographique, N°76, (2011), pp. 51-68.
- Richard B. JENSEN, "The United States, International Policing, and the War against Anarchist Terrorism", Terrorism and Political Violence, (printemps 2001) pp 5-46
- Richard BOWD and Annie Barbara Chikwanha, "Understanding Africa's contemporary conflicts. Origins", challenges and peace building, (Pretoria, South Africa : Institute for Security Studies, 2010), pp. 10-11.
- Robert SCHÜTTE, « La sécurité humaine et l'État fragile », Revue de la Sécurité Humaine, (février 2007) : p. 92-94.
- Salim CHENA et Antonin TISSERON, « Violence politique et lutte contre-terroriste en Algérie », Dynamiques internationales, n°7, (octobre 2012).
- Salim CHENA, « Le Sahara et le Sahel dans la politique algérienne Territoires menacés, espaces menaçants », Recherches internationales, n° 97, (octobre-décembre 2013) : p 132.

- Sandrine TOLLOTIN, « Fin de l'empire français », Croissance, N°412, (Février1998): p.35.
- Sassia SPIGA, « Aménageurs et migrants dans les villes du Grand Sud algérien », Autrepart, n° 36,2005, p. 81.
- Sékou Chérif DIALLO, « Diplomatie malienne : Pékin va financer le chemin de fer Bamako-Conary », Jeune Afrique, 18/09/2014.
- Serge SUR, « Le Sahel : tristes confins », Questions internationales, Novembre-Décembre 2012 (n° 58).-P : 04
- Sonia Le GOURIELLEC, « Les organisations combattantes irrégulières du Maghreb », Stratégique, N°103, (2013/2), p. 176.
- Stephen HARMON, "From GSPC to AQIM: The evolution of an Algerian islamist terrorist group into an Al-Qa'ida Affiliate and its implications for the Sahara-Sahel region", Concerned Africa Scholars, Bulletin N°85 – (Spring 2010), pp 15 – 20.
- T. PAUCHANT, R. DOUVILLE, "Recent research in crisis management", A study of 24 authors' publications from 1986 to 1991. Industrial and Environmental Crisis Quarterly, N° 7, (1993), 43-66.
- Tanguy Struye DE SWIELAND, «Le Retour de Washington Sur le continent Africain,» Diplomatie, N° 12 (janvier-février 2005).
- Thierry COOSEMANS, « Les dispositifs de sécurité avant et après le 11 septembre 2001 », Courrier hebdomadaire du CRISP, N° 1762-1763, (2002/17) : pp. 82-86.
- United Nations Office on Drugs and Crimes (UNODC), "The transatlantic Cocaine Market", Research Paper (April 2011), p 26
- USGS, "Famine Early Warning System Network", U.S. Department of the Interior and U.S. Geological Survey (juin 2003), pp 1-2.
- Valérie NIQUET, « la stratégie africaine de la Chine », Politique Étrangère, (été 2006) : pp 361-374.
- Victor MARBEAU, « Les Mines de fer de Mauritanie MIFERMA », Annales de Géographie, t. 74, No 402, (1965) : pp. 175-193
- Virginia SMITH, "The Sahel Region, Transboundary Water Resources", (February 7th 2008) : p1.
- Wilfried RELWENDE SAWADO, "The Challenges of Transnational Human Trafficking in West Africa African", Studies Quarterly, volume 13, issues 1 & 2, (printemps 2012) : p. 3.
- Xavier RAUFER, « L'État islamique, objet terroriste non identifié », Le Débat, N° 193, (2017/1) : pp. 102-116.
- Yves LACOSTE, « Sahara-perspectives et illusions géopolitiques », Revue Hérodote, n°142, (Année 2011) : pp 12-14
- Yves PETIT, « Le rôle de l'Union européenne dans la crise malienne », Civitas Europa, N° 31, (2013/2) : pp. 181-209
- Zekeria OULD AHMED SALEM, « Les mutations paradoxales de l'islamisme en Mauritanie », Cahiers d'études africaines, Éditions de l'EHESS, (2012) : pp206-207.

Mémoires et thèses

- DIA BARRY Abdoul, Les problèmes socio-politiques de la Mauritanie : la question nationale, (Thèse de doctorat d'Histoire du droit et des institutions, Université de Perpignan, 2006), 122 – 130.
- BERNUSSOU Jérôme, Histoire et mémoire au Niger de l'indépendance à nos jours, thèse de doctorat d'histoire contemporaine, Université de Toulouse-Le Mirail, 2006.

- Cissé Hamadou, « Les perspectives d'une libéralisation financière en U.M.O.A. (Union monétaire Ouest-africaine », thèse de 3e cycle de Sciences économiques, (France : Université d'Aix-Marseille 3, 1988), pp 09-13.
- NIASOKO Issa, « L'État et la religion au Mali de 1960 à nos jours », thèse de doctorat de Sciences islamiques soutenue à l'Université Zitouna de Tunis en 2006, (Bamako : Jamana, 2009), pp 82 -87.
- BERNUSSOU Jérôme, Histoire et mémoire au Niger de l'indépendance à nos jours, (thèse de doctorat d'histoire contemporaine, Université de Toulouse-Le Mirail, Toulouse, 2006).
- OULD EL MOUNIR Mohamed, La construction de l'État en Mauritanie : de la domination à l'hégémonie, (Thèse de doctorat de Science politique, Université Montpellier 1, 2006), pp 256 -259.

Dictionnaires et encyclopédie

- Yves LACOSTE, Dictionnaire de géopolitique, (Paris : Flammarion, 1995).
- Xavier ROCHER et al, Atlas de l'islam radical, (Paris : CNRS 2007).
- Martha Crenshaw and John Pimlott, International Encyclopedia of Terrorism, (Royaume-Uni : Hardcover, 1998).
- David ROBERT SONS, Dictionary of modern Politics, (London : Europe Publication limited, 1933).
- HEATH, J, Dictionnaire touareg du Mali, Tamachek-anglais-français, (Paris : Karthala, 2006).
- Encyclopædia Universalis, vol.10.

Rapports, études et documents officiels

- ONUDC, « Le Trafic de Drogue comme Menace à la Sécurité en Afrique de l'Ouest », (Octobre 2008) : pp 32-34.
- Carter Ham, United States Africa Command before the Senate armed Services committee, 7 march 2013, p 3.
- UNODC, "The transatlantic Cocaine Market", Research Paper, (April 2011) : p 26.
- Serge DANIEL, « AQMI : l'industrie de l'enlèvement », p 72.
- The Cambridge History of Africa from c.500 BC to AD 1050, (S.D) : p651
- Thomas A. HALE, "The epic of Askia Mohammed", (Bloomington (USA) : Indiana University Press, 1996), pp 56-64.
- Serigne KANDJI and al, "Climate Change and Variability in the Sahel Region: Impacts and Adaptation Strategies in the Agricultural Sector", (S. P) : World Agroforestry Centre (ICRAF) and United Nations Environment Programme –UNEP, 2006), Pp 2 -6.
- Commission européenne à l'aide humanitaire et à la protection civile – « Sahel : Crise alimentaire et nutritionnelle », Fiche-info ECHO, (janvier 2016).
- La présence d'Al Qaïda dans le Sahel : quel impact socio-économique? Les Nouvelles du GRIP, n° 61, (2011).
- Luis SIMON et al, « Une Stratégie cohérente de l'UE pour le sahel », (Bruxelle : la commission de développement européen, 2012), p 9.
- « Les ressources en eau des pays de l'observatoire du Sahara et du Sahel : évaluation, utilisation et gestion », (Tunis : ed OSS, septembre 2001) : p 9.
- « Ressources minérales et développement en Afrique », Document d'orientation stratégique, Paris : CESMAT, mai 2008 : p 8.
- Club du Sahel-CILSS-CEDEAO, « Forum sur la sécurité alimentaire dans le Sahel et en Afrique de l'Ouest : Défis à moyen et long terme », (Paris, OCDE, 2005), pp 11-16.

- Zekeria OULD AHMED SALEM, Les trajectoires d'un État-frontière : espaces, évolution politique et transformations sociales en Mauritanie, (Dakar : Conseil pour le développement de la recherche en sciences sociales en Afrique, 2004), 287 – 294.
- Philipp HEINRIGS, Incidences sécuritaires du changement climatique au Sahel : perspectives politiques, (Paris : Secrétariat du Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest, 2010), pp 8 -22.
- William ASSANVO, « Menace terroriste en Afrique de l'Ouest : État des réponses nationales, régionales et internationales », Observatoire de la Vie Diplomatique en Afrique (OVIDA), note d'analyse, n° 13, (septembre 2012) : pp 2-4.
- Luis SIMON et Alexander MATTELAER, « une stratégie cohérente de l'UE pour le sahel », (Belgique : Institute for European Studies, Vrije Universiteit Brussel, février 2012).
- Jean-Pierre CHEVÈNEMENT et Gérard LARCHER, « rapport sur le Sahel », (Paris : Sénat français, 3 juillet 2012).
- Bérangère ROUPPERT, « Les États sahéliens et leurs partenaires extrarégionaux Le cas de l'Union européenne en particulier », GRIP, note d'analyse, , (décembre 2012) : p 4.
- Luis SIMON et al, “une stratégie cohérente de l'Union Européenne pour le Sahel”, Direction Générale des politiques externes de l'UE, (mai 2012).
- Benjamin AUGÉ, « le Trans Saharian Gas Pipeline : Mirage ou réelle opportunité ? », note de l'IFRI, programme d'Afrique subsaharien, (Mars 2010) : 2 – 6.
- Mustafa SAHIN, “Development Aid in African countries and TIKA” in : Common Strategic Vision Development Project Diplomatic Representatives of Turkey and African Countries, 3rd Workshop Final Report. “Development Aid in African Countries and Turkish Civil Society Organizations”, TASAM Yayinlari, Strategic Report N°22, (Istanbul : Oguzhan Kose (ed), (December 2007) : p.27.
- Secrétariat générale de Union Européenne, « Le partenariat stratégique Union Européenne – Afrique : Relever ensemble les défis d'aujourd'hui et de demain », UE, Collection Experts, (Mai 2011). Pp 57 – 68.
- Stratégie de l'Union Africaine pour la région du Sahel, (conseil de la paix et de sécurité, Union Africaine, Addis Abéba, Éthiopie), pp 2-20.
- Koïchiro MATSUURA et Chedli FEZZANI, « Relations avec l'observatoire du Sahara et du sahel (OSS) et projet d'accord de coopération entre l'Unesco et cette organisation », Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, Conseil exécutif, (PARIS, le 8 août 2000), pp 1- 8.
- Antonin TISSERON, « G5 Sahel : une simple organisation de plus ? », Groupe De Recherche Et D'information Sur La Paix Et La Sécurité (GRIP), (Bruxelles 25 mars 2015), pp 2-5.
- Unité d'Appui au Management Communication, « Aperçu des principales réalisations du CILSS de 1973 à 2013 », Comité permanent Inter-États de Lutte contre la Sécheresse dans le Sahel, CILSS, 2013, pp 124 -128.
- Rapport des services du FMI sur les politiques communes des états membres, Fonds monétaire international FMI, Washington, mars 2016, Pp 5 -9.
- Rapport du Secrétaire général sur la situation au Mali, Conseil de la sécurité, ONU, 29 septembre 2016, Pp 01– 04.
- Human Right Watch, “Spiraling Violence: Boko Haram Attacks and Security Force Abuses in Nigeria”, (October 2012), p. 36.
- Caty Clément, “The Nuts and Bolts of State Collapse: What to do when States Fail?, A QCA Analysis of Lebanon, Somalia and the former-Yugoslavia”, Paper presented at the American Political Science Association (Washington DC, 2005) ,p p 4-5.
- States of Fragility 2015 Meeting Post-2015 Ambitions Published on March 26, 2015.
- La Compagnie Méditerranéenne d'Analyse et d'Intelligence Stratégique, Al Qaida au Maghreb Islamique : Histoire, réseaux et structure, (Rabat (Maroc) : CMAIS, 2013), p 13.

- Mathieu GUIDÈRE, "La tentation internationale d'Al-Qaïda", Focus stratégique N°12, (Paris : Ifri, décembre 2008).
- Jacques BORICAND, « Criminalité organisée et ordre dans la société », Rapport introductif du colloque organisé par l'ISPEC Aix-en-Provence (5-7 juin 1997), p. 9.
- Christopher BLAKESLEY, « Les systèmes de justice criminelle face au défi du crime organisé », Rapport général du Colloque préparatoire de l'AIDP sur Les systèmes pénaux à l'épreuve du crime organisé, section II, R.I.D.P. 1998, p. 35.
- ONU, « Protocole additionnel à la Convention des Nations Unies contre la criminalité transnationale organisée visant à prévenir, réprimer et punir la traite des personnes, en particulier des femmes et des enfants. Nations Unies ». P.02.
- United Nations Office on Drugs and Crime, "World drug report 2016", United Nations publication, New York, 2016, p p 12 -13.
- Benjamin VALVERDE, « Le Trafic illicite d'armes légères », travail universitaire de DESS de géopolitique, Université Paris-I Panthéon-Sorbonne/ENS, p.9
- Conflict Armament Research, "Investigating Cross-Border Weapon Transfers In The Sahel", Foreign & Commonwealth Office and Itrace, (London, 2016) : 1 – 8.
- UNODC, « Programme régional pour l'Afrique de l'Ouest 2010-2014 », (Vienne : UNODC, 2011) : p. 3.
- UNODC. "The problem of Drug and Organized crime in West and Central Africa", 2013.
- Jean Pierre FILIU, "Could Al-Qaeda Turn African in the Sahel", Carnegie Papers, Carnegie Endowment for international peace, N 112, June 2010, p 3.
- "From New Frontier to New Normal: Counter-terrorism operations in the Sahel-Sahara", (Richard Reeve and Zoë Pelter, August 2014).
- Liann Kennedy –Bondali, "Examining US Counter Terrorism Priorities and Strategy across Africa's Sahel Region", RAND corporation, (November 2009).
- Robert G. Berschinski, « Africom's dilemma : The global war on terrorism, capacity building, humanitarianism, and the future of U.S security policy in Africa », in : Pabst Martin, External interest in west Africa, November 2007.
- Mansouria Mokhefi, « L'Algérie face aux dérives intérieures et extérieures de l'économie grise », in Mansouria Mokhefi, Alain Antil (dir.), Le Maghreb et son sud : vers des liens renouvelés, (Paris, CNRS Editions/Ifri, 2012).
- Ch. Chaumont, « Le droit des peuples à témoigner d'eux-mêmes », Annuaire du Tiers Monde, (1976), p . 21.

Webographie

- Bachirou NANA, « coopération judiciaire des pays du Sahel M Union Sacrée contre la drogue et le crime », in : www.justice.gov.bf/php/documents-en-ligne/revue-de-presse/129cooperation-judiciaire
- Christian Emmanuel et Mouaya Pouyi, « Enlèvements contre rançons et prises d'otages par les groupes terroristes », in : http://www.un.org/en/sc/ctc/docs/2014/Session%201%20AU%20CAERT%20Mr.%20Pouyi_KFR.pdf.
- Albert DEMANGEON A, « Géographie Politique », Annales de Géographie, 1932), Pp.22-31 in : http://www.persee.fr/doc/geo_0003-4010_1932_num_41_229_11065
- Yves Lacoste, La géopolitique : « une histoire contrastée », La revue pour l'histoire du CNRS, <http://histoire-cnrs.revues.org/8082>
- Montesquieu, L'Esprit des lois, 3^e partie, Livre XIV, chap. X. voir : <http://montesquieu.ens-lyon.fr/IMG/pdf/de-l-esprit-des-lois.pdf>.

- Pierre Gourdin, Géopolitiques : manuel pratique, (Paris : Choiseul, 2010), in : <http://www.diploweb.com/1-Un-jeu-de-cartes.html>
- Alexander Yonah, "September 11: US Reactions and Responses", Paper Presented at the ESRC Conference of St Andrews/Southampton. Research Project on the Domestic Management of Terrorist Attacks. Southampton, United Kingdom, (2002) in : <http://www.erta-tcr.org/cr6224/2004-2006/theories1.htm>
- www.un.org/ar/terrorism/strategy-counter-terrorism.shtml
- www.undcp.org/ODCCP2001/terrorism_definitions.html
- www.fbi.gov/about-us/investigate/terrorism/terrorism-definition
- www.cilss.bf/
- L'Institut Français de la Géopolitique : <http://www.geopolitique.net/institut/presentation>
- Cotula, Lorenzo, "Land and Water Rights in the Sahel : Tenure Challenges of Improving Access to Water for Agriculture", (London : Sida and FAO), UK. in : www.fao.org/publications/card/fr/c/a0c1c7d0-4497-5d7c-b239-3bccb636ec66/
- Mulford, M R, "Government, Population and Ecology in the Sahel: a Study in Disaster", (Feb. 2008). in : www.frontier.net/~mmulford/sahel.htm.
- www.unep.org/Themes/Freshwater/Documents/pdf/ClimateChangeSahelCombine.pdf
- Batterbury, Simon. "The Sahel Region; Assessing Process Twenty-Five Years After the Great Drought", The Geographical, (Jan. 2008) www.simonbatterbury.net/pubs/geomag.htm.
- Jean-Emmanuel Paturel et al, « vulnérabilité des Ressources en Eau Superficielle au Sahel aux évolutions Anthropiques et Climatiques à moyen terme », Séminaire de restitution du projet RESSAC, du 30.03 au 02.04.2011 (Ouagadougou : Agence Nationale de la Recherche, 2011), voir : <http://www.hydrosciences.fr/ressac/>
- « Le fleuve Niger, les îles et la vallée », in : <http://whc.unesco.org/fr/listesindicatives/5053/>
- l'Institut Français de la Géopolitique in : <http://www.geopolitique.net/institut/presentation>
- <http://www.legalaffairs.gov.bh/LegislationSearchDetails.aspx?id=2125#.VMzvf2iG9qU>
- http://bixby.berkeley.edu/wp-content/uploads/2013/04/potts_2013_oasis_crisis_in_the_sahel.pdf
- Elisabeth Studer, « Mali : un pays riche en pétrole, en gaz et en mines d'or ». in : <http://www.leblogfinance.com/2013/01/mali-un-pays-riche-en-petrole-en-gaz-et-en-mines-dor.html>
- Georges Capus, « Que savons-nous des ressources mondiales d'uranium? », Clés CEA, CEA, n° 55, (été 2007), in : www.cea.fr/content/download/4853/.../clefs55_p017_022_Capus.pdf
- Direction Générale du Trésor, « Situation économique du Niger et présence française », (février 2012) in : http://www.tresor.economie.gouv.fr/5014_situation-economique-du-niger-et-presence-francaise-fevrier-2012
- Institut National de la Statistique du Niger, « Annuaire statistique des cinquante ans d'indépendance du Niger » : p. 306 in : [www.stat-niger.org/statistique/file/Annuaire Statistiques/Annuaire ins 2010/serie longue.pdf](http://www.stat-niger.org/statistique/file/Annuaire%20Statistiques/Annuaire%20ins%202010/serie%20longue.pdf)
- « Communiqué du Conseil des Ministres » (mercredi 7 octobre 2009), in : <http://www.maliweb.net/category.php?NID=51326>
- Catherine Taine-Cheikh, « Sur les traces des Maures, entre sable et poussière », Techniques & Culture, N° 61, (2013), voir : <http://tc.revues.org/7304>
- OCDE, « Peuplement, marché et sécurité alimentaire », Cahiers de l'Afrique de l'Ouest, (2013), in : <http://dx.doi.org/10.1787/9789264187412-fr>
- Jean-Charles Ducène, « Conceptualisation des espaces sahétiens chez les auteurs arabes du Moyen Âge », Afriques, (avril 2013), voir : <http://afriques.revues.org/1114>

- Thomas Vernet, « Des empires de l'âge d'or à la délicate mécanique des sociétés : histoire et archéologie du Sahel médiéval », *Afriques*, in : <http://afriques.revues.org/1283>
- David Rouge, "Saharan salt caravans ply ancient route" ,Reuters ,(21February 2007).
- Bernard Lugan, « Les relations transsahariennes, de l'Antiquité à l'époque moderne », (novembre 2000), in :
- [https://www.clio.fr/BIBLIOTHEQUE/les relations transsahariennesde l antiquite a l epoq ue moderne.asp](https://www.clio.fr/BIBLIOTHEQUE/les%20relations%20transsahariennes%20de%20l%20antiquite%20a%20l%20epoque%20moderne.asp)
- www.soninkara.org/actualite-soninke/point-dhistoire-du-mali-le-royaume-de-sosso-ou-khaniaga-des-soninke-1337.html
- Ahmed Salem Ould Bouboutt, « La révision constitutionnelle du 20 mars 2012 en Mauritanie », *L'Année du Maghreb*, 10 / 2014, in : <http://anneemaghreb.revues.org/>
- www.un.org/africarenewal/fr/magazine/d%C3%A9cembre-2013/sahel-une-r%C3%A9gion-plusieurs-crises#sthash.wbGDJgmy.dpuf
- <http://www.geopolitis.net/TRIBUNE/texteSALECK.htm>
- <http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs094/ar/>
- Oumy Thiongane, « Anthropologie de la méningite au Niger. Espaces épidémiques, mobilisations politiques et conceptions de la maladie. », *Bulletin Amades*, N° 87 (2013), in : <http://amades.revues.org/1528>
- Boustan, Leah, "Fertility and Immigration", UCLA. 15 Jan. 2009, <http://www.americanusrr.com/Genocide-Being-Committed-Against-Europeans-in-America.htm>
- http://www.caus.org.lb/Home/electronic_magazine.php?emagID=301&screen=1
- International Relations", In: [http://www.people.fas.harvard.edu/~johnston /gov2880/fearon.pdf](http://www.people.fas.harvard.edu/~johnston/gov2880/fearon.pdf).
- Damien Glez, Crise malienne: le Burkina, clef ou verrou?, <http://www.slateafrique.com/87633/crise-malienne-burkina-clef-ou-verrou-blaise-compaore>
- The White House, "The National Security Strategy of the United States of America", (September 2002). <http://www.state.gov/documents/organization/63562.pdf>
- "China's Africa Policy", (January 2006) p 1- 6 : in :
- <http://www.focac.org/eng/zt/zgdfzccwj/t230479.htm> ,
- <http://www.jeuneafrique.com/mag/274419>
- <http://sahel-intelligence.com/7023-sommet-inde-afrique-une-opportunite-pour-linde-de-detroner-la-chine-en-afrique.html> (Consulté le 09.09.2015)
- <http://www.lemonde.fr/international/article/2015/10/26/l-inde-courtise-l...>
- http://www.amb-inde-bamako.org/eoi_ol.php?id=Bilateral (Consulté le 14.09.2015)
- Stéphane Ballong, « Coup d'accélérateur indien », (30 novembre 2010), <http://www.jeuneafrique.com/193758/archives-thematique/coup-d-acc-l-rateur-indien/>
- <http://www.tamtaminfo.com/linde-investi-dans-le-secteur-petrolier-nigerien/>
- <http://www.courrierinternational.com/article/2014/02/17/quand-le-maroc-supplante-l-algerie>
- <http://www.le360.ma/ar/politique/12991> vu le 06.01.2016 à 08h15
- <http://www.courrierinternational.com/article/2014/02/17/quand-le-maroc-supplante-l-algerie>
- Jean-François Daguzan, « La politique étrangère de l'Algérie : le temps de l'aventure ? », *Politique étrangère* 2015/3 (Automne), p. 31-42.
- <http://www.assakina.com/news/news2/38918.html#ixzz3q3lpDi1p>
- <http://www.hrdiscussion.com/hr32773.html>

- www.un.org/africarenewal/fr/magazine/d%C3%A9cembre-2013/sahel-une-r%C3%A9gion-plusieurs-crises#sthash.wbGDJgmy.dpuf
- Organisation mondiale de la Santé: OMS
- <http://www.who.int/publications/fr/>
- <http://data.albankaldawli.org/country/niger> <http://data.albankaldawli.org/country/mali>
- <http://data.albankaldawli.org/country/mauritania>
- <http://www.banquemonddiale.org/fr/country/mali/>
- <http://www.banquemonddiale.org/fr/country/mauritania/>
- <http://www.banquemonddiale.org/fr/country/niger>
- Vatanka, "Iran Invests Time and Energy in Africa", Middle East Institute, (2010) voir : <http://www.mei.edu/content/iran-invests-time-and-energy-africa>
- M. Sey. Muslim Community, "in Ghana: The Contemporary Scen". Journal Syariah. Volume 5, Issue 2, <http://e-journal.um.edu.my/public/article-view.php?id=4355>
- Georges Chaffard, « Une coopération technique se développe entre Israël et certains pays d'Afrique noire », le monde Diplomatique, <https://www.monde-diplomatique.fr/1960/01/CHAFFARD/23414>
- <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2008/6/25>
- http://www.lemonde.fr/afrique/article/2016/03/04/la-turquie-puissance-montante-en-afrique_4876962_3212.html#f2DaLLAiffziibwh.99
- <http://www.lindependant.ml/2012/04/06> (consulté le 21.02.2016)
- <http://atlasalternatif.over-blog.com/article-le-qatar-et-le-petrole-du-sahel-103985099.html> et <http://www.egaliteetreconciliation.fr/Le-Qatar-et-le-petrole-du-Sahel-11571.html> (consulté le 19.09.2016).
- Jean Comte, « Au Sahel, le rôle flou du Qatar », voir : <http://www.la-croix.com/Actualite/Monde/Au-Sahel-le-role-flou-du-Qatar-2014-07-16-1179855>
- <http://www.dw.com/fr/mais-que-vient-faire-le-qatar-au-mali/a-16061077>
- <http://www.france24.com/fr/20130121-qatar-nord-mali-groupes-islamistes>
- <http://kiosque.lefigaro.fr/le-figaro/2016-01-12> (consulté le 22.03.2016).
- <http://www.jeuneafrique.com/175735/politique/nord-mali-le-qatar-accus-de-financer-les-groupes-islamistes-de-l-azawad/>
- www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/FR/foraff/132803.pdf
- William Assanvo, « Réflexion sur la stratégie européenne pour la sécurité et le développement dans le Sahel » (10/062013). In: www.ovidia-afrido.org/fr/.../StratégieUE_Sahel_5_Octobre11.pdf
- http://www.eeas.europa.eu/africa/docs/sahel_strategy_en.pdf
- http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/FR/foraff/132803.pdf
- Luis Sémon et Alexander Mattelaer et Amelia, « Une stratégie cohérent de l'UE pour le sahel ». In : <http://www.europarl.europa.eu>
- Rapport sur le mali et le sahel et les activités de la mission De l'union africaine pour le mali et le sahel, African Union Peace and Security, 12 August 2014, in : <http://www.peaceau.org/fr/article/rapport-sur-le-mali-et-le-sahel-et-les-activites-de-la-mission-de-l-union-africaine-pour-le-mali-et-le-sahel>
- <http://www.cen-sad.org/ar/index.htm>
- <http://www.uneca.org/fr/oria/pages/cen-sad-communaute-des-etats-sahelo-sahariens>
- <http://www.oss-online.org/rep-sahel/index.php?lang=fr>
- « Gestion intégrée et concertée des ressources en eau des systèmes aquifères d'Iullemeden, de de Taoudéni-Tanezrouft et du Fleuve Niger », Observatoire su Sahel et du Sahara, voir : <http://www.oss-online.org/fr/projet-gicresait> <http://www.oss-online.org/rep-sahel/index.php?lang=fr>

- Diallo, « Sommet du CILSS : trois défis majeurs », L'Essor, (29 mars 2010), voir : <http://www.essor.ml/actualite/article/sommet-du-cilss-trois-defis>
- <http://www.cilss.bf/spip.php?rubrique56>
- http://www.cilss.bf/prs/article.php3?id_article=5
- Unité d'Appui au Management Communication, « Aperçu des principales réalisations du CILSS de 1973 à 2013 », p 124. in : <http://www.cilss.bf/pdf/realisationsCILSS.pdf>
- <http://www.uneca.org/fr/oria/pages/cedeo-communaut%C3%A9-economique-des-etats-de-l%E2%80%99afrique-de-l%E2%80%99ouest>
- <http://www.ecowas.int/faire-des-affaires-dans-la-cedeo/ape/?lang=fr>
- <http://medseib.mondoblog.org/2013/03/02/la-mauritanie-et-la-cedeo-etre-ou-ne-pas-etre/>
- <http://www.jeuneafrique.com/206825/politique/mali-la-minusma-prend-le-relais-de-la-misma/> et Le Conseil de sécurité de l'ONU autorise le déploiement d'une force internationale au Mali », Zone Militaire, 21 décembre 2012
- <http://www.afdb.org/fr/news-and-events/article/afdb-approves-us-231-million-for-building-resilience-to-food-and-nutrition-insecurity-in-the-sahel-13625/>
- Objectifs du Millénaire pour le Développement (OMD).
- La Banque Centrale des États de l'Afrique de l'Ouest.
- L'Office des Nations Unies contre la drogue et le crime.
- Mission internationale de soutien au Mali.
- ROBERT I. ROTBERG, "Failed States, Collapsed States, Weak States: Causes and Indicators", p.p 3-4, in : http://www.brookings.edu/press/books/chapter_1/statefailureandstateweaknessinatimeofterror.pdf,
- <http://fsi.fundforpeace.org/indicators> (consulté le 10.02.2016 à 09h10).
- <http://fsi.fundforpeace.org/rankings-2005-sortable>
- <http://www.glossaire-international.com/pages/tous-les-termes/etat-fragile.html#uGuU8vmy2CIQgOsI.99>
- <http://www.assakina.com/center/parties/18183.html> (consulté le 15.03.2016 à 12h45).
- Jacques F. Baud, Groupe Salafiste pour la Prédication et le Combat (GSPC), voir : <http://www.globalterrorwatch.ch/?p=4155>
- Luis Martinez, « Al-Qaida au Maghreb islamique », Analyse - n°0, novembre 2007, Institut d'études de sécurité, voir : in : <http://www.iss.europa.eu/index.php>.
- « la guerre du Mali : Esquisse d'un bilan provisoire », in : <https://etudesgeostrategiques.com/tag/ansar-dine/>
- <https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2013/05/09/>
- Pascal Airault, « Au Mali, en territoire peul, la naissance d'un futur Boko Haram », L'Opinion, 30 août 2015 in : http://www.lopinion.fr/edition/international/mali-en-territoire-peul-naissance-d-futur-boko-haram-56453?utm_source=twitter&utm_medium=social&utm_content=International&utm_campaign=share
- John Nugent, "Six Places At Risk Of Terrorism In Africa", (Feb 6, 2014) in : <http://www.forbes.com/sites/riskmap/2014/02/06/six-places-at-risk-of-terrorism-in-africa/#5d4e01d93989>
- le Centre français de recherche sur le renseignement (CF2R).
- Nathalie Guibert et Isabelle Mandraud, « Des tests ADN confirment la mort d'Abou Zeid », www.lemonde.fr

- <http://www.jeuneafrique.com/168206/politique/aqmi-nomme-l-alg-rien-saed-abou-moughatil-pour-remplacer-abou-zeed/>
- http://www.lexpress.fr/actualite/monde/les-inquietants-emirs-du-sahel_497478.html
- John Nugent, "Six Places At Risk Of Terrorism In Africa", (Feb 6, 2014) in : <http://www.forbes.com/sites/riskmap/2014/02/06/six-places-at-risk-of-terrorism-in-africa/#5d4e01d93989>
- International Convention For The Suppression Of The Financing Of Terrorism <http://www.un.org/ar/counterterrorism/legal-instruments.shtml>
- <http://www.un.org/ar/sc/ctc/>
- Jean-Charles Brisard, ACD Advisor, Terrorism Financing in North Africa, (November 28th, 2013), in <http://acdemocracy.org/terrorism-financing-in-north-africa/>
- <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/1/21/>
- <http://sahel-intelligence.com/8639-boko-haram-a-lepreuve-de-ses-rivalites-internes.html>
- <http://www.dw.com/ar>
- [http://www.un.org/fr/documents/view_doc.asp?symbol=S/RES/2085\(2012\)](http://www.un.org/fr/documents/view_doc.asp?symbol=S/RES/2085(2012))
- Nicolas Beau, « Le Pacte signé par le président mauritanien avec le diable djihadiste ». 3 mars 2016 in : <http://odh-mauritanie.com/actualite-17021-ben-laden-avait-des-millions-de-dollars-au-soudan-qu-il-destinait-au-jihad.html> (consulté 12.12.2016 à 15h30).
- <http://www.odccp.org/palermo/convmain/html>
- <http://aswat-elchamal.com/ar/?p=98&a=1184>
- Jean-Charles ANTOINE, « Trafic d'armes, l'étude des filières est une démarche majeure dans la compréhension des crises géopolitiques », 14.11.2015, in : <http://www.diploweb.com/Trafic-d-armes-l-etude-des.html>
- Hamédine Fall, « contrôle des frontières et criminalité transfrontalière en Afrique de l'Ouest », UNIDIR, 2003. <http://unidir.org/pdf/articles/pdf-art1946.pdf>.
- <http://www.panapress.com/12-385592-147-lang4-index.html>
- Michel Gandilhon, Géopolitique de la cocaïne ; <http://www.ofdt.fr/BDD/publications/docs/chap2.pdf>.
- Document de réflexion relatif aux effets de la criminalité transnationale organisée en Afrique de l'Ouest et dans la région du Sahel : <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/N1222832.pdf>.
- http://www.africaecon.org/index.php/africa_business_reports/read/70
- Kofi Annan, L'Afrique envahie par les drogues, Libération, (9 février 2012) : <http://www.liberation.fr/monde/01012388748-l-afrique-envahie-par-la-drogue>
- Georges Berghezan, « Panorama du trafic de cocaïne en Afrique de l'Ouest ». Rapport du GRIP, 12 juin 2012. In : <http://www.grip.org/fr/siteweb/images/RAPPORTS/2012/Rapport%202012-6.pdf>
- Groupe intergouvernemental d'action contre le blanchiment d'argent en Afrique de l'Ouest, « Rapport de typologies : blanchiment des produits du trafic de stupéfiant en Afrique de l'Ouest », p. 19-23. In : http://www.giaba.org/media/f/152_final-drugs-typologies-report-dev071811---french.pdf
- http://www.incb.org/pdf/annual-report/2011/French/AR_2011_FR_Chapitre_III_Afrique.pdf
- <http://www.dw.com/ar/a-5269047> (consulté le 19.01.2017 à 22h40)
- Rapport annuel de l'OICS 2011, p. 52-53 : in http://www.incb.org/pdf/annual-report/2011/French/AR_2011_FR_Chapitre_III_Afrique.pdf.
- West Africa Regional Seminar on Best/Promising Practices on Armed Violence Reduction Abuja, juin 2011 : in :

- http://www.genevadeclaration.org/fileadmin/docs/regional_seminars/West_Africa_Seminar_Report_copy-edited010911-final.pdf
- Julia Dufour et Claire Kupper, « Groupes armés au Nord-Mali, état des lieux ». Fiche documentaire du GRIP, (6 juillet 2012) : in :
- http://www.grip.org/fr/siteweb/images/NOTES_ANALYSE/2012/NA_2012-07-06_FR_J-DUFOUR.pdf
- West Africa Regional Seminar on Best/Promising Practices on Armed Violence Reduction Abuja, (juin 2011) in :
- http://www.genevadeclaration.org/fileadmin/docs/regional_seminars/West_Africa_Seminar_Report_copy-edited010911-final.pdf (consulté le 27.01.2017 à 07h15).
- http://www.nato.int/docu/review/2009/Organized_Crime/Transnational_Trafficking_West_Africa/AR/index.htm (consulté le 29.01.2017 à 16h45).
- Luntumbue Michel, Groupes armés, conflits et gouvernance en Afrique de l'Ouest : Une grille de lecture, Note d'analyse du GRIP, (27 janvier 2012). In :
- http://www.grip.org/fr/siteweb/images/NOTES_ANALYSE/2012/NA_2012-01-27_FR_M-LUNTUMBUE.pdf
- « Le trafic d'armes continue d'aggraver l'instabilité en Afrique » : in :
- <http://www.un.org/apps/newsFr/storyF.asp?NewsID=21501&Cr=trafic&Cr1=>
- Jérémie Ncubé, « Côte d'Ivoire : le rapport caché de l'ONU », Slate Afrique, (25 mai 2011), in : <http://www.slateafrique.com/2297/cote-d-ivoire-le-rapport-cache-de-l-onu>
- Luntumbue Michel, « Groupes armés, conflits et gouvernance en Afrique de l'Ouest : Une grille de lecture », Note d'analyse du GRIP, (27 janvier 2012). In :
- http://www.grip.org/fr/siteweb/images/NOTES_ANALYSE/2012/NA_2012-01-27_FR_M-LUNTUMBUE.pdf
- Rapport de la mission d'évaluation des incidences de la crise libyenne sur la région du Sahel, 7-23 (décembre 2011), in :
- <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/N1220864.pdf>
- <http://sahel-intelligence.com/2258-la-traite-des-etres-humains-au-sahel.html>
- <http://www.unodc.org/unodc/fr/human-trafficking/index.html>
- www.africa-eu-partnership.org. (consulté le 29.01.2017 à 13h20)
- <http://www.unodc.org/toc/fr/crimes/migrant-smuggling.html>
- Eco Menanteau et Christian Menanteau, « La contrefaçon, nouvelle source de financement du terrorisme », in : <http://www.rtl.fr/actu/conso/la-contrefacon-nouvelle-source-de-financement-du-terrorisme-7781846118>
- <http://elaph.com/Web/news/2010/6/570027.html#sthash.yTXUp1dJ.dpuf>
- "Electoral tensions in Tarkint: Where AQIM, Arab Militias, and Tuaregs meet", Diplomatic Cable, U.S. Embassy, Bamako, (May 8, 2009) in :
- www.wikileaks.org/cable/2009/05/09BAMAKO280.html
- Alain Labrousse, « Daurin Figiera, Romain Cruse. 'Évolutions récentes de la géopolitique de la cocaïne ». in : <http://espacepolitique.revues.org/index691.html>
- Gretchen Peters, "Seeds of Terror : How Heroin Is Bankrolling the Taliban and Al Qaeda". (New York: Thomas Dunne Books, 2009), p113.
- Thierry Oberlé, « Al Qaida au Maghreb taxe les trafiquants de drogue », Le Figaro (19 mars 2010). in : <http://www.lefigaro.fr/international/2010/03/19/01003-20100319ARTFIG00346-al-qaida-au-maghreb-taxe-les-trafiquants-de-droque-.php>
- Jane's information group (base de données).
- le Sipri (Stockholm International Peace Research Institute) in :
- <https://www.sipri.org/research/armament-and-disarmament/arms-transfers-and-military-spending/international-arms-transfers>

- « Algeria Military Strength », In : http://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=algeria
- <http://www.tradingeconomics.com/algeria/terrorism-index/forecast>
- Despair over fate of Sahara tourists', The Daily Telegraph, 20 Apr 03
<http://www.telegraph.co.uk/news/?xml=/news/2003/04/20/wtour20.xml>
- German plea over Sahara tourists', [bbc.co.uk](http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/3020131.stm)
<http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/3020131.stm>
- Germany accused of buying hostages' release', The Daily Telegraph, 19 Aug 03
<http://www.telegraph.co.uk/news/?xml=/news/2003/08/19/wtour20.xml>
- <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20140830/11817.html>
- Union Africaine l'Union Africaine se rejouit de la liberation d'otages algeriens kidnappés par des groupes terroristes au Mali communiqué de presse Addis Abéba (8 septembre 2014):
in :
- <http://www.peaceau.org/uploads/cua-comm-presse-otages-algy-riens-8-9-2014-2-.pdf>.
- Attentat contre l'ambassade d'Algérie à Tripoli
http://www.leconews.com/fr/actualites/internationale/attentat-contre-l-ambassade-d-algerie-a-tripoli-17-01-2015-173069_268.php
- « In Amenas : un 11 Septembre algérien », jeune afrique, (31 janvier 2013) in :
- <http://www.jeuneafrique.com/138487/politique/in-amenas-un-11-septembre-alg-rien/perspective.usherbrooke.ca/bilan>
- GRÉGOIRE E. «Islamistes et rebelles Touaregs maliens : alliances, rivalités et ruptures», 2013 :ECHOGéo, <http://echogeo.revues.org/13466>.
- Tanguay Struye, Pan Sahel initiative, cpyright, janvier 2005, diplomate magazine; Obtenu dans ladresse electronique, 25 mars 2013.
- <http://www.diploweb.com/forum/usafrica.html>.
- Lake Anthony and wihtman christine, More than humanitarian strategique Usapproches. toward africa.2012 and US, Departement of state country reports on terrorism, Chapitre five_country report, africa review, 28 April 2006, in : <http://www.state.gov/s/ct/rls/2005/64335.html> .

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	خريطة العالم الجيوسياسية حسب المفكر الألماني "هوسهوفر"	30
02	خريطة العالم كما يراها الجيوسياسي الأمريكي "سبيكمان"	35
03	الموقع الفلكي لمنطقة الساحل على أساس مناخي و إيكولوجي	81
04	خريطة الموارد المائية و أهم التضاريس بمنطقة الساحل	88
05	خريطة توضيحية لمناطق عيش الطوارق بالساحل الأفريقي	132
06	مخطط توضيحي لثلاث النزاعات مع أمثلة حسب "غالتونغ"	138
07	مخطط توضيحي لتشابك أهم التهديدات في الساحل الأفريقي	150
08	مخطط توضيحي للتهديدات الفرعية الناتجة عن تهديد المناخ في الساحل	152
09	خريطة توضيحية لمسالك الهجرة غير الشرعية انطلاقا من الساحل الأفريقي	158
10	خريطة توضيحية لحركة انتشار الأسلحة بمنطقة الساحل الأفريقي	160
11	خريطة توضيحية للدول المتأثرة من التهديد الإرهابي بمنطقة الساحل الأفريقي	162
12	خريطة التواجد العسكري الفرنسي بمنطقة الساحل	174
13	خريطة التواجد الاقتصادي الصيني بالقارة الأفريقية و منطقة الساحل	187
14	خريطة توضيحية لمشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء	190
15	منطقة حوض "تاودتي" في الساحل الأفريقي و تواجد شركة "توتال" الفرنسية	210
16	جدول توضيحي حول ما قدمه الاتحاد الأوروبي بدول منطقة الساحل حتى 2014	214
17	خريطة توضيحية للدول الأعضاء في تجمع الساحل و الصحراء	220
18	خريطة توضيحية لمشروع الجدار الأخضر الكبير المنجز من طرف مرصد الساحل و الصحراء	221
19	خريطة توضيحية للدول التي تشكل مجموعة الخمس للساحل	222
20	خريطة توضيحية لدول هيئة ما بين الدول لمكافحة الجفاف في الساحل	224
21	خريطة لمنطقة الدول الأعضاء في منظمة "الإيكواس" بالساحل الأفريقي	226
22	خريطة توضيحية للدول المنضوية تحت غطاء الاتحاد النقدي لدول غرب أفريقيا	230
23	خريطة توضيحية للاتحاد الاقتصادي و النقدي لدول غرب أفريقيا	231
24	خريطة توزيع أهم الموارد الطبيعية في منطقة الساحل	242
25	خريطة توضيحية للكثافة السكانية بمنطقة الساحل الأفريقي	242

26	جدول مقترح حسب رؤية "كاتي كليمونت" (Clément) للدولة الفاشلة بأسماء أخرى	252
27	خريطة توضيحية عالمية للدول الهشة (الفاشلة سابقا) للعام 2016	255
28	هيكلية تنظيم "الجماعة الإسلامية المسلحة"	271
29	خريطة توضيحية للتوزيع الجغرافي لـ "الجماعة الإسلامية المنظمة"	272
30	خريطة توضيحية لتقسيم مناطق نشاط "الجماعة السلفية للدعوة و القتال"	273
31	خريطة توضيحية لنفوذ "الجماعة السلفية للدعوة و القتال"	283
32	مخطط توضيحي لشبكة التنظيمات الإرهابية و فروعها و علاقاتها بالساحل و خارجه	306
33	خريطة توضيحية لقلب الظاهرة الإرهابية في الساحل الأفريقي	321
34	خريطة توضيحية لأهم التنظيمات الإرهابية في الساحل الأفريقي	321
35	خريطة توضيحية لأهم معابر المخدرات في العالم	375
36	خريطة توضيحية لنسبة استهلاك القنب في العالم	377
37	خريطة توضيحية لأهم معابر الأفيون و مسالكها.	378
38	خريطة توضح مسارات تهريب مخدر الكوكايين في العالم	379
39	خريطة توضيحية لدرجات استهلاك مخدرات الأمفيتامين حول العالم	380
40	خريطة توضيحية لمسارات تهريب المخدرات في الساحل الأفريقي	389
41	خريطة توضيحية لمسارات انتشار الأسلحة منذ 2011 في الساحل الأفريقي	392
42	خريطة توضيحية لحركة تجارة السجائر بالساحل الأفريقي	396
43	مخطط بياني توضيحي لحركة تأثير الإرهاب على الجزائر منذ 2001	413
44	خريطة لتقسيم النواحي العسكرية في الجزائر	416
45	خريطة توضيحية لمنطقة تيفنتورين بالمقارنة مع ديناميكية التهديدات بالمنطقة	422

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق

رقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	واقع الخارطة الجيوسياسية الجديدة لمنطقة الساحل الأفريقي	481
02	خارطة لأهم الهجمات الإرهابية في العالم من 2001 إلى 2011	482
03	مالي و مساحة المدن الثلاث التي استولت عليها التنظيمات المسلحة في 2012	482
04	التوزيع الجغرافي لقوات التحالف الدولي في الساحل الأفريقي منذ 2013	483
05	أهم المشاريع المتعلقة بالمياه في الساحل الأفريقي	483
06	اعتداء تيقنتورين 2013 بالأرقام	484
07	عدد العميات الإرهابية منذ 2011 في دول المغرب العربي	485
08	أهم الاعتداءات الإرهابية في العالم عام 2013	485
09	بطاقة البحث عن الإرهابي مختار بلمختار من طرف الولايات المتحدة الأمريكية	486
10	الدول و الجماعات المنتمية إلى التنظيم الإرهابي "الدولة الإسلامية" في العالم	487
11	تشابك الأزمات و التهديدات في الساحل الأفريقي	487
12	وثيقة لتنظيم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" وجدت في تمبوكتو	488
13	خارطة الناطق المصنفة خطرة بالنسبة لوزارة الخارجية الفرنسية	489
14	الخارطة المقترحة من طرف تنظيم "داعش" للاستلاء على العالم	489
15	"بيان تعزية" في أحد إرهابيي طالبان ممضي من عدد من فروع تنظيم "القاعدة"	490
16	مراسلة من قيادة "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" إلى "كتيبة المثلثين"	491
17	تنظيم "المرابطون" (القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي) في رسالة إلى الليبيين	492
18	خريطة لحركية التهديدات و الموارد بالساحل الأفريقي	493
19	خريطة توضيحية لمراكز تواجد تنظيم "بوكو حرام"	493
20	خرائط توضيحية للمناطق الرئيسية المستهدفة من خلال استراتيجيات المنظمات الدولية	494
21	حصيلة مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة للجيش الوطني الشعبي مارس 2017	495

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

02.....	الشكر و التقدير.....
03.....	الإهداء.....
04.....	خطة الدراسة.....
07.....	مقدمة.....
21.....	الفصل الأول: الجيوسياسية، الإرهاب و منطقة الساحل الإفريقي : مقارنة معرفية
22.....	المبحث الأول: مفهوم الجيوسياسية أو الجيوبوليتيك.....
23.....	المطلب الأول: ظهور و تطور مفهوم الجيوسياسية.....
27.....	المطلب الثاني: أهم مدارس و رواد في الجيوسياسية.....
43.....	المطلب الثالث: الجيوسياسية و التحليل الجيوسياسي في العلاقات الدولية
50.....	المبحث الثاني: مفهوم الإرهاب في ظل إشكالية تحديده.....
51.....	المطلب الأول: من العنف و العنف السياسي إلى الإرهاب.....
55.....	المطلب الثاني: مفهوم الإرهاب في ظل تطور الظاهرة ما بعد الثورة الفرنسية.....
58.....	المطلب الثالث: تعاريف الإرهاب
77.....	المبحث الثالث: تعريف منطقة الساحل
79.....	المطلب الأول: الجغرافيا الطبيعية لمنطقة الساحل.....
90.....	المطلب الثاني : الجغرافيا البشرية للساحل.....
95.....	المطلب الثالث: لمحة تاريخية عن منطقة الساحل.....
105.....	الفصل الثاني: الخارطة الجيوسياسية الجديدة لمنطقة الساحل
106.....	المبحث الأول: مقارنة جيوأمنية لمنطقة الساحل.....
109.....	المطلب الأول: طبيعة الأزمات في منطقة الساحل الأفريقي.....
135.....	المطلب الثاني: دراسة في التطورات الجيوسياسية للنزاعات بالساحل.....
148.....	المطلب الثالث: خارطة التهديدات الجديدة في الساحل.....
163.....	المبحث الثاني : الفواعل الكبرى في الساحل: بين المنافسة، التحالف و الصراع.....
164.....	المطلب الأول : الفواعل الإقليمية الدولالية.....
171.....	المطلب الثاني: الفواعل الدولية
211.....	المطلب الثالث: المنظمات الفاعلة بمنطقة الساحل الأفريقي.....
238.....	المبحث الثالث: جيوسياسية الموارد الطبيعية و الموارد البشرية في الساحل.....
239.....	المطلب الأول: جيوسياسية الموارد الطبيعية.....
243.....	المطلب الثاني : جيوسياسية الديمغرافيا في الساحل.....
248.....	المطلب الثالث : دول الساحل الأفريقي : بين الهشاشة و الفشل.....

260.....	الفصل الثالث: الخارطة الجيوسياسية الجديدة للإرهاب في الساحل الأفريقي
261.....	المبحث الأول: التطور الجينيولوجي للجماعات الإرهابية في الساحل الأفريقي
262.....	المطلب الأول: من الحركة الإسلامية إلى العمل المسلح
274.....	المطلب الثاني: من "الجماعة السلفية للدعوة و القتال" إلى نشأة "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"
280.....	المطلب الثالث: من الإرهاب المحلي إلى الإرهاب الدولي في الساحل الأفريقي
287.....	المبحث الثاني: عناصر الخارطة الجيوسياسية للإرهاب الدولي في الساحل
288.....	المطلب الأول: التنظيمات الإرهابية في الساحل الأفريقي
306.....	المطلب الثاني: التركيبة البشرية للتنظيمات الإرهابية بالساحل الأفريقي
316.....	المطلب الثالث: جغرافيا الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي
322.....	المبحث الثالث: التفاعلات الجيوسياسية للإرهاب في الساحل الأفريقي
323.....	المطلب الأول : تمويل الإرهاب في الساحل الأفريقي
334.....	المطلب الثاني: حركية العلاقات الداخلية و الخارجية للإرهاب في الساحل الأفريقي
350.....	المطلب الثالث: جيوسياسية العمليات الإرهابية بالساحل الأفريقي
363.....	الفصل الرابع: الجزائر و ثنائية الإرهاب - الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي
364.....	المبحث الأول: ثنائية الإرهاب - الجريمة المنظمة بالساحل الأفريقي
365.....	المطلب الأول: مفهوم الجريمة المنظمة
381.....	المطلب الثاني: أشكال الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي
398.....	المطلب الثالث: علاقة الإرهاب بالجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي
409.....	المبحث الثاني: التأثير التفاعلي لجيوسياسية الإرهاب-الجريمة المنظمة في الساحل على الجزائر بعد 2001
410.....	المطلب الأول: تأثير ثنائية الإرهاب-الجريمة المنظمة على الأمن الوطني الجزائري
424.....	المطلب الثاني: المقاربة الأمنية الجزائرية : من البعد المحلي إلى البعد الإقليمي
438.....	المطلب الثالث: البعد الدولي لتأثير المقاربة الأمنية الجزائرية على ثنائية الإرهاب-الجريمة المنظمة في الساحل
441.....	المبحث الثالث: الجزائر و مستقبل الخارطة الجيوسياسية للإرهاب في الساحل
442.....	المطلب الأول: مفهوم الاستشراف (الدراسات المستقبلية) في العلاقات الدولية
456.....	المطلب الثاني : متغيرات بناء سيناريوهات مستقبل جيوسياسية الإرهاب في الساحل
467.....	المطلب الثالث: السيناريوهات المقترحة لخارطة مستقبلية لجيوسياسية الإرهاب في الساحل
476.....	الخاتمة
481.....	الملاحق
496.....	ملخص الدراسة
499.....	البيولوجرافيا
532.....	فهرس الأشكال
535.....	فهرس الملاحق
537.....	فهرس المحتويات

وقل علم ربنا

